

شرح المقدمة الجزولية الكبير

للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)

درسه وحققه

د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

هذا العمل تقدم به المحقق إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه

وقد تمت مناقشتها مساء يوم الأربعاء ١٤٠٨/١١/١هـ أمام لجنة مكونة من :

١ ـ أ. توفيق محمد الجوهري سبع المشرف على الرسالة رئيساً

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض

٢ ـ أ.د. سيد عبد المقصود درويش عضواً

الأستاذ في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

٣ ـ أ.د. أمين عبد الله سالم عضواً

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض

وبعد المناقشة قررت اللجنة منح المحقق درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى في النحو والصرف .

شرح المقدمة الجزولية الكبير

الطبعة الثانية

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٦٠٣٢٤٣ - ٨١٥١١٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ - برقيا: بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين ... أما بعد :-

فقد وقع اختياري على (« شرح المقدمة الجزولية الكبير » لأبي علي الشلوبين) دراسة وتحقيقا ليكون موضوع دراستي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف للأسباب الآتية :-

١ - أن أبا علي - رحمه الله تعالى - من أكبر نحاة الأندلس ، تلمذ له عدد غير قليل من علماء الأندلس ونبهائهم ممن صار لهم شأن بعده .

٢ - كثرة آراء الأستاذ أبي علي المنبثة في كتب النحو ، وجلالتها مما يدل على عمق فكري ، حتى صار يقرن بالأئمة الأوائل .

٣ - لم يطبع من كتب أبي علي سوى التوطئة ، وهو كتاب قدم به إلى الجزولية وجعله تمهيداً وتوطئة لها ، فهو صغير الحجم ، لا يمثل فكر أبي علي كل التمثيل .

٤ - أن الشرح الكبير من أوسع كتب أبي علي ، ويمثل نضجه العقلي ، وطول باعه في ميدان النحو واللغة .

٥ - أن هذا الشرح من أكبر شروح الجزولية التي وصلت ، واستطاع الناس أن يقفوا عليها ، ويفيدوا منها .

لهذا استشرت بعض إخوتي الأفاضل فأشاروا به ، ثم عرضت الأمر على شيخي د . محمد المفدى فحمد لي اختياري وأعانني على وضع الخطة ، وبدأت العمل مستعينا بالله سبحانه ، مترسماً خطة عملي فيه على النحو الآتي :-

المقدمة : بينت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع ، وخطتي في البحث وأهم الصعوبات التي واجهتني خلال عملي فيه .

أولا : الدراسة :

التمهيد : حياة الشلوبين .

قسمت الحديث فيه قسمين :-

(أ) سيرته ، وتحدثت عن اسمه ونسبه ، وهل هو الشلوبين أو الشلوبيني أو ابن الشلوبين ؟ ورجحت ما أراه في ذلك ، ثم تحدثت عن مولده ونشأته وأخلاقه ورحلاته وشيوخه وتلاميذه ووفاته وآراء العلماء فيه .

(ب) آثاره ، تحدثت فيه عن مصنفات أبي علي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وأشرت إلى المطبوع والمخطوط منها عند الحديث عن الكتاب نفسه ، وتمكنت من الحصول على المعروف من مخطوطاته .

الفصل الأول :- متن الجزولية .
عرض وتحليل .

تحدثت عن سبب تأليفها ، وذكر أسمائها ، ثم تحدثت عن أسلوب الجزولي فيها، ونهجه في تبويبها ، ومصادرها ، وأهم مزاياها والمآخذ عليها ، ثم وازنت بينها وبين جمل الزجاجي في التبويب : أهي مأخوذة عنه أم أنها كتاب مستقل ؟ وكذلك وازنت بين الكتابين في الشواهد والمادة العلمية .

الفصل الثاني :- أثر الجزولية :-

فصلت أثر الجزولية على هذا النحو :-

أ - الشروح ، ب - المختصرات ، جـ - النظم .

الفصل الثالث :- شرح المقدمة الجزولية الكبير « عرض وتحليل » .

وكان حديثي في هذا الفصل في نقاط على هذا النحو :-

أ - توثيق نسبة الكتاب إلى أبي علي .

ب - طريقة المؤلف في الشرح .

جـ - أسلوبه .

د – مصادره .

هـ – شواهده .

و – موقفه من المتقدمين .

ز – رأيه في إدخال علم المنطق في النحو .

ح – عناية المؤلف بالعلة .

ط – القياس عنده .

ى – اجتهاداته من خلال هذا الشرح .

ك – قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه .

الفصل الرابع :– موازنة بين شرحي الجزولية : الكبير والصغير للمؤلف .

تحدثت أولا عن أسبقهما تأليفا ثم وازنت بينهما في نقاط هي كما يلي :–

أ – الأسلوب .

ب ــ المادة العلمية .

جـ – تعليل الأحكام .

د – تحقيق الآراء .

هـ – الشواهد في الكتابين .

الفصل الخامس :– موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبذي في الأمور الآتية :–

أ – الاختيار والترجيح .

ب – الشواهد .

جـ – تعليل الأحكام .

د – طريقتهما في الشرح .

هـ – الأسلوب .

ثانيا : التحقيق :–

تناول الحديث فيه جانبين :–

أ – حديث عن نسخ الكتاب الثلاث ، ومنهجي في التحقيق .

ب – تحقيق النص : حسب المنهج الذي اخترته .

وعقبت البحث بفهارس فنية تشمل : فهرس الآيات ، فهرس الأحاديث ، فهرس أقوال العرب ، فهرس الأمثال ، فهرس الأشعار ، فهرس الأعلام ، فهرس الكتب ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وقد واجهتني صعوبات جمة من أهمها : – أن الكتاب أوله مغرق في المنطق ، وهو فن لم أتلق منه شيئاً ، وأن أبا علي لم يشرح جميع متن الجزولية ، بل كان يجتزئ العبارة اجتزاء ، ولا يتناول بالشرح إلا ما يراه مهما ... فيصطفي كلمة من بين كلمات ، أو جملة من بين فقرات ، تاركاً ما عدا ذلك ، مما حدا بي إلى أن أذكر السابق حينا أو اللاحق حينا آخر أو السابق واللاحق حينا ثالثا حتىٰ يتبين مراد الشارح ، وتتضح ملامح الفكر ، مع أن مساعدة المشرف وتشجيعه المستمر الدائب جعلتني أجتاز ذلك .

والفضل يعرف لأهله فلا يسعني – قبل أن ألقي القلم – إلا أن أسطر أجمل آيات الشكر والعرفان ، والدعاء بالتوفيق الدائم لأستاذي فضيلة الشيخ الجليل / توفيق محمد الجوهري سبع الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بهذه الكلية لما لقيته منه من تقدير لما أعمله ، ومن متابعة جادة دقيقة متميزة لما أكتبه ، فلقد قرأ هذا البحث حرفاً حرفا ، وعلق عليه تعليقات أفدت منها الشيء الكثير ، كما وجدت من رحابة صدره الشيء الكثير ، فلم يضن علي بوقت ، ولم يؤخر لي عملا ، فعسى الله العلي القدير أن يأجره عني خيراً ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله .

وأشكر أيضا د . أحمد كحيل المشرف السابق على هذه الرسالة إذ لم أمتع بإشرافه طويلاً لاستقالته ، وأشكر أيضا أستاذي د . محمد المفدى ، وأخي العزيز د . عياد بن عيد الثبيتي . وجميع إخواني الذين لمست منهم التشجيع والتقدير .

القسم الأول :–

الدِّرَاسَة

التمهيد

أبو علي الشلوبين :–

أ – سِيرتُه

ب – مُصَنّفَاته

بسم الله الرحمن الرحيم

أ – سيرته :–

اسمه ونسبه :–

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، الإشبيلي أندلسي نحوي ، المشهور بأبي علي الشلوبين (١) . فهو إشبيلي مولداً وإقامة ووفاة (٢) ، أندلسي قطرا ، نحوي صناعة .

أما قبيلته فهو من الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان (٣) فهي قبيلة قحطانية يمانية (٤) . لأنه « لما استقر قدم أهل الإسلام بالأندلس وتتامَّ فتحها ، صرف أهل الشام وغيرهم من العرب هممهم إلى الحلول بها ، فنزل بها من جراثيم العرب وساداتهم جماعة أورثوها أعقابهم إلى أن كان من أمرهم ما كان (٥) » ، « وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ (٦) » ، أخلص من هذا إلى أن أبا علي الشلوبين عربي صليبة ، وبذلك افتخر

---

(١) انظر ترجمته في المصادر الآتية :–

إنباه الرواة ٣٣٢/٢ – ٣٣٥ ، وفيات الأعيان ٤٥١/٣ – ٤٥٢ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ – ٨٥ ، اختصار القدح المعلى ١٥٢ – ١٥٤ ، المغرب في حلى المغرب ١٢٩/٢ – ١٣٠ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ – ٢٥٩ ، الديباج المذهب ٧٨/٢ – ٨٠ ، التذييل والتكميل ١٢٦/٢ أ – ب ، إشارة التعيين ٢٤١ ، تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١٦٢ – ١٦٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ – ٢٠٨ ، مرآة الجنان ١١٣/٤ – ١١٤ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٣ ، الذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، البلغة ١٦٢ – ١٦٣ ، النجوم الزاهرة ٣٥٨/٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٥/٢أ ، العبر للذهبي ٢٥٢/٣ ، بغية الوعاة ٢٢٤/٢ – ٢٢٥ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ – ٢٣٣ ، كشف الظنون ٥٠٨/١ ، ١٤٢٨/٢ ، ١٨٠٠ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٣) انظر : جمهرة أنساب العرب ٤٨٤ .

(٤) انظر : نفح الطيب ٢٩٣/١ .

(٥) نفح الطيب ٢٩٠/١ .

(٦) المصدر السابق ٢٩٣/١ .

في شعره فقال :-

لَوْ لَمْ تَكُنْ لِيَ أَعْرَاقٌ لَهَا كَرَمٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي رِجَالِ الأَزْدِ لِيْ سَلَفُ
لَكَانَ فِي سِيبَوَيْهِ الفَخْرُ لِيْ وَكَفَى بِذَاكَ فَخْراً فَكَيْفَ العِلْمُ والشَّرَفُ
فالحَمْدُ للهِ حَمْداً لا انصِرَامَ لَهُ فَكُلُّ ذِيْ حسد فِيْ مِثْلِ ذَا يَقِفُ (١)

لقبه :

لقِّب أبو علي بالشلوبين (٢) ، وبالشلوبيني حينا ، وبابن الشلوبين حيناً آخر ، وتردد كثير من الباحثين الذين عرضوا بالدراسة لأبي علي في إثبات أيٍّ من هذه الألقاب (٣) ، واجتهد حمّاد الثمالي في التوفيق بين هذه الأقوال ، وخلص إلى نتيجة هي أنه بالإمكان أن نقول : « **إن أبا الشلوبين كان أبيض أزرق ، وأنه كان من أهل أشبيلية ، فإذا قلنا : الشلوبين لقبناه بلقب أبيه ، وإذا قلنا الشلوبيني نسبناه إلى شلوبينة ، فبذلك يصبح كل من القولين صحيحاً ، وأيا منها اعتنقت كان صوابا** » (٤) .

وهنا أمر أود مناقشته :-

ذكر أصحابُ معاجم البلدان مدينة (شَلَوْبِينَة) وأن أبا علي الشلوبين منها (٥) ، لهذا قيل له : الشلوبيني ، وعندي أن أبا علي ليس من هذه البلدة وليس اللقب نسبة إليها للأمور الآتية :-

١ - أن أبا محمد الحرَّار سأل أبا علي عن هذه النسبة « أهي إلى شلوبين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق أم إلى شلوبانية بلد بساحل غرناطة ؟ فقال : كان

---

(١) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٣ .

(٢) هو لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ، ولامه مضمومة ، وقد تفتح . انظر : شرح التصريح ٢٤٥/١ .

(٣) انظر : التوطئة ٣٥ ، الشرح الصغير ١٢ - ١٣ ، حواشي المفصل ١ - ٢ .

(٤) حواشي المفصل ٣ .

(٥) انظر : معجم البلدان ٣٦٠/٣ ، الروض المعطار ٣٤٣ ، صبح الأعشى ٢١٨/٥ .

أبي أشقر أزرق (١) » ، وهذا نص صريح من أبي علي أن هذه النسبة ليست إلى شلوبينة .

٢ - أبو حيان نحوي أندلسي محقق قال : « الشلوبين لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي (٢) » فهنا أمران نص عليهما أبو حيان : إثبات الاسم دون ياء ، وأنه لقب لأبيه ، يؤيد سؤال أبي محمد الحرار ، ونَصَّ على هذا أيضا ابن مكتوم (٣) وابن غازي (٤) والكتاني (٥) نقلا عن ابن الطيب ، وابن العماد الحنبلي (٦) .

٣ - أن تلاميذه الذين رووا عنه ولازموه لم يشيروا إلى أنه من شلوبينة (٧) ، بل ذكر بعضهم قصة أبي محمد الحرار ، مما يدل دلالة واضحة على أنه ليس من هذه البلدة ، وقد ذكروا ميلاده ووفاته ، وهذا أيضا يدل على معرفتهم التامة بشيخهم .

٤ - أن أصحاب معاجم البلدان الذين ذكروا شلوبينة وقالوا : إن أبا علي منها مشارقة (٨) ومعاصرون له كياقوت الحموي ، ومن المتبادر إلى الذهن حين سمعوا الاسم أن يظنوا أنه من هذه البلدة ، أما محمد بن عبد المنعم الحميري وهو عالم بالبلدان والسير والأخبار وأندلسي كذلك . فلم يقطع في معجمه عن البلدان بأن الشلوبين من هذه البلدة بل قال : « شلوبينة قرية مسكونة على ضفة البحر بينها وبين المنكب عشرة أميال ، ويجود فيها الموز وقصب السكر ، ولعل الأستاذ أبا علي الشلوبين منسوب إليها (٩) » . فكلامه هنا ظني وجاء بصيغة التمريض . مما يجعل أدلة القول الآخر أقوى منه .

---

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

(٣) انظر : تلخيص أخبار النحويين واللغويين ٢٦٣ .

(٤) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٣ .

(٥) انظر : فهرس الفهارس والأثبات ١٠٧٧/٢ .

(٦) شذرات الذهب ٢٣٣/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٨) كالحموي والقلقشندي .

(٩) الروض المعطار ٣٤٣ .

٥ - أنني لا أعلم من ذكر أن الشلوبين من حصن شلوبينة من تلاميذه سوى ابن سعيد [١] ، ومظنة الوهم عنده كبيرة ، لأنه لم يلازم شيخَه ملازمة الرعيني أو ابن أبي الربيع ، بل جهل سنة وفاته - في بعض كتبه - إذ قال بعد ترجمته لأبي علي : « وقد بلغني أنه مات رحمه الله [٢] » هذا مما يؤكد عدم دقته في معرفة أبي علي وإنما يعرف عنه ما يعرفه أي تلميذ ، فتبادر إلى ذهنه أنه من شلوبينة لأجل الشلوبين ، ولم يذكر أيضاً قصة أبي محمد الحرَّار مع أبي علي .

وبعد هذا يتضح أن أبا علي لم يكن من حصن شلوبينة ، ويبقى لقبان ابن الشلوبين أو الشلوبين ، والذي أميل إليه أنه ابن الشلوبين للأمور الآتية :-

١ - قصة سؤال أبي محمد الحرّار [٣] الذي يعرف معنى (شلوبين) بلغة روم الأندلس ، فلو كان أبو علي أشقر أزرق لما احتاج أن يذكر أن أباه بهذه الصفة ، ولاكتفى بأن المراد بها الأشقر الأزرق بلغة الروم ، حتى تكون صفة عليه - رحمه الله - .

٢ - أن ابن عبد الملك المراكشي - تلميذ الرعيني والجياني وابن الضائع وأبي الحسين ابن أبي الربيع وأبي عبد الله بن أبي وأبي علي بن منصور الجنب وكلهم تلاميذ لأبي علي الشلوبين - ينص في مواضع كثيرة تجاوزت الخمسين موضعاً على أنه ابن الشلوبين [٤] .

٣ - أن هذا لقب لأبيه ، لكنه مع الزمن غلب على أبي علي ، وقد نص على هذا أبو حيان [٥] وابن غازي [٦] . فلكثرة تردد اسم أبي علي في المصنفات يسهل وصفه بالشلوبين ، لأنه أخف من ابن الشلوبين .

---

(١) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٢) المغرب في حلى المغرب ٢/١٣٠ .

(٣) انظر ما سبق ص١١.

(٤) انظر : شيوخ الشلوبين وتلاميذه الآتية فكل ما ذكر أن مصدره الذيل والتكملة فقد ذكر في هذا الموطن أنه ابن الشلوبين .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٢/١٢٦ ب .

(٦) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٥ .

مولده :-

لم تختلف المصادر حول سنة ولادة أبي علي ، وسبب ذلك أن أبا علي وجد سنة ميلاده مقيدة بخط والده [١] ، وهي سنة اثنتين وستين وخمسمائة [٢] .

نشأته وحياته :-

نشأ أبو علي – رحمه الله – في كنف والده ومرت حياته بعدة مراحل جاءت على النحو الآتي :-

المرحلة الأولى :-

فتح أبو علي الشلوبين عينيه في هذه الدنيا على والد يعمل في الخدمة [٣] ، ويمتهن حرفة الخبازة [٤] ، فأنفت نفس الابن من مقام والده ، وأبت عزة نفسه أن يسير على منواله ، فانصرف إلى العلم يجد في طلبه ، ويجعله همه ووكده ، وقيل : إنه « اختص بابن الجد ، وربي في حجره ، لأن أباه كان خادماً لابن الجد [٥] » . وهذا يعني أن سيد والده هو الذي تولاه بالرعاية والتربية والتثقيف حتى اشتد عوده .

المرحلة الثانية :-

ظهرت نجابة أبي علي مبكرة ، فبرع في التحصيل ، وصرف همه إلى العربية ، حتى وصل فيها إلى المستوى المطلوب قال ابن عبد الملك : « وظهرت نجابته – يعني أبا علي – قديماً فقد وقفت على خَطَّيْ الحافظ أبي بكر ابن الجد وأبي الحسن بن نجبة مجيزين له « كتاب سيبويه » بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة ، وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه ، وهو ابن اثنين وعشرين عاما أو دونها ،

---

(١) الذيل والتكملة ٤٦٤/٢/٥ .

(٢) انظر مثلا : وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، إشارة التعيين ٢٤١ وغيرها .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٤) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

وحسبك بهذا شهادة له بالإدراك ولا سيما من الحافظ » [(١)] .

المرحلة الثالثة :-

مرحلة التعليم والإقراء إذ تصدر الأستاذ أبو علي الشلوبين للتدريس في إشبيلية لأنه « كان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها ، ومستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة ، وتنبيهات نبيلة ، وشروح واستدراكات وتكميلات ، تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة » [(٢)] ، فهرع طلاب العلم وشداته ليأخذوا عنه ويغترفوا من فضل علمه .

المرحلة الرابعة :-

مرحلة ذيوع شهرته ، فقد طارت سمعته في الآفاق قال ابن سعيد « ... وجدت ذكره ملأ مسامع الشام [(٣)] » ، وذكره ياقوت الحموي فقال - متحدثاً عن شلوبينة - : « ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي إمام عظيم مقيم بإشبيلية ، وهو حي أو مات عن قريب [(٤)] » وقال القفطي : « وهو حي في زماننا هذا بإشبيلية يفيد هذا الشأن ، ويقرأ عليه السوقة والأعيان ، لم تبلغنا وفاته وذلك في سنة اثنتين وثلاثين وستمائة [(٥)] » ، هذا الكلام من أئمة علماء فكيف بباقي الناس ؟ يشهد لهذا أن طلاب العلم توافدوا على إشبيلية ليأخذوا عن أبي علي قال ابن سعيد : « شهدت مجلسا أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق » [(٦)] .

بسبب ذيوع شهرته استفاد جاهاً عريضاً ومالاً عظيما [(٧)] ، واتصل بسادة

---

(١) الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

(٢) المصدر السابق ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٤) معجم البلدان ٣٦٠/٣ .

(٥) إنباه الرواة ٣٣٥/٢ .

(٦) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

عصره وقادتهم كبني زهر الذين « كانوا كلهم أعياناً علماء رؤساء حكماء وزراء [١] » ، وبني عبد المؤمن [٢] وأبي العلاء بن المنصور [٣] ، وخطب بين يدي مأمون بني عبد المؤمن خطبته المشهورة في مرسية [٤] ، مما يدل على تقدمه ورفعة منزله .

المرحلة الخامسة :-

هي مرحلة الشيخوخة إذ انقطع عن التعليم بسبب كبر سنه إذ جاوز الثمانين عاما ، وكان انقطاعه عن التعليم سنة أربعين وستمائة [٥] تقريباً ، وبقي على حاله حتى توفاه الله رحمه الله تعالى .

أخلاقه وصفاته :-

تعرض أبو علي الشلوبين لنقد بعض ما ذكر عنه من عيوب خَلْقِية أو خُلُقِية وهذا صحيح ، وله شواهد تؤيده لكن أن يتهم بما يخرج عن الذوق والأدب أو بما ينبو عن أخلاق العلماء ، فهو أمر لا يُحْمَد ولا يُرْضَى ، وتعرض بعض من كتب عن أبي علي لهذه العيوب مستندين فيها إلى قصص تداولتها كتب التراجم وسوف أعرض لها بإيجاز مبيناً رأيي في بعضها ، وأهم صفات أبي علي وعيوبه هي على النحو الآتي :-

١ - لثغة في لسانه :-

كان أبو علي - رحمه الله - يقلب السين ثاء ، فيقول في حسين : حثين ، « ولما أراد مأمون بني عبد المؤمن التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوبين وقال - دعاء منه - ثلمك الله ونثرك ، يريد سلمك الله ونصرك لأنه بلكنته يَردّ السين والصاد ثاء ، فكان كما قال : عاد المأمون

---

(١) نفح الطيب ٢٤٧/٢ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

(٣) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٣ .

(٤) ستأتي في العيوب العيب الأول .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

وقد ثلم عسكره ونثر » [١] .

٢ - عدم فصاحته :-

اجتمع مع لثغته أن لسانه ليس بليغاً قال القفطي : « وهذا الشلوبيني له في بلاده ذكر كثير ، وهو متصدر هناك ، وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال لي : لم تكن عبارته بليغة ، وإن قلمه في التصنيف لأجود من عبارته [٢] » ، وقال المقري - معلقا على عدم فصاحة أبي علي وانحراف لسانه : « مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ، حتى لو أن شخصا من العرب سمع كلام الشلوبيني أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غربت تصانيفه وشرقت وهو يقرئ درسه لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه » [٣] .

٣ - حدة طبعه وسلاطة لسانه :-

لقد كان أبو علي - رحمه الله - حاد الطبع سليط اللسان « وكان أبو العلاء ابن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه ، فمُنِعَ الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك » [٤] ، وقصته مع ابن الصابوني وحدة الأستاذ عليه مشهورة [٥] .

وإذا أمعنت النظر وجدت الشيخ في شرحه هذا قد وصف بعض العلماء بأنه

---

(١) نفح الطيب ٤٩١/٣ ، وانظر : اختصار القدح المعلى ١٥٣ ، الروض المعطار ٣٥٥ .

(٢) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ .

(٣) نفح الطيب ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، وهذا مخالف لما ذكره ابن عبد الملك . انظر ما سبق ص : ١٥ .

(٤) اختصار القدح المعلى ١٥٣ .

(٥) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٢ ، وقد علق عليها حماد الثمالي تعليقا مقبولا ، ولعل له النصيب الأوفى من الدقة . انظر : حواشي المفصل ٢٠ - ٢١ .

مجنون من مجانين هذا الوقت [١] ، ووصف ابن طلحة بالتخلف في موطنين [٢] ، ودعا على الجزولي بألا تقال عثرته [٣] .

هذه حدة – لاشك فيها – أكسبته نفرة ، فقد وقعت بينه وبين تلميذه ابن عصفور جفوة [٤] ، وهجاه ابن عتبة الطبيب [٥] .

٤ – غفلته :

وسم أبو علي بأن فيه غفلة ، وذكرت قصص ونوادر تحكى عنه [٦] ، وقد تكون هذه الحكايات صحيحة وقد تكون من نسج خيال من كره أبا علي ، وهي إن كانت صحيحة لا تغض من قيمة أبي علي وقدرته العلمية .

٥ – زهده في العلم :–

هذه من الأوصاف التي ألصقها القفطي – عفا الله عنه وغفر له – بالشيخ ، قال عن الشلوبين : « والذي وقع لي أنه غير عاشق في هذه الصناعة ، وإنما يريدها للارتزاق وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية العشاب الأشبيلي .... أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق للحج ابتاع من عمر الشلوبيني الأندلسي كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبان بن سيد الإشبيلي الأندلسي في اللغة في أربعين مجلدا ، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج عن يده ، واستدللت بهذا على ما قلت [٧] » . وتصدى لهذه التهمة ابن مكتوم – تلميذ أبي حيان – ورد على القفطي رداً مطولاً ومن أجمل ما فيه مما

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٢٨ .
(٢) انظر : المصدر السابق ص ٨٥٨ – ٨٥٩ ، ٨٦٠ .
(٣) انظر : المصدر السابق ص ١٠١٨ .
(٤) انظر : نفح الطيب ٢/٢٠٩ .
(٥) انظر : اختصار القدح المعلي ١٥٢ .
(٦) هذه النوادر في اختصار القدح المعلى ١٥٤ ، وفيات الأعيان ٣/٤٥١ – ٤٥٢ .
(٧) إنباه الرواة ٢/٣٣٣ – ٣٣٤ .

يرد هذه التهمة عن أبي علي أنه « قد أرسل إليه بعض ملوك المغرب من بني عبد المؤمن ابن علي ، يستهديه شيئا من كتب العربية فأرسل إليه نحوا من عشرة أحمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتابا إلا وعندي منه النسختان والثلاث ، فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق بالقفطي إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم أن ينبه على اسمه ، ويسكت عما ذكره من ترهات القول (١) » . وحسبي هذا من رد على القفطي فإن من يهدي عشرة أحمال ، من كل كتاب عنده منه نسخة أو نسختان لن يعجز عن أن يكون عنده نسخة أخرى من كتاب العالم . لكن هذه هي عادة القفطي وددنه في الغض من معاصريه ، قال عن الإمام عبد اللطيف البغدادي كلاماً هو غاية الانتقاص والازدراء (٢) ، لذا قال عنه ابن مكتوم عند ترجمة البغدادي : « وظهر به تحامل القفطي عليه بما ذكره ، وهذه عادته في هضم العصريين ، وحط مراتبهم وإيهام أنه عارف بمنازل العلماء وتمييز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريبا عفا الله عنه » (٣) .

٦ – بعده عن العفة :–

قال ابن عبد الملك : « ... إن كثيراً من أهل بلده كانوا يرغبون بأبنائهم عنه ، ولا يسمحون لهم بالتتلمذ له والقراءة عليه ، لقبيح لا يليق مثله بأهل العلم نسبوه إليه ، وكانوا يميلون بأبنائهم إلى غيره كأبوي الحسن : ابن الدباج وابن عبد الله وأبي بكر ابن طلحة قبلهما ، وغيرهم ممن شُهِرَ بالدين والعفاف وتنزه عن التهمة بفساد الخلوة » (٤) ، وظاهر هذا الكلام واضح ، ومؤداه بَيِّنٌ ظاهر ، مما يجعل المسلم يربأ بالشلوبين أن يكون كذلك ، ولعل مرد هذا الطعن الحسد والحقد ، مما دفع بابن عبد الملك إلى أن يقول ما قال ، وخاصة إذا عرفنا أن ابن سعيد قال عن الشلوبين « ومع هذا فإنه كان من ذوي المروءات والعصبيات ، له في ذلك غير حكاية ، وأما في

---

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٤/٢ – ١٩٥ .

(٣) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١١٤ .

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

درجة العلم والدراية فإليه كانت قصب الغاية » [(١)] . فمما لاشك أن هذه التهمة تتنافى مع المروءة والعصبية ، وإخالها تهمة لا صحة لها .

رحلاته :

لم يرحل الشلوبين في طلب العلم – فيما أعلم – وهي التي تهم الدرس الذي أعمل له ، سوى رحلة إلى مراكش أيام المنصور من بني عبد المؤمن [(٢)] ، وفي هذه الرحلة ناظر أبا موسى الجزولي فقد حكى هذه القصة ابن عبد الملك المراكشي قال : « حدثني غير واحد ممن لقيته أن الشيخ النحوي الحافل أبا علي ابن الشلوبين قدم على مراكش أول قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد ، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه الحضرة من المرتسمين بالعربية ، فدخل إليها من باب دكالة أحد أبوابها الشمالية ، وكان أبو موسى في ذلك الوقت يدرس في مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب الذي اجتاز به الأستاذ أبو علي ، وسمع أصوات طلبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة ، فسأل عن ذلك فأخبر أنه مجلس بعض أساتيذ العربية .... وبينما هو يستطرف مأخذهم في المناظرة ، دخل أبو موسى وكان رجلا رقيق الأدمة تعلوه صفرة ... ولما استقر بأبي موسى المجلس أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها بما لا عهد لأبي علي بمثله ، فبهت عند ذلك .... وقال : إذا كان مثل هذا الموضع الخامل الذي لا يكاد يؤبه له ولا يعد من كبار مجالس العلم لكونه في أخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربري البعيد في بادي الرأي عن التكلم فضلا عن مثل هذا الاستبحار في النحو فما الظن بالمجالس المختلفة ؟ .... هذا بلد لا أسود فيه بعلمي » [(٣)] ويروى أن أبا علي سأل أبا موسى سؤالا في حلقة المبتدئين فأجاب بجواب متوسط ، ثم سأله سؤالا آخر في

---

(١) اختصار القدح المعلى ١٥٤ .

(٢) الذيل والتكملة ٤٦٣/١/٥ .

(٣) الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

حلقة الشادين فأجاب أبو موسى جواباً في غاية التحقيق والتدقيق [١] .

هذه هي الرحلة العلمية الوحيدة لأبي علي التي وقفت عليها .

شيوخه :-

الشلوبين علم من أعلام الأندلس ، أخذ عن جلة علمائها ، وكبار أئمتها ، ليس في فن النحو فحسب ، بل في القرآن والقراءات والأدب واللغة ، وقد وقفت على عدد غير قليل منهم وهم على النحو الآتي :-

١ - إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي (... - ٥٨١ هـ) المشهور بابن ملكون ، روى عن أبي الحسن بن شريح وأبي مروان بن محمد ، والقاسم بن بقي ، له شرح على الحماسة ونكت على تبصرة الصيمري ، وإيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين ، وابن حوط الله وابن خروف [٢] .

٢ - أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله السكوني أبو العباس (٥٢٨ - ٥٨١ هـ) روى عن أبيه وعمه الحاج أبي محمد ابن عبد الغفور ، وأبي الحكم بن بطال ، وأبي عبد الله بن أحمد المجاهد وأبي الفضل عياض أخذ عنه الشلوبين وأبو القاسم الملاحي وأبو محمد بن أحمد ابن جمهور وغيرهم من الجلة [٣] .

٣ - أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي (٥١٣ - ٥٩٢ هـ) المعروف بابن مضاء القرطبي ، أخذ عن أبي بكر بن عبد الله بن العربي وأبي بكر بن محمد المرخي والبطروجي

---

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ١٩٠/٤ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، إشارة التعيين ١٨ ، بغية الوعاة ٤٣١/١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١١١/١/١ - ١١٤ ، ٤٦١/٢/٥ .

وابن الرماك وغيرهم أخذ عنه أبو علي بن الشلوبين والحسن بن الحجاج ومحمد عبد الواحد الملاحي وابن الحاج ، له مصنفات منها : الرد على النحاة ، والمشرق ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان (١) .

٤ – أحمد بن علي بن حكم بن عبد العزيز بن محمد القيسي الحصار (٥١٣ هـ – ٥٩٨ هـ) سمع أبا إسحاق بن مروان بن حبيش وأبا بكر بن الخلف وابن العربي وابن الباذش وابن معدان وأبا سليمان السعدي وغيرهم . روى عنه أبو جعفر يوسف بن الدلال وأبو الحسن بن محمد بن بقي وأبو الحجاج بن علي بن عبد الرزاق والشلوبين وغيرهم (٢) .

٥ – أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكناني الإشبيلي (٥٠٢ – ٥٧٧ هـ) المعروف بأبي العباس اللص لقبه بذلك الأستاذ أبو بكر ابن يحيى الأبيض في صغره لكثرة سرقته أشعار الناس بزعمه ، فغلب عليه ، روى عن أبي يحيى الأسدي وأبي بكر بن عبد الغني بن فندلة ، والأبيض المذكور وأبي الحسن بن شريح ، وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الله بن قسوم ، وأبو جعفر عبد الله بن عبد الرحمن بن سلمة وأبو علي الشلوبين وغيرهم (٣) .

٦ – أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (... – ٦٢٢ هـ) أبو القاسم وقيل أبو الوليد ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين (٤) .

٧ – أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (... – ٦١٠ هـ) أبو القاسم ، أخذ عن أبي إسحاق بن علي بن طلحة وأبي بكر بن خير وأبي محمد بن أحمد بن موجوال وغيرهم وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد المفرج

---

(١) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢١٢/١/١ – ٢٢٣ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، الذيل والتكملة ٣٠٣/١/١ – ٣٠٥ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣١٦/١/١ – ٣٢٠ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الديباج المذهب ٢٤٩/٢ – ٢٥٠ .

والشلوبين ، وأبو عمران الجزيري وأبو القاسم بن الطيلسان وغيرهم [١] .

٨ - أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الإشبيلي (... - ٥٨٨ هـ) أبو القاسم الحوفي روى عن أبي بكر بن العربي وأبي الحسن بن خليل وعبد الرحمن بن أحمد بن بقي وأبي الطاهر السلفي ، وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد بن زغلل ، وأبو الحسين عبيد الله بن عاصم الداري ومحمد بن عياش بن عظيمة وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٢] .

٩ - أحمد بن محمد بن سلفة الأصبهاني (٤٧٢ - ٥٧٦ هـ) الحافظ أبو الطاهر السلفي صدر الدين أحد الحفاظ المكثرين ، أخذ عن الكيَّا أبي الحسن الفقه ، وعن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي اللغوي اللغة ، وعن أبي محمد جعفر بن السراج وغيرهم من الأئمة الأماثل ، أجاز أبا علي الشلوبين [٣] .

١٠ - أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين (... - ...) روى عن أبيه الزاهد أبي عبد الله ، وكان رجلا فاضلا صالحا ، آخذا بطرف جيد من العلم ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [٤] .

١١ - أحمد بن محمد بن مقدام الرعيني الإشبيلي (٥١٦ - ٦٠٤ هـ) أبو العباس وقيل أبو القاسم أخذ عن أبي الحسن شريح ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عظيمة ، وأبي بكر بن العربي وابن الرماك وأبي الطاهر السلفي ، روى عنه أبو إسحاق بن أحمد اللخمي ، وابن علي بن المنذر وابن أحمد بن سيد الناس ، وأبو علي الحسن بن هشام العبدري وأبو علي بن الشلوبين وغيرهم [٥] .

---

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٦٥/١/١ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤١٤/١/١ - ٤١٥ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ١٠٥/١ - ١٠٧ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الديباج المذهب ٧٨/٢ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٤٨/٢/١ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٨٤/١/١ - ٣٨٥ .

١٢ – أبو الوليد جابر بن أيوب ، من شيوخ الشلوبين نص على ذلك ابن أبي الربيع (١) وابن عبد الملك (٢) .

١٣ – جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي أبو الوليد (... – ٥٩٦ هـ) أخذ القراءات والحديث عن أبي الحسن بن شريح ، والنحو عن أبي القاسم بن الرماك ، وأخذ عنه الشلوبين وابنا حوط الله (٣) .

١٤ – أبو جعفر بن يحيى ، وهو من شيوخ أبي علي الشلوبين ذكر ذلك الرعيني (٤) وابن عبد الملك (٥) .

١٥ – أبو الوليد الحسن بن عيسى بن أصبغ بن محمد الأزدي ، من شيوخ أبي علي الشلوبين نص على هذا الرعيني (٦) .

١٦ – أبو خالد بن يزيد بن محمد بن رفاعة ، من الذين أخذ عنهم أبو علي ذكر ذلك الرعيني (٧) وابن أبي الربيع (٨) وابن عبد الملك (٩) .

١٧ – خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري القرطبي (٤٩٤ – ٥٧٨ هـ) أبو القاسم ، مؤرخ عالم بحاثة ولي القضاء في بعض جهات إشبيلية أخذ عنه الشلوبين (١٠) .

---

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .
(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .
(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، بغية الوعاة ٤٨٤/١ .
(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .
(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .
(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .
(٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٥ .
(٨) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .
(٩) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .
(١٠) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٠/٢ – ٢٤١ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، برنامج المجاري ١٠٣ ، شرح النور ١٨٢ .

١٨ - أبو الربيع بن محمد المقوقي ذكر ابن عبد الملك أن الشلوبين أخذ عنه [١] .

١٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان بن يحيى اللخمي الإشبيلي (... - بعد ٥٨٠ هـ) أبو الحسين أخذ عن ابن الرماك وعبد السلام بن المؤذن وشريح وأبي بكر بن العربي ، أخذ عنه ابن سيد الناس وابن برجان اللغوي ويوسف بن أحمد البهراني وأبو علي بن الشلوبين [٢] .

٢٠ - الطفيل بن أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن الطفيل العبدي الإشبيلي (... - بعد ٥٩٩ هـ) ، أبو نصر بن عظيمة ، أخذ عن أبيه ، وشريح ، أخذ عنه أبو بكر ابن سيد الناس وأبو العباس بن هارون وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم ابن الطيلسان [٣] .

٢١ - عبد الحق بن الخراط ، نص الرعيني [٤] وابن أبي الربيع [٥] وابن عبد الملك [٦] على أن الشلوبين قد أخذ عنه .

٢٢ - عبد الحق بن عبد الملك بن بونة العبدري (... - ٥٨٧ هـ) أبو محمد بن البيطار من أهل مالقة ، وسكن المنكب وأصله من غرناطة قال ابن الأبار : « توفي بالمنكب يوم عيد الأضحى سنة ٥٨٦ هـ قاله أبو سليمان بن حوط الله ، وقرأته بخط الأستاذ أبي علي بن الشلوبين وغلطا في ذلك وإنما توفي في آخر سنة ٥٨٧ هـ ، قاله أبو الربيع بن سالم وهو الصحيح » [٧] ، أخذ عنه الشلوبين [٨] .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، الذيل والتكملة ٥٦/٤ ، ٤٦١/٢/٥ ، بغية الوعاة ٥٩٦/١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١٥٩/٤ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٧) انظر : المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٨) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٢٣ – عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسن بن سعدون الخثعمي (٥٠٨ – ٥٨١ هـ) أخذ عن الخطيب أبي الحسن بن عباس ، وبالسبع على أبي داود بن يحيى ، وعلى أبي علي منصور بن علاء وأبي القاسم بن الأبرش وأبي الحسن بن الطراوة وغيرهم وروى عنه أبو إسحاق الزوالي وأبو إسحاق الجاني وابن أبي العافية وأبو علي الشلوبين وغيرهم (١) .

٢٤ – عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن أبي عيسى الأنصاري الأندلسي (... – ٥٨٤ هـ) أبو القاسم بن حبيش ، برع في النحو وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغريبه ولغته ، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين (٢) .

٢٥ – عبد الرحمن بن يحيى بن الحسن القرشي (... – ...) ، صاحب كتاب الاستذكار لمشهور قراءات القراء السبعة بالأمصار ، أخذ هذا الكتاب الرعيني (٣) عن أبي علي الشلوبين حدثه به مؤلفه (٤) .

٢٦ – عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحيى بن جمهور القيسي (... – ٥٩٢ هـ) أبو محمد بن جمهور أخذ عن ابن حبيش وابن فرقد وابن قرقول وابن ملكون وغيرهم (٥) ، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين (٦) .

٢٧ – أبو عبد الله بن حميد نص الرعيني وابن أبي الربيع وابن عبد الملك على أن الشلوبين أخذ عنه (٧) .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج المجارى ١٢٤ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الإحاطة ٤٧٧/٣ – ٤٨١ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، بغية الوعاة ٨٥/٢ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ١٥ – ١٦ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ١٧٤/٤ – ١٧٦ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، ثم المصادر السابقة .

٢٨ - عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد الحجري (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) ، أبو محمد بن عبيد الله ، أخذ عن أبي عبد الله بن زغيبة وأبي القاسم بن ورد وأبي الحجاج بن يسعون وأبي الحسن بن اللوّان ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره (١) .

٢٩ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج الخزرجي الغرناطي (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) أبو محمد ابن الفرس أخذ عن أبي الحسن بن هذيل وأبي بكر بن الخلوف وابن الدباغ وابن فندلة وابن ليلى وغيرهم ، وأخذ عنه أبو عبد الله التجيبي وابن عبد الحق التلميسيني وابن الرومية وابن هارون وأبو علي الشلوبين وغيرهم (٢) .

٣٠ - عبد الولي بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي (... - ...) روى عن أبي الحسن بن عقاب وأبي عبد الله بن الفرس وأبي القاسم بن حبيش ، وروى عنه أبو إسحاق بن إبراهيم العشاب وابن الحداد وأبو علي الشلوبين وغيرهم (٣) .

٣١ - علي بن أحمد بن علي بن فتح بن لبَّال الأموي الشريشي (٥٠٨ - ٥٨٣ هـ) أبو الحسن بن لبال روى عن أبي بكر بن طاهر وابن العربي وابن فندلة وغيرهم ، وروى عنه : ابن الغزال وابن الفخار وأبو علي الشلوبين وابنا حوط الله وغيرهم (٤) .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ ، برنامج التجيبي ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، التكملة ٨٦٥/٢ - ٨٧١ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥٨/١/٥ - ٦٣ ، ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٧١/١/٥- ٧٢ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١٦٩/١/٥ - ١٧١ .

٣٢ - علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن كوثر المحاربي (٥٢٩ - ٥٨٩ هـ) أبو الحسن بن كوثر أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن أبي الحسن الطوسي وأبي الحسن بن خلف بن رضا الأنصاري البلنسي وأبي حفص الميانجي وأخذ عنه أبو جعفر بن عبد المجيد الجيار وابن يوسف الواشري وابن قطرال وابنا حوط الله وأبو علي الشلوبين وغيرهم [١] .

٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي النحوي (... - ٦٠٩ هـ) أبو الحسن ، أخذ النحو عن ابن طاهر الخِدَبّ [٢] ، وذكر محمد محمد مخلوف أن الشلوبين أخذ عنه [٣] .

٣٤ - عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدي الإشبيلي (... - ٥٨٥ هـ) أبو عمرو بن عظيمة ، روى عن أبيه وأبي الحسن شريح وابن الطاهر السلفي روى عنه البهراني وابن قسوم وابن يملول وأبو الحسن الشريشي وأبو علي الشلوبين وأبو مروان الباجي وغيرهم [٤] .

٣٥ - عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي (٥٤٠ - ٦٠٧ هـ) أبو موسى الجزولي لزم ابن بري في مصر ، وتصدر للإقراء بالمرية وغيرها . أخذ عنه ابن معط والشلوبين [٥] .

٣٦ - أبو القاسم بن غالب الشرَّاط نص الرعيني [٦] وابن أبي الربيع [٧] وابن عبد الملك [٨] على أنه من شيوخ الشلوبين .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .
(٢) انظر : إنباه الرواة ١٨٦/٤ ، إشارة التعيين ٢٢٨ ، بغية الوعاة ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ .
(٣) انظر : شجرة النور ١٨٢ .
(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل ٤٦١/٢/٥ ، ٤٨٧ - ٤٨٩ .
(٥) انظر : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ، أبو موسى الجزولي ٤٢ .
(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .
(٧) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ .
(٨) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٣٧ – محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف اللخمي الإشبيلي (... – ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن صاف روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي محمد شعيب ابن عيسى ، وأبي بكر بن أبي ركب ، وأبي الحسن عبد الرحيم الحجاري ، وعلي بن مسلم ، وابن بقي وابن الرماك ، وروى عنه أبو الحسن الزهري والدباج والشلوبين وابنا حوط الله (١) .

٣٨ – محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي (٥٠٢ – ٥٧٥ هـ) أبو بكر ، أخذ عن شريح وابن العربي وابن حبيش وابن عتاب والسلفي ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين مقامات الحريري وأشعار الستة الجاهليين (٢) .

٣٩ – محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي (٥٠٢ – ٥٨٦ هـ) أبو عبد الله بن زرقون ، أخذ عن أبي الحسن شريح ، وأبي عبد الله أحمد الخولاني وابن الحاج وابن شبرين وغيرهم ، وأخذ عنه ابنه محمد وابن السراج وابن عاصم الدائري وابن يعيش وأبو علي الشلوبين وغيرهم (٣) .

٤٠ – محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد الأموي (٥٤٥ – ٦١٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي بكر بن صاف وأبي إسحاق ابن ملكون وأبي بكر بن الجد وأبي القاسم السهيلي وأبي جابر بن أيوب ، وروى عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي بن الشلوبين (٤) . وغيرهم .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ١٨٨/٦ – ١٩٠ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، فهرس الفهارس ٣٨٤/١ – ٣٨٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢٠٣/٦ – ٢٠٨ ، برنامج المجارى ١٠٠ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٥/٦ – ٢٣٦ ، والتكملة ٦٠٥/٢ .

٤١ – محمد بن عبد الرحمن بن محمد مشكريل الإشبيلي (... – بعد ٥٥٠ هـ) روى عن شريح كان عاقداً للشروط بارعاً في الخط ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [١] .

٤٢ – محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجد الفهري الإشبيلي اللبلي (٤٩٦ – ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن الجد ، أخذ عن ابن منظور الهوزني وأبي محمد بن عتاب ، ومالك بن وهيب وأبي الوليد بن رشد وغيرهم . روى عنه أبو إسحاق ابن قسوم وأبو بكر بن طلحة وأبو الحسن بن قطرال وأبو الحسن بن عظيمة وهمام بن إبراهيم وأبو علي الشلوبين وابن الملجوم وغيرهم [٢] .

٤٣ – محمد بن عبد الملك بن زهر بن الحاج عبد الملك بن محمد بن مروان الإشبيلي (٥٠٧ – ٥٩١ هـ) أبو بكر الحفيد ، روى عن أبي بكر عاصم النحوي وعن ابن أبي العلاء وغيرهم ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره [٣] .

٤٤ – محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (... – ...) نص ابن أبي الربيع على أن الشلوبين لقيه وشافهه وأجاز ابن الحذاء الشلوبين [٤] وكذلك نص الرعيني [٥] وابن عبد الملك [٦] .

٤٥ – محمد بن يحيى بن محمد الجذامي أبو بكر (... – ...) نص الرعيني على أن أبا علي أخذ عنه [٧] .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ٣٦٣/٦ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٢٣/٦ – ٣٢٦ ، برنامج التجيبي ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، برنامج المجاري ١١٦ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٩٨/٦ – ٤٠٣ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

٤٦ - مرجي بن عبد الملك بن مرجي الأنصاري (... - ٥٧٨ هـ) أبو عمرو بن مرجي أخذ عن مشيخة بلده ، وهو من أهل (شلب) ، وأخذ عنه أبو الحسن ابن عظيمة وأبو علي الشلوبين وغيرهما [١] .

٤٧ - ابن ملك أبو بكر ، وقيل ابن مالك : نص الرعيني [٢] وابن أبي الربيع [٣] وابن عبد الملك [٤] على أن الشلوبين أخذ عنه .

٤٨ - نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة بن يوسف الرعيني الإشبيلي (٥٢٠ - ٥٩١ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي الحسن شريح بن محمد ، وأبي محمد شعيب اليابري وأبي جعفر الجذامي وأبي العباس بن حرب المسيلي ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [٥] .

٤٩ - النيَّار أبو بكر ، أخذ عنه الشلوبين نص على هذا ابن أبي الربيع [٦] وابن عبد الملك [٧] .

٥٠ - يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجير الفهري (٥٣٥ - ٥٨٨ هـ) أبو بكر ، شاعر المغرب في وقته ، حدث عنه أبو بكر محمد بن محمد بن جمهور ، وأبو الحسن بن الفضل وأبو عبد الله بن عياش وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم بن أحمد بن حسان وأبو المتوكل الهيثم وغيرهم [٨] .

٥١ - يحيى بن عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن الحاج المجريطي

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، التكملة ٧٢٥/٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٣) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، التكملة ٧٥٨/٢ - ٧٥٩ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٦) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٨) انظر : الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٨/٤ - ٤٢١ .

(... – ٥٩٨ هـ) أبو العباس روى عن أبيه وعن أبي محمد عبد الرحمن بن علي الخزرجي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي جعفر البطروجي وغيرهم ، وأخذ عنه القاضيان ابنا حوط الله والحافظ أبو محمد القرطبي وأبو الربيع بن سالم وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم بن الطيلسان وغيرهم (١) .

٥٢ – يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن أزهر الحجري (... – بعد ٥٨١ هـ) أبو بكر الشريشي روى عن الحاج أبي القاسم عيسى بن جهور القيسي وأبي محمد بن الخزاز ، روى عنه أبو العباس بن عبد المؤمن الشريشي وأبو بكر بن رفاعة وأبو بكر محمد بن علي الغزال وأبو علي الشلوبين وغيرهم (٢) .

٥٣ – أبو الوليد يزيد بن بقي ، ذكر الرعيني (٣) وابن أبي الربيع (٤) وابن عبد الملك (٥) أن الشلوبين تلقى عنه وأجازه ابن بقي .

تلاميذه :–

إن تلاميذ الأستاذ أبي علي لا يحصون عدداً قال ابن الزبير : « وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه (٦) » ، فإذا كان أمر أبي علي هكذا فإن هذا يؤكد كثرة عدد طلابه ، ولذلك سأكتفي بسرد ذكر أسماء من وقفت عليه منهم ، وسني وفياتهم مع توثيق ذلك وهم على النحو الآتي :–

---

(١) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ١٨٨/٧ – ١٨٩ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ١٨٥/٧ – ١٨٦ ، الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٦) صلة الصلة ٧١/٧ .

١ - إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني (٦٠٩ - ٦٩٠ هـ) أبو إسحاق التلمساني ، لقي أبا علي الشلوبين وأجازه [١] .

٢ - إبراهيم بن سهل الإسرائيلي (... - ٦٤٩ هـ) شاعر إشبيلية المعروف كان يهودياً فأسلم ، قرأ على الشلوبين وابن الدباج [٢] .

٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي (٦١١ - ٦٦١ هـ) أبو إسحاق ، لازم الدبّاج والشلوبين في العربية والأدب سنين [٣] .

٤ - إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الحاج التجيبي القرطبي (٦٢٥ - ٦٩٨ هـ) أبو إسحاق ، أخذ عن ابن قسوم والدباج والشلوبين وغيرهم [٤] .

٥ - أحمد بن أبي الحسن نبيل الرومي (... - ٦٦٩ هـ) مولى أبي القاسم بن محمد ابن أبي بكر بن رزين التجيبي الشقوري ، أجازه الدباج وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٥] .

٦ - أحمد بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري المالقي (... - ٦٥٢ هـ) المشهور بأبي بكر حميد ، أجازه أبو سليمان بن حوط وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم بن بقي [٦] .

٧ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن عميرة المخزومي البلنسي الشقوري (٥٨٢ - ٦٥٦ هـ) أبو مطرف ، روى عن أبي الخطاب بن واجب وأبي الربيع ابن سالم وأبي علي الشلوبين وابن حوط الله [٧] .

٨ - أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي الإشبيلي (٦٠٧ - ٦٧٨ هـ) أبو العباس ،

---

(١) انظر : الإحاطة ٣٢٦/١ - ٣٢٩ ، الديباج المذهب ٢٧٤/١ ، شجرة النور ٨٢ .
(٢) انظر : نفح الطيب ٥٢٢/٣ - ٥٢٩ .
(٣) انظر : بغية الوعاة ٤٢٣/١ - ٤٢٤ .
(٤) انظر : برنامج الوادي آشي ٥٢ - ٥٣ .
(٥) انظر : الذيل والتكملة ٥٥٣/٢/١ - ٥٥٤ .
(٦) انظر : الذيل والتكملة ١٣٨/١/١ - ١٤٣ .
(٧) انظر : الإحاطة ١٧٣/١ - ١٧٤ ، نفح الطيب ٣١٣/١ - ٣٢١ .

أخذ العربية عن أبي الحسن الدبَّاج وأبي علي الشلوبين (١) .

٩ - أحمد بن علي بن أحمد بن زيد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن عمريل الحضرمي الإشبيلي (٦٠٠ تقريبا - بعد ٦٤٠ هـ) أبو عمرو وقيل : أبو العباس ، روى عن ابن زرقون والنباتي والشلوبين (٢) .

١٠ - أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي (٥٨٧ - بعد ٦٦٦ هـ) أبو العباس الماردي ، أخذ العربية عن الدبّاج والشلوبين وأجازه ابن عبيديس (٣) .

١١ - أحمد بن علي بن أبي القاسم أحمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي أبو العباس ابن الناظر ، روى عن ابن جابر السقطي والشلوبين وابن الطيلسان (٤) .

١٢ - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (... - ٦٥١ هـ) أبو العباس بن الحاج ، روى عن الدباج والشلوبين (٥) .

١٣ - أحمد بن محمد بن أحمد بن ثعلبة العبدري الإشبيلي أبو القاسم بن ثعلبة ، روى عن الرعيني والفزاري وأبي بكر بن هشام وأبي علي الشلوبين (٦) .

١٤ - أحمد بن محمد بن سليمان بن شنيف العقيلي البلنسي (... - ٦٦٤ هـ) أبو جعفر روى عن أبي الربيع بن موسى بن سالم وابن الأبار والشلوبين وابن عميرة (٧) .

١٥ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد بن خلف القرشي العامري الإشبيلي أبو طلحة ،

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ١/١/٢٨٤ - ٢٨٥ ، بغية الوعاة ١/٣٣٥ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ١/١/٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٣) انظر : صلة الصلة ٧/٧١ ، الذيل والتكملة ١/١/٢٨٩ - ٢٩٠ ، بغية الوعاة ١/٣٣٨ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ١/١/٢٩٣ .

(٥) انظر : اختصار القدح المعلى ٦٦ - ٦٧ ، الذيل والتكملة ١/١/٣٨٦ ، بغية الوعاة ١/٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١/١/٣٦٥ ، بغية الوعاة ١/٣٥٧ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ١/٢/٤٣٠ - ٤٣٢ .

من المعدودين في أصحاب الشلوبين [١] .

١٦ - أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (٦٢٣ - ٦٩١ هـ) أبو جعفر ، أخذ عن الشلوبين والدبّاج وابن خروف [٢] .

١٧ - **أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي (... - ٦٥٧ هـ) المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على أبي علي [٣] .**

١٨ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري (٦٠٣ - ٦٧٩ هـ) ، أبو علي بن الناظر ، لازم أبا علي في العربية والأدب [٤] .

١٩ - الحكم بن إبراهيم بن محمد الصنعاني ، قرأ على أبي علي حواشي العسكريات [٥] .

٢٠ - سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم القرشي الطبيري (٦٠١ - ٦٨٠ هـ) أبو عثمان ، أخذ عن ابن زرقون وابن خلفون والشلوبين وأبي القاسم ابن بقي [٦] .

٢١ - سليمان بن يحيى بن سليمان بن يدّر القيسي الإشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو عمرو ، روى عن ابن حوط الله وأبي الحجاج بن نموي والشلوبين والقسطلي [٧] .

٢٢ - طاهر بن علي بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الشقري أبو الحسن ، أجاز له ابن زرقون والعزفي والشلوبين والباجي [٨] .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ١/٢/٤٦٦ ، بغية الوعاة ١/٣٦٧ .
(٢) انظر : عنوان الدراية ٣٤٥ ، برنامج الوادي آشي ٥٣ ، ٣١٠ ، نفح الطيب ٢/٢٠٨ - ٢١٠ .
(٣) انظر : بغية الوعاة ١/٤٧٣ .
(٤) انظر : الإحاطة ١/٤٦٣ - ٤٦٥ ، بغية الوعاة ١/٥٣٥ .
(٥) انظر : ص ٤٦ .
(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤/٢٨ - ٣٣ ، بغية الوعاة ١/٥٨٣ - ٥٨٤ .
(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤/٩٧ .
(٨) انظر : الذيل والتكملة ٤/١٥٥ - ١٥٦ .

٢٣ - طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف الأسعد ابن حزم الأموي الإشبيلي اليابري (٦٠١ - ٦٤٣ هـ) أبو محمد ، روى عن أبيه وابن زرقون وابن عاصم والشلوبين وابن خلصة [١] .

٢٤ - عبد الحق بن يوسف بن تونارت الصنهاجي العدوي الجياني (... - عشر الأربعين وستمائة) أبو محمد ، قرأ العربية على الشلوبين والدباج وغيرهما [٢] .

٢٥ - عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائي (٦٠٣ - ٧٠٢ هـ) أبو محمد النحوي أخذ النحو عن الدباج والشلوبين وابن خلصة [٣] .

٢٦ - عبد الواحد بن محمد بن بقي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن تقي الجذامي المالقي (... - ٦٣٧ هـ) أبو عمر بن تقي ، روى عن الجيار والرندي والشلوبين والملاحي [٤] .

٢٧ - عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي (٥٩٩ - ٦٨٨ هـ) أبو الحسين بن أبي الربيع من أنبه تلاميذ أبي علي ، واعتمد عليه في علم العربية قرأ على أبي علي الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه [٥] .

٢٨ - عدي بن علي بن عبد الله القيسي الإشبيلي أبو الحسن ، أخذ العربية والأدب عن الشلوبين [٦] .

٢٩ - علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الخشني الأبذي (٦١٣ - ٦٨٠ هـ)

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ١٦١/٤ - ١٧٠ ، بغية الوعاة ١٩/٢ - ٢٠ .

(٢) انظر : صلة الصلة ١٢/٧ ، بغية الوعاة ٧٤/٢ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ٥١ ، بغية الوعاة ٦٠/٢ - ٦١ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦٨/١/٥ - ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج التجيبي ١٣٨ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، الذيل والتكملة ٥٣٧/٢/٨ - ٥٣٨ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١٤١/١/٥ .

أبو الحسن روى عن الشلوبين والدباج [١] .

٣٠ - علي بن لجترون اللورقي (... - ٦٤٠ تقريبا) قرأ على الشلوبين [٢] .

٣١ - علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ) أبو الحسن بن عصفور ، أخذ عن أبي علي الشلوبين ، ولازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيرا ، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة [٣] .

٣٢ - علي بن محمد بن حسن الأنصاري الإشبيلي (... - ٦٦٣ هـ) أبو الحسن الجياني ، أخذ العربية والأدب عن أبي علي الشلوبين والدباج [٤] .

٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي (٥٩٢ - ٦٦٦ هـ) أبو الحسن بن الفخار ، وهو أبو الحسن الرعيني صاحب البرنامج ، لزم أبا علي كثيراً وحضر مجالس إقرائه سمع عليه جملة من الكتاب ثم قرأه عليه وختمه عليه [٥] .

٣٤ - علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٦١٤ - ٦٨٠ هـ) أبو الحسن بن الضائع ، أخذ العربية عن أبي زكرياء بن ذي النون وعن أبي علي الشلوبين [٦] .

٣٥ - علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي (... - ٦٨٠ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي علي الشلوبين واختص به ولازمه [٧] .

٣٦ - علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد الغرناطي القلعي

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٥ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ١٨٤/٢ .

(٣) انظر : صلة الصلة ١٤٢/٧ - ١٤٣ ، الذيل والتكملة ٤١٣/١/٥ - ٤١٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦٨/١/٥ - ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، الذيل والتكملة ٣٢٣/١/٥ - ٣٦٩ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٣٧٣/١/٥ ، بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٣٩١/١/٥ .

(٦١٠ - ٦٨٥ هـ) وهو أبو الحسن بن سعيد ، أخذ عن أعلام إشبيلية كالشلوبين والدباج وابن عصفور [١] .

٣٧ - قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي (... - بعد ٦٣٠ هـ) المعروف بالصفار ، صحب أبا علي وابن عصفور وأخذ عنهما [٢] .

٣٨ - مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن المرحل السبتي (٦٠٤ - ٦٩٩ هـ) أخذ عن ابن الدباغ والشلوبين وأبي القاسم بن بقي وأجازوا له [٣] .

٣٩ - محمد بن إبراهيم الغساني التلمسيني (... - ٦٦٣ هـ) أبو عبد الله التلمسيني ، أخذ عن التجيبي ، وابن عبد الحق والعزفي وابن طلحة والشلوبين [٤] .

٤٠ - محمد بن إبراهيم بن أحمد بن حسن الطائي الغرناطي (٦٠٠ - ٦٧٠ هـ) أبو عبد الله بن مسمغور ، أخذ العربية عن الشلوبين والدباج [٥] .

٤١ - محمد بن أحمد بن إبراهيم الصدفي الإشبيلي ، أبو بكر ، الأديب البارع ، قرأ على الأستاذ أبي علي الشلوبين ، وكان من النجباء في النحو وغيره [٦] .

٤٢ - محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العبيدى الإشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو بكر ابن البناء ، روى عن ابن طلحة وأبي الحسن بن عظيمة وابن جابر الدباج وأبي علي الشلوبين وأبي المجد بن هذيل [٧] .

٤٣ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، أبو بكر الخفاف ،

---

(١) انظر : درة الحجال ٢٤٠/٣ ، نفح الطيب ٢٧٠/٢ - ٢٩٠ .
(٢) انظر : بغية الوعاة ٢٥٦/٢ .
(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٩ - ١٤٠ ، الإحاطة ٣٠٣/٣ - ٣٠٥ .
(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٧٠/١/٨ .
(٥) انظر : الذيل والتكملة ٨٣/٦ - ٨٤ .
(٦) انظر : نفح الطيب ٦٣١/٢ .
(٧) انظر : الذيل والتكملة ٦٨١/٢/٥ - ٦٨٢ .

أخذ عن أبي محمد بن فضيل وابن قسوم والدباج والشلوبين وأبي عبد الله بن الفخار (١) .

٤٤ – محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم سيد الناس (٥٩٧ – ٦٥٩ هـ) غلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم ، روى عن ابن قسوم وابن النيار وابن خروف وأبي علي الشلوبين (٢) .

٤٥ – محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن إسماعيل بن حجاج اللخمي الإشبيلي (... – ٦٥٤ هـ) روى عن محمد بن يوسف وأبي العافية وابن الدباج ، وابن قطرال والشلوبين وأبي بكر بن هشام (٣) .

٤٦ – محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (٥٧٥ – ٦٤٧ هـ) ، أبو عمر بن أبي هارون ، روى عن ابن خروف وابن خيار والشلوبين وأبي محمد بن الباجي وابن حوط الله (٤) .

٤٧ – محمد بن أحمد بن محمد بن سلمة الخزرجي الإشبيلي (... – ٦٥٨ هـ) أبو بكر بن الحصار ، روى عن ابن عفير وأبي الحسن بن الدباج والنباتي والشلوبين (٥) .

٤٨ – محمد بن إسماعيل بن سعد السعود بن أحمد بن هشام بن إدريس الأموي (٥٩٣ – ٦٦٧ هـ) أبو الوليد ، روى عن أبي بكر بن طلحة وابن زرقون وابن عظيمة والشلوبين والبهراني (٦) .

٤٩ – محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي الإشبيلي (٦١٨ – ٧٠٦ هـ) ابن مطرف الوزير ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان يحفظ كتاب سيبويه (٧) .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٦٥١/٢/٥ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٦٥٣/٢/٥ – ٦٦٢ .

(٣) انظر : الذيل والتكملة ١٨/٦ – ١٩ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٣٢/٦ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٣٩/٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١١٩/٦ – ١٢٣ .

(٧) انظر : بغية الوعاة ٧٤/١ – ٧٥ .

٥٠ - محمد بن حسن بن عمر الفهري (٥٨٣ - ٦٦١ هـ) أبو عبد الله بن المحلي ، روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوبين وابن معزوز وغيرهم (١) .

٥١ - جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) المعروف بابن مالك ، أخذ عن ثابت بن خيار ، وأحمد بن نوار وأبي علي الشلوبين ، وقيل : جلس في حلقة الشلوبين ثلاثة عشر يوما (٢) .

٥٢ - محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (... - ٦٥٩ هـ) ابن الأبار ، أخذ عن أبي علي الشلوبين (٣) .

٥٣ - محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصارى الإشبيلي (... - ٦٢٨ هـ) أبو بكر القرطبي ، روى عن أبي إسحاق الشطاطي وابن الجد وابن صاف وابن طلحة ، وأبي القاسم بن بقي وأبي علي الشلوبين (٤) .

٥٤ - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (٥٧٠ - ٦٥٥ هـ) ، أبو عبد الله شرف الدين ، أخذ النحو عن ابن شريك الداني وابن الطيب النحوي والشلوبين والتاج الكندي (٥) .

٥٥ - محمد بن علي بن محمد بن إدريس بن أحمد الأنصاري ، أبو عبد الله الغرناطي ، روى عن أبي جعفر الساعدي وأبي الحجاج البياسي والشلوبين وأبي القاسم بن بقي (٦) .

٥٦ - محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجياني (... - ٦٤٠ تقريبا) أبو بكر يعرف بابن سالم وبابن الخياط ، روى عن أبي الحسين بن زرقون وأبي علي الشلوبين (٧) .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٩/١/٨ - ٢٩٣ ، التكملة ٣٧١/١ .
(٢) انظر : بغية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣٧ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ - ٢٣٣ ، شجرة النور ١٨٢ .
(٣) انظر : شجرة النور ٨٢ .
(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٩/٦ - ٢٤١ .
(٥) انظر : الذيل والتكملة ٣٠٢/٦ - ٣٠٤ ، بغية الوعاة ١٤٤/١ - ١٤٦ .
(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٨٤/٦ .
(٧) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٥/٦ ، بغية الوعاة ١٨٨/١ .

٥٧ – محمد بن عمر الأُنذي الشاعر أبو بكر صاحب ابن سعيد ، قرأ العربية مع ابن سعيد على أبي علي الشلوبين (١) .

٥٨ – محمد بن عيسى المالقي المالكي (... – ٦٥١ هـ) أبو بكر الخزرجي ، اشتغل بالعربية على أبي علي الشلوبين (٢) .

٥٩ – محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي نجل الإمام مالك بن المرحل ، أخذ العربية عن الأستاذ أبي علي الشلوبين (٣) .

٦٠ – محمد بن محمد بن أحمد الأنصارى المرسي (... – ٦٥٠ هـ) أبو عبد الله بن الجنان ، روى عن ابن خطاب وابن قطرال وأبي الربيع بن سالم والشلوبين (٤) .

٦١ – محمد بن محمد بن محمد بن أبي صالح التجيبي (... – ٦٤٤ هـ) أبو عبد الله ، وقيل : أبو صالح ، أخذ عن القرطبي والرندي وأبي علي الشلوبين (٥) .

٦٢ – محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري المالقي (... – ٧١٧ هـ) ، شيخ مالقة أخذ عن الشلوبين والكبار (٦) .

٦٣ – محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مسدي المهلبي (... – ٦٦٣ هـ) ابن مسدي ، روى عن ابن صلتان وأبي البقاء بن العديم والشلوبين وغيرهم (٧) .

٦٤ – يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي (... – ٦٣٣ هـ) أبو زكريا ،

---

(١) انظر : اختصار القدح المعلى ١٦٨ ، المغرب ٣٣٨/١ .

(٢) نفح الطيب ٢١٢/٢ – ٢١٣ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٢ – ١٣٣ .

(٤) انظر : الإحاطة ٣٤٨/٢ – ٣٤٩ ، نفح الطيب ٤١٦/٧ .

(٥) انظر : التكملة ٦٥٧/٢ .

(٦) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٧ ، شذرات الذهب ٥٢/٦ .

(٧) انظر : الديباج المذهب ٣٣٣/٢ – ٣٣٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

أخذ عن الأستاذين أبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدباج وغيرهم [١] .

٦٥ – يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النميري (... – ٦٤٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوبين [٢] .

٦٦ – يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن سلمة السكوني (... – بعد ٦٤٣ هـ) روى عن أبي الحجاج بن غصن وأبي الحجاج بن وهبون الكلاعي وأخذ في كبره عن أبي علي الشلوبين [٣] .

وفاته :–

تكاد تجمع المصادر على أن أبا علي الشلوبين قد توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمائة [٤] . إلا أن ابن سعيد خالف في هذا فذكر أن الشيخ أبا علي توفي ببلده سنة ست وأربعين وستمائة [٥] ، وهو مردود بأمرين :

١ – أن ابن سعيد لم يكن في إشبيلية سنة وفاة الشيخ والدليل على هذا أنه ذكر في المغرب قوله : « وقد بلغني أنه مات – رحمه الله [٦] – » وهذا يدل على عدم وجوده في إشبيلية حينذاك .

٢ – أن تلاميذ أبي علي المقربين قد قيدوا سنة وفاته وشهرها [٧] .

آراء العلماء فيه :–

١ – قال ابن الزبير : « وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ،

---

(١) انظر : صلة الصلة ١٩٥/٧ ، بغية الوعاة ٣٣٢/٢ .
(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٤٠/٢ .
(٣) انظر : صلة الصلة ١٩٦/٧ .
(٤) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩ ، الذيل والتكملة ٤٦٤/٢/٥ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٣ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ – ٢٣٣ .
(٥) اختصار القدح المعلى ١٥٤ .
(٦) المغرب في حلى المغرب ١٣٠/٢ .
(٧) انظر ما ذكره الرعيني وابن الربيع في برنامجيهما وابن عبد الملك في الذيل والتكملة .

وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالمشرق والمغرب .... وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته ، واشتهر ذكره ، وكان رحمه الله ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحا ، به أبقى الله ما بأيدي أهل المغرب من علم العربية » [١] .

٢ – قال ابن سعيد : « شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق ، ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق ، وكان مع إمامته في النحو مقرئا لمصنفات الأدب الجليلة ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها عامراً بذلك غدوه وأصيله » [٢] .

٣ – قال ابن عبد الملك : « وكان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات ، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها ، مستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة وتنبيهات نبيلة وشروح واستدراكات وتكميلات تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة » [٣] .

٤ – قال أبو حيان : « وكان في وقته علماً في العربية إليه يرحل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى قياماً عليها واستبحاراً وهو شيخ شيوخنا .... ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه ، وقد جمعت من تلاميذه ، نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهودا له بالعلم والنحو » [٤] .

٥ – قال ابن مكتوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي – رحمه الله – ومهر بين يديه نحو أربعين رجلا ، كأبي الحسن بن عصفور ، وأبي الحسين بن أبي الربيع ... وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا بعلمه الآفاق ، وملأوا بفوائده ، وفرائده الأوراق ، وأما من أخذ عنه وتمثل بين يديه للتعلم منه فعالم

---

(١) صلة الصلة ٧/٧٠ – ٧١ .

(٢) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٢/١٢٦ ب .

لا يحصون ، رحمه الله ورضي عنه » [١] .

هذه بعض أقوال الأئمة في أبي علي الشلوبين – رحمه الله – ولم أقف على من طعن في علمه أو دينه ، ولم يرم بزيغ أو ضلال ، وإنما عيب عليه بعض خلال أبنتها سابقا ، ولعل مردها ضيق أخلاق الرجل وحدة لسانه مما جلب عليه نقمة بعض الناس فعابوا عليه أشياء قل أن يسلم منها أحد :-

ومن ذا الذي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّها كَفَى المَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُه

ب – آثاره :-

سوف أعرض – بمشيئة الله – لمصنفات أبي علي مرتبة حسب حروف الهجاء وهي :-

١ – « الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال » أحال عليه الشارح في باب معرفة علامات الإعراب قال : « وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال .... » [٢] . ولم أقف عليه .

٢ – أمثلة الجزولية ذكره د . رمضان ششن في فهارسه « نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا » [٣] وقد تمكنت بفضل الله من إحضار نسخة من هذا الكتاب [٤] وهي محفوظة في جوروم برقم ٢/٢٧٧٣ ، وعدد أوراقها تسع وستون ورقة ، كتب على غلافها : أمثلة الجزولية مما جمعه الشيخ الفقيه الأوحد الرئيس أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشلوبيني ، وفى آخرها : « فرغ من كتابته أبو بكر بن الحسن بن سعادة بن نعمة الله بن محمد السلماسي الحافظ في منتصف ذي الحجة حجة اثنتين وستين وستمائة » .

وقد قمت بتحقيقه ، وسوف يرى النور قريباً بإذن الله تعالى .

---

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١٦٤ – ١٦٥ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٢١ .

(٣) انظر : ٣٢٨/١ .

(٤) قام بتصويرها لي الأخ / عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري ، فجزاه الله خيرا .

٣ – برنامج شيوخه : جمعهم وفصل كيفية أخذه عنهم [١] ، وقيل : إن الذي جمع هذا البرنامج هو أبو محمد الحريري [٢] .

٤ – تعليق على كتاب سيبويه . ذكره عدد ممن ترجم لأبي علي الشلوبين [٣] .

٥ – التنابيه ، قال الدماميني : « قال الشلوبين في كتاب التنابيه جمع تنبيه [٤] » ، ولا أظنه كتاباً مستقلا ، بل هو أحد حواشيه فهي كالتنبيهات على أمهات الكتب .

٦ – التوطئة : قام بتحقيقها يوسف أحمد المطوع لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف أ.د. تمام حسان ، معتمداً على نسخة واحدة محفوظة في دار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور . كما حققه : جمال عبد العاطي مخيمر لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر سنة ١٩٧٨ م . وطبع بتحقيق المطوع مرتين . الأولى سنة ١٩٧٣ م وعليها اعتمدت والثانية ١٤٠١ هـ ، قال ابن الزبير : « وألف كتاب التوطئة للكراسة المذكورة أيضاً تتميماً وتحريراً وتكملة » [٥] .

٧ – حواشي الإفصاح : الإفصاح كتاب لابن الطراوة هو كتاب « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح » وقد قام بتحقيقه د . عياد بن عيد الثبيتي ، والحواشي موجودة على نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠) .

٨ – حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج ، إيضاح المنهج لابن ملكون شيخ أبي علي جاء على نسخة إيطاليا : « السفر الثاني من إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لأبي الفتح بن جني ، مما عني بجمعه الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون

---

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٧ .

(٣) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ ، صلة الصلة ٧١/٧ ، إشارة التعيين ٢٤١ وغيرها .

(٤) تعليق الفرائد ٢١٤/١ .

(٥) صلة الصلة ٧١/٧ .

الحضرمي رضي الله عنه ، بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي وإصلاحه ، رحمهم الله أجمعين » وهي محفوظة في مكتبة (اللورنزيانة) بمدينة (فلورانس) بإيطاليا . ومنها نسخة في الأسكوريال رقم (٣١٣) ، وثالثة في الزاوية الحمزاوية رقم (٢٣) وجاء في حاشية الصفحة الثالثة منها : « هذا أول موضع تكلم فيه أبو علي الشلوبين ، فالعلامة الموضوعة في هذا الكتاب على صورة ع هي علامة للحواشي التي كان وضعها على كتاب شيخه ابن ملكون رحمه الله » .

٩ – حواشي الحماسة أو شرح الحماسة منه نقل في تخليص الشواهد ٣٢١ ، الخزانة ٩/٣٥٤ .

١٠ – حواشي المفصل : قام بتحقيقه الأخ حماد محمد الثمالي لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بإشراف د . يوسف الضبع سنة ١٤٠٢ هـ معتمداً على نسختين نسخة جستربتي رقم ٥٠٢٦ ، ونسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب .

١١ – حواشي المسائل العسكريات : المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، علق عليها الشلوبين بخطه جاء في أولها تحت العنوان بخط الشلوبين : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم ، قرأ عليّ جميع هذه المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي في هذه النسخة صاحبها الطالب الذكي الزكي أبو عمرو حكم بن إبراهيم بن محمد الغساني ، قراءة تفقه في معانيها وبحث عن دعاويها ، وإبداء إذا أمكن لضعيفها وواهيها ، ونبهت له بخطي على بعضها في حواشيها ، فليرو جميع ذلك عني ، وليحدث به من شاء ، وفي هذه النسخة أشياء مختلة المعاني كذلك كانت في أصل ابن بلبل الذى رجع إليه فيها قد أصلحتها له بما اقتضاه ... » .

وفى آخرها : « بلغت قراءة على الشيخ الفقيه الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي أدام الله سعادته وبلغه إرادته » . وهي محفوظة في المكتبة الحمزاوية رقم ٤٣ ، ومنها صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٥٥٥ .

١٢ – شرح الإيضاح ، وقد أحال عليه الشارح في شرحه هذا [١] ، وهو مفقود لم أقف عليه .

١٣ – الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ، وقد قام بتحقيقه الشيخ / ناصر بن عبد الله الطريم لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض بإشراف أ.د. أمين السيد سنة ١٤٠١ هـ ، معتمداً على نسخة واحدة منها صورة في معهد المخطوطات تحت رقم (١٠٣) نحو .

١٤ – شرح المقدمة الجزولية الكبير وسوف أقدم عرضا له – إن شاء الله – إذ هو موضوع البحث .

١٥ – المسائل والأجوبة ، نقل عنه الشاطبي [٢] .

هذه هي أهم مصنفات أبي علي الشلوبين ، وقد وقع نظر بعض المعاصرين على قطعة من شرح الجزولية وفي آخرها : « انتهى كلام الشلوبيني على هذا الباب قدس الله روحه ونفعه بالعلم والإسلام وبتمام هذا الجزء يتم الشرح ، والحمد لله رب العالمين » ، وهو أمر يدعو إلى الشك ، خاصة أن مفهرسي الأسكوريال – وهو مكان الأصل لهذه القطعة – نسبوه إلى أبي علي الشلوبين [٣] ، وصنع صنيعهم المفهرسون في معهد المخطوطات العربية [٤] ، مما حدا به إلى أن يعده الشرح الكبير ، ويجعل هذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه شرحاً وسيطاً .

وقد وقفت على تمام تلك القطعة وهي : جزء من الجزء الثاني من شرح الجزولية للأبذي من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب إذ النسخة كاملة ، ثابتة النسبة إلى صاحبها الأبذي ، وبهذا ينتفي أن تكون هذه النسخة هي الشرح الكبير ، وينتفي عن هذا الشرح الذي قمت بتحقيقه أن يكون وسيطاً فهو إذن الشرح الكبير .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٠٦ .

(٢) انظر : شرح الألفية ٢/٢٩٤ .

(٣) المخطوطات العربية في دير الأسكوريال ١/٢ رقم ٢ . باللغة الإنجليزية .

(٤) فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٠ .

الفصل الأول

متن الجزولية

عرض وتحليل /

(أ) سبب تأليفها .

(ب) تحقيق اسمها .

(جـ) حديث عن الأسلوب .

(د) نهج المؤلف في تبويبها .

(هـ) مصادرها .

(و) المزايا والمآخذ .

(ز) موازنة بينها وبين جُمل الزجاجي .

الفصل الأول

متن الجزولية « عرض وتحليل »

الجزولية مقدمة مختصرة في النحو ألفها أبو موسى الجزولي (١) ، وقد تناولها عدد من العلماء بالشرح والتعليق والحديث عن صاحبها ، وسوف أعرض لها في نقاط على النحو الآتي :-

(أ) سبب تأليفها :-

ليس ثمة سبب واضح في وضع هذه المقدمة ، وإنما كان المراد بها الكلام على أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها (٢) . بأسلوب مختصر وعبارة قصيرة حتى يسهل على الطلاب حفظ متنها وتدبر معانيها : « ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها » (٣) .

(ب) تسميتها :-

سميت هذه المقدمة بعدد من الأسماء ، وقد تحدث عن أسمائها المحدثون (٤) بما لا مزيد عليه لكني سوف أورد هذه الأسماء بإجمال :-

١ - المقدمة : وهي تسمية ذكرها أبو علي الشلوبين في شرحيه .

٢ - القانون : وهي التسمية التي أطلقها الجزولي على مقدمته .

٣ - الكراس : وهذه تسمية اعتمدها العطار في شرحه .

---

(١) تقدمت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص ٢٨ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

(٣) وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ - ٤٨٩ .

(٤) تحدث عنها أحمد الزواوى . انظر : أبو موسى الجزولي ٥٨ ، وسعد حمدان الغامدي . انظر : شرح الجزولية للأبذي ص ٦١ من الدراسة .

٤ - الإملاء : لكونها إملاء في النحو .
٥ - الجزولية : نسبة إلى ممليها أبي موسى الجزولي .
٦ - الاعتماد : ذكرها ابن الأبار [١] .
٧ - التقييد : ذكره الزواوي .
٨ - المجموع : ذكره الزواوي .

إذن هناك تسمية واحدة اعتمدها الجزولي قال ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ، وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون [٢] » ، وما صنعه ابن جعفر في شرحه على الجزولية وتسميته له « المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي » موافق لتسمية الجزولي لهذه المقدمة .

(جـ) أسلوبها :-

يتسم أسلوب المقدمة الجزولية بصفات أهمها :-

١ - الإيجاز الشديد :-

عبارة أبي موسى في قانونه موجزة غاية الإيجاز ، ذكر ذلك شراح الجزولية والمترجمون لأبي موسى وقد سبق قول ابن خلكان في ذلك ، ويؤيد ذلك صغر حجمها مع اشتمالها على جميع أبواب النحو .

٢ - الغموض :-

الإيجاز سبب الغموض قال اللورقي : « .... لا ينكشف لكل أحد معناها ، ولا يدرك إلا بعد التأمل مغزاها ، فربما قرأها الشادي فلم يَحْلَ منها بقرة عين ، أو حفظها المبتدىء فرجع عنها بخفي حنين ، وهذا مما يُنَفِّر الطباع منها ، ويصرف القلوبَ عنها ، مع أنها صدفةٌ احتوتْ على نكتٍ أنفسَ من الجواهر » [٣] .

---

(١) انظر : التكملة ١٦٩/١ .
(٢) وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ .
(٣) المباحث الكاملية ١/١ .

٣ – قلة الشواهد :–

مما زاد في صعوبة الجزولية قلة الشواهد التي توضح القواعد وتدعمها ، وهذه سمة عامة في المتن كله ، فشواهده الشعرية لا تزيد على ثمانية أبيات فقط ؛ وسوف نرى ذلك في الموازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي .

٤ – قلة الأمثلة :–

أمثلة الجزولية قليلة ، مما يجعل قواعده بعيدة المنال صعبة الفهم ، غير قريبة من الإدراك مما يجعل الطباع تنفر منها ، والقلوب تنصرف عنها .

٥ – التأثر بالمنطق :–

وهذا واضح جلي في أولها يؤيده قول ابن جعفر : « ثم إني وجدت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه .... ورأيت أكثرهم يعجز عن فهمه والوصول إليه فضلا عن كشفه والكلام عليه ، حتى ظن بعضهم به أنه منطق أو أن أكثره منطق [١] » ، يؤيد هذا مثل قول الجزولي : « .... **كل جنس قسم إلى أنواعه وإلى أشخاص أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادق على الأشخاص والأنواع وإلا فليست بأقسام له** » [٢] .

٦ – كثرة التقسيمات والتفريعات :–

مثال ذلك قوله – رحمه الله تعالى –: « الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها ، ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة أو في الفعل خاصة أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين أو بين فعل واسم أو بين جملتين أو داخلاً على جملة تامة قالباً لمعناها ، أو مؤكداً له أو زائداً لمجرد التوكيد [٣] » فقد ذكر هنا ثمانية أقسام للحرف من غير شاهد يعضدها أو مثال يوضحها ، مع أن شواهدها كثيرة وأمثلتها يسيرة .

---

(١) المنهاج الجلي ١ب .

(٢) الجزولية ١ب .

(٣) المصدر السابق ١ب .

٧ - الإجمال والإبهام :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى -: « المفعول ما تضمنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محل وباعث ومصاحب » (١) . فقد عرض هنا إلى المفعول به والمفعول فيه زمانا أو مكانا ، والمفعول لأجله والمفعول معه وهذه سمة عامة في الكتاب كله .

(د) نهج المؤلف في تبويبها :-

لم أستطع أن أحدد منهجاً معيناً للنهج الذي اقتفاه أبو موسى الجزولي في مقدمته ، وكذلك صنع غيري قبلي ممن كتب عنه وعن مقدمته هذه ، فقد بدأ الجزولي حديثه عن الكلام وعرَّفه . ثم تحدث عن تعريف الاسم والفعل والحرف ، وتحدث بعد ذلك عن معاني الحروف الثمانية ، وعرج بعد ذلك على الفاعل وعرّفه ، ثم المفعول فعرّفه تعريفاً يشمل كل أنواعه فقال : « المفعول ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان ، والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب » (٢) ، ألا ترى أنه أراد بقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث المفعول المطلق ، وأراد بقوله : الزمان المفعول فيه إذا كان ظرف زمان ، وبقوله : والتزمه الحدث من مكان المفعول فيه إذا كان ظرف مكان ، وبقوله : واستدعاه من محل : يريد به المفعول به الذي هو محل فعل الفاعل ، وبقوله : وباعث : يريد المفعول لأجله ، وبقوله : ومصاحب : يريد المفعول معه (٣) .

ثم تحدث بعد هذا عن دلالة الفعل على المصدر ووقوعه على أحد الكلم الثلاث (٤) .

بعد هذا يأتي الحديث عن باب الإعراب : فيعرِّفه ويذكر فائدته (٥) . ثم يعرِّف

---

(١) الجزولية ٢أ .

(٢) الجزولية ١ب .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٣٨ - ٢٤١ .

(٤) الجزولية ٢أ .

(٥) المصدر السابق ٢أ .

البناء ويذكر الفرق بينه وبين الإعراب ، ثم يذكر ألقاب الإعراب وألقاب البناء وأصل الإعراب أنه للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، ثم إعراب المضارع وعلته ، وتتوالى جزئيات هذا الباب : حديث عن المعرب من الكلم ، وعن التنوين وفائدته ، وعن المبني من الأسماء ، واحتياج الاسم إلى الألف واللام ، والنعت والتصغير ليختص بذلك ، فيفيد الإخبار عنه (١) .

وعن التصرف ، وعدم دخول الجزم على الأسماء وعن التثنية وتعريفها وشرطها وأصلها وفائدتها (٢) ، وعلة عدم دخولها الأفعال ، ثم عن الجمع : تعريفه وشرطه وفائدته وأصله وسبب العدول عن العطف ، وعلة عدم جمع الأفعال ، ثم عن التأنيث في الأشخاص والتذكير الشخصي ، ثم عن التنكير وهو تنكير الآحاد دون الأجناس ، ثم عن الإفراد الذي هو إفراد الأشخاص (٣) . يختم هذا الباب بأن « الفاعل يخبر عنه بفعله والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلا ، والمبتدأ يخبر عنه ، والفعل لا يخبر عنه فلا يكون مبتدأ ، المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولا » (٤) .

هذا الباب الذي عقده أبو موسى – رحمه الله تعالى – للإعراب ، أثبت فيه أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل ، وأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء ، وانطلق بعد ذلك يتحدث عما يختص به الاسم من الألف واللام والنعت والتصغير والنداء والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والتنكير والفاعلية والابتدائية والمفعولية .

بعد هذا تتوالى أبواب الجزولية باب علامات الإعراب (٥) ، باب الأفعال (٦) وفيه الحديث عن النواصب والجوازم ، باب الاسم المثنى (٧) إما صحيح .... فيه

---

(١) الجزولية ٢ب .
(٢) المصدر السابق ٢ب .
(٣) المصدر السابق ٣أ .
(٤) المصدر السابق ٣ب .
(٥) المصدر السابق ٣ب .
(٦) المصدر السابق ٦ب .
(٧) المصدر السابق ٩أ .

الحديث عن كيفية التثنية وكيفية الجمع ، باب فيه ذكر لشيء من أحكام الفاعل [١] ، باب الموصولات [٢] ، باب النعت [٣] فيه تحدث عن المعارف : الضمير ، العلم المعرف بالأداة ، الإشارة باب العطف [٤] ، باب التوكيد [٥] ، باب البدل [٦] ، باب الأفعال بالنسبة إلى التعدي [٧] ثم تتابع أبواب المسائل النحوية والصرفية [٨] .

وهذه الأبواب تختلف تبعا للنسخ في الترتيب والتبويب فهذه نسخة تيمور تختلف عن نسخة فاس ، وتختلف عنهما نسخة علم الدين اللورقي التي اعتمدها في شرحه . فمثلا باب الوقف جاء في نسخة فاس بين بابي أقسام المفعولين وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره [٩] وهو في التيمورية بعد باب ما ينتصب على إضمار الفعل [١٠] . ولم يرد في نسخة فاس باب جمع الاسم الثلاثي صفة ؛ وهو في التيمورية [١١] . وكذلك باب اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي لم يرد في نسخة فاس وهو في التيمورية [١٢] ، وهكذا كما ترى في حواشي آخر الرسالة .

أما اللورقي فقد تقدم عنده « باب أحرف الجواب » فجاء بعد باب الإخبار بالذي وفروعه [١٣] . وجاء في نسخة فاس وتيمور آخر الأبواب .

---

(١) الجزولية ١٠أ .
(٢) المصدر السابق ١١أ .
(٣) المصدر السابق ١٢أ .
(٤) المصدر السابق ١٥أ .
(٥) المصدر السابق ١٥ب .
(٦) المصدر السابق ١٦أ .
(٧) المصدر السابق ١٦أ .
(٨) انظر : فهرس الموضوعات .
(٩) انظر : نسخة فاس ٤١ب ، ٤٢أ ، ٤٢ب .
(١٠) نسخة تيمور ١١١ .
(١١) نسخة تيمور ١١٤ .
(١٢) نسخة تيمور ١١٧ .
(١٣) المباحث الكاملية ٤٦٩/٢ .

وهذا يؤكد أن صاحبهما لم يترسم خطاً معيناً في تبويبه لها ، كما أن اختلاف ترتيبها ونقص بعض أبوابها يؤكد ما قيل : إنها إملاء أملاه الشيخ على طلابه عدة مرات [١] .

(هـ) مصادرها :-

لخص أحمد الزواوي مصادر الجزولي في نقطتين :-

١ - مصادر شفوية .

٢ - مصادر كتابية .

المصادر الشفوية تتلخص فيمن تلقى عنهم الجزولي مشافهة ، ولم ينص على أحد غير شيخه ابن بري فقد نقل عنه مسألة واحدة في آخر باب من الجزولية وهو : باب من حروف التصديق والإيجاب « وآخر مسألة من هذا الباب وهي مسألة اسمية جير » [٢] .

المصادر الكتابية تتلخص في صنفين : صنف أخذ أبو موسى عنهم من كتبهم وصرح بأسمائهم وهم :-

١ - سيبويه نقل عنه غير مرة .
٢ - الكسائي .
٣ - الفراء .
٤ - الأخفش .
٥ - المازني .
٦ - المبرد .
٧ - الزجاج .
٨ - ابن كيسان .

وصنف آخر استفاد من كتبهم ولم يصرح بأسمائهم أو بأسماء مصنفاتهم وهم :-

١ - الفارسي .
٢ - الرماني .
٣ - عبد القاهر الجرجاني .
٤ - الزجاجي .
٥ - الزمخشري وغيرهم .

---

(١) أبو موسى الجزولي ٦٢ .

(٢) انظر : نسخة فاس ٤٧ب - ٤٨أ .

وقد ذكر الزواوي صور هذه الاستفادة بشيء من التفصيل [١] .

(و) **المزايا والمآخذ :-**

قال علم الدين اللورقي : « ... إنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر ، وتضمنت درر معان أثلت للغائص عليها مآثر ومفاخر ، وكنت ممن حصلها من معدنها وغربها عن موطنها » [٢] ، وقال ابن جعفر عن القانون : إنه وإن « كان صغير الحجم لكنه كثير العلم كبير الاسم ، مستغلق النظم مستعص على الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوٍ على سر كلام العرب متضمن للنكت القريبة الغريبة [٣] » .

الجزولية نص نحوي مختصر صغير مجرد ، سهل حفظه وتعلمه ، يسهل أيضاً تعليمه وشرحه ، لذا كان الجزولي يعلمه لطلابه ، وقرئ أيضا على الأستاذ أبي علي مرات عديدة ، فشرحه شرحاً صغيراً كما سنرى ، ثم وسعه وأفاض فيه في الشرح الكبير ، مما يدل على مكانتها .

أما أهم المآخذ فهي على النحو الآتي :-

١ - خلو الكتاب من الشواهد والأمثلة .

قد ذكرت في الحديث عن أسلوب أبي موسى في الجزولية أنه تجنب الشواهد والأمثلة ، مما يجعل النص مستغلقاً فهمه ، صعباً مرامه ، وهذا واضح لمن قرأها .

٢ - تشتت جزئيات الباب الواحد في أكثر من موطن .

مثال ذلك : عرض المؤلف لتعريف الفاعل في باب الكلام [٤] . وبعد عشر ورقات تقريباً تراه يتحدث في باب مستقل عن أحكام الفاعل [٥] ، وعَرَضَ لتعريف المفعول به في باب الكلام [٤] ، وبعد عدد من الأبواب عرض للمفعول

---

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٩٤ - ١٠٠ .
(٢) المباحث الكاملية ١/١ .
(٣) المنهاج الجلي ١ب .
(٤) الجزولية ١ب .
(٥) المصدر السابق ١٠أ .

معه والمفعول لأجله [١] وبعده يتحدث عن باب الحكاية وباب الهجاء وباب من الهمز ثم يعود ليتحدث عن باب حذف عامل النصب في الأسماء [٢] ، وعرض للتثنية والجمع في ثلاثة مواطن متباعدة . وغير ذلك مما يدركه من نظر في فهرس الموضوعات في هذا البحث أو في شرح من شروح الجزولية .

٣ - التفريق بين أبواب كان حقها أن تكون متوالية أو أن تكون هناك علاقة بين بعض جزئياتها .

مثال ذلك : (باب المبتدأ والخبر) ونواسخهما ، تحدث عن باب الابتداء [٣] ، بعده تحدث عن باب الاشتغال [٤] ، بعد ذلك تحدث عن الأفعال الناسخة [٥] ثم الحروف الناسخة [٦] ، وبعد عدد من الأبواب تأتي باب (ما ولا) المشبهتين بليس [٧] ، وبعد عدد آخر من الأبواب تأتي أفعال المقاربة .

٤ - إدخال ما حقه ألا يدخل .

مثال ذلك : تحدث في باب النعت [٨] عن المعارف بالتفصيل ؛ وعن الضمير بشيء من التوسع ثم عن العلم وأقسامه ، ثم عن المعرف بالأداة ، ثم عن أسماء الإشارة ومراتب المشار إليه [٩] .

٥ - إدخال كل في الحدود .

قال الجزولي : « الفعل : كل كلمة دلت على معنى في نفسها وتتعرض لزمان

---

(١) الجزولية نسخة تيمور ١٠٧ .
(٢) المصدر السابق ١٠٨ - ١٠٩ .
(٣) الجزولية ١٨ب .
(٤) المصدر السابق ١٩ب .
(٥) المصدر السابق ١٩ب .
(٦) المصدر السابق ٢٢ب .
(٧) المصدر السابق ٢٨أ .
(٨) المصدر السابق ١٢أ . والحديث عن النعت لا يتجاوز نصف ورقة .
(٩) المصدر السابق ١٢أ - ١٤ب .

وجود ذلك المعنى [١] » ، قال الأبذي : « وهذا الحد منقود من جهات ، منها : أنه أدخل فيه لفظ (كل) ، وليست (كل) من الألفاظ التي تدخل في الحدود ، بل يختبر الحد بها إذا طرد وعكس » [٢] .

٦ – عدم نسبة كثير من الآراء مع شهرتها وإنما يكتفي بقوله : فيها على رأي [٣] ، من غير أن ينسبه إلى أحد مع العلم بأنه قد نسب بعض الآراء إلى سيبويه والخليل والأخفش وأبي عمر بن العلاء وأبي عبيدة وغيرهم .

إن صغر الجزولية جعل الشراح يستدركون عليها أشياء ، وينبهون على مواضع كان المؤدي لها التساهل في التعبير أو الاصطلاح ، وقد اعتذر الشلوبين عن أبي موسى في مواطن كثيرة .

(ز) موازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي :–

ذكر القدماء أن ثمة علاقة بين المقدمة الجزولية وجمل الزجاجي قال ابن عبد الملك : « وله – يعني الجزولي – مصنفات في النحو مفيدة ، أشهرها التقييد المحاذي به أبواب الجمل للزجاجي المسمى بالاعتماد وبالقانون أيضا ، الجاري عليه بين الناس اسم : « الكراسة القزولية » [٤] ، بل يرى اللورقي ما هو أكبر من هذا فيقول : « فإنه لما كانت الجزولية الموضوعة كالحواشي على جمل أبي القاسم الزجاجي لا ينكشف لكل أحد معناها » [٥] . فهو يرى أنها كالحواشي على الجمل ، ويرى العطار أن الجزولية لإصلاح الجمل بضبط فصوله وأبوابه فيقول : « وإنما وجب استدراك هذا الفصل لأمرين : أحدهما : أن صاحب الجمل قد ذكره فإغفاله إياه لا يصلح ، وهو يريد ضبط أبواب الجمل وفصوله .

---

(١) الجزولية ١ب .
(٢) شرح الجزولية ١٦/١ .
(٣) انظر مثلا : الجزولية ١٧أ ، ٢١ب ، ٢٥أ ، ٢٨أ .
(٤) الذيل والتكملة ٢٤٨/١/٨ .
(٥) المباحث الكاملية ١/١ .

الثاني : أنه مما تدعو إليه الضرورة في الكلام » [١] ، والذي أميل إليه ما يأتي :-

١ - ليست الجزولية شرحاً للجمل أو حاشية عليه بل هو : « كتاب مستقل وضعه أبو موسى بمثابة قانون عام للنحو ، وكان يسعى من ورائه إلى إحكام أصول العربية وضبط قواعدها العامة » [٢] . ومما يؤكد ذلك أن الحدود في الكتابين تختلف اختلافا تاما انظر حد الاسم [٣] وحد الفعل [٣] وحد الحال [٤] كما أن الجزولي يعرف المصطلحات وهو ما أغفله الزجاجي مثل : عطف النسق [٥] ، التوكيد [٦] ، البدل [٧] ، الابتداء [٨] وغيرها . كما يختلفان اختلافا تاماً في عرض المادة العلمية في الباب الواحد انظر مثلاً : باب التوكيد [٩] ، باب ألف القطع وألف الوصل في الجمل [١٠] ويقابله باب همزة الوصل في الجزولية [١٠] ، مثال ثالث باب الحكاية في الجمل استغرق من ص ٣٢٥ - ٣٤٨ ، وهو في الجزولية أقل من صفحة [١١] .

٢ - لاشك أن الجزولي استفاد من تبويب الجمل فسار عليه في أغلب أبوابه .

٣ - أن هناك اختلافاً بين الكتابين ، وهو قليل ، ولا يعدو أن يكون مرده اختلاف مجالس إملاء الجزولية ، فقد ترى أن الجزولية نفسها تختلف في الترتيب والتبويب فنسخة اللورقي تختلف عن نسخة الشلوبين وهما تختلفان عن نسخة فاس كما سبق في الحديث في نهج المؤلف في تبويبها .

---

(١) المشكاة والنبراس ١/٥٩٢ .
(٢) أبو موسى الجزولي ٦٨ .
(٣) الجمل ١ ، الجزولية ١ب .
(٤) الجمل ٣٥ ، الجزولية ١٨أ .
(٥) الجمل ١٧ ، الجزولية ١٥أ .
(٦) الجمل ٢١ ، الجزولية ١٥ب .
(٧) الجمل ٢٣ ، الجزولية ١٦أ .
(٨) الجمل ٣٦ ، الجزولية ١٨ب .
(٩) الجمل ٢١ - ٢٢ ، الجزولية ١٥ب - ١٦أ .
(١٠) الجمل ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الجزولية ٣٨ب - ٣٩أ .
(١١) الجزولية تيمور ١٠٨ .

ولقائل أن يقول : نعم اختلفت حدود أبي موسى عن حدود الزجاجي ، وأضاف حدوداً أخرى لم يضعها أبو القاسم الزجاجي كل ذلك من أجل ضبط الجمل وتقريره في قواعد ثابتة .

وهذا كلام لا يبعد أن يكون له جانب من الصحة ، لكنه لا ينفي عن الجزولية استقلالها ، ولهذا سوف أعقد موازنة بين الجزولية والجمل في جانبين :-

١ – الشواهد .   ٢ – المادة العلمية .

أولا : الشواهد :-

بلغت الشواهد من القرآن الكريم في جمل الزجاجي ستا وعشرين ومائة آية وفي الجزولية أربع آيات فقط ، واستشهد الزجاجي بحديثين ، والجزولي بحديث واحد ، استشهد الزجاجي بعشرة أقوال للعرب ، والجزولي بستة فقط ، بلغت أبيات الشعر عند الزجاجي أربعة وثمانين ومائة بيت ، أما الجزولي فلم يرد في مقدمته سوى ثمانية أبيات .. بهذا يتضح جليا وفرة شواهد الجمل وتنوعها ، وندرة شواهد الجزولية .

ثانيا : المادة العلمية :-

اختلفت مادة الكتابين اختلافا جليا ، ولا غرابة في هذا ؛ لأن الجزولية كما مر سابقا – في نظر بعض الأئمة – كالحواشي على الجمل [١] ، وإذا كان الأمر كذلك فبدهي أن تكون الحاشية توضيحا أو تكملة أو تأسيسا لما هو مفيد ، وهكذا كان وكد الجزولي في كتابه ، وسأضرب أمثلة لاختلاف المادة العلمية بينهما :-

١ – باب الكلام :-

تحدث أبو القاسم فيه عن أقسام الكلام الثلاثة وعرف الاسم والفعل والحرف [٢] ،

---

(١) انظر ما سبق ص : ٦٠ .
(٢) الجمل ١ .

أما الجزولي فقد عرف الكلام وذكر أقسامه المنطقية ، وعرف الاسم ثم الفعل ثم الحرف بتعريف مغاير لتعريف الزجاجي ، ثم تحدث عن معاني الحروف الثمانية ، وعرف الفاعل والمفعول ، ثم تحدث عن دلالة الفعل على المصدر وعلى الزمان (١) . ولم يعرض الزجاجي لشيء من ذلك (٢) .

٢ - باب الإعراب :-

تحدث فيه الزجاجي عن « إعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها ، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها » (٣) وتحدث عما ينفرد به الاسم وعما ينفرد به الفعل ، وعلة عدم جزم الأسماء وعلة عدم خفض الأفعال في نصف صفحة فقط .

أما الجزولي فقد : عرف الإعراب وذكر فائدته ، وعرف البناء ، ثم الفرق بينهما ، وذكر ألقاب الإعراب الأربعة ، وألقاب البناء الأربعة ، وأصل الإعراب للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، وعلة إعراب المضارع وأوجه مضارعته للاسم ، ثم تحدث عن المعرب من الكلم ، وعرف التنوين وذكر فائدته وعدم دخوله الفعل والحرف ، وتحدث عن المبني من الأسماء وعن الألف واللام والنعت والتصغير واحتياج الاسم لهما ليختص فيفيد الإخبار عنه ، وعدم دخول ذلك على الفعل والحرف ، وذكر المنادى وأنه مفعول والفعل لا يكون مفعولاً فلا ينادى ، والتصرف في الأفعال يقابله التمكن في الأسماء ، ثم تحدث عن التثنية وعن الجمع ، ومدلولات الأفعال أجناس فلا تثنى ولا تجمع ، وتحدث عن التأنيث الشخصي والتذكير الشخصي ، والتنكير والإفراد ، وأن الفاعل يخبر عنه بفعله والمبتدأ يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ، وختم حديثه عن المفعولية وأنها لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولا (٤) .

---

(١) الجزولية ١ب - ٢أ .

(٢) انظر الجمل ١ .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) الجزولية ٢أ - ٣ب . ثلاث صفحات ونصف .

وكان حديثهما معاً مجرداً عن الأمثلة .

٣ - باب حبذا :-

تحدث الزجاجي عن أنه (حب) رفع (ذا) ثم لزم مكاناً واحداً ، وذكر أنه يرفع ما بعده ويجيء معه الحال والتمييز ، ومثل لذلك بخمسة أمثلة واستشهد له بقول جرير :-

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ‏ ‏ ‏ ‏ وحَبَّذَا سَاكِنُ الريَّانِ مَنْ كَانا [(١)]

أما الجزولي فقال : « (حب) من قولك : حبذا فعل ، فاعله (ذا) وذا لا يتغير بحسب المشار إليه لأنه حبذا أجري مجرى المثل حين نقل عما وضع له واستعمل للمحمدة والثناء كنعم [(٢)] » ، ثم ذكر حكم المنصوب بعده من النكرات أنه تفسير للمبهم ، وقيل فيه : مشتقاً حال ، وحكم الجمع بينه وبين (ذا) ، لأن (ذا) مبهم والمبهم يسد مسد المضمر ، فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم فان يجمعوا بينه وبين (ذا) أولى [(٣)] ، وذكر بعد ذلك أنه لابد له من مرفوع هو بمنزلة الممدوح في نعم . بعد هذا تحدث عن كل فعل على (فَعُل) فالعرب تسكن وسطه تخفيفا ، فإن كان فيه معنى المدح استجازوا النقل .

حديث الجزولي - في هذا الباب لا يختلف عن باقي الأبواب - مجرد من الأمثلة ، وهذه سمة تسجل للزجاجي خلافاً لأبي موسى الذي عني بالقاعدة دون المثال .

٤ - حروف الجواب :-

تحدث الزجاجي عن الجواب ببلى ونعم ، وذكر أن السؤال إن كان موجباً كان جوابه بنَعَم ، وإن كان غير موجب فجوابه ببلى ، ومثل لذلك بستة أمثلة وشاهدين من القرآن ، ولم يزد على ذلك [(٤)] .

---

(١) الجمل ١١٠ .

(٢) الجزولية ٢٩أ .

(٣) المصدر السابق ٢٩أ .

(٤) الجمل ٣٤٥ .

أما الجزولي فقرر قاعدة للجواب بنَعَم ، وأخرى للجواب ببلى مقترنا باستفهام أو غير مقترن وذكر قول الجوهري وقول الأخفش . ثم تحدث عن (إن) بمعنى نعم وذكر قول أبي عبيدة وأيده بشاهد . ومن أحرف الجواب التي ذكرها أي ومثل لها ، و(جير) عند بعضهم وذكر قول الجوهري ، وجاء بعده بقول شيخه أبي محمد ابن بري مستدلا على اسميتها ببيت شعر [1] .

بعد هذا العرض يتضح أن الجزولي أفاد من الجمل ، لكن مقدمته تختلف عن الجمل اختلافاً كبيراً في المادة بالزيادة والتوسع ، وهذا ظاهر من الأمثلة السابقة .

(١) الجزولية ٤٧ب - ٤٨أ .

الفصل الثاني :-

أثـــر الجزولية

(أ) الشروح .
(ب) المختصرات .
(جـ) النظم .

صفحة رقم ٦٦ ، ٦٨ أبيض]

الفصل الثاني

أثــر الجزولية

أولا : الشروح :-

حظيت الجزولية بعدد من الشروح وأهم شراحها هم :-

١ - أبو موسى الجزولي (٥٤٠ هـ - ٦٠٧ هـ) .

شرح أبو موسى الجزولي مقدمته الجزولية ذكر ذلك ابن خلكان [(١)] وابن عبد الملك [(٢)] ، ولعل هذا الشرح هو النسخة الكبرى التي وقف عليها اللورقي والعطار ، قال اللورقي : « قال - رحمه الله تعالى - : والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، والمتجزئ يكون بحسب العامل والمعمول ، تقول : رأيت زيداً كُلَّه ، ولا يجوز جاء زيد كلُّه ، لأن العامل لا يجزئ المفرد ، وفي الأخرى : وأما الإحاطة فما يفيدها تتبع الاسم المعرفة بشرط أن يقع موقعاً يصلح فيه أن يبدل . قلت : هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى وليتها تمت وكملت » [(٣)] ، بينما يتردد ذكرها عند العطار في مواطن كثيرة مثال ذلك : « وكذلك ما ذكره في النسخة الكبرى من أن المشدد الياء يحرك بالحركات الثلاث غير معروف [(٤)] » ، وقول العطار : « وإنما الموصول الذي فيه الألف واللام إن كان مشتقاً فهو ينعت وينعت به كالطويل في كل شيء ، هذا كله على مذهب المؤلف الذي نص عليه في كراسه الكبير [(٥)] » . وقال العطار أيضاً : « وقوله - يعني الجزولي -: فإن اتفق أن يكون ماهما فيه مشتقاً فالأجود أن

---

(١) وفيات الأعيان ٤٩٠/٣ .

(٢) الذيل والتكملة ٢٤٨/١/٨ ، ونص على أن أبا موسى توفي قبل إكماله ، مما يؤيد قول اللورقي الآتي .

(٣) المباحث الكاملية ٣٩٠/١ .

(٤) المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

(٥) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) .

يكون مما يخص الجنس المقصود ، قد شرح مقصده في النسخة الكبرى فقال : لأن ذلك من باب إقامة الصفة مقام الموصوف [(١)] » ؛ وهذا النص الأخير يقطع بأن النسخة الكبرى شرح الجزولية .

٢ - **أبو بكر بن طلحة** : وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد الأموي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) . قيل : إنه درس القانون وله شرح عليه ، ومنه نقل في الشرح الكبير رد على أبي موسى [(٢)] .

٣ - **ابن معطي** : يحيى بن معطي بن عبد النور أبو زكرياء (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) . من تلاميذ أبي موسى الجزولي له شرح على الجزولية [(٣)] وكان متداولاً عند النحاة المتأخرين [(٤)] .

٤ - **ابن الخباز : أحمد بن الحسين بن أحمد شمس الدين الخباز الإربلي (... - ٦٣٧ هـ) . له شرح على الجزولية [(٥)] ، قال ابن هشام : « وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة » [(٦)] .**

٥ - **أبو زكرياء بن علي ، « شيخ العطار » .**

له شرح وتقريرات على الجزولية [(٧)] ، وشرحه « يتسم بسمات خاصة استنادا إلى ما نقله عنه تلميذه أبو إسحاق العطار ، فهو يهتم بتوجيه عبارة أبي موسى ، وحل الإشكالات التي أوردت عليه في بعض المواضع ويرد الاعتراضات التي وجهها لعبارته بعض الدراسين قبله ، ولا سيما أبو علي الشلوبين [(٨)] » وهاك نموذجين من

---

(١) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) ، وانظر أيضا ١٢٢ ، ١٩٧ . وغيرها .
(٢) أبو موسى الجزولي ٢٢٦ ، الشرح الكبير ص ١٩٩ .
(٣) المصدر السابق ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، مقدمة الفصول الخمسون ٢٦ .
(٤) انظر التعليقة على المقرب ١١٨ب .
(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .
(٦) مغني اللبيب ٣٧٦/١ .
(٧) نقل العطار عنه نقولا كثيرة . انظر : المشكاة والنبراس ١٧/١ ، ٣١ ، ٨٦ ، ١٤٧ (ف) .
(٨) أبو موسى الجزولي ٢٢٨ .

كلامه قال تلميذه العطار : « نقصه – يعني الجزولي – أمران ؛ أحدهما : أن تكون همزة القطع سقطت من أوله نحو يطيع ويجيب ويعيد ، إذا أمرت رددت همزة القطع فقلت : أطع وأعد ، ولا يترك على حركته كما قال المؤلف ... قال شيخنا أبو زكريا رحمه الله يمكن أن يجاب عنه بأن هذا ترك على حركته ولم يغير ورد إليه ما حذف منه على نحو ما كان أصله أن ينطق به [١] » والنموذج الآخر : « .... وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمر (رُبَّ) ، وبالذي لا يثنى ولا يجمع مضمر نعم وبئس » [٢] .

٦ – **الشريشي** : أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف البكري (٥٨٣ – ٦٤٠ هـ) . له شرح على المقدمة الجزولية ذكره السيوطي [٣] وإسماعيل باشا البغدادي [٤] .

(٧ – ١٠) **أبو علي الشلوبين** ، له التوطئة وهي توطئة للجزولية وأمثلة الجزولية والشرح الصغير والشرح الكبير ، وقد تقدم الحديث عنها في مصنفات أبي علي [٥] .

١١ – **البياني** : أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله (... – ٦٤٥ هـ) . شرح الجزولية ذكره السيوطي [٦] وحاجي خليفة [٧] .

١٢ – **ابن الحاجب** : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي (٥٧١ – ٦٤٦ هـ) . شرح المقدمة الجزولية ومن شرحه نسخة في جامع القرويين بفاس ١١٩٨ [٨] .

---

(١) المشكاة والنبراس ٨٦/١ (ف) .
(٢) المشكاة والنبراس ١٤٧/١ .
(٣) بغية الوعاة ٣٦٠/١ .
(٤) هدية العارفين ٩٤/٥ .
(٥) انظر ما سبق ص ٤٤ – ٤٧ .
(٦) بغية الوعاة ٥٧٧/١ .
(٧) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .
(٨) انظر : تاريخ الأدب العربي ٣٥٠/٥ ، ابن الحاجب النحوي ١١٥ – ١١٦ .

١٣ - **الشلوبين الصغير** : محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي (... - ٦٦٠ هـ تقريبا) .

أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية [١] .

١٤ - **العلم اللورقي** : أبو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي النحوى (٥٧٥ - ٦٦١ هـ) . شرح المقدمة الجزولية شرحا سماه المباحث الكاملية ، **شرح المقدمة الجزولية حققه شعبان عبد الوهاب محمد لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم عام ١٣٩٨ هـ معتمدا على نسختين .**

١٥ - **ابن عصفور** : (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ) .

شرح الجزولية ولم يتمه ، وأتمه تلميذه الشلوبين الصغير [٢] .

١٦ - **ابن مالك** : (٥٦٨ - ٦٧٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك السيوطي [٣] وحاجي خليفة [٤] ، وما ذكر الأخير من أن كتاب ابن مالك على الجزولية هو : المنهاج الجلي ليس صحيحاً ، لأنه وُجِدَت نسخ تامة من هذا الشرح منسوبة إلى صاحبها وسيأتي .

١٧ - **ابن ميمون** : أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي القلعي (... - ٦٧٣ هـ) . قرأ عليه تلميذه الغبريني قانون الجزولي [٥] ، وشرحه .

١٨ - **الأبذي أبو الحسن** : (٦١٣ - ٦٨٠ هـ) .

شرح الجزولية ، وقد قام بتحقيق الجزء الأول د . سعد بن حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ١٤٠٥ هـ معتمداً على نسخة واحدة . ويقوم الآن بتحقيق الجزء الثاني من الكتاب .

---

(١) الذيل والتكملة ٤٨٣/٦ ، بغية الوعاة ١٨٧/١ ، كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) بغية الوعاة ١٣٣/١ .

(٤) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٥) عنوان الدراية ١٢٦ .

١٩ - **الشاطبي** : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي الشاطبي (... - ٦٩٠ هـ) . شرح قانون الجزولي [١] .

٢٠ - **رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي** :

من علماء القرن السابع الهجري نقل عنه الرضي في شرح الكافية نصوصاً كثيرة في شرح الكافية ، وجميع هذه الأقوال موجودة في شرحه على الجزولية المسمى « المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي [٢] » .

٢١ - **أبو جعفر المالقي** : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد (... - ٧٠٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك ابن الخطيب [٣] والسيوطي [٤] وحاجي خليفة [٥] .

٢٢ - **ابن الفخار** : محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي (... - ٧٢٣ هـ) .

شرح الجزولية شرحاً سماه : « منح الضوابط المقسمة في شرح قوانين المقدمة » [٦] .

٢٣ - **الحليّ** : أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) .

له المقاصد الوافية بفوائد القانون والكافية [٧] .

٢٤ - **العطار** : إبراهيم بن عبد السلام العطار (... - كان حيا سنة ٧٠٥ هـ) .

شرح الجزولية بشرح سماه : « المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس منه نسخة في مكتبة خزانة القرويين بفاس رقم ل ٥٠٧/٤٠ جزءان .

---

(١) انظر : عنوان الدراية ١٢٦ ، الذيل والتكملة ٥١٠/٦ ، نفح الطيب ٦١٦/٢ .

(٢) يحقق القسم الأول منه على ثلاث نسخ عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض لنيل درجة الدكتوراه .

(٣) الإحاطة ١٩٨/١ .

(٤) بغية الوعاة ٣٣١/١ .

(٥) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٦) درة الحجال ٨٣/٢ ، ١٢٦ .

(٧) روضات الجنات ٢٧٢/٢ .

٢٥ – ابن أم قاسم : حسن بن قاسم المرادي (... – ٧٤٩ هـ) .

ذكر ابن حجر أن له شرحاً على المقدمة الجزولية [١] .

٢٦ – الألبيرى : محمد بن علي بن أحمد الخولاني الألبيرى (... – ٧٥٤ هـ) .

ذكر حاجي خليفة أنه شرح المقدمة الجزولية [٢] .

٢٧ – علي بن ميمون المغربي الهاشمي الغماري (... – ٩١٧ هـ) .

له شرح الجزولية وله شرح آخر على الأجرومية . ذكر الأول حاجي خليفة [٣] . وذكر الاثنين معا إسماعيل البغدادي [٤] .

٢٨ – عز الدين المازندراني (... – ٩٣٧ تقريبا) .

ذكر حاجي خليفة أن له شرحا على المقدمة الجزولية [٥] .

٢٩ – أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي .

قال حاجي خليفة : « يقال : إن من شروحها الأمالي في النحو ، وقيل : ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي » [٦] .

ثانيا : المختصرات :–

٣٠ – اختصر المقدمة الجزولية الحلي أبو منصور بن يوسف بن علي المطهر المعروف بأبي منصور الشيعي [٧] .

---

(١) الدرر الكامنة ٣٢/٢ ، مقدمة الجنى الداني ٢٣ .
(٢) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .
(٣) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .
(٤) هدية العارفين ٧٤١/٥ .
(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .
(٦) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .
(٧) روضات الجنات ٢٧٢/٢ .

ثالثا : المنظومات :-

حظيت الجزولية بنظمين فقط :-

٣١ - محمد بن عبد الله بن غياث الجذامي الشريشي أبو عمرو (٥٣٦ - ٦٢٠ هـ) .
كان شاعراً محسناً قال ابن عبد الملك المراكشي : « ونظم الكراسة القزولية في رجز ينزل من نمط شعره » [١] .

٣٢ - محمد بن الشيخ أبي الفتح محمد بن الفضل بن علي البعلي الحنبلي شمس الدين (٦٤٥ - ٧٠٩ هـ) . نظم الجزولية وقيل شرحها [٢] ، وشرح ألفية شيخه ابن مالك .

[صفحات أرقام ٧٦ ، ٧٨ أبيض]

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٢٩٥ .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٣١ ، هدية العارفين ٥/١٤١ .

الفصل الثالث

شرْح المقدِّمَة الجزُوليّة الكبير للشلوبين

عَرض وتحليل

(أ) توثيق نسبته .

(ب) طريقة المؤلف في الشرح .

(جـ) أسلوبه .

(د) مصادره .

(هـ) شواهده .

(و) موقفه من المتقدمين .

(ز) رأيه في إدخال علم المنطق .

(ح) عناية المؤلف بالعلة .

(ط) القياس عنده .

(ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح .

(ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ .

شرح المقدمة الجزولية الكبير
عرض وتحليل

(أ) توثيق نسبته :-

هذا الكتاب من كتب أبي علي الشلوبين ، ثابت النسبة إليه ، ومما يؤكد ذلك :-

١ - أن المترجمين لأبي علي من المتقدمين ذكروا أن له شرحاً كبيراً على مقدمة الجزولي نص على هذا ابن سعيد [١] وابن الزبير [٢] وابن فرحون [٣] وابن خلكان [٤] . وغيرهم كثير .

٢ - أن المتقدمين نقلوا عن هذا الشرح بما لا يدع مجالا للشك في نسبته إلى أبي علي ، وأشير إلى أن هذه النصوص غير موجودة في الشرح الصغير ، بل الكبير فقط ، نقل عنه العلم اللورقي فأكثر ، نقل اعتراض الشلوبين على إطلاق الجزولي القول : إن (من) وأخواتها لا تكون إلا حروفا [٥] ، وليس هذا النص في الشرح الصغير [٦] . كذلك نقل كلام الشلوبين عن (حتى) وأنها تكون بمعنى (كي) على المجاز لا على الحقيقة [٧] ، بعض هذا النص في الشرح الصغير [٨] ، وهي بنصها تامة في الشرح الكبير [٩] ، كذلك نقل اعتراض الشلوبين على قول الجزولي : إن حتى بخلاف إلى ، وهو نص طويل [١٠] ، ورد في الصغير

---

(١) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٧ .

(٣) الديباج المذهب ٧٩/٢ .

(٤) وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ .

(٥) المباحث الكاملية ١/٢ - ٢ ، وانظر الشرح الكبير ٨١٥ .

(٦) انظر : ص ٢١٠ .

(٧) المباحث الكاملية ٢٢/٢ - ٢٣ .

(٨) انظر : ص ٢١٩ .

(٩) انظر : ٨٣٦ - ٨٣٩ .

(١٠) المباحث الكاملية ٢٥/٢ - ٢٦ .

بعضه [١] ، وورد تاما في الشرح الكبير [٢] ، وغيرها من نصوص كثيرة أوردها اللورقي تامة وليس في الصغير منها شيء أو يكون فيه ملخص لها .

كما نقل عن هذا الشرح الأبذي [٣] ، والعطار [٤] وغيرهما .

٣ – جاء في أول النسخة التونسية ترجمة لأبي علي ، وذكر مصنفاته ، وجاء على نسخة فاس ما نصه (الشلوبين في النحو) ، مما يدل على أن الكتاب لأبي علي .

٤ – توافق النصوص في كتبه واتحاد رأيه في كتبه التوطئة ، الشرح الصغير ، أمثلة الجزولية الشرح الكبير ، والناظر في باب الكلام في الكتب الأربعة يجزم جزماً قاطعاً أنها لرجل واحد .

٥ – إحالة الشارح على كتبه المختلفة في هذا الكتاب فقد أحال على التوطئة [٥] ، وشرح الإيضاح [٦] ، والاعتراض والانفصال [٧] .

هذه الأمور لا تدع مجالا للشك في نسبة الكتاب إلى صاحبه وهو أبو علي الشلوبين – رحمه الله تعالى – .

(ب) طريقة المؤلف في الشرح :–

لم ينهج في شرحه للمقدمة الجزولية منهج من يشرح الكتاب كله دقه وجلّه ، ولكنه انتخب من النص ما يحتاج إلى إيضاح أو تعليل أو استدلال أو مناقشة ، فعالجه بأسلوب منطقي يغلب عليه استعمال العلة والمناقشة العقلية ، وكثرة

---

(١) انظر : ص ٢٢٠ .

(٢) انظر : ص ٨٣٩ – ٨٤١ .

(٣) انظر : شرح الجزولية ٩٢/١ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ٤٢٨ – ٤٢٩ ، ٦٨٨/٢ ، ٧١٤ ، ٧٧٥ ، وغيرها كثير جدا .

(٤) انظر : المشكاة والنبراس ١١٠/١ ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ . وغيرها كثير .

(٥) انظر ص : ٤٥٩ .

(٦) انظر ص : ٩٠٦ .

(٧) انظر ص : ٣٢١ .

الاعتراضات الفرضية والرد عليها ، بل قد يصل إلى أن يفترض فيرد ثم يفترض اعتراضا على الرد ثم يرد عليه ، وهو ما يسميه بالاعتراض والانفصال عن الاعتراض وهكذا نهجه في الكتاب كله ؛ ترتب على هذا أمور هي :-

١ - **بتر نصوص الجزولية** : ففي أحيان كثيرة لا يفهم المراد من النص المشروح ، ولذلك اضطررت إلى معالجة ذلك بذكر النص الذي قبله ، أو النص الذي بعده أو بذكر ما قبله وما بعده أحياناً أخرى حتى يتضح المراد من النص ، ويفهم شرح الشلوبين له ، ولا أحتاج إلى ذكر أمثلة لذلك لأن المطالع للنصف الأخير من هذا البحث يجد هذا الأمر واضحاً جليًّا ، لكن المستغرب في مثل ذلك ألا يشرح من باب كامل سوى جملة واحدة جاء في باب همزة الوصل واسمه عنده : « باب ألف الوصل وألف القطع [(١)] » قال : « وقوله : إلا في نحو ، افعل أمرا ، يعني الأمر من الثلاثي المجرد [(٢)] » هذا هو الباب كله عنده مع شرحه له ، علماً بأن هذا الباب في الجزولية تناول الحديث عن همزة الوصل في المصدر ، وأحد عشر اسماً همزتهما همزة وصل سماعية وهمزة الوصل في الحرف والفعل الثلاثي غير المزيد فيه إن كان أمرا وهو ما شرحه الشلوبين فقط ، ثم تحدث عن أنها لا تلحق الرباعي ألبتة والخماسي إلا في ثلاثة أوزان هي : افعل وافتعل وانفعل ، والسداسي همزته كله همزة وصل [(٣)] .

٢ - **الاحتمالات العقلية :-**

قد أكثر الشارح من الاحتمالات العقلية فهو يذكرها ويرد عليها ويمزجها بعلم الكلام والمنطق مستفيدا من فقهه لقواعد اللغة ، نازعاً إلى تعليل الأحكام ، مما يجعل حديثه مشحوناً بالعلل لكل ما يذكره - رحمه الله تعالى - انظر مثلا قوله : « فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً والإشارة كلاماً .... فالجواب : أنه ليس الخط كلاما من

---

(١) انظر : ص ١٠٢٥ .

(٢) ص : ١٠٢٥ .

(٣) الجزولية نسخة فاس ٣٨أ - ب ، تيمور ١٠٢ - ١٠٣ .

جهة .... [١] » وقوله : « ... ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول : ما قصدت قط أن الكلام جنس أنواعه الاسم والفعل والحرف .... وإنما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ؛ لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وما كثر ، وإنما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه » [٢] .

كذلك انظر قوله : « وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا .... فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف ، فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء ، فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف : أن الاسم أصل باق على أصالته .... [٣] » ومثال آخر قال – رحمه الله – « ولنفرد الكلام أولا بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة .... فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع .... ، قال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون .... وقال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا .... قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيئان من جنس واحد .... قال : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع .... قال هذا القائل : وأن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون ... ، وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني .... [٤] » ثم يستمر – رحمه الله – يذكر حججاً مفترضة يمكن أن يقول بها أي من القائلين مستخدماً قوله : قال ... قال ... ، وبعد ذكرها

---

(١) الشرح الكبير ١٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٧٣ .

(٤) المصدر السابق ٢٦٣ – ٢٦٦ .

فند الأقاويل الآنفة قولا قولا ويرجِّح ما يراه [١] ، مثال آخر : « فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على الموضع موضع الابتداء .... قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها .... » ثم قال : « فسيكون هذا الكلام على هذا سبباً للتخليط على المتعلم ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء .... [٢] » ومن أمثلة ذلك رده على ابن طلحة شيخه قال : « إلا أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي ، ولعمر الله قسمي وأيمن الله قسمي خطأ . قيل له : لِمَ يكون ذلك خطأ ؟ قال : لأن العرب لا تقول يمين الله قسمي ... فقلنا له : لَمْ يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره ... ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه .... فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفاً – كما يقول النحويون في هذا – فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه .... فيقول : أقول : إن المبتدأ في هذا له مسند إليه .... ولا أقول : إن له خبرا .... قلنا له : المسند إلى المبتدأ لابد أن يكون له فيه ذكر .... فقال : أنا أخالف في هذا .... فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان .... فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند .... وإن قال : جملة واحدة .... قيل له القسم ، وجوابه إنما هما جملتان .... [٣] » ثم يستمر رحمه الله تعالى في سرد احتمالاته : قلنا له ... فإن قال ... قلنا له ثم نقول له أيضا .... فنقول له .

٣ – الاعتراض والانفصال عن الاعتراض :–

افترض أبو علي الشلوبين جملة من الاعتراضات ثم انفصل عنها بردود علمية ، وقد يفترض اعتراضا على الزجاجي أو الجزولي ثم يعقب على ذلك بقوله : وله أن يجيب ثم يفند الاعتراض .

---

(١) الشرح الكبير ٢٦٥ – ٢٦٦ .
(٢) المصدر السابق ٨١٠ .
(٣) المصدر السابق ص ٨٥٨ – ٨٦١ .

مثال ذلك عند قول الجزولي « الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا [(١)] » ، قال الشلوبين : « أخرج الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها ، لأن الغَبُوق ونحوه يتعرض للزمان ولكن لا يفهم من لفظه أن الزمان ماض أو ليس ماضيا .... وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض ببنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض ببنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قَعَد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته ، فخرج بهذه الإرادة الصَّبُوحُ والغَبُوقُ ، لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا ببنيته ، وبهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة ، فقال : إن هذه الألفاظ كلها كلم تدل على معان في أنفسها ، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولابد ، وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولابد متعرض لزمان ، فالبطء ، متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، لكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية ، وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية » [(٢)] .

ساق اعتراضاً طويلاً وانفصالات عنه في علة انفراد الاسم المتمكن بالجر ، فلما وصل إلى الفعل قال : « وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم ، هذا أيضا مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاعتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك » [(٣)] .

ولهذا صور كثيرة في الكتاب ، مما جعله منهجاً للشارح في شرحه في كتابه عموما .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١٠ – ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ٢٧١ – ٢٧٢ .

٤ - **العناية بالعلة** ، قد علل الشارح لكل قضية عرض لها ولكل مسألة شرحها ، مما جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح ، ولعل ذلك من أهدافه في الشرح الكبير حين قال : « وبعد ما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطنابها وأذكر أسبابها (١) » فقد أشبع المسائل - رحمه الله - تعليلاً ومناقشة ، واتخذ من ذلك منهجاً سار عليه في شرحه .

٥ - **قلة شواهده** :-

وهذه أيضا من سمات الشرح التي ظهرت بارزة جلية ، فليست شواهده من الوفرة بمكان وسأعرض لهذا فيما يأتي عند الحديث عن شواهد هذا الشرح .

٦ - **الغوص على المعاني والتعمق في إيرادها ومقدرته على تحليلها تحليلا واسعا** ، لا يدع فيها مجالاً لقول بل يزيد ويعيد ويطنب حتى يمل القارئ في بعض الأحيان .

(جـ) الأسلوب :-

اتسم أسلوب أبي علي - رحمه الله تعالى - بالسمات الآتية :-

١ - **الاستطراد والتطويل** :-

أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في كل مناقشات أبي علي ، فتراه يفصل في القضايا ويطرق جميع الاحتمالات من أمثلة ذلك مناقشته قول الجزولي في تعريف الفاعل : « كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فَاعِل (٢) » . فقد عرض الشارح بعد التمثيل لمراد الجزولي بقوله : على طريقة فَعَل ، ولمراده بقوله : على طريقة فاعل ، ثم ذكر أن الرافع للفاعل قد يكون اسم فِعْلٍ مقدراً بفعل الفاعل ، ثم ذكر ما يخرج على هذه العبارة (طريقة فَعَل أو فَاعِل) ، وذكر بعد ذلك ما يطرأ عليه من اعتراض وانفصل عنه (٣) ، وأطال في الحديث طولا مفرطا ،

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

ثم تحدث عن العلة الرافعة للفاعل ذاكراً بعض الأقوال ، مرجحاً أن العلة الرافعة هي اشتغال الفعل بالاسم وتفرغه له وبناؤه عليه [١] .

مثال آخر قال أبو علي في باب النداء : « قوله : أَيْ والهمزة : وهما للقريب المصغي إليك ، الهمزة كما ذكر المؤلف و(أي) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكماً كالبواقي ، وهذا من إجراء حرف اللين مجرى حرف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا نحو : هذا ثوب بّكر وهؤلاء قوم مّالك ، وجمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخراً شبهوه بمداقّ ودابّة ونحوهما ، كما شبهوا مُدَيّقاً ودويبّة ونحوهما بها » [٢] .

الشلوبين يدرك أنه يطيل أحيانا بل يسرف في الإطالة ، قال بعد شرح طويل لتعريف الفعل : « وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها ، والانفصالات عنها ، لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ، لأنها لم تعترض بشيء .... [٣] » ثم يذكر أنه وصل إلى ما يريد فيقول : « فقد حصل المقصود آخرا كما يحصل أولا وقد قالوا :-

كَأَنَّكَ لَمْ تُسْبَقْ مِنَ الدَّهرِ لَيْلَةً ... إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الذِي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقالوا :-

كَأَنَّ الفَتَى لَمْ يَعْرَ يوماً إذا اكْتَسَى ... وَلَمْ يَكُ صُعْلُوكاً إِذَا مَا تَمَوَّلا
وَلَمْ يَكُ في بُؤْسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً ... يُنَاغِي غزالاً سَاجِيَ الطَّرْفِ أَكْحَلا » [٤]

٢ - الاختصار المخل :-

يبدو أن الشيخ - رحمه الله - أدركه ما يدرك غيره من السأم والملالة ، وذلك في

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٤٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٢١٥ .
(٤) المصدر السابق ص ٢١٥ - ٢١٦ .

الربع الأخير من الكتاب ، فقلّت مناقشاته ، واضمحلت اعتراضاته . فإن عرض الكلام الجزولي عرض عرضا سريعاً لا يشفي غلة ، وقد ذكرت سابقا أنه لم يشرح من باب همزة الوصل سوى مسألة واحدة ، من جملة مسائل عدة (١) .

مثال آخر للاختصار الشديد قال : « وقوله : فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية ، أي قلب الهمزة واوا ، كما يكون ذلك في التثنية ، فيقال : حمراوي وخنفساوي ، كما يقال : حمراوان وخنفساوان » (٢) .

وهذا الذي ذكره ليس حكما للألف الممدودة مطلقاً بل فيها تفصيل ، إن كانت للتأنيث قلبت واواً كما في مثال الشارح ، وإن كانت أصلية بقيت ولم تقلب فتقول : قرّاءان وخِبَاءان ، وقرّائي وخِبَائي ، وإن كانت منقلبة جاز القلب والتصحيح وتصحيحها أولى فتقول : كساءان وكساوان وكسائي وكساوي ، وإن كانت زائدة للإلحاق جاز الوجهان والقلب أولى فتقول في : علباء وحرباء ، علباءان وعلباوان وحرباءان وحرباوان وعلبائي وعلباوي وحربائي وحرباوي (٣) ، فعبارته رحمه الله لا تؤدي ذلك .

٣ – التكرار :-

كان الشلوبين يكرر القول في المسألة أحياناً ، وقد يعيد القضية هنا وهناك ، وهو قد تحدث عنها قبل ، فمن مثال تكرار القول اخترت نصاً قصيراً ظهر فيه التكرار قال : « وكأنه ذهب – أعني المؤلف – مذهب تحقّيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و(لا) في النهي » ، وأراد الزجاجي اللام في الأمر وما يجري مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد الفعل ، ولا في النهي وما يجرى مجراه مما (لا) فيه لطلب إعدام الفعل ، فتجَوَّز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكأن المؤلف ذهب إلى جبر هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجوز فيه ، ولم يصل إليه ولكنه توسط الأمر ، لم يتجَوَّز تجوُّزَ

---

(١) انظر ما سبق ص ٨١ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٠٣٥ – ١٠٣٦ .

(٣) انظر مثلا : التبصرة والتذكرة ٢/٦٣٧ – ٦٣٨ .

أبي القاسم ولا حقق تحقيقنا ، هذا الذي توسط به المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم ، لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجوز وأما ألا يحقق ولا يتجوز فضعيف » [١] ، ولهذا صور متعددة في ثنايا الكتاب ، وأكتفي بمثال واحد لإعادة الشارح القضية في أكثر من مكان ، تحدث عن تقدير الحركة على الألف فقال : « وقوله : وفي الألف تعذرا ، يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد يخشى ، ولا يظهر فيه الألف تعذرا ، أي لتعذرها هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيرها غير ألف ، فيتعذر تحريك الألف ولابد [٢] » ، ويعيد هذا الكلام في موطن آخر فيقول عن الألف : « فإنها جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله تعالى عليه [٣] » ، وذلك عند الحديث عن الفتحة ، ثم يقول عند الحديث عن الكسرة : « وقوله : وتتعذر كما تتعذر ، يريد في مثل : مررت بالفتى ، فلا يظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم تظهر الفتحة ولا الضمة فيها ، وقد كنا قدمنا أنه لا قدرة لنا على تبديل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها ، لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبداً إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك » [٤] .

٤ – التأثر بالمنطق :–

إن تأثر أبي علي بالمنطق أثر على أسلوبه ، فبدا ركيكا جافاً في بعض الأحيان مستغلقا حينا آخر ، من أمثلة ذلك قوله : « وانفراد حرفي التنفيس بالفعل أن الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٥ – ٤٨٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٠ ، وانظر قبله ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ – ٤٤٩ .

ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع ، ومستقبل ، ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، وكان حرفا التنفيس إنما وضعا لتخليص المشترك البنية الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، كان الحرفان اللذان وضعا لتخليصهما لا يكونان إلا حيث تكون هي – أي البنية – فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلَّا في الفعل » [(١)] ، مثال آخر قوله : « القول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل ، وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، ولأن التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال ، وطلب عامل الخفض لفظاً يكون له حملناه على النصب دون الرفع ، فجئنا به بلفظ النصب للتآخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض » [(٢)] .

٥ – الإقذاع في السب :-

كان أبو علي – رحمه الله وعفا عنه – حادَّ اللسان سريعاً إلى الشتم والسب من أمثلة ذلك – وهي كثيرة في الكتاب – قوله : « فإن قال – وقد قاله مجنون من مجانين هذا الوقت –: إن صحة هذا الحد إنما تُبْنى على أن اسما أو كل اسم في الحد موضوعان موضع (ما) ، و(ما) من الألفاظ المبهمة .... فالجواب : أن هذا كلام غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعد بشيء منه ، والحدود التي يتجنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئا فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك » [(٣)] ولعل هذا مع تلميذه ابن عصفور قد يهون ، أما مع شيخه ابن طلحة فأمر مستغرب ، فقد قال عنه « ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه » [(٤)] .

---

(١) الشرح السابق ص ٢١٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٣٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٢٩ .
(٤) المصدر السابق ص ٨٥٩ .

ثم يقول .. « قلنا له : هذا التمادي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين ، لا ينالون بكسر القوانين .... إلا ذلك التخلف الذى تقدم له » (١) . ثم يقول أيضا : « وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف » (٢) . ثم قال أيضا : « فنقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوانين أبداً في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب » (٣) .

٦ – المقدرة اللغوية :–

كان الأستاذ أبو علي إماماً من أئمة العربية « بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى قياما عليها واستبحارا فيها » (٤) ، لهذا كانت له نظرات لغوية دقيقة قال – رحمه الله تعالى –: « وقوله : ويدل على الزمان بصيغته أي ببنيته وشكله ، وأصله من : صَوْغ الإناء ، وما أشبهه ، لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه ، وسمي الصائغ صائغا ، وإن كان كل عامل شكلا من الأشكال صائغاً له من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » (٥) ، وقال أبو علي أيضا : « وقوله : وفي الطلب للتخيير والإباحة ، يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل ، إلا أنك تطلق له أن يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق له تفعيل من الخير ، فلذلك قيل : فيها تخيير » (٦) . وقال أيضا : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختسرته ، والاختصار السيئ المخل لا معنى له » (٧) ، وقال أيضا : « فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به

---

(١) الشرح الكبير ص ٨٦٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٦٠ .
(٣) المصدر السابق ص ٨٦١ .
(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٢٣٥أ .
(٥) الشرح الكبير ص ٢٤٣ .
(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ – ٦٧٢ .
(٧) المصدر السابق ص ٨١٢ .

كلامي اختساراً ، افتعالا من الخسران لما خُسِرَ فيه من الفوائد التي ذكرناها [١] » .

٧ – استخدام ألفاظ معينة :-

طغى على أسلوب أبي علي لفظتان رددهما كثيراً هما (ولا بد) في مثل قوله : « فإن البطء يدل على معنى ولا بد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد متعرض لزمان .... » [٢] وقوله : « وقولهم : على زمن ضرابها ، يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولا بد » [٣] ، ومثله أيضا انبغى كقوله : « فانبغى ... وإنما انبغى » [٤] ، فلا ينبغي [٥] ... « فقد كان ينبغي .... فلا ينبغي » [٦] ، « فانبغى ألا يكون » [٧] .

واستعمال (لابد) (ينبغي) (لا ينبغي) لا إشكال فيه ، أما (انبغى) فقد استعملها سيبويه قال : « وينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم ، فإذا قال ذلك : لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول : ذاك نفسك زيد إذا أراد الكاف » [٨] ، وإنما ذكرتهما لكثرة اطرادهما في كلام الرجل .

٨ – ملحوظات لغوية :-

ظهرت بعض الملحوظات اللغوية على أسلوب الشارح من مثل : الغير ، غيران ، سواء تعلق في غيرها بتدل أو بمحذوف ، والأولى : أم بمحذوف وغيرها ، وسوف أعرض لها مفصلة [٩] إن شاء الله .

---

(١) الشرح الكبير ص ٥٦٦ – ٥٦٧ .
(٢) المصدر السابق ص ٢١١ .
(٣) المصدر السابق ص ٢١٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٧٠ – ٢٧١ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٧٩ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٨٠ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٨٦ .
(٨) الكتاب ١٢٩/١ ، وقد زعم السيوطي أن (ينبغي) لا يستعمل إلا مضارعا فهو من الجوامد اللازمة لصيغة المضارع . الهمع ٨٣/٢ .
(٩) انظر : قيمة الكتاب العلمية .

(د) مصادره :-

يمكن أن أقسم مصادر أبي علي في كتابه قسمين :-

١ - مباشرة .　　　　٢ - غير مباشرة .

أولا : المصادر المباشرة :-

مصادر أبي علي المباشرة التي أخذ عنها هم شيوخه الذين ورد ذكرهم في كتابه هذا ، أو معاصروه وهم على النحو الآتي :-

١ - ابن ملكون :- وصفه أبو علي بشيخنا الأستاذ .

نقل عنه في ثلاثة مواطن ، الموطن الأول نقل عنه ثلاثة نصوص متوالية قال : « وقد صرح بهذا المعنى شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حين قال : في وصف الكلام : الكلام اسم ما انتقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركبها ، وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها » (١) ، ثم قال « وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ماركب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي الخبر والاستفهام والأمر والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل » (٢) ، ونقل عنه في موطن آخر فقال : « فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتمال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتمال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه ، وهذا المعنى الذي أَبَنَّاه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه فهو كما قال » (٣) .

---

(١) الشرح الكبير ، ص ١٩٨ .
(٢) الشرح الكبير ص ١٩٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٦٩١ - ٦٩٢ .

أما الموطن الثالث فهو قول أبي علي : « .... يقولون : كُنَيْهِير دون حذف ولا أعلم أحدا قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا » [١] .

ويظهر من هذه النصوص تقدير أبي علي لشيخه أبي إسحاق بن ملكون ، مع قلة ما نقله عنه .

٢ – أبو بكر بن طلحة :–

نقل عنه أبو علي الشلوبين ورد آراءه وأغلظ الرد أحيانا ، قال : « .... وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة رد على صاحب هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ، ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام ، وفيه هذا الوصف لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يلزم المؤلف هذا الإلزام .... » [٢] ، وقد رد عليه ردا غليظا ذكرت بعضه في أسلوب أبي علي من الإقذاع في السب [٣] .

٣ – السهيلي :–

نقل عنه أبو علي ورد رأيه في موطن قال : « وهذا الذي استدل به السهيلي في هذه الأسماء من سقوطها عن الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم » [٤] ، ونقل عنه في موطن آخر قال : « وتمم شيخنا أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : اختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ، لأنهم كأنهم جعلوها

---

(١) الشرح الكبير ص ١٠١٩ .
(٢) المصدر السابق ص ١٩٩ .
(٣) انظر ما سبق ص ٨٩ .
(٤) الشرح الكبير ص ٣٦٠ .

مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده ، واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره ، لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من (نحن) وهي للمتكلم عنه وعن غيره .... » [١] ، ثم عقب عليه بقول : « وهذا القول لعمري ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا ، أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصورا فيعلل الاختصاص به ، وأما هذا النحو فتعليل يبعد ، فالأولى ألا يجعل للاختصاص فيه سبب لكثرة الدعوى فيه » [٢] .

٤ - أبو علي الرندي :-

نقل عنه أبو علي وعقب عليه بكل أدب ، قال : « وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي ، فقال : ليس بشيء ، لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل .... » [٣] ، ثم قال أبو علي : « وهذا الذى قاله هذا الأستاذ ظاهر لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف .... » [٤] ، وكذلك صنع في مسألة أخرى قال : « وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ، وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح » [٥] يعني إدخال علم الكلام على علم اللغة .

وهكذا كان صنعه - رحمه الله - مع عدد آخر من علماء الأندلس سأعرض لهم في المصادر غير المباشرة .

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

ثانيا : مصادر غير مباشرة :-

هذه المصادر هم العلماء الذين أخذ عنهم الشارح إما عن طريق كتبهم – وقد نص على بعضها – أو عن تلاميذهم وهم أئمة الأندلس الذين سبقوه ولم يدرك الأخذ عنهم ، وهؤلاء الأئمة الذين أفاد منهم هم :-

١ – سيبويه :-

تردد ذكر سيبويه في هذا الكتاب أكثر من مائة وعشرين مرة ، وأفاد منه الشارح فائدة كبيرة إذ كان يُكِنُّ له التقدير والاحترام ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) نقل نصوصاً كثيرة من الكتاب نقلاً أمينا ، وهذا لا يحتاج إلى تمثيل لكثرته واطراده .

(ب) نسب آراء إلى سيبويه وهي في كتابه (١) .

(جـ) نقل بعض آراء سيبويه ، ومفهومها في الكتاب من غير أن يكون نصاً صريحاً قال أبو علي : « فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ، ولذلك نص سيبويه على أن المعرفة لا تثنى ، وقال في قولك الضّاربان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثنى ضارب نكرة فقيل : ضاربان ثم أدخلت الألف واللام » (٢) وكرر هذ الكلام مرة أخرى (٣) وليس هذا النص في الكتاب ، وإنما فيه ما يفيد تنكير العلم بالتثنية ، فصارا معرفة بالألف واللام (٤) ، وكذلك قول أبي علي : « وهو عندي رأي سيبويه بالمفهوم منه » (٥) .

---

(١) انظر مثلا من الشرح الكبير ص ٢٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ، ٣٢٨ ، وغيرها .

(٢) الشرح الكبير ص ٣٠٧ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٤ .

(٤) الكتاب ٢٦٨/١ .

(٥) الشرح الكبير ص ٣٤٨ .

(د) يشير إلى رأي سيبويه في بعض المسائل ولم أقف عليه في كتابه المطبوع ، فلعل هذه الآراء تكون في نسخة أبي علي ، وخاصة إذا علمنا أن المغاربة والأندلسيين ممن عنوا بالكتاب قراءة وتدريساً وحفظاً ، مثال هذه القضية قال أبو علي : « وحكى المازني : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ، وكأن تلك الحكاية شاذة عنده ، فلم يعتد بها أو لم يسمعها » (١) .

(هـ) نقل رأياً ليونس زعم أن سيبويه حكاه قال : « واختلف عن يونس في مذهبه : كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة كمذهب سيبويه ، وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف » (٢) ، وليس في الكتاب إلا رأي يونس في المعرفة (٣) وحكى رأي يونس تاماً السيرافي (٤) .

٢ - المبرد :-

ذكر أبو علي الشلوبين المبرد عدة مرات ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) أورد رأيه في عدد من القضايا النحوية (٥) .

(ب) نسب له رأياً ظاهر ما في المقتضب (٦) يؤيده قال في نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » : « وقوله : على رأي الأكثر ، استظهر به على مذهب أبي العباس الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء » (٧) .

---

(١) الشرح الكبير ص ٩٩٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ .
(٣) الكتاب ٥٨/٢ .
(٤) شرح الكتاب ١٣٤/٤ب .
(٥) انظر الشرح الكبير مثلا ص ٤٠٦ ، ١٠٠١ ، ١٠٢٠ وغيرها .
(٦) انظر ج٣٥٩/٤ هـ٦ ، ٣٦٠/٤ هـ٣ .
(٧) الشرح الكبير ص ١٠٠٠ .

(جـ) نسب له آراء ليست في كتبه التي وقفت عليها منها : قول أبي علي : « وقوله : وإن كان مثل : تَغْلِب ، فإنه يجوز فتح ما قبل آخره ، يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة والثاني منه ساكن وهذا الذي قاله في هذا النوع مذهب المبرد [١] » ، وسبق أبا علي في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي [٢] .

مثال آخر قال أبو علي : « ... قيل : شَنَئِي ، وهذا مذهب سيبويه ، وأما مذهب المبرد في هذا فلا يحذف فيه إلا تاء التأنيث خاصة ، ولا يغير بغير ذلك فيقال : شنوئي كركوبي » [٣] ، وسبق الشلوبين في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي [٤] والصيمري [٥] وابن الدهان [٦] .

٣ – أبو علي الفارسي :–

نقل الشلوبين عن الفارسي نصوصاً كثيرة ، وكان أخذه عنه على النحو الآتي :–

(أ) ذِكْرُ آرائه في بعض المسائل [٧] .

(ب) النص على النقل من كتبه كالإيضاح والتذكرة وغيرهما [٨] .

(جـ) نسب إلى أبي علي قولا لم يقله ، قال : « وقد رأيت الفارسي يختار مذهب البصريين ويجيز الآخر » [٩] ، وقد صرح أبو علي بخلاف ذلك ، بل منع الوجه الآخر ورده [١٠] .

---

(١) الشرح الكبير ص ١٠٢٥ .
(٢) شرح الكتاب ٤/١٥٠ب .
(٣) الشرح الكبير ص ١٠٣٣ .
(٤) شرح الكتاب ٤/١٤٩أ .
(٥) التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠ .
(٦) الغرة ٢/٢٣١أ .
(٧) انظر الشرح الكبير مثلا ص ١٩٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢ ، ٨٢٣ ، ١٠٨٠ .
(٨) الشرح الكبير ص ١٩٨ ، ٨٤٤ ، ٩٩٨ .
(٩) المصدر السابق ص ١٠٣٧ .
(١٠) الحجة ٢/٣٧٧ – ٣٧٨ .

٤ – الأخفش :–

نقل له أبو علي الشلوبين آراء كثيرة [١] ، ووقف على كتابيه طرره الملحقة بالكتاب [٢] ، وكتابه الأوسط [٣] ، وهما كتابان لم أقف عليهما أو على من ذكر أنه وقف عليهما من المحدثين .

٥ – ابن جني :–

ذكر له أبو علي عدداً من الآراء [٤] ، وغالباً ما يذكر كنيته أبا الفتح [٥] ، ونقل عن كتابه الخصائص . فقال : « ولذلك بَوَّبَ عليه صاحب الخصائص : باب التام يزاد عليه فيصير ناقصاً » [٦] ، وقال أيضا : « وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح له في الخصائص باباً مفرداً » [٧] . وقد ينقل رأيه بالمعنى قال : « فبهذا نجيب ابن جني عن قوله : إن النون في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلا » [٨] .

تتوالى بعد هذا نقول أبي علي عن عدد من الأئمة من أمثال :–

٦ – يونس بن حبيب ، ذكر له عدداً من الآراء منها قول أبي علي : « وليونس فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه كيف هو ؟ ... » [٩] ورأيه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظروف والمجرورات غير التامة [١٠] .

---

(١) انظر : الشرح الكبير مثلا ص ٣٢٥ ، ٨٤٢ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٩٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٤٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٢ ، ٤٤٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٤٢٢ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٢٥ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٩٢ .
(٨) المصدر السابق ص ٤٠٥ .
(٩) المصدر السابق ص ٤٥٢ .
(١٠) المصدر السابق ص ٩٤٢ .

٧ - **الخليل بن أحمد** ، ذكر بعض آرائه أبو علي مثل قوله : « والقول في ذلك : إن مذهب الخليل وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة ، فتستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه » (١) ونقل رأيه في تركيب (لن) (٢) .

٨ - **أبو بكر بن السراج** ، ورد ذكر له في هذا الشرح قال أبو علي : « قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً لَلَازم لمن يقول : إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرجه عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض المتقدمين ، إلا أن الذي ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج » (٣) ، ذكر أبو علي قولا لابن السراج وانتصر له بعد ذكر الأدلة والاحتجاج ، قال : « وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ، هو مذهب الفارسي وأبي بكر ، وذلك : أن العرب تقول : رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم » (٤) ، ثم ذكر اعتراض الوقشي ورد عليه وختم المناقشة بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » (٥) .

٩ - **الصيمري** ، ذكره في شرحه قال : « وقد أخذ الناس على المؤلف والصيمري ذكرهما اللام في وجوه المضارعة » (٦) ، وقال في موطن آخر « لا تقل : ما أحسن اليوم زيداً ، ولا أحسن اليوم بزيد ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ذلك » (٧) .

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٥٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٧٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .
(٤) المصدر السابق ص ٨٢٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٨٢٤ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٥٩ .
(٧) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

١٠ - ابن بابشاذ ، ذكره ورد عليه فقال : « قال بعضهم ابن بابشاذ وغيره : ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة ، لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد .... قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفرداً ، ولا يوجد مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور » [١] .

وقال في موطن آخر : « ومذهب الفارسي فيما حكى عنه ابن بابشاذ أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة ، وهو قسم غريب في الباب » [٢] .

بعد هذا ، لقد أفاد أبو علي من عدد غير قليل ، منهم أبو زيد الأنصاري في كتاب اللغات [٣] ، وأبو عمر الجرمي في كتاب الفرخ [٤] ، والزبيدي في زيادته على كتاب البارع للقالي [٥] وفي كتابه لحن العامة [٦] ، والزمخشري في كتابه في القرآن [٧] يعني الكشاف والمفصل [٨] وقد أفاد من آخرين من غير أن يسمي كتبهم كالفراء [٩] ، والأعلم وابن أبي العافية [١٠] ، وابن الكلبي [١١] وابن السكيت [١٢] وابن درستويه [١٣]

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٨٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٩٩٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٧٧ .
(٦) المصدر السابق ص ١١١٧ .
(٧) المصدر السابق ص ٤٨٧ .
(٨) المصدر السابق ص ٧٣٧ .
(٩) المصدر السابق ص ٣٤٤ ، ٣٧٦ .
(١٠) المصدر السابق ص ٣٥٧ .
(١١) المصدر السابق ص ٣٧٧ .
(١٢) المصدر السابق ص ٣٧٩ .
(١٣) المصدر السابق ص ٤٠٦ .

والوقشي [١] وابن طاهر الخِدَب [٢] وابن الطراوة [٣] وابن الباذش [٤] وغيرهم .

(هـ) شواهده :-

من سمات أبي علي في هذا الكتاب قلة شواهده شعراً ونثرا ، وما ذلك لعجز أو قصور ولكنها طريقته التي سار عليها في شرحه هذا إذ عُني بمد أطناب الشرح الصغير بذكر التوجيهات والأسباب [٥] ، وأكبر دليل على ما أقول أن شواهد حواشي المفصل لأبي علي الذي تبلغ أوراق إحدى نسخه تسعاً وسبعين ورقة ، فهو أقل بكثير من الشرح الكبير الذي يربو على مائتي ورقة – بلغت ثمانيا وخمسين آية ، وثمانية عشر حديثا وستة وثمانين وثلاثمائة بيت ، وهذا كَمٌّ ليس يسيراً في كتاب صغير الحجم ، إذن علة قلة الشواهد هي كما أسلفت أنها ليست المقصودة ، وإنما المراد الشرح والإيضاح والتعليل ، وسوف أعرض فيما يأتي بالدراسة لشواهد أبي علي على النحو الآتي :-

أولا : شواهد القرآن :-

أسلفت أن شواهد أبي علي قليلة ، فشواهده من القرآن تجاوزت المائة بقليل .

ويتلخص موقفه من هذه الآيات في النقاط الآتية :-

١ – آيات استشهد بها على حكم نحوي وهي كثيرة بالنسبة إلى غيرها [٦] .

٢ – استشهد بعدد من قراءات القراء السبعة ؛ فقد استشهد بقراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم ... ﴾ [٧] ، بخفض شركائهم لإضافة (قتل) إليها مع وجود الفاصل

---

(١) الشرح الكبير ص ٨٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، ٨٠٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٩٢ .

(٦) انظر مثلا ص : ٢٢٥ ، ٢٧٥ ، ٣٢٥ ، ٣٦٨ ، وغيرها .

(٧) الأنعام ١٣٧ .

بين المضاف والمضاف إليه ، ونص على نسبتها إلى ابن عامر (١) ، واستشهد بقراءة الكسائي في السبعة (٢) في إدغام ﴿ هَل نَّجْعَلُ لك ﴾ (٣) ، وإظهار نحو : ﴿ قُلْ : نَعَم ... ﴾ (٤) ، واستشهد كذلك بقراءة القراء السبعة ما عدا نافعاً (٥) في إدغام : ﴿ بَل رَّان ﴾ (٦) وإظهار ﴿ بل توْثرون ﴾ (٧) .

٣ - استشهد بقراءة أبي عمرو - وهي سبعية - في إدغام : ﴿ يَغْفِر لَّكم ﴾ (٨) ، وحكم عليها بالشذوذ (٩) .

٤ - استشهد ببعض قراءات القراء الشاذة وبنى عليها حكماً من أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَينا ﴾ (١٠) بالفتح على التذكير وهي قراءة الجمهور ، والضم على التأنيث (١١) وقرأ به الحسن بن سعيد والأعرج ومحمد ذو الشامة وابن مسعود ويحيى بن يعمر (١٢) ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاء ﴾ (١٣) بنصب يغفر ويعذب (١٤) ، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري (١٥) . مثال ثالث في قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ

---

(١) الشرح الكبير ص ٩٤٤ .
(٢) المصدر السابق ص ١١٥٤ .
(٣) الكهف ٩٤ .
(٤) الصافات ١٨ .
(٥) الشرح الكبير ص ١١٥٤ .
(٦) المطففين ١٤ .
(٧) الأعلى ١٦ .
(٨) نوح ٤ .
(٩) الشرح الكبير ص ١١٥٥ .
(١٠) البقرة ٧٠ .
(١١) الشرح الكبير ص ٩٣٧ .
(١٢) المصدر السابق ص ٩٣٧ هـ٤ .
(١٣) البقرة ٢٨٤ .
(١٤) الشرح الكبير ص ٤٦٦ .
(١٥) المصدر السابق ص ٤٦٦ هـ٥ .

خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُون ﴾ (١) بالتاء في (فَلْتَفْرَحُوا) (٢) ممن قرأ بها من غير الصحابة الحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين والجحدري وغيرهم (٣) .

ثانيا : الحديث :-

ثار جدل عنيف عند المتأخرين حول الاستشهاد بالحديث في النحو ، وكتبت حوله عدة دراسات (٤) ولست هنا في مقام الفصل بين أي من الفريقين الرافض للاستشهاد أو المؤيد له ، وإنما سوف أعرض لموقف أبي علي من الاستشهاد بالحديث في نقطتين :

١ - عدد الأحاديث التي استشهد بها . ٢ - أثرها في التقعيد .

أولا : استشهد أبو علي بستة أحاديث فقط ، وهذا عدد قليل ، لا يجعل أبا علي من الذين يعتدون بالاستشهاد بالحديث ، لكنه في حواشي المفصل استشهد بثمانية عشر حديثاً وهو عدد غير قليل ، وهذا يثبت أن الرجل لا يرفض الاستشهاد بالحديث .

ثانيا : أثرها في التقعيد :-

الحديث الأول : استشهد به أبو علي على قاعدة وحده دون شاهد آخر قال - رحمه الله تعالى -: « وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقا ، أي سواء كان المفعول متكلماً أو مخاطباً أو غائبا ، فمتكلما مثاله : لأُعن بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قُومُوا فَلأُصَلِّ لكم » (٥) » . وهذا حديث ثابت عن النبي ﷺ في بعض

---

(١) يونس ٥٨ .
(٢) الشرح الكبير ص ٤٢١ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٢١ هـ٢ .
(٤) من ذلك : دراسات في العربية وتاريخها ١٦٦ - ١٨٠ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف .
(٥) الشرح الكبير ص ٤١٩ .

رواياته [١] .

الحديث الثاني : استشهد به الشلوبين على اتصال ضمير النصب بكان قال : « مثال ذلك – في كان –: ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيثمة فكانه » [٢] . هذا حديث صحيح ، لكن لم يرد في جميع طرقه التي وقفت عليها قوله : (فكانه) وهي محل الشاهد [٣] .

الحديث الثالث : استشهد به الشارح على أن الجملة التي تقع خبراً وهي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط قال : « ومثل ما جاء في قوله ﷺ : أفضل ما قلته والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله » [٤] ، وهذا حديث روى عن النبي ﷺ [٥] ، واستدل به الشارح على إثبات القاعدة وحده من غير أن يعضده بشاهد آخر .

الحديث الرابع : نصب اسم إن وخبرها استشهد له الشارح بحديث مرفوع إلى النبي ﷺ : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » [٦] وذكر شواهد من الشعر هي قول عمر بن أبي ربيعة :–

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

وبقول الشاعر :–

إِنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا   تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزا

وبيت العماني :–

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفا   قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفاً

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٩٢ هـ٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٦٣٢ .
(٣) المصدر السابق ص ٦٣٢ هـ٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٧٤٨ .
(٥) المصدر السابق ص ٧٤٨ هـ٥ .
(٦) المصدر السابق ص ٨٠١ .

الحديث الخامس : استشهد في باب نعم وبئس لاعتراضه على قول الجزولي : والتفسير واجب إن أضمر الفاعل [١] ، فقال : « ينقص أن يقول : أو ما يقوم مقامه نحو قوله : فبها ونعمت » [٢] ، واكتفى بالحديث .

الحديث السادس : استشهد على حذف الياء من (ثماني) وجعل الإعراب على النون قال : « وجاءت في بعض الحديث « صلى ثمانَ ركعات » بحذف الياء وفتح النون » [٣] ذاكراً قبله قول الشاعر :-

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهـا ثَمَـانُ

أخلص من هذا بعد استبعاد الحديث الثاني لعدم وجود رواية الشاهد في أي من طرق الحديث ، واستبعاد الرابع لكونه مرفوعاً إلى أن الشارح كان يعتد بالحديث الشريف في إثبات القواعد النحوية ، ولا أدل على هذا من اكتفائه بالحديث في الأول والثالث والخامس دليلا على إثبات القاعدة ، وكذلك ذكر ما يعضده في الحديث السادس .

ثالثا : الشعر :-

للحديث عن الشعر في هذا البحث سوف أتناول فيه النقاط الآتية :-

١ - طريقة أبي علي . ٢ - الشواهد التي سبق إليها . ٣ - موقفه من شعر المولدين .

أولا : طريقته :

طريقة أبي علي كطريقة غيره من المؤلفين الذين يوردون البيت تاماً أو شطراً منه أحيانا ، وقد يوردون كلمة أو كلمتين هما موطن الشاهد ويتركون الباقي ، أما إيراد البيت أو شطره فهذا ظاهر ، أما إيراد كلمتين أو ثلاثا من بيت فهذه أمثلة له :-

---

(١) الشرح الكبير ص ٩٠٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٢٩ ، وهي لغة مستعملة .

(أ) قال أبو علي : «

لَمْ يَلْدَهُ أَبوانِ » (١)

هذا جزء من بيت من البحر الطويل هو :–

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ (٢)

(ب) قال أبو علي : « فقد قال :–

... دُعِيَتْ نَزَالِ (٣)

هذا جزء من بيت من البحر الكامل هو :–

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ (٤)

(جـ) قال أبو علي :– ودليل زيادتها قولهم :–

.... بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ » (٥)

وهو جزء من البحر الطويل هو :–

وَظَلَّ لِثِيرَانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يُدَاعِسُها بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ (٦)

(د) قال أبو علي : « .... لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه – أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو :–

أَرْسَلَهَا العِرَاك » (٧)

---

(١) الشرح الكبير ص ٤١٥ .
(٢) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤١٥ هـ٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٤٣ .
(٤) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤٤٣ هـ٩ .
(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .
(٦) المصدر السابق ص ٥٥٨ هـ٧ .
(٧) المصدر السابق ص ٧٢٧ – ٧٢٨ .

وهذا جزء من بيت من البحر الوافر هو :-

فَأَرْسَلَهَا العِـرَاكَ وَلَـمْ يَذُدْهَـا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ (١)

ثانيا : أبيات سَبَقَ إليها :-

أعني بهذا أن هناك أبياتاً سبق الشلوبين إلى الاستشهاد بها باقي النحويين ، وتابعه المتأخرون على الأخذ بها – فيما وقفت عليه –، غاضا الطرف عن ورودها في كتب اللغة أو الموسوعات الأدبية المتقدمة على أبي علي وإنما الذي عناني هنا هو كتب النحويين ، ومن أمثلة الأبيات التي سبق إليها :-

(أ) قول الشاعر :-

أَنُـوْراً سَرْعَ مَاذَا يا فَرُوقُ وحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حذِيق (٢)

(ب) قول زهير :-

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِه سَرِيعاً وإلا يُبْدَ بالظُّلْم يَظْلِمِ (٣)

(جـ) قول النابغة :-

فَأَلْفيتُـه يَومـاً يُبِيـرُ عَدُوَّهُ ومُجْرِ عطاءً يَسْتَخِفُّ المَعَابِرا (٤)

(د) قول امرئ القيس :-

وَظَلَّ لِثيرانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يُدَاعِسُها بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ (٥)

(هـ) قول الشاعر :-

أَيُّهـا السّائِـلُ عَنْـه وعَنِـي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي (٦)

---

(١) انظر تخزيجه في الشرح الكبير ص ٧٢٨ هـ١ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٧١ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٤٥ .

(و) قول جميل :-

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وَعُهُودَا (١)

(ز) قول حسان :-

وَقَالَ اللهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدا ... هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُها اللِّقَاء (٢)

(ح) قول عدي :-

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ ... وَكَذَاك الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ (٣)

(ط) قول العتبي :-

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فَأَمْسَيْتُ كُلَّما ... كُنِيتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٤)

(ى) قول الشاعر :-

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرمد (٥)

وغيرها من شواهد يفطن لها المطلع على البحث .

ثالثا : موقف الشلوبين من شعر المولدين :-

وردت أبياتٌ مختلفة في ثنايا هذا الكتاب لبعض الشعراء المولدين وموقف الشارح واضح في كل بيت سأورده ما عدا بيتاً واحداً للعتبي قال أبو علي الشلوبين : « وقوله : ويدخلها معنى صار » مثاله قوله :-

ثُمّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ ... وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ

وقوله :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرا

---

(١) الشرح الكبير ص ٦٧٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٦٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧٠ .

وقوله :-

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فَأَمْسَيْتُ كُلَّمَا كُنِيتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِيَّ [١]

فالبيتان : الأول لعدي بن زيد العبادي ، والثاني للربيع بن ضبع الفزاري ، وهما من الشعراء الذين يحتج بشعرهما ، أما العتبي المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) فلا يحتج بشعره ، وبيته لو ورد مفرداً لأمكن القول : إن الشلوبين يرى الاحتجاج بشعر المولدين ، وهنا ورد ومعه ما يعضده ، فلعله أورده للاستئناس به أو التمثيل .

أورد الشارح - رحمه الله ـــ بيتا لمحمود الوراق ت : (٢٢٥ هـ) وهو قوله :-

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخَرٍ فَصَيَّـــرَ آخِــرَه أَوّلا [٢]

وهنا أمران ينبغي التنبيه عليهما :-

(أ) أن الشارح أورده متمثلا به قال : « .... إذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولا بما علله به ، إذ كان ذلك يجر إلى ما لا جواب له ، فانبغى أن يلحق الجر لذلك - بما لا جواب له أيضا - ثم أورد البيت » [٣] .

(ب) أن ابن جني ذكره في الخصائص ثلاث مرات [٤] ، والسهيلي ذكره [٥] أيضا ، فالشلوبين مسبوق إلى ذكر هذا البيت ، ولم يفطن محققا الخصائص ونتائج الفكر إلى قائله .

أورد الشارح أيضا بيتاً للحريرى : ت (٥١٦ هـ) وهو قوله :-

جَادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَا هُ عَيْنَهُ فَانْثَنَى بِلَا عَيْنَين [٦]

---

(١) الشرح الكبير ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ .

(٥) نتائج الفكر ٩٨ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

وعقب عليه أبو علي الشلوبين بقوله : « والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولا بد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه » (١) ، كذلك أورد الشارح بيتا لأبي نواس : ت (١٩٨ هـ) وهو قوله :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٢)

ولم يذكره الشلوبين للاستشهاد به ، وإنما بين أن النحاة نقدوا على أبي نواس قوله : صغرى وكبرى وكان حقه أن يأتي بهما معرفتين (٣) .

كذلك أورد الشارح بيتا للمتنبي : ت (٣٥٤ هـ) ، قال – رحمه الله تعالى –: « وقوله : فالوقف على البدل من التنوين ، تمام هذا الموضع أن يقول في الأشهر ، لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير تعويض من التنوين ، فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنون من هذا النوع : رأيت قاضي ، وعلى هذا بنى المتنبئ قوله :–

أَلَا أَذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي وَلَا لَيَّنْتَ قَلْباً وَهْوَ قَاسِي (٤) »

ومن النص يتضح أن الشارح لم يستشهد به وإنما ذكر له عذرا في إثبات ياء المنقوص المنصوب المنون دون الوقف عليه بقلب تنوينه ألفا .

أخلص من هذا إلى أن الشارح لم يورد أبيات المحدثين للاستشهاد بها ، وبناءِ قاعدة عليها وإنما جاء ببعضها ممثلا أو مخطئا كما ترى .

(و) موقفه من المتقدمين :–

الشلوبين إمام من أئمة النحو والأدب ، انتهت إليه إمامة هذا الفن في الأندلس ، **له – رحمه الله تعالى – موقف متميز من المتقدمين فهو معجب بسيبويه وأبي علي الفارسي ، ويدافع عن الزجاجي ، أما معاصروه فلم ينج أحد من لسانه بتخطئة أو نحو ذلك ، وسأحاول تسجيل أهم ظواهر هذا الموقف في مناقشاته لبعض الأئمة وهي على**

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٦٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠٧٢ .

النحو الآتي :-

أولا : سيبويه :-

نقل الأستاذ أبو علي الشلوبين نصوصاً كثيرة عن إمام النحاة سيبويه ، ويمكن تجسيد موقفه فيما يأتي :-

(أ) إعجابه الشديد به والثناء عليه قال عنه بعد نقل رأيه : « وهذا مقصد عالٍ جداً يشبه مقاصده ، فأخذ به لما كان النظر الأسَدُّ ناصرَه وعاضده » [(١)] ، وقال أيضا بعد ترجيح رأيه في مسألة : « ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله » [(٢)] يعني بالإمام سيبويه .

(ب) انتصاره لآراء سيبويه :-

- رد بعض النحاة قول سيبويه : إن (أخ) وأخواته وزنه (فَعَل) مستدلا بتثنيتها على (أَخَوان) وردوا بأن الأصل فيها (فَعْل) بدليل جمعها على أفْعَال [(٣)] ، فقال أبو علي الشلوبين : « ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :- أحدهما : أن التثنية ينبغي أن تكون دليلا في هذا المعنى .... والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ... » [(٤)] .

- ذكر رأي الخليل في تركيب لن [(٥)] ، وذكر رأي سيبويه فيها وأنها غير مركبة ، وذكر ما يمكن أن يكون حجة للخليل وحجة سيبويه ثم رجح رأي سيبويه [(٦)] .

- أخذ برأي سيبويه في إعراب الأسماء الستة من بين ثمانية آراء ، وهي أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر [(٧)] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٧٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٣٦٠ .

(جـ) استدلاله بما في الكتاب :-

هذا يدل على ثقة الأستاذ أبي علي بسيبويه وكتابه ، رد على من زعم أن (فم) لا يكون مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر [١] ، فقال رحمه الله : « بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور وفي غير الضرورة حكى ذلك النحويون وغيرهم وهو موجود أيضا في كتاب سيبويه » [٢] .

(د) اعتداده بقياس سيبويه :-

قال أبو علي الشلوبين متحدثاً عن اسم الجنس : « فأما ماثني من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه » [٣] .

عني أبو علي بالكتاب قراءة وفقهاً وتعليماً عرف دقائقه ، وجمع متفرقه قال رحمه الله : « نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك » [٤] .

ثانيا : الجزولي :-

موقف أبي علي الشلوبين من أبي موسى الجزولي اختلف في أول الكتاب عنه في آخر الكتاب ، وهذه نماذج توضح ذلك وتبينه :-

(أ) دفاع عن أبي موسى :-

اعترض بعض النحاة على قول الزجاجي : إن المصدر اسم الفعل [٥] ، وقال الجزولي فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه [٦] ، قال أبو علي : « وغرضه

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٦٤ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٠١ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٩٨ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٤٨ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

بذلك أن يشرح به كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض » [١] ، ثم ذكر اعتراض بعض النحاة ، ثم عقب الشلوبين على قولهم : « وهذا الشرح الذي شرحوا به كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى فإن المصدر ليس اسماً للكلمة .... وهذا الشرح الذي شرحه به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض » [٢] .

مثال آخر : قال أبو علي : « والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ، ومجموع جمع السلامة فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ، ربما اعترض عليه بعضهم بجفنات ونحوه ، ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير فيه بناء الواحد للدلالة على الجمع ، وهذا التغيير الذي في جَفَنَات ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع ..... » [٣] ، ثم قال : « وكذلك نظيره حذف الألف من (مُصْطَفَونَ ومُوسَونَ وعِيسَون) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضا ، لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين ، لا للدلالة على الجمع ، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بجَفَنَات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه ، لأنه كله ليس تغييراً للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر » [٤] .

(ب) الانتصار له :-

انتصار أبي علي لأبي موسى في قوله : إن وزن الأسماء الستة هو (فَعَل) [٥] ، وكذلك قول أبي علي : « إلا أن للمؤلف أن يعتذر عن نفسه في هذا بمثل ما اعتذر به في قومي ، لأن الضمة لا يمكن تقديرها » [٦] ، وغيرها من مواطن كثيرة كان أبو علي فيها منتصراً لأبي موسى .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٨٧ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٨٧ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٦٤ - ٣٧٠ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٤٣ .

(جـ) إصلاح عبارته :-

من الأمور التي تلفت الانتباه هنا العناية بإصلاح نص الجزولية من ذلك قول أبي علي : « والتصرف الذي تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال : التصرف هذا اختلاف الأبنية للأزمنة » [١] ، ومن ذلك أيضا : « وقوله : وتنوين أي لالتقاء الساكنين ، ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً شاذاً أو ضرورة وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب ، فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع » [٢] .

(د) هجومه عليه :-

كان أبو علي – رحمه الله – يسرع إلى تخطئة أبي موسى وذلك ظاهر في آخر الكتاب ، قال أبو علي « وقوله : إنهما يؤثران مع الوصف ، خطأ ، لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هاء التأنيث في المؤنث » [٣] ، وكذلك قول أبي علي : « وقوله : ومع شبه الوصف ، خطأ لما ذكرناه من أن زيادة الألف والنون ليست بعلة لمنع الصرف ، وإنما العلة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث » [٤] ، مثال ثالث : « وقوله : هنا وجب النصب ، ليس بصحيح ، لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل ليس ، فكان حقه أن يقول : وجب النصب أو إعمال (لا) عمل ليس » [٥] . مثال رابع قول أبي علي : « وقوله : أو للعرض . خطأ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل » [٦] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٨٤ .
(٤) المصدر السابق ص ٩٨٥ .
(٥) المصدر السابق ص ٩٩٩ .
(٦) المصدر السابق ص ١٠٠١ .

يخطئ أبو علي أبا موسى ويشتمه أحياناً ، قال أبو علي : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختسرته ، والاختصار السيئ المخل لا معنى له » [١] ، وقال أيضا : « وقوله : أو ألف أَفْعَال جمعا ، مثاله : أُنَيْعَام تصغير أَنْعَام ، ولو أمسك عن قوله : جمعا لأصاب ، فإن تقييده بقوله : جمعاً فائدته أنه إذا كان مفرداً يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه تقول فيه أفيعيل ، وقد قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت : أفيعال .... فهذا يدل على أن قول هذا المؤلف : جمعا ، بعد قوله : أو أفعال خطأ لا لعاً له منه » [٢] .

ثالثا : نحاة آخرون :-

تتبع أبو علي كثيراً من النحاة بالتخطئة ، وأغلظ القول لبعضهم ، ومن أمثلة ذلك قوله : « وقد قال بذلك بعض المتأخرين أحسبه الأعلم وابن أبي العافية ، فالجواب : أن هذا القول خطأ لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر ، لا في الآخر » [٣] ، وخطأ الوقشي ورد عليه وعقب على قوله بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » [٤] ، ووصف قول ابن طاهر الخدب بالهذيان [٥] ، هاجم ابن طلحة وعنفه ووصفه بالتخلف [٦] ، ووصف بعض معاصريه بالجنون [٧] .

هذه بعض مواقف أبي علي الشلوبين من المتقدمين عليه فما بين إعجاب ببعضهم إلى نقد بعضهم الآخر ، إلى غلظة وجفاء مع آخرين .

(ز) رأيه في إدخال علم المنطق في النحو :-

تأثر أبو علي الشلوبين بالمنطق ، بل أغرق فيه وساعده على ذلك أن الجزولية

---

(١) الشرح الكبير ص ٨١٢ .
(٢) المصدر السابق ص ١٠١٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٥٧ .
(٤) المصدر السابق ص.٨٢٤ .
(٥) المصدر السابق ص ٧٧٣ .
(٦) المصدر السابق ص ٨٦٠ – ٨٦١ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٢٨ .

أولها يرتكز على علم المنطق ، وبدا هذا التأثر واضحاً في أول الكتاب ويمكن تسجيله في نقاط على النحو الآتي :-

١ - هدف المتكلمين عند النظر في الألفاظ :-

حدد الأستاذ أبو علي الهدف من النظر في الألفاظ عند المتكلمين فقال : « .... إن مقصد أولئك المتقدمين كان النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة ، وكان مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام » [(١)] .

٢ - أثر المنطق في ذكره الحدود :-

(أ) اختار في حد الاسم تعريف المنطقيين ، قال أبو موسى الجزولي : « الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها » [(٢)] ، ذكر الشلوبين أنه يمكن أن يعترض عليه بالذي وأخواته ثم أجاب عنه من جهتين : الأولى : أن الذي وأخواته في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، الثانية : قال : « وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أمُّوا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك » [(٣)] ثم قال الشارح : « ... رأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي مشى به المنطقيون ، وأن مشي النحويين في ذلك كأنه مشي شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون مما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة » [(٤)] .

(ب) عرف دلالة التضمن بأنها : « .... دلالة اللفظ على بعض ما وضع له

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٥ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

كدلالة البيت على السقف » [١] .

(جـ) عرف دلالة الالتزام بأنها : « .... دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له كدلالة السقف على الحائط » [٢] .

(د) في حد الحرف قال الجزولي : « والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها » [٣] قال أبو علي : « ... الموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل (من) في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف » [٤] .

٣ – أثر المنطق في العبارات والمصطلحات :–

استعمل الأستاذ أبو علي عبارات أهل المنطق مصطلحاتهم وإليك نماذج من هذا :–

(أ) قال الأستاذ أبو علي : « ... وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكني قلت – في التمثيل الذي نقل عن أبي موسى أولاً إنه نحو قولنا : طائر وسابح وماش –: إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أموراً عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيهما تحقيق المنطقيين » [٥] .

(ب) قال أيضا : « وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة لا على مذهب من حَقّق ، ولا على مذهب من قَرّب ، لأن

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٢ .

الأشخاص لا تنحصر ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم » (١) .

(جـ) قال أبو علي أيضا : « وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عَلِمَ مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمعوَّل في جواب ما هو ، والمعول في جواب أي شيء هو ؟ » (٢) .

(د) وقال أيضاً : « .... لكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقرباً يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع ، فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل في غيره هو النوع والذي دخل فيه ذلك الداخل هو الجنس » (٣) .

إذن كان للمنطق أثر بارز في بعض المصطلحات ، مما جعل أبا علي يستند على تقسيمهم حين قال : « فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك ، فوجوده إما دالا وإما غير دال ، فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفته غيرهم من المتقدمين وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسماً برأسه كما جعله غيرهم قسماً برأسه ، ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجده غيرهم ، إذ لا يمكن أن يكون إلا

(١) الشرح الكبير ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

كذلك ..... » [١] . وهكذا يستمر في التقسيم .

إذا قرأت كتاب أبي علي هذا فإنك ستجد هذا الأثر يطالعك بين فترة وأخرى سواء في استخدام مصطلح من مصطلحات أهل المنطق أم عبارة من عباراتهم ، ومال أبو علي إلى استخدام تقسيمهم أو الاستدلال به فما رأيه في إدخال علم المنطق في النحو ؟

صرح أبو علي برأيه في هذه المسألة في عدد من المواطن على النحو الآتي :-

١ - قال - رحمه الله -: « فإذا حققت هذه المقدمات كلّها وتقررت فحينئذ يحصل عن ذلك معرفة حقيقة الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلا ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به ، لو لم يكن التخليط معيباً في ذلك كله علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضا بما نحن نحويون من أهله » [٢] .

٢ - قال أيضا : « .... فالأمر في هذا - إن شاء الله - قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء ، فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولابد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه » [٣] .

٣ - قال أبو علي : « قلت : وهذا التأويل الذي تأوله هذا المتأول حكي عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه الكراسة ، إنما يصلح بكلام نحوي مخلط صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى حتى يتكلف هذا التكلف البعيد .... وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي ، وقد تقدم لنا أنه

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٦ .

لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله ، هي من غير هذا العلم ، ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه » [١] .

نتيجة هذا أن أبا علي كان يعرف المنطق معرفة جيدة وإلا لم يستطع مجاراة أبي موسى في مقدمته التي أولها منطق ، وأنه – رحمه الله تعالى – دعا دعوة صريحة إلى ترك علم المنطق واجتنابه في النحو ، وألا يخلط بين الصناعتين ، وردد هذا في عدة مواطن منها ما ذكرته آنفا .

(ح) عناية المؤلف بالعلة :-

اهتم الشلوبين بالعلة اهتماماً كبيراً ، فهو يعلل لكل حكم نحوي ، وكل مسألة في هذا الكتاب ، ويرى أن « ... العلة مفيدة بالوضع ، وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع وعلى ذلك أكثر عللهم » [٢] واطراد العلة شرط عنده لصحة المعلول قال : « فهذا يمكن أن يقوله قائل إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ومات زيد ، وضرب زيد ، ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا ، لاطراد معنى الأول ، وانكسار معنى هذا الثاني » [٣] ، والعلة سمة من سمات هذا الكتاب ، وهذه نماذج من تعليلاته :-

١ – قال رحمه الله : « .... والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب ؛ لأنه من حيث كان داخلاً في حديث غيره ، كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه ، لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) ، لأن (ضُرِبَ) حديث المفعول ، كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عمدة كما كان الفاعل في (ضَرَبَ) عمدة فلذلك وجب له من الرافع – أعني للمفعول في (ضُرِبَ) – ما وجب للفاعل

---

(١) الشرح الكبير ص ٣١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٤ .

في (ضَرَبَ) » [١] . هنا ثلاث علل وعلتا علة .

علل وجوب وهي : (١) وجوب رفع الفاعل لأن الفعل حديثه .

(٢) وجوب نصب المفعول لأنه داخل في حديث غيره

(٣) وجوب رفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضُرِبَ) يعني الفعل المبني للمجهول .

وعلتا علة وهما : (١) ارتفع الفاعل لأن الفعل حديثه فصار عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع .

(٢) ارتفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضُرِبَ) فصار عمدة ، كما كان الفاعل في ضرب عمدة ، والعمدة يجب له الرفع فوجب له ما يجب للفاعل .

٢ – قال أبو علي : « .... إن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة » [٢] ، استثقلوا اجتماع أربع متحركات في كلمة واحدة فسكنوا الباء فهي علة استثقال ، وعدها السيوطي من العلل القاصرة ، لأنه لا يكون التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ، كانطلق وانكسر [٣] .

٣ – الاسم يختص بالتنوين قال أبو علي الشلوبين : « ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان ، فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف » [٤] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩ .

(٣) الاقتراح ١٢٦ – ١٢٧ .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .

وكذلك اختص الاسم بالألف واللام والنعت والتصغير قال الأستاذ أبو علي : « احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار عنه ، انبنى هذا التعليل على أنه لا يختص إلا المخبر عنه ، أما المخبر به فلا يخصص ، وهذا الذي بنى عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً وإلا لم يتم ، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه ، لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء ، فلا يكون التخصيص إذن إلا في الأسماء » [1] ، ثم قال : « .... قد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانياً : فيقال : الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم ، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه ، والذي يخبر عنه إنما هو الاسم » [2] ، ففي كلامه ذكر علتي اختصاص ، علة اختصاص التنوين بالاسم ، وعلة اختصاص الألف واللام والنعت والتصغير بالاسم ، وذكر أيضا علة لعلة اختصاص الألف واللام والنعت بالاسم وهي أنه لا يخصص إلا المخبر عنه ذكر علة ذلك وهي أن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى .. ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء .

٤ - قال أبو علي الشلوبين : « وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه أن الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا يكون إلا في الأفعال ، لأن ذلك كما قلنا : إنما هو معنى مختص بالأفعال » [3] . وهذه من علل الاختصاص ، اختص الفعل بالتصرف لأنه هو الذي تتغير بنيته لتغير الزمن .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

٥ - قال أبو علي رحمه الله : « ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم ، فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب ، والتنوين موافق لخفته عليهم غير مناقض له ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ، ويعادل الثقيل ، ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب » [١] .

علة أخرى لاختصاص التنوين بالاسم ، هي علة استخفاف ، استخفوا الاسم فألحقوه التنوين وتصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه .

٦ - قال أبو علي : « واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه ، فلذلك كان حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ؛ لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس التي ذكرنا لا تثنى ولا تجمع فلم تثن الأفعال ولم تجمع » [٢] .

حديث أبي علي كان يتناول قول أبي موسى : « ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيهما التثنية كما لا تصح في مدلولاتها » [٣] ، فقال أبو علي : « أي أن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس » [٤] ، فعلة منع تثنية الأفعال لأنها تدل على مصادرها والمصدر كما قال لا يثنى ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه ، واختلاف أنواعه « ليس بقياس فيفعل في الأفعال ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال » [٥] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٠٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٠٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

إذن علة منع تثنية الأفعال علة حمل على الأصل ، لأنه أصله المصدر ، والمصدر كما رأيت لا يثنى ولا يجمع في الأمر العام .

هذه نماذج تمثل عناية أبي علي الكبيرة بالتعليل للأحكام النحوية حتى تكاد تكون سمة من أهم سمات الكتاب المطردة فيه .

(ط) القياس :-

قال الأنباري : « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » [١] ، وقال أيضاً في تعريف القياس :- « اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قدرته ... وقيل : هو حمل فرع على أصله بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع .... ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم » [٢] .

عني الأستاذ أبو علي الشلوبين بالقياس عناية كبيرة ، ورفض ما يخالفه قال - عن (فُلْك) جمعاً إنه مغير عن (فُلْك) في الواحد : « الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزاد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك الزيادة فيه تغيير بنية بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسما ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلا ، وهذا هو الذي نحن بسبيله ، والقياس مع هذا يقتضي ألا يكون لأن الغرض بالعبارة هنا الدلالة على الجمع ، ولا دلالة إذا كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعاً وقياسا احتجنا أن نصرف هذا الأقل إلى المستمر » [٣] ، ثم قال : « وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين ؛ أعني أن يزاد عليه من آخره ، أو تغير بنيته ، كان ذلك خيراً ، ولابد من أن نقول : إنه قسم ثالث : لم يتغير بواحد من التغيرين ،

---

(١) الإغراب ٤٥ .

(٢) لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٩ .

لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب ، فيما اقتضاه مستمر كلامها ، وفيما اقتضاه القياس » [١] .

تحدث عن جمع المذكر السالم وأن الواو تلحقه رفعاً والياء المكسور ما قبلها نصباً وجرا ، وأن الواو والياء حرفا إعراب ، وعلل لذلك بقوله : « لأنهم لو جعلوهما إعرابا لنقضوا ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة آخراً من كونها حروف إعراب نحو : قائمة وتميمي .... ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة .... فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد ، ونقض القياس لم يقولوا به » [٢] .

(ظ) نماذج من أقيسته :-

١ - الإعراب أصل في الأسماء ، حملت الأفعال المضارعة في إعرابها على الأسماء لعلة المشابهة فالفرع المحمول هو المضارع والأصل هو الاسم والعلة هي المشابهة في الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ، والحكم المعطى للفرع هو الإعراب ، قال أبو علي : « فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلا للأسماء لأن تلك المعاني [٣] لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة » [٤] .

٢ - قال أبو علي : « ... إن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال ، كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال » [٥] .

٣ - قال الأستاذ أبو علي : « وكما لا تثنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى ، فكذلك لا تثنى الحروف ولا تجمع ، لأن معانيها أيضا كمعاني الأفعال » [٦] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٩ .

(٣) يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٥٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

٤ - قال أيضا : « وكما لم تثن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عومل معاملة واحد منهما ، فلم تثن الأسماء المبنيات نحو : (من وما ومتى) والأسماء غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع ، ولم تثن أسماء الأفعال نحو : حَذَارِ ونَزَالِ ، لأنها نائبة مناب أفعال الأمر ، ولم تثن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً نحو : كان الزيدان منطلقا أبواهما ، ولا تقول : منطلقين أبواهما ، لأن منطلقا قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ، فكذلك عومل معاملته في أن لم يثن ولم يجمع » (١) .

٥ - وقال أيضا : « وكان ذلك - يعني حرف التثنية (٢) - أخصر من تكرير الاسم بحرف العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل ، فلم يقولوا : (قام أنا) في (قمت) ولا ضربت إياك في ضربتك فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم قام الزيدان ، الذي هو أخصر منه » (٣) .

٦ - ثم ذهب إلى حمل ضرورة الفك في التثنية على ضرورة انفصال الضمير مع تأتي اتصاله قال : « فأما قول القائل :-

كَأَنَّ بَيْـنَ فكِّهـا والـفَكِّ ... فَأْرَةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سَكِّ

فإنما استعمل فيه التكرير ، والتثنية أخصر منه لما لم يمكن الأخصر بسبب الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر ، استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك :-

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٠٦ .
(٢) في نحو : (الزيدان والزيدين) .
(٣) الشرح الكبير ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

إليك حتى بلغت إياكا » [١]

(ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح :-

أسلفت أن أبا علي الشلوبين بلغ شأواً بعيداً في علم اللغة والأدب ، وتصدر لإقراء هذا الفن أكثر من ستين عاما ، بعد أن تلقى العلم على أئمة الأندلس آنذاك ، ولذا صار له رأي واختيار وترجيح وهذه بعض نماذج من اختياراته وترجيحاته :-

١ - الكلام والقول :-

رجح أبو علي الشلوبين أن الكلام والقول لفظان مترادفان خلافاً لمن فرق بينهما قال - رحمه الله تعالى -: « والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف وعلى هذا كثير من المتكلمين ، وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلامًا يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره » [٢] .

٢ - بناء المضارع إذا اتصلت به إحدى النونات :-

أخذ الشلوبين بقول جمهرة النحويينْ الذين يرون أن الفعل المضارع مبني مع النونات الثلاث - نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة . ورد على القائلين : إنه معرب مع هذه النونات الثلاث ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع ، فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه نحو : غلامي ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم إنه مبني ، كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات إنه مبني ، إنما يقال : في كل واحد منهما إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع منع من ظهور الإعراب فيه . ثم بسط - رحمه الله - قول الخصمين في هذه المسألة ، وساق أدلة كل فريق ، ثم ذكر

---

(١) الشرح الكبير ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

الاعتراضات على هذه الأدلة ورجح القول الأول [١] .

٣ - تنوين التمكن هو الاصل لباقي التنوينات :-

يرى الأستاذ أبو علي الشلوبين « أن تنوين التمكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها ، وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرته ، وكأنه فرع عنه ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف ، فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير في قولهم : جاءني سيبويه وسيبويهٍ آخر ، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو في قوله :-

وكأن سِيَّان أَلّا يَسْرَحُوا نَعَماً أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ » [٢]

ثم استعرض باقي التنوينات وأرجعها إلى تنوين التمكن إلا تنوين القوافي والغالي فقال عنهما : « فأما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعى فيه أصله ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة ، والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي ، كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها » [٣] .

وأقول : سبق الشارح إلى القول بذلك : أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معزوز : ت (٦٢٥ هـ) .

٤ - علة اختصاص الاسم بالألف واللام والنعت والتصغير :-

ذكرت علتان لذلك :- الأولى : أنه احتيج إلى الألف واللام والنعت والتصغير في الاسم ليفيد الإخبار عنه ، لأنه لا يختص إلا المخبر عنه ، وأما المخبر به فلا يخصص ،

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٦٣ - ٢٧٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، الثانية : قال بها أبو علي الرندي : وهي أن امتناع النعت في الأفعال لأنها دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر ، فلم يصح وصفها ، لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ... وبعد عرض الشارح له عقب عليه بقوله :- « فهذا التعليل ليس بشيء ولكن الصواب ما قدمناه » [(١)] .

٥ - عدم تثنية اسم التفضيل أفعل من :-

يرى الشارح عدم تثنية اسم التفضيل - أفعل من - لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

١ - افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .

٢ - كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل على الحدث ، وعلى مضيه أو حضوره أو انتظاره [(٢)] .

والشارح مقلد لغيره من النحاة في هذه المسألة .

٦ - قياسه التثنية على اتصال الضمير :-

ذكر الشارح أن التثنية أخصر من التكرار بالعطف فهو أولى كما أن اتصال الضمير أولى من انفصاله مع ما فيه اختصار ، وقاس ضرورة التكرار على ضرورة الانفصال في الشعر [(٣)] . ولم أقف على من سبق الشارح إلى هذا القياس .

٧ - الخلاف في (ياء) تفعلين :-

ذهب الجمهور إلى أن هذه الياء ضمير ، وخالف في هذا الأخفش فجعلها

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

علامة ، وجعل الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل كأنه قال : تفعلين أنت [1] ، ثم ذكر الشارح وجه قول الأخفش وعقب عليه بقوله : « وهذا الذي قاله الأخفش لا يلزم ، أعني حمل فعل المخاطب في ذلك على فعل الغائب ، بل لكل فعل في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والتثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال : وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغى أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطبا لمؤنثين » [2] .

٨ – إعراب الأسماء الستة :–

اختار أبو علي الشلوبين رأي الفارسي وهو الرأي المنسوب إلى سيبويه في إعراب الأسماء الستة وأنها معربة بحركات مقدرة على حروف العلة وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فعنده أن « الأصل في الرفع إذن : جاءني أَخَوُك بواو مضمومة في الرفع ، وتتبع الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب : رأيت أَخَوَك بواو مفتوحة للنصب وتتبع الخاء حركة الإعراب فتفتحها ، وفي الخفض : مررت بأَخَوِك بواو مكسورة للخفض وتتبع الخاء حركة الإعراب فتكسرها ، ثم إن الإعلال الذي يقتضيه استثقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في (جاءني أُخُوُك) : جاءني أُخُوك ، وتتحرك في النصب ويفتح ما قبلها إتْباعاً فيقال في (رأيت أَخَوَك) التي الفتحة في الخاء منها حركة الأصل : رأيت أَخَوَك ونعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتباع ثم تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً فتقول : رأيت أخاك وتقول في الخفض : مررت بأَخَوِك : مررت بأَخِوِك بإتباع الخاء حركة الواو ثم تستثقل الكسرة في الواو وتسكن لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلا ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأَخِوْك ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا العوامل » [3] .

---

(٤) الشرح الكبير ص ٣٢٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٧ – ٣٤٨ .

٩ – لَمّا لنفي الماضي :–

ذهب أبو علي الشلوبين إلى أن لما « إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة » (١) ورد على أبي موسى الجزولي قوله : « إن لما تنفرد بالاستغراق » (٢) ، ورد عليه بقوله : « ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن (لما) تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن : لما يفعل ، نفي لـ(قد فعل) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف هنا يقتضي نفي الماضي كله » (٣) .

١٠ – الفصل بين فعل التعجب ومعموله :–

قال أبو علي الشلوبين : « وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما ، أي لا تقل : ما أحسن اليوم زيدا ، ولا أحسن اليوم بزيد ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ، والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور » (٤) .

١١ – أصل الصيغة :–

قال أبو علي : « وأصله من : صوغ الإناء ، وما أشبهه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً ؛ – وإن كان كل عامل شكلا من الأشكال صائغاً له – من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » (٥) ، هذا الرأي اللغوي لم أقف على من قال به قبل الأستاذ أبي علي الشلوبين ، وهو من الدقة بمكان ويدل على تمكنه في اللغة وغوصه على أسرارها ، وكذلك حديثه عن التخيير (٦) ؛ إذ لم أقف على من تقدمه على القول به .

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٨٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ – ٦٧٢ .

خلاصة هذا أن هذه نماذج من اختيارات أبي علي الشلوبين وترجيحاته وآرائه التي سبق لها ، وليست هي كل ما في هذا الكتاب ، فإن آراءه هنا كثيرة جدا ، أخذت منها ما رأيت .

(ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه :-

هذا الكتاب يتسم بسمات عديدة هي أهم مزاياه ، فمنها :-

١ - جودة علله ، وغوص الأستاذ أبي علي على دقائق النحو ، مما جعله يقف عند هذه العلل وقفة رائعة .

٢ - كثرة مناقشاته واعتراضاته مما جعله يقدم مادة علمية قوية لولا ما يشوبها من صعوبة الأسلوب حينا ، وحدة اللسان أحيانا .

٣ - دقة نظره في الاختيار والمناقشة .

٤ - أقيسته التي امتاز بها بأن جعل نظائر لكثير من المسائل وجمع بينها في الأحكام .

وأهم شيء يقال عن هذا الكتاب : إنه أعمق شرح من شروح الجزولية على الإطلاق ، وإن كان غيره قد تقدمه بكثرة الشواهد وإيراد آراء النحاة ، لكن أبا علي تقدمهم في جودة مناقشته لما يورده وقوة اعتراضاته فيما يعترضه .

أما المآخذ التي دونت بعضها على هذا الكتاب خلال عملي فيه فهي على هذا النحو :-

١ - مآخذ لغوية .

٢ - مآخذ في التوثيق أعني نسبة الأقوال أو الأشعار إلى أصحابها .

٣ - مآخذ لعل سببها التساهل والتجاوز .

أولا : المآخذ اللغوية :-

١ - مجيء أو بعد سواء :-

استعمل أبو علي (أو) بعد سواء وكان حقه أن يستعمل (أم) التي تكون

معادلة بعد سواء ، سواء كانت الهمزة موجودة أم مقدرة [١] ، من أمثلة ورودها عند أبي علي قوله : « وأنه سواء تعلق (في غيرها) بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى » [٢] .

٢ - إدخال الألف واللام على غير :-

غير لا تدخل عليها الألف واللام [٣] ، وقد استعملها أبو علي الشلوبين مقترنة بالألف واللام قال : « سواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير أو لم يوجد » [٤] ولها نظائر [٥] .

٣ - تثنية غير :-

غير أيضا لا تثنى ولا تجمع [٦] ، وقد استعملها الأستاذ أبو علي : « وإذا كان اتفاق اللفظ مشترطاً لذلك فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط ، لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران في المعنى لم يكن الثاني في معنى الأول ، فكيف تقع الدلالة عليه بالأول » [٧] .

٤ - إدخال الألف واللام على بعض :-

الألف واللام لا يدخلان على (بعض) على الأرجح [٨] ، وقد وردت في قول أبي علي « فلذلك لم نمنع الياء والواو من الحركات عند شبهها بالألف كل الحركات ، وإنما معنا هنا بعضها ، وأن يكون ذلك البعض الذي يمنع منها ثقيلا .... » [٩] .

---

(١) الجنى الداني ٢٢٥ .
(٢) الشرح الكبير ص ٢٠٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٨ هـ٢ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٠٨ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٩٨ هـ٤ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٩٨ .
(٨) المصدر السابق ص ٣٣٩ هـ٧ .
(٩) المصدر السابق ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

٥ - (قد) لا تدخل على منفي :-

(قد) لا تدخل على الفعل المنفي [١] ، استعملها الشلوبين خلافاً للقاعدة فقال : « وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة ، بل قد يكون كذلك لما ذكرنا من نحو : ما إن زيد قائم ، وقد لا يكون » [٢] ومثله : « .... ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » [٣] وغيرها .

٦ - المراد بمعنى التخيير :-

التخيير يراد به أن تختار بين شيئين يتعذر الجمع بينهما جعله الأستاذ بين ممنوعين في الأصل [٤] ، وإخاله غير مراد .

ثانيا : مآخذ في التوثيق :-

٧ - نسب قول الشاعر :-

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِها نَظَرٌ عَالِ

إلى عبدة بن الطبيب ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي [٥]

٨ - نسب إلى شيخه السهيلي قولاً في إعراب الأسماء الستة هو أن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا (فوك وذومال) إشباع ، وهي في (فوك) وذومال حرف إعراب ، ورأي السهيلي خلاف ذلك [٦] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٢٧ هـ٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٧٥ هـ٤ .

(٦) المصدرالسابق ص ٣٥٩ هـ١ .

٩ – نسب إلى المبرد قولاً في النون اللاحقة للمثنى والمجموع هي أنها عوض من التنوين خاصة ، والمبرد قد نص على أنها عوض من الحركة والتنوين (١) .

١٠ – نسب إلى سيبويه أن حكى رأي يونس في الاسم الذي لا ينصرف إذا كان معرفة وإذا كان نكرة ، وسيبويه لم يحك رأي يونس إلا في المعرفة فقط والذي نقله تاما السيرافي (٢) .

١١ – نقل رأي السهيلي في الضمائر ، ثم قال – حاكياً عن السهيلي : « ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها (٣) » ، ونص السهيلي يخالف هذا (٤) .

١٢ – نسب إلى سيبويه القول بأن (مهما) مركبة من (مه وما) وأن هذا القول أجود من قول الخليل : إنها مركبة من (ما وما) . والكتاب لم ينص على أنه أجود ، ويحتمل أن يكون هذا في نسخة أبي علي (٥) .

١٣ – في (مهما) أيضا نسب إلى سيبويه القول : إنها مركبة من (مهٍ) أخرى غير (مه) التي بمعنى اكفف ، وليس في الكتاب دليل على هذا (٦) ، وأكرر ما قلته آنفا فلعله في نسخة أبي علي خاصة إذا علمنا أن أبا علي ممن عُنِي بالكتاب تَعَلُّماً وتَعْلِيما . وختمه على أبي بكر بن الجد ، ونسخته ترجع إلى أصل نسخة أبي نصر هارون بن موسى القرطبي (٧) .

١٤ – نسب إلى سيبويه القول بأن (إذ ما) مركبة من (إذ وما) وإذ غير

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٠٦ هـ٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ هـ٢ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٦٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٤٦٣ هـ٤ .
(٥) المصدر السابق ص ٥٠٣ هـ١٣ .
(٦) المصدر السابق ص ٥٠٤ هـ٣ .
(٧) برنامج الرعيني ٨٣ .

إذ الظرفية ، وليس في الكتاب ما يدل على أنها غير (إذ) الظرفية [١] .

١٥ – نسب إلى المبرد القول بأن (إذ ما) اسم ، وهو يخالف صريح قول المبرد إنها حرف في كتابيه المقتضب والكامل [٢] .

١٦ – نسب إلى المبرد القول بأن قول الشاعر :-

الوَاهَبِ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها

في تقدير : وعبدِ المائة ، ونص المبرد في المقتضب يخالف ذلك [٣] .

١٧ – نسب إلى الفارسي أيضا القول بأن اسم الزمان يبنى إذا أضيف إلى الجمل جوازاً والمختار بناؤه إن كان صدرها جملة فعلية فعلها ماض ، ومذهب الفارسي كما صرح به كباقي البصريين لا يجيز البناء إلا مع الجملة الفعلية التي فعلها ماض [٤] .

ثالثا : مآخذ سببها التساهل :-

١٨ – الياء أغلب :-

قال الأستاذ أبو علي : « والغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ، أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء ، والأغلب فيها الواو [٥] » ، والصحيح أن الياء هنا أغلب ، نص على هذا المبرد والمازني وابن جني [٦] .

١٩ – الكلم جمع كلمة :-

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين : « والكلم إنما هو جمع كلمة » [٧] والصحيح

---

(١) الشرح الكبير ص ٥٠٤ هـ٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٥٠٧ هـ٢ .
(٣) الشرح الكبير ص ٨٨٢ هـ١ .
(٤) المصدر السابق ص ١٠٣٧ هـ٧ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٧١ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٧١ هـ٧ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

أنه اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء (١) .

٢٠ – المجازاة بكيف :-

زعم الشارح رحمه الله تعالى أنه لا يجازى بكيف عند البصريين على الإطلاق ، والصحيح أن قطرباً والزجاجي ، قالا : بالمجازاة بها (٢) .

٢١ – نون الوقاية :-

زعم الأستاذ أبو علي الشلوبين أن قراءة (أتُحاجُّوني) بتخفيف النون هي قراءة الأكثر والصحيح خلافه (٣) .

٢٢ – العطف على اسم (إن) :-

قال الأستاذ أبو علي : « وليس في الدنيا من يجيز : إن زيداً وعمرو قائمان على أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالابتداء معطوفاً على موضع (إن) دون الاسم على ما قدمناه » وقد أجازه الكوفيون (٤) .

٢٣ – رُبَّ تفيد التكثير :-

ذكر الشارح أن (رُبّ) تفيد التقليل خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها تفيد التكثير ، والصحيح أن الكوفيين يرون إفادتها التقليل ، وعلى هذا نص ابن السراج وأبو حيان والسيوطي (٥) .

٢٤ – السداسي المبدوء بغير همزة وصل :-

قال أبو علي الشلوبين في البناء للمجهول : « ترك تغييرا آخر سوى ضم الأول

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٧ هـ١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠٥ هـ٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٤٣ هـ٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٩١ هـ٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٢١ هـ٢ .

وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل » وهذا غير دقيق ، فإني لم أقف على سداسي غير مبدوء بهمزة وصل (١) .

٢٥ - (ما) في فعل التعجب :-

قال أبو علي « وقوله : بل نكرة غير موصوفة ، على رأي سيبويه ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف » (٢) ، والصحيح أن قول الأخفش مضطرب فيها ، فله فيها ثلاثة أقوال (٣) .

هذه أمثلة لبعض المآخذ التي بدت لي خلال عملي في هذا الشرح ، وهناك ملحوظات أخر لم أدونها هنا اكتفاء بما أوردته ، ولأنني أشرت إلى كل قضية من هذه القضايا في هوامش البحث .

---

(١) الشرح الكبير ص ٨٧٥ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٩٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٩٤ هـ٥ .

الفصل الرابع

مُوازَنة بينَ شرحي الجزُوليَّة الصَّغير وَالكَبير

(أ) الأسلوب .
(ب) المادة العلميّة .
(جـ) تعليل الأحكام .
(د) تحقيق الآراء .
(هـ) الشواهد .

الفصل الرابع

موازنة بين شرحي الجزولية الصغير والكبير

الشرح الصغير سابق في التأليف الشرح الكبير ، وأكبر دليل على هذا قول الأستاذ أبي علي الشلوبين : « وبعدما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية ، وأمد أطنابها وأذكر أسبابها ، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب » (١) ثم أخذ يذكر أنه بدأ يتتبع ما خرج من تلك النسخة بالشرح والإيضاح .

هذه النسخة التي عناها أبو علي الشلوبين هنا هي الشرح الصغير ، وقد جاء كله في هذا الكتاب .

قضية أخرى تحسن الإشارة إليها هي أن أبا علي رجع عن بعض آرائه في الشرح الصغير ، وردها رداً قوياً وأبطل حججه ، ولم يذكر أن هذا الرأي له ، بل كان يقول : وأما قول بعضهم ، قال بعض الناس ، قال هذا القائل . ثم يرد عليه ، ونصصت على هذا في الهامش ، وجعلت نص الشرح الصغير إن كان بنصه بين علامات تنصيص من أمثلة ذلك : قال أبو علي الشلوبين : « فصل : قال بعض الناس (٢) : وقصد المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب ، قال هذا القائل (٢) : وبئس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .

(٢) هو الشلوبين نفسه انظر الشرح الكبير ص ٢٣٦ هـ٧ .

بالاسم ، فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، فقد أدى هذا إلى ألا يتبين واحد منهما ، قال هذا القائل [١] : ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدىء لم يعقل له معنى أصلا فهذا أيضا فاسد على هذه الجهة الأخرى » [٢] . ثم رد على هذين الوجهين : « والجواب عنّ الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم ، وأما الجواب عن الوجه الثاني .... » [٣] وقد فصل في الرد تفصيلا جيدا .

مثال آخر : قال الأستاذ أبو علي : « قال بعض الناس : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » [٤] ، ثم ذكر حججا منسوبة إلى هذا القائل يصدرها بقوله : قال هذا القائل .... وهي كلها في الشرح الصغير [٥] . ثم أجاب عنه بقوله : « فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك ، فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالته عند اختلاف صيغه ... » [٦] ، ثم ذهب يعلل لذلك .

مثال ثالث : قال أبو علي الشلوبين : « وقال بعض الناس : يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئا يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام .... » [٧] ، ثم أخذ ينقل أقوال هذا القائل وإجاباته واعتراضاته تامة

---

(١) يعني نفسه انظر ص ٢٣٧ هـ٥ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٣٧ . وهو في الشرح الصغير ص ١٦ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٣٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٥) انظر ص : ١٨ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٤٥ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٠ .

كاملة [١] ، ثم رد – رحمه الله تعالى – عليه بقوله : « والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه .... » [٢] وفصل في الرد تفصيلا تاما [٣] .

أعود للموازنة بين الكتابين في نقاط هي :-

(أ) **الأسلوب** :-

طبيعة الشرح الكبير فرضت على الأستاذ أبي علي نهجاً معيناً في أسلوبه ، فإن المطالع للشرح الصغير يفقد الإطالة والاستطراد ، وكذلك يفقد التكرار ومثله التأثر بالمنطق ، قد يجد بعض السب لكنه أقل منه في الشرح الكبير ، أقول : لقد اختفت سمات الأسلوب التي ذكرتها عند الحديث عن أسلوب أبي علي في الفصل الثالث ، وسبب ذلك أن الشرح الصغير ليست فيه إفاضة في الشرح أو الاعتلال ، وإنما كان كما قال أبو علي المراد به شرح مراد الجزولي [٤] .

(ب) المادة العلمية :-

ذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين أنه أشبع المسائل المذكورة في الشرح الصغير وهذا يقتضي أمرين هما :-

١ – أن المادة العلمية في الشرح الصغير موجوده في الشرح الكبير .

٢ – أن مادة الشرح الصغير تشكل الأساس للشرح الكبير فهو أغزر تفصيلا ، وأوسع شرحا وتعليلا .

وهذه نماذج تدل على ذلك من الشرحين :-

١ – جاء في الشرح الصغير « قوله : اذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة مثل :-

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٠ – ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٢ – ٢٩٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩١ .

رأيت القاضي ولن يغزو ولن يرمي » [١] ، وقد أشبعها بحثا واستشهادا في الشرح الكبير فمثل لها ، ثم تحدث عن سبب ثقل الضمة وخفة الفتحة ، والدليل على ثقل الضمة والكسرة وخفة الفتحة واستشهد لها بأحد عشر شاهدا ، وذكر علة هذا الاستثقال [٢] .

٢ – جاء في الشرح الصغير : « وقوله : وللاثنين (كلاهما) فقط ، هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان والصواب الأول » [٣] . جاءت هذه العبارة في الشرح الكبير ثم ذهب يفند قول الكوفيين لعدم القياس والسماع ، ثم علل لوجه تركهم هذا واستغنائهم عنه وقاسه على الاستغناء عن وَذَرَ بتَرَكَ ، ثم ختم الحديث بقوله : « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة – لأني رأيت بعض أصحابنا – وهو ابن خروف لم يلق لها بالا ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين » [٤] .

هذان نموذجان لما في الكتابين ، وإلا فإن الفرق بين حجم الكتابين أكبر دليل على الفرق بين الشرحين في المادة العلمية .

(جـ) تعليل الأحكام :–

العلة سمة بارزة من سمات الشرح الكبير ، اقتضتها الإفاضة في المناقشة والاستدلال والتعليل وما وجد في الشرح الصغير من ذلك فهو قليل قياساعلى الشرح الكبير ، مثال ذلك تحدث عن الفاعل في الشرح الصغير فقال : « وقوله : على طريقة فَعَل أو فاعِل . يريد بقوله : أن يكون على طريقة فَعَل : أن يكون الاسم بعد فِعْل فاعل نحو : قام زيد ، أو بعد فعل على وزن فعل الفاعل ، وإن لم يكن فعل فاعل نحو : هلك زيد » [٥] .

---

(١) الشرح الصغير ص ٥٤ .

(٢) الشرح الكبير ص ٤١٨ – ٤٢٦ .

(٣) الشرح الصغير ١٤٤ .

(٤) الشرح الكبير ص ٦٨٠ – ٦٨١ .

(٥) الشرح الصغير ١٤ .

عرض لها في الشرح الكبير عرضا واسعا وفيه تحدث عن علة رفع الفاعل لأنه حديث الفعل فكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع ، ويجب للمفعول النصب لأنه داخل في حديث غيره فصار فضلة والفضلات يجب لها النصب ، ونائب الفاعل يجب له الرفع لأنه حديث الفعل المبني للمجهول فصار عمدة فيه فارتفع كما ارتفع الفاعل [١] .

وهكذا تطرد علل أبي علي في الشرح الكبير ، وفاء بما وعد به ، واقتفاء لخطة رسمها لنفسه في أول الكتاب من أنه سيذكر العلل والأسباب .

(د) تحقيق الآراء :-

العلماء الذين أخذ عنهم في الشرح الكبير هم أولئك الذين أخذ عنهم في شرحه الصغير ، فذكر ابن ملكون [٢] والسهيلي [٣] وابن طلحة [٤] من أئمة الأندلس ، ونقل عن سيبويه [٥] والفارسي [٦] فأكثر من النقل عنهما ، وجميع هذه الآراء موجودة في الشرح الكبير ، بل زاد عليها أشياء لم تكن هناك كنقله عن ابن خروف والصيمري وغيرهما . وقد أفاض في الشرح الكبير في ذكر أدلة الأقوال وتفنيدها ، وهو مالم يذكره في الشرح الصغير .

(هـ) الشواهد :-

بلغت شواهد الشرح الصغير من الآيات ثلاثا وثمانين ، ومن الشعر ما يقرب من مائة وأربعين بيتا ، أما في الشرح الكبير فقد بلغت شواهده من الآيات نيفا ومائة آية ، ومن الشعر مائة وخمسة وتسعين بيتا ، أما الحديث فقد وردت ستة أحاديث في الشرح الصغير ووردت هي نفسها في الشرح الكبير .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .
(٢) انظر الشرح الصغير ٧ .
(٣) المصدر السابق ١٦ - ٣٣ .
(٤) المصدر السابق ٣٣ .
(٥) المصدر السابق ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١٢٧ وغيرها .
(٦) المصدر السابق ٤٤ ، ٧٦ ، ١٣١ .

وطريقته في الاستشهاد في الشرح الصغير لا تختلف عنها في الشرح الكبير ، وقد يختلف الشرحان في إيراد بعض الشواهد أو الأبيات مثال ذلك :-

١ - قول جميل :-

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ورد في الشرح الصغير [1] ولم يرد في الشرح الكبير .

٢ - قول الشاعر :-

طردنا الخيل والنعم المندى وقلنا للنساء بها أقيمي

ورد في الشرح الصغير [2] ولم يرد في الشرح الكبير .

٣ - قول الحريري :-

جاد بالعين حين أعمى هواه عينَه فانثنى بلا عينين

ورد في الشرح الكبير [3] ولم يرد في الصغير .

٤ - قول النابغة :-

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

ورد في الشرح الكبير [4] ولم يرد في الصغير .

٥ - قول طرفة :-

وَجَامِلٍ خَوَّعَ مِن نِيبِهِ زَجْرَ المعلَّى أُصُلًا والسَّفِيحْ

ورد في الشرح الكبير [5] ولم يرد في الصغير ، وغيرها من أبيات وردت في الشرح الكبير ولم ترد في الصغير .

---

(١) الشرح الصغير ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق ١٤٥ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٨٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٣٥ .

الفصل الخامس

مُوَازَنة بينَ هَذَا الكِتَاب
وشَرح الجَزُولِيَّة للأُبَّذي

(أ) الاختيار والترجيح .

(ب) الشواهد .

(جـ) تعليل الأحكام .

(د) طريقتهما في الشرح .

(هـ) الأسلوب .

الفصل الخامس

موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبذي

الأبذي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الأبذي [١] ، وهو من تلاميذ أبي علي الشلوبين النابهين ، وليس هو أنبههم ، بل هناك من هو أنبه منه في علم النحو وأبعد في الآفاق صيتا كابن أبي الربيع السبتي وابن عصفور وغيرهما .

والأبذي أيضا إمام في العربية أخذ عن الجلة من أئمة هذا الشأن في الأندلس فصار له رأي وترجيح ، واستدلال واعتراض ، وصنف شرح الجزولية ، وهو الكتاب الذي سوف أوازن بينه وبين كتاب أبي علي هذا ، مع أن هناك فارقا بينهما ، فالأستاذ أبو علي شيخ والأبذي تلميذه ، وهذا يعني تأخره عنه . هذه الموازنة ستكون على هذا النحو :-

(أ) الاختيار والترجيح :-

اختار الأبذي كثيراً من آراء المتقدمين ، وممن حظي بأخذ الأبذي عنه أبو علي الشلوبين ، وسوف أبين موقفه من اعتراض آراء شيخه وإليك نماذج من ذلك :

١ - ذكر رأي الشلوبين أن المنادى يمكن أن يكون منصوباً بإضمار أنادي وأدعو المستعملة ظاهرة والأصل عنده : يا أدعو ، فياعنده تنبيه عام ... [٢] ثم عقب عليه بقوله « وهذا باطل : لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيدا خبرا ، إذا وقع بعد (يا) مراداً به أن التنبيه إنما هو لهذا الحاضر ، لأن قوله : إني إنما أردت بهذا التنبيه عبد الله مثلا خبر من الأخبار ... [٣] » .

---

(١) انظر : تلاميذ الشلوبين ص ٣٧ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٩٢ ، الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٣) شرح الجزولية ٩٢ .

٢ - قال أبو علي : « وقوله : وتنوين ، أي لا لتقاء الساكنين ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلا شاذاً أو ضرورة ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع » (١) . وحاول الأبذي تعقب شيخه في هذه المسألة والرد عليه (٢) .

٣ - قال أبو علي الشلوبين : « قوله : التوكيد تكرار وإحاطة ... هذا معيب من التقسيم فإن فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل ، والجواب عنه أن هذا الكلام على تقدير حذف ، وكأنه يريد تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة ، وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول » (٣) ، تعقبه الأبذي فقال : « والصواب أن يقال : التوكيد تكرار بغير إحاطة وتكرار بإحاطة ، فالتكرير بغير إحاطة ضربان تكرير لفظ وتكرير معنى ، فتكرير اللفظ كذا ، وتكرير المعنى كذا ، وكذا قسم النحويون هذا الباب إلى تأكيد لفظي ومعنوي » (٤) .

وهذه نماذج من الموازنة بين الكتابين في الترجيح :

١ - ذكر الأبذي الأقوال الواردة في إعراب الأسماء الستة ، ورجح رأي سيبويه والفارسي (٥) كما صنع شيخه الشلوبين (٦) ، ولم يذكر شيخه هنا .

٢ - الخلاف في كلا وكلتا مشهور بين البصريين والكوفيين ، اختار الشلوبين رأي البصريين مستدلا بدليلين هما :

(١) لو كانت مثناة حقيقة لصارت بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا مطلقا .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
(٢) الشرح الجزولية ٩٥ - ٩٧ .
(٣) الشرح الكبير ص ٦٧٥ .
(٤) شرح الجزولية ٢/٦٨٨ .
(٥) شرح الجزولية ١/١٤٧ .
(٦) الشرح الكبير ص ٣٤٨ .

(٢) لو كانت مثناة لما أخبر عنها بالمفرد [١] . الأبذي رجح رأي البصريين ، واستفاد من الأنباري في هذه المسألة من حيث الردود والحجج [٢] .

٣ – ذكر الشلوبين رأي الخليل في تركيب (مهما) وأن أصلها (ماما) ورأي سيبويه وأن أصلها (مه وما) ورجح قول سيبويه [٣] ، وذكر الأبذي الرأيين إلا أنه نسب قول سيبويه إلى البغداديين ورجح قول الخليل [٤] .

(ب) الشواهد :–

ذكرت مجمل شواهد الشرح الكبير آنفا ، وبلغت شواهد الأبذي في الجزء المحقق وهو الجزء الأول من الآيات تسعا وعشرين وأربعمائة آية ، وبلغت الأحاديث ستة وعشرين حديثا والأشعار ستين وستمائة بيت . هذا يدل على وفرة شواهده وخاصة أنه نصف الكتاب فقد زادت على شواهد الشلوبين أضعافا مضاعفة وليس ذلك عجزا في الشلوبين والدليل على هذا وفرة شواهده في حواشي المفصل اذ بلغت الآيات ثمانيا وخمسين ومائة آية والحديث ثمانية عشر حديثا ، والشعر ستة وثمانين وثلاثمائة بيت .

(جـ) تعليل الأحكام :–

أبو علي الشلوبين أقدر على العلة وأمكن في إيرادها وبيان وجهها من تلميذه الأبذي وهذه أمثلة من ذلك :–

١ – أفاض الشلوبين في علة رفع الفاعل ونصب المفعول ورفع نائب الفاعل عند حديث الجزولي في قوله على طريقة فَعَلَ أو فَاعِل [٥] ، قال الأبذي هنا :

---

(١) الشرح الكبير ص ٤١٢ .
(٢) شرح الجزولية ١/١٩٣ – ١٩٦ .
(٣) الشرح الكبير ص ٥٠٢ – ٥٠٦ .
(٤) شرح الجزولية ١/٣٥٦ .
(٥) الشرح الكبير ص ٢٣١ – ٢٣٤ .

« وقوله : على طريقة فعل : هي إسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة في المعنى ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قامَ أبوه ، أو مجازا نحو : هلك زيد ومات عمرو ، وتحرز بذلك من طريقة (فَعَلَ) ، وقولنا : أو فَاعِل طريقة فاعل هي إسناد ما جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى حقيقة نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أو مجازا نحو : مررت برجل هالك أبوه ، وتحرز بذلك من طريقة مفعول نحو قولك : مررت برجل مضروب أبوه » [١] .

٢ - قال أبو علي الشلوبين في قول الجزولي : التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله مما بعده ، وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه ، قال بعد أن أفاض في شرح ذلك معللا لأصالة الاسم : « لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ، وقد يوجد كلام مفيد كثيرا لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه ، وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » [٢] ، ثم أفاض - رحمه الله - في الشرح والتعليل ، الأبذي علق على هذه المسألة تعليقا مختصرا جدا قال : « الذي هو أصل في نفسه هو الاسم ، بدلالة أنه يفتقر إليه في الكلام ، ولا يفتقر هو إلى غيره ، ألا ترى أنك تقول : زيد قائم فلا تحتاج إلى الفعل ولا إلى الحرف ، ولا يكون من الفعل والحرف كلام إلا بشرط وجود الاسم » [٣] .

(د) طريقتهما في الشرح :-

ترسم الشلوبين في شرحه طريقا واضحا متحدا من أول الكتاب إلى آخره ، وخلاصة ذلك أنه كان ينتخب من متن الجزولية ما يراه قمينا بالشرح والإيضاح فيشرحه ويعلق عليه . ولم يشرح المتن كله .

---

(١) شرح الجزولية ٣٤/١ - ٣٥ .
(٢) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .
(٣) شرح الجزولية ٧٧/١ .

أما الأبذي فقد شرح المتن كله من أوله إلى آخره ، واختلفت طريقته وتباين منهجه ويمكن تلخيص عمله فيما يأتي :-

١ - في بعض الأبواب يشرح ألفاظ أبي موسى مباشرة ، ويستطرد في أثناء الشرح إلى تفصيل المسائل كما صنع في باب الإعراب مثلا .

٢ - يقدم في بعض الأبواب بمقدمة تشمل الباب كله ، ثم يبدأ بعد ذلك بتفسير كلام أبي موسى الجزولي كما صنع في باب أقسام الأفعال في التعدي ، وفي باب الاستثناء .

٣ - يقدم في بعض الأبواب بما يمكن السؤال عنه من مسائل الباب والجواب عنها ، ثم يشرع في شرح ألفاظ أبي موسى ، كصنعه في باب (نعم وبئس) .

٤ - يقدم للباب الواحد بعدة فصول ثم يتلوها بذكر ما يمكن في الباب من مسائل مع شرح لفظ أبي موسى في الوقت نفسه كما فعل في باب الصفة المشبهة [١] .

(هـ) الأسلوب :-

هناك فرق بين أسلوب الرجلين يمكن إجماله فيما يأتي :-

١ - خلو أسلوب الأبذي من حدة اللسان ، خلافا لشيخه الشلوبين .

٢ - كثرة نقول الأبذي عن الشلوبين وغيره ، وممن أفاد منهم ولم ينص عليهم أحيانا الأنباري في الإنصاف [٢] .

٣ - وضوح المسائل عنده وقلة التعليلات ، مما يجعل الأفكار عنده قريبة انظر حديثه حول إعراب الأسماء الستة [٣] ، وانظر إليه عند الشلوبين [٤] تجد الفرق واضحا .

٤ - كثرة شواهد الأبذي جعلت كتابه سهل التناول قريب المأخذ خلافا لأبي علي لأن شواهده عزيزة .

---

(١) انظر مقدمة محقق شرح الجزولية ٩٥ - ٩٦ .

(٢) انظر شرح الجزولية ٤٨/١ - ٥١ ، ٣٠٩ .

(٣) شرح الجزولية ١٤٣ - ١٤٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٤٥ وما بعدها .

التحقيق

(أ) منهج التحقيق .

(ب) وصف النسخ .

(جـ) تحقيق النّص .

[صفحات أرقام ١٥٤ ، ١٥٦ أبيض]

(أ) **منهج التحقيق :-**

يتلخص منهجي في التحقيق فيما يأتي :-

١ - اعتمدت نسخة (أ) أصلا وهي النسخة التونسية ، وذلك لتمامها لولا الخرم الذي فيها ، وأفدت من باقي النسخ ، فإذا كانت الزيادة تفيد معنى أو تصحح لفظا أو تقوم عبارة أضفتها في المتن . وإلا اعتمدت الأصح من النصوص .

٢ - أثبت فروق النسخ في الحواشي .

٣ - استخدمت اصطلاح (تكملة) إذا كانت العبارة موجودة في نسخة واحدة ولم تكن في الأخريين ، فإن كانت في نسختين وسقطت من الثالثة قلت (ساقط) من كذا وأثبتها بين معقوفين .

٤ - إذا كانت لفظة معادة مرة واحدة وضعت عليها رقما وبينت في أي نسخة جاءت مرتين ، فإن كررت أكثر من مرة قلت : مكررة في كذا ، فإن كان المعاد أو المكرر أكثر من كلمة أثبته بين قوسين .

٥ - عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها بعد إتمامها مالم يحل دون ذلك طول بعضها .

٦ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .

٧ - خرجت أقوال العرب وأمثالها من كتب اللغة والأمثال والنحو .

٨ - عزوت الشواهد إلى قائليها ، وصححت نسبة بعضها ، وكنت في عزو الشواهد أتبع الخطوات الآتية :

(أ) التعريف بالقائل ، عند ورود أول شاهد له ، ثم بعد ذلك أكتفي بذكر اسمه .

(ب) ذكر بحر البيت ومطلع القصيدة إن أمكن واكماله إن لم يكمل .

(جـ) شرح غريب ألفاظه .

(د) ذكر المهم من رواياته .

(هـ) ذكر وجه الاستشهاد .

(و) تخريج البيت من الديوان أولا أو من المجموعات الشعرية إن لم يكن

ثمة ديوان ، ثم تخريجه من كتب النحو وكتب شواهدها مرتبة حسب وفيات مؤلفيها .

٩ – عرفت بالأعلام الذين ورد ذكر لهم في المتن ، بترجمات يسيرة أذكر اسمه وبين قوسين سنة الميلاد – وسنة الوفاة ، وذكر تلاميذه وشيوخه . ومصادر ترجمته .

١٠ – خرجت آراء النحويين من كتبهم أو من كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك .

١١ – علقت على المسائل النحوية تعليقا علميا يبسط مجملها أو يوضح مبهمها ، أو يرجح رأيا على رأي . ثم وثقت ما يحتاج إلى توثيق من كتب النحو ، وحرصت على المصادر المتقدمة على أبي علي الشلوبين ، أو كتب المعاصرين له أو بعدهِ بقليل ، وحرصت أيضا على شروح الجزولية خاصة .

١٢ – ربطت نصوص الجزولية ، وأتممت ما يحتاج إلى تتمة بذكر ما قبله أو بعده ، لأن أبا علي لم يشرح المتن ، وإنما كان يتخير ما يحتاج إلى شرح .

١٣ – رجعت إلى الكامل للمبرد المطبوع مع رغبة الآمل ، وإلى الطبعة الجديدة بتحقيق محمد أحمد الدالي ، وميزت الأخيرة بـ (الدالي) . ورجعت إلى الشعر والشعراء ط شاكر وتعرف بوجود الجزء ، وطبعة قميحة وتعرف بخلوه منها .

ورجعت إلى البسيط في شرح الجمل رسالة دكتوراه ، فلما خرج المطبوع اعتمدت عليه وميزته بـ (الغرب) الدار التي طبعته .

ورجعت إلى شرح الجزولية رسالة دكتوراه الجزء الأول في مجلدين ، والجزء الثاني مخطوط ميزته بحرف ص قبل الرقم .

ورجعت إلى شرح التسهيل المخطوط والمطبوع ويعرف المخطوط بوجود (أ و ب) مع الرقم .

ورجعت إلى المشكاة والنبراس نسخة الأسكوريال ونسخة فاس وميزت الأخيرة بحرف (ف) .

ورجعت إلى الارتشاف المطبوع والمخطوط يعرف المخطوط بوجود (أ أو ب) مع الرقم .

ورجعت إلى تعليق الفرائد المطبوع والرسالة وميزت الرسالة بحرف (ر) .

(ب) وصف النسخ :-

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخ ثلاث مستعينا بالله ، وهاك وصفا لها :-

١ - النسخة التونسية : « أ »

من مقتنيات دار الكتب الوطنية التونسية ورقمها (٥٧٧٥) ، وعليها ختم مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ورقمها (١٨٤١٠) .

على الصفحة الأولى تملك في أواخر جمادى الثانية سنة ١٢٠٦ هـ ، بعد ذلك ترجمة لأبي علي الشلوبين في صفحتين ونصف ، بخط مغاير لخط المخطوطة . هذا كله خارج عن الترقيم .

خطها مغربي ، عدد أوراقها (٢٠٥) ورقة ، في كل صفحة عشرون سطرا ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة . خطها متحد إلى نهايتها .

فيها خرم كبير بين الورقتين ١٥٠ب والورقة ١٥١أ ، يقابله في نسخة ب من ص ٢٣٤ إلى ص ٢٨٩ ، ويعادل سبعا وعشرين ورقة تقريبا ، علما بأن الترقيم متصل لأنه حديث كما لم يفطن المرقم إلى السقط . وهي تشمل نهاية باب الحال إلى ما قبل نهاية باب القسم بقليل .

وما عدا هذا فهي تامة جاء في آخرها : كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وهي غفل من اسم الناسخ وتاريخ النسخ .

٢ - النسخة المغربية : « ب »

من مقتنيات مكتبة القرويين بفاس الخزانة العامة بالرباط وتحمل رقم (١٢٠٢)

جاء في أولها وقف نصه : « حبس الطالب المكرم ، المعلم لكتاب الله عز وجل أبو الربيع سليمان الدكالي - رحمه الله - هذا السفر المشتمل على ... تقييد الشلوبين على الجزولية ، بالخزانة التي بالجانب الشرقي من جامع القرويين - عمره الله بذكره ،

ولا يخيبه من شكره – على طلبة العلم لينتفعوا به في الجامع المذكور ولا يخرج من حبسه أبدا ، ابتغاء وجه الله العظيم ، ورجاء ثوابه الجسيم والله لا يضيع أجر المحسنين » وهو خط مغاير لخط المخطوط . وفي الصفحة الأولى في أعلاها عبارة : « الشلوبين في النحو » .

خطها مغربي ، وعدد صفحاتها « ٣٨٩ » وهي مرقمة بالصفحات لا بالأوراق في كل صفحة واحد وعشرون سطرا ، متوسط كلمات السطر أربع عشرة .

فيها ثلاثة أسقاط :-

١ – سقط مقداره ثلاث ورقات يقابل في الأصل : ٨أ – ١١ب .
٢ – سقط مقداره اثنتا عشرة ورقة يقابل في الأصل : ٢٠ب – ٣٣أ .
٣ – سقط مقداره ورقة واحدة يقابل في الأصل : ٩٧أ – ٩٧ب .

وفيها تقديم وتأخير وهو :-

١ – تقدمت الورقة التي رقمها (١٥،١٦) ومحلها الصحيح بعد ٣٢ .
٢ – تأخرت الورقة رقم (٣٢٧ – ٣٢٨) وموضعها بعد صفحة ٦٦ وقبل ٦٧ .

٣ – نسخة برلين : « جـ »

من مقتنيات مكتبة برلين ورقمها (٦٤٥٩ ، ٦٤٦٢) كتب عليها غلطا شرح الجمل لابن خروف .

لسقط أولها فهي غفل من العنوان واسم المؤلف ، ومقدار السقط يقارب خمس عشرة ورقة من نسخة (أ) . حيث تبدأ نسخة (جـ) ثم تسقط ورقة كاملة بعد صفحة واحدة من البداية حيث تبدأ مرة أخرى من ١٦ب من نسخة أ .

خطها نسخي جميل ، عدد أوراقها (١٢٨) ورقة ، في كل ورقة سبعة عشر سطرا ومتوسط كلمات السطر إحدى عشرة كلمة ، وهي نسخة نفيسة جدا لولا أنها تمثل نصف الكتاب فقط .

وهي تمثل الجزء الأول من الكتاب ، تنتهي بانتهاء : الجمع بالألف والتاء وذلك في (١١٣أ) من نسخة (أ) .

جاء في آخرها : كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأييده وتوفيقه وتسديده ، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المتقدمة في الكتاب : باب الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ، ونفع به المسلمين أجمعين وصلى الله على محمد وآله .

وافق الفراغ من نسخ هذا الجزء نفع الله به صاحبه وقراءه المسلمين أجمعين وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستمائة غفر الله لكاتبه وصاحبه . «««


المخطوطات

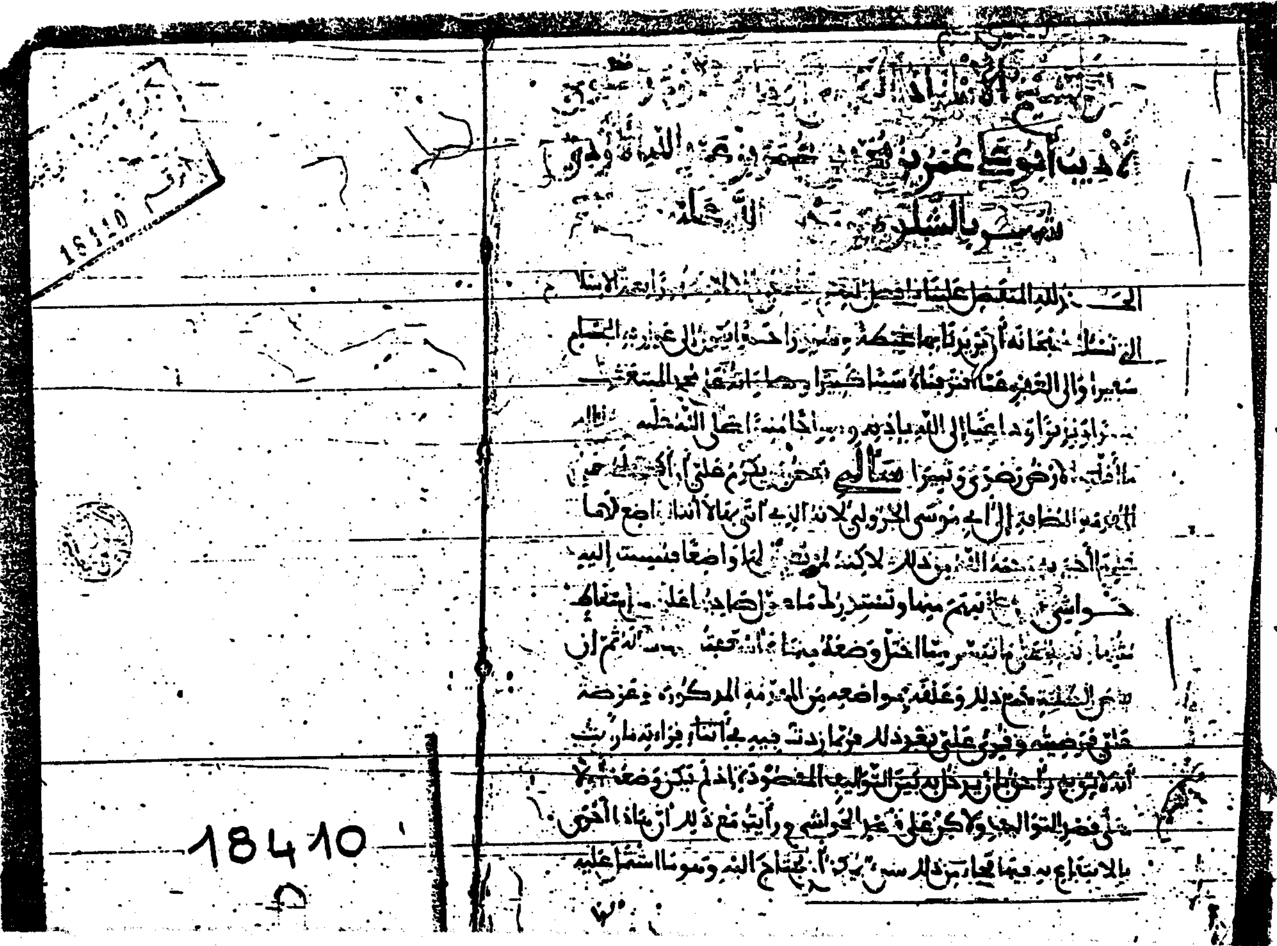
ورقة يظهر فيها ترجمة أبي علي الشلوبين بالنسخة التونسية (أ)

[illegible] الأعمى [illegible] له [illegible]   في مثل ذلك بعضهم

وله حكايات مشهورة في الغفلة منها انه خرج والعبادي الى ضيعة
في نواحي اشبيلية وهو في الغار حتى يبدو من فيه [illegible] وفيها انه كان
بيده والشعير الى جانبه فمشى الفرس بالشعير وبقي وهو [illegible] جميعها
ومع هذا فانه كان من اهل الذكاوات والتقعيرات له في ذلك بعض حكاية ○
واما في درجة العلم والدراية فاليه كانت منصب الغاية وكانت وفاته
ببلده اشبيلية سنة ٦٤٥ سنة خمس واربعين وستمائة قبل استيلاء العدو
عليها بقليل رحمه الله وعفا له بمنه وكرمه

ومولده سنة ٥٦٢

بقية ترجمة أبي علي الشلوبين بالنسخة التونسية (أ)



الورقة الأولى من نسخة (أ)

من الكتاب والله تعالى يجعل سعينا فيه وفي غيره في ذاته خالصا لوجهه وأن
يجازينا برحمته وفضله. وبعد فإنما خرج هذا الكتاب عن هذه الزيادة
التي زدتها فيه لأني سألني سائلون أن أتبع له المسائل المذكورة فيه من التعريف
وأمثالها وأذكر أسبابها وأن أتحفه لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى
إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت أخذا من هذا الشرح غير مشبعة
ولا مشروحة ولا مذكورة الأسباب في الغالب وإنما كان المهم فيها شرح
مراد مؤلف مبادئ المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح وقراءة كتاب
بذكر التوجيهات والأسباب فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه واستعنتهم
منه فيما أملوه وأخذت الآن في الشيء على ما خرج من تلك النسخة غير مستو
بالاختيار في الغرض فيه مقتصر الاستيفاء في تلك المسائل والاكتفاء وإن كانت
بجهة سعة رحمة الأعلى من بيده ملكوت كل شيء فنسأله تعالى أن يعيننا من
ذلك على ما نويته وأن يجعل سعينا فيه خالصا لوجهه بمنه واعلم أن الذي
في الباب الأول من هذا الكتاب أن مقصد النحويين في مبادئ الصناعة إنما
هو الكلام في أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها وإما من جهة
كونها ... بما كان مقصودهم ذلك وكانت تلك الأحكام موضوعها
الألفاظ احتاجوا أولا إلى أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ما ميز
كل نوع منها إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض ومنها المشترك
بين بعضها وبعض فاحتاجوا أن يذكروا ما يميز كل نوع منها ليعلموا ما يثبت من
تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع ومن أين من الأحكام التي موضوعها
هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع فلما احتاجوا أن يذكروا أنواع تلك الألفاظ

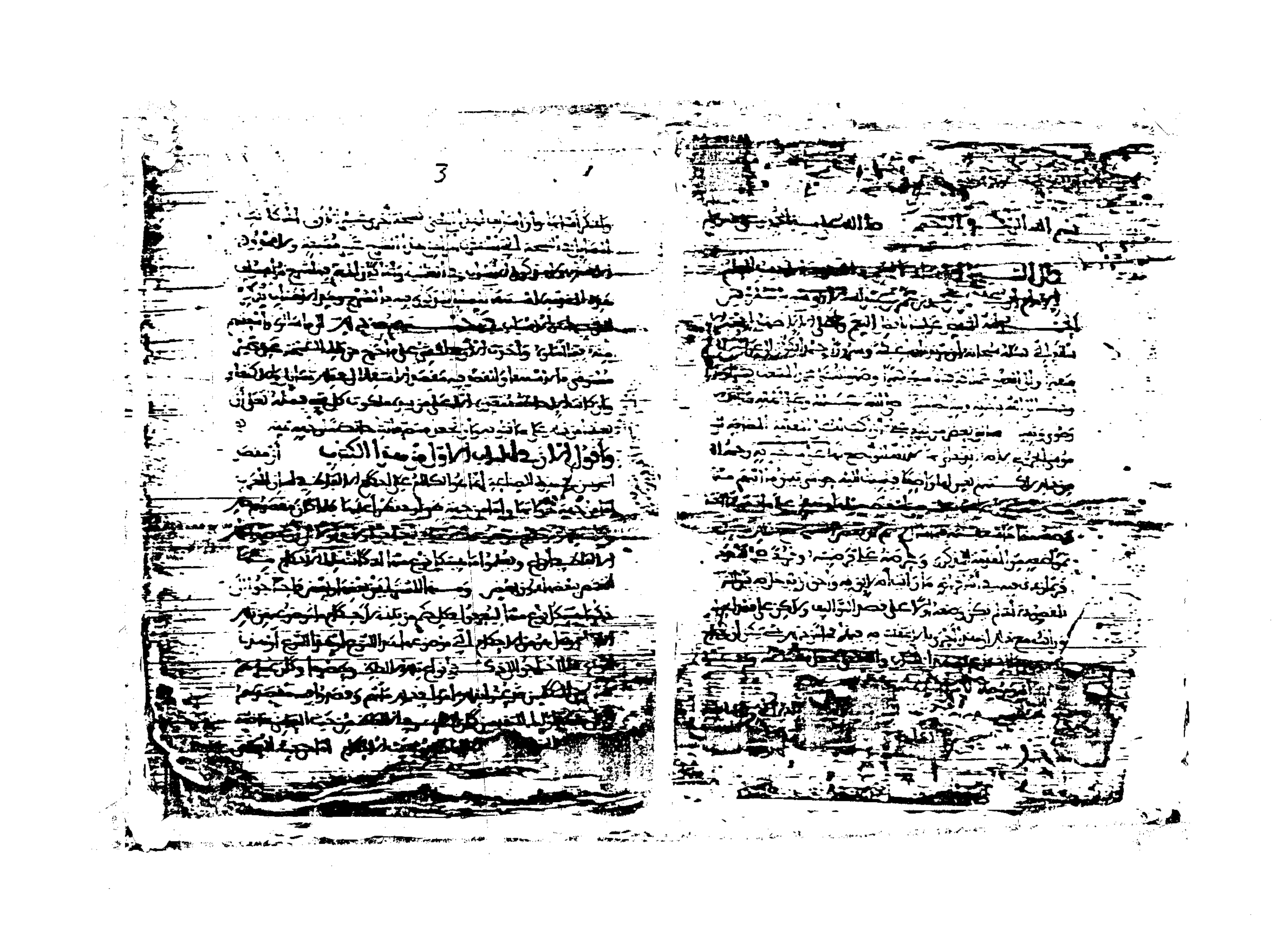
الورقة الثانية من نسخة (أ)

ما قاله سيبويه من أنها بمعنى نعم وما قاله أبو عبيدة من أنها التي تدخل على
المبتدأ والخبر كان ما قاله سيبويه أولى لأنه لا يتكلف فيه حذف وفي تأويل أبي
عبيدة يتكلف فيه الحذف وحذف الخبر مما يقل فيكون فيه مع التكلف حمله
على القليل وهذا أغنانا الله عنهما بوجود أن بمعنى نعم فلا ينبغي أن يكون
للبيت محمل سواهما إلا أنه لكن ما نسبته هنا إلى أبي عبيدة لم يقله أبو عبيدة
لأن هذا الكلام مع ما ذكرناه من عدم صحته ليس من كلام أبي عبيدة بل الخلل
فيه ما قاله من تقدم ذكره إذ قال أبو عبيدة كان أجل قدرا من أن يتهم بهذا ولعله
تصحيف من الناسخ وإنما هو أبو عبيد فإنه رحمه الله أخذ أبا عبيد القاسم بن
سلام لا ينكر عليه أن يحمل إلى ما هو أعلى من هذا فكيف هذا ولعله رحمه الله نقل إليه
كلام الأخفش في البيت أن إن بمعنى نعم ولم ينقل له نصه ولا شيئا فتأول
فيه ما تأوله ولو وقف على كلام الأخفش فيه ونصه ما تأول فيه ذلك التأويل
لأنه إنما قال كما قاله سيبويه وكلام سيبويه لا يحتمل هذا التأويل أصلا وقوله
ومنها خبر عند بعضهم إنما قال ذلك لما قال إن إلا من حروف التصديق والإيجاب وحجتهم
في أنها من الدليل يعز على أنها اسم ودليله في ذلك صحيح فانتفى ذلك الاسم وخرج
في الباب فكذا الدفاع عند بعضهم يشير بذلك إلى قول من قال إن فيه حرف كنعم

كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

الورقة الثانية من نسخة (ب)



الورقة قبل الأخيرة من نسخة (ب)

الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

1004. a. First vol. of a Com. on Syhawayh, d. 180. — m. 300 pp., of which 19 pp. are wanting.

ألا ترى أنك إذا أفردت ضرب بالمفعول لم يسغ وإذا أفردت
ضُرب بالمفعول ساغ فهذا يدلك على أن ضُرب هو فعل المفعول
لا ضرب وأن ضرب إنما هو فعل الفاعل لا ضُرب فإذا كان الأمر
كذلك فقولنا ضرب زيد عمرًا المسند فيه فقط ضرب الى المفعول
انما هو مستند الى الفاعل والمفعول داخل في حديث غيره وبذلك
وجب له الانتصاب لانه من حيث كان داخلاً في حديث غيره كان
فضلة فيه والفضلات تجب لها الانتصاب وبذلك ارتفع الفاعل
فيه لان ضرب حديثه فكان فيه عمدة والعمدة تجب لها الرفع وبذلك
ارتفع المفعول في ضُرب لان ضُرب حديث المفعول كما كان ضَرب
حديث الفاعل فكان المفعول في ضُرب عمدة كما كان الفاعل في ضَرب
عمدة فلذلك وجب له من الرفع أعني للمفعول في ضُرب ما وجب للفاعل
في ضَرب وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب للرفع في الفاعل
ليس كونه فاعلاً إنما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه لا حديث
المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يطلب للفاعل لا للمفعول
فلذلك قال المؤلف على طريقة فعل أو فاعل تريد على وزن فعل أو فاعل
وعوض من قوله وزن طريقة لانه قد يكون الوزن غير وزن فعل وغيره

الورقة الأولى من نسخة (جـ)

لجعل العلة الرافعة في ذلك امرا اخر سوى هذين الامرين وهو بنا
الفعل للاسم الموضوع بالفعل والصحيح من ذلك ما قلناه من ان العلة الرافعة
له انما هي الاشتغال والتفريغ والبنا لا الاسناد فانا نجد الاسم يرفعه
الفعل في قولك كان زيد قايما وليس مسندا اليه لكنه مشغول
به ومفرغ له ومبني له وقد كان ابو الحسن بن الباذش يرى ان العلة
الرافعة انما هي الاشتغال والتفريغ خاصة وان من قال ان العلة الرافعة
لذلك بنا الفعل للاسم ليس بمصيب قال لانا اذا قلنا اعطي زيد درهما
فان هذا البنا صالح لكل واحد من الاسمين فاذا كان الامر كذلك
فالفعل في ذلك مبني للدرهم وهو لم يرفعه فدل ذلك على ان بنا الفعل للاسم
ليس رافعا له وانما الرافع له الاشتغال والتفريغ لا البنا ولكن هذا الذي
قاله ابو الحسن ليس بصحيح لانه ليس صلاحية الاسم ان يكون الفعل
مبنيا له هو بنا الفعل له بل بنا الفعل للاسم امر اخر غير صلاحيته لان
بني الفعل له فاذا قلنا اعطي زيد درهما وان كان كل واحد من الاسمين
صالحا ان يبنى له اعطي فانه لم يبن منهما الا لزيد والدرهم داخل في خبره
كما انا اذا قلنا اعطي زيدا درهم فانه لم يبن منهما الا للدرهم وزيد
داخل في حديثه فبطل بذلك قوله ان الفعل مبني لكل واحد منهما ولم
يرفع الا احدهما وانما غلطه في ذلك صلاحيته كل واحد منهما

٣

لبنا الفعل له **فصل** قال بعض الناس وقصد المؤلف بهذا
الفصل والذي بعده شرح قول ابي القاسم الاسم ما جاز ان يكون
فاعلا او مفعولا واما الذي لاجل الفاعل والمفعول في هذا الباب
قال هذا القائل وبيس ما فعل المؤلف في هذا فانه شرح الفاعل الذي
جعل بيانا للاسم بحد لم يتبين الا بالاسم فانه قال الفاعل كل اسم اسند
اليه كذا فقد صار الاسم لا يتبين الا بالفاعل والفاعل لا يتبين الا
بالاسم وقد ادى هذا الى ان لم يتبين واحد منهما قال هذا القائل
ثم كيف يكون للانسان في ابتدا الصناعة ان يحال على هذا
الذي اذا قيل له وهو مبتدي لم يعقل له معنى اصلا فهذا فاسد
ايضا والجواب عن الوجه الاول من هذين الوجهين
اللذين ذكرهما هذا الاخر قد تقدم واما الجواب عن الوجه
الثاني فلا جواب عنه بل هو لازم اذا شرح الفاعل بما ذكره
من ذلك واما اذا شرح الفاعل بانه الفاعل اللغوي لا الصناعي
وهو الذي يسند اليه الفعل على انه فعله فانه لا يشرح اذ ذلك
الا بما يعقل معناه لا بما لا يعقله فيه سبق ان يشرح كلام ابي القسم
لا بما شرحه به المؤلف ولا بد وقوله المفعول ما تضمنه الفعل ٥
الى اخره استعمل المؤلف هنا دلالات ثلاث احداها دلالة التضمن

الورقة الثانية من نسخة (جـ)

العباس فانهما جا بعينها على إرادة الشخص فالصفة إذا صفة
مذكر وصفة المذكر لا يجمع بالألف والتاء وإنما نبه المؤلف على أنهما
لا يجمعان بالألف والتاء مع العلم بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء
لأنه ليس كل أحد يعرف أن هذين النوعين من صفات المذكر ولا
لأنه أيضاً شيء وقع عليه اتفاق النحويين وإنما هو مذهب سيبويه رحمه
الله خاصة وينبغي أن يكون تعليل امتناع جمعه بالألف والتاء على
مذهب غيره كتعليل امتناع جمع فعلى فعلان وفعلاء أفعل والمؤنث
الذي ليس فيه علامة من غير الأعلام وقوله ما لم ينقل
إلى العلمية بهذا كما تقدم في فعلاء أفعل وفي فعلى فعلان

كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأييده
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم

يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى بعد ذكر اسم
الشيخ ولعرته والخطبة المتقدمة في أول الكتاب
باب الفاعل رحمه الله

الورقة الأخيرة من نسخة (جـ)

شرح المقدمة الجزولية الكبير

للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين

(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما

قال الشيخ الأستاذ النحوي الإمام الأوحد اللغوي الأديب (١) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي شُهِرَ بالشلوبين [رحمة الله عليه (٢)] .

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، فأعلى الآلاء ظهوراً نعمة الإسلام ، التي نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسرورا ، حمداً يكون إلى عوارفه الجسام سفيرا ، وإلى العفو عما اقترفناه سبباً كبيرا ، وصلواته على محمد المبتعث بشيراً ونذيرا ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً صلى الله عليه وعلى أهله ما أَقَلَّت الأرض رَضْوَى (٣) وثَبِيرا (٤) .

سألني بعضُ من يكرمُ عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى [أبي (٢)] موسى الجزولي ، لأنه الذي أتى بها لا أنه الواضع لها على ما أُخبَر به – رحمه الله – من ذلك لكنه لم يعيِّن لها واضعاً فنسبت إليه ، حواشيَ تبين ما انبهم منها ، وتستدرك ما عوَّل صاحبها عليه من إسقاط مثلها ، وتنبه على ما تيسر مما اختل وضعه منها فأسعفته فيما سأله ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلقه بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه علي فرضيته وقرىء عليّ بعد ذلك فربما زدت فيه في أثناء قراءته ما رأيت أنه لائق به وأحق أن (٥) يدخل به بين التواليف (٦) المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التواليف ولكن على قصد الحواشي ، ورأيت مع ذلك أن هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن يحتاج إليه وهو ما اشتمل عليه /٢أ هذا الكتاب والله تعالى يجعل

---

(١) في ب : النحوي اللغوي الأديب العلم الإمام .

(٢) تكملة من أ .

(٣) جبل ضخم من جبال تهامة قريب من ينبع ، معجم ما استعجم ٦٥٥/٢ .

(٤) جبل بمكة المكرمة ، معجم ما استعجم ٣٣٦/١ .

(٥) أ : بأن .

(٦) التواليف : جمع تأليف . تفعيل من فَعَّل : « وألفت الشيء وصلت بعضه ببعض ، ومنه تأليف الكتب » ، تهذيب اللغة ٣٧٨/١٥ .

سعينا فيه (١) وفي غيره في ذاته وموصلاً إلى مرضاته بمنّه وفضله ، [وبعد ما خرج هذا (١)] الكتاب عنّي بهذه الزيادة التي زدتها فيه [سألني سائلون أن أُشْبع لهم (٢)] المسائل المذكورة فيه من العربية وأمدُّ أطنابها وأذكر أسبابها وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة (٣) الأطناب ، ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب ، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عني غير مستوفى بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فنسأله تعالى أن يعيننا من ذلك على ما ننويه وأن يجعل متصرفاتنا (٤) خالصة لوجهه بمنه .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إنَّ مقصد النحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها ، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها (٥) ، فلما كان مقصدهم ذلك ، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا ولابد أولا إلى أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ماهية (٦) كل نوع منها إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض ، ومنها المشترك بين بعضها وبعض ، فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها ليعرفوا في كل حكم

---

(١) أى في هذا الشرح .

(٢) بياض في : ب .

(٣) ب : ممدودة .

(٤) أى تصرفاتنا فمتصرف مصدر ميمي من تصرف ففعله غير ثلاثي جاء على زنة اسم المفعول : انظر شرح الشافية ١٦٨/١ .

(٥) قال الفارسي : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما : تغيير يلحق أواخر الكلم ، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها » . التكملة ٣ .

(٦) أ : بماهية .

من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع ؟ وهل هو من الأحكام التي موضوعها هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع ؟ .

فلما احتاجوا إلى ذكر أنواع تلك الألفاظ /٢ب وحصرها ، وكان غيرهم قبلهم من المتكلمين قد عنوا بذلك [أمُّوا (١) في ذلك مأمهم (٢)] وقصدوا فيه مقصدهم [إلا أن مقصد أولئك المتقدمين كان (٢)] النظر في الألفاظ من حيث [المعاني خاصة (٣) ، وكان مقصد النحويين (٤)] النظر في الألفاظ من حيث الأحكام ؛ أما من جهة المعاني الذاتية أو الطارئة فلم يكتفوا بما فعله المتقدمون في ذلك حتى أضافوا إليه مقصدهم فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك فوجدوه إما دالا وإما غير دال (٥) فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفته (٦) غيرهم من المتقدمين (٧) ، وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ، ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك : إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون (٨) إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسما برأسه كما جعله غيرهم (٩) قسما برأسه ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه ، وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجده غيرهم ،

---

(١) من « أممت إليه إذا قصدته » ، التهذيب ٦٣٥/١٥ .

(٢) بياض في أ .

(٣) قال الحسن بن سوار : « إن الألفاظ إنما تدل أولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها » . من تعليقة على مقولات أرسطو : منطق أرسطو ٧٨/١ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) أراد بالدال المستعمل ، وغير الدال المهمل ، قال ابن يعيش في قول الزمخشري : (الدالة على معنى) : « فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى » ، شرح المفصل ١٩/١ .

(٦) قال ابن منظور : « وتلفت إلى الشيء والتفت إليه : صرف وجهه إليه » ، اللسان ٨٤/٢ مادة (لفت) . ولم أقف على شواهد تؤيد أسلوب الشارح من تعدية التفت بغير حرف جر ، فلعله على الحذف والإيصال .

(٧) قال ابن حزم : « فالذي لا يدل لا وجه للاشتغال به ، لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها » التقريب لحد المنطق : ١١ .

(٨) ب : إذ لا يمكن أن يكون اللفظ الدال .

(٩) انظر في تقسيم اللفظ ، التقريب لحد المنطق : ١١ ، تعليقات في كتاب باري أرمينياس لابن باجة : ١٢ .

إذ لا يمكن أن يكون إلا كذلك فسموا ما ليس له بنية تدل على زمانه اسما (١) كما سماه غيرهم (٢) ، [وسموا ما له بنية تدل على زمانه فعلا (٣) كما سماه غيرهم (٤)] (٥) ثم نظروا في اللفظ الدال مع غيره وقد وجدوا قبل ذلك الاسم ينفرد بأحكام لا تكون في الفعل ، والفعل ينفرد بأحكام لا تكون في الاسم فوجدوا اللفظ الدال مع غيره على ثلاثة أقسام :

قسم يُلحق بالاسم من جهة أن الحاصل من مدلوله الحاصل من مدلول الاسم وأحكامه أحكام الاسم كالموصولات وأسماء الاستفهام والشرط ، فألحقوه بالاسم وخالفوا في هذا من تقدم (٦) ، واستدعى ذلك أن قصدهم الأول إنما هو النظر في الأحكام فلم يخل (٧) نظرهم في حصر أنواع الألفاظ وماهيتها من ذلك .

وقسم آخر يلحق بالفعل من جهة أن فيه الأحكام التي تختص بالفعل كليس وعسى فألحقوه أيضا بالفعل وخالفوا فيه من تقدم (٨) كما خالفوهم في القسم الذي /٣أ قبله .

---

(١) المفصل للزمخشري ٦ ، كشف المشكل في النحو لابن حيدرة ١/١٧٠ .

(٢) منطق أرسطو ١/١٠٠ ، تعليقات ابن باجة ١٤ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١/٣٨ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٤ .

(٤) سماه أهل المنطق فعلا وكلمة : انظر : منطق أرسطو ١/١٠١ ، تعليقات ابن باجة ١٤ ، شرح العلامة الأخضري على السلم في المنطق ٢٦ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) يسميها أهل المنطق : لواحق وربطا قال ابن حزم : « وللخبر توابع سمتها الأوائل « لواحق وربطا » . فاللواحق أشياء زائدة في البيان والتأكيد .... وأما الربط فهي التي يسميها النحويون حروفاً في المعنى ، وهي ألفاظ وضعت للمعاني الموصلة بين الاسم والاسم وبين الاسم والصفة وبين المخبر عنه والخبر كقولك : زيد في الدار .... وكحروف الاستفهام مثل : هل وكيف وما أشبه ذلك .... » التقريب ٨١ – ٨٢ .

(٧) ب : يحملوا . وفي أ و جـ : يخلو .

(٨) عرف الغزالي الفعل « الكلمة بأنها : « تدل على معنى وعلى زمان وقوع ذلك المعنى كقولك ضرب ، فإنه يدل على الضرب الواقع في الماضي » مقاصد الفلاسفة ٤١ ، وقيل : « تدل على معاني المقولات من حيث هي في زمان محصل » تعليقات ابن باجة ١٤ .

وهذا التعريف لا يدخل تحته ليس وعسى والأفعال الجامدة فإنها متجردة عن الزمان بحسب الاستعمال ، =

وقسم ثالث : لم يلحق بواحد منهما – أعني من الاسم والفعل – فكان خارجا عنهما ، وسموه بما سماه به المتقدمون وهو الحرف [١] .

فهذا هو مقصد القوم في هذا الباب قد أفصحت به إذ كان كشف الغطاء عن هذا الباب لا سبيل إليه إلا بالإفصاح به ثم نرجع إلى المشي على ألفاظ مؤلف المقدمة .

= ولهذا حد النحويون الفعل بأنه : كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعا ، حتى تدخل الأفعال الجامدة تحت تعريف الفعل فإنها متضمنة معنى الزمان بحسب الوضع . انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ٢٧٥ – ٢٧٧ .

وقد زعم ابن شقير والفارسي حرفية ليس وعسى ، والكوفيون اسمية نعم وبئس ، ونسب إلى ابن السراج القول بحرفية ليس وعسى ، والصحيح أنه يرى فعليتهما : إذ يقول : « ... الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس .... » الأصول ٧٦/١ .

وانظر الخلاف في ذلك في : اللامات للزجاجي ٣٤ ، الإنصاف ٩٧/١ ، الجنى الداني ٤٣٤ ، ٤٥٩ ، المغني ١٦٢/١ ، ٣٢٥ .

(١) سماه أهل المنطق أداة وحرفاً . انظر : معيار العلم للغزالي ٨٠ ، تعليقات ابن باجة ١٣ ، شرح الأخضري ٢٦ ، وسماه النحويون حرفا ، انظر : الكتاب ٢/١ ، الأصول ٣٧/١ ، ٤٠ . وغيرهما .

[الكلام : تعريفه أقسامه]

فنقول : قوله : لفظ من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع (١) » .

إعلام بجنس الكلام ما هو ؟ وأنه من جنس الألفاظ ، لا من جنس غيرها ، فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً (٢) ، والإشارة كلاماً (٣) إذ كان كل واحد منهما في معنى الكلام فإذا كان ذلك كذلك فليس جنس الكلام إذن اللفظ خاصة ، لأنه قد يكون على هذا الذي ذكرناه من جنس الخطوط ومن جنس الإشارات .

فالجواب : أنه ليس الخط كلاماً من جهة أنه خط ، ولكنه كلام من جهة أنه يقوم مقام الكلام الذي هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة التي وصفه المؤلف بها ، ألا ترى أنه إذا لم يقم الخط مقام الكلام (٤) الموصوف بتلك الصفة لم يكن كلاماً ، وذلك مثلا أن يكتب (زيداً) خاصة أو (قام) خاصة ، فهذا ونحوه لا يسمى كلاما ، لأنه لا يقوم مقام ما هو كلام ، فالكلام إذن في الحقيقة إنما هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة ، والكلام في الإشارة مثله في الخط .

وقوله : « مركب (٥) » .

---

(١) الجزولية ١ب : وفيها « .... اللفظ المركب المفيد بالوضع » ومرد ذلك لاختلاف نسخ الجزولية .

(٢) في البيان والتبيين ٧٠/١ « ولذلك قالوا : القلم أحد اللسانين » .

(٣) كقوله تعالى : قَال : ﴿ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران ٤١] . وكقول عمر بن أبي ربيعة :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِها ... إِشَارَةَ مَذْعُورٍ وَلَـمْ تَتَكَلَّـمِ
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَباً ... وَأَهْلًا وَسَهْلًا بالحَبِيبِ المُتَيَّمِ

ديوانه ٢٩٥/٢ .

وكقول الهذلي :

أَرَادَتْ كَلَاماً فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِها ... فَلَمْ يَكُ إِلّا ومْؤُهَا بالحَواجِبِ

التذييل والتكميل ١/٧أ .

(٤) ب : اللفظ .

(٥) الجزولية ١ب .

احترز به من اللفظ المفرد ، لأن المفرد لا يكون كلاماً ، وقد استدعى هذا الفصل معرفة المركب من الألفاظ ومفردها ، وبتبين المفرد يتبين المركب ، فاللفظ المفرد : هو الدال على معنى بشرط ألا يكون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى (١) ، فإن كان اللفظ دالاً على معنى ، وكان جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى كان مركباً مثال ذلك أنّا نقول : (زيد) و (قام) و (من) فكل واحد من هذه لفظ يدل على معنى /٣ب وليس (٢) جزء منه يدل على جزء من المعنى فهذا المفرد ، ونقول : (صاحب زيد) (وغلام محمد) ، فصاحب زيد يدل على شخص مصاحِبٍ لزيد ، وصاحب منه يدل على ذلك الشخص المصاحِب ، والثاني منه يدل على المُصَاحَب ، وكذلك (غلام عبد الله) ، فالغلام منه يدل على المملوك ، وعبد الله يدل على المالك ، وكذلك زيد قائم يدل على إنسان مخبر عنه بالقيام وزيد منه يدل على المخبر عنه ، وقائم يدل على الخبر ، فهذا هو المركب .

وحصل من هذا إذن أن اللفظ المركب على ضربين كلام وغير كلام (٣) ، فالكلام ما اجتمعت فيه الأوصاف الأربعة (٤) نحو : زيد قائم ، والذي ليس بكلام نحو : (صاحب زيد) (وغلام محمد) .

وقوله : « مفيد (٥) » .

احترز به من المركب غير المفيد نحو : إن قام زيد ، ويريد بمفيد أن يكون مفهوما منه معنى يفيد أي يكتفي به المخاطب ، إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب

---

(١) قال الغزالي : « أما المفرد فهو الذي لا يراد بأجزائه أجزاء من المعنى » مقاصد الفلاسفة ٤٠ ، وقريب منه في : معيار العلم ٧٧ ، وشرح الأخضري ٢٦ ، وشرح المفصل ١٩/١ ، شرح الكافية ٣/١ – ٤ .

(٢) أ : ليس .

(٣) هو ما يعرف بتركيب إفراد : وذلك بأن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين كعبد الله ، أو تركيب إسناد وذلك أن تركب كلمة مع كلمة ينسب إحداهما إلى الأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة . انظر : شرح المفصل ٢٠/١ .

(٤) هي اللفظ والتركيب والإفادة والوضع .

(٥) الجزولية : ١ب .

أي يكتفي [به ألا ترى [١]] أن قولنا : (زيد) يفهم منه معنى ، لكن ذلك المعنى الذي يفهم منه لا يكتفي به المخاطب ، وكذلك سائر الأسماء إذا لفظ بها مفردة ، وكذلك الأفعال إذا لفظ بها مفردة ، فلا يؤخذ مفيد مأخذ مفهوم ، وإنما يؤخذ مأخذ مستقل ومكتف وحاصل منه معنى [٢] وما أشبه ذلك ، وقد صرح بهذا المعنى شيخنا [الأستاذ [٣]] أبو إسحاق [٤] حين قال في وصف الكلام : الكلام اسم ما استقل بالتأليف من مفرد [٥] [الكلم [١]] ومركبها [٥] وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها ، وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ما ركب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على معنى أو أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، [ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي [٦]] الخبر والاستفهام والأمر والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل [٧] ، وإلى هذا أشار أبو علي [٨] في قوله في الإيضاح : « باب ما إذا /٤أ ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلا » [٩] ، ثم قال : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً » [٩] ، فجعل مفيداً بمعنى

---

(١) بياض في : أ .

(٢) قال ابن مالك : « والمراد بالمفيد : ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه » شرح الكافية الشافية ١٥٧/١ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ابن ملكون : وسبقت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص : ٢١ .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أفرد ابن حيدرة باباً لمعاني الكلام سماه « باب المعاني » تحدث فيه عن تعريفها وأقسامها وأحكامها . انظر : كشف المشكل ١٣٣/٢ وما بعدها .

(٨) الفارسي : (٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ) .

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وأخذ عنه ابن جني والربعي والعبدي ، اتهم بالاعتزال . له : الايضاح العضدي ، التكملة ، الحجة ، التذكرة ، التعليقة على الكتاب ، الحلبيات ، البغداديات وغيرها .

« تاريخ العلماء النحويين : ٢٦ - ٢٧ ، بغية الوعاة ٤٩٦/١ - ٤٩٨ » .

(٩) ص : ٩ .

مستقل ، وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة [(١)] رد على صاحب هذا التأليف هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام وفيه هذا الوصف ؛ لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع [(٢)] . وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يُلْزِم المؤلف هذا الإلزام وكذلك ينبغي أن يؤخذ لأن الفرق بين مفيد ومفهوم في اللغة التي بها نتفاهم وهي لغة المتكلمين في هذا المعنى معلوم ، فلا ينبغي أن يؤخذ أحدهما مأخذ الآخر [(٣)] .

وقوله : بالوضع [(٤)] :

أي بوضع المتكلم له للإفادة ، واحترز به من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم ، ويمكن أن يستفاد منها فائدة وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك [(٥)] ، [وكأن يقول النائم كان كذا وكذا فربما صادف ذلك أن يكون الأمر كما قال [(٦)]] وهذا الذي قاله المؤلف في هذا الفصل من أن الكلام : إنما هو اللفظ الذي جمع هذه الأوصاف ، لم يصرح فيه هل هو كذلك في اللغة أو في اصطلاح النحويين ؟

---

(١) سبقت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص : ٢٩ .

(٢) انظر هذا الاعتراض في : الشرح الصغير ٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ٩ ، والمشكاة والنبراس للعطار ١ب ، التذييل والتكميل ١١ب .

(٣) لأن « التركيب في اسمين جعلا اسماً واحداً كالمضاف فدلالتهما دلالة المفرد » ، المشكاة والنبراس : ١ب .

(٤) الجزولية : ١ب .

(٥) تابعه في هذا ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٨٧/١ .

وخالفهم ابن الضائع إذ يقول : « قول المتأخرين : إن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال ، لأن مثل هذا لا يفيد بوجه فإذا قال النائم مثلا : زيد قادم ، ووافق ذلك قدوم زيد فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار فهو غلط من قائله ولابد » التذييل والتكميل ١/١٠ب ، وقال أبو حيان معقبا على كلام شيخه وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد » التذييل والتكميل ١/١١أ .

(٦) تكملة من : أ .

وأهل اللغة في ذلك مختلفون ؛ فمنهم من يقول : إن الكلام هو ما جمع من الألفاظ هذه الأوصاف وإن نقص منها واحدٌ لم يكن كلاما (١) .

ومنهم من يقول : إن الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد وهو كل ما لفظ به كانت فيه هذه الأوصاف أو لم تكن (٢) .

ومنهم من فرق بين الكلام والقول واللفظ (٣) فجعل الكلام ما جمع هذه الأوصاف ، واللفظ والقول كل ما لفظ به (٤) .

والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن /٤ب الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف ، وعلى هذا كثير من المتكلمين وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلاماً يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره ، فإن كان المؤلف ذهب هذا المذهب ، فمراده إذن الكلام في اللغة كذا ، وكذلك إن ذهب مذهب من فرق بين الكلام واللفظ والقول ، وإن كان المؤلف مذهبه مذهب من جعل الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد ، وهو كل ما لفظ به فيكون إذن إنما وصف الكلام في اصطلاح أكثر النحويين ممن ذهب مذهب التسوية وإنما قلت : في اصطلاح أكثر النحويين ولم أطلق القول عليهم كلهم لأن منهم من قال : والكلام على ضربين : مفيد وغير مفيد (٥)

وقوله : كل جنس قسم إلى أنواعه (٦) .

---

(١) انظر : الخصائص ١٧/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨/١ .

(٢) انظر : الصاحبي ٨٧ ، وفيه : « .... الكلام ما سمع وفهم وذلك قولنا : قام زيد وذهب عمرو ، وقال قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى ، والقولان عندنا متقاربان لأن المسموع والمفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى » .

(٣) ب : بين الكلام واللفظ والقول .

(٤) قال ابن جني : « وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان ، تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها .... فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً هذا أصله » . الخصائص ١٧/١ .

(٥) قال السيرافي : « .... الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجميع ، والكلم جماعه كلمة » ، شرح الكتاب ٣/١أ ، فالقليل والكثير قد يكون مفيداً وقد يكون غير مفيد ، ولذا نسب هذا المذهب إلى السيرافي الأبذي في شرح الجزولية ١٠/١ .

(٦) الجزولية ١ب .

نقلوا عن أبي موسى في تمثيل هذا الموضع [١] أنه نحو قولنا : الحيوان طائر وسابح وماش [٢] . فقلت : يريد بذلك التقريب [٣] لا التحقيق لأن هذا ليس بقسمة جنس إلى أنواعه على مذهب المنطقيين [٤] ، لأن الطيران والسباحة والمشي ليس شيء منها أمراً ذاتياً ، والمعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية ، وإنما هذه القسمة على مذهبهم قسمة تقريب لا تحقيق لأنها بالأمور العرضية . فلذلك قلت [في [٥]] هذا [٣] التمثيل الذي قوله الحيوان طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب [٣] ، وإنما تمثيل هذا الموضع [١] على مذهب المنطق إنسان وبهيمة لأن انقسام [٦] الحيوان إلى هذين القسمين انقسام بالأمور الذاتية لا العرضية [٧] .

وقوله : أو إلى أشخاص أنواعه [٨] .

نقلوا عن أبي موسى [في [٩]] تمثيل هذا الموضع [١] أنه نحو قولنا : من الحيوان (هؤلاء) تشير إلى أناس [٣] (وهؤلاء) تشير إلى أشخاص من الطائر ، (وهؤلاء) تشير إلى أشخاص من السابح [١٠] .

وقوله : أو نوع قسم إلى أشخاصه [١١] .

---

(١) ب : الوضع .
(٢) وتابعه على هذا التمثيل الأبذي في شرح الجزولية ١/١٣ .
(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .
(٤) ب : المنطق .
(٥) بياض في : أ .
(٦) ب : أقسام .
(٧) قال الغزالي : « فما نسبته إلى الموضوعات نسبة الحيوانية يسمى ذاتيا ، وما نسبته تشبه نسبة الأبيضية يسمى عرضيا » ، مقاصد الفلاسفة ٤٤ .
(٨) الجزولية ١ب .
(٩) تكلمة من أ .
(١٠) وتابعه في هذا أيضا الأبذي شرح الجزولية ١/١٣ - ١٤ .
(١١) الجزولية ١ب .

نقلوا عن أبي /٥أ موسى في تمثيله أنه [١] نحو قولنا : من السابح هذا وهذا وهذا تشير إلى أشخاص من السابح ، وهذا الفعلان على التقريب أيضا ، لا على التحقيق ، ولا يمكن في هذين الموضعين تمثيل على التحقيق بوجه لما أذكره لك ، وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكنني قلت في التمثيل [٢] [الذي نقل عن [٣]] أبي موسى أولاً : إنه نحو قولنا طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي [٤] ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أموراً عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيهما تحقيق المنطقيين [فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه على مذهبهم [٣]] .

وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه ، أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة بوجه لا على مذهب من حقق ، ولا على مذهب من قرب ، لأن الأشخاص لا تنحصر [٥] ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم ، ولكن أبا موسى جعل ما مثلنا به عنه من ذلك قسمة إلى الأشخاص ، وإن لم يكن فيه حصر للمقسوم مسامحة ، وإلا فقسمة [الجنس إلى [٦]] الأشخاص غير ممكنة على مذهب

---

(١) ب : أنه ، معادة .

(٢) ب : تمثيل .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : معيار العلم ٩٩ .

(٥) قال ابن حزم : « والأشخاص الواقعة تحت الأنواع أكثر من الأنواع .... وأما الأشخاص فليست محصورة لا عندنا ولا في الطبيعة » ، التقريب لحد المنطق ٣٠ .

وذكر العطار أن هذه القسمة التي ذكرها الجزولي فاسدة « لأنها غير ممكنة في الحقيقة لأن الأشخاص لا تنحصر ، وإذا لم تنحصر القسمة لم يحصل منها مطلوب » ، المشكاة والنبراس ١/٣ب .

(٦) تكملة من : أ .

من المذاهب لما ذكرناه من عدم انحصارها [١] ، وشرطٌ الانحصار في القسمة .

وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع ، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عَلِمَ مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمُعَوَّل في جواب ما هو /٥ب والمُعَوَّل في جواب أي شيء هو ، فإذا حققت هذه المقدمات كلها وتقررت فحينئذ يحصل من ذلك معرفة [حقيقة [٢]] الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلاً ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به منا ، لو لم يكن التخليط معيبا [٣] في ذلك [كله [٤]] علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضا بما نحن نحويون من أهله ، ولكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقربا يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل [٥] في غيره هو النوع ،

---

(١) حاول اللورقي الاعتراض على قول الشلوبين هذا إذ ورد مجملا في الشرح الصغير ٨ ، وأوضح أن الجزولي لم يقصد التقسيم الحقيقي ، وإنما « قصد إلى أعم من ذلك فإن المنفصلة كما قد تكون حقيقة قد تكون مانعة للجمع ومانعة إلحاق ، وكل منهما لا يشترط فيها أن تكون قسمتها حاصرة ، فاندفع هذا » ، المباحث الكاملية ١/٨ – ٩ .

وأقول : إن هذا القول يندفع بكلام الشلوبين هنا وبقول ابن حزم والعطار اللذين أوردتهما آنفا . انظر : ص ٢٠٢ هـ٥ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : معينا .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

والذي دخل فيه [ذلك الداخل (١)] هو الجنس .

فبيان (٢) الغرض بهذا الفصل من كلام المؤلف يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كله أن قول أبي القاسم (٣) : « أقسام الكلام ثلاثة » (٤) إذا أخذ على أنه من قسمة الجنس إلى أنواعه لم يصح ، لأنه لا يصدق على كل واحد من الاسم والفعل والحرف كلام ، وإن كان لكلام أبي القاسم وجه يصح عليه ، وهو أن يكون من قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها (٥) . ويمكن أن يكون صاحب التأليف على مذهب (٦) من يرى أن أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم ولابد ، إذ لم يصدق اسم المقسوم على الأقسام (٧) وبهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع ، وكان يصلحه بأن يقول : اللهم إلا أن يريد أقسام مواد الكلام لأن كل واحد من الثلاثة /١٦أ يصدق عليه اسم مادة من مواد الكلام ، وسلفه في هذا القول فيما علمت أبو الحسن بن الطراوة (٨) ، والصواب أن يحمل كلام هذا المؤلف على ما ذكرناه

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : بيان .

(٣) الزجاجي : (... - ٣٣٧ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، لزم الزجاج وقرأ عليه النحو ، وأخذ عن أبي بكر بن الأنباري ونفطويه وابن دريد ، وأخذ عنه أحمد بن شرام وأبو محمد بن أبي نصر .

له مصنفات منها : الجمل واللأمات والأمالي .

« طبقات النحويين واللغويين ١٢٩ ، إنباه الرواة ١٦٠/٢ - ١٦١ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ » .

(٤) الجمل : ١ .

(٥) أخذ هذا التوجيه اللورقي في المباحث الكاملية ٨/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٨٧/١ - ٨٨ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٤/١أ - ب ، والأبذي في شرح الجزولية ١٤/١ .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) لابد أن يصدق اسم المقسوم على الأقسام تقول الحيوان ينقسم إلى إنسان وبهيمة وطائر ، فكل إنسان حيوان ، وكل بهيمة حيوان ، وكل طائر حيوان ، إذ صدق اسم المقسوم وهو الحيوان على الأقسام الثلاثة ، بخلاف الكلام فلا يصدق على الأقسام الثلاثة قال الأبذي : « ولا يصدق اسم المقسوم وهو الكلام على شيء من ذلك ، لا يقال في الاسم وحده كلام ولا في الفعل ولا في الحرف » ، شرح الجزولية ١٤/١ .

(٨) المالقي النحوي (... - ٥٢٨ هـ) . =

وإلا فحمله على مذهب ابن الطراوة خطأ إذ ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول : ما قصدت قط أن الكلام جنسٌ أنواعه الاسم والفعل والحرف فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه التي يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ، وإنما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لايشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وماكثر ، وإنما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه .

وقوله : الاسم كل كلمة تدل على معنى (١) .

هو وصف عام للاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها (١) .

أخرج بها الحرف ، [ويشبه (٢)] أن يكون هذا المؤلف يقول – إن اعترض عليه في هذا الحد بالذي وأخواته (٣) –: لا يعترض على هذا الحد بالذي وأخواته ، لأنه إن لم يدل على معنى في نفسه فإنه في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، وحكمه

= سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي أخذ عن الأعلم والباجي وابن سراج . وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض .

له مصنفات منها : الرد على النحاة ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح .

« إنباه الرواة ١٠٧/٤ – ١٠٩ ، بغية الوعاة ٦٠٢/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي » ، وما نسبه إليه الشارح لم أقف عليه في كتبه ، وإنما قال في الإفصاح : « وقال مؤلف الإيضاح الكلم يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، فما زعمه سيبويه منقسما إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملتئماً من ثلاثة ، وهذا نقض للأول ضرورة ، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقول ، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول ، تقول : ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلم ؟ فيقول : الاسم والفعل والحرف ، ثم تقول : ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول : الكلم فيدور كل واحد على صاحبه فهذا معقول مقول ... » ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٢أ – ب أ .

(١) الجزولية ١ب .

(٢) بياض في : ب .

(٣) أشار إلى احتمال مثل هذا الاعتراض أبو زكريا يحيى بن علي الأندلسي ، انظر المشكاة والنبراس ٦/١أ ، والأبذي في شرح الجزولية ١٥/١ .

حكمها ألا ترى أنك إذا قلت : قام الذي في الدار ، فالذي في الدار هو زيد أو عمرو وما أشبه ذلك مما عبارته كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويكون فاعلا (١) أو مفعولا (٢) ، ويدخل عليه حرف الخفض (٣) كما يكون في زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، فكأن مراد المؤلف أن يقول كلمة تدل على معنى في نفسها ، أو (٤) ما كان معناها معنى ذلك ، وحكمها حكمها إلا أن الحدود عند أهلها لا يكون فيها مثل هذا من الحذف ، بل لابد فيها من الإفصاح بالمراد (٥) غير أن هذا المؤلف تسامح فحذف اتكالا على أن يفهم هذا عنه ، وقد مشى على طريقة المؤلف في هذا كثير من الناس (٦) /٦ب .

وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين (٧) ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أموا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك ، وكان تقسيم النحويين غير مرتبط إلى ذلك (٨) ، ولكنهم نظروا أولا من حيث دلالة اللفظ على المعنى ، إلا أنهم لم يتموا ذلك بما (٩) أضافوا إلى ذلك النظر من النظر إلى الأحكام ، فجعلوا بعض ما دل على المعنى مع غيره اسماً وبعضه فعلاً ، فرأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي

---

(١) كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ .... ﴾ [البقرة : ٥٩] .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا .... ﴾ [البقرة : ٧٦] .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ... ﴾ [البقرة ٧٩] .

(٤) ب : وما .

(٥) الحد هو : « قول وجيز دال على طبيعة الموضوع مميز له من غيره » ، التقريب لحد المنطق ١٨ .

(٦) سبق الجزولي بالقول بهذا التعريف : الزمخشري في المفصل ٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ٧ ، وتابعه في هذا الخوارزمي في التخمير ٣٠/١ ، وابن الحاجب في الكافية ٣ ، وابن عصفور في المقرب ٤٥/١ .

(٧) تعريفه عندهم : « صوت دال بتواطؤ مجرد عن الزمان ، والجزء من أجزائه لا يدل على انفراده ويدل على معنى محصل » ، معيار العلم ٧٩ ، وانظر التقريب لحد المنطق ٧٩ .

(٨) لو قال : بذلك لكان أفضل ، وانظر اللسان ٣٠٢/٧ (ربط) .

(٩) ب : لما .

مشى به المنطقيون ، وأن مشي النحويين في ذلك كأنه مشي شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون من ما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات : إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة .

وقد يجيب المؤلف [١] عن ذلك الاعتراض أيضا بأن يقول :- وهو الأجود لأنه على صناعة النحويين - إنه إنما حد الاسم الخالص وهو الذي ليس فيه من معنى الحرفية شيء ، ورأى أن الأسماء الموصولات وغيرها مما له معنى في غيره ليست بمخلصة اسميتها ، لأن فيها الافتقار إلى غيرها كالحرف ، ولكنها قيل فيها أسماء من جهة أنها أدت ما يؤديه الاسم في المعنى ، ومن جهة أنها فيها أحكام الأسماء فهي إذن ليست بأسماء خالصة إنما هي أسماء مشوبة بمعاني الحروف ، فلا ينبغي أن يطلب دخولها تحت الحد لأنها ليست بأسماء مخلصة فكأنه إنما تعرض لحد الأسماء المخلصة لا لحد الأسماء المشوبة ، وقد قال بعض الناس [٢] : الجواب الذي هو أجود من هذا كله أن يكون معنى قول النحويين : إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها على تعليق (في) من قولهم : في غيرها بمحذوف هو صفة للمعنى لابتدل ، فإذا كان الأمر كذلك كان /٧أ المعنى أن ما يدل عليه الحرف من المعنى هو موجود في غيره [٣] ، ولم يكن المعنى أنه يدل مع غيره على معنى ، وإذا كان المعنى على ذلك لم يدخل فيه الاسم الموصول لأن الاسم الموصول يدل على معنى مع [٤] غيره ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما يدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف على معنى (في) أكلت [٥] والرغيف وهو تبعيض الأكل في الرغيف .

قال هذا القائل [٦] : فهذا هو الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة ،

---

(١) ب : يجب للمؤلف .

(٢) نسب العطار هذا القول إلى شيخه أبي زكريا ، وهو يحيى بن علي الحضرمي الأندلسي ، انظر المشكاة والنبراس ١/٦أ ، وقال به الشلوبين ، انظر الشرح الصغير ١٠ .

(٣) انظر : المشكاة والنبراس ١/٦أ .

(٤) ب : في .

(٥) ب : أكلته .

(٦) هو الشلوبين نفسه . انظر الشرح الصغير ١٠ .

لا ما تقدم إذ كان ما ذكرتم بناء منكم على فهم أكثر الناس أن « في غيرها » من قولهم : الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها متعلق بتدل ، ويكون معنى تدل في غيرها أي تدل مع غيرها لا متعلق بمحذوف على ما تقدم ، فتدخل بهذا المفهوم الموصولات فيه ؛ لأنها تدل مع غيرها على معانيها .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل من تعلق المجرور بمحذوف دون تدل لا يغني شيئاً ، وأنه سواء تعلق « في غيرها » بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى لأنه إذا كان صفة لمعنى فلا يراد أن كل ما يدل على معنى وذلك المعنى كائن في شيء آخر فهو حرف ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون القيام وقام [1] وما أشبه ذلك من الأفعال والمصادر حروفا ، وإنما المراد بكون ذلك في غيره ، دلالته في غيره على ذلك المعنى الذي يدل عليه ، أي أن الدلالة على ذلك المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وسواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير [2] أو لم يوجد ، وإن كان وضع قوله [3] : على معنى في غيره على تعلق المجرور بالمحذوف إنما يقتضي وجود ذلك المعنى في غيره سواء كان دالا مع غيره أو وحده ، ولكن لم يرد به إلا ما ذكرناه من أن دلالته على ذلك المعنى لا تُوجد فيه إلا مع غيره ، وكذلك أيضا مقتضى قوله : يدل في غيره على معنى أنه يدل مع غيره على معنى ، سواء كان ذلك المعنى في ذلك الغير أو لم يكن ، فقد صار معنى التعليقين واحداً أعني معنى /٧ب كونه صفة أو كونه متعلقاً بتدل ، فإذا كان كذلك [4] لم يكن للتفريق بين التعليقين وجه ، إذ المعنى مع كل واحد منهما هو المعنى مع الآخر ، فلا فرق إذن بينهما ، ولم يكن لهذا الجواب معنى ، وإنما ينبغي أن يكون الجواب أحد الأجوبة التي تقدم ذكرها [5] لا هذا ، بل ربما كان تعلق المجرور بتدل أدل

---

(١) ب : قائم .

(٢) لا يجوز دخول (أل) على غير . نص على هذا سيبويه فقال : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٢ .

(٣) أ : قوله ، معادة .

(٤) ب : ذلك .

(٥) الأجوبة هي : ١ – أنه إنما حد الاسم الحقيقي والموصولات أسماء بالمجاز .
٢ – أنه إنما حد الأسماء الخالصة من معنى الحرفية .

على المعنى الذي قصده من تعلقه بالمحذوف (١) لأن قوله : تدل في غيرها على معنى أظهر في أن ذلك المعنى موجود في ذلك الغير مع دلالته عليه معه من أنه يدل على معنى كائن في غيره ، فعلى هذا الوجه لا يصح جوابه على تعلق المجرور بتدل دون تعلق المجرور بالمحذوف كما قاله ، ولا نسلم بعد قوله : إن الموصول يدل مع غيره على معنى ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما تدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف ، على معنى في أكلت والرغيف ، وهو تبعيض الأكل في الرغيف ، فإن الصلة مع الموصول لابد لها أن تكون معلومة للسامع حاصلة عنده ، وتكون الإحالة إذ ذاك على أمر معلوم معهود (٢) ، وقبل أن تكون صلة إنما كانت (٣) خبراً فحقه أن يكون مجهولاً عند السامع ، لا معلوماً عنده ، ففائدة الموصول إذن [الألف واللام التي (٤)] في الصلة فائدة الألف واللام فيما يدخل عليه من العهد (٥) ، فكيف يصح [مع هذا (٦)] أن يقال : إن الموصول لم يدل على معنى في الجملة التي هي صلته ، وهو قد أحدث فيها بما لزمه من الألف واللام من العهد معنى لم يكن قبل كونها صلة ، وكذلك سائر الموصولات لأنها كلها بمعنى الذي في ذلك .

[الفعـل]

[وقوله : لا يفهم (٧) .... إلى آخره .

أخرج به الفعل (٨)] .

---

(١) قال في الشرح الصغير ص ١٠ ، : « فهذا الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة لا الجوابان المتقدمان » .

(٢) قال الجزولي : « ولا يفيد الموصول المقصود إلا والصلة معلومة للسامع » ، المقدمة الجزولية ١١أ ، وقال الأبذى بعد النص السابق « يعني معهودة عنده قبل ذلك ، ولذلك لم يجز وصل الموصول بالجملة التعجبية ولا بالجملة غير المحتملة للصدق والكذب لأنهما غير معهودتين » ، شرح الجزولية ٤٦٨/١ .

(٣) ب : تكون .

(٤) تكملة من : أ . والعبارة في ب : مع هذا في الصلة .

(٥) ب : الغير .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ١/ب .

(٨) تكملة من : ب .

وقوله : الفعل كلمة تدل على معنى (١) .

[قوله كلمة منه (٢)] هو أيضا وصف عام يجمع الاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها (١) .

أخرج بها الحرف .

وقوله : ويفهم (٣) من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا (١) .

أخرج به الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها (٤) ، لأن الغبوق ونحوه يتعرض للزمان ولكنه لا يفهم من لفظه /٨أ أن الزمان (٥) ماض أو ليس ماضيا ، ويوجد لصاحب هذا التأليف في بعض نسخه لفظ آخر في الاسم وهو كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وكذلك يوجد (٦) في تلك النسخة لفظ آخر في الفعل وهو : كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى .

وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض ببنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض ببنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قعد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته فخرج بهذه الإرادة الصبوح والغبوق

---

(١) الجزولية ١/ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : يفهم .

(٤) انتقد هذا الاختيار عدد من النحاة منهم الأبذي إذ نص على فساد هذا الحد من ستة أوجه ملخصها :-

١ - أنه استعمل كلا في الحد .

٢ - إخراجه من الأفعال ما ليس بكلمة واحدة نحو هلم في لغة .

٣ - إخراجه الأفعال الدالة على الزمان فقط نحوَ كان وأخواتها .

٤ - إخراجه الأفعال الدالة على حدث دون زمان .

٥ - إخراجه الأفعال المحتملة للحال والاستقبال .

٦ - دخول بعض الأسماء عليه نحو الصبوح والغبوق ، وكذلك أسماء الأفعال . انظر شرح الجزولية ١٨/١ - ١٩ .

ولذلك دافع الشلوبين عن هذا الحد ، وافترض كثيراً من الاعتراضات ثم رَدَّ عليها .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٦) ب : وكذلك في الفعل يوجد .

لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا ببنيته ، وبهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة فقال : إن هذه الألفاظ كلها كلم تدل على معانٍ في أنفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولابد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولابد متعرض لزمانٍ ، فالبطء متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، ولكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية وإنما تعرضهما لزمانيهما بوضعهما لا ببنيتهما [(١)] ، فإنه لو كان تعرضهما [(٢)] لزمانيهما ببنيتهما لا نبغى – إذا بُنِيَ البطء بنيةً غير هذه البنية – أن يدل بتلك البنية على زمان سريع ، وإذا بنيت السرعة بنية غير هذه ينبغي أن تدل بتلك البنية على زمان بطء ، وهذا لا يكون فدل على أن تعرضهما لزمانيهما إنما هو بالوضع لا بالبنية ، وبهذا الانفصال أيضا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بنحو : إيهٍ وصَهٍ ومَهٍ ، فإن (صهٍ) مثلا يدل على سكوت /٨ب وجاء السكوت المطلوب في زمان بعد زمان هذا الطلب ، و(مهٍ) يدل على (كفٍّ) وهذا الكف المطلوب في زمان بعد زمان الكف ، وإيهٍ يدل على زيادة وهذه الزيادة المطلوبة في زمان بعد زمان هذا الطلب ، وتصدر الاعتراض بهذا الكلم من كل كلمة منها تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال . فينفصل عن هذا الاعتراض أيضاً بأن يقال : إن هذه الكلم إنما تعرضت لهذه الأزمنة بالوضع لا بالبنية إذ كان قولنا : إن اللفظ يتعرض ببنيته للزمان أنه يدل على الزمان ببنيةٍ ما ، فإذا بني ذلك اللفظ بنية أخرى دل على زمان آخر غير الزمان الذي كان يدل عليه بالبنية المتقدمة ، وهذا معدوم في (إيهٍ وصَهٍ ومَهٍ) وما أشبه ذلك .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضاً بقولهم : نَزَالِ ، قال : فإنها تدل على

---

(١) ب : لا على بنيتهما .
(٢) من هنا يبدأ سقط في ب مقداره ثلاث ورقات ونصف من ٨أ – ١١ب .

نزول ، وهذا النزول المطلوب في زمان مستقبل وله بنية أخرى تدل على زمان آخر وهي نَزَلَ ، قال المعترض : فهذا أعني (نَزَالِ) كلمة دالة على معنى في نفسها ، وتتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى وهي مع ذلك اسم وليست بفعل .

فأجاب بعض الناس عن هذا الاعتراض بأن قال : ليس (نَزَالِ) دالاً على النزول ، وعلى أن النزول في زمان مستقبل ، وإنما نَزَالِ [اسم] (١) لقولك انْزِلْ ، وانْزِلْ ، هو الذي هو دال على النزول والزمان المستقبل ، وأما نَزَالِ فإنما هو دال على انْزِلْ ، لأن نَزَالِ هو اسم فعل ، وذلك الفعل هو انْزِلْ فهو إذن اسم انْزِلْ ، فإذا كان اسما لانْزِلْ فليس دالا إلا على لفظة خاصة ، وذلك معنى واحد لا معنيان ولا فرق بين اللفظ وغيره من المعاني في أن يكون له اسم كما لغيره من المعاني .

والذي أقول : إن هذا الجواب غير مَرضِيٍّ لأن العرب لم ترد بنَزَالِ أن تدل به على انْزِلْ فيكون اسماً لانْزِلْ كما قال /٩أ وإنما قصدت به أن تدل على النزول وعلى الزمان الذي يكون فيه النزول ، وإنما غلط هذا القائل من قول النحويين في نَزَالِ إنه اسم فعل (٢) فتخيل أن الفعل في قولهم : اسم فعل هو انْزِلْ وأَنَّ نَزَالِ اسمه . وإنما يريدون بقولهم في نَزَالِ إنه اسم فعل أنه نائب مناب الفعل معطٍ من المعنى ما يعطيه الفعل ، فهو إذن دال على معنى وهو النزول وزمان النزول ، لكن لم يدل نَزَالِ على زمان النزول بهذه البنية ، لأنه من جملة أسماء الأفعال التي هي « صَهْ ومَهْ وإيهِ (٣) » وحكمه حكمها فهو إذن منها وهي غير دالة على الزمان بالبنية ، فهو إذن غير دال على الزمان بالبنية ، ومما يدل على ذلك أن بنية الأمر الدالة على الزمان المستقبل أبداً على حد المضارع ، ونَزَالِ ليس على حد المضارع ألا ترى أن النون من انْزِلْ ساكنة كما هي في ينزل كذلك ، وأن الزاي من انْزِلْ مكسورة متصلة باللام ليس بينهما فاصل كما كان ذلك في ينزل ، ونَزَالِ ليس على

---

(١) تكملة يستقيم بها النص .

(٢) قال سيبويه : « نَزَالِ أي انزل » ، الكتاب ٣٧/٢ ، وانظر في أسماء الأفعال الأصول ١٤١/١ – ١٤٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٤٦/١ – ٢٥٣ .

(٣) قال الصيمرى : « فأما (صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ) وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والنهي » ، التبصرة والتذكرة ٢٤٨/١ .

حد يَنْزِل لا في سكون النون ولا في كسر الزاي ، ولا في كونها متصلة باللام فدل ذلك كله على أن بنية (نزال) ليست بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً ، لأن بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً على حد المضارع ، فإذا لم تكن هذه البنية البنية الدالة على الزمان فهي إذن بنية أخرى غير البنية الدالة على الزمان كسائر الأبنية التي ليست دالة على الزمان كبنية (صَهْ ومَهْ وإيهٍ) التي هي غير دالة على الزمان ، فإذا لم يكن تعرض (نَزَالِ) للزمان بالبنية ، وإنما تعرضه له بوضعه لا ببنيته ، فكان تعرضه للزمان كتعرض البطء والسرعة (وإيه وصَهٍ ومَهٍ) وما أشبه ذلك للزمان ، فثبت بهذا أن اعتراض هذه العبارة بنزال التي هي قوله : والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى كاعتراضها بالبطء والسرعة (وإيه وصَهْ ومَهْ) لا يلزم لأن تعرضها للزمان /٩ب ليس ببنية هذه الكلم فلا يكون هذا اعتراضاً لهذا الكلام كما زعم المعترض .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضا بقولهم : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها (١) قال : ومعناه على زمن ضِرابِها قال : وقولهم : على زمن ضِرَابها يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولابد . قال : فهو إذن يدل على زمن الضِّراب والضِّراب أعني بذلك على زمن الضراب والمَضْرِب بمعنى قولك زمن الضراب فهو إذن أعني المضرب لفظة تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى ، قال : وتعرضها أعني المضرب للزمان بالبنية ، فإن هذه البنية إنما هي بنية الزمان ، فإذا فتحت العين فهي البنية الدالة على الضرب (٢) يقال : إنَّ في أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَباً (٣) ، أي : لضَرْبا (٤) .

---

(١) في الصحاح ١٦٩/١ : « وتقول : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها بكسر الراء أي الوقت الذى ضَرَبَها الفحل فيه » .

والمَضْرِب : اسم زمان من الفعل الثلاثي ضرب على مَفْعِل ، لأن مضارعه مكسور العين : انظر :- الكتاب ٢٤٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٧٧/٢ ، شرح الشافية ١٨١/١ .

(٢) أى أنها مصدر ميمي : انظر شرح الشافية ١٦٨/١ .

(٣) في الصحاح ١٦٨/١ : « وضَرَبَ في الأرض ضَرْباً ومَضْرَبًا بالفتح : أي سار في ابتغاء الرزق يقال : إنَّ في ألف دِرْهَمٍ لمَضْرَبًا أي ضربا » ، مادة : ضرب .

وانظر : الكتاب ٢٤٦/٢ : « فاذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل وذلك قولك : إنّ في أَلْفِ دِرْهَمٍ لمَضْرَبًا أي لضربا » .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ ، وتصويبها من الكتاب ٢٤٦/١ .

والجواب عن هذا الاعتراض أن يقال : إن أوله ناقض لآخره ، وآخره ناقض [(١)] لأوله ، فإنه قال في أوله : إن قولهم : مَضْرِب مكسور الراء يدل على الضِّرَاب وعلى زمن الضرب ، وقال في آخره : إنها بنية الزمان ، وبنية الضرب هي مَضْرَب بفتح الراء فآخر الكلام يقتضي أن هذه البنية بنية الزمان خاصة ، وأوله يقتضي أنها بنية الزمان والضرب ولابد أن يكون واحد من هذين هو الصحيح وغيره باطل ، إذ لا يصح أن يكونا معاً صحيحين لتناقضهما .

والصحيح أن هذه البنية إنما هي بنية وضعت للدلالة على الزمان لا للدلالة على المصدر ألا ترى أنا إذا قلنا : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها ، فإنما يريد : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِها خاصة [(٢)] ... لا أتت الناقة على زمان ضرابها وعلى ضرابها ، إذ لو كان الزمان [(٣)] على ذلك لكنت كأنك [(٤)] قلت [(٤)] : أَتَتِ النَّاقَةُ على زَمَان ضِرَابِها ، وأَتَتْ عَلَى ضِرَابِها ، وقولك : وأَتَتْ عَلَى ضِرَابِها لا يُعقل [(١)] له معنى فدل ذلك على أن المعنى إنما هو أتت على زمن ضرابها خاصة ، وهذا أعني زمن ضرابها في أنه وإن كان يفهم منه زمن الضراب والضراب فإنه لم يرد به إلا /١٠أ الدلالة على زمن الضراب خاصة لا على الضراب ، وقولك : ضربت القائم وكلمت المضروب فإن القائم يفهم منه الموصوف بالقيام والقيام ولابد ، ولكن لم يرد به هنا إلا الموصوف بالقيام خاصة لا القيام ، ألا ترى أنك لو أردت به الموصوف بالقيام والقيام لكان معناه ضربت الموصوف بالقيام والقيام وهذا لا معنى له ، وكذلك قولك : كلمت المضروب فإن المضروب يفهم منه ولابد الموصوف بالضرب والضرب ، ولكن لم يرد به إلا الموصوف بالضرب خاصة ، إذ لو أردت به الموصوف بالضرب والضرب لكان معناه كلمت الموصوف بالضرب والضرب وهذا لا معنى له ، وإذا كان المعنى في قولك : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها ، أتت على زمن ضرابها ؛ لِما قلناه ، لم يكن المضرب دالا إلا على معنى

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) بياض في : أ .

(٣) كذا في الأصل ، ولو قال : كان المعنى – لكان أولى .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

واحد وهو زمن الضراب خاصة ، فكيف يعترض به على الفعل الذي يدل على كلمة معناها في نفسها ويتعرض ببنيته لزمان ذلك المعنى وكيف يعترض بما وضع للدلالة على معنى واحد على ما وضع للدلالة على معنيين ، فقد تبين بهذا كله أن هذه العبارة صحيحة ، وأعني قوله : الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض للدلالة على زمان ذلك المعنى كصحة العبارة الأخرى التي هي الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : **ويُفْهَمُ من لفظها أنه ماضٍ أو** ليس ماضياً ، لأنها لم تعترض بشيء ، ويظن أن العبارة الأخرى أعني عبارة من يقول : وتتعرض لزمان ذلك المعنى غير صحيحة من جهة أنها لا تنهض به مُنَّتُهُ [١] إلى الانفصال عن /١٠ب الاعتراضات التي اعترضه بها لولا أن فيها – ولابد – أنه كان ينبغي أن تتم بأن يقال : ولا تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى ويصرح فيها بالتعرض بالبنية لكنه وإن لم يصرح المعبر فيها بذلك ، فقد صرح بذلك بعد ، فقد حصل المقصود آخراً كما يحصل أولا وقد قالوا [٢] :

كَأَنَّكَ لَمْ تُسْبَقْ مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ [٣]

وقالوا [٤] :

---

(١) المنة : القوة ؛ أي لا تنهض به قوته .

(٢) نسب لبعض بني فقعس : الحماسة ١٢٤/١ ، وسمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وقيل لعمرو بن عَدّاء الفقعسي : شرح التبريزى ١١٥/١ ، وقيل عمرو بن أسد الأسدي : حماسة البحترى ١١ .

(٣) البيت من البحر الطويل خامس خمسة أبيات مطلعها :

رَأَيْتُ مَوَالِـي الأُلَى يَخْذُولَنَنِـي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

والدَّرَك : اللحاق ، وأدرك الشيء إذا لحق به ، والأبيات في الحماسة ١٢٤/١ . وانظر حماسة البحتري ١١ ، شرح المرزوقي ٢١٥/١ ، سمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وفيه : لم تنصب ، شرح التبريزي ١١٦/١ ، الخزانة ٣١/٣ .

(٤) القائل هو جابر بن ثعلبة الطائي : الحماسة ١٧٧/١ ، وقيل : جابر بن ثعلب وجابر بن الثعلب . =

كَأَنَّ الفَتَى لَمْ يَعْرَ يوماً إذَا اكْتَسَى   وَلَمْ يَكُ صُعْلُوكاً إذَا مَاتَمَـــوَّلا
ولَمْ يَكُ فِي بُؤْسٍ إذَا بات لَيْلَةً   يُنَاغِي غَزَالاً سَاجِيَ الطَّرْفِ أَكْحَلا (١)

فحكموا لما أدرك آخراً بحكم ما يدرك أولا ، فالأمر في هذا – إن شاء الله – قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولابد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه ولا ينبغي أن يعترض على هذا الحد الذي حد به الفعل في كل عبارة من العبارتين (بليس وعسى) وما أشبه ذلك ، مما له معنى في غيره كما اعترضه بعض الناس به ، لأنه قد يلحق بما دخل تحت ذلك الحد من الأفعال من جهة أنه قد حكم له بحكمه من اتصال صور ضمائر الرفع به (٢) ، وكان المراد كلمة حدها الحد الذي ذكره أو ما كان حكمه حكم الكلمة المحدودة بذلك الحد ، وقد يكون وهو أنه إنما حد الفعل الحقيقي كما تقدم في الاسم ؛ لأنه إنما يقال في (ليس وعسى) : إنهما فعلان بالمجاز ، من جهة أن فيهما أحكام الفعل من جهة اتصال صور الرفع بهما ، والحقيقة فيهما أنهما مُشَبَّهانِ بالفعل ومحكوم لهما بحكمه لا أنهما فعلان حقيقة (٣) ، فلا ينبغي أن يطلب دخولهما تحت حد الفعل ، وقد يكون

= انظر : المبهج ٢٦ ، شرح التبريزي ١/١٦٠ ، ونَبَّه محقق سمط اللآلي إلى أن القالي ركب من جابر بن ثعلبة وجابر بن حُنَّى شاعراً واحداً وهما شاعران ٢/٨٤٢ .

(١) البيتان من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

وقَامَ إلَــيَّ العَــاذِلَاتُ يَلُمْنَنِــي   يَقُلْنَ أَلَا تَنْفَكُّ تَرْحَلُ مَرْحَلا

انظر : الحماسة ١/١٧٨ ، شرح المرزوقي ١/٢١٥ ، البيت الأول فقط ، ٣٠٥ – ٣٠٦ ، سمط اللآلي ١/٨٤٢ ، وفيه نَاعِمَ الطَّرْفِ ، شرح التبريزي ١/١٦١ ، اللسان مادة نغى الثاني فقط وفيه : فاتر الطرف .

(٢) قال المبرد مستدلا على فعلية ليس : « أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو : لستُ منطلقا ولستَ ولستما ولستم ولستن وليست أمة الله ذاهبةً كقولك ضربوا وضربا وضربت فهذا وجه تصرفها » ، المقتضب ٤/٨٧ ، وانظر ١٩٠ ، والأصول ١/٧٦ ، ٨٢ وما بعدها ، المرتجل ١٢٦ . ومثلها عسى « ومن العرب من قال : عسى وعسيا وعسوا وعَسَتْ وعَسَتَا وعَسَيْن .... » ، الكتاب ١/٤٧٧ .

(٣) قال العكبري عن ليس : « ونحن نقول : إنها فعل لفظي حقيقي » ، التبيين ٣١٤ ، وذكر قبل ذلك في الرد على من قال : إن الفعل موضوع للإثبات : « ... نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نثبتها فعلاً حقيقياً بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل » ، التبيين ٣١٣ . =

– وهو الأجود – أنه إنما حد الفعل الخالص الذي ليس فيه من معنى الحرف شيء ، ورأى أن (ليس وعسى) وما /١١أ أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل من جهة أن مرادها في غيرها ، بهذا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذا الحد بكان الناقصة مجردة عن الدلالة على الحدث ، للدلالة على الزمان من حيث كانت تشبه الحرف ؛ إذ كان معناها في الخبر ، هذا إن كان مذهبه أنها مجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثر النحويين (١) وهو الأولى ، ومن الناس مَنْ مذهبه : أن كان الناقصة غير مجردة من الحدث (٢) فلا مدخل لهذا الاعتراض عليه أصلاً .

[الحـــرف]

وقوله : والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها (٣) .

تمامه أن يقول : كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، ولا هي في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها (٤) فكأنه يريد ذلك ، وإلا فيدخل عليه (الذي) وأخواته (٥) ، وقد يجوز ألا يدخل عليه (الذي) وأخواته وإن لم يرد ذلك التقدير لأن (الذي وأخواته) إنما هي أسماء بالمجاز على ما تقدم ، وإنما الحقيقة فيها أنها كلم مشبهة بالأسماء محكوم لها بحكمها ، وقد يكون وهو الأجود أن لا يريد إلا الأسماء المحضة ، وهذه أعني الموصولات وما أشبهها ليست بأسماء محضة ، لأن الاسم المحض هو الذي

= وقال ابن عصفور : « ولا يلتفت إلى قول من قال : إن هذه الأفعال ، إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازاً ، لما كانت تشبه الأفعال ، لأن ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون .... » ، شرح الجمل ٩٦/١ .

(١) انظر : اللمع ١١٩ ، شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٩/٢ ، والمقتصد ٣٩٨/١ ، وكشف المشكل في النحو ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٧ .

(٢) التسهيل ٥٣ ، شرح التسهيل ٥٥أ ، شرح الكافية ٢٩٠/٢ ، توضيح المقاصد ٣٠٣/١ .

(٣) الجزولية ١ب ، وفيها : كل كلمة .... إلى آخره .

(٤) اختار ابن عصفور للحرف حداً قريباً من هذا إذ قال : « كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها » ، شرح الجمل ١٠١/١ .

(٥) انظر : المشكاة والنبراس ١/٥ب .

يفهم معناه منه وحده ، وهذا لا يفهم معناه منه وحده ، وقال بعضهم : هو أقرب إلى الحرف ولكن ليس كالحرف ، لأن الحرف يدل في غيره على معنى ، والموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل « من » في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف وبينهما ما ذكرناه (١) .

لكن الاتفاق على أنه ليس ثَمَّ قسم رابع للأسماء والأفعال والحروف (٢) ، وعلى أن حقيقة الاسم والفعل أن كل واحد منهما لفظ يدل على معنى وحده يلحق الموصولات بالحروف عندهم فإذا كانت الحقيقة في الموصولات أنها ليست بأسماء حقيقة /١١ب وإنما هي في الحقيقة حروف أو كلم أقرب إلى الحروف منها إلى الأسماء على قول هذا القائل ، ولذلك ينبغي عنده أن تلحق بالحروف وإن كان بينهما ما ذكره ، إذ لم يكن هناك قسم رابع على ما تقدم له .

أو أن حقيقة الاسم والفعل أنهما (٣) / لفظ يدل على معنى وحده ، فإذا كانت الحقيقة فيها أنها حروف لم يَنْبَغِ أن تكون داخلة على الحد على ما صححناه ولكن داخلة فيه . وهذا الذي قاله هذا القائل قد فرغ من الكلام معه فيه فيما تقدم .

وقوله : ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة (٤) .

يريد نحو : لام التعريف (٥) وسيأتي في الباب الثاني لِمَ اختص التعريف بالاسم ؟

وقوله : أو في الفعل خاصة (٤) .

---

(١) انظر ص ١٩٤هـ ٦ ، إذ سماها المنطقيون (لواحق وربطا) .

(٢) عند جمهور النحاة وخالف في ذلك الفراء إذ عد (كلا) قسماً رابعاً ليس باسم ولا فعل ولا حرف ، وابن صابر إذ عد أسماء الأفعال قسماً رابعاً أيضا . وما ذهبا إليه قد رده كثير من النحاة .

انظر : تفصيل الخلاف في : التذييل والتكميل ١/٦ب – ٧أ ، همع الهوامع ١/١١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ١/١١ – ١٢ .

(٣) هنا ينتهي السقط في : ب .

(٤) الجزولية ١ب .

(٥) نحو الرجل والغلام إذ أفادت التعريف ، انظر : الأصول ١/٤٢ ، وشرح المفصل ٨/٥ .

يريد نحو : حرفي التنفيس [(١)] ، وانفراد حرفي التنفيس بالفعل ، أن الذي وُضِعَ مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ؛ فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع ومستقبل [(٢)] ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل وكان حرفا التنفيس إنما وضعا [(٣)] لتخليص المشترك البنية [(٤)] الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل كان الحرفان اللذان وضعا لتخليصها [(٥)] لا يكونان إلا حيث تكون هي [(٦)] فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل .

وقوله : أو رابطاً بين اسمين [(٧)] .

يريد [في [(٨)]] نحو : قام زيد وعمرو ، لأنك لو لم تأت بالحرف لأوهمت أن الإخبار بالقيام إنما هو عن [(٩)] عمرو خاصة ، وذكرك زيداً غلط أو بدا لك فيه . فدخلت الواو لتربط بين الاسمين في معنى الإخبار عنهما بالقيام [(١٠)] .

وقوله : أو بين فعلين [(١١)] .

يريد في نحو : قام زيد وقعد [(١٢)] لأنك لو لم تدخل الواو لأوهمت أن الخبر /١٢أ

---

(١) نحو سيفعل وسوف يفعل . انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .
(٢) ب : مستقبل بالوضع .
(٣) أ : وضعهما .
(٤) ب : من البنية .
(٥) ب : لتخليصهما .
(٦) أي : الصيغة المشتركة ، فإن غير المشترك لا يحتاج إلى ما يخصصه .
(٧) الجزولية ١ب . وهو في شرح الغرض من الحروف .
(٨) تكملة من : ب .
(٩) ب : من .
(١٠) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .
(١١) الجزولية ١ب .
(١٢) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

إنما هو بالثاني ، وإنما ذكرك الأول غلط أو بدا لك فيه بعد أن ذكرته و[إن (١)] لم يعتبر المؤلف إلا مجرد اللفظ فيلزمه التداخل من جهة أن (قعد) لابد فيه من ضمير فيدخل هذا القسم تحت القسم الذي بعده وهو الرابط بين جملتين ، لكنه لم يعتبر إلا اللفظ ، فلذلك لم يتداخلا (٢) عنده فكأنه قال أو رابطاً بين فعلين في اللفظ ، وإن كان رابطاً بين جملتين في التقدير .

وقوله : أو بين فعل واسم (٣) .

يريد في نحو : مررت بزيد (٤) ولذلك وضع حرف الجر في الكلام إنما هو ليربط بين الفعل والاسم ، إما بين فعل واسم لا ينضاف (٥) أحدهما إلى الآخر إلا بحرف الجر نحو : خطرت على زيد (٦) ، لأنك لا تقول : خطرت زيداً ، وإما بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر في الأكثر إلا بحرف الجر في أكثر الكلام ، وقد ينضاف أحدهما إلى الآخر دون حرف الجر وذلك نحو : مررت بزيد ، وإنما قلنا إن مررت بزيد من هذا النوع لأن مررت بزيد هو الأكثر في كلام العرب ، وقد يقال مررت زيدا (٧) [حكاه ابن الأعرابي (٨)] (٩)

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) أ : يتداخل .

(٣) الجزولية ١ب .

(٤) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٥) أ : يضاف .

(٦) قال الأزهري : « ويقال : خطر ببالي وعلى بالي كذا وكذا يخطر خطورا إذا وقع ذلك في بالك وهمك » ، التهذيب ٢٢٢/٧ ، وانظر الصحاح ٦٤٨/٢ ، ومعجم مقاييس اللغة ١٩٩/٢ مادة : خطر . ولعل المراد : خطرت على بال زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٧) في اللسان « وأما ابن الأعرابي فقال : مَرّ زيدا في معنى مَرَّ به ، لا على الحذف ولكن على التعدي الصحيح . ألا ترى أن ابن جنى قال : لا تقول مررت زيداً في لغة مشهورة إلا في شيء حكاه ابن الأعرابي » ، ١٦٥/٥ ، وانظر : تاج العروس ٥٣٧/٣ ، مادة « مر » ، وشرح المفصل ٨/٨ .

(٨) محمد بن زياد (١٥٠ – ٢٣١ هـ) .

أبو عبد الله من موالي بني هاشم ، كان كثير السماع نحوياً عالماً باللغة والشعر حسن الحفظ ، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه ، أخذ عن المفضل الضبي والقاسم بن معن ، وعنه ثعلب وأبو عكرمة الضبي وإبراهيم الحربي ، له : النوادر ، والأنواء ، ومعاني الشعر وتفسير الأمثال .... وغيرها .

« طبقات النحويين واللغويين ٢١٣ – ٢١٥ ، نزهة الألبا ١١٩ – ١٢٢ ، بغية الوعاة ١٠٥/١ – ١٠٦ » .

(٩) تكملة من : ب .

وعليه إنشاد بعضهم (١) :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلامُكُمْ عَلَّي إِذَنْ حَرَامُ (٢)

وأما بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى فإذا أريد (٣) سوى (٤) ذلك المعنى لم ينضف إليه إلا بحرف الجر وذلك : أكلت الرغيف إذا لم تُرِدِ التبعيض فإن أردته لم ينضف إليه إلا بِمِنْ نحو : أكلت من الرغيف (٥) ، لا تجد حروف (٦) الجر أبداً على غير هذه الوجوه ، أعني على غير أنه يضيف الفعل إلى الاسم

---

(١) القائل : جرير (٢٨ - ١١٠ هـ) .

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي اليربوعي شاعر أموي كان عفيفاً ، ومن أكثر الناس غزلاً في الشعر ، وكان يهاجي الفرزدق والأخطل وغيرهما هجاء مقذعاً . ديوانه مطبوع .

« طبقات فحول الشعراء ١/٢٩٧ ، والمؤتلف والمختلف ٧١ » .

(٢) البيت من البحر الوافر : من قصيدته التي مطلعها :-

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ

والشاهد فيه : حذف الخافض والتقدير : تمرون بالديار .

ويروى : مررتم بالديار : الكامل ١/١٤١ . وفي الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيا ٢/٥١٢ . ولا شاهد فيهما حينئذ .

والشاهد في :- الكامل ١/١٤١ ، الاقتضاب ٢/٣٠٧ ، شرح المفصل ٨/٨ ، ٩/١٠٣ ، شرح الجمل ١/٣٠٦ ، ضرائر الشعر ١٤٦ ، المقرب ١/١١٥ ، وشرح الجزولية ٢/٧٣١ ، ٧٦٠ ، شرح الكافية ٢/٢٧٣ ، رصف المباني ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٥٦ ، وتعليق الفرائد ٢/١٤٠٦ ، مغني اللبيب ١/١٠٧ ، ٢/٥٢٦ ، المقاصد النحوية ٢/٥٦٠ - ٥٦٤ ، اللسان ٥/١٦٥ ، مادة (مر) ، شرح شواهد المغني ١/٣١١ - ٣١٣ ، الخزانة ٧/١٥٨ ، ٩/١١٨ - ١٢٣ ، شرح أبيات المغني ٢/٢٨٩ - ٢٩٣ ، وتاج العروس ٣/٥٣٧ مادة (مر) ، وسيأتي في ص : ٦٩٨ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) مطموسة في : ب .

(٥) قال المبرد متحدثاً عن من : « وأما التي للتبعيض فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع ، فإن قلت أخذت من ماله وأكلت من طعامه أو لبست من ثيابه دلت (من) على البعض » ، المقتضب ٤/١٣٧ ، فالفعل مع الاسم هنا أديا معنى ، ولما دخل الحرف على الاسم أديا معنى آخر لم يفهم بدون الحرف .

(٦) ب : حرف .

على حد هذه الأوجه المذكورة ، أو يضيف ما فيه معنى الفعل إلى الاسم نحو : أنا خاطر على عمرو ، أو أنا [١] مار بزيد ، أو أنا آكل من الرغيف . ولذلك سمي هذا الحرف حرف الجر ، لأنه كأن كل واحدة من الكلمتين لا تنضاف إلى الأخرى فجرها حرف الجر إليها /١٢ب وضمها معها [في [٢]] كلام واحد [ولولاه لم ينجر إليها ولم ينضم معها في كلام واحد [٣]] ولذلك يطلب النحويون أبداً في كل حرف جر أن يكون في الكلام فعل أو معنى فعل [٤] يتعلق به الجار ، فيقولون لابد لكل مجرور من فعل يتعلق به أو معناه ، كما لابد لكل مرفوع من الأسماء من فعل يعمل فيه [٥] ، وكما لابد لكل منصوب منها من ذلك [٦] ، ولذلك يجعل النحويون حرف الجر في : (لولاك لفعلت) في مذهب سيبويه [٧] و(لعل) في قوله [٨] :-

---

(١) ب : وأنا .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) قال ابن حيدرة عن حروف الجر : « وكلها تتعلق بفعل أو معنى فعل » ، كشف المشكل ٢١٣/١ . وانظر : المصباح ٣٦أ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، والمقرب ١٩٦/١ .

والمراد بمعنى الفعل : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر انظر : ثمار الصناعة ٢١٠ ، شرح الكافية ٣٢٠/٢ ، أما التعلق بأفعل التفضيل ففيه خلاف . انظر : المغني ٣٥٦/١ ، وشرح التصريح ١٠٢/٢ .

(٥) ليس هذا الكلام صحيحاً على إطلاقه ، إذ لم يقل أحد من النحويين : إن رافع المبتدأ أو الخبر فعل ، والخلاف في عاملهما مشهور ، انظر : الإنصاف ٤٤/١ - ٥١ ، التبيين ٢٢٤ - ٢٣٢ .

(٦) يعترض عليه باسم إن ، فإن العامل فيه « إن » وليست فعلا باتفاق انظر : الإنصاف ١٧٦/١ ، التبيين ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٧) أبو بشر (١٤٧ - ١٨٠ هـ) .

عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ، أخذ عن الخليل وأبي زيد الأنصاري ، له : الكتاب في النحو ، مناظرته للكسائي مشهورة ، رحمه الله . « طبقات النحويين ٦٦ - ٧٤ ، نزهة الألبا ٥٤ - ٥٨ ، البغية ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ » . ورأيه هذا في الكتاب ٣٨٨/١ .

(٨) القائل : كعب الغنوي : (؟ - ؟) .

هو كعب بن مسعد بن عمر بن عقبة الغنوي ، وقد عرف بكعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال ، شاعر جاهلي ، وقد وهم من عدّه من الإسلاميين . =

.... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ (١)

فيمن جعل لعل جارة (٢) ، شاذين (٣) ؛ لأنهما ليس لهما في الكلام فعلان يتعلقان بهما (٤) ، ولذلك قال النحويون : إن الخفض لا يكون إلا بالإضافة (٥) ، وإن كان الخفض يكون بحرف الجر لأن الحروف الجارة لابد فيها من إضافة الفعل أو معناه إلى الاسم (٦) .

وقوله : أو بين جملتين (٧) .

= « طبقات فحول الشعراء ٢٠٤/١ ، معجم الشعراء ٣٤١ ، سمط اللآلي ٧٧١/٢ - ٧٧٢ ، الخزانة ٥٧٤/٨ » .

(١) البيت من البحر الطويل وصدره :-

فقلت : ادْعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ......

وهي من قصيدة في رثاء أخيه أبي المغوار مطلعها :-

تَقُولَ سُلَيْمَى مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الشَّرَابَ طَبِيْبُ

وروى : لعل أبا المغوار ... الأصمعيات ٩٦ ، وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١ ، ولا شاهد فيه حينئذ .

وروى : دعوة مكان جهرة ، ونسب هذا البيت لسهم الغنوى . النوادر ٢١٩ .

ورجح أبو زيد أن القائل هو كعب . والشاهد : الجر بلعل .

انظر : النوادر ٢١٨ ، واللامات ١٣٦ ، سر الصناعة ٤٠٧/١ ، الأمالي الشجرية ٢٣٧/١ ، شرح الكافية ٣٦١/٢ ، رصف المباني ٤٣٦ ، الجنى الداني ٥٣١ ، المغني ٣١٧/١ ، ٤٩٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٤/٣ ، المساعد ٢٩٤/١ ، التصريح ١٥٦/١ ، ٢١٣ ، شرح الأشموني ١٢٤/١ ، ٢٠٥/٢ ، شرح شواهد المغني ٦٩١/٢ - ٦٩٣ ، الخزانة ٤٢٦/١٠ - ٤٣٨ ، شرح أبيات المغني ١٦٦/٥ - ١٦٧ .

(٢) هي لغة عقيل : انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١ ، التسهيل ١٤٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣٦١/٢ ، التذييل والتكميل ٤٣/٤ب ، المغني ٣٠٣/١ ، إذ نصوا على أنه لا متعلق للعل ولولا .

(٤) أ : بها .

(٥) قال الجرجاني : « اعلم أن الجر لا يكون إلا بالإضافة ، والإضافة على ضربين ؛ إضافة اسم إلى اسم وذكره يأتي بعد ، وإضافة حرف إلى اسم » ، المقتصد ٨٢٢/٢ .

(٦) قال ابن السراج : « حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم .... فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك الدار لعمرو ، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك : مررت بزيد » ، الأصول ٤٠٨/١ .

(٧) الجزولية ١ب .

يريد في نحو : قام زيد وخرج عمرو [وإن قام زيد خرج عمرو [1]] لأنك لو أسقطت الواو من قولك : قام زيد وخرج عمرو ، فقلت : (قام زيد خرج عمرو) لم ترتبط الجملة الثانية مع الجملة الأولى في الإخبار [بها [2]] كما أخبرت بالأولى ، ولكن يمكن [أن يكون [1]] ذلك على أنهما خبران مثلهما [3] مع الواو ، وأن يكون ذلك على أن الخبر إنما هو بالجملة الثانية وذكرت الأولى غلطاً على جهة سبق اللسان ثم رجعت عما سبق اللسان إليه ، وهذا [4] أظهر الوجهين فيه ، وإذا كان الأمر على هذا فلم ترتبط الجملة الثانية مع الأولى في الإخبار بها مع الأولى ، ولا في كون الثانية شريكة الأولى في الإخبار بها ، بل الإخبار إنما هو بالثانية دون الأولى ، وكذلك إن أسقطت (إن) من قوله [5] : إن قام زيد خرج عمرو . وقلت : قام زيد خرج عمرو ، احتمل ذلك هذين الوجهين اللذين ذكرناهما في المسألة المتقدمة ، فإذا أدخلت (إنْ) ارتبطت الجملتان في أن الأولى شرط في الثانية ، والجملتان [حينئذ [6]] كأنهما [7] جملة واحدة وليس في الكلام بإن إلا هذا المعنى وحده .

وقوله : أو داخلا على جملة تامة [8] .

إنما /١٣أ وصف الجملة في ذلك بالتمام لأنه يوجد من الجمل ما ليس بتام نحو : الجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه ، ومن جملتي القسم وجوابه ، وإن كان أصل الجمل كلها أن تكون تامة ، وإنما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها ، يخرجها عن وضعها ألا ترى أن قولنا : قام زيد من قولنا : إن قام زيد كان كلاما تاما ،

---

(١) تكملة من : ب . وانظر في عطف الجملتين : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .
(٢) تكملة من : أ .
(٣) ب : مثلها .
(٤) ب : وهو .
(٥) ب : قولك .
(٦) تكملة من : ب .
(٧) أ : كأنها .
(٨) الجزولية ١ب – ٢أ . يعني الحرف .

ثم دخلت عليه إن فصار ناقصاً ، ولذلك بَوَّب عليه صاحب الخصائص [١] : « باب التام يزاد عليه فيصير ناقصا » [٢] ، وكذلك جملة القسم في قولك : أحلف بالله أو أقسم بالله ، إنما كانت في الأصل تامة خبراً عن أنه يحلف أو يقسم لا يمينا ضمنت بذلك معنى [٣] الحلف بما تضمنه والإقسام به ، فاقتضى الحلف بما تضمنه والإقسام به محلوفا عليه ، فصارت الجملة ناقصة مفتقرة إلى المحلوف عليه بعد أن كانت تامة [٤] ، فالجمل أصلها التمام حتى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أن أصل المفردات النقصان ، إلا أن المفردات لم تنتقل عن أصلها ، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل ، فكأنها بذلك أجريت مجرى أصولها التي هي المفردات ، ولذلك فصل [٥] بين أَمَّا وجوابها بجملة [٦] الشرط [٧] في قوله تعالى : ﴿ وأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ [٨] ﴾ وإن كانت أَما لا يفصل بينها وبين جوابها إلا بمفرد فإنما كان ذلك لأن جملة الشرط [لما [٩]] كانت ناقصة كالمفرد حكم لها بحكم المفرد [١٠] .

---

(١) هو ابن جني (... – ٣٩٢ هـ) .

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي ، كان والده مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي ، أخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه مدة طويلة .

له : اللمع ، والمنصف والخصائص وسر الصناعة والمبهج والتمام ، وقد طبعت ، وله مصنفات أخرى مخطوطة .

« معجم الأدباء ٨١/١٢ – ١١٥ ، إنباه الرواة ٣٣٥/٢ – ٣٤٠ ، البغية ١٣٢/٢ » .

(٢) الخصائص ٢٧٢/٢ – ٢٧٣ . فيه (فيعود) مكان (فيصير) .

(٣) ب : ومعنى .

(٤) انظر : الخصائص ٢٧٢/٢ – ٢٧٣ .

(٥) ب : فعل .

(٦) ب : فجملة .

(٧) انظر : الجنى الداني ٤٨٣ .

(٨) الواقعة ٩٠ – ٩١ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال ابن يعيش : « فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء » ، شرح المفصل ٨٩/١ .

وقوله : قالبا لمعناها [١] .

يريد في نحو : ما قام زيد [٢] وما قائم زيد [٣] .

وقوله : أو مغيِّرا له [١] .

يعني به مثل قولك : هل زيد قائم ؟ ، وجعل هذا تغييراً ولم يجعله قلباً ، لأن القلب عند قوم يستعملونه في تغيير الشيء إلى ضده [٤] ، وليس تغيير الخبر إلى الاستفهام تغييرا للشيء [٥] إلى ضده إنما هو تغيير الشيء إلى خلافه ، وهذا أعني الفرق بين القلب /١٣ب والتغيير إنما هو إصطلاح قوم وإلا فالتغيير والقلب كل واحد منهما صحيح [٦] في النوعين ، فقد كان يمكنه أن يستغنى بالتغيير [٧] عن القلب أو بالقلب عن التغيير [٨] ، إلا أنه استعمل اصطلاح أولئك لأن « ما » في قولك : ما قام زيد قلبت قام زيد بدخولها عليه من الإيجاب إلى النفي وغيرته أيضاً من الإيجاب إلى النفي و« ليت » في [قولك [٩]] : ليت زيداً قائم ، قلبت زيد قائم بدخولها عليه من الخبر إلى التمني وغيرته من الخبر إلى التمني .

وقوله : أو مؤكدا له [١٠] .

[يريد في نحو : إن زيداً قائم

وقوله : أو زائدا لمجرد التوكيد [١١] .]

---

(١) الجزولية ٢أ .
(٢) انظر : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .
(٣) ب : وما زيد بقائم .
(٤) في اللغة : « قَلَبَ الشيء وقَلَّبه : حَوَّله ظهرا لبطن » ، المحكم ٢٥٨/٦ .
(٥) ب : تغيير الشيء .
(٦) ب : فالتغيير والقلب وجوبهما صحيح .
(٧) ب : بالمغير .
(٨) ب : المغير .
(٩) تكملة من : أ .
(١٠) الجزولية ٢أ بتقديمها على قوله : أو مغيرا له .
(١١) تكملة من : ب . وانظر : شرح المفصل ٥/٨ .

يريد في نحو : ﴿ فبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ (١) ، وفي نحو : ما إن قام زيد ، ولا ينبغي أن يكون قوله (٢) : أو زائداً لمجرد التوكيد معطوفاً على قوله : أو موكدا له ، وإنما ينبغي أن يكون معطوفاً على قوله : أو داخلا على جملة تامة ، لأنه إن عطف على قوله : أو مؤكداً له كان المعطوف شريك المعطوف عليه ، والمعطوف عليه هنا صفة للداخل على الجملة التامة ، وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة بل قد يكون كذلك كما ذكرنا من نحو : (ما إن زيد قائم) وقد لا يكون (٣) كقولك ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (٤) ، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ (١) ، وهذه المعاني التي ذكر هي جل معاني الحروف ، وإلا فقد ترك معنى الحرف في قولك : (قدني) إذا كنت متذكرا (٥) ، وحرف الإنكار في قولك : (أَزَيْدُنِيهِ (٦)) وما أشبه ذلك .

---

(١) ﴿ .... مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللهِ وقَتْلِهُمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْها بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إلا قَلِيلا ﴾ [النساء : ١٥٥] .

(٢) ب : قولنا .

(٣) قال ابن هشام عن قد إنها « مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت ... » المغني ١٨٦/١ ، فاستعمال الشارح لها هنا مع المنفي خلاف للصحيح .

(٤) ﴿ قَالَ : عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِين ﴾ [المؤمنون : ٤٠] .

(٥) انظر : رصف المباني : ١١٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، الجنى الداني : ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ .

(٦) انظر : الخصائص ١٥٤/٣ ، رصف المباني : ١٢٢ ، ٥١١ ، الجنى الداني : ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ .

[الفاعــــل]

وقوله : الفاعل كل اسم (١) .... إلى آخره (٢) .

الفصل غرضه بشرح الفاعل والمفعول في هذا الباب شرح قول أبي القاسم : « فالاسم ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا » (٣) . وإذا كان غرضه بذكر ما شرحه من حقيقة الفاعل وحقيقة المفعول ما ذكرناه ، ولابد أن يكون غرضه ذلك ، وإلا فليس هذا باب الفاعل والمفعول به ، إنما بابهما بعد هذا الباب بأبواب (٤) ، فقد كان حقه أن لا يأخذ في شرح حقيقة الفاعل والمفعول .

[فلابد للمؤلف أن يحذف (٥)] الاسم : في قوله : كل /١٤أ اسم أسند إليه فعل ، وفي قوله [أو (٦)] اسم في معنى الفعل ، وأن يضع في موضعهما (٧) ما أو ما أشبه ذلك فيقول : كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل ، وإلا فكيف يشرح ما هو شرح للاسم وهو قول أبي القاسم : « فالاسم ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض (٣) » بما هو محال على معرفة الاسم وهو قوله : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل ، لكن له أن يقول : ليس الاعتماد في هذا على اللفظ إنما الاعتماد على المعنى ، والمعنى إنما هو كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل لأن بإسناد ما المسند إلى المسند إليه يسمى (٨) المسند إليه فاعلا فلا يبالي به ما كان اسما كان أو غيره ، فلا التفات إلى الاسم في الحد كما لم يلتفت إليه (٩) في المعنى إلا أن العرب لما لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ

---

(١) الجزولية : ٢أ .

(٢) ب : آخر .

(٣) الجمل ١ .

(٤) انظر ص : ٥٧٣ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : موضعه .

(٨) ب : فسمي .

(٩) ب : ليت .

لذلك ما خصصه وجعله مكان (ما) وكذلك وضع الاسم في قوله أو اسم في معنى الفعل في مكان (ما) كما وضع الاسم في قوله كل اسم أسند إليه فعل مكان (ما) اتباعا له في ذلك ، فهذا [للمؤلف [1]] أن يقوله .

فإن قال – وقد قاله مجنون من مجانين الوقت –: إن صحة هذا الحد إنما تبنى [2] على أن اسماً أو كل اسم في الحد موضوعان موضع ما ، و« ما » من الألفاظ المبهمة والألفاظ المبهمة تتجنب في الحدود [3] فكيف يتناولون الحد على أمر يجتنب في الحدود وهو اللفظ المبهم [4] ؟ .

فالجواب : أن هذا كلام [5] غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعد [6] بشيء منه [و [7]] الحدود التي يجتنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون [8] ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئاً فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك ، إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع [9] كائناً ما كان /١٤ب وبأي لفظ كان ، ولا يضيق [10] القوم في حدودهم أعني النحويين هذا التضييق الذي ضيقه هؤلاء المتكلمون ، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا ،

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : تنبني .

(٣) ب : بالحدود .

(٤) هذا الاعتراض اعترض به عدد من النحاة على الزجاجي ، منهم ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٩٢/١ .

(٥) ب : الكلام .

(٦) يتعد : إذا وثق بعدته . انظر : التهذيب ١٣٥/٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الحد عند المتكلمين : « الجامع المانع أرادوا بقولهم : جامع أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء ، وأرادوا بقولهم : مانع أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه ويخرج عنه شيء هو منه » ، إصلاح الخلل ٧ – ٨ .

(٩) قال النحويون إن الحد : « إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به » إصلاح الخلل ٧ . وقال بقول الشلوبين السابق ابن أبي الربيع . انظر : البسيط في شرح الجمل ٦/١ .

(١٠) ب : يضيقون .

فيحدون الشيء بالأكثر من أمره [١] ، ويقولون : حد الإعراب : « أن تختلف أواخر الكلم باختلاف العوامل » [٢] ، وليس كل معرب يختلف باختلاف العوامل وإنما ذلك الأكثر من أمره ألا ترى أن سبحان الله وما أشبهه من المصادر غير المتمكنة معربة [٣] وهي لا تختلف باختلاف العوامل [٤] .

وقوله : كل اسم أسند إليه فعل [٥] .

يريد في نحو : قامَ زيدٌ .

وقوله : أو اسم في معنى الفعل [٥] .

يريد [في [٦]] نحو : مررت برجل قائم أبوه [٧] .

وقوله : وقدم عليه [٥] .

يريد أنه إذا تأخر الفعل أو الاسم اللذان يرفعان الفاعل عن الاسم الذي كان مع تقديمهما عليه فاعلا لم يرتفع بأنه فاعل عندهم [٨] ، ولكن [٩] بأنه مبتدأ [١٠] نحو : زيدٌ قام ومررت برجلٍ أبوه قائم ، ومن أقرب دليل في ذلك أنه لا يقول أحد مررت

---

(١) كقول ابن أبي الربيع عن بعض حدود الزجاجي : « وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطرد وجامع ومانع في الأكثر وليس مانعاً على الإطلاق » البسيط ١٣/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١١ .

(٣) ب : غير منفصل بمعربة ، ولو قال غير المتصرفة لكان أولى .

(٤) قال سيبويه : « هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر .... وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله » . الكتاب ١٦٢/١ . وانظر : المقتضب ٢١٧/٣ .

(٥) الجزولية ٢أ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أغفل الشلوبين مما هو اسم في معنى الفعل : كصيغ المبالغة والصفة المشبهة والمصادر وأفعل التفضيل ، والاسم الذي في تأويل المشتق واسم الفعل ، انظر : التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ – ٢٤٥ ، المشكاة والنبراس ٨/١ (ف) .

(٨) عند البصريين . أما الكوفيون فيعربونه فاعلا بالفعل المؤخر . انظر : شرح الجمل ١٥٩/١ ، الارتشاف ٣٠٧/١ب ، أوضح المسالك ٢٣١ .

(٩) ب : ولكنه .

(١٠) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ .

برجل أبوه قائمٍ [بخفض قائم [1]] .

وقوله : على طريقة (فَعَل أو فَاعِل [2]) .

يريد بقوله على طريقة (فَعَل) في الفعل أن يكون الفعل فِعْل فاعل نحو : قام زيد ، أو على وزن فِعْل الفاعل وإن لم يكن فِعْلَ فاعِلٍ حقيقة [3] نحو : هلك زيد [4] ، ويريد [5] بذلك في الاسم [6] الذي هو بمعنى الفعل [أن [1]] يتقدر بفعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من قيام زيد ، ولأنه يتقدر : عجبتُ مِنْ أَنْ قام زيد ، أو بفعل على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من هلاك زيد لأنه يتقدر مِنْ أَنْ هلك زيد .

ويريد بقوله : على طريقة فاعل أن يكون الاسم الذي في معنى الفعل صفة لفاعل نحو : مررت برجل قائم أبوه ، فقائم صفة لفاعل ، أو على وزن صفة الفاعل وإن لم يكن الاسم المرفوع به فاعلا في الحقيقة نحو مررت برجل هالك أبوه /١٥أ .

وقد يكون الرافع للفاعل ما هو [7] اسم فعل ليس فعلَ فاعل ولا صفةَ فاعل ولكن اسماً مقدراً بفعل الفاعل نحو : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمراً أو من قيامِ زيدٌ [8] [بتقدير من أن ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً أو [9]] من أن قَامَ زَيْدٌ ونحو عجبت من هلاكِ زيدٍ بتقدير من أن هَلَكَ [زيد [1]] وقد كنا قدمنا هذا ، وهذا الكلام مستعمل فيه اللف :

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية ٢أ .

(٣) انظر : الأصول ٧٢/١ - ٧٣ ، الإيضاح العضدي ٦٣ - ٦٤ .

(٤) لأن : « الاعتبار في الفاعل أن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه ، كان أحدث شيئاً أو لم يحدثه » المقتصد ٣٢٧/١ . ومثله مات زيد وسقط الحائط « فهذه الأفعال وما أشبهها جعلت حديثاً عن غير فاعلها في الحقيقة لأن الله عز وجل يميت زيداً ويسقط الحائط .... » ، التبصرة والتذكرة ١٠٧/١ .

(٥) أ : يريد .

(٦) أ : ما لاسم .

(٧) ب : مما هو .

(٨) ب : من قيام زيد عمرا .

(٩) تكملة من : أ .

وهو جنس من الكلام يعتمد اتكالا على فهم السامع (١) وتقديره على أصله قبل اللف : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل وقدم عليه على طريقة فَعَل خاصة ، أو كل اسم أسند إليه اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فاعل أو فَعَل .

وأراد بقوله على طريقة فَعَل أو فَاعِل (٢) : الاستظهار على الفعل المسند إلى المفعول وليس على وزن فِعْلِ الفاعل نحو : ضُرِبَ زيدٌ وقُتِلَ عمرو ، فإن هذا اسم أسند إليه فعل وقدم عليه ، ولكن ليس فعله على وزن فِعْلِ الفاعل فلم يُلْحَق بالفاعل ، وإنما يُلْحَق من المفعول الذي أسند إليه الفعل قبله ، فالفاعل ما أسند إليه الفعل وهو على طريقة فِعْلِ الفاعل نحو : انكسر الحجر وانهدم الحائط ومات زيد وما أشبه ذلك ، لأنه على وزن انطلق من قولك : انطلق زيد وعلى وزن قام من قولك : قام زيد ، فإن قيل : فإن المفعول في قولك ضَرَبَ زيدٌ عمراً قد أسند إليه الفعل قبله ، لأنه محدث به عنه على معنى أنه فُعِلَ به وهو على وزن فِعْلِ الفاعل وليس بفاعل عند أحد من النحويين ، فهذا إذن يدخل على هذا الحد الذي حده هذا الحاد في الفاعل ويفسده .

فالجواب : أن الفعل في قولنا : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ليس مسنداً إلى المفعول وإنما هو مسند إلى الفاعل خاصة ألا ترى أنك إذا قلت : إنَّ (ضُرِبَ) مسند إلى المفعول إنما تقول : إنه مسند إليه على معنى أنه فُعِلَ به لاعلى معنى أنه فَعَل ، فمعنى ذلك أنه مسند إليه على معنى أنه /١٥ب ضُرِبَ [لاعلى معنى أنه ضَرَبَ (٣)] فالذي أسند إليه إذن إنما هو ضُرِبِ لا ضَرَبَ ، فإذا كان كذلك فضَرَبَ من قولك : ضَرَبَ زيد عمرا ، لم يسند قط إلى عمرو وإنما أسند إليه (ضُرِبَ) الذي يدل عليه ضَرَبَ ويقتضيه ، وإنما ضَرَبَ حديث زيدٍ لا حديثُ عمرو ، وعمرو في قولك : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، داخل في حديث زيد لا في حديثه نفسه وإنما حديثه نفسه ضُرِبَ (٤) . / ألا ترى أنك إذا أفردت ضَرَبَ بالمفعول لم يسغ ، وإذا أفردت ضُرِبَ بالمفعول ساغ فهذا

---

(١) قال القزويني معرفا اللف والنشر : « ... هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر مالكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه » ، الإيضاح في علوم البلاغة ٥٠٣/٢ .

(٢) ب : طريقة فاعل أو فعل .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) من هنا تبدأ : جـ .

يدلك على أن ضُرِبَ هو فعل المفعول لا ضَرَبَ وأن ضَرَبَ هو فعل الفاعل لا ضُرِبَ فإذا كان الأمر كذلك فقولنا : ضَرَبَ زيدٌ عمرا لم يسند فيه قط ضَرَبَ إلى المفعول إنما هو مسند إلى الفاعل ، والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب لأنه من حيث كان داخلا في حديث غيره كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب [1] ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع [2] ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) ؛ لأن (ضُرِبَ) حديث المفعول كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عمدة ، كما كان الفاعل في (ضَرَب) عمدة ، فلذلك وجب له من الرفع أعني للمفعول في (ضُرِبَ) ما وجب للفاعل في ضَرَبَ ، وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب للرفع في الفاعل ليس كونه فاعلاً ؛ إنما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه [3] لا حديث المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يطلب الفاعل لا المفعول فلذلك قال المؤلف : على طريقة فَعَل أو فاعل يريد على وزن فَعَل أو وزن فاعل ، وعوض من قوله : وزن طريقة ؛ لأنه قد يكون الوزن غير وزن فَعَل وغير وزن فاعل كانطلق في قولك : انطلق زيدٌ ومُنْطَلِق في قولك مررت [4] / برجلٍ مُنْطَلِقٍ أبوه ، لكنهما وإن كانا على غير وزني فَعَل وفاعِل فإنهما /٦١أ في معنى فَعَل وفاعل ألا ترى أن قولك : (انطلق) في معنى : فَعَل انطلاقا ، ومنطلق [5] في معنى : فَاعِلُ انطلاقٍ ؛ فإلى هذا المعنى أشار المؤلف بأن جعل مكان : وزنِ طريقةً فيهما وإذا كان هذا المعنى هو الرافع للفاعل [6] فمتى وُجِدَ وُجِدَ الرفع ، ومتى عُدِمَ عُدِمَ الرفع ، وهو يوجد في الفعل موجباً ومنفياً ومخبراً به ومستفهما عنه ومأموراً به ومنهياً عنه ، لأن بناء الفاعل في ذلك كله مسند إلى الاسم في ذلك كله إسناداً واحداً أي مضافاً إليه إضافة واحدة من حيث الإضافة ، وإنما يختلف باختلاف المضاف

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ - ٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٤/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٣) أي الإسناد إليه وهو مذهب هشام الضرير : انظر التعليقة ١٠أ ، همع الهوامع ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، هشام الضرير ١٩٤ .

(٤) سقط في جـ ، مقداره ورقة ينتهي في ص : ٢٣٥ .

(٥) ب : ينطلق .

(٦) ب : للفصل .

إليه من كونه قد أوجب إضافته إليه أو نفي عنه إضافته إليه [أو أخبر عنه بإضافته إليه [1]] أو استفهم عن إضافته إليه أو أُمِرَ به مضافاً إليه ، والمعنى من الإضافة والإسناد في ذلك كله من حيث الإسناد والإضافة موجود [2] لم يزل فلا يزول الرفع الذي كان سببه الإسناد والإضافة أصلا ، وفي هذا المعنى غلط من جعل العلة الرافعة للاسم في ذلك كونه فاعلا [3] حتى احتاج في قولهم : ما قام زيد [4] أن يقول : إنه ارتفع بكونه فاعلا من حيث ترك القيام فكأنه إنما ارتفع في قولنا : ما قام زيد من حيث كان معنى قولك : ما قام زيد ترك زيد القيام ، وهذا لا يستتب لهذا القائل في قولك : هل قام زيد ؟ وما أشبه ذلك . اللهم إلا أن يقول قائل : إن العلة الرافعة في قولك قام زيد كونه فاعلا ثم يقول في قولك : ما قام زيد : إنه ارتفع لأنه نفى عنه كونه فاعلا فجاء [النافي [5]] بلفظ الفاعل وإذ ذاك يوجه عليه النفي ليتبين [6] بذلك ما نفي ، وكذلك يقول في قولك : هل قام زيد ؟ إنما استفهم هل يكون زيد فاعلا للقيام فجيء بلفظ كونه فاعلا ثم استفهم عنه كذلك ليتبين المعنى الذي استفهم عنه ، وكذلك الأمر في : (ليقم زيد) وما أشبه ذلك ، إنما أُمِرَ بأن يكون فاعلا للقيام فجيء بلفظ /١٦ب كونه فاعلا ، ثم دخلت عليه لام الأمر ، فهذا يمكن أن يقوله قائل ، إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ، ومات زيد وضُرِبَ زيد ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا لاطراد معنى الأول وانكسار معنى هذا الثاني ، ولذلك قال المؤلف على طريقة فَعَل أو فَاعِل ولم يقل على معنى فَعَل أو فاعل لفساد ذلك عنده لعدم اطراده .

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : موجودا ، ولا وجه لها .

(٣) هو خلف الأحمر حيث قال : « إن العامل في الفاعل معنى الفاعلية » التعليقة ٩ب .

(٤) انظر : المقتضب ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٦٥/١ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : فتبين .

[العامل في الفاعل]

فصل : وتحقيق القول في العلة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل : أنها اشتغال الفعل بالاسم (١) الذي يرتفع بالفعل وتفرغه له وبناؤه له ، وإن كان الناس في تنقيح مناط الحكم في هذا المعنى مختلفين ، فمنهم من يرى أن العلة الرافعة في ذلك إسناد الفعل إلى الاسم (٢) لا الاشتغال ولا التفريغ .

ومنهم من يقول : إن العلة الرافعة في ذلك الاشتغال والتفريغ كما قلنا (٣) .

ومنهم من (٤) / يجعل العلة الرافعة في ذلك أمرا آخر سوى هذين الأمرين ، وهو بناء الفعل للاسم المرفوع بالفعل (٥) .

والصحيح من ذلك ما قلناه من أن العلة الرافعة له إنما هي الاشتغال والتفرغ والبناء لا الإسناد فإنا نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك : كان زيد قائماً وليس مسنداً إليه لكنه مشغول به ومفرغ له ومبني له ، وقد كان أبو الحسن بن الباذش (٦) يرى أن العلة

---

(١) أي أن الفعل هو العامل لاشتغاله بالفاعل وطلبه إياه : انظر : المقتضب ١٤٧/١ ، الأصول ٥٤/١ .

(٢) مذهب هشام : التعليقة ١٠أ ، هشام الضرير ١٩٤ ، وانظر : اللمع ١١٥ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤أ ، أسرار العربية ٧٩ .

(٣) قال سيبويه عن عمل الفعل في الفاعل وارتفاعه به : « لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له » ، الكتاب ١٤/١ .

(٤) هنا ينتهي سقط جـ .

(٥) قال ابن أبي الربيع متحدثا عن العامل في الفاعل : « فما ذكرته من الإسناد إليه وتفريغ الفعل له وبناء الفعل للإسناد إليه ، وهذه الألفاظ كلها مترادفة لمعنى واحد » ، البسيط ١١٠/١ .

وكلام الشلوبين صريح في أن البناء غير اشتغال الفعل وغير الإسناد ، ومما يؤيده اختلاف النحاة على هذه الأقوال إذ لو كان المدلول واحداً لما أدى الأمر إلى خلاف واحتجاج ، وإن كان هناك تقارب بين الاشتغال والتفريع والبناء في الدلالة .

(٦) ابن الباذش (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) .

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الأندلسي الغرناطي ، حدث عن القاضي عياض وغيره ، كان عالماً باللغة والأدب والقراءات .

=

الرافعة إنما هي الاشتغال [١] والتفريغ خاصة ، وأن من قال : [إن [٢]] العلة الرافعة لذلك بناء الفعل للاسم [٣] ليس بمصيب . قال : لأنا إذا قلنا : أُعْطِي زيدٌ درهماً فإن هذا [البناء [٤]] صالح لكل واحد من الاسمين فإذا كان الأمر كذلك فالفعل في ذلك مبني للدرهم وهو لم يرفعه فدل ذلك على أن بناء الفعل للاسم ليس رافعاً له وإنما الرافع له الاشتغال والتفريغ /١٧أ لا البناء .

ولكن هذا الذي قاله أبو الحسن ليس بصحيح لأنه ليس صلاحية الاسم أن يكون الفعل مبنيا له هو بناء الفعل له بل بناء الفعل للاسم [٥] أمر آخر غير صلاحيته لأن يبنى الفعل له ، فإذا قلنا أُعْطِي زيدٌ درهماً وإن كان كل واحد من الاسمين صالحاً أن يبنى له أعطي ، فإنه لم يبن منهما إلا لزيد والدرهم داخل في حديثه كما [أنا [٦]] إذا قلنا : أُعْطِي زيدا درهم فإنه لم يبن منهما إلا للدرهم ، وزيد داخل في حديثه فبطل بذلك قوله : إن الفعل مبني لكل واحد منهما ، ولم يرفع إلا أحدهما ، وإنما غلطه في ذلك صلاحية كل واحد منهما لبناء الفعل له .

فصل : قال بعض الناس [٧] : « وقصد [٨] المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : « ... الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا » [٩] ،

= له شرح الكتاب ، وشرح المقتضب وشرح الأصول وشرح الإيضاح وشرح الجمل وشرح الكافي للنحاس .

« إنباه الرواة ٢٢٧/٢ ، البغية ١٤٢/٢ – ١٤٣ » .

(١) جـ : للاشتغال .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال ابن السراج : « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل » ، الأصول ٧٢/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ب : إلى الاسم .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هو الشلوبين نفسه في الشرح الصغير ١٦ .

(٨) ب : قصد .

(٩) الجمل ١ .

وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب [قال هذا القائل (١)] : وبئس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا بالاسم فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، وقد أدى هذا [إلى (٢)] ألا يتبين واحد منهما (٣) » (٤) . قال هذا القائل (٥) : « ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلا ، فهذا [أيضا (٦)] فاسد (٧) » (٥) [هذه الجهة الأخرى (٨)] .

والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم (٩) ، وأما الجواب عن الوجه الثاني فلا جواب عنه بل [هو (١٠)] لازم إذا شرح الفاعل بما ذكره من ذلك ، وأما إذا شرح الفاعل بأنه الفاعل اللغوي لا الصناعي وهو الذي يسند إليه الفعل على [معنى (١٠)] أنه فعله فإنه لا يشرح [له (١٠)] إذ ذاك إلا بما يعقل معناه لا بما [لا (١٠)] يعقله فيه ، /١٧ب فينبغي (١١) أن يشرح كلام أبي القاسم لا بما شرحه به المؤلف ولابد .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) قال ابن عصفور : « فهذا الحد – يعني حد الزجاجي للاسم – منتقد من ثلاثة أوجه :– .... والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ، قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين ، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم » شرح الجمل ٩٢/١ .

(٤) الشرح الصغير ١٦ .

(٥) هذا القول في الشرح الصغير أيضاً ١٦ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) جـ : فاسد أيضا .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٢٢٨ – ٢٢٩

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) أ ، جـ : ينبغي .

[المفعـــولات]

وقوله : المفعول ما تضمنه الفعل [(١)] .... إلى آخره .

استعمل المؤلف هنا دلالات ثلاثا [(٢)] : إحداها : دلالة التضمن : وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة البيت على السقف .

والثانية : دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له [(٣)] كدلالة السقف على الحائط .

وهاتان الدلالتان معلومتان عند المتكلمين مشهورتان عندهم [(٤)] .

والثالثة : دلالة الاستدعاء وهي أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاؤه كدلالة الفعل على المفعول به [(٥)] .

وهذه الدلالة ليست بزائدة على الدلالتين المتقدمتين فإنها راجعة إلى دلالة الالتزام ، وظن المؤلف أنها دلالة ثالثة ، وليست كذلك إلا أن يكون قصد إلى تنويع دلالة اللزوم .

وقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث [(٦)] .

يريد بالفعل الفعل العامل [(٧)] فيه ، ويريد بما تضمنه الفعل من الحدث :

---

(١) الجزولية ٢أ .

(٢) ب و جـ : ثلاث . وهي قوله : « المفعول ما تضمنه الفعل ... والتزمه الحدث ... واستدعاه من محل ... » إلى آخره ، الجزولية ٢أ .

(٣) ب : لمعناه .

(٤) انظر : مقاصد الفلاسفة ٣٩ ، معيار العلم ٧٣ ، شرح السلم ٢٥ ، إيضاح المبهم ٦ ، وتحدث عنها الأبذي أيضا . انظر : شرح الجزولية ١/٣٥ - ٣٦ .

(٥) لم يذكرها المتكلمون ، وإنما ذكروا دلالة المطابقة ، انظر المراجع السابقة .

(٦) الجزولية ٢أ .

(٧) ب : الفاعل .

المفعول المطلق [١] نحو قام زيد قياماً ونحو : ضربت [٢] زيداً ضرباً ، فإذا لم يكن المصدر كذلك نحو : يعجبني ضَرْبُ زيد أو ضَرْبُ زيدٍ عمرا حسن [٣] لم يكن مفعولا مطلقاً ، [وإنما يكون مفعولاً مطلقا [٤]] إذا كان على ما ذكره من تضمن معنى الفعل العامل فيه له لفظاً نحو : ضربت [زيداً [ضربا [٥]] أو معنى نحو : ضربت [٦]] زيداً عشرين ضربة لأن معناه ضربات معدودة بهذا العدد [٧] .

وقوله : والزمان [٨] .

يريد : الزمان المفعول فيه الفعل نحو : قام زيد يوم الجمعة ؛ وتضمن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى [٩] لا من جهة اللفظ لأنه إنما يتضمن [١٠] من جهة اللفظ زماناً ماضياً لكن الزمان الماضي في ذلك كان يوم الجمعة .

وقوله : والتزمه الحدث من مكان [١١] .

يريد المفعول فيه من ظروف المكان نحو : قام زيد أمامك ، وجعل /١٨أ استدعاءه للمكان التزاماً ، وفرق بينه وبين استدعائه للزمان ، لأن الزمان يدل عليه الفعل دلالة

---

(١) مطموسة في : ب .

(٢) ب : ضرب .

(٣) ب : أحسن .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) ينقسم المصدر إلى « ما هو من لفظ الفعل وما ليس من لفظه فالذي من لفظه نحو : ضربته ضرباً وضربة ، والذي ليس من لفظه كقولك : ضربته أنواعاً من الضرب ، فأنواعاً نصبت لكونها مصدراً في المعنى » ، المقتصد ٥٨٥/١ ، وانظر : كشف المشكل ٤٣٣/١ - ٤٣٤ .

(٨) الجزولية ٢أ .

(٩) أي صيغة الفعل . انظر : الكتاب ١٦/١ ، المقتضب ١٧٦/٣ ، الأصول ١٩٠/١ ، الإيضاح العضدي ١٧٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٠٧/٢ ، المقتصد ٦٣٢/١ .

(١٠) ب : يتمكن .

(١١) الجزولية ٢أ .

تضمن [١] من حيث كان الزمان بعض ما يدل عليه لفظ الفعل بلفظه أو بمعناه [٢] ، ولم تكن دلالة الفعل على المكان دلالة تضمن ، لأن المكان ليس بعض ما دل عليه لفظ الفعل ، لا بلفظه [٣] ولا بمعناه [٣] ، ففرق بين الدلالتين ، وجعل دلالته على المكان دلالة التزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان [٤] وإن لم يكن في لفظه دلالة عليه بواحد من الوجهين وكذلك دلالة الالتزام .

وقوله : واستدعاه من محل [٥] .

يريد المفعول به الذي هو محل فِعْلِ الفاعل وكأنه يقول من محل له سوى محل الفاعل ، ولكنه حذف « له » و« سوى محل الفاعل » لفهم المعنى ، فإن قلت : قد يدخل في هذا المكان المضروب فيه زيد لأنه محل يستدعيه الحدث سوى محل الفاعل فيكون في هذه القسمة عيب التداخل [٦] .

فالجواب : أن المكان المضروب فيه زيد ليس محل الضرب في الحقيقة ، وإنما هو محل الضارب والمضروب ، والضارب والمضروب هما محل الضرب في الحقيقة ، وأيضاً فإنه جعل هذا المحل [٧] من جملة ما يستدعيه الفعل وقد تقدم لنا : أنه إنما يريد بما يدل عليه الفعل دلالة الاستدعاء ما لا تستوي الأفعال كلها في طلبه [٨] ، وإنما يطلبه بعض الأفعال دون بعض ، والذي هو كذلك إنما هو المفعول به لا المكان المفعول فيه [٩] .

---

(١) فدلالة الفعل على الزمن دلالة الشيء على جزء معناه ، فالزمن جزء من الفعل ، وليس المكان كذلك لكن الفعل قد يقتضيه بالاستدعاء أو الالتزام .

(٢) ب : ومعناه .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) قال سيبويه : « إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب » ، الكتاب ١٥/١ ، وانظر : المقتضب ٣٣٦/٤ ، المقدمة المحسبة ٣٠٧/٢ ، كشف المشكل ٤٦٥/١ .

(٥) الجزولية ٢أ .

(٦) هذا الاعتراض والرد عليه في الشرح الصغير ١٧ ، والمباحث الكاملية ٢٢/١ - ٢٣ .

(٧) ب : الحل .

(٨) انظر تعريفه لدلالة الاستدعاء ص ٢٣٨ .

(٩) لأن المكان لازم لكل فعل . انظر : هـ٤ . وليس كذلك المفعول به ، لأن بعض الأفعال لازم غير متعد .

وقوله : وباعث (١) (٢) .

يريد (١) : المفعول له الذي بعث على الفعل ، ووقع الفعل لأجله (٣) نحو : قام زيد إجلالا لك .

وقوله : ومصاحب (٢) .

يريد المفعول معه الذي صاحَبَ الفاعل نحو : جاء البردُ والطيالسةَ (٤) .

ولم يجعل استدعاءه للمفعول به التزاما ، وإن كان استدعاء الضرب للمضروب لازماً والقتل للمقتول لازما ، وكل حدث متعد /١٨ب فعله فإن استدعاءه للمفعول به لازم ، ولكنه لم يجعل استدعاءه له لازماً ، وذلك أنه (٥) أخذ الحدث في ذلك جنساً وليس استدعاؤه (٦) جنس الحدث للمفعول به لازماً بل قد يكون منه ما يستدعيه ومنه مالا يستدعيه ، والذي يستدعيه منه دلالته دلالة التزام ولكنه لم يجعلها تحت الالتزام لما قصده من معنى الجنس الذي بيناه . وأما المفعول معه فهو كالمفعول به من وجه ، ومفارق له من وجه . وكونه (٧) مثله من جهة أن من الأفعال ما يستدعي المفعول معه (٨) ، أو ما هو بمعناه (٩) كاستوى (١٠) ونعني بما هو في معناه المعطوف في قولك : استوى الماء والخشبة ، وفيها مالا يستدعيه كقام وقعد ومفارقته له من جهة

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٢) الجزولية ٢أ .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي ١٩٧ ، اللمع ١٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٠/١ ، الأصول ٢١٠/١ ، الإيضاح العضدي ١٩٥ .

(٥) ب : لأنه .

(٦) أ : استدعاء .

(٧) ب : وكذلك .

(٨) « قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولا فيحتاج الفعل إلى مفعول معه » ، شرح الجمل ٣٢٤/١ .

(٩) ب : في معناه .

(١٠) لأن استوى « يقتضي فاعلين فلو لم يكن في الكلام معنى العطف لم يجز ألبتة » ، المقتصد ٦٦١/١ .

[أن (١)] الذي [لا (١)] يستدعي المفعول به لا يتعدى إليه منصوباً إلا بأن تزاد فيه الهمزة أو التضعيف (٢) في أكثر الأمر (٣) ، والذي [لا (٤)] يستدعي المفعول معه قد يتعدى إليه منصوباً [من غير ذلك (٥)] نحو : قام زيد وعمرا (٦) ، وأما المفعول له فليس الفعل مستدعياً له بوجه ، إنما يستدعيه أمر يقترن بالفاعل وهو كونه عاقلا (٧) غير مؤوف (٨) ولكنه قد يتعلق بالفعل لفظاً من جهة عمله فيه ، ومن جهة علم (٩) المخاطب بكونه عاقلا وإن لم يلزم تعلقه به ألا ترى أنه قد يكون الفاعل (١٠) [مؤوفا (١١)] ناسياً أو مجنوناً فتجوز فيه [هذا (١٢)] المؤلف من حيث كان الفعل في بعض وجوهه قد يتعلق به ، فجعله لذلك (١٣) كأنه مستدعٍ له مجازاً وعلى نحو ذلك يجري تجوزه فيما لا يستدعي المفعول معه نحو : قام زيد وعمرا .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ب : التصريف .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٣٣ - ٢٣٤ ، الإيضاح العضدي ٧٠ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : وعمرو .

(٧) لأنه « قد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله » ، شرح الجمل ١/٣٢٤ .

(٨) أي : به آفة . انظر : تهذيب اللغة ١٥/٥٨٧ - ٥٨٨ ، الصحاح ١/١٣٣٣ ، اللسان ٩/١٦ ، مادة (أوف) .

(٩) جـ : علة .

(١٠) ب : العاقل .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) ب : بذلك .

[دلالة الفعل]

وقوله : الفعل يدل على المصدر بنفسه [(١)] .

يريد أن دلالته عليه بحروفه [(٢)] ، وبأن المعنى الذي يدل عليه [المصدر [(٣)]] من الحدث هو المعنى الذي يدل عليه الفعل منه وإن [(٤)] كان المصدر يدل عليه مطلقاً ، والفعل يدل عليه موصوفاً بالمضي [(٥)] أو /١٩أ الاستقبال أو الحضور [(٦)] .

وقوله : ويدل على الزمان بصيغته [(١)] .

أي ببنيته وشكله [(٧)] ، وأصله من صوغ [(٨)] الإناء [(٩)] وما أشبهه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً – وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً [له [(٣)]] – من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة .

وقوله : ولذلك قد لاتختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه [(١٠)] .

أي إذا لم يكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ في الدلالة على الزمان نحو : قام

---

(١) الجزولية ٢ ب .

(٢) انظر : دلالة الفعل على المصدر بحروفه في : الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، الخصائص ٩٨/٣ ، التبيين ١٤٦ ، البسيط ١٤/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : فان .

(٥) ب : بالمعنى .

(٦) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » ، الكتاب ٢/١ .

(٧) قال الزجاجي : « واستدل بحروف قام على الحدث وبنائه على المصدر » الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، وانظر : الخصائص ٩٨/٣ .

(٨) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٩) طمست في : ب .

(١٠) الجزولية ٢أ وفيها : ولذلك لا تختلف .... عند تغير صيغه .

زيد ويقوم زيد احتيج إلى تغيير الصيغ للدلالة على الزمان ، فإن كان هناك حروف تعطي الزمان لم يحتج إلى تغير الصيغ نحو : إن قام زيد ولَمْ يقم زيد ، فقد كان ينبغي أن يكون هذا إن يقم زيد ولَمْ قام زيد لولا الحرف الذي قام مقام هاتين الصيغتين .

قال بعض الناس [(١)] : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف [(٢)] ، ويريد بقوله : وقد لا تختلف إذا كان هناك ما يقوم مقام اختلاف الصيغ على ما قلناه [فتناهى هذا القائل في الاختصار بأن قدم (قد ولا [(٣)]) واختصر الكلام فقال ولذلك قد [لا [(٤)]] تختلف [دلالته عليه عند اختلاف [(٥)]] صيغه ، ورأى أن هذا إصلاح لكلام المؤلف وأنه أجود من قول المؤلف ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه [(٦)] ، قال : لأن كلام المؤلف يوجب [(٧)] أن تختلف دلالة الفعل أبداً على الزمان عند اختلاف صيغه وليس كذلك ، فإنه قد تختلف صيغ الفعل ولا تختلف دلالته على الزمان في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقم ؛ ألا ترى أن الصيغتين هنا مختلفتان والدلالة على الزمان لم تختلف [(٨)] .

قال هذا القائل : فينبغي أن يكون الكلام هنا ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف ، إلا أن هذا طويل فاختصاره بقولنا : ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، الذي هو بمعناه /١٩ب وأقل منه في اللفظ

---

(١) هذا القول قال به الشلوبين نفسه في الشرح الصغير ١٨ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملية ٢٤/١ .

(٢) زعم الأبذي أن هذه العبارة في بعض نسخ الجزولية وقال : « هي التي عليها أكثر النسخ وهي الصحيحة » ، شرح الجزولية ٣٧/١ .

(٣) ساقط من : جـ . وفي : ب : قدم قد .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر الشلوبين أنه في بعض نسخ الجزولية وعلق عليه بقوله : « وهذا أقرب إلى الصواب ، ويكون الكلام إذ ذاك مبنياً على الأصل من غير نظر إلى الطارئ على عادة الأئمة » ، الشرح الصغير ١٨ .

(٧) ب : وجب .

(٨) لأن أدوات الشرط تمحض الأفعال التي بعدها للاستقبال . انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، الأصول ١٥٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ .

أولى ، فأخل هذا القائل بالكلام وأوهم أن دلالة الفعل على الزمان بصيغته هي السبب في قلة اختلاف صيغة الفعل لاختلاف الزمان ، فإن (قد) إذا دخلت [١] على الفعل المضارع يقتضي التقليل [٢] ، وليس المعنى على التقليل لأن اختلاف الصيغ لاختلاف الزمان هو الكثير لا القليل ، والقليل إنما هو اختلاف الصيغ و[أن [٣]] لا يختلف الزمان فأوهم بهذا الإصلاح معنى فاسداً فلذلك ينبغي ألا يلتفت إليه ، وأن يكون الكلام بإسقاط (قد [٤]) ، فإن قلت : فإنه إذا كان بإسقاط (قد) اقتضى ذلك [٥] أنه متى اختلفت الصيغ اختلف الزمان ، ونحن نجد الصيغ تختلف ولا يختلف الزمان في مثل : إن قام زيد وإن يقم زيد وذلك فاسد المعنى فلذلك ينبغي أن يصلح [٦] بزيادة (قد) لأن زيادتها اختصار قولنا ، وكذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، وقد لا تختلف وهذا الكلام هو الذي يصح من جهة المعنى .

فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك [٧] فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالته عند اختلاف صيغه ما لم يكن هناك [مع تغير الصيغة [٨]] ما يعطي المعنى الذي [٩] كانت تعطيه الصيغة الذاهبة وهو (إن)

---

(١) أ و جـ : أدخله .

(٢) انظر : المقدمة المحسبة ٢١٢/١ ، المفصل ٣١٧ ، شرح الجزولية ٣٨ .

قال العطار عن قد في هذا الموضع . « وقال بعض العلماء قد هنا للتكثير ، يريد أن كثيراً ما تختلف » ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) .

وقيل عن التكثير في دلالة قد : إنه « معنى غريب » ، الجنى الداني ٢٧٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر هذا القول في : الشرح الصغير ١٨ ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) . منسوبا إلى الشلوبين نفسه .

(٥) أى النص السابق .

(٦) ب : يصلي .

(٧) ب : زعمه .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) جـ : التي .

في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقم فإن صيغة (يقم) لما ذهبت في إن قام بقي ما يقوم مقامها في الدلالة على الاستقبال وهي (إن) ، لأنها شرط في الاستقبال [١] وحذف من الكلام ما لم يكن هناك مع تغير الصيغة ما يعطي المعنى الذي كانت تعطيه الصيغة الذاهبة لأن ذلك أمر عارض في الكلام ، وأصل الكلام أن يتغير الزمان لتغير الصيغ /٢٠أ والأمر عارض فيه فأجرى الكلام على الأصل فيه ، ولم يعتد بالأمر العارض فيه فأسقط لذلك [٢] .

وقوله : الفعل [٣] يقع على المعنى الصادر عن الفاعل [٤] .

يريد أنه يقع على المعنى الذي يدل عليه [٥] المصدر ، وأتم من هذا أن يقول : إنه يقع عليه وعلى اسمه ، ألا ترى إلى [٦] قول صاحب الفصيح [٧] : « ورجل زَوْرٌ وفِطْرٌ وصَوْمٌ [وعَدْلٌ [٨]] لا يثنى ولا يجمع لأنه فعل [٩] » معناه لأنه مصدر في

---

(١) انظر ص : ٢٤٤ هـ٨ .

(٢) فقام تدل على الماضي ، ويقوم تدل على الحاضر والمستقبل ، فتغيرت الصيغة لتغير الزمن ، أما دلالة قام على المستقبل مع أداة الشرط (إن) فأمر عارض ، والأمر العارض لا يعتد به بل يجري الكلام على الأصل : انظر : الشرح الصغير ١٨ ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٣٨/١ .

(٣) طمست في : ب .

(٤) الجزولية ٢أ .

(٥) ب : على .

(٦) ب : أن .

(٧) هو ثعلب : (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) .

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد سيار ، مولى بني شيبان ، أخذ عن سلمة بن عاصم ، ومحمد بن سلام الجمحي ، والزبير بن بكار . وأخذ عنه علي بن سليمان الأخفش ، وابن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد ، والحامض ، وإبراهيم الحربي وغيرهم .

صنف الفصيح وكتاب فعلت وأفعلت والمصون في النحو وغيرها .

« طبقات النحويين واللغويين ١٥٥ - ١٦٧ ، تاريخ العلماء النحويين ١٨١ - ١٨٢ ، نزهة الألباء ١٧٣ - ١٧٧ » .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) الفصيح ٢٨٨ . وفيه : « وكذلك رجل ... وعدل ورضى لا يثنى ... » إلى آخره .

الأصل والمعنى رجل ذو زور أي ذو زيارة (١) ، وكذلك [في (٢)] التثنية والجمع رجلان زَوْرٌ أي ذوا (٣) زيارة ، ورجال زور (٤) أي ذوو (٥) زيارة ، فأوقع (٦) الفعل هنا على المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفعل (٧) لا على المعنى الصادر عن الفاعل لأنه لم يمنع إلا التثنية والجمع اللذين توصف بهما الألفاظ .

وقوله : ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكلم [الثلاث (٨)] .

[يريد بالكلم : الكلم الثلاث (٩)] الاسم والفعل والحرف .

والكلم : إنما هو جمع كلمة (١٠) ، ويريد باللفظ الذي هو أحد الكلم الكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيا ، وهي التي (١١) يسميها النحويون فعلا .

وقوله : فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه (١٢) .

---

(١) النعت بالمصدر عند البصريين مؤول بتقدير مضاف كما أوله الشلوبين ، وعند الكوفيين مؤول بالمشتق تقديره زائر وعادل ، وقيل : لا تأويل ولا حذف بل جعل العين نفس المعنى مبالغة . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١ ، شرح المفصل ٥٠/٣ – ٥١ ، أوضح المسالك ٤٧٢ ، شرح التصريح ١١٣/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : ذو .

(٤) ب : ذوا زور .

(٥) ب : ذو .

(٦) ب : بما وقع .

(٧) قال المبرد : « واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل » المقتضب ٢٢٦/٣ .

(٨) ساقط من : جـ . وانظر الجزولية ٢أ .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ليس جمعاً في الحقيقة وإنما هو اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء : انظر شرح الشافية ١٩٣/١ ، شرح الكافية ٢/١ . وعذر الشلوبين – رحمه الله – في هذا أن الأئمة الأوائل قالوا عنه جمع . انظر : الكتاب ١٨٣/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٢ ، الأصول ٤٤٢/٢ – ٤٤٣ .

(١١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(١٢) الجزولية ٢أ – ب .

يريد بذلك أن أبا القاسم لم يرد بقوله : « وهو اسم الفعل [(١)] » إلا أن المصدر اسم المعنى [(٢)] الذي صدر عن الفاعل ، ولم يرد أن المصدر اسم للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، لأن المصدر ليس اسماً لها إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفاعل ، وغرضه بذلك أن يشرح [به [(٣)]] كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض ، إذ المعترضون عليه شارحون لكلامه [(٤)] / شرحا فاسد المعنى ، وذلك أنهم قالوا : إن قول أبي القاسم في المصدر إنه : « اسم الفعل والفعل مشتق منه [(٥)] » متناقض /٢٠ ب من حيث كان اسم الشيء بعده في الرتبة ، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى بعد ذلك [(٦)] .

فإذا قال : إن المصدر اسم للفعل . فقد قال : إنه بعد الفعل من حيث كان اسم الشيء بعده ، وهذا يناقض قوله بعد : إن الفعل مشتق من المصدر [(٧)] .

فهؤلاء المعترضون قد أخذوا الفعل في قوله : وهو اسم الفعل على أنه الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيا ، [كما أن الفعل في قوله : والفعل مشتق منه يريد من المصدر وهو الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها أيضاً ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيا [(٨)]] فلما أخذوا الفعل في الموضعين بهذا المعنى لزم التناقض ولابد ، فإن القول الأول يقتضي أن الفعل أول للمصدر [(٩)] . والقول الثاني يقتضي أنه ثان للمصدر . وهذا الشرح الذي شرحوا به

---

(١) الجمل ١ – وفيه « والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه » .
(٢) جـ : الفعل .
(٣) تكملة من : ب .
(٤) سقط في : ب ، مقداره اثنتا عشرة ورقة من ٢٠ب – ٣٣أ من نسخة أ .
(٥) الجمل ١ .
(٦) انظر هذا الاعتراض من أن المسمى متقدم على التسمية في : إصلاح الخلل ٢٥ ، شرح الجمل ٩٧/١ ، المباحث الكاملية ٢٦/١ ، المشكاة والنبراس ١٧/١ (ف) ، شرح الجزولية ٣٨/١ .
(٧) الجمل ١ .
(٨) تكملة من : أ .
(٩) أ : المصدر .

كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى ، فإن المصدر ليس اسماً للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، ألا ترى أن القيام ليس اسماً لقام ولا القعود اسما لقعد ولا الخروج اسما لخرج ، وأن هذا فاسد المعنى مع ما فيه من التناقض الذي ذكروه [١] ، وهذا الشرح الذي شرح به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض .

وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي [٢] فقال : ليس بشيء لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسماً للمعنى الصادر عن الفاعل وهو قوله : في « باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية [٣] » : و« اعلم أن أقوى تعدى الفعل [٤] إلى المصدر ، لأنه اسمه ومشتق منه » [٥] . قال فقوله : لأنه اسمه مضاف إلى ضمير الفعل الذي تقدم ذكره ، والفعل الذي تقدم ذكره ليس المعنى الصادر عن /٢١أ الفاعل إنما هو اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه [٦] .

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر ، لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف ويكون معناه : لأنه اسم معناه أو اسم حدثه أي اسم الحدث

---

(١) التناقض هو أنه قال عن المصدر انه اسم الفعل ، فيكون الفعل على هذا قبله ، ثم قال : والفعل مشتق من المصدر ، والمشتق منه وهو المصدر قبل المشتق وهو الفعل ، فحدث التناقض الذي ذكروه .

(٢) الرندي (٥٤٣ - ٦١٦ هـ) .

أبو علي عمر بن عبد المجيد الأزدي المالقي الأستاذ النحوي ، أخذ عن السهيلي وأحكم العربية عنه ، وصار إماماً في العربية والقراءات ، أقرأ كتاب سيبويه . له : شرح الجمل ، رد على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي .

« غاية النهاية في طبقات القراء ٥٩٤/١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١٩٨/٢ ، إشارة التعيين ٢٤٠ ، بغية الوعاة ٢٢٠/٢ » .

(٣) الجمل ٣٢ .

(٤) في الجمل : الأفعال .

(٥) الجمل : ٣٤ - ٣٥ .

(٦) انظر : قول الرندي في المشكاة والنبراس ١٩/١أ .

الذي يدل عليه ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (١) أو يكون الضمير في قوله لأنه اسمه – وإن كان عائداً على الفعل الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه – لا يراد به ما يعود عليه ، ولكن المعنى الصادر عن الفاعل ويكون ذلك كما حكوا من قولهم : عندي درهم ونصفه (٢) ، فإذا تقرر هذا لم تكن تخطئته إياه لازمة لكن الذي قال لعمري أظهر ويكون التفسير في هذا الموضع الذي فسره هذا المؤلف على هذا المعنى الذي قاله الأستاذ أبو علي أن يكون قوله وهو اسم الفعل أي الاسم الذي أخذ منه الفعل كما تقول هذا تراب هذا الإناء ، أي : التراب الذي أخذ منه هذا الإناء (٣) ، إلا أن هذا التفسير أيضاً فيه أن قوله بعد : والفعل مشتق منه يغني عنه لأنه في معناه إلا أن أبا القاسم يمكن أن يكون رأى التوكيد أعني بالمعنى فكرره فلا يبعد والتفسيران بعد متقاربان .

---

(١) استبعده العطار إذ قال : « وقد تؤول كلامه هنا بأشياء بعيدة » وذكر منها هذا الوجه ثم قال : « وهو حذف بغير دليل مع أنه يناقض ما فسره به المؤلف أولا ولا يصح أن يكون الضمير في اسمه للمصدر » ، المشكاة والنبراس ١٧/١ (ف) .

(٢) قال العطار عن هذا الوجه أيضا « وهذا إلغاز وإلباس وليس بمنزلة عندي درهم ونصفه ، فإنه يفهم من قوله ونصفه كون الضمير يعود على غيره بخلاف ما نحن فيه » ، المشكاة والنبراس ١٨/١ (ف) .

(٣) واستبعد العطار هذا أيضا « من وجهين : أحدهما : أن العبارة بكونه اسما له عن الاشتقاق لا تتصرف ، والثاني : أنه يكون قوله : ومشتق منه حشو لا يحتاج اليه » ، المشكاة والنبراس ١٨/١ (ف) .

والوجه الثاني من هذين الوجهين يرده كلام أبي علي بعد .

باب الإعراب

قوله : الإعراب تغيير (١) أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها (٢) .

قد اعترض الناس هذا القول في الإعراب بالمصادر اللازمة للنصب (٣) ، والظروف اللازمة له (٤) ، ولا ينبغي أن يعترض بذلك لأن تلك الأسماء أصلها أن تختلف لاختلاف العوامل لأنها غير مشبهة للحروف ، ولكن منع من ذلك قلة تمكنها . فشرط النحويون فيه تغيره لتغير العوامل ، وإن لم يكن لازماً لأنه الأصل ، وقوانينهم إنما يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض ، وكأن / ٢١ب هذه الأسماء وإن لم تتغير أواخرها لاختلاف العوامل فهي في حكم ما يتغير آخره لاختلافها لكون الأصل فيها أن تتغير لكن منع من ذلك المانع المذكور .

ويحتمل أن يكون النحويون أرادوا بقولهم الإعراب تغير أواخر الكلم (٥) / لاختلاف العوامل أنه الحكم الذي يكون في الأواخر لأجل العوامل أو بسبب العامل (٦) ، وذكروا اختلاف الآخر لاختلاف العوامل وإن كان من المعربات ما ليس كذلك نحو ما ذكرناه ، لأن الأكثر من المعرب مختلف الآخر لاختلاف العوامل فبنوا ذلك على ما الأكثر عليه ، وإن لم يكن المقصود [إليه إنما المقصود (٧)] ما ذكرناه آنفا

---

(١) أ ، ب : تغير .

(٢) الجزولية ٢ب .

(٣) قال سيبويه : « هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام .... وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله » ، الكتاب ١٦٢/١ .

(٤) مثل : ذات مرة وذات ليلة وذات يوم ... فهي لا تستعمل إلا ظرفا منصوبا . انظر : شرح المفصل ٤٢/٢ .

(٥) تقدمت ورقة في ب وصار رقمها ١٥ ، ١٦ وموضعها الصحيح بعد صفحة ٣٢ .

(٦) ب : العوامل .

(٧) ساقط من : جـ .

[من [١]] أن الإعراب هو الحكم الذي يكون في الآخر بسبب العامل [٢] .

وقوله : وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل [٣] .

يريد أن هذه الفائدة هي الأصل في المجيء بالإعراب ، وإلا فله فائدة أخرى في الفعل وهي الدلالة على شبهه بالاسم وقد ذكر المؤلف ذلك [٤] بعد [٥] ، ولكن ليس الأصل في مجيء الإعراب إلا الدلالة [٦] على المعنى الذي يحدث بالعامل خاصة [٧] ، فإذا دخل في الفعل فكأنه إنما دخل فيه للدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، لأنه إذا كان إنما دخل فيه لشبهه بالاسم فكأنه داخل في الاسم [٨] ، وكأن شبه الاسم معنى حدث بالعامل وإن لم يكنه لأنه معنى يوجد مع الإعراب كالمعنى الذي يحدث بالعامل في أنه معنى يوجد مع الإعراب [٩] ، فلذلك اقتصر المؤلف [على المعنى [١٠]] بفائدة [١١] الإعراب على المعنى الذي يحدث بالعامل دون الدلالة على شبه الفعل بالاسم .

واختلف النحويون في المعنى الذي يحدث بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه ما هو ؟ .

فمنهم من يقول : هو كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه [١٢] . قالوا :

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) انظر هذا الاعتراض ورده في : شرح الجمل ١٠٣/١ – ١٠٤ ، شرح الجزولية ٥٣/١ ، ٥٦ – ٥٧ .

(٣) الجزولية ٢ب .

(٤) ب : ذكر ذلك المؤلف .

(٥) إذ يقول عن الفعل : « وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعته الاسم » ، الجزولية ٣أ .

(٦) ب : فالدلالة .

(٧) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، نتائج الفكر ٨٢ .

(٨) قيل : « إن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء » ، التبيين ١٥٤ . وهو مذهب كوفي . وانظر : الإنصاف ٥٤٩/٢ – ٥٥٠ .

(٩) ب : بالإعراب .

(١٠) تكملة من : ب .

(١١) جـ : لفائدة .

(١٢) الإيضاح في علل النحو ٦٩ ، المقتصد ١٠١/١ ، ١٠٨ ، نتائج الفكر ٨٢ ، المفصل ١٨ ، التبيين ١٥٦ ، التخمير ١١٩/١ ، شرح الوافية ١٢٩/١ .

فكل مرفوع من الأسماء فاعل أو مشبه بالفاعل في كونه عمدة لا يستغنى / ٢٢أ عنه ، وكل منصوب من الأسماء مفعول أو مشبه به في كونه فضلة مستغنى عنه ، وكل مخفوض من الأسماء مضاف إليه بواسطة نحو : مررت بزيد وخطرت على عمرو ، أو بغير (١) واسطة نحو : غلام زيد .

ومنهم من يقول : إن المعاني التي تحدث في الاسم بالعامل من (٢) كونه عمدة وفضلة ومضافا إليه (٣) .

والقول الأول أولى من جهة الاحتياج إلى [ما يتفاهم به ، والثاني أطرد منه وأولى من جهة عدم الاحتياج إلى (٤)] الاعتذار ، والقولان على هذا متقاربان إلا أن سيبويه يظهر منه اعتماده على أطردهما ولعله اعتمده (٥) وإن كان الآخر هو الذي يحتاج إلى التفاهم به من جهة تضمن هذا القول الأطرد (٦) لذلك القول الآخر الذي يحتاج إلى التفاهم به فيكون في ذلك قد جمع الغرضين من إعمال الأطرد (٦) ، والذي التفاهم إليه أحوج و [هذا (٧)] مقصد عالٍ جدّاً يشبه مقاصده فأخذ به لما كان النظر الأسَدُّ ناصره وعاضده .

وقوله : والبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى (٨) .

---

(١) جـ : وبغير .

(٢) ب : في .

(٣) قال الرضي : « وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد .... وجعل النصب للفضلات .... ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر .... إلى آخره » ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) قال سيبويه : « والجر يكون في كل اسم مضاف إليه » ، الكتاب ٢٠٩/١ ، وهذا القول يصلح للقولين معاً ، ولم أجد في كتابه نصاً صريحاً يتبع فيه أيا من القولين ... ولعل الشلوبين وقف على قول سيبويه في نسخة أخرى .

(٦) أ : الاطراد .

(٧) طمست في : ب .

(٨) الجزولية : ٢ب .

هذا الكلام يحتمل وجهين أحدهما : أن يريد به ما بينه بعد بقوله : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء واحتاج إلى هذا البيان لما لم يفصح [١] قوله : وضده في المعنى بالمراد .

والثاني : أن يريد بمضادته إياه في المعنى أن الإعراب فائدته في الأصل الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل في الأصل على معنى [٢] ، فيكون معنى قوله : وضده في المعنى وضده في الدلالة على المعنى ، لأن الإعراب دل على المعنى في الأصل والبناء ليس [في الأصل [٣]] دالا على المعنى على حسب ما ذكرناه .

وقوله : والفرق [٤] بينهما : انتقال الإعراب ولزوم البناء [٥] .

على هذا معناه والفرق بينهما من جهة اللفظ . إذ كان قوله وضده في المعنى متضمنا الفرق بينهما من جهة المعنى حيث كان / ٢٢ب الإعراب [٦] دالا على معنى والبناء غير دال عليه .

وقوله : وأصل الإعراب للأسماء لأنها [لا [٧]] تتغير صيغها لتغير المعاني عليها وليس كذلك الأفعال . لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها [٨] .

قال بعض الناس [٩] : هذه العلة معترضة ، فإن الأسماء أيضاً تتغير صيغها لتغير

---

(١) ب : يصح .

(٢) لأن البناء لا يختلف باختلاف العوامل قال الفارسي : « البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل » ، الإيضاح ١٥ ، وانظر : اللمع ٩٢ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، كشف المشكل ٢٣٨/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) جـ : الفرق .

(٥) الجزولية ٢ب .

(٦) أ : المعنى .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) الجزولية ٢ب .

(٩) هذا القول قال به الشلوبين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسبه له اللورقي : المباحث الكاملية ٣٥/١ . وقال به الأبذي : شرح الجزولية ٦٧/١ .

المعاني عليها ، ألا ترى أن قولنا : زَيْدٌ يدل على معنى ، وزُيَيد يدل على [(١)] / معنى آخر ، وزُيُود على آخر ، فكما تتغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها تتغير أيضاً صيغ الأسماء لتغير المعاني عليها .

ويعترض هذا الكلام أيضاً بأن الإعراب إنما يجيء للمعاني التي تطرأ بالتركيب لا لغيره من معاني الكلم في أنفسها ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها إذا لم تكن تلك المعاني معاني الإعراب [(٢)] وإنما ينبغي أن يذكر هنا المعاني التي جيء بالإعراب لها [لا غيرها [(٣)]] ، وإنما الصواب أن يقول : لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معان لولا الإعراب لم تتبين فجيء [(٤)] بالإعراب من أجلها في الأصل ثم حمل على ذلك ما تبينت فيه المعاني الطارئة مع التركيب ، وكل واحد من الضربين مشروط فيه ألا يشبه الحرف فأما الأفعال فليست كالأسماء في ذلك ، لأن كل معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنفي والأمر والتحضيض ، فمعه ما يبينه [(٥)] فلم يحتج مع ذلك إلى الإعراب [(٦)] .

وقوله : وأصل البناء للأفعال لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها [(٧)] .

ليس بشيء ، والصواب : لأن المعاني التي تتغير عليها معها ما يبينها ، وأما المعاني التي تتغير صيغها لتغيرها [(٨)] فليست موجبة للإعراب ، لأنها لم يحدثها التركيب ، والإعراب إنما توجبه المعاني التي أحدثها التركيب .

---

(١) انتهت ص ١٥ ، ١٦ من : ب .

(٢) وهذا الاعتراض أيضا قال ابن الشلوبين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسبه له اللورقي في المباحث الكاملية ١/٣٥ - ٣٦ .

(٣) تكملة من : جـ .

(٤) أ : فتجيء .

(٥) قال العكبري : « أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة به » ، التبيين ١٥٤ .

(٦) انظر : الشرح الصغير ٢٢ ، المباحث الكاملية ١/٣٦ .

(٧) الجزولية ٢ب - ٣أ .

(٨) المعاني هنا هي الأزمنة : شرح الجزولية ١/٦٧ .

أقول : قد يمكن أن يكون مراد المؤلف وأصل الإعراب /٢٣أ للأسماء ، لأنه [لا [(١)]] يلزم فيها تغير صيغها لتغير المعاني عليها ، بل قد يكون فيها معان تتغير عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولا تتغير صيغها لها فيحتاج إلى الإعراب فيها لبيان تلك المعاني ، وليس كذلك الأفعال لأن كل معنى يتغير على الفعل فله صيغة تبينه ، ولا يريد بالصيغة البنية خاصة بل كل ما بين المعنى عنده [(٢)] ، فكأنه صيغة صيغت له ، وبيان تلك المعاني تكون بالصيغ وبالحروف ، فقلت [(٣)] الصيغ في ذلك إذا [(٤)] كانت الحروف كأنها صيغ [له [(٥)]] اتساعا [(٦)] وتجاوزاً ، فإذا كان مراد المؤلف هذا الذي ذكرناه آخراً لم يلزمه شيء من الاعتراضين المتقدمين [(٧)] .

وكان تعليله لإعراب الأسماء في معنى تعليل المعترض بعينه إلا أن لفظه على هذا يكون بعيداً من المعنى الذي أراد جداً ، لأنه إنما ذكر تغير الصيغ لتغير المعاني فتَجَاوَزَ [(٨)] وتَسَامَحَ ، وكان أحسن من ذلك أن يقول وأصل الإعراب للأسماء لأن

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) بعض شراح الجزولية قصر المعنى على الزمان فقط وهو ما تفيده الصيغة وحدها ، ورد ذلك العطار من جهتين :

١ – أنها معان مفردة في الصيغة كما أن في الأسماء معان مفردة من مثل زُيَيْد زُيُود .

٢ – أن المعاني المفردة لا تشاكل المعاني المتقدمة في الأسماء والتي أحدثها التركيب فأدى ذلك إلى اختلاف العلة .

انظر : المشكاة والنبراس ٢٣/١ (ف) .

(٣) أ : وبقلب .

(٤) أ : اذ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) جـ : تسامحا .

(٧) هما :

(أ) أن الأسماء تتغير بتغير المعاني كزيد وزيود .

(ب) أن الإعراب إنما يأتي للمعاني الطارئة بالتركيب ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لأنها ليست للمعاني الطارئة : انظر ما سبق ص ٢٥٤ – ٢٥٥ .

(٨) جـ : فتجور .

الإعراب جيء به لبيان معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل [إلا [1]] للأسماء ، لأن تلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها ، إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة [2] .

فإن قلت : فهذا يقتضي أن الأفعال ليس فيها معان يحتاج معها إلى بيانها بالإعراب ، وكيف هذا ونحن نجد فيها معاني تحتاج إلى الإعراب في بيانها ، وذلك كمعاني الرفع والنصب والجزم في : ما تأتينا فتحدثنا ، وفي : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن وما [كان [3]] مثلهما [4] .

قلنا : هذا اعتراض يعترض به النحويون في قولهم : إن الإعراب في الأفعال ليس لتبين المعاني ، إنما هو للتشبيه بالاسم [5] .

والجواب /٢٣ب عن هذا الاعتراض ، أنه ليس يلزم المؤلف وحده بل يلزمه من ذلك ما يلزم النحويين القائلين بهذا وهم الجمهور . والانفصال عن هذا الاعتراض الذي يعترض به هنا من يعترض أن يقال : إن أصل النصب في قولك : لا تَأْكِلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبنَ : لا تَأْكِلِ السَّمَكَ وأَنْ تَشْرَبَ اللبنَ ، ثم أضمرت (أَنْ) وبقي عملها [6] . وأصل الجزم في قولك لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن لا تأكلِ السمكَ

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) أتى بهذا اللورقي : المباحث الكاملية ١/٣٥ — ٣٦ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) هذه هي حجة الكوفيين في أن إعراب المضارع يفرق بين المعاني .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٨٠ ، التبيين ١٥٤ ، مسائل خلافية ٨٤ ، شرح الجزولية ٦٥ ، التذييل والتكميل ١/٣٧ب .

(٥) هذه هي حجة البصريين في إعراب الفعل المضارع ، لأنه أشبه الاسم .

انظر : الأصول ٢/١٤٧ ، الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، شرح المفصل ٧/٦ ، شرح الجزولية ١/٦٦ ، التذييل والتكميل ١/٣٧ب .

(٦) انظر : في إضمار أن هنا : الكتاب ١/٤٢٥ ، المقتضب ٢/٢٤ ، الأصول ٢/١٥٤ ، المرتجل ٢٠٧ .

ولا تشربِ اللبنَ (١) فأغنى عن إعادة (لا) حرف العطف الذي ينوب مناب العامل (٢) . وأصل الرفع في قولك (٣) : [لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ (٤)] لا تأكلِ السمك وأنت تَشْرَبُ اللبن ، لابد من إضمار أنت هنا ، لأن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال (٥) كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال فاقتضى مجيء الواو أن يجاء معها بأنت ثم أضمرت ، فإذا كان الأمر على هذا فهذه إذن ثلاثة ألفاظ في الأصل ، وهي مختلفة لاختلاف المعاني كل معنى منها له لفظ ينفرد به دون المعنى الآخر ، فتلك الألفاظ إذن مختلفة (٦) على هذه المعاني ومن أجل اختلاف المعاني اختلفت ، فتلك الألفاظ المختلفة هي المعبرة (٧) عن المعاني المختلفة والإعراب . [والإعراب (٨)] من العبارة عن تلك المعاني (فالج بن خلاوة (٩)) فإذا كان الإعراب من تلك المعاني خليا (١٠) عن العبارة عنها لم يكن

---

(١) انظر : في جزم الفعل الثاني هنا : الكتاب ٤٢٥/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، المقتصد ١٠٧٣/٢ .

(٢) هذا معنى قول النحاة : إنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في إعراب ما قبله .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، رصف المباني ٤٧٥ .

(٣) جـ : قوله .

(٤) تكملة من : جـ .

(٥) قال ابن جني عن واو الحال : « ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، لو قلت : كلمت محمدا وقام أخوه وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى قد .... وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد » ، سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ .

أما المضارع المثبت فنص المالقي على قلته انظر : رصف المباني ٤٨٢ ، والصحيح أنه ان اقترن بقد صح مجيء واو الحال معه وإن لم يقترن بها فالصحيح خلوه من الواو « لأن المضارعَ مشابه للاسم فلا تدخل عليه كما لا تدخل على الاسم » ، توضيح المقاصد ١٦٥/٢ ، وانظر : الجنى الداني ١٩٢ - ١٩٣ .

(٦) جـ : تختلف .

(٧) جـ : المغيرة .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) مثل يضرب في البراءة من الشيء ، وأصله أن فالج بن خلاوة الأشجعي قيل له يوم الرقم لما قتل أُنيسٌ الأَسْرَي : أتنصر أنيسا ؟ قال : إني منه بريء .

انظر : تهذيب اللغة ٨٨/١١ ، الصحاح ٣٣٦/١ ، مجمل اللغة ٧٠٥/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٤٤٨/٤ ، جمهرة الأمثال ١٠٢/٢ ، مجمع الأمثال ٤٦/١ ، اللسان ٣٤٧/٢ (فلج) .

(١٠) جـ : خاليا .

للمجيء به في هذه الأفعال معنى ، إنما هو فيها لشبهها بالأسماء لا للعبارة عن تلك المعاني ، وإذا لم يكن للعبارة عن تلك المعاني بان لك بذلك خطأ من قال : إن الإعراب في هذه الأفعال لإبانة المعاني ، كذا تقرر أمر [١] الإعراب في الأصل في هذه الأفعال ، وإذا تقرر أنه كذلك في الأصل في هذه الأفعال فكذلك هو في الفرع الذي هو اللفظ الذي يحذف فيه (أَنْ وَلَا وأَنْتَ) لاستحالة كون الفرع مبينا [٢] /٢٤أ آخر غير الأصل فتبين بذلك أن الإعراب في الفرع غير معبر [٣] عن المعاني كما كان في الأصل غير معبر [٣] عن المعاني ولابد ، وهذا في غاية البيان إن شاء الله .

وقوله : وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعته الاسم ، ومضارعته له من ثلاثة أوجه : الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء [٤] .

ظاهره أن هذه المضارعة هي الموجبة للإعراب ، وليست اللام بأن توجب إعراب المضارع أولى من أن يكون الإعراب يوجبها ، لأن كل واحد منهما – أعني الإعراب ولام الابتداء – مختص بالأسماء في أصل وضعه ولعله لم يأخذ المضارعة إلا مطلقة ، وكأنه يريد ومضارعته له من ثلاثة أوجه سوى الإعراب ، ولم يرد المضارعة الموجبة للإعراب خاصة دون غيرها .

وقد أخذ بعض الناس على المؤلف والصيمري [٥] ذكرهما اللام في وجوه

---

(١) جـ : كذا تقرروا من .

(٢) جـ : منها .

(٣) جـ : مغير .

(٤) الجزولية ٣أ .

(٥) الصيمري (... – ...) .

أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي . سكن مصر مدة وأخذ بها شيئاً من النحو واللغة ، أخذ عن السيرافي والرماني والنمري ، له كتاب التبصرة عني به المغاربة عناية فائقة ، لم نعرف سنة ميلاده ولا وفاته ، ورجح محقق التبصرة أنه من نحاة القرن الرابع ، ورد على بروكلمان الذي زعم أنه توفي سنة ٥٤١ هـ .

انظر : إنباه الرواة ١٢٣/٢ ، إشارة التعيين ١٦٨ – ١٦٩ ، البلغة ١١٢ ، البغية ٤٩/٢ ، مقدمة محقق التبصرة ص٩ وما بعدها .

المضارعة [(١)] ، ولهما أن يقولا ما قلناه من أنهما يريدان المضارعة مطلقة ، لا المضارعة الموجبة للإعراب . والعجب أن سيبويه قال ما قالاه [(٢)] ، والرادون لكلامهما لا يردون كلام سيبويه [(٣)] ، وربما قال بعضهم – إذا قيل له : إن سيبويه فعل ذلك : [ذلك [(٤)]] الإمام ، وهذا كلام لا يعقل .

وقوله : ويشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب وينفرد الاسم المتمكن بالجر ، وينفرد الفعل المضارع بالجزم [(٥)] .

اعترضه بعض الناس في هذا فقال : قيد الاسم بالمتمكن احترازاً من المبني ، لأنه لا يدخله الرفع ولا النصب ولا الجر أصلاً ، إنما يكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جر ، لا مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجرورا ، وقيد الفعل بالمضارع احترازاً من الماضي وبنية الأمر ، فإن واحداً منهما لا /٢٤ب يدخله رفع ولا نصب أيضا . قال هذا المعترض : وقد ترك أن يحترز مما هو أحق بالاحتراز من هذا الذي احترز منه ، فإنه معلوم أن الرفع والنصب والجر كل واحد منهما إعراب ، ومعلوم أيضا أن الإعراب لا يكون إلا في معرب ، ولا يكون في مبني ، فاحترازه من المبني من الأسماء ومن الماضي وبنية الأمر اللذين ليسا مضارعين لا يحتاج إليه ، ولكن الذي يحتاج إليه أعني أن يحترز منه ولابد هو مالم يكن من الفعل المضارع معرباً ، وهو الفعل المضارع الذي اتصل به ما يوجب بناءه وهو نون التوكيد الثقيلة والخفيفة أو نون جماعة النسوة فقد كان ينبغي

---

(١) التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

(٢) قال سيبويه عن المضارع : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام » الكتاب ٣/١ .

(٣) قال أبو حيان : « واضطرب في هذه اللام قول أبي علي فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه وبه قال الصيمري .... – ثم قال عن الفارسي – ولم يذكرها في الإيضاح » ورد ذلك بقوله : « لأن لام الابتداء خاصة كالإعراب فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علة فيه وهذه العلة والتي قبلها – يعني دخول السين وسوف – إذا حققتا لا يصح منهما شيء » ، التذييل والتكميل ٣٨/١ب ، وانظر : توضيح المقاصد ٥٥/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية ٣أ .

له ألا يطلق القول في الفعل المضارع لأن ذلك يوهم أنه معرب كله ، ومنه ولابد غير معرب وهو ما ذكرناه ، فالذي تركه إذن أحق بالذكر مما ذكره .

وكذلك أيضاً نقد عليه هذا الناقد أن ذكر الاسم المتمكن فأحال على التمكن ، وهو لم يتقدم [١] له بيان كما تقدم له بيان ما أحال عليه في المضارع من المضارعة . قال هذا الناقد : فقد كان ذكر هذين اللذين ترك أحق بالذكر مما ذكره .

قال هذا الناقد : والعجب أنه قد ذكر كل واحد من هذين الأمرين اللذين تركهما بعد فذكر المبني من الأفعال المضارعة في ذكره الضمة من علامات الرفع [٢] ، وذكر بيان المتمكن من الأسماء في ذكره الكسرة من علامات الجر [٣] ، قال وذكرهما في هذا الموضع أولى من ذكرهما في الموضعين اللذين ذكرهما فيهما ، لأن هذا الموضع أسبق من ذينك الموضعين فهو أولى بالذكر منهما .

والذي عندي : أن هذا الفصل أعني قوله : ويشترك الاسم المتمكن إلى قوله فالجزم ليس من أصل هذا الموضوع وإنما /٢٥أ هو إلحاق ألحقه فيه من لم يحسن . ولا مشى على طريقة الموضوع ، فإن الفصل كله مذكور في الجمل [٤] وليس فيه فائدة زائدة على ما في الجمل إلا الاحتراز بالتمكن وبالمضارع وهو احتراز لا يحتاج إليه كما ذكر الناقد ، وليس من عادة هذا الموضوع أن يكون فيه مثل هذا ، فواضع هذا الموضوع مبرأ والله أعلم من هذا الفصل وما اعترض عليه به فيه .

إلا أن ما اعترض به هذا المعترض المؤلف من [الاحتراز من [٥]] النونين [٦]

---

(١) أ : يتمكن .

(٢) قال : « الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها » ، الجزولية ٥٦ (التيمورية) .

(٣) قال رحمه الله : « الكسرة تكون علامة الخفض في الاسم المتمكن وهو الذي لم يشابه الحرف كالذي .... وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم » ، الجزولية ٥٩ (التيمورية) .

(٤) ص ٢ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) أ : النون .

الخفيفة والثقيلة [(١)] ونون جماعة النسوة في إعراب الفعل [(٢)] إنما يلزمه إذا قيد الأفعال بالمضارع كما فعل ، ولو قيد بقوله المعرب فقال : والفعل المعرب لم يلزمه لأن ما فيه هذه النونات الثلاث النون الثقيلة والخفيفة ونون جماعة النسوة من الأفعال ليس معرباً ، فلذلك يلزم هذا الاعتراض المؤلف ، ولا يلزم أبا القاسم ، لأن أبا القاسم لم يقيد الأفعال بشيء في اللفظ وإن كان مقيدا في المعنى بقوله : المعربة [(٣)] ، فإنه لا يلزم على هذا التقييد الاعتراض بالنونات الثلاث كما قدمنا ، ولزوم هذا الاعتراض لمن ألزمه إنما هو على قول من يقول : إن الفعل المضارع مع هذه النونات الثلاث مبني [(٤)] ، وهو لعمري قول أكثر النحويين . وإن كان بعضهم [(٥)] قد قال : إن الفعل مع هذه النونات [الثلاث [(٦)]] معرب ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع سيذكر بعد فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه ، في قولك : جاء غُلَامِي ، ورأيت غُلَامِي ، ومررت بغُلَامِي [(٧)] ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم : إنه مبني كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات : إنه مبني ، إنما يقال في كل واحد منهما : إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع /٢٥ب منع من ظهور الإعراب فيه ، وينبغي أن نبسط كلام هذين الخصمين في هذه المسألة ونذكر حجة كل واحد منهما حتى يتبين أين الحق من قوليهما ؟

---

(١) جـ : الثقيلة والخفيفة .

(٢) جـ : الأفعال .

(٣) يظهر أن الشلوبين يريد قول الزجاجي : « وإعراب الأفعال ... إلى آخره » الجمل ٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٩/٣ ، الأصول ١٩٩/٢ ، الجمل ٣٥٦ ، اللمع ٢٧٢ ، المفصل ٢٤٤ ، الأمالي الشجرية ١٩٨/٢ .

(٥) خالف في بناء المضارع مع نوني التوكيد الزجاج والسيرافي . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ، الغرة ٢١٣/٢ب .

وفي بنائه مع نون النسوة الأخفش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . انظر : رصف المباني ٣٩٨ ، نتائج الفكر ١١٠ ، البحر المحيط ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، التذييل والتكميل ٣٩/١ب .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) قال السهيلي : « وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي » ، نتائج الفكر ١١٠ .

ولنفرد الكلام أولا بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة ، وبعد ذلك نحمل عليه النونين الثقيلة والخفيفة ، إذ ذاك أحسن في الإيراد من خلطهما على ما يتبين إن شاء الله .

فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع من الاشتراك في أصل الوضع ، والاختصاص [١] الطارىء بالحرف اللاحق موجودة في الأفعال التي اتصلت بها هذه النون ، فينبغي أن تكون معربة كسائر الأفعال المضارعة [٢] إذ ينبغي أن يوجد المعلول حيث وجدت العلة ولابد ، وقال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي اتصلت به نون جماعة النسوة [٣] ، فلما كان الفعل الماضي الذي تتصل به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل وتزول بسبب النون حركة البناء حمل المضارع على الماضي في ذلك ، فسكن آخر الفعل المضارع ، وزالت بسبب النون حركة الإعراب كما زالت بسبب النون حركة البناء ، قال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا عند اتصال النون بهما بأبعد من التشبيه الذي بين الفعل المضارع والاسم الموجب الإعراب للفعل المضارع [٤] إذ التشبيه هناك إنما هو في الاشتراك الذي في أصل الوضع في المضارع الذي أشبه به العموم الذي في أسماء الأجناس في أصل وضعها [٥] ، والاختصاص الطارىء في المضارع /٢٦أ في الحرف اللاحق

---

(١) أ : اختصاص .

(٢) قال السهيلي محتجا لمذهبه وأنه موافق لأصل « وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب وهو موجود في يفعلن وتفعلن فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب » ، نتائج الفكر ١١١ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٣٩/١ب - ٤٠أ .

(٤) قال أبو حيان : « لأن شبه المضارع بالماضي شبه قوي حتى أنه هو ، وشبهه بالاسم ليس كذلك إذ الفعل ليس باسم ، ولاشك أن استحكام حكم المشبه به في المشبه يكون على قدر قوة الشبه » ، التذييل والتكميل ٤٠/١أ .

(٥) قال الصيمري : « والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم : أن الحرف ينقله من احتمال زمانين =

كالاختصاص الطارئ في أسماء الأجناس بالحرف اللاحق هناك [١]، إذ التشبيه هنا بين شيئين من جنسين والتشبيه هناك أعني بين [الماضي [٢]] المتصل به النون والمضارع المتصل به بين شيئين من جنس واحد . والشيئان المشبه بينهما قبل النون ليس بينهما اجتماع في معنى واحد ، والشيئان المشبه بينهما بعد لحاق النون مجتمعان في أن الحدث الذي يدل عليه كل واحد منهما واحد ، قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيئان من جنس واحد ، وغير مجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في الإعراب ، كان الحكم له في الموضع الأقرب حيث يكون الشيئان من جنس واحد ومجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في تسكين الآخر المتحرك أولى ولابد ، قال [٣] : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع ، ولا ينبغي أن يخرج بذلك الفعل المضارع مما وجب له من الإعراب إلى البناء ، كما أوجب أيضاً ما اتصل بغلام وغيره من الأسماء من ياء الإضافة الكسر لآخره ، ولم يخرجه ذلك عن الإعراب إلى البناء لأن هذا عارض عرض له ، كما ذلك [٤] عارض عرض للفعل المضارع فيوجب للعارض ما أوجبه ، ولا يوجب ذلك الخروج عما استقر لواحد منهما من الإعراب .

قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً للازم لمن يقول إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرجه عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض

= إلى اختصاص بواحد بعينه ، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه تقول : يصلي فيحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيصلي وسوف يصلي ، اختص بالمستقبل دون الحال كما تقول : رجل فيحتمل كل واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت : الرجل اختص بواحد بعينه » ، التبصرة والتذكرة ٧٧/١ .

(١) قيل : « ألا ترى أنك تقول « رجل » فيكون مشتركا بين الأشخاص ، فإذا أردت إخلاصه ألحقته الألف واللام فقلت الرجل ، وكذلك قلت « يضرب » فيصلح لزمانين الحال والاستقبال ، فإذا أردت إخلاصه من الاشتراك قلت سيضرب أو سوف يضرب فصار للمستقبل وحده » ، شرح اللمع ٨/١ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : معادة .

(٤) جـ : ذاك .

المتقدمين ، إلا أن الذين ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج [١] لكن صاحبنا الأستاذ أبو بكر بن طلحة كان يرى أنه الذي ينبغي أن يذهب إليه لا غيره ، وإن كان أكثر /٢٦ب المتقدمين لم يذهب إليه ، وكان يرى أن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ ، ومذهب الأقل عنده هو الحق [٢] .

وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني : أنه لما أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء ، ولم يكن للفعل إلا حالان إما الإعراب وإما البناء . وقد ذهب الإعراب ، وليس ثَمَّ إلا هو أو البناء والأصل البناء فينبغي أن يرجع إلى أصله من البناء [٣] ، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب قال هؤلاء ، وهذا فرق بين الفعل المضارع الذي تتصل به النون وبين الاسم المعرب الذي اتصلت به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينقل [٤] عن الأصل ما وجدنا إليه السبيل بوجه ، وقد وجدنا السبيل بأن نقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

قال هؤلاء : ومع ما ذكرناه من الفرق بينهما بأن أصل الفعل البناء ، فإن هنا أمراً آخر يوجب أن يكون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً ،

---

(١) ابن السراج (... – ٣١٦ هـ) .

أبو بكر محمد بن السري النحوي ، أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني والسيرافي ، مات شابا رحمه الله .

له من مصنفات : الأصول ، الموجز ، شرح سيبويه ، الاشتقاق وغيرها .

« نزهة الألباء ١٨٦ – ١٨٧ ، إنباه الرواة ٣/١٤٥ – ١٤٩ ، إشارة التعيين ٣١٣ ، البغية ١/١٠٩ – ١١٠ » .

(٢) رأي ابن السراج في : ابن السراج النحوي ٧٧ – ٧٨ . وانظر : الأشباه والنظائر ١/٢٥١ ، وفيه قول ابن طلحة السابق .

(٣) « لأن البناء أصل الفعل ، فأدنى شيء يرده إليه والإعراب فيه خروج عن الأصل » ، التذييل والتكميل ١/٣٩ب .

(٤) جـ : ينتقل .

وهو أن الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون قد حصل بينه وبين الفعل الماضي الذي اتصلت به النون شبه ، وبينه وبين الاسم الشبه الذي بين كل فعل مضارع وبين الاسم ، والشبه الذي بين الفعل هو الذي ذكرنا من أنه فعل متحرك الآخر في الأصل اتصلت به نون سكنته كما كان الماضي كذلك ، وقد ذكرنا أن هذا الشبه الذي بين هذين الفعلين أقوى من الشبه الذي بينه وبين الاسم على ما تقدم بيانه (١) ، فيما (٢) اجتمع فيه شبهان ، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجب البناء والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجب /٢٧أ الإعراب لم يكن أحدهما أولى بالحكم له من الآخر ، إلا ما كانت له مزية منهما ، والذي له المزية من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين ولابد ، لأنه الشبه الأقوى (٣) ، ولأنه لو تعارض الشبهان واستويا ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لا نبغى أن يكون الذي يرد الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله ، والذي يرده إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنه يوجب له البناء ، والشبه الآخر إنما يوجب له الإعراب ، والبناء هو الأصل في الفعل ، فكان الحكم الذي يرد إلى الأصل أولى .

قال الحاكم بين الخصمين قد أدلى هذا الآخر بحجة قطعت حجة الأول ، وفرقت بين ما وقع الكلام فيه وبين ما شبهه به الأول ، وانضاف إلى ذلك أن الظاهر أن الإعراب في هذا الفعل قد عُدِم ، فمن ادعى أن فيه إعراباً يلزمه الدليل لو لم يكن إلا هذا وحده ، فما ظنك به إذا انضاف إليه تقوية (٤) أحد الشبهين على الآخر ، فخرج من هذا كله أنه لا ينبغي أن يكون العدول عن قول هذا الآخر معه إلا عدولا عن الحق وخروجاً عن سواء السبيل ولابد .

فإن قال قائل هذا الكلام كلّه إنما هو في اتصال النون التي هي نون جماعة

---

(١) انظر ص : ٢٦٤ .

(٢) جـ : فلما .

(٣) انظر قول أبي حيان ص ٢٦٣ هـ٤ . وأيضا انظر : التذييل والتكميل ٥/٣٥أ .

(٤) جـ : بقوله .

النسوة بالفعل المضارع فما قولكم في النونين الثقيلة والخفيفة ؟ أي ما الذي أوجب ذهاب الإعراب معهما إذ الذي أوجب ذهاب الإعراب مع نون جماعة النسوة الحمل على تسكين آخر الماضي في ضربْن .

فالجواب : إن الذي أوجب ذهاب الإعراب مع النونين [١] الثقيلة والخفيفة أنه لو أعربنا الفعل المضارع معهما وقلنا [٢] مثل : يَضْرِبُنَّ بضم الباء في الواحد ، ولم يَضْرِبِنَّ فيه بكسر الباء لأدى ذلك إلى التباس فعل الواحد بفعل /٢٧ب الجماعة وفعل الواحد بفعل الواحدة [٣] ، فلما كان الحكم لشبه الفعل المضارع بالاسم إعرابا [٤] يؤدي إلى اختلاط المعاني والتباس بعضها ببعض لم يعمل عليه ، وهنا اختلف الخصمان الأولان فقال أحدهما : لم يلتفت إلى الإعراب لفظاً لما أدى من الالتباس وبقي معرباً في التقدير كما كان قومي معرباً في التقدير على عدم الالتفات إلى العارض [٥] .

وقال الآخرون : عندما ذهب الإعراب رجع الفعل إلى أصله من البناء ، وقد كان في أصله غير معرب [٦] ، فانبغى أن يكون الآن غير معرب كما كان ذلك فيما اتصلت به نون جماعة النسوة، فوجب أن يكون مبنيا، لأنه يشبهه في أنه فعل مضارع اتصلت به النون ، وأوجبت النون ذهاب الإعراب في اللفظ كما كان ذلك فعلا مضارعاً اتصلت به النون وأوجبت ذهاب الإعراب في اللفظ ، فتصور بذلك هنا من القول ما تصور من القول فيما اتصلت به نون جماعة النسوة إلا أنه يتصور هنا للقائلين بأن

---

(١) أ : النون .

(٢) أ : قلنا .

(٣) قال الصيمري : « .... فلم يكن بد من الحركة ، لالتقاء الساكنين وكان الفتح أولى ، لأنهم لو ضموا لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة إذا قلت لا تضربُنّ في الجماعة ، ولو كَسَرْتَه لالتبس بفعل المؤنث إذا قلت : اضربِنّ » التبصرة والتذكرة ٤٢٧/١ .

(٤) جـ : إعراب .

(٥) انظر : احتجاج السهيلي لإعراب المضارع مع نون النسوة : نتائج الفكرة ١١٠ – ١١١ ، والتذييل والتكميل ٣٩/١ب .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٣٩/١ب .

الفعل غير معرب أعني عند اتصاله بالنونين الثقيلة والخفيفة قولان : أحدهما : أن هذه الفتحة فتحة كفتحة تركيب الحرف مع الاسم في طلحة وقائمة وقاعدة ، وأنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه وتركب [١] الفعل مع الحرف الذي لحق به آخراً وأشبه بذلك ما اتصل به هاء التأنيث [فتح فيه الموضع الذي كان منه موضع الإعراب قبل لحاق النون كما فتح آخر ما اتصل به تاء التأنيث [٢]] عند تركيبه مع التأنيث وبهذا القول قال الفارسي [٣] .

والثاني : أنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه ، وكان أصل الفعل البناء ، وأصل البناء السكون بني هذا الفعل على السكون ثم التقى /٢٨أ سكونه وسكون [٤] هذين النونين فوجب التحريك لالتقائهما ، وقد كان ينبغي أن يكون التحريك بالكسر ، إلا أنه يؤدي إلى التباس فعل الواحد المخاطب بالواحدة المخاطبة ، فعدل عنه ، وتحريكه بالضم يؤدي إلى التباسه أيضاً بفعل جماعة المذكرين وليس للحرف إلا أربعة أحوال : السكون والكسر والفتح والضم ، وقد تعذرت الثلاثة ، فتعين [٥] الفتح لالتقاء الساكنين كما يفتح لالتقاء الساكنين في : انْطَلَق في من سكن اللام من (انْطَلْق ، وفي أَيْن وإنَّ ولَيْتَ وسوف) وما أشبه ذلك فهذه الفتحة على هذا [القول [٦]] فتحة التقاء الساكنين [٧] ، وعلى القول الأول فتحة تركيب ، وكل واحد من هذين القولين قد اندرجت حجته عند ذكره : إلا أن أولاهما قول من قال :

---

(١) جـ : تركت .

(٢) تكمله من : أ .

(٣) قال الفارسي : « ألا ترى أن ما ضم من الكلم بعضها إلى بعض لا يخلو من ضروب محصورة وهو أن يضم اسم إلى اسم أو اسم إلى فعل أو حرف إلى اسم أو اسم إلى صوت أو حرف إلى فعل أو صوت إلى صوت أو حرف إلى حرف ، فضم الاسم إلى الاسم نحو خمسة عشر .... والحرف مع الفعل نحو : ليضربن .... » ، الشيرازيات ٥١أ .

(٤) جـ : سكونه سكون .

(٥) جـ فتغير .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، وفيه : « ثم ردوا الفعل إلى أصله في البناء ، ثم فتحوه لالتقاء الساكنين » .

إنها فتحة تركيب ؛ لأنها لو كانت فتحة التقاء الساكنين لوجب أن لا ترجع الواو والياء في قُولَنَ وبِيعَنّ وخَافَنّ وما أشبه ذلك [(١)] ، كما لم ترجع في – رَمَتا وبَغَتا – وما أشبه ذلك ، وما الفرق بينهما إلا أن الكلمتين المتركبتين لما تركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة صارتا بذلك كأنهما لم يكونا مفترقتين قط ، ولا كانت فتحة التركيب قط أصلها السكون ، فلم تكن بذلك عارضة فلذلك رجع معها حرف المد واللين في قولَنَّ وبيعَنَّ ولم ترجع في رمتا وبعتا لأنه لا تركيب هناك ومما يدل على أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة مبني لا معرب بحركات مقدرة في آخر الفعل أنا وجدنا العرب حين جاءت إلى الفعل المضارع الذي اتصل به ضمير التثنية أو ضمير جماعة نحو يضربان ويضربون جعلت الإعراب بالنون وقد كان يمكنها أن تجعل الإعراب مقدرا في الباء إلا أنها فرت /٢٨ب من ذلك ، لأن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لئلا تتوالى أربع [(٢)] متحركات في كلمة واحدة [(٣)] ، فلو جعلت الإعراب مقدراً في الباء لجاء الإعراب في وسط الكلمة فلم يمكن لذلك تقدير الإعراب في الباء ، ولا أيضاً أمكن تقدير الإعراب في الألف والواو لئلا يؤدي إلى حذف الفاعل لأن حرف العلة في الفعل إذا قدر فيه الإعراب ودخل الجازم حذف في الجزم فلما تعذر الإعراب بالحركة جلبت النون وجعلتها حرف إعراب [(٤)] ،

---

(١) انظر : الغرة ٢/٢١٣ب – ٢١٤أ . واستشهد على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

وقُمَيِّر بَدَا ابْنُ خَمْسٍ وعِشْرِيـ ـــن له قَالَتْ الفَتَاتَـانِ قُومَا

وقول الآخر :

فَلَا تَقْبَلَنَ ضَيْفاً مَخَافَةَ مِيتَةٍ ومُوئنْ بمَا جَرّا وَجِلْدُكِ أَمْلَسُ

فرد عين قم ومت .

وانظر أيضا : التذييل والتكميل ٥/٣٦أ .

(٢) جـ : أربعة .

(٣) قال سيبويه : « كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن ساكن » ، الكتاب ٢/٢٩٧ ، وانظر : الأصول ١/٤٩ – ٥٠ ، الإيضاح في علل النحو ٧٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٤٤ » .

(٤) انظر : الكتاب ١/٥ .

فكذلك الفعل المضارع الذي يتصل به نون جماعة النسوة . لو قدرنا الإعراب في الباء من يضربن لجاء الإعراب كأنه في وسط الكلمة لأن هذه النون شديدة الاتصال بالفعل بدليل تسكينهم لام الكلمة في الماضي مخافة أن تتوالى أربع متحركات نحو : ما تقدم فلو كان هذا عند العرب معرباً لجلبت [له [١]] حرف إعراب كما فعلت فيما تقدم من ضربا وضربوا مما يؤكد [٢] كون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً أنه إنما بني الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة ، لأنه صار يختص بالحرف من آخره والاسم إذا اختص بالحرف إنما يختص [به [٣]] من أوله ففارق الأسماء فرجع إلى أصله من البناء [٤] .

وقوله : وانفراد الاسم المتمكن بالجر لكون عامله لا يفيد معنى إلا فيه [٥] .

هذا إنما يتم إذا بنى على أن عامل الجر لا يكون إلا شيئاً غير مفيد معنى إلا في الاسم ، وإلا فقد ينتقل السؤال إلى عامل الجر : لِمَ كان كذلك ولم يكن شيئاً يفيد معنى في الاسم والفعل كعامل الرفع وعامل النصب ؟ فلا يوجد له /٢٩أ جواب إلا أن اللغة جاءت بذلك ، فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولا بما علله به إذ كان ذلك يجر إلى مالا جواب له ، فانبغى أن يلحق الجر لذلك بما لا جواب له أيضا [٦] :–

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) جـ : يؤيد .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣٦/٥أ .

(٥) الجزولية ٣أ .

(٦) القائل : هو محمود الوراق (... – ٢٢٥ هـ) .

محمود بن حسن الوراق شاعر عباسي ، أكثر شعره في الأمثال والحكم والمواعظ والزهد ، أخذ عنه أبو بكر بن أبي الدنيا ، وأبو العباس بن مسروق وغيرهما . وهو بعد عصر الاحتجاج فلا يستشهد بشعره .

« طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٦ – ٣٦٧ ، تاريخ بغداد ٨٧/١٣ – ٨٩ ، فوات الوفيات ٧٩/٤ – ٨١ » .

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخَرٍ   فَصَيَّـــرَ آخِـــرَهُ أَوَّلَا [(١)]

وإنما انبغى أن يلحق به لقلة الحاصل في الجواب بما أجاب أولا به ، اللهم إلا أن [لا [(٢)]] يكون ذلك على وجه التعليل لامتناع الجر في الأسماء ولكن على وجه التوكيد ، لأنه لا يكون الجر إلا في الأسماء ويكون معنى ذلك أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ولا يمكن تصوره في غيرها ، وذلك أن الجر إنما هو حكم في الآخر من كسر أو فتح أو تعاقب ياء مع غيرها بعوامل معلومة ، وتلك العوامل لا يصح وجودها إلا في الأسماء فلا يصح [أن يكون [(٢)]] مالا يوجد إلا بوجودها وهو الجر إلا في الأسماء ، وذلك أنه ليس كل كسر يكون في الآخر ، ولا كل فتح ، ولا كل ياء تعاقب غيرها يكون جراً ، ولو كان كل شيء من ذلك يكون في الآخر يكون جراً من غير نظر إلى العوامل لكان قولهم إن الجر لا يكون إلا في الأسماء غير صادق ، فإنه كان الجر يكون على ذلك في الأفعال في [(٣)] نحو قولهم : لم يَضْرِبِ الرجل ، فدل وجود ذلك في الأفعال على أنه ليس الجر كل كسر يكون في آخر الكلمة ، لكن الجرَّ [الكسر [(٤)]] الذي يكون في آخر [(٥)] الكلمة [بعوامله المعلومة [(٦)]] خاصة .

وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم [(٧)] .

---

(١) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :

يُمَثِّلُ ذُو الحَـــزْمِ في نَفْسِهِ   مَصَائِبَـــه قَبْـــلَ أَنْ تَنْـــزِلا

وروى : رأى الهم ....

وأورده الشلوبين متمثلا به لا مستشهدا على قاعدة .

« الخصائص ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧ ، العقد الفريد ١٠٠/٢ ، نتائج الفكر ٩٨ ، المباحث الكاملية ٤٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٧٠/٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بياض في : أ .

(٤) تكملة من : جـ .

(٥) جـ : معادة .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ٣أ .

هذا أيضاً مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاعتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك .

[التنوين]

وقوله : التنوين نون ساكنة (١) .

يريد بقوله : ساكنة ، ساكنة في الأصل وإلا فقد تتحرك لالتقاء الساكنين (٢) /٢٩ب .

وقوله : زائدة (١) .

يريد لأنها تسقط من الاسم إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أو وقفت عليه (٣) .

وقوله : تلحق الاسم بعد كماله (١) .

فصل بينه وبين نون منطلق ونحوه ، لأن هذه أيضا نون ساكنة زائدة ، ولكنها لا تلحق الاسم بعد كماله .

وقوله : تفصله مما بعده (١) .

أي يؤذن ثباتها في الاسم بأنه ليس مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة ، ولذلك يجوز في قولك : جاءني غلامٌ لزيد يوم الجمعة : جاءني غلام يوم الجمعة لزيد ، ولا يجوز في قولك : جاءني غلامُ زيدٍ يوم الجمعة ، جاءني غلامُ يوم الجمعة زيدٍ إلا في الضرورة (٤) .

---

(١) الجزولية ٣أ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ ، [الصمد ١ – ٢] .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٧ ، كشف المشكل ٢/٢٠٤ .

(٤) كقول أبي حيةِ النميري :–

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً   يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أو يُزِيـلُ

انظر : الكتاب ١/٩٠ – ٩١ .

وقوله : وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه (١) .

يعني أن التنوين إنما زيد في الاسم لما ذكر أي ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لافرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم [أصلا (٢)] ، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف (٣) ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه . وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه (٤) فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .

فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء /٣٠أ المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف (٥) فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء .

فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف أن الاسم أصل باقٍ على أصالته ، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته ، لأنه لم يبن حتى أشبه الحرف ، ولذلك قال بعد هذا : « وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين » (٦) ، وفي بعض النسخ : « فعلامته عدم الإعراب ، والتنوين تابع

---

(١) الجزولية ٣أ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله الهنا وعبد الله أخونا » ، الكتاب ٦/١

(٤) انظر : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٦ - ٧ .

(٥) الأسماء الممنوعة من الصرف والمبنية لا يدخلها تنوين . انظر : المقتضب ٣٠٩/٣ .

وهذا التنوين هو تنوين التمكن ، لأن المبنيات يدخلها تنوين التنكير . انظر : شرح المفصل ٢٩/٩ - ٣٠ .

(٦) الجزولية ٣ب .

للإعراب » (١) ، وإذا عدم المتبوع عدم التابع ولابد . وكذلك الاسم غير المنصرف لأنه لم يمنع التنوين والخفض حتى أشبه الفعل (٢) ، فلما أشبه كل واحد منهما الحرف والفعل ألحق بذلك الذي أشبهه فلم يبق على أصالته بذلك الإلحاق .

والتنوين إنما هو للدلالة على ما هو أصل من الألفاظ المفردة باقٍ على أصالته (٣) ، والمبني وغير المنصرف لم يبق واحد منهما على أصالته ، لأنه ألحق بما شبه به ، فلم يقدح إذن هذا الاعتراض الذي اعترضت به هذين النوعين من الأسماء فيما قلناه من أن التنوين إنما هو للدلالة على أصالة اللفظ المفرد ، وهذا الذي قاله هذا المؤلف في علة اختصاص التنوين بالأسماء (٤) دون الأفعال والحروف إنما هو تعليل لاختصاص التنوين الذي هو تنوين التمكن بالأسماء ، وتنوين التمكن يعني به التنوين الدال على أصالة اللفظ المفرد .

فيقول هذا القائل : إنما كان يكون هذا علة لاختصاص التنوين بالأسماء لو لم يكن في الكلام إلا تنوين التمكن خاصة ، وأما وثَمَّ تنوينات أخر وهي :

تنوين التنكير : في نحو جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر (٥) ، وتنوين العوض /٣٠ب في قولهم : فعلت ذلك حينئذٍ ، لأن المعنى حين إذ كان ما لم تعلم (٦) ، فحذف المضاف إليه الذي هو الجملة وعوِّضَ فيه التنوين ، وتنوين المعادلة : وهو التنوين المعادل للنون التي (٧) في جمع السلامة في المذكر من جمع المؤنث (٨) نحو :

---

(١) ليس في نسخ الجزولية التي وقفت عليها .

(٢) انظر : الكتاب ٦/١ ، المقتضب ٣٠٩/٣ ، الأصول ٧٩/٢ .

(٣) قال سيبويه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » ، الكتاب ٧/١ .

(٤) إذ قال : « التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم .... » ، الجزولية ٣أ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٣/٢ ، المقتضب ١٨١/٣ ، الإيضاح في علل النحو ٩٩ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٥/١ .

(٦) قال ابن الخشاب : « تنوين يدخل عوضاً من جملة محذوفة كان الأصل أن تذكر ، وذلك في نحو إذٍ ، إذا قلت : حينئذٍ ويومئذٍ ... والأصل أن تقول : كان كذا يوم إذ كان كذا ، ثم تحذف الجملة المضاف إليها (إذ) علماً بها » المرتجل ٩ ، وانظر : البسيط ٢٣/١ .

(٧) جـ : الذي .

(٨) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣١/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ .

هندات (١) ، وليس هذا النوع تنوين تمكن لأن العلتين لا تؤثران فيه ، ألا ترى أنك إذا سميت به لم يسقط تنوينه (٢) ، فلو كان تنوين التمكن لسقط إذا سمي به ، وذلك لا يكون كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ (٣) وكقول عبدة (٤) :

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ (٥)

وتنويم الترنم : وهو الذي يكون في القوافي في موضع حروف الإطلاق (٦) نحو

---

(١) أ : الهندات .

(٢) قال سيبويه : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتٌ مباركا فيها .... » الكتاب ١٨/٢ ، وانظر : المرتجل ١٠ .

(٣) ﴿ ... فاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وإنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِين ﴾ [البقرة ١٩٨] .

(٤) عبدة (؟ - ؟) .

هو عبدة بن الطبيب والطبيب اسمه يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم ، وجاهد في جيش النعمان بن مقرن وشهد مع المثنى بن حارثة قتال هرمز سنة ١٣ هـ .

« الشعر والشعراء ٣٧٣ ، الأغاني ١٦٣/١٨ - ١٦٤ ، سمط اللآلي ٦٩/١ - ٧٠ ، الإصابة ٢٥٨/٧ - ٢٥٩ » .

ونسبة البيت له وهم ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالي

أذرعات : مدينة بالبلقاء في أطراف الشام ، ويثرب : اسم من أسماء المدينة المنورة ألغاه الإسلام واستبدله بطيبة .

الشاهد فيه : عدم سقوط تنوين أذرعات مع التسمية بها دل على أنه ليس تنوين تمكن ، لأن تنوين التمكن يسقط مع علتي منع الصرف ، ولم يسقط هنا مع العلمية والتأنيث ، وروى جرا بالكسرة مع حذف التنوين وبفتح التاء ، وذهب بعض النحويين إلى أن تنوينه تنوين صرف . انظر : شرح الكافية ١٤/١ .

ديوان امرئ القيس : ٣١ ، الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٨/٤ ، الأصول ١٠٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٩٧/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، معجم البلدان ١٣٠/١ - ١٣١ ، ٤٣٠/٥ - ٤٣١ ، فيه الحديث عن يثرب وتسميتها ، شرح الكافية ١٤/١ ، تعليق الفرائد ١٤٠/١ ، الخزانة ٥٦/١ - ٦٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، الأصول ٣٨٤/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٨ ، المرتجل ١١ .

قوله (١) :-

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلن (٢) ...

فيمن أنشده منونا .

والتنوين الغالي : وهو التنوين الزائد على التقطيع (٣) نحو قوله (٤) :-

وقاتم الأعماق (٥) خاوي المخترقن (٦)

---

(١) امرؤ القيس نحو (؟ - ٨٠ ق هـ = ؟ - ٥٤٥ م) .

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمر بن حجر آكل المرار ، من فحول شعراء الجاهلية كنيته أبو وهب ولقبه الملك الضليل وذو القروح ، ديوانه مطبوع .

« طبقات فحول الشعراء ٥١ ، المؤتلف والمختلف ٩ ، الأغاني ٦٠/٨ - ٧٣ » .

(٢) من البحر الطويل وعجزه :-

...... بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

الشاهد فيه بينه الشارح ، ويجوز فيه ومنزلي بالمد بدون تنوين .

الديوان : ٨ ، الكتاب ٢٩٨/٢ ، مجالس ثعلب ١٠٤ ، الأصول ٣٨٥/٢ ، الحجة ٥٤/١ ، سر الصناعة ٥٠١/٢ ، المحتسب ٤٩/٢ ، المنصف ٢٢٤/١ ، الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، الإنصاف ٦٥٦/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٥/٤ ، ٢٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ ، الجنى الداني ١٢٢ - ١٢٣ ، المغني ١٧٤/١ ، الخزانة ٥/١١ - ٢٥ .

(٣) القوافي ٣٦ ، سر الصناعة ٥٠٢/٢ ، شرح المفصل ٣٤/٩ .

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم . انظر : شرح المفصل ٣٤/٩ ، إذ قال : « والصواب أنه ضرب منه - من تنوين الترنم - ويجمعهما الترنم » .

وأنكره الزجاج والسيرافي . انظر المغني ٣٧٨/١ .

(٤) هو رؤبة (؟ - ١٤٥ هـ) .

ابن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، كنيته أبو الجحاف وقيل أبو محمد . اشتهر بالرجز كوالده ، كان مقيماً بالبصرة عالماً باللغة وغريبها وحواشيها ، خرج من البصرة لما نشبت الفتنة بين الحسن بن الحسن والمنصور . وتوفي في البادية .

« الشعر والشعراء ٢٩٧ - ٣٠٠ ، وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ - ٣٠٥ ، الخزانة ٨٩/١ - ٩٣ » .

(٥) جـ : الأعناق .

(٦) من الرجز مطلع قصيدة بعده :-

مِشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ =

ومن هذه التنوينات ما لا يكون إلا في الأسماء وهو تنوين التنكير والعوض والمعادلة ، ومنها ما يكون في الأسماء والأفعال (١) ، وهو ما يكون في القوافي من أنواع التنوين ، وهما [التنوينان (٢)] الباقيان فلا يصح قول أبي القاسم : إن الأسماء تنفرد بالتنوين (٣) على الإطلاق ولا تعليل المؤلف لانفرادها بالتنوين (٤) لأن ذلك لا يتوجه إلا في تنوين التمكن منها .

والجواب : عن ذلك أن يقال : إن تنوين التمكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرته ، وكأنه فرع عنه (٥) ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير

= وهي في وصف مفازة ، القاتم من القتمة وهي الغبرة إلى حمرة ، الأعماق جمع عمق وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والخاوي الخالي ، والمخترق مكان الاختراق من الخرق ، وقد استعمل في قطع المفاوز .

الشاهد فيه : تنوين المخترق تنويناً زائداً على التقطيع لذا سمي الغالي ، وأنكره بعض النحويين لأنه يكسر الوزن وخرجوا البيت بأن الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين .

انظر : الديوان ١٠٤ ، الكتاب ٣٠١/٢ ، الأصول ٣٨٩/٢ ، تهذيب اللغة ٢٩٠/١ ، شرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢ – ٣٥٥ ، الخصائص ٢٦٤/١ ، ٣٢٠/٢ ، سر الصناعة ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، المنصف ٣/٢ ، شرح المفصل ٣٤/٩ ، شرح الكافية ١٥/١ ، مغني اللبيب ٣٧٨/١ – ٤٠٠ ، خزانة الأدب ٧٨/١ – ٩٣ .

(١) الأسماء كالشواهد السابقة والأفعال كقول جرير :–

أَقِلِّي اللَّــومَ عَاذِلَ والعِتَابــا   وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابا

فيمن نون أصابن والعتابن . ديوانه ٦٤ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) انظر الجزولية ٣أ وفيها أن فائدة التنوين : « الدلالة على ما هو أصل في نفسه باق على أصالته والفعل والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين » .

(٥) إلى قريب من هذا ذهب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معزوز (ت ٦٢٥ هـ) إذ زعم أن التنوينات الأربعة كلها ترجع لتنوين التمكن . وأن التنوين ينقسم إلى قسمين : قسم يكون في الكلام ويسمى تنوين التمكن وآخر يكون في قوافي الشعر .

وتابعه على هذا الشلوبين ، خلافاً لما عليه جمهور النحاة . انظر التذييل والتكميل ٤٠/٥ب وما بعدها .

في قولهم : جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر ، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو [١] في قوله [٢] :

وَكَأَنْ سِيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ [٣]

وأما تنوين العوض فكان أصله أيضا تنوين التمكن ، وذلك أن تنوين التمكن تعاقبه الإضافة ، وتكون عوضاً منه في نحو : جاءني غلام زيد فتطرقوا من ذلك إلى أن جعلوه

---

(١) انظر : الخصائص ١/٣٤٨ ، ٢/٤٦٥ ، وينسب إلى الكوفيين . انظر : الإنصاف ٢/٤٧٨ – ٤٨٤ ، البيان ١/٢٦٩ ، ٢/٣٠٨ ، ٤٨٥ ، الأمالي الشجرية ٢/٣١٧ – ٣١٨ ، شرح الجزولية ٢/٦٣٧ ، الجنى الداني ٢٤٦ – ٢٤٧ ، المغني ١/٦٥ .

(٢) أ : قولهم .

القائل هو : أبو ذؤيب : (؟ – ٢٧ هـ) .

خويلد بن خالد بن محرز بن زبيد بن مخزوم الهذلي ، أحد المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم وكان من الشعراء الفحول ، قدم المدينة حين وفاة الرسول ﷺ فأدرك الصلاة عليه ودفنه .

« الأغاني ٦/٥٦ – ٦١ ، الخزانة ١/٤٢٢ – ٤٢٣ » .

(٣) جـ : السرح .

والبيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :–

نَامَ الخَلِيُّ وبِتُّ اللَّيْـلَ مُشْتَجِـراً ... كَأَنَّ عَيْنِيَّ فِيهَـا الصَّابُ مَذْبُوحُ

ورواية السكري تفيد أنه ملفق من بيتين هما :–

وَقَـال مَاشِيُّهِـمِ سِيَّـان سَيْرُكُـم ... أَوْ أَنْ تقِيمُوا بِهِ واغْبَرَّتِ السُّوحُ
وَكَـأَنَّ مِثْـلَين أَلَّا يَسْرَحُـوا نَعَمـاً ... حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَواشِيهِمْ وَتَسْرِيحُ

ورواه البغدادي كما سبق مع اختلاف يسير هو : وأن تقيموا ، ونص على أنه ملفق من بيتين وذكر البيتين ثم قال : « وعلى هذا لا شاهد فيه » . على روايته .

والسوح جمع ساحة وهي الفضاء بين دور الحي .

والشاهد فيه : استعمال أو بمعنى الواو .

انظر : شرح ديوان الهذليين ١/١٢٢ ، الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، الخصائص ١/٣٤٨ ، ٢/٤٦٥ ، المقتصد ٢/٩٣٩ – ٩٤٠ ، الأمالي الشجرية ١/٦١ ، شرح المفصل ٢/٨٦ ، ٨/٩١ ، شرح الجزولية ٢/٦٣٧ ، شرح الكافية ١/٣٢٧ ، المغني ١/٦٥ ، شرح شواهد المغني ١/١٩٨ – ١٩٩ ، خزانة الأدب ٥/١٣٤ – ١٤٠ .

عوضاً من الإضافة ، كما كانت الإضافة عوضاً منه على جهة المداولة في المبنيات نحو : حينئذٍ ويومئذٍ ، وأما تنوين المعادلة ، فهو عندي تنوين التمكن بعينه إلا أنه كما عادل النون من جمع المذكر ، وكانت النون في جمع المذكر لا تؤثر فيها علل منع الصرف حكموا له بحكم ما عادله ، [فلم تؤثر فيه علل منع الصرف كما لا تؤثر في النون (١)] ، فأما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات ، لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعي فيه أصله (٢) ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة .

والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها .

وقوله : باقٍ على أصالته (٣) .

أى غير مشبه للفعل والحرف لأنه إذا أشبههما ألحق بهما ، وهما فرعان فكأنه باق على أصالته ما لم يشبههما .

وقوله : والفعل والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين (٣) .

يريد ليسا بلازمين في كل كلام لزوم الاسم لأنه لا يوجد كلام مفيد يخلو من الاسم كما يوجد خالياً من الفعل والحرف في مثل قولك : اللهُ رَبُّنا ، ومحمدٌ نبينا (٤) ، فكانا لذلك غير أصلين فيه ، وكان الاسم في كل كلام أصلا فيه ، وليس كالاسم الذي يخبر /٣١ب به و[يخبر (١)] عنه فيكونان أصلا في الكلام بذلك ، وإنما هما

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) هذه هي حجة ابن معزوز قال : « فيظهر أن ذلك من باب إبدال حرف العلة نونا .... » التذييل والتكميل ٤١/٥ ، نقلا عن كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري لابن معزوز . فلعل الشلوبين أخذ عنه هنا لأن ابن معزوز احتج لهذه المسألة كما ذكر أبو حيان وقال : إنه « أطال في ذلك بما يوقف عليه من كلامه في ذلك الكتاب » ، التذييل والتكميل ٤٠/٥ب .

(٣) الجزولية ٣أ .

(٤) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا » الكتاب ٦/١ ، وانظر : الأصول ٤١/١ .

إما ما يخبر به خاصة وهو الفعل ، وإما ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف [١] ، فكانا بذلك فرعين في الكلام أيضا .

وقوله : والألف واللام والنعت والتصغير احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار [٢] عنه [٣] .

[انبنى هذا التعليل على أنه لا يختص إلا المخبر عنه [٤]] وأما المخبر به فلا يخصص ، وهذا الذي بني عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضا وإلا لم يتم ، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه ، لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء [٥] ، فلا يكون التخصيص إذن إلا في الأسماء فإذا كان الأمر على هذا ، فقد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانيا فيقال : الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم ، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه والذي يخبر عنه إنما هو الاسم ، فلا يكون واحد منهما إلا في الاسم ، والتصغير يجري مجرى النعت لأنه تغيير في الاسم يقوم مقام وصفه بـ(صغير أو حقير أو قريب) [٦] ، أو ما أشبه ذلك ، وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر

---

(١) انظر عدم الإخبار بالحرف وعدم الإخبار عنه في : الأصول ١/٣٧ ، الإيضاح العضدي ٧ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٩٢ .

(٢) جـ : بالإخبار .

(٣) الجزولية ٣ب .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) انظر : المسائل العسكرية ٨٦ .

(٦) قال الأبذي : « وأما التصغير فلم يعده أحد من مسوغات الإخبار .... » ، شرح الجزولية ١/٨٥ ، ثم اعتذر عن ذلك بما هو قريب من كلام الشلوبين .

فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف ، والعرض لا يحمل العرض [١] .

وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح وذلك أن المصادر /٣٢أ تدل أيضا على أحداث كما تدل الأفعال عليها فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض [فينبغي أن تمنع المصادر من النعت أيضاً لذلك ، لأنها أيضا دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها [٢]] فهذا التعليل ليس بشيء [٣] ولكن الصواب فيه ما قدمناه .

وقوله : المنادى مفعول في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى [٤] .

هذه علة اختصاص النداء بالاسم ، ومعناها أنا إذا قلنا : يا عبد الله فكأنا قلنا : [يا [٥]] أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك ، هكذا قدره سيبويه [٦] وجعله من المنصوب بالفعل اللازم إضماره [٧] لأن العرب لم تظهر هذا الفعل أصلا وإن كان المعنى عليه ، وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فإنك منبه لزيد [٨] ، وأنت إذا قلت : يا أدعو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه ، ونحن قد ننطق بيا وحدها فتكون تنبيهاً لكل من سمعها .

---

(١) قال ابن باجة : « ومعنى مستغنياً بنفسه في الوجود عن الأعراض ليس معناه أن الجوهر خارج الذهن يكون موجوداً دون عرض ، بل إنما يريد بهذا القول أن الجوهر ليس قوامه بالعرض ، بل العرض قوامه بالجواهر » ، تعليقات ابن باجة على كتاب العبارة للفارابي ٤٣ . وانظر : كتاب الكندي في الفلسفة الأولى ١٣٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) لأن المصدر ينعت ومنه قوله تعالى : ﴿ وقل لهما قولا كريما ﴾ [الإسراء ٢٣] . وشواهده كثيرة جدا .

(٤) الجزولية ٣ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال رحمه الله تعالى : حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا : أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت « يا » بدلا منها » . الكتاب ١٤٧/١ .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٦/١ - ١٤٧ .

(٨) كذا في الأصل ، ولعل المراد فإنك منبه لعبد الله .

فلما وجد سيبويه قولك يا عبد الله منصوباً وكان المنصوب لابد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا) بما تضمنته من معنى أدعو وأنادي [وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فهو – ولابد – متضمن معنى أدعو وأنادي (١)] لأنك إذا نبهته (٢) (بيا) فأنت داع له ومناد ، لأن النداء والدعاء كل واحد منهما تنبيه للمنادي والمدعو ، وإنما لم يمكن أن يكون (٣) ناصبه « يا » لوجهين :-

أحدهما : أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وليست تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في (إنَّ) وأخواتها (٤) وفي (ما) الحجازية فيمن أعملها (٥) ، وتلك الأشباه ليست موجودة [في يا] (١) ، فينبغي لها أن [لا (٦)] تعمل فهذا /٣٢ب وجه .

والوجه الآخر : أن العرب قالت : يا إياك (٧) [ولم تقل : ياك (٨)] ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك ، فلما لم تقل ذلك وقلنا : يا إياك دل ذلك على أن (يا) ليست عاملة ، وأن العامل إنما هو شيء مضمر بعد (يا) لو ظهر لاتصل المعمول به ، فلما أضمر لم يبق للمعمول عامل يتصل به فانفصل ، فدل ذلك على أن (يا) كانت تنبيهاً لكل من سمعها ونحن إنما نريد أن ننبه بها زيدا خاصة ، فكأنا بعد أن نطقنا بيا وكانت تنبيهاً لكل من سمعها خصصنا التنبيه

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) جـ : انبهته .

(٣) جـ : تكون .

(٤) انظر : الكتاب ٤٦١/١ ، المقتضب ١٠٨/٤ ، الأصول ٢٣٠/١ .

(٥) انظر : المقتضب ١٩٠/٣ ، الأصول ٩٢/١ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٧/١ .

(٨) تكملة من : أ .

بزيد ، وقلنا بعد قولنا (١) : (يا) التي كانت (٢) تنبيها عاما لكل من سمعها أدعو زيداً أو أنادي زيداً أو أعني بهذا التنبيه زيداً على معنى تخصيص زيد بذلك التنبيه دون غيره ، ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) لدلالة معنى « يا » على ذلك لأن « يا » يتضمن معنى الدعاء والنداء ، فدلت على (أدعو وأنادي وأعني) بهذا النداء زيداً ، لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن هذا النداء مخصوص بزيد (٣) ، وهكذا ينبغي أن تفهم هذه المسألة لا كما فهمها بعضهم فقدر قولك : يا عبد الله بقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله (٤) ، فطرق إلى الموضع اعتراض من اعترض فيه فقال : قولك : يا عبد الله ليس بخبر ، ولا يقال فيه صدق ولا كذب [وقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله إنما هو خبر والخبر يقال فيه صدق وكذب ، ويا عبد الله ليس بخبر ولا يقال فيه صدق ولا كذب (٥)] فكيف يقدر أحدهما بالآخر . وكل واحد منهما مباين للآخر ليس في معناه أصلا . فاحتاج من أراد أن ينفصل عن هذا الاعتراض [إلى (٥)] أن يقول : إنما قدرنا يا عبد الله بأدعو عبد الله وأنادي عبد الله بعد أن قررنا أن أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ليس على وضعه الذي [هو الخبر (٦)] /٣٣أ ولكن على أن جعل لفظ الخبر

---

(١) جـ : قولها .

(٢) أ : كان .

(٣) عاب هذا التقدير والتخريج الأبذي وقال إن : « هذا باطل لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيداً خبراً إذا وقع بعد « يا » مراداً بها التنبيه .... وأيضاً فإن الأمر لو كان على ما ذكر لم يكن لزيد في قولك : يا زيد ولا لأمثاله ما يوجب بناءه .... » ، شرح الجزولية ٩٢/١ .

وهذا الاعتراض ذو شقين : فالشق الأول يرده قول الشلوبين الآتي بعد ، أما الشق الثاني فيرده تعليل المبرد لبناء المنادى المفرد بخروجه عن الباب ومضارعته مالا يكون معرباً ولأنه دخل في باب الغايات . انظر : المقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ . وتعليل الفارسي لمشابهتها أحرف الخطاب . الإيضاح العضدي ٢٢٩ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٣٣٨/١ .

(٤) كثير من النحاة قدر هذا التقدير . انظر : المقتضب ٢٠٢/٤ ، اللمع ١٩٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٧٤/١ - ٢٧٥ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) تكملة من : جـ .

بمعنى التنبيه الذي هو قولك : اسمع أو تنبه أو ما أشبه ذلك . قال : وليس هذا بنكير فإن العرب قد تجعل الخبر بمعنى الأمر ، والأمر بمعنى الخبر فيكون هذا مما جعل فيه الخبر بمعنى الأمر (١) ، وهذا الأمر هنا إنما هو الأمر الذي معناه التنبيه الذي هو اسْمَع وتنبَّه وما أشبه ذلك ، فكأن هذا القائل يقدر أن العرب كأنها أزالت هذا الخبر الذي هو أدعو وأنادي عن وضعه وجعلته بمعنى تنبه واسْمَعْ ثم جعلت يا زيد نائباً منابه وهو بهذا المعنى ، ثم استغنت بيا زيد عن أدعو زيداً وأنادي زيداً الذي بهذا المعنى ، فهذا لعمري قول لو احتجنا إليه لقلنا به ولكنه (٢) / لا يحتاج إليه والدعوى فيه تكثر ، فالقول الذي قدمناه (٣) [أولى لأنه لا (٤)] يلزم عليه الاعتراض الذي اعترض به المعترض ، وإذا لم يلزمه الاعتراض لم يحتج إلى الانفصال التي ترتكب [معه (٥)] هذه الدعوى العريضة ، فالقول به هو الذي لا ينبغي أن يعتمد سواه ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله .

وقوله : والفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى (٦) .

سيأتي [- إن شاء الله (٧) -] شرح هذا الفصل في قوله بعد : المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون [الفعل (٨)] مفعولا فانظره هناك (٩) .

وقوله : التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني (٦) .

يريد بالمعاني هنا الأزمنة ، وإلا فليس اختلاف [كل (٧)] الصيغ لاختلاف

---

(١) ومنه قول العرب : اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه إذ التقدير ليتق الله وليفعل . انظر : الكتاب ٤٥٢/١ ، ١٤٧/٢ .

(٢) انتهى سقط : ب .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) طمست في : ب .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) الجزولية ٣ب .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر ص ١٤١ .

المعاني تصرفاً تنفرد به الأفعال ألا ترى أن قولك : زَيْدَ وزُيَيْد وزُيْود اختلاف صيغ لاختلاف المعاني وليس تصرفاً تنفرد به الأفعال .

والتصرف الذي (١) تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال التصرف هو اختلاف /٣٣ب الأبنية للأزمنة .

والتصرف من عبارات النحويين التي تجرى عندهم على ثلاثة معان :– فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويعنى به ما ذكرناه (٢) .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعني به الظرف الذي يستعمل متصرفاً على أنه مفعول فيه ، ويستعمل على غير هذا الوجه فيقال في هذا متصرف ، فإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف (٣) .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعني به ما تتصرف ذاته ومادته التي هو منها على أبنية مختلفة ، [كضارب وقائم ، ومالا تتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة (٤)] كاسم الإشارة (٥) .

و[إن (٦)] لم يذكر هنا لأي شيء انفردت الأفعال بهذا التصرف ، كما ذكر لأي شيء انفردت الأسماء بالأمور المذكورة قبل ، إذ كان هذا الكلام إنما جاء في

---

(١) جـ : التي .

(٢) قال ابن السراج : « وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصاريف الفعل ، وغير المتصرف مالم يكن كذلك » ، الأصول ٩٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٩١/١ ، المقتضب ٣٢٨/٤ ، ٣٣٢ ، الأصول ١٩٠/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال الصيمري عن تصغير المبهم : « وترك أول المبهم – يعني اسم الإشارة – على حاله لأنه لا يستحق التصرف » ، التبصرة والتذكرة ٧٠٧/٢ ، وانظر : شرح الشافية ٢٨٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

معرض الشرح لقوله [وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف كما جاء ما قبله في معرض الشرح لقوله [1] :] تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين إلى آخر الفصل وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه : أن الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا يكون إلا في الأفعال لأن ذلك كما قلنا إنما هو معنى مختص بالأفعال .

وقوله : والتمكن يقابله [2] .

يريد بذلك أن التمكن في الأسماء الذي هو الإعراب مقابل للتصرف في الأفعال من حيث كان التمكن موجباً للإعراب الذي هو مبين لمعانيها ، كما كان التصرف في الأفعال موجباً للبناء فيها عنده من حيث كان الإعراب عنده إنما أتى به لبيان المعاني المختلفة /٣٤أ في الأسماء كما كان التصرف في الأفعال أتي به لبيان المعاني المختلفة في الأفعال [3] ، فأغني التصرف في الأفعال عن إعراب الأفعال [عنده [4]] هذا قوله . وقد كنا قدمناه له إلا أنه خطأ إذا أخذ على ظاهره فإن المعاني التي [يبينها [5]] التصرف غير معاني الإعراب على ما قدمناه ، فكيف يغني مبين لمعان غير معاني الإعراب [عن معاني الإعراب [6]] وهي غيرها ؟ فبنى كاتب هذا الكلام على [أن [4]] أخذ ذلك الكلام على ظاهره وأخطأ فيه ، وإنما مأخذ [7] ذلك الكلام على

---

(١) ساقط من : جـ .
(٢) الجزولية ٣ب .
(٣) قال الصيمري : « .... الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلابد من أن يفرق بينها ... وإما الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب كقولك : قام : إذا أردت الماضي وسيقوم إذا أردت المستقبل ويقوم إذا أردت الحال » ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .
(٤) ساقط من : أ .
(٥) بياض في : ب .
(٦) ساقط من : ب .
(٧) أ : فأخذ .

غير ظاهره وهو ما قد تأولناه عليه في موضعه (١) والمقابلة لفظة يضعها هذا المؤلف في موضع المضادة (٢) ، ومعنى المضادة التي بين التمكن والتصرف الذي هو اختلاف الأبنية : أن التمكن في الأسماء (٣) يقتضي اختلاف آخرها لاختلاف العوامل فإنه متى كان الاسم متمكناً في المرتبة الأولى من مراتب الألفاظ وهو أن يكون اسماً غير مشبه للحرف مشبها للفعل [كان (٤)] أو غير مشبه ، كان (٥) مختلف الآخر لاختلاف العوامل ، فإن كان غير مشبه للفعل فهو متمكن في المرتبة الأولى ، وإن كان مشبهاً للفعل فكأنه متمكن ، لأنه لم ينحط انحطاطاً كثيراً لأن المرتبة الثانية قريبة من الأولى فكأنه في المرتبة الأولى ومتى كان غير متمكن وهو أن يشبه الحرف وينحط إلى المرتبة الثالثة [لكونها (٦)] ليست الأولى ولا قريبة منها وجب له البناء فالتمكن إذن هو الذي إذا وُجِدَ فيها وُجِدَ الإعراب ، وإذا عُدِمَ عُدِم .

والتصرف في الأفعال هو الذي أوجب بناءها عنده ، لأنه بين معانيها فلم يحتج إلى الإعراب فيها لتبين (٧) معانيها ، وهذا على ما قدمه في تعليله كون الإعراب أصلا في الأسماء وفرعاً في الأفعال ، وقد تقدم فساد ذلك فما انبنى عليه /٣٤ب فاسد كفساده .

وقوله : وتنوين أي (٨) لالتقاء الساكنين (٩) .

---

(١) انظر ص : ٢٥٥ – ٢٥٩ .

(٢) قال العطار : « .... وإنما كان يضاده لأن التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ، والتمكن عدمه وهو اتحاد الصيغة مع اختلاف المعاني » ، المشكاة والنبراس ٢٩/١ (ف) .

(٣) ب : الأمر .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب : فكأن .

(٦) بياض في : ب .

(٧) جـ : لتبيين .

(٨) ب : أن .

(٩) الجزولية ٣ب . وفيها « لذهب منها حركة أي للجزم وتنوين أي لالتقاء الساكنين » وهو شرح لقول الزجاجي في الجمل : ٢ .

ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلا [شاذ [١] أو ضرورة [٢]] [٣] ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع [٤] .

وقوله : وتختل أي : تنتقص [٥] من المعنى [٦] ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين بذهابه [٧] .

ليس بجيد ، لأنه لو دخل الجزم في الأسماء لم يدخل إلا للدلالة على معنى لأن الإعراب في الأسماء فائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل على ما تقدم ، فلو ذهب المعنى الذي أفادته الحركة لخلفه المعنى الذي أفاده الجزم ، وأيضاً فإن حذف [٨] الحركة والتنوين فيه إنما كان يكون عارضاً لدخول الجازم ، لأنه لو لم يدخل الجازم ثبتا فكأن يكون حذف الحركة والتنوين مع الجازم كحذفها من الاسم في الوقف ،

---

(١) كقراءة ﴿ أَحَدُ اللهُ الصمد ﴾ [الإخلاص ١ ، ٢] . بحذف التنوين من أحد . وانظر : تفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ ، البحر المحيط ٨/٥٢٨ .

(٢) كقول حسان :-

أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تيم رَضِيتُ بِهِمْ ... أَوْ مِنْ بَنِي خَلَفِ الخُضْرِ الجَلَاعِيدِ

بحذف التنوين من خلف . ديوانه ١٩٠ ، وكان السيرافي - رحمه الله تعالى : لا يراه ضرورة بل هو جائز في سعة الكلام عنده . انظر : ضرورة الشعر : ١٠٠ ، ١٠٤ .

(٣) بياض في : ب .

(٤) اعترض ذلك الأبذي وأبطله محتجاً بأن الفعل والاسم الذي لا ينصرف يوجد فيهما حركة الإعراب ولا يوجد فيهما التنوين فإذن لم يتبع الحركة .... إلى آخره . شرح الجزولية ١/٩٥ - ٩٦ .

وعندي أن ما ذهب إليه الشلوبين صحيح لأن الاسم الذي لا ينصرف ذهب تنوينه لعلة وهي مشابهة الفعل ، والفعل فرع في الإعراب عن الاسم ، والفرع ينحط عن درجة أصله .

ثم إن كلام الشلوبين في المعرب أصلا ، والمعرب أصلا حقه أن يكون سالماً من العلة ، فبطل اعتراض الأبذي - والله أعلم .

(٥) أ : تنقص .

(٦) جـ : من معانيها .

(٧) الجزولية ٣ب .

(٨) جـ : حذفت .

وكما (١) لا يكون حذفها من الاسم في الوقف مخلا (٢) لعروضه كذلك لا يكون مخلا عدمها مع الجازم لعروضه . والصواب أن يقول (٣) : فكانت (٤) تختل أي : يتوالى الحذف فيها (٥) ، أعني حذف التنوين بعد حذف الحركة [وهم يكرهون توالي الاعتلال (٦) أو يكون معناه (٧)] أن الأسماء (٨) متمكنة عندهم لا يخلو كلام منها ، ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف (٩) ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم (١٠) فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب (١١) والتنوين مرافق لخفته عليهم غير مناقض له ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما /٣٥أ يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب (١٢) والزيادة التي هي التنوين كان الجزم فيها ضد ذلك ، لأن الجزم حذف ، والحذف تخفيف ، والتخفيف (١٣) لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل فلذلك جزمت

---

(١) ب : فكما .

(٢) جـ : وكما لا يكون ذلك مخلا .

(٣) أ : أن يقول وقوله :

(٤) ب : وكانت .

(٥) ب : عليها .

(٦) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٢٨٦/١ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ب : والأسماء .

(٩) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول الله الهنا وعبد الله أخونا » ، الكتاب ٦/١ .

(١٠) انظر : الكتاب ٦/١ .

(١١) ب : الإعراب فيه . .

(١٢) قال السيرافي : « وهي أشد تمكنا يعني الأسماء أشد تمكنا من الأفعال لخفتها وما خف كان أشد احتمالا للزوائد » ، شرح الكتاب ٦/١ .

(١٣) أ و جـ : والخفيف .

الأفعال (١) ولم تجزم الأسماء ؛ إذ كان الجزم في الأسماء خللا أي فساداً لمناقضته لوضعها ، [فهذا (٢)] معنى قوله فكانت تختل : أي فكانت تفسد لمجيئها على نقيض ما وضعها عليه عندهم .

وقوله : والهاء من قوله (٣) : « ولا تستحقه (٤) » إما للشيء وإما للملك (٥) .

يقول يجوز أن يكون الضمير من تستحقه عائداً على شيء كأنه قال : لا تملك (٦) شيئا ولا تستحق شيئا . وقال بعض الناس (٧) : « يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئا يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : الدار والغلام التي تملكها الأسماء ويصح إضافتها إليها فتقول : دار زيدٍ وغلام زيد ، وكذلك يكون معنى ولا تستحق شيئا [أي لا تستحق شيئا (٨)] يصح إضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : السرج والحصير التي تستحقها الأسماء وتصح إضافتها إليها فتقول : سرج الفرس وحصير المسجد » (٩) ، قال : « وإنما (١٠) احتيج في هذا التأويل إلى تقدير هذا الحذف الذي ذكرته (١١) لأنه لا يصح أن يطلق على الأفعال أنها لا تستحق شيئا ، فإنها تستحق أن تكون متصرفة وتستحق أن تكون غير معربة إلى غير ذلك من الأحكام التي تستحقها ، وإذا صح فيها أن يقال : إنها تستحق

---

(١) قال سيبويه : « فالأفعال أثقل من الأسماء .... فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » ، الكتاب ٦/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي من قول الزجاجي .

(٤) الجمل : ٢ . وفيه « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه » .

(٥) الجزولية ٣ب . وفيها سقط مقداره ورقة واحدة مع تسلسل أوراقها لأن الترقيم حديث .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) القائل هنا : هو الشلوبين نفسه ، وانظر كلامه هذا في الشرح الصغير ٢٧ - ٢٩ .

(٨) تكملة من : جـ .

(٩) الشرح الصغير ٢٧ . مع اختلاف يسير .

(١٠) ب : ولما .

(١١) ب : ذكرناه .

هذه الأشياء أمكن أن يقال فيها : إنها تملكها على المجاز لأنها إذا استحقت تلك الأشياء كانت تلك الأشياء حقوقاً لها ، وما هو حق للشيء أمكن أن يقال فيه : إنه ملك له فكان /٣٥ب تقدير الحذف احترازاً من هذه الأشياء التي تستحقها وتملكها مجازاً » [١] .

قال : « فإن قلت : فإنك إذا قدرت هذا الحذف فسد الكلام لأنه يكون معناه ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا يضاف إليها فيأتي من ذلك تعليل الشيء بنفسه .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون معنى الكلام لأنها لا تملك شيئا يضاف إليها لفساد ذلك من جهة الوضع الذي وضعت الأفعال عليه ، وذلك أن الإضافة إلى الشيء إخبار عنه ألا ترى أنك إذا قلت : هذا غلام زيد فقد أخبرت عن زيد بأنه يملك الغلام ، وكذلك إذا قلت : هذا سرج الدابة فقد أخبرت عن الدابة أن السرج من حقوقها ، فالإضافة إلى الكلمة إخبار عنها في المعنى ، والفعل لا يخبر عنه فلم تصح الإضافة إليه ، فإذا كان معنى الكلام ذلك لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه » [٢] ، ويكون هذا الذي قدرناه محذوفاً بمنزلته [٣] لو كان موجوداً ، ولو كان موجودا لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه فكذلك إذا كان محذوفاً وهو مراد ، لأن المحذوف المراد بمنزلة الموجود .

قال : « فهذا تمام شرح كون الضمير من (تستحقه) للشيء » [٤] ، ويكون معنى قوله : لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه على هذا لأنها لا يصح أن يخبر عنها بأنها تملك شيئا أو تستحقه [٥] ، فأقام السبب الذي هو الملك والاستحقاق مقام المسبب

---

(١) الشرح الصغير ٢٨ .
(٢) المصدر السابق ٢٨ .
(٣) ب : من أنه .
(٤) الشرح الصغير ٢٨ .
(٥) ب : ولا تستحقه .

عنه الذي هو الإخبار عنها ، لأن الإخبار عن الأفعال بالملك والاستحقاق مسبب عنهما ، وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام ، وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح [له [١]] في الخصائص بابا مفردا [٢] .

قال : « وقد يجاب عن هذا الاعتراض بجواب آخر أحسن من هذا / ٣٦أ وهو أن يقال : [إن [٣]] قوله : (لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه) ليس بتعليل لامتناع الإضافة إلى الأفعال على [معنى [٤]] ذكر السبب في امتناعها عنها ، ولكن على معنى ذكر الأمر المبين أنه لا تصح الإضافة إليها ، فيكون هذا من تعليل الوجود لا من تعليل السبب » [٥] . كما تأولنا عليه ما تقدم من قول المؤلف وامتناع الجزم من الاسم [لكون [٦] عامله [٧]] لا يفيد معنى إلا فيه ، « فهذا الوجه أسهل مسلكا وأقرب مأخذا مما بدأنا به إن شاء الله » [٨] .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه وذلك أن الأفعال التي يتكلم فيها إنما [٩] هي الأفعال ما دامت على موضوعها ، وكان [١٠] المراد بها الدلالة على ما تدل عليه من الحدث [وحالة الحدث [١١]] من المضي والحضور

---

(١) ساقط من أ . وفي ب : ذكر له أبو الفتح .
(٢) هو « باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب » ، الخصائص ٣/١٧٣ – ١٧٧ .
(٣) ساقط من : ب .
(٤) ساقط من : أ .
(٥) الشرح الصغير ٢٨ .
(٦) جـ : من كون .
(٧) ساقط من : أ .
(٨) الشرح الصغير ٢٨ .
(٩) ب : أما .
(١٠) ب : وما كان .
(١١) ساقط من : جـ .

والاستقبال . وأيضا من الجهة التي تدل عليها من كونها خبراً أو أمراً أو استفهاما ، وإذا كانت كذلك لم يخبر عنها بشيء من الأشياء أصلا (١) .

وإذا قلنا : إن [الأفعال (٢)] تستحق أن تكون متصرفة ، وتستحق أن تكون غير معربة وأخبرنا عنها بخبر من الأخبار كان ذلك الخبر ما (٣) ذكرناه من التصرف وعدم الإعراب أو غير ذلك ، فإنا لم نبق الأفعال على موضوعها الذي قدمنا ذكره أصلا (٤) ، لأن تلك معان غير مخبر عنها أصلا ، وألفاظها ليست بأسماء وهذه معان مخبر عنها ، وألفاظها أسماء فقد اختلف الوضع ، وإذا اختلف الوضع اختلف الموضوع بلا شك باختلافه .

وإذا كان الأمر كذلك فالفعل الذي اعترض به اسم ، وهو غير الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم من هذا الوجه ، ذلك موضوع على ألا يخبر عنه بوجه ولكنه مخبر به أو مأمور به أو مستفهم عنه ، وهذا موضوع على أن يخبر عنه وإذا /٣٦ب كان أحدهما غير الآخر لم يصح أن يعترض به عليه بوجه ، وإذا لم يصح الاعتراض لم يحتج إلى ذلك الانفصال أصلا ، بل يكون الانفصال فاسداً لأنه يقتضي أن المعترض به هو المعترض عليه من كل وجه ، وقد بينا أنه غيره لاختلافه معه بوضع كل واحد منهما على جهة لم يوضع عليها الآخر .

ويجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذي يدل عليه تملك ، كما يعود الضمير من قولهم : من كذب كان شراً له (٥) على الكذب الذي يدل عليه كذب ، كأنه قال : لا تملك شيئاً ولا تستحق أن تملك » (٦) .

---

(١) الفعل لا يخبر عنه : انظر الأصول ٣٧/١ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) أ : بما .

(٤) ب : أيضا .

(٥) انظر هذا القول في : الكتاب ٣٩٥/١ الأصول ١٧٦/٢ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، الفصول الخمسون ٢٢٩ ، شرح الجزولية ٩٨/١ .

(٦) الشرح الصغير ٢٨ .

قال بعض الناس : كأنه إنما « نفى عنها الملك مطلقاً لأنه لا ملكَ لها إلا مجازا ، ولم ينف عنها استحقاق شيء لأنها – كما قلنا – قد تستحق البناء والتصرف ، وإنما نفى عنها استحقاق الملك على معنى التأكيد لأنها لا تملك .

وكأن صاحب هذا القول إنما اعتمده لأنه لم تصح له إعادة الضمير على شيء إلا بالتقدير الذي ذكرته (١) ، وهو دون ذلك التقدير يسبق إلى الخاطر فيه الاعتراض الذي ذكرناه ، وإن كان ينفصل عنه بما تقدم فلما لم يقدر ما قدرناه أو قدر ولم ينفصل عن الاعتراض بما انفصلنا عنه لم يقل به » (٢) .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هنا أيضا ليس بشيء ، لأنه مثل الكلام الأول في أنه جعل الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم هو الفعل الذي في قوله : إن الفعل يستحق البناء والتصرف من كل وجه ، وقد بينا أنه ليس به ، فقد بان إذن فساد هذا الكلام كبيان فساد الأول ، وإنما معنى جواز الوجهين هنا أنه اقتصر على نفي هذا الوجه من وجوه الإضافة عن الأفعال (٣) ، واكتفى به عن غيره من وجوه الإضافة إذ العلة في انتفائه عن الأفعال هي العلة في انتفاء غيره من وجوه الإضافة ، وذلك وضعها على عدم الإخبار عنها وفي الوجه الأول (٤) لم /٣٧أ يقتصر عليه ، ولكنه ذكر الوجهين فإما أن يكون مذهبه أن هذين الوجهين هما (٥) وجوه الإضافة كلها ، وإليها (٦) يرجع ، أو يكون مذهبه أيضا أنه اكتفى بهما عن غيرهما ، إذ (٧) العلة في انتفائهما عن الأفعال هي

---

(١) ب : ذكرناه .

(٢) الشرح الصغير ٢٩ .

(٣) وذلك إذا كان الضمير عائداً على الملك فإن « الإضافة لا تكون إلا على وجه واحد .... » ، البسيط ٣٣/١ .

(٤) وهو عود الضمير على الشيء من قول الجزولي : « والهاء من قوله تستحقه إما للشيء وإما للملك » ، ومرده قول الزجاجي : « .... لا تملك شيئا ولا تستحقه » . الجمل ٢ .

(٥) جـ : هنا .

(٦) ب : وإليهما .

(٧) أ و ب : إذا .

العلة في انتفاء غيرهما [١] من وجوه الإضافة ، إذا قلنا بأن وجوه الإضافة أكثر من هذين الوجهين [٢] .

وقوله : وللأول مزية [٣] .

مزيته عليه من ثلاثة أوجه ، وذلك أن فيه تعليل امتناع إضافة الملك والاستحقاق ، وإذا عاد الضمير على الملك لم يكن فيه إلا تعليل [امتناع [٤]] إضافة الملك خاصة [٥] ، وأيضا فإن الضمير إذا عاد على شيء عاد على ملفوظ به [٦] ، وإذا عاد على الملك لم يعد على ملفوظ به ، ولكن على مفهوم من اللفظ ، وأيضا فإنه إذا عاد على شيء عاد على أقرب مذكور وأن يعود الضمير على أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور [٧] .

---

(١) ب : غيرها .

(٢) من النحاة من اقتصر على هذين النوعين ومنهم من فصلها فذكر إضافة الملك والاستحقاق والتخصيص والملابسة ، انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٣٠/٢ ، ثمار الصناعة ٢٠٨ ، المشكاة والنبراس ٢٦/١ب .

(٣) الجزولية ٥٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) انظر : المباحث الكاملية ٥٤/١ ، البسيط ٣٣/١ .

(٦) انظر : المباحث الكاملية ٥٤/١ ، شرح الجزولية ٩٩/١ ، البسيط ٣٣/١ .

(٧) انظر : المراجع السابقة ، وزاد ابن أبي الربيع مزيتين أخريين هما :-

١ – أنك إذا أعدته على الشيء أفاد الكلام أن الإضافة تكون على وجهين .

٢ – أنك إذا أعدته على الملك يكون (ولا تستحقه) توكيداً وإذا أمكن أن يحمل الكلام على غير التوكيد فهو أولى . انظر : البسيط ٣٣/١ .

[التثنية]

وقوله : التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين (١) .

يريد : أو تقدير اتفاقهما ، وإلا فقد جاء العمران (٢) في أبي بكر (٣) وعمر (٤) ونحوه ، وإنما قلنا في قولهم : العمران : إنه على تقدير اتفاق اللفظين لأنا لم نثن أبا بكر وعمر في ذلك على لفظ عمر ، حتى كان كل واحد منهما لمساواته للآخر في أحكامه وسيره الدينية واعتماداته الربانية (٥) عمر ، فكأنهما عمران فتوهمنا التساوي على ذلك في اللفظ ، وإذ ذاك ثنينا وجعلناهما في هذا التوهم عمرين ولم نجعلهما أبوي بكر إما لخفة لفظ عمر بكونه (٦) مفرداً ، وكون لفظ أبي بكر مركباً (٧) ، وإما تغليبا للأشهر لأن فتوحات عمر في الإسلام أشهر وأيامه أكثر (٨) .

---

(١) الجزولية ٥٤ .

(٢) في قول جرير :-

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ فِعْلَهُمَا ... والعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَر

في رواية النحاة له : انظر الكامل ١٣١/٢ ، شرح الجمل ١٣٥/١ ، شرح الجزولية ١٠٣/١ ، ورواية الديوان والطيبان : ديوان جرير ٢٦٣ .

(٣) أبو بكر (٥٣ ق . هـ - ١٣ هـ) .

عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن كعب التيمي القرشي ، صاحب رسول الله ﷺ وهو معروف رضي الله عنه .

انظر : « طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ - ٢١٣ ، الكامل في التاريخ ٤١٨/٢ - ٤٢٤ » .

(٤) ابن الخطاب (٤٠ ق . هـ - ٢٣ هـ) .

أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي ثاني الخلفاء الراشدين وهو معروف رضي الله عنه .
انظر : « طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ - ٣٧٦ ، الكامل ٥٣/٣ - ٧٦ .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٦) جـ : لكونه .

(٧) انظر : الكامل ١٣١/٢ ، المقتضب ٣٢٣/٤ ، ٣٢٦ ، شرح الكتاب ٢١٠/٢أ ، شرح الجزولية ١٠٣/١ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ٢١٠/٢أ .

ويظهر بديا [١] من قوله بشرط اتفاق اللفظين أنه لا يشترط في التثنية إلا الاتفاق [٢] في [٣] اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر دون الاتفاق في المعنيين ، كل واحد من الأمرين مُشْتَرَطٌ أعني /٣٧ب اتفاق اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، واتفاق معنييهما ، وسيبين [٤] بعد هذا في قوله : وفائدتها شفع المعنى المفرد [٥] أنه يشترط اتفاقهما في المعنى المفرد إذ تزويج المعنى المفرد إنما معناه أن يوتى منه باثنين ، ويزيده بياناً بعد بقوله : « ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » [٦] على ما سيأتي بيانه [٧] .

وقد غلط بعض الناس [في هذا [٨]] فزعم أنه لا يشترط إلا اتفاق اللفظين خاصة دون اتفاق المعنيين [٩] ، واحتج لذلك بأنك تقول : جاءني الزيدان ، قال : وليس كل واحد من الزيدين معناه معنى الآخر ، لأن كل واحد منهما غير الآخر في المعنى حتى أجاز على ذلك أن تقول : عينان وأنت تعني العين الذي هو عين الجارحة وعين الذهب ، وقد استعمله الحريري [١٠] في قوله :

---

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : الا اتفاق ذا .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) ب و جـ : سنبين .

(٥) الجزولية ٥٤ . « وفائدتها التكثير . فإن أبا علي الشلوبين رحمه الله فسره بشفع المعنى المفرد . انظر ص : ٣٠٠ .

(٦) الجزولية ٥٤ – ٥٥ .

(٧) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) هو مذهب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وتابعه ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٦٣/١ ، التذييل والتكميل ٦٧/١ب – ٧٠ب ، توضيح المقاصد ٨٣/١ .

(١٠) الحريري (٤٤٦ – ٥١٦ هـ) .

أبو محمد القاسم بن علي بن محمد ، كان غزير العلم واسع الاطلاع ، صاحب المقامات له مصنفات كثيرة منها : درة الغواص في أوهام الخواص ، المقامات ، ملحة الإعراب .... .

انظر : « إنباه الرواة ٢٣/٣ – ٢٧ ، وفيات الأعيان ٦٣/٤ – ٦٨ » .

..... فانثنى بلا عينين [١]

والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولابد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه ، وسبب ذلك أعني سبب اشتراط اتفاق المعنيين مع اتفاق اللفظين أنا إنما [٢] شرطنا اتفاق اللفظين لأنا إنما استغنينا بحرف التثنية عن أن يضم إلى الاسم مثله للاكتفاء بلفظ الواحد عن لفظ الآخر ، فأقمنا مقام الآخر حرف التثنية اختصارا ، واستغناء بلفظ الأول عنه ألا ترى أنك لا تفعل ذلك في الاسمين المختلفين لأن الدلالة تضعف [٣] جداً بل لا تكون أصلا . فدل ذلك على أنه إنما دل على الثاني لفظ الآخر ، فلذلك شرط [٤] اتفاق اللفظ ولم يكن ذلك في المختلفي اللفظ فلم نقل الزيدان وأنا أعني زيداً وعمرا ، لأنه لا دلالة على عمرو أصلا ، وإذا كان اتفاق اللفظ مشترطاً لذلك فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران [٥] في المعنى لم يكن الثاني

---

(١) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :-

قُلْ لَوَالٍ غَادَرْتُه بَعْدَ بَيْنٍ   سادمـا نَادِمـاً يَعُضُّ اليَدَيْـنِ

وصدره :-

جَادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ   عَيْنَهُ .....

واللحن هنا أنه ثنى العين مع اختلاف معناهما فأراد بإحداهما الذهب والفضة والأخرى العين الباصرة .

انظر : المقامات ٨٥ ، شرح الشريشي ٤٣٧/١ ، البسيط ٩٦/١ ، شرح الحدود النحوية ٢٨٥ .

(٢) ب : إنما أنا .

(٣) ب : تضعفه .

(٤) جـ : شرطنا .

(٥) قال سيبويه : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٢ ، وانظر : المخصص ١٠٩/١٤ ، وهي مفرد مذكر دائماً . انظر : البحر المحيط ٢٨/١ .

وعلى هذا فقول الشلوبين (غيران) لحن لأن التثنية والجمع حكمهما واحد .

وفي الصحاح ٧٧٦/٢ : « وغير بمعنى سوى والجمع أغيار » وانظر هذا النص في اللسان ٣٩/٥ ، وتاج العروس ٤٦٠/٣ ، وعلى هذا فاستعماله (غيران) صحيح .

وعندي أنه لاحن بهذا الاستعمال لأمور :-

١ - أن أهل اللغة لم يذكروا شاهداً على هذا الاستعمال .

٢ - أنهم تواردوا على النقل عن الجوهري ، ولم يذكروا أن أحداً غيره ذكر هذا . =

في معنى الأول فكيف /٣٨أ تقع الدلالة عليه بالأول واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه ، إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى .

فأما ما احتج به هذا المجوز لهذا من قولهم : قام الزيدان فإن زيداً في كل واحد منهما غير الآخر فلا حجة له فيه . من جهة أن كل واحد منهما وإن كان غير الآخر فهما مشتركان في معنى ما ، وهو أن كل واحد منهما شخص ملقب بزيد فلما اجتمعا في هذا المعنى أقيم اجتماعهما في هذا المعنى مقام اجتماعهما في وصف واحد إذا قلت : العاقلان أو الظريفان وما أشبه ذلك .

هذا الذي قلناه هو الذي يقتضيه النظر والاستقراء ، أعني أنه يشترط في التثنية اتفاق المعنيين كما يشترط اتفاق اللفظين .

فأما النظر فقد بيناه وهو ما ذكرناه من الدلالة على اللفظ الثاني بالأول .

وأما الاستقراء فإنا لم نجد في اللغة ما اتفق لفظاهما واختلف معناهما قد عبر عنهما بلفظ مثنى أصلا ، وما أتى به الخصم من قولهم الزيدان قد أرينا [١] وجه اتفاقهما في المعنى واللفظ فبهذا نقول ولا ننتقل عنه ، إلا أن ينقل كثيراً مجيء التثنية فيما [٢] اتفق لفظه واختلف معناه غير ممكن أن يتأول فيه اتفاقهما في المعنى كما أمكن في قولهم الزيدان ، وإن لم يجيء من ذلك إلا لفظ أو لفظان لم يكن ذلك ناقلاً لنا عن هذا المرتكب بوجه لأن الشذوذ في كلامهم موجود . فيمكن أن يكون هذا إذا جاء قليلاً منه ، فإن وجد كثيراً لزمنا ، وما أظنك يا خصم تجده .

ولم يذكر المؤلف [٣] من شروط التثنية في هذا الموضع إلا اتفاق اللفظين ، لكنه قد ذكر بعد هذا شرط اتفاق المعنيين ، بما يقتضيه قوله بعد « وفائدتها التكثير » [٤] .

= ٣ – أن قواعد اللغة مبنية على استقراء معظم لغة العرب ، ولم يذكروا أنها استعملت جمعا ، بل نصوا كما سبق على أنها لا تجمع .

٤ – أنه قد يستغنى عن (غير ان) بغيرها مما يقوم مقامها مثل : متغايران ومختلفان . وقد يعتذر عن الجوهري أنه أراد بيان الجمع القياسي لا السماعي .

(١) ب : أريناه .

(٢) ب : فما .

(٣) ب : الواجب .

(٤) الجزولية ٥٤ – ٥٥ .

وبما يقتضيه قوله « بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » (١) على ما سيأتي (٢) /٣٨ب .

وقوله : وفائدتها التكثير (١) .

يريد : وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، ولكنه وضع التكثير موضع هذا المعنى ، لأنه يريد التكثير بضم الشيء إلى مثله ، وحذف « بضم الشيء إلى مثله » لدلالة ما قدم في أول الكلام عليه (٣) .

وقد اقتضى قوله : إن فائدة (٤) التثنية التكثير (٥) : أنه إنما احتيج إلى التثنية في اللفظ ، لما قصد فيه من تكثير المعنى المفرد بضمه إلى مثله . هذا مفهومه أن لا تثنى التثنية ولا تجمع (٦) ، لأن التثنية إنما هي تكثير المعنى المفرد بأن يضم إليه (٧) مثله .

وكذلك أيضاً لا ينبغي أن يثني الجمع ولا يجمع (٦) من حيث كان الجمع إنما هو تكثير المعنى المفرد بأن يضم إليه أكثر منه .

وكما أنه يفهم منه هذا يفهم منه أيضا أنه لولا التثنية لما استفيد ذلك المعنى أصلا ، فاقتضى ذلك أنه إذا كان اللفظ يدل على القليل والكثير من جنسه لم يثن ولم يجمع ، ولذلك لم تثن المصادر ولم تجمع (٨) . وكذلك أسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها نحو التمر والبسر والزيت (٩) وما أشبه [ذلك (١٠)] .

---

(١) الجزولية ٥٤ – ٥٥ .
(٢) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .
(٣) في قول الجزولي : « التثنية ضم واحد إلى مثله » الجزولية ٥٤ .
(٤) أ : وفائدة .
(٥) أ : التذكير .
(٦) انظر في عدم تثنية المثنى والجمع :– الكتاب ٩٥/٢ ، المقتضب ٣٨/٤ .
(٧) ب : إلى .
(٨) انظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، البديع ٢٢١/٢ .
(٩) انظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، ٢٠٢ ، البديع ٢٢١/٢ .
(١٠) ساقط من : أ .

فأما (١) [ما (٢)] ثني (٣) من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه (٤) .

ومثلُ جمع (٥) ما اختلفت أنواعه من هذا النوع في أن جمعه وتثنيته على غير قياسٍ (٦) جمعُ الجمعِ فإنه على غيرِ قياسٍ أيضا (٧) ، ولذلك لا يطرد وإنما يحفظ ولا يقاس عليه .

ولذلك لم تثن الأفعال ولم تجمع لأن مدلولاتها مدلولات الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، وإلى هذا أشار بقوله بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص يريد لأن أسماء الأشخاص لا تقع على القليل والكثير [من جنسها (٨)] أي أن الأسماء التي يراد بها الأشخاص ولا يراد بها الأجناس لا تقع على القليل /٣٩أ والكثير من جنسها فلما لم تقع على القليل والكثير من جنسها لم يكن لفظها مغنياً عن التثنية والجمع (٩) . فاحتيج فيها إلى أن تثنى وتجمع وجاء اللفظ المفرد فيها مع ما أريد أن يثنى معه بشرط التثنية ، وهو اتفاق اللفظ والمعنى فلذلك يثنى .

---

(١) ب : وأما .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب و ج : يثني .

(٤) قال : « .... ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو التمر » ، الكتاب ٢٠٠/٢ ، وقال فيما لا يثنى ولا يجمع : « وكذلك الحلم والبسر والتمر إلا أن تقول : عقلان وبسران وتمران أي ضربان مختلفان » ، الكتاب ٢٠٢/٢ ، وانظر : ٩٩/٢ .

(٥) جـ : ما جمع .

(٦) قال ابن عقيل : « وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس وهو اختيار الشلوبين » المساعد ٤٦٦/١ . وانظر : الكتاب ٢٠٠/٢ .

(٧) قال ابن الأثير : « قد جمعوا بعض الجموع وهو مسموع لا يقاس عليه » ، البديع ٢٧٠/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، التبصرة والتذكرة ٦٨١/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٥ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) لأن العلم الشخصي ليس فيه اشتراك فهو : « المخصص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمى غير مقدر الشياع » التسهيل ٣٠ .

وكذلك أسماء الأنواع فإن معنى المفرد من ذلك غير معنى المفرد الذي يثنى معه فلم يكن بمعناه (١) يقع على ما يراد من المعنى في التثنية والجمع ، وإنما يقع على ذلك المعنى المقصود خاصة ، فكان بذلك كاسم الشخص الذي لا يقع على ما يراد من التثنية والجمع . فاحتيج فيه إلى لفظ التثنية والجمع (٢) . وجاز أن يثنى مع الآخر الذي أضيف إليه ، وإن لم يكن بمعناه (٣) ، لما اتفق اللفظان في المعنى من جهة الحقيقة ، [ولم ينفصلا إلا بأمر عرضي ، فكان فيه مع ما ثني معه شرط التثنية ، وهو اتفاق لفظهما ومعناهما من جهة الحقيقة (٤)] ، فلذلك ثنيا ، واقتضى ذلك ولابد ألا يثنى إلا ما يراد به الشخص ، أو ما يراد به النوع لتوفر معاني التثنية فيهما (٥) من إفادة التثنية التكثير فيهما ، ومن أن يوجد فيهما اتفاق اللفظ والمعنى .

وأما الأجناس التي ليست بأنواع فلا يصح فيها التكثير بضم الشيء إلى مثله ، لأنك إنما تضم أبداً إلى الجنس ما ليس مثله لفظاً (٦) ولا معنى ، لأنك لا تجد جنسين متساويين في اللفظ (٧) والمعنى أصلا (٨) ، إن كانا كذلك فهما جنس واحد ، والنوع يضم إلى النوع وهما مثلان في اللفظ وفي المعنى [من جهة الحقيقة ، والشخص يضم إلى الشخص وهما مثلان في اللفظ وفي المعنى (٩)] ، كقولك رجلان إذا أردت تثنية

---

(١) ب : معناه .

(٢) من تثنية الأنواع : الناس رجلان رجل أهنته ورجل أكرمته وقول العجير السلولي :-

إِذَا مت كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وآخرُ مُثْـنٍ بالـذي كُنْتُ أَصْنَـعُ

انظر : المشكاة والنبراس ٣٢/١ - ٣٣ (ف) .

(٣) ب : معناه .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب : فيها .

(٦) ب : لا لفظا .

(٧) أ : اللفظين .

(٨) أخذ الشلوبين الجنس هنا مأخذ المنطقيين وهو الأعم من الذاتيات وهو كلي يحمل على أشياء مختلفة الذوات والحقائق (مثل حيوان) . انظر : معيار العلم ١٠٠ ، ١٠٦ ، التقريب لحد المنطق ٢٠ .

(٩) ساقط من : جـ .

رجل الذي تريد به الشخص لأنه مع ما تضمه إليه وهو رجل آخر متفق في اللفظ والمعنى ، وإذا قلت الزيدان فهما متفقان في أن كل واحد منهما شخص لقبه زيد ، وليس تحت العلم من المعاني إلا اللقب [١] /٣٩ب خاصة فلذلك إذن هو بمعناه [٢] وقد تقدم هذا مبسوطا [٣] .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيها التثنية كما لا تصح في مدلولاتها [٤] .

أي إن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها [٥] ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس [٦] لا كمدلولات أسماء الأنواع فلما كانت كذلك والأسماء التي يراد بها الأجناس لا تثنى ولا تجمع لكونها تقع على القليل والكثير من جنسها [٧] فكذلك الأفعال لا تثنى ولا تجمع لكون مدلولاتها تقع على القليل والكثير من جنسها .

وربما قال بعضهم : إن هذا لا يصح إلا إذا كان المراد بالفعل الجنس كله فحينئذ لا تصح تثنيته لأنه لا يوجد له ما يثنى به ، وليس المراد به الجنس فلا يصح هذا .

والجواب أنه وإن كان كذلك فإنه لم يخص من الحدث الذي يدل عليه شيئاً

---

(١) أ : اللقب . معادة .

(٢) ب : معناه .

(٣) انظر : ص ٢٩٩ .

(٤) الجزولية ٥٥ .

(٥) انظر في ذلك : المباحث الكاملية ١/٥٨ ، المشكاة والنبراس ١/٣٣ (ف) ، شرح الجزولية ١/١٠٨

(٦) قال المبرد : « المصدر يقع للواحد والجمع » ، المقتضب ٢/١٧١ ، قال الفارسي : « إن قال قائل في الفعل ، لِمَ لَمْ يثنّ ويجمع ؟ قلنا : لم يفعل ذلك لأنه جنس وتثنية الجنس محال لأنه مفرد لا ثاني له » ، البصريات ٢/٧٨٥ ، قال العطار : « ... إن الفعل مدلوله جنس وهو المصدر فإنه يدل على القليل والكثير من جنسه فلا تصح تثنيته ، فكذلك اللفظ الذي يدل عليه وهو الفعل » المشكاة والنبراس ١/٣٣ (ف) .

(٧) انظر ص : ٣٠٠ – ٣٠١ .

دون شيء أعني قليلاً دون كثير ، ولا سريعاً دون بطيء ولا مستقيماً دون معوج ، فلفظ قام إذن من قام عام لهذه الأنواع كلها ، والأنواع التي يعمها هذا اللفظ كلها هي [١] الجنس كله ، واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه [٢] ، فلذلك كان حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس [٣] التي ذكرنا لا تثنى ولا تجمع فلم تثن الأفعال ولم تجمع . وينقصه في الأسبق على هذا أن يزيد وتثنية أسماء الأجناس وجمعها إذا اختلفت الأنواع ليس بقياس [٤] فيفعل في الأفعال ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال .

فالعلة إذن مفيدة بالوضع وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع /٤٠أ وعلى ذلك أكثر عللهم .

وكما لا تثنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى فكذلك [لا تثنى [٥]] الحروف ولا تجمع [٦] ، لأن معانيها أيضا كمعاني [٧] الأفعال ، ألا ترى أن النحويين يقولون إن حروف المعاني إنما هي مختص بها الأفعال ، فهي نائبة مناب [الأفعال [٥]] تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال [٨] إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف [على [٥]] الوجه الذي

---

(١) جـ : من .
(٢) انظر ما سبق ص : ٣٠٠ .
(٣) جـ : والأجناس .
(٤) انظر ص : ٣٠١ .
(٥) بياض في : أ .
(٦) لذلك جعلت التثنية من العلامات التي ينفرد بها الاسم . انظر : لباب الإعراب ١٢٤ - ١٢٩ .
(٧) جـ : كمعان .
(٨) قال السهيلي : « لأن المعاني التي تضمنتها لو لفظ بها لنصبت نحو : التوكيد والترجي والتمني فإنها معان في نفس المتكلم تقديرها : أوكد وأتمنى » ، نتائج الفكر ٣٤٢ .

ذكره النحويون [١] .

فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثا مفعولة وفاعلين ومحالا لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر [ذلك كله بأن [٢]] جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد [٣] ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك في الحروف نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

ولذلك لم يكن كون الحرف [٤] عندهم زائداً وجه الكلام [٥] فلم يكن مما يقاس عليه [٦] ، لأنه على خلاف هذا الوضع الذي وضعت عليه من الاختصار .

---

(١) ذكر ابن حيدرة أن سبب أعمال هذه الحروف هو مشابهتها الأفعال من أربعة أوجه :-

١ - اتصال الضمير المنصوب بها كاتصاله بالفعل .

٢ - دلالة إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل على الأحداث كما أن الأفعال تدل عليها فإن وأن يدلان على التأكيد ... إلى آخره .

٣ - أنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي .

٤ - إنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف أصول والفعل لا يكون إلا ثلاثيا أو رباعياً أو خماسيا . انظر : كشف المشكل ٣٤٨/١ - ٣٤٩ .

ثم قال : « فلما أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها » ، كشف المشكل ٣٤٩/١ .

(٢) بياض في : أ .

(٣) قال الفارسي : « وليس توالي الحرفين بمستقيم كما لا يستقيم توالي الإعلالين » . الشيرازيات ٢٦ب ، وانظر : المقتضب ٣٤٢/٢ ، الإنصاف ٢١٧/١ - ٢١٨ .

(٤) ب : الحروف .

(٥) الحرف يزاد في الكلام لغرض من أغراض كثيرة منها : التأكيد ، والإلحاق أو زيادة معنى وللإمكان وللعوض وللوقف ... إلى آخره . انظر : البديع ٦٤٤/٢ ، الممتع ٢٠٤/١ - ٢٠٦ .

(٦) إن كان يعني زيادة حرفين لمعنى واحد ، كإنّ ولام الابتداء . فهذا مطرد عند النحاة ، انظر : الكتاب ٤٧٣/١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ ، الأصول ٢٣١/١ ، المغني ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

وإن عنى بكلامه هذا جميع أنواع زيادة الحروف فهذا مخالف لما عليه النحاة في كتب النحو والصرف إذ طردوا زيادة أحرف (سألتمونيها) في مواضع معينة حددوها .

وكلامه هنا مبهم محتمل للأمرين ، وكلاهما مردود .

وكما لم تثن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه ، فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عومل معاملة واحد منهما ، فلم تثن الأسماء المبنيات [١] نحو : من وما ومتى والأسماء غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع .

ولم تثن أسماء الأفعال [٢] نحو : حَذَارِ ونَزَالِ ، لأنها نائبة مناب أفعال [٣] الأمر .

ولم تثن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهرا [٤] نحو : كان الزيدان منطلقا أبواهما ، [ولا تقول منطلقين أبواهما [٥]] ، لأن منطلقاً قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ، فكذلك عومل معاملته في أن لم يثن ولم يجمع .

ولم يثن « أفعل من » [٦] لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

أحدهما : افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .

والثاني : كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل على الحدث [٧] وعلى /٤٠ب مضيه أو حضوره أو انتظاره .

ومما يفهم أيضا من قوله : إن فائدة التثنية التكثير وكذلك الجمع لأن التكثير معناه أن يضم إلى المعنى المفرد مثله أو أكثر منه [٨] لأن [٩] التثنية والجمع لا تصح إلا

---

(١) لأن التثنية تخص الأسماء المعربة . انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ .
(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٩٢/٢ ، البديع ٢٢١/٢ .
(٣) أ : الأفعال .
(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٨٩/٢ ، البديع ١٥٧/١ب ، ٢٢١/٢ .
(٥) ساقط من : جـ .
(٦) يريد أفعل التفضيل المقرون بمن فإنه لا يثنى . انظر : المقتضب ٣٠٤/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، البديع ٢٢١/٢ .
(٧) انظر الأمر الثاني في التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ .
(٨) انظر : شرح الجمل ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، البديع ٢٢٥/٢ .
(٩) ب : أن .

في النكرات (١) ، ولا يصح في المعارف ، وأن المعارف لا يثنى منها ولا يجمع إلا ما يتنكر ، لأنه إذا كان الاسم نكرة صح ضم المعنى إلى مثله أو إلى أكثر منه ، وإذا كان معرفة فهو معنى خاص فكيف يضم إليه مثله وأن يضم إليه مثله يناقض كونه خاصا ، فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ولذلك نص سيبويه على أن المعرفة لا تثنى . وقال في قولك الضاربان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثنى ضارب (٢) نكرة فقيل : ضاربان (٣) ثم أدخلت عليه الألف [واللام (٤)] . ولذلك قال النحويون في قولهم : هذان واللذان إنها ليست تثنية (٥) لأن أسماء الاشارة والموصولات معارف لا تتنكر (٦) .

وأيضاً فلأنهما قد عوملا معاملة الحروف بالبناء ، وقد تقدم أن ما عومل معاملة الحروف بالبناء يعامل معاملتها في ألا يثنى ولا يجمع فقد انتظم هذا الكلام بمفهومه ، وبما انبنى على مفهومه ما يثنى من الأسماء وما يجمع منهما ، وما لا يثنى منها ولا (٧) [يجمع (٨)] ، ولم يخرج من ذلك إلا ما هو على غير قياس ، كجمع ما اختلفت

---

(١) قال ابن بابشاذ : « لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته » ، شرح المقدمة ١٣١/١ .

وانظر : شرح الجمل له ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) ب : يثنى الضارب .

(٣) ب : ضاربا .

(٤) ساقط من : ب .

وما ذكره الشلوبين هو مفهوم كلام سيبويه من قوله : « وأما قولهم : أعطيكم سنة العمرين فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام .... وكأنهما جعلا من أمة كل واحد منهم عمر ثم عرفا بالألف واللام » ، الكتاب ٢٦٨/١ .

(٥) هذا عند كثير من النحاة . انظر : البصريات ٨٥٢/٢ - ٨٥٣ ، شرح الجمل لابن بابشاد ١٢أ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣١/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المقتصد ١٩١/١ .

أما سيبويه فقد عدها مثناة وعقد لها بابا هو « ... باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة » . قال فيه : « وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي فإذا ثنيت ذا قلت : ذان وإذا تثنيت تا ، قلت : تان وإن ثنيت الذي . قلت : اللذان .... » ، الكتاب ١٠٤/٢ ، وانظر : المقتضب ٢٧٨/٤ ، الأصول ١٢٧/٢ .

(٦) ب : لا تتنكر .

(٧) ب : وما .

(٨) بياض في : ب .

أنواعه من أسماء الأجناس ، أو كجمع الجمع أو ما استغني عن تثنيته وجمعه بغيره كاستغنائهم [عن تثنية أجمع وأكتع وأبصع في باب التوكيد بكليهما [١] أو كاستغنائهم [٢]] عن جمع امرىء بقولهم قوم [٣] .

وقوله : وأصلها العطف [٤] .

يعني أن قولك : جاءني الزيدان أصله جاءني زيد وزيد [٥] ؛ لأن هذين المعنيين اللذين إسناد [٦] الفعل إليهما إنما عبارة كل واحد منهما زيد فينبغي أن نعبر عن الأول بعبارته ثم نأتي بالثاني ونعبر عنه بعبارته ، ونضم أحدهما إلى الآخر بحرف العطف ليرتبط [٧] أحدهما بالآخر على ما تقدم في المعنى الذي أسند إلى الأول منهما /٤١أ هذا هو الأصل في العبارة عنهما ، وأما قولك جاءني الزيدان فليس عبارة [عنهما [٨]] في الأصل إنما العبارة عنهما في الأصل ما ذكرناه ، فلذلك قال : إن أصل التثنية [العطف [٨]] ، والدليل على ذلك أن الشيئين المتفقين في اللفظ والمعنى على ما ذكرناه كالشيئين المختلفين في اللفظ والمعنى . والشيئان المختلفان في اللفظ والمعنى إنما العبارة عنهما بالعطف لا بغيره نحو قولك : قام زيد وعمرو ، فكذلك كان ينبغي أن يكون الشيئان المتفقان في اللفظ والمعنى العبارة [٩] عنهما بالعطف أيضا .

وقوله : وعدل عن العطف إيجازا [١٠] .

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٨٧ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ومثله استغناؤهم « بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها » ، الكتاب ٢/٢٥١ .

(٤) الجزولية ٥٤ .

(٥) انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١١ب ، المقتصد ١/١٨٣ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف المشكل ١/٢٥٦ .

(٦) كذا في النسخ الخطية . ولو قال : أسند الفعل ... لكان أفضل .

(٧) أ : ليربط .

(٨) بياض في : أ ، وفي ب : عنهما .

(٩) أ : والعبارة .

(١٠) الجزولية : ٥٤ ، وفيها : إيجازا واقتصارا .

يعني أن العرب عدلت في الشيئين المتفقي اللفظ والمعنى عن العطف ، ولم تستعمله ، وإنما استعملت فيه لفظ التثنية ، فلم يقل أحد : جاءني زيد وزيد ، إنما يقولون جاءني الزيدان ، فيضمون إلى الاسم المفرد حرفاً يقيمونه مقام تكرير الاسم الأول وحرف العطف .

وكان الكلام بذلك أوجز أي أخصر منه وأخف لما فيه من استثقال التكرير ، فهذا معنى قوله وعدل إلى العطف ايجازا ، ويقوم الحرف في ذلك مقام التكرار (١) وحرف العطف .

ولم تكن التثنية إلا في الاسمين المتفقين ، ولا تكون في الاسمين المختلفين ، لأن الحرف إنما أقاموه مقام التكرير لا مقام اسم آخر غير الأول ، لأنه لا مناسبة بين ذلك الحرف وبين ذلك الاسم الذي يقوم مقامه ، وإنما هو حرف أقيم مقام التكرير ، وذلك أن حرف العطف في الأصل إنما هو ليقوم مقام تكرار العامل (٢) ، فلما كان حرف العطف يقوم مقام تكرير العامل في الأصل أقاموا مقامه حرف التثنية الذي هو مثله في أن يقام مقام تكرير الاسم وحرف العطف للمناسبة التي بينهما ، من أجل أن كل واحد منهما حرف أقيم مقام التكرير ، وإن كان التكرير الذي أقيم مقامه حرف العطف تكرير العامل ، والتكرير الذي أقيم مقامه حرف التثنية تكرير /٤١ب [الاسم (٣)] المفرد (٤) بحرف العطف ، وكان ذلك – نعني (٥) حرف التثنية – أخصر من تكرير [الاسم (٣)] بحرف (٤) العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل (٦) إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى

---

(١) ب : التكرير .

(٢) وعلى هذا بنى بعض النحويين رأيه في أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف فإذا قلت : قام زيد وعمرو كأنك قلت : قام زيد وقام عمرو ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل .

انظر : نتائج الفكر ٢٤٩ – ٢٥٠ ، الروض الأنف ٣٨/١ ، رصف المباني ٤٧٥ – ٤٧٧ .

(٣) بياض في : أ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) ب : أعني ، جـ : يعني .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الضمير المتصل ، فلم يقولوا : قام أنا في قمت ، ولا ضربت إياك في : ضربتك [١] ، فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم : قام الزيدان الذي هو أخصر منه ، فأما قول القائل [٢] :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ [٣]

فإنما استعمل فيه التكرير والتثنية أخصر منه لما [٤] لم يمكن الأخصر بسبب الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر

---

(١) قال المبرد : « إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل » ، المقتضب ١١٩/٣ .

(٢) اختلف في قائله على ثلاثة أقوال :-

أ - نسبه ابن دريد وابن بري والبغدادي إلى : منظور بن مرثد بن فروة بن نوفل بن نضلة الفقعسي الأسدي ويقال له ابن حبة وهي أمه ، راجز إسلامي ترجمته في : المؤتلف والمختلف ١٠٤ ، « معجم الشعراء ٣٧٤ » .

ب - ذكر ابن دريد أنه ينسب إلى أبي نخيلة : وأبو نخيلة اسمه لا كنيته ابن عدن بن زائدة بن لقيط بن هرم التيمي ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية مات مقتولا : انظر : الأغاني ١٣٩/١٨ - ١٥٢ ، الخزانة ١٦٥/١ .

جـ - هذا البيت في زيادات ديوان رؤبة بن العجاج .

(٣) من الرجز وقبله :-

يا حَبَّذَا جَارِيةُ مِنْ عَكِّ
تَعْقِدُ المِرْطَ عَلَى مِدَكِّ
شِبْهَ كَثِيبِ الرَّمْلِ غَيْرَكِّ

وفارة المسك : نوافجه التي يكون فيها ، المسك : نوع من الطيب .

والشاهد فيه قوله : بين فكها والفك إذ القياس أن يقول بين فكيها ، وأتى بالمتعاطفين للضرورة .

انظر : زيادات ديوان رؤبة ١٩١ ، إصلاح المنطق ٧ ، الجمهرة ٩٥/١ ، تهذيب اللغة ٤٧٣/٤ ، ٤٥٩/٩ ، الصحاح ٣٦٢/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١أ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المخصص ٢٠٠/١١ ، ٣٩/١٣ ، المقتصد ١٨٤/١ ، الأمالي الشجرية ١٠/١ ، أسرار العربية ٤٨ ، التنبيه والإيضاح ٢٣٤/١ ، المشوف المعلم ٢٩٦/١ ، شرح المفصل ١٣٨/٤ ، شرح الكافية ١٧٣/٢ ، شرح الجمل ١٣٧/١ ، ضرائر الشعر ٢٥٧ ، البسيط ٤٨/١ ، ٩٦ ، اللسان ٢٦٣/٣ (ذبح) ، ٤٦٣/١٠ (زكك) ، خزانة الأدب ٤٦٢/٧ ، (٤٦٨ - ٤٧٦) .

(٤) ب : ما .

استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك (١) :-

إليكَ حتّى بَلَغتْ إياكا (٢)

---

(١) القائل : « حميد الأرقط » .

وهو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاش التميمي ، شاعر إسلامي مجيد ، من شعراء الدولة الأموية لقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه ، وكان من بخلاء العرب المعدودين .

« الأغاني ٤٤/٢ ، سمط اللآليء ٦٤٩/٢ - ٦٥٠ ، معجم الأدباء ١٣/١١ - ١٥ ، الخزانة ٣٩٥/٥ » .

(٢) من الرجز وقبله :-

أُتتْكَ عَنسٌ تَقْطَعُ الآراكا

والعنس : الناقة الشديدة ، الآراكا : الأرض التي ينبت فيها الآراك .

الشاهد : انفصال الضمير (إياك) للضرورة وقد أمكن اتصاله .

الكتاب ٣٨٣/١ ، الأصول ١٢٠/٢ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، أسرار العربية ١٦٩ ، الإنصاف ٦٩٩/٢ ، المفصل ١٢٧ ، الأمالي الشجرية ٤٠/١ ، المرتجل ٢٨١ ، التخمير ١٥٨/٢ ، حواشي المفصل ٤٢٠ - ٤٢١ ، شرح المفصل ١٠٢/٣ ، شرح الجمل ١٩/٢ ، ضرائر الشعر ٢٦١ ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ ، الخزانة ٢٨٠/٥ - ٢٨١ .

[الجمع]

وقوله : في حد الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ (١) .

يريد أو تقدير اتفاقه كما تقدم في التثنية (٢) .

وقوله : وفائدته التكثير (١) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في التثنية (٣) وكذلك قوله فيه وأصله العطف (٤) .

وقوله : وعدل عن العطف إيجازا (١) .

وقوله : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى أكثر منه .... إلى آخره (٥) .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها (١) .

الكلام في ذلك كله [أيضا (٦)] كالكلام في التثنية (٧) .

---

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٢٩٦ وما بعدها .

(٣) انظر ص : ٣٠٠ .

(٤) انظر ص : ٣٠٨ .

(٥) الجزولية ٥٥ وفي بعض النسخ ولا يصح ذلك .... إلى آخره .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) انظر ص : ٣٠٣ .

[التذكير والتأنيث]

وقوله : وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها [١] .

يعني به المؤنث منها أي من [أسماء [٢]] الأشخاص ، لأنها إما مذكر وإما مؤنث ، والمذكر هو الأصل والأول [٣] ، والمؤنث فرع وثان ، فهذا معنى قوله : فيلحق ما هو ثانٍ عنها أي أن التأنيث إنما هو لاحق [٤] للفرع الذي هو ثان [لا [٥]] للأصل الذي هو أول /٤٢أ .

وقوله : دون الأجناس ... إلى آخره [١] .

هذا الكلام لا يصح فإن العرب تقول : للرحمة والظلمة والغرفة والنعمة والشدة إنها أجناس وهي مؤنثة ولابد ، فلا يصح ما قاله : من أن التأنيث إنما هو للأشخاص [دون الأجناس [٦]] ، وقد قال بعضهم [٧] : وقد يتأول هذا الكلام تأويلا يصح عليه ، وذلك أن يقال : إن قوله : التأنيث وضعه في الأشخاص : أي أصله أن يكون في الأشخاص .

لأن التأنيث على ضربين : تأنيث حقيقي وتأنيث مجازي .

فالحقيقي : هو تأنيث الأشخاص لأن القبل والدبر اللذين بهما يكون التأنيث الحقيقي والتذكير الحقيقي إنما هما داخلان في حقائق الأشخاص [٨] ، وليسا بداخلين

---

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) انظر : الكتاب ٧/١ ، التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، البديع ١٨٩/٢ ، شرح الصفار ٢٧/١ب - ٢٨أ .

(٤) جـ : أصل لاحق .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) القائل هو الشلوبين انظر الشرح الصغير ٣١ .

(٨) لذا عرفهما النحويون بأن المذكر الحقيقي ما كان له فرج الذكر ، والمؤنث الحقيقي ما كان له فرج الأنثى . انظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

وعرف أيضا بأنه ما كان بإزائه ذكر . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، المفصل ١٩٨ .

في حقائق الأجناس وإحكام هذا إنما هو من صناعة أخرى [١] .

والمجازي : هو تأنيث الأشخاص التي لا قبل لها ولا دبر وتأنيث غير الأشخاص [٢] .

وإذا كان التأنيث الحقيقي إنما هو في الأشخاص فإنما جاز التأنيث في الأجناس على تأويل أن الاسم لم يؤنث ، والمراد به الجنس . وإنما أنث والمراد به الشخص ثم استعمل ذلك الاسم في غيره على جهة البدل كان الثاني بدلاً من الأول ، والاسم في الأول إنما هو للشخص الأول لا للجنس كله . قال : هذا ممكن أن يكون هذا هو المراد بهذا الفصل .

وهذا مبني على أن التأنيث ينبغي ألا يكون في الأجناس ، وإنما ينبغي أن يكون في الأشخاص ، فإذا وجد في الأجناس في الظاهر وأمكن صرفه إلى أنه في الأشخاص صرف إلى ذلك الوجه ، من وضع الاسم أولا على الشخص واستعماله في غيره على جهة البدل ، لا على أنه أريد بالاسم أولا الجنس .

قلت : وهذا [٣] التأويل الذي تأوله هذا المتأول حُكِيَ [لي [٤]] عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه [٥] الكراسة إنما يصلح بكلام [٦] نحوي مخلط /٤٢ب

---

(١) هي صناعة المنطق .

وخلاصة الأمر في المنطق أن التذكير والتأنيث لا يتصوران في الأجناس ، وقد يتصوران في الأشخاص والأنواع .

فالحيوان جنس لا يدخله القسمة إلى مذكر ومؤنث حتى تعرف أنواعه ثم أشخاصه ، فينقسم إلى نوعين مثلا : إنسان وبهيمة ، والنوعان ينقسمان إلى أشخاصهما فأشخاص الإنسان زيد وعمرو وهند ودعد ، وأشخاص البهيمة خيل وبغال وحمير .

(٢) ويسميه النحويون التأنيث غير الحقيقي . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ١٩٨ ، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٣) ب : ومن .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : بها .

(٦) ب : كلام .

صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى ، حتى يتكلف هذا التكلف (١) البعيد إلا وضعه (٢) أن التأنيث إنما ينبغي أن يكون في الأشخاص دون الأجناس ، ليبنى عليه أن التأنيث ينبغي أن يكون مختصا بالأسماء (٣) ، وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله (٤) هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي .

وقد تقدم لنا أنه لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله هي من غير هذا العلم ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه .

والصواب عندي في تأويل هذا الموضع أن يكون كما بعده من التذكير الشخصي والإفراد الشخصي والتنكير الشخصي ، وإنما معناه على هذا وضع التأنيث في الأشخاص أي أصله في الأشخاص لأن التأنيث على ضربين : حقيقي ومجازي والحقيقي منه إنما هو في الأشخاص دون غيرها .

وقوله : فيلحق ما هو ثان عنها (٥) .

أي عن المذكر منها ، أي يلحق ما هو ثان عن الأشخاص من الأشخاص وهو المؤنث منها .

[وقوله (٦)] : دون الأجناس (٥) .

أي يلحق التأنيث الذي هو تأنيث الأشخاص الشخص الذي هو ثان عن الأشخاص ولا يلحق الأجناس .

---

(١) ب : التكليف .

(٢) ب : ومن .

(٣) قال الزجاجي : « وإنما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء ، فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث دخل عليها » ، الجمل : ٢٩١ .

(٤) جـ : إليه .

(٥) الجزولية ٥٥ .

(٦) ساقط من : جـ .

ثم قال : ومدلولات الأفعال أجناس فلا يلحقها تأنيث شخصي [١] .

أي لا يلحق الأفعال تأنيث شخصي أصلا كما لا يلحق الأجناس تأنيث شخصي ، وإن لحقها تأنيث فإنما يكون تأنيثاً جنسياً ، إذ الأفعال إنما يقال فيها مؤنثة ومذكرة إذا قيل : بتأنيث مصادرها أو بتذكيرها .

فإذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدرها [٢] ، وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره [٣] .

فهذا وجه من يقول : إن الأفعال تؤنث وتذكر /٤٣أ بحسب تذكير مصادرها وتأنيثها وهو قول بعض النحويين [٤] .

وأما من يقول منهم : إن الأفعال مذكرة كلها [٥] فإنه لا ينظر في ذلك إلى مصادرها ، ويقول التأنيث إنما هو حقيقي أو مجازي ، والحقيقي ما له فرج بإزائه ذكر ، ولا يصح وجود هذا في الأفعال أصلا .

والمجازي : هو التأنيث اللفظي الذي ليس له [٦] فرج مقابله ذكر من جنسه ، وهذا أيضاً [٧] معدوم في الأفعال ؛ لأن التأنيث اللفظي : هو علامات التأنيث [٨] ،

---

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) كذا في النسخ كلها والأفضل أن يقول : بتذكير مصدره .

(٣) المصادر تذكر وتؤنث ، ولكن تأنيثها ليس تأنيثاً حقيقيا .

انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل ٢٧٦ ، المذكر والمؤنث ٦١٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٩٤ .

(٤) لم أقف على من قال بهذا صراحة . وإن كان في كلام أبي بكر بن الأنباري ما يشير إلى هذا إذ قال : « ومن أنث الفعل قال : هو للمحبة ، والمحبة فيها علامة التأنيث ، ومن ذكر الفعل قال : المحبة مصدر والمصادر ليس تأنيثها تأنيثاً حقيقيا » ، المذكر والمؤنث ٦١٩ .

(٥) قال الزجاجي : « فأما الأفعال فمذكرة كلها ، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل في قولك : قامت هند وخرجت فاطمة » ، الجمل : ٢٩٠ .

(٦) أ ، ب : بازائه .

(٧) ب : لفظ .

(٨) الثلاث وهي : التاء وألفا التأنيث : المقصورة والممدودة .

وما يكون في الأخبار عن الكلمة من تأنيث خبرها أو وصفها أو ضميرها أو عددها أو جمعها أو الإشارة إليها [١] ، وهذا كله معدوم في الأفعال .

فقد انعدم فيها التأنيث المجازي كما انعدم التأنيث الحقيقي فهي إذن مذكرة كلها . [وكلا القولين في الأفعال من أنها مذكرة كلها [٢]] أو بعضها مذكر وبعضها مؤنث له وجه وهو ما قدمنا ذكره في كل واحد منها .

وقوله : التذكير الشخصي [٣] .

يريد تذكير المعارف أو تذكير الأسماء المراد بها الآحاد نكرات كانت أو معارف .

وقوله : التنكير: الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد [٣] .

يمكن أن يريد به تنكير الأعلام نحو : عثمان وعثمانٌ آخر ، لأن الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هي لفصل الآحاد بعضها من بعض [٤] . فهي إذن [٥] أسماء الآحاد فلذلك عبر عن الأعلام بالآحاد ويمكن أن يراد به تنكير ما يدل على الجنس في أصل وضعه ، ويكون المراد به واحداً منه نحو رجل من قولك : قام رجل ، أو امرأة [٦] [من قولك : لقيت امرأة [٧]] .

وقيل في هذا : إنه تنكير الآحاد لأن رجلا وامرأة فيه لم يرد بهما إلا الواحد من كل واحد من الجنسين إلا أنه غير معين .

وثم تنكير آخر هو تنكير الأجناس [وعليه استظهر بتقييده هنا التنكير بالآحاد

---

(١) أشار إلى هذا ابن عصفور عدا العدد . انظر : شرح الجمل ٣٧٣/٢ ، وذكر ثلاثاً منها الصيمري وزاد أنه يعرف بفعله ، التبصرة والتذكرة ٦١٧/٢ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) الجزولية ٥٥ .

(٤) لأن العلم ما خص الواحد من جنسه فجعل علما له . انظر : اللمع ١٨٩ ، المرتجل ٢٨٧ ، البديع ١٦٠/٢ .

(٥) جـ : أيضا .

(٦) أ : وامرأة .

(٧) ساقط من : أ .

وتنكير الأجناس (١)] في قولك : (رجل خير من امرأة) ونحوه /٤٣ب لأنك لم ترد بواحد منهما واحداً من الجنس ، ولكنك إنما أردت هذا الجنس خير من هذا الجنس . فلهذا لا يقال في هذا النوع تنكير الآحاد ، لما كان نكرة ، وكان المراد به الجنس كما قيل في النوع الأول تنكير الآحاد لما كان نكرة ولم يرد به الجنس وإنما أريد به آحاد الأجناس (١) .

وقد قال بعضهم في قوله : ومدلولات الأفعال أجناس (٢) : أنه لا يصح لأن الفعل لا يراد به الجنس ، وإنما يراد به بعضه . وهذا ليس بصحيح لما قدمناه من أن مراده أن الفعل لما لم يختص من الحدث شيئاً قليلا دون شيء كثير ، ولا شيئاً سريعاً دون شيء بطيء (٣) كان حكمه حكم اسم الجنس (٤) الذي لا يخص به شيء دون شيء .

وقوله : الإفراد الذي تنفرد به الأسماء (٥) ... إلى آخره .

الكلام في إفراد الأشخاص والأجناس كالكلام في تذكير الأشخاص والأجناس ، وفي تنكير الأشخاص والأجناس فأغني ذلك عن إعادته .

وقوله : الفاعل مخبر عنه بفعله (٥) ... إلى آخره .

وقوله : المبتدأ مخبر عنه (٥) ... إلى آخره .

ليس في [شيء من (٦)] ذلك [كله (٧)] ما يحتاج إلى الكلام [عليه (٨)] .

وقوله : المفعولية لا يصح معناها في الفعل (٥) .

---

(١) ساقط من : ب .
(٢) انظر : شرح الجزولية ١/١٢٠ .
(٣) لم يتعرض الشلوبين لهذا فيما سبق .
(٤) انظر هذا الاعتراض والرد عليه في : الشرح الصغير ٣٢ .
(٥) الجزولية ٥٥ .
(٦) ساقط من : أ .
(٧) تكملة من : أ .
(٨) ساقط من : ب .
ولم يتعرض لشرح هذين في الشرح الصغير . انظر ص : ٣٢ .

يريد أن كون الكلمة مفعولاً بها أو فيها أو من أجلها أو معها أو مفعولاً مطلقاً لا يصح شيء من ذلك [كله (١)] في الفعل ، والعلة فيه أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعنى بأنه فَعَل أو فُعِل به أو فُعِلَ فيه أو فُعِلَ له أو فُعِلَ معه .

فإن قلت : فإذا كان مراده ذلك فلِمَ لَمْ يجعل العلة في المفعولية (٢) أن المفعول يخبر عنه ، كما أن المبتدأ والفاعل كل واحد منهما يخبر عنه .

فالجواب : أنه إنما لم يقل ذلك لأن النحويين لا يطلقون الإخبار عن الكلمة إلا إذا كانت عندهم مبتدأة أو فاعلة أو مفعولا لم يسم فاعله (٣) ولا يطلقون /٤٤أ الإخبار عن الكلمة في الفضلات ، فلذلك لم يقل : إن المفعول مخبر عنه من حيث كان فضلة وعدل عنه إلى قوله : إن المفعولية لا تصح في الفعل . يريد أن معناها الإخبار عن المفعول ، وإن لم يكن المفعول مخبراً عنه في الإطلاق الصناعي (٤) .

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) جـ : المفعول .

(٣) قال اللورقي : « والنحاة لا يجعلون المخبر عنه إلا المعتمد عليه في الجملة » ، المباحث الكاملية ٦٤/١ .

(٤) الغرض مما سبق بيان علامات الاسم قال العطار عما سبق شرحه : « جميع ما تحصل من كلام أبي القاسم وأبي موسى في هذا الباب أن العلامات التي تنفرد بها الأسماء خمس عشرة علامة ذكر منها أبو القاسم ست علامات في قوله تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها والنعت والتصغير والنداء ، وذكر أبو موسى تسع علامات وهي : التثنية والجمع والتأنيث والتذكير الشخصي والتنكير الشخصي والإفراد الشخصي والفاعل والمبتدأ والمفعولية .... » ، المشكاة والنبراس ٢٨/١ب .

باب [معرفة علامات الاعراب [1]]

قوله : الضمة تكون علامة الرفع في أنواع الأسماء المتمكنة [2] .

يعني ما ذكره بعد من المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، وهذا الفصل غرض المؤلف به إصلاح قول أبي القاسم : « فأما الضمة فتسترك فيها الأسماء والأفعال » [3] ، إذ كان هذا القول من أبي القاسم فاسداً عنده .

[لأنه [4]] قد ذكر في بقية الفصل أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الأسماء الخمسة المعتلة المضافة ، والتثنية وجمع المذكر السالم ، وأفعالا لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الخمسة الأمثلة من الفعل .

وثم أيضاً أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، ولم يذكرها أبو القاسم ، وأفعال كذلك وهي الأسماء المبنية [والأفعال المبنية [5]] ، فأصلح هذا المؤلف لفساده عنده كلام أبي القاسم بهذا التقييد الذي قيد به مواضع كون الضمة علامة الرفع ، وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الإختلال [6] ما يدفع الاعتراض بهذا كله عن أبي القاسم ، ويرفع عنه الفساد الذي زعمه [7] هذا المؤلف فيه ، فلا يحتاج إلى هذا الإصلاح الذي أصلحه به إذا فهم على ما ذكرناه هناك .

وقوله : وفي الأفعال المضارعة بشرط أن تسلم من نوني التوكيد [8] .

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) الجزولية : ٥٥ .
(٣) الجمل : ٣ .
(٤) ساقط من : أ .
(٥) ساقط من : جـ .
(٦) لم يذكر هذا الكتاب كثير ممن ترجموا لأبي علي الشلوبين رحمه الله .
(٧) جـ : زعم .
(٨) الجزولية : ٥٦ .

يريد في مثل : هل تضرِبَنّ ؟ وهل تضرِبَنْ ؟

وقوله : /٤٤ب ونون جماعة المؤنث [١] .

يريد في مثل هل تضرِبْنَ ياهندات ؟

وقوله في هذا الفصل : إن نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث توجب بناءالمضارعة من الأفعال . بناء على مذهب جمهور النحويين [١] .

وقد قال قوم [٢] منهم : إن المضارعة مع هذه النونات باقية على أصلها في إيجاب الإعراب لها ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب في فعل جماعة النسوة تشبيهه بالفعل الماضي المتصل به نون جماعة النسوة في تسكين آخره لنون جماعة النسوة كما سكن آخر الماضي لها [٣] ، ومنع من ظهور الإعراب في الفعل المؤكد بالنونين ما يؤدي إليه إعرابه من الالتباس بغيره ، أو من الجمع بين النونات الزوائد في آخر الفعل وهو ثقيل [٤] ، فسقوط علامة الإعراب في مثل هل تضربون إذا وكد بالنونين [لما يؤدي إليه من الجمع بين النونين أو النونات ، وسقوطه في مثل يضرب إذا وكد بالنون لما [٥]] يؤدي إليه الإعراب في هل تضرب ؟ المؤكد بالنون من الالتباس بفعل جماعة المذكر ، وفي إما [٦] تضرب المؤكد بالنون بفعل المخاطب المؤنث [٧] ، والاحتجاج لهذا القول وعليه قد تقدم مُسْتَوْفىً قبل هذا [٨] .

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) خالف في بناء المضارع مع نون النسوة الأخفش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . وفي بنائه مع نوني التوكيد الزجاج والسيرافي ، وانظر ما سبق ص ٢٦٢ هـ٥ .

(٣) قال أبو حيان : « ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون ، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، قالوا : وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته كما عرض للأسماء المضافة لياء المتكلم فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك وجعل الإعراب فيها مقدراً » ، التذييل والتكميل ١/٤٠ب .

وأشار السهيلي إلى اعرابه المقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي : نتائج الفكر ١١٠ .

(٤) أ : تقييد .

(٥) ساقط من : جـ . (٦) جـ : لما .

(٧) وقيل : إن حركته حركة التقاء ساكنين . انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٨٦ ، الغرة ٢/٢١٣ب .

(٨) انظر ص : ٢٦٣ وما بعدها .

وقوله : وضمير التثنية (١) .

يريد في مثل : الزيدان يقومان .

وقوله : أو علامتهما (١) .

يريد في مثل : يقومان الزيدان ، وتفريقه بين الألفين المتصلتين بالفعل في قولك : الزيدان يقومان وقولك : يقومان الزيدان ، بأن الألف في الأول ضمير وفي الثاني علامة دالة على أن فاعل الفعل مثنى مبني على ما يأتي بيانه بعد (٢) في باب الفاعل من أن الفعل إذا رفع مثنى أو مجموعا قد يُلْحَقُ حرفا دالا على أن الفاعل مثنى أو مجموع ، وعلى أن الألف المتصلة بالفعل في قولك : الزيدان يقومان ضمير ، فأما أن الألف في : يقومان /٤٥أ الزيدان علامة دالة على أن الفاعل مثنى فسيأتي الكلام فيه وأنه قد قيل : إن الألف في ذلك ضمير كما هي في قولك الزيدان يقومان ، والصحيح من ذلك يجيء في باب الفاعل إن شاء الله (٣) .

وأما أن الألف في قولك : الزيدان يقومان ضمير فهو قول جمهور النحاة (٤) ، أعني أن الضمير الراجع من المبتدأ إلى الخبر هو الألف (٥) .

وقال المازني (٦) : إن الضمير الراجع في ذلك مستتر (٧) والتقدير : الزيدان

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) انظر ص : ٥٨٧ .

(٣) انظر ص : ٥٨٧ – ٥٨٨ .

(٤) جـ : النحويين .

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٥/١ ، المقتضب ١٢٨/٤ ، الأصول ٦٤/١ ، سر الصناعة ٧١٨/٢ .

(٦) المازني : (.... – ٢٤٧ هـ) .

أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان النحوي البصري ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وعنه المبرد واليزيدى وغيرهما ، كان يقول بالإرجاء .

له كتاب في القرآن ، وتفاسير كتاب سيبويه ، والتصريف والعروض وغيرها .

انظر : إنباه الرواة ٢٤٦/١ – ٢٥٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٨١/١ – ٢٨٤ ، إشارة التعيين ٦١ – ٦٢ ، البغية ٤٦٣/١ – ٤٦٦ .

(٧) انظر رأي المازني في :– شرح السيرافي ٧٨/١أ ، إصلاح الخلل ٤٠ ، شرح المفصل ٨٨/٣ ، شرح الكافية ٩١٢ ، شرح الجزولية ١٣٣/١ ، التسهيل ٢٣ ، المغني ٤١٣/١ .

يقومان هما كما كان الضمير الراجع في قولك : الزيدان قائمان مستترا ، والتقدير : الزيدان قائمان هما ، وكذلك الزيدون قائمون الرابط فيه أيضا مستتر والتقدير قائمون هم ، ولا خلاف في ذلك في اسم الفاعل ، فقال المازني في الفعل مثل قولهم في اسم الفاعل فإذا كان كذلك فالألف في يقومان من قولك : الزيدان يقومان [عنده (١)] ليست ضميراً ، وإنما هي علامة كالألف في يقومان الزيدان فكلام المؤلف إنما هو مبني في ذلك على كلام الجمهور لا على كلام المازني وهو الصحيح .

وأما قياس المازني الألف في (يقومان) على الألف في (قائمان) ، وعلى الياء في (قائمين وقائمتين) فليس بصحيح ، لأن الألف دالة في ذلك كله على التثنية ، وكذلك الياء والواو في التثنية والجمع ، فكان ينبغي أن تكون هذه الحروف في الجمع ضمائر ، وألا يقدر معها ضمائر غيرها تدل على التثنية والجمع ، لأن ذلك دعوى ، والدعوى لا ينبغي أن ترتكب إلا بدليل ، فقام الدليل في أسماء الفاعلين على أن هذه الحروف ليست بضمائر باختلافها باختلاف العوامل (٢) ، والضمائر لا تختلف باختلاف العوامل (٣) ، وأيضاً فإنها لو كانت ضمائر لم تكن إلا ضمائر رفع مرتفعة بأسماء الفاعلين ولم يكن للنصب والجر فيها مدخل فدل ذلك /٤٥ب على أن هذه الحروف ليست ضمائر ، وإنما هي حروف تثنية وجمع للأسماء التي اتصلت بها كالحروف (٤) التي في قولك : الزيدان والزيدَين ، والزيدُون ، والزيدين ، وعلى أن الضمائر التي في أسماء الفاعلين غير هذه الحروف ، فلما قام الدليل على هذا في أسماء الفاعلين قلنا بما اقتضاه الدليل فيها ، وبقي الباقي على الأصل الذي قلنا أولا من أنه لا ينبغي أن تكون الضمائر غيرها إذ القول بأن ثم ضمائر غيرها دعوى لا يقترن بها دليل وما هذه سبيله سقط القول به .

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) تقول : الزيدان قائمان ، وكان الزيدان قائمين ، فاختلفت باختلاف العوامل .

(٣) لأن الضمائر لها ألفاظ مخصوصة حسب مقتضى العامل قال الرضي : « والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لا ختلاف المعاني عن الإعراب ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص » ، شرح الكافية ٣/٢ .

(٤) ب : الحروف .

وقوله : وضمير جماعة المذكرين العاقلين (١) .

يريد في مثل : الزيدون يقومون .

وقوله : في الوضع (١) .

أى إنها لذلك وضعت أولا ، أي لتكون ضمير جماعة المذكرين العاقلين خاصة ، وقد توسع فيها فجعلت لغير العاقلين إجراء لهم مجرى العقلاء (٢) كقوله تعالى : ﴿ وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُون ﴾ (٣) فهي إذن إنما هي مختصة بالمذكرين العاقلين في وضعها الأول ، وأما في الاتساع فيها فليست مختصة بهم ، لأنها تكون هناك في غير العقلاء إذا حكم لهم بحكم العقلاء وأخبر عنهم بأخبار لا يصلح باقياً على أصله إلا للعقلاء .

وقوله : أو علامتهم وهو الواو (٤) .

يريد في مثل : يفعلون الزيدون (٥) .

وكذلك قوله : وضمير الواحدة المخاطبة (٤) .

يريد في مثل : أنت تفعلين يا هند .

وقوله هنا أيضا في ياء تفعلين إنها ضمير بناء على مذهب الجمهور (٦) ، وقد خالف الأخفش (٧) فيها فجعلها علامة ، وجعل الفاعل مضمراً مستتراً في الفعل كأنه قال :

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٠ب ، معاني القرآن للنحاس ٢/٣٧٢ ، في تعليقها على [آية الأنبياء : ٣٣] ﴿ ... كل في فلك يسبحون ﴾ .

(٣) [يس : ٤٠] وأولها ﴿ لا الشَّمَسُ يَنْبَغي لَهاَ أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ ولا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُون ﴾ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

(٥) الواو هنا علامة الجمع فقط عند جمهور النحاة . انظر : الكتاب ١/٥ ، سر الصناعة ٢/٦٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب ١/٥ ، المقتضب ٤/٢٤٧ ، سر الصناعة ٢/٧٦٩ .

(٧) الأخفش (... – ٢١٥هـ) .

سعيد بن مسعدة أبو الحسن مولى بني مجاشع ، وهو الأخفش الأوسط ، كان معتزلياً ، أخذ عن سيبويه =

تفعلين أنت (١) .

ووجه قول الأخفش : أنه قاس فعل المخاطب على فعل الغائب ، فكما أن فعل الغائب يستتر فيه ضمير الغائب إذا كان مفرداً ولا يبرز /٤٦أ وإنما يبرز في التثنية والجمع ، فكذلك ينبغي أن يكون فعل المخاطب يستتر فيه ضمير المفرد وإنما يبرز ضميره في التثنية والجمع ، وكما استوى في فعل الغائب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، كذلك ينبغي أن يستوى في فعل المخاطب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، فلذلك قلنا في تفعلين : إن ضمير المخاطب فيه إنما هو مستتر لأنه مفرد ، والياء فيه علامة تأنيث (٢) .

وهذا الذي قاله الأخفش لا يلزم أعني حمل فعل المخاطب [في ذلك (٣)] على فعل الغائب بل لكل [فعل (٣)] في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والتثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغى أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطباً لمؤنثين .

وقوله : وموقعها في الاسم المتمكن المفرد انصرف أو لم ينصرف وكذا وكذا .... إلى آخره (٤) .

جرت عادة الناس في هذا الموضع أن يقرؤوه بخفض المفرد وما عطف عليه ، وهو

= والكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني . له : معاني القرآن ، المسائل الكبير ، العروض والقوافي .

« أخبار النحويين البصريين ٦٦ - ٦٧ ، طبقات الزبيدي ٧٤ - ٧٦ ، البلغة ٨٦ ، البغية ٥٩٠/١ - ٥٩١ » .

(١) انظر : شرح الكافية ٩١٢ ، شرح الجمل ٢٠/٢ ، التسهيل ٢٣ ، التذييل والتكميل ١٣٩/١أ ، ١٤٠ ب

(٢) انظر هذا الاحتجاج في : شرح الجمل ٢٠/٢ ، والتذييل والتكميل ١٤٠/١ب .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

بادي الرأي مختل لأنه يقتضي أن وقوع الضمة في هذه المواضع التي هي المفرد بنوعيه وجمع التكسير بنوعيه وجمع المؤنث السالم ، وقد قدم قبل أن لها وقوعاً في غير هذه المواضع الثلاثة ، وذلك ما قدم من الفعل المضارع إذا سلم مما يوجب بناءه أو رفعه بالنون [(١)] . فيختل هذا الكلام لذلك ، إلا أن يقدر حذف وكأنه قال : وموقعها من الاسم المتمكن [في [(٢)]] الاسم المفرد ، ولذلك إن قرئ هذا الموضع برفع المفرد وما عطف عليه لم يحتج إلى هذا الحذف وصح ذلك على أحد وجهين : إما أن يكون من وضع الواحد موضع الجمع كما قال [(٣)] /٤٦ب .

... .. فَأَمــَا عِظَامهُـــا فَبِيضٌ وأَماً جلْدُهَا فَصَلِيب [(٤)]

---

(١) يريد قول الجزولي قبل هذا إذ قال : « الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها ... إلى آخره » .

الجزولية : ٥٦ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) علقمة الفحل (... - ٢٠ ق . هـ) .

هو علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة التميمي ، من شعراء الجاهلية لم يدرك الإسلام ، سمي الفحل في خبره مع امرئ القيس وتحكيم أم جندب ، وكانت تحت امرئ القيس ، فلما غَلَّبت عليه علقمة ، طلقها امرؤ القيس ، وخلفه عليها علقمة ، فسمي علقمة الفحل ، وقيل : سمي الفحل من أجل رجل آخر يقال له علقمة الخصي .

انظر : « طبقات فحول الشعراء ١/١٣٦ - ١٣٩ ، الأغاني ٢١/١١١ - ١١٣ ، المؤتلف والمختلف ١٥٢ ، سمط اللآلي ١/٤٣٣ » .

(٤) من البحر الطويل مطلعها :-

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَان طَرُوبُ بُعَيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

وأول البيت المستشهد به :-

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُها ......

الحسرى : المعيبة من الإبل يتركها أصحابها فتموت ، الصليب : الجلد اليابس .

الشاهد فيه :- وضع الجلد وهو واحد موضع الجلود وهو جمع للضرورة .

الكتاب ١/١٠٧ ، المفضليات ٣٩٤ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٢٦ ، المقتضب ٢/١٧٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١/٤٧ ، ٣٣٧ ، اشتقاق أسماء الله الحسنى ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١ ، شرح ابن السيرافي ١/١٣٣ - ١٣٤ ، شرح الأعلم ١/١٠٧ ، التبيان ١/٢٣ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٤٢ ، ٥٥ ، شرح الجمل ١/٤٨٦ ، ٢/٤٤٤ ، الضرائر ٢٥٢ ، الخزانة ٧/٥٥٩ .

وكقوله (١) :-

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينا (٢)

إلا أن هذا الوجه خصه سيبويه بالشعر فيضعف (٣) ، فأولى منه أن يُقَدَّر مضاف قبله كأنه قال : ومواضع موقعها في الاسم المتمكن [المفرد (٤)] [انصرف (٥)] وكذا وكذا ، ويكون الموقع في ذلك مصدرا ، ويكون المفرد وما بعده خبراً عن المواضع المحذوفة في الأصل ثم حذفت وأقيم الموقع مقامها فصار المفرد وما بعده خبراً عنه مجازاً (٦) .

وقوله : انصرف (٧) .

---

(١) اختلف في قائله :-

أ - المسيب بن زيد بن مناة الغنوي ، نسب له في : شرح الأعلم ١٠٧/١ ، اللسان ٤٢٣/١٤ (شجا) .

ب - طفيل بن عوف الغنوي ، وهو طفيل الخيل الشاعر المشهور ، نسب له في : المحتسب ٨٧/٢ .

(٢) من الرجز قبله :-

لا تُنْكِرِ القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا

قال الأعلم في شرحه : « وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم منا ، ففي حلوقكم عظم بقتلنا لكم ، وقد شجينا نحن أيضا ، أي غصصنا بسبيكم لمن سبيتم منا » ، شرح الأعلم ١ /١٠٧ .

الشاهد فيه : وضع الحلق وهو مفرد موضع الحلوق وهذا ضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ، اشتقاق أسماء الله ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١ ، المحتسب ٢٤٦/١ ، ٨٧/٢ ، شرح الأعلم ١٠٧/١ ، المخصص ٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥/١ ، ٨٤٨/٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢/١ ، ٤٤٧/٢ ، أساس البلاغة ٣٢٢ ، شرح المفصل ٢٢/٦ ، شرح الجمل ٨٨/١ ، ٤٨٦ ، ٤٤٤/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، الخزانة ٥٥٩/٧ .

(٣) قال سيبويه : « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » ثم أورد البيتين : الكتاب ١٠٧/١ .

(٤) ساقط من . أ .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) هذا هو الوجه الثاني .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

يريد به مثل : جاء زيد .

وقوله : أو لم ينصرف (1) .

يريد به مثل : جاءني أحمد ، وإنما قال ذلك لأن من علامات الإعراب [ما هو (2)] مختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، فأراد أن يبين أن الضمة ليست كالفتحة في ذلك ، وأنها لا تختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، بل يشترك النوعان فيها ، ويمكن أن يريد (إلا أخوك وأخواته الخمس) فإن رفعها بالواو ولكنه حذف الاستثناء لأنه قد دل عليه ما ذكره بعد ذلك في فصل أخوك وأخواته الخمس ، ويمكن أن يريد أن (أخوك) وأخواته الخمس رفعها بضمة مقدرة على حروف العلة ، هذا أجرى على قوله لأنه الأظهر (3) فيه ، وهو أيضا أجرى على القياس لأنه ليس في الأسماء المفردة شيء أعرب بالحروف ، وإنما تعرب كلها بالحركات (4) ، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطرد كان أولى ، وثم أيضا ما يدل على ذلك غير ما ذكرناه وهو مذهب الفارسي (5) وهو الذي يعضده النظر [والقياس (6)] وسيأتي (7) .

وقوله : وجمع التكسير انصرف (1) .

يريد في نحو : جاءني رجال .

وقوله : أو لم ينصرف (1) .

يريد في مثل : هذه مساجد ، والأمر في ذكر الانصراف هنا وفي غير

---

(1) الجزولية : ٥٦ .

(2) تكملة يلتئم بها السياق .

(3) جـ : أظهر .

(4) سيأتي الخلاف في ذلك انظر ص : ٣٤٥ وما بعدها .

(5) البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٣٩ ، الشيرازيات ٨٦ أ ، وانظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، التذييل والتكميل ٥٣/١ب ، همع الهوامع ١٢٤/١ .

(6) تكملة من : أ .

(7) انظر ص : ٣٤٧ وما بعدها .

الانصراف /٤٧أ كما تقدم في المفرد .

وقوله : وجمع المؤنث السالم [١] .

يريد في مثل : جاءني الهندات ، ولم يقل في هذا النوع انصرف أو لم ينصرف كما قال في النوعين قبله أعني [في] [٢] المفرد وجمع التكسير ، لأن هذا الجمع لا يكون إلا منونا ، ولا يكون كالنوعين قبله في أن كل واحد منهما يكون منوناً وغير منون ، فلما كان هذا النوع كله منوناً كان كأنه كله منصرف [٣] ، وإن كان تنوينه ليس للصرف ، إنما تنوينه لمقابلة [نون الجمع من [٤]] المذكر [٥] فليس هذا النوع مما يدخله التنوين للصرف [أيضا] [٦] فيكون منه متصرف [٧] وغير متصرف كالمفرد وجمع التكسير ، فلذلك [لم [٨]] يقل المؤلف فيه انصرف أو لم ينصرف .

ووصف هذا النوع بالانصراف – إن قاله قائل [٩] – ، مجاز لا حقيقة على القول بأن التنوين ليس تنوين صرف ، إنما هو تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، ولكنه يمكن أن يقال فيه : إنه منصرف لكون لفظه كلفظ المنصرف على التجوز .

ويمكن غير هذا [وهو [١٠]] أن يكون هذا التنوين في هندات ونحوه تنوين صرف ، إلا أن العلل لم تؤثر فيه أعني العلل المؤثرة في التنوين في كل موضع لكونه

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : منصرفا .

(٤) مطموس في : ب .

(٥) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣١/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ ، ب ، جـ : منصرفا . والصواب ما أثبته .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) هو سيبويه – رحمه الله تعالى – إذ يقول : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها .. » ، الكتاب ١٨/٢ .

وقد اعتذر عنه الشلوبين كما ترى .

(١٠) ساقط من : أ .

مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ، فيكون معنى قول النحويين فيه : [إنه تنوين مقابلة وليس تنوين (١) صرف] (٢) إنه تنوين مقابلة أي (٣) انضافت المقابلة فيه لتنوين الصرف وليس بتنوين (٤) صرف مجرد ، فيكون على هذا وصفنا لهذا التنوين أعني تنوين هندات بأنه تنوين صرف حقيقة لا مجازا .

فصل :-

واعلم أن الضمة هي الأصل (٥) في باب الرفع (٦) ، فكل ما أعرب بها فهو جاءٍ على الأصل ، وما أعرب بغيرها فليس بجاءٍ على أصله فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله ؟ ، وقد انقدح هنا سؤالان :-

أحدهما : ما /٤٧ب الدليل على أن الأصل في باب الرفع الضمة ؟ .

والجواب : أنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها (٧) وغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلا ما كان فرعا . وبيان ذلك أن الأسماء المعربة : إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة ، والمفردة هي الأصل وهي كلها معربة بالضمة ، والمثناة فرع وهي معربة بغير الضمة ، والمجموعة إما جمع سلامة في المذكر وإما جمع سلامة في المؤنث وإما جمع تكسير وكلها فروع ، واثنان فيها مرفوعان بالضمة وهما جمع السلامة في المؤنث وجمع التكسير ، وواحد منهما وهو جمع السلامة في المذكر معرب بغير الضمة .

---

(١) جـ : بتنوين .
(٢) ساقط من : جـ .
(٣) أ : وليس أي .
(٤) ب : تنوين .
(٥) أ : في الأصل .
(٦) والفتحة أصل في باب النصب والكسرة أصل في باب الجر ، قال ابن الخشاب : « إنما جعلت الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب ، لأن الحركات هي الأصل فيه » المرتجل : ٥٤ .
(٧) ب : يعربان فيها ، جـ : معربين بها .

فقد تبينت بهذا ما ذكرناه من أن الضمة أعرب بها الأصول كلها وبعض الفروع ، وغير الضمة لم يعرب بها إلا فرع ، فبان بذلك أن الضمة هي الأصل لكونها في الأصول والفروع [(١)] . وكذا ينبغي للأصل أن يتصرف تصرفا لا يتصرفه الفرع ، فيكون في الأصول والفروع ، وينبغي للفرع أن ينقص عنه ، فيكون فيما هو فرع [(٢)] مثله ولا يستمر في الفروع كلها لنقصه عن الأصل .

هذا بيان ذلك في الأسماء المعربة .

وأما بيانه في الأفعال المعربة ؛ فإن الفعل المعرب ؛ إما متصل بصور الضمائر الثلاثة المتقدمة التي هي ألف الاثنين التي تقدم ذكرها ، وواو الجمع التي تقدم ذكرها ، وياء المخاطب [(٣)] المؤنث – وإن كان بعض هذه قد يكون غير ضمير [(٤)] – فإن الضمير هو الأصل فيها ، وكونه حرفاً إخراج له عن أصله فلذلك أطلقت عليها ما هو الأصل فيها .

وإما غير متصل بتلك الضمائر ، وكونها غير متصلة بتلك الضمائر هو الأصل فيها لأن اتصالها بما هو تركيب لها معها والتركيب فرع [عن ضده [(٥)]] /٤٨أ [وضده [(٦)]] هو الأصل ، وكله معرب بالضمة ، وغير الضمة من إعراب الأفعال الذي هو النون لم [يوجد [(٦)]] إلا في [فرع [(٦)]] فبان بذلك أيضا في الأفعال أن الضمة هي الأصل لكونها في [الأصول فيها [(٦)]] ، وأن غيرها من إعرابها الذي هو النون فرع لكونها في [الفروع [(٦)]] منها .

فكون الضمة إذن في أنواع الأسماء الثلاثة التي هي المفرد [(٧)] وجمع التكسير

---

(١) أ و جـ : الفرع .
(٢) أ : مرفوع .
(٣) ب : مخاطب .
(٤) كما في : أكلوني البراغيث وقاما أخواك ، وقد سبق إيضاحه : ٣٢٣ – ٣٢٤ .
(٥) ساقط من : جـ .
(٦) بياض في : أ .
(٧) جـ : المفردة .

وجمع المؤنث السالم جاء على الأصل فلا سؤال فيه ، وكون التثنية وجمع [المذكر (١)] السالم غير معربين بالضمة هما اللذان يسأل فيهما لِمَ خرجا عن أصلهما و [لِمَ (٢)] لم يعربا بالضمة وأعربا بالحروف ؟ ، وذلك بين فيهما ، وذلك أن حروف التثنية وجمع السلامة حروف علة وحروف العلة تستثقل فيها حركات الإعراب إذا لم يسكن ما قبلها ، وإذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح في تحركها بحركات الإعراب وحروف التثنية والجمع ليس ما قبلها ساكن إنما قبلها متحرك ، فلذلك لم تعرب حروف التثنية والجمع بالحركات الظاهرة .

فإن قيل : فكان ينبغي إذا تعذر ظهور الحركات فيها أن تعرب بالحركات المقدرة وقد فعل ذلك بعض العرب في التثنية فقالوا : قام الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان فأعربوها بالحركات المقدرة وهم بنو الحارث بن كعب (٣) الا أن جمهور العرب لم تقل بذلك . وإنما قال به بعضهم (٤) ، فَلِمَ لَمْ يفعلوا ذلك وهو الذي كان ينبغي أن يكون (٥) لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات .

فالجواب : أنهم لو أعربوا التثنية والجمع بالحركات المقدرة لكان هذان النوعان من الأسماء لا يوجد فيهما الإعراب ظاهراً أبدا ، وليس كذلك الأسماء التي أعربت بالحركات المقدرة نحو : الفتى والعصا والرحى والقاضي والغازى وما أشبه ذلك لأن هذه الأسماء /٤٨ب [وإن لم (٦)] يظهر فيها الإعراب (٧) فإن من نوعها ما ظهر فيها

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هم بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جعد بن مالك بن أدد ، يرجعون إلى بني مذحج وينتهي نسبهم في كهلان بن سبأ . انظر : جمهرة أنساب العرب (٤٠٥ - ٤١٧) .

(٤) تكلم بهذه اللغة عدد من القبائل هم : بنو الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وبنو العنبر وبنو الهجيم ومراد وعذرة وكنانة وبطون من ربيعة ومكبر بن وائل وهمدان .

انظر : معاني القرآن ١٨٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٢٠٠ب ، إعراب القرآن ٣٤٥/٢ ، التبيان ٨٩٥/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٣ ، البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٥) أن يكون معادة في : أ .

(٦) بياض في : ب .

(٧) أ : أعراب .

الإعراب فلم يعدم [١] [ظهور [٢]] الإعراب فيها بالجملة ، ولو أعربت التثنية والجمع السالم [٣] بالحركات المقدرة لعدم ظهور الإعراب منها بالجملة فكرهوا أن يعدم ظهور الإعراب في النوع كله ، فلذلك اجتنبوه ، ولم يمكنهم أيضا ظهوره لما قلناه ، فأقاموا مقام ظهوره اختلافه باختلاف العوامل وجعلوا كونه مع العوامل المختلفة مختلف الأحوال قائماً مقام كونه مختلف الحركات [٤] ، وكذلك كون الضمة علامة للرفع في الأفعال التي لم يتصل بها ما يوجب بناءها ولا رفعها بالنون جاء على الأصل أيضاً فلا سؤال فيه ، وإنما السؤال فيما لم يجيء على أصله مما اتصل به ما يوجب بناءه وهو نونا التوكيد ونون جماعة النسوة ، وبين أنه لا يمكن أن يكون مرفوعاً لأنه إذا كان فيه ما يوجب بناءه لم يمكن أن تدخل فيه الضمة لأن الضمة إعراب والمبني لا يكون محلا للإعراب أصلا .

وأما إيجاب نوني التوكيد ونون جماعة النسوة في الفعل المضارع البناء فقد تقدم [٥] الكلام فيه وكذلك أيضا إذا اتصل بالفعل المضارع ما يوجب رفعه بالنون لا يمكن أن يكون رفعه بالضمة لأنه قد اتصل به ما يوجب أن يكون رفعه بغير الضمة فلا يمكن أن يكون رفعه بعلامتين ، لأن إعرابين لا يجتمعان في كلمة واحدة [٦] .

لكن بقي أن يقال : لِمَ أوجب اتصال الضمائر الثلاث بهذه الأفعال [٧] أن يكون رفعها بالنون ؟ .

والجواب : أنهم أرادوا أن يدلوا في هذه الأفعال على أن الفعل والفاعل كالشيء

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : وجمع السلامة .

(٤) هذا هو مذهب أبي عمر الجرمي الذي يرى أن المثنى وجمع المذكر السالم معربان بالتغيير والانقلاب . انظر : المقتضب ١٥١/٢ ، الخصائص ٧٣/٣ ، الإنصاف ٣٣/١ ، الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٥) انظر ص : ٢٦٣ وما بعدها .

(٦) قال الأنباري : « لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك أن يجتمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة » ، الإنصاف ٢١/١ .

(٧) جـ : الأفعال الثلاث .

الواحد (١) فلم يجعلوا حرف الإعراب منها الحرف الذي قبل الضمائر ، فيكون إعرابه بالحركات المقدرة قبل هذه الضمائر ، كما كان إعراب (غلامي) [ونحوه (٢)] بالحركات المقدرة قبل ياء المتكلم /٤٩أ لأنه يمنع من ذلك اتصال الضمائر بهذه الأفعال على هذا الوجه لئلا يكون الإعراب في ذلك كأنه قبل الآخر من جهة أنهم أرادوا أن يجعلوا هذه الأفعال وفاعليها كالشيء الواحد فدلوا على ذلك بأن جعلوا الإعراب بعد الفاعل (٣) ليكون ذلك دليلاً على أن الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد فعندما (٤) جعلوا الإعراب بعد الفاعل لم يجعلوه حركة مقدرة في الفاعل ، لأنه كأن يكون الفاعل في ذلك معاقباً للحركة ، وحرف الإعراب إذا عاقب الحركة حكم له بحكم الحركة ، فحذف للجزم كما تحذف الحركة على مذهبهم من أن يحكموا للمعاقب بحكم ما عاقبه (٥) ، فكان يؤدي ذلك إلى حذف الفاعل ، وحذف الفاعل لا يجوز ، فضمت الضرورة إلى ألا يكون الإعراب في ذلك حركة إذ لو كان حركة لكان في الضمائر كما قلنا أو بعدها (٦) .

وباطل أن يكون في الضمائر لما قلنا ، وباطل أن يكون بعدها لأن حركة لا يحملها حرف محال فضمت الضرورة أن يكون الإعراب بالحروف ، وتعذرت هنا حروف المد واللين لكون حروف المد واللين قبلها ، فكان يؤدي ذلك إلى الاعتلال (٧) والاستثقال .

---

(١) قال الصيمري : « وإنما كانت علامة الرفع ، لأن هذه الضمائر صارت مع الفعل كالشيء الواحد ، وحالت بين الإعراب وبين آخر الفعل فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع » ، التبصرة والتذكرة ٩٣/١ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) انظر : البصريات ٨٣٧/٢ .

(٤) جـ : وعندما .

(٥) ولذا عوملت النون معاملة الحركة وحذفت في الجزم ، قال سيبويه : « وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » ، الكتاب ٥/١ .

(٦) ذهب الأخفش وتابعه السهيلي إلى أن الإعراب مقدر قبل الضمير في لام الفعل كما هو كذلك في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب .

انظر : نتائج الفكر ١١٠ ، ارتشاف الضرب ٤٢٠/١ .

(٧) جـ : الاختلال .

فنظرنا في الحروف الباقية ما هو أشبه بحروف المد واللين فلم يكن الا النون [١] ، وقد ذكر المؤلف بعد شبه النون بحرف المد واللين ولم استحقها الرفع دون غيره وهو تمام ما نحن بسبيله فتممه من هناك إن شاء الله .

وقوله : فإن عرض في آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها [٢] .

يريد في مثل : جاءني القاضي وتحرز بهذا من الياء الساكن ما قبلها نحو : [هذا [٣]] ظَبْي ولم يقل في الاسم أو واو مضموم ما قبلها كما قال ذلك في الفعل لأنه إذا عرض في آخر الاسم واو مضموم ما قبلها أعلت هي والضمة التي قبلها حتى يكون في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو أَدْلٍ وأَحْقٍ جمع حِقْوٌ ودَلْو [٤]

وقوله : /٤٩ب أو ألف [٢] .

يريد في نحو جاء موسى .

وقوله : وفي [٥] آخر الفعل ياء [٢] .

يريد في مثل : يرمي .

وقوله : أو واو .

يريد في مثل : يغزو .

وقوله : أو ألف [٢] .

يريد في نحو : زيد يسعى .

وقوله : في الواو والياء من الفعل وحركة ما قبلهما من جنسهما [٢] .

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٩٣/١ ، قال : « لأنها غنة تخرج من الخيشوم » .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) جمع دَلْو وحِقْو وأصلهما أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ على أفعل فقلبت الواو ياء وأبدلت الضمة كسرة ثم أعلت إعلال قاض وغاز . انظر : سر الصناعة ٦١٦/٢ ، ٨٠٣ ، المنصف ١١٨/٢ .

(٥) ب : في .

يمكن أن يكون هذا وصفاً لهما لا تقييداً [١] ، لأنهما لا يكونان في الفعل إلا كذلك فوصفا بالصفة التي يكونان عليها في الفعل ، ويمكن أن يكون تقييداً لأنهما إذا كانا كذلك لم يعتلا بأكثر من تقدير الضمة فيهما ، فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسهما كان اعتلالهما بوجه آخر ، ومثال ذلك أن قولك : يُلْهِي ويُدْعِي أصلها : يُلْهِوُ ويُدْعِوُ ففي آخر هذا الفعل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها فإذا أعللناها أعللناها بقلبها ياء ، ثم قلبناها ألفا بعد [٢] ، وليس كذلك مثل قولك يدعو ويغزو [٣] ، لأنا إذا أعللناهما أعني يغزو ويدعو أعللناهما بتقدير الضمة فيهما خاصة [٤] ، فهذا إعلال [٥] خلاف إعلال ما في آخره من الأفعال في الأصل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها [٦] .

وقوله : قدرت الضمة في الياء والواو استثقالا [٧] .

يريد أن الياء في : قام القاضي ، وفي : زيد يرمي . والواو في مثل : زيد يغزو إنما ينبغي أن يكونا في الرفع مضمومين ، ولكنهم لم يضموهما وجعلوا الضمة فيهما مقدرة لا ملفوظاً بها لا ستثقالهم لها فنصب (استثقالا) على المفعول من أجله ، وإنما استثقلت الضمة في هذا النحو لأحد أمرين :-

إما لأن الضمة مستثقلة في نفسها بدليل تسكينهم لها في عَضُد حيث تقول عَضْد ، ولا تفعل ذلك في الفتحة في نحو جَمَل ، وإنما تفعل ذلك في الضمة نحو

---

(١) أ : لا تقييد .

(٢) قال سيبويه : « وأنت إذا قلت : يَفْعَلُ منهما كان بمنزلة يُفْعَل من غزوت ، قال : الألف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو » ، الكتاب ٢/٣٨٦ .

(٣) ب : يغزو ويدعو .

(٤) انظر : الممتع ٢/٥٣٥ .

(٥) هو إعلال بحذف الحركة فقط ويسمى بالتسكين .

(٦) هو إعلال بالقلب : بقلب الواو ياء أولا وبقلب الياء ألفا ثانيا .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

عَضُد أو في الكسرة نحو كَتِف (١) ، فدل ذلك على ثقلهما في أنفسهما (٢) أعني الضمة والكسرة ، وانضاف إلى ثقلهما /٥٠أ [اجتماع (٣)] الأمثال (٤) وهم يستثقلون اجتماع الأمثال ، والأمثال [التي (٣)] اجتمعت [هنا هي (٣)] الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما ، والياء [والواو (٣)] مضارعتان (٤) للحركات لأنها من جنسها (٥) ، ألا ترى أنهما ينشآن (٤) عن [إشباع الحركات (٣)] ، فلما اجتمعت الأمثال (٦) خففوا بأن أسقطوا [الحركة (٧)] المستثقلة (٨) ، [الدليل (٧)] على صحة هذه العلة : أنهم إذا أسكنوا (٩) ما قبل [الواو والياء (٧)] في نحو [غَزْو (٧)] وظَبْي لم يستثقلوا الضمة (١٠) لأنه قد قلت الأمثال [هناك لكون (٧)] ما [قبل] الواو (٨) والياء ساكناً لا متحركاً فاحتملوا ما بقي من الثقل (٨) [لقلته] (٧) .

ومما [يدل (٧)] أنهم حذفوا الضمة في ذلك لثقلها في نفسها (٨) [أنهم (٧)] يستثقلون الضمة والكسرة (٨) ، ولا يستثقلون الفتحة فيقولون جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، ولا يظهرون (٨) الضمة ولا الكسرة لثقلهما فإذا قالوا رأيت القاضيَ أظهروا [الفتحة (١١)] لخفة (٨) الفتحة فهذا وجه (١٢) .

---

(١) سكن مثل عَضُد فقيل عَضْد وكَتِف فقيل كَتْف استخفافا ، ولم يسكن مثل جَمَل وذَهَب . انظر : الكتاب ٢/٢٥٧ - ٢٥٨ ، المقتضب ١/٢٥٥ ، ٣٩٥ ، الكامل ٧/٩٤ .

(٢) طمست في : ب .

(٣) بياض في : أ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) قال سيبويه : « وإنما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو » ، الكتاب ٢/٢٥٨ .

(٦) أ : الحركات .

(٧) بياض في : أ .

(٨) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٩) جـ : سكنوا .

(١٠) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل ، وذلك نحو ظَبْي ودَلْو لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة » ، الكتاب ٢/٣٨١ .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ - ٣٨١ ، المقتضب ١/٢٧٥ .

والوجه الثاني (١) : أن هذه الياء والواو حرفا علة ما قبلهما من جنسهما ، فضارعا بذلك الألف لأن الألف حرف علة ما قبله من جنسه (٢) فلما ضارعا الألف يكون ما قبلهما من جنسهما أعطيا بذلك حكما من أحكام [الألف (٣)] وهو سكونهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة كما أن الألف تكون ساكنة في الموضع (٤) الذي يقتضي لها الحركة نحو : هذه العصا وكسرت العصا [ومررت بالعصا (٥)] إلا أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، الألف لا تتحرك أصلا لأنه لا يمكن ذلك فيها (٦) ، بأن الله لم يخلق لنا قدرة على تحريكها ، إلا بأن نبدلها إلى حرف آخر ، والياء والواو نقدر على تحريكهما ، فلذلك لم نمنع الياء والواو من الحركات عند شبههما بالألف كل الحركات ، وإنما منعناهما بعضها وانبغى أن يكون ذلك البعض (٧) /٥٠ب

---

(١) جـ : الوجه الثاني .

(٢) يعني أنهما حروف مد ، لأن حرف المد حركة ما قبله من جنسه . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥/١ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) في الموضع معادة في : أ .

(٥) ساقط من : جـ ، وفي ب : عجبت من العصا .

(٦) قال ابن السراج : « لأن الألف لا يمكن تحركها ... » ، الأصول ٤٨/١ ، وانظر المقتصد : ١٦٠/١ .

(٧) يرى الأصمعي أن الألف واللام لا تدخل على كل وبعض ، لذا لحن ابن المقفع حين قال : العلم أكثر من أن يحاط بكله فخذوا البعض .

انظر : التهذيب ٤٩٠/١ - ٤٩١ ، عبث الوليد ١٩٦ - ١٩٧ ، اللسان ١١٩/٧ . وتابعه الرضي في شرح الكافية ٣٩٣/١ ، وابن مالك في التسهيل ١٥٨ ، وابن عقيل في المساعد ٣٤٨/٢ .

ويرى آخرون جواز دخول الألف واللام عليهما واستشهدوا بقول عبد بني الحسحاس :-

رَأَيْتُ الغَنِيَّ والفَقِيرَ كَلَيْهِما ... إلى المَوْتِ يَأْتِي المَوْتُ للكُلِّ مُعْمِدا

وقول المجنون :-

لَا يَعْرِفُ البَعْضُ مِنْ دِينِي فَيُنْكِرُه ... ولا يُحَدِّثُني أَنْ سَوْفَ يَقْضِينِي

انظر : عبث الوليد ١٩٧ ، منثور الفوائد ٧١ ، اللسان ١١٩/٧ ، وبيت المجنون في الأغاني ١٧٦/١ .

وعندي أنه لا يجوز دخول الألف واللام عليهما لأنهما عند حذف المضاف إليه باقيتان على إضافتهما ، لأن الاضافة منويه حكى سيبويه : « مررت بكل قائما وببعض جالسا » ، الكتاب ٣٧٤/١ ، أما ما ورد من الشعر فهو نادر لا يصح القياس عليه . وانظر : المخصص ١٣١/١٧ ، التسهيل ١٥٨ ، المساعد ٣٤٨/٢ ، المقتضب ٢٤٣/٣ هـ ١ .

الذي يمنع منها ثقيلا وهو الضمة والكسرة (١) ، وبقي الخفيف من الحركات (٢) وهي (٢) الفتحة (٢) على أصلها غير ممنوع ، فلذلك نقول : رأيت القاضيَ فنظهر الفتحة لخفتها ، ونقول : جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، فلا تظهر الضمة ولا الكسرة (٢) فيهما لثقلهما ، ولما كان سبب منع هاتين الحركتين أعني الضمة والكسرة من هذا النوع ، إنما هو شبههما بالألف من حيث كانت حركة ما قبلهما من (٢) جنسهما ، كانت الواو والياء إذا سكن ما قبلهما تظهر فيهما الحركات كلها نحو هذا غزو ورأيت غزوا وعجبت من غزو ، وكذلك ظبي لأن ما قبل الياء والواو (٣) في ذلك ساكن (٤) . والألف لا يكون ما قبلها ساكناً (٥) فلا مضارعة بين هذين الحرفين إذا سكن ما قبلهما وبين الألف فبقيا على أصلهما من تحريكهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة بالحركة التي يقتضيها لهما .

وقوله : وفي الألف تعذرا (٦) .

يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد يخشى ، ولا تظهر فيه تعذراً أي لتعذرها هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيّرها غير ألف فيتعذر تحريك الألف ولابد ، ويكون تقدير الضمة في الألف غير المنقلبة نحو (حبلى) تقديراً حكمياً لا غير ، وفي الحرف الذي انقلبت عنه الألف فيما الألف فيه منقلبة (٧) نحو عصا ورحى (٨) إذا كان التقدير لفظياً فإن كان حكمياً كان التقدير في الألف كالأول ففيما

(١) قال المبرد : « .... الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة » ، المقتضب ٢٧٢/١ .

(٢) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٣) جـ : الواو والياء .

(٤) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو : ظَبْيٌ ودَلْو » ، الكتاب ٣٨١/٢ . وانظر : الإيضاح العضدي ١٧ ، اللمع ١٠١ ، المقتصد ١٥٦/١ – ١٥٧ .

(٥) أ ، جـ : ساكن .

(٦) الجزولية : ٥٦ .

(٧) جـ : منقلبة فيه .

(٨) أصلهما : عصو ورحي ، فالواو والياء : « متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا » ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

الألف فيه منقلبة وجهان وفي الأول (١) وجه واحد .

فصل

وقد ذكر المؤلف في هذا الفصل مما كان ينبغي أن يكون رفعه بالضمة ، وهي غير موجودة فيه ما ذكره من الأسماء المعتلة الآخر والأفعال المعتلة /٥١أ الآخر أيضا وترك من ذلك ما هو مثلها في أنه ينبغي أن يكون رفعه بالضمة وهي [غير (٢)] موجودة فيه ، وذلك نحو قولك : جاء غلامي وصاحبي وما أشبه ذلك مما حقه أن يكون مرفوعا ولكنه أضافه (٣) المتكلم (٣) [إلى (٤)] نفسه فإن قلت : ليس هذا مثل ما ذكره لأنه لايمكن [في هذا (٤)] تقدير الضمة لأن ياء المتكلم لا تكون بعد ضمة أبدا (٥) .

فالجواب : أن التقدير يكون كما قلنا لفظياً وحكمياً ، فإن تعذر هنا التقدير اللفظي فليس يمتنع التقدير الحكمي ، وذلك أن يقدر في هذا الاسم أن يكون المضاف إليه غير الياء حكماً فمتى قدر كذلك أمكن تقدير الضمة ولابد .

فلا فرق إذن بين هذا الذي لم يذكره (٦) وبين ما ذكره (٧) إلا أن يكون قد فرق بينهما بأن الإعراب لما تعذر في قومي وصاحبي وما أشبه ذلك خلفه لفظ آخر الذي هو الكسر الذي يجب لياء المتكلم ، ولا يمكن وجود الإعراب معه لأن الحرف لا يحمل حركتين فتقدر فيه ضمة الإعراب مع حركة ياء المتكلم ، وما ذكره لم يخلف الإعراب فيه حركة بل بقي حرف الإعراب في ذلك ساكنا فأمكن تقدير الإعراب فيه .

---

(١) يقصد (حبلى) لأن ألفها للتأنيث فهي غير منقلبة .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٤) بياض في : أ .

(٥) بل يجب أن يكون مكسورا قال سيبويه : « ... إنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور » ، الكتاب ٣٨٧/١ .

وانظر : المقتضب ٢٤٨/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٥٠٠/١ .

(٦) الذي لم يذكره هو المضاف إلى ياء المتكلم .

(٧) هو ما حرف الإعراب فيه ألف أو ياء أو واو .

فلا يستتب له ذلك ! لأنه يقال له : ذلك الذي قلته ممكن فيما حرف [الإعراب (١)] فيه ياء أو واو من ذلك ، وما حرف الإعراب فيه ألف لا يمكن ذلك فيه فيمكن أن يقول إن لم يمكن تقدير الإعراب فيه فإنه يمكن تقديره فيما انقلب عنه والمنقلب عنه الشيء والمنقلب كأنهما شيء واحد ، فكان تقدير الإعراب في أحدهما كأنه تقديره في الآخر . فإذا قال ذلك قيل له : قد يكون مما آخره ألف ما ليس بمنقلب نحو حبلى فلا يصح لك ما ادعيته في هذا . فقد يقول في /٥١ب جواب هذا : إن هذه الألف وإن لم تكن منقلبة فالعرب قد حكمت لها بحكم الألف المنقلبة في موضعين في التثنية حيث قالت : حُبْلَيان (٢) وفي الإمالة (٣) .

فإذا كان الأمر كذلك جاز لي أن أحكم لها بحكم المنقلبة عند تقدير الإعراب فيه فاقلبها ياء عند ذلك ، وإن لم يكن لها أصل في الياء ، وأحكم لها بحكم ما انقلبت ألفه عن الياء ، لما أردته من تقدير الإعراب كما قلبتها العرب ياء في التثنية وإن لم يكن لها أصل في الياء . فإذا قال ذلك كان مذهبه أن تقدير الإعراب إنما هو في لفظ المعرب الذي لا يظهر فيه الإعراب لا في لفظ آخر محكوم به تقديراً ، فعلى هذا لا يمكن تقدير الإعراب في قومي وغلامي ، وإذا لم يمكن تقدير الإعراب في لفظه كان تقدير الإعراب فيه إنما هو بالحكم على الموضع ، وما يقدر فيه الإعراب بالحكم على الموضع شبيه بالمبني الذي الإعراب فيه مقدر بالحكم على موضعه ، فكأن هذا النوع بهذا لاحق بالمبني وخارج عن المعرب ، وإن لم يخرج على المعرب كل الخروج لأنه (٤) ليس فيه علة توجب بناءه (٥) فكأنه بذلك واقف بين الحكمين أعني حكم الإعراب والبناء ،

---

(١) بياض في : أ .

(٢) قال سيبويه : « وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو حُبْلَى ومِعْزَى ودِفْلى وذِفْرَى لا تكون تثنيته إلا بالياء » ، الكتاب ٩٤/١ . وانظر : المقتضب ٤٠/٣ ، ٨٧ .

(٣) انظر في إمالة حبلى وما كانت ألفه رابعة : الكتاب ٢٦٠/٢ - ٢٦١ ، المقتضب ٤٥/٣ ، الأصول ١٦٥/٣ .

(٤) جـ : لأن .

(٥) قال السهيلي : « .... محال أن يكون مبنياً لأنه لا علة فيه توجب البناء » ، نتائج الفكر ٢٤٣ .

وما ذكرناه من المعتل الآخر في يرمي ويغزو والقاضي وعصا وما أشبه ذلك ليس مثله فلذلك لم أذكره معه .

فإذا انتهى الأمر إلى هذا أمكن أن يكون ذلك عذراً مقبولاً وقولاً مقولا ، ويمكن أن يكون أبو الفتح قد نحا نحو ما نحاه بقوله – في هذا النوع أعني المضاف إلى ياء المتكلم : انه واقف بين الحكمين (١) .

ورأيت بعضهم (٢) قد استدرك على المؤلف فيما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً بالضمة والضمة غير موجودة فيه المحكى بمن في مثل قولك : مَنْ زيداً ؟ في حكاية قولك : /٥٢أ رأيت زيداً ، ومن زيدٍ ؟ في حكاية من قال : مررت بزيد .

فقال هذا : كان ينبغي أن يكون (من) مرفوعاً بالضمة ، إلا أن الضمة غير موجودة فيه فهو مثل ما ذكره وكان ينبغي أن يذكره مع ما ذكره مما لم توجد فيه الضمة مما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً إلا أن للمؤلف أن يعتذر (٣) عن نفسه في هذا بمثل ما اعتذر به في قومي لأن الضمة لا يمكن تقديرها لفظا في هذا المحكي الآخر أصلا ، لأن الآخر هناك مشغول بحركة الحكاية (٤) ولا يجتمع في الحرف حركتان إلى آخر ما ذكر في قومي سواء سواء ، إلا أن أبا الفتح لم يقل بالوقف بين الحكمين في هذا المحكي الآخر وإنما قاله في المضاف إلى ياء المتكلم والأمر فيهما ينبغي أن يكون متساويا .

---

(١) قال أبو الفتح بن جني : « باب في الحكم يقف بين الحكمين ، هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه ومقاسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبي فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء » ، الخصائص ٣٥٦/٢ .

(٢) قال الأبذي : « وكذلك نقصه من المواضع التي تقدر فيها الضمة في آخر الاسم أن يكون محكي الآخر بمن ، نحو قولك لمن قال : رأيت زيدا : من زيدا ؟ إذا استثبته بالضمة مقدرة في آخر زيد لتعذر ظهورها بسبب الحكاية » ، شرح الجزولية ١٤٠/١ .

(٣) أ : أن المؤلف إن اعتذر .

(٤) وهي لغة أهل الحجاز قال سيبويه : « أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيداً : من زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيد . قالوا : من زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا زيد . قالوا : من زيدٌ ؟ ، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين » ، الكتاب ٤٠٣/١ ، وانظر : المقتضب ٣٠٨/٢ ، الجمل ٣٣١ .

[الأسماء الستة]

وقوله : [أخوك] (١) وأخواته الخمس ستّتُها (٢) .

السادس هنوك استدركه على أبي القاسم (٣) ، والأشهر ألا يكون منها وأن يكون من باب (يد (٤)) ، فلا ينبغي أن يستدرك عليه لأن بناءهم إنما هو على الأشهر . ولذلك قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول هنوك (٥) رفعاً فجعلها لغة لبعض العرب ، وذكر الفراء (٦) اختلاف اللغات في هذه الأسماء واحتفل فيها احتفالاً كليا (٧) ، ولم يذكر في هن إلا لغة واحدة (٨) وهي لغة من يجعلها كيد ، وإذا كان الأمر على هذا ، كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) إذ عدها خمسة فقال : « والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال » ، الجمل : ٣ ، وانظر ص : ٤ ، ٥ .

(٤) وعليه جاء الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » المسند ١٣٦/٥ ، كشف الخفاء ٢٤٠/٢ . وانظر : الألفية ١١ ، التسهيل ٨ – ٩ ، شرح الكافية الشافية ١٨٣/١ ، الملخص ١٠٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ ، التذييل والتكميل ١/٥٠أ .

(٥) نصه : « واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

(٦) الفراء (.... – ٢٠٧ هـ) .
أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي من أئمة الكوفيين أخذ عن الكسائي ويونس ، وعنه سلمة بن عاصم والطوال وابن قادم ، له معاني القرآن ، المقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، والحدود غيرها .

انظر : « تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ – ١٥٥ ، البلغة ٢٨٠ ، البغية ٣٣٣/٢ » .

(٧) لذلك نقل عنه النحويون ذلك في كتبهم ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة .
انظر : التوطئة ١٢٣ – ١٢٤ ، الارتشاف ٤١٨/١ ، توضيح المقاصد ٧٤/١ – ٧٨ ، تعليق الفرائد ١٤٢/١ – ١٤٨ .

(٨) وعليه بنى رأيه في إنكار أن يكون (هَنٌ) مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء .
ورأيه في : الارتشاف ٤١٥/١ ، التذييل والتكميل ١/٥٠أ .

وإجراؤها مجراها فساد وهم إنما يعقدون [١] كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر [٢] .

وقوله : ستتها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم [٣] .

قيدها بهذا القيد لأنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم حذفت أحرف علتها على الإطلاق [٤] إلا عين فوك [٥] فإنها تكون مع ياء المتكلم ياء على كل حال أو يبدل منها ميم [٦] .

وقد قال بعضهم [٧] : « كان ينبغي له أن يتم تقييدها فيقول /٥٢ب وكانت [٨] مفردة مكبرة ! ولكن لا يلزمه ذلك لأنه جعل ما يستفاد بهذين القيدين للعلم به من جملة ما يستغنى عنه بذلك » [٩] .

وقوله : كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرا [٣] .

ظاهر هذا الكلام أن هذه الحروف هي علامات الإعراب ، وهو الذي يسبق بديا [١٠] إلى الخاطر ، وذلك أن هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل في الظاهر ، وما يختلف باختلاف العوامل من الأواخر هو الإعراب .

---

(١) أ ، جـ : يقنونون .

(٢) قال اللورقي : « والعمل على الغالب لا على النادر » ، المباحث الكاملية ٧٣/١ .

(٣) الجزولية : ٥٦ .

(٤) قال الفارسي : « فإن أضفت إلى المتكلم قلت : هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ، ولا تقول بأبوي .... لأنك لو فعلت ذلك للزم أن تبدل من الواو الياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ، والواو في هذا النحو إذا وقعت بهذه الصورة أبدلت منها الياء ومن الضمة التي قبلها الكسرة فكان يلزم أن يقال : أبيّ » ، الشيرازيات ٨٥ب - ٨٦أ . ثم قال بعد ذلك : « لو لم تحذف - يعني الواو - لكانت تقع على صورة مرفوضة » ، الشيرازيات ٨٦ب .

(٥) ب : فوك عين .

(٦) فيقال فيّ وفمي ، ولئلا يبقى اسم متمكن على حرف واحد . الشيرازيات ٨٧ب .

(٧) لعله الشلوبين نفسه .

(٨) جـ : كانت .

(٩) الشرح الصغير : ٤٠ .

(١٠) أي : أولا . انظر اللسان ٦٧/١٤ (بدا) .

فينبغي أن تكون هذه الحروف إعرابا لاختلافهما بالعوامل ، ولكن لا ينبغي أن يوثق بهذا في أنها علامات إعراب ، فقد يختلف الآخر باختلاف العوامل ولا يكون إعرابا ، وذلك أن الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا كذا ورأيت اللذين فعلا كذا ومررت باللذين فعلا كذا جاءت على طريقة التثنية [١] ، والآخر فيها مختلف لاختلاف [٢] العوامل ، ولا يمكن أن يقال في هذا الاختلاف : إنه إعراب أصلا ، فإن الموصولات لا تكون معربة إلا أيا [٣] .

فإن قلنا : إن هذا الاختلاف إعراب أدى ذلك إلى إعراب ما سوى (أي) من الموصولات فدل على أن الاختلاف الذي في الأواخر باختلاف العوامل في الظاهر قد لا يكون إعراباً ، وإذا كان الأمر كذلك لم تكن ثقة باختلاف الآخر لاختلاف العوامل في الظاهر لمن يقول : إن هذه الحروف [في هذه الأسماء الستة إعراب أصلا ، فإن قيل فإنهم يقولون – إذن – إن اختلاف هذه الحروف [٤]] لاختلاف العوامل في الظاهر ، وليس كذلك في الباطن ، وإنما هو اختلاف لأمر آخر لا لاختلاف / [٥] العوامل ولو كان لاختلاف العوامل لكان إعرابا .

فما [٦] ذاك [٧] الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر [هذه [٨]] الأسماء الستة ؟ ، وما الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا ، ورأيت اللذين فعلا ومررت باللذين فعلا ؟ .

---

(١) قال ابن بابشاذ : « هذه صيغة صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته .. » ، شرح المقدمة ١٣١/١ ، وانظر : شرح الجمل له ١٢أ ، وثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) جـ : باختلاف .

(٣) انظر في إعراب (أي) وبناء الموصولات : الكتاب ٣٩٧/١ – ٣٩٨ ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٨٥ ، التبصرة والتذكرة ٥٣٢/١ ، شرح المقدمة ١٧٧/١ – ١٧٩ ، شرح المفصل ١٣٩/٣ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تأخرت ورقة من : ب ذات الرقم (٣٢٧ – ٣٢٨) وموضعها هنا بعد ص ٦٦ وقبل ص ٦٧ ، وبإعادتها إلى هنا يرتبط الكلام السابق واللاحق .

(٦) جـ : فجاء .

(٧) ب ، جـ : ذلك .

(٨) ساقط من : ب .

فنقول : أما الأمر /٥٣أ الآخر الذي اختلفت له الأواخر من هذه الأسماء الستة فهو ما اقتضاه الاعتلال الذي يجب للموضع ، فذلك هو الذي اقتضى أن يكون الآخر واواً في الموضع الذي هو فيه واو ، وياء في الموضع الذي هو فيه ياء ، وألفاً في الموضع الذي هو فيه ألف وهو أن هذه الأسماء يمكن أن تكون معربة بالحركات على ما الأسماء المفردة كلها عليه (١) .

وبذلك ينبغي أن يقال : ولا ينبغي أن يخرج عنه متى أمكن هو ، ولا يتأتى لنا ذلك في هذه الأسماء مع قول العرب : جاءني أخوك في الرفع ، ورأيت أخاك في النصب ، ومررت بأخيك في الخفض .

وكون الأصل فيها فَعْل (٢) إلا بأن يتبع فيها ما قبل الآخر كما فعلنا ذلك في (ابنم وامرؤ) (٣) فيكون الأصل في الرفع اذن : جاءني أَخُوُك بواو مضمومة في الرفع وتتبع الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب رأيت أَخْوَك بواو مفتوحة للنصب وتتبع الخاء حركة الإعراب فتفتحها ، وفي الخفض مررت بأَخْوِك بواو مكسورة للخفض وتتبع الخاء حركة الإعراب فتكسرها ثم إن الإعلال (٤) الذي يقتضيه استثقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في جاءني أَخُوُك ، جاءني أَخُوْك ، وتتحرك في النصب ويفتح ما قبلها إتباعا فيقال (٥) في – رأيت أَخَوَك – : التي الفتحة [في الخاء (٦)] منها حركة الأصل رأيت أَخَوْك ونعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتباع ثم تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا فتقول : رأيت أَخَاك وتقول

---

(١) قال الفارسي : « .... ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيه حرف الإعراب ينبغي أن يتحرك الحرف بحسب الحركة التي تجب لحرف العلة ، ألا ترى أن الخاء في قولك : هذا أخوك تحركت بالضمة لأن الحركة التي تجب للام الفعل ضمة ..... » ، الشيرازيات ٨٦أ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٤١٣/١ ، المحكم ٣١٣/٤ ، تعليق الفرائد ١٤١/١ – ١٤٢ .

(٣) قال سيبويه : « ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف وينكسر قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم وامرؤ » ، الكتاب ٣١٣/١ .

(٤) جـ : الاعتلال .

(٥) ب : فيقول .

(٦) ساقط من : أ .

في الخفض : مَرَرْتُ بَأُخُوِك [مررت بأخِوِك [١]] بإتباع الخاء حركة الواو ، ثم تستثقل الكسرة في الواو وتسكن [٢] ، لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلا ، ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأخِوْك [٣] /٥٣ب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا للعوامل .

والعوامل إنما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل خاصة .

وهذا هو الذي نرتضيه في هذه الأسماء من الأقوال التي قالها النحويون فيها وهي ثمانية [٤] ستأتي ، وتأتي احتجاجاتهم فيها ، ورد ما سوى هذا القول منها ، وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه [٥] ، وهو نص أبي علي الفارسي [٦] رحمه الله .

وأما الأمر الآخر الذي اختلفت له الأواخر [٧] من هذه الأسماء الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا ورأيت اللذين فعلا ومررت باللذين فعلا ، ومن الأسماء المبهمات في نحو : جاءني هذان ورأيت هذين ومررت بهذين فهو أن هذه الأسماء كان مذهبهم فيها أن تجيء على طريقة التثنية ، فلما كان « مذهبهم في ذلك إجراؤها [٨]]

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) ب ، جـ : فتسكن .

(٣) ب : بأخيك .

(٤) بلغت آراء العلماء في هذه المسألة اثني عشر رأيا . انظر : التبيين ١٩٣ - ٢٠٢ . الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ - ١٢٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٣٨/١ - ٣٩ ، الدرة المخفية ٢٥١/١ - ٢٥٣ ، الارتشاف ٤١٥/١ - ٤١٦ ، التذييل والتكميل ٥٤/١ب وما بعدها ، همع الهوامع ٢١٣/١ - ١٢٧ .

(٥) أشار سيبويه إلى هذه الأسماء في موضعين : الكتاب ٨٠/٢، ١٠٤ ، لا أفهم منهما رأياً صريحاً في اتباع أي من المذاهب .

(٦) انظر : البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٣٩ - ٥٤٢ ، الشيرازيات ٨٥أ - ٨٨ب .
ونسب له العكبري رأيا آخر هو « أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب وليس فيها إعراب مقدر » ، التبيين ١٩٤ . وهو مخالف لما نص عليه أبو علي في كتبه .

(٧) جـ : أو لا اخر .

(٨) ساقط من : ب .

على طريقة التثنية كانت مع عامل الرفع بالألف ، كما تكون التثنية معه بالألف ، وكانت مع عامل النصب والخفض بالياء كما تكون التثنية معهما (١) بالياء ، فإذن إنما اقتضى هذا الاختلاف ما أرادوه في هذه الأسماء من إجرائها على طريقة التثنية لا أن العوامل لها تأثير في المبنيات ، إذ المبنيات لا أثر للعوامل فيها (٢) وانما الذي عمل هذا في هذه الأسماء ما قصد فيها من إجرائها على طريقة التثنية ، فالذي أوجب هذا الاختلاف إذن إنما هو هذه الإرادة لا العوامل .

فقد تقرر بهذا إذن أنه لا ثقة في اختلاف الآخر لاختلاف (٣) العوامل في الظاهر في أن ذلك الاختلاف إعراب .

فإن قلت : هذا الذي قلتم به في هذه الأسماء الخمسة المعتلة من أنه كان الأصل فيها : جاءني أَخُوُك ورأيت أَخَوَك /٤٥أ ومررت بأَخِوِك ممكن ، ولكنه ممكن فيه دعوى كثيرة (٤) ، وذلكم أنكم تقولون : إن الأصل أن تكون هذه الأسماء في هذه الأحوال كلها (فَعَل) ثم أتبعتم ما قبل الآخر ، ثم أعللتم بما ذكرتم ، وذلك كله دعوى ، فما الذي حملكم على هذه الدعوى ، وهنا/ (٥) أقوال للنحويين غير هذا القول ، فمن أين اخترتم هذا القول على تلك الأقوال كلها ، وما الذي آثره عندكم عليها ؟ .

فالجواب : أن (٦) الأقوال التي قالها النحويون في هذا الموضع كلها لم نجد فيها شيئاً يجري على الأصول جريان هذا القول الذي أحكمناه (٧) فيها ، فلذلك قلنا به دون

---

(١) أ : معها .
(٢) « البناء خلاف الإعراب وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل » ، الإيضاح ١٥ .
(٣) ب : باختلاف .
(٤) جـ : كبيرة ، وكان الأصل أن يقال : دعاوى كثيرة بالجمع .
(٥) هنا تنتهي ص ٣٢٨ وتبدأ بعدها ص ٦٧ .
(٦) أ : والأقوال .
(٧) أ : ارتكبناه .

غيره من تلك الأقوال فأما قول من قال : إن هذه الحروف علامات إعراب [١] واحتج بأنها تختلف باختلاف العوامل فتكون مع عامل الرفع واواً ومع عامل النصب ألفاً ومع عامل الخفض ياء فقد تقدم أنه لاثقة بهذا الدليل أعني بما يختلف آخره باختلاف العوامل في الظاهر بما بيناه [٢] .

ثم نقول له : وأنت ها هنا إن قلت : إن كل ما يختلف آخره باختلاف العوامل إعراب فقل : إن علامة الرفع في قولك جاءني أُخُوك الضمة والواو ، وعلامة النصب في قولك رأيت أَخَاكَ: الفتحة والألف ، وفي قولك : مررت بأَخِيك الكسرة والياء ، وأنت لا تقول بذلك لما يؤدي إليه من أن يكون الإعراب غير آخر ، ولما سنقوله في رد هذا القول بعد [٣] ، فدل ذلك على أنه ليس اختلاف الآخر باختلاف العوامل دليلا يوثق به في أن ما يختلف لاختلاف العوامل إعراب وأنه إنما يقال بذلك فيما لم يقم دليل على أن اختلافه لغير العوامل ، وقد قام الدليل هنا على أن هذه الحروف ليست بإعراب لوجهين :-

أحدهما :- أن القول بأن هذه الحروف إعراب يؤدي إلى مالا نظير له ، وهو أنا إذا قلنا بذلك في : (فُوك وذُو مال) كان كل واحد منهما اسماً معرباً على حرف واحد /٥٤ب وهذا لا نظير له [٤] لأنه لا يوجد ذلك في الأسماء المبنية إلا في الضمائر المتصلة بما قبلها فما ظنك به في الأسماء المعربة .

وإيضا : فإن هذه الأسماء غير مثناة ولا مجموعة والأسماء غير المثناة والمجموعة إنما هي كلها معربة بالحركات لا بالحروف .

فإن قلنا : إن هذه الأسماء معربة بالحروف كسرنا ما اطرد في الأسماء غير المثناة والمجموعة وكسر ما اطرد إذا أمكن ألا يكسر لا ينبغي أن يقال به .

---

(١) هو مذهب هشام وقطرب والزيادي . انظر : الارتشاف ١/٤١٥ ، التذييل والتكميل ١/٥٤ب ، منهج السالك ٧ .

(٢) من أن التغيير إنما حدث من إرادة المتكلم .

(٣) انظر : ص ٣٥٨ .

(٤) احتج بهذا أيضا العكبري في التبيين ١٩٧ ، وانظر : شرح المفصل ١/٥٢ .

وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بالحركات في حال إضافتها كإعرابها [بها [(١)]] في حال إفرادها ، وأن حروف المد واللين التي بعدها ناشئة عن إشباعها [(٢)] فإنه احتج بأمرين :-

أحدهما : أن العرب قد قالت : جاءني أُخُك ورأيت أَخَك ومررت بأَخِك فأعربتها بالحركات مع إضافتها [(٣)] ، فكذلك ينبغي أن تكون إذا كانت حروف المد واللين مع هذه الحركات ، وتكون تلك الحروف إشباعا .

والآخر : أنا لم نجد شيئاً يعرب في حال إضافته إلا بالذي يعرب به في حال إفراده ، وقد كانت هذه الأسماء في حال إفرادها تعرب بالحركات فكذلك ينبغي أن تكون في حال إضافتها . فيقال لقائل هذا القول : هذا الذي قلته خطأ من ثلاثة أوجه :-

أحدها : أن الإشباع للحركات إنما هو من قبيح ضرورات الشعر كقوله [(٥)] :

وإنّني [(٦)] حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [(٧)]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هو مذهب المازني والزجاج . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٨ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ ، الارتشاف ٤١٥/١ - ٤١٦ .

(٣) انظر هذه الحجة لهم في الإنصاف ١٨/١،٢٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣١/١ ، التبيين ١٩٩ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ .

(٥) القائل : ابن هرمة : (..... - ١٧٦ هـ) .

إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري المدني ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وهو آخر من يحتج بشعره .

« الأغاني ١٠١/٤ - ١١٣ ، تاريخ بغداد ١٢٧/٦ - ١٣١ ، البداية والنهاية ١٦٩/١٠ - ١٧٠ » .

(٦) جـ : واني .

(٧) من البحر البسيط من بيتين أولهما :-

اللهُ يَعْلَمُ أنّا في تَلَفُّتِنَا يَوْمَ الفِرَاقِ إلى أحْبَابِنا صُورُ

وروي البيت بروايات عدة قال ابن جني : « رواه أبو علي يسري من سريت ، ورواه ابن الأعرابي يشري بالشين المعجمة أي يقلق ويحرك الهوى بصري ، وما أحسن هذه الرواية وأطرفها » ، المحتسب ٢٥٩/١ ، وروي حوثما ، وأثني مكان أدنو .

=

أراد : أنْظُر ولاشك في قبح قولك أنظُور في معنى (أنظر) ، وهو كقولك : (اضريب) في اضرب واقتُول في اقْتُل ، وهذا لا خفاء بقبحه ، ومجيء هذه الأسماء بحروف المد واللين في الإضافة هو الفصيح ومجيئها دونه قليل [١] ، فحملنا هذه [٢] الأسماء على ما قلته يحملنا إلى أن نجعل أفصح الكلام أقبح الكلام [٣] وأهجنه ، وهذا لا ينبغي أن يقال به .

والثاني : أنك تحمل اللغة الفصيحة الكثيرة على اللغة القليلة /٥٥أ [وتجعل اللغة القليلة [٤]] التي يقل وجودها إلا في الشعر نحو قوله [٥] :

سِوَى أَبِكَ الأَدْنَى فَإِنَّ مُحَمَّداً … عَلَى كُلِّ حَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ [٦]

أصلا للغة الكثيرة وذلك عكس ما ينبغي أن يكون .

= الشاهد : فأنظور حيث أشبع الضمة فأنشأ عنها واواً وهو ضرورة .

ديوان ابن هرمة ١١٧ – ١١٨ ، الحجة ٥٩/١ ، التمام ١٦١ ، الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، سر الصناعة ٢٦/١ ، ٣٣٨ ، ٦٣٠/٢ ، المبهج ٦٤ ، المحتسب ٢٥٩/١ ، الصاحبي ٣٠ ، المخصص ١١٥/١٠ ، ١٩٦ ، ١٠٣/١٢ ، شرح اللمع ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، الإنصاف ٢٣/١ – ٢٤ ، شرح الكافية ٢٧/١ ، المغني ٤٠٧/١ ، الخزانة ١٢١/١ – ١٢٢ .

(١) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ . ومنه قول الشاعر :–

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ … وَمَنْ يُشَابَهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وانظر : تعليق الفرائد ١٤٨/١ .

(٢) أ : لهذه .

(٣) ب ، جـ : كلام .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قائله غير معروف .

(٦) من البحر الطويل :

وروى غير الشلوبين الشطر الثاني على النحو الآتي :

عَلَى كُلِّ عَالٍ يا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ

الشاهد فيه : نقص أب وإعرابه بالحركات وهذا قليل .

انظر : مجالس ثعلب ٤٠٠/٢ ، الخصائص ٣٣٩/١ ، حواشي المفصل ٢٠ ، ٣٠٧ ، الدرة المخفية ٢٥٨/١ ، اللسان ٧/١٤ ، مادة (أبي) ، التذييل والتكميل ٥١/١ب .

والثالث : أنك إذا فعلت ذاك حملك هذا القول [إلى [١]] أن تقول في (فوك وذو مال) [٢] : إن هذه الحروف إشباع وقد تقدم ما فيه وما ذكره من حمل الإضافة على الإفراد قياس غير صحيح فإن حرف العلة في الإفراد متطرف ، وفي الإضافة غير متطرف من جهة أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والأطراف مواضع الحذف [٣] ، والذي ينبغي أن يفرق [به [١]] بين ما حرف العلة فيه متطرف ، وما هو فيه غير متطرف ، فيحذف فيما هو فيه متطرف ، ولا يحذف فيما هو فيه غير متطرف ، وما فعلوه في يد ودم من حذفه في الحالين هو الذي جاء على غير القياس [٤] .

وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بإعرابين بالحركات وبحروف المد واللين بعدها [٥] فإنه احتج في ذلك بشيئين :-

أحدهما : أن الشيئين اختلفا باختلاف العوامل ، وما يختلف باختلاف العوامل هو الإعراب والمختلف هنا باختلافها شيئان فالإعراب شيئان [٦] ، وإذا كان الإعراب شيئين كان المتطرف منهما على القياس ، وكان غير المتطرف منهما خارجاً عن القياس ، لأن الإعراب لا يكون إلا متطرفا .

والثاني : أن نظيرها في ذلك امْرُؤٌ وابْنُمٌ [٧] ، فإن كل واحد منهما معرب بشيئين .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) جـ : وذو مال أن تقول : إن .

(٣) قال الرضي : « لأن الآخر محل التغيير » ، شرح الشافية ١٦١/٣ .

(٤) قال عنه الرضي : « حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لمجرد التخفيف ، فلهذا دار الإعراب على آخر ما بقي » ، شرح الشافية ١٨٦/٣ .

(٥) هو مذهب الكوفيين الكسائي والفراء .

انظر : المقتضب ١٥٣/٢ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٤ ، شرح المفصل ٥٢/١ .

(٦) ذكر ذلك الأنباري حجة للكوفيين وهي أن هذه الحروف « تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر فدل على أنه معرب من مكانين » ، الإنصاف ١٩/١ ، وانظر التبيين : ٢٠٠ .

(٧) وزاد ابن الشجرى « وإذا كانوا قد استحسنوا ذلك في الحرف الصحيح فاستحسانهم إياه في المعتل أجدر » ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ .

فيقال لهذا الآخر : هذا أفسد من الأول ، فإن (١) العرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد أصلا ، فإذا كان ذلك لا يوجد في الحروف ، فأنْ لا يوجد في الحروف والحركة أحرى وأحق بأن لا يكون ، لأن الحركة أخصر من الحرف ، وإنما كره أن يكون في الحروف /٥٥ب شيئان لمعنى (٢) واحد ، لأنها موضوعة على نهاية الاختصار (٣) ، وكونها يجمع فيها شيئان لمعنى واحد نقيض لوضعها فلا ينبغي أن يقال به ، ثم في هذا القول من حمله إلى أن في الأسماء اسماً معرباً على حرف واحد في فوك وذو مال (٤) ما في القول الأول بل [هو (٥)] أشد فساداً منه ، فإنه يكون المعرب – على هذا القول – شيئاً واحداً (٦) والإعراب شيئان ، فيكون المحمول أكثر من الحامل (٧) .

وما بنى عليه هذا القائل من أن ابنم وامرؤ بإعرابين خطأ لما قلناه من أنه لا يكون إعرابان لمعرب واحد ، والحركة الأولى في الاسم ليست إعراباً وإنما الإعراب الحركة الآخرة ، والتي قبلها إتباع لها ، فإن الإتباع في كلام العرب قد يكون إتباع أول لثان (٨) كما يكون إتباع ثان لأول (٩) ثم يقال لهؤلاء القائلين المتقدمين هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء لو لم يكن في إبطال ما قلتموه فيها إلا أنه يمكن أن يكون على

---

(١) جـ : لأن .

(٢) جـ : أعني .

(٣) فلا يجتمع إعرابان ولا تعريفان ولا تأنيثان . انظر : الأمالي الشجرية ٢/٤٠ .

(٤) انظر : التبيين ١٩٧ ، شرح المفصل ٥٢/١ في ردهما على بعض هذه الأقوال فاحتجا بهذه الحجة .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ ، ب ، جـ : شيء واحد .

(٧) قريب منه ما ذكره العكبري في قوله : « إنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات إعراب » ، التبيين : ٢٠٠ .

(٨) كامرؤ وابنم وأبوك وأخوك عند من يرى أن ما قبل الآخر أتبع الآخر .

(٩) في الحركات فكقراءة الكسائي :

« من بطون أمهاتكم » النحل ٧٨ بكسر الهمزة لمجاورة النون – قراءة حمزة بكسر الميم لكسرة الهمزة المكسورة لأجل النون . الكشف في نكت المعاني والإعراب ٣٧أ . فقد أتبع الثاني الأول ومنه ما ذكره سيبويه :

اضرب الساقين إمك هابل

فكسر همزة أم لكسرة النون . انظر : الكتاب ٢٧٢/٢ .

ما قلتم من أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكما (١) أو للإعراب كما قال الآخران (٢) ، ويمكن أن تكون من أصل الكلمة أو منقلبة عن أصل من أصول الكلم فالواو منها تكون أصلا والألف والياء تكون منقلبة عنها (٣) ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غير أصلي انبغى ولابد ألا يعدل عن كونه أصليا إلى كونه غير أصلي ، وإلى كونه منقلباً عن الأصلي من (٤) كونه أصليا . فلا ينبغي أن يعدل في هذه الحروف عن كونها لامات [في (٥)] الكلمة إما أصلاً أو منقلبة عن أصل إلى أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكما أو للإعراب كما قال الآخران ، لأنه قد أمكن أن نقول فيها بما (٦) تقدم من أن الأصل جاءني أخُوُك ورأيت أخَوَك ومررت /٥٦أ بأخِوِك بالإتباع ثم تعل (٧) على ما تقدم (٨) ، فتكون الواو أصلية ، وتكون الألف والياء منقلبة فلا ينبغي أن يعدل عن هذا القول إلى غيره مما تكون الألف فيه غير أصلية إشباعاً أو زائدة للإعراب أصلا ، فإن قال : ينبغي أن تكون لامات الكلم في هذه الأسماء محذوفة في حال الإضافة كما هي في حال الإفراد فقد تقدم إفسادنا لهذا القول .

وأما قول من قال : إن (٩) هذه الحروف حروف إعراب هذه الكلم واختلافها لاختلاف العوامل الذي هو إعرابها حركات مقدرة فيها ، – وليست هذه الحروف حروفاً أعربت الكلمة بها كحروف التثنية والجمع – ثم بعد ذلك أتبع في كل حال من الأحوال

---

(١) القول الثاني من الأقوال السابقة وهو مذهب المازني .

(٢) القولان الأول : إن هذه الحروف حروف إعراب وهو مذهب هشام ومن وافقه ، والقول الثالث : الذي يرى أنها معربة من مكانين وعليه الكوفيون .

(٣) انظر : الشيرازيات : ٨٥أ .

(٤) أ : عن .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب ، ج : ما .

(٧) ب ، جـ : تعتل .

(٨) انظر : ٣٤٧ – ٣٤٨ .

(٩) ان معادة في : أ .

الثلاثة ما قبل الآخر للآخر [(١)] ، فهو الصحيح من هذه الأقوال كلها لأنه أجرى على الأصول ، وذلك أن الأسماء غير المثناة والمجموعة كلها معربة بالحركات فتكون هذه الأسماء على قول من قال : إن هذه الحروف كحروف التثنية والجمع إعراب وليست بحروف إعراب وحركات الإعراب مقدرة فيها أو معربة [(٢)] بالحروف بخلاف الأسماء [المفردة [(٣)]] كلها ، والإجراء على ما اطرد بأن تجعل هذه الحروف حروف إعراب ، والحركات المقدرة فيها هي علامات الإعراب ، وما قبلها من الحركات تابع لها أولى لأن بذلك تجرى هذه الأسماء مجرى الأسماء المفردة كلها ، ولأنه لا يكون معنى لكون هذه الأسماء معربة باختلاف هذه الحروف على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع [والتثنية والجمع [(٤)]] معربة باختلافها على حالين فيكون ذلك أمراً لا سبب له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب [(٥)] .

فإن عدل صاحب هذا القول [عنه [(٦)]] إلى غيره وقال قولا آخر يكون فيه سبب ذلك ، وهذا [(٧)] [أن يقول [(٦)]] : إن هذه الأسماء كانت معربة بالحركات في الحروف التي قبل أواخرها إذ كانت مفردة فلما ردت حروف العلة فيها عند الإضافة ألقيت حركات الإعراب في الموضع الذي كانت فيه وتبعتها حروف العلة ، وقد قال

---

(١) هذا هو القول المنسوب إلى سيبويه وبه قال الفارسي : انظر المقتضب ٢٣١/٤ . والبصريات ٨٩٥/٢ - ٨٩٦ ، البغداديات ٥٣٩ - ٥٤٢ ، الشيرازيات ٨٥أ وما بعدها ، التبيين ١٩٣ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ - ٢٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ .

(٢) ب ، جـ : ومعربة .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) من قوله : « ولأنه ... إلى قوله بغير سبب » فيها تقديم وتأخير في : ب والعبارة فيها : إلا على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع ، ولأنه لا يكون معنى لكون هذه الأسماء معربة باختلاف هذه الحروف على ثلاثة أحوال ، والتثنية والجمع معربة باختلافها على حالين ، فيكون ذلك أمراً لا سبباً له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب » ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) جـ : وهو .

بذلك بعض المتأخرين [١] أحسبه [٢] الأعلم [٣] وابن أبي العافية [٤] .

فالجواب : أن هذا القول خطأ ، لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر لا في الآخر ، - والإعراب إنما يكون في الآخر لا فيما قبل [الآخر لكنه يكون فيما قبل الآخر أن يتبع حركة الإعراب لا أن يكون حرف الإعراب دون الآخر [٥]] .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف دلائل /٥٦ب إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب [٦] فينبغي أن يكون قولاً ضعيفاً لأنه يمكن أن تكون هذه الأسماء جارية على الأصل من أن تكون لها حروف إعراب وإعراب بما قلناه ، فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى سواه ، ولأنا إذا جعلنا هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب أدى ذلك أيضا إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في (فوك وذو مال) [٧] وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب وذلك خروج عن

---

(١) نسبه أبو حيان إليهما في : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ٥٣/١ب ، وفي همع الهوامع ١٢٥/١ .

(٢) جـ : وأحسبه .

(٣) الأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ) .
يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشَّنتمري ، كنيته أبو الحجاج ويعرف بالأعلم أخذ عن الأفليلي وأبي سهل الحراني ومسلم بن أحمد الأديب ، وأخذ عنه أبو علي الغساني وغيره .
له : شرح الجمل ، وشرح أبيات الجمل ، وشرح الحماسة .
انظر : معجم الأدباء ٦٠/٢٠ - ٦١ ، إنباه الرواة ٥٩/٤ - ٦١ ، البغية ٣٥٦/٢ .

(٤) ابن أبي العافية (.... - ٥٠٩ هـ) .
محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الأزدي الكندي كنيته أبو بكر ، أخذ عن ابن العربي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي الحجاج الأعلم ، وأخذ عنه ابنا حوط الله وغيرهم .
ذكر السيوطي أنه ولد سنة ٥٥٦ هـ ، وتوفى سنة ٥٨٣ هـ ، وهذا بعيد (لأخذه عن الشنتمري) المتوفي ٤٧٦ هـ . « إنباه الرواة ٧٣/٣ ، ١٨٩/٤ ، البغية ١٥٤/٢ - ١٥٥ » .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) هو مذهب الأخفش في أحد قوليه . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ٥٤/١أ ، همع الهوامع ١٢٦/١ .

(٧) انظر : التبيين : ١٩٧ .

النظائر فلا ينبغي أن يقال به (١) .

وأما قول من قال : إنا إذا قلنا : جاءني أخوك فإن الضمة التي في الخاء هي ضمة الرفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله (٢) ، وإذا قلنا : مررت بأخيك فإن الكسرة التي في الخاء هي كسرة الخفض وهي منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله ، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وإذا قلنا : رأيت أخاك فعلامة الإعراب الحركة التي كانت في الأصل في الواو إذ كان الأصل رأيت أَخَوَك ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا .

فهذا القول أفسد من كل قول تقدمه وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، و [ما (٣)] قبل الآخر هنا متحرك لا ساكن وهو هناك في الوقف ، والوقف عارض [والعارض (٣)] لا يعتد به ، وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضا بل هو الأصل ثم فيه أنه لا نظير لهذه الأسماء في عدم اطراد الإعراب على حالة واحدة (٤) .

---

(١) ذكر العكبري وجهين آخرين في الرد على الأخفش هما :-

١ - أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضا قائما بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه .

٢ - أن الدليل يفتقر إلى مدلول ، والمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها وهي نفس هذه الحروف أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به ويعود الكلام الأول .

انظر : التبيين ١٩٧ .

(٢) هو مذهب الربعي .

انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٦ - ١١٧ ، شرح المفصل ١/٥٢ ، الارتشاف ١/٤١٦ ، التذييل والتكميل ١/٥٣ب ، همع الهوامع ١/١٢٥ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ذكر أبو حيان في تضعيف هذا الرأي : « أن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً والمنقول منه صحيحاً .... وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف ، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضا » ، التذييل والتكميل ١/٥٥ب .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا فوك وذو مال إشباع وهي في فوك وذو مال /٥٧أ حرف إعراب [١] ، فإنه احتج على ذلك بسقوط هذه الحروف منها في إضافتها إلى المتكلم إذا قلت : أخي وأبي وهني وحمي [٢] وذلك أنه لما أوجبت ياء المتكلم إزالة الحركات التي أشبعت وهي حركات الإعراب زال إشباعها وكانت [٣] الحركة التي مع ياء المتكلم ليست تلك الحركات المشبعة [٤] ، لأن الحركات المشبعة هي حركات الإعراب ، وهذه ليست بإعراب أعني حركة ياء المتكلم لم تشبع فإذا قلت : فوك وذو مال فليس هنا إفراد تدل على أن هذه الحروف إشباع كما كان في تلك الأسماء من الأفراد ما يدل على ذلك [٥] .

وأيضا فإنه لا يمكن أن يقال فيها : إنها إشباع لما يؤدي إليه ذلك من القول بمعرب على حرف واحد [٦] ، فوجب أن تكون الحروف فيهما أعني في فوك وذو مال إما على قول من يقول : إنها معربة بالحركات والحركات التي قبل حركات الإعراب تابعة لحركات الإعراب ،وإما على قول من يقول : إنها معربة بالاختلاف الذي في هذه الحروف ، وما قبل الآخر من الحركات تابع لتلك الأحوال المختلفة لا على قول من يقول : إن الإعراب في هذه الأسماء بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف إشباع لما يؤدي

---

(١) أراد الشلوبين هنا بيان رأي شيخه السهيلي – إذ ذكر اسمه بعد ذلك – ولم يكن دقيقاً في ذلك ، إذ إن السهيلي يرى أن (أبوك وأخوك وحموك) معربة بالحروف كما قال هشام ومن وافقه ، ولا يرى أن هذه الحروف إشباع ، أما (فوك وذو مال) فيرى أنها معربة بحركات مقدرة فالواو فيهما حرف إعراب .
انظر : نتائج الفكر ٩٩ ، ١٠٣ ، وانظر أيضا : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ٥٤/١أ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٣) أ : كانت .

(٤) كلامه هنا غير دقيق في ذكر حجة السهيلي ، فالسهيلي احتج بحذف هذه الحروف مع ياء المتكلم كما تحذف الحركات مع هذه الياء فتقول : أخي بحذف كما تقول : يدي ودمي وغلامي .
وانظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٥) السهيلي استدل على أن الواو في (فوك وذو مال) حرف الإعراب بإثباتها مع ياء المتكلم . نتائج الفكر : ١٠٣ .

(٦) نصه : « والفرق بينهما – يعني فوك وذو مال – وبين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها » ، نتائج الفكر : ١٠٣ .

إليه ذلك القول من أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد [كما ذكرنا [(١)]] .

وهذا الذي استدل به السهيلي [في هذه الأسماء [(١)]] من سقوطها عند الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم ، وإذا كانت هذه الحروف تحذف من هذه الكلم لتطرفها خاصة في حال الإفراد فأن تحذف لثقلها مع ياء المتكلم أحرى وأولى [(٢)] ، ثم يلزمه ما لزم [(٣)] القائلين [(٤)] بالإشباع من الوجهين اللذين هما الإشباع في الكلام الفصيح [وحمل الكلام الفصيح [(١)]] /٥٧ب على ما يَقِلّ [(٥)] من الكلام .

ومن الوجه الآخر : الذي هو أنه إذا أمكن أن يقال في الحرف إنه أصل لا ينبغي أن يقال فيه : إنه زائد فهذه الأقوال التي ذكرناها كلها كما ترى ليس شيء منها يقف مع النظر إلا القول الذي قلناه [(٦)] ، وذلك أنه ليس فيما سوى الأسماء المثناة والمجموعة من معربات الأسماء معرب إلا وهو معرب بالحركات ، وإذا قلنا بقولنا جرى على هذا الأصل ، ولم يخالفه وجرت حروف العلة على الأصل فيها من أن يقال : إنها من أصول الكلم لا زوائد عليها وذلك هو الأصل فيها وجرت به فوك وذو مال على الأصل المطرد في الأسماء من أن يكون المعرب على أكثر من حرف ولم يعترضه شيء مما اعترض تلك الأقوال التي اعترضناها ، فهذا هو الذي آثر هذا القول عندنا على غيره من الأقوال ، وحملنا على اختياره دونها وبالله التوفيق .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) هذا مردود بأن جمع المذكر السالم تبقى واوه مع ياء المتكلم ولكنها تقلب ياء فتقول في : « مسلمون » مسلميّ : انظر : الكتاب ١٠٥/٢ ، المقتضب ٢٧٣/٤ .

(٣) أ ، جـ : ألزم .

(٤) جـ : القائلون .

(٥) ب : مالم يقل .

(٦) هذا عند الشلوبين ، وإن كان قول من قال إن الحروف علامات إعراب أوجه لبعده عن التكلف والتقدير والسلامة من الإعلال . وقول السهيلي أدق أيضاً لما فيه من البعد عن محذور بقاء كلمة معربة على حرف واحد .

وقوله : فإذا أفردت حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات [١] .

يريد أنك تقول : جاءني أخٌ والأخُ ورأيت أخاً والأخَ ومررت بأخٍ والأخِ ، ولو زاد هنا أو أضيفت إلى ياء المتكلم لكان أحسن لأن الحكم في الإضافة إلى ياء المتكلم مساوٍ [٢] للحكم في الإفراد من حيث يجب في الموضعين حذف اللام وإجراء العين بالحركات ، إما بالحركات [٣] المطلوبة للعوامل وإما الحركة المطلوبة لياء المتكلم [٤] .

وقوله : وكلها تفرد إلا (ذو) لما يلزم إن أفردت من بقاء [٥] الاسم على حرف واحد [١] .

ظاهر هذا الكلام أنها إن أفردت قيل : جاءني ذو ، وليس كذلك ولكن الصواب أنها لو أفردت لكانت غير متبعة ما قبل الآخر للآخر ومعربة بالحركات على قياس أخواتها ، ومنونة لأنه ليس منها ما يمنع الصرف ، فكان ينبغي أن تكون في الرفع هذا ذَوٌ وفي النصب [٦] /٥٨أ رأيت ذواً وفي الخفض مررت بذوٍ فتحرك الواو في كل ذلك وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفا [٧] فتلتقي الألف ساكنة والتنوين ساكن [٨] فتحذف الألف لالتقاء الساكنين على القياس ويقال ذا على كل حال ، فيؤدي ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد ، وذلك لا يكون في الأسماء المعربة [٩] .

---

(١) الجزولية : ٤أ .

(٢) جـ : مبينا وكذا .

(٣) ب ، جـ : أما الحركات .

(٤) انظر : في إعراب هذه الأسماء مفردة أو مضافة إلى ياء المتكلم : نتائج الفكر : ١٠٠ ، شرح المفصل ٥١/١ ، المساعد ٢٥/١ .

(٥) جـ : بقائها .

(٦) أ : وفي النصب معادة .

(٧) إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا . انظر : الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٨) أ ، ب : ساكناً .

(٩) قال الفارسي : « لا يجوز أن يكون عندهم في المتمكنة أن يبقى على حرف واحد أو يصير إلى ذلك » ، البغداديات ٥٤١ . وانظر ص : ١٥٤ من الكتاب نفسه .

وقول المؤلف لما يؤدي إليه ذلك من بقاء الاسم على حرف واحد والتنوين ، يريد أن الأسماء [لا [١]] يكون الحذف فيها أبداً على هذا الوصف أي لا ينتهي حذفها إلى أن يبقى من الاسم حرف واحد والتنوين كما لا ينتهي إلى أن يبقى على حرف واحد دون تنوين في الأكثر ، وإن كان قد جاء شاذا في الكلام بقاؤه على حرف واحد ، دون تنوين [٢] وذلك نحو : مُ الله في أيمن [٣] فإنه لا يلتفت إليه ولا يعتد به ، إذ كان وجود هذا [النوع [١]] في الأسماء عزيزاً جدا ، ولكن [ماله [٤]] مع عزته وقلة وجود مثله فله وجه يحسنه ، وهو أنه ملازم للإضافة ، فلما لزمته الإضافة وكونه لا يتكلم به وحده لكن بالإضافة والمضاف والمضاف إليه كأنهما شيء واحد كان الاسم بذلك كأنه ليس على حرف واحد .

وقوله : ولا تفرد (فوك) إلا معوضا من واوها ميم [٥] .

العلة في ألا يفرد إلا كذلك هي العلة في ألا تفرد (ذو) سواء ، إلا أن فوك أفرد بأن عوض من واوه ميم، ولم يفعل ذلك في ذو، لأن إبدال الواو ميما ليس بقياس [٦]، وكأن العلة في قلب الواو ميما في فوك إرادتهم إفرادها وإن لم [٧] يمكن إفرادها لما يلزم في إفرادها من بقائها على حرف واحد والتنوين على ما تقدم ولذلك لا تجد الميم مبدلة منها إلا في حال الإفراد [٨] .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) جـ : واحد وتنوين .

(٣) قال الفارسي : « فذهب قوم في قولهم : « م الله لأفعلن » إلى أنه محذوف من أيمن » البغداديات ١٦١ ، وانظر ص : ٥٤١ . والكتاب ٣٠٩/٢ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٤أ .

(٦) قال الصيمري : « وتبدل الميم من الواو في فم وهو شاذ » ، التبصرة والتذكرة ٨٦٠/٢ .

(٧) جـ : إن ولم .

(٨) أي إفرادها عن الإضافة فلا يصح (فمه) إلا في الضرورة عند بعضهم « وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة » البغداديات : ١٥٦ .

[قال بعضهم ابن بابشاذ (١) وغيره (٢)] (٣) /٥٨ب ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة (٤) لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد ، إذ الإضافة تحذف التنوين وإذا لم يكن تنوين لم يحذف حرف المد واللين (٥) لأنه لا علة تحذفه إذ ذاك فأما قوله (٦) :

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ (٧)

فإنه من قبيل الضرورة .

قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفردا ، ولا يوجد

---

(١) ابن بابشاذ : (... - ٤٦٩ هـ) .

أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود النحوي الجوهري المصري ، أخذ عن والده والواسطي وأبي الحسن الحوفي والخطيب التبريزي ، وأخذ عنه ابن الفحام وابن الحصار والسعيدي وغيرهم .

له : ثلاثة شروح على الجمل ، والمقدمة المحسبة وشرحها ، والمفيد في النحو .

« انظر : إنباه الرواة ٢/٩٥ - ٩٦ ، إشارة التعيين ١٥١ ، البلغة ١٠٠ ، البغية ٢/١٧ » .

(٢) ممن قال بهذا الفارسي . انظر : البغداديات ١٥٦ ، البصريات ٢/٨٩٣ ، والصيمري : التبصرة والتذكرة ٢/٨٦١ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) قال ابن بابشاذ « ومن هنا لم يحسن في الكلام (فمه) إلا في الشعر » ، شرح الجمل ٨ب ، وقال : « ولم يجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر » ، شرح المقدمة المحسبة ١/١٢٤ .

(٥) انظر : المقتضب ٣/١٥٨ .

(٦) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٧) البيت من الرجز من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح مطلعها :-

قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تَصِلْه مَرْيَمُهْ

والبيت يتضح معناه بما قبله إذ يقول :-

كَالحُوتِ لَا يُرْوِيهِ شَيء يَلْهَمُه

ورواية الديوان : ظمآن مكان عطشان ، وهو من قصيدة طويلة بلغت أبياتها أكثر من أربعمائة بيت .

الشاهد فيه : إبدال الواو ميماً في حال الإضافة .

الديوان ١٤٩ - ١٥٩ ، الحيوان ٣/٢٦٥ ، المعاني الكبير ٢/٦٤١ ، البصريات ٢/٨٩٣ ، البغداديات ١٥٦ ، الشيرازيات ٨٧ب ، العضديات ١٨٦ ، المخصص ١/١٣٦ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ٨ب ، شرح المقدمة ١/١٢٤ ، ثمار الصناعة ٧٧ ، المقرب ١/٢١٦ ، شرح الجزولية ١/١٥٠ ، الخزانة ٤/٤٥١ - ٤٥٩ .

مضافا بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور [١] وفي غير الضرورة ، حكى ذلك النحويون [٢] وغيرهم . وهو موجود أيضاً في كتاب سيبويه [٣] .

ووجه ذلك - وإن [٤] لم يكن في حال الإضافة ما يوجب قلب حرف العلة ميما - أن إضافة الاسم إنما هي [أمر [٥]] طارىء عليه ، والأصل في الاسم أن يكون مفردا ، فلما كان الأصل إفراده والإضافة طارئة عليه كانت عارضة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالعارض ، وأبدل حرف العلة معها ميماً ، كما أبدل مع الأصل الذي هو الإفراد إذ عملهم إنما هو على الأصل لا على الطارىء .

وقوله : وليس بقياس فنفعله في ذو [٦] .

أي ليس بدل الواو ميماً قياساً فيطرد في ذو فإن إبدال الواو ميماً شاذ [٧] لأنه ليس كل واو تبدل ميماً . وإنما يجيء ذلك شاذاً والشذوذ ليس من حكمه أن يطرد [٨] .

وقوله : ووزن هذه الأسماء كلها فَعَل [٩] .

---

(١) منه حديث الرسول ﷺ : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

(٢) انظر : التسهيل ٩ ، الارتشاف ٤١٨/١ ، التذييل والتكميل ٥٦/١ب ، توضيح المقاصد ٨٠ ، المساعد ٢٩/١ - ٣٠ .

(٣) قال - رحمه الله تعالى : « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في (فم) » ، الكتاب ٨٣/٢ .

وقال عن فم « فانك إذا أضفته قلت : فمك » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٤) أ : بأن .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) الجزولية : ٤ب .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٨٦٠/٢ .

(٨) قال سيبويه : « لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ » ، الكتاب ٣٩٨/١ .

(٩) الجزولية : ٤ب .

يقول : ووزن هذه الأسماء كلها في أصل وضعها (فَعَل) فادعى في هذا الكلام ثلاث دعاو :-

أحدها : أن هذه الأسماء الآن أعني في إضافتها و [في [١]] إفرادها على غير أصلها ، وكذلك هو ادّعى مع ذلك أن أصلها أن يكون لها لام لكن نقصت اللام [٢] منها [٣] ، وادعى مع ذلك أن عينها /٥٩أ كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب [في الإفراد أو بالحركات التابعة لحركات الإعراب [٤]] في الإضافة متحركة ولم [٥] تكن ساكنة ، وأن الحركة التي كانت العين بها متحركة هي حركة الفتح [٦] لا الضم ولا الكسر [٧] .

فأما الدعوى الأولى [٨] : وهي أن هذه الأسماء في إضافتها على غير أصلها فبينة وذلك أن تصريف أخ مثلا على أن يكون من ثلاثة أحرف والحرف الذي هو منها الفاء هو الهمزة ، والحرف الذي هو منها العين هو الخاء ، والحرف الذي [هو منها اللام [٩]] هو الواو [١٠] وذلك في قولهم إخوة وأَخوان وإِخْوان [١١] .

ومتى كان ذلك طلبت هذه الأصول في التصاريف كلها كذلك اطردت في

---

(١) ساقط من : أ .
(٢) اللام : معادة في : جـ .
(٣) هذه هي الدعوى الثانية .
(٤) ساقط من : أ .
(٥) ولم : معادة في : أ .
(٦) جـ : الفتحة .
(٧) هذه هي الدعوى الثالثة .
(٨) ب : الأول .
(٩) ساقط من : أ .
(١٠) ذكر سيبويه أخوة وأبوة مما يدل على أن لامهما واو . انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ ، ٣٧٥ ، ٣٨٣ .
(١١) قال الأزهري : « يقال : « الأخ » للواحد . والاثنان : أخوان . والجميع : إخْوان وإخْوة » ، التهذيب ٦٢٣/٧ .

الكلام في لسان العرب [١] ، على أن يكون ما هو في تصريف واحد منهما أصلا [٢] فيها [٣] يوجد في التصاريف كلها فطلبنا ذلك في (أخ) فلم نجد إلا الفاء [٤] والعين ، ولم نجد اللام فلذلك قلنا : إنها نقصت اللام وكذلك القول في (أب) مع الأبوة [٥] وفي قولهم : أَبَوتُ الرجل [٦] قال [٧] :-

اطْلُبْ أَبا نَخْلَةَ مَنْ يَأْبُوكا   إِنَّا سَأَلْنا عَنْكَ مَنْ يَعْزُوكا

إِلَى أَبٍ وَكُلُّهُمْ يَنْفِيكا [٨]

وكذلك القول في (حم) مع قولهم : حموان [٩] وفي هن مع قولك في جمع هنة

---

(١) جـ : في اللسان العربي .

(٢) ب : أصله .

(٣) جـ : فيما .

(٤) جـ : ألفا .

(٥) انظر : التهذيب ٦٠١/١٥ .

(٦) حكاه ابن السكيت قال : « وتقول : أَبَوتُ الرجلَ آبوه إذا كنت له أباً ، ويقال : ما له أب يأبوه » ، إصلاح المنطلق ١٨٧ .

(٧) اختلف في قائله على قولين :-

١ - شريك بن حيان العنبري يهجو أبا نخيلة السعدي . انظر : التهذيب ١٠٦/١٥ ، اللسان ٨/١٤ ، تاج العروس ٥/١٠ .

٢ - بخدج ولم أقف على نسبه ، ولما ذكر ابن منظور مادة : بخدج علق عليها بقوله : اسم شاعر فقط .

في اللسان ٢١١/٢ ، ونسبت هذه الأبيات له في : اللسان ٨/١٤ ، تاج العروس ٤/١٠ .

(٨) من البحر الرجز من أبيات مطلعها :-

يا أَيُّها المُدَّعي شَرِيكا

يأبوك : أي يكون لك أبا ، يعزوكَ : ينسبك .

الشاهد في : (يأبوك) إذ دلت على أن الناقص اللام .

الشيرازيات ٩٠أ ، سر الصناعة ٦٠٦/٢ ، التمام ١٩٨ ، التهذيب ٦٠١/١٥ ، اللسان ٨/١٤ ، التاج ٤/١٠، ٥ .

(٩) انظر : الأمالي الشجرية ٣٦/٢ - ٣٧ .

هنوات (١) .

وأما الدعوى الثانية : وهي أن عينها كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب في الإفراد وبالحركات التابعة لحركات الإعراب وفي الإضافة متحركة وأنها لم تكن ساكنة فدليل ذلك في غير (ذو) شيئان :

التثنية والجمع على أَفْعَال ؟ وأَفْعَال في الصحيح العين بابه فَعَل والجمع أقطع من التثنية (٢) لأنه قد يكون التحريك مع رد المحذوف فيما لا أصل له في الحركة نحو يَدَوِي ودَمَوِي وعليه جاء (٣) :-

يَدَيَان بَيْضَاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ... قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا (٤)

---

(١) قال الفارسي : « هنة من الفعل فعلة ، واللام منها واو يدل على ذلك قول الشاعر :-

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي ... عَلَى هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعُ

فرد اللام التي هي واو » ، العضديات ٣٠ .

(٢) لذا عول عليه الفارسي فقال : « وأما فتحة العين فالدلالة على تحركها بالفتح قولهم في جمعه آباء ، فأفعال في الأمر العام الشايع جمع (فَعَل) إذا صحت العين منه كجَبَل وأجبال وزَمَن وأزمان ورَسَن وأرسان » ، الشيرازيات ٨٥أ .

(٣) غير معروف القائل .

(٤) من البحر الكامل .

روى بروايات عدة : (عند محرق) رواها الصيمري في التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ . و(أن تذل وتقهرا) رواها الجوهري في الصحاح ٢٥٤٠/٦ ، و(قد تمنعانك منها أن تقهرا) رواها ابن الشجري في أماليه ٣٥/٢ .

محلّم : قيل إنه ملك من ملوك اليمن ، محرق : عمرو بن هند ملك الحيرة لقب بذلك لإحراقه مائة من بني تميم ، أو الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة لأنه أول من حرق العرب في ديارهم . انظر : الخزانة ٤٨١/٧ - ٤٨٢ . الضيم : الظلم ، الضهد : القهر .

الشاهد : « يديان » إذ رد المحذوف ، وحرك الدال وليس أصله التحريك فوزن يَدْي فَعْل ، بدليل جمعه على أفعل يد وأيد ككلب وأكلب .

المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢ ، شرح السيرافي ٥٦٢/٤ ، التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، المخصص ٥٢/١٧ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، البديع ٢٣٥/٢ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠، شرح الكافية ١٧٥/٢ ، شرح الشافية ٦٥/٢ ، شرح الجمل ١٤٠/١، ٣١٤/٢ ، المقرب ٤٤/٢ ، شرح الجزولية ٤٠١/١ ، شرح شواهد الشافية ١١٣ - ١١٤ ، الخزانة ٤٧٦/٧ - ٤٨٢ .

لأن يد /٥٩ب أصله فَعْل ساكن العين بدليل قولهم الأيْدِي (١) ، وبهذا رد من رد على سيبويه استدلاله في أخ وأخواته [على (٢)] أنها (٣) فَعَل (٤) ، بالتثنية (٥) في قولهم : أَخَوان (٦) .

ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :-

أحدهما : أن التثنية ينبغي أن تكون دليلاً في هذا المعنى حتى يقوم دليل على أن الحركة ليست بأصلية كما قام ذلك في يَدَيان بقولهم أيد (١) .

والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ، وأما بأنها فَعَل دون فَعِل أو فَعُل فلا ، فتكون التثنية في ذلك دليلا على تغيير الحركة التي هي الفتح ، ودليل ذلك في (ذو) أنه قد جاء على فَعَل في تثنية المؤنث (٧) في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَان ﴾ (٨) .

ووجه الدليل من ذلك أن المفرد ينبغي أن يكون بناؤه كبناء المثنى ، لأن التثنية لا يتغير فيها بناء الواحد عن (٩) ما هو عليه ، فإذا وجد بناء المثنى على شيء انبغى أن

---

(١) قال ابن الشجري : « ويدل على سكون عينها جمعها على أيد لأن قياس (فَعْل) في جمع القلة أَفْعُل كقولهم : أكلب وأكعب وأبحر وأنسر » ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) أ : أنه .

(٤) قال سيبويه : « وإن كان فَعَلا كسر من أدنى العدد على أفعال كما فعل ذلك بما لم يحذف منه شيء وذلك أب وآباء ، وزعم يونس أنهم يقولون : أخ وآخاء وقالوا : إخوان » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٥) ب : في التثنية .

(٦) انظر في تثنية أخ وأخواته : الأمالي الشجرية ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٧) قال سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل على أن ذو فَعَل ، كما أن (أبوان) دليل على أن (أبا) فَعَل » ، الكتاب ٣٣/٢ .

وقال : أيضا : « وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنك تقول : ذَوَوِي كأنك أضفت إلى ذوا ، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسما رد إلى أصله لأن أصله (فَعَل) يدلك على ذلك قولهم ذواتا » ، الكتاب ٨٣/٢ .

(٨) الرحمن : ٤٨ .

(٩) ب : على .

يكون بناء المفرد عليه ، فثبت بقوله : ذواتا أن الواحد في الأصل ذواة وذواة فَعَلة [١] ، ثم حذف اللام في المفرد على غير قياس ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا [٢] فقيل : ذات ثم إن المذكر ينبغي أن يكون على [وزن [٣]] فعل فيكون بناؤه وبناء المؤنث واحداً ، وهو أولى [من أن يكون على غير بنائه [٤]] لأن (ذو) بمعنى صاحب [والمؤنث من صاحب [٤]] على بنائه [٥] ، فكذلك ينبغي أن يكون المؤنث من [٦] ذو على بنائه في الأصل فلذلك قلنا في ذو : إن أصله ذَوَي [٧] ثم حذفت اللام على غير قياس .

وأما الدعوى الثالثة : في أن الحركة التي كانت العين بها متحركة في هذه الأسماء في الأصل هي الفتحة لا الضمة ولا الكسرة فدليلها أحد شيئين : أنا قد وجدناها مفتوحة في هذه الأسماء في التثنية في قولهم : أَخوان وأبوان وهنوان وحموان ، والتثنية لا يخالف بناؤها بناء المفرد [٨] فلذلك قلنا : إن بناء المفرد على فَعَل /٦٠أ مفتوح العين كالتثنية .

---

(١) وأصل ذواة : ذَوَيَةٌ فَعَلَةٌ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار ذواة .

انظر : الأمالي الشجرية ٤٣/٢ .

(٢) الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين . انظر : سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٣) تكملة من : جـ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال ابن الأنباري : « ... أن يكون النعت مبنياً على الفعل ، والذكر والأنثى فيه مشتركين فتدخله الهاء كقولك : رجل قائم وكريم وامرأة قائمة وكريمة » ، المذكر والمؤنث ١٣١ .

ومن عبارات من تكلم عن التذكير والتأنيث قولهم : « المرأة أنثى المرء فتكون حينئذ مبنية على لفظ مذكرها » ، المذكر والمؤنث ٩٠ .

فقولهم مبنية على لفظ مذكرها أي مطابقة له مع زيادة هاء التأنيث كامرؤ وامرأة وصاحب وصاحبة .

وانظر : مثل ذلك في : المذكر والمؤنث ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ .

(٦) ب : في .

(٧) قال ابن الشجري : « وأما ذو مال فالمحذوف منه ياء وأصله ذَوَي فَعَل بوزن قدم » ، الأمالي الشجرية ٤٢/٢ .

(٨) قال الفارسي عن المذكر السالم : « وسمي جمعاً على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية ولا يغير نظمه عما كان عليه في الإفراد » ، الإيضاح العضدي ٢١ .

والثاني : أنه إذا أمكن حملها على فَعَل وفَعِل وفَعُل كان المفتوح العين أولاها لأنه [أخف (١)] وأكثر في الكلام منهما (٢) والحمل على الأكثر أولى ولا سيما إذا كان الأكثر أخف (٣) .

وقوله : إلا (فوك) فوزنه فَعْل (٤) .

لأنه لا دليل فيه على حركة الوسط والأصل في الحروف (٥) السكون فلا يعدل عنه إلا بدليل ولا دليل في أفواه على أن المفرد منه فَعْل لأن المعتل العين بابه أَفْعال (٦) وسواء في ذلك الساكن الوسط والمتحركه (٧) ، فالساكنه نحو أَحْوَاض وأَسْوَاط وأَبْيَات والمتحركه نحو : أَبْوَاب وأَمْوَال (٨) .

وقوله : ولاماتها كلها واوات إلا فوك فلامه هاء لقولهم : في الجمع أفواه وفي التصغير فُويَه (٩) .

يقول (١٠) يستدل على [أن (١١)] المحذوف من (فوك) هاء بظهورها (١٢) في الموضع الذي ظهر فيه المحذوف وبقي على أصله وهو جمع الاسم جمع التكسير في

---

(١) ساقط من : جـ .
(٢) قال سيبويه : « .... الفتح أخف عليهم من الضم والكسر » ، الكتاب ٢/٢٥٨ .
(٣) انظر في ذلك أيضا : شرح الجزولية ١/١٥٤ .
(٤) الجزولية ٤أ .
(٥) أ : الحرف .
(٦) انظر : في جمع فَعْل معتل العين على أفعال : الكتاب ٢/١٨٤ - ١٨٥ ، المقتضب ١/١٦٧ ، ١٦٩، الأصول ٢/٤٣٦ - ٤٣٧ .
(٧) جـ : المتحرك .
(٨) أصلهما : بَوَب وَمَول ، تحركت الواو وانفتح ما قبلهما فقلبت ألفا .
وانظر : التكملة ٢٥٩، البديع ٢/٦٦٢ .
(٩) الجزولية : ٤أ .
(١٠) ب : فيقول .
(١١) ساقط من : أ .
(١٢) أ : لظهورها .

قولهم : أفواه فإن اللام لم يحذف من جمعه [١] كما حذف من واحده ، وتصغيره إذ [٢] قالوا : (فويه) لأن اللام أيضاً لم تحذف من تصغيره [٣] كما حذفت من تكسيره [٤] .

وقوله : وإلا (ذو) فلامها ياء لتوسط الواو فيها [٥] .

يقول لكون العين واواً واللام محذوفة ، والغالب على الاسم الثنائي [٦] المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء والأغلب فيها الواو [٧] وإن كان المحذوف قد يكون غيرهما فقد يكون المحذوف الهاء لمضارعتها لهما في الضعف في فوك [٨] ، والحاء لمضارعتها الهاء في قولهم : (حر) بدليل قولهم : أحراح [٩] ، لكن الأصل ما ذكرناه أولاً من كون المحذوف ياء أو واواً والأغلب الواو ، فينبغي على هذا أن يحكم على ذو بأن المحذوف منه ياءٌ أو واوٌ لا غيرهما لأنهما أكثر من غيرهما و[كان [١٠]] ينبغي أن يتعين من هذين الواو لأنها التي غلب حذفها لكنه /٦٠ب لم يعين إلا الياء دون الواو ، لأن ما عينه واو مما لامه حرف علة [أكثر [١١]] ما تكون اللام [١٢] منه ياء ،

---

(١) جـ : جميعه .

(٢) أ ، جـ : إذا .

(٣) انظر رد لام (فوه) في الجمع والتصغير : المقتضب ٣٦٢/١ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢، شرح الشافية ٢١٥/٢ ، الممتع ٣٩١/١ ، شرح الجزولية ١٥٥/١ .

(٤) جـ : تكثيره ، واللام لم تحذف من التكسير ، فلعل الصواب : كما حذفت من مفرده ، أو : كما لم تحذف من تكسيره .

(٥) الجزولية : ٤أ وفيها وذو ...

(٦) جـ : الثنا .

(٧) هذا مخالف لما عليه جمهور الصرفيين ، قال المبرد : « واعلم أنه ما كان على حرفين ولا يدري ما أصله الذي حذف منه ؟ فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ، لأن أكثر ما يحذف من هذا الياء والواو ، والياء أغلب على الواو عليها ، فإنما القياس على الأكثر » ، المقتضب ٣٦٨/١ .

وانظر رأي المازني في ذلك : في المنصف ٢٠٩/٢ ، وتابعه ابن جني : المنصف ٢١٠/٢ .

(٨) مر سابقا أن أصله (فوه) .

(٩) حر أصله أحراح . انظر : الكتاب ٨٠/٢ ، ١٢٢ ، المقتضب ٣٦٨/١ ، الأمالي الشجرية ٣٨/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) ساقط من : جـ .

(١٢) ب : الكلام .

ويقل من ذلك ما يكون اللام منه واواً ألا ترى أن باب شويت وعويت أكثر من باب قوة وصوة [١] إذ الأول كثير شائع [٢] والثاني لم يجيء منه إلا أليفاظ قليلة [٣] فيمكن أن يكون مراد المؤلف بقوله فلامه ياء لتوسط الواو . هذا الذي فسرناه هنا وكني بتوسط [٤] الواو (عن كون الواو) [٥] عينا ، ويحتمل أن يكون مراده . لكون العين واواً واللام حرف علة بدليل قولهم (ذواتا) فلابد أن يكون حرف العلة الذي هو لام واواً أو ياءاً إذ لا يكون ألفاً لأن الألف [لا [٦]] تكون أصلا في الأسماء المعربة [٧] ، ولا يصح أن يكون واواً لكون العين واواً ، وما عينه واو فلا يكون لامه واواً في الأكثر فلم يبق [٨] إلا أن يكون ياء والأول [من هذين الوجهين [٩]] أظهر [١٠] لأنه لم يجر لذواتا في كلامه ذكر .

وقوله : فأصلها إذن أن تكون مقصورة إلا فوك [١١] .

يعني أن أصل ما لامه حرف علة منها أن يكون آخره ألفاً ، لأنه في الأصل حرف علة كما قدمنا وحقه أن يتحرك بحركة الإعراب والعين مما لامه حرف علة في

---

(١) الصوة : جماعة السباع . والصوة أيضا : حجر يكون علامة في الطريق . اللسان ٤٧١/١٤ مادة (صوى) .

(٢) انظر في كثرة باب شويت وعويت وقلة باب قوة وصوة .

« الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٣٨٧/١ ، سر الصناعة ٥٧٨/٢ ، المنصف ٢٠٩/٢ .

(٣) عقد ابن الشجري بابا لبيان أن باب لويت أكثر من باب قوة ، الأمالي الشجرية ٤٣/٢ - ٤٨ .

(٤) جـ : كي يتوسط .

(٥) عن كون الواو : معادة في أ .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) قال ابن الأثير : « ولا تكون الألف أصلا إلا في الحروف .... وفيما أوغل من الأسماء في شبه الحروف » ، البديع ٦٥٩/٢ .

(٨) جـ : يبن .

(٩) ساقط من : جـ .

(١٠) الوجه الأول هو أن العين واو واللام محذوفة ، والغالب أن يكون المحذوف واواً أو ياء ، وغلبت الياء لأن ما عينه واو أكثر ما تكون لامه ياء .

(١١) الجزولية : ٤أ .

الأصل متحركة بالفتح كما قدمنا أيضا ، فيأتي حرف العلة الذي هو لام متحركا بحركة الإعراب ، وما قبله مفتوح فينبغي أن ينقلب ألفاً لأن اللام متى تحركت [بأي حركة تحركت (١)] وقبلها مفتوح انقلبت ألفا (٢) .

وقوله : إلا فوك (٣) .

يقول : إلا فوك فليس أصلها أن تكون مقصورة لأن آخرها في الأصل ليس حرف علة (٤) ، وإنما آخرها في الأصل هاء بدليل قولهم فُوَيْه وأَفْواه .

وقوله : لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها من الأسماء لكثرة لزومها الإضافة (٣) .

يقول : لكن العرب جعلوا لهذه الأسماء مزية على غيرها من الأسماء المقصورة ، إذ كان ينبغي لها أن تكون مقصورة /٦١أ كسائر الأسماء المقصورة كما قدمنا فكان لهذه الأسماء المذكورة هنا مزية على غيرها من الأسماء المقصورة بأنها إما مضافة لفظا (٥) أو مضافة من جهة معناها وإن لم تكن مضافة من جهة لفظها ، كذلك هو الأكثر منها ، فإن الأخ والأب والحم وذو كلها أسماء تقتضي الإضافة بوضعها ، لأن الأخ لابد له من أخ ، والأب لابد له من ابن والحم : قريب من قبل الزوج فلابد له من مقارب ، وذو ملازم للإضافة (٦) لا يفارقها فهو أبين في الإضافة منها ، وإن لم يكن هنوك كذلك (٧)

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) لأن الوزن فيهن (فَعَل) واللام حرف علة تتحرك بحركات الإعراب أصلا وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

(٣) الجزولية : ٤أ .

(٤) انظر : ص ٣٧١ هـ ٣ .

(٥) قال الصيمري : « لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى » ، التبصرة والتذكرة ٨٤/١ . وانظر في إضافة هذه الأسماء : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧ب ، شرح المقدمة ١١٩/١ .

(٦) قال ابن بابشاذ : « ما لا ينطق به إلا مضافا وهو ذو مال لأنه لو أفرد لوقع الإعراب على حرف العلة » ، شرح الجمل : ٨ب .

(٧) في كثرة استعماله مضافاً ، وإلا فقد حكى سيبويه عن العرب : « هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

فإنه يجري مجراها من حيث كان أكثر ما يكنى به عن الفرج [١] وهو ملازم للإضافة لفظاً أو تقديراً من جهة الاستعمال [٢] .

وإنما قلنا إن هذه مزية [لها [٣]] على غيرها من الأسماء المقصورة لأن الإضافة حكم يوجب للأسماء التمكن في الإعراب من حيث هي [في [٣]] الأصل [٤] معاقبة للتنوين [٥] ، والتنوين دال بوضعه على أن الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصالته [٦] ، فكانت الإضافة بذلك كالتنوين فدلت فيه على تمكنه في الأسماء كما دل التنوين على ذلك ، وإذا دلت على التمكن في الاسمية دلت على التمكن في الإعراب لأن التمكن في الاسمية بالتنوين يبعد من البناء ، وليس كغير التمكن بالتنوين لقربه من البناء فإنه لاحق بدرجة الفعل التي هي قريبة من درجة الحرف وإذا دلت الإضافة على التمكن في الإعراب بعد معها [٧] أن يكون الاسم مقصوراً لا يظهر فيه الإعراب ، لتمكنها في الإعراب بما ذكرناه ، فعدل فيها عن القصر إلى أن حذفت لاماتها في الإفراد على غير قياس ، وجرت العينات بحركات الإعراب [٨] وفعلوا ذلك كله حرصا منهم على ظهور الإعراب فيها إذا كانت مفردة ثم لما أضيفت أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فظهر فيها بما اقتضاه التصريف في ذلك شبه /٦١ب الإعراب من اختلاف الآخر مع

---

(١) الهن : كلمة يكنى بها عن اسم الانسان ، وتستعمل أيضا كناية عما يقبح ذكره . انظر : التهذيب ٣٧٣/٥ - ٣٧٤ .

(٢) لفظا كقولك هنوك ، أو استعمالا كهن كناية عما يقبح ذكره فلابد له من صاحب أو صاحبة يضاف له .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ب : الإضافة .

(٥) قال سيبويه : « لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين » ، الكتاب ٣/١ ، وانظر : المقتضب ١٧٦/٢ .

(٦) قال سيبويه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » ، الكتاب ٧/١ . وانظر : شرح المقدمة ١٨٧/١ .

(٧) جـ : بعدمها .

(٨) جاءني الأَخُ وأَخٌ ورأيت الأَخَ وأخاً ومررت بالأَخِ وأَخٍ : وانظر التوطئة ١٢١ .

اختلاف العوامل ، وإن لم يكن ذلك الاختلاف الذي في الأواخر لاختلاف العوامل إعراباً وذلك أيضا حرص (١) منهم على ألا تكون هذه الأسماء غير ظاهر فيها أثر العوامل ، وكان ذلك في الإضافة شبه إعراب التثنية والجمع بالحروف لشبه الإضافة بالتثنية والجمع في كونها فرعاً عن الإفراد مثلهما فوطئوا لذلك في الأصل (٢) ، وهو الأسماء المفردة ما قدروا في أنفسهم أنهم يفعلونه في الفرع وهو التثنية والجمع من إعرابهما بالحروف ، وإلى هذا المعنى أشار من قال في إعراب هذه الأسماء بالحروف أنهم فعلوا ذلك فيها توطئة للتثنية والجمع (٣) ، لكنا (٤) [لما (٥)] أخذناه منه رأينا (٦) أن ننقله إلى القول الذي هو أحق منه ، وهو أن هذه الأسماء ليست معربة بهذه الحروف ، وإنما هي معربة بالحركات المقدرة فيها وما قبلها من الحركات تابع لها .

وقوله : وفي (٧) حموك خمس لغات (٨) .

هي ست السادسة أن تكون من باب رَشَأ (٩) وترك المؤلف لغات الأخ والأب (١٠)

---

(١) جـ : حرصا .

(٢) إلى هذا ذهب عدد من النحاة إذ يرون أن تغير الأسماء الستة توطئة لإعراب المثنى والمجموع .

قال الفارسي : « فإذا أضيف الأب والأخ إلى ظاهر وإلى مضمر غير علامة المتكلم عادت اللام التي كانت سقطت في الإفراد في قولهم أب ، وإنما عاد في الإضافة هذا الذي سقط في الإفراد ليكون توطئة لما يجيء في الجمع الذي على حد التثنية من انقلاب الواو إلى الياء في نحو (مسلمون) و(مسلمين) » ، الشيرازيات ٨٥ب .

وانظر : التبصرة والتذكرة ٨٤/١ ، شرح المقدمة ١١٩/١ – ١٢٠ ، ثمار الصناعة ١٨٠ .

(٣) هم الفارسي في الشيرازيات ٨٥ب ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٨٤/١، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١١٩/١ – ١٢٠ ، والدينوري في ثمار الصناعة ١٨٠ .

(٤) جـ : لكما .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ : ورأينا .

(٧) أ : في .

(٨) الجزولية : ٤أ .

(٩) هذه اللغات هي : حَمُوك على (فَعَل) وحَمْو على (دَلْو) ، وحَمَا مقصورة ، وحَمٌ على (يد) ، حَمَأ على (خبء) .

انظر الجزولية : ٤أ – ب ، شرح الجزولية ٥٨/١ – ١٥٩ ، البسيط ٤٤/١ – ٤٥ .

(١٠) جـ : الأب والأخ .

وفيهما ثلاث لغات على ما ذكره الفراء [(١)] : إحداها : ما بنى عليه [(٢)] المؤلف كلامه فيها [من [(٣)]] حذف لاماتها إذا أفردت وجريان العين بالحركات [(٤)] وكونها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم [كانت [(٣)]] بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً .

والأخرى : أن يكونا من باب يد [(٥)] .

والثالثة : أن يكونا مقصورين لا يختلف [آخرهما باختلاف العوامل لفظاً [(٦)]] وعليه [(٧)] جاء قولهم : مكره أخاك لا بطل [(٨)] ، وعليه أيضا جاء [قولهم [(٩)]] :-

---

(١) انظر ما سبق ص : ٣٤٤ هـ٧ .

(٢) أ : عليها .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) فتقول : أبٌ رفعا ، وأباً نصبا ، وأبٍ جرا .

(٥) من العرب من يقول : هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك .

انظر : مجالس العلماء ٢٥٢ ، شرح المفصل ٥٣،٥٢/١ ، تذكرة النحاة ١٤٤ .

(٦) ساقط من : ب ، وكلمة لفظا ساقطة من : جـ .

(٧) جـ : عليهم .

(٨) مثل يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه .

وقصته أن بيهس الملقب « نعامة » هجم على قاتلي إخوته وهم في غار ومعه خاله أبو حنش وكان جبانا ، فأوهمه بيهس أن في الغار حمراً ، فلما هجم عليهم فجأة جد في القتال ، فقيل له ما أشجعه فقال المثل .

وهو في كتب الأمثال « مكره أخوك لا بطل » ، ورواية « أخاك » عند النحاة فقط .

« الفاخر ٥٠ - ٥١ ، الأمثال ٢٧١ ، مجمع الأمثال ٣١٨/٢ ، وأورد القصة في ١٥٢/١ ، المستقصى ٢٩٦/٢ .

رواية (أخاك) في كتب النحاة انظر : إعراب القرآن ٣٥٥/١ ، التذييل والتكميل ٥٢/١ب ، المغني ٢٣٨/١ ، تعليق الفرائد ١٤٨/١ ، همع الهوامع ١٢٩/١ .

(٩) ساقط من : جـ .

اختلف في قائل هذا البيت على قولين هما :-

١ - أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله العجلي من الشعراء الرجاز ، فضل على العجاج ، وله قصص مع هشام بن عبد الملك توفيّ سنة ١٣٠ هـ .

ترجمته في الأغاني ٧٣/٩ - ٧٨ ، معجم الشعراء ٣١٠ - ٣١١ . =

إن أَبَاها وأَبَا أَبَاها (١)

ويزيد الأخ بلغة رابعة وهي : أن يكون من باب فَخّ (٢) حكاها ابن الكلبي (٣) رأيتها (٤) في زيادة الزبيدي (٥) على كتاب البارع لأبي علي (٦) .

= ٢ - رؤبة بن العجاج .. وهو في ملحقات ديوانه ١٦٨ ، ونسب له في شرح شواهد المغني ١٢٨/١ .

٣ - لرجل من بني الحارث بن كعب .. انظر : الخزانة ٤٥٥/٧ .

٤ - لرجل من أهل اليمن ... انظر : شرح شواهد المغني ١٢٨/١ .

وذكر أبو عبيدة لأبي حاتم السجستاني أنه من وضع المفضل . انظر النوادر ٢٥٩ ، ٤٥٨ .

(١) من الرجز من أبيات مطلعها :-

واهاً لِرَيّا ثم واهاً واها

هي المُنَى لو أنّنا نِلْنَاها

الشاهد فيه :ـ (وأبا أباها) إذ جاءت مقصورة على لغة من يلزم هذه الأسماء الألف فلم يقل وأبيها .

ديوان رؤبة ١٦٨ ، ديوان أبي النجم العجلي ٢٢٧ ، الإنصاف ١٨/١ ، البديع ٢٣١/٢ ، شرح المفصل ٥٣/١ ، ١٢٩/٣ ، شرح الجمل ١٥١/١ ، شرح الجزولية ١٦١/١ ، المغني ١٣١/١ ، ٢٣٨ ، شرح شواهد المغني ١٢٧/١ - ١٢٩ ، شرح أبيات المغني ١٩٣/١ - ١٩٤ ، الخزانة ٤٥٥/٧ - ٤٥٦ .

(٢) بتشديد الخاء .

انظر : رواية ابن الكلبي لها في تهذيب اللغة ٦٢٣/٧ . وقال الأزهري بعد أن عزاها لابن الكلبي : « لا أدري ما صحته » .

(٣) ابن الكلبي : (... - ٣٠٤ هـ) .

هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر الكلبي ، كان عالماً بالنسب وأخبار العرب ، أخذ عن أبيه وعن أبي النضر ومجاهد ومحمد بن أبي السري البغدادي والواقدي .

له كتاب لغات القرآن ، والديباج في أخبار الشعراء وغيرها .

« تاريخ بغداد ٤٥/١٤ - ٤٦ ، معجم الأدباء ٢٨٧/١٩ - ٢٩٢ .

(٤) ب : رأيته ، جـ : رأيت .

(٥) الزبيدي : (... - ٣٧٩ هـ) .

أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي النحوي الأندلسي ، أخذ عن أبي علي القالي وأبي عبد الله الرباحي ، وأخذ عنه ابنه أبو الوليد محمد وابن الأفليلي .

له : مختصر العين ، طبقات النحويين ، وغيرها .

« معجم الأدباء ١٧٩/١٨ - ١٨٤ ، إشارة التعيين ٣٠٧ - ٣٠٨ ، البغية ٨٤/١ - ٨٥ » .

(٦) القالي : (٢٨٠ - ٣٥٦ هـ) . =

وقوله : وهنوك فيه [١] لغتان [٢] .

الواحدة كما قدمنا والأخرى أن تكون من باب يد هي اللغة الكثرى منهما كما
/٦٢أ قلناه [٣] فيما تقدم [٤] ، ولذلك أسقط أبو القاسم هذه اللفظة من هذه الأسماء [٥] لأن بناءهم إنما هو على الأكثر لا على الأقل .

وقوله : وفوك إذا عوض من واوها ميم جاءت فيه أربع لغات [٦] .

زاد بعضهم خامسة وهي فَمٌّ بالتشديد [٧] .

واحتج بقوله [٨] :-

= إسماعيل بن قاسم بن عيذون البغدادي كان من أهل اللغة والنحو ، أخذ عن ابن دريد وابن السراج وأبي عمر الزاهد ونفطويه ، وأبي بكر بن الأنباري أخذ عنه الزبيدي وعبد الله بن الربيع التميمي وأحمد بن أبان .

له : الأمالي ، والنوادر ، والبارع ، وفعلت وأفعلت وغيرها .

طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢ - ٢٠٥ ، معجم الأدباء ٢٥/٧ - ٣٣ ، إنباه الرواة ٢٠٤/١ - ٢٠٩ .

(١) جـ : فيها .
(٢) الجزولية : ٤ب .
(٣) أ : قلنا .
(٤) انظر ص : ٣٤٤ .
(٥) إذ عدها « خمسة أسماء معتلة مضافة » ، الجمل ٣ ، وانظر ص : ٥،٤ .
(٦) الجزولية : ٤ب . وهذه اللغات هي : فَمٌ ، فِمٌ ، فُمٌ ، فُمِ بالإتباع لحركات الإعراب وستأتي مفصلة .
(٧) ذكر ابن الشجري أنها لغة لبعض العرب : الأمالي الشجرية ٣٥/٢
(٨) اختلف في قائله على الأقوال الآتية :-

١ - جرير بن عطية الخطفي يمدح سليمان بن عبد الملك . ذكر ذلك في اللسان ٣٦٣/١٢ .
٢ - العجاج : (... - ٩٠ هـ) . أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي ، أدرك الإسلام وأسلم وعاش حتى أيام الوليد ، اشتهر بالرجز ، ترجمته في : « الشعر والشعراء ٢٩٥ - ٢٩٦ ، الخزانة ٨٩/١ - ٩١ » ، نسب البيت إليه في الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .
٣ - العماني (... - ٢٢٨ هـ) . محمد بن ذؤيب الفقيمي ، أدرك الرشيد ومدحه كان من المعمرين عاش مائة وثلاثين عاما ، ترجمته في : « الشعر والشعراء ٣٨٩ » ، المحمدون من الشعراء ٤٣٩/٢ - ٤٤١ .

نسب البيت إليه في اللسان ٣٦٣/١٢ .

حَتّى إذَا مَا خَرَجَتْ مِنَ فُمِّه (٩) .

قال يعقوب (١) وابن جني : هذه (٢) ضرورة لا لغة (٣) .

ويريد بقوله فيه أربع لغات فَم وفِم وفُم .

يعني أن اللغة الواحدة : أن تكون فا فم مفتوحة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض والرفع (٤) .

واللغة الثانية : أن تكون فا فم مكسورة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض والرفع .

---

(٩) من الرجز من أبيات مطلعها :-

إن الأمَامَ بَعْدَه ابْنُ أُمِّه
ثم ابْنُه وَلِيُّ عَهْدِ عَمِّه

الشاهد : تشديد الميم من « فم » وذكر ابن جني أنه يروى بفتح الفاء وبضمها ، ديوان جرير ١٠٣٨ ، في الملحق نعمان ، ديوان العجاج ٣٢٧/٢ ، في الملحق أيضا ، إصلاح المنطق ٨٤ ، الخصائص ٢١١/٣ ، سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، شرح الكافية ٢٩٧/١ ، الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

(١) ابن السكيت : (... - ٢٤٤ هـ) .

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت ، كان عالماً بالنحو واللغة والشعر أخذ عن الفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي ، وكان يؤدب الصبيان في بغداد .

له : إصلاح المنطق ، الإبدال ، معاني الشعر وغيرها .

« تاريخ بغداد ٢٧٣/١٤ - ٢٧٤ ، إشارة التعيين ٣٨٦ - ٣٨٧ ، البغية ٣٤٩/٢ » .

(٢) جـ : هي .

(٣) نص ابن السكيت في « وأما تشديد الفم فانه يجوز في الشعر » ، إصلاح المنطق ٨٤ .

ونص ابن جني : « يروى بضم الفاء وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندى أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفا » ، سر الصناعة ٤١٥/١ .

(٤) جـ : الرفع والخفض .

واللغة الثالثة : أن تكون فا فم مضمومة في أحوال إعرابه كلها النصب [١] والخفض والرفع .

وقوله : والإتباع [٢] .

يعني [به [٣]] إتباع الفاء حركة الإعراب فتكون الفاء مفتوحة في حال نصب الكلمة ، ومضمومة في حال رفعها ومكسورة في حال خفضها ، وتكون الكلمة في ذلك أختا لامرئ وابنم في إتباع حركة ما قبل حرف الإعراب حركة الإعراب كما كانت هذه الكلمة قبل أن يعوض من واوها ميم في حال الإضافة [وقد تقدم قول ابن بابشاذ : أنه لا يعوض من واوها ميم في حال الإضافة [٣]] ورده [٤] .

[الجمع]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان مجموع حقيقة وغير مجموع حقيقة فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور [٥] .

يريد بالمجموع حقيقة ما أصله أن يضم فيه إلى لفظ الواحد أكثر منه في الأصل بحرف العطف ، ولكنه [٦] اختصر : إما بالزيادة عليه [٧] وإما بتغيير بنيته [٨] .

ويريد بغير [٩] المجموع حقيقة ما فهم منه الجمع ولم يكن أصله ضم لفظ واحد

---

(١) النصب ، معادة في : أ .

(٢) الجزولية : ٥٧ ، وليست في بعض النسخ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) انظر القول ورده ص : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٥) الجزولية : ٤ب .

(٦) جـ : لكنه .

(٧) كجمع المذكر السالم وجمع الإناث .

(٨) كمجموع التكسير : انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٣أ ، المشكاة والنبراس ٤٦/١(ف) .

(٩) جـ : فغير .

إلى أكثر منه (١) بحرف العطف ثم اختصر بأحد ذينك الوجهين (٢) .

ويريد بالمحصور ما يضبط بباب إما بأن يضاف إليه إضافة كلية /٦٢ب فيقال كل ما فهم منه الجمع في باب كذا فليس بمجموع حقيقة . كقولنا : كل ما فهم منه الجمع من المضمرات فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من أسماء الإشارة فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من الأسماء الموصولة فليس بمجموع حقيقة (٣) .

أو إضافة جزئية كقوله وكل في التوكيد ولا معنى لإفراده كلا من باب التوكيد بهذا دون أجمع ، فإن كل واحد منهما يفهم منه الجمع في باب التوكيد (٤) وليس بمجموع حقيقة .

وقوله : وكل في التوكيد (٥) .

يقتضي أن في التوكيد ما هو مجموع حقيقة وإلا فلم خص كلا منه ، ولم يقل : والتوكيد (٦) مطلقا كما أطلق ذلك في المضمرات والموصولات وأسماء الإشارة ، والذي هو

---

(١) قال الأبذي : « وغير المجموع حقيقة هو ما ليس له واحد من لفظه يبني الجمع عليه لا في اللفظ ولا في التقدير نحو : قوم وإبل وأشباههما ألا ترى أن واحد قوم : رجل وواحد إبل : جمل أو ناقة » ، شرح الجزولية ١/١٦٥ .

(٢) من الزيادة عليه أو تغيير بنيته

(٣) المضمرات نحو : نحن وأنتم وهم و(نا) من قمنا وغيرها ، والإشارة نحو : هؤلاء ، والموصولات نحو : الذين واللائي واللاتي .

فهذه الأشياء وإن دلت على الجمع فليست بجموع حقيقية ، ولكنها محصورة في أبواب معينة .

انظر : المباحث الكاملية ١/٨٧ ، المشكاة والنبراس ١/٤٧(ف) ، شرح الجزولية : ١/١٦٦ .

(٤) لا يؤكد بكل إلا جمع ومثلها أجمع . قال الزمخشري : « ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه ... » ، المفصل ١١٣ ، وانظر : شرح المفصل ٣/٤٤ ، شرح الكافية ١/٣٣٤ .

(٥) الجزولية : ٤ب .

(٦) أ : التوكيد .

في باب التوكيد مجموع حقيقة كأنفسهم وأعينهم [١] .

ويريد بغير المحصور ما لا يضبط بباب كالنفر والعصبة والإبل والغنم وما كان نحو ذلك [٢] مما يشتمل عليه باب أسماء الجماعات في كتب اللغويين [٣] .

وقوله : والمحصور [٤] المضمرات [٥] .

يريد نحو : أنتم وأنتن وهم وهن .

وقوله : والمبهمات [٥] .

يريد نحو : هؤلاء .

وقوله : والموصولات [٥] .

يريد نحو الذين والألى اللائي وما أشبه ذلك ، وقال النحويون في مثل أنتم : إنه ليس بمجموع حقيقة [٦] ، وشرحه بعضهم [٧] بأن قال : « لو كان مجموعاً حقيقة كان أصله : أنت وأنت وأنت [٨] ثم اختصر ذلك بقوله : أنتم ، وأنت معرفة لا تتنكر [٩] وحقيقة المعرفة : ما خص مسماه [١٠] . ولا يصح ذلك هنا لأنه لا يمكن الاختصاص

---

(١) هما جمع نفس وعين جمع قلة على أفْعُل ، فجمع فَعْل صحيح العين على أفعل مطرد ومنه نَفْس وأنفس . انظر : الكتاب ١٧٦/٢ ، وأما معتل العين فجمعه على أفْعُل قليل ومنه عَيْن وأعين . قال سيبويه : « وقد بنوه على أفعل على الأصل ، قالوا أعين » ، الكتاب ١٨٥/٢ .

(٢) انظر في ذلك : المشكاة والنبراس ٤٨/١(ف) ، شرح الجزولية ١٦٧/١ .

(٣) من ذلك ما ذكره ابن سيده تحت باب « أسماء الجماعات من الناس » ، انظر المخصص ١١٨/٣ إذ جعل من ذلك ألفاظا كثيرة منها : النفر والرهط والقوم والعصبة والزمزمة والعزة ... وغيرها ، المخصص ١١٨/٣ - ١٢٦ .

(٤) جـ : المحصور .

(٥) الجزولية : ٤ب .

(٦) لأن التثنية والجمع تخص الأسماء المعربة : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، وقد سبق أن أشار الشلوبين إلى ذلك : ٣٠٦ .

(٧) هو الشلوبين نفسه .

(٨) أ : أنت أنت أنت ، بدون حرف العطف .

(٩) لأن الجمع حكمه حكم التثنية ، ولأن من شرط التثنية أن « تتنكر معرفتها وتتعرف نكرتها » ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ .

(١٠) قال ابن جني : « وأما المعرفة فما خص الواحد من جنسه » ، اللمع ١٨٦ .

في واحد منهما بمسماه لأن ذكر الآخر معه يناقض ذلك فإذا كان قولنا : في (أنتم) إنه مجموع حقيقة يقتضي أن أصله ذلك [١] وذلك لا يقتضي اختصاص المضمر ، أدى القول بذلك إلى [٢] تنكير المضمر الذي هو أنت وهو لا يتنكر فلم ينبغ أن يقال بما أدى إليه ولكن يقال : /٦٣أ إن هذه الأسماء موضوعة لتؤدي معنى الجمع من أول وهلة كما وضعت الأسماء المفردة لمعناها من أول وهلة ، وكما وضعت أسماء الجموع نحو : الرهط والنفر والقوم والعصبة لأداء معناها من أول [٣] وهلة [٤] ، لا أنها كانت آحادا ثم عطف عليها بالواو آحاد مثلها ثم عوض من الآحاد التي عطفت بالواو على الأول شيء أضيف إلى الأول المعطوف عليه كما فعل ذلك في التثنية وجمع السلامة ومعنى هذا أن قولهم : أنتم ليس أصله أنت وأنت وأنت ثم اختصر ذلك كله بقوله أنتم كما قالوا ، وإنما هو اسم موضوع لمعنى الجمع من أول وهلة غير مختصر به أنت وأنت [وأنت [٥]] كما قالوا ، وكذلك القول في اسم الإشارة الذي هو قولهم : (ذان) والموصول الذي هو قولهم (اللذان) وهذا الشرح ليس بمتمم لأنه يصح أن يكون الأصل في أنتم أنت وأنت وأنت ، ويكون كل واحد من هذه الألفاظ خاصاً بمسماه [٦] لأنك إذا قلت للإنسان [٧] [أنت [٨]] وأقبلت عليه فقد خصه هذا اللفظ بإقبالك عليه ، ثم تقول لآخر وأنت وتقبل عليه أيضاً فيكون هذا [٩] اللفظ أيضاً خاصاً لهذا الآخر بهذا الإقبال الآخر عليه ، وكذلك قولك لآخر بعد ذلك وأنت .

والصواب أن يزاد في هذا الموضع أن يقال : إنا إذا قلنا : أنت وأنت وأنت

(١) يعني (أنت ، وأنت ، وأنت) .
(٢) ب : أن .
(٣) جـ : لأول .
(٤) الشرح الصغير : ٤٥ .
(٥) ساقط من : جـ ، وفي أ : أنت أنت أنت .
(٦) ب ، جـ : لمسماه .
(٧) ب ، جـ : لانسان .
(٨) ساقط من : أ .
(٩) أ : بهذا .

فلكل واحد من المخاطبين إقبال يختص به لفظه ، فإذا قلنا : أنتم لم يكن هنا (١) إلا لفظ واحد وإقبال واحد فلم يكن هذا المعنى معنى (أنت وأنت وأنت) الذي كل واحد منها لفظ يخص المراد به بإقباله فلذلك لا يقال في أنتم : إنه جمعها لأنه ليس بمعناها وإنما هو لفظ آخر ومعنى آخر فهو على حدته من قولك (٢) أنت وأنت وأنت وليس بجمع له فيأتي مذهب هؤلاء على التسوية بين المعارف [كلها (٣)] في ألا يثنى شيء منها ولا يجمع ، ويكون وجهه /٦٣ب هو الذي شرحنا .

ورأيت بعضهم قد قال : أما سيبويه فمذهبه عندي الفرق بين أسماء الإشارة وغيرها من المعارف ، فأسماء الإشارة تثنى وتجمع عنده (٤) ولذلك اعتذر عن حذف الألف من ذا في التثنية إذا قلت : ذان ومن حذف الياء من اللذين (٥) فيها لما كانا تثنيتين (لذا والذي) (٦) لأن الأسماء الموصولة كأنها أسماء إشارة ، لما كانت أسماء لمعهودين ، والمعهودون مشار إليهم ، وإنما قلنا بالفرق بين أسماء الإشارة وغيرها لأن التثنية لا ترفع عنها التعريف (٧) وكذلك الجمع لأنهما في معنى العطف (٨) ، والعطف لا يرفع عنها (٩) التعريف فكذلك التثنية والجمع اللذان في معناهما فإذا كان

---

(١) جـ : هذا .

(٢) جـ : قوله .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) الصحيح أن سيبويه يسوي بين أسماء الإشارة والموصولة قال : « هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة : وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي ، فإذا ثنيت (ذا) ، قلت : (ذان) وإن ثنيت (تا) ، قلت : (تان) ، وإن ثنيت الذي . قلت : (اللذان) » ، الكتاب ٢/١٠٤ .

(٥) ب ، جـ : الذي .

(٦) قال – رحمه الله تعالى –: « وإنما حذفت الياء والألف لنفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة » ، الكتاب ٢/١٠٤ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته ، كزيد والرجل . وهذه أسماء الإشارة لا تتنكر بحال » ، شرح المقدمة ١/١٣١ .

(٨) قال ابن بابشاذ : « التثنية ضم شيء إلى مثله والغرض بها الإختصار وأصلها العطف » ، شرح الجمل ١١ب ، وانظر أيضا : المقتصد ١/١٨٣ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف المشكل ١/٢٥٦ ، الجزولية ٥٤ ، ٥٥ .

(٩) أ ، ب : عنهما .

الأمر كذلك لم ترد تثنيتها ولا جمعها إلى تنكيرها ، وإذا لم يرد ذلك إلى تنكيرها لم يمنع من تثنيتها [وجمعها (١)] [مانع (٢)] .

فإما قول سيبويه لأنه لا يكون الاسم واحداً معروفاً ثم يثنى فإنما يعنى به (ضارب) ونحوه مما تكلم فيه مما إذا ثُنِّيَ تنكر (٣) ، وكذلك المعهود بالألف واللام فإن الاسم المعهود بها عند التثنية يشترك ، وكذلك الاسم العلم و[ليس (٤)] كذلك اسم الإشارة ولا المضمر فإن واحداً منهما لا يشترك عند التثنية لأنها نائبة مناب العطف فكما لا اشتراك في العطف كذلك لا اشتراك في التثنية ، وإنما لم يقل في أنتم وأنتما أنها تثنية وجمع لما لم تكن على طريقة التثنية والجمع (٥) .

وهذا الذي قاله هذا القائل ليس بصحيح وسيبويه بريء مما ذكره (٦) ، لفظه مطلق وهذا قد قيده (٧) ، وهو مع هذا دعوى ولا يصح أن تثنى المعرفة إلا حتى تتنكر

---

(١) سقط من : جـ .

(٢) سقط من : أ .

كيف لم يمنع من تثنيتها وجمعها مانع ؟ إن من شرط التثنية كما سبق أن يكون الاسم قابلا للتعريف والتنكير ، بخلاف المضمرات واسم الإشارة والموصول فإنها لا تقبل تنكيرا .

(٣) ذكر سيبويه – رحمه الله تعالى – كلاماً قريبا من هذا سبق تخريجه والإشارة إليه . انظر ص : ٣٠٧ هـ٤ ، وهو في الكتاب ٢٦٨/١ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) قال ابن جني : « ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة ، وأنهم انما يصوغون له في التثنية اسما مخترعا ليس على حد (زيد وزيدان) قولهم : أنت وأنتما وهو وهي وهما وضربتك وضربتكما ، فكما لا يشك في أن (أنتما) ليس بتثنية (أنت) ، اذ لو كان تثنية أنت لوجب أن تقول في أنت : أنتان ، وفي هو : هوان . وفي هي : هيان » ، سر الصناعة ٤٦٧/٢ – ٤٦٨ .

(٦) من أن سيبويه يفرق بين أسماء الإشارة وغيرها .

(٧) سيبويه لم ينص على أن هذه الأسماء ليست مثناة حقيقية كما في كتابه ١٠٤/٢ ، وجرى على ذلك المبرد في المقتضب ٢٧٨/٤ ، وابن السراج في الأصول ١٢٧/٢ . أما من يرى أنها غير مثناة حقيقة فكثير من النحويين منهم الفارسي في البصريات ٨٥٢/٢ ، ٨٥٣ .

وابن جني في الخصائص ٢٩٧/٢ ، وسر الصناعة ٤٦٦/٢ – ٤٦٩ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١٢أ ، وفي شرح المقدمة ١٣١/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/٣ ، ١٢٨ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١ ، وفي شرح الكافية ٢٩/١ ، وغيرهم كثير .

فإنها تكون ما دامت غير مثناة خاصة لمسماها فعند التثنية لا يختص بمسماها لأنه ينضاف إلى ذلك المسمى آخر في المعنى لفظه [(١)] كلفظه فيرتفع عنه الاختصاص ولابد ، وإذا ارتفع عنه الاختصاص تنكر /٦٤أ ولابد ، والتنكير لا يصح في المضمر ولا في اسم الإشارة لأنهما معرفتان لا يمكن تنكيرهما ، فإذا لم يمكن تنكيرهما لم تصح تثنيتهما ولا جمعهما لأنه لابد من تنكير المعرفة عند التثنية على ما قلنا ، وليس إذا قلت (أنت وأنت وأنت) كالتثنية والجمع لأن مع كل واحد من هذه المعطوفات إقبال غير الإقبال الذي كان قبله فكل واحد من هذه الألفاظ [لفظ [(٢)]] خاص للمراد به ، وليس كذلك التثنية لأنه ليس هناك ألفاظ منفصل بعضها من بعض مع كل واحد منها إقبال غير الإقبال الذي مع الآخر فليست التثنية إذن [(٣)] في معنى العطف كما قالوا ، لما ذكرناه وإنما كانت تكون بمعنى العطف لو كان هناك عطف لا يكون معه في كل معطوف إقبال غير إقبال صاحبه وذلك غير موجود فالتثنية ، إذن ليست في معنى العطف وما لم تكن التثنية فيه في معنى العطف ومختصرا بها ذلك فليس مثنى حقيقة .

وقول هذا القائل : إن التثنية في معنى العطف غلط منه ، لأن الاسم الخاص بلا شك إذا أضفنا إليه غيره مما معناه معناه ولفظه لفظه ، لم يبق على خصوصه ، فقوله فيه : إنه بمعنى العطف ليس بصحيح لأن كل واحد من المعطوفات يبقى على خصوصه بالإقبال الذي مع كل واحد من تلك الألفاظ الذي هو خاص بالمقبل عليه ، والتثنية ينضاف فيها إلى الاسم المفرد الخاص ما هو بمعناه وبلفظه فيرتفع عنه معنى الاختصاص فلا يكون بمعنى العطف أصلا فلم تصح تثنية المضمر والمبهم والموصول على هذا أصلا [(٤)] .

---

(١) أ : ولفظه .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) أ : أيضا .

(٤) ركز ابن جني استدلاله على عدم تثنية المضمر والمبهم والموصول بعدم تنكيره قال : « ألا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا خلع تعريفه عنه » ، سر الصناعة ٤٦٨/٢ ، وانظر أيضا : شرح الجزولية ١٩١/١ .

وقوله : والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ومجموع جمع السلامة ، فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد (١) .

ربما اعترض عليه بعضهم بجَفَنَات /٦٤ب ونحوه (٢) ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير [فيه (٣)] بناء الواحد للدلالة على الجمع ، وهذا التغيير الذي في (جَفَنات) ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع بدليل أنه لا يفعل ذلك في الصفات نحو صَعْبة وصَعْبات وسَهْلة وسَهْلات وخَدْلة وخَدْلات (٤) ، وإنما تغييره (٥) للفرق بين الاسم والصفة لا للدلالة على الجمع ولو كان ذلك للدلالة على الجمع لم يصح أن تقع الدلالة على الجمع في الصفات إلا به ونظير تحريك العين في (٦) فعلات في ذلك حذف التاء من مسلمة في قولهم : مسلمات فإن هذا أيضاً تغيير للواحد كتغييره بحركة عين الفعل في جَفَنات ، ولكنه ليس تغييراً للدلالة على الجمع ، وإنما هو تغيير لأمر آخر وهو أنه لو لم تحذف التاء لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وكذلك نظيره أيضا حذف الألف من (مُصْطَفَون ومُوسَون وعِيسَون) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضاً لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين لا للدلالة على الجمع (٧) ، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بجَفَنات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه لأنه كله ليس تغييرا للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر .

---

(١) الجزولية : ٤ب .

(٢) ذكر أنه قد يعترض بمثل هذا في : الشرح الصغيره ٤ ، المباحث الكاملية ٨٨/١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال المبرد : « اعلم أن ما كان من ذلك اسماً فانك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه ، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقا بين الاسم والنعت » ، المقتضب ١٨٦/٢ ، وانظر : شرح المقدمة ١١١/١ . والجارية الخدلة : ممتلئة الساقين والذراعين : اللسان ٢٠١/١١ (خدل) .

(٥) جـ : يغيره .

(٦) جـ : من .

(٧) قال المبرد : « وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع أو ياء الجمع وما قبل كل واحد مفتوح ، لأنه كان مفتوحا قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله » ، المقتضب ٣٩٥/١ .

وقوله : بزيادة أو نقصان [(١)] .

يريد في مثل : رِجَال ورُسُل [(٢)] ولم يعتبر مع الزيادة والنقصان ما معهما [(٣)] من تغيير الحركة إذ كانا أكثر منه في الحكم فاغتفر الأقل في جانب الأكثر [(٤)] .

وقوله : أو تغيير حركة [(٥)] .

يريد في مثل : وَرْد في الواحد ووُرْد [(٦)] في الجمع ولم يتغير هنا شيء إلا [(٧)] الحركة والمعنى أن جمع التكسير يكون بتغيير الواحد إما بزيادة حرف لا بنقصانه أو بنقصان [(٨)] حرف لا بزيادته أو تغيير حركة لا بزيادة حرف ولا بنقصانه [(٩)] /٦٥أ .

---

(١) الجزولية : ٤ب .

(٢) جـ : رجال رسل .

فرجَال جمع رَجُل ففي جمعه : زيادة الألف وتغيير حركة عينه من الضم إلى الفتح ، وحركة رائه من الفتح إلى الكسر . ورُسُل جمع رَسُول ففي جمعه نقص حرف وتغيير حركة فائه من الفتح إلى الضم .

(٣) جـ : معها .

(٤) عاب الأبذي على الشلوبين هذا التمثيل فقال : « وهو غير مسلم فإن رجال فيه زيادة حرف وتغير حركة ، وكتب فيه نقصان الألف وتغير حركتين » ، شرح الجزولية ١٦٨/١ .

أقول :

١ – إن الشلوبين لم يمثل بكتب جمع كتاب على ما تغير بنقص ، وإنما مثل برسل جمع رسول في الشرحين الصغير والكبير ، وهي قريبة من كتب ، لأن فيها نقصا وتغيير حركة .

٢ – أن الشلوبين فطن إلى تغير الحركات واعتذر عنه كما ترى جاريا فيه على أصل من الأصول وهو أن الأقل مغتفر بجانب الأكثر ، وهو اعتذار وجيه . وبذلك يتضح أنه لا وجه لا عتراض الأبذي عليه .

(٥) الجزولية : ٤ب .

(٦) الورد : « لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء . ومنه فرس ورد » : التهذيب ١٦٣/١٤ ، اللسان ٤٥٦/٣ (ورد) .

قال سيبويه : « وقد كسروا فَعْلا على (فُعْل) فقالوا رجل كَثٌّ وقوم كُثٌّ وقالوا : ثَطٌّ وثُطٌّ .... وقالوا : فرس وَرْدٌ وخيل وُرْد » ، الكتاب ٢٠٤/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١٩٠/١ ، المقتضب ٢٠٠/٢ – ٢٠١ .

(٧) جـ : سوى .

(٨) جـ : نقصان .

(٩) أ : نقصانه .

ثم قال بعد ذلك : وربما [١] اجتمع ذلك [كله [٢]] في كلمة واحدة [٣] .

يريد مثل قولهم : قَضِيب وقُضْبان ففي هذا أعني قُضْبان زيادة الألف والنون ونقصان الياء وتغيير جنس الحركة .

وقوله : وربما جاء بعض ذلك في النية [٤] لا لفظا [٥] .

مثاله قولهم للسفينة فُلْك في الواحد وفُلْكان في التثنية وفُلْك في الجمع ، وكذلك دِلَاص [٦] في الواحد ودِلَاصان في التثنية [٧] ودِلَاص في الجمع [٨] ، وإنما قلنا إن فُلْكا في الجمع مغير عن فُلْك في الواحد نية لنرد الأقل إلى الأكثر ، وذلك أن الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزاد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك [٩] الزيادة فيه تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلا ، وهو هذا الذي نحن بسبيله ، والقياس مع هذا يقتضي أن لا يكون لأن الغرض بالعبارة هنا الدلالة على الجمع ، ولا دلالة إذا [١٠] كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعاً وقياساً احتجنا أن [١١] نصرف هذا الأقل إلى المستمر فلما كان

---

(١) ب : ولربما .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) الجزولية : ٤ب .

(٤) ب : التثنية .

(٥) الجزولية : ٤ب - ٥أ .

(٦) الدِلَاص : الدرع اللينة : التهذيب ١٤٣/١٢ ، اللسان ٣٧/٧ .

(٧) تثنية فلك ودلاص دلت على أنهما ليسا مصدرين بل تستعملان في الواحد والجمع ، قال سيبويه : « ويدلك على أن دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان ودلاصان فالتثنية دليل في هذا النحو » ، الكتاب ٢٠٩/٢ ، وانظر : المقتضب ٢٠٤/٢ .

(٨) فُلْك للواحد وللجمع ودلاص للواحد وللجمع . انظر : الكتاب ١٨١/٢ ، ٢٠٩ ، المقتضب ٢٠٤/٢ .

(٩) جـ : ذلك .

(١٠) أ : اذ .

(١١) جـ : احتجنا إلى أن .

قولهم في الجمع [فُلْك (١)] من قسم الجمع ولم يمكن أن يقال فيه : إنه مما زيد عليه من آخره ما يدل على الجمع إذ لم توجد فيه زيادة وكانت الحركات قد تتفق وهي مع هذا مختلفة نية ، كقولهم في ترخيم منصور يا منصُ على لغة من نوى [وعلى لغة من لم ينو ، فالضمة في الصاد في منصُ على لغة من نوى (١)] هي الضمة التي كانت في منصور ، وهي فيها على لغة من لم ينو ضمة محدثة أحدثها النداء (٢) كالضمة التي يحدثها النداء في يا زيد ويا عمرو ، وأمكننا أن نقول في فلك ما قلنا في ضمة منصُ في اللغتين من أن ضمة فائه وسكون لامه [في الجمع (٣)] غيرهما في الواحد كما كانت /٦٥ب ضمة صاد منصُ في لغة من نوى غيرها على لغة من لم ينو ، وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين أعني أن يزاد عليه من آخره ، أو تغير بنيته كان ذلك خيرا ولابد من أن نقول (٤) : إنه قسم ثالث لم يتغير بواحد من التغييرين (٥) لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب فيما اقتضاه مستمر كلامها (٦) وفيما اقتضاه القياس .

وأما ما قلناه فقد ثبت في كلامها نظيره فنحن لم ندَّع عليها شيئا غير موجود في كلامها كما يكون ذلك في الدعوى التي تركناها وعدلنا عنها وانضاف إلى ذلك في فُلْك أن فُعْلا وفَعَلا يتعاقبان على المعنى الواحد (٧) كقولهم : العَجَم والعُجْم والشَّغَل والشُّغْل

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) ومثل منصور في ذلك برثن قال ابن يعيش : « وفي بُرْثُن يا برثُ كله بالضم إلا أن الضمة في برثُ غير الضمة الأصلية إنما هي ضمة النداء ، وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة » ، شرح المفصل ٢١/٢ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ب : يقال .

(٥) يعني الزيادة عليه من آخره أو تغير بينته .

(٦) جـ : كلامهما .

(٧) قال المبرد : « وأما قولهم : الفُلْك للواحد والفُلْك للجمع ، فإنه ليس من قولهم : شكاعى واحدة وشكاعى كثيرة ، وبهمى واحدة وبهمى كثير ، ولكنهم يجمعون ما كان (فَعَل) كما يجمعون ما كان على (فُعْل) لكثرة اشتراكهما ، ألا تراهم يقولون : قُلْفة وقَلَفة ، وصُلْعة وصَلَعَة ، ويلتقيان في أمور كثيرة » ، المقتضب ٢٠٣/٢ .

والبَخَل والبُخْل فلما كانت هاتان البنيتان يكونان بمعنى واحد كنا إذا نطقنا بإحداهما توهمنا الأخرى كما ينطقون بالشيء ويتوهمون ما هو بمعناه وهو موجود في كلامهم (١) كقوله (٢) :-

---

(١) قال سيبويه معلقا على بيت زهير : « فإنما جروا هذا - يعني سابقا - لأن الأول - مدرك - قد يدخله الباء فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء » ، الكتاب ٤٥٢/١ .

وعلق عليه ابن جني بقوله : « لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى » الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر : الإنصاف ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - زهير (.... - ١٣ ق هـ) .

وهو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، نجدي ، شاعر جاهلي ، كان من بيت شعر ، فأبوه وخاله وأخته سلمى وابناه بجير وكعب كلهم شعراء .

« الأغاني ١٣٩/٩ - ١٥١ ، الشعر والشعراء ٥١ - ٥٨ ، الأعلام ٥٢/٣ » .

والبيت في ديوانه ومنسوب له في كثير من كتب النحو .

ب - صرمة : (... - نحو ٥ هـ) .

أبو قيس صرمة بن قيس بن مالك الأوسي من بني النجار ، شاعر جاهلي ، ترهب ولبس المسوح وهم بالنصرانية ، ثم أمسك عنها ، تجاوز المائة وعشرين عاما أدرك الإسلام ، وأسلم .

« المعارف ٦١ - ٦٢ ، الإصابة ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، من الضائع من معجم الشعراء ٧٨ » .

ونسب هذا البيت له في : الحلل في شرح أبيات الجمل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

جـ - ابن رواحة : (... - ٨ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري بن الخزرج ، من الأمراء والشعراء ، ممن شهد العقبة مع الأنصار ، شهد بدرا وأُحدا والخندق ، استشهد في غزوة مؤتة رضي الله عنه .

« الطبقات الكبرى ٥٢٥/٣ - ٥٣٠ ، ٦١٢ - ٦١٣ ، صفة الصفوة ٤٨١/١ - ٤٨٥ ، المؤتلف والمختلف ١٢٦ - ١٢٧ » .

ونسب له هذا البيت في : الحلل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

والراجح أن البيت لزهير بن أبي سلمى لوروده ضمن قصيدة من قصائده برواية بعض أئمة اللغة ثعلب والأعلم وصاعودا .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيا (١)

بخفض سابق على توهم بمدرك لما كان لست مدرك ولست بمدرك سواء فإذا أمكن ذلك كنا عند توهمنا في فُلْك وفُلّك ، إذا جمعنا قد غيرنا الواحد المتوهم فرجعنا بذلك إلى الكثير المستمر من تغيير جمع التكسير ، والقول في دِلَاص (٢) في المفرد ودِلَاص في الجمع كالقول في فُلْك في الواحد وفُلْك في الجمع ، وذلك أن فِعَال أيضا أخو فَعِيل (٣) في أبواب جموع (٤) التكسير نحو قولهم : عِبَاد في جمع عبد وعبيد كذلك ، فللمؤاخاة التي بينهما كنا إذا نطقنا بدِلَاص في المفرد نتوهم دَلِيصاً ، فيأتي قولهم : دِلَاص في الجمع تغييرا لذلك الواحد المتوهم فنرجع بذلك أيضا إلى المستمر من التغيير في جمع التكسير فالقول بهذا إذا /٦٦أ أمكن أولى من ادعاء كثير مما اطرد في الاستعمال والقياس ، وذلك أن يكون فُلْك الذي هو في الواحد هو فُلْك الذي [هو (٥)] في الجمع ، ودِلَاص الذي في الواحد هو دِلَاص الذي في الجميع بعينه من غير تغيير في اللفظ ولا في التقدير .

---

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي ، هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَا

ويروى بنصب (سابق) وبخفضها ، وفي النصب شاهد على إعمال اسم الفاعل منوناً ويروى : سابقي شيء ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : سابق بالخفض عطفاً على مدرك مع توهم وجود الخافض الذي يدخل على خبر ليس .

انظر : ديوان زهير برواية ثعلب ٢٠٨ ، ورواية الأعلم ١٦٩ ، الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ ، الأصول ٢٥٢/١ ، الجمل ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، مختصر القوافي ٢٦ ، الحلل ١١٠ - ١١١ ، المفصل ٢٥٦ ، الإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، شرح الكافية ٢٦٧/٢ ، المغني ١٠١/١ ، ٣١٩ ، ٥١٣/٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ، شرح شواهد المغني ٢٨٢/١ - ٢٨٥ ، الخزانة ١٠٢/٩ - ١٠٥ .

(٢) في دلاص معادة في : أ .

(٣) فَعْل بفتح فسكون يجمع على فِعَال نحو : كِلَاب وظِبَاء كثيراً ، ويجمع على فعيل لكنه ليس بكثير نحو كليب وعبيد . انظر : التبصرة والتذكرة ٦٤١/٢ .

(٤) جـ : جمع .

(٥) تكملة من : جـ .

وقوله : جمع السلامة ينقسم قسمين جمع بالألف والتاء ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث (١) .

يريد أن الجمع بالألف والتاء إنما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر نحو سطرات (٢) فلما أجرى الجمع المذكر [في التكسير (٣)] في تأنيث الفعل له إذا قلت (٤) : ذهبت السباطر صار السبطر كأنه مؤنث فجمع جمعه (٥) .

وقوله : فالمجموع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامداً وإما أن يكون صفة ، فإن كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من هاء التأنيث (٦) .

أما شرط التذكير والعقل فإن هذه الواو الدالة على الجمع مختصة بهذين المعنيين أبدا ، ألا ترى أنها إذا كانت ضميراً لا تكون إلا ضمير مذكر عاقل (٧) ، وكأن كونها ضميراً هو الأصل عندهم (٨) فيها لأنها لما كانت تكون اسما وحرفا (٩) والاسم هو الأصل عندهم جعلوها إذا كانت ضميراً أصلًا ، وإذا كانت حرفا فرعا ثم [أجروا (١٠)] الفرع (١١) على حكم أصله ، فلما كانت لا تكون في الأصل إلا للمذكر العاقل

---

(١) الجزولية : ٥أ .

(٢) السبطر الطويل الممتد . الصحاح ٦٧٦/٢ ، اللسان ٣٤٢/٤ - ٣٤٣ (سبطر) .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) اذا قلت ، معادة في : أ .

(٥) قال ابن بري : « التاء في سبطرات للتأنيث لأن سبطرات من صفات الجمال ، والجمال مؤنثة تأنيث الجماعة ، بدليل قولهم : الجمال سادت ورعت وأكلت وشربت » ، التنبيه والإيضاح ١٣٠/٢ .

(٦) الجزولية : ٥أ .

(٧) قال ابن الدهان : « والواو لا تصلح إلا لجمع واحده مذكر عاقل ، تقول : الزيدون قاموا ، ولا تقول : الجمال قاموا ... » ، الغرة ١١/٢ب .

(٨) جـ : عندهم هو الأصل .

(٩) قال ابن جني : « وتزاد في الفعل علامة للجمع والضمير ، نحو الرجال يقومون ويقعدون ، وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب أكلوني البراغيث » ، سر الصناعة ٦٢٩/٢ .

(١٠) ساقط من : جـ .

(١١) جـ : والفرع .

لم تكن في الفرع ، وهو ما كانت الواو فيه حرفاً إلا للمذكر العاقل .

وأما اشتراط الخلو من هاء التأنيث فلما كانت مختصة بالتذكير لم ينبغ أن تكون فيما فيه هاء التأنيث لأنه كأنه جمع بين أمرين متناقضين علامة تأنيث وعلامة تذكير (١) .

وأما اشتراط العلمية فلأنه إنما ينبغي أن تكون هذه الواو من الأسماء في الصفات المضارعة لصفات (٢) الأفعال وغيرها لا تضارعها ، فلم ينبغ أن تكون هذه الواو إلا في الصفات /٦٦ب لأن أصل هذه الواو على ما قلنا أن تكون في الأفعال ، ولما كانت الأعلام أسماء مختصراً بها جملة صفات على ما قاله سيبويه (٣) ، فكان قولك : زيد نائباً مناب الرجل الظريف العاقل الكذا الكذا لصفات كثيرة لم تكن في الأسماء غير الصفات ما يضارع الصفات إلا ما ينوب مناب الصفات وهو الأعلام (٤) ،

---

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، تابع الشارح فيها مذهب البصريين واحتج بحجتهم إذ قالوا : إن « في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون ، لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز » الإنصاف ٤١/١ .

واحتج الكوفيون بأنه في التقدير جمع طلح ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ... انظر الإنصاف ٤٠/١ ، ولهم حجج أخر ذكرها العكبري في التبيين ٢٢١ – ٢٢٢ .

والراجح مذهب البصريين لعدم سماع « طلحون » عن العرب وإن الذي سمع هو جمعه جمع مؤنث سالم قال ابن الرقيات :-

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها   بِسِجِسْتان طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

ديوانه : ٢٠ .

وتفصيل هذه المسألة في : الإنصاف ٤٠/١ – ٤٤ ، التبيين ٢١٩ – ٢٢٣ ، شرح الجزولية ١٧١/١ – ١٧٢ .

(٢) أ ، ب : لمضارعة الصفات .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « إذا قلت هذا زيد فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ، فكأنك إذا قلت : هذا زيد ، قلت : هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه ، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة » ، الكتاب ٢٦٣/١ .

وقال بعد ذلك : « فلو ألقيت (رأ لان) لم يكن معرفة ، وليس هذا بمنزلة عمرو وزيد وسلم لأنها أعلام جمعت ما ذكرنا من التطويل وحذفوا » ، الكتاب ٢٦٥/١ .

(٤) قال ابن الخشاب : « وقال النحويون في الاسم العلم : هو مجموع صفات ، يريدون بذلك أنك إذا =

فكانت الأعلام في معنى الصفات فلحقتها واو الجمع كما لحقت الصفات إذ كان أصلها ألا تلحق من الأسماء إلا الصفات على ما قدمنا .

وقوله : وخلوه من هاء التأنيث (١) .

قال : من هاء التأنيث ولم يقل من علامة التأنيث ، لأنه إن كان مؤنثا بهاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المتقدمة أعني الذكورية والعلمية والعقل نحو : طلحة وحمزة لم يجمع بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء (٢) ، وإن (٣) كان مؤنثاً بالألف المقصورة أو الممدودة وانضافت إليه الشروط المتقدمة جمع بالواو والنون ، لأنه خال من هاء التأنيث ، وإن كان فيه من علامة التأنيث علامة أخرى فلم يلزم جمعه بالألف والتاء ، إذ كانت الألف الممدودة والمقصورة ليست كهاء التأنيث في اختصاصها بالتأنيث . قال سيبويه : وإذا سميت رجلا بورقاء قلت ورقاوون (٤) .

وقوله : وإن كان صفة اشترط فيه ثلاثة شروط : الذكورية والعقل وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء (٥) .

قال بعضهم (٦) : « ونقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث لأنه إن كانت الصفة فيها هاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المذكورة لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في جمع رجل علامة رجال علامون » (٧) .

= سميت شخصاً من الآدميين زيدا أو عمرا استغنيت بهذه السمة عن قولك : الكريم العاقل الشجاع الطويل ، وغير ذلك من صفاته التي يفرق بذكرها بينه وبين مشاركه في جنسه حين كان نكرة » ، المرتجل ٢٨٨ .

(١) الجزولية : ٥أ .

(٢) تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك ص : ٣٩٤ هـ١ .

(٣) جـ : فان .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء . فقلت : ورقاوون » ، الكتاب ٩٦/٢ .

(٥) الجزولية : ٥أ وفيها : وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء .

(٦) هو الشلوبين في الشرح الصغير : ٤٨ .

(٧) الشرح الصغير : ٤٨ .

وممن أخذ هذا المأخذ على المؤلف : اللورقي في المباحث الكاملة ٩٣/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ٤٩/١ (ف) ، والأبذي في شرح الجزولية : ١٧٥/١ . =

وللمؤلف أن يقول لا أحتاج إلى هذا الشرط الرابع لأن في كلامي ما يغني عنه وهو قولي : إن من شرط [(١)] الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر فهذا الشرط /٦٧أ يغنيني [(٢)] عن اشتراط الخلو من هاء التأنيث والاستظهار بذلك على عَلّامة ، لأن المعترض ظن أنا إذا قلنا رجل علّامة فهو صفة لمذكر عاقل ، ومؤنثه يجمع بالألف والتاء وهو [(٣)] علّامة إذا أجري على مؤنث فإنا نقول إذ ذاك نساء علامات .

قال : فهذا صفة لمذكر عاقل وله مؤنث يجمع بالألف والتاء ، ولا يجمع مع ذلك بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء فيقال : رجال علامات ، فلما كان [هذا [(٤)]] لا يجمع بالواو والنون وهو قد جمع الشروط الثلاثة دل ذلك على أنه إنما امتنع جمعه بالواو والنون لأنه نقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث فدل هذا على أن الخلو من هاء التأنيث شرط في الصفات كما هو شرط في الجوامد .

والجواب عن هذه الشبهة [(٥)] التي ظنها [(٦)] هذا المعترض ، أنه [(٧)] ليس كما ظن هذا المعترض من أن (علاَّمة) صفة لمذكر إنما هو [(٨)] في صفات المذكر كحائض وطاهر في صفات المؤنث ، وحائض [وطاهر [(٩)]] في صفات المؤنث عند سيبويه إنما هو من صفات المذكر التي أجريت على المؤنث بما [(١٠)] تؤول في المؤنث من

= والنص الذي ذكره الشارح في الشرح الصغير .

(١) جـ : شروط .

(٢) أ : يغني .

(٣) جـ : وهي .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) ب : والجواب عن هذا بما أشبه .

(٦) ب : ظن .

(٧) ب : أنها .

(٨) ب ، جـ : هذا .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ب : كما .

معنى التذكير [(١)] ، وكأنهم إذا قالوا : امرأة حائض ، [قد [(٢)]] قالوا شخص حائض فكذلك إذا قالوا : رجل علامة إنما هو صفة مؤنث أجريت على المذكر بما [(٣)] تُؤُوِّلَ فيه من معنى التأنيث وكأنهم قالوا : نفس علّامة فإذا كان الأمر كذلك فإنما (علّامة) صفة مؤنث لا صفة مذكر وقد شرطنا في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر لا صفة لمؤنث ، فإنما امتنع جمع هذه الصفة بالواو والنون لأنها صفة مؤنث [(٤)] لا كما تخيله هذا الظان من أنها صفة مذكر ، ومنع من جمعها بالواو والنون إن لم تخل من هاء التأنيث وأنه يحتاج إلى هذا الشرط في الصفة كما يحتاج [إليها [(٥)]] في الجوامد ، و[قد [(٥)]] يقوي /٦٧ب مذهب سيبويه في تذكير حائض وظاهر أنه على تأويل التذكير في الموصوف لا على ما قاله غيره من عدم الجريان على الفعل خاصة [(٦)] همزهم حائضاً ، فلولا أنه جارٍ على فعل معتل ما اعتلت عينه بهمزها أصلا [(٧)] . وقد تكون

---

(١) قال – رحمه الله تعالى – : « هذا باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث ، وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ثم وصفوا به المؤنث » الكتاب ٩١/٢ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : لما .

(٤) لذا قال الصيمري : « وانما جاز أن يوصف المؤنث بالمذكر ، كما جاز أن يوصف المذكر بالمؤنث في قولنا : رجل علامة ونسابة وداهية » ، التبصرة والتذكرة ٦٣٠/٢ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ممن ذهب إلى ذلك الصيمري إذ يقول عن حائض وطامث ومرضع وغيرها : « وإنما لم تلحق هذه الصفات الهاء ، لأنها جعلت بمنزلة النسب وهي بمنزلة : ذات حيض وذات طمث وذات رضاع وذات طفل وذات غزال ، ولما أريد بها النسب ولم تجر على فعل لم تلحقها الهاء » ، التبصرة والتذكرة ٦٢٦/٢ .

وهو المنسوب إلى البصريين من أن التاء لم تدخله لعدم جريانه على الفعل ، ذكر ذلك الأنباري في الإنصاف ٧٥٨/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/٥ ، والرضي في شرح الكافية ١٦٥/٢ .

(٧) قال سيبويه : « هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ، اعلم أن فاعلا منها مهموز العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ... وذلك قولهم : خائف وبائع » ، الكتاب ٣٦٣/٢ ، وانظر المنصف ٢٨٠/١ فحائض من هذا الباب وليست من باب عاور وصايد لأنهما إنما « صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول عور وصيد ... » ، المقتضب ٢٣٧/١ .

الصفة مجتمعة فيها هذه الشروط ، ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون لأن مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه قال : إنهم [لا [١]] يقولون ذلك [٢] وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك [٣] .

وتوجيه شذوذه أن المطرد في باب (فعلان) ألا يقال فيه فعلانة [٤] فحمل في ذلك على الأكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط ، حتى لا أذكر منها [٥] إلا هذا وينبغي عندي أن يجرى مجراه رجل سيفان [٦] إلا أن الشاذ لا يقال منه إلا ما قيل [ثم يوجه [٧]] ولا يقاس [٨] عليه ، فلذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنهم لا يبنون على الأقل [٩] .

وقوله : وتلحقه الواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا كلتاهما حرف الإعراب [١٠] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) قال ـ رحمه الله تعالى ـ: « ولا يجمع بالواو والنون فعلان كما لايجمع أفعل وذلك لأن مؤنثه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء ، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو فعول ، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون ، فكذلك أمر (فعلان وفعلى وأفعل وفعلاء) إلا أن يضطر شاعر وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله ، وذلك قولهم : ندمانة وندمان وندام وندامى » ، الكتاب ٢ /٢١٢ .

(٣) قال – رحمه الله – : « وإن شئت قلت في خَمْصان خمصانون وفي نَدْمان ندمانون لأنك تقول : ندمانات وخمصانات » ، الكتاب ٢/٢١٢ .

(٤) بل الكثير أن يكون مؤنثه فعلى نحو : سَكْران وسَكْرى ورَيَّان رَيًّا وحَرَّان حرى ، قال الفارسي إن فعلى : « مستمر في مؤنث فَعْلان » أي مطرد ، التكملة : ١٠٢ .

(٥) ب ، جـ : منه .

(٦) قال الجوهري : « رجل سيفان : أي طويل ممشوق ضامر البطن وامرأة سيفانة » ، الصحاح ١٣٧٩/٤ (سيف) .

(٧) بياض في : ب .

(٨) ب : قياس .

(٩) ب : قلناهما .

(١٠) ب ، جـ : إعراب . وانظر الجزولية : ٥أ .

قالوا ذلك لأنهم لو جعلوهما إعرابا [لنقضوا ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة آخراً من كونها حروف إعراب (١)] نحو قائمة وتميمي ، ولنقضوا أيضا ما اطرد في الإعراب من أنه لا يلحق إلا بعد تمام الكلمة نحو جاءني زيد وعمرو ، ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة لأنه إنما يدخل للدلالة على المعنى الذي يحدث بتركيب الكلمة مع العوامل ، فهو (٢) إذن معنى طارئ على الكلمة فحقه ألا يكون إلا بعد تمامها (٣) ، فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد (٤) ونقض /٦٨أ القياس لم يقولوا به ، ولم يكن بعد ذلك إلا أحد أمرين ، إما أن تكون حروف إعراب ولا إعراب فيها ، لكن أقيم اختلافها مع العوامل مقام الحركات التي تلحق للإعراب (٥) : أو تكون حروف إعراب ، وفيها إعراب مقدر لكنا إن قلنا بهذا كان اختلاف الحروف لاختلاف العوامل إما لغير معنى وإما إعراب وكلاهما فاسد فتعين أنها حروف إعراب والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب (٦) .

فصل : وهذا القول هو الذي يعول عليه من الأقوال التي للنحويين في (٧) هذه المسألة (٨) ، وهو الذي يقف عند الاحتجاج ، وباقي الأقوال فيها لا يقف (٩) .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) جـ : فهذا .

(٣) ب : ما بها .

(٤) ب ، جـ : القانونين المطردين .

(٥) ب : الإعراب .

(٦) هذا رأي غريب لم يسبق الشلوبين إلى القول به ، وهو مركب من قولين ، أخذ بعضه عن سيبويه وبعضه الآخر عن الجرمي .

ووجه ذلك : أن قوله : إنها حروف إعراب فهذا يعني أن الحركة مقدرة على الواو في جمع المذكر السالم وعلى الألف في التثنية ، وقوله : والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب ، إذ هي لا تتغير إلا في النصب والجر ، وهذا هو رأي أبي عمر الجرمي الذي يرى أنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر .

(٧) أ : وفي .

(٨) ستأتي هذه الأقوال مفصلة .

(٩) هذا عند الشلوبين لأخذه بالمذهب الأول ، وإن كان غيره أقوى .

أما قول من قال : إنها علامات إعراب [١] فلعمري أنه الذي يسبق أولا للخاطر [٢] لاختلافها في الظاهر باختلاف العوامل ، إلا أنه قد تقدم ما في القول بهذا في الأسماء الستة المعتلة المضافة فغنينا عن إعادته ، وتقدم أيضا [٣] ما فيه من النقض لما اطرد وللقياس [٤] .

وأما قول من قال : إنها حروف إعراب والإعراب فيها حركات مقدرة فليس بشيء [٥] . لأنه إذا كانت الحركات مقدرة فيها فتلك الحركات إعراب للكلمة ثم يكون اختلافها بعد ذلك إعرابا آخر فيؤدي ذلك إلى أن يكون في الكلمة إعرابان وقد تقدم في الأسماء الستة المعتلة [٦] ، وهنا أيضاً بيان بطلانه ، ولا يغني عنهم قولهم إنها لو لم تختلف لاختلاف العوامل لبقي باب التثنية كلها لا يظهر فيه [٧] إعراب ، والأسماء المقصورة ليست كذلك لأنه إذا لم يظهر الإعراب فيها ظهر في نظائرها من الصحيح ، لأنه إنما ينبغي أن يكون هذا جواباً لمن قال : ما الفرق بين التثنية والجمع وبين الأسماء المقصورة حتى جعل إعراب الأسماء المقصورة بالحركات المقدرة وإعراب التثنية والجمع بالاختلاف لاختلاف العوامل ؟ فيكون جوابه هذا [٨] .

---

(١) هو مذهب الكوفيين وقطرب والزجاجي ، وبعض المتأخرين .
«الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٤ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذييل والتكميل ٨٩/١أ ، همع الهوامع ١٦١/١ .

(٢) ب : للخواطر .

(٣) أيضا معادة في : ب .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٤٩ وما بعدها .

(٥) هو مذهب سيبويه والبصريين .
الكتاب ٤/١ ، ٥ الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٣ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذييل والتكميل ٨٦/١أ .

(٦) انظر ص : ٣٥٣ وما بعدها .

(٧) أ : فيها .

(٨) وقد رد هذا المذهب بوجهين آخرين هما :-
١ - أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة للزم ظهور الحركة في الجمع حالة النصب ، لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكنت تقول : رأيت الزيدين كما تقول : رأيت جواريك .
٢ - أنها لو كانت معربة بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فيقال : رأيت الزيدان ومررت بالزيدين . انظر : التذييل والتكميل ٨٦/١أ .

وأما من يقول : إن التثنية والجمع معربة /٦٨ب بالحركات المقدرة (١) فلا ينبغي له أن يقول هذا بوجه لأنه يؤدي إلى القول (٢) باجتماع إعرابين في كلمة [واحدة (٣)] .

وأما احتجاج من احتج في ذلك بأن الأسماء المقصورة إذا لم يظهر الإعراب فيها فإنه يظهر في تابعها ، فاستغني بظهوره (٤) في تابعها عن ظهوره (٤) فيها ، وأما التثنية والجمع فلا يكون نعتهما إلا تثنية وجمعا (٥) مثلهما (٦) . فلو لم يظهر الإعراب فيهما لم يظهر في تابعهما ، فأدى ذلك إلى ألا يظهر في التثنية والجمع ولا في تابعهما إعراب أصلا ، فلذلك جعلوا إعرابه بالاختلاف دون الحركة المقدرة ، فغفلة عظيمة ممن احتج به ، فإنه ليست التوابع كلها النعوت ، بل من التوابع التوكيد وهو يظهر (٧) فيه الإعراب إذا قلت جاءني الزيدان أنفسُهما وجاءني الزيدون أنفسُهم والعطف وهو يظهر فيه الإعراب لو قلت جاءني الزيدان وعمروٌ ، ورأيت الزيدين وعمراً ، والبدل نحو قولك : جاءني الزيدان زيدُ بنُ فلان وزيدُ بنُ فلان ، ثم إن النعت قد يكون نعت الشيء بما هو [هو (٨)] فيلزم أن يكون مثنى مثل المنعوت ومجموعا

---

(١) هذا هو الرأي السابق بعينه ، إلا أنه في الأول لُمشار إلى أن هذه الحروف حروف إعراب .

ومؤدى الرأيين – عندي – واحد ، إذ الحركات المقدرة لابد لها من مكان تقدر فيه ، ولم أقف على من ذكره مستقلا كما ذكره الشارح .

(٢) ب : الكون .

(٣) ساقط من : أ .

والذي يظهر لي أنه لم يجتمع إعرابان في كلمة وهذا مما يدل على أن الشارح – رحمه الله – وهم في تحرير هذا الرأي .

(٤) ب : بظهورها ... عن ظهورها .

(٥) أ : أو جمعا .

(٦) هذا إن كان النعت حقيقياً ، فإن كان سببياً فالنعت لا يتبع المنعوت في التثنية والجمع كما أشار إليه الشارح بعد ذلك ، قال الزمخشري : « ولما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببيه ، فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواهما » ، المفصل ١١٦ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٨) تكملة من : جـ .

مثله إذا لم يكن هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعت ، فإن كان هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعت لم يلزم ذلك ألا ترى أنك تقول : جاءني رجلان مسلم وكافر ، وقديكون نعت الشيء بما هو نعت لسببه [١] نحو قولك : جاءني الزيدان القائم أبواهما وجاءني الزيدون القائم أبوهم ، وهذا كان يظهر الإعراب فيه في التابع لو كانت التثنية والجمع معربين بالحركات المقدرة ، وما هذه سبيله من السقوط فمرذول جدا .

وأما قول من قال : إن هذه الكلم [كانت [٢]] معربة بالحركات في حال إفرادها فلما اتصلت بها حروف التثنية والجمع لم يمكن ظهور الإعراب [في حرف الإعراب [٢]] فيها لاشتغاله بما تطلبه هذه الحروف من الحركات قبلها فجعلت هذه /٦٩أ الحروف فيها دلائل [٣] .

إن هذه الكلم قد كان ينبغي أن يكون فيها إعراب ، وتعذر ظهوره في حرف [٤] الإعراب فيها [فجيء [٥]] بهذه الحروف لتكون دلائل على أن هذه الكلم كان ينبغي أن تكون معربة إلا أنه تعذر ظهور الإعراب فيها [٦] ، فقال هؤلاء في هذه الحروف : إنها دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . ففي هذا القول ما في قول من قال : إنها علامات إعراب من نقض ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة من آخر الكلم ونقض ما يقتضيه القياس من ألا يكون دليل الإعراب لاحقاً إلا بعد تمام

---

(١) أ ، جـ : لسبب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد والزيادي والمازني .

انظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٤ ، شرح المفصل ١٣٩/٤ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/١أ ، همع الهوامع ١٦١/١ .

(٤) أ : حروف .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر المبرد حجة الأخفش فقال : « إنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » ، المقتضب ١٥٢/٢ . ويرد على هذه الحجة بالأسماء المقصورة فإنه لا يظهر فيها إعراب .

معنى الكلمة الذي لها في أصل وضعها للدلالة بالمعنى الذي يحدث عند التركيب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وذلك يوجب ألا يُخِلَّ سقوطها إلا بالمعنى الذي دخل الإعراب له خاصة ، وأما هذا فيخل (١) بغيره وذلك خلاف ما يقتضيه القياس .

ثم لا أدري ما الذي يضطره إلى أن يجعل حرف الإعراب من الكلم عند التثنية والجمع الحرف الذي كان حرف إعرابها في الإفراد ، ولم (٢) لا يكون حرف إعرابها في التثنية والجمع الحرف الذي دل على تمام معناها من التثنية والجمع كما يقول من يقول : إنها حروف إعراب ، فإذا أمكن أن يقول : إنها حروف إعراب لم ينبغ أن يقال في ما كان حرف الإعراب في الإفراد : إنه حرف إعرابها أصلا ، لأن الإعراب لا يكون إلا آخر الكلمة . فهو قول شديد الفساد جدا .

وقد فرغ من إبداء فساد الأقوال المقولة في هذه المسألة [كلها (٣)] سوى القول الذي عولنا عليه واعتمدناه فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى غيره (٤) إن شاء الله [تعالى (٥)] .

وقوله : ونون في الأحوال الثلاثة (٦) عوضاً من حركة الواحد (٧) .

---

(١) جـ : مخل .

(٢) ب : وألا .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) رد على هذا القول الذي اعتد به الشارح - رحمه الله - والذي خلاصته : أن هذه الحروف - حروف التثنية والجمع - حروف إعراب ، والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب بأمور أهمها :-

١ - أن ذلك يؤدي - في النصب والجر - إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلام العرب .

٢ - أنه يلزم على هذا أن يكون الإعراب معنوياً لا لفظياً ــ في حالتي النصب والجر - وإذا أمكن اللفظي فهو أولى من المعنوي .

والقول بقول الكوفيين ومن وافقهم أولى لما فيه من السلامة من التقدير ، وأن هذه الحروف تتغير كتغير الحركات .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) الثلاثة ، معادة في : أ .

(٧) الجزولية : ٥أ .

لأنها لو لم تلحق لنقص المجموع عن المفرد نقصين :

أحدهما : نقص التنوين .

والثاني : /٦٩ب كون حرف الإعراب فيه ساكناً لا يكون إلا كذلك ، وكان في المفرد متحركاً فهذا نقص آخر فجعلت النون عوضاً منهما ، وبهذا [١] ينبغي أن يجاب من قال : لا تكون النون في التثنية إلا عوضاً من التنوين خاصة [٢] لأن الإعراب الذي كان في حرف الإعراب في المفرد قد قام مقامه الاختلاف بالعوامل الذي في حرف التثنية .

ولا يعترض عليه بقولك : (أحمران) لأن التنوين مقدر في المفرد فعاملوا المفرد معاملة الملفوظ به [٣] ، ولا يعترض عليه أيضا بالرجلين والغلامين وما أشبهه فيقال : إن حرف الإعراب في الاسم المفرد الذي فيه الألف واللام لم يكن فيه إلا حركة الإعراب خاصة ولم يكن فيه تنوين [٤] ، فلا ينبغي أن تكون النون فيه إذا كان تثنية إلا عوضاً من الحركة خاصة لأن الاسم المعرفة [٥] لا يثنى لأنه يخص مسماه فتأتي تثنيته كتثنية المضمر لا يجوز [٦] على حال ، لأنه لا يتنكر ، وقد تقدم ذلك [٧] .

وأما هذا فيمكن تنكيره فيثنى حينئذ وتدخل الألف واللام بعد تثنيته ولا تسقط النون بعد دخولها لأنها ليست عوضاً من التنوين خاصة ، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين ، فبهذا نجيب

---

(١) جـ : هذا .

(٢) نسبه الشارح للمبرد كما سيأتي ص : ٤٠٦ وبه قال ابن كيسان في الموفقي ١٠٨ .

(٣) لأن (أحمر) ممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعل .

(٤) لعدم اجتماع التنوين مع الألف واللام .

(٥) ب : المفرد .

(٦) ب : ولا يجوز .

(٧) انظر ص : ٣٨٤ - ٣٨٥ .

ابن جني عن قوله : إن [النون (١)] في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلا (٢) ، وقال في قولك : غلاما زيد : إن النون هنا لم تكن إلا عوضاً من التنوين ولذلك حذفت مع الإضافة (٣) ، هذا أيضا هذيان ، فإن النون (٤) هنا ليست موجودة في الإضافة وإنما هي موجودة قبلها وهو [لا (٥)] يقول في غلامان ونحوه مما ليس بمضاف إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يكون /٧٠أ عوضاً منهما (٦) معاً قبل الإضافة ، فما هو إلا أن تجيء الإضافة فيصير ذلك الذي كان عوضاً منهما (٧) معاً عوضاً من أحدهما ولابد ، هذا هذيان إلا أن يريد به أنه غلب عليها مع الإضافة حكم التنوين دون الحركة ، [فهذا قولنا بعينه (٨)] ، وقبل الإضافة لم يكن هذا التغليب وغلب عليها حكم الحركة مع الألف واللام أيضا وقبل الألف واللام لم يكن ذلك .

وقوله : لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة (٩) .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) قال – رحمه الله تعالى – : « واعلم أن للنون في التثنية والجمع الذي على حد التثنية ثلاث أحوال : حالا تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعا ، وحالا تكون فيها وعوضاً من الحركة وحدها ، وحالا تكون فيها عوضاً من التنوين وحده » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وقال : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضاً من الحركة وحدها فمع لام المعرفة وذلك نحو : الرجلان والفرسان والزيدان والعمران » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وهذا يؤيد ما نسبه الشارح لابن جني .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضاً من التنوين وحده فمع الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلاما زيد ومررت بصاحبي عمرو ، ألا تراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة . ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها لثبتت ، فقلت : هذان غلامان زيد كما تقول : قام غلام زيد فتضم الميم من غلام » ، سر الصناعة ٤٦٣/٢ .

(٤) ب : الذي .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) أ : فيهما .

(٧) ب : فيهما .

(٨) تأخرت في : جـ ، وجاءت في آخر الفقرة .

(٩) الجزولية : ٥أ .

قد يكون ثباتها مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، فلا يلزم عن [١] ثباتها معها كونها عوضا من الحركة . وبهذا أجاب من قال : إنها عوض من التنوين خاصة إذ اعترض عليه [٢] بثبات النون مع الألف واللام [٣] ، وكان ينبغي على قوله : إن النون عوض من التنوين ألا تثبت مع الألف واللام ، لكنه يجيب عن ذلك بما ذكرناه .

وإنما الحجة في كونها عوضاً من الحركة ما قدمناه من سكون حرف الإعراب ليس إلا ، ونقصه بذلك عن حرف الإعراب المتحرك [٤] .

فجملة ما للنحويين في هذه [٥] النون اللاحقة للمثنى والمجموع ثلاثة أقوال : قول المؤلف الذي ذكره [٦] ، وهو قول سيبويه [٧] ، وقول : إنها عوض من التنوين خاصة وهذا [٨] قول المبرد [٩] . وقول ثالث وهو قول ابن [١٠] جني ولابن درستويه [١١]

---

(١) ب : من .

(٢) ب : عليها .

(٣) هي حجة ابن كيسان كما ذكر ذلك عدد من النحاة إذ قال : « وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، ولبعدها عن موجب الحذف وهو الألف واللام ، لأنها في أوله والنون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر للنون » شرح الجزولية ١٧٩/١ ، التذييل والتكميل ١/٨٧ب .

(٤) هذا ما ذكره الشلوبين سابقاً من نقص الاسم المثنى والمجموع عن المفرد نقصين . انظر ص : ٤٠٤ .

(٥) ب : وهو .

(٦) الجزولية : ٥أ .

(٧) قال – رحمه الله تعالى – : « وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر » ، الكتاب ٤/١ .

(٨) ب : وهو .

(٩) المبرد يرى أن هذه النون عوض من الحركة والتنوين إذ يقول : « وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد » ، المقتضب ١٤٣/١ ، ١٥٣/٢ ، وسر وهم الشارح أنه أخذ هذه النسبة للمبرد عن الفارسي في البغداديات ٤٨٦ . والصحيح أن هذا هو مذهب ابن كيسان إذ يقول : « والنون في الاثنين والجمع الذي على هجائين عوض من التنوين الذي في الواحد ، ولا يسقط إلا في الإضافة نحو : غلاما زيد ، وغلاما عمرو وغلامي بكر ، وبنو زيد وبنو عمرو ، والتنوين أيضا يسقط في الإضافة » الموفقي ١٠٨ .

(١٠) ب ، جـ : وهو لابن جني .

(١١) ابن درستويه : (٢٥٨ – ٣٤٧ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفسوي النحوي ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة =

[أيضا [١]] : إنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولام فيه [٢] ولا إضافة ، وعوضا من التنوين خاصة في نحو قولك : غلاما زيد وعوضاً من الحركة خاصة في قولك : الرجلان والغلامان [٣] .

وقد اندرج في ضمن ما كتبناه حجة كل قول من هذه الأقوال ، وترجيح ما ينبغي أن يترجح منها ، والجواب عما احتج به من لم يقل بالقول المرجح منها .

وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين [٤] .

قال ذلك لأن الحرف أصله السكون لا الحركة فينبغي إذا جلبت /٧٠ب النون للعوض أن تجلب ساكنة [٥] .

وقوله : وتفتح طلباً للتخفيف أو فرقاً بينها وبين نون التثنية [٤] .

يريد أن أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فإذا حركت النون لالتقاء الساكنين فإنما ينبغي أن تحرك بالكسر [٦] ، إلا أنها فتحت في هذا الجمع السالم طلباً

= والحميري ، ويعقوب بن سفيان النسوي وعباس الدوري وغيرهم ، وأخذ عنه الدارقطني ومحمد بن المظفر وابن شاهين وأبو عبد الله المرزباني وغيرهم ، له : كتاب الكتاب ، وتصحيح الفصيح ، وخبر قس بن ساعدة وغيرها .

« طبقات النحويين ١٢٧ ، تاريخ بغداد ٤٢٨/٩ - ٤٢٩ ، بغية الوعاة ٣٦/٢ » .

(١) ساقط من : ب .

(٢) جـ : لا ألف فيه ولا لام .

(٣) انظر رأي ابن جني في سر الصناعة ٤٤٩/٢ - ٤٦٣ .

وانظر الخلاف في ذلك في : البغداديات ٤٨٦ - ٤٨٧ ، التبصرة والتذكرة ٨٩/١ ، المقتصد ١٨٧/١ - ١٩١ ، البديع ٢٣٧/٢ ، شرح الجمل ١٥٢/١ - ١٥٤ ، شرح الجزولية ١٧٨/١ - ١٨١ ، الارتشاف ٢٦٤/١ - ٢٦٥ ، التذييل والتكميل ٨٧/١أ - ٨٨أ .

(٤) الجزولية : ٥ب .

(٥) أصلها السكون لأنها عوض من التنوين وهو ساكن . انظر : شرح الجزولية ١٨٣/١ ، التذييل والتكميل ٨٢/١أ .

(٦) قال سيبويه عن التحريك لالتقاء الساكنين : « فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً وذلك قولك : اضرب ابنك وأكرم الرجل » ، الكتاب ٢٧٥/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٣/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٦٠/٢ ، أسرار العربية ٣٢ .

للتخفيف لما هناك من ثقل مع الواو [لتوالي (١)] الضمات والكسر بعد ذلك ، إذ الواو أكثر من ضمة ومع الياء لتوالي الكسرات إذ الياء أكثر من كسرة (٢) ، فلما وجب التحريك لالتقاء الساكنين وكان التحريك على أصل التقاء الساكنين بالكسر ، قد حملنا إلى ثقل توالي الكسرات والضمات على ما قلنا وجب أن نعدل عن هذه الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة فهذا معنى قوله طلباً للتخفيف .

وقوله : أو فرقاً بينها وبين نون التثنية (٣) .

يعني أو كان فتح النون في ذلك عند التباس التثنية والجمع إذ أعربناهما بالحروف المجانسة للحركات ، فأوقع الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين :-

بحركة ما قبل الحرف ، وبحركة ما بعده .

فكسر ما بعد حرف التثنية وفتح ما قبلها فيهما ، وفتح ما بعد حرف الجمع وجعل ما قبله فيهما تابعاً له ، ثم حمل النصب على [الرفع و (٤)] الجر وبقي معه الفرقان اللذان قبل الحرف وبعده (٥) .

وقوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً (٦) .

يريد في مثل (سنون) ، يريد أن (سنة) نقص منها لامها التى ظهرت في

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال المبرد : « فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت » المقتضب ١٤٤/١ .

(٣) الجزولية : ٥ب .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) لذا عرف الزمخشري المثنى بأنه : « ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة » ، المفصل ١٨٣ ، وقال في تعريف الجمع المذكر السالم « ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة » المفصل ١٨٨ . وانظر : شرح المفصل ١٣٨/٤ - ١٣٩ ، شرح الكافية ١٧١/٢ ، ١٧٩ .

(٦) الجزولية : ٥ب .

مسانهة أو مساناة (١) فجبر نقصها بأن أخذ بضبعيها (٢) صعدا ، فألحقت في الجمع وإن كانت لا تعقل بمن يعقل في الجمع بالواو والنون ، فكان ذلك قوة فيها معوضة من النقص الذي لحقها بحذف لامها (٣) ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يقول : وربما جاء ذلك فيما لا ينبغي أن يكون فيه عوضاً من قوله فيما لا يعقل لأن ظاهر هذا يقتضي أنه لم ينقص منه نعني من (سُنُون /٧١أ وأَرَضُون) [وأوزون وما أشبهه (٤)] إلا العقل ، وهذا النوع قد نقصت منه الشروط كلها إذ (٥) كان مؤنثاً [غير علم (٦)] غير عاقل موجودة فيه الهاء لكنه خص فقد العقل كالمنبه على العلة التي لأجلها جمع هذا النوع هذا الجمع ، ولأن (٧) هذا النوع من الجمع خاص بالعقل وغيره من الجمع غير خاص به ، وليس كذلك التذكير ولا العلمية ، وقد اعترض في قوله وربما جعلوا هذا الجمع فيما لا يعقل باعتراض آخر ، فقيل : إن قولنا سنون [وثبون (٨)] وأرضون ليس من هذا الجمع [الذي نتكلم فيه (٩)] ، فإن هذا الجمع الذي نتكلم فيه هو الذي يسلم فيه بناء الواحد ويزاد عليه ما يدل على الجمع وليس كذلك (سُنُون وثُبُون وأَرَضُون) وما أشبه ذلك ، فإن كل شيء من هذا النوع لم يسلم فيه بناء الآحاد . ألا ترى أن السنين من سنة في الواحد مفتوحة وهي من سنين في الجمع مكسورة ، وكذلك الثاء من (ثبون (١٠)) في الواحد مضمومة وهي من ثبين مكسورة

---

(١) قال الأزهري : « السنة نقصانها حذف الهاء ، وتصغيرها سنيهة ، والمعاملة من وقتها مسانهة ... وقال : سانيته مساناة وإثبات الهاء أصوب » التهذيب ١٢٧/٦ .

(٢) أ : بضبعها ، جـ : بصيغها . والضبع ما بين الأبط إلى نصف العضد . اللسان (ضبع) .

(٣) قال سيبويه : « وذلك أنهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مسلمين فكأنه عوض » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٤) ساقط من : جـ ، ولفظة أوزون ساقطة من : ب .

(٥) ب : إذا .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ب : لأن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) تكملة من : جـ .

(١٠) ب : ثبة .

والراء [١] من (أرض) في الواحد ساكنة وهي منه في الجمع مفتوحة ، فلم يسلم إذن بناء الواحد فليس [هذا [٢]] الجمع في هذه الأشياء من الجمع الذي تكلمنا فيه ، لأن الجمع الذي تكلمنا فيه هو جمع السلامة وليس هذا الجمع الذي في هذه الأشياء جمع سلامة لأنه لم تسلم فيه بنية الواحد لتغيرها عما كانت عليه بما ذكرناه . فكان حقه [٣] ألا يقول هذا الجمع في قوله : وربما جاء هذا الجمع في هذه الأشياء لأن هذا الجمع الذي كنا نتكلم فيه : أعني جمع السلامة ، وهذا الجمع الذي في قوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل ليس بجمع سلامة .

والعذر عنه في ذلك أنه كأنه أراد أن يقول : وربما جاء مثل هذا الجمع لأن جمع هذه الأشياء – أعني ثُبة وسَنة [٤] وأرضا [٥] . وإن لم يكن جمع سلامة – فإنه مثل جمع السلامة في أنه يكون بالواو والنون /٧١ب رفعاً وبالياء والنون نصباً وخفضاً .

فهذا [٦] العذر عن قوله وربما جاء هذا الجمع فيما ليس منه : أي أنه أراد وربما جاء مثل هذا الجمع فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : أو توهماً في مثل قولك أرضون [٧] .

يريد أن أرضا وإن لم ينقص منها شيء فإنهم لما ردوا إليها الهاء في أُرَيضة توهموا أن أصلها : أرضة فتوهموا النقص فيها [٨] ، وحكموا للزائد بحكم الأصل في هذا كما

---

(١) ب : والراء في قوله وربما جاء هذا الجمع من أرض .
(٢) ساقط من : أ .
(٣) ب : حقا .
(٤) جـ : سنة وثبة .
(٥) أ : وأرض .
(٦) ب : فهو .
(٧) في الجزولية ٥ب : من نقص الكلمة لفظاً أو توهماً كسنين وأرضين وأوزين .
(٨) هنا إيضاح من جانبين :-
١ – يرى الأبذي أن أرضاً مما نقص لفظاً لا توهماً ، واستدل بأن التاء ظهرت كما ظهرت لام الكلمة في التصغير كما في سنة وغيرها . شرح الجزولية ١/١٨٦ . =

حكموا له بحكمه في غير موضع ، فعوض من نقصه الجمع بالواو والنون والياء [والنون (١)] كما عوض من نقص الأصلي (٢) ويثبت في بعض النسخ لفظا كسنين ، أو توهما كأوزين ، والتوهم الذي في أوزين هو أنه مضاعف اللام والتضعيف هو موضع الحذف والتخفيف (٣) ، فلما كان كذلك جعلوا المتوهم من الحذف فيه والتخفيف كأنه واقع فعوضوا منه متوهماً كما يعوضون منه واقعاً ، ونظير ذلك إلحاقهم همزة الوصل في امرؤ لأن الهمزة أيضا موضع الحذف والتخفيف فجعلوا هذا المتوهم من الحذف في الهمزة كأنه واقع فعوضوا منه (٤) .

[المثنى]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه التثنية قسمان ... إلى آخر الفصل (٥) .

= وما ذهب إليه الشلوبين من أن هذا النقص متوهم هو الصحيح ، لأن الكلمة ثلاثية فلم ينقص لفظها لكن النقص فيها متوهم .

٢ - يرى الشارح وتبعه ابن عصفور أن المحذوف المتوهم هو التاء كما في قول الشارح وقول ابن عصفور : « إذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ، ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرض ، فقالوا : أرضون ليكون ذلك عوضاً من التاء التي تنبغي أن تكون فيه في الأصل » ، شرح الجمل ١٥٦/١ .

بينما يرى سيبويه وشيخه الخليل أن المحذوف المتوهم هو الحركة بفتح الراء ، قال سيبويه : « قلت : فهلا قالوا أَرْضُون كما قالوا : أَهْلُون ، قال - يعني الخليل - إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء » ، الكتاب ١٩١/٢ ، ويوضح ذلك قول المبرد : « ... قلت في جمع أرض أَرَضون فحركت لتدل على أنها تجمع بالألف والتاء فلزمها الحركة ، لأنها اسم غير نعت » ، المقتضب ٢٤/٤ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) جـ : الأصلين .

(٣) فوزنها : « أفعلة والأصل أوززة إلا أنهم سكنوا الأول من المثلين وأدغموه في الثاني ، فكأن حركة الزاي نقصت منها ، وإن كانت لم تنقص بالجملة بل نقلت إلى الساكن قبلها » ، شرح الجزولية ١٨٦/١ .

(٤) ليست الهمزة في امرؤ وحدها كأنها عوض ، بل فيها وفي الأسماء المبدوءة بهمزة وصل قال الرضي : « والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ، إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذفت لاماتها نسياً أو هي في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لأن المحذوف نسيا كالعدم » شرح الشافية ٢٥١/٢ .

(٥) الجزولية : ٥ب .

الكلام في هذا كالكلام في الجمع عند قوله : الاسم الذي يفهم من الجمع سواء

وقوله : من هذا الفصل : وكلا في التوكيد (١) .

هذا مذهب البصريين (٢) ومذهب الكوفيين أنه مثنى حقيقة (٣) ، ودليلنا : أنه لو كان مثنى لكان في الرفع بالألف وفي النصب والخفض بالياء . سواء في حال إضافته إلى الظاهر وإلى المضمر لأن التثنية كذلك تكون في الحالين (٤) .

ودليل آخر وهو أنه لو كانت اسماً مثنى لما أخبر عنها بالمفرد (٥) في مثل قوله [تعالى : ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٦) وفي مثل قول عبدة (٧)] (٨) :-

---

(١) قبله في الجزولية ٥ب : « فغير المثنى المضمرات والمبهمات والموصولات وكلا في التوكيد » .

(٢) أي أنها عندهم اسم مفرد . انظر في ذلك :-

المقتضب ٢٤١/٣ ، التكملة ٤٢ ، ٤٣ ، الشيرازيات ١٠٩ب وما بعدها ، شرح المقدمة ٤١٠/٢ - ٤١١ ، المرتجل ٦٧ - ٦٩ ، الأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الكافية ٢٩/١ .

(٣) انظر مذهب الكوفيين في :-

معاني القرآن ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الجزولية ١٩٣/١ .

(٤) مثل ذلك ما ذكره ابن يعيش إذ قال : « ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما .... ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال وليس المثنى كذلك » ، شرح المفصل ٥٤/١ .

(٥) قال الفارسي : « ومما يدل على أنه اسم مفرد وليس بمثنى أن الإخبار عنه جاء كما جاء الإخبار عن الآحاد ، فعلمت بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية ، كما علمت أن كلا اسم مفرد مصوغ للجمع » ، الشيرازيات ١٠٩ب .

(٦) تتمتها : ﴿ ... وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا نَهَرا ﴾ الكهف ٣٣ .

(٧) كذا في نسختي ب ، جـ والصحيح أن القائل هو جرير بن عطية الخطفي سبق التعريف به ص : ٢٢١ . وليس القائل عبدة بن الطبيب ، وقد سبق التعريف به أيضا .

(٨) ساقط من : أ .

كِلَا يَوْمَي أُمَامَةَ يَومُ صَدٍّ (١) .. .. ..

وقوله : [فيه (٢)] وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفاً /٧٢أ رفعاً وياء مفتوحاً ما قبلها نصباً وجراً كلتاهما حرف الإعراب (٣) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في الياء والواو (٤) في الجمع سواء (٥) .

وقوله فيه : ونوناً في الأحوال الثلاثة ... الفصل (٦) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في نون الجمع (٧) .

وقوله : في هذا الفصل : مكسورة على أصل التقائهما أو فرقاً بينها وبين نون الجمع .

---

(١) من البحر الوافر ، من قصيدة يخاطب بها هريم وهلال بن أحوز المازني مطلعها :-

أَلا حَيِّ المَنَـازِلَ والخِيَامَـا وسكْنا طَالَ فيها مَا أَقَامَـاَ

وعجز البيت :-

.. .. .. وَإن لَمْ تَأْتِهَـا إلّا لِمامـا

ورواية الديوان : يوم صدق .

« وهو يزورنا لماما بالكسر أي غبا » القاموس المحيط ١٧٩/٤ .

الشاهد فيه : حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا مما يدل على أنها مفرد لفظا .

ديوان جرير ٥٣٩ ، التكملة ٤٣ ، الشيرازيات ١٠٩ب ، الصحاح ٢٤٧٦/٦ ، شرح المقدمة ٤١١/٢ ، الاقتضاب ٣٤٤/٢ ، الإنصاف ٤٤٤/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ ، المباحث الكاملية ١٠٤/١ ، البسيط ١٠١/١ ، اللسان ٢٢٩/١٥ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) الجزولية : ٥ب – ٦أ .

(٤) ب : في الواو والياء .

(٥) لأن حكم المثنى وجمع المذكر السالم في الإعراب واحد . وقد تقدم ، انظر ص : ٣٩٨ ، وما بعدها .

(٦) الجزولية : ٥ب – ٦أ .

(٧) انظر ما سبق في حكم نون الجمع : ص ٤٠٣ ، وما بعدها .

أجود هذين الوجهين هنا القول بأن الكسر فرق (١) بينها (٢) وبين نون الجمع فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر (٣) ، ولذلك قال في ترخيم (إسحارّ) اسم رجل على لغة من حذف ونوى يا إسحارَ بفتح الراء إتباعا لها وللفتحة قبلها (٤) ، ولم يكسر الراء على أصل [التقاء (٥)] الساكنين [على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله في نَزَالِ وبابه : إنه يكسر لأجل التأنيث المنوي هناك (٦) ، ولم يقل : إنه كسر على أصل التقاء الساكنين (٧)] لما قلنا (٨) : من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوباً إنما (٩) يفتح مختارا فكذلك يجيء على قوله في الزيدان بالألف وألا (١٠) يجب كسره لالتقاء الساكنين ، وأن يكون فرقاً بينها وبين نون الجمع .

---

(١) أ ، جـ : فرقا .

(٢) جـ : بينهما .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « وإن كانت قبل المسكنة ألف لم يتغير الألف ، واحتملت ذلك الألف لأنها حرف مد ، وذلك قولك : رادّ ومادّ والجادّة فصارت بمنزلة متحرك » ، الكتاب ٢/٣٩٨ .

(٤) نصه : « وأما رجل اسمه إسحار فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من تحريك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف ، ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك : لم يَرُدُّ ولم يرتَدَّ ولم يفِرِّ ولم يَعَضَّ ، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة ... » ، الكتاب ١/٣٤٠ – ٣٤١ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) قال – رحمه الله تعالى – بعد أن ذكر نماذج من أسماء الأفعال هي مَنَاعِ وتَرَاكِ وحَذَارِ ونَظَارِ ونَزَالِ ونعاء : « فالحد في جميع هذا افْعَلْ ، ولكنه معدول عن حده ، وحرِّك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر لأن الكسر مما يؤنث به » ، ثم قال أيضا : « فهذا كله معدول عن وجهه وأصله ، فجعلوا آخره كأخر ما كان للفعل لأنه معدول عن أصله ، كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدهن ، وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحداً » ، الكتاب ٢/٣٧ ، ٣٨ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) جـ : قلناه .

(٩) جـ : ونحن ما أتا كذا في نسخة : جـ .

(١٠) جـ : ألا .

وقوله (١) في ذلك أحسن من قول غيره (٢) : إنه يجب كسره مع الألف لالتقاء الساكنين (٣) ، لأن الإتباع في ذلك [أولى (٤)] من الكسر لأن فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجبه التقاء الساكنين [ولأنهم يحركون عند التقاء الساكنين (٤)] بحركة أقرب المتحركات في نحو : انطَلْقَ يا هذا في تخفيف انطلِقْ (٥) و :-

.. .. .. لَمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوان (٦)

---

(١) قوله : أي قول سيبويه الآنف الذكر .

(٢) ب : من قول سيبويه .

والصواب ما في نسختي أ ، جـ ، لأن الشارح يدافع ويناصر قول سيبويه هنا .

(٣) لعل الشارح أراد الإشارة هنا إلى مذهب الفراء ، فإنه أجاز الكسر مع الراء ولم يوجبه ، قال الفراء – رحمه الله تعالى – : « وقوله : « لا تضارَّ والدةٌ بولدها » يريد : لاتضارر ، وهو في موضع جزم ، والكسر فيه جائز « لا تضارِّ والدة ... » ، معاني القرآن ١٤٩/١ .

وإلى مذهبه هذا ، أشار أبو حيان . انظر الارتشاف ٣٤٦/١ ، التذييل والتكميل ٢٤٧/٥ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) أصله : انْطَلِق ، فعل أمر من انْطَلَق « سكنت اللام تخفيفاً فصارت : انطَلْقْ ، فالتقى ساكنان فلو حرك الأول منهما انتفى الغرض الذي سكن من أجله ، فحرك الثاني بالفتحة إتباعاً لحركة ما قبل الساكن . انظر : الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، المقتضب ١٦٩/٣ ، الأصول ١٥٨/١ ، الحجة ٣١٠/١ ، شرح الشافية ٢٣٨/٢ .

(٦) جزء من شطر بيت من الطويل اختلف في قائله على قولين :-

١ – القائل هو رجل من أزد السراة كما في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الخزانة ٣٨٢/٢ .

٢ – القائل عمرو الجنبي نسبة إلى (جنب) قبيلة في اليمن ، وعمرو هذا منسوب إليها وقال الأبيات جواباً لامرئ القيس . انظر : شرح شواهد المغني ٣٩٩/١ ، الخزانة ٣٨٢/٢ .

وتتمة البيت :-

أَلَا رُبَّ مَولُودٍ ولَيسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ ....

وهو أول أبيات ثلاثة بعده :-

وذي شَامَةٍ سَوْدَاءَ في حُرِّ وَجْهِهِ مَجَلَّلَــةٍ لا تَنْجَلِــي لِزَمَــانِ
وَيَكْمُلُ في تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبَابُه ويَهْرمُ في سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانِ

ويروى هذا البيت بعده بروايات :ــ (عجبت لمولود) البديع ٨٢٢/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ .

الشاهد فيه : تحريك الساكن عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في (لم يَلْدَه) فإن الفعل مجزوم والتقى مع سكون اللام التي سكنت للتخفيف ، فلو حرك الأول لذهب الغرض منه ، فحرك الثاني بالفتحة إتباعا لحركة ما قبل الساكن .

=

فكيف إذا زاد على التحريك بحركة أقرب المتحركات إتباع الألف معه ، وقد لا يراعى ذلك وعليه جاء نحو : [جاء [١]] هؤلاء فيكسر على أصل [٢] التقاء الساكنين [٣] ولا يفتح لكثرة اجتماع الأمثال هناك .

[الأفعال الخمسة]

وقوله : كل فعل مضارع لحقه كذا وكذا وسلم من نوني التوكيد [٤] .

احترز به من مثل [٥] : هل تَضْرِبِنَّ [٦] وهل تضرِبُنَّ [٧] لأن الفعل /٧٢ب المضارع في ذلك مبني [٨] . فإن قيل : كان ينبغي له أن يقول : وسلم من

= الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الأصول ٣٦٤/١ ، ١٥٨ ، شرح أبيات سيبويه ٣٤٨ ، التكملة ٧ ، الحجة ٣١٠/١ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، المخصص ٢٧/٩ ، الإفصاح ٣٥٢ ، المفصل ٣٥٣ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، شرح الجمل ٥٠٠/١ ، شرح الشافية ٢٣٨/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ ، المغني ١٤٤/١ ، شرح شواهد المغني ٣٩٨/١ - ٣٩٩ ، الخزانة ٣٨١/٢ - ٣٨٧ ، شرح أبيات المغني ١٧٣/٣ - ١٧٧ .

(١) ساقط من : ب .

(٢) أ : الأصل .

(٣) قال الزجاج : « فأما كسرهم الهمزة في (هؤلاءِ يا هذا) وأولئك ، فإنما هو لسكونها وسكون الألف » ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٨٢ .

(٤) الجزولية : ٦أ .

(٥) جـ : نحو .

(٦) أ ، ب : تضربان .

(٧) تضربن أصله : تضربون ثم لحقته نون التوكيد ، فحذفت النون الأولى كراهة توالي الأمثال ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة دالة عليها فصارت : تضربُن .

تضربن أصله : تضربين ، وعرض له ما عرض ل (تضربون) من لحاق نون التوكيد ومن حذف النون والياء ، وبقيت الكسرة دالة على الياء المحذوفة .

انظر : الكتاب ١٥٤/٢ ، المقتضب ٢٠/٣ - ٢٢ ، ٢٤ ، الأصول ٢٠١/٢ .

(٨) هذا عند بعض النحاة كالمبرد وابن السراج والجزولي ، ويظهر أن الشلوبين متابع لهم في ذلك ، قال ابن السراج « فإذا دخلت النون الشديدة على يفعلان حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات ، ولأن حقه البناء ، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع » ، الأصول ٢٠١/٢ . =

نون (١) التوكيد بالإفراد (٢) لأن فعل الاثنين لا تلحقه من نوني التوكيد إلا النون الشديدة خاصة لا الخفيفة (٣) .

فالجواب : أن الكلام هنا ليس على الفعل المتصل به ضمير التثنية خاصة لكن [على (٤)] ما اتصل به ضمير التثنية وضمير جماعة المذكرين ، وضمير الواحد المخاطب المؤنث ، والنون الشديدة والخفيفة (٥) تلحقان (٦) فعل [ضمير (٧)] جماعة المذكرين يقول : هل تضربُنْ يا زيدون [وهل تضربُنَّ يا زيدون (٨)] وكذلك فعل ضمير المخاطب المؤنث يقول : هل تَضرِبِنْ يا هند وهل تَضْرِبِنَّ يا هند ، وإن لم تلحق الفعل الذي اتصل به ضمير الاثنين إلا النون الشديدة خاصة نحو : هل تضربانِّ زيداً ؟ فلما كان الكلام هنا في هذه الأنواع كلها لا (٩) في فعل ضمير الاثنين خاصة ذكر النونين معا .

وقوله : فعلامة الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزما (١٠) .

= وانظر المقتضب ٣/٢٠ - ٢٢ ، والجزولية : ٦أ .

وجمهور النحاة يرونه معرباً : انظر الغرة ٢/٢٢٠أ - ب ، التسهيل ٢١٦ ، التذييل والتكميل ٥/٣٥أ - ب .
وهو الراجح لأن النحاة لم يجدوا « شيئا من ذلك يبنى إلاّ إذا كان التركيب في شيئين ، ولم نجد من كلامهم أن يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد ، فلو بنينا في يفعلان ويفعلون وتفعلين لكنا قد جعلنا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد وهي الفعل والضمير أو العلامة ونون التوكيد ، وهذا لا نظير له » التذييل والتكميل ٥/٣٥ب .

(١) جـ : نوني .

(٢) جـ : فالإفراد .

(٣) قال سيبويه : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد » ، الكتاب ٢/١٥٤ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب ، جـ : الخفيفة والشديدة .

(٦) ب : لا تلحقان ، والصواب ما أثبته ، وفي جـ : تلحق .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) أ : الا .

(١٠) الجزولية : ٦أ .

سيأتي سبب ذلك [بعد (١)] مستوفى إن شاء الله (٢) .

[علامات الإعراب]

وقوله : الفتحة تكون علامة النصب في كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع إلا في جمع المؤنث [السالم (٣)] .

يريد أن علامة النصب في جمع المؤنث السالم إنما هي الكسرة ، وكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيه الفتحة على قياس ما كانت الضمة فيه علامة الرفع ، فإن ما كانت الضمة فيه علامة الرفع من المفردات ومن جموع (٤) التكسير ومن الفعل المضارع الذي لم تلحقه ألف التثنية أو واو جماعة المذكر أو ياء خطاب المؤنث فإن الفتحة فيه علامة النصب ، فكان ينبغي لجماعة المؤنث السالم أن تجرى على ذلك القياس إذ الضمة فيها علامة الرفع ، فكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيها الفتحة /٧٣أ إلا أنه استثنى من ذلك للعلة التي تذكر في ذلك بعد (٥) .

وقوله : وإذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة (٦) .

[يريد أنك (٧)] تقول رأيت القاضَي ولن يَغْزُوَ ولَنْ يَرْميَ ، فتظهر الفتحة في هذه الألفاظ ، وفي كل ما كان مثلها مما آخره ياء أو واو وحركة ما قبلها (٨) من

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) سيأتي في علامات الجزم إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقط من : أ .

وانظر الجزولية ٦أ – ب .

(٤) جـ : جمع .

(٥) سيأتي إن شاء الله تعالى ص : ٤٢٧ .

(٦) الجزولية : ٦ب .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) جـ : قبلهما .

جنسها (١) في موضع النصب ، وإن كانت الضمة لا تظهر في هذا النوع في موضع الرفع (٢) ، وسبب ذلك ثقل الضمة وخفة الفتحة فإن الحركات ثلاث (٣) الفتحة والضمة والكسرة ، والفتحة عندهم منها هي الخفيفة والضمة والكسرة ثقيلتان والدليل على ثقلهما وخفة الفتحة [أن (٤)] ما كان على فَعِل مكسور الثاني ككَبِد وكَتِف وعَلِم وجَهِل أو على فَعُل [مضموم الثاني (٥)] كعَجُز وعَضُد وظَرُف وحَسُن يجوز فيه التسكين لثقل الضمة والكسرة (٦) ولا يجوز فيما كان على فَعَل مفتوح العين التسكين (٦) نحو جَمَل وحَمَل وضَرَبَ وقَتَلَ ، قال : فيما سكن فيه ما كان ثانيه مكسورا (٧) :–

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ (٨) كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُه (٩)

---

(١) جـ : جنسهما . وهو المناسب .

(٢) قال سيبويه : « واعلم أن الواو في (يَفْعُلُ) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع .... وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها ، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها .... فأما النصب فإنه يدخل عليها لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانتا كذلك في الواو ، وذلك في : هذا راميك وهو يرميك ، ورأيت راميَك ويريد أن يرميَك » ، الكتاب ٣٨٠/٢ – ٣٨١ .

(٣) أ : الثلاث .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر في إسكان عين فَعِل وفَعُل استخفافاً فقيل فَعْل ولم يجز ذلك في المفتوح العين .

الكتاب ٢٥٧/٢ – ٢٥٨ ، المقتضب ٢٥٥/١ ، ٣٩٥ ، الكامل ٩٤/٧ ، الأصول ١٥٨/٣ – ١٥٩ .

(٧) القائل هو : الأخطل : (١٩ – ٩٠ هـ) .

أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي من الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصر : جرير والفرزدق والأخطل ، كان يهاجي جريراً ، وكان منقطعاً لبني أمية مداحاً لهم ، مات على النصرانية .

« الشعر والشعراء ٢٤٢ – ٢٤٩ ، الأغاني ١٦١/٧ – ١٧٨ ، الخزانة ٤٥٨/١ – ٤٦٢ » .

(٨) أ : أضجر .

(٩) من البحر الطويل ، وهو في هجاء كعب بن جعيل .

الضجر هو الاغتمام والضيق ، البازل : هو الذي شق نابه ، وذلك إذا بلغ السنة التاسعة . والأدم : جمع آدم وأدماء وهي الإبل شديدة البياض ، والدبر في الإبل : الجرب ، والصفحتان جانبا العنق ، والغارب : ما بين السنام والعنق .

=

أراد ضَجِر ودَبِرَت وقال (١) :-

لَوْ (٢) عُصْرَ مِنْها البَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ (٣)

وقال (٤) :-

... ...   وَنُفْخُوا في مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا (٥)

= والشاهد فيه : ضَجْر ودَبْرت ، إذ خففهما بحذف حركة العين الكسرة .

والبيت ليس في ديوانه المطبوع بطبعتيه ، المنصف ٢١/١ ، الصحاح ١٨٥٩/٥ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الكشاف ٥٤٨/١ ، الإنصاف ١٢٣/١ ، شرح المفصل ١٢٩/٧ ، ١٥٢ ، اللسان ٤٨١/٤ ، ١٢/١٢ ، شرح شواهد الكشاف ٣٣٢ .

(١) القائل هو : أبو النجم العجلي .

(٢) جـ : ولو .

(٣) من الرجز من أبيات أولها :-

تَذَكَّرَ القَلْبُ وَجَهْلًا مَا ذَكَرْ

ويروى عصر منه .

البان : شجر لحب ثمره دهن طيب ، والمسك : معروف .

الشاهد فيه : عصر ، خففه الشاعر بحذف حركة عين الفعل لأنه أصله عُصِر .

الديوان ١٠٣ ، الكتاب ٢٥٨/٢ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، اشتقاق أسماء الله ١٤٥ ، اللامات ٣٦ ، الموشح ١٧٤ ، المنصف ٢٤/١ ، ١٢٤/٢ ، الصحاح ٧٤٩/٢ ، المخصص ٢٢٠/١٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الاقتضاب ٤٠٥/٣ ، الإنصاف ١٢٤/١ ، شرح الجمل ٢٢٧/٢ ، شرح الشافية ٤٣/١ ، الضرورة للقزاز ٨٢ ، اللسان ٥٨١/٤ ، (عصر) ، شرح شواهد الشافية ١٥/٤ .

(٤) القطامي : (... – نحو ١٣٠ هـ) .

أبو سعيد عمير بن شييم بن عمرو بن عباد التغلبي ، كان شاعراً غزلاً فحلا ، وكان نصرانياً فأسلم ، وهو أول من لقب بصريع الغواني .

الشعر والشعراء ٣٧١ – ٣٧٢ ، المؤتلف والمختلف ١٦٦ ، معجم الشعراء ٢٤٤ – ٢٤٥ ، سمط اللآلي ١٣١/١ – ١٣٢ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أمِنْ طَرَبٍ بكيتَ وذِكرِ أهلٍ   وللطربِ المتاحِ لك ادكارُ

وصدر البيت :-

أَلَمْ يُخْزِ التفرقُ جُنْدَ كِسْرى   ... ...

=

أراد ونُفِخُوا [(١)] ، وقال [(٢)] : – فيما سكن فيه ما كان ثانيه مضموما – :–

أَنَوراً ، سَرْعَ مَاذا يَا فَرُوقُ ؟ وَحبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حذيق [(٣)]

أراد سَرُع ذا ولا يقال في ضَرَب زيد : ضَرْبَ زيد ، ولا في قَتَل عمرو : قَتْلَ عمرو إلا قليلا لا يكاد يوجد وهو قوله [(٤)] :

فَمَا كَلّ مُبْتَاعٌ ولَوْ سَلْفَ صَفْقَهُ بِرَاجِـع مَا قَدْ فَاتَــهُ بِرَدَادِ [(٥)]

= ورواية الديوان : ونحوا عن مدائنهم ، ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : ونُفْخُوا إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين الكسرة وأصلها ونُفِخُوا .

الديوان ١٤٣ ، الخصائص ١٤٤/٢ ، ١٦٩ ، المنصف ٢٤/١ ، الصحاح ٤٣٤/١ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٩ ، الإنصاف ١٢٥/١ ، اللسان ٦٣/٣ مادة (نفخ) .

(١) أ ، جـ : بعجوا .

(٢) اختلف في قائله على قولين :–

أ – ذكر الأصمعي عنده أن قائله جزء بن رباح الباهلي أبو شقيق . انظر : الاختيارين ١٩٦ ، التنبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ .

ب – ذكر الأخفش الصغير نسبة القصيدة إلى مالك بن زغبة الباهلي ، ونسب إلى أبيه أحيانا ، الاختيارين ١٩٦ ، وتهذيب اللغة ٨٩/٢ ، وهما شاعران جاهليان .

(٣) من البحر الوافر ، وهو مطلع القصيدة وبعده :–

أَلَا زَعَمَتْ عَلَاقَة أنَّ سيفي يُفَلّلُ غَرْبَه الرأسُ الحَلِيــقُ

نَوْرُ : مصدر نرت من الشيء أنور نوراً أي نفرت ، والفروق : التي تفرق ، المنتكث : المنتقض ، والحذيق : المقطوع . يريد أنفارا يا فروق ؟

الشاهد فيه : سَرْع إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين بضمة وأصله : سَرُع .

الاختيارين ١٩٦ ، تهذيب اللغة ٨٩/٢ ، ٣٥/٤ ، ٢٣٥/١٥ ، الصحاح ٨٣٨/٢ ، ١٢٢٨/٣ ، ١٤٥٦/٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٦ ، التنبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ ، اللسان ٤٢٢/٥ ، ١٥٢/٨ ، ٤٠/١٠ ، المغني ٣٣٤/١ ، ٣٤٦ ، شرح شواهد المغني ٧١٤/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٣٣/٥ – ٢٣٤ ، ٢٧٧ .

(٤) هو الأخطل .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :–

أَتَغْضَبُ قَيْسٌ أَنْ هَجُوتُ ابْنَ مُسْمِعٍ وما قَطَعُوا بالعِزّ باطــنَ وادي ؟

=

ورواية الديوان : وما كل مغبون .

على أن أبا الفتح قد قال في هذا : إنه ليس مسكناً من سَلَف وإنما هو مسكن من أصل لم ينطق /٧٣ب به وكأنه كان في الأصل سَلِف بكسر الثاني ثم سكن وإن كان لم ينطق بسَلِف مكسور الثاني (١) لكن قد يوجد نحو (٢) هذا مما لم ينطق بالأصل فيه قط ، ولم يستعمل منه إلا الفرع ومن الدليل على استثقال الضمة والكسرة أيضا ما نحن بسبيله من قولهم في الرفع (٣) : قام القاضي ساكن الآخر ، وفي الخفض مررت بالقاضي ساكنه (٤) [أيضا (٥)] لثقل الضمة والكسرة ولا تظهر الضمة ولا الكسرة [في هذا النوع (٥)] إلا في الضرورة كقوله (٦) :

[تَراهُ وَقَدْ فَات الرُّماة (٥)] كَأَنَّه   أَمَامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أُصْلَمُ (٧)

= سلف : مضى ووجب ، صفقه : إيجابه البيع .

الشاهد : سَلْف حيث خفف الشاعر فَعَل المفتوح العين بحذف الفتحة وهو شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين .

الديوان ١٧٤ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المحتسب ٥٣/١ ، ٦٢ ، ٢٤٩ ، المنصف ٢١/١ ، الاقتضاب ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ ، شرح المفصل ١٥٢/٧ ، ضرائر الشعر ٨٤ ، شرح الشافية ٤٤/١ ، اللسان ١٥٨/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٨/٤ .

(١) قال أبو الفتح معلقا على هذا البيت « قالوا : أراد سلف ولكنه اضطر فخفف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذ ، فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتمل عنديَ وجهاً آخر ، وهو أن يكون مخففاً من (فَعِل) مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل ، إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به ، كما أن قولهم : « تفرقوا عباديد وشماطيط » كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين ، وإن لم يكن مستعملا في اللفظ ، فكأنهم استغنوا بسَلَف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن » ، المنصف ٢١/١ .

(٢) جـ : مثل .   (٣) جـ : الفرع .

(٤) جـ : ساكنا .   (٥) ساقط من : ب .

(٦) القائل هو أبو خراش الهذلي (.... - ١٥ هـ) .

خويلد بن مرة ، شاعر فحل من شعراء هذيل المذكورين الفصحاء ، ومن المخضرمين أدرك الاسلام فأسلم وعاش بعد النبي ﷺ ، وكان مشهورا بالعدو يسابق الخيل ، نهشته حية فمات .

« الشعر والشعراء ٣٣٥ ، الأغاني ٣٨/٢١ - ٤٨ ، الخزانة ٤٤٣/١ - ٤٤٤ » .

(٧) أ ، جـ : أعلم .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

رفوني وقَالُوا ياَ خُوَيلِدُ لَا تُرَعْ   فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ   =

وكقوله (١) :-

لَا بَارَكَ اللهُ في الغَوانَي هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ (٢)

وكقوله (٣) :-

.... كَجَوارِيِ يَلْعَبْنَ بالصَّحْرَاءِ(٤)

= الأصلم : ما قطعت أذناه من أصلهما ، وهو في وصف ظبي شديد عدوه يخفض خده وأذنيه حتى كأنه مقطوعهما .

ورواه السكري في ديوان الهذليين : مصغيَ الخد بالنصب ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : مصغي حيث ظهرت الضمة على الياء للضرورة .

ديوان الهذليين ١٤٦/٢ ، المعاني الكبير ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٢٥٨/١ ، المنصف ٨١/٢ ، المرتجل ٤٠ ، حواشي المفصل ٥٣٦ ، شرح الجزولية ١٣٩/١ .

(١) القائل هو : عبيد الله بن قيس (... - ٧٥ هـ) .

عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر بن لؤي ، شاعر قريش في العصر الأموي الملقب بالرقيات ، وقيل في سبب تسميته بعبيد الله الرقيات أنه شبب بثلاث نساء يقال لهن جميعا رقية .

« الشعر والشعراء ٢٧٢ ، الأغاني ١٥٤/٤ - ١٦٦ ، الخزانة ٢٨٤/٧ - ٢٨٩ » .

(٢) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها :-

عَادَ لَه مِنْ كُثَيرةَ الطَّرَبُ فَعَيْنُه بالدُّمُوعِ تَنْسَكِبُ

ورواية الديوان : في الغواني فما الغواني : جمع غانية وهي الشابة الوضيئة سميت بذلك لأنها تستغني بجمالها عن الزينة ، والمطلب : التطلب . وقيل هن يطلبن من يواصلنه .

الشاهد فيه : ظهور الحركة وهي الكسرة على الياء ضرورة .

الديوان ٣ ، الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، الكامل ١٨١/٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠ ، ضرورة الشعر ٥٩ ، شرح أبيات سيبويه ٥٩٦/١ ، الخصائص ٢٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، المحتسب ١١١/١ ، المنصف ٦٧/٢ ، ٨١ ، الصناعتين ١٦٨ ، فرحة الأديب ١٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢٢٦/٢ ، المرتجل ٥٤١ ، المفصل ٣٨٦ ، شرح المفصل ١٠١/١٠ ، اللسان ١٣٨/١٥ ، المغني ٢٦٨/١ ، شرح شواهد المغني ٦٢٠/٢ - ٦٢٣ ، شرح أبيات المغني ٣٨٦/٤ - ٣٩٠ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) من البحر الكامل صدره :-

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي

الجواري : جمع جارية وسميت بذلك لأنها تجري مستسخرة في أشغال مواليها ، والجواري أيضا : السفن . =

وقالوا في النصب : رأيت القاضيَ ولن يغزوَ ولن يرميَ مفتوحة الياء والواو (١) لخفتها ولا تسكن إلا في الضرورة كقوله (٢) :-

رَدَّتْ عَلَيـهِ أَقَاصِيـه ولَبَّـــدَه ضَرْبُ الَوليدَةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ(٣)

على رواية من روى رَدّت بفتح الراء (٤) وكقوله (٥) :-

= سميت بذلك لجريها في البحر . والمراد الأول .

الشاهد فيه : ظهور الحركة على الياء للضرورة ، وحقها أن تحذف وتعتل الكلمة إعلال قاض وغاز .

أخبار الزجاجي ٢٢٨ ، أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموشح ١٤٩ ، ضرورة الشعر ٦٨ ، المفصل ٣٨٦ ، البديع ٧٩٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/١ ، ١٠١/١٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢ ، شرح الجمل ٥٦٥/٢ ، ضرائر الشعر ٤٤ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، شرح الشافية ١٨٣/٣ ، الخزانة ٣٤١/٨ - ٣٤٣ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤ - ٤٠٤ .

(١) جـ : الواو والياء .

(٢) القائل : هو النابغة (.... - ....) .

أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب الذبياني الغطفاني ، شاعر جاهلي فحل من الطبقة الأولى كان من الأشراف في الجاهلية كان حظيا عند النعمان ثم وشي به عنده ، فغاب النابغة عنه زمناً وقال اعتذارياته المعروفة ، فرضي عنه النعمان . كانت تضرب له قبة من جلد أحمر فتقصده الشعراء فيحكم لها أو عليها .

« الشعر والشعراء ٦١ - ٦٩ ، الأغاني ١٥٤/٩ - ١٧٠ ، نهاية الأرب ٥٩/٣ » .

(٣) أ : فالثأد .

من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يا دَارَ مَيَّـةَ بالعَلْيـاء فالسَّنَـــدِ أَقْوتْ وطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ

لَبَّده : سكنه بشدة ، الوليدة : الأمة الشابة ، الثأد : المكان الندي .

الشاهد فيه : أقاصيه إذ سكنه ضرورة وحقه أن يحرك بالفتحة .

الديوان ١٥ ، المقتضب ٢١/٤ ، شرح المفضليات ٤٨٥ ، اشتقاق أسماء الله ٨٥ ، شرح القصائد العشر ٤٤٨ ، شرح الجمل ٥٨٧/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الجزولية ٢١٤/١ ، ٣٠٧ ، ٩٧٥ .

(٤) قال الخطيب التبريزي : « ويروى رُدّت عليه أقاصيه ، وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : رُدت عليه أقاصيه فأقاصيه في موضع رفع ، فأسكن الياء لأن الضمة فيها ثقيلة ، وإذا روى ردت ، فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب أن تفتح الياء ، إلا أنه يجوز إسكانها في الضرورة ، لأنه يسكن في الرفع والخفض فأجرى النصب مجراهما » ، شرح القصائد العشر ٤٤٨ .

(٥) القائل : هو رؤبة بن العجاج .

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقَـاعِ القَـرِقْ
أَيْدِي جَوارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ (١)

وكقوله (٢) :-

... ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍّ وَلَا أَبِ (٣)

---

(١) من البحر الرجز ذكرا ضمن زيادات الديوان (١٧٩) .

ويروى أيدي عذاري ، وأيدي نساء . وهما في وصف الإبل ، القاع : المكان المستوى ، القَرِقْ بفتح فكسر : الأملس ، وجوار : جمع جارية ، والورق الدراهم .

قال البغدادي : « شبه حذف مناسم الإبل للحصا بحذف جوار يلعبن بدراهم ، وخص الجواري لأنهن أخف يداً من النساء » ، شرح شواهد الشافية ٤٠٦/٤ .

الشاهد : حذف علامة النصب من « أيديهن » وهي الفتحة للضرورة .

الديوان ١٧٩ ، إصلاح المنطق ٤١٩ ، الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، المحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، مجمل اللغة ٧٤٩/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٥/٥ ، الصحاح ١٥٤٧/٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١ ، ٩٧٠/٢ ، ١٠٣٢/٣ ، العمدة ١٩٣/٢ ، المقتصد ١٠٣٨/٢ ، الإفصاح ٣٦٩ ، أمالي المرتضى ٥٦١/١ ، البديع ٨٢٢/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، اللسان ٣٢١/١٠ ، الخزانة ٣٤٧/٨ - ٣٥٠ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٥/٤ .

(٢) هو عامر بن الطفيل (... - ١١ هـ) .

أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر ، صعصعة كان سيداً من فتاك العرب وشعرائهم ، وفد على الرسول ﷺ ولم يسلم .

« الشعر والشعراء ١٥٥ - ١٥٦ ، الخزانة ٨٠/٣ - ٨٢ ، رغبة الآمل ١٧٦/٢ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تَقولُ ابنةُ العمري مالكَ بَعْدَ ما ... أَرَاكَ صَحِيحاً كالسَّلِيمِ المُعَذَّبِ

وهو عجز بيت صدره :-

فَمَا سودتني عامر عن قرابة ... ...

ويروي : « عن وراثة ، ويروى عن كلالة ، وأيضا بأمي والأب » .

وليس في الديوان (١٣) إلا ثلاثة أبيات ، وأورد البغدادي عشرة منها في الخزانة ٣٤٥/٨ .

الشاهد فيه : أسمو إذ سكن الواو للضرورة وحقها أن تفتح لكنه لما اضطر سكنها .

الديوان ١٣ ، الحيوان ٩٥/٢ ، الأمالي ١١٨/٣ ، عيون الأخبار ٢٢٧/١ ، الكامل ١٧٦/٢ ، الخصائص ٣٤٢/٢ ، المحتسب ١٢٧/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٣ ، المفصل ٢١٤ ، البديع ٨١٩/٢ ، شرح المفصل ١٠٠/١٠ - ١٠١ ، الحماسة البصرية ٧٢/١ ، ضرائر الشعر ٩٠ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، المغني ٧٥٣/٢ ، تعليق الفرائد ١٨١/١ ، شرح شواهد المغني ٩٥٣/٢ - ٩٥٤ ، الخزانة ٣٤٣/٨ - ٣٤٧ ، شرح أبيات المغني ٤٦/٨ .

وسبب ثقل الضمة والكسرة عندهم وخفة الفتحة أن الضمة عندهم كأنها بعض الواو لما كانت الواو تحدث عن إشباعها ، والكسرة عندهم كأنها بعض الياء لما كانت الياء تحدث عن إشباعها ، والفتحة عندهم كذلك كأنها بعض الألف لأنها تحدث عن [١] إشباعها والياء والواو [٢] والألف أصوات ليس فيها كبير عمل للعضو ، إلا أن الواو والياء منها [٣] عمل العضو فيهما أكثر من عمل العضو في الألف ، لأنه لابد مع الواو من ضم الشفتين ، ولابد مع الياء من حصرها بين وسط اللسان وما يليه /٧٤أ من الحنك الأعلى والألف ليس كذلك إنما هي صوت يتسع في هواء الفم مع فتحه [٤] ، فكان العمل في الألف أقل منه في الياء والواو فلما [٥] قَلّ العمل معه استخفوه وما كان العمل معه أكثر استثقلوه .

وقولة : وإذا تعذرت تعذرت [٦] .

يقول : إنك تقول : رأيت الفتى ولن يخشى كما تقول جاءني الفتى وزيد يخشى فلا تظهر الفتحة في الألف فيهما في النصب لتعذرها أي لتعذر الفتحة في الألف ، فإنها [٧] جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله [تعالى [٨]] عليه ، كما لم تظهر الضمة فيها في موضع الرفع لتلك العلة أيضاً .

---

(١) ب ، جـ : من .
(٢) جـ : والواو والياء .
(٣) ب : منهما .
(٤) قال ابن جني في ذكر مخارج الحروف : « ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء » ، سر الصناعة ٤٧/١ .

ثم قال : « ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو » ، سر الصناعة ٤٨/١ .

وقال عن مخرج الألف : « واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر : ثلاثة منها في الحلق ، فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء » ، سر الصناعة ٤٦/١ .
(٥) ب : فما ، جـ : ولما .
(٦) الجزولية من : ٦ب .
(٧) جـ : فإنما .
(٨) ساقط من : ب .

وقوله : لما (١) كان منصوب جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاء لحق أصالة التذكير (٢) .

يقول : كان ينبغي أن يكون جمع المؤنث السالم منصوباً بالفتحة ، كما كان نصب جمع ما كانت الضمة فيه علامة الرفع سواه (٣) بالفتحة فلما جاء على خلاف ذلك علله ، ولأن الكسرة أيضاً إنما هي علامة للجر فلما جاءت للنصب علل ذلك (٤) .

[علامات الإعراب]

وقوله : أصل الإعراب للحركات (٥) .

لأنه لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات إلا في موضع يتعذر الإعراب بها فيه (٦) ، فإن قلت : كيف يتعذر الإعراب في التثنية والجمع المذكر السالم بالحركات ،

---

(١) ب : ما .

(٢) الجزولية : ٦ب .

(٣) جـ : سواء .

(٤) أي كون الكسرة فيه علامة للنصب ، وزاد بعض النحويين علة أخرى وهي « أن الذي أوجب ذلك أولا أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يشبهه في اللفظ ، وليس بجمع سلامة نحو أبيات وأموات ، وكان الذي حمل فيه النصب على الخفض للفرق بينهما جمع المؤنث السالم ولم يكن جمع التكسير الذي يشبهه في اللفظ ، لأنه لا شبه بين أبيات وأمثاله وبين جمع المذكر السالم ولا هو فرعه فحمل عليه لذلك » ، شرح الجزولية ٢١٦/١ .

(٥) الجزولية : ٦ب .

(٦) هذا هو مذهب البصريين الذين يرون أن الإعراب حركة فقط ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب قد يكون حركة وقد يكون حرفاً قال الزجاجي « إن الإعراب دال على المعاني ، وأنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك : هذا جعفر ، .... هذا أصله ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين . =

وقد كان يمكن أن يكون إعرابها بحركات مقدرة في حروفها ما يستثقل منها ، وظاهرة في ما يستخف منها ، كما كان ذلك في قاضٍ وغازٍ ونحوه [فالجواب أنهم إنما احتملوا كون الإعراب مقدراً غير ظاهر في قاضٍ وغازٍ ونحوه (١)] مع أن أصله لا (٢) يكون إلا ظاهرا لأنه جاء لمعنى وما جاء لمعنى ينبغي أن يثبت للدلالة على معناه فإنما احتملوا /٧٤ب فيه الحذف في : قاضٍ وغازٍ ونحوه مع ثقله لأن له نظائر من نوعه قد ظهر فيها الإعراب ، فإن لم يظهر في قاضٍ وغازٍ ونحوهما فهو ظاهر في نظيرهما نحو ضارب وقاتل وما أشبههما ، لأنهما أسماء فاعلين مثلها فكأن ذلك هو الذي حسن عدم ظهوره أعني الاستدلال عليه بنظيره وأما التثنية والجمع المذكر السالم فإنهما ليس لهما نظير من بابهما يستغني بظهور الإعراب فيه عن ظهوره فيهما ، ويقام ظهوره فيه مقام ظهوره فيهما .

وقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع (٣) .

ظاهر هذا الكلام أن حروف المد واللين في التثنية للأسماء وجمعها وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة إنما هي عنده حروف إعراب (٤) لا علامات إعراب لقوله عند من يرى الإعراب بها تبع وإن كان قد ذكر متقدماً ومتأخراً في الأسماء الستة أنها معربة بالحروف ، وأعني بقولي : متقدما ما قاله في هذه الأسماء حيث تكلم عليها في فصل الرفع (٥) ، وبقولي متأخرا : حيث ذكره في مواقع الياء التي تكون علامة للخفض (٦) ،

= وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف » ، الإيضاح ٧٢ ، وانظر : التبيين ١٦٧ - ١٦٨ .

(١) ساقط من : أ .

(٢) أ : الا .

(٣) الجزولية : ٦ب .

(٤) متابعا في ذلك للبصريين ، انظر ما سبق ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٥) إذ قال في الجزولية ٥٦ « كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً » .

(٦) قال رحمه الله : « والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك وفوك وفي التثنية والجمع » ، الجزولية ٥٩ .

لكنه وإن قال ذلك فإن ذلك القول في الموضعين منه مجاز ، ويتأيد أنه مجاز بأنه شرك التثنية والجمع مع الأسماء الستة في كون الياء فيها علامة للخفض ، وقد نص على أن هذه الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب حيث قال « كلتاهما حرف إعراب [١] » في الموضعين ، وأيضاً فإنه قد قال في الأسماء الستة المعتلة المضافة : إن أصلها أن تكون مقصورة [٢] ، وأن هذه الحروف لاماتٌ الكلم [٣] ، وكل ذلك يوجب أنها حروف إعراب [لا علامات إعراب لأن المقصور آخره حرف إعراب [٤]] فعندما يجعلون له مزية كما قال [٥] ويجعلونه مختلفا باختلاف العوامل لا يزول عنه أن تكون حروف إعراب وتنتقل إلى [٦] /٧٥أ أن تكون علامة إعراب ولأن [٧] لام الكلمة لا تكون إعرابا للكلمة ، وإنما يكون الإعراب فيها ، وإيضاً فإنه إذ ذكر مواضع الضمة في الأسماء أطلق القول في الأسماء المفردة ، ولم يقيده باستثناء هذه الستة المعتلة ، فدل ذلك على أن هذه الأسماء الستة المعتلة معربة بالحركات في جملة الأسماء المفردة ، وأن حروفها حروف إعراب لا علامات إعراب ، ولذلك لم يستثنها .

فتقوى بذلك كله أن قوله : عند من يرى الإعراب بها تبع لا يدل على أن التثنية والجمع والستة الأسماء ليست عنده معربة بالحروف ، على معنى أن تلك الحروف [٨] علامات إعراب ولكن الحروف عنده حروف إعراب ، إلا أنه أطلق هذا القول على كل ما يعرب بالحروف فيقتضي ذلك أن الخمسة الأمثلة من الفعل عنده

---

(١) الجزولية ٥٧ ، ٥٨ وفيهما : كلتاهما حرف الإعراب .

(٢) انظر الجزولية : ٤أ .

(٣) قال رحمه الله تعالى : « ولاماتها كلها واو إلا فوك فلامه هاء لقولهم في : الجمع أفواه وفي التصغير فويه وذو فلامه ياء لتوسط الواو فيها » ، الجزولية ٤أ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) نصه رحمه الله تعالى : « فأصلها إذن تكون مقصورة إلا فوك ، لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها لكثرة لزومها الإضافة » ، الجزولية : ٤أ .

(٦) إلى : معادة في : أ .

(٧) ب : وأن .

(٨) ب : على معنى ذلك أن الحروف .

ليست مما أعرب [١] بالحروف لأنها من جملة ما فيه هذه الحروف ، وقد قلنا : إن قوله فيما فيه هذه الحروف عند من يرى الإعراب بها يقتضي أن الحروف عنده ليست علامات إعراب . فيقتضي ذلك أن النون في هذه الخمسة الأمثلة ليست علامة إعراب .

والظاهر أن هذا ممكن في الستة الأسماء والتثنية والجمع وغير ممكن في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل ، لأن الحروف في الستة الأسماء والتثنية والجمع [إن [٢]] لم تكن إعراباً فهي حروف إعراب والنون في الخمسة الأمثلة من الفعل إن لم تكن إعراباً لم تكن شيئاً لأنها ليست بحرف إعراب .

والجواب عن هذا : أنه قد يريد بقوله والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، الحروف التابعة للحركات [٣] ، لا الحرف التابع للحروف التابعة للحركات ، ألا ترى أنه إنما يريد أن الحروف عند من يرى الإعراب بها تبع لها أي للحركات ، فهذا يقتضي أنه إنما يريد الحروف التابعة للحركات، /٧٥ب لأنه قد قال آخرا : إنها تبع وهو يريد أنها تبع للحركات [٤] .

وقد يمكن أن يريد بقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع أن هذه الحروف أعني حروف التثنية والجمع والأسماء الستة حروف إعراب والإعراب فيها مقدر على مذهب من يرى ذلك [٥] ويكون مذهبه في ذلك مذهب هؤلاء ، لا مذهب من يرى أن إعراب هذه الأسماء الاختلاف الذي في هذه الحروف [٦] ، فإذا كان مذهبه

---

(١) ب : ليست معربة .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) فالجزولي على هذا « جعل كل حرف من حروف العلة تابعا للحركة التي هي بعضه » ، شرح الجزولية ٢١٨/١ .

(٤) يوضح ذلك أيضا ما قاله الجزولي « والحرف عند من يرى الإعراب بها تبع ، والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها الضمة وتتبعها الواو ، وللنصب منها الفتحة وتتبعها الألف ، وللجر منها الكسرة وتتبعها الياء ... » ، الجزولية : ٦ب .

(٥) هو مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٦) كالجرمي . انظر ما تقدم ص : ٣٩٩ .

ذلك لم يكن الإعراب عنده فيها إلا بالحركات لا باختلاف الحروف ، وإذا كان مذهبه ذلك فالإعراب [فيها [(١)]] إنما هو بالحركات لا بالحروف لأن الإعراب عنده ليس باختلاف الحروف ، وإذا لم يكن الإعراب عنده باختلاف [(٢)] الحروف لم يكن بالحروف .

فيكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع في هذا التأويل منصرفاً إلى الحروف التابعة للحركات خاصة لا للحرف التابع للحروف التابعة للحركات أيضا .

ويمكن أن يكون مذهبه أيضاً في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل مذهب ابن درستويه ، فإنه يرى أن النون في هذه الأمثلة ليست علامة إعراب ، ويرى أنها كلم ليس فيها إعراب ولا حرف إعراب ، ولكن فيها دليل إعراب [(٣)] على حسب ما نقوله في التثنية والجمع من أنه كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر المفرد فمنع من ذلك اتصال علامة التثنية والجمع هذا في الأسماء فجعل هذا الاختلاف [فيها [(٤)]] دليل أنه كان ينبغي أن تكون هذه الأسماء معربة ولكن منع من إعرابها ما اتصل من علامة التثنية والجمع بها [(٥)] ، وكذلك في هذه الأفعال كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر الفعل المضارع ولكن منع من كون الإعراب فيه اتصال الضمائر به فجعل هذا الاختلاف الذي في أواخر [(٦)] هذه الأمثلة بإثبات النون وحذفها /٧٦أ دليل أنه كان يجب لها الإعراب ، ولكن منع منه مانع فعلى هذا يكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، يريد [به [(٧)]] الحروف كلها حروف المد واللين والنون أعني إذا كان

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ب : لاختلاف .

(٣) هذا المذهب المنسوب لابن درستويه نسب أيضا إلى الأخفش وأخذ به السهيلي واحتج له .
انظر : نتائج الفكر ١٠٩ – ١١٠ ، التسهيل ٩ ، رصف المباني ٤٠٣ – ٤٠٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) لأن الإعراب ينبغي أن يكون آخر المعرب .
انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٦ ، التبيين ١٦١ – ١٦٣ .

(٦) ب : آخر .

(٧) ساقط من : أ .

مذهبه في ذلك مذهب ابن درستويه ، إلا أنه يضعف عندي أن يريد هذا لأنه إن كان مذهبه هذا في هذه الأمثلة فينبغي أن يكون مذهبه ذلك في التثنية والجمع وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة لأن الأمر فيها كلها واحد ، فإن (١) لم يقل ذلك فيها دليل على أنه لا يقول بذلك في هذه الأمثلة ، فلم يبق أن يريد إلا الوجهين اللذين قدمناهما (٢) .

وقوله : ثم النون تشبه الواو والياء ولذلك ندغم فيهما (٣) .

لأن الإدغام لا يكون إلا في مثلين (٤) أو في متقاربين (٥) مخرجا أو صفة (٦) .

وقوله : وتشبه الألف ولذلك تبدل منها ساكنة في الوقف (٧) .

لأن البدل (٨) لا يكون إلا لعلة وعلته هنا الشبه بين البدل والمبدل منه (٩) .

وقوله : لكن يستحقها أسبق [ألقاب (١٠)] الإعراب وقوعاً وهو الرفع .... الفصل (٧) .

يعني أن الرفع قد يكون بالعامل المعنوي دون أن يكون [له (١١)] عامل لفظي فهو (١٢) بذلك سابق لأنه لا عامل لفظي له يفتقر إليه (١٣) .

---

(١) جـ : فإذ .

(٢) من أنه يريد الحروف التابعة للحركات لا الحروف التابعة للحروف التابعة للحركات ، وخرجه الشارح على وجهين هما : أنه يريد أن هذه الحروف حروف إعراب لا علامات إعراب ، أو أنه يريد أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر .

(٣) الجزولية : ٦ب .

(٤) جـ : المثلين .

(٥) جـ : المتقابلين .

(٦) لذلك عرفه الصيمري بقوله : « الإدغام : جعل حرفين بمنزلة حرف واحد ، ليرفع اللسان بهما رفعة واحدة طلبا للتخفيف ، وهو على وجهين : إدغام المثلين وإدغام المتقاربين » ، التبصرة والتذكرة ٩٣٣/٢ .

(٧) الجزولية : ٥٨ .

(٨) ب ، جـ : المبدل .

(٩) انظر في إبدال النون ألفاً . الكتاب ٣١٣/٢ ، المقتضب ١٩٩/١ ، الأصول ٢٥٥/٣ .

(١٠) تكملة من : جـ .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) أ : وهو .

(١٣) كالمبتدأ فإنه مرفوع بالابتداء عند البصريين ، والابتداء عامل معنوي .
انظر في ذلك : الكتاب ٤١/١ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، المقتضب ١٢/٤ ، ١٢٦ .

وقال : أسبق الإعراب وقوعاً فجعل لغير [1] الرفع سبقاً لأن النصب قد يتقدم عامله اللفظي [نحو [2]] زيداً ضربت ، إلا أن سبق إعراب النصب للعامل اللفظي إنما هو سبق في اللفظ خاصة ، وسبق الرفع للعامل اللفظي سبق على كل حال [لأنه يوجد وحده دون [3] عامل لفظي [2]] فهو سبق لفظاً ومعنى ، فلذلك قال في الرفع : إنه أسبق الإعراب وقوعاً والنصب والجر لا يكونان إلا بعامل لفظي ، فليس واحد منهما سابق وذلك [4] السبق [الذي للرفع لأن العامل اللفظي يفتقر كل واحد منهما إليه [5]] .

وقوله : الذي لا يفتقر [في [6]] وجوده إلى وجود فعل [7] .

نحو : ضَرَبْتُ زيدا [8] .

وقوله [9] : أو معنى فعل كالنصب [7] .

نحو هذا ضَارِبٌ زَيْداً ، وبقي عليه من النواصب ما ليس بفعل /٧٦ب ولا معنى فعل ، ولكنه مشبه الفعل نحو : إنَّ وأخواتها ، وبقي عليه [منها [6]] أيضاً ما ليس واحداً من الأصناف الثلاثة وهو نواصب [10] الأفعال وكأنه أدخل شبه الفعل تحت [معنى [11]] الفعل مجازاً ، لأن الشبه إنما هو في معنى من المعاني وحكم من الأحكام ، والأحكام معان [12] ، ولم يلتفت إلى نواصب الفعل إذ لم يكن الإعراب في الأفعال

---

(١) جـ : أمر .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : دليل .

(٤) ولذلك .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) الجزولية : ٥٨ وفيها وهو الرفع الذي لا يفتقر ...

(٨) لأن المفعول يفتقر إلى فعل وفاعل ، بخلاف المبتدأ والخبر .

(٩) جاءت العبارة الساقطة من ب في هامش (٥) هنا بعد قوله : « وقوله » وقبل قوله : « أو معنى فعل » .

(١٠) أ : ناصب .

(١١) ساقط من : ب .

(١٢) هذا اعتذار مقبول من الشارح عن شيخه الجزولي ، وبه أيضا يُرَدُّ على الأبذي إذ يقول : « النصب لا يفتقر إلى ما ذكر خاصة ، بل قد يفتقر أيضاً إلى وجود حرف كاسم إن وأخواتها ، وخبر ما الحجازية وإلى وجود اسم تام بالنون نحو : عشرين درهماً ، وإلى وجود جملة تامة نحو قولك لي ملؤه عسلا ، والقوم اخوتك إلا زيدا .... وإلى وجود فعل وحرف نحو : جاء البرد والطيالسة ... » ، شرح الجزولية ٢٢٠/١ .

واعتذر العطار عن الجزولي بعذر آخر قال : « إنه ليس بنصب حقيقي وإنما هو محمول على الفعل » المشكاة والنبراس ٥٨/١ (ف) .

أصلا ، فلم يعتبر إلا الإعراب الذي هو أصل ولم يلتفت إلى غيره ؛ إذ الاعتماد إنما هو على الأصول .

وقوله : ولا إلى وجود فعل وحرف (١) .

نحو : مررت بزيد .

وقوله : أو معنى فعل وحرف كالجر (١) .

نحو : أنا مار بزيد وبقي عليه من الجَوَارِّ إضافة الاسم إلى الاسم في نحو غلامُ زيدٍ وضاربُ زيدٍ ، وكأنه استغنى عن ذلك ، فإن أصل الإضافة الإضافة التي هي بمعنى اللام أو من (٢) ، فلحقت عنده بذلك بمعنى حرف الإضافة ، وحرف الإضافة لابد له في الأصل من فعل أو معنى فعل . فسيكون في الإضافة على هذا معنى فعل وحرف (٣) .

وقوله : فيقال مثلا : قام زيد والزيدُون (٤) .

يعني في رفع التثنية (٥) .

---

(١) الجزولية ٥٨ - ٥٩ .

(٢) قال ابن السراج : « والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، واضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ، الأصول ٢/٥ .

وانظر في ذلك أيضا : المقتضب ١٤٣/٤ ، الخصائص ٢٦/٣ ، اللمع ١٦٤ .

(٣) هذا اعتذار آخر عن الجزولي ، وبه يرد على الأبذي إذ قال : « وكان ينبغي له أيضا أن يقول : أو حرف جر خاصة نحو : بحسبك زيد ، أو اسم خاصة نحو قولك : غلامُ زيدٍ ضاحك ، أو متبوع مخفوض نحو قولك مررت بزيدٍ العاقل ، حتى يستوفي جميع ما يفتقر إليه الخفض » ، شرح الجزولية ٢٢١/١ .

وبهذا الاعتذار اعتذر العطار عن الجزولي لكنه أضاف قوله : « قال بعض العلماء : إن هذا الاعتراض لازم لأن الخفض أصله أن يكون بالإضافة من غير حرف ، وإنما يحتاج إلى حرف الجر بين الاسم والفعل لتعذر إضافة الفعل إلى الاسم ، والاسم ينجر بنفسه فلا يحتاج إلى حرف ، وإنما قدر الحرف لبيان الكلام ، لا أن هناك شيئا مقدرا » ، المشكاة والنبراس ٥٨/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٥٩ ، وفي ب : والزيدين .

(٥) يتبادر إلى الذهن أن هذا خطأ من النسخ أو غيره ، ولكن هذا هو الثابت في الجزولية وجميع شروحها ، والجزولي بهذا يريد بيان الأصل في التثنية والجمع ، ثم وجه التفريق بينهما .

وقوله : بعد ذلك : والزيدُون (١) .

يعني في رفع الجمع .

وقوله : ومررت بزيد وبالزيدِين (٢) .

يعني في خفض التثنية .

وقوله بعد ذلك : وبالزيدِين (١) .

يعني في خفض الجمع .

وقوله : ورأيت زيدا والزيدَان (١) .

يعني في نصب التثنية .

وقوله بعد ذلك : والزيدَان (١) .

يعني في نصب الجميع قلنا : وهذا الموضع يقرؤه الناس مفرقا فيه بين التثنية والجمع في النون ، ومفرقاً بينهما أيضاً بما قبل حرف المد واللين في الموضع الذي يمكن فيه الفرق وهو خطأ ، وإنما ينبغي أن يقرأ : والنون في ذلك كله ساكنة إن وقفت ومكسورة في التثنية إن وصلت على أصل التقاء الساكنين ، ومفتوحة أيضاً إن وصلت في الجمع على أصل التقاء الساكنين وما قبل حرف اللين في ذلك /٧٧أ كله محرك بحركة من جنسه أي من جنس حرف اللين [في الجمع أو بالفتحة في التثنية (٣)] ، لأنه إن فرق بين التثنية والجمع في شيء من ذلك بكسر النون وفتحها لم يكن لذكره - بعد ذلك : إن (٤) اللبس يعرض بين التثنية والجمع - معنى ، ولا لقوله بعد ذلك لأنه (٥) يفرق بينهما بعد أن يعرض اللبس بكذا وكذا على حسب ما ذكره مما تقف

(١) الجزولية : ٥٩ . والجزولي يحكي ما كان أصلا ثم يطرأ عليه التغيير .

(٢) الجزولية : ٥٩ . وفي ب : الزيدين .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : إلى .

(٥) أ : أنه .

عليه (١) .

فإنما ينبغي أن يقرأ كما ذكرناه ، فإنه إذا قرئ كذلك وقع اللبس بين التثنية والجمع فاحتيج إلى ذلك الفرق فأوقع كما ذكر ، وإذا قرئ كما قرؤوه لم ينتظم مع الذي بعده من الكلام ، وإلى ذلك أشار المؤلف عندي بقوله : فيقال مثلًا أي تمثيلا ، لأنه لما وضع النون في ذلك على حالة واحدة أي ساكنة ليس إلا في الوصل والوقف ، غير ساكنة في الوقف ولا مكسورة في الوصل ، والعرب لا تقول ذلك في الموضعين على حال واحدة ، إنما تقوله بوجهين كما قلنا مفرقة بين الوقف والوصل وكذلك أيضا وضع ما قبل حرف اللين غير مفرق فيه بين التثنية والجمع بحركة ما قبله ، والعرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير مبينة ، قال : فيقال : مثلا أي تمثيلا [أي (٢)] أمثل ذلك تمثيلا (٣) ليتبين لك أنك [إذا فعلت ذلك أي أنك (٢)] إذا وضعتهما (٤) على حالة واحدة في الوصل والوقف (٥) عرض اللبس الذي يريد أن يذكره .

وقوله : فيعرض اللبس بين التثنية والجمع فيكون الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين [في الدرج (٢)] وفي الوقف (٦) .

يعني حركة ما قبل الواو والياء وحركة النون .

وقوله : وفي (٧) حال الإضافة بأمر واحد (٦) .

---

(١) أشار العطار إلى اختلاف النسخ واختلاف الشيوخ في قراءتها ثم قال : « إن الصواب أن يكون لفظ التثنية والجمع على صورة واحدة في كل حال من الأحوال الثلاث بضم ما قبل الواو في التثنية والجمع ، وبسكون النون في الرفع ، وبكسر ما قبل الياء في التثنية والجمع في الجر والنون ساكنة ، وتكون التثنية والجمع بالألف والنون ساكنة ، لأن اللبس الذي ذكر المؤلف في قوله : فيعرض اللبس إنما يكون إذا قرئ هكذا ، وإن قرئ بالتفريق لم يصدق » ، المشكاة والنبراس ٥٩/١ (ف) .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) قال ابن فارس : « الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثل هذا أي نظيره ، والمثل والمثال في معنى واحد » معجم مقاييس اللغة ٢٩٦/٥ .

(٤) ب : وضعتها .

(٥) جـ : أنك إذا فعلت ذلك عرض اللبس .

(٦) الجزولية : ٥٩ .

(٧) ب : في .

يعني به حركة ما قبل الواو والياء [١] .

وقوله : ولا يقع في النصب إلا بأمر واحد [في حال الدرج [٢]] فقط [٣] .

يعني به حركة النون .

وقوله : لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح [٣] .

يقول : إن النصب كان حقه أن يكون بالألف وما قبل /٧٧ب الألف يمتنع أن يكون غير مفتوح [٤] .

وقوله : فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل تثنية المنصوب ... الفصل [٣] .

يريد وحمل نصب تثنية المنصوب و[نصب [٢]] جمعه المذكر على مثلهما من اللقب أي على [ما هو في [٥]] مثل حالهما من اللقب [الذي هو كذا وهو الجزء ويحذف المضاف بعد من في قوله : على مثلهما من اللقب [٦]] والتقدير على مثلهما من ذي اللقب الذي هو كذا ، وذو اللقب الذي ذكره هو الجر [٧] .

وقوله : فلما استعملت الضمة [٣] .

يعني في المفرد .

[وقوله [٨]] : ومجانسها من الحروف [٣] .

يعني [٩] الواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع والواو المفتوح ما قبلها في رفع التثنية [١٠] .

---

(١) لأن النون تحذف عند الإضافة .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) الجزولية : ٥٩ .

(٤) فلا فرق إذن غير حركة النون ، انظر ذلك في : شرح الجزولية ٢٢٤/١ ، المشكاة والنبراس ٥٩/١ (ف) .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ذكر ذلك الجزولي بقوله : « وحملت تثنية المنصوب وجمعه في المذكر على مثلها من اللقب الذي تشبهه في الافتقار إلى العامل اللفظي وهو الجر » ، الجزولية : ٥٩ .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) ب : ومجانسها يعني من الحروف ...

(١٠) هذا على الأصل المتقدم . انظر المباحث الكاملية ١١٩/١ ، المشكاة والنبراس ٦٠/١ (ف) .

وقوله : والكسرة [١] .

يعني في المفرد .

وقوله : ومجانسها [١] .

يعني الياء المكسور ما قبلها في جر الجمع ، والياء المفتوح ما قبلها في خفض التثنية [٢] .

وقوله : والفتحة [٣] .

[يعني في المفرد .

وقوله [٤] :] ومن مجانسها [١] .

يعني الألف أي أن نصب التثنية والجمع لم يكن بالألف كما كان النصب في المفرد بالفتحة التي الألف مجانسها إذ المستعمل الياء المكسور ما قبلها في نصب الجمع وجره ، والياء المفتوح ما قبلها في نصب التثنية وجرها . [والواو المفتوح ما قبلها في رفع التثنية والواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع [٥]] .

وقوله : أرادوا أن يوفوها حقها من الاستعمال [١] .

حقها هو أن تستعمل هي ومجانسها الذي هو الفتحة [والألف ضمير [٥]] كما استعملت الضمة ومجانسها والكسرة ومجانسها .

وقوله : فوضعوها [١] .

الهاء والألف ضمير الألف ، [التي دل عليها مجانس الفتحة لأن مجانس الفتحة هو الألف في المعنى [٥]] .

---

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) في الجمع تقول : مررت بالمسلِمين ، وفي التثنية تقول : مررت بالمسلَمين .

(٣) ب : والفتح . وانظر الجزولية : ٥٩ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) تكملة من : ب .

وقوله : لأن مثل هذه الواو (١) قد تقلب ألفاً دليله ياجل (٢) .

يعني أن الواو قد تقلب ألفاً فيما فاؤه واو من مضارع فعل كيوجل الذي هو مضارع وجل ويوهل (٣) الذي هو مضارع وهل (٤) .

فصل : ونقصه من تعليل هذا الباب أن يتكلم في علة دخول الفتحة في الخفض وأصلها /٧٨أ أن تكون للنصب ، وفي علة دخول الحذف في الخمسة الأمثلة من الفعل في النصب ، وأصل الحذف أن يكون في الجزم ، وفي علة إعراب هذه الخمسة الأمثلة من الفعل بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات [ولم يعرب بالحروف المشبهة للحركات (٥)] [وهي حروف المد واللين ، إذ لا ينبغي أن يعرب بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات ما وجد إلى الإعراب بالحروف المشبهة للحركات (٦)] سبيل .

والقول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، [لأن التنوين (٦)] والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال (٧) ، وطلب عامل الخفض لفظا يكون

---

(١) أ : الألف .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) وهل الرجل إذا نسي أو غلط أو جبن .

تهذيب اللغة ٤١٩/٦ ، الصحاح ١٨٤٦/٥ ، اللسان ٧٣٧/١١ .

(٤) قال ابن جني : « فأما قولهم في (يَيْأَس : ياءَسُ) وفي (يَوْجَلُ : يَاجَلُ) فإنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين والياء والواو » ، سر الصناعة ٦٦٨/٢ . وانظر : المنصف ٢٠٢/١ – ٢٠٥ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) قال سيبويه : « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » ، الكتاب ٧/١ .

له حملناه (١) على النصب دون الرفع فجئنا به بلفظ النصب للتآخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض .

والحذف إنما (٢) بابه أن يكون في الجزم كما قلنا ، وإنما دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها ألف التثنية ، أو واو جماعة المذكرين العاقلين أو ياء خطاب المؤنث لما أعربت هذه الأمثلة بالنون ، ولم يكن للنون إلا حالان حال الإثبات وحال الحذف ومعنا لهذه الأمثلة ثلاثة أحوال : حالة رفع وحالة نصب وحالة جزم (٣) ، فلم يمكن قسم الحالتين أعني حالتي (٤) الحذف والإثبات على هذه الثلاثة الأحوال ، إلا بأن (٥) يكون الإثبات لحال منها ، والحذف لحال أخرى ، وتكون الحالة الثالثة من أحوال الإعراب محمولة على إحدى الحالتين المتقدمتين اللتين هما الإثبات والحذف ، فلما كان الأمر كذلك وكان الرفع متقدما بالرتبة على غيره من وجوه الإعراب /٧٨ب وجبت له حالة الإثبات التي هي متقدمة بالرتبة على حالة الحذف ، ووجبت حالة الحذف للجزم على ما قلناه من أن حظ الجزم إنما هو الحذف وبقي النصب ليحمل على إحدى الحالتين : إما على حالة الرفع فيكون بإثبات النون وإما على حالة الجزم فيكون بحذفها ، فكان حمله على حالة الجزم أولى من حمله على حالة الرفع ، لأن هذه الأمثلة أشبهت تثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية ، وقد كان في التثنية والجمع النصب محمولا على الجر والجزم نظير الجر لأنه مختص بالأفعال كاختصاص الجر بالأسماء ، فحمل النصب هنا أعني في هذه الأمثلة على الجزم ، كما حمل في التثنية والجمع على الجر إذ كان الجزم نظير الجر على ما قلناه (٦) .

---

(١) حملناه : جواب لما في قوله قبل قليل : لما كانت تلك الأسماء .

(٢) ب : أيضا .

(٣) هي أحوال إعراب المضارع .

(٤) ب : حالة .

(٥) جـ : الا ما .

(٦) يؤيد قول الشلوبين هذا قول سيبويه – رحمهما الله تعالى – : « ... فأثبتوها أي نون الأمثلة الخمسة – في الرفع وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب » ، الكتاب ٥/١ . وانظر : المقتضب ٨٣/٤ ، شرح الصفار ٢٢/١ب .

وأعربت هذه الأمثلة بالنون دون غيرها من الحروف أعني بإثبات النون وحذفها لتعذر إعرابها بالحركات وحروف المد واللين ، فتعذر إعرابها بالحركات لأنا لو أعربناها بالحركات لكان محلها تقديراً ما قبل [هذه (١)] الضمائر أو هذه (٢) الضمائر ، فلم يجعلوا محلها تقديراً ما قبل هذه الضمائر ليدلوا بذلك على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، كما دلوا (٣) بالفصل بهذه الضمائر بين الفعل وإعرابه على ذلك ، فلم يجعلوا الإعراب فيما قبل هذه الضمائر تقديراً ، لأنه كأن يكون ذلك كأن الإعراب ليس في الآخر من حيث كان الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد (٤) ، فيأتي الإعراب بذلك إن جعل فيما قبل هذه الضمائر غير آخر ، ولم يجعلوا محلها تقديراً هذه الضمائر لأنهم لو جعلوا محلها ذلك لأدى ذلك إلى حذف الفاعل (٥) ، وذلك أن هذه الضمائر كانت تعاقب الضمة ، كما تعاقبها واو يغزو وألف يخشى وياء يقضي ولو عاقبتها لوجب /٧٩أ حذفها للجازم للمعاقبة كما تحذف هذه الحروف في يغزو ويخشى ويقضي له ، ولو حذفت لحذف الفاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه (٦) .

وتعذر إعرابها بحروف المد واللين لأن هذه الضمائر سواكن ، وموضع الإعراب في هذه الأمثلة إنما هو بعد هذه الضمائر إذ جعلوا الفعل والفاعل فيها (٧) كالشيء

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) جـ : وهذه .

(٣) ب : قالوا .

(٤) قال السيرافي : « ... وقد صارت الألف التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة بمنزلة حرف من حروف الفعل لأنه لا يقوم بنفسه » ، شرح الكتاب ٧٩/١ب .

(٥) قال الصفار : « ولم يمكن هنا إعراب لأنه على طريقة واحدة بسبب الألف ، ولا يمكن أن يكون الألف حرف إعراب لأن ذلك يؤدي إلى حذفها ، ألا ترى أن آخر الفعل إذا كان ساكناً وهو حرف الإعراب حذف ، فكأن يجعل هذا محلا يؤدي إلى حذف الفاعل » ، شرحه على الكتاب ٢٢/١أ .

(٦) قال السيرافي : « إن الفعل معلوم في العقول أنه لابد له من فاعل كالكتابة التي لابد لها من كاتب وكالبناء الذي لابد له من بانٍ ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعل لا محالة ولا يخلو منه الفعل » ، شرح الكتاب ٧٨/١ب .

(٧) أ : فيهما .

الواحد ، فلو أعربنا هذه الأمثلة بحروف المد واللين لكانت بعد هذه الضمائر وهي سواكن ، والعرب لا تجمع بين الساكنين فلا يكون ذلك إلا بإخراج هذه الحروف المعرب بها عن أصلها ، وأدى ذلك إلى إعلالها ولا ينبغي أن تعل ومعنا السبيل إلى الصحة ومعنا هنا [(١)] ما يحملنا على التصحيح ، ويعدل بنا عن الاعتلال [(٢)] وهو الإعراب بما يقوم مقام الإعراب بحروف المد واللين وهو النون على ما تقدم ذكره [(٣)] ، فأعربنا هذه الأمثلة بالنون على ما قدمناه من تقسيم إثباتها وحذفها على [(٤)] الثلاثة الأحوال التي هي الرفع والنصب والجزم على حسب ما تقدم .

وقوله : الكسرة تكون علامة الجر في الاسم المتمكن [(٥)] .

يعني به المعرب .

وقوله : وهو الذي لم يشبه الحرف [(٥)] .

يريد بالذي يشبه الحرف الموصولات والمضمرات والمبهمات وما أشبهها [(٦)] .

وقوله : ولم يتضمن معناه [(٥)] .

يريد كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام [(٧)] .

وقوله : ولم يقع موقع المبني [(٥)] .

يريد ما وقع من فَعَالِ موقع فعل الأمر كنَزَالِ ودَرَاكِ وهو عند ابن جني مبني

---

(١) جـ : هما .

(٢) جـ : الاعتلال .

(٣) انظر ص : ٤٣٢ .

(٤) أ : وعلى .

(٥) الجزولية : ٥٩ .

(٦) أ : وما أشبهما . وانظر في شبه الموصولات والمضمرات والمبهمات الحرف : التبصرة والتذكرة ٧٨/١ ، لباب الإعراب ١٧٤ – ١٧٥ .

(٧) لأنها تضمنت معنى حروف الشرط والاستفهام . انظر في ذلك : التبصرة والتذكرة ٧٨/١ ، المرتجل ٣٥ ، لباب الإعراب ١٩٠ – ١٩١ .

لأنه يتضمن معنى لام الأمر (١) لأنه يرى أن ملابسة الفعل لا توجب في الاسم البناء ، إنما توجب فيه منع الصرف ، وإنما الذي يوجب البناء في الاسم ملابسة الحرف فلذلك عدل عن قول من يقول : إن نَزَالِ وشبهه بنى لوقوعه موقع المبني (٢) ، والذي يظهر بادي /٧٩ب الرأي أنه لا يحتاج إلى تعليل بناء هذا النوع [أعني (٣)] نَزَالِ وشبهه ، لأنها لم توضع إلا مواضع الأفعال (٤) فليس فيها موجب الإعراب أصلا ، إذ المعاني الموجبة للإعراب هي الفاعلية ، والمفعولية والإضافة ، وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا موضع الأفعال فلا تصح فيها هذه المعاني ، وإذا لم تصح فيها هذه المعاني لم يكن للإعراب فيها مدخل أصلا ، وإذا لم يكن له فيها مدخل انبغى أن يبقى الآخر منها على أصله (٥) ، وهو سكون فاجتمع ساكنان فوجب الكسر (٦) لالتقائهما (٧) .

فإن قيل : فقد قال (٨) :-

.... دُعِيَتْ نَزَالِ (٩) ....

---

(١) نص ابن جني : « فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر ، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت ، كما أن أصل قم لتقم واقعد لتقعد ، فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت » ، الخصائص ٤٩/٣ .

(٢) قال ابن جني : « وأما قول من قال في نحو هذا : إنه إنما بني لوقوعه موقع المبني ، يعني أدْرِكْ واسكت فلن يخلو من أحد أمرين : إما أن يريد أن علة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غير ، وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل الأمر ضمنه معنى حرف الأمر ، فإذا أراد الأول فسد ، لأنه إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه هذا هو علة بنائه لا غير » ، الخصائص ٥٠/٣ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) هذا هو مفهوم قول الجزولي : « ولم يقع موقع المبني » فهذه الأسماء بنيت لأنها واقعة موقع فعل الأمر وهو مبني .

(٥) ب : أصلها .

(٦) جـ : الكسر .

(٧) قال السيرافي : « وكان حكم تَرَاكِ أن يكون ساكنا لوقوعه موقع الأمر ، فاجتمع في آخره ساكنان فكسر على ما يوجبه اجتماع الساكنين ، وهذا مطرد في جميع الأفعال الثلاثية كقولك : حذار من زيد ونعاء زيد » ، شرح الكتاب ٥٠/٢ب .

(٨) القائل هو زهير بن أبي سلمى .

(٩) جزء من بيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

=

قلنا : هذا كما تقول : دعيت انزل أي [١] هذه الكلمة فلا دليل في دعيت نَزَالِ إذن على أن هذه الكلمة [متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على معاني الأفعال [٢]] يدخلها معنى موجب للإعراب [٣] أصلا .

لكن النحويين لم يقولوا بموجب هذا الذي يظهر بادي الرأي من أنه مبني ، لأن [٤] أسماء الأفعال متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على معاني الأفعال خاصة فذلك [٥] إخراج للاسم عن وضعه ، ومتى أمكن إبقاء الاسم على وضعه وألا يخرج عنه كان الأولى .

فالوجه إذن أن يقال : إن نزال وبابه إنما هي موضوعة موضع مصادر منصوبة على أنها مفعولات لأن كل واحد منها مفعول مطلق [٦] ، وكأن نَزَالِ موضوع موضع نَزَلا أو مُنَازلة ، وتلك المصادر موضوعة موضع الأفعال بنيابتها مناب نواصبها [٧] لا بوضعها فبهذا الوجه تبقى الأسماء على أصولها ولا تخرج عنها .

= لمن الدِّيَــارُ بِقُنَّــةِ الحِجْــرِ   أَقْوَيْنَ مِنْ حجج وَمِـنْ دَهْـرِ

والبيت تاما :-

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الـدِّرْعِ أَنْتَ إذَا   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُـجَّ في الذُّعْـرِ

لج : تمودي فيه ، الذعر : الفزع .

الشاهد فيه : توهم دخول معنى موجب للإعراب على (نزال) ، والصحيح أنها بمنزلة (انزل) فلا تكون على معاني الأسماء ولا يدخلها موجب للإعراب أصلا .

الديوان ٧٨ ، الكتاب ٣٧/٢ ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٧٥ ، الجمل ٢٢٨ ، شرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢ ، المخصص ٦٧/١٧ ، الحلل ٣٠٦ - ٣٠٧ ، الأمالي الشجرية ١١١/٢ ، الإنصاف ٥٣٥/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، شرح الجمل ٢٤٢/٢ ، شرح الشافية ٣٠٣/٢ ، شرح الكافية ٧٦/٢ ، شرح الجزولية ٢٢٩/٢ ، الخزانة ٣١٧/٦ - ٣٢٧ ، شرح شواهد الشافية ٢٣٠/٤ - ٢٣١ .

(١) ب : الى .   (٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : الإعراب .   (٤) ب : على أن .

(٥) جـ : وذلك .

(٦) قال أبو حيان : « إن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعل وهو الصحيح ، وبه قال أكابر أصحابنا » ، التذييل والتكميل ٣٠/٥ أ - ب .

(٧) وعليه جمهور النحاة المتاخرين من إن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف بنيابته عن الفعل من غير أن تؤثر فيه العوامل . انظر : الألفية لابن مالك ١٠ ، التسهيل ٢١٣ ، منهج السالك ٦/١ .

و[ذلك [١]] الوجه الذي يظهر بادي الرأي يخرج الأسماء عن أوضاعها [٢] ، فهو [٣] الذي ينبغي أن يطرح . ويعتمد على ما يبقى الاسم على أصله ، وقد نص سيبويه على ما قلناه [- رحمه الله [١] -] حيث جعل [موضع [٤]] نعاءِ نصبا في قوله [٥] :

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ ... وَلَكِنْ فِرَاقاً للدَّعائِمِ [٦] والأَصْلِ [٧]

وأتى به مع /٨٠أ المنصوبات بإضمار ناصب لا يظهر [٨] .

وهذا الذي قلناه هو شرح مذهبه هناك [عند ابن طاهر [٩]] [١٠] ، والذب

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) وهو أنها متضمنة معنى لام الأمر .

(٣) ب : فهذا .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) القائل هو الكميت : (٦٠ - ١٢٦ هـ) .
وهو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي كنيته أبو المستهل كان فقيهاً خطيباً فارساً شجاعاً ، كان منحازا إلى بني هاشم كثير المدح لهم . له الهاشميات وهي عدة قصائد في مدح بني هاشم .
« الشعر والشعراء ٢٩٠ - ٢٩١ ، الأغاني ١٠٨/١٥ - ١٢٥ ، المؤتلف والمختلف ١٧٠ ، معجم الشعراء ٣٤٧ - ٣٤٨ » .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٧) من البحر الطويل ، مطلع قصيدة بعده :-

أَهَابَ بِهِمْ دَاعٍ مُظِلٌّ فَأَصْبَحُوا ... شَرَوا عِزَّهُمْ بالذُّلِّ والحِلْمَ بالجَهْلِ

ويروى : للدعائم والأهل .
نعاءِ : اسم فعل بمعنى انع ، جذاماً : هي قبيلة تنسب إلى جذام بن أسد بن خزيمة ، الدعائم : جمع دعامة ما يمسك الشيء ويقيمه ويمنعه من السقوط .
الشاهد فيه : أن موضع (نعاءِ) نصب بفعل لا يجوز إظهاره .
الهاشميات ٣١٩ ، الكتاب ١٣٩/١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٩٧/١ ، الصحاح ١٨٨٤/٥ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١١٥ ، الإنصاف ٥٣٩/٢ ، شرح المفصل ٥١/٤ ، اللسان ٨٩/١٢ ، ٣٣٤/١٥ .

(٨) قال رحمه الله تعالى : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ... - ثم قال - هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير » وذكر البيت ، الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٩) ابن طاهر (... - ٥٧٠ هـ) .
أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخدب والخدب : الرجل الطويل أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني ، وعبد الحق السكوني له طرر على الكتاب ، وكان مشتهرا بتدريسه . « إنباه الرواة ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، بغية الدعاة ٢٨/١ » .

(١٠) ساقط من : أ .

عنه إن توزع فيه فاشدد عليه يدك فإنك لا تجده [مشروحا (١)] في غير هذا الموضع في علمي .

وقوله : ولا ضارع ما وقع موقع المبني (٢) .

يريد : [به (٣)] حَذَامِ وقَطَامِ [وذلك أن أصل البناء في هذا النوع عند النحاة إنما هو لأسماء الأفعال ، وبناء حذامِ وقَطَامِ (٤)] وشبهه (٥) لشبهه (٦) [به (٧)] من جهة البناء والعدل (٨) .

وقوله : ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة (٢) .

يريد نحو قوله (٩) :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا (١٠) ... ...

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب ، جـ : ونحوه .

(٦) جـ : يشبهه .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) قال الأبذي : « يعني كل اسم على معدول لمؤنث على وزن فَعَالِ كحَذَامِ ونحوه ، المعدول مالا يحفظ له أصل في النكرات ، ألا ترى أن حَذام لا يحفظ في النكرات ، وإنما يحفظ فيها حاذمة » شرح الجزولية ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .

وقال العطار : « يريد كل ما كان على وزن فَعَال وليس معناه افْعَلْ نحو حذام وقطام ولكاع وحلاقِ سواء كان وصفا أو علماً شخصيا أو جنسيا » ، المشكاة والنبراس ٦١/١ (ف) .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنى فالفَوارِعُ ... فجَنْبَا أُرِيكٍ فالتِّلاعُ الدَّوافِعُ

وهو صدر بيت عجزه :-

... .. وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

أصح : أفق مما أنا فيه من الصبابة والشوق ، الوازع : الناهي الكاف عن الجهل ويجوز في حين النصب على البناء والخفض على تقدير إضافتها إلى المصدر لأن الفعل دل عليه .

الشاهد فيه : بناء حين على الفتح وهو اسم زمان لإضافته إلى الجملة .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ٣٦٩/١ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الإيضاح في علل النحو ١١٥ ، المنصف ٥٨/١ ، الأمالي الشجرية ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ٢٦٤ ، المفصل ١٢٦ ، الإنصاف =

وصوابه إلى جملةٍ صدرها فعل ماضٍ في أحد الوجهين (١) . هذا مذهب البصريين (٢) .

وقد قال غيرهم (٣) : إن كل ما يضاف إلى جملة بني كقول المؤلف (٤) . والصواب ما قدمناه .

وقد كان حقه أن ينبه هنا على ما يلزم البناء له من هذه العلل ، وعلى ما لا يلزم البناء له من هذه العلل ، فإن الإضافة إلى الجملة التي صدرها فعل ماضٍ أو إلى الجملة على الإطلاق على اختلاف القولين ليس البناء لها لازماً ، بل يجوز معها الوجهان : البناء والإعراب (٥) ، وكذلك بعض ما ضارع ما وقع موقع المبني وهو ما كان من فَعَالِ علما للمؤنث شخصاً فيه الوجهان أيضا (٦) .

= ٢٩٢/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ، المباحث الكاملية ١٢٤/١ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، المقرب ٣٢٨/٢ ، شرح الجزولية ٢٩٠/١ ، شرح الكافية ٢٣٠/١ ، التذييل والتكميل ١٠٧/٢ ، ٨٧/٤ب ، المغني ٥٧٢/٢ ، الخزانة ٥٥٠/٦ – ٥٥٣ ، شرح أبيات المغني ١٢٣/٧ – ١٢٤ .

(١) من جواز الإعراب أو البناء .

(٢) انظر مذهب البصريين في ذلك في :– التسهيل ١٥٨ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/٤ب .

(٣) هم الكوفيّون .

(٤) يرى الكوفيون جواز إعراب اسم الزمان أو بنائه إذا أضيف جملة مصدرة بفعل سواء كان الفعل معرباً أم مبنياً ، أو مصدرة باسم .

انظر : معاني القرآن ٣٢٦/١ – ٣٢٧ ، التسهيل ١٥٨ – ١٥٩ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/٤ب – ٨٨أ .

والراجح مذهب الكوفيين لاعتماده على السماع والقياس ، فمن السماع قراءة نافع وابن محيصن « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ... » المائدة ١١٩ ، وكقول الشاعر :–

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمى ... عَلَى حِينَ التواصلُ غيرُ دانِ

وكقول الآخر :–

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَاعَمْرَكِ الله أَنَّني ... كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ

وأما القياس فإن هذا الاسم يبنى مع إضافته إلى الاسم المعرب وإعراب الاسم أصلي ، فلأن يبنى ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى ... انظر : التذييل والتكميل ٨٨/٤أ .

(٥) انظر المراجع السابقة في الهامشين (٢) ، (٤) فكلها تجوز الوجهين .

(٦) فيها الوجهان على لغة بني تميم مالم تكن مختومة بالراء .

=

فتمام هذا الفصل أن ينبه على جواز الإعراب والبناء في هذين النوعين ، وإلا أوهم خلافه وقد نبه على بعض ذلك في باب المعرب والمبني (١) ، ونبه على ما بقي (٢) [عليه (٣)] هناك في باب غيره وهو ما جاء من المعدول على فعال (٤) .

وقوله : وتكون (٥) منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه كذا وكذا (٦) .

وقوله : أو إضافته إلى غيره (٦) .

قال ذلك لأن المضاف إليه غيره لا يلزم أن يكون خفضه بالكسرة ألا ترى إلى قولهم : غلامُ أحْمدَ وإنما (٧) يلزم ذلك في المضاف إلى غيره نحو : مررت بمساجدكم /٨٠ب .

وقوله : في الفصل (٨) وتستثقل الكسرة كما تستثقل الضمة (٩) .

يريد في مثل مررت بالقاضِي وقد تقدم لنا السبب في علة ثقل الكسرة والضمة مستوفى بعون الله (١٠) .

وقوله : وتتعذر كما تتعذر (٩) .

يريد في مثل مررت بالفتى فلا تظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم تظهر الفتحة ولا الضمة (١١) فيها ، وقد كنا أيضا قدمنا (١٢) أنه لا قدرة لنا على

= أما الحجازيون فإنهم يبنونه على الكسر مطلقا ، وبنو تميم يبنونه إذا كان مختوماً بالراء قال الزجاج : « فإذا كان في آخر الاسم الراء ، فإن أهل الحجاز وبني تميم مجمعون على الكسرة » ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٦ . وانظر تفصيل ذلك في : الكتاب ٤٠/٢ - ٤١ ، الكامل ٢١٠/٤ - ٢١١ ، المقتضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٦ .

(١) انظر الجزولية : ٣أ - ب .

(٢) ب : بني .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر ص : ٤٤٢ .

(٥) ب : أو تكون .

(٦) نص الجزولي : « وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم » ، الجزولية ٥٩ .

(٧) ب : فإنه .

(٨) ب : الفعل .

(٩) الجزولية : ٥٩ .

(١٠) انظر ص : ٤١٨ - ٤١٩ .

(١١) ب ، ج : الضمة ولا الفتحة .

(١٢) انظر ص : ٤٢٦ ، ٤٠٦ .

تبديل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبدا إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك .

وقوله : والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك ... الفصل (١) .

وهذا القول هنا مما يدل على أن قوله (٢) في الأسماء الستة : إنها معربة بالحروف (٣) إنما هو منه مجاز من القول كما قلنا لا حقيقة (٤) ، لأنه قد ذكر معها التثنية والجمع ، وقد نص في التثنية والجمع على أن الياء حرف إعراب لا علامة إعراب ، حيث قال فيها وفي الواو والألف : إنها حروف إعراب (٥) .

وقوله : الفتحة تكون علامة الخفض في كل اسم متمكن ليس فيه تنوين ظاهر (١) .

وهذا يقتضي أن غير المنصرف فيه تنوين مقدر (٦) ، ودليل هذه الدعوى التي يدعيها النحويون في الاسم غير المنصرف من أن التنوين فيه مقدر أن الشاعر إذا اضطر صرفه ، ولا يفعل ذلك عند الاضطرار في الفعل [ولا فيما فيه الألف واللام (٧)]

---

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) جـ : حوله .

(٣) قال - رحمه الله - : « أخوك وأخواته الخمسة ستتها إذا أضيفت لغير ياء المتكلم كانت بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا » ، الجزولية ٥٦ .

(٤) انظر ص : ٣٤٥

(٥) انظر الجزولية : ٥أ ، ب .

(٦) ومنه عند سيبويه ما يأتي قال : « ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين فواعل أجروه مجرى فاعلة ، حيث كانوا أجمعوه وكسروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ، فمن ذلك قولهم : هن حواج بيت الله » الكتاب ٥٥/١ قال السيرافي في شرحه : « وفي حواج نية التنوين كأنك قلت هن حواج بيت الله جمع حاجة » . شرح الكتاب ٢٢٣/١أ .

وانظر في التنوين المقدر : المقتضب ١٦١/٤ ، شرح الكتاب ٩٠/١أ ، المباحث الكاملية ١٢٥/١ ، شرح الجزولية ٢٣٨/١ .

(٧) ساقط من : ب .

ولا فيما فيه إضافة إلى غيره [١] . ويريد بقوله : والإضافة إضافة الاسم [٢] إلى غيره لا إضافة غيره إليه لما ذكرناه [٣] ، وهي الإضافة التي تقدمت آنفا ، فأحال عليها بالألف واللام لتقدم ذكرها لأن الألف واللام قد تكون لعهد الذكر كما تكون للعهد المتقدم /٨١أ وللجنس [٤] .

ونقصه من هذا الفصل بيان حكم الفتحة التي هي علامة الجر هل هي كالفتحة التي هي علامة النصب في أنها لا تستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وفي أنها تتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه الضمة ، أو هي [٥] كحكم الضمة في استثقالها في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتعذرها في الموضع الذي تتعذر فيه الضمة .

والقول في ذلك : إن مذهب الخليل [٦] وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة فتستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه ، والدليل على ذلك أنك تقول : هؤلاء جوارٍ ورأيت جواريَ ومررت بجوارٍ ، ألا ترى

---

(١) قال ابن السراج عن الممنوع من الصرف : « فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر ، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين . ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل ... وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف » الأصول ٧٩/٢ .

(٢) جـ : اسم .

(٣) انظر ص : ٤٤٨ .

(٤) تكون (أل) عهدية وجنسية ولتعريف الحقيقة ، ولكل نوع أقسام أخرى فالعهدية مثلا تكون ذكرية وحضورية وذهنية .

انظر : المرتجل ٢٩٩ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، شرح الجمل ١٣٧/٢ ، رصف المباني ١٦٣ ، الجنى الداني ٢١٧ ، مغني اللبيب ٥٠/١ – ٥١ .

(٥) ب : هو .

(٦) الخليل : (١٠ – ١٧٥ هـ) :-

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي كنيته أبو عبد الرحمن ، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب وعاصم الأحول وغيرهم وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه والنضر بن شميل وأبو فيد مورج السدوسي وغيرهم أول من اخترع العروض والقوافي ، وكان يحج سنة ويغزو سنة ، وكان زاهدا منقطعاً إلى الله .

له مصنفات منها : العين ، والجمل والشواهد والعروض .

« طبقات النحويين واللغويين ٤٣ – ٤٧ ، معجم الأدباء ٧٢/١١ – ٧٧ ، إنباه الرواة ٣٤١/١ – ٣٤٧ » .

أن الفتحة في النصب مستخفة ولذلك أظهروها فيه ، وأنها في الجر غير مستخفة ولذلك لم يظهروها فيه (١) ، وحكموا لها بحكم الضمة فاستثقلوها فحذفوا ما استثقلوه من ذلك وعوضوا من المحذوف التنوين ، أو صرفوا الاسم بعد الحذف (٢) على الخلاف في ذلك بين النحويين ، أعني هل هذا التنوين بعد الحذف (٢) تنوين صرف (٣) أو تنوين عوض (٤) .

---

(١) قال سيبويه : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لا مات ... واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضاً ، وإذا كان شيئا منها في حال النصب نظرت فإن كان نظيره من غير المعتل مصروفا صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه » ، الكتاب ٥٦/٢ .

(٢) جـ : الحرف .

(٣) هو مذهب الخليل وأبي عمرو بن العلاء وسيبويه وجميع البصريين ، وحجتهم أن باب (جوارٍ وغواشٍ) ينصرف في الرفع والخفض ، لأنه أنقص في الوزن من باب (ضوارب) .

هذا المشهور عن البصريين ، وإذا أمعنت النظر في النص السابق المنقول عن سيبويه ، تجده يصرح بأمرين :—

١ – أن باب (جوارٍ) ، (وغواشٍ) في حالتي الجر والرفع ينصرف .

٢ – أنه قال بعد ذلك أن التنوين عوض ، وإذا كان التنوين عوضاً فإن الاسم غير مصروف ، وإنما حذفت ياؤه وعوض عنها التنوين . على الخلاف أهو عوض من الحرف أم من الحركة ، وبه قال بعض البصريين .

أدى ذلك أن ينسب الزجاج إلى الخليل وسيبويه القول بعدم صرف هذه الأسماء : معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٢ ، فقال : « وقوله (غواشٍ) زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوض من الياء ، لأن غواشي لا تنصرف ، والأصل فيها غواشي ، بإسكان الياء ، فإذا ذهبت الضمة دخلت النون عوضا منها .... » .

وقد صرح آخرون بنسبة هذا المذهب – أي أن التنوين تنوين صرف – إلى الخليل وسيبويه . كابن السراج في الأصول ٩١/٢ ، وابن جني في المنصف ٧٢/٢ .

انظر هذا القول في : المقتضب ٢٨٠/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، شرح السيرافي ١٣٤/٤ب ، التبصرة والتذكرة ٥٧١/٢ ، الغرة ١٣٩/٢أ ، البديع ٤٧٢/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ .

(٤) أي أن الأصل في رفع جواري : جواري استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت ، وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف فالتقى ساكنان . فحذفت الياء على التقاء الساكنين ، ومثله الفتحة في الجر فإنها غير مستخفة لذلك لم يظهروها فيه ، على مذهب الزجاج في ذلك . ويرى غيره أنها عوض الياء المحذوفة .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٧٠/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح الجمل ٢١٨/٢ – ٢١٩ .

وهذا الذي قلناه في حكم هذه الفتحة أعني فتحة ما لا ينصرف هو مذهب الخليل وسيبويه ، وليونس (١) فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه فيه كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة (٢) كمذهب سيبويه وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف (٣) ، وحكى غيره أن مذهب يونس فيه أن الفتحة فيه مستخفة سواء كان معرفة أو نكرة ، حكى ذلك الفارسي عن أبي عثمان من مذهبه (٤) ، وأراه يعني أو نكرة بعد التسمية به لا قبل التسمية (٥) ، فيكون إذ ذلك موافقا لما حكاه سيبويه عن يونس ، [وليس هذا موضع بسط هذه المسألة والاحتجاج فيها للاختلاف ، وإنما موضعه باب ما ينصرف وما لا ينصرف (٦) ، فلذلك لم نبسط الكلام فيه هنا (٧)] .

---

(١) يونس (٨٠ - ١٨٢ هـ) :-

أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، وقيل : الليثي بالولاء ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وأبو عبيدة وخلف الأحمر وأبو زيد الأنصاري ، له مصنفات منها : معاني القرآن الكبير ، ومعاني القرآن الصغير ، النوادر ، الأمثال ، اللغات .

طبقات النحويين واللغويين ٤٨ - ٥٠ ، معجم الأدباء ٦٤/٢٠ - ٦٧ ، إنباه الرواة ٦٨/٤ - ٧٣ » .

(٢) حكى سيبويه رأى يونس في المعرفة ، والذي حكى رأى يونس مفصلا هو السيرافي قال : « فإنه كان يوافقهم على ذلك في النكرات ويخالفهم في المعارف فيقول في جواري وصحاري وما جرى مجراه إذا لم يكن اسم شيء بعينه هذه جوار وصحار » ، شرح الكتاب ١٣٤/٤ب .

(٣) قال سيبويه : « وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جواري قد جاء ، ومررت بجواري قبل .... ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيمي منك » ، الكتاب ٥٨/٢ .

فالفتحة النائبة عن الكسرة استخفت فظهرت كما تظهر فتحة المنصوب .

(٤) قال الفارسي : « إن أبا بكر حكى عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : نظر يونس وأبو زيد والكسائي إلى جواري وبابه فما كان في الصحيح لا يلحقه التنوين لم يلحقوه في المعتل ، وما كان يلحقه التنوين في الصحيح ألحقوه في المعتل » الإغفال ٨٧أ . وقول أبي بكر هذا في الأصول ٩١/٢ ، ويونس على هذا يسوى بين المعرفة والنكرة .

(٥) نكرة قبل التسمية حتى توافق ما في شرح السيرافي ، فإن سمي بها ظهرت الفتحة كما ذكر سيبويه .

(٦) انظر ص : ٩٧٥ وليس في هذا الباب حديث عن جوار وغواش .

(٧) تكملة من : ب .

وقوله : وكل فعل /٨١ب كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف المقدر فيه الضمة (١) .

مثاله لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ ، وما أشبهها لأن كل واحد من هذه الأفعال قبل دخول الجازم عليه آخره في حال الرفع ساكن الآخر (٢) يغزو ويرمي ويخشى ، وكان ينبغي [له (٣)] أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره كقولك يضرب ويقتل وما أشبهه ، إلا أنه لم يمكن إظهار الضمة [في آخره (٣)] وأن يقال يغزوُ ويرميُ لثقلهما ، وأما يخشى فلا يمكن ضم آخره ، فكانت الضمة مقدرة في آخر هذه الأفعال لا ظاهرة ، وكل فعل تقدر فيه الضمة في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر (٤) فيه الضمة ، فلذلك حذفت مع دخول الجازم الياء والواو والألف التي (٢) تقدر فيها الضمة فقلت : لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ .

وقوله : وكل فعل كانت الضمة تظهر في آخره فجزمه بالسكون (٥) .

مثاله : لم يضرب ولم يخرج وما أشبهها ، وكأنه رأى أن قوله في هذا الموضع كل فعل (٦) كانت الضمة تقدر (٧) في آخره أحسن من قول أبي القاسم : « وكل فعل في آخره ياء أو واو أو ألف فجزمه بحذف آخره (٨) » ، لأن أبا القاسم قد استدرك هذا القول في باب الجزم (٩) فقال : « إلا أن يكون مهموزا (١٠) » لأن الفعل إذا كان مهموزاً مثل : يُخْطئُ ويَقْرأ ويَوْضُوء يكون آخره في الخط ألفاً وواواً وياء (١١) ،

---

(١) الجزولية : ٦٠ .
(٢) بياض في : ب .
(٣) ساقط من : ب .
(٤) ب : الحرف المقدر .
(٥) الجزولية : ٦٠ . بتقديمها على الفقرة السابقة .
(٦) أ ، ب : موضع .
(٧) أ ، ب : تظهر .
(٨) الجمل : ٥ .
(٩) اسم الباب في الجمل : « باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة » ص ٢٠٧ .
(١٠) الجمل : ٢٠٧ .
(١١) ب ، جـ : ويباء أو واوا .

ولا يحذف آخره للجزم ، فرأى المؤلف أن قول أبي القاسم : وكل فعل في آخره ياء أو ألف أو واو (١) يحوج (٢) إلى هذه الزيادة فيطول .

فإذا قال : كل فعل تقدر فيه الضمة لم يحتج إلى هذا التطويل ، وقام له هذا الكلام باختصاره مقام ذلك بطوله .

ولعمري أن القول في ذلك كما قالاه من أن /٨٢أ المهموز لا يحذف منه حرف اللين في الجزم .

وقال (٣) بعضهم : لا يحتاج إلى هذا القول لأن ما آخره همزة فليس آخره في اللفظ ياء ولا ألفا ولا واوا (٤) لأن آخره في اللفظ همزة لا شيء من تلك الحروف التي هي الواو والألف والياء ، وإنما آخره الواو والياء والألف في الخط لا في اللفظ ، والخط لا يعتد به حيث كان قد يكتب فيه ما ليس في الكلمة ، ألا ترى إلى كتبهم عمراً في الرفع بالواو وكذلك في الخفض وليس فيه واو ، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يستثنى ذلك من المهموز [وليس (٥) منه (٦)] وأي (٧) فائدة لهذا الاستثناء ؟ .

فيقال لهذا القائل : إن القول كما قالاه ولكن على وجه آخر غير ما تقدم وذلك إذا سهلنا هذا المهموز بأن أبدلناه بعد أن جزمناه لأنا لا نحذف الحرف اللين هناك أصلا ، لأن الضمة لا تقدر فيه لأن البدل لم يكن إلا بعد الجزم ، والجزم يذهب الضمة من الفعل فليس فيه تقديرها إلا أن يُتَنَاسى الجزم الأول وذلك ضعيف (٨) فحينئذ يحذف الحرف اللين على ألا يراعى الأصل ولكن على الاعتداد بالعارض ، وكأن الفعل آخره ألف في الأصل (٩) ، والضمة في ذلك مقدرة على الحرف اللين فعلى هذا الوجه

---

(١) ب : أو واو أو ألف .
(٢) جـ : يخرج .
(٣) أ : قال .
(٤) ب : ولا واوا ولا ألفا .
(٥) ب : وهو ليس .
(٦) ساقط من : جـ .
(٧) ب : فأي .
(٨) جعل الأبذي هذا حسناً إذ قال عن الحذف والإثبات : « وكلا الوجهين حسن » ، شرح الجزولية ٢٤٣/١ .
(٩) قال ابن عصفور : « فإن كان مبدلا من همزة نحو : قرأ ويقرئ ويوضئ ، جاز فيه وجهان . أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقا بالمعتل المحض ، والثاني : إثباته إجراء له مجرى الصحيح » ، المقرب ٥٠/١ .

يحذف حرف اللين [(١)] وعليه قوله [(٢)] :-

... . وَإِلاَّ يُبْدَ بالظُّلْمِ يُظْلَمِ [(٣)]

وأما على الوجه الأول فلا يمكن حذف حرف اللين أصلًا على ما قدمنا وليس في حرف اللين إذ ذاك تقدير ضمة ، فيدخل بذلك تحت قول المؤلف : كل فعل كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر فيه الضمة لأن مقتضى ذلك أن الحرف الذي لا تقدر فيه الضمة لا يحذف ، ومن لم يحذفه فكأنه ليس آخره حرفا ليناً عنده ، لأنه راعى الأصل والأصل همزة ساكنة لا يقدر فيها الضمة فكذلك ما أبدل منها لا تقدر فيه الضمة أيضاً فلا يحذف [(٤)] .

وقوله : وكل فعل كان رفعه بالنون فجزمه /٨٢ب بحذفها [(٥)] .

مثاله : لم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي .

وقوله : [وكذلك نصبه [(٥)] .

مثاله : لن تفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي [(٦)]] وقد كان هذا تقدم أعني النصب [(٧)] فلا يحتاج إليه ولذلك سقط من كثير من النسخ .

---

(١) ب : حرف المد واللين . (٢) القائل : هو زهير بن أبي سلمى .

(٣) من بحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنة لَمْ تَكَلَّمِ بَحُوْمَانَةِ الـدُّرَاجِ فَالمُتَثَلَّـمِ

وتتمة البيت :-

جَرِىءٍ مَتى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً ....

الشاهد فيه : يبد فإن أصلها : يبدأ سهلت الهمزة فصارت ألفا ثم عومل معاملة المعتل .

الديوان : ٣١ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩ ، شرح المقاصد العشر ١٩٠ ، المباحث الكاملية ١٢٩/١ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ ، المقرب ٥٠/١ ، الممتع ٣٨١/١ ، شرح الشافية ٢٦/١ ، شرح الجزولية ٢٤٤/١ ، همع الهوامع ١٨١/١ ، الخزانة ١٧/٣ ، شرح شواهد الشافية ١٠/٤ - ١١ .

(٤) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملية ١٢٩/١ .

(٥) الجزولية : ٦٠ . (٦) ساقط من : أ .

(٧) وذلك في قول الجزولي : « كل فعل مضارع لحقه ضمير التثنية .... فعلامة الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً » ، الجزولية ٦أ .

تم بحمد الله (الجزء الأول) بتقسيم محققه
ويليه - إن شاء الله تعالى (الجزء الثاني)
وأوله (باب الأفعال)

باب الأفعال

[قوله (١) : والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المضي وهما لو وربما (٢) .

مثالهما : لو يقوم زيد قام عمرو وربما يقوم (٣) زيد ، فالمبهم معهما ماض في المعنى بدليل عمله في الزمان الماضي تقول : لو يقوم (٤) زيد أمس لقام عمرو وربما يقوم فلان (٥) في المدة السالفة فيكون كذا ، ولا يكونان أعني لو وربما إلا كذلك أي لا تستعملان إلا بمعنى الماضي (٦) ، إلا أن يشذ شيء ، أما لو فلأنها شرط (٧) [فيما مضى (٨) كما كانت (إن) شرطاً فيما يأتي (٩)] (١٠) .

[وأما ربما فإنها (١١) عندهم جواب لقول مقدر بالفعل الماضي ، وهو أن يقدر أن قائلا قال : ما لقيت قط رجلاً صالحاً فتقول في جوابه : رب رجل صالح قد لقيت ، قال ابن السراج : النحويون كالمجمعين على أن رب رجل صالح قد لقيت جواب لمن قال ما لقيت رجلا صالحا (١٢)] (١٣) ، [وربما إنما تستعمل في كلام

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) قال الجزولي قبل ذلك : « الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماض بالوضع كفَعَل ، ومستقبل بالوضع كافْعَلْ ومبهم بالوضع كيَفْعَل ، والمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وضع له » ، الجزولية ٦٠ .

(٣) ب : وما يقوم .

(٤) ب : لو قام .

(٥) أ : عمرو .

(٦) ب : كذلك تستعملان في الماضي .

(٧) ب : لأن لو إنما هي شرط .

(٨) قال سيبويه : « وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٩) قال المبرد : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع » ، المقتضب ٤٩/٢ ، وقال الصيمري : « واعلم أن حروف الشرط تنقل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل » ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ .

(١٠) ساقط من : جـ .

(١١) جـ : فأنها .

(١٢) قال ابن السراج : « والنحويون كالمجتمعين على أن رب جواب ، إنما تقول : رب رجل عالم ، لمن قال : رأيت رجلا عالما ، أو قدرت ذلك فيه ، فتقول رب رجل عالم ، تريد : رب رجل عالم قد رأيت فضارعت أيضا حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة » ، الأصول ٤١٧/١ .

(١٣) ساقط من : ب .

العرب أبداً مع الماضي لا مع المستقبل (١) ، فإن جاء شيء من المستقبل معها (٢) حمل على معنى الماضي (٣) ، ورد إلى الأصل المستعمل في ربما وهو الماضي (٤)] .

وقوله : وقرينة تخلصه إلى الحال وهي الآن (٥) .

ذكر سيبويه قرينتين (٦) سواهما وهما : لام الابتداء في قولك : إن زيداً ليقوم في أكثر الكلام ، وما النافية في قولك ما يقوم زيد (٧) .

وقوله : وما في معناها (٥) .

الذي في معناها هذه الساعة وهذا الحين (٨) وشبههما (٩) .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون ان له وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما الظرفية (٥) .

ليس (١٠) هذا على إطلاقه في مذهب بعض النحويين ، فإنَّ (كان) إذا دخلت عليها إن التي للشرط لا ينصرف (١١) معناها إلى الاستقبال تقول : إن كنت فعلت هذا فقد كان فعل فلان كذا (١٢) . فهذا الماضي لم ينتقل معناه إلى

---

(١) ربما حقها أن تستعمل مع الماضى انظر في ذلك :
الأصول ٤١٩/١ ، رصف المباني ٢٧١ ، الجنى الداني ٣٠ ، مغني اللبيب ١٤٦/١ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ رُبَما يَودّ الدين كَفَرُوا لو كَانُوا مُسْلمين ﴾ ، [الحجر : ٢] .

(٣) انظر : الأصول ٤١٩/١ - ٤٢٠ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٦٠ .

(٦) أ : قرنتين .

(٧) هذا مفهوم كلام سيبويه انظر : الكتاب ١ / ٣ ، ٢ / ٣٠٥ . وقال فيه عن (ما) النافية « ... ولن وهي نفي لقوله سيفعل ... وأما (ما) فهي نفي لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول : ما يفعل » .

(٨) ومنه قول الشاعر :

فإنّي لَسْتُ خَاذِلَكم وَلَكِنْ ... سَأَسْعَى الآن إذْ بَلَغَت أَنَاها

وانظر : التوطئة ١٣٦ ، شرح الجزولية ٢٤٧/١ ، ٢٥٥ .

(٩) جـ : وشبهها .

(١٠) ب ، جـ : وليس .

(١١) جـ : تصرف .

(١٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتَه ، تَعْلَمُ ما في نَفْسي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إنّكَ أَنْتَ عَلّام الغُيُوب ﴾ [المائدة : ١١٦] .

الاستقبال [1] [هنا [2]] .

وذكر المؤلف بعدُ أن الجواب قد يكون بالماضي لفظا ومعنى وهو بعض هذا الذي نحن بسبيله في ظاهره وإن كان له تأويل /٨٣أ يخرجه عن ذلك .

وأما كون فعل الشرط الماضي لا تنقله هذه الأدوات فلم يذكر منه شيئا ، لكن عذره في ذلك أحد وجهين : أما الحمل على الأكثر وهم أبداً يبنون قوانينهم عليه ، فلما كانت المواضي كلها إلا هذا تنتقل إلى الاستقبال حمل الأمر على الأكثر على عادتهم .

أو يكون [3] في ذلك على مذهب من يقول : إن أداة الشرط لم تدخل هنا على الماضي ، وإنما دخلت على فعل مستقبل تقديراً لأن النحويين يختلفون في هذه المسألة أعني في دخول أداة الشرط على (كان) على قولين :

أحدهما : أنها مخالفة لسائر الأفعال الماضية على حسب ما قدمناه [4] .

والآخر : أنها لم تخالف سائر الماضي ، ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على كان ، وإنما [5] دخلت على فعل مستقبل محذوف [6] وذلك مذكور في التوطئة [7] .

---

(١) هذا ما ينسب للمبرد .

انظر : الأصول ١٩٠/٢ ، التوطئة ١٣٨ ، شرح المفصل ١٥٦/٨ ، شرح الجزولية ٢٥٩/١ ، شرح الكافية ٢٦٤/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) جـ : ويكون .

(٤) وذلك من مذهب المبرد ، الذي يرى أن كان تبقى فعلا ماضيا مع أدوات الشرط .

(٥) أ : انما .

(٦) هو مذهب أبي بكر بن السراج حيث قال : « ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ... فالتأويل عندي لقوله : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم ... فدلت كنت على تكن » ، الأصول ١٩١/٢ .

(٧) التوطئة :١٣٨ .

وقد رجحه أبو علي الشلوبين حين قال بعد حكايته هذا القول : « هذا مذهب أبي بكر بن السراج وهو أولى من مذهب أبي العباس المبرد » ، التوطئة ١٣٨ .

وقوله : وله [١] قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه وهما لم ولما الجازمتان [٢] .

هذا وإن كان قد قال به غيره [٣] فإنه لا نظير له ، والأولى أن يقال في (لم ولما الجازمتان) إنهما تصرفان معنى المبهم إلى الماضي كربما ولو [٤] .

[حروف المضارعة]

وقوله : الهمزة من حروف المضارعة للمتكلم وحده وكذا وكذا .... إلى آخره [٥] .

هذا تفسير معاني [الحروف [٦]] المزيدة في أول المضارع وهي أربعة : الهمزة

---

(١) وله : الضمير يعود إلى الفعل الماضي ، أي للفعل الماضي .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) كسيبويه رحمه الله تعالى حين قال : « إذا قال : فعل فإن نفيه لم يفعل . وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل » ، الكتاب ١/٤٦٠ .

والمبرد حين قال : « ومنها (لم) وهي لنفي الفعل الماضي ، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم ولا جزم إلا لمعرب ... » ، المقتضب ١/١٨٥ .

(٤) قال بهذا عدد من النحاة كالصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٤٠٥ ، وابن الخشاب في المرتجل ٢١١ . وقد حاول الأبذي الرد على الشلوبين في هذا الاختيار . محتجاً بأن لم ولما الجازمتين إنما هما لنفي الفعل الماضي ، وغير الفعل المضارع لاختصاصهما بالدخول عليه وعملهما فيه ، ولأنه لا يجوز لم قام ولما قام . انظر شرح الجزولية ١/٢٦٤ - ٢٦٥ .

وعندي أنه مردود بأن المعاني تتغير بحسب ما يدخل عليها ، ويبقى اللفظ ، أما دعوى أن الماضي غير إلى المضارع لعمل هذه الأدوات فيه فقول بلا دليل ثم إن « القرائن لا أثر لها في الألفاظ » المشكاة والنبراس ١/٦٩ (ف) .

أما ما ذكر سيبويه بأنها لنفي الماضي فهي حكاية دلالة المعنى ، ولا يلزم منها هذا الإلزام الذي ذكره الأبذي .

(٥) الجزولية : ٦٠ .

(٦) ساقط من : أ .

والنون والياء والتاء وقد تكلم النحويون في سبب زيادة هذه الحروف في أول الفعل المضارع دون غيرها (١) من حروف الزوائد .

فقال قوم : أصل الزيادة لحروف (٢) المد واللين (٣) ، ثم لِماً يشبه حروف المد واللين (٤) ، قالوا : وهي التي زيدت هنا ، فتعذرت زيادة الألف أول [الفعل (٥)] المضارع ساكنة فوجب تحريكها ، والألف إذا أدَّاك شيء إلى تحريكها ولم تكن منقلبة عن شيء قلبت همزة (٦) وكذلك إن كانت منقلبة عن شيء . وتعذر انقلابها إلى أصلها (٧) ومثال ذلك [أن (٨)] من كره اجتماع الساكنين في [نحو (٨)] : دابَّة والضالِّين واحمارَّت [قلب الألف /٨٣ب في ذلك كله همزة فقال : دأبة (٩) والضألين (١٠)

---

(١) جـ : غيره .

(٢) ب : حروف .

(٣) نتائج الفكر : ١١٨ .

(٤) ثم للحروف المشبهة للحروف المشبهة لحروف المد واللين . انظر ذلك في : الممتع ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) قال ابن جني : « الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة »، سر الصناعة ٧٢/١ .

(٧) من ذلك ما حكاه اللحياني : بأز في باز ، أصل ألفه واو بدليل جمعه أبواز ، ومنه قول الشاعر :–

كَأَنَّه بَأْزُدَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ ... جَلَى القَطَا وَسْطَ قاعٍ سَمْلَقٍ سَلَقِ

وقول الآخر :–

يَا دَارَمَيّ بَدَكَادِيك البرق ... صَبْراً فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المشْتَئِق

أصلها المشتاق ، وأصل ألفها واو فلما حركها انقلبت همزة . انظر : شرح المفصل ١٢/١٠ – ١٣ ، شرح الشافية ٢٠٤/٣ – ٢٠٥ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَل عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ولَا جَأْن ﴾ الرحمن : ٣٩] فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول شأبة ودأبة .

انظر : سر الصناعة ٧٣/١ ، المنصف ٢٨١/١ .

(١٠) قرأ أيوب السختياني قول الله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الذين أَنْعَمْتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغْضُوب عليهم ولا الضَأْلِّين ﴾ [الفاتحة : ٧] ، بهمز الضالين . انظر : مختصر في شواذ القراءات ١ ، المحتسب ٤٦/١ .

واحمأرت [(١)]] [(٢)] ، فكذلك هنا لما تعذرت زيادة الألف في أول الفعل المضارع ساكنة ووجب تحريكها قلبت همزة ، فقيل : أقوم وجعلت للمتكلم ، لأنه [(٣)] الأصل في الكلام للمخاطب والغائب ، و[الألف [(٢)]] هي الأصل في حروف المد واللين .

ثم إنه تعذرت عليهم زيادة الواو في أول الفعل المضارع لأنها لا تزاد أولا في كلامهم [(٤)] فقلبوها تاء وزادوها مكان الواو [(٥)] .

ولم تتعذر الياء فزيدت كما هي من غير تغيير لها .

ثم زادوا النون التي هي مشبهة لحروف المد واللين [(٦)] .

فهذا قول قالوه في [سبب [(٧)]] زيادة هذه الحروف دون غيرها ،إلا أنه ليس فيه [(٨)] إلا سبب اختصاص الألف بالمتكلم وحده خاصة ، وتمم شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : أختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ،

---

(١) كقول كثير عزة :-

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوِمِكَ مَشْهدا ... إذا مَا احْمَأَرّت بِالعَبِيطِ العِوامِلِ

ديوانه ٩٧/٢ ، وانظر أيضا في همز احمأرت : الخصائص ١٢٦/٣ ، المحتسب ٤٧/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي المتكلم .

(٤) قال المازني : « الواو لا تزاد أولا ألبتة وتزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء » ، التصريف ١١٢/١ .

(٥) قال السيرافي : « وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أولا في حكم التصريف ، فأبدل منها حرف يبدل من الواو كثيرا وهو التاء » ، شرح الكتاب ١٠/١أ .

وهذا أدق مما قال به الشارح – رحمهما الله – من أن الواو قلبت تاء ثم زيدت مكان الواو ، إذ لا دليل ثمت يدل عليه .

(٦) قال السيرافي : « واحتاجوا بعد هذه الحروف – حروف المد واللين – إلى حرف رابع فكان أقرب الحروف من حروف المد واللين النون ، وذلك أنها غنة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين في مواضعها » ، شرح الكتاب ١٠/١أ .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) أي : في هذا القول .

لأنهم كأنهم جعلوها مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده . واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من نحن وهي للمتكلم عنه وعن غيره ، واختصت التاء بالخطاب والتأنيث لأنهم كأنهم اقتطعوها من : أنت وأنتِ واقتطعوا منها التاء دون الهمزة والنون إذ كان المتكلم عن نفسه وحده قد اقتطعت له الهمزة والمتكلم عنه وعن غيره قد اقتطعت له النون (١) . فلم يبق للخطاب والتأنيث إلا التاء التي هي للخطاب من أنت فكأنهم جعلوا التاء المفتوحة منها لخطاب (٢) المذكر كما هي في أنت وجعلوا التاء المكسورة منها للتأنيث إذ كانت هناك مختصة بالتأنيث فأخلصوها هنا علامة للتأنيث ، وجعلوا تغيير لفظها عن الكسر إلى غيره علامة لتغير معناها عن الخطاب إلى التأنيث ، وكان الفتح أولى لثقل الكسر والتأنيث والفعلية ، ولكون حرف المضارعة من الثلاثي مفتوحا ، فاجتمعت هذه الأمور كلها وهي /٨٤أ موجبة للفتح ففتحت في الثلاثي ، وأجريت فيما فوق الثلاثي مجرى حروف المضارعة غير التاء ، ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها ما لم يكن الغائب مؤنثاً فإنه يكون بالتاء نحو : هي تقوم وهما تقومان ، إلا أن يتعذر فيها (٣) التاء بأن تجمع بين ما هو كعلامتي تأنيث في كلمة واحدة ، فيرجع إلى الياء التي هي الأصل في الغيبة ، وذلك قولك : يقمن ويقعدن (٤) .

وهذا القول لعمري ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص [لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصوراً فيعلل الاختصاص به ،

---

(١) نتائج الفكر : ٦٨ – ٦٩ ، ١١٨ .

(٢) ب ، جـ : الخطاب .

(٣) ب ، جـ : فيه .

(٤) ما ذكره هنا يخالف ما نص عليه السهيلي حين قال : « إن الأصل في هذه الزوائد الياء ، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر مؤنث وهو فعل جماعة النساء . دليل آخر وهو أن أصل الزيادة لحروف المد واللين ، والواو لا تزاد أولا كيلا تشبه واو العطف ، ولعلة أخرى ستذكر في باب التصريف ، والألف لا تزاد أولا لسكونها ، فلم يبق إلا الياء فهي أصل هذا الباب » ، نتائج الفكر : ١١٨ .

وليس كما ذكر الشارح أنه لم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة .

وأما هذا النحو فتعليل يبعد فالأولى ألا يجعل للاختصاص [(١)] فيه سبب لكثرة الدعوى فيه .

وقوله : والياء للغائب المذكر مطلقا [(٢)] .

يعني مفردا كان كيقوم أو مثنى كيقومان أو جمعا كيقومون .

وقوله : والغائبات .

يريد في مثل : هن يقمن .

وقوله : والتاء للمخاطب مطلقا [(٢)] .

[أي [(٣)]] في ثلاثة أنواع المذكر المخاطب المفرد : كتقوم يا زيد والمثنى كقولك [(٤)] : أنتما تقومان والمجموع كقولك [(٤)] : أنتم تقومون . وفي ثلاثة أنواع المؤنث المخاطب المفرد كتقومين يا هند والمثنى كقولك : تقومان يا هندان ، والمجموع كقولك تقمن يا هندات .

وقوله : والغائبة [(٢)] .

يريد في مثل : هند تقوم .

وقوله : والغائبتين [(٢)] .

يريد في مثل قولنا : تقوم الهندان ، والهندان تقومان .

ويظهر من كلام المؤلف هنا أن التاء لا تكون للغائبات ، و[هي [(١)]] قد تكون للغائبات [على اللزوم كقولك : تقوم الهندات لا غير [(٥)] ، وعلى الجواز [(٣)]]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) أ : كقوله .

(٥) تأنيث الفعل هنا واجب – عند البصريين – لأن الفاعل مؤنث حقيقي لم يفصل عن فعله بفاصل قال المبرد : « فأما ضرب جاريتك زيدا وجاء أمتُك وقام هند فغير جائز ، لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي ، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدا نحو : هُدِمَ دارك وعُمِرَ بلدتُك » ، المقتضب ٢/١٤٤ .

كقولك (١) : تقوم الهنود ويقوم الهنود (٢) .

وقد تكون الغائبات لا تدخل في فعلها التاء أصلا كما تقدم من قولنا : الهندات يقمن (٣) فإذا كانت نسبة الغائبات إلى التاء في فعلها على هذه الأوجه /٨٤ب الثلاثة من اللزوم والجواز والامتناع هذه النسبة فقد كان ينبغي للمؤلف ألا يخلي التاء عن الغائبات جملة فإن ذلك إخلال بها .

[نواصب المضارع]

وقوله : وكي في أحد قسميها (٤) .

هذا القسم الذي تكون فيه كي ناصبة بنفسها هو القسم الذي تكون فيه كي مع ما بعدها بتأويل المصدر كأن (٥) .

والقسم الآخر هو الذي لا تكون فيه كذلك ولكن حرف جر كاللام (٦) .

وقوله : والفاء والواو في الأجوبة الثمانية (٧) .

---

(١) أ : كقوله .

(٢) تأنيث جمع التكسير ليس حقيقيا قال المبرد : « .... جاز أن تذكر الفعل إن شئت فتقول : أطفيء نارك وجيء نسوة ؛ لأن هذا إنما هو تأنيث جمع ، كما قال الله جل ثناؤه ﴿ وقال نِسْوةٌ في المدينة ﴾ » ، المقتضب ٥٩/٤ .

(٣) وبهذا قرأ القراء في قوله تعالى : ﴿ والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَين ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، وفي قوله تعالى : ﴿ والمطلقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِن ثَلَاثَةَ قُروءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وغير ذلك كثير .

(٤) قبله في الجزولية : « الحرف الذي ينصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وغير ناصب بنفسه ، فالناصب بنفسه : أن ولن وإذن وكي في أحد قسميها » ، الجزولية : ٦١ .

(٥) يتعين ذلك في كي الواقعة بعد لام التعليل كما في مثال سيبويه : « جئتك لكي تفعل » ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٦) انظر هذين القسمين في : الكتاب ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، المقتضب ٨/٢ - ٩ ، الإيضاح العضدي ٣١٠ .

(٧) قال الجزولي : « فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر بعد حتى وكي الجارة ولام الجحود والواو والفاء في الأجوبة الثمانية .. » ، الجزولية : ٦١ .
=

تمامه وما كان مثلها [١] مما هو غير واجب ، وإلا فقد يقال حسبته شتمني فأَثِبَ عليه [٢] بالنصب وليس من الأجوبة الثمانية ، وقد أجاز سيبويه إن تقم فتحسن إلى فلان أجزك ، بنصب فتحسن وليس من الأجوبة الثمانية [٣] ، وقد قرئ [٤] : ﴿ وإن [٥] تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبَ [مَنْ يَشاءُ] [٦] ﴾ [٧] بنصب فيغفرَ ويعذبَ وليس من الأجوبة الثمانية .

وقد قرئ : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلٰهِ مُوسى [٨] ﴾ نصبا [٩] وليس من الأجوبة

= والأجوبة الثمانية هي : « جواب الأمر والنهي والتمني والجحد والعرض والاستفهام والتحضيض والدعاء » ، كشف المشكل ٥٤٩/١ ، وانظر شرح الجزولية : ٢٩٤/١ .

(١) جـ : مثلهما .

(٢) من أمثلة : الكتاب ٤٢٢/١ ، شرح السيرافي ٢٠٩/٣ب ، ٢١٣ب ، شرح الجزولية ٢٩٥/١ .

قال السيرافي : « قال أبو عمر : حسبته شتمني فأثب عليه ، أي كان منه شتمي فسيكون مني الوثوب عليه ، فلما جاء الثاني على غير مجيء الأول ، لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبته ، لأنه أشبه النفي وجوابه ، وإن كنت قد وثبت رفعت لأن معناه حسبته كان منه شتمي فكان مني وثوب فيجيء الثاني في معنى الأول » ، شرح الكتاب ٢١٣/٣ب .

(٣) قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثَني أحدثك وإن تأتني وتحدثَني أحدثك . فقال : هذا يجوز والجزم الوجه ؛ ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد : إن يكن إتيان فحديث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم ، وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى » ، الكتاب ٤٤٧/١ .

(٤) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري .

انظر : تفسير القرطبي ٤٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٢ .

(٥) أ ، ب : إن ، دون حرف عطف . (٦) ساقط من : جـ .

(٧) تمامها : ﴿ .... واللهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِير ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

(٨) ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاواتِ .... وإِنِّي لَأَظُنُّه كَاذِباً ، وكذلك زُيِّنَ لِفِرْعَونَ سُوءُ عَمَلِه وصُدّ عن السبيل ، وما كَيدُ فِرْعَونَ إلا في تَبَاب ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] .

(٩) قرأ بنصب الفعل ، أطلع : حفص والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

الغاية في القراءات العشر : ٢٥٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٤٤/٢ ، التبصرة في القراءات السبع ٦٦٣ ، الإقناع في القراءات السبع ٧٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر ٣٦٥/٢ ، الإتحاف ٣٧٩ .

الثمانية [١] ، وجاز [٢] النصب في ذلك لكون هذا كله غير واجب في المعنى [٣] .

ولو [٤] كان هذا كله حاضراً عند هذا المؤلف إذ قال : وقد أشرب لعل معنى ليت من قرأ (فَأَطَّلِع) نصباً لما قاله [٥] وسيأتي في موضعه [٦] .

وقوله : فأما الفاء والواو [وأو [٧]] فلا تنصب بأنفسها إذ لو نصبت هنا .... إلى آخره [٨] .

يريد إذ لا علة توجب عملها في هذا الموضع ، وكونها غير عاملة في غيره ، فإنها في كل ذلك حرف عطف ، و[هي [٩]] على حالة واحدة ، وإن لم يكن مراده هذا

---

(١) في هذه المسألة خلاف على النحو الآتي :-

أ - يرى الكوفيون وابن مالك نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي محتجين بهذه الآية وبقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّه يَزَّكّى أو يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى ﴾ [عبس : ٣ ، ٤] .

ب - يرى البصريون منع نصب الفعل هنا وخرجوا الآيتين بتخريجين :-

١ - أن لعل أشربت معنى ليت ، فجاءت للتمني ونصب الفعل بعدها .

٢ - أن ذلك من باب العطف على التوهم لأن خبر لعل كثيراً جاء مقرونا بأن ؛ في النظم كثيراً وفي النثر قليلا ، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرا كان منصوبا بأن .

انظر : شرح الجمل ١٥٣/٢ ، التسهيل ٢٣١ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ، التذييل والتكميل ١٠٨/٥أ ، الجنى الداني ١٢٨ - ١٢٩ ، ٥٢٩ ، المساعد ٨٨/٣ - ٨٩ .

والراجح عندي مذهب الكوفيين وابن مالك لبعده عن التكلف ، وسلامته من التقدير البعيد .

(٢) ب : وجا .

(٣) هذه هي علة النصب بعد الفاء ، وقد ذكرها المبرد عرضا إذ قال : « ... فالمعنى : لم تكن زيادة فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب وهو الأمر والنهي والاستفهام » ، المقتضب ١٣/٢ .

(٤) أ ، جـ : لو .

(٥) الشارح بقوله هذا كأنه يرى رأي الكوفيين من انتصاب الفعل بعد الفاء وإن لم تكن من الأجوبة الثمانية .

(٦) سيأتي ان شاء الله تعالى في باب : إن وأخواتها ؛ الجزولية : ٨٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الجزولية : ٦١ .

ومراد الجزولي بهذا القول الرد على أبي عمر الجرمي والكوفيين الذين يرون أن الواو والفاء ناصبتان للفعل المضارع في جواب الثمانية .

الإنصاف ٥٥٧/١ - ٥٥٩ ، شرح الجمل ١٤٣/٢ ، شرح الجزولية ٣٢١/١ .

(٩) تكملة من : جـ .

لزمه الاعتراض بإذن فإنها تنصب في موضع ولا تنصب في آخر ، اللهم إلا أن يقول : إذن [١] لو نصبت هنا لنصبت في كل موضع لأن نواصب الفعل كلها إذا نصبت في موضع [٢] نصبت في كل موضع ، هذا أصلها وعلى ذلك جاءت (لن [٣] وأن وكي) التي بمعناها [٤] ، ولم يجيء منها ما ينصب [في موضع ولا ينصب [٥]] في كل موضع إلا إذن لكونها تعمل وتلغى دون سائر أخواتها [٦] /٨٥أ وذلك شاذ لا يعمل [٧] عليه وإنما العمل على الأصول ، فإذا قال ذلك كان لقوله وجه .

وقوله : والموضع الذي تضمر فيه وتظهر هو بعد لام كي ... إلى آخره [٨] .

[يريد [٩]] نحو : جئت [١٠] لأتعلم ، [ولأن أتعلم [١١]] .

وقوله : إذا لم يكن معها لا [٨] .

يريد أنه إذا جاء بعدها [١٢] (لا) لزم ظهور أن هربا [١٣] من التقاء المثلين أعني [اللامين [١٤]] : اللام المكسورة ولام لا [١٥] نحو : ﴿ لِئَلاَّ تَكُونَ ﴾ [١٦] .

---

(١) ب ، جـ : إذ .

(٢) جـ : وضع .

(٣) ب : أن .

(٤) أي بمعنى : أن يعني بهذا كي المصدرية .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغى كظننت » ، المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ - ١٤٩ ، شرح السيرافي ١٥/١ب .

(٧) كذا في النسخ ولعل الصواب : لا يعول عليه .

(٨) الجزولية : ٦١ .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) بياض في : ب .

(١١) ساقط من : أ .

يريد المصنف والشارح أن (أن) المصدرية يجوز إضمارها وإظهارها بعد لام التعليل ، قال سيبويه : « وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته » ، الكتاب ٤٠٨/١ ، وانظر : المقتضب ٧/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ .

(١٢) أ : بعد .

(١٣) أ : هروبا .

(١٤) ساقط من : ب .

(١٥) انظر في ذلك : المنهاج الجلي ٣٩أ ، المباحث الكاملية ١٤٥/١ ، شرح الجزولية ٣٢١/١ .

(١٦) تمامها ﴿ ... للنَّاسِ على الله حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ الله عَزِيزاً حكيما ﴾ [النساء : ١٦٥] .

وقوله : وبعد (١) حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به (٢) .

صوابه على الاسم الملفوظ له ، لأن الاسم الملفوظ به أعم من المصدر (٣) ، وهذا الفعل المنصوب بإضمار أن الجائز إظهارها (٤) ، لأن [أن (٥)] هذه يعطف بها على المصدر [مرة (٦)] كما قال [نحو (٧)] (٨) :-

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي (٩) .... ..

---

(١) أ : بعد . (٢) الجزولية : ٦١ .

(٣) نبه على ذلك اللورقي انظر : المباحث الكاملية ١٤٦/١ ، والأبذي حين قال : « وقوله : على المصدر الملفوظ به غلط ، بل كان ينبغي له أن يقول على الاسم الملفوظ به ... » ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ .

(٤) ب : إضمارها . (٥) ساقط من : أ .

(٦) ساقط من : ب . (٧) تكملة من : جـ .

(٨) القائل : ميسون الكلبية (.... - ٨٠ هـ تقريبا) .

وهي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن ولجة بن قتافة من بني حارثة بن جناب الكلبي . وميسون هذه زوج معاوية وأم ولده يزيد ، كانت بدوية فكرهت الحضر وقالت الأبيات التي منها الشاهد فطلقها معاوية ورجعت إلى أهلها .

« تاريخ الطبري ٣٢٩/٥ ، ٤٩٩ ، البداية والنهاية ٢٢٦/٨ ، الخزانة ٥٠٥/٨ - ٥٠٦ ، أعلام النساء ١٣٦/٥ - ١٣٧ » .

(٩) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إليّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

وعجز البيت :-

.. ... أَحَبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق ، سمي بذلك لأنه يستشف ما وراءه . ويروى ولبس قال البغدادي : « ولبس عباءة : في غالب كتب النحو (للبس) بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة » ، الخزانة ٥٠٤/٨ .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (تقر) بأن المضمرة بعد الواو معطوفاً على المصدر (لبس) .

الكتاب ٤٢٦/١ ، المقتضب ٢٦/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ ، الجمل ١٨٧ ، الإيضاح العضدي ٣١٢ ، سر الصناعة ٢٧٣/١ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، الصاحبي ١٤٦ ، ٢٥٥ ، الأمالي الشجرية ٢٨٠/١ ، الحماسة البصرية ٧٣/٢ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، المباحث الكاملية ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٣١/١ ، ١٤٠/٢ ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ ، الخزانة ٥٠٣/٨ - ٥٠٦ .

وعلى غير المصدر أخرى كقوله (١) :

وَلَـوْلَا رِجَـالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِـزَّةٌ ... وآل (٢) سُبَيْعٍ أَوْ أُسُوءَك (٣) عَلْقَما (٤)

وقوله : على المصدر الملفوظ به (٥) .

احترز من حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم في قولك : ما تأتينا فتحدثنا لأن أن المضمرة وما بعدها معطوفة على المصدر المتوهم قبل حرف العطف والتقدير : ما يكون منك إتيان فحديث ، إنما احترز منه لأن (أَنْ) لا تظهر [فيه أصلا (٦) كما تظهر (٧)] فيما عطف على المصدر الملفوظ به نحو :

---

(١) القائل هو الحصين المري (... - ١٠ ق هـ تقريبا) .

هو الحصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب بن حرام المري الذبياني ، فارس شاعر جاهلي يعد من أوفياء العرب ، قيل : إن أشعر المقلين ثلاثة : المسيب بن علس ، والحصين بن الحمام والمتلمس .

وقيل : أدرك الإسلام وأسلم وعده بعض المؤرخين من الصحابة ، وفي شعره ما يؤيد ذلك .

« الشعر والشعراء ٣٢٧ ، الأغاني ١١٨/٢ - ١٢٣ ، سمط اللآلي ٢٢٦/١ ، الخزانة ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ » .

(٢) ب : الى . (٣) ب : أسودك .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

جَزَى الله أَفناءَ العَشِيرةِ كُلَّها ... بَدارَة موضوع عَقُوقاً ومَأْثَمَا

ويروى : من رزام بن مازن ، وأيضا من رزام بن مالك . انظر المفضليات ٦٦ .

ورزام هو : رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وسبيع بالتصغير هو سبيع بن عمرو بن فُتَيَّة بن أمة بن بجالة بن مازن بن ثعلبة . أما علقمة فهو علقمة بن عبيد بن عبد بن فتية .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (أسوءك) بأن المضمرة بعد (أو) معطوفا على اسم هو غير مصدر .

الكتاب ٤٢٩/١ ، المفضليات ٦٦ ، سر الصناعة ٢٧٤/١ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، المباحث الكاملية ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٣١/١ ، ٢٥٦/٢ ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٤١١/٤ ، الخزانة ٣٢٤/٣ - ٣٢٧ .

(٥) الجزولية : ٦١

(٦) قال سيبويه : « وتقول : لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمروا أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم .... **وأن لا تظهر هنا** » ، الكتاب ٤١٨/١ ، وانظر : المقتضب ١٣/٢ .

(٧) ساقط من : أ .

لَلُبْس عباءَةٍ وتَقَرَّ عيني (١) .. ...

الذي يجوز فيه إظهار أن في سعة الكلام .

وقوله : كونه لا يربط بين مختلفي الحد (٢) .

أعني أنه لا يربط بين الاسم والفعل أي لا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر (٣) كقوله (٤) في عطف الاسم على الفعل :

فَأَلْفَيتُـه يَومـاً يُبِيـرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ المَعَابِرا (٥)

وكقوله تعالى في عطف الفعل على الاسم : ﴿ إلى الطَّيرِ فوْقَهُم صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْن (٦) ﴾ أي وقابضات ، وإنما لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشرك في العامل وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر (٧) .

---

(١) سبق تخريجه ، انظر ص : ٤٦٩ هـ٩ .

(٢) الجزولية ٦١ .

(٣) قال السهيلي : « وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ صَافَّات ويَقْبِضنَ ﴾ ونحو : ﴿ وَجِيهاً في الدنيا والآخرة ومن المُقَرَّبين . ويُكَلِّم الناس ﴾ لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير ، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم » نتائج الفكر ٣١٨ - ٣١٩ .

(٤) هو النابغة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بالجَمُومَيْنِ سَاهِرا وَهَمَّينِ : هَماً مُسْتَكِنًّا وَظَاهِرا

يبير عدوه : أي يهلكه ، المعابر : السفن التي يعبر بها ، يستخف المعابرا ؛ يرمي بها لقوته وشدته .

ويروى : وبحر عطاء كما في الديوان ٧١ .

الشاهد فيه : عطف الاسم (مجر) على الفعل (يبير) لما كان في تأويل الاسم (مبير) .

الديوان : ٧١ ، شرح الجمل ٢٤٩/١ ، شرح الجزولية ٧٠/١ ، ٥٩٣ ، البسيط ٩٠٤/٢ ، رصف المباني ٤٧٤ ، البحر المحيط ٢٥٩/٧ ، شرح ابن عقيل ٢٤٤/٣ ، المقاصد النحوية ١٧٦/٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوا .... ما يُمْسِكُهُنَّ إلّا الرّحْمنُ إنُه بِكُلِّ شيءٍ بَصير ﴾ [الملك : ١٩] .

(٧) قال السهيلي : « ... وإنما استحال أن ينعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه ، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال » ، نتائج الفكر : ٣١٧ .

وقوله : وما عدا /٨٥ب ما ذكر تظهر فيه ولا تضمر في الأمر العام عند البصريين [١] .

يريد أن المواضع التي تظهر فيها أن ولا تضمر ما عدا ما ذكر نحو : يعجبني أن تفعل كذا وأمرك بأن تفعل كذا لأنها ليست من [٢] الموضعين المتقدمين أعني موضع التزام الإضمار وموضع جواز الإضمار والإظهار [٣] .

واحترز بقوله في الأمر العام من مثل قوله [٤] :

أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوغى [٥] ... ..

---

(١) الجزولية : ٦١ . (٢) أ : في .

(٣) جـ : الإظهار والإضمار .

(٤) القائل هو طرفة (... – ....) .

هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك البكري الوائلي ، شاعر فحل جاهلي ، قتله عامل عمرو ابن هند على البحرين ، بأمر عمرو بن هند ، لأبيات قالها طرفة في هجائه ، كان عمره عشرين عاما ، وقيل ستة وعشرين عاما .

وأسماء المغتالين من الأشراف ٢١٢ – ٢١٤ ، الشعر والشعراء ٧٦ – ٨١ ، سمط اللآلي ٣١٩ ، الخزانة ٤١٩/٢ – ٤٢٥ .

(٥) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

لَخَوْلَـة أَطْـلَالٌ بِبُرْقَـةِ ثَهْمَـدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

وعجز البيت :-

... .. وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَّاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

الزاجر : الناهي . الوغى : أصله الصوت في الحرب ، وقد يكنى به عن الحرب نفسها ، أحضر : يروى بالرفع والنصب قال الأعلم الشنتمري « أحضر الوغى ، أراد : أن أحضر ، فلما أسقط (أن) ارتفع الفعل ، وقد يجوز نصبه على إعمال (أن) مضمرة » ، شرح ديوان طرفة ٣٢ .

الشاهد فيه : نصب (أحضر) بأن وليس من مواطن جواز الإضمار والإظهار ولا من وجوب الإضمار .

الديوان ٣١ ، الكتاب ٤٥٢/١ ، معاني القرآن ٢٦٥/٣ ، المقتضب ٨٣/٢ ، ١٣٤ ، مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، شرح أبيات سيبويه ٤٩/٢ – ٥٠ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، الإنصاف ٦٥٠/٢ ، شرح المفصل ٢٧/٤ ، المباحث الكاملية ١٥٠/١ ، الضرائر ١٥١ ، شرح الجزولية ٢٩/١ ، ٣٢٥ ، ٨٩٥ ، الخزانة ١١٩/١ – ١٢١ ، ٥٠٧/٨ – ٥٠٨ ، ٥٧٩ – ٥٨٠ ، ٥٨٥ .

في رواية من نصب أحضر وأضمر [١] (أن) وهو ليس واحداً من الموضعين [٢] ، وأما من رفعه فهو أشبه ، لأنه لم يعمل (أن) مضمرة ولكنه لما حذفها حذف عملها ورفع الفعل ولكنه مع ذلك قليل [٣] لكنه أكثر من حذفها مع النصب [٤] .

وقوله : ولن لنفي سيفعل ، وتقدم معمول معمولها عليها يدل على أنها ليست [مركبة [٥]] من : لا أن [٦] .

يريد في مثل : زيداً لن أضرب ، وبه استدل سيبويه – رحمه الله – على من قال في لن بالتركيب [٧] وهو الخليل [٨] ، وعورض في ذلك [٩] بأن التركيب تحدث معه ما لم يكن قبله [١٠] .

وإنما استدل سيبويه – رحمه الله – بذلك لأن ينبه على كثرة الدعوى في قول الخليل – رحمه الله – لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى وهو أن التركيب أحدث معنى لم يكن .

وللخليل – رحمه الله – أن يقول : مأخذنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل

---

(١) ب : فأضمر .

(٢) من موضع وجوب الإضمار ، أو من موضع جواز الإضمار والإظهار .

(٣) قال سيبويه : « ... لو قلت : مره أن يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب .... وقد جاء في الشعر قال طرفة :–

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَي ... وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي »

الكتاب ٤٥٢/١ .

(٤) أي مع نصب الفعل .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) الجزولية : ٦٢ .

(٧) قال – رحمه الله – : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له » الكتاب ٤٠٧/١ .

(٨) قال سيبويه : « ولن فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون : وي لأمه » ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٩) ب : هذا .

(١٠) قال السهيلي : « ولا يلزم ما اعترض عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها . لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الامكان بـ(أن) كما تقدم » ، نتائج الفكر ١٣٠ .

الأصول ما أمكن لا لتكثيرها ، ولذلك لم يقل في : (يَضْرِب واضْرِب وضَارِب ومضروب وضَرَبَ وضَرْب) إنها أصول كلها إنما [١] جعلنا واحداً منها أصلا وهو (ضَرْب) وجعلنا الباقي فرعا عليه .

ولم نجعلها كلها أصولاً فلذلك قلنا في الياء [٢] والتاء في يضرب وتضرب وفي الألف والواو في ضارب ومضروب إنها زوائد ولم نجعل هذه الكلم أصولاً أخر غير ضرب ، بل جعلنا هذه الحروف مزيدة على ذلك الأصل .

قال الخليل : فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا أعني تقليل [٣] الأصول لا تكثيرها [٤] وجب أن نسلك ذلك [٥] المسلك في لا ولن ولا أن /٨٦أ فلا تقول : إنها ثلاثة أصول ولكن أحدها فرع عن [٦] الآخرين وتكون لن مأخوذة من لا وأن .

[إلا أن لسيبويه – رحمه الله – أن يعترض مع هذا [٧] عليه بقوله أيضا : ولو كانت مركبة من لا وأن [٨]] لما قلت : زيداً لن أضرب [٩] ، ولو كانت مركبة من لا وأن لكانوا خلقاء أن ينبهوا على ذلك بأن لا يجيزوا تقديم معمول معمولها عليها [١٠] فيكون منعهم ــ (زيداً لن أضرب) منبهة [١١] على أن الأصل لا أن أضرب [زيدا [١٢]] ،

---

(١) ب ، جـ : بل .

(٢) أ : التاء .

(٣) ب ، جـ : بتقليل .

(٤) ب ، جـ : بكثيرها .

(٥) جـ : دون .

(٦) ب ، جـ : على .

(٧) جـ : مع هذا أن يعترض .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : لن أضرب ويكون معناه ، بزيادة (ويكون معناه) ولا فائدة لها .

(١٠) هذا وجه من أوجه التنبيه على الأصل لو حصل ، وهناك وجه للتنبيه على الأصل المتروك وذلك باستعمال العرب إياه ، وقد ورد في قول جابر بن رألان الطائي :-

فإنْ أُمْسِكْ فَإنَّ العَيْشَ حُلْوٌ ... إلَـيَّ كَأَنَّـه عَسَلٌ مَشُوبُ
يُرَجِّي المَرْءُ مَالَا أنْ يُلَاقِي ... وَيَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاه الخُطُوبُ

انظر : نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، شرح الكافية ٢/٢٣٥ ، الخزانة ٨/٤٤٠ – ٤٤٥ .

(١١) ب : منبه .

(١٢) تكملة من : أ .

فلما لم يمنعوه وأجازوه ضعف القول بتركيبها [1] [كذلك [2]] .

وقوله : وإذن لها ثلاثة أحوال أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت [3] .

كان ينبغي لإذن من حيث هي ناصبة من نواصب الفعل أن تكون كسائر النواصب التي هي : أن ولن وكي التي بمعنى أن [4] ، وذلك أن هذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلة لا تدخل أبداً على غير الأفعال ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلة [5] ولا تدخل على الحال [أبدا [6]] ولا تكون أبدا إلا قبل الأفعال التي تدخل عليها لا متأخرة عنها [7] .

لكن العرب اتسعت في إذن اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازوا

---

(١) ليس ذا وحده هو الذي يضعف التركيب وإنما يضعفه أن (أن) المصدرية تؤول وما بعدها بمصدر مفرد هذا المصدر يحتاج إلى خبر ، فيصير الكلام غير تام على هذا التأويل . ونحن نرى أن (لن يقوم زيد) كلام تام .

ويقال : إن الخبر ملتزم الحذف ، وهذا يرده أمران :

١ - أننا نعطف على الفاعل من غير تكرار (لا) النافية فإذا قلنا : إن الأصل (لا أن) ولا النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ثم عطف عليها فلابد من تكرارها تقول لا زيد في الدار ولا عمرو وهذا لم يرد في لن يقوم زيد وعمرو .

٢ - أن الخبر لم يظهر هنا أبدا وهذا مما يضعفه .

انظر في ذلك : شرح الكتاب ١٨٨/٣ب ، التذييل والتكميل ٩٠/٥أ .

(٢) ساقط من : جـ .   (٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) قال سيبويه : « اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال وهي أن .... وكي .... ولن » ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٥) قال ابن السراج : « فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلًا حاضراً لم يجز أن تعمل فيه ، لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل » ، الأصول ١٤٨/٢ ، وانظر : نتائج الفكر ١٣٠ ، ١٣٦ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) قال سيبويه عن إذن : « وهي تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ، ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل .... ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد » ، الكتاب ٤١١/١ .

فيها دخولها على الأفعال وعلى الأسماء فأجازوا إذن عبد الله يقول ذلك [١] .

وكذلك أيضا أجازوا دخولها على فعل الحال ، فأجازوا أن تقول : إذن [٢] أظنك كاذباً ، لمن يحدثك بحديث وتظنه فيه كاذبا ، وأدخلوا في ذلك إذن على فعل الحال [٣] .

وأجازوا أيضا أن تتأخر إذن عن الفعل فقالوا : أكرمك [٤] إذن [٥] .

فهذه اتساعات في إذن انفردت بها دون [٦] غيرها من نواصب الأفعال ، ومن ذلك أيضا أنهم أجازوا أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم نحو : إذن والله أَفْعَلَ ذلك [٧] ، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل ، فلما اتسعوا في (إذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبهوها بعوامل الأسماء الناصبة [٨] لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته [٩] ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء الناصبة /٨٦ب لكن بأضعف عوامل الأسماء الناصبة لأنَّ المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، وأضعف عوامل الأسماء الناصبة هي ظننت وأخواتها ، وإنما قلنا : إنها أضعف عوامل الأسماء الناصبة لأنه ليس من نواصب الأسماء [١٠] ما يلغى غيرها ، فكان عملها بذلك [١١]

---

(١) انظر ذلك في : الكتاب ٤١١/١ ، المقتضب ١١/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٢) جـ : إذن أن تقول أظنك .

(٣) انظر في دخول إذن على فعل الحال : الكتاب ٤١٢/١ ، المقتضب ١٢/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٤) جـ : ما أكرمك .

(٥) انظر في تأخرها عن الفعل : الكتاب ٤١١/١ ، الأصول ١٤٩/٢ .

(٦) أ : على .

(٧) ومنه قول حسان رضي الله تعالى عنه :-

إِذَنْ – والله – نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ديوانه : ٩٤ .

(٨) قال سيبويه : « اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة » ، الكتاب ٤١٠/١ ، وقال المبرد : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء » المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ .

(٩) ب : تصرفت .

(١٠) بياض في : ب .

(١١) ب : ذلك .

ضعيفاً لأنه غير لازم ، وكان تشبيههم لها بالظن من عوامل الأسماء الناصبة في أن أجازوا فيها إعمالها وإلغاءها كما كان ذلك في ظننت وأخواتها ، إلا أن ظننت كانت إذا تأخرت لا تعمل وكذلك إذن [١،٢] .

وكذلك [٣] إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء [أعني [٤] ظننت [٥]] [٦] ، ولم تقو إذن قوتها لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألغيت ليس إلا .

وإذا تقدمت [٧] أعني ظننت لم يكن فيها إلا الإعمال [٨] فلم يكن فيما شبه بها إلا الإعمال [٩] لكن بشرط أن يجيء الناصب على أصله ، وهو ألا تدخل إلا على مستقبل ، فإذا أدخلناها على فعل حال لم تعمل أصلًا وإن كانت متقدمة ، لأنه ليس في الدنيا ناصب يدخل على فعل حال ، فوجب لها هنالك [١٠] الإلغاء [١١] .

وإن شئت قلت : إذن جواب وجزاء [١٢] ، فمن حيث كانت كذلك كان [الواجب [١٣]] لها صدر الكلام ، لأن الجزاء له صدر الكلام [١٤] وكذلك الجواب أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم [١٥] ، فلما اتسع فيها وأخرت عن الفعل

---

(١) قال ابن السراج : « وتقول : أنا أفعل كذا إذن فتؤخرها وهي ملغاة أيضا » ، الأصول ١٤٩/٢ .
(٢) بعده في أ : وكانت إذن إذا تأخرت لا تعمل .
(٣) ب ، جـ : كانت .
(٤) ب : يعني .
(٥) انظر في إعمال (ظن) وأخواتها متوسطة وإهمالها : الكتاب ٦١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول ١٨٣/١ .
(٦) ساقط من : جـ .
(٧) جـ : قدمت .
(٨) قال المبرد : « فالذي تلغيه لا يكون مقدماً إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق » ، المقتضب ١١/٢ .
(٩) أ : اعمال .
(١٠) ب : هناك .
(١١) انظر ما سبق ص : ٤٧٥ هـ٥ .
(١٢) قال سيبويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » ، الكتاب ٣١٢/٢ .
(١٣) ساقط من : ب .
(١٤) حروف الجزاء لها الصدارة انظر في ذلك : المقتضب ٦٦/٢ ، المفصل ٣٢٢ ، شرح المفصل ٧/٩ .
(١٥) حروف الجواب لها الصدارة يؤيد ذلك قول ابن الحاجب : « ... إن العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض ... » ، الأمالي النحوية ١٢٩/٤ . =

[أو وسطت [(١)]] كان لها بذلك حالان ؛ أقواهما التقدم على الفعل في صدر الكلام ، وغير ذلك من أخواتها يضعف عن هذه الحال ، فلما شبهت بالظن من عوامل الأسماء وكان أقوى حالي [(٢)] الظن الإعمال خص به أقوى حالي إذن وهو التقدم في صدر الكلام ، وأضعف حالي الظن الإلغاء فخص به الحالة الأخرى الضعيفة .

وقوله : وإن أريد به الاستقبال أعملت [(٣)] .

فقد /٨٧أ تقدمت علة ذلك [(٤)] وحكى سيبويه إلغاءها إذا كانت متقدمة وكان الفعل بعدها مستقبلا [(٥)] .

وقوله : وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها [(٣)] .

احترز به من مثل قولهم [(٦)] :-

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ العَيرِ مَكْرُوبُ

= وقول الرضي : « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر كحروف النفي ... » ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) جـ : حالتي .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) انظر ص : ٤٧٥ .

(٥) قال – رحمه الله – : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تبعدن ذا ، ولم يكن ليروي إلا ماسمع » ، الكتاب ٤١٢/١ .

(٦) القائل : هو ابن عنمة (.... – بعد ١٥ هـ) .

وهو عبد الله بن عنمة بن حرثان بن ثعلبة الضبي ، شاعر إسلامي مخضرم ، عاش في الجاهلية ورثى بسطام ابن قيس ، وأدرك الإسلام وأسلم وشهد القادسية ، نزل في بني شيبان وتزوج منهم .

« شرح المفضليات ٧٤١ ، ٧٤٨ ، الإشتقاق ١٩٩ ، الإصابة ٢٠٢/٤ ، ٩٤/٥ ، الخزانة ٤٧١/٨ – ٤٧٣ » .

(٧) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

مَا إِنْ تَرَى السَّيِّدَ زَيْداً فِي نُفُوسِهِمُ كَمَا تَرَاهُ بَنُو كُوزٍ وَمَرْهُوبُ

وبيت الشاهد يروي : فازجر . انظر : الحماسة ٣٠/١ ، ويروى : لاتنزع سويته ، انظر : الكتاب ٤١٠/١ . =

[لأن قوله : اردد حمارك لا يرتع بروضتنا كلام تام يستغنى عما بعده (١)] فقوله بعد ذلك إذن يُرَدَّ وقيد العير مكروب كلام مستقل بنفسه لا يحتاج إليه ما قبله ، فليست (إذن) فيه متوسطة [وإنما (٢) تكون إذن متوسطة (٣)] إذا افتقر ما قبلها لما بعدها لا في هذا البيت فإن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها فلذلك قال بعد قوله : وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها ليحترز به من مثل إذن في هذا البيت ، إذ كانت إذن فيه متوسطة لكنها لم يفتقر ما قبلها إلى ما (٤) بعدها ، فكأنها مبتدأة غير متوسطة .

وقوله : مثل أن تتوسط بين المخبر وذي الخبر (٥) .

مثال ذلك : أنا إذن أكرمُك وأما قوله (٦) :-

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِـــمُ شَطِيرا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا (٧)

= الرد : الارجاع ، يرتع : رتعت الماشية رتعاً إذا رعت كيف شاءت ، الروضة : المكان المعجب بالزهور سمي بذلك لا ستراضة المياه السائلة فيه . أي سكونها لها ، مكروب : من كربت الشيء إذا أحكمته وأوثقته . واردد حمارك : مثل أي اكفف لسانك ولا تعرض لنا .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بإذن ، لأن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها .

« المفضليات ٣٨٣ ، الكتاب ٤١٠/١ ، الأصمعيات ٢٢٨ ، الحماسة ٣٠٠/١ ، المعاني الكبير ٧٩٣/٢ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ ، شرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢ ، معاني أبيات الحماسة ٢٦٢ - ٢٦٣ ، إصلاح ما غلط فيه النمري ٨٠ - ٨١ ، شرح ديوان الحماسة ٥٨٦/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، المباحث الكاملية ١٦١/١ ، شرح الجزولية ٣٢٩/١ ، شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، الخزانة ٤٦٢/٨ - ٤٧٣ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) أ : إنما .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) أ : لما .

(٥) الجزولية : ٦٢ وفيها : « بين المبتدأ والخبر » .

(٦) نسبه عبد السلام هارون إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أقف على من نسبه لرؤبة غيره . انظر : معجم شواهد العربية ٤٧٦/٢ . وليس في ديوان رؤبة المطبوع .

(٧) من بحر الرجز .

شطيرا : من شطر عني فلان أي بعد ، والشطير : الغريب . =

فهو ضرورة أو على حذف الخبر كأنه قال : [إني [(١)]] لا أحتمل ذلك [(٢)] .

وقوله : أو بين [(٣)] الشرط والجزاء [(٤)] .

مثاله : إن تزرني إذَنْ أُكْرِمْك [(٥)] .

وقوله : أو بين [(٣)] القسم والجواب ألغيت [(٤)] .

مثال ذلك : والله إذن لا أفعلُ [(٦)] .

وقوله : وإذا تقدمها حرف العطف [(٧)] .

[مثاله [(٨)] :] فإذن أحسن إليك . جوابا لمن قال : أزورك .

= الشاهد فيه : أوضحه الشارح - رحمه الله تعالى - .

معاني القرآن : ٢٧٤/١ ، ٣٣٨/٢ ، الصحاح ٦٩٨/٢ ، الإنصاف ١٧٧/١ ، التوطئة ١٤٢ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، المنهاج الجلي ٤١أ ، المباحث الكاملية ١٦١/١ ، المقرب ٢٦١/١ ، شرح الجزولية ٣٣٠/١ ، شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، المغني ١٦/١ ، المقاصد النحوية ٣٨٣/٤ ، شرح شواهد المغني ٧٠/١ ، شرح أبيات المغني ٨٧/١ - ٨٩ ، الخزانة ٤٥٦/٨ - ٤٦٢ ، وليس في ديوان رؤبة المطبوع .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) هذا التخريج نسبه البغدادي إلى السيرافي ، وفيه تخريجات أخر هي على النحو الآتي :-

أ - أن الخبر هو مجموع (إذن أهلك) لا أهلك وحده فتكون إذن مصدرة . وهذا مردود لأن مقتضى ذلك أن يجوز : زيد إذن يقوم بالنصب على جعل الخبر هو المجموع . وصريح كلام العرب يأباه .

ب - أن هذه لغة حملت فيها (إذن) على (لن) وهي لا تلغى بحال .

جـ - قيل : إن هذا البيت شاذ ولا يحتج به لأن قائله مجهول .

وهذا عندي مردود بقول الفراء : « أنشدني بعض العرب ... وذكر البيتين » ، معاني القرآن ٢٧٤/١ ، وهو حجة في النقل عن العرب .

انظر هذه التخريجات في : الخزانة ٤٥٦/٨ - ٤٥٧ .

(٣) جـ : وبين .

(٤) الجزولية : ٦٢ .

(٥) مثال سيبويه : « إن تأتني إذَن آتك » ، الكتاب ٤١١/١ .

(٦) قال سيبويه : « ومن ذلك : والله إذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد على اليمين وإذن لغو » ، الكتاب ٤١١/١ .

(٧) الجزولية : ٦٢ . وفيها : وإذا تقدمها واو العطف .

(٨) ساقط من : ب .

وقوله : جاز فيها الأمران (١) على اختلاف التأويلين (٢) .

التأويلان أحدهما : أن إذن ابتداء الجملة المعطوفة قبل ارتباطها بالأولى ولا التفات إلى الربط (٣) .

والثاني : أن الجملة الثانية قد ربطت بالأولى فالتفت إلى الربط الآن فصارت إذن بذلك متوسطة .

وقوله : وكي إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصبة (٢) .

مثاله : جئت كي أتعلم وإنما كان /٨٧ب ذلك لأنه يمكن تقديرها باللام ، فتكون قبل اللام جارة (٤) ، ونصب الفعل بإضمار (أَنْ) ويمكن أيضا تقديرها بأن على تقدير حذف اللام فتكون مثل أن ناصبة بنفسها (٥) .

والدليل على أنها تكون بمعنى (أَنْ) أنها لو لم تكن بمعناها لم يكن لدخول لام الجر عليها وجه في قوله تعالى : ﴿ لَكَيْلَا تَأْسَوا [على (٦)] .... (٧) ﴾ و﴿ لِكَيْلَا تَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياءِ مِنْكُم ﴾ (٨) وما أشبه ذلك ، فإن لام الجر إنما تدخل على الاسم أو ما هو بتأويله ولا اسم تدخل عليه هنا ، فهي إذن داخلة على ما هو في تأويل الاسم وهو أن المضمرة بعدها مع الفعل المنصوب بها ، فلولا أن (كي) ها هنا مع ما بعدها بتأويل الاسم وأنها كأن في ذلك لما دخلت اللام عليها .

---

(١) إعمال إذن وإهمالها .

(٢) الجزولية : ٦٢ .

(٣) أ : الرابط .

(٤) ب : مثل لجارة .

(٥) قال المبرد : « .... أما من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا فتى ، فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أن) ، وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول : لمه – فأن عنده بعدها مضمرة لأنها من عوامل الأسماء كاللام » ، المقتضب ٢/٨-٩ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ﴿ ... مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ واللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُور ﴾ [الحديد : ٢٣] .

(٨) ﴿ ... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، واتَّقُوا اللهَ إِنّ اللهَ شَدِيدُ العِقَاب ﴾ [الحشر : ٧]

والدليل على أنها تكون بمعنى اللام كما تكون بمعنى (أن) قولهم : كيم فعلت كذا ؟ بمعنى لم فعلت كذا ؟ فلولا أن كي بمعنى اللام لما دخلت على ما الاستفهامية [١] ؛ لأن أن المصدرية لا تدخل عليها ولا على شيء من الأسماء بوجه [لأنها مختصة بالدخول على الفعل [٢]] ، فلم يكن لدخولها على ما الاستفهامية وجه ، إلا كونها بمعنى اللام ، وبيَّنَ [٣] ذلك حذف ألف ما الاستفهامية معها ، وألف ما الاستفهامية لا تحذف إلا اذا انجرت [٤] ، فلولا أن كي بمعنى اللام وما الاستفهامية مجرورة بها لما حذفت ألفها ، وأتاها [٥] هذان الوجهان [٦] من جهة أنك إذا قلت : جئت كي أتعلم أمكن أن تقدر بمعنى : أن أتعلم ، أو أن تتقدر بمعنى : لأتعلم .

[الجوازم]

وقوله : الجازم [٧] قسمان : جازم فعل واحد وجازم فعلين [٨] .

هذا بناء على أن أدوات الشرط هي الجازمة لفعلي الشرط والجواب معاً ، أو على أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما الجازمان لفعل [٩] الشرط لأنه قد يقال فيما جزم مع غيره: إنه جازم كما يقال فيما [١٠] جزم وحده : إنه جازم، وهذان المذهبان

---

(١) قال سيبويه : « وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه ؟ في الاستفهام فيعملونها في الاسماء ... – الى أن قال – ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام » ، الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : ومن .

(٤) قال ابن الأثير : « ألف ما الاستفهامية إذا اتصلت بحرف الجر حذفت نحو : فيم وعم وبم ولم » . البديع ٥٥٣/٢ ، وانظر : أدب الكاتب ١٩٤ ، الخط لابن السراج : ١٣١ ، الغرة ٣٣٢/٢أ .

(٥) يعني كي .

(٦) الوجه الأول أن تكون مصدرية بمعنى (أن) . والوجه الثاني : جارة بمعنى اللام .

(٧) ب : والجازم .

(٨) الجزولية : ٦٢ .

(٩) كذا في الأصول ولعل صوابه : لجواب .

(١٠) زيد هنا سطر كامل في نسخة : ب ونصه : [قوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولام الأمر والدعاء ، هذا قول غير محرر فيما] .

اللذان لا ينبني كلامه إلا على أحدهما / ١٨٨ أليس المذهب المعول عليه [منهما (١)] عند النحويين إلا أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما اللذان جزما الجواب .

والمسألة محتمل (٢) أن يقال فيها : إن أدوات الشرط هي التي جزمت الشرط والجواب معاً لأنها مقتضية لهما معا من حيث لم تكتف (٣) بأحدهما دون الآخر ، والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل وكذا هو أبداً ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرا ، فإن ضرب يقتضي ضارباً ومضروباً ، فلذلك نسبنا (٤) [العمل (٥)] في الفاعل والمفعول إليه (٦) ، وهذا قد (٧) قال به جماعة من النحويين (٨) .

ومحتمل أن يقال فيها : إنّ (إنْ) إنما هي كلمة شرط فلا تقتضي إلا فعل الشرط فلا تجزم إلا إياه ، وفعل الشرط هو الذي يقتضي (٩) الجواب فهو الذي ينبغي أن يجزم الجواب دون الشرط ، وهذا (١٠) أيضاً قد قال به جماعة أخرى (١١) .

ومحتمل أن يقال [إن (١٢)] فعل الشرط لا يقتضي الجواب وحده إلا مع أداة الشرط ، و(إنْ) تقتضي فعل الشرط خاصة ، كما قال بذلك الذي (١٣) قبل هذا

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) جـ : تحتمل .

(٣) جـ : تكتب .

(٤) أ : نسبت . وفي ب : بنينا .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) هذا قول من الأقوال التي قيلت في العامل في الفاعل وكذلك المفعول . انظر : الإنصاف ١/٧٨ – ٨٢ ، التبيين ٢٦٣ – ٢٦٥ .

(٧) أ : الذي .

(٨) منهم السيرافي حين قال : « وقوله : وينجزم الجواب بما قبله ، يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو (إنْ) والشرط ويحتمل أن يكون بإن وحدها ، والاختيار عندي أن يكون بإن وحدها » ، شرح الكتاب ٣/٢٩٩أ . وينسب للفارسي والجزولي . انظر : المكشاة والنبراس ١/٨٨ (ف) .

ونسب للجزولي وغيره من النحاه من غير تعيين في المباحث الكاملية ١/١٨٠ ، شرح الجزولية ١/٣٥١ .

(٩) أ : المقتضي .

(١٠) ب : وهو .

(١١) ينسب للأخفش . انظر : شرح الكافية ٢/٢٥٤ ، منهاج الطالب ٢/٧٢١ .

وهذا الرأي مردود لأنه يقتضي أن يعمل فعل في فعل وهذا غير معروف .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) بياض في : ب .

فينبغي أن ينسب جزم الشرط لإن ، [وجزم الجواب لإن [١]] وفعل الشرط ، وهذا أيضاً قد قال به جماعة أخرى [٢] ، إلا أن هذا هو أحق [٣] هذه الأقوال من جهة النظر فلذلك عول عليه الأكثر [٤] ، فإن قيل : فكيف يجزم الفعل والفعل ليس بجازم ؟ قيل : كما يجزم الاسم في الشرط والاسم ليس بجازم [٥] ، فكما جزم الاسم في الشرط لما معه في التقدير من معنى (إن) التي ضمنها ، كذلك يجزم الفعل في الشرط لما معه من (إن) التي للشرط لفظا [٦] .

[وقوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولام الأمر والدعاء [٧] .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) هو ظاهر قول سيبويه كما سيأتي ص : ٥٠١ .

وبه يقول البصريون . انظر : المقتضب ٤٨/٢ ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٣) ب : أحد .

(٤) هذا عند الشلوبين ومن سبقه من النحاة الذين قالوا بذلك ، وقد رجحه بأسباب ذكرها في ص : ٥٠١ .

والراجح عندي القول الأول الذي قال به السيرافي والفارسي والجزولي لما يأتي :-

أ - أن الحرف اقتضى الفعلين معاً ، فلما اقتضاهما عمل فيهما .

ب - أن قولهم : إن الجازم ضعيف كحرف الجر ، فلا يعملان إلا في واحد ، أقول : إن هذا قياس مع الفارق فحرف الجر لا يقتضي سوى شيء واحد فقط لذا عمل فيه ، أما الجازم فيقتضي شيئين فعل شرط وجوابه ، فحق له أن يعمل فيهما .

جـ - قولهم : إن الأداة وفعل الشرط عملا في الجواب ، أما عمل الأداة فنعم وأما عمل الفعل فمردود بما يُرِّد به على القائلين بعمل الفعل وحده . والله أعلم .

(٥) قياس مع الفارق ؛ فإن الاسم ضمن معنى الأداة فلهذا بني ، أما الفعل فلم يضمن معنى الشرط حتى يعمل ، أو يقوي عاملا ، أما المعية فلا تكفي للعمل .

(٦) هناك أقوال أخرى هي :-

أ - قول المازني : إن الجواب مبني على الوقف .

ب - قول الكوفيين : إن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

انظر هذين القولين والرد عليهما في : الإنصاف ٦٠٢/٢ - ٦٠٩ ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ ، ١٨١ ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٧) الجزولية : ٦٢ .

هذا قول غير محرر [(١)] ، لأن (اللام) الجازمة لا تختص بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة [(٢)] وكذلك قوله بعد هذا و(لا) في النهي والدعاء غير محرر أيضا ، لأن (لا) الجازمة لا تختص أيضا بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة [(٣)] /٨٨ب فإذا قلت : (اللام) الطلبية أو (لا) الطلبية عمت أربعة المواضع من الأمر والدعاء والطلب والرغبة [(٤)] فهكذا [(٥)] الصواب في كل واحد منهما أن يقيد بالطلبية كما قلنا .

وكأنه ذهب – أعني المؤلف – مذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و(لا) في النهي [(٦)] » ، وأراد [الزجاجي اللام في الأمر [(٧)]] وما يجري [(٨)] مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد [(٩)] الفعل ، و(لا) في النهي وما يجري مجراه مما (لا) فيه لطلب [(١٠)] إعدام الفعل [(١١)] ، فتجوز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكأن المؤلف ذهب إلى جبر [(١٢)] هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجوز فيه ولم يصل إليه ، ولكنه توسط الأمر لم يتجوز تجوز أبي القاسم ، ولا حقق تحقيقنا .

---

(١) هذا السطر تقدم مقحما في نسخة : ب في غير موضعه . انظر : ص ٤٨٢ هـ٩ .

(٢) الطلب عند بعض النحاة يشمل الدعاء والالتماس والأمر قال الأندلسي « إنما تختلف – يعني لام الأمر – باستعلاء الطالب وانحطاطه ، فإن صدر الطلب من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء ، وعلى العكس أمر ، وكذلك في النهي ، وإن صدر من المكافىء سمي التماسا » ، المباحث الكاملية ١/١٦٥ .

ولعل الشلوبين يعني بالرغبة هنا الالتماس على ما يظهر لي . ويعني بالطلب هنا غير الدعاء ، وأن بينهما فرقاً ، فالدعاء طلب يتوجه به الطالب إلى ربه سبحانه ، والطلب أمر يتوجه به الطالب إلى من فوقه كوالده أو رؤسائه ، فلا يسمى دعاء لأنه لغير الله ، ولا يحسن أن يكون أمرا ، لأنه لا يأمر من هو أعلى فتعين أن يكون طلبا ، فالدعاء على هذا غير الطلب ، والطلب غير الأمر والالتماس ، وهذا تفريق دقيق جدا ، لم أقف على من سبق الشارح إليه .

(٣) يقال فيه : ما قيل في سابقه .

(٤) هذا مما يؤكد ما أشرت إليه آنفا . من أن الطلب عند الشلوبين غير الأمر والدعاء .

(٥) ب : فهذا .

(٦) الجمل : ٢٠٧ وفيه : « ولام الأمر » .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ب : وأراد واللام وما يجري .

(٩) ب : مما الطلب فيه لإيجاد .

(١٠) ب : مما الطلب فيه .

(١١) قيل عنه : « النهي : طلب الترك » ، المباحث الكاملية ١/١٦٥ .

(١٢) طمست في : ب .

وهذا الذي توسط به هذا المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة ، وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم (١) ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجوز ، وإما ألا يحقق ولا يتجوز فضعيف (٢) .

وقوله : والفاء والواو (٣) المتوسطة بينهما وبين الهمزة للعطف (٤) .

يريد الفاء والواو في : أَوَ لم وأَوَ لَمَّا وفي : أَفَلَم وأَفَلَمَّا ، وهذه الفاء والواو عاطفتان لهذه الجملة الاستفهامية [على ما قبلها فقوله تعالى : ﴿ أَوَ كُلَّما (٥) عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ .... (٦) ﴾ و﴿ أَوَ لَمْ يَسِيُرو فِي الأَرْضِ (٧) ﴾ و﴿ أَفَلَمْ يَسِيُروا فِي الأَرْضِ .. (٨) ﴾ وما أشبه ذلك] (٩) [إنما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهامية (١٠)] على ما قبلها من الكلام ، إلا أن فيها شذوذاً عن حكم حرف العطف ، وذلك أن حرف العطف حقه ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف به ، وهنا قد تقدم من الجملة المعطوفة به همزة الاستفهام على حرف العطف ، وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها لكون الاستفهام له صدر الكلام ، ولكون الألف أصلا في هذا

---

(١) يعني أبا القاسم الزجاجي .

(٢) هذا المقطع من قوله : « لأن اللام الجازمة لا تختص ... إلى هنا ، تقدم في نسخة : ب ، وجاء قبل قوله : « وقوله : والجازم قسمان .... » ، وهو اضطراب من الناسخ . إذ قدم وأخر في ورقة واحدة مرتين .

(٣) أ : والواو والفاء .

(٤) الجزولية : ٦٢ . وفيها : « ... المتوسطتان بينهما ... » .

(٥) أ : أفكلما ، وأثبت ما في جـ ، لموافقته ما في المصحف وقراءة القراء .

(٦) تمامها ﴿ .... فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، بَلْ أَكْثَرهُمْ لَا يُؤمِنون ﴾ [البقرة : ١٠٠] .

(٧) تمامها ﴿ .... فَيَنْظُروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبةُ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُم قُوَّةً وأَثَارُوا الأَرْضَ وعَمَرُوهِا أَكْثَرَ مِمّا عَمَرُوها وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالبَيِّنَات ، فَمَا كَانَ الله لِيَظْلِمَهُمْ وَلكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُون ﴾ [الروم : ٩] .

وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة فاطر ٤٤ ، وسورة غافر ٢١ .

(٨) تمامها : ﴿ .... فَيَنْظُروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبةُ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُم قوةً وأَثَاراً في الأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَا كَانُوا يَكسِبُون ﴾ [غافر : ٨٢] ، وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة محمد ١٠

(٩) تكملة من : جـ .

(١٠) ساقط من : ب .

الباب ، فخصت بتقدمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ /٨٩أ للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام [1] ، وهو باب الاستفهام [وهذا جيد جدا لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة [2] الاستفهام [3]] على ما ذهب إليه الزمخشري [4] ، وذاك [5] الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه [6] بعد حرف العطف [7] تكلف مع وجود هذا الوجه ، فلا ينبغي أن يعرج عليه وقد رجع الزمخشري في أثناء كتابه في القرآن [8] إلى أن أجاز هذا الوجه الذي ذهب إليه سيبويه مع الوجه

---

(١) انظر في هذا : الكتاب ٤٩١/١ ، المقتضب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ .

(٢) جـ : الهمزة . (٣) ساقط من : ب .

(٤) الزمخشري : (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) .

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري أخذ عن ابن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وأبي سعد الشقاني وأبي منصور الحارثي ، له مصنفات جليلة منها : الكشاف ، المفصل ، المستقصى ، الفائق في شرح غريب الحديث ، الأنموذج في النحو وغيرها . « معجم الأدباء ١٢٦/١٩ - ١٣٥ ، إنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ ، إشارة التعيين ٣٤٥ - ٣٤٦ » .

(٥) جـ : وذلك .

(٦) قال الزمخشري « (أو كلما) الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا » ، الكشاف ٣٠٠/١ .

وقال أيضا « (أو عجبتم) الهمزة للإنكار والواو للعطف والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل : أكذبتم وعجبتم » ، الكشاف ١٨٦/٢ .

(٧) كذا في النسخ كلها ، ولعل صحة العبارة : بعد همزة الاستفهام .

(٨) قال أبو حيان : « وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى قول الجماعة » ، البحر المحيط ٣٢٣/١ ، وقال أيضا وقد رجع - أي الزمخشري - عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة » ، التذييل والتكميل ١٤١/٥أ .

وقال ابن أم قاسم المرادي عن رأي الزمخشري : « قيل : وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف » ، الجنى الداني ٩٧ - ٩٨ .

ولم أقف على رجوعه عن رأيه الأول ، بل كرر ما ذهب إليه في مواطن كثيرة . انظر منها في : الكشاف ٣٠٠/١ ، ٨٦/٢ ، ٣٤١/٣ ، ٥١٣ . وغيرها من المواطن الكثيرة .

وقول الزمخشري عن الهمزة في المفصل ٣١٩ « وتوقعها قبل الواو والفاء وثم .... » لا يؤيد ما ذكر هؤلاء الأئمة من رجوع الزمخشري ولا يعارضه . خصوصاً إذا علمنا أن المفصل فرغ من تأليفه سنة ٥١٥ هـ ، والكشاف بعده إذ فرغ من تأليفه سنة ٥٢٨ هـ .

الذي قاله ، ويظهر من هذا [١] أنه لم ير مذهب سيبويه إلا بعد ما صدر عنه مذهبه من تقدير المعطوف عليه ، فلم يرجع عنه لكونه ممكناً ، إلا أن فيه تكلفاً ، وأجاز في المسألة الوجهين ولا ينبغي عندي القول بالتكلف مع وجود المندوحة عنه إلا على ضعف .

وقوله : وتنفرد (لما [٢]) بالاستغراق [٣] .

ليس هذا بصحيح ، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة [٤] ، والذي غره من هذا قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم [٥] ، والمعنى على نفي الزمان الماضي كله ، وإنما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال فيريد أنه لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه ، فقال القائل : عصى إبليس ربه ولما يندم نافياً لندمه في الزمان الماضي القريب من الحال ، ويتضمن ذلك من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لَمّا) أي [٦] : أنه إذا لم يندم في هذا الزمان الأقرب [٧] مع طول الزمان عليه في العصيان فأحرى ألا يندم فيما تقدم هذا الزمان ، فالاستغراق في ذلك إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لما) ، وكان الأصل في قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم ، عصى إبليس ربه ولم يندم ولما يندم ثم حذف قوله : ولم يندم ، واكتفى بقوله : ولما يندم [لدلالة قوله ولما يندم [٨]] عليه [٩] من حيث ذكرنا

---

(١) أ : منه . (٢) ب : ما .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) قال ابن الخشاب : « ولما فرع عليها – أي على لم – لأنها (لم) في الأصل زيدت عليها (ما) فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال المترقبة » ، المرتجل ٢١٣ .

ثم قال : « وقد تنفي بها غير المترقب ، كقولك : لما يذهب زيد بمعنى لم يذهب تنفي ذهابه من غير أن يكون مترقبا » المرتجل ٢١٤

وبهذا يرد على قصر الشارح للمّا على نفي الماضي المتوقع فقط . إذ أفاد كلامه هذا باستعماله أداة الحصر (إنما) .

(٥) انظر : شرح الجمل ١٨٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، شرح الجزولية ٣٣٦/١ ، المغني ٣٠٩/١ .

(٦) جـ : أتى . (٧) ب : القريب .

(٨) تكملة من : ب . (٩) أ ، جـ : عنه .

من أنه إذا كان لم يندم عليه في الزمان الأقرب مع طول الزمان عليه فأحرى ألا يندم فيما مضى لأن طول الزمان عليه /٨٩ب أدْعى إلى الندم من قصره ، فلما كان الأمر على هذا الذي ذكرناه من اقتضاء هذا الكلام الاستغراق من جهة ما دل عليه معناه لا من جهة ما دلت عليه (لمّا) لأن وضع (لمّا) ليست للاستغراق ، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة ، فاختلط الأمر في ذلك على المؤلف وتوهم أن ذلك من جهة لفظ (لمّاَ) ، وإنما هو من جهة معنى الكلام لا من جهة لفظ (لمّا) .

ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن لما تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن (لمّا يفعل) نفي لـ (قد [١] فعل [٢]) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال [٣] ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف [٤] هنا يقتضي نفي الماضي كله .

وقوله : والوقف عليها [٥] .

مثاله : شارفت المدينة ولـمّا. أي ولما أدخلها ولا تقل ولم [٦] ، وإنما كان كذلك لأن الجوازم لضعفها لا تتصرف في معمولاتها بأن تظهر معمولاتها بعدها [وتضمر ، والأصل ألا يضمر الفعل بعد الجوازم وإن [٧] دل عليه المعنى [٨]] كما لا يضمر [٩] إذا

---

(١) جـ : نفي قد ...

(٢) قال الجزولي – رحمه الله – : « ولّما لنفي (قد فعل) . » الجزولية : ٦٢ ، وهو موافق لما في الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٣) قال الزمخشري : « ... قد تقرب الماضي من الحال إذا قلت : قد فعل ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة لابد فيها من معنى التوقع » ، المفصل ٣١٦ .

(٤) من قوله : « تنفرد (لما) بالاستغراق في الزمان » ، الجزولية : ٦٢ .

(٥) الجزولية : ٦٢ .

(٦) قال سيبويه : « وما في (لما) مغيرة لها عن حال (لم) كما غيرت (لو) إذا قلت : لو ما ونحوها ، ألا ترى أنك تقول : لما ولا تتبعها شيئا ولا تقول ذلك في لم » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

وانظر في ذلك أيضا : الإيضاح العضدي ٣١٩ ، المرتجل ٢١٤ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ .

(٧) جـ : فإن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : كما انضمر .

دل عليه اللفظ ، ألا ترى أنه لا يجوز : لم زيداً أضربه [١] . « لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء [٢] » ، والجر أضعف إعراب الأسماء فنظيره الذي هو الجزم أضعف إعراب الأفعال ، وقد كان ما هو أقوى منه من إعراب الأفعال لا يضمر بعده الفعل وهو الناصب ، ألا [٣] ترى أنه لا يجوز أن تقول : لن زيداً أضربه [٤] فألا تضمر بعد الجازم الفعل أحرى وأولى لأنه أضعف من الناصب .

فلذلك [٥] إذا دل الدليل على معمول (لم) في قولك : شارفت المدينة ولم أدْخلْها ، لم [٦] تحذف المجزوم لدلالة ما قبله عليه ، وكان ينبغي على هذا أن يجرى (لَمّا) مجرى (لم) في ذلك فكان ينبغي ألا يجوز شارفت المدينة ولمّا [٧] بحذف أدخلها لدلالة شارفت المدينة قبله عليه . غير أنه لما كان لمّا يفعل نفيا لـ (قد فعل) كانت (لـمّا) في النفي نظيرة (قد) في الإيجاب في ذلك وقد أضمر الفعل بعد / ٩٠أ (قد) كثيراً للدلالة عليه [٨] في نحو [٩] :-

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكَابَنَـا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [١٠]

---

(١) قال ابن الخشاب : « وتتصل لم بما دخلت عليه من الأفعال اتصالا يجعلها معه كالجزء الواحد ، فلهذا لا يجوز في الكلام المنثور ، وهو في حال السعة والاختيار الفصل بينها وبينه ، أعني (لم) وما نفته » . المرتجل ٢١٢ .

(٢) الكتاب ١/٥ . وانظر ذلك في : المقتضب ٢/١٣١ ، الأصول ٢/١٧٥ .

(٣) جـ : لذا .

(٤) قال سيبويه : « ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن أشبهت أرى ... ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء » ، الكتاب ١/٤١٠ - ٤١١ ، وانظر ص ٤١٢ أيضا .

(٥) هذه الفقرة تختلف في نسخة : جـ ، وسوف أوردها كاملة في آخر موطن الاختلاف .

(٦) ب : ولم . (٧) ب : فلا .

(٨) انظر في حذف الفعل بعد (قد) : الخصائص ٢/٢٦١ ، المفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ٨/١١٠ - ١١١ ، ١٤٨ ، شرح الجمل ٢/١٨٩ .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :-

أَمِنْ آل مَيَّةَ رائح أو مغتدي ... عَجْلانَ ذَا زادٍ وغَيْـرَ مُزَوَّدِ

أفد الترحل : أي قرب الرحيل ودنا ، والركاب الإبل .

=

أي وكأن قد زالت ، وقد حمل على ذلك أيضا قوله (١) :-

إِذَا قُلْتُ : مَهْلًا قَالَ حاجِزُهُ : قَدِ (٢) .. ...

أي قد كان (٣) .

فلما كانت (لمّا) في النفي نظيرة (قد) في ذلك وقد يحذف الفعل بعدها كثيراً إذا دل عليه الدليل حملت (لمّا) على (قد) في حذف الفعل بعدها إذا دل الدليل عليه ، فلذلك جاز شارفت المدينة ولمّا ، يريد ولما أدخلها ، ولا يجوز ذلك في لم .

= الشاهد فيه : وكأن قد ، إذ أضمر الفعل بعد قد لدلالة المعنى عليه . تقديره : وكأن قد زالت ، وقد بينه الشارح .

ديوانه ٨٩ ، المقتضب ١٨٠/١ ، الخصائص ٣٠٢/٢ ، ١٣١/٣ ، سر الصناعة ٣٣٤/١ ، ٤٩٠/٢ ، ٧٧٥ ، الأزهية ٢٢١ ، المفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ١١٠/٨ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، المباحث الكاملية ١٦٩/١ ، شرح الجمل ١١٠/١ ، ١٨٩/٢ ، رصف المباني ١٥٩ ، ٢٠٤ ، ٣٥١ ، ٥٠٩ ، المغني ١٨٦/١ ، ٣٧٨ ، شرح شواهد المغني ٤٩٠/١ - ٤٩١ ، الخزانة ١٩٧/٧ - ٢٠٥ ، شرح أبيات المغني ٩١/٤ - ٩٥ .

(١) القائل هو طرفة بن العبد البكري .

(٢) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

وصدر البيت :-

أَخي ثِقَةٍ لا ينثني عَنْ ضَرِيبَةٍ ... ..

ورواية الديوان : « إذا قيل ... » .

الشاهد فيه : « قد ... » إذ حذف الفعل بعدها كما خرجه الشارح ، وذكر الأعلم وجها آخر فقال : « قدي : أي قد فرغ ومضى ، ويكون قدي أيضا بمعنى حسبي » ، شرح ديوان طرفة ٤٣ .

ديوانه ٤٢ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢١٤ ، الخصائص ٣٦١/٢ ، اللسان ٣٤٧/٣ .

(٣) نص عبارة : جـ ٩٨ب : « فلذلك لم يجز شارفت المدينة ولم ، لأنه يكون في ذلك إضمار الفعل بعد الجازم وأجازوه في (لمّا) في قولهم : شارفت المدينة ولما ، لما كانت (لمّا) فيها بإزاء (قد) في قولهم : قد فعل ، من حيث كان لم يفعل نفياً لفعل ، ولما يفعل نفيا لقد فعل ، وقد يضمر بعدها الفعل في كلامهم كقولك :
لما تزل وكأن قد .
أي وكأن قد زالت ، ويمكن أن يكون منه قوله :
إذا قلت : مهلًا قال حاجزه قدِ .
أي قد كان » .

وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُنِي الفعل للمفعول لزمته مطلقا [١] .

أى سواء كان المفعول [٢] متكلماً أو مخاطباً أو غائبا ، فمتكلما مثاله : لأُعْنَ بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم » [٣] .

والمخاطب [٤] كقولك لِتُعْنَ بكذا ، ولِتُوضَعْ في تجارتك [٥] ، والغائب كقولك : لِيُعْن زيد بكذا .

وقوله : وإذا بُنِي للفاعل لزمته مسنداً إلى المتكلم [٦] .

مثاله : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم » [٧] كما قلنا .

وقوله : أو الغائب [٦] .

مثاله : لِيَفْعَلْ فلان كذا ، وهذا القول منه مشعر بأن اللام إنما تلزم في الفعل المبني للفاعل إذا كان الفاعل منكلماً أو غائباً ، وأنه إذا كان مخاطبا لا يلزمه اللام ، لأن الفاعل إذا كان مخاطبا في أمره وجهان :-

---

(١) الجزولية : ٦٢ .　　　(٢) أ : الفعل .

(٣) عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – « أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم » . قال أنس : فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، فنضحته بماء فقام رسول الله ﷺ ، وصففت واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف » رواه البخاري : فتح الباري ٤٨٨/١ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ويروى هذا الحديث « ... قوموا فلأصلي بكم » ويروى « فلأصلي لكم » ويروى أيضا « فأصلي لكم » .

انظر : الموطأ ١٠٨ ، مسند الإمام أحمد ١٣١/٣ ، ١٦٤ ، ١٩٤ ، فتح الباري ٣٤٥/٢ ، مسلم بشرح النووي ١٦٣/٥ ، جامع الأصول ٤٦٥/٥ – ٤٦٦ ، أمالي السهيلي ٩٤ – ٩٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ولا شاهد فيه على هذه الروايات الأخيرة ، وإنما الشاهد في الرواية الأولى .

(٤) ب : المخاطبة .

(٥) وضع الرجل في تجارته فهو موضوع فيها وأُوضع وَوَضِعَ وَضْعاً : غُبِنَ وخسر فيها ، وصيغة ما لم يسم فاعله أكثر .

انظر : التهذيب ٧٤/٣ ، اللسان ٣٧٩/٨ مادة (وضع) .

(٦) الجزولية : ٨ب (فاس) .　　　(٧) سبق تخريجه . انظر : هـ٣ .

أحدهما : أن [(١)] يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء (افْعَلْ) وما هو بمعناه .

والثاني : أن [(١)] تدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ وما أشبه ذلك .

وهذا الذي أشعر به هذا الكلام من هذا المعنى أعني من جواز هذين الأمرين في أمر المخاطب صحيح إلا أن الأجود منهما أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو /٩٠ب اذهب واضرب ، وإنما كان ذلك الأجود لأنه أخصر من قولك : لِتَفْعَلْ ولِتَذْهَبْ ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره [(٢)] . كما [(٣)] استغنوا بالضمير المتصل في قولك قمت ولم يقولوا [(٤)] قام أنا ، وقمت ولم يقولوا قام أنت [(٥)] .

إلا أنه قد جاء المستغنى عنه في الأكثر في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة فجاء قوله : (لِتَذْهَبْ ولتَضْرِبْ) ولم يجيء (قام أنا ولا قام أنت) إلا في ضرورة [(٦)] وعلى مجيئه قرأت القراء [(٧)] ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ [(٨)]

---

(١) ب : بأن .

(٢) قال سيبويه : « ... كما استغنيت بقولك : اضْرِبْ عن لِتضرب » ، الكتاب ٣١٠/١ ، وانظر المقتضب ٤٤/٢ .

(٣) أ : أي .

(٤) جـ : ولم تقل .

(٥) قال سيبويه : « ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن تقول : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في فَعَلْنَا لا تقول فَعَل نحن » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٦) كقول طرفة :-

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحَيِّ أم صَرَمُوا　　　يا صَاحِ بَلْ صَرَمَ الوِصَالَ هم

ديوانه ١٩٣ .

(٧) رفعت هذه القراءة إلى النبي ﷺ ، وقرأ بها عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك رضي الله عنهم والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري .

انظر : البحر المحيط ١٧٢/٥ ، النشر ٢٨٥/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ .

(٨) أول الآية ﴿ قل : بفضل الله وبرحمته ... ﴾ [يونس : ٥٨] .

بالتاء في فلتفرحوا ، ولا يكون ذلك [إلا (١)] في الفعل المبني للمفعول إذا كان مسنداً إلى المخاطب ، لأن المأمور هنا (٢) أعني في فعل المفعول إذا قلت : لِتُعْنَ بحاجتي ، وإن كان مخاطباً فإن لام الأمر هناك لم تدخل في الحقيقة إلا على فعل مبني لفاعل غائب ، ألا ترى أن المعنى ليَعْنِك بحاجتي اهتمامك بها بسبب أنه لا فعل إلا وله فاعل في المعنى فلما كان معناه : ليَعْنِك بحاجتي اهتمامك بها كان الفعل في ذلك كأنه فعل مسند إلى غائب مبني للفاعل ، والفعل المبني للفاعل إذا كان مسنداً إلى الغائب تلزمه اللام (٣) فلزمت ما هو بمعناه لذلك .

وقوله : وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ... إلى آخره (٤) .

يعني أنه إن كان مسنداً إلى المخاطب جاز دخول اللام فيه ، وأن يؤتى به على بنية فعل الأمر للواحد نحو : اضْرِبْ ولْتَضْرِب كما قلنا (٥) .

وقوله : فإن كان متحركا (٤) .

مثاله : قُمْ وقُلْ .

وقوله : ترك على حركته (٤) .

أتم من هذا [أن يقول (٦)] : ولم يحدث في لفظه الباقي حادث ، إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة ، فإن تلك الهمزة تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة لها فترد إليه – عند حذف اللام ، وحرف المضارعة – الهمزة التي حذفت من مضارعِهِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) ب : هناك .

(٣) لذا قال الجرجاني : « وأما اللام فتختص بالغائب في الأكثر نحو : لِيُضرَب زَيْدٌ ، وليمتثل الأمر » ، المقتصد ١٠٩٣/٢ .

(٤) الجزولية : ٨ب (فاس) .

(٥) انظر ما سبق : ص ٤٩٢ – ٤٩٣ .

(٦) ساقط من : ب .

لأجل المعاقبة (١) نحو قوله (٢) : [في (٣)] أَطِعْ (٤) /٩١أ فإن لم يكن كذلك ترك على حركته ولم يحدث في اللفظ الباقي حادث .

وقوله : : وإن كان ساكناً اجتلبت له (٥) همزة الوصل (٦) .

أتم من هذا أيضا أن يقول : لم يحدث في لفظه شيء إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة وتلك الهمزة تحذف في المضارع فترد إليه الهمزة التي حذفت من مضارعه نحو قولك في : لِتَكرِم أَكْرِمْ وهذا بناء [منه (٧)] على مذهب الكوفيين ، فإن الكوفيين يقولون : إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام (٨) ، ويقتضيهم (٩) ذلك أن تكون بنية فعل الأمر محذوفة ، والسكون الذي في آخره جزم ، وهذا المذهب خطأ (١٠) .

فكان ينبغي لقائل هذا (١١) ألا يعول عليه (١٢) لخطئه وشهرة ذلك من أمره ،

---

(١) مثل أطاع وأقام الماضيين ، فمضارعهما للمخاطب تطيع وتقيم وتحذف الهمزة لمعاقبة التاء التي هي حرف المضارعة ، فإذا دخلت لام الأمر صار لِتُطِعْ ولِتُقِمْ ، فإن أردت صيغة الأمر وحذفت اللام ثم حرف المضارعة وبناء على قول الجزولي [وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ونظر إلى ما بعده ، فإن كان متحركا ترك على حركته] الجزولية ٨ب .

فهذان الفعلان ثانيهما متحرك وجريا على قول الجزوليْ هذا ينبغي أن تقول : طع وقم ، وهذا غير صحيح في الأمر منهما ، وينبغي أن ترد الهمزة لمعاقبة حرف المضارع – كما قال الشلوبين – فتقول أطع وأقم .

(٢) ب : قولك . (٣) ساقط من : جـ .

(٤) جـ : لتطمع أطمع ، ولا تصلح للتمثيل هنا .

(٥) أ ، جـ : إليه . وما أثبته من ب : موافق لما في نسخ الجزولية .

(٦) الجزولية : ٨ب . (٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر مذهب الكوفيين هذا في : معاني القرآن ٤٦٩/١ – ٤٧٠ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢ – ٢٢٣ ، شرح القصائد السبع الطوال ٣٨ ، إعراب ثلاثين سورة ٥٤ ، ١٢٧ ، المقتصد ١٠٩٤/٢ ، أسرار العربية ٣١٩ – ٣٢١ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ – ٥٤٩ ، التبيين ١٧٦ – ١٨٠ .

(٩) ب : ويقتضي .

(١٠) قال المبرد : « وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا – يعني فعل الأمر – مجزوم ، وذلك خطأ فاحش وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعا للأسماء » ، المقتضب ١٢٩/٢ .

(١١) يعني الجزولي . (١٢) أي على قول الكوفيين .

وبيان خطئه أن الإعراب في الفعل ضعيف (١) ، وعوامله ضعاف فلا يحتمل إضمار (٢) العوامل وإبقاء عملها كما تحتمله عوامل الأسماء لقوة الإعراب في الأسماء وضعف الإعراب في الأفعال ، وقوة عوامل الأسماء وضعف عوامل الأفعال ، وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضمر عوامله لا تضمر عوامله إلا [أن (٣)] في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها ، فالجزم أحق بألا تضمر عوامله لأنه في الفعل نظير الجر في الاسم (٤) الذي لا تضمر عوامله ، فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين (٥) خطأ وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله .

وهذا القول بأن هذا البناء محذوف من قوله لتفعل يؤدى إلى القول بجزمه (٦) ، فإنه إذا كان محذوفا منه انبغى أن يكون مجزوماً ، وقد صدع القياس بخطأ الجزم ، وقد زعم هو أنه ليس بجزم في قوله – في آخر هذا الفصل :– « ويعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة آخر الفعل المجزوم » (٧) إلا أن المؤلف ربما اعتذر عن هذا بعذر لكنه عذر لا يقبل ، وسيأتي العذر بعد هذا ورده (٨) . /٩١ب .

وقوله : ونظر إلى ما قبل الآخر (٧) .

أعم من هذا ونظر إلى الثالث من المضارع (٩) .

وقوله : فإن كان مفتوحا (٧) .

مثاله : اذهب وانطلق واستخرج .

---

(١) لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، والفرع لا يقوى قوة الأصل .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ – ٨٢ ، الخصائص ٦٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، المرتجل ٣٥ ، أسرار العربية ٢٤ ، التبيين ١٥٣ – ١٥٥ .

(٢) أ : اضماره .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب ، جـ : الأسماء .

(٥) ب : النحويين .

(٦) انظر المراجع في ص : ٤٩٥ هـ٨ فقد أشارت إلى أن فعل الأمر عند الكوفيين معرب مجزوم .

(٧) الجزولية : ٨ب .

(٨) انظر ص : ٤٩٧ – ٥٠١ .

(٩) لأنه يعترض عليه بمثل استقام لسكون ما قبل الآخر ، ولكن النظر إلى الثالث يكفي في الحكم على الهمزة ، من غير أن يحوج إلى ارجاعها إلى الأصل .

وقال اللورقي : « لو قال : ونظر إلى الحرف الثالث كان أحصر وأضبط » ، المباحث الكاملية ١٧٥/١ .

وقوله : أو مكسورا [١] .

[مثاله [٢]] : اضْرِبْ .

وقوله : وإن كان مضموما ضمت [٣] .

مثاله : اقْتُل ، وينقصه هنا أن يقول مضموماً ضماً أصليا [٤] لأنه إذا لم يكن الضم أصلياً نحو : امشُوا واقْضُوا إنما تكون الهمزة فيه مكسورة لا مضمومة كما تضم مع كون الثالث مضموماً [٥] [ضمة [٦]] أصلية نحو : اقتل .

وقوله : ويعامل [آخر [٦]] الفعل في ذلك كله معاملة آخر [الفعل [٢]] المجزوم [٧] .

المراد بهذا الفصل أن فعل الأمر أحكامه كأحكام الفعل المجزوم ، ولفظه في البناء كلفظ [الفعل [٨]] المجزوم ، والمجزوم من الأفعال على ضربين :-

إما أن يتصل بالفعل المجزوم أحد الضمائر الثلاثة [٩] .

أو لا يتصل [به [٢]] أحد الضمائر الثلاثة .

فإنه لا يكون فيه نون بعد تلك الضمائر [١٠] نحو قولك : لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وكذلك الأمر يكون أيضاً بغير نون نحو قولك : اضربا واضربوا واضربي .

وما لم يتصل به أحد الضمائر ينقسم إلى قسمين :-

---

(١) في الجزولية : ٨ب : « ونظر إلى ما قبل الآخر فإن كان مفتوحا أو مكسورا كسرت الهمزة » .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) ضمت أي الهمزة ، الجزولية ٨ب .

(٤) قال الأبذي : « وانضمام الثالث أو كسره إنما يدعى بشرط أن تكون الضمة والكسرة غير عارضتين ، فإن كانتا عارضتين لم يرعيا ، بل يرعى ما للثالث من الحركة بحق الأصالة » ، شرح الجزولية ١/٣٥٠ .

(٥) أ : مضمومة .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) الجزولية : ٨ب .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) الضمائر الثلاثة هي : ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، وانظر في لحاقهن الفعل : الكتاب ١/٥ .

(١٠) قال سيبويه - عن النون هنا : « فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » ، الكتاب ١/٥ .

إما أن يكون آخره حروف (١) المد واللين ، أو لا تكون .

فإن كان آخره حرف مد ولين حذف ذلك الحرف نحو قولك : لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْش (٢) ، وكذلك الأمر من هذا النوع تقول : اغْزُ واقْضِ واخْشَ .

وإن لم يكن آخره حرف مد ولين كان ساكن الآخر نحو : لم يضرب ولم يقتل ولم يذهب . وكذلك الأمر من هذا النوع نحو : اذهَبْ واقْتُلْ واضرِبْ ، وكون ما اتصل به أحد الضمائر من الأمر بلا نون بَيِّنٌ ، لأن النون إنما هي علامة الرفع ، والأمر في نحو : اضرب واقتل مبني ليس بمعرب لأنه فعل ليس فيه علة توجب إعرابه ، لأنه بناء مخصوص بالمستقبل فليس فيه العلة الموجبة لإعراب الفعل التي هي اشتراك البناء واختصاصه بعد ذلك بالحرف لأنه مختص /٩٢أ في أصل وضعه (٣) ، فإذا لم يكن فيه علة توجب إعرابه انبغى (٤) أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء .

وإذا كان مبنياً ولم يكن معرباً لم يكن مرفوعاً ، وإذا لم يكن مرفوعاً لم يكن لدخول النون فيه وجه .

فكون هذا الأمر إذا اتصل به أحد الضمائر الثلاثة دون نون على ما يجب وكذلك سكون آخر الأمر فيما لم يتصل به أحد الضمائر الثلاثة [في نحو (٥)] اضربْ واقتلْ بَيِّن أيضا ؛ لأنه لما وجب له كما قلنا البناء ، والبناء (٦) أصله السكون (٧) ، جاء على أصل البناء وهو السكون كما يجب ، وليس كذلك حذف الياء والواو والألف في

---

(١) جـ : حرف .

(٢) قال سيبويه : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش وهو في الرفع ساكن الآخر تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » ، الكتاب ٧/١ .

(٣) فصل الصيمري أوجه مشابهة الفعل المضارع للاسم . انظر : التبصرة والتذكرة ٧٦/١ - ٧٧ .

(٤) أ : ينبغي .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) جـ : له البناء ، والبناء كما قلنا .

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني : « وأصل البناء السكون ، لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب » ، المقتصد ١٢٥/١ - ١٢٦ .

نحو : اقضِ واغزُ [وارمِ (١)] واخشَ ؛ لأنه ليس حذف هذه الحروف من وجوه البناء ، إنما هو من وجوه الجزم (٢) ؛ لأن البناء إنما له وجهان : السكون والحركة خاصة [لا الحذف (٣)] ، فقد كان ينبغي أن تكون هذه الأفعال مثبتة (٤) حروف المد واللين في آخرها ، ويكون سكونها وجه البناء فيها لا حذفها ، لكنه لما كان قولك : اغزُ في معنى لِتَغْزُ ، واقْضِ في معنى لِتَقْضِ ، واخْشَ في معنى لِتَخْشَ . عومل المبني في ذلك معاملة المجزوم لكونه في معناه ، لأن من كلامهم أن يحكم للشيء بحكم ما هو بمعناه نحو ما فعلوه من تصحيح عين عَوِرَ ؛ لأنه في معنى أعْوَرَّ ، وتصحيح عين اعتونوا واجتوروا لأنه في معنى تعاونوا وتجاوروا (٥) ، وهذا الاعتذار إنما يحتاج إليه من يقول في هذا البناء المخصوص بأمر المخاطب : إنه مبني (٦) ، لأنه بناء مختص بالاستقبال وضعا (٧) ، لا من يقول : إنه معرب باقٍ (٨) على إعرابه الذي كان عليه .

فالمؤلف [إذن (٩)] على هذا لم يجعل بناء الأمر نحو : اضرب واقتل محذوفاً من [بناء (١٠)] المضارع المجزوم بلام الأمر [وباقياً على إعرابه (٩)] الذي كان كما كان

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) لأن علامة جزم الأفعال المعتلة حذف حرف العلة ، انظر ما سبق : ٤٩٨ هـ٢ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) أ : مشبهة .

(٥) قال سيبويه : « فأما قولهم : اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واعتوروا فزعم الخليل : أنها إنما تثبت لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ، ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوروا وتزاوجوا ، فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء ، فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو ، كما قالوا : عور إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل ، وكذلك احتوشوا واهتوشوا وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه لأنه قد يشرك في هذا المعنى ما يصح ، كما قالوا : صيد لأنه قد يشركه ما يصح والمعنى واحد فهما يعتوران باب افْعَلَّ ... » ، الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين .

انظر : الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٢٩/٢ ، الأصول ٥١/١ ، الإيضاح العضدي ١٥ ، التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٧) قال الصيمري : « فعل الأمر وهو مبني على السكون نحو : اذهبْ وانطلقْ واضربْ ، فهو يختص بالاستقبال ، ويحسن معه غدٌ تقول : قم غداً وانطلق غداً » ، التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٨) ب : باقيا .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) ساقط من : أ .

قبل الحذف كما قال الكوفيون لأن إضمار الجازم لا يجوز ، لكنه عنده هنا بناء على حده وهذا /٩٢ب يعارض قوله أولا : إنه محذوف من المضارع [١] لأن قوله فيه : إنه مبني [٢] يقتضي [٣] أنه غير محذوف كما قلنا .

ولكن المؤلف جعل بناء الأمر في ذلك مع القول ببنائه محذوفاً من المضارع ، واستدل على ذلك بموافقة عينه عين المضارع ، إذ كان [٤] تحركه على حد تحرك عين المضارع دليلا على ما زعمه من أنه محذوف من المضارع الذي فيه اللام ، وأقيم ذلك البناء مقام ما كان فيه [من [٥]] اللام والتاء قبل الحذف ، لأنه بناء مخصوص بأمر المخاطب لما كانت بنية اللام والتاء لفظاً مخصوصاً بأمر المخاطب ، وإذا فعل ذلك كان [٦] بناء مختصا [٧] بالاستقبال [٨] كاختصاص بنية المضارع الذي فيه اللام بالاستقبال [٩] ، فإذا كان مثله فلا ينبغي [١٠] أن يجعل أحدهما أصلا للآخر لاستوائهما في الاختصاص [بأمر المخاطب [١١]] ، وإذا لم يكن المضارع الذي فيه اللام أصلا ارتفعت عنه علة الإعراب من الاشتراك والاختصاص [١٢] بعده بالحرف ، فيبقى على أصل الفعل من البناء وعومل آخر الفعل في ذلك معاملة آخر المجزوم .

وكما عومل الحرف [١٣] في لم يَغْزُ ولم يَقْضِ معاملة الحركة فحذف للجزم لمعاقبتها له ، وأجري حذفه مُجْرى حذف الحركة في الجزم ، كذلك عومل هذا معاملة الحركة فحذف ، وأجرى حذفه مجرى حذف الحركة للبناء في قولك : اغْزُ واقْضِ .

إلا أن هذا القول الذي قاله المؤلف من جعل البناء كأنه غير محذوف ، وهو يعتقد فيه أنه محذوف ، وليس ثم ضرورة تضم إليه إلا اتفاق عينه مع عين المضارع ،

---

(١) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ وما بعدها .

(٣) أ : يقضي .

(٤) أ ، جـ : فكان .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) جـ : وكان .

(٧) جـ : مخصوصا .

(٨) يعني فعل الأمر كاضرب ونحوه .

(٩) يعني المضارع في نحو : لتضرب .

(١٠) ب ، جـ : لم ينبغ .

(١١) ساقط من : جـ .

(١٢) بياض في : ب .

(١٣) ب : الجزم .

ولعل ذلك لاتفاقه مع المضارع الذي [فيه [١]] لام الأمر في معناه ، لا لأنه محذوف منه كما زعمه فصار ادعاء الحذف فيه دعوى مجردة من الدليل ، وانضاف إلى ذلك هذه الدعوى الأخرى التي هي جعل المحذوف كأنه غير محذوف وذلك دعوى على دعوى ومثل هذا لا ينبغي /٩٣أ أن يقال [به [١]] .

[أدوات الشرط]

وقوله : والجازم لفعلين قسمان .... إلى آخره [٢] .

ليست جوازم لفعلين عند سيبويه والخليل فيما قاله الناس ، وهذا ظاهر حكاية سيبويه عن [٣] الخليل أيضا [٤] ، والذي يقتضيه النظر أيضا [كما [٥]] قدمنا [٦] ، وإنما الجازم للجواب أداة الشرط وفعله ، لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد ، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فعلين وهو أضعف من الجار ، ومن أن يكون الفعل جازما [٧] .

وقد كان أن يقيد جزم هذه الجوازم لفعلين بما يدل به على الخلاف الذي في الجازم للفعل الثاني أولى من إطلاقه على ما التزمه في تقييد ما اختلف فيه الآراء ، والخلاف فيه مشهور ، فإن النحويين أختلفوا في الجازم للفعل الثاني من هذا الباب على ثلاثة أقوال قد تقدم ذكرها وذكر الأصح منها [٨] .

وقوله : فالحرف [٢] .

---

(١) ساقط : جـ .

(٢) الجزولية : ٨ب .

(٣) عن معادة في : أ .

(٤) قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : ان تأتني آتك ، فآتك انجزمت بـ (إن تأتني) » ، الكتاب ١/٤٣٥ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر ترجيح الشارح – رحمه الله تعالى – ص : ٤٨٣ – ٤٨٤ .

(٧) انظر الرد عليه في ص : ٤٨٤ هـ٤ .

(٨) انظر ص : ٤٨٢ – ٤٨٤ .

إن الحروف عند سيبويه من أدوات الشرط إنْ وإذْ ما [١] ، وإذْ ما عند المؤلف ليست بحرف ولكنها ظرف زماني ، وسيذكرها بعد ، [يعني [٢]] في الظرف الزماني [٣] ، ومذهبه في ذلك مذهب المبرد وأبي علي في الإيضاح [٤] وسيأتي الكلام في المذهبين بعد [٥] .

وقوله : والاسم ظرف وغير ظرف ، فغير الظرف من وما ومهما وأي وكيف [٦] .

فذكر (مهما) مع (ما) وهي عند الخليل (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة كما تضم إلى غيرها من أدوات الجزاء [٧] نحو : ﴿ أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُم [٨] المَوْتُ ﴾ [٩] إلا أنها لما ضمت هذه الزائدة إلى ما الشرطية ، وكان لفظهما [١٠] واحداً كرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من ألف الشرطية هاء [١١] لذلك [١٢] ، من حيث كان منقطع الألف عند الهاء [١٣] وكانت مثلها في الخفاء [١٤] ، وأختها في أنهما يختلفان

---

(١) قال – رحمه الله تعالى –: « .... فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : من وما وأيهم ، وما يجازى به من الظروف أي حين ومتى وأين وأنى وحيثما ، ومن غيرهما : إن وإذ ما » ، الكتاب ٤٣١/١ – ٤٣٢ . وقال به المبرد انظر : المقتضب ٤٥/٢ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) انظر الجزولية : ٨ب ، وهذا الشرح ص : ٥٠٧ .

(٤) مذهب المبرد في المقتضب ٤٥/٢ ، وانظر ص ٤٦ ، ٥٣ وسيأتي التعليق عليه ص : ٥٠٧ هـ٢ ، ومذهب الفارسي في الإيضاح ٣٢١ .

(٥) انظر ص : ٥٠٧ – ٥١٠ .

(٦) الجزولية : ٨ب .

(٧) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤٣٣/١ .

(٨) جـ : يدككم .

(٩) تمامها ﴿ وَلَوْ كُنْتُم في بُرُوجٍ مُشَيدةٍ ، وإنْ تُصِبْهُم حَسَنَةٌ يَقولوا : هذه مِنْ عندِ الله ، وإن تُصِبْهُم سيئةٌ يقولوا : هَذهِ مِنْ عِنْدِك ، قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ الله ، فَمَالِ هؤلاءِ القَومِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُون حَدِيثا ﴾ [النساء : ٧٨]

(١٠) ب : لفظها .

(١١) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(١٢) قال سيبويه ناقلا عن شيخه الخليل : « .... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحداً فيقولوا : مَامَا فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى » ، الكتاب ٤٣٣/١ .

(١٣) قال سيبويه متحدثا عن مخارج الحروف : « فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف » ، الكتاب ٤٠٥/٢ .

(١٤) قال الصيمري : « ... إن الهاء تشبه الألف في الخفاء » ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

للوقف في قولهم : كيمه [١] وحيهلا [٢] ، لكنها وإن كانت ما الشرطية ضمت إليها ما الزائدة فإنهما قد صارا بالتركيب كأنهما كلمة [واحدة [٣]] أخرى غير اللتين تركبا منهما ، فلذلك جاز أن تذكر /٩٣ب (مهما) مع (ما) على هذا القول ، وللنحويين في هذه المسألة ثلاثة أقوال :-

أحدها : ما ذكرناه من مذهب الخليل [٤] .

والثاني : أنها (مَهْ [٥]) التي بمعنى اكفف ضمت إليها ما وتركبا فصارا كلمة واحدة [٦] ، وحدث فيهما [٧] بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة [٨] ، فإذا كثرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إنها [٩] (ما) الشرطية أبدلت ألفها هاء لقلة الدعوى فيه [١٠] ، أو كانت مساوية بذلك لقول الخليل بسبب ما فيها من قلة الدعوى ، وما في كلام الخليل من أن (ما) الشرطية أقرب إلى الشرط من (مَهْ) ، بل ينبغي أن يكون هذا الوجه الآخر أجود من الأول ، فلما استوى [١١] الوجهان وكان [١٢] هذا أجود ، ذكر سيبويه هذا الوجه على [وجه [٣]] أنه أجود [١٣] أو على وجه أنه جائز كجواز مذهب الخليل لا على أنه المختار عنده .

---

(١) أ ، ب : كيفه .

(٢) قال الصيمري : « إذا وقفت تبين حركة اللام بالألف فتقول : حيهلا ، ومنهم من يبينها بالهاء فيقول : حيهله ، فلما تناسبت الألف والهاء في هذا وكانتا من مخرج واحد أبدلت الياء منها ... » ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) سبق تخريجه انظر ص : ٥٠٢ هـ٧ .

(٥) ب : ما .

(٦) قال سيبويه : « وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإذ ضم إليها (ما) » ، الكتاب ٤٣٣/١ ، وبه قال الفراء . انظر : شرح القصائد السبع الطوال ٤٥ .

(٧) ب ، جـ : فيها .

(٨) نظائرها : لولا وهلا ولوما وألا التي للتمني ، فهي حروف مركبة وأفادها التركيب معنى جديدا ونظائرها كثيرة . انظر : شرح المفصل ١٥٥/٩ .

(٩) أ : وأنها .

(١٠) أي في القول الثاني الذي يرى أنها (مه) ركبت مع (ما) .

(١١) ب : استوت .

(١٢) أ ، جـ : أو كان .

(١٣) عبارة سيبويه مطلقة تفيد الجواز من غير ترجيح . انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

ولعل سيبويه لم يقل : إنها مركبة من (مَهْ وما) وهو (١) يعني من (مَهْ) التي بمعنى اكفف ، ولكن من (مَهٍ) أخرى غير [مَهْ (٢)] التي بمعنى اكفف (٣) كإذ [التي (٤)] في قولك : إذ ما التي هي غير إذ الظرفية على مذهبه (٥) ، فيكون مذهبه بذلك أقل دعوى مما تقدم وأجود وأرى أن هذا هو الذي ذهب إليه لأنه مثلها بها .

وكل واحد من هذين المذهبين أعني مذهب الخليل ومذهب سيبويه أجود من المذهب الثالث الذي بقي علينا وهو قول من يقول : إنها مرتجلة للشرط لا أصل لها في الكلام معروف إلا الشرط (٦) ، لأن الإتيان بغير المعروف دعوى فمذهبهما أولى لأنهما أقربُ إلى أن يقال فيهما : إنهما (٧) لم يأتيا إلا بمعروف ولا أدري له (٨) حجة إلا كتبها بالياء (٩) ، ولا تكتب ألف ما بالياء

---

(١) أ : وهي .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) كلامه – رحمه الله – لا يشعر بشيء من هذا .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) لعل الشلوبين بنى رأيه هذا – في إذ ما – على مذهب سيبويه من أنها حرف وقد سبقت الاشارة إليه انظر ص : ٥٠٢ والهامش ١ ، ولكن كلام سيبويه لا يفهم منه هذا الذي ذهب اليه الشلوبين بل الراجح أنها (إذ) الظرفية لما دخلت عليها (ما) صار لها مع التركيب معنى جديد قال السيرافي : « فرق سيبويه بين حيثما وبين إذ ما فجعل حيثما في حيز الظروف التي يجازى بها فهي اسم مثل أين ومتى ، وجعل (إذ ما) في حيز الحروف لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والظروف فذكر إن وإذ ما والفرق بينهما أن (إذ) لما ضمت إليها (ما) وجُوزي بها خرجت عن معناها ، لأنها كانت قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان وبعد دخولها للمستقبل كإن ، وقد يركب الشيئان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد ...» شرح الكتاب ٢٢٦/٣ب .

(٦) انظر هذا المذهب في : المرتجل ٢٧٦ ، المنهاج الجلي ٤٤أ ، شرح الجمل ١٩٥/٢ ، شرح الجزولية ٣٥٦/١ ، المساعد ١٣٧/٣ .

(٧) جـ : انها .

(٨) أي لصاحب القول الثالث .

(٩) هنا أمور ينبغي الإشارة إليها وهي :-

أ – ألف (مهما) رابعة ، وحقها لو كانت كلمة واحدة أن تكتب بالياء لأن « ... كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعدا منقلبة من واو أو من ياء أو لم تكن من واحدة منهما ممالة كانت أو غير ممالة وجب كتابتها بالياء » ، كتاب الكتاب ٤٤ .

ب – نص الرضي على أن من زعم أن (مهما) بسيطة ينبغي أن يكتبها بالياء قال : « ... قال بعضهم =

فلهما [١] أن يقولا : إنه لما صارت الكلمتان كلمة واحدة صارت الألف رابعة فلذلك كتبت بالياء .

وقوله : وقلما يجازى بكيف [٢] .

لا يجازى بكيف عند البصريين [على الإطلاق [٣] ، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق [٤]] [٥] /٩٤أ والصواب ألا يجازى بها [٦] إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولا ، ولا أعرف للكوفيين نقله . فالذي يسبق أنهم قاسوه [٧] وليس بموضع قياس ، فإنه جزم بالاسم لتضمنه معنى أداة الشرط [٨] ، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم وليس الجزم للأسماء في الأصل [٩] ، فجعلها جازمة إخراج [١٠] لها عن أصلها ؛ لا ينبغي أن يقال منه إلا بما قيل [١١] ، وهو لم يُقَل في [كيف فيما أعلم [١٢]] [١٣] فينبغي أن يبقى

= هي كلمة غير مركبة على وزن (فَعْلَى) فحقها على هذا أن تكتب بالياء » ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ ، ونص الشمني على مثل ذلك . انظر : حاشية الشمني على المغني ٩٣/٢ ، وكذلك الأمير في حاشيته على المغني ٢٠/٢ .

جـ - قول الشلوبين - رحمه الله - تعالى : لا أدري له حجة ... الى آخره .

القائلون بهذا القول احتجوا كذلك : بأنها موضوعة مفردة لأن دعوى التركيب لم يقم عليها دليل انظر : شرح الجمل ١٩٦/٢ ، التذييل والتكميل ١٤٣/٥ب .

(١) أي لصاحبي القولين الأول والثاني .

(٢) الجزولية : ٨ب .

(٣) بل قال به من البصريين قطرب والزجاجي انظر : الجمل ٢١١ ، شرح الجمل ١٩٦/١ ، البسيط ٢٤٠/١ (الغرب) ، التذييل والتكميل ١٤٤/٥أ .

(٤) انظر مذهب الكوفيين بالإضافة إلى المراجع السابقة : في شرح الكتاب ٢٢٨/١أ - ب ، شرح المقدمة ٢٤٨/١ ، ثمار الصناعة ١٣ ، إصلاح الخلل ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الغرة ٨٣/٢ب ، الإنصاف ٦٤٣/٢ - ٦٤٥ ، التسهيل ٢٣٦ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المغني ٢٢٥/١ .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) ب : والصواب الأول .

(٧) مستندهم في جواز الجزم بكيف القياس نَصَّ على هذا الأبذي في شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٩٦/٢ .

(٨) قال ابن أبي الربيع : « فقد تحصل مما ذكرته أن الأسماء التي تضمنت معنى (إن) عشرة : من وما وكيف ومتى ... » ، البسيط ٢٤٠/١ (الغرب) .

(٩) لأن الجزم بالأسماء محمول على الحرف وهو (إن) لذا قال ابن جني « وحرفه المستولي عليه (إن) ، ويشبه به أسماء وظروف » ، اللمع ٢١٢ .

(١٠) جـ : اخراجا .

(١١) أي قيل عن العرب يقصد به السماع .

(١٢) جـ : نعلم .

(١٣) ساقط من : ب .

فيه على الأصل ويمنع الجزم به ، وكأن العرب استغنت عن الجزم به [(١)] بالجزم بغيره [(٢)] مما هو في معناه على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه ، وكان هذا هنا أولى ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلا ، كما فعلوا [(٣)] في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا : اللَّتَيات [(٤)] واستغنوا بذلك عن اللَّوَيْتيِاَّت [(٥)] في تصغير اللاتي [(٦)] لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة .

واستعمل هذا المؤلف لفظا [(٧)] مثل لفظ سيبويه في إبهامه [(٨)] الجواز فإنه قال : إنها في الجزاء مستكرهة [(٩)] ، وظاهر هذا أنها أسماء يجازى بها قليلا [(١٠)] ، ولكن سيبويه قد يستعمل مثل هذا اللفظ كثيراً في المنع ، وعليه مداره [(١١)] في كلامه أبداً ، إلا أن يقترن به ما يدل على الجواز ، فلذلك كان استعمال سيبويه له أحسن من استعمال المؤلف له .

وقوله : والظرف زماني ومكاني فالزماني متى [(١٢)] ... [إلى آخره [(١٣)]] .

---

(١) ب : استغنت به عن الجزم .

(٢) قال السيرافي : « .... لم تكن ضرورة يضطر إليها في المجازاة – يعني بكيف – إذ كانت (على أي حال) تغني عنها » ، شرح الكتاب ٣/٢٢٨ب .

(٣) جـ : فعلوه .

(٤) قال سيبويه : « واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللَّتيات ... » ، الكتاب ٢/١٤٠ .

(٥) جـ : اللوتيتا .

(٦) ب : فقالوا اللَّتَيات فصغروا التي وجمعوها ولم يصغروا اللاتي .

(٧) انظر ص : ٥٠٥ فيه نص الجزولي .

(٨) ب : فأوهم .

(٩) قال سيبويه – رحمه الله – : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء لأن معناها : على أي حال تكن أكن » ، الكتاب ١/٤٣٣ .

(١٠) هذا إذا وقفت عند قوله : مستكرهة ، فإن أتممت العبارة فإن الظاهر يوافق ما نسب للبصريين من منع الجزاء بها .

(١١) ب : وعليه جرى مراده .

(١٢) الجزولية : ٨ب .

(١٣) ساقط من : ب

جعلها ظروفا زمانية لأنها في معنى اسم زمان منصوب مقدر بفي ألا ترى أنها كلها في معنى أي حين .

وقوله : وإذ مقرونة بما (١) .

[هذا على مذهب أبي العباس (٢)] (٣) لا على مذهب سيبويه ، وإنما مذهب سيبويه فيها أعني في إذ من إذ ما أنها حرف (٤) ، وهو الصحيح لأنها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع ما ، والاشتراط بها وإذا لم تبق لها دلالتها على الزمان /٩٤ب لم يبق فيها من معنى الاسمية شيء [لأنها لم تكن اسماً إلا بما فيها من الدلالة على الزمان وإذا لم يبق فيها] (٥) من معنى الاسمية [شيء (٦)] فهي كلمة تدل على أن ما يتصل بها شرط في الجواب (٧) ، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدل على

---

(١) الجزولية : ٨ب .

(٢) تابع الشلوبين على نسبة هذا الرأي إلى المبرد عدد من النحاة كابن عصفور في شرح الجمل ١٩٥/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ ، والرضي في شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، وابن عقيل في المساعد ١٤١/٣ وغيرهم . وكلهم في هذا متابعون للشلوبين .

والمبرد نص صراحة على حرفية إذ ما قال : « هذا باب المجازاة وحروفها ... فمن عواملها الظروف أين ومتى وأنى وحيثما ومن الأسماء : من وما وأي ومهما ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن واذ ما » ، المقتضب ٤٥/٢ .

هذا نص صريح على حرفية إذ ما عنده ، إذ فرق في هذا النص بين الظروف والأسماء والحروف تفريقاً دقيقاً . وأدرج إذ ما في الحروف فهذا يدل على مذهبه فيها .

ثم جاء بعد هذا النص حديث تناول فيه المبرد ظرفية إذ وحيث وزيادة (ما) عليهما لتكفهما عن الإضافة وتعمل في الأفعال . انظر : المقتضب ٤٦/٢ ، ٥٣ .

وليس فيه دليل على تخصيص (إذ) بإسمية أو حرفية لأنه حديث عن الأصل ، أما بعد الزيادة فلا يحكم بهذا عليه ، لاحتمال حدوث معنى بالتركيب .

وتحدث المبرد في الكامل ٣٧٨/١ - ٣٧٩ (الدالي) عن حروف الجزاء وذكر منها حيثما وإذ ما ، وصفهما بأنهما حرفان ويمكن القول هنا : إنه لم يرد الحرف بالمعنى الاصطلاحي وإنما أراد الأداة مطلقا .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) قال الأبذي : « ألا ترى أنها - أي إذ - وقت أن كانت اسما كانت اسم زمان ماض ، وأنك إذا جازيت بها بعد لحاق (ما) لها لا تستعمل إلا فيما يستقبل كإنْ ، فدل ذلك على أنها غير اسم إذ قد زال عنها المعنى الذي كانت تقع عليه وقت أن كانت اسما » ، شرح الجزولية ٣٥٣/١ .

معنى في غيرها ، وكل ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل على اسميته [١] .

فلذلك قال سيبويه في إذ ما : إنها حرف .

وأما المبرد فزعم أن أصلها أن تكون اسماً ظرفا ، وإن كانت قد ذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه . قال : فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكماً لم يكن ، فالذي أحدث التركيب فيها أن نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، قال : فهذا أولى أن يقال [به [٢]] فيها ، لأن ذلك هو الذي يبقيها على أصلها من الاسمية . وإن قلنا : إنها حرف لم يبقها ذلك على أصلها ، والأولى إبقاؤها على أصلها متى وجد السبيل إليه .

فيقال له : كذلك ينبغي أن يكون لو لم تكن (إذ) شرطا [٣] في جوابها ، [وأما [٤] وهي شرط في جوابها [٢]] فمعناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل الاسمية ، فينبغي أن تبقى هنا على أصلها من الحرفية ، وقد كانت في أصلها معناها في غيرها إذ لا يفهم لها معنى إلا بغيرها ، ولكنه حكم لها بالاسمية ، لكونها بمعنى ما له معنى في نفسه من حيث قلت : قمتَ إذ قمتَ كأنك قلت : قمتُ الوقت الذي قمتُ فلما كانت بمعنى الوقت ، والوقت اسم حكم لها بالاسمية ، ولذلك أضيفت إليها الأسماء في [نحو [٢]] يومئذ وحينئذ [٥] أي يوم إذ كان.

---

(١) قال الأبذي أيضا : « قد تقدم الدليل على أن (إذ) المقرونة بـ (ما) حرف بمنزلة (إن) ويقوي ذلك أن معناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يقال : إنه حرف حتى يقوم دليل على أنه اسم » ، شرح الجزولية ٣٦٣/١ .

واستدل لذلك أيضا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ - ١٦٢٣ .

وذكر هذه الحجة اللورقي في المباحث الكاملية ١٨٦/١ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) جـ : شرط .

(٤) أ : وانما .

(٥) جـ : حينئذ ويومئذ .

وقد أخذ هذا القول كله اللورقي في المباحث الكاملية ١٨٦/١ .

كذا وحين إذ كان كذا ، وحذف منها ما أضيفت إليه من الجملة ، ثم عرض من المحذوف في ذلك التنوين [١] والتنوين من خواص الأسماء [٢] ، فإذا دخلها معنى إن التي للشرط قوي بذلك معنى الحرف فيها إذ الذي كانت به اسماً إنما كان معنى الزمان الذي كان فيها ، وقد ذهب الآن إذ صارت شرطاً /٩٥أ فضعف بذلك معنى الاسمية [فيها ، وقَوِي معنى الحرف فانبغى أن يحكم لها بالحرفية حتى يقوم دليل الاسمية [٣]] .

ودعوى انتقالها إلى الظرفية المستقبِلة ضعيفة لأنها تقوية [٤] لما لم يكن أصلا فيها لا أولًا ولا ثانياً وهو الاسمية من جهة الظرفية ، وذلك المعنى الذي كان [فيها [٥]] من الظرفية قد زال ، فصار دعوى انتقالها إلى ظرفية أخرى ضعيفاً جداً ، وأولى منها تقوية أصلها الأول [أي الأصل [٦]] الذي كان لها قبل الشرط ، إذ كان أصلها قبل الشرط أن تكون حرفاً لكون معناها في غيرها ، لكن نقلناها عن ذلك إلى الظرفية من حيث كانت بمعنى الاسم في قولك : قمتُ إذ قمت ، إذ كان معناه قمت وقت قيامك وحكم لها بحكمه في الإضافة إليه في يومئذ وحينئذ وتقوية أصلها الثاني مع ذلك أي الأصل الحادث فيها من معنى الشرط .

وذلك أيضاً يوجب لها الحرفية ، لأن الشرط معناه في غيره ، فيقوى فيها جانب الحرفية من جهة أنه أصلها أولا قبل الشرط وأصلها ثانيا في وقت الشرط ، فكان تقوية هذين الأصلين فيها أولى من تقوية معنى الاسمية الذي [هو [٦]] كونها ظرفاً لأنه ليس بأصل لها لا أولًا ولا ثانياً . مع أن تقوية كونها ظرفاً يحتاج فيها إلى دعوى أخرى ، وهو أن كونها ظرفاً مستقبلًا كأنه إبقاء لها على أصلها من الظرفية ، وأصلها من الظرفية إنما هو في الزمان الماضي لا في الزمان المستقبل .

فضعف بذلك قول المبرد جداً وقوي قول سيبويه جدا ، هذا مع ما في قول المبرد من مخالفة الظاهر ، وأن يكون تركيبها مع ما يحدث فيها الحرفية التي هي موافقة لما

---

(١) التنوين في (إذ) تنوين عوض وقد سبقت الاشارة إلية : انظر ص : ٢٧٤ هـ٦ .

(٢) انظر ما سبق : ص ٢٧٣ — ٢٧٤ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) جـ : لا تقوية .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ساقط من : جـ .

يقتضيه أصلها . الأول قبل الشرط ، وأصلها الثاني الذي هو ما حدث فيها من معنى الشرط على ما تقدم ذكره أولى من أن يحدث فيها الدلالة على الزمان المستقبل (١) ، لأن ذلك غير موافق لما يقتضيه أصلها الأول والثاني /٩٥ب ولما فيه من دعوى إبقائها على أصلها الثالث من الظرفية ، وليس كذلك على ما تقدم ، ولكن المؤلف قال في (إذ ما) بقول المبرد وترك قول سيبويه (٢) في ذلك ، وكذلك فعل أبو علي في الإيضاح (٣) ، ولعل ذلك هو الذي حمل المؤلف على مذهب المبرد دون مذهب صاحب الكتاب (٢) .

وقوله : والمكاني أين وأنى وحيث مقرونة بما (٤) .... إلى آخره .

جعلها ظروفا مكانية ، لأنها في معنى اسم مكان منصوب مقدر بفي ، ألا ترى أنها كلها (٥) في معنى أي مكان : إذا قلت : أين تَجْلِسْ أَجْلِسْ وأنّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ وحيثما تَجْلِسْ أجلس كان المعنى في ذلك كله [كمعنى (٦) قولك (٧)] أي مكان تجلس أجلس أي في أي مكان تجلس أجلس .

وقوله : مقرونة بما (٤) .

وجب أن تقرن حيث بما إذا جزم بها لتكفها عن الإضافة إذ كانت مضافة إلى ما بعدها إذا (٨) لم تكن جزاء (٩) ، وكانت الإضافة مخصصة لها (١٠) والجزاء موضوع

---

(١) يُعْتَرَضُ على الشارح بأن خروج (إذ) عن الزمان الماضي إلى الزمان المستقبل أمر له نظائر ، فالفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي إذا دخلت عليه لم ، والماضي قد يدل على المستقبل إذا دخلت عليه أدوات الشرط ، ولم يقل أحد إن الفعل المضارع قد خرج عن حد الفعل بهذا وكذلك الماضي .

وأمر ثان أنه لم يعهد خروج اسم عن حد الأسماء إلى الحروف بمجرد تغير زمنه ، ولا نظير لذلك فخروجه من زمن ماض إلى زمن مستقبل مع بقاء إسميته فيه محافظة على النوع ، خلافاً لمن يرى انتقاله من الإسمية حال كونه دالا على زمن ماض إلى الحرفية حال كونه دالا على زمن مستقبل ، لأنه بذلك يخرج من نوع إلى نوع آخر . أي من نوع الاسم إلى نوع الحرف .

(٢) سبق تخريجه : انظر ص : ٥٠٧ .

(٣) ٣٢١ .

(٤) الجزولية : ٨ب .

(٥) جـ : كلمة .

(٦) ب : معنى .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) أ . ب : إذا .

(٩) قال المبرد : « ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة فعملتا » ، المقتضب ٤٦/٢ .

(١٠) إضافة اسم الزمان معنوية أي محضة إذ كانت إلى المفرد ، انظر : المفصل ٨٦ ، ولما كانت إذ وإذا =

على الإبهام (١) وأيضا فإن الإضافة تقتضي أن يكون الفعل واقعاً موقع الاسم ، والفعل المجزوم لا يقع موقع الاسم إنما الذي يقع موقعه المرفوع ، والوقوع (٢) موقع الاسم إنما هو سب الرفع لا سبب الجزم (٣) فلا ينبغي أن يكون في موضع الجزم ، فاحتجنا إلى ما يكف الطالب به عن طلبه .

وقوله : إذ وحيث عوضا من الإضافة (٤) .

أما لحاقها لإذ على مذهب سيبويه فلتتركب معها ويحدث فيها من الحرفية معنى لم يكن قبل أن تكون جزاء (٥) ، وأما على مذهب أبي العباس فلتتركب معها ويحدث فيها من معنى الاستقبال معنى لم يكن قبل أن تكون جزاء (٥) .

وأما لحاقها لحيث فلتكون عوضاً من الإضافة كذا قال المؤلف ، والصواب لتكفها عنها (٦) لأنه لا يعوض من الإضافة إلا ما هو طالب لها ، وإذا قدرنا أن حيث

= لا تضافان إلا إلى الجملة استفادتا التخصيص « لأن الجملة نكرة » ، شرح المفصل ٥٤/٣ ، ومعلوم في الإضافة المعنوية أن المضاف إليه إن كان معرفة أفاد المضاف تعريفاً وإن كان نكرة أفاد المضاف تخصيصا .

انظر المفصل ٨٢ ، شرح المفصل ١١٨/٢ .

(١) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

وقال هذا الشارح لأن حروف الجزاء مبهمة . انظر : الكتاب ٤٣٣/١ ، المقتضب ٥٤/٢ .

(٢) جـ : والموقوع .

(٣) هذا منه على مذهب البصريين . قال الفارسي : « فأما الرفع فيها – أي في الأفعال المضارعة – خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مررت برجل يكتب ، فيكتب ارتفع لوقوعه موقع كاتب » ، الإيضاح العضدي ١٤ .

أما الكوفيون فيرون أن الرافع للفعل هو التعري عن الناصب والجازم .

انظر : معاني القرآن ٥٣/١ ، الإنصاف ٥٥٠/٢ – ٥٥٥ ، شرح المفصل ١٢/٧ .

ومذهب الكوفيين هو الأظهر لسهولته واطراده وجريانه على ألسنة المعربين ، انظر : شرح عمدة الحافظ ١٠٩ .

(٤) الجزولية : ٨ب .

(٥) سبقت الإشارة إليه . انظر ص : ٥٠٧ .

(٦) قال المبرد عن (إذ وحيث) : « وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة .... » ، المقتضب ٤٦/٢ .

طالبة للإضافة فهي من /٩٦أ عوامل الجر ، وعوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام ، فيأتي [(١)] هذا لا نظير له ، وهي قد جزمت فلا تطلب الإضافة اللهم إلا أن يريد بقوله : إنها عوض من الإضافة أنها كافة لها عن طلب الإضافة ومهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك الإضافة فصارت لذلك كأنها عوض منها فيمكن [(٢)] .

وقوله : وأيًّا توكيداً وعوضاً من الإضافة [(٣)] .

أصوبها أن تكون توكيداً [(٤)] ، وأما كونها عوضاً من الإضافة فيبعد إثبات التنوين معها ولو كانت [ما [(٥)]] عوضا من الإضافة لا قتضى ذلك أن يسقط التنوين معها [(٦)] كما يسقط مع الإضافة التي هي عوض منها ، اللهم إلا أن يكون معناه على ما قلناه من الكف والتهيئة والمعاقبة فيصح .

وقوله : وإذا توكيداً وعوضاً إن شئت [(٧)] .

يعني إذا [(٨)] جوزي بها في الشعر ولحقها ما ، فلحاق (ما) لها توكيد لأنه قد يجازى بها وحدها في الشعر [(٩)] ، فيكون لحاق ما [لها [(١٠)]] توكيداً على هذا [(١١)] .

---

(١) أ : فأتى . (٢) ب : فممكن .

(٣) الجزولية : ٨ب ، يريد أي (ما) تلحق أيا .... إلى آخره .

(٤) وافق الجزولي ابن جعفر في أنها للتوكيد والعوض عن الإضافة . المنهاج الجلي ٤٥أ .

وخالفه الشارح كما ترى هنا وكذلك اللورقي في المباحث الكاملية ١٩١/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ٨٩/١ (فاس) ، والأبذي في شرح الجزولية ٣٦٨/١ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) احتج المخالفون بهذا الذي ذكره الشارح – رحمه الله – ، انظر : المراجع السابقة .

(٧) الجزولية : ٨ب . (٨) جـ : اذ .

(٩) كقول قيس بن الخطيم :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

ديوانه ٨٨ . الكتاب ٤٣٤/١ ، المقتضب ٥٥/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) مما جوزي بها في الشعر مقرونة بما قول الشاعر :

تَرْفَعْ لي خِنْدَف واللهُ يَرْفُعُ لي نَاراً إذا مَا خَبَتْ نِيرانُهُم تَقِدِ

الكتاب ٤٣٤/١ ، المقتضب ٥٥/٢ .

وقد يمكن أن تكون عوضا من الإضافة على ألا يقدر الجزاء بها وحدها ، ولكن تقدر إضافتها إلى ما بعدها إذا كانت وحدها ، فيمنع ذلك من الجزاء بها ، فإذا اضطر إلى الجزاء بها مع (ما) قدرها عوضا من الإضافة أي معاقبة للإضافة [١] وكافة لإذا عما تطلب من ذلك فيكون أحسن ما يجازى به منها في الشعر ما كان فيه (ما) لهذا الوجه ، وتكون المجازاة بها دون [٢] (ما) لا تقوى قوة الجزاء بها مع (ما) ، وهذا يقوي أنه أراد بالعوض في الموضعين المتقدمين [٣] أنها بالمعنى [٤] الذي استدركناه آخراً فيها [٥] .

وقوله : الجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين [٦] .

تثبت [بعد قوله مضارعين [٧]] في بعض النسخ وضعا [٨] ولا ينبغي أن يثبت فإنه مشعر بأن المضارع مع أداة الشرط ليس بمضارع ، وإنما هو مضارع [في [٧]] أصل وضعه ، وأما الآن فهو غير مضارع /٩٦ب .

وليس كذلك فإنه الآن مضارع [كما هو في أصل وضعه [٩]] مضارع [بدليل جزمه ، فإن جزمه إعراب [١٠] ، وإعراب الفعل لا يكون إلا بمضارعة الاسم ، فلولا أن فيه مضارعة لم يجزم [١٢]] ، والمضارعة إنما هي بالإبهام في الأصل والاختصاص بعد ذلك بالحرف [١٣] ، وذلك موجود هنا .

---

(١) عبارة : أي معاقبة للإضافة ، معادة في : أ .

(٢) جـ : بغير .

(٣) يعني مع (حيث وإذ) ثم مع (أي) .

(٤) جـ : بمعنى .

(٥) من أنها تكون لكف الأداة عن الإضافة ، وتهيئتها للعمل ، ومعاقبتها للإضافة فصارت كأنها عوض .

(٦) الجزولية : ٨ب - ٩أ .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) انظر : نسخة القروبين من الجزولية ٩أ ، والنسخة التيمورية ٦٣ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال سيبويه : « فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب » ، الكتاب ٣/١ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) هذا يوافق قول المبرد : « والأسماء تكون معرفة ونكرة ، وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها ما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل ، فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة ، وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال » ، المقتضب ٨١/٤ .

وقيل [١] : إنه يريد بالمضارع هنا [٢] المبهم لا المشبه للاسم وهذه العبارة موجودة في اصطلاح المتأخرين كثيراً ، أعني أن يقال : مضارع بمعنى مبهم ومشترك [٣] – ، فلذلك زاد وضعاً في بعض النسخ [٤] على هذا الاصطلاح الذي ذكرناه آخراً لأنك إذا قلت : إن يقم زيد أقم فليس الفعلان الآن مبهمين لأنهما مختصان ، وإنما هما مبهمان وضعاً .

ولو أراد أنهما مشبهان للاسم لم يحتج إلى قوله وضعا لأن شبههما بالاسم [٥] إنما هو لكونهما أولا مبهمين ثم مختصين بعد ذلك وهذا المعنى موجود هنا كما تقدم .

وقد قال بعض الناس [٦] : إن الصواب في تأويل قوله وضعاً هنا أن المضارع هنا على أصله وهو الذي فيه المضارعة ، وارتكب أن شبه الاسم إنما هو يكون اللفظ مبهماً صالحاً للتخصيص بالحرف فلذلك احتاج إلى قوله وضعاً ليقوم له ذلك مقام قوله قبل دخول الجازم ، يريد أنهما إنما هما مضارعان قبل دخول الجازم يكون اللفظ

---

(١) هذا القول بهذه الصيغة في الشرح الصغير ٨٠ ، وقد عزاه اللورقي للشلوبين . انظر المباحث الكاملية ١/١٩٢ علماً بأن الشلوبين صدره بقوله : (قيل) في شرحيه .

(٢) أ : لا .

(٣) لم أقف على من عنى بالمضارع المبهم ، وإنما عنوا بالمضارعة المشابهة قال الصفار : « والأفعال المضارعة إنما سماها مضارعة لأنها لما أشبهت الأسماء جعلت كأنها رضعت معها ضرعاً واحداً فهي من لفظ الضرع ، ومن الناس من جعل المضارعة مقلوب من المراضعة وهذا خطأ لأن اللفظ إذا وجد منصرفاً فلا يدعى أنه مقلوب من غيره على ما بيناه في التصريف » ، شرح الكتاب ١/١٠ب .

وقد يصفون المضارع بالمبهم كما قال السيرافي : « إذا قلت : زيد يقوم فهذا يصلح لأحد زمانين مبهما فيهما ، كما أنك إذا قلت : رأيت رجلا فهو لواحد الجنس مبهما فيهم .... ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له » ، شرح الكتاب ١/١١ب .

وانظر : شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ١/٣٦ .

وكذلك يصفون المضارع بأنه مشترك . انظر : المفصل ٢٤٤ ، شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ١/٣٦ ، شرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٧ .

(٤) أي نسخ الجزولية من ذلك نسخة فاس . انظر الورقة : ٩أ ، والنسخة التيمورية انظر ص : ٦٣ .

(٥) ب ، جـ : للاسم .

(٦) القائل هو الشلوبين نفسه في : الشرح الصغير ٨٠ – ٨١ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملية ١/١٩٢ .

مبهما (١) [في اللفظ (٢)] صالحاً للتخصيص (٣) بالحرف ، ويكون هذا مذهباً له وإن كان غيره على خلافه .

قال هذا القائل (٤) : وقول من قال : إن معنى المضارعة موجود الآن خطأ (٥) لأن المضارعة إنما هي الإبهام وصلاحيته للتخصيص (٦) معاً وهما إنما هما موجودان معا قبل دخول الجازم (٧) لا مع دخوله (٨) .

[(٩) قال هذا القائل (١٠) : وتخيل من قال بالقول الأول أن وجود واحد منهما (١١) هو المضارعة فلذلك قال : إنه لو أراد /٩٧أ بالمضارعة شبه الاسم لم يحتج إلى قوله وضعا ، وقد تبين فساده .

قال هذا القائل : ويكون هذا الذي قلناه مذهباً لهذا المؤلف [وإن كان غيره (٢)] على خلافه ، وهذا المعنى هو الذي يحاول من يقول مضارع بمعنى أنه مبهم ومشترك ، لأنه إذ ذاك فيه شبه الاسم الذي هو الإبهام والصلاحية للتخصيص ، فقول من قال مضارع بمعنى مبهم ومشترك بمعنى قول من يقول : إنه مشبه للاسم لا مخالف له على ما توهم هذا القائل .

قال (١٢) : ويبين هذا أنهم لا يقولون في مثل (سيقوم) إنه مضارع إنما يقولون ،

---

(١) أ ، جـ : منهما .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٤) يعني الشارح نفسه . انظر الشرح الصغير : ٨٠ .

(٥) أ : أخطأ .

(٦) أ : وصلاحيته التخصيص .

التخصيص ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٧) لأن الجازم إذا كان أداة شرط أو اللام و (لا) الطلبيّتين – يخلص المضارع للمستقبل فيزول إبهامه وصلاحيته للتخصيص .

(٨) أ : لا مع دخول الجازم .

(٩) بداية سقط في : ب مقداره صفحة .

(١٠) الشرح الصغير : ٨١ .

(١١) هما : شبه الاسم أو الإبهام وصلاحية التخصيص .

(١٢) هو الشارح نفسه .

إنه مستقبل ، وينكرون قول من قال : إنه مضارع [(١)] .

قال هذا القائل [(٢)] : وإنما احتيج إلى هذه المحاولة كلها لتقييده المضارعين بقوله : وضعا [(٣)] مخوِّل له ما ذكرته ، وقد رأيته في بعض النسخ ساقطاً هنا أعني قوله : وضعاً فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ، ولعمري إن الذي تقدم أولى [(١)] .

وهذا الذي قاله هذا القائل كله قد اعترف بفساده في آخره في موضعين [(٤)] :

أحدهما [(٤)] قوله : « وقد رأيته في بعض النسخ أعني قوله وضعاً ساقطاً فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة » [(٥)] ، ولو كان ما قاله في هذا الفصل صحيحا من أن المضارعة إنما هي وجود الإبهام وصلاحيته للتخصيص [(٦)] لكان قوله – فلا يحتاج على ذلك [(٧)] إلى شيء من هذه المحاولة – غير صحيح لأنه [لو [(٨)]] كان يكون قوله وضعاً على ذلك محتاجا إليه [(٩)] ولابد .

والموضع الثاني : قوله : ولعمري إن الذي تقدم [(١٠)] أولى [(١١)] . فإن هذا اعتراف بأن القول المتقدم أولى من قوله . فإذا كان أولى من قوله كان صحيحاً ولابد . وقد قال هو في هذا الكلام إنه فاسد ، وليست المضارعة ما قاله من الإبهام وصلاحية التخصيص وإنما المضارعة /٩٧ب تخصصه بالحرف بعد أن كان في أصل وضعه مبهماً وهذا موجود فيه مع أداة [(١٢)] الشرط ومع المخصصات كلها ، والذي قاله غلط ولابد [(١٣)]] .

---

(١) الشرح الصغير : ٨١ .

(٢) هو الشارح نفسه .

(٣) سبقت الإشارة إليه ص : ٥١٤ هـ٤ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٥) الشرح الصغير : ٨١ .

(٦) أ : وصلاحية التخصيص .

(٧) أي على إسقاط كلمة (وضعا) من بعض نسخ الجزولية .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) جـ : إليها .

(١٠) المتقدم نصان أولهما ليس فيه كلمة (وضعا) ثم قال الشلوبين : « تثبت بعد قوله مضارعين في بعض النسخ وضعا » . انظر ما سبق ص : ٥١٤ فهذا القول الثاني .

يعضد هذا نص الشرح الصغير ص ٨١ حين قال : « وقد رأيته في بعض النسخ – أعني قوله (وضعا) – ساقطاً هنا فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ولعمري إنه الأولى » .

(١١) الشرح الصغير : ٨١ .

(١٢) جـ : أدواة .

(١٣) نهاية سقط : ب الذي بدأ من قوله : « قال هذا القائل وتخيل ... » ص : ٥١٥ هـ٩ .

وقوله : فيجب العمل فيهما [(١)] .

مثاله : إن يَقُمْ زيدٌ أَقُمْ معه ، ومراده فيجب ظهور العمل ، وإلا فالعامل واجب تقديراً في مقابله [(٢)] أيضا وهو الماضيان [(٣)] .

وقوله : ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب [فيه [(٤)]] الرفع [(١)] .

أي قد اقتضت (إنْ) وأخواتها الفاء الذي هو جوابها ، فلم يقتض مع ذلك فعلًا مجزوماً يكون جوابها لأن اقتضاءها [(٥)] للفاء قد حال بينها وبين ذلك ، إذ لا يكون للشرط إلا جواب واحد ، وجواب الشرط كما يأتي بعد الفاء وإذا [(٦)] ، والفعل المجزوم لفظاً أو تقديراً [(٧)] ، فإذا اقتضى الشرط منها واحداً لم يقتض غيره وهذا صحيح .

وعلة أخرى وهي أن الفاء لا تدخل في الجواب إلا إذا كان منافراً لإن [(٨)] ، من حيث لا تدخل عليه (إنْ) فينبغي [إذن [(٩)]] ألا تدخل الفاء على الفعل المضارع لأنه غير منافر لإن بل هو مرتبط بها فلا يحتاج إلى الفاء فيه ، فإذا أدخلت الفاء عليه لم تدخل عليه إلا وهو خبر مبتدأ محذوف [(١٠)] ، حتى يكون المبتدأ وخبره منافراً

---

(١) الجزولية : ٩أ .
(٢) ب : معامله .
(٣) الفعلان الماضيان إذا جاءا شرطاً وجواباً فهما في محل جزم .
انظر : المقتضب ٢/٤٩ ، المرتجل ٢١٩ ، كشف المشكل ١/٦٠٣ .
(٤) ساقط من : جـ .
(٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .
(٦) يعني إذا الفجائية . التي تقوم مقام الفاء في الربط وقد يجتمعان فيتعاونان على ذلك .
(٧) قال سيبويه : « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو الفاء » . الكتاب ١/٤٣٥ ، وانظر : المقتضب ٢/٤٨ ، ٥٨ ، والأصول ٢/١٦٠ – ١٦١ . وتحدث عنه بشيء من التفصيل الفارسي في الإيضاح ٣٢٠ .
(٨) قال الجرجاني : « فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما » . المقتصد ٢/١١٠٠ .
(٩) ساقط من : ب .
(١٠) قال سيبويه : « .... إن تأتني فأكرمُك أي فأنا أكرمُك فلابد من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْه ... ﴾ ، الكتاب ١/٤٣٧ – ٤٣٨ .

وانظر هذه المسألة في : الأصول ٢/١٩٤ – ١٩٥ ، المقتصد ٢/١٠٩٩ – ١١٠٠ .

لإن فيحتاج حينئذ إلى دخول الفاء فيجب الرفع للفعل حينئذ من حيث كان خبر المبتدأ في ذلك واقعاً موقع الاسم والوقوع موقع الاسم يوجب الرفع .

وقوله : وإما أن تدخل على ماضيي [١] الوضع [٢] .

مثاله : إن قام زيد قام عمرو ، وقال [٣] فيهما : إنهما ماضيان في أصل وضعهما يريد وليسا ماضيين [٤] الآن لأنهما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو مستقبلان في [٤] المعنى لا ماضيان [٥] لكنهما مع ذلك ماضيان في وضعهما أي في أصل وضعهما [٤] .

وقوله : فلا يعمل [٢] .

يريد فلا يظهر العمل فيهما [٦] كما [٧] كان المراد /٩٨أ بقوله في مقابله [٨] فيجب العمل [٢] فيجب ظهور العمل ولابد من حمله على [٤] هذا ، لأنه إن لم يحمل عليه اقتضى ذلك أن الجازم لفعلين على قوله مع الفعلين الماضيين غير جازم وهذا لا يقوله أحد أعني أن (إن) تكون مرة تجزم ومرة لا تجزم فيثبت بذلك أنه يريد بقوله فلا يعمل فلا يظهر [٤] العمل [٩] كما قدمنا .

وقوله : فلا يعمل لعدم المسوغ [٢] .

[المسوغ [١٠]] للإعراب في الفعل إنما هو المضارعة بكونه مشتركاً في أصل وضعه ثم يخصص [١١] بعد ذلك بالحرف ، وذلك معدوم هنا أعني في الماضي .

وقوله : وإما أن يدخل على ماضٍ ومضارع فيجب العمل [١٢] في المضارع إن تقدم [٢] .

---

(١) جـ : ماضي الوضع .

(٢) الجزولية : ٩أ .

(٣) أ : قال .

(٤) ذهبت بعضه حروفها في : جـ .

(٥) لأن أدوات الشرط تحول الأفعال إلى المستقبل . انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، ٥٩ .

(٦) ب : فيها ١٠ .

(٧) جـ : فيما .

(٨) مقابل الماضى هنا المضارع .

(٩) أ : المسوغ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) ب : يتخصص .

(١٢) العمل معادة في : أ .

مثاله : إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو وهو قليل [١] وعليه إنشاد أبي علي [٢] وغيره [٣] لأبي [٤] زبيد [٥] :-

مَنْ يَكِدْني بَسَيِّءٍ [٦] كُنْتَ مِنْهُ　　كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِه والوَرِيدِ [٧]

وقوله : ولا يجب إن تأخر [٨] .

مثاله : إن قام زيد أقم وليس المراد بيجب العمل ولا يجب العمل في هذين

---

(١) بل خصه بعض النحاة بالشعر وقالوا : إنه ضرورة ، والصحيح جوازه شعراً ونثراً لكثرة المسموع منه .

انظر : المقرب ٢٧٥/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤ ، شرح الجزولية ٣٧٣/١ .

(٢) أنشده أبو علي الفارسي شاهدا على المجازاة بمن قال : « ونظير الجزاء في ما الجزاء بمن .... » ، ثم أنشد البيت . الشيرازيات ١٣١أ .

(٣) كأبي زيد الأنصاري في النوادر ٢٨٠ ، والمبرد في المقتضب ٥٨/٢ .

(٤) أ : الأبي .

(٥) أبو زبيد الطائي (... - نحو ٦٠ هـ) .

حرملة بين المنذر بن معديكرب الطائي ، شاعر جاهلي إسلامي ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه كان رجلا طوالا جسيما جميلا وكان زوارا لملوك العجم عالما بسيرهم رثى عثمان وعليًّا رضي الله عنهما .

انظر : تاريخ الطبري ٢٧٣/٤ - ٢٧٤ ، سمط اللآلىء ١١٨/١ - ١١٩ ، معجم الأدباء ١٩١/١٠ - ٢٠٩ .

(٦) جـ : بشي .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدته في رثاء ابن أخته اللجلاج مطلعها :-

إنّ طُولَ الحياةِ غَيْرُ سُعودِ　　وضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيلِ الخُلُودِ

ويروى البيت من يردني : الجمهرة ٧٣٩/٢ ، والديوان ٦٠٠ .

الشجا : ما اعترض في حلق الإنسان أو الدابة من عظم أو عود أو غيرهما .

انظر : اللسان ٤٢٢/١٤ (شجا) .

الشاهد : مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً .

ديوانه ٦٠٠ ، النوادر ٢٨٠ ، المقتضب ٥٨/٢ ، المباحث الكاملية ١٩٥/١ ، شرح الجمل ٦١٤/١ ، المقرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٣/١ ، المشكاة والنبراس ٩١/١ (ف) ، رصف المباني ١٨٨ ، المقاصد النحوية ٤٢٧/٤ - ٤٢٨ ، الخزانة ٧٦/٩ - ٧٧ .

(٨) الجزولية : ٩أ .

القسمين [١] المتقابلين [٢] آخرا ما كان المراد بيجب العمل في القسم المتقدم [٣] من القسمين المتقابلين [٤] أولا لأنه إن كان معنى قوله : إنه لا يجب العمل إذا تأخر المضارع [٥] لا يجب ظهور العمل اقتضى ذلك أن ظهور العمل في هذا النوع جائز غير واجب ، وإنا إذا قلنا : إنْ قَامَ زيدُ يَقُمْ عمرُو قد أظهرنا العمل ، وإذا قلنا : إن قام زيد يقُومُ عمرو ، فثم عمل [لم [٦]] يظهر إذ قد قلنا : إن ظهور العمل غير واجب ، وإنما هو جائز وهذا شيء لم يقله أحد ولا يصح ، فإن المعنى الذي انبنى عليه جواز الجزم والرفع في المضارع من هذه المسألة أنه يكون مجزوماً إذا [٧] جعل جواباً ، ومرفوعاً إذا لم يجعل جوابا ، ونوي به التقديم [٨] لأنه يصح أن تقول : أقوم إن قام زيد على أن يكون جواب الشرط /٩٨ب محذوفاً فإن التقدير أقوم إن قام زيد يكن ذلك ، فإذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع عمل لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقدير ، فلو قلنا : إنه مجزوم الموضع لأدى ذلك إلى تقديم المجزوم على الجازم .

ولذلك قال ابن جني في هذه المسأله – أعني في تقديم جواب الشرط عليه – « ومعاذ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه [٩] » فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده [١٠] على ما قدمناه [١١] . وعلى (إن قام زيد أقوم) قول زهير :–

---

(١) يعني إذا كانا مضارعاً وماضياً أو ماضياً ومضارعاً .

(٢) جـ : المقابلين .

(٣) يعني إذا كان الفعلان مضارعين .

(٤) يريد به إذا كانا مضارعين أو ماضيين .

(٥) لا يجب العمل إذا تأخر المضارع ، معادة في : أ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) جـ : اذ .

(٨) هذا على رأي سيبويه الذي يرى التقديم في مثل : إن أتيتني آتيك ، انظر : الكتاب ٤٣٦/١ . أما المبرد فيرى أنه على نية الفاء قال – رحمه الله – « وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم ... » المقتضب ٧٠/٢ ، وانظر : ٦٨/٢ وما بعدها .

(٩) الخصائص ٢٨٣/١ وفيه : أن يقدم جواب ...

(١٠) قال ابن جني في مثل : أنت ظالم إن فعلت : « وإنما قوله : » (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا الخصائص ٢٨٣/١ . (لأنه لا يتقدم المجزوم على الجازم) .

(١١) جـ : قدمنا .

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيـلٌ يَوْمَ مَسْأَلَـةٍ　　　يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ (١)

وقول آخر (٢) :-

وَإِن بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَه　　　تَشَوُّفَ أَهْلِ الغَائِبِ المُتَنَظَّرِ (٣)

ولا يصح هذا التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير إذا تقدم المضارع من الفعلين في قولك : إن يَقُمْ زيدٌ أَقُمْ ، فلا يجوز في هذا الرفع في أقم لأنه لا يصح أن

---

(١) من البحر البسيط في مدح هرم بن سنان المري من قصيدة مطلعها :-

قِفْ بالدِّيار التي لم يَعْفُها القِدَمُ　　　بَلَـى وغَيَّرَهـا الأَرْواحُ والدِّيَـمُ

ويروى (يوم مسغبة) الخزانة ٧٠/٦ .

الخليل : الفقير من الخلة ، حَرِمُ : بفتح وكسر أو بفتحتين ، وحَرِم أي محروم بمعنى ممنوع . انظر : شرح أبيات المغني ٢٩١/٦ .

الشاهد : رفع المضارع (يقول) بعد فعل الشرط الماضي (أتاه) على نية التقديم .

الديوان ١٢٠ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، المقتضب ٦٨/٢ ، الكامل ١٧٤/١ (الدالي) ، الأصول ١٩٢/٢ - ١٩٤ ، المحتسب ٦٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، شرح سقط الزند ٣٢٨/١ ، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٢ ، الإنصاف ٦٢٥/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، المباحث الكاملية ١٩٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٤/١ ، المغني ٤٧٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ - ٨٣٩ ، الخزانة ٤٨/٩ ، ٧٠ ، شرح أبيات المغني ٢٩٠/٦ - ٢٩٢ .

(٢) القائل هو : عروة الصعاليك (.... - ٣٠ ق هـ) .

وهو عروة بن الورد بن زيد بن عبد الله العبسي من شعراء الجاهلية وفرسانها المعدودين وصعاليكها الأجواد المقدمين ، عرف بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم ولم يكن لهم معاش ولا مغزى .

انظر : « الشعر والشعراء ٦٧٥/٢ - ٦٧٧ ، الاشتقاق ١٧٠ ، سمط اللآليء ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَقِلِّي عليَّ اللَّوْمَ يَا ابْنَةَ مُنْذِر　　　وَنَامِي فإِنْ لَمْ تَشْتَهِي النَّوْمَ فَاسْهَرِي

الشاهد فيه : رفع المضارع (يأمنون) بعد فعل الشرط الماضي (بعدوا) على نية التقديم .

الديوان ٣٧ ، الأصمعيات ٤٦ ، الحماسة ٢٣٨/١ ، الكامل ١٧٣/١ (الدالي) ، جمهرة أشعار العرب ٥٨٣/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢٤/١ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٢٠/١ ، البحر المحيط ٤٢٩/٢ ، المقاصد النحوية ٦٥٢/٣ ، الخزانة ١٣/١٠ - ١٥ .

تقول : أقوم إن يقم زيد على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي (١) ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين إذا كانا مضارعين إنه يجب العمل فيهما أي يجب أن يكون ظاهراً ، وقد (٢) جاء (٣) [في (٤)] ضرورة الشعر إن يقم زيد أقوم (٥) قال (٦) :-

يَا أَقْرَعَ (٧) بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ (٧) إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أُخُوكَ تُصْرَعُ (٨)

---

(١) انظر في هذا : الكتاب ٤٣٦/١ ، المباحث الكاملية ١٩٦/١ .

(٢) أ : أوقد . (٣) ب : جاءت .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) يعني برفع المضارع بعد فعل الشرط المضارع .

(٦) اختلف في القائل على قولين هما :-

أ - عمرو بن الخثارم البجلي ، شاعر جاهلي له أراجيز قالها في منافرة جرير البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي . انظر : « فرحة الأديب ١٠٧ - ١١٣ ، الخزانة ٢٤/٨ » .

ب - جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (... - ٥٤ هـ) .

صحابي جليل كان سيداً من سادات اليمن وكان وسيما طويلا ، قال عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه : جرير يوسف هذه الأمة « اعتزل الفتنة وأقام بالجزيرة حتى توفي رحمه الله .

« المعارف ٢٩٢ ، ٥٨٦ ، الطبقات الكبرى ٣٤٧/١ - ٣٤٨ ، الخزانة ٢٢/٨ » .

والصحيح أن القائل هو عمرو بن الخثارم لنقل ابن الأعرابي للخبر كاملا وتفصيله في مناسبته ، ووهم بعض الأئمة من نسبه إلى جرير البجلي . انظر : التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ .

(٧) أ : يا قرع .

(٨) من بحر الرجز قيلت هذه الأرجوزة في منافرة جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطأة الكلبي يخاطب بها الشاعر الأقرع بن حابس ، وجاء بين البيتين قوله :-

إِنِّي أُخُوكَ فَانْظُرَنْ مَا تَصْنَعُ

ويروى (تصرعوا) بإسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة ولا شاهد فيه حينئذ . انظر : شرح أبيات سيبويه ١٢٢/٢ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، الكامل ١٧٥/١ (الدالي) ، المقتضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٢/٢ ، ٤٦٢/٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ - ١٢٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، فرحة الأديب ١٠٥ - ١١٣ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، الإنصاف ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ ، المباحث الكاملية ١٩٣/١ ، شرح الجمل ١٩٨/٢ ، المقرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٦٨/١ ، اللسان ٤٦/١١ (بجل) المغني ٦١٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، الخزانة ١٩/٨ - ٣٠ .

فيكون هذا اما على تقدير التقديم والتأخير وإن كان الشرط مضارعاً ضرورة [١]، وإما على حذف الفاء فيكون التقدير : إنك إن يصرع أخوك فتصرع [٢] ويكون ذلك في حذف الفاء ضرورة كقول القائل [٣] :-

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عنْدَ اللهِ مِثْلان [٤]

---

(١) هذا مذهب سيبويه – رحمه الله تعالى – . انظر : الكتاب ٤٣٦/١ – ٤٣٧ .

(٢) هو مذهب المبرد – رحمه الله تعالى – . انظر : المقتضب ٧/٢ ، الكامل ١٧٥/١ (الدالي) .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ – حسان بن ثابت رضي الله عنه (.... – ٥٤ هـ) .
وهو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمر من الخزرج عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام كف بصره في آخر عمره ، وكان شاعر النبي ﷺ .
« الشعر والشعراء ٣٠٥/١ – ٣٠٨ (شاكر) ، سير أعلام النبلاء ٥١٢/٢ – ٥٢٣ ، الخزانة ٢٢٧/١ – ٢٢٨ .

ب – عبد الرحمن بن حسان (٦ هـ – ١٠٤ هـ) .
وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ، أمه سيرين خالة ابراهيم بن النبي ﷺ ، كان شاعراً ابن شاعر ، روى الحديث عن أبويه وزيد بن ثابت .
« الشعر والشعراء ٣٠٧/١ (شاكر) ، سير أعلام النبلاء ٦٤/٥ – ٦٥ ، الخزانة ٥١/٩ .

جـ – كعب بن مالك الأنصاري (.... – ٥٠ هـ) .
وهو كعب بن مالك بن عمرو بن القين السلمي الخزرجي ، شهد العقبة وروى عدة أحاديث ، وكان من شعراء النبي ﷺ ، وأحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عليهم . كف بصره في آخر عمره .
« سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢ – ٥٣٠ ، الخزانة ٤١٧/١ – ٤١٨ » .
ولم يترجح لدي وجه فقد روي في ديوان عبد الرحمن بن حسان وفي ديوان كعب أول مقطوعة من أربعة أبيات .

(٤) أ : مثيلان .
من البحر البسيط وقبله بيتان هما :-

إنْ يَسْلَمِ المَرْءُ مِنْ قَتْلٍ وَمِنْ هَرَم   لِلَـذَّةِ العَيْشِ أَفْنَاهُ الجَدِيدَانِ
فَإنّما هَذه الدُّنْيـا وزَينَتُهـا   كالـزَّادِ لَابُدَّ يوماً أَنَّـه فَاني

روى الأصمعي :-

مَنْ يَفْعِلِ الخَيْرَ فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه   ... ...

=

وقوله : والجواب إما بالفعل وإما بالفاء وإما بإذا [١]

يريد بالفعل الفعل /٩٩أ المجزوم لفظاً إن [٢] كان مضارعاً أو موضعاً إن كان ماضياً مع ما اتصل به كل واحد منهما من معمولاته .

ويريد بقوله – إما [٣] بالفاء : الفاء مع ما تدخل عليه وكذلك مراده بإذا ، وإلا فكل واحد من الفعل والفاء وإذا لا يكون جواباً وحده .

وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا [١] .

يريد طلبية كانت أو غير [٤] طلبية ، فالطلبية [٥] كقولك : إن قام زيد فهل عمرو قائم ، وغير الطلبية : [كقولك [٦]] إن قام زيد فعمرو قائم [٧] وقول الشاعر :–

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها [٨] ... ...

= انظر : النوادر ٢٠٨ ، ولا شاهد فيه حينئذ . ورد عليه البغدادي في الخزانة ٩/٥٠ ، ويروى سيان مكان مثلان : الكتاب ١/٤٣٥ .

الشاهد فيه : حذف الفاء من جواب الشرط (الله يشكرها) لضرورة الشعر .

والبيت ليس في ديوان حسان ط البرقوقي وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ٦١ ، ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، الكتاب ١/٤٣٥ ، ٤٥٨ ، معاني القرآن ١/٤٧٦ ، النوادر ٢٠٧ ، المقتضب ٢/٧٠ ، الأصول ٢/١٩٥ ، ٣/٤٦٢ ، مجالس العلماء ٢٦١ ، الخصائص ٢/٢٨١ ، سر الصناعة ١/٢٦٤ ، ٢٦٥ ، المحتسب ١/١٩٣ ، المنصف ٣/١١٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٤١٠ ، الأمالي الشجرية ١/٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٩/٢ ، ٣ ، المباحث الكاملية ١/١٩٨ ، شرح الجمل ٢/١٩٩ ، ٥٩٢ ، الضرائر ١٦٠ ، المقرب ١/٢٧٦ ، شرح الجزولية ١/٣٧٥ ، المغني ١/٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢/٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، المقاصد النحوية ٤/٤٢٣ ، شرح شواهد المغني ١/١٧٨ – ١٧٩ ، الخزانة ٩/٤٩ – ٥١ ، شرح أبيات المغني ١/٣٧١ – ٣٧٧ .

(١) الجزولية : ٩أ .

(٢) أ : وإن .

(٣) ب : وإما .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٥) جـ : بالطلبية .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) انظر : في مواطن لزوم الفاء في جواب الشرط :–
المقتضب ٢/٤٨ – ٤٩ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٩/٢ – ٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٤ – ١٥٩٧ ، شرح الكافية ٢/٢٦٢ – ٢٦٣ .

(٨) سبق تخريجه ص : ٥٢٣ .

حذفت فيه [الفاء (١)] ضرورة .

وقوله : ومع [الفعلية (٢)] الطلبية (٣) .

مثاله : إن قام زيد فقم إليه ، وإن قام زيد فلا تقم (٤) إليه ، وإن قام زيد فهل يقوم عمرو إليه ، وجملة ذلك كل جملة فيها اقتضاء لشيء (٥) من المخاطب كالاستفهام الذي فيه اقتضاء الجواب منه والأمر الذي فيه اقتضاء الفعل منه والنهي الذي فيه اقتضاء الترك منه ، ويجرى مجرى ذلك كل جملة فيها طلب كالتمني والترجي وما أشبه ذلك (٦) .

وقوله : ومع الفعل المقرون بحرف التنفيس (٣) .

مثاله : إن قام زيد فسيقوم (٧) عمرو وإن قام زيد فسوف يقوم عمرو (٨) .

وقوله : أو ما ينفيه (٣) .

مثاله [إن قام زيد (١)] فلن يقوم عمرو وأطلق القول في لزوم الفاء الفعل المقرون بما ينفي الفعل المستقبل وليس ذلك إلا في لن مما ينفي المستقبل خاصة نحو ما قدمناه (٩) ، وإن كان نفيه بلا النافية نحو : إن يقم زيد لا يقم عمرو فليس كذلك (١٠) فكان حقه أن يقول أو لن مما ينفيه .

---

(١) ساقط من : جـ .
(٢) ساقط من : أ .
(٣) الجزولية من : ٩أ .
(٤) أ : تقد .
(٥) جـ : شيء .

(٦) فصله الرضي فقال : « فثبت بهذا أن الجزاء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء » شرح الكافية ٢٦٢/٢ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣ ، شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٩) ليس ذلك في لن وحدها بل إن وما مما ينفي الفعل قال الأبذي : « ونقصه – يعني الجزولي – أيضا نفيه بما نحو قولك : إن قام زيد فما يقوم عمرو أو فما قام عمرو » ، شرح الجزولية ٣٧٧/١ .

(١٠) لأن دخول (الفاء) مع « لا » النافية جائز فمما جاء مقترناً بالفاء قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً ﴾ [طه : ١١٢] ، ومما جاء بدون الفاء قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دعاءكم ... ﴾ [فاطر : ١٤] وبعضهم يقدر مبتدأ يبنى عليه المضارع . أي فهو لا يخاف .

قال الرضي : « بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه ، أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال ... وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما .... » ، شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

وقوله : ومع الماضي لفظاً ومعنى [١] .

مثاله : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ، والسبب في لزوم الفاء في هذه المواضع التي ذكر لزوم الفاء فيها أن ما كان من هذه الجمل التي تكون جواباً أو تكون في موضع الجواب وإن لم تكن جواباً مما يمكن اتصاله بأداة /٩٩ب الشرط وولايته إياها لم يحتج إلى واصل يصله بها ولا رابط يربطه بها ، وما كان من ذلك لا يمكن اتصاله بها ولا ولايته إياها [٢] احتاج إلى واصل يصله بها ويربطه بها [٣] ، فالجملة الاسمية كيفما كانت لا تتصل بأداة الشرط ولا تليه لأنها جازمة والجازم لا يدخل على الاسم [٤] فاحتاجت إلى رابط يربطها به ويصلها به وذلك [٥] الرابط هو الفاء لأنه الذي وضع للربط في هذا الباب وما كان مثله . وكذلك الفعلية الطلبية لا يتصل منها شيء بأداة الشرط لا الأمر ولا النهي ولا الاستفهام فاحتاجت أيضا إلى رابط وهو الفاء .

وكذلك الفعل المقرون بحرف التنفيس لا يلي أداة الشرط أيضا لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، ومعنى ذلك أن أداة الشرط [٦] [تخلص [٧]] للاستقبال [٨] وحرف التنفيس يخلص له .

وكذلك ما ينفيه وهو لن إذا قلت : إن قام زيد فلن يقوم عمرو لأن [٩] لن لا تلي أداة الشرط [١٠] لأنه [١١] يخلص للاستقبال كأداة الشرط فمحال أن يلي حرف الشرط ، فدخلت الفاء لربطه [١٢] [به [١٣]] وجاز ذلك في لا نحو : إلا يقم زيد يقم عمرو ،

---

(١) الجزولية : ٩أ .
(٢) بياض في : ب .
(٣) انظر قول الجرجاني ص : ٥١٧ هـ٨ . وانظر شرح الكافية ٢٩٢/٢ .
(٤) قال الجرجاني « .... قيل : إن تأتني فأنت مكرم لأن قولك : أنت مكرم ليس مما ينجزم إذ هو جملة من الاسم والأسماء لا تجزم ، فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزاء أتي بالفاء فقيل : إن تأتني فأنت مكرم » المقتصد ١٠٩٩/٢ .
(٥) أ : وهو لك .
(٦) جـ : إن شرط .
(٧) ساقط من : أ .
(٨) ب : تخلص الاستقبال .
(٩) جـ : ولأن .
(١٠) ب : أداة الشرط أيضا .
(١١) يعني لن .
(١٢) ب : ليربط .
(١٣) ساقط من : جـ .

وإن كانت لا تخلص للاستقبال لأنها موضوعة في كلامهم على أن يكون دخولها كخروجها (١) نحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد (٢) ، ﴿ وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ (٣) ﴾ (٤) .

وأما الفعل الماضي لفظاً ومعنى فهو أكثر مباينة لإن من هؤلاء لأنه ليس بجواب للشرط أصلا (٥) وهذه غالبا أجوبة ، فكان احتياجه إلى الرابط أكثر من احتياجها ولذلك لم تدخل الفاء في نحو : إن قام زيد قام عمرو لأن الماضي لفظاً وهو (٦) مستقبل في المعنى يتصل به أداة الشرط فلم يحتج إلى الفاء .

وكذلك كان ينبغي في الفعل المستقبل الذي ليس معه حرف التنفيس نحو : إن قام زيد يقم عمرو ، وإن يقم زيد يقم عمرو ألا يدخل عليه الفاء أصلا لأنه يتصل /١٠٠أ بأداة الشرط فينبغي أن يسأل كيف دخلت الفاء فيه وحقها (٧) ألا تدخل فيه ؟ وإذا كان حقها ألا تدخل في الموضع فكان ينبغي ألا يكون لدخولها أثر من

---

(١) قال سيبويه : « .... إن (لا) ليست كإذ وأشباهها وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) ..ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله ... وتدخل على المنصوب فلا تغيره عن حاله تقول : (لا مرحباً ولا أهلا) فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليه قبل أن تنفيه ولا تنفيه مغيراً عن حاله يعني في الإعراب الذي كان » ، الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) في بعض كتب النحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا مال .

انظر : المقتضب ٣٥٨/٤ ، الاصول ٣٨٠/١ .

(٣) بياض في : ب .

(٤) تتمتها : ﴿ .... إِذْ أَمَرْتُكَ ، قَالَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْه خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ [الأعراف : ١٢]

(٥) قال الأبذي :– « تلزم إن كان الفعل ماضيا في اللفظ ، والمعنى ، لأنه لا تسلط لأداة الشرط عليه ، ولو تسلطت عليه لخلصته للاستقبال ، ولابد مع الفعل إذ ذاك من (قد) تفرقة بين الماضي الذي هو في المعنى مستقبل وما ليس كذلك » ، شرح الجزولية ٣٧٦/١ .

وتكون (قد) ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ .... إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ... ﴾ [المائدة : ١١٦] . وقد تكون مضمرة كما في قوله تعالى : ﴿ ... إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلكَاذِبِينَ ﴾ [يوسف : ٢٦] .

انظر : شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٦) أ : هو .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

إيجاب الرفع لأن دخولها دخول في غير موضعه ، فأما دخولها فليس كما يسبق إلى الخاطر من أنها دخلت على الفعل المستقبل وإنما دخلت على جملة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ هو ضمير الأمر والشأن (١) في مثل قولك : إن قام زيد فيقوم عمرو أو غيره (٢) في مثل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْه ﴾ (٣) أو في مثل إن يقم فأقوم (٤) .

والسبب في هذه الدعوى ما استقر بالاستقراء مما تقدم من أن الجواب متى كان مما يرتبط بأداة الشرط لا يحتاج إلى الفاء ، ومتى كان لا يرتبط به احتاج إليها ، فلما وجد النحويون الفاء في هذه المواضع (٥) ، أعني في مثل : إن يقم زيد فيقوم عمرو ، ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منْه ﴾ (٣) . وإنْ يَقُمْ فأقومُ ، وكان هذا الذي بعدها في الظاهر مما يرتبط بأداة الشرط دل ذلك على أن الفاء لم تدخل عليه ، وإنما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط ، والذي يمكن أن يكون من ذلك هنا جملة المبتدأ والخبر فتكون هذه الجملة الظاهرة هي الخبر والمبتدأ مضمر بعدها ، لأن الفاء مما يضمر المبتدأ بعدها كثيراً (٦) ، ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنه واقع موقع الخبر ، والخبر أصله أن يكون اسما مفردا والموقوع موقع الاسم (٧) هو (٧) سبب الرفع في الأفعال فيستقيم ذلك الاستقراء ويستتب على هذا الذي ذكرناه ، ويجيء على قياس (٧) كلام العرب .

فإن (٨) لم يقل ذلك لم يجيء على قياس كلام العرب ولا على ما استقام عليه الاستقراء واستتب ، فلذلك ادعى النحويون في ذلك ما ادعوه من إضمار المبتدأ على

---

(١) ب : الثاني . (٢) أي : غير ضمير الأمر والشأن .

(٣) تتمتها ﴿ .... والله عَزِيزٌ ذو انْتِقَام ﴾ [المائدة : ٩٥] .

وتقدير الضمير في هذه الآية « فهو ينتقم الله منه » انظر الكشاف ٦٤٥/١ ، البحر المحيط ٢٢/٣ .

(٤) التقدير فأنا أقوم .

(٥) ب : هذا الموضع .

(٦) قيده بعضهم في باب المجازاة قال السيرافي : « ويكثر في المجازاة حذف المبتدأ بعد الفاء لأنه يجري ذكره في الشرط ، كقولك : إن تأتني فمحبو وإن يزرني زيد فمكرم ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في الشرط كقولك : إن تأتني فمحبوٌّ وإن يزرني زيد فمكرم تقديره فأنت محبو ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في تأتني ، وإن يزرني زيد فهو مكرم لأنه قد جرى ذكره » ، شرح الكتاب ٢٣٠/٣أ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ . (٨) جـ : وان .

ما ذكرناه من تنويعه فاعرف هذا كله واقدر قدره /١٠٠ب فإنك لست واجده في غير هذا الموضع إلا قليلا .

وأما السبب الذي في كون الفعل الماضي لفظا ومعنى تلزمه (قد) كما أشار [١] المؤلف إلى هذا بقوله : « ولابد مع هذا من (قد) » [٢] .

فهو الفرق بين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وليس بجواب [٣] ، وبين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وهو جواب [٤] ؛ والإشعار بأن أحدهما جواب والآخر ليس بجواب ؛ والذي هو جواب منهما هو مثل قولك : إن قامَ زيدٌ قام عمروٌ ، والماضي فيه بمعنى المستقبل والذي ليس بجواب منهما هو مثل قولك : إن فعل زيد اليوم كذا فقد فعل عمرو كذا أمس ، فأرادوا أن يشعروا بأن أحدهما جواب ، والآخر ليس بجواب [٥] ، فالذي هو جواب منهما لم يدخلوا فيه (قد) لأن الماضي فيه بمعنى المستقبل و(قد) تحقيق للمضي [٦] . والذي ليس بجواب منهما أدخلوا فيه قد وحققوا فيه المضي بها للدلالة على أنه ليس بجواب فقالوا : إن فعل زيد كذا اليوم فقد فعل عمرو كذا أمس .

والدليل [على [٧]] أن قولك [فقد [٨]] فعل عمرو كذا أمس ليس بجواب أن جواب الشرط إذا كان ماضياً فإن معناه معنى الاستقبال ، وهذا ليس معناه الاستقبال .

وأيضاً فإن جواب الشرط مسبب عنه ومحال أن يكون ما هو ماض في المعنى مسببا [٩] عن الشرط لأن إن إنما هي شرط في الاستقبال فكيف يكون ما مضى مسبباً عما يأتي هذا محال .

---

(١) جـ : قد أشار .
(٢) الجزولية : ٩أ .
(٣) يعني الماضي لفظاً ومعنى .
(٤) يعني الماضي الذي تؤثر فيه أدوات الشرط فيصير ماضيا لفظا مستقبلا معنى .
(٥) انظر في هذا : المباحث الكاملية ١٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣ - ١٥٩٦ .
(٦) قال أبو حيان : « .... الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل » التذييل والتكميل ١٨٨/٥أ .
(٧) ساقط من : جـ .
(٨) ساقط من : ب .
(٩) أ : مسبب .

فقد بان بهذين الوجهين أن قولك فقد فعل عمرو كذا أمس [١] ليس بجواب للشرط وأن الشرط هنا حذف جوابه لدلالة [٢] المعنى عليه ، والتقدير : إن فعل زيد اليوم كذا فعل ما ينبغي له فقد فعل عمرو كذا أمس .

وكذلك الاستفهام في قولك : إن قام زيدٌ فهل قام عمروٌ ليس بجواب للشرط أيضاً لأن جواب الشرط [يقال فيه مع شرطه [٣]] صدق وكذب [٤] والاستفهام لا يقال فيه مع الشرط صدق ولا كذب فلابد أيضا من جواب شرط محذوف هنا /١٠١أ كما كان في الأول والتقدير : إن قام زيد احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام فهل قام عمرو ، فحذف قوله : احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام [٥] لدلالة قولك فهل قام عمرو عليه من جهة المعنى .

وربما استهوى – هذا الظاهر من قولك : إن قام زيد اليوم فقد قام عمرو أمس – بعض الناس فزعم أن جواب الشرط المجزوم بإن قد يكون قبل الشرط كما يكون بعده [٦] وأنه [٧] على وجهين :-

---

(١) جـ : أمس كذا .
(٢) جـ : للدلالة .
(٣) ساقط من : أ .
(٤) قال الرضي : « لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق » ، شرح الكافية ٢/٢٦٢ .
(٥) جـ : القياض . (ولا معنى له) .
(٦) الذي يرى جواز تقدم جواب الشرط المجزوم قبل الشرط هو أبو زيد قال ابن جني رحمه الله : فأما قوله :-

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنها وإنْ يَمُتْ ... فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّـر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه . الخصائص ٢/٣٨٨ .

أما الذين يرون جواز تقدم الجواب على الشرط مع رفع الجواب فهم الكوفيون والمبرد . انظر : المقتضب ٢/٦٦ ، التسهيل ٢٣٨ ، التذييل والتكميل ٥/١٥٧أ – ١٥٨ب .

والراجح في ذلك ما ذكره الشارح – رحمه الله – من المنع لما ذكره من استحالة تقدم المسبب على السبب .
(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

قبل الشرط وبعده وقد بينا استحالة ذلك فإنه يؤدى إلى أن يكون المستقبل مسبباً للماضي فيكون السبب على ذلك متأخراً عن المسبب وهو قبله ولابد [١] ، فقد أدى [٢] هذا القول إلى ما هو محال عقلا فلابد من الارتفاع عن هذه المحطة فأن [٣] هذا الذي في اللفظ ليس بجواب وأن الجواب محذوف دل عليه المعنى كما قلنا .

وكذلك أيضاً الأمر والنهي في قولك : إنْ قام زيدٌ فاضربْ عمراً ، وإن قام زيد فلا تضرب عمراً ليس شيء من ذلك جواب الشرط ، إنما جواب الشرط فيه محذوف ، لأن جواب الشرط يقال فيه مع شرطه صدق وكذب ، وهذا ليس كذلك فإنك لا تقول لمن قال : إن قام زيد فاضرب عمراً ، ولا لمن قال : إن قام زيد فلا تضرب عمراً صدق ولا كذب .

فالجواب إذن في ذلك محذوف والمعنى إن قام زيد استوجب عمرو الضرب فاضربه ، وإن قام زيد استوجب عمرو ألا يضرب فلا تضربه ، فحذف الجواب في ذلك كله لدلالة المعنى عليه [٤] واستحق ذلك كله الربط بالفاء ، وتأكد لمباينته للشرط من حيث لم يكن جواباً له في الحقيقة ، وإنما الجواب غيره فقف على هذا كله واعرف قدره فإنه غير موجود في غير هذا الكتاب إلا قليلا إن وجد .

وقوله : وإذا [٥] إنما تجيء مع الجملة الاسمية [٦] .

مثاله : إن قام زيد إذا عمرو قائم قال الله تعالى : ﴿ وإن تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ /١٠١ب أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون ﴾ [٧] .

وقوله : مَنْ وأخواتها [٦] .

---

(١) قال أبو حيان : « والصحيح أنه لا يجوز تقديم الجواب لأنه مسبب عن الأول والعرب إذا اجتمع لها سبب ومسبب قدمت السبب نحو : جئت كي تكرمني » التذييل والتكميل ١٥٨/٥ب .

(٢) ب : فأدى .

(٣) جـ : بأن .

(٤) هذا قريب مما قرره ابن الخشاب في : المرتجل ٢١٨ - ٢١٩ .

(٥) جـ : اذا .

(٦) الجزولية : ٩أ .

(٧) الروم : ٣٦ .

يريد بمَنْ وأخواتها الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف .

وقوله : إذا كانت شرطاً أو استفهاما [١] .

لا يريد أنها كلها تكون شرطاً أو استفهاماً لأن (مهما) منها لا تكون استفهاما [٢] ، وإنما يريد إذا كان ما يكون منها متردداً بين الشرط والاستفهام شرطاً أو استفهاما ، وما يكون منها غير متردد شرطا ، وإنما أراد بذلك الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف ، لأن الظروف لا يحتاج فيها كلها إلى شيء يتبين به موضعها لأنها كلها في موضع نصب على الظرف ، وأما الحروف منها فَبَيِّنٌ أنه ليس في الدنيا حرف له موضع من الإعراب ، لأنه لا عامل لها يطلب بذلك الإعراب فيها كما كان في الأسماء المبنية عامل يطلب بذلك الموضع فيها [٣] .

وقوله : غير كيف [١] .

إنما أخرج كيف منها لأن كيف أيضاً كالظروف لا تحتاج إلى شيء يتبين به موضعها كما لا تحتاج الظروف إلى ذلك ، فإنها أبداً إذا كانت في جملة فعلية في موضع نصب على الحال [٤] ، وإن كانت في جملة اسمية فتكون في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، فلما كانت كيف هنا في جملة فعلية [كانت [٥]] لازمة للنصب على الحال كما ذكرنا ،

---

(١) الجزولية : ٩أ .

(٢) حكى أبو زيد الأنصاري الاستفهام بها واستشهد بقول عمرو بن ملقط الطائي :-

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنَعْلَيّ وسِرْبَالِيَهْ

النوادر ٢٦٧ - ٢٦٩ ، وانظر : شرح الجزولية ٣٨٨/١ .

وهذا قليل ، وكلام الشارح - رحمه الله - جارٍ على الكثير المطرد فيها .

(٣) انظر في هذا : المقتصد ١٢٥/١ .

(٤) جرى الشارح في هذا على مذهب الأخفش والسيرافي إذ يجعلانها اسما غير ظرف ، أما سيبويه فيرى أنها ظرف وتقديرها عنده على أي حال ؟ ، ووافقه الأبذي على ظرفيتها .

انظر : الكتاب ٣١١/٢ ، شرح الكتاب ١٩٣/٥ب - ١٩٤أ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المغني ٢٢٦/١ .

(٥) ساقط من : أ .

وإذا كانت كذلك [١] لم يحتج إلى ذكر موضعها كما لم يحتج إلى ذكر مواضع الظروف للزومها النصب أبدا .

وقوله : وكان الفعل الذي بعدها ويليها [٢] .

جعل الاعتبار بالفعل الذي يليها دون الذي هو جوابها لأنها مع شرطها في جملة واحدة ، وجوابها إنما هو جملة غير الجملة التي هي فيه ، ولا ينبغي أن يعمل في الاسم إلا ما هو معه في جملة واحدة لا ما هو معه في جملة أخرى ، فلذلك لم يعمل في أدوات الشرط إلا فعل الشرط لا فعل الجواب [٣] .

وقوله : مسنداً إلى ظاهر [٤] ./١٠٢أ .

مثال ذلك في الشرط من يضرب زيدٌ [٥] اضْرِبْه وفي الاستفهام : من يضرب زيدا يا هذا ؟

وقوله : أو مضمر للمتكلم [٢] .

مثال ذلك في الشرط : من أُضْرِبْ يضربْه زيد ، وفي الاستفهام : من أُضْرِبُ يا زيد ؟

وقوله : أو للمخاطب .

مثال ذلك في الشرط : من تَضْرِبْ أضْرِبْه ، وفي الاستفهام : من تضربُ يا زيد ؟

وقوله : أو لغائب ليس إياها [٢] .

مثال ذلك في الشرط : هند من تضربْ أضربْه أيْ : هند ، أيَّ رجلٍ تضربْ أضربه ، وفي الاستفهام : هند من تضرب ؟ أي : هند أيَّ رجل تضرب .

---

(١) جـ : ذك لك ، كذا رسمت .
(٢) الجزولية : ٩أ .
(٣) انظر في إعمال فعل الشرط في أدوات الشرط في الأسماء الظروف وغير الظروف . الأصول ١٩٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٥/٢ ، ٤١٦ ، شرح الجزولية ٣٨٩/١ .
(٤) الجزولية : ٩أ . مسندا إلى ظاهر معادة في : أ ، وفي جـ : ظاهرا .
(٥) أ : زيدا .

وقوله : وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت [١] .

يعني في الوجه المختار [٢] ، ويجوز أن تكون مفاعيل أي مفعولات وجمع مفعولا جمع تكسير [٣] لأنه هنا اسم ، وإذا كان صفة لم يكسر إلا شاذا [٤] ، وانتصابها [٥] إذ ذاك بأفعال مضمرة تفسرها الأفعال الظاهرة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنه إذا اشتغل [٦] الفعل الظاهر عن المفعول بضميره [أو ما اتصل بضميره [٧]] جاز فيه الرفع والنصب على ما ذكر في الاشتغال ، وأسماء الشرط هنا مفعولات اشتغل الفعل فيها عن المفعول بضميره ، ولكن المؤلف لم يذكر النصب بإضمار الفعل واعتمد على الوجه الذي ذكره من الوجهين الجائزين في الباب لكونه المختار في الباب منهما ، ومثال ذلك : من يَضْرِبْه [٨] زَيْدٌ أضرِبْه أو من أضرِبْه يضربْه زيدٌ ، ومن تَضْرِبْه أَضْرِبْه أو هِنْدٌ مَنْ تَضْرِبْه أَضْرِبْه [٩] هذا في الشرط ، والاستفهام كذلك ،تقول: من يضربُه زيدٌ ؟ ومن أضرِبُه ؟ ومَنْ تَضْرِبُه ؟ وهند من تضربُه [١٠] ؟ .

وقوله : وإن لم يَتَعَدّ ولم يَنْجَر فهي مبتدآت [١١] .

مثاله : مَنْ يَقُمْ يَقُمْ إليه زيدٌ ، وجعلنا الفعل في هذه المثل كلها غير متعدٍ لأن

---

(١) نص الجزولي : « ... كانت مبتدآت ولزم العائد » ، الجزولية : ٩أ .

(٢) هناك وجه آخر وهو أن يكون اسم الشرط مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعدها ويكون من باب الاشتغال . انظر : المباحث الكاملية ٢١٧/١ .

(٣) يعني الشارح الجزولي إذ قال : « أو لغائب ليس إياها وطلب مفعولا ولم يأخذه كانت مفاعيل وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت ولزم العائد » الجزلية : ٩أ .

(٤) قال سيبويه : « والمفعول نحو مضروب تقول : مضروبون غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشئوم ومشائيم ومسلوخة ومساليخ شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن » ، الكتاب ٢١٠/١ .

وقال الرضي : « كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو : ملعون ومشئوم وميمون ملاعين وميامين تشبيها بمفرود ومُلْمُول » شرح الشافية ١٨٠/٢ - ١٨١ . وانظر : البديع ٣١٨/٢ .

(٥) أ : وانتصابه .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) ب : يضرب .

(٩) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر أو متكلم أو مخاطب أو غائب .

(١٠) وهنا كذلك على الترتيب السابق .

(١١) الجزولية : ٩أ .

المتعدي عند النحويين هو ما نصب المفعول به ،والفعل في هذا كله لم ينصب مفعولاً به ، إلا أن قوله :من يقم إليه زيد وما / ١٠٢ب أشبهه يجوز أن تكون من فيه في موضع نصب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، ويكون التقديرمن يُعَظِّمْ زيد يقم إليه زيد أقم إليه ، والمختار الرفع بالابتداء[١] كما أن المختار فيما قبل هذا فلذلك اقتصر عليه المؤلف دون الوجه الآخر [٢] .

وقوله : وإن انجرت فيه يتعلق الجار [٣] .

مثاله : إلى مَنْ تَقُمْ أَقُم [٤] .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً غائباً يعود عليها فهي مبتدآت على الإطلاق [٣] .

يعني كان الفعل متعدياً آخذاً مفعولا نحو : من يضربْ زيداً أَضْرِبْه ، أو غير آخذه [٥] نحو : مَنْ يَضْرِبْ زَيْدٌ أَضْرِبْه [٦] ، أو كان الفعل غير متعد نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه وكون الاسم مبتدأ في هذا القسم [٧] ليس على الاختيار كما كان في القسمين قبله لكن على الإيجاب لأن اسم [٨] الشرط هنا فاعل في المعنى والفاعل إذا [٩] تقدم على فعله لم يكن فاعلا [١٠] وكان الضمير العائد عليه هو الفاعل في ذلك وكان هو مبتدأ نحو : زيد قام ولابد فلذلك قلنا : إن الرفع في هذا النوع على الإيجاب لا على الاختيار ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشير إلى ذلك وينبه عليه وإلا أوهم التساوي بينهما .

---

(١) ب : في الابتداء .

(٢) استدرك الأبذي على الجزولي تقييدا للعبارة فقال : « وكان ينبغي له أن يقول : وان لم تتعد ولم تنجر ولم يكن الاسم اسم مصدر فهي مبتدآت ألا ترى أنك تقول : أي قيام تقم أقم مثله ، فتنصب (أيا) على المصدر ، وإن لم يكن الفعل الذي بعده متعدياً ولا اسم شرط منجراً » ، شرح الجزولية ٣٩١/١ .

(٣) الجزولية : ٩أ .

(٤) هذا : إذا كان الجار حرفاً ، وإن انجرت أسماء الشرط بإضافة أسماء إليها ، فحكم المضاف في الإعراب « حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو : غلام من تضرب أضرب ، فنصب الغلام لأنك لو قلت : من تضرب أضرب ، كانت من في موضع نصب » ، شرح الجزولية ٣٩٢/١ .

(٥) ب : آخذ .

(٦) في هذا التمثيل نظر ؛ لأن زيداً هو الفاعل ، و(مَنْ) هي مفعول متقدماً .

(٧) ب : الاسم .

(٨) جـ : أن لا اسم .

(٩) أ : إنما .

(١٠) خلافا للكوفيين الذين يرون جواز تقدم الفاعل على فعله . انظر : التذييل والتكميل ١١٣/٢ب .

[باب التثنية والجمع]

قوله : الاسم المثنى [إما صحيح [١]] ونعني به ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة [٢] .

مثال ذلك : زيد وعمرو وما أشبههما لأنه لا اعتلال [٣] فيه بنقص ولا بقصر ولا في آخره الحرف [٤] الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر ولا حرف يشبهه وهو الهمزة [٥] .

واقتضى كلام المؤلف بظاهره أن حروف العلة هي الواو والياء والألف والهمزة لأنه قال : إن الصحيح هو ما لم يكن آخره ياء ولا واواً ولا ألفاً ولا همزة ، فظاهر هذا أنّ ما في آخره واحد من هذه فهو معتل [٦] وليس كذلك لأن /١٠٣أ حروف العلة إنما هي الواو والياء [٧] والألف خاصة [٨] .

ولكن الصحيح ضربان صحيح مطلق وصحيح مشبه للمعتل [٩] ، والصحيح المشبه للمعتل ما في آخره همزة أو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما [١٠] ، وإنما قيل لهذا النوع صحيح مشبه للمعتل [١١] لأنه لم يعتل آخره بوجه من وجوه

---

(١) ساقط من : أ .
(٢) الجزولية : ٩أ – ب .
(٣) ب : الاعتلال .
(٤) جـ : الحذف .
(٥) جـ : ولا الهمزة .
(٦) القول بأن هذه الحروف الأربعة حروف علة ينسب للفراء والفارسي وأبي عمرو الداني ومكي ، وقال به ابن مالك .
انظر : المباحث الكاملية ٢٢٠/١ ، التسهيل ٣٢٠ ، التذييل والتكميل ٢١٩/٥ب .
(٧) ب : الياء والواو .
(٨) هذا اختيار الشارح – رحمه الله – ، ومذهب كثير من النحاة منهم سيبويه .
انظر : الكتاب ١١١/٢ ، والفارسي في بعض كتبه . انظر : الحلبيات ١٢٧ .
(٩) قال ابن القواس : « إذا كان في آخر الاسم واو أو ياء قبلها ساكن ، مشددتين أو مخففتين أو كان آخره همزة مطلقاً جرى في الإعراب مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه » ، شرح ألفية ابن معطي ٢٤٨/١ .
(١٠) جـ : ما قبلها .
(١١) جـ : بالمعتل .

الاعتلال [١] ، فهو إذن صحيح [٢] إلا أنه مشبه للمعتل .

أما ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما [٣] فلأن آخره كآخر المعتل من حيث كان آخره الحرف الذي يعتل هناك [٤] .

وأما ما في آخره همزة فلأن الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف والنقل [٥] وتسهيل بين بين والبدل شبيه [٦] بما يطرأ على حروف العلة [٧] .

فالذي يبقى إذن بعد الصحيح المطلق ضربان : الصحيح المشبه بالمعتل والمعتل لا المعتل وحده ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في قوله فالصحيح ما لم يكن آخره ياء ولا واواً ولا ألفاً ولا همزة ما يدل على أن الهمزة من حروف العلة أصلا .

وقوله : وإما معتل وهو ضربان : منقوص [٨] .

أي محذوف الآخر [٩] على غير قياس كأب وأخ [١٠] ، أو على قياس كقاضٍ [١١] .

---

(١) لأن المعتل من الأسماء هو ما كان آخره ألفا أو ياء قبلها كسرة .

انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ – ٣٨١ ، المرتجل ٤٠ ، أسرار العربية ٣٧ .

(٢) لظهور حركات الإعراب عليه ، وبين الشارح وجه مشابهته للمعتل .

(٣) ب : قبلها .

(٤) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو : ظَبْي ودَلْو لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ، ولم يكن ما قبلها مفتوحاً فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال وقويتا حيث ضعف ما قبلها » ، الكتاب ٢/٣٨١ .

(٥) ب : الثقل .

(٦) جـ : شبيهة .

(٧) قال سيبويه : « اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل ، فالتحقيق قولك : قرأت ورأس وسأل ولؤم وبئس وأشباه ذلك ، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف » ، الكتاب ٢/١٦٣ .

(٨) الجزولية : ٩ب .

(٩) قال العطار : « ويعني بالمنقوص ما سقط آخره فاعتل إعرابه المعتاد في الأسماء والمعتاد فيه » المشكاة والنبراس ١/٩٨ (ف) .

(١٠) له نظائر أخرى سيأتي الحديث عنها بعد فقرة .

(١١) قال العطار : « ... إنه مطرد في كل اسم فاعل من فعل لامه ياء أو واو فإنه منقوص في الرفع والجر نحو : قاض وشبهه مما حذف آخره قياساً » المشكاة والنبراس ١/٩٩ (ف) .

وقوله : ومقصور [١] .

أي ممنوع الإعراب كله لأن في آخره ألفاً [٢] ، وجعل هذا معتلا لأن ما كان منه أصله واو أو ياء [كعصا ورحى [٣]] فأصله أن يكون متحركاً بحركة الإعراب ، والياء والواو متى تحركت طرفاً وقبلها فتحة قلبت ألفاً [٤] ما لم يمنع مانع [٥] ، وإذا صارت ألفا لم يظهر فيها الإعراب أصلا ، لأن الحركات لا تحتملها [٦] الألف ، فاعتل اعتلالين اعتلال القلب أولا واعتلال امتناع ظهور الإعراب فيه بعد .

ومالم يكن منه أصله واو أو ياء كحبلى وذكرى ففيه من ذينك الاعتلالين اعتلال واحد وهو أن لم يظهر الإعراب فيه ، والأصل ظهور الإعراب في المعرب .

وقوله : والمنقوص ضربان : خاص وعام ، فالخاص نعني به الأسماء التي منها /١٠٣ب فوك [١] .

جعل هذا منقوصاً خاصاً لأن نقصه خاص ببعض الأسماء وليس بمطرد في القياس [٧] .

ومن المنقوص الخاص أيضاً ما كان مثل هذه الأسماء التي منها فوك في أن نقصه على غير قياس كدمٍ ويدٍ [وغدٍ [٨]] ، إلا أن المؤلف لم يعرض له في هذا الموضع ،

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) قال ابن الخشاب : « وما كان من المعتل في آخره ألف سمي مقصوراً ، لقصر إعرابه فيه أي حبسه » ، المرتجل ٤٥ ، وانظر : أسرار العربية ٤٠ - ٤١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) انظر في قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما :-
الكتاب ٣٨١/٢ ، المقتضب ٢٣٤/١ ، ٣٢٤ ، ٧٩/٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٥) مثل أن يضطره أمر إلى ترك قلبهما : « وذلك نحو قولك للاثنين : قضيا ورميا وخلوا ودعوا ، وإنما صحتا هنا ولم تقلبا ألفا ، لأنهم لو قلبوهما ألفا وبعدهما ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فيزول لفظ التثنية ويلتبس الاثنان بالواحد » سر الصناعة ٦٦٧/٢ - ٦٦٨ .

(٦) أ : تحملها .

(٧) قال الأبذي : « وهو كل اسم حذف آخره اعتباطا من غير علة أوجبت ذلك وليس طريق إثباته إلا السماع نحو : يدٍ ودمٍ وأخ وأب » ، شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٨) ساقط من : ب .

وإنما عرض للأسماء الستة المعتلة المضافة بدليل قوله بعد :-
« وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو » (١) ، والمحذوف في يدٍ ودمٍ إنما قياسه ألا يُرَدّ في التثنية كما لا يُرَدّ في الإضافة (٢) .

ولعله جعل هذا النوع الآخر (٣) من الصحيح وألحقه به لما كان حكمه حكم الصحيح في التثنية إذ تلحقه العلامتان من غير تغيير (٤) ، ولأن ذلك الذي نقص منه كما قلنا لم يرجع إليه في حال من الأحوال ، فصار بذلك كأنه لم يحذف منه شيء ، إذ لم يرجع إليه [ذلك (٥)] المحذوف في حال فكأنه بذلك لم يكن فيه قط . ولذلك لم يذكر له حكماً في هذا الباب .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك (١) .

ويعني في حال إفرادها ، وإنما زدنا هذه الزيادة أعني في حال إفرادها لأنه لا ينقص آخرها إلا حينئذ ، وأما إذا أضيفت فإنه لا ينقص آخرها في تلك الحال نحو : أخوك وأبوك وأخو زيدٍ وأبو عمرو .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك (١) .

قد يتصور للناظر فيه أن يريد به [نعني به (٦)] الأسماء التي منها فوك في نقص آخرها على غير قياس نحو : أخٍ وأبٍ ويدٍ ودمٍ وما أشبه ذلك ، ويتصور أيضا [له (٧)] أن يريد به الأسماء التي منها فوك في نقص آخرها في حال الإفراد وتتميمه في حال [الإضافة (٨)] كما تقدم لنا (٩) ولكنا حملناه على هذا الوجه دون الأول لقوله بعد :

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) انظر في عدم رد المحذوف من يدٍ ودمٍ وغدٍ في التثنية والإضافة ، وأنه يجب رد المحذوف في أب وأخ وأخواته : الكتاب ٧٩/٢ - ٨٠ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، الأصول ٧٦/٣ .

واستدلال الشلوبين - رحمه الله تعالى - على مراد الجزولي - رحمه الله - بالمنقوص هنا الأسماء الستة المعتلة دون يد ودم ونظائرها ، حسن ، خلافاً للعطار . انظر المشكاة والنبراس ٩٨/١ (ف) .

(٣) يعني يدا ودما .

(٤) انظر المصادر السابقة هـ٢ .

(٥) ساقطة من : ب .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) جـ : قولنا .

« وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو » (١) وهذا إنما هو حكم هذه الأسماء الستة المضافة خاصة أعني رد المحذوف فيما عدا فوك وذو (٢) لا [في (٣)] /١٠٤أ الأسماء التي نقص آخرها على غير قياس كلها كأبٍ ودمٍ وأخٍ ؛ لأن من تلك الأسماء ما يرد إليه المحذوف ولابد وهو هذه الأسماء الستة إلا فوك وذو ، ومنها ما لا يرد إليه المحذوف نحو يدٍ ودم ألا ترى أنك تقول يداه ، قال الله تعالى ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَان (٤) ... ﴾ وكذلك تقول العرب في تثنيته الدم بغير رد للمحذوف ودماهما ولا ترد المحذوف [أبدا (٥)] إلا في الشعر قال (٦) :

---

(١) سبق تخريجه انظر ص : ٥٤٠ هـ١ .

(٢) انظر ص : ٥٤٠ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) قال تعالى : ﴿ وقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ الله مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيْهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا، بَل يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاء ... ﴾ [المائدة : ٦٤] .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب ، جـ : قال جرير .

ولم أجد أحدا نسبه إلى جرير ، وديوانه خال منه .

واختلف في قائل هذا البيت على عدة أقوال أهمها :-

أ - علي بن بَدّال من بني سُلَيم ، ولم أقف في ترجمته على غير هذا .

نسب ابن دريد البيت لعلي بن بذال . انظر : المجتبى ٩٧ - ٩٨ ، وانظر : الخزانة ٤٨٨/٧ .

ب - المثقب العبدي (.... - .....) .

أبو عدي عائذ بن محصن بن ثعلبة بن وائلة ، شاعر جاهلي ، كان معاصراً لعمرو بن هند مادحا له .

نسب البيت له في الحماسة البصرية ٤٠/١ .

انظر : في ترجمته « الاشتقاق ١٩٩ ، سمط اللآليء ١١٣/١ - ١١٤ ، الخزانة ٨٤/١١ - ٨٥ .

ونسب لغيرهما كمرداس بن عمرو . انظر : الوحشيات ٨٤ ، والفرزدق والأخطل انظر : الخزانة ٤٨٩/٧ .

والراجح أن القائل هو علي بن بدال السلمي ، للأدلة التي ذكرها البغدادي انظر : الخزانة ٤٤٨/٧ - ٤٨٩ .

.... [جَرَى (١)] الدَّمَيَان بِالخَبَرِ اليَقِينِ (٢)

[فلما (١)] قال : إنك إذا ثنيت المنقوص رددت إليه المحذوف فيما عدا فوك وذو دل ذلك على أنه إنما يريد الأسماء الستة خاصة [دون غيرها ، وأنه لم يعرض من الأسماء المنقوصة على غير قياس إلا لهذه الأسماء الستة خاصة (١)] ، وأنه ألحق غيرها من المنقوص على غير قياس بالصحيح كما تقدم (٣) لما ذكرناه (٤) .

وقوله : والعام ما في آخره ياء قبلها كسرة (٥) .

جعل هذا منقوصاً عاماً ؛ لأن نقصه عام للأسماء التي في آخرها ياء قبلها كسرة إذا كانت منونة في حال الرفع والخفض (٦) .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) من البحر الوافر وصدره :-

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... ...

وقبله بيتان هما :-

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا رِيَاحٍ عَلَى حَالِ التَّكَاشُرِ مُنْذُ حِينِ
لَيُبْغِضُنِي وأُبْغِضُه وأَيْضاً يَرَانِي دُونَهُ وأَرَاهُ دُونِي

فلو أنا ...

ويروى : (أبا ذراع) ، (حال التجاور) ، (على جحر) .

قال البغدادي : « أراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين .... قال ابن الأعرابي : معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة » الخزانة ٤٨٧/٧ .

الشاهد فيه : تثنية (دم) على (دميان) ، برد المحذوف لضرورة الشعر .

المقتضب ٣٦٦/١ ، ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، الأصول ٣٢٤/٣ ، الوحشيات ٨٥ ، البيان والتبيين ٦٠/٣ ، الجمهرة ٣٠٣/٢ ، ٤٨٤/٣ ، المجتبى ٩٨ ، مجالس العلماء ٢٥١ ، التصريف الملوكي ٤٢ ، التمام ٢٥ ، سر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ، المنصف ٢٤٨/٢ ، الأزهية ١٤١ ، التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، المخصص ٩٢/٦ ، ١٦٨/١٥ ، الأمالي الشجرية ٣٤/٢ ، ٣٤٤ ، الإنصاف ٣٥٧/١ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، الحماسة البصرية ٤٠/١ ، شرح الجمل ١٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، المقرب ٤٤/٢ ، الممتع ٦٢٤/٢ ، شرح الجزولية ٤٠١/١ ، تعليق الفرائد ٢٨٢/١ ، الخزانة ٤٨٢/٧ - ٤٨٩ ، شرح شواهد الشافية ١١٢/٤ - ١١٣ .

(٣) انظر ص : ٥٤٠ .

(٤) انظر ص : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٥) الجزولية : ٩ب .

(٦) انظر ص : ٥٣٨ هـ١١ .

وقوله : وإما مشبه (١) بالمعتل (٢) .

هذا النوع صحيح ولكنه شبهه بالمعتل لأن في آخره الحرف الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر (٣) أو ما يشبهه وهو الهمزة .

وهذا القول – أعني قوله في هذا النوع إنه صحيح مشبه بالمعتل – أولى من أن يقال فيه : [إنه (٤)] معتل شبه بالصحيح ، فإن هذا النوع لم يعتل أصلا فيقال فيه : معتل ، إنما هو صحيح لم يطرأ فيه علة ، فينبغي أن يقال فيه : صحيح إلا أنه مع صحته يشبه المعتل ، فإن آخره الحرف الذي من شأنه أن يعتل فيقال فيه بذلك إنه مشبه (٥) بالمعتل (٦) .

وقوله : وهو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان (٧) .

مثاله : فُلُوٌّ (٨) و وَلِيٌّ .

وقوله : أو مخففتان (٧) .

مثاله : غَزْوٌ وظَبْيٌ .

وقوله : وما في آخره همزة (٧) .

---

(١) جـ : شبيه . (٢) الجزولية: ٩ب .

(٣) تابع اللورقي الشلوبين على الأخذ بهذا القول ، انظر : المباحث الكاملية ٢٢١/١ .

ولم يظهر لي وجه كون الصحيح مشبهاً للمعتل بالقصر ، لأن المقصور آخره ألف ، والألف لا تظهر عليها حركات الإعراب ، مع أن الصحيح المشبه للمعتل تظهر عليه حركات الإعراب .

(٤) ساقط من : جـ . (٥) جـ : شبيه .

(٦) اختيار الشلوبين لقول الجزولي : « صحيح مشبه بالمعتل » أقوى من اختيار الأبذي لقولهم : معتل مشبه بالصحيح محتجا بأن : « ما في آخره همزة عند النحويين من قبيل الصحيح الآخر ، وما في آخره ياء أو واو من قبيل المعتل الآخر عندهم » ، شرح الجزولية ٤٠٢/١ .

ويرد عليه بأن الأصل في الأشياء الصحة ، والعلة أمر طارئ ، فمتى اجتمعت أعراض العلة وصف بأنه معتل ، ومتى افتقد شيئا منها بقي على أصله .

(٧) الجزولية : ٩ب .

(٨) الفلو : المهر . انظر : تهذيب اللغة ٣٧٥/١٥ ، الصحاح ٢٤٥٦/٦ ، وفيه : « إذا فتحت الفاء شددت الواو وإذا كسرت خففت فقلت : فِلْوٌ مثل : جِرْوٌ » .

مثاله : مقرئ /١٠٤ب ورَشأ (١) ومقروء (٢) ورياء وماء وما أشبه ذلك .

وقوله : فإذا ثنيت الصحيح ألحقت الكلمة العلامتين (٣) .

يعني الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض ، وجعلهما علامتين للتثنية – أعني الألف والنون – وإن كانت علامة التثنية منهما إنما هي الألف خاصة ،والنون ليست علامة للتثنية إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين على ما قاله بعد (٤) ،لكنه جعلها علامة للتثنية مع الألف لأنهما يزادان معا في التثنية ، إلا أن يعاقب النون معاقب(٥) فلما زيدا معا في التثنية واصطحبا ، نقص (٦) أحدهما صيغة في الآخر ، فجعلا معا علامتين للتثنية مجازا، وكذلك القول في الياء والنون .

وأحسن من هذا أن يقال : إنه يعني بالعلامتين الألف في الرفع ، والياء في النصب والخفض ، لأنهما اللذان هما علامة التثنية ، والأظهر أنه يحيل (٧) بالعلامتين عليهما (٨) ، وأما النون فليست بعلامة تثنية ، إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين ، ويمكن التأويل الآخر لأن النون وإن لم تكن علامة فهي عوض من الحركة والتنوين كما قلنا ، وكل واحد منهما علامة [فكأنها علامة (٩)] بذلك لكن الأول أظهر لما تقدم .

وقوله : من غير تغيير إلا ما جاء من قولهم أَلْيانْ (١٠) .

قال هذا لأنه تثنية أَلْية عنده فكان حقه ألا يقال فيه أَلْيان أبداً ولكن أليتان .

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الرشأ : على فَعَل ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى . انظر : تهذيب اللغة ٤٠٦/١١ ، الصحاح ٥٣/١ .

(٢) جـ : مقروءة .　　(٣) الجزولية : ٩ب .

(٤) لم يقله الجزولي وإنما ذكره قبل ذلك قال : « وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفا رفعا وياء مفتوحا ما قبلها نصباً وجراً ، كلتاهما حرف الإعراب ، ونونا في الأحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد وتنوينه ، لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة وعوضا من التنوين لأنها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين » الجزولية ٥أ .

(٥) كالإضافة ، لأن نون التثنية تحذف للإضافة . انظر : قول الجزولي السابق .

(٦) كذا في النسخ كلها .　　(٧) ب : يحمل .

(٨) ب ، جـ : عليها .　　(٩) ساقط من : أ .

(١٠) جـ : أليان وخصيان . وانظر الجزولية : ٩ب .

وقوله : وخُـصْيَان (١) .

لأنه عنده تثنية خُصْية ، فكان حقه : ألا يقال فيه خُصْيان أبداً ولكن خُصْيتان وقد قيل - وهو الصواب - : إن (ألْيان وخُصيان) تثنية ألْي وخُصْي وأنهما من المثنى الذي لم ينطق له بواحد كمذروين وثنايين (٢) ، وكذا (٣) قال الفارسي (٤) وغيره من المحققين (٥) .

وقال غيره (٦) : إنهما لغتان مستعملتان في ألية وخصية .

ولا أعلم /٥٠١أ أحداً حكى خُصْيَتين وألْيَتين فإن كانا قد سمعا في لغة من يقول ألْيَةٌ وخُصْية في تثنيتهما فحسن (٧) ، وإلا فذلك من تداخل اللغات والاستغناء ببعضها عن بعض (٨) .

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) المذروان : قيل طرف كل شيء وقيل : طرف الأليتين أو المنكبين ولا واحد لهما .

انظر : تهذيب اللغة ٦/١٥ - ٩ ، الصحاح ٦/٢٣٤٦ .

الثنايين : واحدها ثناء ولم يفرد واحده . وهو حبل تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . انظر : تهذيب اللغة ١٣٤/١٥ - ١٣٥ ، الصحاح ٢٢٩٣/٦- ٢٢٩٤ .

(٣) ب ، جـ : كذا .

(٤) تابع الشارح على نسبة هذا القول إلى الفارسي اللورقي في المباحث الكاملية ٢٢٢/١ ، والرضي في شرح الكافية ١٧٦/٢ .

وما ذكره الفارسي يخالف ما نسبوه إليه قال : « وقد جاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم : خصيان وأليان . فاذا أفردوا قالوا في الواحد خصية وألية ... » ، التكملة ١١٨ .

(٥) كسيبويه اذ يقول : « .... خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام ولو أراد ذلك لقال : خصيتان » ، الكتاب ٣٨٣/٢ .

أما المبرد فيرى أن (خُصيان وأليان) تثنية خُصْي وَألْي ، وخصيتان وأليتان تثنية خصية وألية ، المقتضب ٤١/٣ .

(٦) كابن السكيت في إصلاح المنطق ١٦٨ ، والرضي في شرح الكافية ١٧٦ .

(٧) انظر : المقتضب ٤١/٣ ، وإصلاح المنطق ١٦٨ ، وقال ابن منظور « قال ابن بري : قد جاء خصيتان وأليتان بالتاء فيهما ... » وأنشد عدة شواهد لذلك . اللسان ٢٣٠/١٤ .

(٨) اللغات إذا تداخلت فهي فصيحة ، وقد تحدث عن ذلك ابن جني في باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا . الخصائص ٣٧٠/١ - ٣٧٤ ، وباب في تركب اللغات ٣٧٤/١ - ٣٩١ .

وقوله : وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف (١) ... إلى آخره .

وهذا حكم المنقوص الذي ذكرنا أنه أراده ، وهو المنقوص الخاص وهو الأسماء التي منها فوك ، والمنقوص العام .

وأما المنقوص الذي ترك ذكره نحو دمٍ ويدٍ (٢) فإنه لا يرد إليه المحذوف ، وكأن المؤلف أخرجه من المنقوص وألحقه بالصحيح ، لأن المنقوص عنده نوعان : عام وخاص (٣) .

والعام عنده نحو : قاضٍ وغازٍ ، والخاص عنده الأسماء التي منها فوك .

فقد خرج هذا النوع - أعني دماً ويداً - عن نوعي المنقوص عنده وليس من المقصور (٤) . والمعتل عنده : إما مقصور وإما منقوص (٥) ، وقد خرج هذا النوع - أعني دماً ويداً (٦) - عنهما .

وخرج عن المشبه بالمعتل ، لأن المشبه بالمعتل عنده : هو ما في آخره ياء أو واو مشددتان [أو مخففتان (٧)] أو همزة (٨) ، فإذا خرج هذا النوع - أعني دماً ويداً - عنهما ، والأسماء عنه إنما هي ثلاثة صحيح ومعتل ومشبه بالمعتل (٩) ، وقد خرج هذا النوع - أعني يداً ودماً (١٠) - عن المعتل والمشبه بالمعتل فقد لحق إذن بالصحيح ، وهذا كله مذهب المؤلف في هذا (١١) ، لأن المنقوص فيه لما لم يرجع في الإضافة ولا في التثنية كان بذلك كأنه لم ينقص منه شيء إذ لم يرجع ذلك المنقوص فلما لم [يرجع (١٢)] كان كأنه ليس بمنقوص عنده بهذا الوجه ، فألحقه بالصحيح لذلك .

ولو جعل المؤلف هذا النوع من المنقوص - أعني يداً أو دماً - لكان ،

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) ب : يد ودم .

(٣) انظر ما سبق ص : ٥٣٩ .

(٤) لأنه ليس في آخرهن ألف .

(٥) انظر ما سبق ص : ٥٣٨ - ٥٣٩ .

(٦) ب : يدا ودما .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٤٣ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٣٧ - ٥٤٣ .

(١٠) جـ : دما ويدا .

(١١) أ : فيه .

(١٢) ساقط من : جـ .

وكان يجب عليه إذ ذاك أن يجمع الكلام في المنقوص كله . ويقول : وإذا تثنيت المنقوص فإن كان يرجع نقصه في الإضافة رجع في التثنية ، وإن كان لا يرجع نقصه في الإضافة لم يرجع /١٠٥ب في التثنية (١) ، ولو فعل ذلك لم يحتج مع هذا القول [إلى (٢)] استثناء (فوك وذو) ، أما (٣) (فوك) فلأن (٤) محذوفه لم يرجع إليه أصلا لا في حال إضافته ولا في حال إفراده (٥) ، وما كان كذلك فلا يرجع إليه محذوفه في حال تثنيته أصلا ، وأما (ذو) فلأن المحذوف الذي نقص منه وهو الياء وإن كان نقصه موجوداً في الإضافة خاصة ؛ فلأنه ليست له حالة أخرى سوى الإضافة إذ لا تفرد بوجه فصارت له تلك الحال قائمة مقام الإضافة والإفراد اللذين لغيره فجريا مجرى ما وجد نقصه في الإفراد والإضافة نحو يد ودم فلم يرد محذوفه في التثنية كما لم يرد محذوف يد ودم (٦) . غير أنه يعوض من الواو ميم في تثنية فوك كما يعرض منها في الإفراد (٧) ، ولا توجد الواو فيه في التثنية كما لا توجد في الإفراد لأن الاسم لا يكون معرفة إذا ثني إنما تثنى النكرة ، وهو إذا نكر لا تبقى فيه الإضافة ، لكن يفرد عنها ، فلذلك عوض من واوه ميم في التثنية .

إلا أن المؤلف قد جمع بينهما عنده (٨) – أعني بين البدل والمبدل منه – إذ قيل : فموان في قوله (٩) :–

---

(١) هذا مفهوم قول الأئمة السابقين كسيبويه والمبرد وابن السراج . انظر : الكتاب ٧٩/٢ – ٨٠ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، الأصول ٧٦/٣ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أ : وأما .

(٤) جـ : فإن .

(٥) انظر في عدم رد لام (فوك) : الشيرازيات ٨٦أ – ب ، شرح المقدمة المحسبة ١٢٤/١ – ١٢٥ .

(٦) قال ابن الشجري : « ولم يردوا لامه في التثنية كما لم يردوا لام فم في تثنيته فلم يقولوا : ذويا مال كما قالوا أبوا زيد وأخوا عمرو وحموا بكر » ، الأمالي الشجرية ٤٣/٢ . وانظر : المباحث الكاملية ٢٢٤/١ .

(٧) انظر : في التعويض من الواو ميم في فم :
البغداديات ١٥٥ ، العضديات ١٨٥ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، المخصص ١٣٥/١ – ١٣٦ .

(٨) في قوله – رحمه الله – : « وتعويض من واو فوك ميما ، ولك أن تجمع بينهما » ، الجزولية ٩ب .

(٩) الفرزدق : (..... – ١١٠ هـ) .
أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، كان شريفاً في قومه عزيز الجانب ، سمي الفرزدق لجهامة وجهه وغلظه . والفرزدقة قطعة العجين ، مهاجاته لجرير والأخطل مشهورة معروفة .
« وفيات الأعيان ٨٦/٦ – ١٠٠ ، معجم الأدباء ٢٩٧/١٩ – ٣٠٣ ، الخزانة ٢١٧/١ – ٢٢٣ » .

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ (١)

والناس في ذلك مختلفون ، فقيل : إن ذلك جمع بين العوض والمعوض منه وعليه كثير منهم (٢) ، وعلى هذا ينبغي ألا يكون هذا إلا في ضرورة الشعر ، لأن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يكون إلا فيها .

وقيل : إن ذلك مما اعتقب فيه على اللام والواو والهاء كسنيهة وسنية وعلى هذا لا ينبغي أن يختص بضرورة الشعر وهو ظاهر كلام سيبويه (٣) .

---

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

إِذَا شِئْتَ هَاجَتْني دِيَارٌ مُحِيلَةٌ وَمُرْتَبَطُ أَفْلاء أَمَــامَ خِيــامِ

النابح العاوي : صفتان من صفات الكلب ، استعارهما لمن يهاجيه من الشعراء ، رجام : مصدر راجمه بالحجارة أي راماه ، وراجم فلان عن قومه : إذا دافع عنهم . الخزانة ٤٦٣/٤ .

ويروى : (تفلا) ، الديوان ٧٧١/٢ .

وقد وهم الأعلم في معنى البيت فظن أنه يعني شاعرين من قومه . انظر : تحصيل عين الذهب ٨٣/٢ ، والقصيدة هي آخر ما قاله الفرزدق معلنا توبته هاجيا إبليس وابنه . انظر : الخزانة ٤٦٢/٤ .

الشاهد فيه : الجمع بين العوض وهو (الميم) والمعوض عنه وهو (الواو) في فمويهما .

الديوان ٧٧١/٢ ، الكتاب ٨٣/٢ ، ٢٠٢ ، المقتضب ١٥٨/٣ ، مجالس العلماء ٣٢٧ ، الحلبيات ٣٤٦ ، البغداديات ١٥٨ ، العضديات ٣٦ ، المسائل العسكرية ١٨٢ ، الخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، سر الصناعة ٤١٧/١ ، ٤٨٥/٢ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، ٨٦١/٢ ، المخصص ١٣٦/١ ، أسرار العربية ٢٣٥ ، الإنصاف ٣٤٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٤/١ ، المقرب ١٢٨/٢ ، شرح التسهيل ٥١/١ ، شرح الشافية ٦٦/٢ ، ٢١٥/٣ ، شرح الكافية ٢٩٦/١ ، ١٧٥/٢ ، تعليق الفرائد ١٥٨/١ ، ٢٨٣ ، الخزانة ٤٦٠/٤ - ٤٦٦ ، شرح شواهد الشافية ١١٥/٤ .

(٢) منهم سيبويه إذ قال : « وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم) .... فمن ترك دم على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (فم) العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فم ... » ، الكتاب ٨٣/٢ .

وابن جني في الخصائص ١٤٧/٣ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ وغيرهم .

(٣) قول سيبويه - رحمه الله - في الهامش السابق صريح بخلاف ما ذكره الشارح .

ولكن هذا الرأي هو ظاهر قول المبرد إذ قال : « فأما قوله (فمويهما) فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للّين وأن الهاء خفية » ، المقتضب ١٥٨/٣ .

=

وقوله : وإذا ثنيت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي (١) .

مثاله : رحيان وعصوان (٢) ومعنى ذلك أن تنظر كيف تتصرف الكلمة فإن تصرفت على أن يكون في مكان الألف واو كقولهم : /١٠٦أ في العصا عَصَوتُ بالعصا ، قلبت الألف في التثنية واواً فقلت : عصوان . لأن الألف أصلها الواو بدليل ظهور الواو في (عصوت) ولام الكلمة لا تختلف غالباً ، فوجب أن يكون لام (عصا) كلام (عصوت) وأن يكون أصله الواو ، فأصله إذن (عَصَوٌ) إلا أن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فإذا ثنينا رددنا الألف إلى أصلها فقلنا : عَصَوَان ، لأنا لو تركناها على انقلابها لوجب أن نقول : عصاان بألفين لأنا نزيد على المفرد في التثنية حرف المد واللين إلا أنه لا يجتمع ساكنان في كلام العرب فنحذف الألف لالتقاء الساكنين فنقول : عصان .

فإذا قلنا ذلك (٣) أدى ذلك إلى التباس المعاني ، فإنا (٤) إذا أضفنا وجب أن نقول عصاك : فلم ندرِ أهو مفرد أضيف أم مثنى أضيف ؟ فلما أدى ذلك إلى الالتباس – أعني قلب الواو ألفا – لم نعلها وأبقيناها على أصلها ، ثم حملنا حالة

= كما أن هذا القول صرح بجوازه الفارسي إذ قال : « وقد يجوز أن تكون الواو في (فمويهما) لغة أخرى تعاقبت مع الهاء على الكلمة كما تعاقبتا في سنة وعضة يدل على ذلك أنهم قالوا : سنوات ، وقالوا : مساناة وقالوا : مسانهة وسنهاء » ، العضديات ٧

وقد نسب ابن جني جواز ذلك إلى شيخه أبي علي الفارسي . انظر : سر الصناعة ٤١٧/١ – ٤١٨ .
بقي في هذه المسألة قولان هما :–

أ – أن (فمويهما) تثنية (فماً) مقصوراً كعصا ، ذهب إلى ذلك ابن جني في سر الصناعة ٤٨٥/٢ .
ويؤيده أنه سمع عن العرب القصر في (فم) فقالوا : (فما) وحكى ابن الأعرابي عنهم (فموان وفميان) . انظر : شرح التسهيل ٥١ .

ب – أن الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين . أي أن في الكلام قلباً مكانيا .
انظر : الخزانة ٤٦٠/٤ .

(١) الجزولية : ٩ب .
(٢) تثنية دحى وعصا .
(٣) أي عصان .
(٤) جـ : فاما .

النصب والخفض على حالة الرفع في ذلك [١] وكذلك القول فيما تصرفت الكلمة فيه على أن يكون لام الكلمة ياء كقولهم :- في الرحى - رحيت بالرحى [٢] ، أعني في رد الألف إلى أصلها من الياء في التثنية لما يؤدي إليه من الإلباس [٣] إبقاء الألف فيها على إعلالها في التثنية فردت إلى أصلها من التثنية .

وقوله : وإلى الياء فيما زاد [٤] .

مثاله : مرميان وملهيان وحُبليان [٥] وما كان من هذا النوع تصريفه على الياء مثل مرمى [٦] فالعلة في رده إلى أصله كالعلة في الثلاثي سواء ، وما كان منه تصريفه على الواو مثل ملهى ومدعىً [٧] فإنه كان قياسه أن يرد إلى أصله من الواو كما رد ما كان من الياء إلى أصله ، إلا أنه اعترض هذا أمر آخر وهو أن الواو فيه رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء على ما سيأتي في التصريف [٨] ، فلذلك قلبنا الواو هنا ياء فقلنا /١٠٦ب ملهيان ومدعيان .

وما لم يكن له من الألفات في هذا النوع أصل كألف التأنيث في حبلى وألف الإلحاق في نحو علقى [٩] في من نوّن [١٠] فلابد من قلب ألفه أيضا لأنا إن لم نقلبها

---

(١) في عدم الإعلال .

(٢) رحيت الرحى وبالرحى ورحوتها : إذا أعملتها وأدرتها . انظر : الصحاح ٢٣٥٣/٦ ، اللسان ٣١٢/١٤ (رحى) ويجوز في تثنية الرحى : الرحيان والرحوان لقول العرب : رحت الحبة ترحو ، ورحوت الرحى . والياء أكثر . انظر : المصدرين السابقين ومجمل اللغة ٤٢٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٨/٢ - ٤٩٩ .

(٣) ب ، جـ : الالتباس .

(٤) الجزولية : ٩ب .

(٥) تثنية مرمى وملهى وحُبلى .

(٦) فعله : رميت يائي اللام .

(٧) فعلهما : لهوت ودعوت واويا اللام .

(٨) انظر ص : ١١٤٩ ، وما بعدها ولم ترد فيها هذه القضية .

(٩) العلقى شجر تدوم خضرته في القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف : تهذيب اللغة ٢٤٥/١ ، اللسان ٢٦٤/١٠ (علق) .

(١٠) من نَوَّنَ ألحقها بجعفر وسلهب ، ومن لم يُنَوِّنَ يجعل ألفها للتأنيث فيمنعها الصرف . انظر : الكتاب ٩/٢ ، ١٩٠ ، المقتضب ٣٣٨/٣ .

أدّى ذلك إلى إلباس التثنية بالمفرد في الإضافة على ما قلناه [١] فقلبت الألف في هذا النوع إلى الياء لما كان مما زاد على الثلاثة ، وكان ما زاد على الثلاثة قد غلبت فيه الياء الواو فكان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو [٢] ، لأن الياء هي الغالبة هنا .

وهذا الذي ذكره [٣] المؤلف من حكم الثلاثي هنا هو الذي يذكره [٤] النحويون في الباب الذي يبوبونه لتثنية [٥] المقصور ، وقد نقصه منه أن يذكر حكم ما جهل تصريفه من الثلاثي ، فلم يدر هل ألفه منقلبة عن ياء أو واو ؟ . وقد ذكره النحويون في الباب وهو أن ما لزم ألفه من هذا النوع التفخيم ولم يمله من لغته الإمالة ، وألزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبة عن واو .

وما أميل منه ولم يلزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبه عن ياء [٦] ، لأنه لا يمال من هذا النوع [٧] إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء [٨] ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذا [٩] نحو [١٠] : العشا [١١] في العين . فحمل المجهول من هذا النوع على

---

(١) انظر ص : ٥٤٩ .

(٢) انظر : في قلب الألف الزائدة على ثلاثة أحرف في التثنية .

الكتاب ٢/٩٣ - ٩٤ ، المقتضب ١/٣٩٣ - ٣٩٤ ، ٣/٨٧ ، الأصول ٢/٤١٨ .

(٣) ب : ذكر .   (٤) ب : ذكره .

(٥) أ ، جـ : بتثنية .

(٦) انظر في هذا الكلام الذي ذكره الشارح من حكم الألف المجهولة الأصل : المفصل ١٨٤ - ١٨٥ ، البديع ٢/٢٣٢ ، التخمير ٢/٣٦٣ - ٣٦٤ ، شرح المفصل ٤/١٤٧ - ١٤٨ ، المقرب ٢/٤٥ ، التسهيل ١٦ .

(٧) ما كان اسما ثلاثياً ألفه ثالثة .

(٨) قال ابن يعيش : « وليس شيء من الأسماء أصله الياء وتمتنع منه الإمالة هذا أصل مستمر عند البصريين » ، شرح المفصل ٤/١٤٧ - ١٤٨ .

(٩) قال سيبويه : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا والقنا والقطا وأشباههن من الأسماء » ، الكتاب ٢/٢٦٠ ، وممن نص على عدم إمالة بنات الواو من الثلاثي المبرد في المقتضب ٣/٤٤ ، وابن السراج في الأصول ٣/١٦٢ ، والزمخشري في المفصل ٣٣٦ . (شاذ) .

(١٠) (نحو) معادة في : أ .

(١١) العشا : مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والدواب والإبل والطير .

الصحاح ٦/٢٤٢٧ ، معجم مقاييس اللغة ٤/٣٢٢ ، اللسان ١٥/٥٦ (عشى) .

=

الأكثر ولم يحمل على الشاذ والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء [(١)] فحمل هذا المجهول عليه .

وما لم يمله المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

فإن جهل أمر الإمالة – أعني وجودها أو عدمها – في هذا النوع حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء [(٢)] ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف منقلبة أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو ، لأن الياء أغلب على اللام من الواو [(٣)] ، ومما يقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو مَلْهَيَان ومَدْعَيَان ولا ترجع الياء /١٠٧أ إلى الواو [نحو مرميان ، وإن سمع التصريف ، لكونه [(٤)] من ذوات الواو [(٥)]] ومن ذوات الياء ثم (عارض كونه من الواو أن سمع فيه الإمالة [(٦)]) أو عارض كونه من الياء أن فتحه أهل الإمالة .

فإن اتفق أن يكون ذلك اعتمد في ذلك على ما جاء به التصريف ولم يلتفت إلى الإمالة ولا إلى الفتح .

وقوله : والمشبه بالمعتل كالصحيح ما لم يكن في آخره همزة قبلها ألف [(٧)] .

= ونص على شذوذ إمالة العشا وبابه الزمخشري في المفصل ٣٣٧ ، وابن الحاجب في شافيته : انظر : شرح الشافية ٣/٨ ، والرضي في شرح الشافية ٣/١٢ .

(١) مثلوا لما أميل بمتى وبلى مسمى بهما فيثنيان : متيان وبليان ، ومثلوا لما لم يمل بلدى وإلى فيثنيان : لدوان وإلوان . انظر : المفصل ١٨٥ ، شرح المفصل ٤/١٤٧ .

(٢) قال الأبذي : « وإن جهلت الجميع قلبت الألف ياء ، لأنها الغالبة على اللام » ، شرح الجزولية ١/٤٠٤ .

(٣) الياء أغلب على اللام من الواو . انظر في ذلك :– الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦٤ ، الأصول ٣/١٦٢ .

(٤) جـ : بكونه .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ٩ب .

مثاله : قَرَّاء (١) ووُضَّاء (٢) وحَمْرَاء وعِلْبَاء (٣) ، وهذا النوع هو الذي يبوب عليه النحويون باب تثنية الممدود .

ويشترط [فيه (٤)] أن تكون الألف (٥) التي قبل آخره زائدة (٦) فكان حقه أن يقيد ذلك وقد رأيته في بعض النسخ (٧) - أعني قوله زائدة - بعد قوله : (ألف) ثابتا .

وقوله : فإن كان كذلك مما همزته أصل (٨) .

يريد نحو قولك : جاءني رجلان قراءان .

وقوله : كالصحيح (٨) .

أي لا تغير همزته ، وأجاز الفارسي قلب همزته على قياس من قال في قراءة : قراوي (٩) .

---

(١) قُرَّاء كحُسَّان وجُمَّال : الناسك ، وبالفتح : حسن القراءة .

انظر : الصحاح ٦٥/١ ، المحكم ٢٩٠/٦ ، اللسان ١٣٠/١ (قرأ) .

(٢) وُضَّاء : الحسن النظيف .

انظر : الصحاح ٨١/١ ، مجمل اللغة ٩٢٨/٤ ، اللسان ١٩٥/١ (وضأ) .

(٣) العِلباء : عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل .

انظر : الصحاح ١٨٨/١ ، مجمل اللغة ٦٢٥/٣ ، اللسان ٦٢٧/١ (علب) .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) الألف ، معادة في : أ .

(٦) بمثل هذا استدرك ابن يعيش على الزمخشري في قوله : « الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف » ، المفصل ٢١٧ .

فقال ابن يعيش : « وقد احتاط بعضهم فقال : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وذلك قيد زائد في الحقيقة » ، شرح المفصل ٣٨/٦ .

(٧) هو موجود في نسخة فاس التي اعتمدتها ٩ب ، وفي النسخة التيمورية ٦٤ .

(٨) الجزولية : ٩ب .

(٩) قال الفارسي : « وأما ما الهمزة فيه أصل نحو : (قراء) فتثنيته : (قراءان) بإثبات الهمزة ، ولا يحسن فيه غير ذلك ، ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : (قراوي) أن يثنى بالواو » ، التكملة ٤٢ ، وانظر البغداديات ٤٨١ .

=

وليس [معنى (١)] ذلك عندي تجويز (قراوين) لأن قَرّوايّا من شاذ النسب (٢) ، والشاذ لا يقاس عليه ما هو من بابه فضلاً عما هو من غير بابه ، وإنما أراد أن لقراوي وإن كان شاذاً علة لشذوذه ، وهي (٣) تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فعلى هذا يمكن أن يجيء قراوان شاذاً كما جاء قراوي شاذا .

هذا قدر ما أراد بقوله (٤) ويجوز قراوان في قياس من قال : قراوي لا إجازة القياس على الشاذ ، فإن الشاذ لا يقاس عليه وعلته لا تطرد .

وكأنه أراد الإشعار بالعلة – أعني علة الشذوذ – بهذا القول الذي قاله وهذا الحكم الذي ذكره فيما همزته أصل جاء على أصل التثنية ، فإن أصلها أن تلحق الكلمة العلامتان (٥) من غير تغيير وما جاء على أصله فلا سؤال فيه .

وقوله : وما انقلبت فيه عن زائد محض (قلبتها فيه (٦)) /١٠٧ب واوا (٧) .

مثال ذلك : حمراء وصفراء وسبب قلب الهمزة واواً في هذا النوع اجتماع الأثقال في قولك : حمراءان وصفراءان وذلك بتوالي الزيادات [آخرا (٨)] أولا ،

= أقول : لقد أجازه قبل الفارسي المبرد على قبح فقال : « ويجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ورداوان وليس بالجيد ، فإن قلت : قراوان فهو أقبح ، لأن الهمزة أصل وليست منقلبة عن ياء أو واو وهذا جائز » المقتضب ٨٧/٣ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) نص النحويون على أن الأصل في النسب إلى الممدود الذي همزته أصلية إبقاؤها ، وقالوا : وقد تقلب واواً كما في قراء قراوي (وهو شاذ) .

انظر : الكتاب ٧٦/٢ – ٧٧ ، المقتضب ١٤٩/٣ ، الأصول ٦٧/٣ ، التكملة ٤٢ ، البديع ٣٧٠/٢ ، شرح الشافية ٥٥/٢ .

(٣) أ : وهو .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) جـ : العلامتين .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ٩ب .

(٨) ساقط من : جـ .

آخرا يعني آخر الكلمة .

ثم بالهمزة ثانيا فإنها حرف ثقيل (١) ، ثم بكونها للتأنيث ثالثاً ، ثم بكون التأنيث لازما (٢) رابعاً ، ثم باجتماع الأمثال خامسا .

فإن هناك ألفين وبينهما همزة ، والهمزة قريبة من الألف (٣) ، فلما اجتمعت هذه الأثقال كان هذا الموضع موضع تخفيف ، ومن أقل منه في اجتماع الأمثال هُربِ .

فخففوا هذه الهمزة بأن قلبوها ، والهمزة تقلب في التخفيف إما إلى الألف وإما إلى الواو وإما إلى الياء (٤) ، فقلبها إلى الألف غير ممكن [هنا (٥)] ، وقبلها إلى الياء كأنه قريب مما نحن فيه من اجتماع الأمثال فإن الياء أكثر شبها بالألف من الواو فإنها تشبهها من أربعة أوجه :-

أحدهما : المد ، والآخر : اللين ، والآخر : الاعتلال ، والآخر : أنها أقرب إلى الألف من الواو إليها (٦) لأنها بينها وبين الواو (٧) .

والواو تشبهها إلا من ثلاثة أوجه فقط ، فكانت الواو أولى بأن تقلب هذه الهمزة

---

(١) قال ابن جني : « ... ثقل الهمزة الواحدة لأنها حرف سفل في الحلق وبعد عن الحروف وحصل طرفا فكان النطق به تكلفا » ، سر صناعة الإعراب ٧١/١ .

(٢) قال الفارسي « فما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فانه لا ينصرف في النكرة ، للزوم الحرف وبناء الكلمة عليه » الإيضاح العضدي ٢٩٧ ، ويعني بلزوم الحرف : لزوم حرف التأنيث .

(٣) انظر في قرب الهمزة من الألف : سر صناعة الإعراب ٧٢/١ .

(٤) انظر في تخفيف الهمزة من الألف أو الواو أو الياء .

الكتاب ١٦٤/٢ ، ١٦٩ ، المقتضب ٢٩٤/١ ، الأصول ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : والياء .

(٧) مخرج الألف من أسفل الحلق وأقصاه ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ومخرج الواو مما بين الشفتين . انظر سر صناعة الإعراب ٤٦/١ - ٤٨ . فالياء أقرب مخرجا إلى الألف .

قال الفارسي : « حينما ثنوا نحو : صحراء وطرفاء وجمعوا قالوا : صحراوان ، فأبدلوا الواو ولم يبدلوا الياء ، لمقاربة الياء الألف ، وأنها لو أبدلت من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث الياء دون الواو لا جتمعت حروف متقاربة متشابهة ، فأبدلت الواو دون الياء من حيث كانت الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليها » ، الشيرازيات ١٢ب .

إليها من الياء ، ولم تجتمع هذه الأثقال الموجبة لقلب هذه الهمزة هنا في القسم الأول التي الهمزة فيه أصل (١) فبقيت على أصلها من الإقرار .

وجعل النحويون همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث بدليل قولهم : في صحراء صحارىَ وصحارٍ وصحاري (٢) ، وأصله صحاريّ مشدد (٣) ، ثم صحاري (٤) مخفف ، ثم صحارٍ (٥) منون أو (٦) صحارى (٧) ولم يقل قط فيه صحارىء بهمزة بعد الياء (٨) .

[ولو كانت الهمزة أصلا في التأنيث غير منقلبة عن ألف لقيل صحارىء بهمزة بعد الياء (٩)] وجعل المؤلف الألف التي انقلبت عنها الهمزة زائداً محضاً لأنه زائد للتأنيث لا يلحق بحرف أصلي .

وعلى ذلك /١٠٨أ انبنى قولهم في جمع صحراء صحاريّ وصحارٍ وصحارىَ ،

---

(١) لأنه ليس فيه زيادة ولا تأنيث .
وانظر هذه الأثقال ص : ٥٥٤ — ٥٥٥ .

(٢) قال أبو علي الفارسي : « ... وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة يدلك على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة ، وذلك في قولك في جمع صحراء : صحارٍ فزالت الهمزة وعاد حرف اللين » ، الإيضاح العضدي ٢٩٧ .

(٣) صحراء جمعت الجمع الأقصى ، فقلبت ألفه ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصابيح ، فلما قلبت ألفاً رجعت الهمزة إلى أصلها ، فصارت ألفاً لزوال موجب انقلابها همزة ، ثم قلبت الألف ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم تدغم الياء في الياء فصارت : صحاريّ . انظر : سر صناعة الإعراب ٢/٨٥ — ٨٦ ، شرح الشافية ٢/١٦١ — ١٦٢ .

(٤) حذفت الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع . انظر : شرح الشافية ٢/١٦٢ .

(٥) كجوارٍ سواء في جميع أحواله . انظر : شرح الشافية ٢/١٦٣ .

(٦) أ : ثم .

(٧) قال الرضي : « والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال – يعني جوار – الانتقال إلى درجة ثالثة وهي قلب الياء ألفا لصيرورته كدعاوٍ بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث فتقول : صَحَارى وعَذَارَى وصَلَافى » ، شرح الشافية ٢/١٦٣ .

(٨) قال ابن جني : « ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك ، فقالوا : صحارىء وصلافىء وخبارىء ، ولو كانت الهمزة فيهن غير منقلبة لجاءت في الجمع » ، سر صناعة الإعراب ١/٨٥ .

(٩) ساقط من : جـ .

وذلك أنهم إذا جمعوا صحراء ينبغي أن تنقلب الألف التي بعد الراء ياء بسبب انكسارها بعد ألف الجمع ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء بعد الكسرة انبغى ولابد أن ترجع الهمزة إلى أصلها [إذ كانت [في (١)] أصلها (٢)] ألفاً ، وإنما انقلبت همزة في صحراء لاجتماع ألفين فلم يمكن النطق بهما (٣) فقلبت همزة لذلك ، فإذا ذهبت الألف الأولى التي أوجبت قلب الثانية همزة انبغى أن ترجع الألف الثانية إلى أصلها فيأتي الألف الذي هو أصلها بعد الياء المنقلبة عن الألف التي بعد الراء (٤) والألف إذا جاءت بعد ياء [كالألف إذا جاءت بعد كسرة يجب (٥)] قلبها ياء ، كما يجب قلبها بعد الكسرة [كما (١)] تقول في كتاب كُتَيِّب .

فينبغي أن نقول صحاريّ فيجتمع في ذلك أثقال الجمع والكسرة والياءان فتخفف فيصير صحارِيْ خفيفا كجوارِيْ في جمع جارية ، ثم يفعل به ما يفعل بجواري من تعويض التنوين من يائه على ما سيأتي في موضعه (٦) فيصير صحارٍ منوناً في موضع الرفع والخفض ، وصحارِيَ في موضع النصب غير منون كما فعل ذلك في جوار سواء .

وقوله : وما انقلبت فيه عن أصل (٧) .

مثاله : قضاء وكساء (٨) .

وقوله : أو عن زائد ملحق بالأصل (٧) .

مثاله : علباء لأن همزته منقلبة عن ياء (٩) بدليل قولهم علابِيّ (١٠) ، ولو كانت

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) جـ : بها .

(٤) ب : الزائد .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) انظر ص : ١٠٧٠ – ١٠٧١ .

(٧) الجزولية : ٩ب .

(٨) أصلهما : قضاي وكساو . انظر : الأصول ٣/٢٤٤ – ٢٤٥ ، سر صناعة الإعراب ١/٩٣ .

(٩) قال سيبويه : « فإن قلت : ما بال عِلْبَاء وحِرْبَاء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء ، كالياء التي في دِرْحَايه وأشباهها ، فإنما جاءت هاتان الزيادتان هنا لتلحقا علباء وحرباء بسرداح وسربال » ، الكتاب ٢/١٠ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ١/٩٩ .

(١٠) يجب فيه أن يكون مشددا أو مخففا . شرح الشافية ٢/١٦٣ .

أصلا لقالوا : علابىء بهمزة بعد الياء ، وسبب جواز الوجهين في هذين النوعين - أعني الإقرار والقلب - شبههما [١] بكل واحد من النوعين المتقدمين [٢] ؛ فشبههما بالنوع الأول الذي همزته أصل من جهة أن الهمزة فيما انقلبت فيه عن أصل ليست بزائدة كما هي في قَرّاء ووَضّاء غير زائدة ، وأن الهمزة فيما انقلبت فيه عن زائد ملحِق بالأصل كأنها ليست بزائدة من جهة /١٠٨ب أنها ملحقة بالأصل فكانت بذلك كأنها لم تتخلص زيادتها وشبهها بالنوع الثاني [٣] من جهة أن الهمزة فما انقلبت فيه عن أصل ليست من أصل الكلمة ، وإنما [٤] الذي هو من أصل الكلمة ما انقلبت عنه .

وأما ما الهمزة فيه ملحقة بالأصل فكونها ليست من أصل الكلمة فيه أبين ، فلما تجاذب الهمزة في هذين النوعين شبه كل واحد من النوعين المتقدمين أجري فيها حكم كل واحد منهما ولم يجعل المؤلف الياء التي انقلبت عنها الهمزة في هذا النوع زائداً محضاً ، كما جعل ألف التأنيث التي انقلبت الهمزة في حمراء عنها ، لأنها زيدت لتلحق بحرف أصلي وهي الحاء من سِرْدَاح ، أو ما كان مثله كاللام من سربال [٥] .

ودليل زيادتها قولهم [٦] :-

... . بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ [٧]

---

(١) جـ : وشبههما .

(٢) ما كانت همزته أصلية أو منقلبة عن زائدة .

(٣) ما كانت همزته منقلبة عن زائد . (٤) ب : وإنما .

(٥) انظر ص : ٥٥٧ هـ٩، والمباحث الكاملية ٢٢٨/١ .

(٦) القائل هو : امرؤ القيس .

(٧) قطعة من بيت من البحر الطويل تتمته :-

وظَلّ لِثيرانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يُدَاعِسُهَا ... ..

والبيت من قصيدة مطلعها :-

خَلِيلَيّ مُرّابِيْ عَلَى أُمِّ جَنْدُبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

أم جندب : زوج امرئ القيس التي طلقها وخلفه عليها علقمة الفحل ، لبانات : جمع لبانة وهي الحاجة . الصريم : المنقطع من معظم الرمل ، الغماغم : جمع غمغمة وهي أصوات الثيران عند الذعر . اللسان ٤٤٤/١٢ (غمم) . =

فسقط ما بعد الباء من علباءٍ فدل على زيادته .

والهمزة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل رجوعها إلى الياء إذا لحقتها تاء التأنيث في هذا المثال نحو : دِعْكَاية [١] ودِرْحَاية [٢] . وانقلابها همزة إذا لم يلحقها ذلك نحو : علباء وحرباء .

وإنما قلنا : إنها ملحقة بالأصل لأن ذلك أولى من أن تقول : إنها زيدت للاشيء ، فإنها إذا زيدت للاشيء كانت زيادتها عبثاً ، وذلك مما لا ينبغي أن يكون فعل حكيم على كل واحد من القولين – أعني قول من يقول : إن اللغة إلهام أو اصطلاح [٣] .

وقوله : فأجره إن شئت على الأصل [وإن شئت على الزائد [٤]] .

= يداعسها : يطاعنها . المعلب : المشدود بالعلباء .

شرح ديوان امرىء القيس ٤٠ ، ٥٢ .

ويروى : فظل . الديوان (٣٨٨) .

الشاهد فيه : المعلب فسقوط ما بعد الباء دليل على زيادته .

الديوان ٥٢ ، المعاني الكبير ١٠٩٥/٢ ، تهذيب اللغة ٤٠٦/٢ ، ٧٢/١٢ ، التكملة والذيل والصلة ٢٢٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٨/١ ، المشكاة والنبراس ١٠٣/١ (ف) ، اللسان ٦٢٧/١ (علب) ٤٤٤/٢ (غمم) .

(١) الدِعْكاية : كثير اللحم طال أو قصر . المحكم ١٥٨/١ ، التكملة والذيل والصلة ١٩٦/٥ ، اللسان ٤٢٤/١٠ (دعك) .

(٢) الدِرْحَاية : كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة . انظر : تهذيب اللغة ٤١٦/٤ ، الصحاح ٣٦١/١ ، اللسان ٤٣٤/٢ (درح) .

قال ابن جني : « فإن قيل : ما الدليل على أن الأصل : حِرْبَاي وعِلْبَاي دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ؟ . فالجواب : أن العرب لما أنثت هذا الضرب بالهاء فأظهرت الحرف المنقلب لم تظهره إلا ياء وذلك نحو : درحاية ودعكاية ، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دليل على أن الهمزة إنما قلبت في حرباء وعلباء عن ياء لا محالة » ، سر صناعة الإعراب ٩٩/١ ، وانظر : الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٨ ، المقتضب ٤/٤ .

(٣) قال الفارسي وابن جني وابن فارس إن اللغة إلهام وتوفيق من الله ، وقال كثير من أهل اللغة : إن اللغة اصطلاح ومواضعة .

انظر تفصيل ذلك في : الخصائص ٤٠/١ – ٤٧ ، الصاحبي ٦ – ٩ ، المزهر ٨/١ – ٢٦ .

(٤) تكملة من : ب . وانظر : الجزولية ٩ب – ١٠أ .

أي على حكم ما همزته أصل في إقرار همزته فتقول علباءان كما تقول : قراءان وكذلك قوله : وإن شئت على الزائد .

أي على حكم ما انقلبت فيه عن زائد محض في قلب همزته واواً فتقول : علباوان كما [١] تقول : حمراوان .

وقوله : والأول أحسن [٢] .

أي إقرار الهمزة أحسن من قلبها واواً لأن الأصل في التثنية أن تلحق فيها العلامتان من /١٠٩أ غير تغيير ، وينبغي أن يتمم هذا الترجيح بأن يقال : كما أن قلب الهمزة في علباء أحسن من قلبها في كساء مما يجوز فيه الوجهان لأن شبه علباء بحمراء أقوى من شبه كساء به من حيث كانت همزة علباء زائدة كهمزة حمراء وليست كذلك همزة كساء [٣] .

[جمع المذكر السالم]

وقوله : وفي [٤] المعتل : تحذف ما كنت تقلبه في التثنية [٥] .

يعني أنك تقول : في موسى مُوسَونَ [٦] وتحذف الألف التي كنت تقلبها في

---

(١) جـ : كأن .　　(٢) الجزولية : ١٠أ .

(٣) قال سيبويه : « واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء حيث كان زنة هذا النحو كزنته وكان الآخر زائداً كما كان آخر حمراء زائداً وحيث مدت كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطاوان وفي رداء رداوان .... وعلباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب لشبهها بحمراء » ، الكتاب ٩٤/٢ - ٩٥ .

وانظر : المقتضب ١٤٩/٣٧ ، والبغداديات ٤٨١ .

(٤) أ ، جـ : في .　　(٥) الجزولية : ١٠أ .

(٦) قال سيبويه : « واعلم أنك لا تقول في حبلى وعيسى وموسى إلا حُبْلَون وعِيسَون ومُوسَون » ، الكتاب ٩٦/٢ .

التثنية في قولك : موسيان ، وكذلك في رحى اسم رجل رَحَون وفي : عصا عَصَون فيعني بقوله ما كنت تقلبه في التثنية ألف المقصور ، فإن ألفه تقلب في الثلاثي إلى أصلها ياء كان أو واواً أو (١) إلى الياء فيما زاد .

ولا تقلبها في هذا الجمع المذكر السالم بل تحذفها كما قلنا ، وسبب قلبها هناك وحذفها هنا ما قلناه هناك من أنه كان ينبغي أن يحذف ألف المقصور بحرف التثنية هناك من أجل التقاء الساكنين ، إلا أنه أدى حذفه هناك إلى اللبس (٢) في قولك إذا (٣) أضفت عصان عصاك ، فلما أدى حذفها من أجل التقاء الساكنين هناك إلى اللبس رددنا الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وقلبناها إلى الياء فيما زاد على ما ذكرناه فيما تقدم (٤) لأن الإعلال هناك يؤدي إلى الالتباس (٥) كما تقدم (٤) ، وذلك اللبس معدوم هنا .

فإنا (٦) إذا أضفنا قولك : مُوسَون وعِيسَون نقول : مُوسَوك وعِيسَوك فلا يؤدي ذلك إلى اللبس ، فلما لم يكن هنا لبس يؤدي إليه الإعلال بقينا على ما ينبغي من الإعلال ولم يرجع إلى الأصل ، لأنه إنما كان رجوعنا إلى الأصل [هناك (٧)] ضرورة ، [وقد زالت الضرورة هنا ، فبقينا على ما ينبغي في الموضع من الاعتلال ولابد (٨)] .

وقوله : ولا ترد ما كنت ترد (٩) .

يعني أنك تقول في جمع قاضٍ /١٠٩ب قَاضُون (١٠) ، وتحذف الياءِ التي كنت

---

(١) أ : وإلى .

(٢) انظر ص : ٥٤٩ .

(٣) أ : إذ .

(٤) انظر ص : ٥٤٩ .

(٥) جـ : الالباس .

(٦) أ : فكأنا .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) الجزولية : ١٠أ .

(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفا مكسورا فلحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع حذفت منه الياء التي هي آخره ... وذلك قولك : قاضون وقاضين وأشباه ذلك » ، الكتاب ١٠٥/٢ .

وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٣٤/١ ، البديع ٢٤٩/٢ .

تردها في التثنية في قولك : قاضِيان ، وكذلك تقول في تثنية أخ وأب أَخَوان وأَبَوان ، وفي جمعهما جمع السلامة ، أَخُون وأَبُون [(١)] ، ولا تقول : أَخُوون ولا أَبُوون في الجمع فتبين بذلك أن ما كنت ترده في التثنية لا ترده في هذا الجمع .

وسبب رده في التثنية في قولك : قَاضِيان أن العلة الحاذفة له في (قاضٍ) معدومة في التثنية كما هي معدومة في النصب في قولك : رأيت قاضياً ، وذلك أنه إنما حذفت الياء في (قاضٍ) في الرفع والخفض لوجوب سكونها فيهما من أجل استثقال [(٢)] الضمة والكسرة في الياء فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين .

فإذا ثنيت طلب حرف التثنية بفتح آخر الاسم وهو الياء ، فتحركت الياء بحركة خفيفة وهي حركة الفتح التي تطلب بها ألف التثنية ، فإذا تحركت بالفتح ، وحركة الفتح خفيفة لم يكن هناك التقاء ساكنين يوجب الحذف كما كان ذلك في قولك : رأيت قاضياً ، لأن العامل يطلب بفتح آخر الاسم كما يطلب به حرف التثنية ، وإذا فتح لم يسكن ، فلم يكن هناك ساكنان يجب الحذف لهما ولابد .

فإن قيل : إن حذف الواو من (أخ وأب) لم يكن لالتقاء الساكنين وإنما كان على غير قياس [(٣)] فكان يجب أن يبقى الحذف في التثنية إذ لم يكن لعلة أزالتها التثنية فكان ينبغي ألا يرجع هذا المحذوف في التثنية ولا في الجمع إذ لم يكن الحذف في ذلك لعلة ، وإنما كان على غير قياس كما تقدم .

فالجواب [أن [(٤)]] السبب في رد المحذوف في التثنية في هذا النوع إنما هو

---

(١) قال سيبويه – رحمه الله – : « وسألته عن أب ، فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : أبون وكذلك أخ تقول : أخون لا تغير البناء » ، الكتاب ١٠١/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٢/٢ ، الأصول ٤٢٢/٢ .

(٢) جـ : استقبال .

(٣) لذلك سمي المحذوف آخره اعتباطا (أي من غير علة تصريفية) .

انظر ما تقدم ص : ٥٣٩ هـ٧ .

(٤) ساقط من : جـ .

رجوع المحذوف في الإضافة في هذه الأسماء ، فلما ردوا المحذوف في هذه الأسماء شبهوا تثنيتها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله /١١٠أ في الأصل كما أن التثنية ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله في الأصل فلما أشبهتها - أعني التثنية - للإضافة حكم لأحدهما بحكم الآخر في رد المحذوف إبانة للشبه الذي بينهما [1] .

فإن قيل : وكذلك الجمع المذكر السالم ليس بموضع يتغير فيه الاسم أيضا في الأصل ، وكان ينبغي أن يرد إليه المحذوف فيقال : أخوون وأبوون .

فالجواب : أنهم لم يردوا المحذوف هنا لما يؤدي إليه ذلك من الثقل فإنك إذا رددت المحذوف يتبع ما قبل الآخر الآخر فيؤدي إلى اجتماع ضمات كثيرة أو كسرات كثيرة ، فلما أدى ذلك [الرد إلى [2]] الثقل في الجمع [3] لم يرد وحكمنا له بحكم مفرده فكأن الرد كان في التثنية للشبه بالإضافة بشرط الخفة فإذا زال الشرط زال الرد .

وقوله : ويضم ما قبل الواو في الصحيح وفي كل موضع يخاف انقلابها فيه ياء [من المعتل [4]] .

قال بعض الناس [5] : هذا الفصل مختل لأنه جعل ضم ما قبل الواو في

---

(١) انظر ما تقدم [ص ٥٤٠ هـ ٢] .   (٢) ساقط من : ب .

(٣) قال ابن بابشاذ : « هؤلاء الداعون والقاضون وداعوكم وقاضوكم ، فتأتي بالضمة قبل الواو وبالكسرة قبل الياء ، وكان أصله : القاضيون والداعيون ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضم ما قبل الواو لتصح الواو لأن الكسرة لو بقيت لا نقلبت الواو ياء على حد ميزان وميعاد » شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٤ .

ومثله أبون وأخون لو ردت لصارت : أبوون وأخوون ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان (الواوان) فحذفت الأولى منهما ، ثم ضم ما قبل الواو ، وكذلك في حالتي النصب والجر تصير أبوين وأخوين ، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم كسر ما قبل الياء .

(٤) ساقط من : جـ . وانظر الجزولية : ١٠أ .

(٥) القائل هو الشلوبين نفسه إذ كان هو المعترض بهذا الاعتراض ، قال معترضا على الجزولي : « وأتم من هذا وأخصر وتضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور » ، الشرح الصغير ٩٥ . وهو خلاصة هذا الاعتراض الذي تراه .

الصحيح وفيما يخاف انقلاب الواو فيه ياء من المعتل ، لأنه لا يخلو أن يريد بضم ما قبل الواو ضمه في الأصل أو ضمه في اللفظ فإن كان أراد ضم ما قبل الواو في الأصل ، فكل ما قبل واو الجمع في الأصل مطرد في الأقسام كلها في الصحيح وفي المشبه بالمعتل (وفي المعتل كله [١]) بأقسامه الثلاثة المنقوص العام [٢] والمنقوص الخاص [٣] والمقصور ، ألا ترى أنا نقول في الصحيح زيدون [٤] ، ونقول في المشبه بالمعتل (غزْوُون) إذا جمعنا غزوا اسم رجل ، وفي المنقوص العام : قاضِيُون في الأصل وفي المنقوص الخاص : أَخُون وأَبُون ويدون ودمون إذا سمينا بيد ودم رجلا هذا هو الأصل فيها كلها – أعني ضم ما قبل الواو – إلا أنه طرأ في بعض هذه الأسماء [٥] /١١٠ب اعتلال ولم يطرأ في بعضها اعتلال ، وبعض ما طرأ فيه الاعتلال هو الذي يكون فيه ما قبل الواو في اللفظ [غير [٦]] مضموم ، وهو المقصور خاصة .

فإن كان أراد المؤلف بضم ما قبل الواو ضمه في الأصل فلا معنى لتخصيصه بعض الأنواع دون بعض حتى يقول في الصحيح وفي كذا .

وإن كان أيضا أراد المؤلف ضم ما قبل الواو في اللفظ لا في الأصل سواء طرأ في المجموع [٧] اعتلال أو لم يطرأ ، فما قبل الواو في اللفظ يضم في الأنواع كلها إلا في المقصور خاصة ، فلا معنى لاختصاصه الصحيح ، والموضع الذي يخاف فيه انقلاب الواو فيه ياء من المعتل [٨] وهو المنقوص العام نحو : (قاض) في قولك : (قاضون) دون المشبه بالمعتل ودون المنقوص الخاص .

فإن هذين الضربين أيضا يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ كما يضم في الضربين

---

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) كقاض وبابه . انظر ما سبق ص : ٥٤٢ .

(٣) فوك وأخواته . انظر ما سبق ص : ٥٣٩ .

(٤) جـ : الزيدون .

(٥) أ ، جـ : الأشياء .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) أ : الجموع .

(٨) انظر كلام ابن بابشاذ السابق ص ٥٦٣ هـ٣ .

اللذين ذكرهما ، فلا معنى لتخصيصه الضربين اللذين ذكرهما دون الضربين اللذين أسقطهما وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقول ما هو أتم من هذا وأخصر وذلك أن يقول : ويضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور [١] فإن [٢] هذا يعم الأربعة الأنواع التي يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ . فهذا أخصر لفظا [٣] وأتم معنى مما ذكره .

[قلنا [٤]] وللمؤلف أن يقول : الذي ذكرته أحسن فإنه يعطي أن الأصل فيما قبل الواو في هذا الجمع أن يكون مضموما في الأصل ، وأنه إذا حذف ذلك الذي كان مضموما في الأصل انبغى أن يبقى ما قبل الواو في اللفظ بعد [حذف [٥]] ذلك المحذوف على أصله ، ولذلك كان ما قبل الواو في جمع المقصور مفتوحا .

وكذلك كان ينبغي أن يكون جمع المنقوص العام في نحو : (قاضٍ) فإن الأصل فيه قاضِيُون إلا أنه استثقلت الضمة في الياء فسكنت كما يسكن في رفع المفرد ، والتقت الياء ساكنة هي وواو الجمع [٦] فكان /١١١أ ينبغي أن يحذف ويبقى ما قبل واو الجمع مكسوراً فيقال : قاضُون كما كان ذلك في المقصور [٧] ، ولا ينبغي أن يضم لواو الجمع لأنه قد ضم لها الحرف الذي حذف كما كان ذلك في المقصوره ، لكن إنما ضم ما قبل واو الجمع في ذلك لأنا لو [لم [٨]] نضمه لجاءت واو ساكنة بعد كسرة ، وذلك لا يكون في كلام العرب ، فأبدلنا من الكسرة ضمة لأنه قد خلف الحرف المحذوف في كونه قبل واو الجمع متصلا بها فحكم له بحكمه ، وذلك لأنا لو قلبنا الواو التي [٩] بعد الكسرة ياء كما فعلنا ذلك في ميزان وميعاد الذي أصله مِوْزان ومِوْعاد [١٠]

---

(١) انظر الشرح الصغير : ٩٥ .
(٢) جـ : ان .
(٣) ب : أيضا .
(٤) تكملة من : جـ .
(٥) ساقط من : ب .
(٦) انظر ص : ٥٦٣ هـ٣ .
(٧) لفتح ما قبل الواو فيه نحو : مصطفى : مصطفون .
(٨) ساقط من : ب .
(٩) ب : التي .
(١٠) الواو الساكنة بعد كسر تقلب ياء .
انظر في ذلك : الكتاب ٣٥٧/٢ ، المقتضب ٢٣٠/١ ، ٣٤٦ ، الأصول ٢٦٤/٣ ، سر صناعة الإعراب ٧٣٢/٢ .

لأدى ذلك إلى ذهاب علامة الرفع ، فلما أدى قلب الواو ياء إلى ذهاب علامة الرفع آثرنا عليه أن حكمنا لما ولي الواو في اللفظ بحكم ما يليها في الأصل فضممناه .

وإلى ذلك أشرت بقولي : وفي كل موضع يخاف [1] انقلابها فيه ياء من المعتل ، فقد أعطى كلامي هذا بمفهومه ما أعطاه كلامكم ، وفوائد كثيرة لم يعطها كلامكم منها :– كيف ينبغي أن يكون ما قبل الواو في اللفظ بعد حذف ما كان قبلها في أصله ، وأن الأصل في ذلك [أن [2]] يبقى على حاله .

وأعطى بمفهومه أيضاً مع ذلك السبب في أنْ لم يبق على حاله [3] ما لم يبق من ذلك على حاله [4] .

وأعطى أيضا بمفهومه ما ينبغي أن يكون فيما قبل واو الجمع من الحركات في الأصل .

[فلما أعطى هذا الكلام ما ينبغي أن يكون فيما قبل الواو من الحركات في الأصل [5]] وبعد الحذف ، وسبب ما خرج عن ذلك ما هو كان [6] بمفهومه يعم الأربعة [7] الأنواع ، ويعطي مع ذلك أصل ما قبل الواو فيما لم يقع فيه حذف .

وأصل ما قبل في الواو في اللفظ فيما وقع فيه حذف ، وأن ما وجد فيه السبب المخرج عن الأصل [8] يخرج عنه [9] ، وما لم يوجد فيه ذلك يبقى على الأصل [10] فكان ولابد أتم فائدة وأعم [11] منفعة من ذلك الذي أصلحتموه به ، وقلتم : إنه أتم

---

(١) ب : يحذف . (٢) ساقط من : جـ .
(٣) أي ما قبل الواو .
(٤) أي من الواو فإن كانت ستتغير بإعلال فلا يبقى الآخر على حاله .
(٥) ساقط من : ب . (٦) ب : ما كان .
(٧) من الصحيح والمشبه بالمعتل والمنقوص بقسميه عام وخاص والمقصور .
(٨) للواو بالإعلال .
(٩) عنه أي عن أصله ، وذلك في المنقوص العام فتخرج الضمة عن أصلها وتقلب ضمة .
(١٠) يعني به المقصور فيبقى ما قبل الواو على فتحه .
(١١) أ : أتم .

وأخصر [١] ، فإنه وإن جمع ما قلتم : إنه /١١١ب جمعه فإنه نقصه أن يعطي الأصل في النوعين [٢] كما أعطاه كلامي ، والسبب فيما خرج عن الأصل كما أعطاه كلامي فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به [كلامي [٣]] اختسارا (افتعالا من الخسران) ، لما خسر فيه من الفوائد التي ذكرناها فلذلك لم ألتفته وآثرت ما أتيت به عليه .

[الجمع بالألف والتاء]

وقوله : الاسم المجموع بالألف والتاء إما عارٍ من علامة التأنيث [٤] .

مثاله : هندات وزينبات .

وقوله في هذا العاري من علامة التأنيث : فلا إشكال فيه [٤] .

إن أراد فلا إشكال فيه أصلاً فهو خطأ ، لأنه ليس كل أحد يعرف ما يجمع من هذا النوع بالألف والتاء وما لا يجمع منه ، والذي يجمع من هذا النوع بالألف والتاء هو العلم وما سواه لا يجمع بهما إلا ما شذ [٥] .

وإن أراد فلا إشكال في كيفية جمعه إذ ليس فيه إلا إلحاق الألف والتاء [خاصة فهو صحيح .

والسبب في أن لم يجمع بالألف والتاء [٦]] إلا العلم لأن [٧] الجمع بالألف

---

(١) الشرح الصغير : ٩٥ .

(٢) هما المشبه بالمعتل والمنقوص الخاص .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) الجزولية : ١٠أ .

(٥) قال ابن بابشاذ : « فما كان مثل زينب وسعاد وعقرب مما لا علامة للتأنيث فيه ، نظرت فإن كان معرفة زدت على جميع ذلك ألفا ولاما من أوله .... وإن كان نكرة كعقربات وسلهبات لم يلزمك ذلك إلا أن تريد تعريف من تخبره أو تخاطبه » ، شرح المقدمة المحسبة ١/١١٠ ، وانظر : شرح الجمل ١/١٤٩ ، المقرب ٢/٥١ .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) أ : أن .

والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر ، فكما أن غير الأعلام من المذكر لا تجمع بالواو والنون [١] ، كذلك [٢] أجروا غير العلم من المؤنث مجراه فلم يجمع بالألف والتاء ، وأيضا فإن حق ما وضع على ألا يكون فيه علامة التأنيث ألا يجمع بالألف والتاء ، لئلا يكون ذلك نقض وضعه من ألا تكون فيه علامة ، استثنوا من ذلك الأعلام لأنهم حملوها على جمع الأعلام المذكرة فجمعت جمع سلامة المؤنث كما جمعت أعلام المذكر جمع سلامة المذكر لاشتباه أحد جمعي السلامة بالآخر فحكموا له بحكمه [٣] .

وقوله : فإن كانت هاء حذفتها [٤] .

مثال ذلك : شَجَرة وشَجَرَات .

وقوله : وأَلْحقْتَ العَلَامتين [٤] .

يعني الألف والتاء ، وإنما حذفت تاء التأنيث من هذا النوع ، وحينئذ أُلحِقَت العلامتان ولم تلحق العلامتان مع إثبات [٥] التاء كراهية للجمع بين علامتي تأنيث فاستغنى بإحدى التاءين عن الأخرى ، وكان المستغنى به تاء تأنيث الجمع لأن تاء تأنيث المفرد /١١٢أ [لا تعطي إلا تأنيث المفرد [٦]] خاصة ، وتاء تأنيث الجمع تعطي تأنيث الجمع فكانت أولى بالإثبات من التاء التي لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصة [٧] .

---

(١) انظر في اختصاص الأعلام بجمعها جمع المذكر سالم .

الإيضاح العضدي ٢١ ، اللمع ١٠٥ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣٦/١ ، المفصل ١٨٨ ، شرح المفصل ٣/٥ .

(٢) ب : فكذلك .

(٣) ولذلك قالوا : « .... إن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم » شرح المفصل ٦/٥ .

(٤) الجزولية : ١٠أ .

(٥) ب : ثبات .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « حذفت التاء الأولى لئلا تجمع بين علامتي تأنيث ، وخصصت الأولى بالحذف دون الثانية لأن الثانية تدل على معنيين وهما التأنيث والجمع ، والأولى تدل على معنى واحد وهو التأنيث لا غير فكانت أولى بالحذف » ، شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ – ١١١ ، وانظر : شرح المفصل ٦/٥ .

وقوله : وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت (١) .

مثال ذلك صحراوات ، وإنما قلبت الهمزة في هذا النوع كراهية للجمع بين علامتي التأنيث ولم يكن ثقل الجمع بين علامتي التأنيث [هنا (٢)] كثقله فيما علامتا (٣) التأنيث فيه في المفرد تاء ، فإن الثقل هناك من وجهين :-

من جهة ثقل التأنيث ، ومن جهة تكرير اللفظ (٤) .

والثقل هنا من وجه واحد وهو ثقل التأنيث خاصة ، وما كان الثقل أكثر ينبغي أن يكون تغييره أكثر ، فكان تغيير ما كثر فيه الثقل بالحذف ، وتغيير ما قل فيه الثقل بالقلب ، لأن القلب أقل تغييراً من الحذف ، وكان قلب الهمزة إلى الواو أولى من قلبها إلى الياء ، لأن الياء قريبة كما تقدم لنا (٥) من الألف (٦) ، والواو ليست في قرب الياء منها (٧) ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة إلى الواو أذهب في ألا يجمع بين الأمثال من قلبها إلى الياء ، والهمزة إنما تنقلب إلى أحد حروف المد واللين التي هي الألف والياء والواو (٨) ، فتعذرت الألف هنا ، لأنه لا يمكن أن يجمع بين ثلاث ألفات فلم يبق إلا الواو والياء ، فكانت الواو أولى لما ذكرناه .

وقوله : وإن كانت ألفاً قلبتها ياء وألحقت (١) .

مثال ذلك : حُبْلَيات وإنما قلبت الألف في هذا النوع ياء لأنه لم يمكن الجمع بين ألف حبلى وألف الجمع ، لأنه لا يمكن النطق بهما ، ولو أمكن لا نبغى ألا يجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتي التأنيث في [جمع (٩)] ما تقدم .

---

(١) الجزولية : ١٠أ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) جـ : علامتي .

(٤) يعني تاء تأنيث المفرد وتاء تأنيث الجمع .

(٥) جـ : لها .

(٦) انظر ما سبق ص ٥٥٥ .

(٧) انظر ما سبق ص ٥٥٥ .

(٨) انظر ما سبق ص ٥٥٥ هـ٤ .

(٩) تكملة من : ب .

فلم يكن بد من قلب الألف في ذلك ، وقلبت إلى الياء ولم تقلب إلى غير ذلك لأن ألف التأنيث تكون رابعة فصاعدا (١) .

والألف إذا كانت رابعة فصاعداً يغلب عليها الياء وبدليل أنها إذا كانت واواً في الأصل ترجع إلى الياء في مثل قولهم : ملهيان ومغزيان ومدعيان (٢) فلما غلبت عليها الياء /١١٢ب في هذا الموضع ، كانت الياء أولى ما تقلب إليه .

وقوله : ولا يجمع بالألف والتاء فعلاء أفعل (٣) .

مثال ذلك : حَمْرَاء مؤنث أحمر صفة لا علم .

وقوله : ولا فَعْلى فَعلان (٣) .

مثال ذلك : غَضْبى مؤنث غضبان صفة لا علم .

وكان ينبغي له أن يتمم هذا الفصل إذ أخذ فيه أعني فصل ما لا يجمع بالألف والتاء بأن يقول : ولا يجمع بالألف والتاء ما كان من المؤنث بغير علامة التأنيث ، ولم يكن علماً إلا ما شذ ولا فعلاء أفعل ولا فَعْلى فَعْلان مادامتا وصفين (٤) ، وقد تقدم أن العرب أجرت مجرى هذا النوع ندماناً فلم تجمعه على (ندمانون) (٥) ولم يكن مؤنثه ندمى .

وقوله : مادامتا وصفين (٣) .

يريد أنهما إذا نقلا عن الوصف إلى تسمية المؤنث بهما جاز جمعهما بالألف والتاء (٦) . [والسبب في أن لم تجمع فعلاء أفعل ولا فعلى فعلان بالألف والتاء (٧)] مادامتا وصفين أن الغالب على الأوصاف أن يكون تأنيثها والفرق بينها (٨) وبين المذكر بالهاء ، إلا أن فعلاء أفعل خرج على ذلك ، فلم يكن تأنيثه بالهاء ، وكذلك فَعْلى فَعْلان ،

---

(١) انظر : الكتاب ٣٢٠/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٨ ، المقتضب ٢٥٩/٢ ، الأصول ٤١٠/٢ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٥٥٠ .

(٣) الجزولية : ١٠أ .

(٤) أضاف الشارح قوله :- ولم يكن علما - والباقي في الجزولية ١٠أ .

(٥) انظر ص : ٣٩٨ ثم انظر : هـ٢ ، هـ٣ .

(٦) قال سيبويه : « وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعل وفعلى وفعلان) ، ووافق الأسماء كما وافقن غيرهن من الصفات الأسماء وقالوا بطحاوات حيث استعملت استعمال الأسماء كما قالوا : صحراوات » ، الكتاب ٢١٣/٢ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) جـ : بينهما .

فكان وضعهما بذلك على مخالفة الصفات ، في ألا يكون تأنيثهما (١) بالتاء فتمموا لهما هذا الغرض بأن لم يجمعوهما بالألف والتاء ، لئلا يكون تأنيثهما إن جمعا [بالألف (٢)] والتاء (٣) ، ووضعهما على خلاف ذلك ، ثم لم يجمعوا مذكرهما بالواو والنون (٤) ، فلم يقل : (أحمرون ولا غضبانون) حملا على امتناعهم من حمراوات وغضبانات (٥) ، لأن الجمع بالألف والتاء نظير الجمع بالواو والنون فحملوا أحدهما على الآخر في الامتناع منه ، وصار أحدهما كأنه الآخر عندهم ، فإذا أرادوا جمع النوعين جمعوها بالتكسير (٦) ، واستغنوا بذلك عن جمع السلامة فيهما .

وكانت العلة الجالبة لذلك [كله (٧)] مخالفة هاتين الصفتين لسائر الصفات في التأنيث بالتاء فلم يكن الامتناع إلا مادامتا وصفين (٨) ، فإذا انتقلتا عن الوصفية [إلى الاسمية (٩)] زال سبب /١١٣أ الامتناع .

وقوله : ولا شيئاً من الأوصاف .... إلى آخره (١٠) .

مثاله : صبور وشكور (١١) .

وقوله : ولا من الخاصة بالمؤنث (١٠) .

مثاله : حائض وطاهر .

وقوله : وليس فيها علامة التأنيث (١٠) .

---

(١) ب : تأنيثها .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب ، جـ : بالتاء .

(٤) انظر ما سبق ص : ٣٩٨ .

(٥) جـ : غضباوات .

(٦) فيقولون في جمع أحمر : حُمْر وحُمْرَان ، وحمراء : حُمْر . انظر : الكتاب ٢/٢١١ . وغضبان وغضبي يكسران على غِضَاب ، بحذف الزيادة التي في آخره ويوافق مؤنثه مذكره ، انظر الكتاب ٢/٢١٢ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) انظر في امتناع جمعهما جمع تصحيح مادامتا صفتين :- الكتاب ٢/٢١٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١/١١٢ ، المباحث الكاملية ١/٢٣٤ ، شرح الجزولية ١/٤١٧ .

(٩) ساقط من : جـ .

(١٠) الجزولية ١٠أ ، وفيها : « .... الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد » .

(١١) قال سيبويه عن الوصف الذي يستوى فيه المذكر والمؤنث : « وليس شيء من هذا وإن عنيت به =

يريد في الأوصاف المشتركة (١) أو الخاصة (٢) ، وقد كان أبين منه أن يثنى الضمير فيقول : وليس فيهما علامة التأنيث ، لأنه أبين في إرادة الأوصاف المشتركة التي ذكر والخاصة .

وكون هذين النوعين لا يجمعان بالألف والتاء على القياس فإنهما جاءا بغير هاء على إرادة الشخص ، فالصفة إذن صفة مذكر وصفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء (٣) .

وإنما نبه المؤلف على أنهما لا يجمعان بالألف والتاء مع العلم بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء لأنه ليس كل أحد يعرف أن هذين النوعين من صفات المذكر ، ولا هو أيضا شيء وقع عليه إطباق (٤) النحويين ، وإنما هو مذهب سيبويه (٥) – رحمه الله – خاصة وينبغي أن يكون تعليل امتناع جمعه بالألف والتاء على مذهب غيره ، كتعليل امتناع جمع فَعْلى فَعْلَان وفَعْلَاء أَفْعَل ، والمؤنث الذي ليس فيه علامة من غير الأعلام .

وقوله : ما لم ينقل إلى العلمية (٦) .

هذا كما تقدم في فَعْلاء (٧) أفعل وفي فَعْلى فَعْلان (٨) .

= الآدميين يجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل » ، الكتاب ٢٠٨/٢ – ٢٠٩ .

(١) بين المذكر والمؤنث .

(٢) بالمؤنث .

(٣) هذا مفهوم قول سيبويه : « .... كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل » ، الكتاب ٢٠٨/٢ – ٢٠٩ .

(٤) جـ : اتفاق .

(٥) انظر الهامش رقم : (٣) .

(٦) الجزولية : ١٠أ .

(٧) أ ، ب : فعلى .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٧٠ .

وهنا تنتهي نسخة جـ ، وجاء في آخرها : [كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأييده وتوفيقه وتسديده وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

يتلوه في الجزء الثاني – إن شاء الله تعالى – بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المتقدمة في أول الكتاب باب الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ونفع به المسلمين أجمعين وصلى الله على محمد وآله .

وافق الفراغ من نسخه هذا الجزء نفع الله به صاحبه ومن قرأه والمسلمين أجمعين وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستمائة غفر الله لكاتبه ولصاحبه] .

« باب الفاعل »

قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأدرك أنه أقل ما يكون واحداً ، وأن أصله التذكير (١) .

هذه مقدمة ينبى عليها الجواب عن سؤالين يسأل عنهما من هذا الباب :-

أحدهما : لِمَ جُعِل في الفعل علامة لتأنيث الفاعل في قولك : ضربت هند زيدا ، أو لتثنيته (٢) وجمعه في لغة من فعل ذلك (٣) ، ولم يُجْعل في الفعل علامة لتأنيث المفعول (٤) إذا قلت : ضرب زيد هندا (٥) أو تثنيته وجمعه (٦) في لغة أولئك ؟

والثاني : لِمَ جعلت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع دون الإفراد ؟

فأما السؤال الأول /١١٣ب فجوابه قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل (٧) . ومعنى كون هذا جوابا لذلك أن كل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلا ولابد ، وليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولا ولابد .

فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول لأنه لا يستغني عن الفاعل وقد يستغني عن المفعول ، فلما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل ، وكان يستغني عن المفعول صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد (٩) .

---

(١) الجزولية : ١٠أ .

(٢) ب : في التثنية .

(٣) ستأتي انظر ص : ٥٧٦ .

(٤) ب : علامة التأنيث المفعول .

(٥) ب : ضرب زيد هندا فلم يقل : ضرب زيد هندا .

(٦) يعني تثنية المفعول وجمعه .

(٧) قال سيبويه : « الفعل لابد له من فاعل » ، الكتاب ٤٠/١ . وانظر : المقتضب ١٥٧/١، ٥٩/٢ ، ٥٠/٤ ، الأصول ٧٥/١ .

(٨) فاعلا ومفعولا .

(٩) قال الزمخشري : « والأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه » ، المفصل ١٨ ، وقال الأنباري : « فإن قيل : فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ . قيل : لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة هو والفعل » ، أسرار العربية ٧٩ . ثم استدل الأنباري على ذلك بسبعة أدلة . انظر : أسرار العربية ٧٩ – ٨٣ . =

فلما صار الفعل مع الفاعل كالشيء الواحد واحتيج إلى أن يجعل في الفعل علامة لحال غيره [١] من تأنيث أو تثنية أو جمع كان أولى ما يلحق له العلامة [٢] في الفعل ما كان مع الفعل كالشيء الواحد ، لأن حق علامة التأنيث أن تكون في المؤنث لا في غيره ، وكذلك علامة المثنى أو المجموع حقها أن تلحق أيضا في المثنى والمجموع لا في غيرهما فينبغي إذا ألحقنا علامة الشيء في غيره أن يكون ذلك الغير [٣] معه كالشيء الواحد ، فلذلك لحقت [٤] العلامة في ذلك الفعل للفاعل لا للمفعول لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والمفعول ليس مع الفعل كذلك .

وأما السؤال الثاني : وهو لِمَ جُعِلت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع في لغة من فعل ذلك دون الإفراد ؟

فجوابه في قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحدا فمعنى ذلك : أنه – أعني الفعل – لا يستغني عن فاعل واحد ، ويستغني عن فاعل مثنى وعن فاعل مجموع ، فإذا كان الواحد لا يستغني عنه والتثنية والجمع يستغني عنهما كان ما لا يستغني عنه تقوى الدلالة عليه ، وما يستغني عنه تضعف الدلالة عليه ، فلما انقسم ما لا يستغني الفعل عنه وهو الذي مع الفعل كالشيء الواحد ، ويمكن أن يجعل في الفعل علامة له لكونه معه كالشيء الواحد إلى قسمين /١١٤أ : أحدهما : يستغني عنه ، والآخر لا يستغني عنه ، جعلوا العلامة مع الذي يستغني عنه منهما دون الذي لا يستغني عنه لأن قوة الدلالة فيه أغنت عن جعل العلامة له ، وضعف الدلالة في الآخر أحوجت إلى جعل العلامة له .

فلذلك جعلوا العلامة للتثنية والجمع دون الإفراد ، لقوة الدلالة على الإفراد وضعفها في غيره .

= وانظر : شرح المفصل ١٤/١ ، ٧٥ ، وفي (ص ١٤) خمسة أدلة على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد .

(١) ب : لحاله غير معنى . (٢) ب : يلحق الألف لأنه .

(٣) (ال) حرف التعريف لا تدخل على غير ، وقد سبقت الاشارة إلى هذا انظر ص ٢٠٨ هـ٢ .

(٤) ب : ألحقت .

وكذلك جعلوا العلامة مع التأنيث دون التذكير ، لأن التذكير هو الأصل والتأنيث فرع [١] ، والحاجة إلى الأصل أمس منها إلى الفرع ، وإذا كانت الحاجة إليه أمس فدلالته عليه أقوى ، فلم يحتج الأصل الذي هو التذكير إلى العلامة ، واحتاج الفرع الذي هو التأنيث إليها ، فلذلك لحقت العلامة مع التأنيث دون التذكير .

وربما كان في هذه المقدمة [أيضا [٢]] ما هو جواب لسؤال ثالث وهو : لِمَ - إذا أضمر الفاعل في فعل الغائب [٣] - ظهرت صورة الضمير إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولم يظهر إذا كان واحدا ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ زيداً قام ، وإنَّ الزيدين قاما ، وإنَّ الزيدين [٤] قاموا فتظهر صورة الضمير الغائب إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولا تظهر إذا كان مفردا هذا في الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله فيسأل السائل : لم خص الإفراد بعدم الظهور دون التثنية [والجمع [٥]] ؟

فيكون جوابه : لمَّا قويت الدلالة على الفاعل في ذلك من وجهين ، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه يجري مجرى الفاعل ، أحدهما : من حيث كان الفعل لابد له من فاعل ، والثاني : من حيث كان الفاعل [٦] أقل ما يكون واحدا ، صارت دلالته على الفاعل المفرد في ذلك من وجهين مع تقدم ذكره فاستغني عن إظهاره ، والمثنى والمجموع لم يقو قوة المفرد في ذلك فأظهر ضمير كل واحدٍ منهما . .

فإن قيل : فالتأنيث كالتثنية والجمع في عدم قوة الدلالة عليه فكان ولابد ينبغي أن يظهر /١١٤ب الضمير المفرد إذا كان مؤنثاً في نحو : إن هندا قامت ، لأنه لا تقوى الدلالة عليه قوته على التذكير ، كما لا يقوى الدلالة على المثنى والمجموع قوته على الإفراد .

---

(١) المذكر أصل الأشياء والمؤنث فرع عنه وثان له . انظر في ذلك :-
الكتاب ٢٢/٢ ، المقتضب ٣٥٠/٣ ، التبصرة والتذكرة ٦١٣/٢ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : أضمر في فعل الغائب الفاعل .

(٤) أ : الزيدون .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) أ : الفعل .

فالجواب :– أن التأنيث ليس كالتثنية والجمع في الفرعية ، لأن التأنيث في [(١)] المؤنث لا يفارقه ، أعني بذلك المؤنث في الأصل الذي هو الحقيقي ، لأن غير الحقيقي مشبه ، والتثنية والجمع قد يفارقان كل واحد من المثنى والمجموع فيصير مفردا ، فلما كان التأنيث لا يفارق المؤنث ضعفت فرعيته ، فألحقوه بالأصل [الذي هو التذكير ، والتثنية والجمع بقيا على فرعيتهما ولم يلحقا بالأصل [(٢)]] ونحو هذا راعى من لم يلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل المثنى ، وجمع الفاعل المجموع ، إنما هم أهل لغة : « أكلوني البراغيث » [(٣)] ، وهي لغة ضعيفة [(٤)] .

فإنما راعى هؤلاء الأكثر أيضا لزوم التأنيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به انتحاء لاعتدادهم باللازم [(٥)] وعدم اعتدادهم بالعارض .

وقوله : ولا يدرك التأنيث [(٦)] .

يريد : ولا يدرك التأنيث بوجه من الوجوه الثلاثة المتقدمة ؛ التي هي أن المدلول

---

(١) في ، معادة في : أ . (٢) تكملة من : أ .

(٣) لغة تنسب إلى القبائل الآتية : بنو الحارث بن كعب ، وطيء ، وأزد شنوءة .

انظر هذه اللغة في : الكتاب ٥/١ ، ٦ ، ٣٩ ، ٨/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٢٦٢/١ ، الأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٨٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، إعراب القرآن ٥١١/١ ، البصريات ٨٧٦/٢ ، البغداديات ١٠٩ ، الأمالي الشجرية ١٣٢/١ ، ١٣٤ ، شرح المفصل ٧٩/٣ ، ٧/٧ ، البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، التذييل والتكميل ١١٧/٢أ ، منهج السالك ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٧/٢ – ٨ ، الجنى الداني ١٩٧ – ١٩٨ ، المغني ٤٠٤/١ ، شرح ابن عقيل ٨٠/٢ – ٨٥ .

(٤) قال أبو حيان : « قيل : وهي لغة شاذة ، قيل : والصحيح أنها لغة حسنة وهي من لغة أزد شنوءة » ، البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، وجاء في التذييل والتكميل ١١٧/٢أ : « .... أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة قوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره » .

وقال ابن أم قاسم : « ولا يقبل قول من أنكرها – يعني هذه اللغة » ، توضيح المقاصد ٧/٢ – ٨ .

وللمسألة شواهد كثيرة من الحديث كقوله ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وشواهد من الشعر . جاءت في التذييل وفي غيره من المصادر السابقة .

(٥) ب : باللزوم .

(٦) الجزولية : ١٠أ – بعده : « .... ولا التثنية ولا الجمع » .

عليه لابد أن يكون أو أنه أقل ما يكون أو أنه الأصل (١) .

وقوله : فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة (٢) .

يريد ما لا يدرك بوجه من تلك الوجوه الثلاثة ، أي أن العرب فرقت بين ما يدرك بوجه ما ، وبين ما لا يدرك فجعلت ما يدرك بوجه ما دون علامة ، وما لا يدرك بوجه بالعلامة فرقاً بينهما (٣) .

وقوله : فإذا أسند الفعل إلى المفرد والمثنى (٤) .

مثاله : قامت هند ، وقامت الهندان ، واستظهر بهما على المجموع نحو قولك : قام الهنود ، وقامت الهنود ، لأنه يجوز (٥) تذكير الفعل له (٦) وتأنيثه (٧) .

وقوله : من ظاهر المؤنث (٤) .

استظهر بالظاهر في ذلك على المضمر /١١٥أ لأنه إذا أسند الفعل إلى المضمر أنث لا غير (٨) نحو : فاطمة قامت ، إذ لا لغة هنا غير لغة التأنيث (٩) .

وقوله : الحقيقي (٣) .

---

(١) أخذها من قول الجزولي : « إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحدا وأن أصله التذكير » ، الجزولية : ١٠أ .

(٢) الجزولية : ١٠أ .

(٣) فالفاعل المفرد يدرك فلا يحتاج إلى علامة ، والتثنية والجمع والتأنيث على هذا لا تدرك فتحتاج إلى علامة . انظر : المباحث الكاملية ٢٣٨/١ ، شرح الجزولية : ٤١٩/١ .

(٤) الجزولية : ١٠أ – ب .

(٥) أ : لا يجوز . وما أثبته هو الصحيح .

(٦) للمجموع .

(٧) سيأتي بيان حكمه ص : ٥٨٠ .

(٨) زعم ابن هشام أن قولهم (لا غير) لحن . انظر المغني ١٦٩/١ .

وقد رد عليه شراح المغني بأنه مسموع عن العرب كقول الشاعر :–

جواباً به تنجو اعتَمِد فَوَرَبِنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفت لا غيرَ تسأل

وبنقل الأئمة كالزمخشري وابن الحاجب والأندلسي .

انظر : المنصف للشمني ٣١٠/١ ، وحاشية الدماميني على المغني ٣٠٩/١ ، حاشية الدسوقي ٢٣١/١ ، حاشية محمد الأمير ١٣٦/١ .

(٩) انظر في وجوب تأنيث الفعل المسند إلى ضمير مؤنث :–

نتائج الفكر ١٦٧ ، ١٦٩ ، المباحث الكاملية ٢٣٨/١ ، البسيط ٢٦٥/١ .

استظهر به على المؤنث غير الحقيقي ، لأنه إذا أسند إليه الفعل جاز فيه الأمران نحو : طلعت الشمس وطلع الشمس .

وقوله : ولم يفصل بينهما [١] .

استظهر به على ما فصل [فيه [٢]] بين الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة [٣] وبين فعله نحو : حضر القاضي اليوم المرأة و :-

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ [٤] ... ..

وقوله : فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة [١] .

استظهر به على ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة [٥] .

وقوله : وحذفها مع الفصل [٦] أسهل منه بلا [٧] فصل [١] .

هنا ذكر حكم [٨] ما فصل فيه بين الفاعل الذي فيه الشروط المتقدمة [٩] وبين

---

(١) الجزولية : ١٠ب .
(٢) تكملة من : أ .
(٣) انظر ص : ٥٧٧ .
(٤) القائل هو : جرير ، وهذا صدر بيت من البحر الوافر عجزه :-

... . عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :-

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِوي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ

الصلب : جمع صليب معروف ، شام : جمع شامة وهي الأثر الأسود في البدن .
اللسان ٣٢٩/١٢ (شيم) .

الشاهد فيه : فصل بين الفعل (ولد) ، وفاعله المؤنث الحقيقي بفاصل لذلك لم تلزمه تاء التأنيث .
الديوان ٥١٥ ، المقتضب ١٤٥/٢، ٣٤٩/٣ ، شرح الكتاب ٧٢/٢أ ، ضرورة الشعر ٢١٢ ، التكملة ١١٥ ، الخصائص ٤١٤/٢ ، الأمالي الشجرية ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، الإنصاف ١٧٥/١ ، شرح المفصل ٩٢/٥ ، المباحث الكاملية ٢٣٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٠٩/١ (ف) ، المقاصد النحوية ٤٦٨/٢ .

(٥) قال سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل » ، الكتاب ٢٣٥/١ .

(٦) ب : الأصل .
(٧) ب : الا .
(٨) ب : ذكر فيه حكم .
(٩) انظر ص : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

فعله نحو : حضر القاضي اليوم امرأة [١] [و :-

.... وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سُوءٍ [٢]] ... ..

وقوله هنا [٣] : (أسهل) ، ولم يقل : (أحسن) إشارة إلى أن الحذف هنا قبيح مثله مع عدم الفصل [٤] ، إلا أن احتمال قبحه مع الفصل أسهل ، والذي سهله أنه لما كان حذف العلامة قد يجوز مع الفاعل في ذلك إذا اتصل على لغة ضعيفة وهي قول من قال : قال فلانة وكان هنا بين الفعل والفاعل ما طال به الكلام ، والطول يجوز معه من الحذف ما لا يجوز دونه سهل الحذف هنا ، وهذا معنى قول سيبويه في هذا كأنهم جعلوا ذلك على المعاقبة كالهاء في زنادقة وما أشبه ذلكَ [٥] ، أي أن الطول هو الذي سهل الحذف [فبكونه قد سهل الحذف [٦]] كأنه قد عاقب ما كان في الكلام قبل هذا الطول من لزوم التأنيث ، كما عاقبت التاء [٧] في زنادقة ما كان في اللفظ قبلها من الياء في نحو زناديق ، إذ سبب المعاقبة في ذلك أنهم كأنهم استثقلوا اجتماع الزيادتين في الكلمة عند إرادتهم تأنيث /١١٥ب الجمع فجعلوهما على المعاقبة . وسبب ذلك إنما هو ثقل اجتماعهما كما كان سبب حذف التاء هناك [استثقالهم [٨]] الطول الحادث بالفصل [٩] .

وقوله : ولا تلزم في الجمع مطلقا [١٠] .

---

(١) أ : المرأة ، ثم انظر كلام سيبويه السابق .

(٢) تكملة من : أ .

وقد سبق تخريجه . انظر ص : ٥٧٨ هـ٤ .

(٣) ب : قلنا .

(٤) استعمل سيبويه هنا كلمة أحسن . انظر : الكتاب ١/٢٣٥ .

(٥) قال سيبويه : « .... نحو قولك : حضر القاضي امرأة لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة نحو : زنادقة وزناديق ، فيحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في (مغتلم) : مغيلم ومغيليم ، وكأن الياء صارت بدلا لما حذفوا » ، الكتاب ١/٢٣٥ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : الهاء .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) ب : بالفعل .

(١٠) الجزولية : ١٠ب .

يعني بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقي أو غير حقيقي ، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة ، وسواء كان فيه الفعل أو لم يكن ومثال ذلك : قامت الهنود وقام الهنود وقامت الهندات ونفعت المواعظ ونفع المواعظ ، وكذلك نفعت الموعظات ، [ونفع الموعظات [1]] وقام الرجال وقامت الرجال ، وقام الزيدون وقامت الزيدون .

وبالفصل بين الفعل وفاعله في ذلك كله : قامت اليوم الهنود وقام اليوم الهنود ، وكذلك في باقي المثل [2] المتقدمة .

وهنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، وإذا لم يكن مفرداً أو مثنى وكان مجموعا .

وهذا ليس كما ذكره المؤلف في مذهب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع [3] ، وأما جمع المؤنث السالم نحو : قامت الهندات فحكمه حكم المفرد والمثنى . وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا والمثنى [4] .

وإنما [5] افترق المجموع من المفرد والمثنى عنده لأن المجموع في ذلك كله إن كان مؤنثاً غير حقيقي فجواز الوجهين فيه على أصل جوازهما في المؤنث الحقيقي [6] وسيأتي ذلك [7] .

وإن كان مؤنثاً حقيقياً أو مذكراً [8] فإنه قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في

---

(١) تكملة من : ب . (٢) ب : المسائل .

(٣) قال اللورقي : « ... إنما يعني في جمع التكسير واسم الجمع ، أما جمع السلامة فلا ، وذلك أن جمع التكسير تؤول تارة بالجماعة وتارة بالجمع ، ولا ينظر فيه إلى الواحد قال تعالى : ﴿ قالت الأعراب ﴾ ، ﴿ وقال نسوة ﴾ » . المباحث الكاملية ٢٤١/١ . وانظر : الكتاب ٢٣٦/١ ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٤) قال السهيلي : « فإن كان الجمع مسلما فلابد من التذكير لسلامة لفظ الواحد ، فلا تقول : قالت الكافرون كما لا تقول : قالت الكافر ، لأن اللفظ بحاله لم يتغير بطروء الجمع عليه » ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٥) أ : إنما .

(٦) كذا في النسختين ، ولعل الصحيح في المؤنث غير الحقيقي .

(٧) انظر ص ٥٨٢ - ٥٨٤ . (٨) ب : ومذكرا .

الاسم تأنيث غير حقيقي ، وهو معنى الجماعة والحكم للطارئ أبداً كما قال [(١)] :-

.... وإنَّمَا نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ مَا يمْضِي [(٢)]

فلما كان [تأنيث [(٣)]] الجماعة تأنيثاً [(٤)] غير حقيقي جاز معه الوجهان ، كما جاز في المؤنث غير الحقيقي هذا توجيه /١١٦أ لمذهب المؤلف [(٥)] .

---

(١) القائل : هو أبو خراش الهذلي .

(٢) من البحر الطويل وتتمة البيت :-

بَلَى إنَّهَا تَعْفَى الكُلُومُ وإنَّما .... ..

وهو من قصيدة قالها في رثاء أخيه عروة ونجاة ابنه خراش مطلعها :-

حمدت إلهي بَعْدَ عُرْوة إذَ نَجَا خِراشٌ وبَعْضُ الشَرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْض

الكلوم : جمع كلم وهو الجرح . اللسان ٥٢٤/١٢ (كلم) . نُوَكَّل : بالبناء للمفعول ، من وكلته بأمر كذا توكيلا إذا فوضته إليه وألزمته به إلزاما . الخزانة ٤١١/٥ .

قال البغدادي : « قال القاري : يقول : إنما نحزن على الأقرب فالأقرب ، ومن مضى نسيناه ولو عظم ما مضى » ، الخزانة ٤١١/٥ - ٤١٢ .

ويروى على أنها .... الحماسة ٣٨٦/١ .

الشاهد فيه : ذكر الشارح هذا البيت متمثلا - إذ ليس فيه تأنيث على معنى الجماعة - وجه التمثل ، أننا موكلون بالأقرب والأدنى حتى لو كان طارئاً .

ديوان الهذليين ١٥٩ ، الكامل ٧١٣/٢ ، الحماسة ٣٨٦/١ ، حماسة البحترى ٢٥٧ ، الخصائص ١٧٠/٢ ، المحتسب ٢٠٩/٢ ، الزهرة ٥٥٠/١ ، العقد الفريد ٣٨/٣ ، الأمالي ٢٧١/١ ، الأغاني ٤٣/٢١ ، أمالي المرتضى ١٩٩/١ ، سمط اللآلىء ٦٠١/١ ، شرح الكافية ٢٨/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٣ ، المغني ١٥٥/١ ، شرح شواهد المغني ٤٢١/١ - ٤٣٣ ، الخزانة ٤٠٥/٥ - ٤١٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٢/٣ - ٢٥٩ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ : ثانيا .

(٥) هذا عند الشارح ، وأقول : لعل الجزولي جرى على مذهب الكوفيين ، فإنهم يجرون الجمع السالم مجرى جمع التكسير ، والجمع المكسر يجرى مَجرى المؤنث غير الحقيقي .

انظر : البسيط ٢٦٧/١ (الغرب) ، منهج السالك ١٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٤/٢ .

وإلى هذا أشار أبو حيان رحمه الله تعالى بقوله : « وظاهر قول الجزولي جواز قامت الزيدون وقام الهندات لأنه قال :- قاصدا التاء - ولا تلزم في الجمع مطلقا » ، التذييل والتكميل ١١٥/٢ب .

وأما مذهب المحققين (١) فأنهم فرقوا في ذلك بين ما ذهب فيه ما كان أولاً بالجملة ، وبين ما لم يذهب فيه ما كان أولاً بالجملة .

قالوا : فجمع التكسير ذهب فيه حكم المفرد الذي كان أولاً بالجملة فكان الحكم للطارئ ، وجمع السلامة كان ذهاب الإفراد منه كلا ذهاب ، لأن لفظ المفرد فيه باقٍ ، وغاية ما زيد عليه ليدل على الجمع هو وما زاد (٢) عليه أن ينوب منابه مفرداً مع معطوفين مؤنثين فصاعدا ، فالحكم مع الزيادة ينبغي أن يكون كالحكم مع العطف ، وأنت لو عطفت فقلت قامت هند وهند وهند لم ينبغ أن يكون الفعل إلا مؤنثا ، فكذلك إذا كان مع ما ناب منابه (٣) ، وبهذا أقول . لأنه الذي يُبْقِي (٤) حكم التأنيث على أصله ، فلا ينبغي أن يخرج عنه ، كما خرجنا عنه مع الخروج الذي هو أقوى من هذا الذي إنما هو موجود مع التكسير .

فإن قلت : هذا المذهب يقتضي أنك لا تقول : قامت الزيدون أصلا ، كما لا تقول : قامت زيد وزيد وزيد (٥) ، ونحن قد وجدنا قامت الزيدون في كلام العرب وهو قولها (٦) :-

---

(١) هذا مذهب البصريين .

انظر : المصادر السابقة .

وهو ما رجحه الشارح – رحمه الله – وهو مذهب قوي قال أبو حيان : « ولا عدول عن ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الشلوبين في هذه المسألة من أنه لا يجوز : قامت الزيدون ولا قام الهندات ... » ، التذييل والتكميل ٢/١١٥ب .

(٢) ب : وما زيد .

(٣) قال أبو حيان : « لأن لفظ الواحد في جمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية ، فيتنزل قولك : قامت الهندات منزلة قولك : قامت هند وهند وهند هذا هو الصحيح » ، التذييل والتكميل ٢/١١٥أ .

(٤) ب : ينبني .

(٥) انظر في منع هذا :

البسيط ١/٢٦٨ (الغرب) ، التذييل والتكميل ٢/١١٥أ .

(٦) أ : قولنا .

والقائل هو : النابغة الذبياني .

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ (١)   ...

وما أشبه ذلك .

فقلنا : لا سواء فإنَّ بني عامر قبيلة ، وأسماء القبائل قد كثر فيها حملها (٢) مرة على معنى القبيلة ، ومرة على معنى الحي ، فحملت قولهم : قالت بنو عامر على معنى قالت قبيلة بني عامر (٣) .

فإنْ قلت : هذا المذهب يقتضي ألا تقول : قام الهندات ، كما لا تقول : قام هند وهند وهند (٤) وقد جاء قام الهندات . في كلام العرب قال (٥) :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَقُلْنَ لِي (٦)

---

(١) من البحر البسيط مطلع قصيدة عجزه :-

.... ..   يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

خالوا بني أسد : أي فارقوهم وقطعوا حلفهم ، يقال : خاليته مخالاةً وخلاء إذا فارقته . انظر : شرح ديوان النابغة ٨٢ .

الشاهد فيه : تأنيث الفعل (قالت) مع فاعله الملحق بجمع المذكر السالم .

الديوان ٨٢ ، الكتاب ٣٤٦/١ ، الأصول ٣٧١/١ ، الجمل ١٧٣ ، التمام ٧٧ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، ٢١١ ، الحلل ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٨٠/٢ ، ٨٣ ، الإنصاف ٣٣٠/١ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ١٠٤/٥ ، الخزانة ١٣٠/٢ – ١٣٨ .

(٢) أ : حملنا .

(٣) قال ابن الأنباري : « اعلم أن أسماء القبائل مؤنثة كقولك : هذه تميم تشهد عليك ، وقد حضرتك هاشم وأنت في (تميم وأسد) بالخيار ، إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر ، فمن أجراه قال : هو اسم معروف مذكر سميت القبيلة به فأجريته إذ كان مذكرا ، ومن لم يجره قال هو اسم للقبيلة فمنعته الإجراء للتعريف والتأنيث » ، المذكر والمؤنث ٥٣٥ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ هـ ٣ ، هـ ٤ .   (٥) لعله عبدة بن الطبيب .

(٦) شطر من البحر الكامل . لم أقف عليه بهذه الرواية إلا في التذييل والتكميل ١١٥/٢أ ، ولعل أبا حيان متابع للشارح في ذلك إذ نقل رأي الجزولي والشلوبين في هذه المسألة . انظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢أ – ب .

والرواية المشهورة في كتب النحويين :-

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي   والظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تصَدَّعُوا

من قصيدة لعبدة بن الطبيب مطلعها :- =

فالجواب : أنَّ البنات لا تشبه [1] الهندات ، فإنَّ واحد الهندات هند فله حكم هند ، وواحد البنات المنطوق به [2] بنت ، ولم يسلم فيه لفظ بنت كما هو بل غيره عند جمعه /١١٦ب وبنوه على بناء أَمَة فقالوا بَنَة ثم جمعوه ولم ينطقوا بابنه أصلا ، فمن حيث فعلوا به ذلك أشبه بهذا التغيير جمع التكسير فحكموا له بحكم جمع التكسير [3] ، وجمع التكسير يجوز فيه الوجهان ، فحكم لما أشبهه بحكمه .

وقوله : ويجوز حذفها إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقا [4] .

هنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة [5] إذا كان غير حقيقي ، ومثاله : طلعت الشمس وطلع الشمس .

ويريد بقوله : مطلقا سواء كان معه باقي الشروط المتقدمة الذكر أو لم يكن ، وإنما جاز الوجهان في المؤنث غير الحقيقي ولم يكن كالمؤنث الحقيقي في الاقتصار على التأنيث ، لأن المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز [6] ، فمن لم يلحق العلامة لم يعتد به

= أَبَنِيَّ إنِّي قَدْ كَبُرتُ ورَابَنِي بَصَرِي وفيَّ لِمُصْلِحٍ مُسْتَمْتَعُ

الشجو : الحزن ، اللسان ٤٢٢/١٤ (شجا) ، تصدعوا : تفرقوا ، اللسان ١٩٤/٨ (صدع) .

ويروى : الأقربون . المفضليات ١٤٨ . والراغبون . النوادر ١٩٣ .

الشاهد ثابت في الروايتين : وهو تذكير الفعل (بكى) مع فاعله المؤنث (بناتي) .

المفضليات ١٤٨ ، النوادر ١٩٣ ، مجالس العلماء ١٥٠ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، الخصائص ٢٩٥/٣ ، المخصص ٢٤/١٧ ، أوضح المسالك ٢٤٧ ، تعليق الفرائد ١٣٢٦/٢ (ر) ، المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، التصريح ٢٨٠/١ .

(١) أ : تشبه . (٢) ب : بها .

(٣) قال ابن مالك : « وحكمها – يعني التاء – مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء » ، التسهيل ٧٥ . وانظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢أ – ب ، تعليق الفرائد ١٣٢٦/٢ (ر) ، أوضح المسالك ٢٤٦ – ٢٤٨ ، التصريح ٢٠٨/١ .

(٤) الجزولية : ١٠ب .

(٥) وهي أن يكون الفاعل مفردا أو مثنى من ظاهر التأنيث لم يفصل بينه وبين فعله . انظر ص : ٥٧٧ – ٥٧٨ .

(٦) لذلك قالوا ، التأنيث حقيقي ومجازي ، ويعنون بالمجازي غير الحقيقي . انظر : نتائج الفكر ١٦٧ ، البديع ١٨٩/٢ .

لكونه مجازا ، ومن ألحق العلامة أجرى المجاز في ذلك مجرى الحقيقي مراعاة لما جرى عليه لفظه من أحكام التأنيث ، فأشبه [١] بذلك المؤنث الحقيقي فحكم له بحكمه .

وقوله : إلا أن الحذف مع الفصل أحسن منه بلا فصل [٢] .

مثاله : طلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس ، هذا أحسن من طلع الشمس وقد تقدم سبب ذلك [٣] .

وقوله : ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى مضمر المؤنث مطلقا [٤] .

هنا أيضا ذكر حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، إذا لم يكن ظاهرا ويعني بقوله : مطلقا سواء كان مؤنثا حقيقيا أو لم يكن ، ومثاله : هند قامت والشمس طلعت .

والعلة في أن لم يجز [٥] إن هندا قام كما جاز قام هند في من يقول : قال فلانة . أنَّ كون الفعل والفاعل كالشيء الواحد [٦] تأكد مع إضماره واستتاره في الفعل ، فتأكدت قوة لحاق التاء في الفعل في ذلك /١١٧أ .

إذ إنما كان لحاق علامة التأنيث في الفعل والتأنيث للفاعل لكونهما كالشيء الواحد ، فلما تأكدت قوة لحاق الهاء [٧] في ذلك لأن كونهما كالشيء الواحد تأكد .

ولأنَّ من يقول : قال فلانة كأنه استغنى عن العلامة [٨] في الفعل ، بكون [٩] الفاعل بعده ظاهرا وهذا بادي [١٠] التأنيث فعندما يكون الإضمار واستتار الضمير

---

(١) ب : فأشبهت .

(٢) ب : بالفصل .

وانظر الجزولية : ١٠ب .

(٣) انظر ص : ٥٧٨ .

(٤) الجزولية : ١٠ب .

(٥) ب : لم يجوز .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٧٣ هـ٩ .

(٧) ب : التاء .

(٨) ب : بالعلامة .

(٩) أ : يكون .

(١٠) أي ظاهر . انظر اللسان ٦٥/١٤ (بدا) .

يزول ذلك (١) فانبغى أن يلزم هذا النوع العلامة .

وقوله : إلا في الضرورة (٢) .

يريد في نحو قوله (٣) :

.... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها (٤)

---

(١) أي يزيل ظهور الفاعل وظهور التأنيث .

(٢) الجزولية : ١٠ب .

(٣) القائل : عامر الطائي (.... - .....) .

وهو عامر بن جوين بن عبد رضا بن قمران الطائي ، شاعر فارس ، أحد الخلعاء الفتاك ، تبرأ قومه من جرائره ، وكان من المعمرين قتله بنو كلب وهو شيخ كبير .

انظر : « المعمرين ٥٣ ، أسماء المغتالين ضمن المجلد الثاني من نوادر المخطوطات ٢٠٩ ، الأغاني ٦٩/٨ ، الخزانة ٥٣/١ - ٥٤ » .

(٤) من البحر المتقارب صدره :-

فَلَا مُزْنَــةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهــا ....

وقبله ثلاثة أبيات هي :-

وَجَارِيةٍ مِنْ بَنَاتِ المُلُوكِ (ك م) قَعْقَعْتُ بالرُّمْــحِ خِلْخَالَهــا

كَكِرْفِئَةِ الغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِير (م) تَرمي السَّحَابَ وَيُرْمَى لَهـا

تواعِدُها بَعْدَ مَرِّ النُّجُوم (م) كَلْفَــاءُ تُكْثِــرُ تَهْطَــالها

فلا مزنة ....

الكرفئة : السحابة العظيمة التي يركب بعضها بعضا حملا للماء ، الصبير : سحاب أبيض ، ترمي السحاب هذه الكرفئة أي تنضم إليه وتتصل به .

انظر : الخزانة ٥١/١ - ٥٢ .

المزنة : واحدة المزن السحابة البيضاء ، الودق : المطر ، أبقل : يقال بقل المكان يبقل إذا نبت بقله . انظر : الخزانة ٤٧/١ - ٤٨ .

الشاهد فيه : تذكير الفعل (أبقل) المسند إلى ضمير المؤنث غير الحقيقي وهو (الأرض) .

الكتاب ٢٤٠/١ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ١٢٤ ، الكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ (الدالي) ، إعراب القرآن ٦١٩/١ ، الخصائص ٤١١/٢ ، المحتسب ١١/٢ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ ، فرحة الأديب ١٠١ - ١٠٣ ، المفصل ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ١٥٨/١ - ١٦١ ، =

وكان ينبغي أن يقول : إلا أن يكون ضمير المؤنث غير الحقيقي في الضرورة ، فإن ضمير المؤنث الحقيقي لا يجوز فيه ذلك أصلا لا في ضرورة ولا غيرها (١) .

وسبب جواز ذلك في الضرورة في ضمير المؤنث غير الحقيقي دون ضمير المؤنث الحقيقي أن المؤنث [غير (٢)] الحقيقي التأنيث فيه مجاز ، فالأصل فيه ألا تلحق (٣) علامة التأنيث بعد ما تضم الضرورة برد المؤنث غير الحقيقي إلى أصله (٤) ، وتشبيهه بما ليس فيه [تأنيث (٥)] أصلا ، وهذه علة الضرائر (٦) أعني التشبيه لشيء بشيء أو الرد (٧) إلى أصله (٨) .

وقوله : وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتهما وحذفهما ، وحذفهما أفصح (٩) .

مثال ذلك : قام الزيدان وقاما الزيدان وقام الزيدون وقاموا الزيدون .

وقوله : لكونهما يوهمان الضمير (٩) .

يريد من حيث كان أصلهما أن يكونا ضميرين ، فكان الاتيان بهما موهماً لما

= الرد على النحاة ٨٣ ، نتائج الفكر ١٦٨ ، شرح المفصل ٩٤/٥ ، شرح الجمل ٣٩٢/١ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ضرائر الشعر ٢٧٥ ، المقرب ٣٠٣/١ ، البسيط ٢٦٥/١ ، ٧٤١/٢ ، ٩٩١ (الغرب) ، رصف المباني ٢٤١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٦٢/٢ ، الخزانة ٤٥/١ – ٥٥ .

(١) قال العطار : « ولمَّا لم يذكر سيبويه إلا المؤنث غير الحقيقي قال بعض النحويين : لا يوجد منه شيء في المؤنث الحقيقي ، وكلام المؤلف مطلق فى الحقيقي وغيره ، فإن سيبويه سكت عن الحقيقي ولم يمنعه تكملة ظاهر المؤنث الذي يعود عليه » ، المشكاة والنبراس ١١٢/١ (ف) .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : أن تلحق .

(٤) من التذكير ، فالمذكر أصل للمؤنث . انظر ما سبق ص : ٥٧٥ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) لم أقف على من سمى هذه العلة بعلة الضرائر غير الشارح . وإن كانت تسميتها بذلك معقولة ؛ لأن الباعث عليها الضرورة . وما ذكره قد يدخل تحت علة التشبيه في أن الشيء قد يحمل على ما يشبهه ، أو تحت علة الأصل في أن الشيء قد يحمل على أصله . انظر في هذه العلل : ثمار الصناعة ٤ ، الاقتراح ١١٥ – ١١٩ .

(٧) ب : والرد .

(٨) ب : الأصل .

(٩) الجزولية : ١٠ب .

لا يجوز من الإضمار قبل الذكر ، وإن كان الذي أتى بهما لم يأت بهما على أنهما ضميران ، لكنه جعلهما حرفين فكان ذلك أيضا إخراجاً لهما عن أصلهما ، فاجتمع في ذلك وجهان كل واحد منهما يُقَبِّحُ الاتيان بألف التثنية وواو الجمع .

أحدهما : أنك كأنك تضمر قبل الذكر لكون الواو والألف أصلهما أن يكونا ضميرين (١) .

والثاني : أنك مع كونك تشبه بمن (٢) يضمر (٣) قبل الذكر تخرج الألف والواو عن أصلهما (٤) (من الاسمية (٥)) /١١٧ب إلى ما ليس أصلهما (٤) من كونهما حرفين وعلامتين (٦) .

[وقوله (٧)] : ولكون معناهما غير ملازم للاسم (٨) .

أي لأن (٩) المثنى والمجموع قد تفرد فيهما الأسماء فكان معناهما غير لازم وغير اللازم لا يعتد به في أكثر اللغة ، فكأن المثنى والمجموع باق على أصله من الإفراد فانبغى ألا يلحق ألف التثنية ولا واو الجمع لهما .

---

(١) وهذا ممتنع غالباً لأن الأصل أن يتقدم مفسر الضمير عليه .
انظر : الكتاب ٢٢٠/١ ، المقتضب ١٨٦/٣ ، الخصائص ٢٩٥/١ .
(٢) أ : ثم . (٣) ب : يضم ، أ : تضمر .
(٤) أ : أصلها . (٥) معادة في : أ .
(٦) هذا على أحد الأقوال في تخريج هذه المسألة ، وبقي قولان تكون الواو والألف فيهما ضميرين وهما :-
أ - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما بدل منهما .
ب - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدم .
انظر : إصلاح الخلل ٣٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٣٤/١ .
وقال اللورقي : « وكونهما - يعني الألف والواو - ضميرين هو الأصل والكثير ، وإخراجهما عن الأصل وجعلهما علامتين خلاف الظاهر فيحصل اللبس » ، المباحث الكاملية ٢٤٣/١ .
وقول اللورقي يؤيد القولين الأخيرين .
(٧) تكملة من : ب . (٨) الجزولية : ١٠ب .
(٩) ب : أن .

وقوله : بخلاف علامة التأنيث [١] .

أي لأنَّ المؤنث الحقيقي يلزم التأنيث [ولا ينقلب مذكراً بخلاف التثنية [٢]] والجمع اللذين لا يلزمان الاسم [٣] ، لأنه قد يفرد ، وكذلك المؤنث غير الحقيقي يلزم التأنيث ولا يُذَكَّر إلا [في [٢]] لغة آخرين يذكّرونه فهو في لغة المُؤَنِّثين له لازم له التأنيث .

وقوله : الفاعل مرتبته أن يلي الفعل [١] .

مثال ذلك : ضرب زيد عمراً ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ فعل الفاعل إنَّما هو مبني للفاعل لا للمفعول به [٤] ، فكان أطلب بالذي يبنى له منه بما لم يبن له [٥] ، وهو فضلة فيه مستغنى عنه [٦] ، وأيضا فلأنه الذي يُصَيِّر غيره مفعولا به بأن يوقع [٧] به فعله .

وأيضا فإنه لا يستغنى المتكلم بالفعل عنه [٨] ، والمفعول قد يستغنى عنه [٩] .

وقوله : ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة الآخر [١٠] .

---

(١) الجزولية : ١٠ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال ابن السيد : « إن التأنيث لازم للاسم ، والتثنية والجمع ليسا كذلك ، لأنهما قد يفارقان الاسم فيصير إلى الواحد ، فللزوم التأنيث لزمت علامته ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما » ، اصلاح الخلل ٤١ . وانظر : التكملة ٨٧ .

(٤) قال الصيمري : « واعلم أنَّ الفاعل في حكم العربية هو : ما بني على فعل صيغ له على طريقة فعل » ، التبصرة والتذكرة ١٠٦/١ .

(٥) يعني المفعول به .

(٦) قال ابن السراج عن الفاعل : « ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام » ، الأصول ٧٥/١ .

(٧) ب : يرفع .

(٨) لأنه لابد لكل فعل فاعل .
انظر : الكتاب ٤٠/١ ، المقتضب ١٥٧/١ ، ٥٩/٢ ، الأصول ٧٥/١ .

(٩) هذا معنى قولهم : إنه فضلة . انظر الهامش (٦) .

(١٠) نص الجزولية : « الفاعل مرتبته أن يلي الفعل ، ومرتبة المفعول ألا يليه ثم يجوز وقوع كل واحد ... » ، الجزولية : ١٠ب .

مثاله : ضَرَبَ زَيْداً عَمْروٌ .

وقوله : وقد يَجِبْ .

تفسير هذا فيما بعد (١) .

[وجوب تقديم المفعول به]

وقوله : فكل فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول (٢) .

مثاله : ﴿ وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه [بكلماتٍ (٣)] ﴾ (٤) .

وقوله : أو مقرون بإلا (٢) .

مثاله : ما ضرب زيداً إلا عمرو وامتناع تقديم الفاعل على المفعول هنا لمكان اللبس وذلك أن قولنا ما ضرب زيدا إلا عمرو معناه ما ضرب زيدا أحد إلا عمرو (٥) .

وإذا قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيداً على تقديم الفاعل على المفعول التبس بقولك : ما ضرب إلا عمرو زيدا الذي يكون معناه ما ضرب أحد أحدا إلا عمرو زيدا ، وهذان معنيان فألزم كل واحد منهما لفظه ولم يجز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس ، فقد كان تمام هذا اللفظ أن يقول : أو مقرون بإلا /١١٨أ والمفعول متقدم عليهما (٦) .

---

(١) سيأتي بعد هذه الفقرة مباشرة مواضع وجوب تقدم المفعول به ، ثم مواضع وجوب تقدم الفاعل .

(٢) الجزولية : ١٠ب .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) تتمتها : ﴿ .... فَأَتَمَّهُنَّ . قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ للنَّاسِ إماماً . قَالَ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي . قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤] .

(٥) لأن « ما قبل إلا أبدا منحصر فيما بعدها ، وما بعدها ليس منحصراً فيما قبلها ، فيصير المفعول منحصرا في الفاعل الذي بعد إلا ، والفاعل الذي بعد غير منحصر في المفعول الذي قبل إلا » ، المشكاة والنبراس ١/١١٤ (ف) .

(٦) أ : عليها . وهو يعني إلا والفاعل .

وإذا [١] قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيدا على معناه الذي قدمناه له فالفاعل فيه مقرون بإلا وهو لم يتأخر عن المفعول .

وقوله : أو في معنى المقرون بإلا [٢] .

مثاله : إنما ضرب زيدا عمرو و ﴿ إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ ﴾ [٣] .

[وجوب تقديم الفاعل على المفعول]

وقوله : وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول [٢] .

مثاله : ضرب موسى عيسى [٤] .

وقوله : [لا [٥]] في اللفظ [٢] .

يعني بالذي [٦] فيه القرينة اللفظية : ما ظهر فيه الإعراب من الفاعل أو المفعول أو أحدهما ، وسواء كان ظهوره فيهما أو في تابعهما [٧] .

وكذلك إنْ كان هناك ما يقوم مقام الإعراب في بيان الفاعل منهما [٧] نحو ضربت سُعدى موسى ، فإنّه بمنزلة الإعراب لأنَّ تاء التأنيث إنما تلحق الفعل علامةً لتأنيث الفاعل ، فهذا – أعني سُعدى – تقدم هنا أو تأخر يعلم كونه [٨] فاعلا بالتاء [٩] فيجوز أن يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنّه فاعلٌ من جهة التاء .

---

(١) ب : وإلا إذا .　　(٢) الجزولية : ١٠ب .

(٣) تتمتها ﴿ ... إن الله عزيز غفور ﴾ [فاطر : ٢٨] .

(٤) قال اللورقي : « والملتبسان – يعني الفاعل والمفعول – هما اللذان لا يظهر فيهما إعراب وذلك يكون في أربعة مواضع المقصورات والمبهمات والموصولات والمضاف إلى ياء المتكلم أو ما يتركب منها بعضها مع بعض مثال المقصورات : أكرم موسى عيسى ، ومثال المبهمات أكرم هذا هذا ، ومثال الموصولات أكرم الذي في الدار الذي في السوق ومثال المضاف إلى ياء المتكلم أكرم صاحبي غلامي ، ومثال المركب أكرم موسى هذا ... » ، المشكاة والنبراس ١/١١٤ (ف) .

(٥) تكملة من : ب .　　(٦) ب : الذي .

(٧) انظر : المباحث الكاملية ١/٢٤٦ ، المشكاة والنبراس ١/١١٤ (ف) .

(٨) أ : يكونه .　　(٩) بالهاء .

وقوله : ولا في المعنى [١] .

يعني بالذي فيه القرينة المعنوية وليست فيه قرينةٌ لفظيةٌ نحو [٢] : أكل موسى كُمَّثْرى ، لأنه قد علم أنَّ الفاعل إنما هو موسى لا كُمَّثْرى من جهة [المعنى [٣]] .

فسواءٌ تقدم موسى هنا أو تأخر أيضاً يعلم كونه فاعلا بالمعنى وإنْ لم يعلم باللفظ فيجوز أنْ يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنه فاعل من جهة المعنى [٤] ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل على الفاعل والمفعول .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا [١] .

مثال ذلك : ضربت زيدا ، واستظهر بقوله : ليس متصلاً بإلا على ما اتصلت به إلا من الفاعل على المضمر لأنَّ الفاعل هناك [لا [٥]] يكون إلا مؤخراً كالظاهر الذي يتصل بإلا من الفاعل وقد تقدم [٦] ، ومثاله مضمراً متصلاً بإلا قولنا : ما ضرب زيداً إلا أنا .

وقوله : ولا أسند إليه وصف جارٍ على غير من هو له [٧] .

يعني هند زيد ضاربته هي [٨] .

وقوله : أو مصدر مضاف إلى مضمر هو أبعد رتبة منه [٧] .

مثاله عجبت من ضربه أنت أو /١١٨ب ضربك أنا .

---

(١) الجزولية : ١٠ب .

(٢) ب : تقول .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٢٤٦/١ ، المشكاة والنبراس ١١٤/١ (ف) .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٧) هذا من المصنف والشارح جرياً على مذهب البصريين أما الكوفيون فلا يرون وجوب إبرازه إلا عند عدم أمن اللبس .

انظر : الأمالي الشجرية ٣١٤/١ - ٣١٧ ، الإنصاف ٥٧/١ - ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ - ٢٦٢ ، شرح الكافية ١٦/٢ - ١٧ ، ائتلاف النصرة ٣٢ - ٣٣ .

(٨) الجزولية : ١٠ب - ١١أ .

ولا معنى لهذا الشرط لأنه كذلك يكون ، وإن كان مضافاً إلى مضمر هو أقرب رتبةً منه نحو : عجبت من ضربي أنت أو من ضربك هو .

والصواب أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما قال في ذكر وجوه [جواز (١)] ارتفاع المضمر المنفصل في باب النعت فانظره هناك (٢) .

ووقع هذا الموضع في هذا الباب [في النسخ (١)] مختلفا ففي بعضها ما ذكرناه ، وقد بيَّنا ما فيه وفي بعضها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما أصلحناه وهو الصحيح (٣) ، لأنه إذا كان المصدر مضافاً إلى المفعول به لم يصح تقديم الفاعل فيه ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يقع اختلاف في النسخ في الموضع الذي بباب النعت (٤) .

وهذا يدل على أنه الذي قاله [صاحب (١)] هذا التأليف ، وأن الآخر تغيير عليه لأن ذلك الفصل هناك في معنى هذا ، ولم تختلف النسخ هناك ، فينبغي ألا تختلف هنا لما لم تختلف هناك .

وقد كان أخصر مما ذكره أن تقول فإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ولا مسندا إليه ما أضيف إلى مفعوله وجب تأخيره ، لأن (٥) الصفة الجارية على غير من هي له إنما تأخر الفاعل فيها وهو مضمر لمَّا أضيفت الصفة إلى مفعول الفاعل ، وكذلك المصدر المضاف إلى المفعول (٦) .

وعلة (٧) تأخير الفاعل فيها إضافة الرافع إلى المفعول به فكان ينبغي [أن (١)] يأتي

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) انظر ص : ٦٢٥ - ٦٢٦ .
(٣) النسختان اللتان وقفت عليهما فيهما النص الأول . نسخة فاس ١٠ب - ١١أ ، النسخة التيمورية ٦٥ . أما النسخة التي اعتمدها اللورقي في شرحه ففيها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به . انظر : المباحث الكاملية ٢٤٥/١ ، ووصف هذه النسخة بأنها متأخرة فقال : « وزاد في المتأخرة صورة رابعة وهي ما إذا أضيف المصدر إلى المفعول فإنه يجب تأخير الفاعل » ، المباحث الكاملية ٢٤٦/١ .
(٤) انظر ص : ٦٢٦ .
(٥) أ : فإن .
(٦) ب : مفعول .
(٧) ب : علة .

بما ذكرناه ليكون ذلك أخصر ، وليكون [١] تصريحاً بالعلة في تأخر الفاعل وهو مضمر .

وقوله : وللإضافة والإضمار وترتيب [٢] المضمرات تأثير في هذا الباب [٣] .

مثال تأثير الإضافة إلى قولك : أعجبني ضرب زيدٍ عمرا أو ضرب زيدٍ عمروٌ [٤] فهذا قبل الإضافة كان يجوز فيه تقديم كل واحد من الاسمين وتأخيره ، فإذا كانت الإضافة كان المقدم المضاف والمؤخر غيره ولابد ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ومثال /١١٩أ تأثير الإضمار قولنا : ضربت زيداً وضَرَبَكَ زيدٌ [٥] ، فهذان الاسمان قبل إضمار أحدهما ، كان يجوز في كل واحد منهما التقديم والتأخير ، فإذا كان الإضمار كان المقدم المضمر ليتصل بالعامل والمؤخر غيره ولابد ، لأنك إن أخرت المضمر انفصل [٦] من العامل ، ولا ينبغي أن يؤتى بالانفصال في موضع يمكن فيه الاتصال [٧] .

وكذلك إذا كان الفاعل والمفعول مضمرين يؤثر الإضمار أيضا في الفاعل والمفعول ، إذ [٨] كانا قبل الإضمار يجوز فيهما التقديم والتأخير ، فعندما أضمرا معا اقتضى حكم المضمرات أن يتقدم الفاعل على المفعول ، وأن يقال ضربتك وضربته وضربتني ، ولا يقدم المفعول في ذلك ، بل يكون الفاعل في ذلك مقدماً والمفعول مؤخراً ولابد [٩] ، من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فيكون [١٠] المفعول بذلك متصلا بعامله .

---

(١) ب : يكون .

(٢) وترتيب ، معادة في : أ .

(٣) الجزولية : ١١أ .

(٤) ب : أو ضرب عمرو زيدا .

(٥) ب : عمرو .

(٦) ب : للفصل .

(٧) قال المبرد : « إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل » ، المقتضب ١١٩/٣ .

(٨) ب : إذا .

(٩) قال الأبذي : « ... إذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب ، أحدهما مرفوع والآخر منصوب اتصلا ، وبدأت بالمرفوع ، فتقول : ضربته وضربتك وضربتني ولا يجوز : ضربت إياك إلا في الضرورة » ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ .

(١٠) ب : يكون .

ولو تقدم ضمير المفعول وأخر ضمير الفاعل فقلت : ضَرَبَكَتُ لم يجز لكون ضمير الفاعل – [الذي هو التاء (١)] – [كأنه (٢)] غير متصل بعامله (٣) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) علق العطار على هذا المقطع من قول الجزولي :– للإضافة والإضمار وترتيب المضمرات ... إلى آخره قائلا :– « وقد فسر – يعني الجزولي – ترتيب المضمرات بتقديم الفاعل لا يصح ، فإن المخاطب أبعد من المتكلم فهذا عكس الترتيب ، فإن الفاعل يتقدم في الفعل وإن كان أبعد رتبة من المفعول ، لأن الفعل بني له ، فلذلك وجب تقديم الفاعل كان أقرب رتبة أو أبعد ، فلا أثر لترتيب المضمرات في الفعل بين الفاعل والمفعول ، فإن العرب آثرت مرتبة الفاعل على مرتبة المضمرات .... » ، المشكاة والنبراس ١/١١٧ – ١١٨ (ف) .

[باب [١]] [الموصولات]

نوع منه آخر :

قوله : وذا [٢] إذا كانت مع ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذي [٣] .

هذا مذهب البصريين أعني أن (ذا) لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية [٤] وأريد بها معنى الذي [٥] ، وإنما استظهر بقوله وأريد بها معنى الذي على الوجه الآخر الذي تجعل فيه (ما وذا) اسما واحدا بمعنى (ما) وحدها [٦] .

وأما الكوفيون فإنهم يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات [٧] نحو قوله [٨] :-

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : إذا .   (٣) الجزولية : ١١أ .

(٤) أو مع (من) الاستفهامية . انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

(٥) انظر مذهب البصريين في هذا في :-

الكتاب ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، الجمل ٣٤٩ ، البغداديات ٣٧١ ، الأمالي الشجرية ١٧١/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا كأنك قلت : ما رأيت ؟ ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى فتقول : خيرا ، وقال الله عز وجل ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾ فلو كان (ذا) لغوا لما قالت العرب : عماذا تسأل ، ولقالوا : عم ذا تسأل ؟ كأنهم قالوا : عم تسأل ؟ ، ولكنهم جعلوا (ما وذا) اسما واحدا كما جعلوا (ما وإن) حرفا واحدا حين قالوا : إنما » ، الكتاب ٤٠٥/١ .

(٧) انظر مذهب الكوفيين في :- معاني القرآن ١٣٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٧١/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ - ٧٢٢ .

(٨) القائل : هو يزيد بن مفرغ (.... - ٦٩هـ) .

وهو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري ، شاعر غزل ، هجاء مقذع الهجاء ، سجنه عبيد الله بن زياد في العراق ثم نقل إلى سجستان عند عباد بن زياد فحبس بها ثم أمر معاوية بإطلاقه .

« الشعر والشعراء ١٧٠ - ١٧٢ ، الأغاني ٥١/١٧ - ٥٣ ، وفيات الأعيان ٣٤٢/٦ ، ٣٦٢ ، الخزانة ٣٢٥/٤ - ٣٣٤ » .

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيك إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ (١)

أي والذي تحملين طليق ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى (٢) ﴾ ونحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُون أَنْفُسَكُم (٣) ﴾ أي أنتم الذين تقتلون أنفسكم .

وأسماء الإشارة في هذا كله عند البصريين على أصلها (٤) .

وقوله : والحرفيات /١١٩ب (أَنَّ) الناصبة للأسماء وأَنْ وما وكَي المصدريات (٥) .

جعلت هذه الحروف دون غيرها موصولات ، وإن كان كل حرف لابد له من الذي يكون (٦) بعده لأنها وما بعدها في تأويل اسم واحد كالموصولات التي هي مع ما بعدها في تأويل اسم واحد (٧) ، واستظهر بقوله : المصدريات على (أَنْ) التي هي

---

(١) من البحر الطويل مطلع قصيدة قالها بعد خلاصه من السجن وبعده :-

طَلِيقُ الذِي نُجّي مِنَ الكَرْبِ بَعْدَما تَلَاحَمَ في دَرْبٍ عَلَيكِ مَضِيقُ

عدس : زجر للبغل . اللسان ١٣٢/٦ (عدس) .

الشاهد فيه : (هذا) فهي عند الكوفيين اسم موصول وإن لم تقترن بما أو من تقديره والذي تحملين .

الديوان ١٧٠ ، ١٧٢ ، وفيه تخريج واف ، معاني القرآن ١٣٨/١ ، معاني القرآن واعرابه ٢٧٩/١ ، المحتسب ٩٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٩/١ ، الأمالي الشجرية ١٧٠/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ، ٧٩ ، المباحث الكاملية ٢٥٤/١ ، شرح الجمل ١٦٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، شرح الجزولية ٤٤٨/١ ، المشكاة والنبراس ١١٩/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٢/٢ ، المغني ٨٥٩/٢ ، ٨٦٠ ، الخزانة ٤١/٦ – ٥٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠/٧ – ٢١ .

(٢) طه : ١٧ .

(٣) بعده : ﴿ .... وتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُون عَلَيهِمْ بالإِثْمِ والعُدْوان وإن يأتُوكَمَ أُسَارى تُفَادُوهَم وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إخراجُهم ... ﴾ [البقرة : ٨٥] .

(٤) انظر المصادر السابقة ص : ٥٩٧ هـ٥ و هـ٧ .

(٥) الجزولية : ١١أ . (٦) أ : تكون .

(٧) مما يدل على هذا قول سيبويه : « و (أَنْ) بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسما فيصير : يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل كما أن : الذي ضرب بمنزلة الضارب » ، الكتاب ٣٠٩/٢ .

حرف عبارة وتفسير ، وعلى (أَنْ) الزائدة وعلى (ما) غير الموصولة ، وعلى (كي) التي هي حرف جر .

وقوله : ولا تكون إلا جملة أو في معنى جملة محتملة للصدق والكذب (١) .

هذا إنما يشترط في الجملة التي تكون (٢) صلة إذا كان الموصول اسما ، وأما إذا كان الموصول حرفاً ، فقد تكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو : أمرتك بأن قم (٣) ، وأمرته بأن قم ، هذا قول أكثرهم (٤) ، ويجوز أن يكون المعنى أمرتك بأن تقوم وأمرته بأن يقوم ولكنه حكى لفظ الأمر كيف كان ، أو يكون المعنى أمرتك بأن قلت لك قم فيكون ذلك على حذف القول (٥) ، وعلى كل واحد من هذين الوجهين يكون كلام هذا المؤلف صحيحاً غير محتاج إلى تقييد .

وقوله : ولا يفيد المقصود (٦) .

يعني بذلك الموصول .

---

(١) الجزولية : ١١أ .

(٢) ب : كانت .

(٣) جاءت في أ : بأن تقوم وكتب فوق كلمة تقوم قم الخط نفسه .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٩/١ - ٣٨٠ ، المقتضب ١٨٨/١ ، ٣٥٩/٢ ، قال أبو سعيد السيرافي : « فإن قال قائل : الذي لا توصل بفعل الأمر ، لا يجوز الذي قم إليه زيد ، فِلمَ جاز وصل (أن) بفعل الأمر ؟

قيل له : (الذي) يحتاج إلى صلة هي إيضاح ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة ، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز ، لا يجوز : الذي هل هو في الدار زيد ؟ ولا مررت بالذي اللهم اغفر له . وأما (أن) فإنما توصل بما يصير معه مصدرا وهو الفعل المحض فسواء كان أمرا أو خبرا ، لأن المعنى المراد به يحصل فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أمرته بأن قم فمعناه أمرته بالقيام » ، شرح الكتاب ٥٠/٤ب .

(٥) قال العطار : « وقد قَدَّر بعض النحويين القول بين (أن) والأمر ، وجعل ذلك المقدر هو الصلة . قال تقديره : أمرته بأن قلت له : قم أو لا تقم ، ولا يحتاج إليه » ، المشكاة والنبراس ١٢٠/١ (ف) .

وقال قبل هذا : « ... ولم يتأول الأمر بالخبر ولا قدر إضمار القول إذ لا حاجة إليه ولا فائدة فيه مع أنه حذف لبعض الصلة وإبقاء بعض » المشكاة والنبراس ١٢٠/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١١أ وبعده : « ... إلا والصلة معلومة للسامع » .

وقوله : ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه ولا يتبع إلا بعد استيفائه ما يطلب من ذلك (١) .

مثال ذلك : الذي قام أبوه ذاهبٌ ، وجاء الذين ذهبوا إلا زيداً ، وجاء الذين ذهبوا والزيدون ، وجاء الذين ذهبوا أنفسهم (٢) .

وقوله : وأكثر ما توصل ما بالجملة الفعلية (١) .

إن أراد (ما) المصدرية فإنها لا توصل عند سيبويه إلا بالجملة الفعلية (٣) ، وغير سيبويه يجيز وصلها بالجملة الفعلية والاسمية (٤) والفعلية عندهم أكثر وعليه اعتمد المؤلف والله أعلم .

وإن أراد أن (ما) في الجملة أكثر ما توصل بالجملة الفعلية فهو غير صحيح ، لأن وصلها إذا كانت بمعنى الذي بالجملتين كثير في كلام العرب وعلى السواء (٥) .

وقوله : الَّذْ والَّذِ والَّذِيِّ /١٢٠أ لغات في الذي (٦) .

الدليل على أنه يقال الذّ في الذي قوله (٧) :

---

(١) الجزولية : ١١أ .

(٢) مثل بالمثال الأول على ما أخبر به عن الموصول ، وبالثاني على ما استثني من الموصول ، وبالثالث على ما عطف على الموصول وهو من أنواع التوابع ، وبالأخير على تأكيد الموصول وهو نوع آخر من أنواع التوابع .

(٣) قال – رحمه الله – : « .... ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) نسب العطار هذا المذهب إلى الفراء . انظر : المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٠/٢ ، وقيل : قال به الأكثرون . انظر : المباحث الكاملية ٢٦٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

(٥) قال العطار : « واعلم بأن (ما) الاسمية توصل بالجملتين من غير ترجيح قال تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ فهذه اسمية ، وقال تعالى : ﴿ لا أعبد ما تعبدون ﴾ فهذه فعلية » ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١١أ – ب .

(٧) رجل من هذيل . انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، والأبيات الثلاثة الأولى في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣ .

كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيْدَا (١) ... ..

وعلى الذيِّ بالتشديد قوله (٢) :

وَلَيْسَ المَالُ فاعلمه بِمَـالٍ وإنْ أَنْفَقْتَـهُ إلا الـذِيِّ
تَنَالُ به العـلاءَ وتَصْطَفِيـهِ لأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وللصَّفِيِّ (٣)

وعلى الذِ بكسر الذال دون ياء قوله (٤) :

والذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْراً أَوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرّا (٥)

---

(١) سادس ستة أبيات من الرجز مطلعها :-

أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُـودا ... ..

الأملود : الناعم الأملس . اللسان ٤١٠/٣ (ملد) ، الزُّبْيَة : حفرة تحفر للأسد والصَّيد ويُغَطَّى رأسُها بما يسترها ليقع فيها . اللسان ٣٥٣/١٤ (زبى) .

شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، الكامل ٢٧/١ (الدالي) ، ضرورة الشعر ١٦٧ ، الصحاح ٢٣٦٦/٦ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، اللسان ٣٥٣/١٤ (زبى) ، الخزانة ٣/٦ - ٦ ، تاج العروس ١٦٢/١٠ (زبى) .

(٢) قائلهما مجهول . ونسبه محقق شرح الجمل إلى الحطيئة وليس في ديوانه طبعة د . طه : انظر شرح الجمل ١٧٠/١ .

(٣) من البحر الوافر ولا تتمة لهما .

الصفي : المصافي وأخوه الذي يصافيه الأخاء . اللسان ٤٦٣/١٤ (صفا) .

يروى : وإن أغناك إلا (الأزهية ٢٩٣ ، الخزانة ٥٠٤/٥) يريد به (الأزهية ٢٩٣ وغيره) ، تجوز به (الخزانة ٥٠٥/٥) . العلاء ويمتهنه (الأزهية ٢٩٣) ، أقربيه وللقصي (الأزهية ٢٩٣ ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ... وغيرهما) .

الشاهد : الذيِّ بتشديد الياء لغة في الذي .

شرح القصائد السبع ٣٠١ ، الأزهية ٢٩٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، البديع ٧٨٧/٢ ، شرح الجمل ١٧٠ ، شرح التسهيل ٢١٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٥٤/١ ، شرح الجزولية ٤٧٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ رصف المباني ١٦٣ ، اللسان ٢٤٥/١٥ (لذي) ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ، همع الهوامع ٢٨٣/١ ، الخزانة ٥٠٤/٥ - ٥٠٥ ، الدرر اللوامع ٥٥/١ .

(٤) قائله مجهول .

(٥) بيتان من الرجز لا يعرف لهما تتمة .

=

و[هذا [١]] الذي قلته من الاستشهاد على هذه اللغات بهذه الشواهد إنما هو مني مشي مع [٢] المؤلف ومع اللغويين على ما قالوه ولي أن أقول : إن هذه كلها [٣] ضرائر [من ضرورات الشعر [٤]] لا لغات [٥] فقوله : إلا الذيّ من تشديد المخفف هو من [ضرائر الشعر [١]] ، وقوله : والَّذِ لو شاء من الاكتفاء بالحركات عن الحروف من ضرورات الشعر [٦] كقوله [٧] :-

.. ...   جوداً وأُخْرى تُعْطِ بالسّيفِ الدّما [٨]

وقوله :

= أصم : الصمم في الحجر الشدة ، وحجر أصم : صلب مصمت ، اللسان ٣٤٦/٢ (صمم) مشمخرا : العالي المتطاول وقيل الراسخ . الخزانة ٥٠٥/٥ .

ويروى : لكانت برا (الأزهية ٢٩٢) أشم مشمخرا (الخزانة ٥٠٥/٥) .

الشاهد : كسر الذال دون ياء لغة في الذي .

التمام ٤٢ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٦/٢ ، شرح الجمل ١٧٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، همع الهوامع ٢٨٤/١ ، الخزانة ٥٠٥/٥ - ٥٠٦ ، الدرر اللوامع ٥٦/١ .

(١) تكملة من : أ .   (٢) ب : على .

(٣) ب : الكلمة .   (٤) تكملة من : ب .

(٥) ممن يرى أنها ضرورات وليست لغات ابن الأثير في البديع ٧٨٧/٢ ، واللورقي في المباحث الكاملية ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، والرضي في شرح الكافية ٤٠/٢ .

(٦) قال الرضي : « .... المخفف يشدد للضرورة ، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء » ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، وهو يعني الذَّيّ واللَّذِ واللَّذْ على التوالي .

(٧) قائله مجهول .

(٨) من الرجز وقبله :-

كَفاّك كَفٌّ لَا تَلِيق دِرْهَما   ... ..

الشاهد : (تعط) حيث اكتفى بالحركة وهي الكسرة عن الحرف وهو الياء ، أصله تعطي .

معاني القرآن ٢٧/٢ ، ١١٨ ، ٢٦٠/٣ ، الأضداد ٢٦٤ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٤/١ ، ضرورة الشعر ١١٣ ، إعراب ثلاثين سورة ٢١٥ ، الخصائص ٩٠/٣ ، ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢ ، ٧٧٢ ، المنصف ٧٤/٢ ، درة الغواص ٦٥ ، أساس البلاغة ٥٧٩ ، الأمالي الشجرية ٧٠/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، اللسان ٣٣٤/١٠ (ليق) ، الأشباه والنظائر ٦٥/١ .

كاللّذِ تَزَبّى

على تقدير أنه كأنه أولا قال :

[كاللذِ (١)] تَزَبّى .

بكسر الذال [على الاكتفاء بها عن الياء (٢)] ، ثم أجرى المنفصل مجرى المتصل فأجرى لَذِت (٣) مجرى فَخِذ تكون في ذلك ضرورتان في التقدير (٤) ، وإذا أمكن هذا التأويل في هذه الأبيات ، وكانوا لم يذكروا هذه اللغات إلا من هذه الأبيات انبغى ألا تثبت لغات لاحتمال أن تكون ضرورات ، اللهم إلا أن ينقلوها في حال السعة فسمعا وطاعة (٥) .

وقوله : وتحذف النون .... إلى آخره (٦) .

دليل ذلك قوله (٧) :

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيْ اللَّـذَا قَتَلَا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلَالَا (٨)

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بياض في ب .

والشارح هنا جمع بين اللذ وتاء تزبى فصارا كأنهما كلمة واحدة بدليل قيامها على فخذ ، فالذال عنده مكسورة مقابلة للخاء المكسورة من فخذ .

(٤) الضرورة الأولى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة عنها ، والثانية إسكان الذال تخفيفاً كما تخفف فَخِذ فيقال : فَخْذ .

(٥) لم أقف عليها منقولة في كلام منثور ، وقد قال ابن عقيل عن هذه اللغات : إنها « لغات في الذي والتي كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصا بالشعر خلافا لبعضهم » ، المساعد ١٤٠/١ .

زعم ابن عقيل أن ذلك ليس مختصا بالشعر لم يؤيده بدليل ، فيبقى الأمر محتملا لكلام الشلوبين حتى يأتي دليل ينفيه ، وما دام أن الدليل لم يرد فتبقى ضرائر شعرية .

(٦) نص الجزولية ١١ب : « والتثنية اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وتحذف النون فيقال : باللذا لطول الاسم بالصلة » .

(٧) القائل هو الأخطل .

(٨) من البحر الكامل من قصيدة هجا بها جريرا مطلعها :-

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا =

وقوله : وتحذف النون أيضا للطول فيقال الذي في الذين [١] .

دليل ذلك قوله [٢] :-

وإنّ الذي حَانت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ　　　هُمُ القَومُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ [٣]

= بنو كليب : رهط جرير ، عما الأخطل : هما عصم بن النعمان أبو حنش قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو وآكل المرار . والثاني : دوكس بن الفدوكس بن مالك بن جشم ، وقال : إنهما عماه تجوزا . انظر الخزانة ٦/٨٠٧ .

ويروى : كنزا الكنوز . المشكاة والنبراس ١/١٢٣ (ف) .

الشاهد : حذف نون (اللذان) تخفيفا لاستطالة الكلام .

الديوان ١/١٠٨ ، الكتاب ١/٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٥ ، المقتضب ٤/١٤٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤ ، المذكر والمؤنث ٢٠٦ ، الحجة ١/٩٣ ، ١١٢ ، المسائل العسكرية ٢٨١ ، المسائل العضديات ١٧٩ ، سر الصناعة ٢/٥٣٦ ، المحتسب ١/١٨٥ ، المنصف ١/٦٧ ، التبصرة والتذكرة ١/٢٢٣ ، الأزهية ٢٩٦ ، المقتصد ١/٥٣٠ ، إصلاح الخلل ٢٠٥ ، المفصل ١٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٠٦ ، شرح المفصل ٣/١٥٤ ، ١٥٥ ، البديع ٢/٢٣٩ ، ٦٩١ ، المباحث الكاملية ١/١٠٦ ، ٢٦٥ ، شرح الجمل ١/١٧١ ، ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح الجزولية ١/٤٧١ ، المشكاة والنبراس ١/١٢٣ (ف) ، شرح الكافية ٢/٤٠ ، المساعد ١/١٤١ ، تعليق الفرائد ٢/٢٠١ ، الخزانة ٦/٦ - ١٣ .

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - الأشهب بن رميلة (... - بعد ٨٦ هـ) .

وهو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي الدارمي التميمي ، شاعر مخضرم ولد في الجاهلية وأدرك الاسلام وأسلم ، ورميلة أمه أمة اشتراها أبوه في الجاهلية .

« طبقات فحول الشعراء ٢/٥٨٥ - ٥٨٧ ، سمط اللآليء ١/٣٥ ، المؤتلف والمختلف ٣٢ - ٣٣ ، الخزانة ٦/٢٧ - ٢٩ » .

ب - حريث بن محفض (... - نحو ٦٥ هـ) .

وهو حريث بن سلمة بن مرارة بن محفض الخزاعي المازني التميمي ، شاعر مخضرم ، كان ينزل بالشام له خبر مشهور مع الحجاج . عده ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين .

« طبقات فحول الشعراء ١/١٩٢ - ١٩٥ ، الشعر والشعراء ٣٢٣ ، الخزانة ٦/٢٩ ، ٣٢ - ٣٤ » .

(٣) من البحر الطويل أول ثلاثة أبيات في شعر الأشهب وبعده :-

هُمْ سَاعِدُ الدَّهْرِ الذِي يُتَّقَى بِه　　　وَمَا خَيرُ كَفٍّ لَا تَنُوءُ بِسَاعِدِ

أُسُودُ شَرَى لاقت أُسُودَ خَفِية　　　تَسَاقَوا عَلَى حَردٍ دَمَاءَ الأَسَاوِدِ =

على أن هذا البيت يحتمل وجها آخر ، وهو أن يكون نعتاً للجمع في المعنى أو للجنس [(١)] مجازا ، وكأنه قال : وإن الجمع الذي حانت بفلج دماؤهم حملاً للضمير على المعنى /١٢٠ب ، أو أن الجنس الذي حانت بفلج دماؤهم ، وجعل الجمع [(٢)] جنساً مجازاً ، ولكن النحويين أنشدوه على هذا مع احتماله لثبوت جواز هذا الوجه في قوله [(٣)] :

إنَّ عَمَــيَّ اللــذا [(٤)] ... .

= وهو آخر خمسة أبيات في قصيدة لمحفض أولها :-

أَلَمْ تَرَ أَنِّي بَعْدَ عَمْرٍو ومَالِكٍ وعُرْوَةَ وابْنِ الهَوْلِ لَسْتُ بِخَالِدِ

ورواية بيت الشاهد فيها على هذا النحو :-

فإنَّ الألى حانت بفلج دماؤهم .... (الخزانة ٢٩/٦)

ولا شاهد فيه حينئذ .

حانت : من الحين وهو الهلاك ، وحان الرجل هلك ، وحانت دماؤهم لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . الخزانة ٢٦/٦ .

فلج : اسم بلد ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج ... وقيل : فلج وادِبين البصرة وحمى ضربة من منازل عدي بن جندب بن العنبر ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ .

الشاهد : (الذي) يريد الذين فحذف النون .

ديوان الأشهب ٢٣١ ، الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، البصريات ٧٣٩/٢ ، الحجة ١٢١/١ ، سر الصناعة ٥٣٧/١ ، المحتسب ١٨٥/١ ، المنصف ٦٧/١ ، الصحاح ٣٣٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، شرح ديوان الحماسة ٣٤/١ ، إصلاح الخلل ٢٠٥ ، الأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ ، المفصل ١٤٤ ، البديع ٢٥٤/٢ ، التخمير ٢١٦/٢ ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، المباحث الكاملية ٢٦٦/١ ، شرح الجمل ١٧٢/١ ، ٢٣٧/٢ ، ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح التسهيل ٧٨/١ ، ٢١٤ ، المشكاة والنبراس ١٢٤/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، المغني ٢١٢/١ ، ٦٠٩/٢ ، تعليق الفرائد ١٩٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٥١٧/٢ – ٥١٨ ، الخزانة ٢٥/٦ – ٣٤ ، شرح أبيات المغني ١٨٠/٤ – ١٨٤ .

(١) ب : والجنس .

(٢) ب : الجنس .

(٣) هو الأخطل .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٦٠٣ .

[موصولات مشتركة]

[أي]

وقوله : أي تكون موصولة (١) .

مثال ذلك : جاءني أيُّهُم جاءك ، ورأيت لابن الباذش من المتأخرين أن (أيا) هذه لا تكون أبداً مع الماضي ، وإنما تكون بعد المستقبل (٢) ، وهذا الكلام يحكى عن الكسائي (٣) ، إلا أنه نازع فيه من تقدم ونازعه فيه ذلك المتقدم (٤) . فلم يكن له مستند إلا أن يقول أيٌّ كذا خلقت (٥) . فقال له الآخر : استحييت لك يا شيخ (٦) .

---

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) انظر : رأي ابن الباذش في الشرح الصغير ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٢٦٨/١ ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) الكسائي (... – ١٨٩ هـ) .

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاء ، الكوفي ، أحد القراء السبعة إمام في اللغة والنحو والقراءة أخذ عن معاذ الهراء والخليل بن أحمد ، وأخذ عنه الفراء وهشام والأحمر وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وغيرهم . له معاني القرآن ، والمصادر والحروف ، وما يلحق فيه العوام وغيرها .

له : معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، وما يلحن فيه العوام وغيرها .

« معجم الأدباء ٥/١٣ – ١١ ، انباه الرواة ٢٥٦/٢ – ٢٧٥ ، معرفة القراء الكبار ١٠٠/١ – ١٠٧ ، غاية النهاية ٥٣٥/١ – ٥٤٠ » .

(٤) يعني مروان بن سعيد المهلبي .

(٥) قال مروان بن سعيد للكسائي : فكيف تقول : ضربت أيهم في الدار ؟ قال : لا يجوز . قال : لم ؟ قال : أي كذا خلقت .

انظر : مجالس العلماء ١٨٦ ، الخصائص ٢٩٢/٣ ، المزهر ٣٧٣/٢ .

(٦) القائل هو مروان بن سعيد في مجلس آخر غير المجلس الذي سأله فيه عن أي وهو مجلس سأله فيه عن وزن : أولق فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : استحييت لك يا شيخ ، والظاهر عندنا أنها فوعل من قولهم : ألق الرجل فهو مألوق .

انظر : الأشباه والنظائر ٢٠٢/٥ ، المزهر ٣٧٣/٢ .

وقد صنع صنيع الشارح الرضي في شرح الكافية ٤١/٢ ، وهو ناقل عن اللورقي في المباحث الكاملية ٢٦٨/١ ، لهذا الموضع بتمامه ولم يشر إلى ذلك ، كما أن اللورقي ناقل عن الشلوبين وقد أشار إلى ذلك بقوله قال الشلوبين ونقل هذا الموضع كاملا . انظر : المباحث الكاملية ٢٦٨/١ – ٢٦٩ .

يعني أن مراده بذلك كذلك وجدتها ، وليس في وجودها كذلك ما يوجب ألا تكون إلا مع المستقبل ، إذ لا أمر مخيل (١) هنا يفرق بين المستقبل والماضي ، فإذا لم يكن هناك أمر مخيل فلا فرق بينهما إلا أن ابن الباذش زاد هنا أن قال : لأنها مبهمة ، فجاءت مع المستقبل ، لأن المستقبل مبهم البناء بينه وبين الحال (٢) ، [وهذا لا معنى له (٣)] .

وقوله : ونكرة موصوفة (٤) .

مثال ذلك : مررت بأيٍّ معجبٍ لك .

وقوله : وشرطا (٤) .

مثاله : أيهم يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما (٤) .

مثال ذلك : أيهم جاءك يا هذا ؟ .

وقوله : ومنادى (٤) .

مثال ذلك : يا أيها الرجل ، وقوله في أي هنا إنه منادى مجاز من القول لما جاء بلفظ المنادى (٥) ، وإلا فالحقيقة ما قاله غيره (٦) من أنها وصلة لنداء ما فيه الألف واللام .

---

(١) « يقال : خيلت السحابة إذا أغامت ولم تمطر ، وكل شيء كان خليقاً فهو مَخِيلٌ » ، اللسان ٢٢٧/١١ (خيل) .

(٢) قال الرضي : « وقد علل له ابن الباذش بأن قال : (أي) موضوعة على الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه (أي) الموضوعة على الإبهام » ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ١١ب .

(٥) تابع الشارحَ على القول بأن هذا مجاز وتسامح من المؤلف العطار في المشكاة والنبراس ١٢٥/١ (ف) ، والأبذي في شرح الجزولية ٤٧٨/١ .

(٦) كسيبويه حين قال : « إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام فلذلك جيء به » ، الكتاب ٢٦٩/١ ، والمبرد في المقتضب ٢١٦/٤ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، والجرجاني في المقتصد ٧٧٧/٢ . وغيرهم .

وقوله : ووصفا [(١)] .

مثاله : مررت برجل أي رجل .

وقوله : وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء موصولا ... إلى آخره [(٢)] .

يقول : إن ذلك مكروه في غير (أي) من الموصولات ، فيكره أن يقال : جاءني الذي أفضل ولكنه قد جاء قليلا ، وعليه قراءة من قرأ [(٣)] : ﴿ مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا [(٤)] ﴾ برفع بعوضة ، وأحسنه إذا طال الكلام [(٥)] نحو : ما أنا بالذي قائل لك سوءا [(٦)] ، ويمكن أن يتأول قراءة من قرأ [(٧)] : ﴿ تَمَاماً عَلَى الذي أَحْسَنُ ﴾ [(٨)] برفع /١٢١أ النون عليه [(٩)]

---

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) الجزولية : ١١ب ، تمامه : أن يجيء موصولا بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة .

(٣) قرأ بها : الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب .

انظر : مجاز القرآن ٣٥/١ ، إعراب القرآن ١٥٣/١ ، مختصر في شواذ القرآن ٤ ، المحتسب ٦٤/١ ، الكشاف ٢٦٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٣/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ ، الدر المصون ٢٢٥/١ .

(٤) الآية : ﴿ إِنَّ الله لا يَسْتِحيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَها فَأَمَّا الذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وأَمَّا الذين كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً ويَهْدِي بِهِ كَثيراً وما يُضِلُّ به إلا الفَاسِقِين ﴾ [البقرة : ٢٦] .

(٥) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يشترطون طول الصلة . انظر : الكتاب ٣٩٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه ٧١/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ .

(٦) روى الخليل أنه سمعه من أعرابي : الكتاب ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٧٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٧٠/١ .

(٧) قرأ بها : الحسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي إسحاق .

انظر : المحتسب ٢٣٤/١ ، الكشاف ٦٢/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ ، اتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٨) الآية : ﴿ ثم آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ .... وتَفْصِيلا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُون ﴾ [الأنعام : ١٥٤] .

(٩) على هذا الوجه من حذف المبتدأ فيكون التقدير : على الذي هو أحسن ، والضمير في عليه يعود على قوله : وأحسنه إذا طال الكلام .

لأنه لابد من تقدير (من) وما يعمل [١] فيه معها فطالت [٢] [بذلك [٣]] في التقدير .

وقوله : في حال السعة [٤] .

لأنه إذا كانت الضرورة لم يقبح ذلك في (أي) ولا في غيره من الموصولات .

وقوله : فالمعروف أن يبنى على الضم [٤] .

مثاله : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيهُّم أَشَدُّ على الرّحْمَنِ عِتيًّا ﴾ [٥] في قول سيبويه [٦] ، وقال : فالمعروف لأنه قد قرئ بالنصب [٧] ، والبناء على الضم [٨] وهو الأكثر والأشهر .

[من]

وقوله : ومن تكون موصولة [٤] .

مثاله : جاءني من جاءك .

وقوله : وشرطا [٤] .

---

(١) ب : تعمل .

(٢) ب : فطالب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١١ب .

(٥) مريم : ٦٩ .

(٦) الكتاب ٣٩٨/١ .

(٧) قال سيبويه : « ... حدثنا هارون أن الكوفيين يقرؤونها « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل » ، الكتاب ٣٩٧/١ .

وقد قرأ بالنصب : طلحة بن مصرِّف ومعاذ الهراء وزائدة عن الأعمش .

انظر : مختصر في شواذ القرآن ٨٦ ، الكشاف ٥٢٠/٢ ، البحر المحيط ٢٠٩/٦ .

(٨) هي قراءة الجمهور . انظر المراجع السابقة .

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . فالكوفيون يرون أنه معرب ، والبصريون يرون أنه مبني لكون الصلة جملة اسمية حذف صدرها .

انظر : الإنصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٦ ، شرح المفصل ١٤٥/٣ - ١٤٧ .

مثاله : من يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما (١) .

مثاله : من جاءك يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة (١) .

مثاله : مررت بمن معجبٍ لك .

وقوله : ولا تزاد عند البصريين (١) .

[يريد أن الكوفيين (٢)] يزيدونها وينشدون على ذلك (٣) :-

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَه (٤) ... ..

---

(١) الجزولية : ١١ب . (٢) تكملة من : ب .

(٣) البيت لعنترة (... - ٢٢ ق هـ) .

وهو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أمه أمة سوداء يقال لها زبيبة ، وهو أحد أغربة العرب الثلاثة خفاف بن ندبة والسليك بن السلكة ، من فرسان العرب وشجعانها وشعرائها .

« الشعر والشعراء ١١٠ - ١١٢ ، الأغاني ١٤١/٧ - ١٤٥ ، الخزانة ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٤) صدر بيت من البحر الكامل عجزه :-

.. ... حَرُمَتْ عَلَيّ وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

وهو من معلقته ومطلعها :-

هَلْ غَادَرَ الشُّعَراءُ مِنْ مُتَـرَدَّم أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوهُّمِ

ورواية الديوان :-

يا شاة ما قنص ... ...

ولا شاهد فيها حينئذ ، والرواية التي أوردها الشارح هي رواية الكوفيين قال ابن الأنباري : « قال الفراء : أنشدني الكسائي بيت عنترة :-

يا شاة من قنص لمن حلت له ... ..

قال : وزعم الكسائي أنه إنما أراد : يا شاة قنص ، وجعل (من) حشوا في الكلام كما تكون (ما) حشوا » ، شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣ .

الشاة : كناية عن المرأة ، القنص : مصدر بمعنى الصيد أريد به اسم الفاعل ، أي يا شاة انسان قانص ، الخزانة ١٣٠/٦ - ١٣٤ . =

وغيرهم [١] يجعلها في ذلك موصوفة بالمصدر [٢] .

[مـــا]

وقوله : والاسمية تكون موصولة [٣] .

مثاله : أعجبني ما أعجبك .

وقوله : وشرطية [٣] .

مثال ذلك : ما تَفْعَلْ أَفْعَلْ مثله .

وقوله : واستفهامية [٣] .

مثاله : ما تفعلُ يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة [٣] .

مثاله : مررت بما معجبٍ لك .

وقوله : ونكرة غير موصوفة [٣] .

مثاله : ما أحسن زيدا في قول سيبويه ودققته دَقًّا نعمًّا [٤] ، وقوله تعالى :

= الشاهد فيه : زيادة (من) عند الكوفيين . وهي عند البصريين والفراء من الكوفيين نكرة موصوفة .

الديوان ٢١٣ ، تأويل مشكل القرآن ٢٦٦ ، الإفصاح ٣٤٨ ، شرح القصائد العشر ٣٠٤ ، شرح المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجمل ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، الضرائر ٨١ ، شرح الجزولية ٤٨٨/١ ، شرح الكافية ٥٥/٢ ، المغني ٣٦٦/١ ، شرح شواهد المغني ٤٨١/١ - ٤٨٣ ، ٧٤٢/٢ ، الخزانة ١٣٠/٦ - ١٣٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤١/٥ - ٣٤٣ .

(١) غير الكوفيين ، يعني البصريين والفراء .

(٢) انظر مذهب البصريين في : شرح المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجزولية ٤٨٨/١ .

(٣) الجزولية : ١١ وقبله : « (ما) اسمية وحرفية والاسمية ... » .

(٤) قال سيبويه : « ... قولك : ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله .... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب إني مما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فجعل (ما) وحدها اسما ومثل ذلك : غسلته غسلا نعما أي نعم الغسل » ، الكتاب ٣٧/١ .

﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِماً هي ..... ﴾ [(١)] أى نِعْم شيئا هي [(٢)] ، وقد قدره بعضهم فنعم الشيء هي [(٣)] ، والذي ذكرناه أظهر [(٤)] ، إلا أن يكون من قدره كذلك قصد به تقدير المعنى لا تقدير الإعراب .

وقوله : وصفة .

كقولك : شيء [(٥)] ما ، ولم تثبت (ما) هذه [(٦)] ، ويحتمل أن تكون (ما) في قولك شيء ما زائدة لتوكيد الإبهام المقصود به التعظيم [(٧)] ، وحذفت صفة شيء إبهاما لما أريد من ذلك المعنى وزيادة (ما) قد ثبتت ، وكونها وصفاً لم تثبت فينبغي ألا تحمل إلا على ما ثبت .

وقوله : فالمصدرية توصل بالجملة الفعلية [(٨)] .

---

(١) تمامها ﴿ .... وإِنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوها الفُقَرَاءَ فَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ واللهُ بما تَعْمَلُونَ خَبِير ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

(٢) وفاقا للفارسي قال في تقدير الآية : « وتقديرها عندي : إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئا أي : نعم الشيء شيئا إبداؤها ، فحذف الإبداء ، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه » . ثم قال : « ولا تكون (ما) في هذه الآية تفسيرا لفاعل (نعم) كما أن رجلا ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسير لفاعلها وتبيين ، فهذا مما جاء فيه (ما) منكورة غير موصوفة » ، البغداديات : ٢٥٩ .

(٣) ممن قدره معرفة سيبويه في : الكتاب ٣٧/١ ، والمبرد في : المقتضب ١٧٥/٤ . (وعليه فهي فاعل) .

(٤) رجح ابن مالك خلافه وأن (ما) معرفة تامة . انظر : التسهيل ١٢٦ ، كما رجحه أبو حيان واستدل عليه بأدلة كثيرة منها : « أن التمييز إنما يجاء به لتمييز جنس المميز إذا أبهم و(ما) في غاية الإبهام فلا تكون تمييزا ، التذييل والتكميل ١٥٩/٣ب .

(٥) ب : متى .

(٦) أثبتها كثير من النحاة منهم ابن السيد قال : « (ما) التي تجرى مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل به ... وقسم يراد به التحقير للأمر ... وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنويع كقولك : ضربته ضربا ما ، أي نوعا من الضرب » ، إصلاح الخلل ٣٥٠ - ٣٥١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٦/٢ .

(٧) ممن يرى أنها زائدة منبهة على وصف لائق المرادي في الجنى الداني ٣٣٣ .

وانظر : رصف المباني ٢٨٣ .

(٨) الجزولية : ١١ب .

مثال ذلك : أعجبني ما ضربت /١٢١ب زيدا أي ضربك زيدا .

وقوله : في الأمر العام [١] .

قال ذلك لما أجازه الكوفيون من كونها موصولة بالجملة الاسمية ، والبصريون لا يجيزون وصلها إلا بالجملة الفعلية خاصة وقد تقدم ذلك [٢] .

و [قوله [٣]] : عاملة [١] .

مثال ذلك : ما زيد قائما في لغة أهل الحجاز [٤] .

وقوله : وغير عاملة .

مثاله : ما زيد قائم في لغة بني تميم [٤] .

وقوله : مغيرة [١] .

[مثاله [٥]] : قلما [٦] يقوم زيد [٧] .

وقوله : وغير مغيرة [١] .

---

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٠٠ والهوامش ٣ ، ٤ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في عمل (ما) الحجازية وإهمالها في لغة تميم .

الكتاب ٢٨/١ ، المقتضب ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، الإيضاح العضدي ١١٠ - ١١٣ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٧٦/١ - ٢٧٧ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : قبلما .

(٧) قال الهروي : « قولهم : قلما يخرج زيد ، والأصل فيها : (قل) و (ما) زائدة زيدت ليصلح بعدها وقوع الفعل ، لأن (قل) فعل ، والفعل لا يليه فعل ، لأن الفعل لا يعمل في الفعل وإنما حق الاسم أن يقع بعدها ، فإذا أرادوا أن يقع بعدها الفعل أدخلوا (ما) فقالوا : قلما يخرج زيد ، وقلما يكون كذا وكذا » ، الأزهية ٩١ .

مثاله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ... ﴾ [١] .

وقوله : وجائز معها الأمران [٢] .

مثاله : ليتما زيدا قائم وليتما زيد قائم [٣] .

(١) تمامها ﴿ .... لِنْتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ القَلْبِ لَا نْفَضُّوا مِنْ حَولِكَ فاعْفُ عَنْهُم واسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ في الأَمْرِ فَإذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكّلين ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

(٢) الجزولي : ١١ب - ١٢أ .

(٣) انظر في جواز عمل ليت مع (ما) وإهمالها :-

الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، التبصرة والتذكرة ٢١٥/١ ، الأزهية ٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢٤١/٢ .

[باب النعت (١)]

قوله : للفرق بين المشتركين في الاسم (٢) .

مثاله : جاءني زيد العاقل ، ومررت برجل كاتب .

وقوله : وربما جاء لمجرد المدح (٢) .

مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم .

وقوله : أو الذم (٢) .

مثاله : إبليس اللعين (٣) .

وقوله : وشرطه أن يكون هو المنعوت (٢) .

مثاله : ما تقدم .

وقوله : أو من سببه (٤) .

مثاله : مررت برجل قائمٍ أبوه ، وبزيد الطويلِ أُخُوه .

وقوله : ومشتقا (٤) .

مثاله : كل ما تقدم .

وقوله : أو في حكمه (٤) .

مثاله : مررت برجل ذي مال ونحوه لأنه في معنى مالِكُ مالٍ وصاحب مال وما أشبه ذلك (٥) .

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ١٢أ ، وقبله : « النعت يجاء به للفرق ... » .

(٣) يعني أن (ابليس) خبر لمبتدأ محذوف . واللعين نعته .

(٤) الجزولية : ١٢أ .

(٥) قال الأبذي : « والذي هو في حكمه هو الاسم الذي هو في معنى اسم مأخوذ من المصدر وليس هو بنفسه مأخوذا من مصدر نحو قولك : مررت برجل أسد ، فأسد ليس بمشتق ، لكنه في معنى شجاع ، وشجاع مشتق من الشجاعة » ، شرح الجزولية ٢/٥١٤ .

وقوله : تبعه في مالَه من الإفراد ... إلى آخره (١) .

تمامه : ما لم يمنع من ذلك مانع (٢) وهو مراده نحو : مررت برجل أفضل من زيد ومررت بامرأة أفضل من رجل وبرجلين أفضل من الزيدين ، وبرجال أفضل من الزيدين .

ومنه أيضا [مررت (٣)] بامرأة حائض وبابه (٤) .

منع من تَبَعِه لما قبله إرادتهم الفرق بين الجاري على الفعل من الصفات وغير الجاري فتأول تأويلا اقتضى له ألا يتبعه ، هذا عندي مذهب سيبويه (٥) ، ومذهب الخليل إرادتهم الفرق بين النوعين خاصة (٦) .

وقوله : والمشتق هو مابني من المصدر (٧) .

مثاله : قائم وقاعد وعاقل لأنها مبنية من القيام والقعود /١٢٢أ والعقل (٨) .

---

(١) الجزولية ١٢أ وفيها « من الإفراد أو التثنية أو الجمع لفظا أو معنى أو التذكير والتأنيث » .

(٢) من أن يكون « قبل الوصف به لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فإنك إذا وصفت به الأول وجعلته لم يتبع الموصوف أيضا في تثنية ولا جمع ولا في إفراد ولا في تذكير ولا في تأنيث ، بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وذلك نحو : (أفعل من) التي للمفاضلة إذا كانت مقرونة بمن » ، شرح الجزولية ٥٢٢/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٢٩/١ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) مما وصف به المؤنث وهو مذكر في اللفظ . انظر : الكتاب ٩١/٢ .

(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث كما قالوا : ناقة ضامر ، يوصف المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث » ، الكتاب ٩١/٢ .

(٦) قال سيبويه : « ... زعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض فإنه لم يخرجه على الفعل كما أنه حين قال : دارع لم يخرجه على فعل وكأنه قال : درعي فإنما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل وكذلك قوله : مرضع إذا أراد ذات رَضَاع ولم يجرها على أرضعت ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هي حائضة غدا لا يكون إلا ذلك لأنك إنما أجريتها على الفعل على : هي تحيض غدا ، هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب » ، الكتاب ٩١/٢ .

(٧) الجزولية : ١٢أ .

(٨) هذا على رأي البصريين من أن المصدر أصل المشتقات ، أما الكوفيون فيرون أن الأصل هو الفعل ، الإيضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ - ١٧٦ ، الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ - ١٤٩ .

وقوله : وليس به .

سقط هذا في هذا الموضع من كثير من النسخ (١) وهو أصوب وثبتت في بعضها ، ووجه ثباته أنه يريد وليس بالمصدر ، أي ليس قائم بالقيام ، أي ليس هو إياه أي مثله في امتناع الوصف به إلا على التأويل ، وقال ذلك لئلا يتخيل أن المصدر من المشتق لكونهما مشتركين في الحروف والوصف بهما .

وأراد بذلك أن يحرر (٢) أن المصدر ليس مما ينعت به إلا على التأويل ، لأن النعت إنما ينبغي أن يكون بالمشتق ، فإن جاء من ذلك شيء نحو رجل عدل خرج على وجهين (٣) :-

إما على أنه موضوع موضع المشتق لمشاركته المشتق في الحروف فعاملوا رِضَى معاملة مَرْضِي ، وعدْل معاملة عادل .

أو يكون ذلك على حذف المضاف والتقدير : مررت برجل ذي رضى ، وذي عدل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مبالغةً فجعلوه كأنه الرضى والعدل بنفسه .

وقوله : و[ما (٤)] في معناه : هو ما رادف ما بُنِيَ من المصدر (٥) .

كذي مال لأنه مرادف لقولك صاحب مال ، وصاحب مبني من الصحبة .

واستظهر بقوله : « وليس به » (٥) : على ما رادف ما بني من المصدر وهو مبني أيضا من المصدر كقولك : مررت بزيد المعزو إلى قريش ، فإنه مرادف لقولك المنتسب

---

(١) ليس في النسختين الفاسية ١٢أ ، ولا التيمورية ٦٧ .

(٢) ب : يحرز .

(٣) قال بهما أيضا اللورقي في المباحث الكاملية ٢٩٣/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية : ١٢أ .

إلى قريش فهذا ليس في معنى المشتق ، وإن كان مرادفا لما بني من المصدر ، بل هو مشتق [١] لأنه مبني أيضا من المصدر كالذي رادفه [٢] .

(١) قال اللورقي : « المرادف على قسمين : مشتق وغير مشتق ، فالمشتق نحو : معزو لأنه مرادف لمنسوب وكلاهما مشتق من المصدر ، وعن هذا احترز بقوله : وليس به ، وغير المشتق نحو : ذي مال فإنه مرادف لصاحب مال إذ مدلولهما واحد » ، المباحث الكاملية ١/٢٩٤ .

(٢) ب : رادف .

[النكرة]

وقوله : قبوله للألف واللام [١] .

مثاله : رجل لأنك تقول الرجل .

وقوله : أو أداؤه [٢] معنى ما لا يكون إلا نكرة [١] .

مثاله : (ما) في قولك مررت بما معجبٍ لك [٣] . وإيهٍ منونا أي حديثا ، وصهٍ منونا أي سكوتا ، فإن لم تنونهما كان المعنى الحديث أو السكوت [٤] .

وقوله : فقبول ما أضيف إليه مباشرة [٥] .

مثاله : مائة من مائة درهم ، لأن درهما الذي أضيف إليه مائة مباشرة يقبل الألف واللام فيقول /١٢٢ب مائة الدرهم التي تعلم .

وقوله : أو بواسطة [٦] .

مثاله : ثلاثمائة درهم ، يريد أن ثلاثمائة درهم نكرة ، لأن درهما الذي أضيفت إليه مائة التي أضيفت إليها ثلاث يقبل الألف واللام حين تقول : عندي ثلاثمائة الدرهم التي تعلم .

وقال في ثلاث : إنه [٧] أضيف إلى الدرهم بواسطة ، وإن كان الظاهر أن المضاف إلى الدرهم إنما هو المائة ، لأن المائة لما تخصصت بالدرهم ، وتخصصت ثلاث

---

(١) الجزولية : ١٢أ ، وقبله : « وعلامة الاسم النكرة إذا كان مفردا قبوله ... » .

(٢) ب : أدائه .

(٣) (ما) هنا نكرة موصوفة ، انظر ما تقدم ص ٦١١ ، والكتاب ٢٦٩/١ .

(٤) لأن تنوينهما تنوين تنكير ، فهما منونتين نكرتان ، فإن لم تنونا فهما معرفتان .

انظر : الكتاب ٥٣/٢ .

(٥) الجزولية : ١٢أ ، وقبله : « فإن كان مضافا فقبول ... » .

(٦) الجزولية : ١٢أ .

(٧) ب : إذا .

بالمائة التي أضيفت إلى الدرهم صارت الثلاث كأنها تخصصت بالدرهم بواسطة المائة فكانت الثلاث بذلك كأنها مضافة (١) إلى الدرهم بواسطة المائة (٢) .

وقوله : أو جواز جريه على النكرة (٣) .

مثاله : مررت برجل مثلك (٤) وبرجل ضارب (٥) زيد بمعنى الحال أو الاستقبال .

[المعارف]

وقوله : إضافة تخصيص لا تخفيف (٦) .

سيأتي إضافة التخصيص والتخفيف في باب حروف الجر (٧) .

[المضمرات]

وقوله : [ومضمر (٨)] يفسره ما قبله بوجه ما (٩) .

يريد إما لفظا ومعنى نحو ضرب زيدٌ غلامه ، أو لفظا لا معنى نحو : ضرب زيداً

---

(١) ب : مضاف .

(٢) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٢٧/٢ .

(٣) الجزولية : ١٢أ .

(٤) استشهد شراح الجزولية بقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ... ﴾ [إبراهيم : ١١] . انظر : المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٥) كقوله تعالى : ﴿ فَلَماَّ رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ، قَالُوا : هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنا .... ﴾ [الأحقاف : ٢٤] . وانظر : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « والمعارف من الأسماء خمسة أجناس المضمرات والمبهمات والأعلام ، والداخل عليها الألف واللام والمضاف إلى شيء من ذلك إضافة تخصيص ... » .

(٧) انظر ص : ٨٤٣ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « المضمر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسام .... » . وهذا هو القسم الثاني منها .

غلامُه . أو معنى لا لفظا نحو : ضرب غلامَه زيدٌ [(١)] .

وقوله : ما يفهم من سياق الكلام [(٢)] .

مثاله : إذا كان غدا فأتني [(٣)] ، أي : إذا كان ما نحن عليه من السلامة غدا [فأتني [(٤)]] ، لأن هذا كلام سيق وعدا ، والمواعد أبداً إنما هي مبنية على السلامة من الآفات التي لا تتأتى المواعيد بها .

وقوله : ومضمر يأخذ شبها من هذا ومن الذي يليه [قبله [(٥)]] .

مثاله : من كذب كان شرا له [(٦)] ، فشبه هذا المضمر الذي يليه من قبله في أنه عائد على الكذب ، ولم يتقدم هذا اللفظ الذي يعود عليه الذي هو الكذب ، كما لم يتقدم ما أضمرته فيما يليه قبله – أعني قوله : ما نحن عليه من السلامة قبله أيضا – .

وشبهه بالمضمر الذي يفسره ما قبله بوجه ما أن كذب كأنه الكذب ، فكأن الكذب بهذا اللفظ قد تقدم [(٧)] /١٢٣أ .

---

(١) قال العطار : « فسر قوله – يعني الجزولي – بوجه ما بثلاثة أوجه إما لفظا ومعنى وهو الذي يكون ظاهره قبله لفظا ، وفي مقتضى وضع الكلام كقولك : ضرب زيد غلامه (ونَادَى نُوحٌ ابْنَه) . ويريد بالمعنى المرتبة فالفاعل هنا هو المفسر للمضمر وقد تقدم لفظا ورتبة » ، المشكاة والنبراس ١٤٢/١ – ١٤٣ (ف) .

وأمثلة الشارح – رحمه الله – في الأول تقدم المفسر لفظا ورتبة ، وفي الثاني تقدم المفسر لفظا لا رتبة فإن رتبة المفعول التأخير عند الجمهور ، وفي الثالث تقدم المفسر رتبة لا لفظا .

(٢) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « ومضمر يفسره .... » .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٢٩٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٤٣/١ (ف) .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١٢ب ، وهذا هو القسم الرابع من مفسر الضمير .

(٦) الضمير في كان يعود على الكذب المفهوم من (كذب) .

انظر : الكتاب ٣٩٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٩٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٤٤/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٤٠/١ .

(٧) قال العطار شارحا قول الجزولي : « يريد الذي فيه شائبة من الذي يفسره سياق الكلام ، ومن الذي قبله وهو الذي يفسره ما قبله بوجه ما » .

وقوله : وهو ضمير الشأن (١) .

مثاله : هو زيد قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد ﴾ (٢) .

وقوله : والمضمر في نعم وبئس (١) .

مثاله : نعم [رجلا (٣)] زيد ، وبئس رجلا [عمرو (٣)] .

وقوله : فيما يطلبه الأول فاعلا (٤) .

مثاله : ضربني وضربت زيدا (٥) .

وقوله : أو مفعولا لم يسم فاعله (٤) .

مثاله : ضُرِبَ ولم ينته زيد (٦) .

وقوله : وتفسيره إما كذا وإما كذا (٧) .

يعني وتفسير المضمر الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى .

وقوله : إما جملة (٨) .

المفسر بهذا هو ضمير الشأن والقصة (٩) .

وقوله : وإما مفرد بإزاء الجملة (١٠) .

المفسر بهذا : المضمر في نعم وبئس وفي باب رب ، وقال بإزاء الجملة لأن المفرد

---

(١) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « ومضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى وهو ... » وهوَ القسم الخامس في مفسر الضمير .

(٢) الإخلاص الآية الأولى .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « وفي باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني فيما ... » .

(٥) فالفعل الأول يطلب فاعلا فأضمر لإعمال الثاني فيه النصب على المفعولية .

(٦) الفعل الأول يطلب نائب فاعل فأضمر فيه ، لإعمال الثاني فيه الرفع على الفاعلية .

(٧) ليس هذا النص في نسخة فاس ١٢أ ، وهو في التيمورية ٦٨ .

(٨) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٩) انظر : المباحث الكاملية ٣٠١/١ ، المشكاة والنبراس ١٤٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٤٤/٢ .

(١٠) الجزولية : ٦٨ تيمور ، وبعده : « ويلزمه النصب » .

لفظ يستعمله النحويون في وجوه فيستعملونه مقابلا للمضاف ، فيقال : مضاف ومفرد ، وقد يكون عندهم بإزاء المثنى والمجموع فيقال : مفرد ومثنى ومجموع . وقد يكون عندهم بإزاء الجملة فيقال مفرد وجملة .

وهذا هو المقصود هنا لأنه قابل به الجملة ، وقد أكد بيان ذلك بقوله بعد ذلك [١] بإزاء الجملة ، ولو لم يذكره لاستغنى عنه بما قابله به من الجملة .

وقوله : ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع [٢] .

الضمير في يثنى ويجمع في الموضعين يراد به المضمر الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى ، وتفسيره مفرد يلزمه النصب كالمضمر في نعم وبئس وفي باب رب [٣] .

ويريد أن ذلك المضمر يجوز فيه الوجهان ، لكن أشهرهما والأفصح إفراده [٤] ،

---

(١) ب : بعده .
(٢) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٣) انظر في وجوب نصب مفسر الضمير في باب نعم وبئس وباب رب : الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٤٢/٢ ، ١٤٧ ، الأصول ١١٤/١ ، ٤١٩ .

(٤) هذا على مذهب الكوفيين الذين يجوزون في الضمير بعد (رُبَّ) التثنية والجمع معتمدين على السماع حكاه عنهم ابن السراج من نحو : ربه رجلا قد رأيت ، وربهما رجلين وربهم رجالا وربه رجالا وربهن نساء وربه نساء . الأصول ٤٢٢/١ .

أما البصريون فلا يجوزون ذلك بل يمنعونه . انظر : الأصول ٤١٩/٢ .

وانظر القولين في : شرح الجمل ٥٠٤/١ ، المساعد ٢٩١/٢ .

والراجح هنا مذهب الكوفيين لاعتماده على السماع ، ورجحه كثير من الأئمة كالجزولي والشلوبين كما في هذا الموضع وابن مالك في التسهيل ١٤٨ .

وقال الأبذي : « أما نعم فإن الضمير لا يكون إلا مفردا مذكرا على كل حال نحو قولك : نعم رجلا زيد ونعم امرأة هند ... لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين » ، شرح الجزولية ٥٤٥/١ .

وقد حاول العطار توهيم أبي علي في كلامه هذا فقال بعد أن ذكر كلامه هذا : « ولم يذكرها غير أبي علي توهما على صاحب هذا الكتاب ، بما لم يرده ، وقد ذكرنا بما يقطع أنه مراده وهو كما نص ، وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمر (رب) وبالذي لا يثنى ولا يجمع مضمر نعم وبئس وهذا شبه . ولكنه مخالف لما نص عليه الفراء من جواز تثنية المضمر في نعم وبئس وجمعه ، ويمكن أن يقال : لعله يريد مذهبي سيبويه والفراء ، ويريد يثنى ويجمع على رأي الفراء :

=

وقد كان أحسن من إضمار هذا المضمر في يثنى ويجمع إبرازه وكشفه ، فيقال : ويثنى المضمر في ذلك ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع .

وكذلك أيضا خص ذكر الاختلاف في التثنية (١) والجمع دون ذكر الاختلاف في التذكير والتأنيث ، والأمر في ذلك كله واحد (٢) .

وأظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف وأنه من زيادة /١٢٣ب بعض الطلبة أعني من قوله : وتفسيره إما كذا وكذا لأني وجدته ناقصاً من كثير من أصول هذا التأليف (٣) ولأن التسوية بين التثنية والجمع في هذا المضمر وبين إفراده (٤) وستره ليس من عند متقن (٥) .

وقوله : وإما مفرد يجرى بالإعراب (٦) .

هو المفسر به المضمر في باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني ،

= ولا يثنى ولا يجمع على رأي سيبويه » المشكاة والنبراس ١٤٧/١ (ف) .

وهنا أمور يرد بها على العطار هي على النحو الآتي :-

أ - قوله : « لم يذكرها غير أبي علي » هذا مردود فقد ذكر ما ذكره أبو علي كل شراح الجزولية الذين وقفت على شروحهم : انظر : المباحث الكاملية ٣٠١/١ ، وفيه نص كلام الشلوبين من غير عزو . وانظر شرح الجزولية ٥٤٤/١ ، والمنهاج الجلي ٦٧ب .

ب - تفصيل أبي زكريا بأنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمر رب ... إلى آخره قول يحتاج إلى دليل يدعمه .

جـ - قول العطار بأن الجزولي يريد قولي سيبويه والفراء بعيد جدا ، إذ لو أراد ذلك الجزولي لصرح باسمائهما لتباين مدرستيهما .

وبهذا يبقى قول الشارح - رحمه الله - قريبا من مراد الجزولي .

(١) ب : اختلاف التثنية .

(٢) انظر : التسهيل ١٤٨ ، المساعد ٢٩١/٢ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن هذا النص غير موجود في نسخة فاس ١٢أ ، وموجود في التيمورية ٦٨ . وانظر ص : ٦٢٢ هـ٧ .

(٤) ب : إبراذه .

(٥) نقل هذا التشكيك اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠١/١ ولم يعقب عليه بشيء .

(٦) الجزولية : ٦٨ تيمور .

وبما يطلبه الأول فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله .

وقوله : ويثنى ويجمع [١] .

الضمير فيهما للمضمر المفسر بالمفرد الذي يجري بالإعراب نحو : ضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين .

[إعراب الضمائر]

وذكر المؤلف - بعد هذا - المرفوعَ الموضعِ المنفصلَ والكلام فيه في موضعين :-

أحدهما : في حصر ألفاظه إذ لا يكون أبداً إلا واحداً من اثني عشر لفظا .

والثاني : في حصر وجوه ارتفاعه .

ولم يذكر المؤلف من هذين الموضعين إلا الثاني منهما ، وأهمل الأول ، وقد كان ذكره وكيدا ، فلنذكر ما أهمله من ذلك .

فيقول [٢] : المرفوع الموضع المنفصل اثنا عشر لفظا اثنان للمتكلم وهما أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم عن نفسه وعن غيره واحداً كان أو أكثر .

وخمسة للمخاطب: أنتَ للواحد المذكر بفتح التاء ، وأنتِ بكسرها للمؤنث الواحد وأنتما للاثنين من القبيلين [٣] ، وأنتم لجماعة المذكرين ، وأنتن لجماعة المؤنث .

وخمسة للغائب : هو للغائب المذكر ، وهي للغائبة ، وهما للاثنين من القبيلين [٣] . وهم لجماعة المذكرين وهن لجماعة المؤنث ، وقد فرغ مما أهمله فلنعد إلى ما ذكره .

---

(١) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٢) كذا في النسختين ، ولو قال : فنقول لكان أولى .

(٣) يعني المذكر والمؤنث .

وقوله : والمرفوع الموضع المنفصل يقع مبتدأ [١] .

مثاله : أنا قائم .

وقوله : وخبر مبتدأ [١] .

مثاله : القائم أنا .

وقوله : وخبر إن [١] .

مثاله : إن القائم أنا .

وقوله : بشرط الاقتران بإلا [٢] .

مثاله : ما قام إلا أنا ، وما قصد هذا إلا أنا .

وقوله : أو إسناد الصفة الجارية على /١٢٤أ غير من هي له إليه [١] .

مثاله : هِنْدٌ زيَدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ .

وقوله : أو إسناد مصدر مضاف إلى المفعول إليه [٣] .

مثاله : عجبت من ضرب زيد أنت .

وقوله : ويجري توكيدا [٣] .

يريد أنه يجري على ماقبله في الرفع ، كما يجري سائر الأسماء المؤكدة توكيدا لفظا ، أو معنويا ، إلا أنه ينفرد بجواز جري ضمير الرفع على ضمير النصب والخفض ، وإن كان لا يجري المرفوع على المنصوب ولا المخفوض في موضع من المواضع سوى هذا الموضع ومثاله ضربتُكَ أنت ومررت بِكَ أنت [٤] .

---

(١) الجزولية : ١٢ب .

(٢) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « وفاعلا ومفعولا لم يسم مفعوله بشرط ... » .

(٣) الجزولية : ١٢ب ، وفي التيمورية ٦٩ إلى المفعول به إليه .

(٤) قال سيبويه : « هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا . اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع وذلك قولك : مررت بك أنت ورأيتك أنت وانطلقت أنت وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه ، إذا قلت : مررت به نفسه وأتاني هو نفسه » ، الكتاب ٣٩٣/١ .

وقوله : [ويقع فاصلة [١] .

مثاله] : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيب ﴾ [٢] فيمن نصب [٣] .

[المرفوع المتصل]

وقوله : يتصل بالفعل الماضي [١] .

مثاله : ضَرَبْتِ .

وقوله : وبالمضارع [١] .

مثاله : يضرب ويضربان ويضربون [٤] .

وقوله : وبالصفة [١] .

مثاله : أنا الضارب [٥] .

وقوله : ويرتفع فاعلا [٦] .

مثاله : كل ما ذكر .

وقوله : ومفعولا [٧] .

---

(١) الجزولية : ١٢ب .

(٢) تمامها ﴿ .... عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْء شَهِيدٌ ﴾ [المائدة : ١١٧] .

(٣) هي قراءة جميع القراء أما الرفع فقال ابن خالويه : « ﴿ كنت أنت الرقيب ﴾ بالرفع حكاه أبو معاذ » مختصر في شواذ القرآن ٣٦ . أما العكبري فقال : « ... ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبرا في موضع نصب » ، التبيان ٤٧٧/١ . ولم يعز القراءة إلى أحد .

(٤) قال اللورقي : « يندرج في اتصاله بالماضي البارز نحو : ضربتُ والمستتر نحو : زيد ضرب ، وكذلك بالمضارع نحو : زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وتضربين » ، المباحث الكاملية ٣٠٥/١ .

(٥) ولا يكون الضمير فيها إلا مستترا .

انظر : المباحث الكاملية ٣٠٥/١ ، شرح الجزولية ٥٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١٢ب – ١٣أ .

(٧) الجزولية : ١٣أ وتتمته « لم يسم فاعله » .

مثاله : ضُرِبْتَِ .

وقوله : واسم كان [١] .

مثاله : كنت قائما .

وقوله : ولا علامة له في الصفة [١] .

يريد أن الألف في (قائمان) والواو في (قائمون) ليستا ضميرين ، وإنما هما تثنية الصفة أو جمعها كالألف في (زيدان) ، والواو في (زيدون) بدليل تغيرهما بالعوامل والمضمر لا يتغير بهما [٢] .

وقوله : أبرز منها الضمير [٣] .

يريد كأنه جعل ذلك عوضا مما منع من العلامة [٤] .

وقوله : إلا مضمر الواحد [٥] .

---

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) استدل على كون الألف والواو هنا ليسا ضميرين بل هما علامتان بتغيرهما بالعوامل بخلاف الضمير فلا يتغير بالعوامل . اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٦/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٥٠/١ (ف) .

(٣) الجزولية : ١٣أ ، وقبله : « ولذلك إذا جرت على غير من هي له ... » .

(٤) ذهب الكوفيون إلى عدم وجوب إبرازه ، وأوجب البصريون إبرازه إذا جرى على غير من هو له .
انظر : الإنصاف ٥٧/١ – ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ – ٢٦٢ ، ائتلاف النصرة ٣٢ – ٣٣ .

وقد تعقب العطار الشارح في هذا الموطن وقال بعد إيراده نصه هذا : « وهو بعيد عن ظاهر لفظه – أي لفظ الجزولي – لأنه جعل عدم العلامة في الخالصة علة في إبراز ضمير غير الخالصة ، وأن يعبر بهذا عن العوض ضرب من اللغو ، ثم يكون العوض في غير محل المعوض منه » ، المشكاة والنبراس ١٥١/١ (ف) .

أقول : لقد تحامل العطار على الشيخ ، فإن من أمعن النظر في عبارة الجزولي وهي قوله : « ولا علامة له في الصفة ولذلك إذا جرت على غير من هي له أبرز منها الضمير » فقوله : ولذلك : مشعر بالعوض فقول الشارح قريب من لفظ الجزولي ، علما بأن الشارح قدم لكلامه بقوله : كأنه .... مما يفيد التقريب لا القطع بالأمر .

وقوله : ثم يكون العوض في غير محل العوض منه . ليس بلازم ، فالميم في (اللهم) عوض من أداة النداء ، وأداة النداء في أول الكلمة والميم في آخرها . مع أننا نعلم أن الضمير معمول للصفة هنا متأخر عنها . كتأخر المستتر فيها .

(٥) الجزولية : ١٣أ ، وقبله : « وله علامة في الماضي إلا مضمر الواحد الغائب ... » .

مثاله : زيد قام .

وقوله : والواحدة الغائبة [(١)] .

مثاله : هند قامت .

وقوله : إلا مضمر المتكلم [(٢)] .

مثاله : أقوم ونقوم .

وقوله : ومضمر المخاطب الواحد .

مثاله : تقوم يا زيد ، واستظهر بقوله الواحد على المثنى في : تقومان يا زيدان وعلى الجمع في : تقومون يا زيدون ، ولم يقل الواحدة المخاطبة كما قال : والواحدة الغائبة لأن ضمير الواحدة المخاطبة له علامة نحو : تقومين يا هند .

وقوله : وضمير [(٣)] الواحد الغائب [(١)] .

مثاله : زيد يقوم ، وهذا أيضا كذلك في الاستظهار بقوله الواحد /١٢٤ب على التثنية والجمع نحو : الزيدان يقومان والزيدون يقومون .

وقوله : والواحدة الغائبة [(١)] .

مثاله : هند تقوم [(٤)] ، واستظهر أيضا بالواحدة على الغائبتين نحو : الهندان تقومان والغائبات نحو : الهندات يقمن .

ثم ذكر المنصوب المتصل والكلام فيه في مواضع :-

إحداها : في حصر ألفاظه وهي اثنا عشر لفظا ، وهذا الموضع لم يذكره المؤلف ، فلنذكر من ذلك ما أهمله .

---

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) الجزولية : ١٣أ ، وقبله : « وله علامة في الفعل المضارع إلا ... » .

(٣) ب : مضمر .

(٤) أ : يقوم .

فنقول : ألفاظه اثنا عشر [لفظا (١)] ، للمتكلم اثنان . وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب .

فلفظا المتكلم : ضربني ، ضربنا . وخمسة المخاطب : ضربَكَ ، ضربكِ ، ضربكما ، ضربكم ، ضربكن . وخمسة الغائب : ضربه ، ضربها ، ضربهما ، ضربهم ، ضربهن .

وقوله : ويتصل بالماضي (٢) .

مثاله : ضَرَبَكَ .

وقوله : وبالمضارع (٢) .

مثاله : يَضْرِبُكَ .

وقوله : وبالصفة (٣) .

مثاله : الضاربك .

وقوله : على خلاف في هذا الأخير أمنصوب (٤) هو أم مجرور (٢) .

وهو خلاف ضعيف ، وقد كان حريا بأن لا يلتفت إليه ولا يستظهر عليه لضعفه . والصواب أنه منصوب (٥) لأنه لا وجه للإضافة في هذا الأخير (٦) ،

---

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ١٣أ .

(٣) الجزولية : ١٣أ ، وبعده : « إذا كان فيها الألف واللام » .

(٤) ب : منصوب .

(٥) هذا اختيار الشارح ، والمنسوب إلى سيبويه . انظر : المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٥٥/٢ . وقد صرح سيبويه بما يخالف ذلك فقال : « وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر » ، الكتاب ٩٦/١ ، ثم قال بعد ذلك : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو اسم ... » ، الكتاب ٩٦/١ .

ألا ترى كيف سوى بين حذف النون والتنوين في هذه المسألة ، والنون في التثنية والجمع ، وقد عرف حكمها عنده ، والتنوين في المفرد .

(٦) ممن يرى الإضافة هنا الفراء والزمخشري . انظر : معاني القرآن ٢٢٧/٢ . المفصل ٨٤ .

كما لا وجه لها في الضارب زيد ، لأنها ليست إضافة تخفيف ولا تعريف ، إلا أن بعضهم قال : إن الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر [(١)] بدليل جواز الإضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال . والاقتصار على الإضافة في نحو : ضاربك وضاربه ، هذا مذهب سيبويه في ضاربك وضاربه أنه مضاف ليس إلا [(٢)] ، والأخفش [(٣)] على ما سنذكره [(٤)] بعده [(٥)] .

وذكر المؤلف الخلاف في الضمير إذا اتصل بالصفة التي فيها الألف واللام وهو خلاف ضعيف ، وقد كان ينبغي له إذ ذكره أن يذكر الخلاف في اتصاله بالصفة التي ليس فيها الألف واللام نحو ضاربك وضاربه وضاربي .

فإن الخلاف في هذا أقوى منه فيما فيه الألف واللام ، والأخفش يقول في الضمير المتصل /١٢٥أ بهذا الذي ليس فيه الألف واللام إنه ضمير نصب [(٦)] ، ويقول : سقط التنوين لمعاقبته الضمير ، لأن الضمير ينبغي له أن يعاقب التنوين كما عاقبته الإضافة [(٧)] من حيث كان في الموضعين جمعا بين اتصال وانفصال [(٨)] .

---

(١) قال الفراء : « .... إن المكني لا يتبين فيه الإعراب ، فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب ، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال ، وكان ينبغي لمن نصب أن يقول : هو الضارب إياه ، ولم أسمع ذلك » ، معاني القرآن ٢٢٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٩٦/١ ، ١٠٤ .

(٣) أ : الأحسن .

(٤) ب : يذكره .

(٥) سيأتي بعد قليل انظر ص : ٦٣١ - ٦٣٢ .

(٦) قال بهذا الأخفش وهشام من الكوفيين والمبرد .

المقتضب ١٩٥/١ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، التسهيل ١٣٧ ، شرح التسهيل ١٥٢أ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، الارتشاف ٤٧٢/١ ، التذييل والتكميل ٧٣/١ب ، تعليق الفرائد ٢٣٥٢/٤(د) .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٧٣/١ب . فقد ذكر عن القائلين بهذا أن التنوين أو النون في المثنى والمجموع يحذفان للمعاقبة ، أو للطافة الضمير ، ويعنون باللطافة هنا : « صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا » ، التذييل والتكميل ٧٣/١ب ، وانظر : هشام الضرير : حياته ، آراؤه ، منهجه ٢٦٧ .

(٨) أغفل الشارح الإشارة إلى الرأي الآخر هنا وهو معلوم من السياق وهو أن يكون الضمير في موضع جر . انظر : الكتاب ٩٦/١ ، المراجع في (هـ٦) .

فهذا الخلاف أقوى من ذلك فهو كان أولى بالذكر مما ذكره ، أو إذ ذكره كان ينبغي له أن يذكر ما هو أحق بالذكر منه .

وقوله : ويتصل بإنَّ (١) .

مثاله : إنَّه قائم ، ومراده بإن وأخواتها .

وقوله : وكان (١) .

مثال ذلك : في كان ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة (٢) وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيثمة فكانه (٣) . وقال الشاعر (٤) :

فإنْ لَا تَكُنْها أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ   أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِها (٥)

---

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) اختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن خيثمة وقيل : سعد بن خيثمة . وقيل : مالك بن قيس . أحد الأنصار الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ من غير شك ولا ارتياب ، ثم كان منه ما كان ولحق بالنبي ﷺ في تبوك .

انظر خبره في : السيرة النبوية ١٦٢/٤ – ١٦٣ ، تاريخ الطبري ١٠٤/٣ ، الكامل في التاريخ ٢٧٨/٢ ، عيون الأثر ٢٧٨/٢ ، البداية والنهاية ٦/٥ – ٨ ، زاد المعاد ٥٢٩/٣ – ٥٣١ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وإنما ورد في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن الرسول ﷺ وصل تبوك « رأى رجلا يزول به السراب فقال الرسول ﷺ كن أبا خيثمة ، فإذا هو أبوخيثمة الأنصاري » ، وهو حديث صحيح ، ولا شاهد فيه حينئذ .

« صحيح مسلم ٨٩/١٧ – ٩٠ ، المسند ٣٨٧/٦ – ٣٨٨ ، فتح الباري ١١٨/٨ – ١١٩ » .

والرواية التي ذكرها الشارح ترد في كتب النحويين ، ولم ترد في كتب حديث ولا سيرة فيما وقفت عليه .

وانظر رواية الشارح في : المباحث الكاملية ٣٠٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي (١ ق هـ – ٦٩ هـ) .

وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني كان معدوداً من التابعين الفقهاء والأعيان الأمراء والفرسان الشعراء ، حاضر الجواب أول من وضع أصول النحو بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

« أخبار النحويين البصريين ٣٣ – ٣٧ ، الإمتاع والمؤانسة ٣٣/٣ ، معجم الأدباء ٣٤/٢ – ٣٧ ، بغية الوعاة ٢٢/٢ – ٢٣ » .

(٥) من البحر الطويل ثالث ثلاثة أبيات وقبله :-

وإنَّ امْرءاً قَدْ قَالَ في الحَقِّ خُطَّةً   لَمُلْتَمِسٌ تَصْدِيقَها بِبَيَانِها =

ومراده أيضا هنا (١) أن يقول وكان وأخواتها ، فإن قلت فإن الضمير إذا اتصل بكان فإنه داخل تحت ما تقدم من قوله : إنه يتصل بالفعل الماضي والمضارع ، فهلا استغني عنه بما قدم من اتصاله بالفعل الماضي والمضارع ؟

فالجواب : أنه قصد التنبيه على أن المضمر المنصوب يتصل بكان ، إذ كان وجه الكلام والفصيح فيه انفصاله (٢) كقوله (٣) :-

لَيْسَ إِيَّـــاَيَ وإِيَّـــا ... كِ وَلَا نَخْشَى رَقِيبا (٤)

= دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبْها الغواةُ فَإِنّني ... وَجَدْتُ أُخاها مُجْزِيا لِمكَانِها

والشطر الثاني في الديوان :-

أَخٌ أَرْضَعَتْــه أُمُّــه بِلِبَانِهــا

الغواة : جمع غاو وهو الضال . الخزانة ٣٣١/٥ . أخوها : أخو الخمر يعني الزبيب أو نبيذ الزبيب . الخزانة ٣٢٨/٥ .

الشاهد : اتصال ضمير النصب بكان فقال : « تكنها ، تكنه » .

الديوان : ١٨٩ ط الدجيلي ، ٨٢ ط ياسين ، الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، الأصول ٩١/١ ، ٢٩٠/٢ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٥/١ ، الإنصاف ٨٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٠٧/٣ ، المباحث الكاملية ٣٠٩/١ ، شرح الجمل ٤٠٧/١ ، ١٩/٢ ، المقرب ٩٦/١ ، المنهاج الجلي ٦٩أ ، المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ ، ٥٥٦ ، ٩٨٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية ٣١٠/١ - ٣١٤ ، الخزانة ٣٢٧/٥ - ٣٣٣ .

(١) ب : ها هنا .

(٢) قال سيبويه : « ... ومثل ذلك كان إياه لأن (كانه) قليلة ولم تستحكم هذه الحروف ههنا لا تقول : كانني وليسني ولا كانك .... » ، الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) القائل : عمر بن أبي ربيعة (٢٣ هـ - ٩٣ هـ) .

وهو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، لم يكن في قريش أشعر منه كان كثير الغزل والنوادر والخلاعة والمجون ، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى جزيرة دهلك .

« الشعر والشعراء ٥٥٣/٢ - ٥٥٨ ، الأغاني ٢٨/١ - ٩٤ ، وفيات الأعيان ٤٣٦/٣ - ٤٣٩ » .

(٤) من مجزوء الرمل من قصيدة مطلعها :-

قَدْ نَبـــا بالقَـــلْبِ مِنْهـــا ... إذْ تَواعَدْنـــا الكَثِيبـــا

ورواية الديوان :-

لَيْسَ إلاي وإيَّـــــا ... ها ولا نَخْشَى رَقِيبـــا =

وكقوله (١) :-

لَئِنْ كَانَ إِيَّاه لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ والإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (٢)

فكأنه أراد تخصيص كان من جملة ما قدمه التنبيه على جواز الاتصال فيه ، إذ كان الوجه والأفصح غير ذلك (٣) .

ولذلك ذكر في وجوه رفع الضمير المتصل اسم كان مع ذكره الفاعل حملا للمرفوع على المنصوب ، ولم يستغن بالفاعل عنه مع أنه داخل تحت حكم /١٢٥ب

= وفي ديوان العرجي برواية ابن جني ٦١ - ٦٣ ، قصيدة توافق قصيدة عمر هذه وزنا وقافية وتشترك معها في كثير من الأبيات ، وبيت الشاهد في ديوان العرجي ٦٢ يروى على النحو الآتي :-

غَيْــر أَسْمَــاءَ وجُمْــلِ ثُمَّ لَا نخْشَى رَقِيبــا

ولا شاهد فيه .

الشاهد : على أن المختار في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميرا الانفصال كما في هذا البيت في قوله (ليس إياي وإياك) .

الديوان ٣٠/١ ، الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، الأصول ١١٨/٢ ، ٢٨٩ ، المنصف ٦٢/٣ ، المفصل ١٣٢ ، شرح المفصل ٧٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الخزانة ٣٢٢/٥ - ٣٢٤ .

(١) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٢) من البحر الطويل من قصيدته الرائية التي مطلعها :-

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدٍ ، أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ

الغادي : السائر أول النهار (اللسان ١١٨/١٥ (غدا)) . مبكر : من البكور وهو المضي أول النهار (معجم مقاييس اللغة ٢٨٧/١) ، رائح : السائر بالعشي من لدن زوال الشمس إلى الليل (اللسان ٤٦٤/٢ (روح). مُهَجِّرُ : هَجَّرَ الرجل إذا خرج بالهاجرة وهي نصف النهار (اللسان ٢٥٥/٥ (هجر)) .

الشاهد فيه : على أن المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال كما في هذا البيت (كان إياه) .

الديوان ١٠٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٦/١ ، المفصل ١٣١ ، شرح المفصل ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٩/٢ ، ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المقرب ٩٥/١ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية ٣١٤/١ - ٣٣٣ ، الخزانة ٣١٢/٥ - ٣٢٢ .

(٣) أخذ هذا الاعتراض والجواب عليه اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٩/١ - ٣١٠ ولم يعزه إلى الشارح .

الفاعل فكان ينبغي أن يستغني به عنه ، إلا أنه لما كان الضمير المرفوع مع كان غير فاعل ، وكان المنصوب معها غير مفعول به ، وكان أصلهما [1] قبل دخول كان الانفصال ، وكان الاتصال فيهما إنما ساغ بعد أن كان ممتنعا لعملها ، وكان عملها ضعيفا ، لأن الرفع والنصب فيهما [2] بشبه الفعل المتعدي ، وليس هنا فاعلية حقيقية ولا مفعولية حقيقية [3] ، وضعف الاتصال فيهما في القياس [4] .

ولذلك قل اتصال الضمير إذا كان خبرها في الأفعال ، إذ كان الخبر كما قلنا أصله الانفصال [5] ، والمفعول الذي هو مشبه به أصله أيضا الانفصال لأنه ليس متصلا بالفعل وإنما اتصل بالفاعل لما نزل منزلة حرف من الفعل ، فانضاف هذان الوجهان في الخبر إلى ما تقدم من وجوه ضعف الاتصال فيهما ، فقوى الانفصال فيه استعمالا .

ولم تتوفر هذه الوجوه ولا اجتمعت في الاسم ، فلم يضعف الاتصال فيه ضعفه في الخبر ، فلذلك لم يَقِلّ الاتصال منه في الاستعمال فيه قلته في الخبر ، ولكنه مع ذلك ليس قوة اتصاله في القياس كقوة اتصال الفاعل ، لأن الاتصال إنما هو بالعمل ، والعمل في كان ضعيف فضعف فيه الاتصال مع أن أصله الانفصال ، وإن لم يكن في الضعف كالخبر ، فحمل المرفوع على المنصوب في التنبيه على اتصاله .

وقد كان ينبغي له إذ ذكر اتصال الخبر بكان وأخواتها لهذا الذي ذكرناه أن يزيد هذا المعنى بيانا بأن يقول بعد قوله : وكان واتصاله بكان قليل ، فلو فعل ذلك لكان أكثر إشعارا بهذا الغرض وأبين تنبيها [6] .

---

(١) ب : وذلك أن أصلها . (٢) ب : فيها .

(٣) لذلك قال الصيمري : « اعلم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول كقولك : كان زيد عالما وأصبح محمد أميرا » ، التبصرة والتذكرة ١٨٥/١ .

(٤) لأن حق الخبر أن ينفصل ، انظر : الأصول ١١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ .

(٥) انظر : الهامش السابق .

(٦) أشار إلى هذا اللورقي فقال : « وكان ينبغي أن يزيد هذا بيانا فيقول : واتصاله بكان قليل فكان هذا أشد إشعارا بالغرض » ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، وانظر : المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) .

وقد نقص مما يتصل به الضمير المنصوب المتصل اتصاله باسم الفعل نحو عليكني /١٢٦أ وعليكه وقد حكاه سيبويه (١) .

وقوله : وينتصب مفعولا به (٢) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : ومطلقا (٢) .

مثاله : ﴿ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِه (٣) ﴾ فيمن كسر الهاء (٤) لا يجوز أن يكون ضمير الهدى لأن الاقتداء لا يتعدى إليه بنفسه ، ولأنه قد تعدى إليه بحرف الجر فكيف يتعدى بعد ذلك إلى ضميره بنفسه ؟ فيكون الفعل متعديا إليه بنفسه وبحرف الجر في حالة واحدة ، فلما امتنع ذلك (٥) لم يكن بد من أن تجعل الهاء عائدة [على شيء

---

(١) قال رحمه الله تعالى : « وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول : عليكني من غير تلقين » ، الكتاب ٣٨٢/١ .

(٢) الجزولية : ١٣أ .

(٣) تمامها : ﴿ ... قُلْ لَا أَسْأَلُكم عَلَيهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلا ذِكْرَى للعَالَمِين ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

(٤) كسر الهاء قراءة ابن عامر بكسر الدال ويشم الهاء من غير بلوغ الياء ، أما راوياه فهشام قرأ باختلاس الكسرة في الهاء وصلا وسكونها وقفا ، وابن ذكوان قرأ بكسرها ووصلها بياء وصلا وسكونها وقفا .

انظر : « السبعة ٢٦٢ ، إعراب القرآن ٥٦٤/١ ، التيسير ١٠٥ ، التبصرة في القراءات السبع ٤٩٩ ، البحر المحيط ١٧٦/٤ ، النشر في القراءات العشر ١٤٢/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ » .

وقد خطأ هذه القراءة ابن مجاهد فقال عنها : « وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها » ، السبعة ٢٦٢ .

وصنع صنيع ابن مجاهد النحاس فقال عن هذه القراءة : « وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف وليست بهاء إضمار » ، إعراب القرآن ٥٦٤/١ .

ويرد على ابن مجاهد عدة أمور منها :-

أ - أن هذه القراءة قراءة سبعية .

ب - أن هذه الهاء ليس بلازم أن تكون هاء وقف فقط بل تحتمل أن تكون هاء ضمير أيضا وعليه حملها الشلوبين - رحمه الله تعالى -

جـ - قول أبي حيان - رحمه الله تعالى - : « وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه ، وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف » ، البحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٥) ذلك ، معادة في : أ .

متقدم غير الهدى ، ولا متقدم هنا إلا الهدى والاقتداء الذي دل عليه : اقْتَدِ .

وقد بطل أن يكون ضمير الهدى ، فلم يبق إلا أن يكون ضمير الاقتداء الذي دل عليه اقتد (١) ،] فكان الأصل فبهداهم اقتدِ اقتداء (٢) ، إلا أن قوله اقتداء قد تقدم في قوله : اقتد فجاز إضماره لذلك ، وكان انتصابه لو كان ظاهرا على أنه مفعول مطلق ، فلذلك قال في انتصاب مضمره ، إنه مما انتصب مفعولا مطلقا .

وقوله : وفيه توسعا (٣) .

يريد ومفعولا فيه ، فاختصر وحذف مفعولا لتقدم ذكره ، ومثاله (٤) :

ويَومٍ (٥) شَهِدْنَاهُ سُلَيماً وعَامِراً   قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوافِلُة (٦)

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال مكي : « ابن ذكوان يصل الهاء بياء وهشام يكسرها ، كأنهما جعلا الهاء لغير السكت ، جعلاها كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير : اقتد الاقتداء ففيه معنى التأكيد ، كأنه قال : فبهداهم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضا من الفعل الثاني ، لتكرر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر ، فجاز كسر الهاء وصلتها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية » ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٩/١ .

(٣) الجزولية : ١٣أ .

(٤) القائل : رجل من بني عامر . انظر : الكتاب ٩٠/١ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٦) البيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على سابق ولا لاحق .

سليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان – النهال : هنا الرِّويةُ بالدم وأصل النهل أول الشرب . النوافل : الغنائم وما يصيبه الجيش . شرح أبيات المغني ٨٥/٧ .

ويروى ويوما .... قليلا . انظر : شرح التسهيل ١٠٦أ ، تعليق الفرائد ١٦٥٦/٣ .

الشاهد : بينه الشارح – رحمه الله تعالى – .

الكتاب ٩٠/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ ، الكامل ٤٩/١ (الدالي) ، التبصرة والتذكرة ٣٠٨/١ ، ٥٢٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٨/١ ، ١٥٧٣/٤ ، الكشاف ٢٧٩/٢ ، ٢٩٢ ، ٢٤/٣ ، ٢٦٧ ، الأمالي الشجرية ٦/١ ، ١٨٦ ، شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المباحث الكاملية ٣١١/١ ، المقرب ١٤٧/١ ، شرح التسهيل ١٠٦أ ، المشكاة والنبراس ١٥٣/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٥٨/٢ ، الدر المصون ٣٣٦/١ ، المغني ٥٥٧/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٥٦/٣ ، همع الهوامع ١٦٦/٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٨٤/٧ – ٨٦ ، الدرر اللوامع ١٧٢/١ ، شواهد الكشاف ٤٨٩ – ٤٩٠ .

أراد [١] شهدنا فيه [٢] سليما وعامرا وكذلك [٣] :-

فَي لَيْلَةٍ يُحَبُّها الطَّعَامُ [٤] .

أراد يُحَبُّ فيها الطعام .

وانتصاب [٥] توسعا [٦] في قوله ومفعولا فيه توسعا بقوله : وينتصب الذي في الكلام قبله [٧] يعني أن ضمير النصب المتصل ينتصب في حال أنه مفعول فيه في المعنى للتوسع ، إن كان انتصاب توسعا على أنه مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون انتصاب توسعا على أنه مصدر في موضع الحال أي وينتصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه متسع /١٢٦ب فيه في اللفظ ، إذ كان مفعولا فيه في المعنى وتقدير المعنى وينتصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه في المعنى توسعا فيه أي متوسعا [فيه [٨]] .

[فيكون العامل في قوله : مفعولا فيه قوله المتصل [٩] ، ويكون العامل في قوله توسعا قوله ينتصب لنيابته مناب متوسع فيه ، فكما كان ينتصب متوسعا فيه [١٠]] بينتصب لو صرح [١١] به كذلك ينتصب به توسعا لنيابته منابه .

---

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٢) ب : شهدناه .

(٣) نسب محقق الشرح الصغير هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج . انظر : الشرح الصغير ١٢٤ ، وليس هذا البيت في ديوانه رؤبة ولم أجد أحدا نسبه إلى رؤبة غير محقق الشرح الصغير .

(٤) بيت من الرجز قبله بيتان هما :-

قَدْ صَبَّحَتْ صَبْحَهـا السَّلَامُ
بَكَبِـدٍ خَالَطَهـــا سَنَـــامُ

ويروى : في ساعة عند غير الشارح .

معاني القرآن ٣٢/١ ، الكامل ٥٠/١ (الدالي) ، المخصص ٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤ ، الأمالي الشجرية ١٨٦/١ ، ٦ ، الشرح الصغير ١٢٤ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) نص الجزولية : ١٣أ : « وينتصب مفعولا به ومطلقا وفيه توسعا » .

(٨) تكملة من : ب . (٩) انظر : الجزولية : ١٣أ .

(١٠) ساقط من : ب . (١١) ب : وصرح .

ولا يجوز أن يكونا حالين والعامل فيهما ينتصب لأن الفعل لا ينصب حالين [١] .

وإنما قلت : في حال أنه مفعول فيه في المعنى وقيدته بقولي : في المعنى لأن الضمير المنصوب إذا كان مفعولا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ ، إنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع ، لأن ضمير المفعول فيه الذي هو الظرف إذا انتصب لا يكون أبدا مفعولا فيه لفظا .

فعلى هذا يكون المعنى في كلام المؤلف ، وإلا فقد تسامح المؤلف في هذا الموضع جدا فإن الضمير في هذا ليس انتصابه على أنه مفعول فيه عند أحد من النحويين وإنما انتصابه على أنه مفعول به مجازا فكان حق العبارة على هذا أن تكون أو مفعولا به توسعا ، وأن يزيد مع ذلك في قوله أولا أو مفعولا به حقيقة لئلا يكون في القسمة تداخل ، إلا أنه أراد وينتصب توسعا الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه ، أي مفعول فيه في المعنى على ما قلنا .

فيكون قوله على هذا سالما في العربية ، إلا أن نظمه مع ما قبله على هذا الوجه (ليس بجيد) [٢] لأن مفعولا في هذه المواضع كلها مبين لوجه انتصابه ومفعولا في (هذا الموضع) [٢] على هذا التفسير ليس مبينا لوجه انتصابه ، وإنما هو مبين لحقيقة معناه ، (فيفسر النظم في الكلام على هذا) [٢] ولكن لا مخرج لكلامه إلا عليه /١٢٧أ ولكون وجه الانتصاب في (الإعراب على هذا الوجه) [٢] إنما هو [٣] قوله توسعا لأنه إنما انتصب لأنه اتسع فيه ، (فجعل مفعولا) [٢] فيه ، كأنه تبيين لقوله

---

(١) هذا من الشارح متابعة لأبي علي الفارسي الذي يمنع تعدد الحال لعامل واحد : « ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنه حال ، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أن تجعل الثاني صفة للأول ولا يجوز ذلك في هذه الحال ... » ، الحلبيات ١٧٩ .

ومذهب الجمهور جواز ذلك وهو الراجح لأن الحال كخبر المبتدأ والصفة فهو يتعدد كما يتعدد الخبر وتتعدد الصفات .

انظر : المفصل ٦١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٤/٢ - ٧٥٥ ، منهج السالك ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .　　　(٣) هو : معادة في : أ .

توسعا وتتميم له ، (وكان المراد به بيان) [١] التوسع من حيث كان مفعولا فيه في المعنى والنظم مع هذا كله فاسد لما (ذكرناه) [١] لكن شَرٌّ ما جَاَء بِك [٢] إلى مُخَّةِ عُرْقُوب [٣] ، وهذا الذي قلناه في مفعول فيه في إعراب توسع على أنه نُصب على الحال من توجيهه على ما وجهناه عليه وفساد نظمه يلزمه مثله في إعراب توسع بأنه مفعول من أجله [٤] .

وقوله : واسم إن [٥] .

مثاله قد تقدم [٦] وكذلك خبر كان [٧] .

وقوله : والمنفصل المنصوب يشاركه في ذلك كله [٥] .

فالمفعول به : زيد ما ضربت إلا إياه ، والمطلق : ضَرْبُ الشرط ما ضربت زيداً إلا إياه وخبر كان : القائم كنت إياه .

وقوله : ويزيد عليه أنه ينتصب مفعولا معه .

مثال ذلك قوله [٨] :-

---

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٢) ب : جاءك .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر إلى ما لا خير فيه ... وذلك أن العرقوب لا مخ فيه .

انظره مع اختلاف يسير في ألفاظه .

الأمثال لابن سلام ٣١٢ ، الدرة الفاخرة ٢٤٩/١ ، جمهرة الأمثال ٥٤٩/١ ، فصل المقال ٤٣٤ ، مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، المستقصى ١٣١/٢ ، اللسان ٥٢/٣ (مخخ) ، زهر الأكم ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ .

(٤) نقل هذا المقطع كله مع تصرف يسير اللورقي في المباحث الكاملية ٣١١/١ - ٣١٢ .

(٥) الجزولية : ١٣أ .

(٦) انظر ص : ٦٣٢ . (٧) انظر ص : ٦٣٢ - ٦٣٣ .

(٨) القائل : هو كعب بن جعيل : (... - نحو ٥٥ هـ) .

وهو كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة بن ثعلبة بن عوف التغلبي شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو الذي طلب يزيد منه أن يهجو الأنصار فأبى وقال : أرادي أنت إلى الشرك .... ولكني أدلك على غلام منا نصراني كافر فدله على الأخطل .

« الشعر والشعراء ٦٤٩/١ - ٦٥٠ ، المؤتلف والمختلف ٨٤ ، سمط اللآليء ٨٥٣/٢ - ٨٥٤ ، الخزانة ٤٩/٣ - ٥١ » .

فَكَانَ وإِيّاهَا كَحَرّانَ لَمْ يُفِق (١) ... ...

وقوله : وخبر ما (٢) .

مثاله : زيد ما القائم إياه .

وقوله : ومستثنى في حال السعة (٢) .

مثاله : زيد قام القوم إلا إياه ، وقال في حال السعة لأن المنصوب المتصل ينتصب مستثنى في غير حال السعة (٣) ، فلا يزيد عليه المنفصل بالانتصاب على الاستثناء في غير السعة كقوله (٤) :-

وَمَانُبَالِي إِذَا مَا كُنتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنا إِلّاكِ دَيّـار (٥)

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :-

... ... عن الماء - إذ لاقاه - حتى تقددا

وهناك أبيات من قافية هذا البيت وبحره استشهد بها سيبويه . انظر : الكتاب ٨٦/١ ، وهي لكعب بن جعيل أيضا ، فهل هي من قصيدة هذا البيت أو من قصيدة غيره ؟ لست أدرى لأني لم أقف على ديوان له مطبوع .

الحران : العطشان الشديد العطش ، تقدد : تشقق بطنه لكثرة شرابه .

انظر : الحلل ٣٦٦ .

الشاهد فيه : مجيء الضمير المنفصل مفعولا معه .

الكتاب ١٥٠/١ ، الأصول ٢١١/١ ، الجمل ٣١٧ ، شرح الكتاب ٧٨/٢ب ، التبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ ، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٦ ، المباحث الكاملية ٣١٣/١ ، شرح التسهيل ١٠٧ب ، المشكاة والنبراس ١٥٤/١ (ف) ، التذييل والتكميل ٢/٣أ ، شرح اللمحة البدرية ٢٠١/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٧٠/٣ ، ١٦٧١ (ر) .

(٢) الجزولي : ١٣أ .

(٣) يعني في الضرورة . (٤) مجهول .

(٥) بيت من البحر البسيط .

يروى : وما علينا . انظر : شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، ورواية البصريين حاشاك .

الخزانة ٢٧٩/٥ .

الشاهد : (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شذوذا . =

[نون الوقاية]

وقوله : وتلزم نون الوقاية في الماضي (١) .

مثاله : ضربني زيد .

وقوله : والمضارع (١) .

مثاله : يضربني زيد .

وقوله : فيجوز الفك والإدغام (٢) .

مثاله : يضربونني وعليه ﴿ أَتُمِدُّونَني ... ﴾ (٣) ، ﴿ أَتُحَاجُّونِّي في اللهِ ﴾ (٤) في قراءة من شدد (٥) .

وقوله : ولا يلزم (١) .

= الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، المفصل ١٢٩ ، شرح المفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، المباحث الكاملية ٣١٣/١ ، شرح الجمل ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ٢٦٢ ، المنهاج الجلي ٧٠ب ، المشكاة والنبراس ١٥٤/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، شرح الكافية ١٤/٢ ، تخليص الشواهد ٨١ ، المغني ٤٩٢/٢ ، المقاصد النحوية ٢٥٣/١ - ٢٥٥ ، شرح شواهد المغني ٨٤٤/٢ - ٨٤٥ ، الخزانة ٢٧٨/٥ - ٢٨٠ ، شرح أبيات المغني ٣٣٣/٦ - ٣٣٥ .

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) الجزولية : ١٣أ ، وقبله : « وتلحق معه في المضارع المرفوع بالنون فيجوز ... » .

(٣) الآية هي : ﴿ فَلَما جَاء سُلَيمَان قَال : أَتُمِدُّونَني بِمَالٍ فَمَا آتَانِي اللهُ خَيْرٌ مما آتاكم ، بَلْ أَنْتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُون ﴾ [النمل : ٣٦] .

(٤) تتمتها ﴿ ... وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ به إلا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً ، وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيءٍ عِلْماً أَفَلا تَتَذَكَّرُون ﴾ [الأنعام : ٨٠] .

(٥) قرأ (أتمدونِّي) بالتشديد حمزة ويعقوب .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، البحر المحيط ٧٤/٧ ، النشر ٣٠٣/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٣٣٧ .

وقرأ (أتحاجونِّي) بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، التيسير ١٠٤ ، البحر المحيط ١٦٩/٤ ، النشر ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

مثاله : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾ (١) في قراءة الأكثر (٢) ، ومذهب المؤلف في مثل هذا أن نون الوقاية هي المحذوفة من النونين (٣) .

والذي ذهب إليه سيبويه فيه أن نون الرفع /١٢٧ب هي المحذوفة وقد نص عليه في باب النون الثقيلة والخفيفة (٤) .

وقوله : ويلحق في إن وأخواتها (٥) .

مثال ذلك : إني قائم [وإنني قائم (٦)] وكأني قائم [وكأنني قائم (٦)] ولكني قائم [ولكنني قائم (٧)] (ولعلي قائم) (٨) ولعلني قائم وإثباتها في لعل أقل وحذفها أكثر (٩) .

(وقوله : إلا في الضرورة (٥) .

---

(١) يعني بالتخفيف .

(٢) التخفيف لم يقرأ به سوى نافع وابن عامر من السبعة وابن ذكوان واختلفت الرواية عن هشام وهما من الرواة الذين رووا عن السبعة .

انظر : المصادر السابقة في قراءة التشديد في (أتحاجونِّي) .

وبهذا يظهر أن الأكثر قرأوا بالتشديد خلافا لما ذكره الشارح .

(٣) هو في هذا متابع للأخفش والمبرد وابن بابشاذ الذين يرون حذف نون الوقاية .

انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٩٩/٢ ، التذييل والتكميل ٥٨/١ب ، المساعد ٣١/١ .

(٤) قال – رحمه الله تعالى – في باب أحوال الحروف التي قيل النون الخفيفة والثقيلة : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفْعَلُنَّ ذاك ولَتَذْهَبُنَ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا .... » ، الكتاب ١٥٤/٢ ثم قال : « وقد حذفوها – يعني نون الرفع – فيما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ (أتحاجوني) وكان يقرأ (فيم تبشرون) وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف » ، الكتاب ١٥٤/٢ .

وإلى هذا ذهب ابن السراج في الأصول ٢٠١/٢ ، وابن مالك في التسهيل ١٠ ، ٢٥ .

(٥) الجزولية : ١٣أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٩) قال ابن مالك : « وحذفها – يعني نون الوقاية – مع لدن وأخوات ليت جائز ، وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت » ، التسهيل ٢٥ .

مثاله [١]) [٢] :-

كمُنْيَـةِ جَابِــر إذْ قَالَ لَيْتِـــي أُصَادِفُهُ وَأُفْقِـدُ بَعْضَ مَالِـي [٣]

وقوله : (ولفظه كلفظ المنصوب) [١] المتصل [٤] .

أي [٥] لفظ الضمير المجرور كلفظ المنصوب المتصل ، وذلك أن ضمائر

---

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) القائل : هو زيد الخير (الخيل) : (.... - ٩ هـ) .

أبو مكنف زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب الطائي ، كان طويلا جسيما من أجمل الناس ، وكان شاعرا محسنا وخطيبا لسنا ، وفد على النبي ﷺ في وفد طيء ، وقال له الرسول ﷺ : يا زيد ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون ما وصف لي غيرك وسماه زيد الخير بعد أن كان يسمى (زيد الخيل) .

الطبقات الكبرى ٣٢١/١ ، الأغاني ٤٦/١٦ - ٥٨ ، شرح المفصل ١٢٣/٣ - ١٢٤ ، ترجم فيه ابن يعيش لزيد الخيل ، الخزانة ٣٧٩/٥ - ٣٨٠ / .

(٣) بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

تَذَكَّرَ وَطْبَــهُ لَمَّــا رَآنِــي أُقَلِّبُ صَعْدَةً مِثْلَ الهِــلَالِ

وقبل البيت المستشهد به :-

تَمَنَّى مَزْيـدٌ زَيْـداً فَلاقَــى أَخَا ثِقَةٍ إذا اخْتَلَفَ العَوالِي

الوطب : سقاء اللبن (اللسان ٧٩٧/١ (وطب)) ، الصعدة : القناة التي تنبت مستقيمة (اللسان ٢٥٥/٣ (صعد)) ، مزيد : رجل من بني أسد كان يتمنى لقاء زيد الخيل فلقيه زيد وطعنه فهرب مزيد منه . (شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢) ، جابر : رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد الخيل فصبحه زيد ثم التقيا فاختلفا طعنتين فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا وطعنه زيد برمحه فانقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره .

ويروى الشاهد : وأتلف . الديوان ١٩٥ ، ويذهب جل مالي . شرح الجزولية ٥٦٢/٢ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من ليت لضرورة الشعر .

الديوان ١٩٥ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، النوادر ٢٧٨ - ٢٧٩ ، المقتضب ٣٨٥/١ ، مجالس ثعلب ١٠٦/١ ، الأصول ١٢٢/٢ ، الحلبيات ٢٢١ ، سر الصناعة ٥٥٠/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢ - ٩٨ ، فرحة الأديب ١٠٥ ، المفصل ١٣٨ ، شرح المفصل ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، المباحث الكاملية ٣١٦/١ ، شرح الجمل ٣٤٥/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ١١٣ ، المقرب ١٠٨/١ ، المنهاج الجلي ٧١أ ، شرح الجزولية ٥٦٢/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، المقاصد النحوية ٣٤٦/١ - ٣٥٠ ، الخزانة ٣٧٥/٥ - ٣٨٠ ، الدرر اللوامع ٤١/١ .

(٤) الجزولية : ١٣ب . (٥) ب : إلى .

المنصوب المتصل اثنا عشر كما قلنا وألفاظها : الضاربي والضاربنا في المتكلم ، والضاربكَ والضاربكِ والضاربكما والضاربكم والضاربكن في المخاطب . والضاربه والضاربها والضاربهما والضاربهم والضاربهن في الغائب ، فهذه اثنا عشر ضميرا للمنصوب المتصل والمجرور كذلك وألفاظه كألفاظه ، ألا ترى أنك تقول في المتكلم من المجرور بي وبنا كما تقول في المنصوب الضاربي الضاربنا ، وتقول في المجرور المخاطب : لكَ ، لكِ [١] ، لكما ،لكم ، لكن ، كما تقول في المنصوب : الضاربكَ ، الضاربكِ ، الضاربكما ، الضاربكم ، الضاربكن ، وتقول في الغائب المجرور : له ، لها ، لهما ، لهم ، لهن ، كما تقول في المنصوب : الضاربه ، الضاربها ، الضاربهما ، الضاربهم ، الضاربهن .

وقوله : واتصاله [٢] بالاسم [٣] .

مثاله : غلامي .

وقوله : وحرف الجر [٣] .

مثاله : بي .

وقوله : في الأشهر [٤] .

قال في الأشهر لأنه قد جاء قليلا [٥] :-

أَيُّهـا السَّائِـلُ عَنْـهُ وَعَنِـــي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي [٦]

---

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : وانتصابه . والصحيح ما في أ وفقا لما في الجزولية .

(٣) الجزولية : ١٣ب .

(٤) الجزولية ١٣ب ، وقبله : « وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر » .

(٥) قائله مجهول .

(٦) من بحر الرمل ، وقد عده العيني من البحر المديد . المقاصد النحوية ٣٥٢/١ وهذا غير صحيح . ويروى (عنهم) تخليص الشواهد ١٠٦ .

وقيس : هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر . الخزانة ٣٨١/٥ . وقد شكك ابن الناظم في هذا البيت فقال : « فأما (من وعن) فلابد معهما من النون نحو : منّي وعنّي إلا فيما ندر من إنشاء بعض النحويين :- =

وقال (١) :-

قَدْنيِ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي (٢) .... ..

= أيها السائل ... البيت » ، شرح الألفية ٧٠ ، وتبعه ابن هشام على هذا الشك فقال :- « وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأنا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا » ، تخليص الشواهد ١٠٦ . ويرد عليهما بأمرين :-

أ - أن الأبيات التي جهل قائلوها استشهد بها من غير تردد إذا نقلت عن طريق أئمة النحو الموثوق بهم ، وهي كثيرة متناثرة في كتب النحو والصرف واللغة .

ب - أن هذا البيت استشهد به جلة النحويين كالأستاذ أبي علي وابن عصفور وابن مالك والأبذي وأبي حيان ولم يشككوا فيه .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من (عني ومني) للضرورة .

المباحث الكاملية ٣١٨/١ ، الضرائر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/١ . المنهاج الجلي ٧١ب ، شرح الجزولية ٥٦٤/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، التذييل والتكميل ١٥٤/١أ ، تخليص الشواهد ١٠٦ ، المقاصد النحوية ٣٥٢/١ - ٣٥٤ ، همع الهوامع ٢٢٤/١ ، الخزانة ٣٨٠/٥ - ٣٨٢ ، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

(١) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - حميد بن مالك الأرقط . انظر : الخزانة ٣٩٣/٥ .

ب - أبو نخيلة بن عدن بن زائدة التميمي . انظر : تحصيل عين الذهب ٣٨٧/١ .

جـ - أبو بحدلة . انظر : شرح المفصل ١٢٤/٣ ، ولم أقف على غير كنيته ولعله محرف عن أبي نخيلة الآنف الذكر .

(٢) بيت من بحر الرجز وبعده :-

لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

ويروى : ليس أميري بالظلوم الملحد . الخزانة ٣٩٣/٥ . ليس الأمير ... القرط ٢٧٩ .

الخبيبين : هما أبو خبيب عبد الله الزبير وأخوه مصعب ، إن كانت مثناة ، ويريد عبد الله بن الزبير وشيعته إن كانت مجموعة . الملحد : الظالم في الحرم . انظر : تلخيص الشواهد ١٠٨ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من (قدي) للضرورة .

الكتاب ٣٨٧/١ ، النوادر ٥٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، الكامل ١٨٨/١ ، ١٢٣٤/٣ ، المحتسب ٢٢٣/٢ ، سمط اللآليء ٦٤٩/٢ ، القرط ٢٧٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ ، ٨٩٦ ، ١٠٧٦/٣ ، المفصل ١٣٩ ، الأمالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، شرح المفصل ١٣١/٢ ، ٢٤// - ١٢٥ ، ١٤٣/٧ ، المباحث الكاملية ١٧٠/١ ، ٣١٨ ، ضرائر الشعر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/١ ، المنهاج الجلي ٧١ب ، شرح الجزولية ٥٦٥/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، تخليص الشواهد ١٠٨ ، المقاصد النحوية ٣٥٧/١ - ٣٦١ ، همع الهوامع ٢٢٣/١ ، الخزانة ٣٨٢/٥ - ٣٩٦ ، الدرر اللوامع ٤٢/١ .

وهو عند سيبويه ضرورة مشبهة بحسبي [١] ، ولم يذكر سيبويه مِني بالتخفيف و[لا [٢]] عَني [به [٣]] أيضا [٤] ، ولا وُجِد [٥] إلا في الضرورة ، فكان حق المؤلف أن يقول مكان قوله : « في الأشهر » في السعة ، لأن ذلك هو الذي يبين أن التخفيف لا يكون إلا في الضرورة لا قوله /١٢٨أ في الأشهر ، بل يوهم قوله في الأشهر أن ذلك موجود فيهما في منثور الكلام وحال السعة .

وقوله : وأنت في إلحاقها معه متصلا بلدن مخير [٦] .

لحاقها للدن عند سيبويه لازم [٧] ، ولا ينبغي أن يكون تخفيفها معه إلا في الضرورة على مذهبه [٨] .

وهذا الذي قاله المؤلف [هو [٢]] قول الزجاج [٩] ، [١٠] وقد جاء الوجهان

---

(١) قال سيبويه : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدي ، فأما الكلام فلابد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد قال الشاعر :-

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

لما اضطر شبهه بحسبي وهني ، لأن ما بعد (هنٍ وحسبِ) مجرور كما أن ما بعد (قد) مجرور » ، الكتاب ٣٨٧/١ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) تكملة من : أ وبه يعني بالتخفيف .

(٤) انظر حديث سيبويه - رحمه الله - عن عنّي ومنّي في الكتاب ٣٨٦/١ - ٤٨٧ .

(٥) ب : وجده .

(٦) الجزولية : ١٣ب .

(٧) انظر : الكتاب ٣٨٦/١ ، ثم قال في علة لزومهن لنون الوقاية مع ياء المتكلم : « وأما (قط وعن ولدن) فإنهن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو خذ وزن فضارعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبدا وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ولم يحركوه » ، الكتاب ٣٨٧/١ - ٣٨٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٨٧/١ .

(٩) الزجاج : (٢٣٠ هـ - ٣١١ هـ) .

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أخذ عن ثعلب في صباه ثم تحول إلى المبرد كان دينا صالحا فاضلا حسن العقيدة ، أخذ عنه ابن السراج والزجاجي وابن ولاد والفارسي والنحاس وأبو علي القالي والرماني ومبرمان والآمدي وغيرهم من الجلة ، له مصنفات منها : معاني القرآن وإعرابه ، ما ينصرف وما لا ينصرف وفعلت وأفعلت وغيرها .

« تاريخ بغداد ٨٩/٦ - ٩٣ ، معجم الأدباء ١٣٠/١ - ١٥١ ، إنباه الرواة ١٥٩/١ - ١٦٦ » .

(١٠) قال الزجاج : « وقوله جل وعز ﴿ قد بلغتَ من لدنّي عذرا ﴾ ويقرأ من (لدني عذرا) بتخفيف =

في السبع (١) .

فلعل سيبويه يريد أن التخفيف فيها لا يكون في الأفصح من الكلام إلا [أن (٢)] تضم إليه ضرورة ، وتكون قراءة من قرأ بالتخفيف في ذلك على لغة ضعيفة لم يعرض [سيبويه (٢)] لها لقلتها (٣) .

[العلم]

وقوله : فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه (٤) .

مثاله : زيد وعمرو .

وقوله : فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه (٥) .

= النون ويجوز من (لدني عذرا) بإسكان الدال ، وأجوده بتشديد النون ، لأن أصل (لدن) الإسكان فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونا ليسلم سكون النون الأولى ، تقول من لدن زيد وتسكن النون ثم تضيف إلى نفسك فتقول : من لدنّي ، كما تقول : عن زيد ، ثم تقول : عنّي ومنّي ، ومن قال : لدني لم يجز له أن يقول : عني ومني بحذف النون ، لأن لدن اسم غير متمكن ومن وعن حرفان جاءا لمعنى ، ولدن مع ذلك أثقل من (من وعن) والدليل على أن الأسماء يجوز فيها حذف النون قولهم : قدي وقدني في معنى حسبي » ، معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/٢ب - ١٧٨أ .

(١) في قوله تعالى : ﴿ قد بلغت من لدني عذرا ﴾ [الكهف : ٧٦] .

قرأ بتشديد النون من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، وبتخفيف النون من السبعة نافع واختلفت الرواية عن عاصم .

السبعة ٣٩٦ ، التبصرة ٥٧٨ ، التيسير ١٤٥ ، الإقناع ٦٩١/٢ ، النشر ٣١٣/٢ ، الإتحاف ٢٩٣ ، وانظر : حجة القراءات ٤٢٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٦٩/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) أخذ هذا بتصرف يسير اللورقي في المباحث الكاملية ٣١٨/١ .

(٤) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « العلم ضربان ؛ ضرب للفرق بين الأشخاص وضرب للفرق بين الأجناس فالأول فيما يعني .... » .

(٥) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « والثاني ... » .

مثاله : قُثَمُ [١] وجَعَارِ [٢] .

وقوله : والمركب إلى جملة في الأصل [٣] .

مثاله : تأبط شرا [٤] وبرق نحره [٥] .

وقوله : واسمين جعلا اسما واحدا [٦] .

بعلبك [٧] .

وقوله [٨] : إلى كنية [٩] .

مثاله : أبو بكر .

وقوله : وغير كنية [١٠] .

---

(١) قثم : علم على الذيخ ، والذكر من الضباع والأنثى قثام مثل حذام .

« تهذيب اللغة ٨٥/٩ ، الصحاح ٢٠٠٥/٥ - ٢٠٠٦ ، اللسان ٤٦٢/٢ (قثم) » .

(٢) جعار : اسم للضبع لكثرة جعرها .

« تهذيب اللغة ٣٦٢/١ ، الصحاح ٦١٤/٢ ، اللسان ١٣٩/٤ (جعر) » .

(٣) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « ثم ينقسم الشخصي إلى مركب ومفرد والمركب ... » .

(٤) سمي به ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي شاعر جاهلي تهامي من عدائي العرب وفتاكهم .

انظر : « الشعر والشعراء ١٤٣ - ١٤٤ ، المبهج ٤٥ - ٤٦ ، الخزانة ١٣٧/١ - ١٣٨ » .

(٥) قال الفيروز آبادي « وبرق نحره لقب رجل » ، القاموس ٢١٨/٣ وقال الزبيدي : « وبرق نحره لقب رجل كتأبط شرا ونحوه » ، تاج العروس ٣٨٥/٦ (برق) .

(٦) الجزولية : ١٣ب ، وقبله « والمركب ما أصله جملة وما ليس كذلك ، وما ليس كذلك مضاف ومضاف إليه واسمين .... » .

(٧) قال ياقوت الحموي : « بعلبك .... مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة .... بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل : اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل ، .... وهو اسم مركب من بعل اسم صنم وبك أصله من بك عنقه أي دقها .... فإما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل أو جعلوه يبك الأعناق » ، معجم البلدان ٤٥٣/١ ، وانظر : معجم ما استعجم ٢٦٠/١ .

(٨) ب : ومنقولة .

(٩) أ : كنيته .

وانظر الجزولية : ١٣ب ، وقبله « والمضاف إليه إلى كنية ... » .

(١٠) الجزولية : ١٣ب .

مثاله : امرؤ القيس .

وقوله : من الجنس العين (١) .

مثاله : أسد (٢) .

وقوله : ومن الجنس غير العين (١) .

مثاله : [أفضل (٣)] .

فصل وقوله : ومن المشتق من الجنس (٤) .

مثاله : يزيد يريد أنه منقول من الفعل الذي هو مشتق من الجنس الذي هو الزيادة .

وقوله : فالمقيس ما له وزن في النكرات (٤) .

أي نظير بدليل قوله بعد : « ما خرج عن حكم نظيره » (٥) في غير المقيس .

وربما قال قائل كان ينبغي له أن يقول (٦) : والمقيس ما له وزن أي نظير ، وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره ، ويسقط (في النكرات) في الموضعين (٧) ، لأنه إذا أثبته فيهما (٨) أوهم أنه إذا خرج عن حكم نظيره في النكرات وبقي على حكم نظيره (٩) في الأعلام كان غير مقيس ، ولو كان له نظائر في الأعلام لما كان غير مقيس وإنما كان يكون مقيساً ، لأن ذلك كان يكون قياس الأعلام .

---

(١) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « وينقسم أيضا إلى منقول ومرتجل والمنقول يكون من .... » .

(٢) كثيرون سموا بأسد ومنهم جد بعض الأسديين وهو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس جد جاهلي . انظر : جمهرة أنساب العرب ١١، ١٩٠ – ١٩٢ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١٣ب .

(٥) نص الجزولي : « وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره في النكرات » ، الجزولية ١٣ب .

(٦) ورد هذا الاعتراض والجواب عليه في الشرح الصغير ١٢٩ – ١٣٠ .

ونقله اللورقي مختصرا معزوا إلى الشلوبين في المباحث الكاملية ١/٣٢٥ .

(٧) يعني في قول الجزولي : « ... ما له وزن في النكرات » وقوله : « .... ما خرج عن حكم نظيره في النكرات .

(٨) ب : فيه .

(٩) أ : نظير .

فيقال في جواب هذا القائل : لم يرد ما ذكرته من أنه [يكون (١)] خارجا عن حكم نظيره في النكرات ، وجاريا على حكم نظائره /١٢٨ب في الأعلام ، مطردا ذلك الحكم فيها هذا ما لا يوجد أصلا ، لكن الموجود ما يخرج عن حكم نظيره في النكرات ، ويجري في الشذوذ على حكم نظائر له في الأعلام التي جاءت شاذة كشذوذه وإن لم يطرد ذلك فيها .

وإنما (٢) قصد المؤلف التنبيه على أن الأعلام يكثر [الشذوذ (٣)] فيها لكثرة [استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيروه (٤) ، فنبه بقوله : ما خرج عن حكم نظيره في النكرات على أن العلمية هي سبب الشذوذ فيها (٥) لكثرة (٣)] استعمال الأعلام على ما قلناه ، وكذلك يقول النحويون (٦) ، فقد صار إذن إثبات قوله : في النكرات يفيد أمرا لا يفيده إسقاطه ، فلا ينبغي إذن إسقاطه كما قلت أيها المعترض .

وقوله : وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله (٧) .

مثاله : حَيْوَة اسم رجل (٨) ، لأن كل ياء وواو (٩) اجتمعتا وسبقت إحداهما

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) ب : وإلا .
(٣) تكملة من : أ .
(٤) قال ابن جني : « .... العلم لما كثر استعماله لحقه التغيير من موضعين : أحدهما نفسه ، والآخر إعرابه ، أما تغيير نفسه فما قدمناه آنفا من مجيئه مخالفا للباب نحو معدي كرب وتَهْلَل وَموْرَق وحَيْوَة ومريم ومكوزة ، وإما تغيير إعرابه فوجود الحكاية فيه .... وهذا التغيير باب يختص بالأعلام أعني حكاية الإعراب ، وسبب جواز ذلك فيه استعماله ، وما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله .... » ، المبهج ٢٤ .
(٥) قال ابن جني : « الضرب الثاني من الأعلام المرتجلة وهو ما القياس دافع له وهو أصناف ، فمن ذلك ما ظهر تضعيفه والقياس – لولا العلمية مانع منه نحو تهلل » ، المبهج ١٨ . فجعل العلمية مسوغة للشذوذ والخروج عن القياس .
(٦) انظر : البغداديات ٢٣٣ ، المبهج ١٨ – ٢٥ ، وسر الصناعة ٥٩٠/٢ ، المنصف ٢٨٥/٢ .
(٧) الجزولية : ١٣ب .
(٨) هذا ما ذكرت المعاجم ولم يضيفوا عليه شيئا .
انظر : تهذيب اللغة ٢٨٥/٥ ، الصحاح ٢٣٢٥/٦ ، اللسان ٢١٥/١٤ (حيا) .
وهناك حيوة بن جرول الكندي والد أبي المقدام رجاء بن حيوة بن جرول الكندي المتوفي سنة ١١٢ هـ .
انظر : نسبه في ترجمة ابنه رجاء في : صفة الصفوة ٢١٣/٤ – ٢١٤ ، وفيات الأعيان ٣٠١/٢ – ٣٠٣ .
(٩) ب : أو واو .

بالسكون أوجب ذلك قلب الواو ياء (١) إلا ما شذ (٢) .

وقوله : أو مفكوك فيه كذا (٣) .

مثاله : مَحْبِبٌ اسم رجل أيضا لمكان اجتماع المثلين ، ولا موجب لإظهارهما ولا مسوغ (٤) .

وقوله : أو مفتوح فيه ما يجب كسره في النكرات (٥) .

مثاله : مَوْرَق (٦) اسم (٧) رجل لأن ما فاؤه واو في مفعل إنما تكون عينه مكسورة إلا ما شذ (٨) .

وقوله : وقد يكون العلم بالغلبة (٩) .

أي قد لا يكون العلم علما في أصل وضعه ، ولكنه اسم يتعرف في أصل وضعه بعهد بين المتكلم والمخاطب ، ثم يكثر استعماله في بعض المعهودات فيغلب على ما يستعمل فيه حتى لا يحتاج فيه إلى إحالة على عهد متقدم ، ولكنه يصير علما

---

(١) انظر ذلك في : سر الصناعة ٥٨٥/٢ ، ٧٣٥ ، المبهج ٢٢ ، شرح الشافية ٢٠٩/٣ - ٢١٠ .

(٢) مثل : حيوة وضَيْون .

(٣) الجزولية : ١٣ب ، ونصه : « أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه » .

(٤) قال ابن جني : « ... مَحْبَب كان قياسه مَحَبٌّ لأنه مَفْعَل من المحبّة ، ألا ترى أنه ليس في الكلام تركيب (م ح ب) فيكون فعللاً منه » ، المبهج ١٩ .

(٥) الجزولية : ١٣ب ، وفيها : « أو مفتوح فيه ما يجب كسره » ، وليس فيها (في النكرات) وهو موجودة في التيمورية ٧٠ .

(٦) قال الزبيدي : « ومَوْرِق كمقْعَد اسم ملك الروم قال الأعشي :-

فَأُصْبَحَتْ قَدْ وَدَّعَت ما كَانَ قَدْ مَضَى وقَـبْلِي ما مَاتَ ابْــنُ سَاسَان مَوْرِقُ

أراد كسرى بن ساسان ومَوْرَق والد طريف المدني » ، تاج العروس ٨٧/٧ (ورق) .

(٧) اسم ، معادة في : أ .

(٨) قال ابن جني : « ومن ذلك أيضا قولهم في اسم الرجل (مَوْهَب) ، وفي اسم المكان (مَوْظَب) وهذا شاذ ، وذلك أن ما فاؤه واو لا تبني العرب منه مَفْعَلا بفتح العين ، وإنما ذلك بكسرها ألبتة نحو : مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِدة ومَوْعِدة وجاء مَوْظَب ومَوْهَب على الشذوذ وكذلك مورَق » ، المبهج ٢٢ .

(٩) الجزولية : ١٤أ .

[له (١)] لأنه المراد به من غير إحالة . على عهد بينك وبين المخاطب [لأنه (١)] فيه سوى العلمية ، كما يعلم المراد بالعلم [كذلك (٢)] .

وقوله : كالدبران (٣) .

كأنه كان في الأصل الدابر ، ثم قدروا فيه وصف جنس آخر بالدبور غير الأول وغيروه ، فرقا بينه وبين الجنس [الأول (٢)] [كما (١)] قالوا : بناء حصين /١٢٩أ وامرأة حصان ، فرقاً بين المرأة وغيرها مما يوصف بالحصانة (٤) . ثم بعد هذا العمل جعل علما .

وقوله : والثُّرَيَّا (٣) .

كأنه كان في الأصل : الثروىْ (٥) ، ثم غُيِّرَ فرقاً بينه وبين جنس آخر مما يوصف بالثروة ثم جعل علما .

[الموصول واسم الإشارة]

وقوله : المبهم نعني به كذا وكذا (٦) .

كل واحد من النوعين مبهم بمعنى أنه ليس مخصوصا بشيء من الأشياء التي تقع تحته في جميع المواضع دون شيء ، وإن تخصص في موضع من المواضع التي يقع (٧) فيها

---

(١) تكملة من : أ . (٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ١٤أ .

والدبران : كوكب أحمر منير على أثر الثريا ، وسمي دبرانا لدبوره الثريا .

انظر : الأنواء ٣٧ ، المخصص ٩/١٠ .

(٤) هذا ملخص كلام سيبويه في الكتاب ٢٦٧/١ .

(٥) قال ابن جعفر : « .... الثريا هي تصغير الثروى من الكثرة ، فغلبت على الكواكب المعروفة لكثرتها » ، المنهاج الجلي ٧٤ب .

(٦) الجزولية : ١٤أ وفيها : « المبهم نعني به الموصول واسم المشار إليه » .

(٧) أ : هو .

بما تحته ، فإن ذلك لا يناقض الوضع على تخصيص المفرد مثلا الذي هو وضعها إذ هي موضوعة على الخصوص . ألا ترى أنها خاصة في كل موضع من المواضع التي تقع [(١)] فيها لما تحتها ، وإن كان الذي يقع تحتها ليس مخصوصا بجملته ، فإنها في حال وقوعها عليه خاصة له ، لأنها لا تقع إذ ذاك على الجملة ، إنما تقع منها على شيء شيء فوضعها إذن على الخصوص فيما تقع عليه بحيث لا يكون هناك غيره . إذ كان المراد بها شيئا شيئا من تلك الجملة ، وإن كانت الأشياء التي تقع عليها كثيرة بالجملة . فإنه لا يراد بها في كل موقع من مواقعها [(٢)] تلك الجملة ، إنما يراد بها شيء شيء من تلك الجملة وتعرف اسم المشار إليه بالإشارة به إلى شيء بعينه [(٣)] ، وتعريف الموصول مختلف فيه :-

فقيل : بالصلة وهو مذهب الفارسي [(٤)] والألف واللام في الذي والتي زائدة .

وقيل : تعرف الذي والتي بالألف واللام وباقيها بكونه في معناها [(٥)] .

[المعرف بالألف واللام]

وقوله : لا في معرض الحوالة على معهود [(٦)] .

أي لا في معرض الإحالة على شخص واحد معهود نحو : الرجل خير من المرأة [(٧)] .

---

(١) ب : تلحق .   (٢) ب : موضع من مواضعها .

(٣) قال سيبويه : « وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذاك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته » ، الكتاب ٢٢٠/١ .

(٤) قال الفارسي : « ألا ترى أن تعرف (الذي) بالصلة لا بالألف واللام ، وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرف به لازما لا يجوز إلقاؤه » ، الحجة ١١٣/١ .

(٥) هذا مذهب الأخفش فهو يرى تعريف الذي والتي بالألف واللام ، وما ليس فيه ألف ولام مثل (من وما) فهي عنده في معنى ما فيه الألف واللام مثل (سحر) إذا أردت به اليوم بعينه . انظر : شرح الجمل ١٣٥/٢ .

(٦) الجزولية : ١٤أ ، وقبله : « الألف واللام ضربان : جنسيتان وعهديتان ؛ الجنسيتان هما الداخلتان على الاسم ... » .

(٧) بل المراد هنا جنس الرجل خير من جنس المرأة . وانظر : التبصرة والتذكرة ٩٦/١ .

وقوله : على معهود ذكرا (١) .

مثاله : لقيت رجلا فضربت الرجل .

وقوله : أو علما (١) .

مثاله : لقيت الرجل إذا أردت به من تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد .

وقوله : ويفيد مضمر (٢) /١٢٩ب الاسم الذي هما (٣) فيه ما يفيده مظهره (١) .

لأنه إحالة على متقدم ذكرا أو علما فيفيد المضمر في ذلك ما يفيد المظهر إذ علم على من يعود كقولك في : لقيت رجلا فضربت الرجل فضربته عوضا من قولك فضربت الرجل ، وكذلك تقول في لقيت الرجل الذي بينك وبين مخاطبك فيه عهد لقيته مكان قولك : لقيت الرجل ، وذلك صحيح لأنه (٤) علم على من يعود ، وليس كذلك (٥) ما فيه الألف واللام للجنس كقولك : الرجل خير من المرأة ، لأنك لو وضعت المضمر موضعها فقلت : هو خير منها ، لم يفد المضمر ما أفاده المظهر أصلا لأنه لا يعلم المراد به .

وقوله : ويعرض في الجنسية الحضور (٦) .

مثاله : جاءني هذا الرجل يقول لأنك جئت بقولك الرجل بيانا للجنس الذي أبهم هذا عليه وعلى غيره ، فهو في الأصل اسم الجنس ثم عرض فيه – بكونه قد بين به هذا ، وهو للحاضر – الحضور وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه .

وقوله : وفي العهدية الغلبة (٦) .

---

(١) الجزولية : ١٤أ وحديثه عن الألف واللام العهديتين .

(٢) مضمر ، معادة في أ .

(٣) يعني الألف واللام العهديتين .

(٤) ب : أنه .

(٥) ب : ذلك .

(٦) الجزولية : ١٤أ .

مثاله : الصعق [١] ، وذلك أن هذا الاسم لم يكن علما لمن هو له إلا أن [٢] في أصل وضعه إنما [٣] هو رجل أطعم الناس فذرت الريح في جفانه الرمل [والتراب [٤]] فسب الريح فأصابته الصاعقة ، فذكرته العرب فقالت : كان من أمر الصعق كذا [وفعل الصعق كذا [٤]] على معنى الإحالة على العهد المتقدم ، ثم أكثرت من ذكره حتى صار هذا اللفظ يفهم منه هذا المسمى ، وإن لم يكن هناك إحالة على عهد متقدم فهذه الغلبة التي عرضت في العهدية ، أعني غلبة هذا الاسم على هذا المسمى المراد به من بين سائر المعهودين ممن أصيب بالصاعقة [٥] .

وقوله : ولمح الصفة [٦] .

مثاله : الحارث والفضل ، يعني أنا إذا قلنا الحارث والفضل فلم نحل على معهود معلوم بالحرث والفضل ولكنا تفاءلنا له بأن يكون كذلك حتى يعلم به ويغلب عليه /١٣٠أ ويصير له كالصعق المتقدم ، فالعهد هنا لم يكن في الحقيقة لكنه من حيث التفاؤل كأنه ملموح منظور إليه [٧] .

---

(١) قال السيرافي : « فمن ذلك الصعق وهو رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته فقال فيه بعض بني كلاب :-

بأن خويلدا فابكي عليه ... قتيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه وشهر به ، حتى إذا ذكر الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره ممن أصابته صاعقة » ، شرح الكتاب ٢/٢٠٧أ .

وانظر اسمه ونسبه وخبره في : الاشتقاق ٢٩٧ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، اللسان ١٠/١٩٩ (صعق) ، الخزانة ١/٤٣٠ .

(٢) أ : الأن .

(٣) إنما : معادة في : أ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) لأن الصعق في اللغة هو الذي يغشى عليه ويذهب عقله من صوت يسمعه كالهدة الشديدة . انظر اللسان ١٠/١٩٨ (صعق) .

(٦) الجزولية : ١٤أ .

(٧) نقل هذا المقطع والذي قبله اللورقي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : المباحث الكاملية ١/٣٣٨ ، وأضاف بعد هذا النص قوله : « فاللام دلت على أن في المسمى معنى الحرث أي الاكتساب ومعنى الفضل إما حقيقة أو تفاؤلا أن يكون فيه ذلك مع أن الاسم علم بدونها » .

[نعت المعارف والنعت بها]

وقوله : المضمر لا ينعت لأن ما يفسره يعينه (١) .

يقول : إن النعت إنما هو في أصل وضعه للفرق بين مشتركين في الاسم (٢) ، فتفسيره يقوم مقام ذلك فيغني عن النعت فيه ، ثم منع نعت المدح والذم حملا على نعت البيان . لأنه أصل لهما .

وقوله : العلم لا ينعت به كما لا ينعت بالمضمر وينعت بباقي المعارف (٣) .

لأن باقيها إما اسم مساو وإما دونه .

وقوله : المبهم ينعت بالألف واللام للجنس (٤) .

أي لبيان الجنس الذي انبهم (٥) عليه هذا من غيره ، ثم يخصه من بين الجنس بالحضور (٦) الذي عرضت (٧) فيه الألف واللام الجنسية بهذا ، هذا قوله وهو يحتمل أمرين :-

أحدهما : ما ذكر .

والآخر : أن يكون المبهم وصلة للألف واللام [وكأن الألف واللام (٨)] في ذلك تكون للعهد بينك وبين مخاطبك في الحاضر ، وأصلها أن تكون للعهد في الغائب فأرادوا بيان ذلك بأن جعلوا هذا وصلة لما فيه الألف واللام فالحضور على هذا إنما عرض في العهدية ، والذي قاله (٩) سيبويه : إن المبهم وصلة للألف واللام (١٠) .

---

(١) شرح الجزولية: ١٤أ .

(٢) قال ابن السراج : « والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ » ، الأصول ٢/٢٣ .

(٣) الجزولية : ١٤أ ، وفيها « بباقي المعارف غير المضمر » .

(٤) الجزولية : ١٤أ .

(٥) ب : المبهم .

(٦) أ : الحضور .

(٧) أ : عرض .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) ب : قال .

(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة =

وقوله : مما يخص [١] الجنس المقصود [٢] .

قال بعضهم لأنه إذا [٣] وقع الإشكال في اسم الإشارة فأول ما يقع في الجنس فحقه أن يبين أولا ثم يؤتى بالنعت الذي يخصه من غيره .

والصواب أن هذا إنما هي هنا وصلة لما بعدها كما ذكرنا عن سيبويه ، فالاسم الذي بعدها في معنى ولاية العامل له ، والعوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات [٤] ، إلا أن تكون خاصة لجنس ما ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن /١٣٠ب مررت بالحسن ولا مررت بالجميل [٥] لأنه لا يخص جنسا من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مثل مررت بهذا الضاحك [كما يستحسن مررت بالضاحك [٦] لأنه [٧]] يخص [٨] جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا [٩] .

= (أي) وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان » ، الكتاب ٣٠٦/١ .

وقال السيرافي شارحا قول سيبويه هذا « الأصل في دخول يا أيها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ فأدخلوا أي وصلة إلى نداء الرجل على لفظه وجعلوه الاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتا له ... » ، شرح الكتاب ٣٧/٣ب .

(١) ب : يحتمل .

(٢) ب : المنصوب . وانظر الجزولية : ١٤أ .

(٣) ب : لما .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٣٤٣/١ ، شرح الجزولية ٥٨٠/٢ .

(٥) فقد يكون الحسن أو الجميل إنسانا أو حيوانا أو جمادا فلا يختصان بجنس معين .

(٦) الضحك يختص بالإنسان لذا صح نعت المبهم به .

(٧) تكملة من : ب . (٨) أ : لا يخص .

(٩) مما يوضح هذا قول ابن جعفر : « حق المبهم أن يوصف بالأجناس الجامدة دون المشتقات على ما بان غير أن الجنس الجاري عليه صفة قد ينعت أيضا بالمشتق فيجري على المبهم نعتا مع نعته المشتق . كقولك مررت بهذا الرجل الكريم وهذا الفرس الفاره ، ثم إنه قد يحذف الجنس ويقام نعته المشتق مقامه ، فإن اتفق هذا فالأولى أن يكون ذلك الوصف المشتق الجاري نعتا على الجنس الذي وصف به المبهم مختصا بذلك الجنس =

وقوله : وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة [١] .

يريد المضاف إلى المعرفة الذي هو مساو له أو دونه [٢] ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الإشارة .

وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقوله أو يقدم لذلك ما يدل عليه ، وإذا لم يفعل ذلك فتكليفه قارىء كتابه أن يحمل كلامه على هذا من تكليف ما لا يطاق إلا أن يقول : هذا معلوم في صناعة النحو .

فيقال له : الذي يعلم هذا من صناعة النحو غني عن هذا كله فأي معنى لخطابه بهذا .

وقوله : وبما [٣] أضيف إلى مثله [٤] .

يريد مما فيه الألف واللام ، وكان حقه أن يبين هذا ، وإلا فهو يوهم ما لا يجوز .

وقوله : المضاف إلى المعرفة ينعت بمثله [٥] .

يريد مما هو مساو له أو دونه إلا بالمضاف [٦] إلى المبهم لا ينعت بالمضاف إلى العلم هو ولا المضاف إلى ما فيه الألف واللام [٧] .

= المقصود بالإشارة بحيث لا يشركه فيه جنس آخر ليتماز به عن غيره فتحصل الفائدة » ، المنهاج الجلي ٧٦ب - ٧٧أ .

(١) الجزولية : ١٤ب . وبه يعني بالمبهم .

(٢) ما هو أقل من اسم الإشارة تعريفاً لا ينعت باسم الإشارة ، وذلك لأن من شرط النعت أن يكون المنعوت أعرف منه . انظر هذا في : المباحث الكاملية ٣٤٣/١ - ٣٤٤ ، المنهاج الجلي ٧٧ب ، شرح الجزولية ٥٨١/٢ ، المشكاة والنبراس ١٦٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٣١٣/١ .

(٣) ب : وربما .

(٤) الجزولية : ١٤ب .

(٥) ب : مثله . وانظر الجزولية : ١٤ب .

(٦) ب : وإلا فالمضاف .

(٧) يعني أن المضاف إلى المبهم والمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعتان بالمضاف إلى العلم لأنه =

وقوله : وبالمبهم (١) .

يريد ما لم يكن مضافا إلى ما فيه الألف واللام يعني المضاف إلى المعرفة المنعوت ، وكذلك قوله : « وما أضيف إلى المعرفة » (٢) يريد أيضا ما هو مساو له أو دونه .

[مراتب الإشارة]

وقوله : وتثنيته في الرفع ذانك (٣) .

لا فرق عند اللغويين بين ذانكِ وذانِّك بل هما لغتان في معنى واحد يعني التشديد والتخفيف (٤) ، وفرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر (٥) ، وقد قال بعض النحويين إن النون الثانية عوض من اللام (٦) .

= أعرف منهما ، قال اللورقي : « فالمضاف إلى العلم بمنزلة العلم ، وإلى المضمر بمنزلة المضمر في قوة التعريف ، فكما لا يوصف المعرف باللام بالعلم واسم الإشارة والمضمر فكذلك لا يوصف بما هو كائن بمنزلته وتنعت به المعارف غير المضمر لكونه أعم » ، المباحث الكاملية ٣٤٥/١ .

(١) الجزولية : ١٤ب .

(٢) من قوله : « وينعت به العلم وما أضيف إلى المعرفة ... » ، الجزولية ١٤ب .

(٣) الجزولية : ١٤ب .

(٤) لذلك قالوا : ومن العرب من يشدد النون فيقول : ذانِّك . انظر : معاني القرآن ٣٠٦/٢ ، إصلاح المنطق ٣٨٢ ، تهذيب اللغة ٣٤/١٥ .

(٥) قال الأزهري عن (ذان) : « قال الكسائي : هي من لغة من قال : هذا أقال لك ، فزادوا على الألف ألفا كما زادوا على النون نونا ليفصل بينها وبين الأسماء المتمكنة » ، تهذيب اللغة ٣٤/١٥ .

(٦) للنحويين فيها عدة توجيهات على النحو الآتي :-

أ - أن التشديد عوض من الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية لأنه قد حُذِفَ منها ألف وهي الألف التي كانت في آخر الواحد ، فجعل التشديد عوضا من المحذوف . =

وقوله : والجمع أولئك [(١)] .

لا فرق عند اللغويين بين أولئك وأولالك [(٢)] هما لغتان في معنى واحد نعني المد والقصر [(٣)] .

وفرق النحويون /١٣١أ بين هذين أيضا بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر [(٤)] كما فرقوا فيما تقدم [(٥)] .

وقوله : وتثنيتهما في الرفع تانِّك وتانِك [(١)] .

= ب – وجب التشديد لهذه النون للفرق بين النون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد نحو : زيد وعمرو وبين النون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به . تكون النون عوضا منه .

جـ – أن النون شددت للفرق بين النون التي تحذف للإضافة وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المبهم معرفة لا يضاف ألبتة .

د – أن التشديد وجب على إدغام اللام في النون وذانِّك أصله ذلك ، ثم دخلت نون التثنية قبل اللام فصارا (ذانلك) ثم أدغمت اللام في النون ، فوقع التشديد لذلك وهو قول الزجاج وابن السراج . وقيل غير ذلك .

انظر : الأصول ١٢٨/٢ ، إعراب القرآن ٥٥٢/٢ – ٥٥٣ ، حجة القراءات ٥٤٤ – ٥٤٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ – ٣٨٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٢/١ – ٢٣٣ .

(١) الجزولية : ١٤ب .

(٢) أ : ألا لك .

(٣) انظر هاتين اللغتين في : إصلاح المنطق ٣٨٢ ، الأصول ١٢٨/٢ ، شرح الجمل ٢٠٢/١ .

(٤) قال ابن يعيش : « فإذا أردت الجمع قلت أولا وأولاء .... ومن مد فإنه زاد ألفا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الألف المبدلة من اللام وألف المد ، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لالتقاء الساكنين ، فلم يجز الحذف لئلا يزول المد ، وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأولى لأن تحريكها يؤدى إلى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزة لأنها أقرب الحروف إليها ، وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وإنما كسرت لالتقاء الساكنين » ، شرح المفصل ١٣٣/٣ .

(٥) انظر ص : ٦٦٠ هـ ٥ .

بالتشديد (١) والتخفيف في معنى واحد عند اللغويين وعند النحويين على ما تقدم (٢) .

---

(١) ب : والتشديد .

(٢) انظر ص : ٦٦٠ هـ ٦ .

[باب العطف]

قوله : على اسم دونه في الشهرة [(١)] .

لا يشترط هذا فيه ، وإن كان بعضهم قد شرطه [(٢)] ، بل قد يجري على اسم دونه في الشهرة ، وقد يجري [(٣)] على اسم مساوٍ له ، وعلى اسم أشهر منه [(٤)] ، كما يكون ذلك في البدل لأن البيان يقع بكل ذلك ، فصح عطف البيان في ذلك كله ، ولم يلتفت فيه إلى كون التابع أعرف لأن التبعية فيه غير أصلية فلم يلتفت إليها ، ولا عمل عليها ، ولا فرق بينهما في البيان ، إلا أن عطف البيان ليس في تقدير الحلول محل الأول ، [وإنما المقصود بالخبر في عطف البيان الأول والثاني جاء للبيان [(٥)] ،] والبدل في تقدير ذلك [(٦)] .

وقوله : لمانع [(٧)] .

المانع الذي فيه من أن يكون نعتا هو كونه غير مشتق [(٨)] .

---

(١) الجزولية : ١٥أ ، وقبله : « عطف البيان : هو الاسم الجاري على ... » .

(٢) كالجزولي هنا ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٩٤/١ ، المقرب ٢٤٨/١ .

(٣) ب : جرى .

(٤) قال ابن مالك : « ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح » ، التسهيل ١٧١ .

قال أبو حيان : « زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفرقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه ، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك وهذا مذهب سيبويه فإنه أجاز في ذا الجمة من يا هذا ذا الجمة أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا ... » التذييل والتكميل ١٣٤/٣ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه وذلك قولك : مررت برجل زيد وبأخيك أبي عبد الله » ، المقتضب ٢١١/٤ .

(٧) الجزولية : ١٥أ ، وقبله : « إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه » .

(٨) والنعت يكون مشتقا قال ابن بابشاذ : « وذلك أن النعت يكون بالأسماء المشتقة وعطف البيان يكون بالأسماء الجامدة » ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢١/١ .

وانظر : المباحث الكاملية ٣٤٩/١ ، شرح الجمل ٢٩٤/١ ، المقرب ٢٤٨/١ ، شرح الجزولية ٥٩٠/٢ .

وقوله : والمقصود من الاسمين الأول [١] .

يريد أن المقصود بأن يخبر عنه من الاسمين إنما هو الأول [لا [٢]] الثاني كما كان ذلك في النعت والثاني إنما أتى لبيان الأول كما أتى لذلك في النعت .

وقوله : والفرق بينه وبين البدل ما شابه به النعت [٣] .

يريد ما قدمناه من أن عطف البيان لبيان الأول كما أن النعت لبيان الاسم الأول ، والبدل الاسمان فيه على تقدير تكرير العامل ، وحلول الثاني محل الأول [٤] وليس المقصود فيه على ذلك التقدير الأول منهما والثاني بيان له كما كان ذلك في النعت بل كل واحد منهما مقصود فيه .

وقوله : وفي اللفظ يقع في باب النداء [١] .

مثال ذلك : يا أخانا زيد في البدل [٥] ، ويا أخانا زيدا في عطف البيان [٦] لما

---

(١) الجزولية : ١٥أ . (٢) تكملة من : أ .

(٣) نص نسختي الجزولية تنقصه عبارة « ما شابه به النعت » . انظر : الجزولية نسخة فاس ١٥أ ونسخة تيمور ٧٢ ، وكذلك في كثير من شروح الجزولية ، علما بأن هذه النصوص تورد نص الجزولية المشروح تاما . انظر : المباحث الكاملية ١/٣٥٠ ، المنهاج الجلي ٧٩أ ، شرح الجزولية ٢/٥٩٠ .

وإنما أورده العطار في شرحه قال : « قوله : والفرق بينه وبين البدل في المعنى ما شابه به النعت ، هذا الفرق يثبت في بعض النسخ يريد أن عطف البيان يكون للفرق بين المشتركين في الاسم كالنعت ، ولا يكون البدل كذلك » ، المشكاة والنبراس ١/١٧١ (ف) .

(٤) البدل على تقدير تكرير العامل ، أو حلول الثاني محل الأول وهو ما يسميه النحاة على نية الطرح معنى لا لفظا . انظر في هذا : شرح الجمل ١/٢٧٩ – ٢٨٠ ، المقرب ١/٢٤٢ ، المنهاج الجلي ٧٩أ – ب ، البسيط ١/٣٨٧ (الغرب) .

(٥) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فلو كرر العامل هنا وجب بناء زيد على الضم .

وانظر : المباحث الكاملية ١/٣٥٠ – ٣٥١ ، المنهاج الجلي ٧٩ب ، شرح الجزولية ٢/٥٩٠ ، المشكاة والنبراس ١/١٧١ (ف) .

(٦) في عطف البيان يجوز في التابع النصب عطفا على المحل ، ويمتنع البدل للعلة السابقة ، ويجوز في البيان أيضا البناء على الضم .

انظر : المصادر السابقة في هـ ٤ .

ذكرناه من افتراقهما في [تقدير [١]] تكرير العامل /١٣١ب والحلول محل الأول .

وقوله : وفي باب اسم الفاعل المعرف بالألف واللام [٢] .

مثاله الضارب الرجل زيدا حملا على الموضع في البدل وعطف البيان والضارب الرجل زيدٍ ؛ حملا على اللفظ في عطف البيان خاصة [٣] ، ولا يصح في البدل لأنه لا يحل محل الأول إلا إذا كان منصوبا .

[عطف النسق]

وقوله : وتنفرد الواو بأنها لا تعطي رتبة [٢] .

في الفعل كالفاء وثم ولا رتبة في المنزلة [٤] كحتى ، وقد تفسر هذا المعنى فيما بعد من كلامه في الفاء وثم وحتى [٥] .

وقوله : ومنها بل ولا بل وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني [٢] .

وهذا بين [في الإيجاب ، وأما [١]] في النفي [٦] في مثل قولك : ما ضربت زيدا بل عمرا إذا أردت إثبات الضرب للثاني . فيظهر ببادي الرأي أنه خارج عن كلامه ، لأنه لو كان هذا [٧] الإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني ، لاقتضى ذلك أن يكون (زيد) [٨] منفيا عنه الضرب ، لأن الحكم الذي جعل للأول هو نفي الضرب عنه

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) الجزولية : ١٥أ .
(٣) ومنه قول المرار الأسدي :-

أنا ابنُ التَّاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

انظر : الكتاب ٩٣/١ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، شرح الجزولية ٥٩١/٢ .
(٤) ب : الخبرية .
(٥) وهو قول الجزولي بعد ذلك : « وثم بالمهلة ولا مهلة في الفاء وحتى دون ثم » ، الجزولية ١٥أ .
(٦) ب : المعنى .
(٧) أ : هنا .
(٨) ب : عمرو .

وإثباته للثاني يقتضي أنه ترك النفي للضرب عن الأول . ثم استؤنف نفيه عن الثاني كما نفي عن الأول (١) ، لكن المؤلف لم يرد بجعل الحكم للأول في النفي حين قال وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول ، جعل [المتكلم (٢)] الحكم ولكن أراد جعل من رد عليه المتكلم بقوله : ما ضربت زيدا الحكم للأول يعني جعله الضرب لزيد إذ قال أو قدر فيه أنه قال : ضربت زيدا ، فرد عليه المتكلم ذلك بقوله : ما ضربت زيدا ، ثم أضرب عنه بعد ما نفاه تأكيدا أعني أنه أضرب عن جعل الضرب لزيد وأثبته مع ذلك لعمرو .

وقوله : ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي (٣) .

كذا ثبت والصواب نفي أو نهي ، نفي للإيجاب ونهي للأمر لأن النفي لا يكون إلا لما ثبت والأمر ليس ثابتا /١٣٢أ مثال النفي : قام زيد لا بل عمرو ، ومثال النهي : اضرب زيدا لا بل عمراً (٤) .

وقوله : وفي النفي والنهي تأكيد (٣) .

مثاله : ما قام زيد لا بل عمرو ، كأنك لما قلت : ما قام زيد ثم قلت لا أكدت بقولك [لا (٥)] نفي القيام عن زيد وأضربت عنه أيضا ببل ، أي أضربت عن إثبات القيام لزيد ، وكل ذلك على وجه تأكيد النفي لقيام زيد ، ثم أثبت ذلك الحكم الذي هو القيام لعمرو ، وقولك : لا تضرب زيدا لا بل عمرا على نحو ذلك .

---

(١) هذا رأي ينسب إلى أبي العباس المبرد ، فالتقدير عنده إذا قلت : ما رأيت زيدا بل عمرا ، بل ما رأيت عمرا . انظر : شرح المفصل ١٠٥/٨ ، المنهاج الجلي ٨٠ب ، شرح الكافية ٣٧٩/٢ ، المغني ١٢٠/١ ، رصف المباني ٢٣١ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ١٥أ .

(٤) انظر هذا المأخذ على الجزولي : في المباحث الكاملية ٣٦١/١ ، والمشكاة والنبراس ١٧٤/١ (ف) . وأجاب عنه الأبذي بقوله : « فالجواب أن (لا) تكون مثل (لا) الناهية ، فإذا قلت : اضرب زيدا لا بل عمرا ، فكأنك قلت : لا تضربه بل أضرب عمرا ، وسماها نافية بالنظر إلى المعنى » ، شرح الجزولية ٦١٥/٢ .

وعندي أن الدقة تقتضي ما أشار به الشلوبين وتابعه على القول اللورقي والعطار خلافاً للأبذي فإن النفي لما مضى والنهي لما يأتي ولم يقع وبينهما فرق في المعنى .

(٥) تكملة من : ب .

وقوله : من مخالفة ما بعدها لما قبلها (١) .

يعني في النفي والإيجاب وما هو في حكمها من الأمر والنهي ، لأن اللازم في (لكن) المخففة (٢) من الثقيلة ، كاللازم في العطفية ، وقد كانت العطفية ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث كان ما بعدها إيجابا وما قبلها نفيا ، فكما لزمت المضادة في العطفية لزمت في المخففة من الثقيلة (٣) ، ولابد من تقييد المخالفة بما قيدنا من أنه إنما يعني في النفي والإيجاب ، وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، لأنها إن لم تقيد (٤) بذلك ولم يشترط فيها المضادة لزمه أن يجيز قام زيد لكن عمرو ضحك ، فإن هذين الخبرين مختلفان لأنهما غير متضادين فلم يجز ذلك (٥) .

وقوله : لفظا ومعنى (٦) .

مثاله : ما قام زيد لكن عمرو قام ، فقد خالف ما بعد لكن ما قبلها من الجهتين أعني المعنى واللفظ ، لأن الذي قبلها منفي لفظا ومعنى ، والذي بعدها موجب لفظا ومعنى .

وقوله : أو معنى دون لفظ (٦) .

---

(١) الجزولية : ١٥ب متحدثا عن (لكن) ، وقبله : « ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ... » .

(٢) ب : الخفيفة .

(٣) قال اللورقي : « ... والمخالفة لا تتحقق إلا في النفي والإثبات وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، كما ذكرنا أن اللازم في المخففة هو اللازم في العاطفة ، وقد كان في العطفية حكم ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث أن ما قبلها نفي وما بعدها إيجاب ، فلما لزمت المضادة في العطفية لزمت في المخففة » ، المباحث الكاملية ٣٦٣/١ .

(٤) ب : يعتد ..

(٥) قال الأبذي : « وفي المخالفة غير المضادة خلاف ، فمن الناس من أجاز ذلك ، ومنهم من منع ذلك ، نحو قولك : قام زيد لكن عمرو ضحك ، وأكمل عبد الله لكن زيد شرب ، وقام زيد لكن لم يضحك ، وما قام زيد لكن ضحك والصحيح جواز ذلك بدليل قول الشاعر :-

وَلَسْتُ بِحَلّالِ التِّلاعِ لبيتِه ... ولِكنْ مَتَى يَسْتَرفِدِ القومُ أُرْفُدِ

ألا ترى أن معنى ما قبل لكن : لست بجبان ومعنى ما بعدها ولكني كريم » ، شرح الجزولية ٦٢٢/٢ .

(٦) الجزولية : ١٥ب .

مثاله : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، فمخالفة ما بعد لكن لما قبلها هنا في النفي والإيجاب [إنما [1]] هو من جهة المعنى ، [وإما من جهة اللفظ فما قبلها موجب اللفظ وما بعدها كذلك ، ولا خلاف بينهما من جهة اللفظ ، وإنما الخلاف بينهما من جهة المعنى [1]] لأن المقيم لم ينطلق فالذي بعدها ونسب إليه الإقامة قد نسب إليه أنه لم ينطلق فقد /١٣٢ب خالف ما بعدها ما قبلها في النفي والإيجاب من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

[أم]

وقوله : وهي التي ما بعدها [مع [1]] ما قبلها كلام واحد [2] .

يريد أو في تقدير ذلك ، فالتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في اللفظ نحو : أعندك زيد أم عمرو ؟ [وأقام زيد أم عمرو [3] ؟] والتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في التقدير لا في اللفظ نحو : أزيد قام أم قعد لأنه في التقدير : أزيد قائم أم قاعد ، أو قولك : أعندك زيد أم عندك عمرو ؟ لأنه إنما صار [ما بعدها [1]] مع ما قبلها كلاما [4] بالتكرير الذي فيه ، ولولا التكرير الذي فيه لكان الذي بعدها مع الذي قبلها كلاماً واحدا .

والتكرير ليس أصلا في كلامهم فكان الكلام بذلك في معنى ما لا تكرير فيه ، ولو لم يتكرر لكانت أم متصلة ، فكذلك تكون متصلة فيما فيه التكرير ، لأن أصل الكلام ألا تكرير ، فيرد إلى أصله ، ويكون إذ ذاك كلاماً واحدا .

هذا مراد المؤلف وهذا مذهب المتأخرين أعني أن أم المتصلة لا يكون ما بعدها مع ما قبلها إلا جملة واحدة [5] ، أو في تقدير الجملة الواحدة ويبعد أن يكون ذلك في

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) الجزولية : ١٥ب .
(٣) تكملة من : ب .
(٤) أ : كلامان .
(٥) ممن قال بهذا أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤أ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٨ ، والأبذي في شرح الجزولية ٦٢٣/٢ .

الجملتين نحو : أقام زيد أم قعد ونحو : أقام زيد أم قعد عمرو ، لأنه يمكن أن يكون تقدير المسألة [(١)] الأولى : أي هذا كان مِنْ زيدٍ ؟ ، وتقدير المسألة الثانية : أي هذين الأمرين كان ؟ فيكون في تقدير جملة واحدة .

وقوله : وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام [(٢)] .

خصها بذلك لأنها لا تقع بعد غيرها من أدوات الاستفهام أعني المتصلة .

وقوله : بتعيين [(٣)] أحد الشيئين المعادل بينهما ، مفرداً كان أو جملة [(٤)] .

مثال ذلك في المفرد : أزيد قام أم عمرو .

وقوله : أو جملة في معنى المفرد [(٢)] .

مثاله : أزيد قام أم قعد ، وهذا يدل على ما نقلناه [(٥)] عنه ، من أنه يريد : أو في تقدير جملة واحدة ، وإن كان في اللفظ جملتين [(٦)] /١٣٣أ .

وتقييده الجملة بأنها تكون في معنى المفرد مع قوله أولا في أم المتصلة : إنها التي يكون ما بعدها مع ما قبلها كلاما واحدا [(٧)] ، يدل على أن مذهبه ما قلناه عنه ، من أن أم المتصلة لا يكون ما قبلها وما بعدها عنده إلا جملة واحدة ، أو في تقدير جملة واحدة [(٨)]

وهذا قد قال به غيره [(٩)] ، وقد قدمنا أنه يجوز أن يكون في جملتين إذا قدرتهما في معنى جملة واحدة [(١٠)] .

وقوله : فإن اختل فيها أحد الشرطين [(٢)] .

---

(١) ب : الجملة .

(٢) الجزولية : ١٥ب .

(٣) ب : بتغيير .

(٤) الجزولية : ١٥ب ، وقبله : « وجوابها ... » .

(٥) ب : قلناه .

(٦) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ – ٦٦٩ .

(٧) ب : كلام واحد .

(٨) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ هـ ٥ .

(١٠) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

مثال اختلال الشرط الأول (١) عنده أزيد في الدار أم عمرو في السوق ، هذا مذهبه على ما تقدم ، ولا يلزم باختلال هذا الشرط عندنا أن تكون منقطعة ، ولا يبعد أن تكون هذه متصلة على تقدير أي هذين الأمرين كان على ما قدمناه (٢) .

ومثال اختلال الشرط الثاني (٣) : هل زيد قام أم قعد ، ولا خلاف بيننا وبينه وبين من قال بقوله من المتأخرين في أن اختلال هذا الشرط فيها (٤) يوجب أن تكون أم منقطعة (٥) .

[أو وإما]

وقوله : وكلتاهما تكون في غير الطلب للشك والإبهام (٦) .

يعني بالطلب الأمر وبغير الطلب الخبر ، وليس غير الطلب اسماً خاصاً بالخبر بل قد يكون غير الطلب استفهاماً (٧) ، ولا تكون (أو) فيه شكا ولا إبهاما ، كما ذكر

---

(١) الشرط الأول هو أن يكون ما قبلها مع ما بعدها كلاما واحدا .

(٢) انظر ص : ٦٦٨ .

(٣) الشرط الثاني هو اعتمادها على همزة استفهام .

(٤) ب : فيهما .

(٥) قال اللورقي : « إنما ذكر – يعني الجزولي – في النسخة الأولى شرطين فقط ، لأنه لم يجعل تعيين الجواب شرطا بل اكتفى في اتصالها بالشرطين الأولين ، وفي النسخة الأخرى اعتمد لها شروطا على ما فصل » ، المباحث الكاملية ٣٦٦/١ ، والجزولية : ١٥ب فيهما ما يشعر بالشروط الثلاثة .

أما ما ذكره الشارح من عدم الخلاف في ذلك فقد ذكر العطار أن الفراء يجيز أن تكون (أم) متصلة وإن اختل شرط الهمزة . انظر : المشكاة والنبراس ١٧٦/١ (ف) ، وقد قال الفراء : « وقد قرأ بعض القراء (أتخذناهم سخريا) يستفهم في (أتخذناهم سخريا) بقطع الألف لينسق عليه (أم) لأن أكثر ما تجيء مع الألف ، وكل صواب » ، معاني القرآن ٧٢/١ .

(٦) الجزولية : ١٥ب .

(٧) قال العطار : « أما غير الطلب فيقال على الإثبات والنفي والاستفهام ، لأنه لو لم يرد الاستفهام لقال وكلتاهما تكون في الخبر ، ويدل على ذلك أنها تقع في الاستفهام لا محالة ، ولم يذكر إلا الطلب وغير الطلب ، ولا يصح أن يراد بالطلب الاستفهام فهو إذن في غير الطلب » ، المشكاة والنبراس ١٧٧/١ (ف) ، وانظر أيضا : المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

هو في غير الطلب والإبهام والشك إنما هما من أوصاف الخبر [١] ، ولكنه تجوز هو في غير الطلب فجعله اسماً خاصاً بالخبر فمثال ماهما [٢] فيه للشك قام زيد أو عمرو ، وقام إما زيد وإما عمرو ، إذا شككت في القائم منهما . ومثال ماهما فيه للإبهام : قام زيد أو عمرو وقام إما زيد وإما عمرو إذا أردت أن تبهم ولا تعرف من القائم وأنت عارف به ، ومنه ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ﴾ [٣] .

وقد يكونان في غير الطلب على غير هذين الوجهين كما هما فيه ، وذلك نحو التنويع في مثل قولك : لا يخلو [٤] هذا من أن يكون /١٣٣ب كذا أو كذا أو كذا ، فهذا تنويع [٥] وليس شكا ولا إبهاما كما ذكر هو [٦] .

وقد يقول القائل : ما تأكل ؟ فأقول : آكل كذا أو كذا [٧] أو كذا ، فهذا أيضا تنويع وليس شكا ، أي : آكل مرة كذا ومرة كذا ومرة كذا ، فإنما ذكرت أو في هذا [كله [٨]] لأن كل مرة من تلك المرار إنما آكل فيها أحد تلك الأشياء .

وقوله : وفي الطلب للتخيير والإباحة [٩] .

يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل [١٠] ، إلا أنك تطلق له أن

---

(١) قال اللورقي : « غير الأمر يكون استفهاماً ولا يكون (أو) فيه شكا ولا إبهاما كما ذكر ، لأن الشك والإبهام من صفات الخبر » ، المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

(٢) أ : هو .

(٣) تمامها ﴿ .... فَجَعَلْنَاها حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآياتِ لقومٍ يتفكرون ﴾ [يونس : ٢٤] .

(٤) بياض في : ب .

(٥) ويسمى تقسيما أو تفريقا أو تفصيلا .

انظر : التبيان ٤٣/١ ، ١٠٥ ، التسهيل ١٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣ ، الجنى الداني ٢٤٥ – ٢٤٦ . وقد يجعلون التفصيل قسيما للتقسيم والتنويع . انظر المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

(٦) ب : ذكره .

(٧) ب : وكذا .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : ١٥ب .

(١٠) ظاهر كلامه أن الأمرين ممنوعان في أصلهما ، وهذا غير مراد في التخيير وإنما المراد منع اجتماعهما ، وإلا فهما في أصلهما مباح كل واحد منهما على انفراده . لذلك قالوا : « التخيير يكون حيث يتعذر الجمع .... » ، المشكاة والنبراس ١٧٨/١ (ف) .

يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق لها تفعيل من الخير ، فلذلك قيل فيها تخيير .

ونعني بالإباحة ما كانت فيه بين مباحين في الأصل نحو قولك : جالس إما الفقهاء وإما الزهاد ، وجالس إما الحسن (١) وإما ابن سيرين (٢) ، وبأو فيهما .

وسميت إباحة لأنك أوقعتها بين مباحين (٣) ، وإذا قلت هذا فأنت مبيح له بمفهوم الكلام الجمع بين الشيئين ، وإن (٤) لم يقتض ذلك اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس الفقهاء أو الزهاد أن مفهومه جالس أحدهما فإنك تستفيد .

فبهذا المفهوم يجوز له أن يجمع بينهما لأن مطلوبك [إذن (٥)] منه الاستفادة ، فما زاد في الاستفادة كان أذهب في غرضك ، وهذا إنما اقتضاه المفهوم من اللفظ الذي هو فإنك تستفيد ، لا نفس اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس العلماء أو الزهاد ، إنما معنى اللفظ على ما تقدم من معنى (أو) جالس أحد هذين الصنفين ، وهذا اللفظ لا يقتضي مجالستهما إنما يقتضي مجالسة أحدهما .

ومثال ذلك في التخيير خذ من مالي إما دينارا وإما درهما ، وخذ من مالي درهماً أو دينارا .

---

(١) الحسن البصري (٢١ - ١١٠ هـ) .

أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، كان والده مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، والحسن من سادات التابعين وكبرائهم وكان زاهداً ورعاً ذا عبادة - رحمه الله - .

« وفيات الأعيان ٦٩/٢ - ٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ - ٥٨٨ » .

(٢) ابن سيرين (٣٣ - ١١٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن سيرين ، كان أبوه عبدا لأنس بن مالك رضي الله عنه كاتبه على مبلغ من المال فأدى المكاتبة ، وكان ابن سيرين تابعيا من أشراف الكتاب ، نشأ بزازا ، في أذنه صمم ، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا وكان صاحبا للحسن البصري .

« وفيات الأعيان ١٨١/٤ - ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤ - ٦٢٢ » .

(٣) يعني مباح اجتماعهما .

(٤) ب : ولو .

(٥) تكملة من : ب .

وقد تكون أو في الطلب على غير هذين الوجهين كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا هُوداً أو نَصَارى ﴾ (١) .

وجعل المؤلف هذه المعاني - أعني الشك والإبهام والتخيير والإباحة - معاني لأو وإنما هي (في /١٣٤أ الحقيقة معان) (٢) للكلام الذي هي فيه فالشك والإبهام والتنويع من صفة الخبر الذي (كل واحد منهما فيه) (٢) ، والتخيير والإباحة والتفصيل (٣) من صفة الأمر الذي هما فيه ، (وإنما معناهما) (٢) بالحقيقة الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء فهذا هو الذي كان ينبغي (أن يضاف) (٢) إليهما ، لأنه معناهما ، وما سوى ذلك فليس معنى لهما ، وإنما هو شيء يضاف إليهما مجازا فيهما .

وإنما حقيقته أن يكون من صفة الكلام الذي هما فيه لا من صفتهما ، فإذا أريد ذكر ذلك ذكر معنى (إما وأو) الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء ، ثم قيل بعد على جهة الشك أو الإبهام أو كذا أو كذا ، وعلى جهة التخيير أو الإباحة أو كذا أو كذا .

وفي الموضع أيضا نقد آخر على المذهب المحققين من النحويين ، وذلك أنه جعل (إمَّا) حرف عطف . وقد بين المحققون أبو علي وغيره أنها (٤) ليست عاطفة (٥) ،

---

(١) تمامها : ﴿ ... تَهْتَدُوا قُلْ : بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .
وأو هنا تفيد التفصيل قال أبو حيان عن معاني أو : « الخامس : التفصيل وهو أن يأتي عقيب إجمال فيفصله بها نحو : اجتمع القوم فقالوا : حاربوا أو صالحوا أي قال بعضهم صالحوا ، (كذا) ، ومنه : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، جمع اليهود والنصارى في (قالوا) ، ثم فصل بأو ما قالوا » ، التذييل والتكميل ١٦٥/٤أ ، وانظر : التبيان ١٠٥/١ ، الدر المصون ٧٠/٢ .

(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٣) وعليه الآية التي أوردها الشارح .

(٤) ب : أن إما .

(٥) قال أبو علي الفارسي : « وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : وإما عمرا .
فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى » ، الإيضاح العضدي ٢٨٩ .
وممن يقول بهذا يونس وابن كيسان .
انظر : التسهيل ١٧٤ ، الجنى الداني ٤٨٧ ، المغني ٦٢/١ ، رصف المباني ١٨٣ .

فكان حقه أنه يبين من ذلك ما بينوه ، وأن من يجعلها من حروف العطف إنما يتجوزفي ذلك . ويذكر وجه تجوزهم فيقول : إلا أن (إمّا) منها ليست عاطفة كأو ؛ لأنها إن [١] كانت [إمّا [٢]] عاطفة ، فلا يخلو أن تكون الواو التي معها عاطفة أو غير عاطفة ، ومحال أن تكون عاطفة لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فكيف تكون إما عاطفة والواو مع ذلك عاطفة . ؟

وإما كون الواو غير عاطفة وقد امتنع أن تكون عاطفة فيؤدي إلى أن تكون الواو لا معنى لها [٣] ، ومجيء حرف لغير معنى ليس بشيء ، فتعين ولابد أن الواو هي العاطفة لا إما وإما لمعناها الذي جاءت له أولا ، وكررت [٤] مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه ، ولكن مع أنّ (إمَّا) ليست عاطفة ، تجوز النحويون فيها فذكروها في حرف العطف لمصاحبتها لحرف العطف ، كما قالوا في ألفي صحراء إنهما للتأنيث ، وليست التي للتأنيث /١٣٤ب إلا الثانية [٥] منهما التي انقلبت همزة ، والأولى إنما هي لمد البناء ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث وكما [٦] قال [٧] :-

فالثَّوْبُ يَنْـــفُضُ صِبْغَـــهُ فِيما يَلِيْهِ مِنَ الثِّيـَابْ [٨]

---

(١) ب : لو .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) ب : معنى ما .
(٤) ب : كررت .
(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة ، والمعرفة وذلك نحو : حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء .... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث ، والألف إذا كانت بعد ألف ، مثلها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزت الآخر للتحرك لأنه لا ينجزم حرفان فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجرى عليها إذا كانت ثابتة كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف » ، الكتاب ٩/٢ - ١٠ .
(٦) ب : كما .
(٧) لم أقف عليه .
(٨) بيت من مجزؤ الكامل ، لم أقف على سابق له ولا لاحق . وأورده المؤلف متمثلا وإلا فلا شاهد نحو فيه .

ومراده أن الألف الثانية أثَّرت على الأولى كما أن الثوب الثاني يتأثر بصبغ الثوب الذي قبله .

« باب التوكيد »

قوله : التوكيد تكرار وإحاطة (١) .

يريد التوكيد الذي يبوب له في النحو ، وإلا فأنواع (التوكيد أكثر مما ذكر (٢)) ، ألا ترى أن التوكيد بإنَّ وبالقسم وبالمفعول المطلق لم يذكر شيء منها (٣) (في الباب (٢)) .

وقوله : تكرير وإحاطة (١) .

يوهم أنَّ الإحاطة ليست تكرارا ، وليس كذلك (فإنَّ الإحاطة (٢)) تكرار أيضا ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم كلهم فإن كلهم [هم (٤)] كل القوم (وكل (٢)) القوم هم القوم فتبين بهذا أن الإحاطة تكرار أيضا ، فيقول القائل : هذا معيب من التقسيم ، فإن (٥) فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل (٦) .

والجواب عنه : أن هذا الكلام على تقدير حذف وكأنه يريد : تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول (٧) .

---

(١) الجزولية : ١٥ب .

(٢) ذهبت لسبب الأرضة في : ب .

(٣) قال العطار : « يريد التوكيد الذي يبوب له في النحو وهو الذي قصده في الباب ، وأما الذي لا يبوب له فهو كثير كتوكيد الجملة الاسمية فإن المكسورة والمفتوحة وبلام الإبتداء وتوكيد الفعل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة وبالمصدر وكذلك يكون التوكيد بالنعت كـ (الهين اثنين) و(نعجة واحدة) والقسم يؤكد به الجواب وغير ذلك مما يذكر في موضعه » ، المشكاة والنبراس ١/١٧٩ (ف) .

وقد نقل اللورقي والأبذي كلام الشارح هنا ولم يضيفا إليه شيئا كما لم يعزواه إلى الشارح . انظر : المباحث الكاملية ١/٣٨٥ ، شرح الجزولية ٢/٦٨٧ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : لأن .

(٦) التداخل أن يدخل أحد القسمين في الآخر ، قال أبو هلال : « ومن القسمة الرديئة أيضا قول ابن القرية : الناس ثلاثة عاقل وأحمق وفاجر ، فالفاجر يجوز أن يكون أحمق ، ويجوز أن يكون عاقلا والعاقل : يجوز أن يكون فاجرا وكذلك الأحمق ، وإذا دخل أحد القسمين في الآخر فسدت القسمة » ، الصناعتين ٣٧٨ .

(٧) هذا هو ما يسمى بالاحتباك وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما حذف من الآخر .

انظر : الخزانة ٦/٤٨٧ . وقد أخذ بهذا اللورقي دون عزو إلى الشلوبين . انظر : المباحث الكاملية ١/٣٨٥ ، وعزاه إلى الشارح الأبذي في شرح الجزولية ٢/٦٨٨ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١/١٧٩ (ف) .

وقوله : ويتبع الاسم (١) .

مثاله (٢) :-

يا نَصْرُ نَصْرٌ نصراً (٣)

---

(١) الجزولية : ١٥ب .

(٢) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٣) بيت من الرجز أوله :-

لَقَائِلٌ يَا نَصْر ....

وقبله :-

إنيِّ - وَأَسْطار سُطِرْنَ سَطْرا -

ويروي يا نصر نصراً نصرا . انظر : الكتاب ٣٠٤/١ ، الديوان ٢٧٤ . قال البغدادي : « وملخص ما ذكرنا أن نصراً الأول روي فيه وجهان : ضمه ونصبه والثاني روى فيه أربعة أوجه : ضمه ورفعه ونصبه وجره ، والثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب » ، الخزانة ٢٢١/٢ .

فنصر هو حاجب نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية منع الشاعر من الدخول فتلطف به وأقسم بأن يدعو له وطلب منه المعونة . انظر : الخزانة ٢٢٠/٢ .

قال الفيروز آبادي : « وإنشاد الجوهري لرؤبة :-

لقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نصراً

غلط هو مسبوق إليه فإن سيبويه أنشده كذلك ، والرواية :-

يا نضْرُ نَضْراً نَضْرَا

بالضاد المعجمة ، ونضر هذا هو حاجب نصر بن سيار بالصاد المهملة » ، القاموس المحيط ١٤٨/٢ (نصر) .

وأسطار : الواو للقسم ، والأسطار جمع سطر أي وحق أسطار المصحف ، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها (لقائل) . انظر : المقاصد النحوية ١١٦/٤ ، الخزانة ٢٢٢/٢ .

الشاهد فيه : تكرار (نصر نصرا) على أنها تأكيد لفظي ، فنصر الثاني رفع اتباعا للفظ الأول والثالث نصب اتباعا لمحل الأول ، وقيل فيه غير هذا . انظر مراجع التخريج .

الديوان ١٧٤ ، الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ - ٢١٠ ، الأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، الإيضاح العضدي ٢٨١ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٨/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢ ، أسرار العربية ٢٩٧ ، شرح المفصل ٣/٢ ، ٧٢/٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٣٨٦ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣ ، شرح الكافية ١٣٨/١ ، المغني ٤٣٤/٢ ، ٥١٠ ، القاموس المحيط ١٤٨/٢ ، المقاصد النحوية ١١٦/٤ - ١١٩ ، شرح شواهد المغني ٨١٢/٢ - ٨١٣ ، الخزانة ٢١٩/٢ - ٢٢٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠٣/٦ - ٢٠٥ ، الدرر اللوامع ١٥٣/٢ .

وقد يكون هذا غير تأكيد قاله الفارسي (١) وغيره (٢) .

وقوله : والفعل (٣) .

مثال : قم قم .

وقوله : والحرف (٣) .

مثاله : نعم نعم ، ولا لا ، قال جميل (٤) :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيّ مواثقاً وعُهُودا (٥)

وقوله : ويتبع الاسم المعرفة مطلقا (٣) .

يعني متجزئا كان أو غيره (٦) .

---

(١) جعله الفارسي في باب عطف البيان ، مما يحمل فيه على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى . انظر : الإيضاح العضدي ٢٨١ .

(٢) كابن السراج في الأصول ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٤٩/١ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢ .

(٣) الجزولية : ١٥ب .

(٤) جميل بثينة (... - ٨٢ هـ) .

أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح الظبياني العذري القضاعي ، صاحب بثينة أحد عشاق العرب المشهورين علقها وهو غلام فلما كبر خطبها فُرُدَّ عنها أخباره معها مشهورة .

« الأغاني ٧٢/٧ - ١٠٤ ، المؤتلف والمختلف ٧٢ ، ١٦٨ ، وفيات الأعيان ٣٦٦/١ - ٣٧١ » .

(٥) بيت مفرد من البحر الكامل .

ويروى (بحب مية) المباحث الكاملية ٣٨٧/١ ، شرح الكافية ٣٣٢/١ .

البوح : الإظهار ، مواثق : جمع موثق وهو العهد . الخزانة ١٥٩/٥ - ١٦٠ .

الشاهد : حيث أكد (لا) تأكيد لفظيا فكررها .

الديوان ٧٩ ، المباحث الكاملية ٣٨٧/١ ، شرح الجزولية ٦٦٨/٢ ، المشكاة والنبراس ١٨٠/١ (ف) ، شرح الكافية ٣٣٢/١ ، المقاصد النحوية ١١٤/٤ - ١١٥ ، شرح التصريح ١٢٩/٢ ، همع الهوامع ٢٠٨/٥ ، الخزانة ١٥٩/٥ - ١٦١ ، الدرر اللوامع ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٦) قال الأبذي : « يعني متجزئا كان أو غير متجزئ نحو : جاء زيد نفسه ورأيت القوم أنفسهم ، وقبضت الدراهم نفسها » ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ .

وقوله : والتجزؤ بحسب العامل والمعمول (١) .

يعني أنك إذا قلت : قام زيد فزيد لا يتجزأ (٢) في القيام ، فلا يتبعه توكيد الإحاطة ، وإذا قلت : رأيت زيدا فزيد يتجزأ في الرؤية (٣) فيتبعه /١٣٥أ توكيد الإحاطة .

وقوله : وللواحد المذكر كله إلى أبتع (٤) .

الذي بَيْنَ كلٍّ وأبتع هو أجمع أكتع أبصع (٥) ، إلا أن أجمع هنا ليست تابعة بل قد تنفرد ككل ، والبواقي توابع على ما هي عليه ، وعن ابن كيسان (٦) تبدأ بأيتها (٧) شئت بعد أجمع (٨) ،

وسمع أجمع أكتع وجمع بصع وجمع بتع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم جاءني القوم أكتعون (٩) .

وقوله : وللاثنين كلاهما فقط (١٠) .

---

(١) ليس هذا النص في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١٥ب ، والتيمورية ٧٣ .

(٢) ب : التجزؤ .

(٣) أضاف الأبذي فقال : « إن زيدا يتجزأ في الرؤية ولا يتجزأ في المجيء ولا القيام » ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ .

(٤) الجزولية : ١٥ب - ١٦أ .

(٥) ب : أبتع .

(٦) ابن كيسان (... - ٢٩٩ هـ) .

أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وكان يعرف المذهبين إلا أنه أميل إلى مذهب البصريين ، له المهذب في النحو ، غلط أدب الكاتب ، واللامات ، والمختار في علل النحو .

« تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، معجم الأدباء ١٣٧/١٧ - ١٤١ ، وانظر ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا » .

(٧) ب : بأيتهما .

(٨) انظر رأي ابن كيسان في : المفصل ١١٤ ، شرح المفصل ٤٦/٣ ، المباحث الكاملية ٣٩٠/١ ، شرح الجزولية ٦٨٩/١ ، شرح الكافية ٣٣٦/١ ، ابن كيسان النحوي ١٩٣ - ١٩٤ .

(٩) المفصل : ١١٤ .

(١٠) الجزولية : ١٦أ ، وفيها كلاهما فحسب .

هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان (١) .

والصواب الأول لأن مثله (٢) لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع (٣) ، فيعلم أنه قد استغني عنه ، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سمعوه ، وكيف ما كان لم ينْبَغِ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله ، لأنه إن كان قياسا فالسماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه (٤) ، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس ، وإن كان سماعا فهو – ولابد – سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه ، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن كان وجد ، والشاذ القليل لا يعتد به (٥) .

ووجه تركهم لاستعمال ذلك الذي تركوه أنهم لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما ولم يقولوا : جاءني الزيدان كلُّهما ، فتركوا كُلًّا ، ولم يقولوا : كُلُّهما ، وكانوا قد استعملوها في المفرد ولم يستغنوا عنه [في المفرد (٦)] بغيرها ، كما استغنوا في التثنية (٧) عنها بقولك كلاهما ، فلما كانوا قد استغنوا في التثنية عن كلهما بكليهما استغنوا بها أيضا عن كل ما هو في معنى كل من كلهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أكتعان

---

(١) انظر هذين المذهبين في : إصلاح الخلل ٩٥ – ٩٦ ، المباحث الكاملية ٣٩١/١ ، شرح الجمل ٢٦٤/١ ، التسهيل ١٦٥ ، شرح عمدة الحافظ ٥٦ ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ – ٦٩٠ ، البسيط ٣٦٨/١ (الغرب) ، التذييل والتكميل ١٠٦/٤ أ – ب ، توضيح المقاصد ١٧٠/٣ ، شرح اللمحة البدرية ٢٩٢/٢ – ٢٩٣ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) أ : مثاله .

(٣) بل حكي عن العرب : قبضت المالين أجمعين .
انظر : التذييل والتكميل ١٠٦/٤ ب ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٤) ترك السماع لا يعد معارضة للقياس لأن القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .
انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ ، لمع الأدلة ٩٣ ، الاقتراح ٩٤ .
فالأصل أن يحمل ما لم يسمع فيه شيء على ما سمع عن العرب . وهذه الأسماء سمع لها مفرد وجمع تصحيح ، فحمل التثنية على جمع التصحيح مع وجود سماع قليل أولى من رده ، وقياس تثنية أفعل فعلاء في هذا الباب يعني باب التوكيد ، قياس أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه التذييل والتكميل ١٠٦/٤ أ – ب .

(٥) ما لم يعضده قياس ، فإن عضده قياس كما ترى فهو أولى .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : كما استغنوا في المفرد في التثنية .

ولا أبصعان ولا أبتعان استغناء عنهما بكليهما [١] ، كما أستغنوا بها عن كلهما التي في معناها .

وكذلك فعلوا أيضا في المؤنث استغنوا فيه في التثنية بكلتيهما عن كلهما /١٣٥ب ولم يستعملوا فيها كلهما [٢] كما استعملوا كلها في المفرد ، فلما استغنوا عن كلهما بكلتيهما في تثنية المؤنث استغنوا بها أيضا عما هو في معنى كلهما لو استعمل وذلك جمعاوان وكتعاوان وبصعاوان .

وإذا كانوا قد استغنوا عن وذَرْتُ بتَرَكْتُ [٣] فأن يفعلوا ذلك هنا أولى لأنه قد تواطأ الاستغناء [هنا [٤]] بالاستغناء بكليهما وكليتهما عن كلهما فيها ، ولأن من كلامهم إجراء الباب كله مجرى واحدا ، وكل وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها تواكيد [٥] الإحاطة ، فأجريت كلها مجرى واحدا ، إذا استعملت كل استعمل ما هو بمعناها ، وإذا استغني عنها بغيرها استغني به عما هو بمعناها .

وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأني رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف [٦]

---

(١) قال ابن السيد : « .... استغنت العرب عن أجمعين أكتعين-أبصعين بكليهما ، وعن جمعاوين كتعاوين بصعاوين بكلتيهما ، كما استغنوا بترك أن يقولوا : وَدَعَ وَوَذَرَ ، وبقولهم : تارك عن أن يقولوا : وادع ووادر » ، إصلاح الخلل ٩٥ .

(٢) ب : كلها .

(٣) انظر قول ابن السيد الآنف هـ١ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : توكيد .

(٦) ابن خروف (٥٢٤ – ٦٠٩ هـ) .

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، أندلسي من أهل أشبيلية ، أخذ عن ابن طاهر الخِدَبّ ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، شرح الجمل ، وكتاب في الفرائض ، تخلط كتب التراجم بينه وبين ابن خروف الشاعر كثيرا .

انظر : « معجم الأدباء ٧٥/١٥ – ٧٦ ، وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ ، نفح الطيب ٦٤٠/٢ – ٦٤٢ ، فوات الوفيات ٨٤/٣ – ٨٦ » .

لم يلق لها بالا (١) ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ، وهيهات فالقوم أعلى مما تخيله فيهم .

وقوله : كلهم إلى ابتعين (٢) .

الذي بينهما أجمعون أكتعون أبصعون والتثنية والجمع كالإفراد فيما هو منها تابع وغير تابع .

وقوله : وللاثنتين كلتاهما (٢) .

الاختلاف في توكيد الاثنتين في المؤنث في الاستغناء بكلاهما عن غيره مما هو في معناه كالاختلاف في الاثنين في ذلك في المذكر .

وهو في ذكره بتع وما تصرف منه في هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين ، وإنما هو على مذهب البغداديين والنهاية عند البصريين بصع وما تصرف منه (٣) ، ولا يحفظون بتع وما تصرف منه ، وهذا يدل على قلته .

وكان حقه أن يعتمد على مذهب البصريين ثم يذكر /١٣٦أ ما ذكره البغداديون إلا أنه – والله أعلم – لم يشعر بهذا الذي ذكرناه من قلته ، وأن بُصَعَ هو النهاية في الأكثر ، ورأى أن هؤلاء جعلوا النهاية في بصع ، وآخرون جعلوا النهاية في بتع ، فأخذ بالزائد ، لأن الحافظ حجة على غيره .

---

(١) قال ابن خروف : « وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب قياس : أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس » ، شرح الجمل لابن خروف ١٣أ . وانظر هذا الرأي منسوبا لابن خروف في : التذييل والتكميل ١٠٦/٤أ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) الجزولية : ١٦أ .

(٣) نقل هذا عن الشارح اللورقي الأندلسي في المباحث الكاملية ٣٩٢/١ ، ونقله عن الأندلسي الرضي في شرح الكافية ٣٣٦/١ .

وقال ابن عصفور : « .... التوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر : نفسه ، عينه ، كله ، أجمع ، أكتع ، وزاد أهل الكوفة : أبصع ، وأهل بغداد أبتع » ، شرح الجمل ٢٦٤/١ .

وهذا إنما (١) قال : إلا أن كون البصريين بجملتهم لم يحفظوه يدل على قلته ، وأن النهاية عندهم غيره في المشهور .

وقوله : وإن شئت كان لفظ ما تجريه على جماعة المؤنث من الإحاطة كلفظ ما تجريه على الواحدة منها (٢) .

مثاله : رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، ويكون ذلك حملا على معنى الجماعة ويجيء على قياس هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل جاءني الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة أيضا ، وعلى هذا من الحمل على تأويل الجماعة قال حسان بن ثابت :-

وَقَالَ اللهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْداً ... هُمُ الْأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ (٣)

إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير من جمع المذكر العاقل ، ولا يكون في جمع السلامة منه كثيرا ، إنما يجيء ذلك قليلا في أصح المذهبين (٤) ، فلا يقال جاءني الزيدون كلها جمعاء كتعاء بصعاء .

---

(١) ب : مما . (٢) الجزولية : ١٦أ .

(٣) من البحر الوافر في مدح المصطفى ﷺ وهجاء أبي سفيان قبل فتح مكة مطلعها :-

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فالجِوَاءُ ... إلى عَذْراءَ مَنْزِلُهَا خَلَاءُ

عفت : درست ، ذات الأصابع والجواء . موضعان بالشام ، وبالجواء منزل الحارث بن أبي شمر وكان حسان كثيرا ما يرد على ملوك غسان يمدحهم ، فلذلك يذكر هذه المنازل ، وعذراء : قرية على بريد من دمشق . انظر : الخزانة ٢٣٣/٩ .

الشاهد فيه : عود الضمير المؤنث في (عرضتها) على الأنصار على إرادة معنى الجماعة .

الديوان ٦٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٣/١ ، شرح الجزولية ٦٩١/٢ ، المشكاة والنبراس ١٨٢/١ (ف) ، اللسان ١٨٧/٧ (عرض) ، تعليق الفرائد ٣٧/٢ ، الخزانة ٢٣٢/٩ ، نتائج التحصيل ٥٥٠/٢ .

(٤) المذهبان هما : التأنيث على إرادة معنى الجماعة مع جمع المذكر السالم ، فمذهب البصريين أن حكمه حكم المفرد ، ومذهب الكوفيين أن حكمه حكم التكسير . انظر : شرح الجمل ٣٩٣/١ ، شرح الجزولية ٤٢١/١ .

وقد تقدم الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في التأنيث في باب الفاعل [١]، وهذا الموضع جارٍ على ما تقدم هناك .

وهل يقال : جاءني الرجال كلهن جُمَعْ كُتَعٌ بُصَعٌ بُتَعٌ فتجرى على جماعة المذكر ما يجرى على جماعة المؤنث ، فأقول [٢] : إنه قليل في الاستعمال والقياس ، وأجازه بعضهم [٣] ، وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وأنشد في ذلك لجرير :-

أَقْبَلْنَ مِنْ ثَهْلَانَ أَوْ وَادِي خِيَم   عَلَى قِلَاصٍ مِثْلِ خِيطَانِ السَّلَم [٤]

ولا ينبغي أن يحمل على جمع المذكر العاقل لفظ المؤنث المفرد ولا لفظ المؤنث /١٣٦ب المجموع إلا إذا كان مكسرا ، فإن كان مسلما لم يحمل عليه لفظ التأنيث إلا قليلا في أصح المذهبين وهو يخالف جمع [٥] المذكر غير [٦] العاقل لجواز الوجهين في هذا النوع على الاطلاق ، لأنه لا يجمع شيء منه جمع [٧] السلامة ، إنما يجمع جمع التكسير ، وهو [في [٨]] جمع المذكر العاقل على التفصيل المتقدم [٩] .

وقوله : وحكم جمع المذكر غير العاقل كحكم جمع المؤنث [١٠] .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ .

(٢) ب : فنقول .

(٣) انظر ما سبق ص : ٥٨١ - ٥٨٢ .

(٤) بيتان من الرجز في مدح الحكم بن أيوب الثقفي ابن عم الحجاج وعامله على البصرة .

ورواية الديوان : ٥٢٠ :-

أَقْبلته مِنْ جَنْبي فَتاخ وأضَمْ

ثهلان : جبل كان لباهلة ثم غلبت عليه نمير ، خيم : جبل : يناوحه من طرفه الأقصى . فتاخ : موضع بأطراف الدهناء مما يلي اليمامة ، أضم : وادٍ دون المدينة وقيل : جبل ، قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو الغصن . انظر : الخزانة ١٦٦/٥ - ١٦٧ .

الشاهد فيه : عود نون الإناث في (أقبلن) على الرجال على إرادة معني الجماعات .

الديوان ٥٢٠ ، الكامل ٦٤٧/٢ ، ١١٠٩/٣ (الدالي) ، الأغاني ٤٠/٧ ، المباحث الكاملية ٣٩٤/١ ، شرح الجزولية ٦٩٢/٢ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ ، الخزانة ١٦٣/٥ - ١٦٩ .

(٥) ب : مخالف لجمع .

(٦) أ : عن .

(٧) ب : على .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٨٢ - ٥٨٤ .

(١٠) الجزولية : ١٦أ .

يعني (١) في الوجهين اللذين ذكرا له (٢) .

وثبت في بعض النسخ (٣) : وإفادة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر ، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه (٤) . وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه موضع الأخص (٥) .

وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ [ليس بلازم له لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ (٦)] تمكين المعنى في نفس السامع كما يكون ذلك أيضا فائدة تكرير المعنى وتكرير الإحاطة .

وقد يكون فائدته رفع المجاز فتكون فائدة قولهم قام زيد [زيد (٦)] كفائدة قام زيد نفسه .

وقد رأيت في بعض النسخ ، وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما كرر أو لم يحققه .

وقوله : أو لم (٧) يحققه .

---

(١) ب : يجئ .

(٢) قال الأبذي : « يعني في الوجهين اللذين ذكرا له نحو : أقبلت الجمال كلهن وكلها ، واشتريت البغال كلهن وكلها ، لأن كل جمع لما لا يعقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنث وقد تعامله معاملة الواحدة » ، شرح الجزولية ٦٩٢/٢ .

(٣) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١٦أ ، والنسخة التيمورية ٧٤ .

وقد جاءت في المنهاج الجلي ٨٧أ – ب ، والمشكاة والنبراس ١٨٢/١ (ف) .

(٤) قال العطار : « هذه فائدة صحيحة فإن المتكلم إذا قال : جاء زيد فإنه يحتمل أن يريد كتابه أو رسوله فتجوز » ، المشكاة والنبراس ١٨٢/١ – ١٨٣ (ف) .

(٥) قال العطار : « وهذه فائدة صحيحة أيضا فانه يجوز أن يتكلم بالعام يريد به الخاص فتقول : جاءني القوم تريد بعضهم وتجوز ، فإذا قال : كلهم ، علم أنه يريد العموم ، وأنه لم يضع العموم في موضع الخاص » ، المشكاة والنبراس ١٨٣/١ (ف) .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : ولم .

تحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه أو لم يحقق سماعه .

والثاني : أن يكون معناه أو تجوز فيه ، وعلى هذا التفسير يكون معناه كمعنى نفسه ، وإن كان ولم يحققه بالواو .

وقد رأيت أيضا في بعض النسخ فيكون معناه ، ولم يحقق سماعه أو ولم [1] يتجوز فيه أيضا [2] .

(١) ب : أو لم .

(٢) نقل الأبذي كلام الشارح هنا كله ثم عقّب عليه بقوله : « قلت : والذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظي ظاهر جدا ، والذي قاله الأستاذ كأنه رأى أن المجاز لا يؤكد ، فعندما تؤكده وتعيده عرف بذلك أن اللفظ على حقيقته الموضوع لها من غير تجوز ، وذلك في قولك : قام الأمير الأمير ، وقام القوم القوم » ، شرح الجزولية ٦٩٣/٢ .

« باب البدل »

قوله : بدل الشيء من الشيء .... بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل (١) .

مثال ذلك : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) ، ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِيْنَ مَفَازاً حَدَائِقَ وَأَعْنَابا ﴾ (٣) ، ﴿ لَنَسْفَعنْ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (٤) . ﴿ وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ صِرَاطِ اللهِ ﴾ (٥) .

/١٣٧أ وقوله : وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك (٦) .

[مثاله : ما تقدم من المسائل وزيد ضربته إياه ، ضربت زيدا إياه : ضربته الكريم (٧)]

وقوله : وإن كان بعضه فكذلك (٦) .

مثال ما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه : أكلت الرغيف ثلثه ، أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثه ، أكلت الرغيف ثلثاً منه .

---

(١) الجزولية ١٦أ ونصها : « بدل الشيء من الشيء إن كان إياه فيفيد بالنسبة إلى التعريف ... » .

(٢) تمامها ﴿ .... غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّيْن ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] .

(٣) [النبأ : ٣١ ، ٣٢] .

(٤) تمامها : ﴿ .... خاطئة ﴾ [العلق : ١٥ : ١٦] .

(٥) تمامها : ﴿ .... الَّذِي لَهُ مَافِي السَّمَاوتِ وَمَافِي الأَرْضِ ، أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيْرُ الأُمُوْر ﴾ [الشورى : ٥٢ ، ٥٣] . في الآية الأولى أبدل المعرفة من المعرفة وفي الثانية أبدل النكرة من النكرة ، وفي الثالثة أبدل النكرة الموصوفة من المعرفة ، وفي الرابعة أبدل المعرفة من المعرفة الموصوفة .

واشترطوا في النكرة التي تبدل من المعرفة أو العكس أن تكون النكرة موصوفة . انظر : المباحث الكاملية ٣٩٩/١ .

(٦) الجزولية : ١٦أ .

(٧) تكملة من : ب .

في المثال الأول أبدل مضمراً من مضمر ، وفي الثانية مضمراً من مظهر وفي الثالثة مظهراً من مضمر .

ومثال مسائلِ الإضمار والإظهار فيه : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، والخبزة أكلتها ثلثها . وما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه .

وقوله : وإن كان مما [١] يشتمل عليه المعنى فكذلك [٢] .

مسائل التعريف والتنكير فيه أعجبتني الجارية حسنها ، أعجبتني جارية حسن منها [٣] ، أعجبتني الجارية حسن لها ، أعجبتني جارية حسنها [٤] .

ومسائل الإضمار والإظهار : حسن الجارية عجبت منها منه ، حسن الجارية عجبت من الجارية منه ، الجارية عجبت منها حسنها [٥] ، وما تقدم من مسائل التعريف والتنكير فيه .

وقوله : بتكلف [٦] .

تكلفِ الأول بأن ذكر الأول من المضمرين فيه زائد لا يحتاج إليه ، وقد يكون جائيا لفصل المضمر في موضع كان وجهه فيه أن يكون متصلا ، إذ كان الأصل ألا يؤتى بالمضمر الأول وإذا لم يؤت به لم يكن الضمير إلا متصلا .

وفي هذه المسألة وأمثالها خلاف بين النحويين في تجويزها أعني في قولك حسن الجارية عجبت منها منه ، فمنهم من رأى أنها غير جائزة [٧] ، واحتج بأن البدل في تقدير تكرير العامل ، وإذا كان كذلك فالتقدير في المسألة حسن الجارية عجبت منها عجبت منه ، والجملة الأولى التي هي قولك : حسن الجارية عجبت منها منه

---

(١) ب : ما .

(٢) الجزولية : ١٦أ .

(٣) أ : لها .

(٤) أبدل في الأولى معرفة من معرفة ، وفي الثانية نكرة من نكرة ، وفي الثالثة نكرة موصوفة من معرفة ، وفي الرابعة معرفة من نكرة .

(٥) أبدل في الأولى مضمرا من مضمر ، وفي الثانية مضمرا من مظهر ، وفي الثالثة مظهرا من مضمر .

(٦) الجزولية : ١٦أ وفيها : « وإن كان بعضه فكذلك ، وإن كان مما يشتمل عليه الأول فكذلك ، إلا أن بدل المضمر من المضمر والمضمر من المظهر في هذين القسمين بتكلف » .

(٧) انظر هذا الخلاف من غير عزوه إلى أحد في شرح الجمل ٢٨٨/١ ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

[غير جائزة لأن الضمير في عجبت منها (١)] إنما هو عائد على الجارية ، وإنما يحتاج إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي هو الحسن لا على الجارية ، وإذا كانت المسألة في تقدير جملتين والجملة الأولى منهما غير جائزة انبغى أن تمنع المسألة كلها لامتناع الجملة الأولى منها .

ومنهم من رأى أنها جائزة واحتج بأن البدل إنما هو في تقدير /١٣٧ب جملتين في الأصل ثم إنه لما حذف العامل الثاني واستغنى بالعامل الأول عنه وصار الآن بالحذف جملة واحدة ، وإن كانتا جملتين في الأصل ، فالحكم للطارىء والأصل قد زال ، وإذا كان كذلك فالمبتدأ إذن معه ضمير يعود عليه فليس في المسألة على ذلك مانع يمنع منها ، وهذا كأنه أَشْبَهُ ، فعليه ينبغي أن يعتمد (٢) .

وتكلف الثاني الذي هو قولك حسن الجارية عجبت من الجارية منه كتكلف الأول ويزيد (٣) عليه بإعادة الظاهر في جملة واحدة وهو عندهم قبيح (٤) إلا في مواضع الإطناب والتفخيم .

وقوله : إما وصف فيه (٥) .

أعجبتني الجارية حسنها .

وقوله : وإما يكتسي منه وصفا (٥) .

مثاله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ [سُقُفاً] (٦) ﴾ (٧) . وأعجبني زيد

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) خالف في هذا ابن عصفور فقال : « والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة ، والصحيح المنع ، لأن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف بدليل تكرار العامل » ، شرح الجمل ١/٢٨٩ ، وأخذ الأبذي قول ابن عصفور بنصه ولم يشر له . انظر : شرح الجزولية ٢/٧٠٧ .

وعندي أن ما ذكره الشلوبين له وجه قوي إذ وجد عائد يعود على المبتدأ فليس ثمة ما يمنع منها .

(٣) ب : يزيد .

(٤) قال الأبذي : « ومثال المضمر من الظاهر : حسن الجارية عجبت من الجارية منه فتكلفت أيضا تكرار الجارية » ، شرح الجزولية ٢/٧٠٦ .

(٥) الجزولية : ١٦أ ، وقبله : « والمشتمل عليه الأول إما ... » .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) تمامها : ﴿ مِن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ [الزخرف : ٣٣] .

ـاله ، وهذه المسألة مما اختلف فيها [١] النحاة ؛ فمن قائل يقول باشتمال الأول على الثاني [٢] ، ويفسره بما قاله هذا المؤلف .

ومن قائل يقول : قد يشتمل الأول على الثاني ، وقد يشتمل الثاني على الأول [٣] ، قال : وهذا الأخير كقولك سُلِبَ زيدٌ ثوبه ، لأن الثوب هو المشتمل على زيد لا زيد على الثوب .

ومن قائل يقول : لا اشتمال [٤] لأحدهما على الآخر ، وإنما الاشتمال للخبر المسند إلى الأول [٥] ، ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكتفي من جهة المعنى ، وإنما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر كما قال أبو العباس [٦] ، ومثال ذلك : أعجبتني الجارية حسنها ، فلا شك أن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية ، لأن ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم داخلا في هذا الخبر ، وأنت لم ترد ذلك ، وإنما أعجبك منها خاصة من خواصها ، أما حسنها أو طرفها أو أدبها أو ما أشبه ذلك على

---

(١) أ : فيها .

(٢) هذا أحد قولي أبي علي الفارسي وقال به الرماني وابن برهان وخطاب وابن مالك .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٣ ، شرح اللمع ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، التسهيل ١٧٣ ، التذييل والتكميل ١٤٤/٤أ - ب ، همع الهوامع ٢١٣/٥ .

(٣) هذا قول الفارسي الثاني وقول الجرجاني وغيره .

انظر : المباحث الكاملية ٤٠٢/١ ، المقتصد ٩٣٥/٢ ، التذييل والتكميل ١٤٤/٤ب ، همع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٤) ب : الاشتمال .

(٥) هذا الرأي ينسب إلى المبرد والسيرافي وابن جني وابن أبي العافية والأبرش والشلوبين .

انظر : المقتضب ٢٩٧/٤ ، شرح الكتاب ١٠/٢أ ، المباحث الكاملية ٤٠٢/١ ، شرح الجزولية ٧١٧/٢ ، شرح الكافية ٣٣٩/١ ، التذييل والتكميل ١٤٤/٤ب - ١٤٥أ ، همع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٦) قال - رحمه الله - متحدثا عن أضرب البدل : « الضرب الثالث أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة وذلك قولك : مالي بهم علم أمرهم ، فأمرهم غيرهم ، وإنما أراد : مالي بأمرهم علم » ، المقتضب ٢٩٧/٤ .

حسب ما تريد ، وكذلك قوله سلب زيد /١٣٨أ ثوبه فمعلوم أن إسناد السلب إلى زيد لم يكن على معنى أنه سلب هو نفسه ، ولكن أسند السلب إليه والمعنى على أن السلب متوجه إلى غيره مما يتعلق به .

فهكذا يكون بدل الاشتمال ، وهذا هو معنى الاشتمال فيه لا ما ذكره المؤلف حتى إنه لو قيل : ضربت زيدا عبده على بدل الاشتمال لم يجز لاكتفاء المعنى بالأول إلا على بدل الإضراب [(١)] ، ولو كان الاشتمال على ما ذكره المؤلف لانبغى أن تجوز هذه المسألة لأن الأول يكتسي من الثاني وصفا لأنه ملك كما اكتسى الأول من [(٢)] الثاني وصفا في قوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [(٣)] وفي قولك : أعجبني زيد ماله ، فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتمال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتمال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه .

وهذا المعنى الذي أبنّاه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتمال ما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح [(٤)] ، وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي [(٥)] وأبو العباس [(٦)] عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين

---

(١) قال السيرافي : « ولا يجوز أن تقول : ضربت زيدا عبده ، وذلك أنك لا تقول : ضربت زيدا وأنت تريد عبده ، لأنه لا يعبر بزيد عن عبده ، فلفظ زيد ليس يشتمل على العبد » ، شرح الكتاب ١٠/٢أ .

(٢) من ، معادة في : أ .

(٣) انظر تخريج هذه الآية ص : ٦٨٩ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : « وجاء ابن ملكون فقال : بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أبانوه كل الإبانة ، وما ذكرته أولا متبين لحقيقته ، وأما التسمية فلا مشاحة فيها ، وكل ما ذكر في التسمية له وجه » ، البسيط ٣٩٢/١ (الغرب) وانظر : الكافي ٢٩٠/٢ .

(٥) السيرافي (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ) .

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي أخذ عن ابن السراج وأبي بن بكر بن مجاهد وابن دريد كان نزيها عفيفا جميل الأمر حسن الخلق ، أخذ عنه الحسين بن محمد بن جعفر ومحمد بن عبد الواحد بن رزمة وعلي بن أيوب وغيره . له : شرح الكتاب ، وأخبار النحويين البصريين والوقف والابتداء .

« انظر : تاريخ بغداد ٣٤١/٧ - ٣٤٢ ، إنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥ ، وفيات الأعيان ٧٨/٢ - ٧٩ » .

(٦) انظر : المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٩٧/٤ .

[عنه [١]] فهو كما قال .

وقوله : فهو إما غلط وإما بداء [٢] .

زاد سيبويه وإما نسيان [٣] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٦أ ، وقبله : « وإن جاء خارجا عن هذا كله فهو ... » .

(٣) أشار – رحمه الله تعالى – إلى بدل النسيان في موضعين ، انظر : الكتاب ١/٧٥ ، ٢١٨ .

« باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إما انفعال [النفس [(١)]] ، يقع في بعض النسخ إما أفعال النفس التي لا تلابس غيرها [(٢)] .

ومثاله : فَرِح وحَزِن ، واستظهر بقوله : التي لا تلابس غيرها على مثل جَهِل وعَلِم فإنهما فعلان من أفعال النفس ولكن لابد لعلم من تَعَلُّقٍ بمعلوم ، فذلك ملابسته غيره وكذلك جَهِل [(٣)] ، إلا أن هذا النص الأخير أعني قوله أفعال النفس التي لا تلابس غيرها ، أولى من قوله : انفعال النفس ألا ترى أن من انفعال النفس ما يكون متعديا نحو قولك : علمت الرجل الشيء /١٣٨ب فتعلمه [(٤)] ألا ترى أن قولك : تعلم انفعال نفس وهو متعد .

وقوله : وإما انفعال الجسم [(٥)] .

كذلك يقع أيضا هذا في بعض النسخ ، وأما أفعال الجسم التي لا تلابس غيرها .

ومثاله قَامَ وقَعَد وجَلَسَ ، واستظهر بقوله التي لا تلابس غيرها على مثل ضَرَب وقَتَل ، فإنهما فعلان من أفعال الجسم ، ولكن الضرب لابد فيه من ملابسة جسم المضروب [(٦)] ، وكذلك قتل إلا أن هذا النص الأخير أيضا – أعني قوله أفعال الجسم

---

(١) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١٦أ ، وقبله : « الأفعال بالنسبة إلى التعدي تنقسم قسمين : متعد وغير متعد ، فغير المتعدي أما انفعال النفس .... » .

(٢) في التيمورية ٧٤ ، وفيها : « أما أفعال النفس وأما أفعال الجسم ... » .

وقد نص على وجود هذا النص في بعض النسخ اللورقي في المباحث الكاملة ٤٠٤/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٨٧/١ (ف) .

(٣) انظر : المباحث الكاملة ٤٠٤/١ ، شرح الجزولية ٧٥٦/٢ – ٧٥٧ .

(٤) ب : فتعله . وهو أسلوب مطاوعة .

(٥) الجزولية : ١٦أ .

(٦) ب : الجسم للمضروب .

التي لا تلابس غيرها – أولى من قوله انفعال الجسم ، ألا ترى أن من انفعال الجسم ما هو متعد نحو قولك : ناولته الشيء [فتناوله [١]] ، ألا ترى أن قولك تناول انفعال للجسم وهو متعد [٢] .

وقوله : وإما أفعال [٣] الطبيعة والغريزة [٤] .

مثاله : طَالَ وقَصُر وابْيَضّ واسْوَدّ ، ولم يحتج أن يقول في أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة كما قال ذلك في أفعال الجسم والنفس ، لأن الانفعال [٥] عنده كأنه إنما هو كناية عن عدم الملابسة للغير [٦] ، وبهذا [٧] المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك لم يلزمه ما اعترض به مما قدمناه فاحتاج إليه في أفعال الجسم والنفس ، لأن الأفعال على ضربين ملابسة لغير الفاعل ، وغير ملابسة ، وقد تقدم التمثيل بهما ، ولم يحتج إليه في أفعال الطبيعة فإن أفعال الطبيعة كلها غير ملابسة للغير ولا متعدية [٨] .

وقوله : عن هذه المعاني اللازمة [٩] .

يريد اللازمة للفاعل التي لا تجاوزه إلى غيره .

وقوله : فَعُلَ في الثلاثي [١٠] .

مثاله ظَرُفَ فهذا المثال لا يوجد أبدا متعديا إلا في حرف واحد حكاه

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) أخذ هذا الكلام اللورقي في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، والأبذي في شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير أن ينسباه إلى الشارح – رحمه الله – .

(٣) ب : أفعال .

(٤) الجزولية : ١٦أ .

(٥) ب : والانفعال .

(٦) سبقت الإشارة إلى أن (ال) لا تدخل على غير .

(٧) ب : وهذا .

(٨) انظر قول الشارح هذا في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ – ٤٠٥ ، شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير عزو إلى الشارح .

(٩) الجزولية : ١٦أ ، « والأبنية التي لا تقع إلا عبارة عن ... » .

(١٠) الجزولية : ١٦ب .

ثابت [١] في الدلائل وهو قوله : رَحُبَتْكُم [٢] الطاعة [٣] . إلا أن الذي حسنه [٤] أنه مفعول عن إسقاط حرف الجر ، وأصله : رحبت [٥] لكم الطاعة ، ولكن تعديه مع هذا يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين :–

أحدهما : أنه كيف ما كان فهو تعد .

و/١٣٩أ الآخر : أن التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة [٦] .

وقوله : وتَفَعْلَلَ [٧] .

مثاله : تَدَحْرَجَ .

وقوله : وانْفَعَلَ [٧] .

مثاله : انْطَلَقَ .

---

(١) ثابت الأندلسي (٢١٧ – ٣١٣ هـ) .

أبو قاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي ، وقيل : إن اسم والده عبد العزيز ، أول من أدخل كتاب العين إلى بلاد الأندلس ، كان حافظا للغة متفننا في العلم ، وكان ابنه القاسم كذلك ، ألف القاسم كتاب (الدلائل) في غريب الحديث ومعانيه وبلغ فيه الغاية في الإتقان وتوفي قبل أن يتمه فأتمه والده ثابت .

« طبقات النحويين واللغويين ٣٠٩ ، فهرست ابن خير ١٩٢ – ١٩٣ ، إنباه الرواة ٢٦٢/١ » .

(٢) ب : رحمتكم .

(٣) لم أقف عليه بهذه الصيغة ، وإنما الذي تردد في كتب غريب الحديث وكتب المعاجم قول نصر ابن سيار : أَرُحُبَكم الدخول في طاعة الكِرماني . أي أَوَسُعَكم .

انظر : التهذيب ٢٦/٥ ، الصحاح ١٣٤/١ – ١٣٥ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٩/٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٨/٢ ، اللسان ٤١٥/١ (رحب) .

وعقب عليها الأزهري بقوله : « قال الليث : وهذه كلمة شاذة على (فَعُل) مجاوز ، و(فَعُل) لا يكون مجاوزا أبدا . قلت : لا يجوز رحُبَكُمْ عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » ، التهذيب ٢٦/٥ .

(٤) بياض في : ب . (٥) ب : رحمت .

(٦) علل ذلك ابن بابشاذ بقوله : « وإنما كان هذا مسموعا غير مقيس لأنه ينبغي أن تكون دلالة الفعل على المفعول دلالة متفقة غير مختلفة ، ودلالة المتعدي دلالة المسلط بنفسه ، ودلالة المتعدي بحرف جر دلالة المتسلط بغيره ، فلذلك وقف هذا على المسموع » ، شرح المقدمة المحسبة ٣٠٦/٢ .

(٧) الجزولية : ١٦ب .

وقوله : وافْعَلَّ (١) .

مثاله : احْمَرّ .

وقوله : وافْعَالّ (١) .

مثاله : احْمَارّ (٢) .

وقوله : افْعَنْلَل (١) .

مثاله : احْرَنْجَم .

وقوله : وافْعَنْلى (١) .

مثاله : اسْلَنْقَى ، وقد حكى ابن جني أن هذه البنية قد جاءت متعدية (٣) وأنشد (٤) :-

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِيْنِي أَدْفَعُه (٥) عَنِّي وَيَسْرَنْدِيْنِي (٦)

---

(١) الجزولية : ١٦ب . (٢) ب : واحمار .

(٣) قال ابن جني : « و(افْعَنْلَيْتُ) على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدي نحو قول الراجز :-

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

وغير المتعدي نحو قولهم : احرنبى الديك وابرنتى الرجل » ، المنصف ٨٦/١ .

(٤) لمجهول . (٥) ب : وأدفعه .

(٦) بيتان من الرجز .

ويروى : أطرده عني ، شرح الشافية ١١٣/١ .

المسرندي الذي يعلوك ويغلبك ، واسرنداه الشيء : غلبه وعلاه ، والاسرنداء والاغرنداء واحد ، والياء للإلحاق بافْعَنْلَلَ . اللسان ٢١٢/٣ (سرد) .

قال ابن عصفور عن هذين البيتين : « وغالب الظن فيه أنه مصنوع ، قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين » ، الممتع ١٨٦/١ .

الشاهد : أن افعنلى (اغرندى واسرندى) تعديا إلى مفعولهما .

التهذيب ٢٤٠/٢ ، ١٥٠/١٣ ، الخصائص ٢٥٨/٢ ، سر الصناعة ٦٩٠/٢ ، المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، =

ولم يُوَجَّه هنا ما وُجّه في : رَحُبَتْكُمُ الطاعة ، لأنا لم نسمع : يغرنديني ولا يسرنديني [١] . فلذلك لم نُوجِّهه به ، وإن كان قياس تعديته ذلك ، (فإنه لا يبعد مع ذلك [٢]) أن يوجهه عليه ، وإن كانت هذه التعدية غير مسموعة فَرُبَّ أصل لم ينطق به .

وقوله : وافْعَلَلّ [٣] .

مثاله : اقْشَعَرّ .

وقوله : والمتعدي ما نصب مفعولا به [٣] .

يريد أن الذي يقال فيه متعد باطلاق هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدَّى إليه شيئان :- أن يكون منصوبا ، وأن [٤] يكون مفعولا به [٥] .

فإن كان منصوبا ولم يكن مفعولا به نحو قام زيد قياما ، وقام زيد يوم الجمعة . وقام زيد ضاحكا ، لم يُقَلْ فيه : متعد بإطلاق ولكن بتقييد فيقال : متعد إلى المصدر وإلى ظرف الزمان وإلى الحال ، ولا يقال : إنه متعد دون تقييد .

وكذلك إن كان الاسم المتعدَّى إليه مفعولا ولم يكن منصوبا نحو مررت بزيد ، وذهبت إلى عمرو وما أشبه ذلك ، لم يقل فيه متعد بإطلاق ، ولكن يقال : فيه متعد بتقييد فيقال متعد بحرف الجر [٦] .

= سفر السعادة ٣٠٢/١ ، المباحث الكاملية ٤٠٦/١ ، الممتع ١٨٥/١ ، شرح الجزولية ٧٥٨/٢ ، شرح الشافية ١١٣/١ ، المغني ٥٧٤/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٨٥/٢ ، شرح أبيات المغني ١٣١/٧ - ١٣٢ ، شرح شواهد الشافية ٤٧/٤ - ٤٨ .

(١) كذا في الأصل ولعل المراد : يغرندي لي ويسرندي لي .

(٢) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٣) الجزولية : ١٦ب .

(٤) ب : أو .

(٥) قال اللورقي : « المتعدي عند الإطلاق لابد فيه من شيئين : أن يكون له منصوب ، وأن يكون ذلك المنصوب وقع به الفعل ، فإن تعذر أحدهما لم يكن متعديا على الإطلاق بل يقيد بحرف الجر » ، المباحث الكاملية ٤٠٧/١ .

(٦) ب : جر .

وقوله : ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه (١) بحرف الجر (٢) .

مثاله : ذهب عمرو بزيد .

وقوله : إلا أن تحذف العرب شيئا فيحفظ (٣) .

مثاله : ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم (٤) : مررت زيدا وهو شاذ وأنشدوا (٥) :ـ

تَمُـرُّونَ الدِّيَـارَ وَلَم تَعُوجُـــوا   كَلامُكُم عَلَيّ إِذَنْ حَرَامُ (٦)

وقوله : وقد اطرد حذفه /١٣٩ب في أنْ وأنَّ (٢) .

مثاله : عجبت أن تفعل كذا أو عجبت أنك تفعل كذا ولا تقل : عجبت (٧) ذاك .

وقوله : متعد إلى واحد (٨) .

مثاله : ضربت زيدا .

وقوله : ومتعد إلى مفعولين بنفسه (٨) .

مثاله : كسوت زيدا ثوبا .

وقوله : ومتعد إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر (٩) .

مثاله : اخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا .

وقوله : ويمتنع الإلغاء والتعليق (٢) .

---

(١) ب : إنه .   (٢) الجزولية : ١٦ب .

(٣) ب : فيخفف . وانظر الجزولية : ١٦ب .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢٠ .   (٥) لجرير .

(٦) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢١ .   (٧) عجبت ، معادة في : أ .

(٨) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « المتعدي ضربان : متعد ... » .

(٩) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « فالمتعدي إلى أكثر ضربان : متعد إلى اثنين ومتعد إلى ثلاثة ، المتعدي إلى اثنين ضربان : داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك ، فما ليس كذلك ضربان : متعد إلى مفعولين بنفسه ومتعد .... » .

الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط : ألا يكون هناك ما يمنعه [(١)] نحو : زيد ظننت منطلق وزيد منطلق ظننت .

وقوله : والتعليق [(٢)] .

التعليق ألا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير لعمله [(٣)] ؛ والمانع في اللفظ : همزة الاستفهام في نحو قولك : علمت أزيد في الدار أم عمرو ، ولام الابتداء في نحو قولك : علمت لَزيد منطلق ، وما النافية في نحو قولك : علمت ما زيدٌ قائم [(٤)] ، والمانع في التقدير نحو قولك : علمت أيُّهم قائم ؛ لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها ، فإذا قلت : علمت أيُّهُمْ قائم فأيهم [قائم [(٥)]] نائب [(٦)] مناب قولك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر . ولذلك بنيت لتضمنها معناه [(٧)] ، إلا (أيًّا) فإنها أعربت لعلة أخرجتها عن ذلك [(٨)] .

وقوله : وحسبت وخلت مطلقا [(٩)] .

ويقع في بعض النسخ وخَلت بمعناها [(١٠)] ، وهذا أشبه بقوله بعد : « وزعمت

---

(١) انظر هذا التعريف للإلغاء في : شرح الجزولية ٧٦٢/٢ ، المشكاة والنبراس ١٩٠/١ (ف) .

(٢) الجزولية : ١٦ب .

(٣) قال العطار : « فالتعليق والإلغاء يشتركان في أن كل واحد منهما ترك لعمل العامل ، فإن كان لمانع فهو تعليق ، وإن كان لغير سبب فهو إلغاء » ، المشكاة والنبراس ١٩٠/١ (ف) .

(٤) انظر هذه الأدوات التي تعلق عمل هذه الأفعال في : الكتاب ١٢٠/١ - ١٢١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ - ٣٤٤ ، ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، الأصول ١٨٢/١ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : نابت .

(٧) أي معنى حرف الاستفهام قال ابن بابشاذ علة بناء اسم الاستفهام : « لتضمنه معنى الحرف ، وذلك الحرف هو ألف الاستفهام » ، شرح المقدمة المحسبة ١٧٥/١ .

(٨) قال ابن الشجري : « و(أي) معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضمنت معاني الحروف كـ (من وما وأين ومتى وكم وكيف وأيان وأنى) وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل) » ، الأمالي الشجرية ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ ، وانظر : الإنصاف ٧١٢/٢ - ٧١٣ ، شرح التسهيل ٢٣٤/١ ، البسيط ٢٨١/١ (الغرب) .

(٩) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « والداخل على المبتدأ والخبر ظننت ما لم تكن تهمة وحسبت .... » .

(١٠) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما . انظر نسخة فاس ١٦ب وتيمور ٧٥ .

الاعتقادية [(١)] » احترز من زعمت بمعنى كفلت ، فكذلك يحتاج أن يقول في حسبت وخلت بمعنى ظننت التي ليست بتهمة ، ليتحرز بذلك من حسبت بمعنى : احمر شعري [(٢)] ومنه الأحسب في قول امرئ القيس [(٣)] :-

يا هِنْدُ لا تَنْكِحي بُوَّهـه ... عَلَيهِ عَقِيقَتُه أَحْسَبـا [(٤)]

---

(١) الجزولية : ١٦ب .

(٢) الأحسب الذي في شعره حمرة وبياض ، وقيل : الذي في شعره شقرة .

انظر : التهذيب ٣٣٤/٤ ، الصحاح ١١١/١ ، اللسان ٣١٦/١ (حسب) .

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وقيل : إنها لامرئ القيس بن مالك الحميري ، قال الآمدي عن هذه الأبيات : « وهي أبيات تروى لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنما هن لامرئ القيس هذا الحميري ، وهي ثابتة في أشعار حمير » ، المؤتلف والمختلف ١٢ . ورجحه العيني ، انظر : المقاصد النحوية ٥٤٦/١ .

وعندي : أن الراجح في ذلك قول من ينسبها إلى امرئ القيس بن حجر الكندي ، لأمور أهمها :-

أ - نسبها عدد من الأئمة إلى امرئ القيس فهي ثابتة في رواية الأصمعي والأعلم الشنتمري والسكري وابن السيد البطليوسي وابن النحاس وأبي سهل . من رواة ديوان امرئ القيس . ولم تسقط إلا في رواية الطوسي ، انظر تخريج هذه القصيدة في : الديوان ٤١٣ .

ب - أن هذا التشكيك لم يرد سوى من طريق واحد هو طريق الآمدي .

جـ - احتمال وجود الخطأ في صحة نسبتها إلى الحميري بسبب جامع أشعار حمير .

(٤) مطلع قصيدة من البحر المتقارب وبعده :-

مُرَسَّعَـةٌ بَيْـنَ أَرْسَاغِـه ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِـي أَرْنَبـا

البوهة : البومة العظيمة تضرب مثلا للرجل الذي لا خير فيه ، عقيقته : شعره الذي يولد به ، انظر : اللسان ٣١٦/١ (حسب) .

المرسعة : كالمعاذة ، وكان حمقى الأعراب يعلقون كعب الأرنب في الرجل ، ويزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ، اللسان ١٢٣/٨ (رسع) . العسم : يبس في المرفق والرسغ تعوج منه اليد والقدم . اللسان ٤٠١/١٢ (عم) .

ويروى : أيا هند ... بين أرفاغه . اللسان ١٢٣/٨ (رسع) .

ورواية الشارح : (يا هند) فيها الخرم وهو حذف أول الوتد المجموع . انظر في تعريف الخرم : الوافي في العروض والقوافي ٤٢ ، البارع في علم العروض ٢١٤ .

الشاهد فيه : مجيء الأحسب بمعنى الأحمر .

الديوان ١٢٨ ، المؤتلف والمختلف ١٢ ، تهذيب اللغة ٩٢/٢ ، ٣٣٤/٤ ، ٤٦٢/٦ ، =

ومن خلت التي بمعنى تكبرت (١) ، فذلك مراده بقوله وحسبت وخلت بمعناها أي بمعنى ظننت التي ليست تهمة ، وقد كان ينبغي له على هذا أن يقول /١٤٠أ بعد قوله في : « علمت ما لم تكن عرفانا » (٢) : أو من العَلَم في الشفة (٣) ليحترز به من عَلِمَ الرجل إذا صار أعلم .

وقوله : ورأيت ووجدت بمعناها (٢) .

استظهر بذلك في رأيت على رأيت التي بمعنى أبصرت ، وعلى رأيت التي بمعنى اعتقدت وعلى رأيت التي بمعنى أصبت الرئة (٤) ، فإنها تتعدى إلى مفعول واحد ، واستظهر بذلك في وجدت على غير هذا الوجه من وجوه وجدت ، فإنها إما متعدية إلى واحد وإما غير متعدية ،ومسلكه في هذا غير مسلك المتقدمين ، لأن طريقتهم تقتضي ألا يستظهر في هذا الباب إلا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلا في اللفظ خاصة .

وقوله : ولا تلغى مقدمة في الأمر العام (٥) .

استظهر على مثل قوله (٦) :-

= الصحاح ١١١/١ ، المباحث الكاملية ٤١٣/١ ، شرح الجزولية ٧٦٥/٢ ، المشكاة والنبراس ١٩١/١ (ف) ، اللسان ٣١٦/١ (حسب) ، ١٢٣/٨ (رسع) ، ٤٠١/١٢ (عسم) ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٥٤٦/١ - ٥٥٠ .

(١) خال بمعنى تكبر . انظر : التهذيب ٥٦٠/٧ . اللسان ٢٢٦/١١ (خول) .

(٢) الجزولية : ١٦ب .

(٣) انظر : علم بمعنى عرف ، والعلم في الشفة وهو الشق ، في : التهذيب ٤١٩/٢ ، الصحاح ١٩٩٠/٥ .

(٤) انظر : رأيت بمعنى أبصرت ورأيت بمعنى اعتقدت ورأيت بمعنى أصبت الرئة في : التهذيب ٣١٦/١٥ ، اللسان ٢٩١/١٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ .

(٥) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « ويجوز التعليق والإلغاء ... » .

(٦) ينسب إلى بعض الفزاريين . انظر : الحماسة ٥٧٤/١ .

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ (١)

فيمن رواه والبيت الذي قبله مرفوعين (٢) ، وهي عند سيبويه في ذلك معلقة ، وحذفت اللام ضرورة (٣) ، واستظهر على قول سيبويه : متى تظن زيد منطلق (٤) . كذلك حكي لي عن أبي موسى الجزولي أنه كان يفسر هذا الموضع (٥) ،

---

(١) من البحر البسيط ثاني بيتين أولهما :-

أُكْنِيه حِين أُنَادِيهِ لأُكْرِمَـهُ   وَلَا أُلَقِّبُـهُ والسَّوْأَةُ اللَّـقَبُ

مَلاك الأمر ومِلاكه : ما يقوم به ، الشيمة : الخلق ، الأدب : هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم .

قوله : أكنيه حين ... إلى آخره : العرب إذا أرادت تعظيم المخاطب خاطبته بالكنية وعدلت عن التصريح باسمه . انظر : الخزانة ٩/١٤٢ – ١٤٣ .

ورواية أبي تمام : الأدبا بالنصب . انظر الحماسة ١/٥٧٤ ، الحماسة البصرية ٢/٧ .

الشاهد فيه : أن (رأيت) قد ألغي عن العمل مع تقدمه ، وخرج بتخريجين أن رأى معلقة عن العمل فلام الابتداء مقدرة حذفت ضرورة ، أو أن ضمير الشأن مقدر بعد الفعل . انظر : شرح الكافية ٢/٢٨٠ ، الخزانة ٩/١٣٩ .

الحماسة ١/٥٧٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١١٤٦ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣/٨٧ ، الحماسة البصرية ٢/٧ ، المباحث الكاملية ١/٤١٨ ، شرح الجمل ١/٣١٤ ، المقرب ١/١١٧ ، شرح الجزولية ٢/٧٤٤ ، ٧٧٠ ، المشكاة والنبراس ١/١٩٣ (ف) ، شرح الكافية ٢/٢٨٠ ، المقاصد النحوية ٢/٤١١ ، الخزانة ٩/١٣٩ – ١٤٣ .

(٢) قال البغدادي : « والنصب والرفع في قافيتي البيتين رواهما ابن جني والطبرسي من شراح الحماسة » ، الخزانة ٩/١٤٣ .

(٣) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « وقد يجوز في الشعر أشهد إن زيدا ذاهب يشبهها بقوله والله إنه لذاهب ، لأن معناه معنى اليمين ، كما أنه لو قال : أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام ، ومثل ذلك في الضعف : علمت إن زيدا ذاهب ، كما أنه ضعيف : قد علمت عمرو خيرٌ منك ولكنه على إرادة اللام » ، الكتاب ١/٤٧٤ .

(٤) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنَّك ذاهب وزيد ظنيٍّ أخوك ، وزيد ذاهب ظني ، فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب كان ضعيفا لا يجوز ألبتة كما ضعف : أظن زيد ذاهب ، وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنَّك زيد ذاهب ، ومتى تظن عمرو منطلق ، لأن قبله كلاما ، وإنما يضعف هذا في الابتداء » ، الكتاب ١/٦٣ .

(٥) من قوله : « ولا تلغى مقدمة ... إلى آخره » يفسره بتقدم الاستفهام نحو : متى تظن زيد مطلق .

والأول الذي تقدم لنا أولى [١] ، لأنها إذا ألغيت هنا في حكم المتوسط ، فكأنها لم تلغ إلا متوسطة لا متقدمة . وذلك أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ومتى في ذلك معمولة لمنطلق فيتقدم (متى) إذنْ ، كَأنَّ منطلقا قد تقدم ، وإذا كان الأمر كذلك كان الظن متوسطا في التقدير ، فأن يقال [كأن [٢]] الظن في ذلك ألغي متقدما غير صحيح .

وقوله : المصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر [٣] .

أي أن المصدر يقوم مقام الفعل في هذا /١٤٠ب الباب وتكون أحكامه كأحكامه فيقتضي هذا الإطلاق أنك تقول : زيد قائم أظن ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد قائم ظني ، وكذلك تقول : زيد أظن قائم ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد ظني قائم ، ويجوز الإعمال في ذلك كله لأن الظن المتأخر والمتوسط يجوز إعماله كما يجوز إلغاؤه .

ويقتضي أيضا أنك لا تقول : أظن زيد قائم ، لأن الظن لا يلغى متقدما في الأمر العام ، وإنما تقول : أظن زيدا قائما ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول : ظني زيدا قائما كما تقول : أظن زيدا قائما ، ولا تقول : ظني زيد قائم [٤] كما لا تقول : أظن زيد قائم بإلغاء [٥] الظن متقدما وهو لا يلغى متقدما في الأمر العام .

هذا مقتضى قوله والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر ، وهذا القول خطأ ، فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلق ظني ، أو زيد ظني منطلق لا يعمل أبدا وإنما يكون ملغى [٦] ، وكذلك زيد منطلق ظنك أو زيد ظنك منطلق لا يكون في هذا كله إعمال لأنه إذا أعمل كان [٧] التقدير فيه [٨] التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم

---

(١) كما في بيت الفزارى المتقدم .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ١٦ب .

(٤) انظر في ذلك : الكتاب ٦٣/١ ، الأصول ١٨٤/١ .

(٥) أ : لالغاء .

(٦) هو ظاهر قول سيبويه : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنّك ذاهب وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني » ، الكتاب ٦٣/١ ، ولم ينص على جواز إعمالها في مثل هذه المسائل .

(٧) كان ، معادة في : أ .

(٨) أ : في .

على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد نحو : زيد قام حقا ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله [١] ، فلذلك لا يجوز تقديمه .

فأما قولهم : أَجَدَّكَ لاَ تَفْعَلُ كذا [٢] فإنه لم يقدم حتى جعل قسما ، وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمينه معنى القسم أوجب له التقديم ، ولولا ذلك لم يجز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن ينوى به التأخير نحو : حقا زيد قائم لم يجز تقديمه على الأحرى [٣] إذا كان متقدما لا ينوى به /١٤١أ التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قدمنا وذلك نحو ظنك زيدا قائما ، وظني زيدا قائما [٤] ، وإذا لم يجز ذلك انبغى ألا يجوز زيدا قائما ظني ولا زيدا ظني قائما ، ولا زيدا قائما ظَنُّكَ ولا زيدا ظنك قائما لأنه في ذلك كله في تقدير التقديم ، والتقديم في ذلك ممتنع ، فإذا كان ذلك ممتنعا فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل فكان [٥] حقه أن يحرر كلامه [٦] .

---

(١) قال السيرافي : « واعلم أن (حقا وغير ذي شك) وما جرى مجراهما تؤكد به الجمل وتحقق ... لأنك إذا قلت : حق ذلك حقا ، لأن قولك : زيد منطلق ، ظاهره يدل على أنك تخبر ما تحقق عندك فلا تقدم هذا التأكيد ... وضعف تقديم الظن لضعف تقديم هذا لأنه تقتضيه ، وذلك أن قولك : زيد منطلق حقا في باب التحقيق كقولك : زيد منطلق ظنا في باب الظن » ، شرح الكتاب ١/٢٣٣ب – ٢٣٤ .

(٢) من أمثلة سيبويه قال – رحمه الله تعالى – : « أَجَدَّكَ لاتفعلُ كذا وكذا ؟ كأنه قال : أَحَقًّا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله من الجَدّ ، كأنه قال : أَجِدًّا ، ولكنه لا يتصرف ولا يفارق الإضافة » ، الكتاب ١/١٨٩ – ١٩٠ .

(٣) أ ، ب : على الأخرى ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) بل قد يجوز في غير القسم كالأمر والنهي ، قال الأبذي : « ويجوز نصبه كذلك في الأمر والنهي لطلبهما الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقا بالنصب ، أي : ظُنَّ ظَنَّك ، ولا يجوز إلا في موضع الدلالة عليه ، ولذلك لم يجز : ظَنَّكَ زيدا منطلقا بالنصب من غير دليل ، كما لم يجز : ضَرْبَكَ زيدا قائما بالنصب في غير الأمر والنهي ، لأنه لا دليل عليه ، ولم يتقدمه ما يكون تأكيدا ولم يتأخره » ، شرح الجزولية ٢/٧٧٣ .

(٥) ب : فقد كان .

(٦) قال الأبذي « ... قد أجاز أبو الحسن الأخفش فيما حكاه ابن طاهر عنه في طرر سيبويه : حُسْبَاني زيدا عاقلا حسن ، وخيلاني زيدا عاقلا حسَنٌ ، وكذلك : رؤيتي عبد الله عاقلا حسَنَةٌ ، وهذا على أنه يعمل بالنيابة مناب (أنْ والفعل) وأبو موسى على قول الأخفش مصيب بلا شك » ، شرح الجزولية ٢/٧٧٢ .

وقوله : وأقبح من ذلك الجمع بينهما في الإلغاء [(١)] .

العلة في ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جُمِعَ بينهما التوكيد وهو أكثر موافقة للإعمال منه [(٢)] للإلغاء ، وهذا تعليل ضعيف [(٣)] ، لأن إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه في اللفظ لا يخرجه عن أن يكون معتمدا عليه في المعنى ، فقد يكون الفعل غير معتمد عليه في اللفظ من جهة تأخره أو توسطه لا من جهة معناه ويكون مع ذلك معتمدا عليه من جهة معناه إذ لا تناقض بينهما .

والصواب : أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغي ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرنا [(٤)] ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحا في الإلغاء ولم يكن قبيحا في الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما في الإلغاء كان الجمع بين العوض والمعوض منه [(٥)] ؛ من حيث المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولم يقم مقامه في الإعمال ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما في الإعمال وهذا تعليل سيبويه [(٦)] .

وقوله : (أعْلم) المتعدية قبل النقل إلى اثنين [(٧)] .

---

(١) الجزولية ١٦ب – ١٧أ ، وقبله : « والمصدر كالفعل في كل ما ذكر ولأجله يقبح الجمع بينهما ما لم يضمر المصدر وأقبح ... » .

(٢) منه ، معادة في : أ .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٤٢١/١ ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠٣ – ٧٠٤ .

(٥) قال ابن جعفر : « .... المصدر إنما يعمل نائبا عن الفعل ، وهو فرع عليه في العمل فلا يجمع بين فرع وأصل ونائب ومنوب » ، المنهاج الجلي ٩٤أ .

(٦) قال – رحمه الله تعالى – : « .... قال : أظن ذاك الظن أو أظن ظني وإنما يضعف هذا إذا ألغيت لأن الظن يلغى في مواضع (أظن) حتى يكون بدلا من اللفظ به ، فكره إظهار المصدر ههنا كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا ... وترك ذاك في أظن إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر لأن (ذاك) إذا كان مصدرا فإنك لا تجيء به ههنا ، فإذا قبح المصدر فمجيئك بذاك أقبح لأنه مصدر » ، الكتاب ٦٣/١ – ٦٤ .

وعلق الأبذي على كلام الشلوبين بعد أن نقله كله قائلا : « قلت : وهذا غير مسلم ، لأنه بناه على أن المصدر لا يقوم مقام الفعل في الإعمال ، وذلك فاسد ، وما بني على الفاسد فاسد فالصواب ما قدمناه » ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ .

(٧) الجزولية : ١٧أ ، وقبله : « والمتعدي إلى ثلاثة ... » .

استُظْهر على (أعلم) المتعدية من عَلِمَ التي بمعنى عرف [١] فإنها متعدية إلى اثنين [٢] .

وقوله : اللائي بمعنى (أعلم) المذكورة [٣] .

استظهر على أرى المنقولة من رأى التي بمعنى أبصر [٤] فإنها متعدية إلى اثنين ، وعلى نَبّأَ وخَبَّر وأُخْبَر إذا لم يراع فيها معنى (أعلم) أى إذا لم /١٤١ب يحكم لها بحكم (أعلم) .

وقد كان ينبغي أن يكون لفظه هكذا لأن ما قاله يوهم ما ليس الأمر عليه ، فإنها إذا كانت غير محكوم لها بحكم المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى اثنين بحرفي جر : الباء وعن ، وهي إذا تعدت بالباء وعن بمعنى (أعلم) وإن لم تكن محكوما لها بحكمها [٥] .

وقوله : كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت [٦] .

يعني في الاقتصار عليه ، وفي ألا يلغى الفعل عنه وعن ما بعده ، كما لا تلغى كسوت عن مفعوليها ، وفي ألا تعلق الفعل عنه وعن الذي بعده كما لا تعلق كسوت عن مفعوليها .

وقوله : وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه [٦] .

يعني في الاقتصار عليه وفي ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق ، وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح في هذا الموضع ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول [٧] وربما نسبه لسيبويه .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٧٠١ .　　　(٢) بعد النقل .
(٣) الجزولية : ١٧أ ، وقبله : « وأرى ونَبَّأَ وأَنْبَأَ وأُخْبَر وخَبَّر وحَدَّث ... » .
(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠١ .
(٥) نقله بتصرف يسير الأبذي من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٢/٧٧٥ .
(٦) الجزولية : ١٧أ .
(٧) هذا هو المنسوب إلى سيبويه وبه قال ابن طاهر وابن خروف وابن عصفور وينسب إلى الشلوبين أيضا . انظر : التذييل والتكميل ٢/١٠٩ب . =

وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر (١) ، وليس هذان المذهبان (٢) مرضيين عند المحققين .

وقوله : فحكم منصوبيها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا (٣) .

يعني في ألا يقتصر على أحد مفعوليها (٤) دون الآخر ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز الإلغاء في هذا الباب إذا بنيت أفعاله للمفعول به بصحيح ، لأن العلة في أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة بخلاف ظننت وبابه موجودة فيها إذا بنيت للمفعول وجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة في فعل المفعول ، ثم لا يوجد حكمها ولم يكن ذلك في فعل الفاعل دون فعل المفعول .

ولكن الذي غره من هذا المعنى ذكر سيبويه أرى وهي مضارع /١٤٢أ أريت

= أما سيبويه فقد صرح بأنه لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة . انظر : الكتاب ١٩/١ . أما جواز حذف المفعول الأول والاقتصار عليه فينسب إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر : التذييل والتكميل ١٠٩/٢ب .

وقد نص المبرد على خلاف ذلك فقال : « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ .

(١) قال أبو حيان : « وللثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله ، من الإلغاء بعد النقل قول الشاعر :-

وَكَيْفَ أُبَالِي بالعِدَى وَوَعَيدِهِمْ ... وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الخُطُوبِ الصَّوَائِبِ
وأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ ... وأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وأَسْمَحُ وَاهِبِ

فألغى أرى متوسطا .... ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى وأخواتها مطلقا وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل وهو اختيار الجزولي ، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة » ، التذييل والتكميل ١٠٩/٢أ .

(٢) المذهبان هما : منع الاقتصار على المفعول الأول ، والإلغاء عن المبتدأ والخبر .

(٣) الجزولية : ١٧أ .

(٤) ب : أحدهما .

التي بمعنى أظننت [١] وإن كان لم ينطق به ، فتخيل المؤلف أن باقي أفعال التعدية إلى ثلاثة نحو نبئت وأنبئت وحدثت كأرى [في ذلك .

وإنما جاز إلغاء أرى وحدها من ذلك الباب لأنها وإن كانت مضارع أريت التي بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنه لم ينطق بالماضي في ذلك ، فهي بمعنى أظننت ، فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر [٢]] ألغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة .

وأيضا فإن أريت بمعنى أظننت لم ينطق به أصلا ، فلا ينبغي أن يجري [أرى [٢]] في ذلك مجرى سائر أفعال [٣] ما لم يسم فاعله من هذا الباب ، لأنه ليس شيء منها بمعنى فعل غير مؤثر .

وهذا كله إنما بنيناه [٤] على نص يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بنيت [٥] للفاعل كان حكم الأول [منها [٢]] حكم الأول من باب كسوت ، وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه . وامتنع التعليق والإلغاء [٦] . ثم قال : وإذا بُنِيتَ للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا [٦] .

فهذا يقتضي التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول على ما قدمناه .

ويسقط في بعض النسخ قوله في بنية الفاعل ، وامتنع التعليق والإلغاء ، فإن كان صحة النص هكذا فلا دليل فيه على أن مذهبه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى ولا تعلق ولا يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى عن المفعول ، ويرفع بالابتداء ، كما لا تلغى كسوت عن المفعول الأول ، ويرفع بالابتداء وعن المفعول الثاني والثالث معا ويجعلان خبر المبتدأ ، كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر الأول ولا يمتنع إلغاؤها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتلغى عن الثاني والثالث .

---

(١) قال – رحمه الله – : « هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر ، .... وتقول : أُرى عبدَ الله أبا فلان ، لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين » ، الكتاب ٢٠/١ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) أ : الأفعال .

(٤) أ : بيناه .

(٥) بنيت ، معادة في : أ .

(٦) هذا النص في الجزولية نسخة فاس انظر : ١٧أ .

ويمكن أن يكون لهذا قال [فيها (١)] : إذا بنيت للمفعول فحكم منصوبيها ما (٢) ذكر في منصوبي /١٤٢ب ظننت مطلقا ، أي أنه لا تفصيل في إلغائها إذا بنيت للمفعول كما فيه تفصيل إذا بنيت للفاعل ، ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لا يجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة تأثيرا في منع الإلغاء والتعليق وهو مذهب بعض النحويين ، فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل بقول هذا المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب :-

أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق وهو الذي أعول عليه .

والثاني : إجازته على الإطلاق وهو الذي يسبق إلى [أكثر (٣)] الأفهام .

والثالث : التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول (٤) .

وعلى النص الثاني قولان :- منعه وإجازته .

وإنما قلت : هذا لأني لم أر التفريق بين بناء [الفعل (١)] للفاعل والمفعول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق إلا لهذا الرجل ، إلا ما يقتضيه كلام أبي القاسم (٥) الزجاجي فإنه ذكر نبئت وأنبئت مع ظننت وأخواتها (٦) ، وقال بعد ذلك : إن هذه الأفعال إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين واذا توسطت أو تأخرت جاز فيها الإعمال والإلغاء (٧) ، فذكر إلغاء نبئت وأنبئت وهما (٨) مبنيان للمفعول ، لكنه لم يذكر أنها إذا بنيت للفاعل [لا (٤)] تلغى ، فلو كان قد ذكر ذلك في بنائها للفاعل لكان ذلك

---

(١) تكملة من : أ .　　(٢) ب : لما .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) هذا ما فهمه أبو حيان من كلام الجزولي . انظر قول أبي حيان السابق : ص ٧٠٧ هـ١ .

(٥) القاسم ، معادة في : أ .

(٦) قال الزجاجي : « وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، وذلك نحو : ظننت وعلمت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت ونُبِّئْتُ وأعلمت وأُنْبِئْتَ وما تصرف منها » ، الجمل ٢٨ - ٢٩ .

(٧) قال الزجاجي - رحمه الله تعالى - : « وإذا توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك : زيد ظننت منطلق » ، الجمل ٢٩ .

(٨) ب : انهما .

القول الثالث الذي اقتضاه قول المؤلف على ما في بعض النسخ [١] ، ولا أبعد أن يكون قد قاله غيره ، وإن كنت لم أره لكن الصحيح ما قدمته مما قلت فيه : إنه الذي أعول عليه ، ويمكن أن يكون معنى التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول في التعليق والإلغاء أن فعل الفاعل لا يتأتى فيه تعليقه عن الثلاثة لأن المبتدأ والخبر ليسا بخبر عن المفعول الأول ، ويكون هذا معنى قوله فيه : وامتنع الإلغاء والتعليق /١٤٣أ وأن ذلك يتأتى في فعل المفعول فلا يكون ذلك قولا ثالثا [٢] ، ولكنه قول من يجيز التعليق عن المفعولين اللذين هما في الأصل المبتدأ والخبر في هذا الباب لا خلاف عليه .

---

(١) أ : على بعض ما في النسخ .
(٢) ب : تاما .

« باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا (١) .

يعني المبهم والمعدود والمختص (٢) .

وقوله : وظرف المكان المبهم والمعدود (٣) .

استظهر (٤) بهما على المختص (٥) .

وقوله : والمفعول له على رأي (٣) .

استظهر بهذا على رأي من يقول : إنه محذوف منه حرف الجر ، وهو مذهب سيبويه (٦) ويقتضي كلامه أنه اختار من المذهبين [مذهب (٧)] من يقول : إن تعدي

---

(١) الجزولية ١٧أ ، وقبله : « يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى .... » .

(٢) المصدر المبهم : ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو : قيام وضرب ، والمعدود : ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد نحو : ضربة وضربتين ، والمختص : ما كان اسما لنوع نحو القهقرى فإنه اسم لنوع من الرجوع .

وظرف الزمان المبهم : ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو : حين ووقت وزمان ، والمعدود : ما له مقدار معلوم من الزمان نحو : سنة وشهر ويوم الجمعة ، والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصفر والأيام كالسبت والأحد ، أو مختص بالاضافة نحو : يوم الجمل أو يوم حليمة . انظر : في هذا شرح الجمل ٣٢٦/١ - ٣٢٧ .

(٣) الجزولية : ١٧أ .

(٤) ب : المستظهر .

(٥) ظرف المكان المبهم : ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك وأمامك ، والمعدود ما له مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد ، والمختص : ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به نحو : الدار والمسجد . انظر : شرح الجمل ٣٢٧/١ ، المنهاج الجلي ٩٥ب .

قال ابن جعفر : « أما الظرف الأول من المكان وهو المختص فلم يتعد إليه الفعل فينصبه ظرفا كما نصب نظيره من الزمن ، لأنه بحصره واختصاصه تنزل منزلة الأناسي وغيرهم من الجثث المخصوصة فلم يقتضه الفعل لفظا ولا معنى ، وإنما تعدى إليه المتعدي من الفعل فنصبه مفعولا به » ، المنهاج الجلي ٩٥ب .

(٦) انظر : الكتاب ١٨٥/١ - ١٨٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ .

(٧) تكملة من : ب .

الفعل إليه بغير واسطة [١] ، والمختار عند المحققين من النحويين مذهب سيبويه ، واختياره غير مختار ولا مرضي عند المحققين بدليل أن حرف الجر لا يحذف من المفعول له إذا لم يكن مصدرا أو أن [٢] والفعل ، وأنه إذا كان مصدرا فلا يحذف حرف الجر منه أيضا إلا بشروط ستأتي [٣] ، فدل ذلك على أن الأصل في المفعول له إنما [هو [٤]] حرف الجر لأنه يكون به [٥] أبدا ما لم يعرض له ما يجيز حذفه وسيأتي بيان ذلك في موضعه [٦] .

وقوله : والمشبه بالمفعول [٧] .

يعني الظرف المتسع فيه نحو : يوم الجمعة سرته .

وقوله : في المصدر والمعدود ما فيه هاء التأنيث [٧] .

مثال ذلك : ضربته ضربة وضربتين وضربات .

وقوله : والمختص النكرة الموصوفة [٧] .

مثاله : ضربته ضربا شديدا .

وقوله : والمضافة [٧] .

مثاله : ضربته ضربَ شُرْطِيٍّ .

وقوله : والمعرفة .

مثاله : ضربته ضربَ الشُرَطِ أو الضرب المعروف مني .

وقوله : والمبهم لتوكيد الفعل [٧] .

---

(١) هذا مذهب الكوفيين المنسوب إلى الزجاج من أن المفعول له ينتصب انتصاب المصدر ، انظر : الإرتشاف ٢٢١/٢ ، التذييل والتكميل ١٩٥/٢أ .

(٢) ب : وأن .

(٣) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٢ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : فيه .

(٦) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٠ .

(٧) الجزولية : ١٧أ .

كذا [قال [١]] غيره [٢] ، وزعم بعض المتأخرين أن المصدر في قولك ضربته [٣] ضربا وقمت قياما /١٤٣ب نائب مناب تكرير ضربت وقمت مرة أخرى [٤] ، والحق أن المصدر في ذلك إنما هو توكيد لما دل عليه الفعل من الحدث [٥] . وكأن الذي قال بذلك غلط من قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل ، فلذلك قال : إنه نائب مناب تكرير الفعل كأنه أخذ الفعل هنا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف .

والصواب أن الفعل هنا هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا المصدر لتوكيد لفظ الفعل ، أو لتوكيد مدلول الفعل ، أي لتوكيد اللفظ الدال على الفعل ، واللفظ الدال على الفعل الذي هو المعنى الصادر عن الفاعل هو حروف (ضربت) لا بِنْيَتُه .

وقد تقدم أن الفعل إنما يدل على الحدث بحروفه [٦] لا ببنيته [٧] ، وأن دلالته على الزمان [٨] إنما هي ببنيته [٩] ، فإنما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته بنيته أو لا يقدر مضافا محذوفا في ذلك ، ويكون التوكيد في ذلك بمعنى التمكين للمعنى والتكرير له ، كأنه مؤكد للمعنى الذي أعطاه ضربت وقمت من الحدث لا لما أعطاه من الزمان ، أي ممكن له في نفس السامع ومكرر له .

ويدل على أن المراد بالفعل في هذا هو المعنى الصادر [١٠] عن [١١] الفاعل لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، أو أن ذلك على حذف المضاف كما [١٢] قدمنا

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) كابن السراج في الأصول ١٦٠/١ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ٣٠أ ، وفي شرح المقدمة المحسبة ٣٠١/٢ .

(٣) ب : ضربت .

(٤) قال الدينوري : « .... فائدته مع فعله فائدة فعل متكرر تقول : قام قياما ، كأنك قلت : قام قام » ، ثمار الصناعة ٢٥٧ .

(٥) ب : الحديث .

(٦) ب : بقوله .

(٧) انظر ص : ٢٤٣ .

(٨) ب : البرهان .

(٩) انظر ص : ٢٠١ - ٢١٧ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١٠) ب : الظاهر .

(١١) ب : من .

(١٢) كما ، معادة في : أ .

قوله بعد [١] ، والمختص لبيان نوعه أي لبيان نوع الفعل ، فهل الفعل هنا إلا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ألا ترى أن التنويع إنما هو له ، لا للزمان ، وكذلك قولهم : [إن [٢]] المعدود لعدد مراته إنما المراد به لعدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل .

وقوله : مصدر في الأصل [٣] .

يعني به الاسم الذي اشتق الفعل منه وصدر عنه [٤] .

وقوله : وغير مصدر [٣] .

يريد غير [٥] مصدر في الأصل ، وإن كان قد نصب الآن نصب المصدر أي مفعولا مطلقا .

وقوله : جارٍ عليه [٦] .

[أي [٧]] هو /١٤٤أ مصدر ذلك الفعل الذي تقدمه لا مصدر غير الفعل الذي تقدمه ومثاله [٧]] كما تقدم [٨] .

وقوله : وغير جار عليه [٩] .

[أي هو مصدر غير الفعل الذي تقدمه [٧]] ومثاله ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيْلا ﴾ [١٠] .

---

(١) انظر ص : ٧١٣ إذ قدره بقوله : المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد مدلول الفعل .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ١٧أ .

(٤) على رأي البصريين من أن الفعل مشتق من المصدر خلافا للكوفيين الذين يرون أن الفعل أصل المشتقات . انظر : الإيضاح في علل النحو ٥٦ – ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ – ١٧٥ ، الإنصاف ١/٢٣٥ – ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ – ١٤٩ .

(٥) ب : وغير .

(٦) الجزولية : ١٧أ ، وقبله : « فالمصدر ضربان : مصدر يلاقيه في الاشتقاق والمعنى وهو .... » .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) انظر ص : ٧١٢ .

(٩) الجزولية : ١٧ب .

(١٠) المزمل : ٨ . تبتيلا مصدر لم يجر على تبتل ، وإنما المصدر الجاري عليه هو تبتلا .

انظر : المباحث الكاملية ١/٤٣١ ، شرح الجزولية ٢/٧٩٢ .

وقوله : ومصدر لا يلاقيه في الاشتقاق ويلاقيه في المعنى [١] .

مثال ذلك : حبسته منعا ومن كلامهم : دعه تركا [٢] .

وقوله : وإما كل وبعض مضافين إلى المصدر [١] .

مثال ذلك : ضربته كُلَّ الضرب ، وضربته بَعْضَ الضرب .

وقوله : وإما اسم لنوع [٣] منه [١] .

مثاله : قعد القُرْفُصاء [٤] ورجع القَهْقَرَى [٥] .

وقوله : وإما وصف له [١] .

مثاله : ضربته قليلا وكثيرا وضربته أَيَّ ضربٍ .

وقوله : وإما موصوف به [١] .

مثاله : ضربته ذلك الضرب الذي تعلم .

وقوله : وإما عدد له [١] .

مثاله : ضربته ثلاث ضربات وقوله تعالى ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً ﴾ [٦] .

وقوله : وإما مضاف إليه المصدر قصدا [١] .

مثاله : ضربته سوطا وقَضِيبا التقدير : ضربته ضربةَ سَوْطٍ وضربةَ قضيبٍ

---

(١) الجزولية : ١٧ب .

(٢) قال ابن منظور : « وكلام العرب : دعني وذرني ويدع ويذر ، ولا يقولون : ودعتك ولا وذرتك ، استغنوا عنهما بـ(تركتك) والمصدر فيهما : تركا ولا يقال : وَدْعاً ولا وذرا ، وحكاهما بعضهم » ، اللسان ٣٨٣/٨ (ودع) .

(٣) ب : اسم النوع .

(٤) القرفصاء : هو أن يجلس على أَلْيَتَيْهِ ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب ، تكون يداه مكان الثوب . اللسان ٧٢/٧ (قرفص) .

(٥) القهقرى : الرجوع إلى الخلف . اللسان ١٢١/٥ (قهقر) .

(٦) تمامها : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور : ٤] .

[والأصل ضربةً بسوطٍ وضربةً بقضيبٍ [1]] ثم أضيف المصدر [2] إلى كل واحد منهما ، لتخصص الضربة [3] به في اللفظ [باختصار [4]] إذ كانت متخصصة به في المعنى ، ولذلك قدر فيه الإضافة [5] ، وليوجد بذلك السبيل إلى حذفها ، [وإقامة السوط أو القضيب مقامها [4]] بأن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لفهم المعنى .

وقوله : قصدا أي نية .

[المفعول فيه]

وقوله : في ظرف الزمان : مبهم [6] .

مثاله : زمن ووقت وحين [7] .

وقوله : ومعدود [6] .

مثاله : يوما وشهرا ويومين وشهرين [7] .

وقوله : وقد يكون في بعضه [8] .

مثاله : سرت يوم الجمعة إذا كان السير في بعضه .

وقوله : وما عدا ما ذكر فهو مبهم [9] .

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) أ : الضربة .
(٣) ب : الضرب .
(٤) تكملة من : أ .
(٥) ب : المضافة .
(٦) الجزولية : ١٧ب ، وفيها : « ظرف الزمان ثلاثة أقسام ... » .
(٧) انظر ما سبق ص : ٧١١ هـ٢ .
(٨) الجزولية : ١٧ب ، وقبله : « ثم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون ... » .
(٩) الجزولية : ١٧ب .

مثاله : سرت وقتا فاتفق كذا .

وقوله : ومقابله [١] .

أي : ضده .

وقوله : /١٤٤ب ومعنى التصرف أن يجوز رفعه [٢] في موضع يجوز فيه نصبه [٣] .

يعني أن يقام مقام الفاعل إذا حذف الفاعل ، ويقع في بعض النسخ ؛ ومعنى التصرف أن يستعمل غير ظرف ، وهذا أحسن من الأول ، لأن الأول قد يفهم منه أن المتصرف هو ما رفع في موضع كان في الأصل للنصب ، وأن غير ذلك مما هو مرفوع لا في موضع كان في الأصل للنصب نحو : يومُ الجمعةِ مباركٌ ، ونحو [٤] : أحسنُ الأيام يوم الجمعة غير متصرف ، والأمر ليس كذلك ، فإذا قلنا : أن يستعمل غير ظرف عم ذلك كله ، لأن الظرف عند النحويين هو ما انتصب لأنه مفعول فيه ، وهو في هذه المواضع كلها وفي الموضع الذي ذكره نحو سِير يوم [الجمعة [٥]] غير ظرف لأنه ليس بمنصوب على أنه مفعول فيه ، فلذلك قلنا أنه أحسن من الأول .

وقوله : ومأخذه السماع [٣] .

ولم يقل ذلك في الانصراف ، وإنما قال : « ومعنى الانصراف دخول الجر والتنوين » [٦] وسكت عن هذا فيه ، قال بعضهم : والأمر واحد في الظروف في انصرافها وتصرفها إنما مأخذ كل واحد منهما السماع ، ولو ذكر ذلك المؤلف فيهما لكان أجدى ، ألا ترى أنهم جعلوا غُدْوَةَ وبُكْرَةَ علمين ممنوعين من الصرف [٧]

---

(١) الجزولية : ١٧ب ، وقبله : « ثم ظرف الزمان يكون منصرفا متصرفا ومقابله ومنصرفا لا ينصرف ومقابله » .

(٢) رفعه ، معادة في : أ .

(٣) الجزولية : ١٧ب .

(٤) ب : وهو .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ١٧ب ، وفيها : دخول التنوين .

(٧) أ : التصرف .

للتعريف والتأنيث [١] ، أردت بهما يوما بعينه ، أو لم ترد يوما بعينه والتعريف في ذلك كتعريف أسماء الأجناس [٢] نحو : أسامة وجعار [٣] ، ولم يفعلوا [٤] ذلك في ضَحُوَة وعَشِيَّة وعَتَمَة [٥] في المشهور فلم يمنعوها الصرف أصلا [٦] ، لا أردت بها يوما بعينه ولا لم ترد بها يوما بعينه [٧] .

فهذا يدلك على أن مأخذ الصرف [٨] [في الظروف [٩]] أيضا السماع كمأخذ التصرف ، وقد ألحقت في بعض الأوقات بعد قوله : ومأخذه السماع في الحاشية .

وكذلك مأخذ [١٠] ما كان من نكرات أسماء [١١] /١٤٥أ الزمان في كونه باقيا على تنكيره مع ذلك ، أو منتقلا إلى التعريف بالسماع [١٢] أيضا .

---

(١) انظر في منعهما الصرف : الكتاب ٤٨/٢ ، المقتضب ٣٧٩/٣ – ٣٨٠ . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٢) قال الزجاج : « ... (غدوة) و(بكرة) جعلا معرفتين اسما لقطعة من يومك الذي جعلتهما له ، كما أن (أسامة) للأسد اسم معروف ، تقول : أتيتك غدوةَ يا هذا وبكرةَ يا هذا » . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

وانظر : الكتاب ٤٨/٢ .

(٣) جعار : اسم للضبع لكثرة جعرها . اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(٤) ب : يجعلوا .

(٥) ضحوة : لا تستعمل إلا ظرفا وهي الضحى : من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا . المخصص ٥٣/٩ .

العشية : آخر النهار ، وقيل : من صلاة المغرب إلى العتمة . اللسان ٦٠/١٥ – ٦١ (عشا) .

العتمة : وقت صلاة العشاء الآخرة ، وسموه العتمة من استعتام نعمها ، وقيل ثلث الليل الأول . المخصص ٤٤/٩ .

(٦) قال الزجاج : « فأما (ضحوة وغداة وعشية) فنكرات ، الدليل على ذلك أنك تقول : في الغداة والعشية ولا تقول : في الغدوة والبكرة » . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٧) يريد لا أن أردت ... ولا أن لم ترد ...

(٨) ب : الظرف .

(٩) تكملة من : ب .

(١٠) ب : مأخذه .

(١١) ب : الأسماء .

(١٢) ب : السماع .

أردت بذلك إصلاح هذا الموضع ، وهو مُؤدٍ لهذا المعنى الذي أردناه من أن الانصراف في الظروف مأخذه السماع أيضا ، والأولى إن يقال : إن مأخذ التصرف في الظروف والانصراف القياس وذلك أن الظروف كلها إذا كان بعضها موضوعا على العموم فحقها أن يكون معناها [1] العموم فمتى كان شيء من ذلك على أصله – نعني على أصله من الانصراف – والتصرف فيما تتصرف فيه الأسماء إذ كانت الظروف لا فرق بينها وبين سائر الأسماء فحقها أن تكون متصرفة فيما تتصرف فيه الأسماء ، وتزيد [عليها [2]] بانتصابها على المفعول فيه وهو الظرف .

ومتى كان شيء منها خارجا عن أصله فقد أريد به [3] شيء بعينه ، وكان المخاطب يفهم ذلك قد خرج في ذلك عن أصل اللفظ العام في كلام العرب ، وكان اللفظ بذلك غير متمكن في الإعراب مقصورا على النصب على الظرف ، ليكون عدم تمكنه في الإعراب إشارة لعدم تمكنه في كلام العرب .

[وينبغي أن يكون في الانصراف على أصله ، وعلى هذا جرت الظروف في كلام العرب [4]] إلا غدوة وبكرة فإنهما متصرفتان لا منصرفتان [5] أريد بهما يوم بعينه ، أو لم يرد بهما يوم يعينه في أكثر كلام العرب .

وإلا (سحر [6]) خرجت هذه الثلاثة الألفاظ في عدم انصرافها عن هذا القياس ، والباقي باق عليه لم يخرج عنه ، فلا يعتد بهذا الذي خرج لقلته ، فعلى ذلك قلنا : إن مأخذ الظروف في التصرف والانصراف [7] القياس مجازا ومسامحة ، وهذا المجاز والمسامحة أولى هنا من الحقيقة لأن بهذا المجاز والمسامحة يوصل إلى علم الباب بقرب ، وبالحقيقة لا يوصل إلى علم [8] /١٤٥ب الباب ، وإنما يكون الباب بها لغة لا عربية .

---

(١) ب : بمعناها .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : فيه .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : متصرفه لا منصرفة .

(٦) انظر في منع سحر من الصرف : الكتاب ٤٣/١ ، ٤٩ ، المقتضب ١٠٣/٣ ، ٣٣٣/٤ – ٣٣٤ ، ٣٥٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩ .

(٧) ب : الإعراب .

(٨) علم ، معادة في : أ .

ويشبه أن يكون انبنى قول من قال : إن مأخذ التصرف والانصراف السماع على جعل غدوة وبكرة[١]علما [٢] ، وسحر معدولا معرفة [٣] من غير وجوه التعريف [٤] .

فهذا – أعني جعل غدوة وبكرة علما وسحر معدولا معرفة [٥] من غير وجوه التعريف – هو الذي خرج عما جرى عليه أخواتها من الظروف ، وهو الذي مأخذه السماع دون سائر الباب .

وقوله : فالأول كيوم وليلة [٦] .

وهو يريد الذي هو متصرف منصرف ، وهذا ليس بشيء لأنه أطلق القول فيها وقيده في غيرهما فيفهم من ذلك أن ما قاله فيهما على الإطلاق لا على التقييد ، وليس كذلك ، فإن يوما وليلة إذا أريد اليوم بعينه كانا غير متصرفين على ما تقدم لنا [٧] ، وكذلك قال سيبويه : « ومما لا يكون فيه إلا النصب سير عليه سحر » [٨] ، ثم قال : « إلا أن تجعله نكرة » [٩] ثم قال بإثرها وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك [١٠] .

وقوله : والثاني (غدوة وبكرة) معينتين [٦] .

يعني أن (غُدْوة وبُكْرة) متصرفان غير منصرفين إلا أنه شرط في كونهما كذلك أن تكونا معينتين ، ومعنى التعيين في كلامه أن يراد باسم الزمان وقت بعينه مما يقع عليه .

---

(١) ب : بكرة وغدوة .
(٢) هذه هي علة منع الصرف بالإضافة إلى التأنيث . انظر ص : ٧١٨ هـ١ .
(٣) ب : بمعرفة .
(٤) قال المبرد : « وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنما عدل عن الألف واللام » ، المقتضب ٣٥٦/٤ .
(٥) ب : بمعرفة .
(٦) الجزولية : ١٧ب .
(٧) انظر ص : ٧١٩ .
(٨) الكتاب ١١٥/١ ، وفيه : « ومما لا يحسن ... » .
(٩) الكتاب ١١٥/١ .
(١٠) الكتاب ١١٥/١ ، ونصه : « وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك » .

وليس هذا الذي قاله في غدوة وبكرة يصح – أعني من هذا الاشتراط – لكن غدوة وبكرة متصرفان غير منصرفين كانا معينين أو غير معينين ، لأنهما اسمان علمان لوقتين كأسامة وثعالة لهذين الجنسين [١] ، فكما يستوى حال أسامة وثعالة في التصرف ومنع الصرف [٢] أردتهما [٣] معينين أو غير معينين فكذلك يستوي حكم (غدوة وبكرة) في عدم الانصراف والتصرف أردت بهما معينين من هذين الوقتين أو غير معينين إلا أن تنكرهما كما تنكر الأعلام فيكونا إذ ذاك /١٤٦أ متصرفين منصرفين ، وإن كانا لم يستعملا إلا علمين إلا قليلا [٤] .

وهذا [٥] الذي قلناه من حكم (غدوة وبكرة) هو الذي قاله سيبويه [٦] وغيره من المحققين [٧] وهو الأشهر من كلام العرب ، وقد قال سيبويه : وبعض العرب يجعل غدوة وبكرة كعشية [٨] .

وقوله : [وعشية [٩]] .

يريد أن عشية إذا أردت [١٠] بها [١١] يوما بعينه فهي منصرفة غير متصرفة في

---

(١) انظر ما سبق ص : ٧١٨ هـ ١ هـ ٢ .

(٢) ب : المنصرف .

(٣) ب : أردت بهما .

(٤) قال الزجاج : « وبعض العرب يجعلهما نكرة ، فيقول : أتيتك غدوة وبكرة يريد بذلك غدوة من الغدوات » ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٥) ب : وهو .

(٦) الكتاب ٤٨/٢ .

(٧) كالمبرد في المقتضب ٣٧٩/٣ – ٣٨٠ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ ، وابن السراج في الأصول ١٩٠/١ ، وابن الشجري في الأمالي الشجرية ١٤٥/١ – ١٤٦ ، والسهيلي في نتائج الفكر ٣٨٠ – ٣٨٢ .

(٨) قال سيبويه : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غدوة وبكرة تجعلهما بمنزلة (ضحوة) . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده » ، الكتاب ٤٨/١ – ٤٩ .

(٩) تكملة من : ب .

وانظر الجزولية : ١٧ب ، وقبله : « غدوة وبكرة معينتين ومقابله بكيرا وسحيرا وعشاء ومساء وعتمة وعشية .... » .

(١٠) ب : أردنا .

(١١) أ : بهما .

الأكثر ، قال ذلك سيبويه [١] ، لأنه قال بعد ما ذكر هذا الذي ذكره هذا المؤلف فيها : وبعض العرب يدع التنوين في عشية [٢] .

وقوله : والمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره [٣] .

هو أسماء الجهات الست ، لأنها بحسب الإضافة إلى أحوال ما تضاف إليه ، وإنما أراد أن يقول : ما له اسم بالإضافة إلى أحوال غيره .

وكذلك ينبغي أن يريد بعد قوله ما له اسم بالإضافة إلى غيره ، وما هو مثله في انبهامه على كل مكان ، وإلا كان هذا البيان المبهم ناقصا .

وقد يمكن أن يريد بقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره ، أي ما كان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره أي ما كان اسمه مشتقا من اسم الحال التي له إذا أضيف [٤] إلى غيره .

فأمام لابد له مما يكون له أمام ، ولذلك سمي أماما لأن ذلك الذي [هو [٥]] له أمام يؤمه هو . وكذلك سائر الجهات الست لابد للوراء مما يكون له وراء ، ولليمين مما [٦] يكون له يمينا ، وللشمال مما يكون له شمالا ، وللفوق مما يكون له فوقا ، وللتحت مما يكون له تحتا ، ويدخل في هذا المكان لأنه إنما سمي مكانا بالتمكن [٧] فيه أو بالكون فيه (فَعَالا أو مفعلا) [٨] ، وكذلك موضع بالموضوع فيه وهو التمكن فيه ، وكذلك جهة بالتوجه إليه ، وناحية بالتنحي إليه .

فإن قلت : وكذلك الدار إنما سمي [دارا [٩]] أن يدار فيه .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٨ .

(٢) قال سيبويه : « وأما عشية فإن بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك في غدوة » ، الكتاب ٢/٤٩ .

(٣) الجزولية : ١٧ب .

(٤) ب : أضيفت .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) أ : ما .

(٧) ب : للتمكن .

(٨) يعني أن وزن مكان فَعَال من مكن وتمكن ، أو مَفْعَل من الكون .

(٩) تكملة من : أ .

فالجواب : أن هذا يوجب أن يقال لكل مكان دار لأنه يدار فيه أيضا ، وكذلك المسجد لأنه ليس كل موضع يسجد فيه يقال له مسجد ، وإنما الدار اسم لمكان /١٤٦ب على شكل مخصوص [وكذلك المسجد اسم لمكان على شكل مخصوص (١)] سجد فيه أو لم يسجد .

نعم أصل التسمية فيهما بذلك ، ثم لم تبق التسمية مع ذلك ، ولكنها جعلت بإزاء الشكلين المخصوصين ، وليس كذلك أسماء الجهات لأنها باقية مع أصل التسمية لم تنقل عنه .

وقوله : من (٢) هذا الباب (٣) .

يعني : باب أسماء المكان .

وقوله : إلا المتعدى من الأفعال (٣) .

مثال ذلك : هَدَمْتُ الدَّارَ وَبَنَيْتُ المَسْجِدَ ، ويريد أن يقول : إلا المتعدي من الأفعال ناصبا له نصب المفعول به ، وكأن أصل الكلام إلا المتعدي إليه من الأفعال ، وقد تقدم أن المتعدي إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما ينصبه نصب المفعول به ، ولكنه حذف إليه من الكلام لدلالة ما قبله عليه ، ولابد أن يكون أراد هذا وإلا كان الكلام خطأ ، واقتضى أن يجوز ضربت زيدا الدار [والمسجد (٤)] وما أشبهه ، لأنه قد وصل إليه المتعدي من الأفعال في هذا إذ معنى التعدي في هذا الموضع – أعني في قوله : ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب – إنما هو الوصول بنفسه خاصة ، لا النصب نصب المفعول به لأنه إن أخذ على (٥) [هذا (٦)] المعنى كان خلفا لأنه يكون المعنى ولا ينصب نصب المفعول به المختص من هذا الباب إلا المتعدي من الأفعال ، أي إلا المتعدي إليه من الأفعال وهو الناصب له نصب المفعول به .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) ب : ومن .
(٣) الجزولية : ١٨أ ، وقبله : « ولا يتعدى إلى المختص من ... » .
(٤) تكملة من : ب .
(٥) على ، معادة في : أ .
(٦) تكملة من : ب .

فيأتي معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب نصب المفعول به إلا الناصب له نصب المفعول به ، وهذا خَلْفٌ إلا أن يريد بالتعدي الوصول بنفسه كما قلنا ، فيصح معنى الكلام ويكون المراد ولا يصل بنفسه إلى المختص من هذا الباب إلا الناصب له نصب المفعول به ، فينبغي بذلك ألاَّ يصل إليه بنفسه شيء ينصبه نصب غير المفعول به ويكون /١٤٧أ معنى ذلك أنك لا تقول : قام زيد الدارَ ولا جلس زيد الحانوتَ ولا ضربت زيدا الحَمَّامَ ، ولا لقيت زيدا السوقَ ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان معناه ذلك كان صحيحا إذ كان ذلك هو المقصود (١) .

وقوله : ويشتمل ظرف المكان على متمكن (٢) .

مثاله : ما تقدم (٣) .

وقوله : وغير متمكن (٢) .

مثاله سِوَى وسُوى وسَوَاء (٤) ووَسْط وبين وعند ودون (٥) .

---

(١) نقل هذا الكلام كله اللورقي في المباحث الكاملية ٤٤٢/١ ، وقد عزاه إلى الشلوبين ، ونقله الأبذي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح .

انظر : شرح الجزولية ٨٢٠/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨أ .

(٣) انظر ص : ٧١١ وما بعدها .

(٤) قال الجوهري : « تقول : سُوًى وسِوًى وسَوَاء أي عدل ووسط فيما بين الفريقين » ، الصحاح ٢٣٨٥/٦ .

(٥) قال اللورقي : « غير المتمكن ما يلزم الظرفية نحو : سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون » ، المباحث الكاملية ٤٤٣/١ .

[الحال]

وقوله : الحال تبيين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به أو تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف (١) .

قال بعضهم : يريد أن للحال عبارتين وهما ما ذكر (٢) ، وأجود من هذا أن الحال تكون على وجهين : تكون تبيينا لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له وذلك قولك جاء زيد ضاحكا ، فضاحك تبيين لكيفية الموصوف .

وتكون تبيينا للصفة في حال وجودها بالموصوف وذلك قولك : جاءني زيد مشيا فقولك مشيا تبيين للصفة في حال وجودها بالموصوف ، لا تبيين لكيفية الموصوف ، لأن تبيين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك ماشيا لا مشيا (٣) ، وإن قيل ذلك في : مشيا ؛ فإنما يقال فيه بالمجاز لا بالحقيقة .

والأولى أن يقال فيه ما قلناه من أنه تبيين (٤) للصفة في حال وجودها بالموصوف وهذا ذكره المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم له .

وكلامه – أعني الرسم أو الحد – حقه أن يكون [قولا (٥)] جامعا مانعا أي جامعا للمحدود مانعا أن يدخل فيه (٦) غيره ، وهذا القول الذي ذكره المؤلف ليس كذلك ، لأنك إذا قلت : زيد قائم الآن تبيين لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة (٧) به ، وكذلك إذا قلت : جاءني رجل راكب ، كان هذا أيضا تبيينا لكيفية هذا الرجل في حال وجود الوصف به ، ولا فرق بين قولك جاءني رجل راكب وقولك :

---

(١) الجزولية : ١٨أ .

(٢) قال العطار : « لما كانت الحال تأتي عنده على وجهين رسمها برسم كل واحد من الوجهين » ، المشكاة والنبراس ١/٢١٤ (ف) .

(٣) قال ابن جعفر : « .... جعل المشتق منها بيانا لهيئة الجائي وقت قيام المجيء به ، لأن المشتق صفة للجائي في المعنى ، لا لمجيئه ، وجعل المصدر بيانا لهيئة المجيء وقت قيامه بالجائي ، إذ المصدر وصف للمجيء ؛ لأنه حدث مثله ، وليس وصفا للجائي إذ الشخص لا يوصف بالحدث ، فكأن الحال عنده تارة تكون هيئة للفاعل ، وتارة تكون هيئة لفعله » ، المنهاج الجلي ١٠٢أ .

(٤) ب : من التبيين .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : معه .

(٧) ب : الصلة .

جاءني رجل راكبا ، ولذلك ضعفت الحال من النكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف في الإعراب /١٤٧ب فضعف غير المشاكلة مع وجودها ، ولولا أن المعنى واحد في وصف النكرة والحال (١) منها لما ضعفت الحال [من النكرة (٢)] إذ كان كل واحد منهما يُكَوِّنُ معنى الآخر (٣) فلا يصح [اختيار المشاكلة على ذلك على غيرها إنما يكون ذلك مع اتفاق المعنى (٢)] .

وقوله : وأصله أن يكون نكرة (٤) .... إلى آخره .

مثاله : جاء زيد ضاحكا .

وقوله : وصفا لمعرفة (٤) .

كان ينبغي له أن يزيد هنا إذا كانت الحال بعد صاحبها ، لأن (٥) كون الحال وصفا لمعرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لما ذكرناه من أنها إذا كانت بعد صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكلته ، والمشاكلة أولى من غيرها ، وأما إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفا لمعرفة ، بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة . لهذا قال النحويون : وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين تقدمه وتأخره في ذلك (٦) .

فإذا كانت الحال من النكرة إذا تقدمت على صاحبها ليس فيها من الضعف شيء فليس حقها إذ ذاك أن تكون وصفا لمعرفة ، فكان ينبغي [له (٧)] أن يستظهر

---

(١) ب : أو الحال .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : معناه .

(٤) الجزولية : ١٨أ .

(٥) ب : لكن .

(٦) قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائما رجل وفيها قائما رجل » ، الكتاب ٢٧٦/١ .

وقال السيرافي : « جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجرى عليه ، ويجوز نصب صفته على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور ، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال » ، شرح الكتاب ٢١٩/٢أ .

وانظر : المقتضب ١٩٢/٤ .

(٧) تكملة من : أ .

على هذا بأن يقول : وصفا لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها إلا أن له أن يقول : إن حد الحال أن تكون بعد صاحبها ، لأنها صفة والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف ، وإذا كان حقها أن تكون بعد صاحبها فحقها أن تكون وصفا لمعرفة فلا احتاج الاستظهار .

وقوله : منتقلة (١) .

وهذا أيضا كذلك ليس من شرط الحال الانتقال إلا أن تكون غير مؤكدة ، فأما إذا كانت مؤكدة فقد تكون غير منتقلة كقوله تعالى : ﴿ ويوم [يُبْعَثُ (٢)] حَيًّا ﴾ (٣) وكقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ ﴾ (٤) إلا أنها إذا كانت مؤكدة أعني الحال فليست على أصلها لأن أصلها أن تكون للتبيين لا للتوكيد ، وإنما التوكيد فيها على التشبيه بغيرها على ما سيأتي (٥) ، فعلى هذا يصح قوله في المنتقلة .

وقوله : ثم قد تكون معرفة في حكم النكرة (١) .

مثاله : إدخلوا الأول فالأول أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأول هنا إنما هو وصف للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدر /١٤٨أ واقع موقع الحال أي نائب منابه [والحال إنما هي تبيين (٢)] وهذا معنى قوله : « في حكم النكرة » أي : أن المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال في الحقيقة إنما هو نائب مناب الحال ، والحال الذي ناب منابه نكرة وهو مرتبين ، ولذلك لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه - أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو (٦) :

---

(١) الجزولية : ١٨أ .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) مريم : ١٥ .
(٤) التوبة : ٢٥ .
(٥) انظر ص : ٧٣٠ .
(٦) قول لبيد : (... - ٤١ هـ) .

وهو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري الصحابي ، قدم على النبي ﷺ سنة وفد قومه فأسلم وحسن اسلامه ، كان شريفا في الجاهلية والإسلام ، معدودا في فحول الشعراء المجودين ، مات بالكوفة رحمه الله تعالى .

« طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، المؤتلف والمختلف ١٧٤ ، الخزانة ٢٤٦/٢ - ٢٥١ » .

.... أَرْسَلَها العِرَاكَ (١) ...

أو ما هو مقدر بتقديره نحو المثال الذي ذكرناه (٢) ، واحتيج إلى كون ذلك في حكم النكرة لأن حق الحال أن تكون نكرة حيث كانت مبينة لهيئة مبهمة ، كما كان التمييز مبينا لذات مبهمة ، وحق ما ناب منابها وأعرب إعرابها وأغني عنها أن يكون نكرة مثلها ، لكنه لما كان الذي ناب منابها غير حال في الحقيقة وكانت الحال غيره أمكن أن يجيء النائب في ذلك نكرة ومعرفة لما لم تكن حالا في الحقيقة لكن الأولى أن تكون نكرة لما أقيم مقام الحال ونصب نصبها فحسن أن يكون نكرة مثلها .

وقوله : ووصفا لنكرة (٣) .

---

(١) جزء من بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تُلْمِمْ عَلى الدِّمَنِ الخَوَالِي ... لِسَلْمى بالمَـذَانِبِ فالقُفَـالِ

وبيت الشاهد تاما :-

فَأَرْسَلَهـا العِـرَاكَ وَلَـمْ يَذُدْهـا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

ورواية الديوان : فأوردها ص ٨٦ .

تلمم : تقف . دمن : جمع دمنة وهي الآثار المتبقية من بعر ورماد وغيره ، الخوالي : الخالية من أهلها . المذانب والقفال : موضعان . انظر : شرح الديوان ٧٤ .

أرسلها : خلاها وأطلقها . العراك : مصدر عارك واعترك القوم : ازدحموا . يذدها : الذود الطرد . يشفق : يرحم ، النغص : مصدر نغص الرجل إذا لم يتم مراده ، الدخال : أن يدخل القوى بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين .

انظر : الخزانة ١٩٢/٣ - ١٩٣ .

الشاهد فيه : العِراك : مصدر وقع حالا وهو عند الشارح نائب مناب الحال ، وقيل : إن العِراك نعت مصدر محذوف وليس بحال . انظر : الخزانة ١٩٣/٢ ، وقال الفارسي : الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه التقدير : أرسلها تعترك . الإيضاح العضدي ٢٠٠ .

الديوان ٨٦ ، الكتاب ١٨٧/١ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٢/٤ ، المحكم ١٦١/١ ، المخصص ٩٩/٧ ، ٢٢٧/١٤ ، الأمالي الشجرية ٢٨٤/٢ ، المرتجل ١٦٣ ، شروح سقط الزند ١٠٨/١ ، أسرار العربية ١٩٣ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، المشكاة والنبراس ٢١٧/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٠٢/١ ، المقاصد النحوية ٢١٩/٣ - ٢٢٢ ، الخزانة ١٩٢/٣ - ١٩٤ .

(٢) فتقديره : معتركة .

(٣) الجزولية : ١٨أ .

مثاله : مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدةَ رجلٍ (١) ، ووقع أمر فجأةً ، ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله لم يقل ووصفا لنكرة في حكم المعرفة لأن ذلك لم يوجد أعني أنه لا يوجد [ما كان (٢)] حالا من النكرة لأن النكرة في معنى المعرفة ، وإنما وجب كونها من المعرفة دون النكرة لأنها إذا كانت من النكرة – أعني الوصف عنها – والوصف أولى منها لأن معه التشاكل (٣) فكان ذلك من باب الأولى (٤) [لأن هناك ما يوجبه (٥)] .

وقوله : وجامدة في حكم المشتق (٦) .

[مثاله : بينت له حسابه بابا بابا ، أي : مفصلا ، واحتيج في هذا إلى أن يقال : إنه في حكم المشتق (٢)] لما كانت الحال صفة من الصفات والصفة لا تكون إلا مشتقة أو في معنى المشتقة .

وقوله : ولازمة (٦) .

مثاله : ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (٧) ولم يقل في هذه اللازمة إنها في حكم المنتقلة (٨) لأنه لا معنى للانتقال في هذاالموضع ولا في أمثاله .

فإن قلت : فكيف جاز أن تكون الحال لازمة وليست في حكم المنتقلة وحق (٩) الحال أن تكون /١٤٨ب منتقلة لأنها كما قلت تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنتقل فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة إلا وهي في حكم المنتقل ؟ .

---

(١) من أمثلة سيبويه قال – رحمه الله تعالى – : « .... زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مررت بماء قعدةَ رجل ، والجر الوجه » ، الكتاب ٢٧٢/١ .

والمراد أن عمقَ الماء مقدارُ قعدةِ رجل . انظر : اللسان ٣٥٧/٣ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بين النكرتين .

(٤) ب : الأول .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ١٨أ .

(٧) مريم : ١٥ .

(٨) ب : المشتقة .

(٩) ب : حد .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المنتقل ولكن أمرا آخر وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول [به [١] ، وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضربين :– مؤكد وهو المصدر [٢] وغير مؤكد [٣] .

وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد [٤]] وهو ما بقي من المفعولات فجعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا الحال اللازمة كما كان المفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر فكان كل واحد منهما مبينا في الأصل فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول .

وقوله : وبعد كلام في حكم التام [٥] .

مثاله : ضربي زيدا قائما لأنه في تأويل ضربي زيدا إذا كان قائما [٦] ، ولابد من كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه مما انتصب على التشبيه بالمفعول وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة كونه آتيا بعد كلام تام [من جهة ما [٤]] ، وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام [تام [٧]] فلابد أيضا للحال من أن تكون [٨] بعد كلام تام أو ما هو في حكمه .

---

(١) قال ابن بابشاذ : « فهذا أول المفعولات الخمسة المشبهة بالمفعول به وهو الحال ، وإنما كانت الحال مشبهة ولم تكن حقيقية لأنها تعمل فيها المعاني ، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى » ، شرح المقدمة المحسبة ٣١٠/٢ – ٣١١ .

(٢) يعني المفعول المطلق .

(٣) يعني باقي المفاعيل غير المفعول المطلق كالمفعول لأجله وفيه ومعه .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية : ١٨أ .

(٦) هذا تقدير البصريين . انظر : الكتاب ١٩٩/١ – ٢٠٠ ، المقتضب ٢٥٠/٣ ، الأصول ٣٦٠/٢ ، شرح التسهيل ٤٥ب .

والكوفيون يرون أن الحال نفسها هي الخبر . انظر : الارتشاف ٢٥٩/١أ التذكرة ٤٨٨/٢ ، منهج السالك ٥١/١ ، ٢٠٧ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) ب : تقدر .

فإن قلت : كيف يكون هذا الكلام في حكم التام ؟

فالجواب : أن قولك ضربي زيدا (إذا كان) تريد (إذا كان زيد) وكان بمعنى وجد كلام [تام [١]] في الأصل [٢] فقولك : ضربي زيدا قائما الحال فيه في الظاهر بعد قولك : ضربي زيدا هو [٣] كلام غير تام ، ولكن الحقيقة أن الحال فيه بعد قولك : ضربي زيدا (إذا كان) أي إذا وجد وهذا – أعني كان زيد – كلام تام وحده ، دون [٤] أن يكون ضربي زيدا قبله ، وقد يكون أيضا : كان زيد كلاما تاما إذا [٥] وجد ضربي زيدا قبله متى كان المعنى /١٤٩أ ضربي زيدا متى وجدته ؟ فهو أعني قائما من قولك : ضربي زيدا قائما ، وإن كان في الظاهر بعد كلام [غير [٦]] تام فهو في الحقيقة بعد كلام تام .

فإن قيل : فإن المتكلم بهذا الكلام لم يرد ضربي زيدا إذا كان ، إنما أراد ضربي زيدا إذا كان قائما ، فقائم أيضا ليس بعد كلام تام ولا بعد كلام في حكم التام ، لأنك لو قلت : ضربي زيدا إذا كان ما قدمته لم يتم مراد القائل .

قيل : هذا فهم سوء في أن الحال لا تكون إلا بعد تمام ، ليس معناه بعد تمام مراد المتكلم ، إنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاما ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم ، ألا ترى أن القائل : قام زيد ضاحكا . إنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكا ، فلا يتم مراده في قولك قام زيد ، فإن [٧] كان معنى كون الحال بعد تمام الكلام بعد تمام مراد المتكلم ، فليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم [لأن المتكلم [٦]] إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال وإنما معنى كون الحال بعد

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) انظر المصادر السابقة في ص : ٧٣٠ هـ٦ .
(٣) ب : وهو .
(٤) بياض في : ب .
(٥) ب : فإذا .
(٦) تكملة من : ب .
(٧) ب : فلو .

تمام الكلام مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تاما وإن لم يتم فيه مراد المتكلم (١) .

قوله : العامل في الحال إما فعل (٢) .

يريد بذلك ما فيه لفظ الفعل ، وهو الفعل أو ما في الفعل مما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول نحو : ضاحكا قام زيد ، ونحو : ضاحكا زيد قائم ونحو : ضاحكا زيد مضروب .

وقوله : ما لم يكن العامل فيه صلة للألف واللام (٣) .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا زيد القائم ، ولا زيد ضاحكا القائم ، كما يجوز ضاحكا زيد قائم وزيد ضاحكا قائم ، لأنه إذ ذاك من صلة الألف واللام والصلة لا تتقدم على الموصول (٤) .

وقوله : أو أن (٥) .

يريد أنه لا يجوز ضاحكا أن يقوم زيد يعجبني على معنى أن يقوم زيد ضاحكا يعجبني .

وقوله : أو مصدرا (٦) .

---

(١) قال ابن بابشاذ : « والعلة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخبر فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلا بعد شيء قد تم . فإن قيل : ما تصنع بقولهم : ضربي زيدا قائما ، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام على ما قبلها ؟ قيل : هذا وشبهه مقدر بالتمام ، لأن ضربي زيدا في معنى : ضربت زيدا ، أو في معنى : ضربي زيدا إذا كان قائما . فحذف الخبر وسد الحال مسد الخبر » ، شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨أ ، وفيها : إما لفظ .

(٣) الجزولية : ١٨أ ، وقبله : « ويجوز التقديم والتأخير ما لم ... » .

(٤) انظر في منع تقدم شيء من صلة الألف واللام عليها . وهو مذهب البصريين دون الكوفيين :- اللمع ٢٦٢ ، المنصف ١٣٠/١ - ١٣١ ، الغرة ١٨٨/٢ب .

(٥) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما ، وقال اللورقي : « وفي بعض النسخ : أو أن أو مصدرا ... » ، المباحث الكاملية ٤٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١٨أ .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا قيام زيد أعجبني .

وخص الألف واللام وأنْ والمصدر من بين سائر الموصولات والموصولات /١٤٩ب كلها في ذلك سواء [١] ، وقد كان أحسن مما قاله أن يقول : ما لم يمنع من ذلك كونه صلة ؛ على أنه لو قال ذلك لم يتم كلامه أيضا ، وكان ينقصه أن يقول : أو واصلا إلى صاحب الحال بحرف الجر ، ففي هذا القسم لا يجوز التقديم على العامل في الحال ولا علي صاحب الحال نحو : مررت بهند ضاحكةً ، لا يجوز ضاحكة مررت بهند ولا مررت ضاحكة بهند [٢] ، أو تكون [٣] الحال جملة في أولها [٤] الواو نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، لا يجوز أن تقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وإن كان العامل فعلا ؛ لأن هذه الواو أصلها العاطفة ، فحفظ عليها حكم أصلها ، فكما [٥] أنها لو كانت عاطفة لم تتقدم على قولك جاء زيد ، كذلك إذا صُيِّرتْ رابطة لا تتقدم أيضا رعيا لأصلها [٦] .

وقوله : وأما معنى فلا يجوز التقديم بخلاف الظرف [٧] .

يريد به ما فيه معنى الفعل لا لفظه كاسم الاشارة والمجرورات والظروف وما [٨] كان مثلها في أنه لا يعمل عمل الفعل إلا في المضمر المستتر أو التمييز نحو : خير منك ومثلك فإن [٩]

---

(١) قال ابن السراج : « .... الصلة لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو : صلة (الذي وأن) » ، الأصول ٢٢٣/٢ .

(٢) انظر في منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وفاقا لجمهرة النحاة خلافا لابن كيسان : الكتاب ٢٧٧/١ ، المقتضب ١٧١/٤ ، الأمالي الشجرية ١٨٠/٢ – ١٨١ ، المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف ٣٥٠/٢ .

(٣) ب : وتكون .

(٤) ب : أوله .

(٥) ب : كما .

(٦) انظر في منع تقدم الحال إذا كانت جملة في أولها الواو وفاقا للجمهور وخلافا للكسائي والفراء وهشام . المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح الجزولية ٨٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف ٣٥٠/١ .

(٧) الجزولية : ١٨أ .

(٨) ب : أو ما .

(٩) ب : وان .

كان فيه (لفظ الفعل) (١) فحكمه حكم هذا (٢) ، وقد كان ينبغي له أن يشير إليه ، وليس في كلامه منه شيء .

ويريد بقوله بخلاف الظرف أنه لا يجوز : زيد ضاحكا في الدار ، ويجوز : يوم الجمعة زيد في الدار (٣) .

وقوله : وتقع الجملة الفعلية موقعها (٤) .

مثال ذلك : جاء عمرو وقد ضحك ونحو (٥) : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : والاسمية (٤) .

مثال ذلك : جاء زيد يده على رأسه ومنه (٦) :-

نَصَفَ النَّهَارُ الماءُ غَامِرُه ... ورَفِيقُه بالغَيْبِ مَا يَدْرِي (٧)

---

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) قال العطار : « وإنما امتنع العامل المعنوي من العمل في الحال إذا تقدمت عليه لضعفه ، والعامل اللفظي يضعف عمله فيما يتقدم عليه ، ألا ترى أن الفعل الذي هو الأصل في العوامل إذا تقدم مفعوله عليه جاز رفعه بالابتداء وجاز دخول حرف الجر عليه .... فإذا تأخر لم يجز رفعه ولا دخول حرف الجر عليه لقوته إذا تأخر معموله فيعمل فيه ، ولضعفه إذا تقدم عليه ، فإذا كان العامل الحقيقي يضعف عمله فيما يتقدم عليه كان العامل المعنوي أشد ضعفا فلا يعمل فيه إلا قليلا » ، المشكاة والنبراس ٢١٩/١ (ف) .

(٣) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٤٥١/١ .

(٤) الجزولية : ١٨أ .

(٥) ب : ويجوز .

(٦) قول الأعشى ، وقيل : المسيب بن علس بن مالك الجماعي وهو خال الأعشى ، وكان الأعشى راوية له ، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . انظر : الخزانة ٢٤٠/٣ .

(٧) من البحر الكامل من قصيدة مدح بها قيس بن معديكرب الكندي مطلعها :-

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوُدّ مِنْ فَتْرِ ... وَهَجَرْتَها وَرَضِيتَ بالهَجْرِ

نصف : يريد انتصف النهار والماء غامره وهو تحت الماء ، يعني الغواص . الخزانة ٢٣٤/٣ .

الشاهد فيه : مجيء الجملة الاسمية (الماء غامره) حالا .

القصيدة ليست في ديوان الأعشي المطبوع ، أدب الكاتب ٢٧٨ ، الجمهرة ٨٣/٣ ، سر الصناعة ٦٤٢/٢ ، الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، المباحث الكاملية ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ٢١٢/١ ، المغني ٥٥٩/٢ ، ٧٠٧ ، شرح شواهد المغني ٨٧٨/٢ - ٨٧٩ ، الخزانة ٢٣٣/٣ - ٢٤١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٨٨/٧ - ٩٠ ، الدرر اللوامع ٢٠٣/١ .

ونحو جاء زيد والشمس طالعة .

وقوله : فإن خلت الجملة الاسمية منه [١] لزمتها واو الحال [٢] .

مثال ذلك ما ذكرناه من قولهم : جاء زيد والشمس طالعة ومن قوله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : إلا والفعل ماض معنى [٢] .

مثاله : جاء زيد ولم /١٥٠أ يضحك عمرو يريد أنك لا تقول : جاء زيد ويضحك عمرو . كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا عمرو لأن الواو إنما هي من روابط الجمل لا من روابط المفردات [٣] ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجريانه عليه [٣] .

[وقوله [٤]] : أو معنى ولفظا [٢] .

مثاله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضي معنى [٢] .

أي لا تقول : جاء زيد ويضحك [٥] كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا لما ذكرناه [٦] من أن الواو لا تربط المفردات ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجريانه عليه .

وقوله : إلا قليلا [٢] .

---

(١) منه : أي من الضمير العائد على صاحب الحال .

(٢) الجزولية : ١٨أ .

(٣) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٤٥٣/١ . من غير عزو إلى الشارح .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : ولم يضحك ، والصواب ما أثبته لأن المضارع هنا ماض معنى وهو يريد التمثيل للمضارع غير الماضي معنى .

(٦) انظر ما سبق من أن الواو لربط الجمل ، وحمل المضارع على اسم الفاعل .

مثاله : قمت وأصك عينه [(١)] ، والصواب في هذا الموضع أن الواو لم تدخل لتأكيد ربط المضارع بما قبله لما قلناه من جريان اسم الفاعل عليه فأجرى المضارع مجراه في أن لم يربط بالواو ، وإنما دخلت الواو هنا مؤكدة لربط الجملة الاسمية بما قبلها ، وأن المبتدأ بعدها مضمر والتقدير : وأنا أصك عينه [(٢)] لأنه قد كثر مجيء المبتدأ بعد هذه الواو فجاز إضماره إذا فهم معناه .

وقوله : كان مختارا [(٣)] .

أي الاختيار جاء زيد ويده على رأسه ، ولا أدري ما هذا الاختيار ، بل قولهم : جاء زيد يده على رأسه جيد جدا لأن الحال فيه مرتبطة بصاحبها بالضمير الذي فيها وعليه قول الشاعر [(٤)] يصف [غائصا [(٥)]] :-

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُه ... ورَفِيقُه بالغَيْبِ مَا يَدْرِي [(٦)]

يريد نصف النهار عليه الماء غامره أي في هذه الحال فهذا كلام صحيح لارتباط الحال بصاحبها ، فلا أدري لأي شيء يكره [(٧)] حتى يختار أن يكون بالواو والحال فيه قد جاءت على ما ينبغي ، إلا أن يريد أنه بالواو مختار ، لأن الارتباط فيه أكثر منه [في [(٥)]] جاء زيد يده على رأسه من حيث كان الربط في قولك : جاء زيد ويده على رأسه /١٥٠ب بالهاء ثم وكد بالواو ، وهو في قولك : جاء زيد يده على رأسه بالهاء خاصة ، فإن كان ذلك مراده فيمكن [(٨)] ، ويكون [قوله [(٥)]] : إن [(٩)] ذلك مختار

---

(١) من أمثلة : إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، المباحث الكاملية ٤٥٤/١ ، شرح الجزولية ٨٥٩/٢ .

(٢) قال اللورقي : « وقد سمع منهم : قمت وأَصُكُّ عينه ، أي وأنا أصك ، هذا إذا كان مثبتا » ، المباحث الكاملية ٤٥٤/١ .

(٣) الجزولية : ١٨أ ، وقبله : « وإذا لم يجب الإتيان بالواو في الجملة الاسمية ... » .

(٤) هو الأعشى أو المسيب بن علس .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) سبق تخريجه . انظر ص : ٧٣٤ .

(٧) ب : أنكره .

(٨) قال ابن جعفر : « الجملة الاسمية الحالية إذا كانت ذات عائد لم يجب أن يؤتى بالواو معها نحو : جاء زيد فرسه جامح ، وانطلق بكر برذونه جامح ، لكنه وإن لم يجب فهو المختار الأحسن كقولك : وفرسه جامح إذ الضمير وإن كان رابطا إلا أن الواو تعاضده وتظاهره على الربط » ، المنهاج الجلي ١٠٥ب .

(٩) ب : لأن .

مجازا ، لأن ذلك يوهم أنه إذا لم يكن بالواو فهو مكروه وليس فيه من الكراهية شيء فيكون المؤلف إذن إذا عبر بمختار [١] عن معنى أنه مؤكد الربط قد تجوز والتجوز سائغ ، فلذلك قلت : إنه يمكن أن يكون مراد المؤلف مع أن الحال بالواو كأنها أبين منها [٢] دونها ، هذا وجه عبارته عن هذا المعنى بأنه مختار وإلا فما يظهر لي وجه لاختياره سواه .

وإنما نقل هذا من الزمخشري في مفصله [٣] ، فانه [أعني الزمخشري [٤]] زعم أن الاختيار في هذا النوع أن يأتي بالواو حتى إنه قال وقولهم : جاء زيد عليه جبة وَشْي إنما هو على تقدير : مستقرة عليه جبة وشي [٥] ، فيظهر من هذا الكلام ضعف مجيء هذا دون واو ، فلذلك عدل إلى التقدير الذي قدره به حتى يخرج عن أن تكون الحال هنا جملة لا واو فيها وليس ذلك ضعيفا كما يظهر من كلامه لما بيناه من أن الحال مرتبطة بصاحبها ، بل الوجهان جيدان غير أن الواو تأكيد للربط ، وكون ذلك ضعيفا [٦] – أعني إسقاط الواو – هذا الذي يظهر من كلام الزمخشري ، لا ما تقدم لنا في تفسير كلام هذا الرجل من أنه يمكن أن يريد بكون [٧] الواو فيها مختارا ضعف اسقاط الواو من جهة [كون [٤]] الكلام بالواو أشد ارتباطا على ما تقدم لنا من تفسير ذلك ، لأن ذلك لا يقتضي أن إسقاط الواو ضعيف بل هو وجه جيد ، وإن كان غيره أجود منه .

فإن كان الزمخشري أراد ذلك الذي قلناه من التجوز في كلام هذا المؤلف ، فلأي شيء يحتاج في قولهم : جاء زيد عليه جبة وشي إلى التأويل الذي تأوله فيه ، وهو لا ضعف [٨] فيه على ما قلناه ، إذا [٩] /٢٣٤ كان جبة وشي مبتدأ لأن ذلك – أعني

---

(١) ب : المختار .

(٢) ب : فيها .

(٣) ص : ٦٤ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) نصه : « والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة ، وأما لقيته عليه جبة وشي ، فمعناه مستقرةً عليه جبة وشي » . المفصل ٦٤ .

(٦) ب : ضعيف .

(٧) أ : كون .

(٨) ب : الأضعف .

(٩) بداية سقط كبير في نسخة : أ ، والترقيم الآن من نسخة : ب .

كون الجملة من المبتدأ والخبر وفيها الرابط دون واو – لا يوجب أن يتأول الكلام ، ويهرب فيه من جعله مبتدأ وخبرا إلى أن لا يجعل ذلك جملة من مبتدأ ولا خبر فيها المضمر دون واو ، لأن ذلك غير مكروه ولا يهرب إلا من مكروه ، ولا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه الكراهة إذا لم يتأول ، لكن يمكن أن يكون قصد الزمخشري هنا إلى أمر آخر ، وهو أن أبا علي الفارسي مذهبه في المجرور والظرف إذا اعتمد واحد منهما أن يرتفع ما بعده به رفع الفاعل بفعله (١) ، فكان الزمخشري مذهبه مذهب الفارسي ، فيقول وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي ليس من الابتداء ، وإذا لم يكن كذلك وكان جبة وشي مرفوعا بعليه لأنه نائب مناب مستقرة خرج عن كون هذا الكلام مبتدأ وخبرا . أو ذلك مما ينبغي أن يخرج عنه لما فيه من قبح رفع ما بعد الظرف المعتمد بالابتداء مع أن الكلام بالحال التي هي مبتدأ وخبر بالضمير دون واو ليس يبين بيان الحال التي هي كذلك وفيها الواو .

فكما اجتمع في هذا الكلام الذي هو عليه جبة وشي هذان الوجهان حسن إذ ذاك أن يهرب منه إلى أن يجعل جبة وشي مرفوعة بـ(عليه) لنيابتها مناب مستقرة في حال اعتمادها فإن كان الزمخشري قد ذهب إلى هذا فما أساء ولقد أحسن ما شاء .

وقوله : وفي حكم الماضي معنى أو لفظا ومعنى (٢) .

---

(١) قال أبو علي الفارسي : « وإذا كان قد جاز في ضرب من القياس أن يرفع بالظرف في نحو : في الدار زيد ، مع أنه لم يجر صفة على موصوف ، وجب إذا جرت معه صفة أن يجب الرفع بها ، لأنها إذا جرت صفة كانت أذهب في باب الفعل ، وأقعد فيه منها إذا لم تجر صفة ، لأن الصفة تؤكد معنى الفعلية وتحقق الشبه » ، البصريات ٥١١/١ . وانظر الشيرازيات ٩٠أ – ٩١أ .

وقد أفرد لهذه المسألة بابا سماه « باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء إيضاح الشعر ٢٨٧ – ٢٩٧ . واستشهد لهذه المسألة بشواهد كثيرة منها :-

وَسْطَهُ كاليراع أو سرج المجدل ... حينا يخبو وحينا ينير

وعلق عليه قائلا « ... وإن نصب (وسطه) على الظرف كان موضع الكاف رفعا بأنها فاعلة بالظرف ولا يجوز أن يكون رفعا بالابتداء .... » .

إيضاح الشعر ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(٢) في ب : معنى أو لفظا أو معنى ، والتصويب من الجزولية : ١٨أ – ب .

أي أن الاختيار : جاء زيد ولم يضحك ، وجاء زيد وقد ضحك ، ويجوز جاء زيد لم يضحك وجاء زيد قد ضحك .

وقوله : أو مقدرة [١] .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٢] على من قدرها ها هنا [٣] .

(١) الجزولية : ١٨ب ، وقبله : « لابد من قد في الماضي لفظا ومعنى ظاهرة أو مقدرة » .
(٢) ﴿ ... أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... ﴾ [النساء : ٩٠] .
(٣) ممن قدر (قد) هنا الفراء في معاني القرآن ٢٨٢/١ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٩٥/٢ ، والنحاس في إعراب القرآن ٤٤٣/١ ، والعكبري في التبيان ٣٧٩/١ .

« باب الابتداء »

قوله : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى [١] .

يريد أنه لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظا ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى خاصة نحو : زيد قائم ، وقائم زيد [٢] .

ويريد بالكلام /٢٣٥ ما بدا بحده في هذا التأليف من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع » [٣] ، ولا يريد أول ما يتكلم به المتكلم ، فإنهم يقولون في أبوه من قولك : زيد أبوه قائم مبتدأ وليس أول ما يتكلم به المتكلم ، لكن قوله : أبوه قائم يقال له كلام على ما حده في أول التأليف ، لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وأبوه منه أول معنى .

ومعنى قوله أولا في المعنى أنه مخبر عنه لم يعمل فيه خبره كما عمل في المخبر عنه خبره في قولك : قام زيد وضربت زيدا ، وإذا لم يعمل فيه خبره فالرتبة أن يكون المخبر عنه قبل الخبر إلا أن يمنع من ذلك [أمر [٤]] لفظي ، وهو ما يقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فلما كان الأب من قولك : زيد أبوه قائم أول كلام معنى ، وهو مسند إليه الخبر فينبغي أن يكون مبتدأ وإن لم يكن أول ما يتكلم به المتكلم .

وكذلك زيد في قولنا : إنما زيد قائم وفي قولنا : ما زيد قائم وما أشبه ذلك .

وكذلك زيد في قولنا : قائم زيد وهو مبتدأ ؛ لأن قولك قائم زيد كلام على ما حده في أول هذا التأليف ، و(زيد) منها أوله في الرتبة من حيث كان مخبرا عنه لم يعمل فيه

---

(١) الجزولية : ١٨ب .

(٢) قال اللورقي : « وقد احترز بقوله : معنى عن المبتدأ المقدم عليه خبره » المباحث الكاملية ١/٤٥٨ .

(٣) الجزولية : ١ب .

(٤) بياض في : ب .

والنص نقل تاما معزوا إلى الشارح في المباحث الكاملية ١/٤٥٨ – ٤٥٩ ، شرح الجزولية ٢/٨٦٢ ، والتصويب منها .

خبره ، فهو اسم مجعول أول الكلام معنى مسند إليه الخبر ، إلا أنه يقتضي هذا الكلام أن قولنا : إن زيدا قائم وكان زيد قائما أن يكون [زيد [١]] في ذلك كله مبتدأ ؛ لأنه أول لخبره ، كما كان أبوه في قولك : زيد أبوه قائم أولا لخبره ، وإن لم يكن واحد منها أول ما يتكلم به المتكلم ، وهذا لم يقله أحد فكان حقه أن يزيد في وصف المبتدأ إذ قال : « الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر » [٢] أن يقول : معرى من العوامل اللفظية .

فإن قلت : فقد ذكره بعد في قوله : « وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية » [٢] .

فالجواب : أنه ذكره شرطا في ارتفاعه بالابتداء لا شرطا في كونه مبتدأ ، فأوهم إسقاطه من حد الابتداء إلى المبتدأ أن المبتدأ قد يكون غير معرى ، وإن لم يكن مرتفعا بالابتداء لأنه إنما شرط التعرى في ارتفاعه لا في حقيقة الابتداء .

لكن عذره في ذلك أن تقول : قد علم أنه ليس في الدنيا مبتدأ إلا وهو مرفوع /٢٣٦ لفظا أو تقديرا أو حكما على موضعه بالابتداء ، فلما شرطت التعري في كونه مرفوعا بالابتداء ، كان ذلك شرطا في كونه مبتدأ إذ لا يكون مبتدأ إلا مرتفعا بالابتداء على وجه من الوجوه التي ذكرنا .

وقوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر [٢] .

ليس هذا مذهب سيبويه ، إنما هو مذهبه أن [الابتداء [٣]] يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر [٤] ، وهو الحق ، لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة وإنما يطلب

---

(١) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٢/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨ب .

(٣) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٣/٢ .

(٤) قال سيبويه : « فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وذلك قولك : عبد الله منطلق » ، الكتاب ٢٧٨/١ . وانظر : ٤١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٩٢ .

المبتدأ والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، فتخيل من قال : الابتداء يرفعهما [١] ، أن الابتداء هو الطالب لهما ، وذلك إن قيل في الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز من حيث كان يطلب المبتدأ ، والمبتدأ طالب للخبر . فتوهم قائل هذا القول أن الابتداء طالب للخبر ، وكذلك هو ، إلا أنه بواسطة المبتدأ [٢] .

فصارت الحقيقة إذن أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ ، فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل فيما يطلبه فينبغي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر ، وبهذا قال سيبويه [٣] .

وإذا كان قول من قال : إن الابتداء هو العامل فيهما قولا مجازيا ، فينبغي أن يكون قول سيبويه أولى منه من هذه الجهة ، إلا أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة وهو أن فيه جعل الرافع المعنوي يرفع مرفوعين ، وقد كان الرافع اللفظي لا يرفع أكثر من واحد ، فقد أدى هذا القول مع أنه مجازي إلى أمرين فاسدين وهما :-

أن يكون الرافع المعنوي أقوى من اللفظي .

وأن يكون رافع يرفع أكثر من واحد .

وذلك كله فاسد فبطل هذا القول المجازي بالجملة [٤] .

---

(١) هو مذهب الأخفش والرماني وينسب إلى ابن السراج والزمخشري .

انظر : المفصل ٢٤ ، التبيين ٢٢٩ ، التعليقة ٢٣ب - ٢٤أ ، الارتشاف ٢٨/٢ .

(٢) قال ابن النحاس : « ... إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر ، وربما قيل : إن هذا مذهب سيبويه - رحمه الله - استنباطا وإلا فليس مصرحا به في كتاب سيبويه - رحمه الله - » ، التعليقة ٢٤أ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٧٤٢ هـ ٤ .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٤٥٩/١ - ٤٦٠ ، شرح الجزولية ٨٦٤/٢ .

وقد أغفل الشارح باقي أقوال النحاة في رافع المبتدأ والخبر ، وإنما أورد قولين هما : أن الابتداء رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر ، أو أن الابتداء رفع المبتدأ وهما رفعا الخبر . =

وقوله : والمبتدأ معتمد البيان (١) .

أي أنه مبين لصاحب الفائدة ، وقوله في المبتدأ : إنه المعتمد لذاته هو صاحب الفائدة إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان من الكلام كله المبتدأ دون الخبر .

وقوله : والخبر معتمد الفائدة (١) .

أي أنه الجزء المستفاد .

وقوله في الخبر : إنه المعتمد في بيان الفائدة أي أنه ليستفاد الخبر إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان – أعني بيان الفائدة من الكلام كله – الخبر دون /٢٣٧ المبتدأ .

وقوله : منها الاعتماد على حرف نفي (٢) .

مثاله : ما رجل قائم .

وقوله : أو استفهام (١) .

مثاله : أرجل قائم أم امرأة ؟

وقوله : أو ظرف هو الخبر (١) .

مثاله : في الدار رجل ، وشرطه أن يكون الظرف معرفة ، لو قلت : في دارٍ رجل

= وقيل : إن المبتدأ ارتفع بالشبه بالفاعل وبه قال الزجاجي ، وقيل : ترافعا أي رفع المبتدأ الخبر ورفع الخبر المبتدأ وهو مذهب الكوفيين وقيل غير ذلك .

انظر : المقتضب ١٢/٤ ، ١٢٦ ، المرتجل ١١٤ – ١١٥ ، أسرار العربية ٦٧ – ٦٩ ، الإنصاف ٤٤/١ – ٥١ ، التبيين ٢٢٤ – ٢٣٢ ، شرح المفصل ٨٣/١ – ٨٤ .

(١) الجزولية : ١٨ب .

(٢) الجزولية : ١٨ب ، وقبله : « ويكون المبتدأ معرفة ونكرة ، فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشرط منها .... » .

لم يجز [(١)] ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشترط هذا الشرط فيه ولا يطلق القول فيوهم جواز ما لا يجوز ، إلا أن عذره في أن لم يقيده بهذا التقييد أن فائدة هذا التقييد أن لا يجوز قولك : في دارٍ رجل فله أن يقول : إن قولك . في دار رجل غير مفيد أصلا ، وليس كذلك في الدار رجل ورجل في الدار لأن هذين يمكن أن يفيدا فلم يحتج إلى الإعلام بأن غير المفيد لا يجوز لأن من المعلوم امتناع جوازه ، وبقي المقيد الذي يمكن جوازه . فاعلم [أن [(٢)]] الجواز ما تقدم الخبر فيه من ذلك ، وهو قولك : في الدار رجل ، واقتضى ذلك أن ما لا يتقدم فيه الخبر وهو قولك : رجل في الدار غير جائز .

وقوله : ومنها الاختصاص [(٣)] .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [(٤)] .

وقوله : ومنها العموم [(٣)] .

مثاله : كل أحد يموت .

وقوله : كون الكلام في معنى كلام [(٥)] ... إلى آخره .

مثاله : شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ [(٦)] ، لأنه في معنى : ما أهر ذاناب إلا شر .

وقوله : وأن يكون في النكرة معنى الدعاء [(٧)] .

---

(١) قال الأبذي : « أو ظرف أو مجرور هو الخبر بشرط أن يكونا معرفتين ، فإنه إذ ذاك تقع الفائدة ، فإن كانا نكرتين لم تقع بهما فائدة مثل أن تقول : في داره رجل ، أو في دار رجل ، وإذا لم تقع في الإخبار بهما فائدة لم يجز الكلام » ، شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وانظر في هذا : المباحث الكاملية ٤٦١/١ .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق .

(٣) الجزولية : ١٨ب .

(٤) تمامها : ﴿ ... وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ، أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّار ، وَاللهُ يَدْعُو إِلَى الجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

(٥) الجزولية : ١٨ب ، وبعده : « .... آخر لا يخل بمعناه كون الاسم فيه نكرة » .

(٦) كأنهم سمعوا هرير الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك ، أي أن الكلب إنما حمله على الهرير شر . وهو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

انظر : الكتاب ١٦٦/١ ، مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، المستقصى ١٣٠/٢ ، زهر الأكم ٢٢٩/٣ .

(٧) ليس في نسخة فاس ١٨ب ، وهو موجود في التيمورية ٧٧ .

مثاله : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) و ﴿ وَيْلٌ لِلْكَافِرِيْنَ ﴾ (٢) .

وقوله : جامد (٣) .

مثاله : أخوك زيد .

وقوله : ومشتق (٣) .

مثاله : زيد قائم .

وقوله : وقسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ مبالغة في التشبيه (٣) .

مثاله : أبو يوسف (٤) أبو حنيفة (٥) والأصل أبو يوسف : مثل أبي حنيفة ثم حذف مثل الذي هو المبتدأ مبالغة في التشبيه .

وقوله : وقد يكون معه لا فيه (٣) .

---

(١) وردت في عدة آيات من القرآن الكريم : الأنعام : ٥٤ ، الأعراف : ٤٦ ، الرعد : ٢٤ ، النحل : ٣٢ ، القصص : ٥٥ ، الزمر : ٧٣ .

(٢) الآية ﴿ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِيْنَ مِن عَذَابٍ شَدِيْدٍ ﴾ [إبراهيم : ٢] .

(٣) الجزولية : ١٨ب وقبله : « وخبر المبتدأ : مفرد وجملة ، والمفرد ثلاثة أقسام : قسم هو المبتدأ ، وينقسم قسمين جامد ... » .

(٤) أبو يوسف (١١٣ – ١٨٢ هـ) .

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه وولي القضاء ببغداد أيام المهدى والهادي والرشيد ، له مصنفات كثيرة .

« تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ – ٢٥٥ ، وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ – ٣٨٨ » .

(٥) أبو حنيفة (٨٠ – ١٥٠ هـ) .

النعمان بن ثابت بن زوطي الفقيه الكوفي التيمي ولاء ، سمع عطاء بن رباح ونافعا مولى ابن عمر ، كان كريما جوادا حسن الخلق والمنطق . أراده المنصور على القضاء فرفض .

« تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ – ٤٥٤ ، وفيات الأعيان ٤٠٥/٥ – ٤١٥ » .

أي لأنه غير مشتق [١] .

وقوله : وقد لا يكون [٢] .

يعني قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، دون أن يقترن به قولك : شيخه .

وقوله : وواقع موقعه هو الظرف [٢] .

مثاله : زيد أمامك لأنه أقيم مقام كائن وكائن هو المبتدأ .

وقوله : ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ [٢] .

لأنه قائم مقام المشتق فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه ، فإن قلت وكذلك القسم الذي قبل هذا نحو : زيد الأسد وأبو يوسف أبو حنيفة قد قام مقام ما /٢٣٨ هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ،ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام (مثل) [٣] وهو مشتق فإنه لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان في ما قام مقامه وتحمله هناك .

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين أن الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادة [٤] فيتحمل من الضمير ما كان يتحمله ، والذي قام في هذا الآخر مقام الخبر قام مقامه على معناه ولكن زيادته أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة فتغير المعنى وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يتحمله هذا إذا قلنا : إن قولنا أبو يوسف أبو حنيفة ، بزيادة معنى أنه هو هو

---

(١) قال الأبذي : « ومثله ش – يعني الشلوبين – بقوله : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وهذا كما ترى فإن قولك : أبو حنيفة شيخه مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول فيكون هذا من قبيل الإخبار بالجملة عن المفرد ، ونحن نتكلم الآن في الخبر المفرد لا في الجملة » ، شرح الجزولية ٨٨٢/٢ .

وهذا المثال الذي أورده الأبذي عن الشارح ورد في الشرح الصغير ١٧٨ ، ممثلا به لهذه الفقرة .

(٢) الجزولية : ١٨ب .

(٣) كذا في الأصول ، ولعله أراد : مماثل .

(٤) ب : زيادته والتصويب من شرح الجزولية ٨٨٦/٢ .

مبالغة وإن لم يُقَل ذلك ، ولكن تقول : إنه معنى أصله الذي حذف منه يحمل من الضمير ما كان يتحمله ، فلك إذن هنا وجهان (١) والذي قبله ليس فيه إلا وجه واحد وهو تحمل الضمير لا غير لأنه بمعنى أصل الذي حذف منه ولابد .

وقوله : لابد فيها من ضمير لفظا (٢) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : أو نية (٢) .

مثال : زيد قام .

وقوله : إلا أن يكون في المعنى نفس المبتدأ (٣) .

مثاله : الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن ، ومثل ما جاء في قوله ﷺ : « أَفْضَلُ ما قلتُه والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إلا اللهُ » (٤) .

وقوله : وربما حذف الضمير للعلم به (٥) .

مثاله : البُرُّ الكُرُّ (٦) بستين . أي : الكر منه .

وقوله : كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة (٥) .

مثاله : الهلالُ والله ، لقوم يتراءون الهلال أي : هذا الهلال وقولك : المسكُ والله ، إذا شممت ريحا طيبة ، أي : هي المسك .

---

(١) أي أن يكون متحملا للضمير أو غير متحمل .

(٢) الجزولية : ١٨ب .

(٣) الجزولية : ١٨ب – ١٩أ .

(٤) أخرجه الإمام مالك قال : « عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ قال : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

« الموطأ ١٤٣ رقم الحديث (٥٠٠) ، ٢٩١ رقم الحديث (٩٥٥) » .

(٥) الجزولية : ١٩أ .

(٦) الكر : مكيال لأهل العراق ، مقداره اثنا عشر وسقا ، كل وسق : ستون صاعا . اللسان ١٣٧/٥ (كر) .

وقوله : والخبرُ أخرى [١] .

مثاله : لولا زيد لأكرمتك أي : لولا زيد موجود ، وإن كان لم ينطق بموجود استغناء عنه لكن المعنى عليه ، ألا ترى أن المعنى لولا وجود زيد ولولا أن زيدا موجود .

وقوله : وقد يلزم فيه الأصل [١] .

يعني : تقديم المبتدأ .

وقوله : إذا كان المبتدأ ضمير الشأن [١] .

مثاله : ﴿ ... هُوَ اللهُ أَحَد ﴾ [٢] .

وقوله : أو متضمنا معنى حرف له صدر الكلام [١] .

مثاله : من جاءك ؟ ومن يكرمني أكرمه .

وقوله : أو مضافا إلى ما تضمنه [١] .

مثاله : غلام من جاءك ؟ ، وغلام من يضرب اضربه .

وقوله : أو كان معه لام الابتداء [١] /٢٣٩ .

مثاله : لزيد قائم .

وقوله : أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة [١] .

مثاله ذلك : قوله : زيد في جواب من سأل فقال : من في الدار ؟ فيقدر الخبر المحذوف لزيد بعده وتقول تقديره : زيد في الدار ولا تقدره قبل زيد فتقول في التقدير : تقديره في الدار زيد لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرا ولا دليل على تقديمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بدليل ، ألا ترى أنهم إذا قدروا [٣] الخبر في لولا زيد لأكرمتك كيف يقدرونه مؤخرا ؟ فيقولون : لولا زيد حاضر لأكرمتك ولا يقدرونه مقدما فيقولون : لولا حاضر

---

(١) الجزولية : ١٩أ .   (٢) الإخلاص : ١ .

(٣) ب : قدموا . والصواب ما أثبت من الشرح الصغير ١٧٩ .

زيد ، لأن الخبر لما كان هنا محذوفا والأصل فيه أن يكون مؤخرا ، لم ينبغ أن يعدل في تقديره عن الأصل إلا بدليل (١) .

وقوله : أو كانا معرفين (٢) .

مثاله : أخوك زيد أي لا يكون المقدم إلا مبتدأ ولا المؤخر إلا خبرا لأنه إن تقدم الخبر هنا التبس تقدمه بكونه مبتدأ والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرا ، فلما التبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز (٣) .

وقوله : أو نكرتين متساويين في الرتبة (٢) .

مثاله : خيرٌ من زيدٍ خيرٌ مِنْ عمرٍو .

وقوله : بَعُدَا (٤) .

لأنهما نكرتان تقاربان المعرفة فتنكيرهما سواء ومقاربتهما للمعرفة أيضا سواء ، فلذلك قال : إنهما متساويان في البعد من المعرفة لكونهما نكرتين وفي الدنو منها بما تخصصا به مما بعدها من المجرور وكون ذلك المخصص مما لا يجتمع مع الألف واللام (٥) .

وقوله : ودُنُوّا (٢) .

أي أنهما لا تدخلهما الألف واللام فتخصصان مع ذلك فدنوا من المعرفة .

---

(١) انظر هذا في المباحث الكاملة ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠١/١ .

(٢) الجزولية : ١٩أ .

(٣) قال الدماميني : « ... إذا قلت : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، فأيهم تقدم حكمت بأنه المبتدأ فإذا قلت : زيد أخوك ، فهو على تقدير أن المخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الأخوة إليه ، وإذا قلت : أخوك زيد ، فعلى العكس ، أي يكون المخاطب يعرف أن لك أخا ويجهل كونه زيدا ، فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان » ، تعليق الفرائد ٧٦٨/٢ (ر).

(٤) الجزولية : ١٩أ وبعده « بعدا عن المعرفة » .

(٥) قال الأبذي : « يعني أفعل لأنهما ... » ثم نقل كلام الشارح من غير أن يعزوه إليه . انظر : شرح الجزولية ٩٠٢/٢ .

وقوله : أو كان المبتدأ مشبها بالخبر [١] .

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وامتنع تقديم الخبر هنا لأنه إذا تقدم التبس تقدمه بكونه مبتدأ ، والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرا [٢] فلما التبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز .

وقوله : وقد يخرج هذا عن أصله [٣] .

مثاله [٤] :-

إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا   يَدَا أَبي العَبَّاسِ والصُّيُوفا [٥]

وهذا مذهب طروي وذلك أن ابن الطراوة يعرب الربيع الجود والخريفا في هذا الموضع خبر إن لا اسمها ويعرب يدا أبي العباس اسم إن لا خبرها ويقول : ان الأصل في هذا الكلم إنما هو أن يدي أبي العباس الربيع الجود والخريف والصيوف ثم قدم الربيع

---

(١) الجزولية : ١٩أ .

(٢) قال ابن جعفر : « لا يجوز تأخيره – يعني المبتدأ – عن الخبر لأن هذا لفظ من الإخبار يفيد كون الخبر أصلا والمبتدأ فرعا له ، محمولا عليه فيما له من الخاصية ، ومشبها به فيها ، فلو قدم لا نقلب المعنى واختل المقصود » ، المنهاج الجلي ١١١ .

(٣) الجزولية : ١٩أ . ويعني أنه يخرج عن أصله من تشبيه المبتدأ بالخبر .

(٤) قول رؤبة .

(٥) من بحر الرجز في مدح أبي العباس عبد الله السفاح الخليفة العباسي أولها :-

يا ليت شعري عندكم حنيفا
وقد جدعنا منكم الأنوفا

الشاهد فيه : الخروج عن الأصل من تشبيه المبتدأ بالخبر . فشبه الربيع الجود والخريف – وحقه أن يكون خبرا مشبها به – بيدي أبي العباس وحقهما أن يكون مبتدأ مشبهاً بالربيع ، فصار الربيع مشبها بها ، فصار عنده من تشبيه الخبر بالمبتدأ .

الديوان ١٧٩ ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المقتضب ١١١/٤ ، الأصول ٢٥٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٠٩/١ ، الإفصاح ١١ ، المباحث الكاملية ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣١/١ (ف) ، المقاصد النحوية ٢٦١/٢ – ٢٦٣ ، همع الهوامع ٢٨٩/٥ ، الدرر اللوامع ٢٠٠/٢ .

الجود والخريف الذي هو خبر إن على اسمها الذي هو يدي أبي العباس ، فلما ولي الخبر إن نصب لأن إن تنصب ما يليها ولما تأخر يدا أبي العباس عن المنصوب ارتفع وقد كان أصله النصب [١] ، [ ] [٢] المؤلف – رضي الله عنه – بين النصين ولا يجمع بينهما ، وليس بخارج في التحقيق وإن كان ابن الطراوة قد قال كما قلت ، إذ زعم أن الربيع خبر إن ويدا أبي العباس هو اسم إن فقيل : كيف نصبت خبر إن ورفعت اسمها ؟

فقال لأن إن لا ترفع ما يليها ولا تنصب [٣] ما يتأخر عن اسمها ، وإنما يكون ما يليها منصوبا وما يتأخر عن اسمها مرفوعا ، فلما قدم فيها الخبر وأخر الاسم لضرورة نصبت ما يليها الذي هو الخبر في الأصل ورفعت ما تأخر عنها الذي هو الاسم في الأصل [٤] .

فيأتي كلام المؤلف لهذه المقدمة منطبقا على مذهب ابن الطراوة في هذا الموضع كما كان أيضا كلامه في أول هذا التأليف في قوله : كل جنس قسم .... الفصل في أحد تأويليه وهو التأويل الذي /٢٤٠ يقال فيه : إن مراده بالفصل تخطئة أبي القاسم في قوله : أقسام الكلام ثلاثة منطبقا على قول ابن الطراوة [٥] – رحمه الله – .

وقول ابن الطراوة في قوله :–

إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا .... البيت [٦] .

---

(١) انظر : الإفصاح ١١أ .
(٢) كلمتان غير واضحتين في المخطوط .
(٣) ب : ترفع وكتب فوقها (كذا) . والصواب ما أثبته .
(٤) هذا هو مؤدى كلام ابن الطراوة إذ تحدث عن قول الشاعر :–

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلّه ... وشَرُّكَ عَنّي ما ارتَوَى الماءَ مُرْتَوِي

فقال : « فلما أولي الخبر ليت نصبه لأنه حرف ناصب يلزم عمله كالباء في ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ بخفض ماوليتها ولا ينقص عملها ، وإن كان ما بعدها غير مضاف إليه ، وإنما هو بحسبه محدث عنه ورفع الاسم على جهة المعاقبة بينهما » ، الإفصاح ١٠ب .
(٥) انظر ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .
(٦) سبق تخريجه ص : ٧٥١ هـ ٥ .

ليس بشيء لأنه زعم فيه أنَّ (إنّ) تنصب الخبر وترفع الاسم ، وهذا غير المعروف في كلامها وزعم فيه أيضا ، أن (إنّ) يتقدم خبر اسمها عليها ، ويتأخر اسمها عن خبرها ، فينتصب الخبر إذا تقدم ويرتفع الاسم إذا تأخر وهذه كلها دعاوى (١) ادعاها ، لا يوجد خبر إن متقدما على اسمها فكيف يدعي مع ذلك نصب خبر إن بها إذا تقدم ورفع اسم إن بها إذا تأخر ، هذا قلب ما الوجود عليه وادعاء قلب ما الوجود عليه غاية الجرأة والحماقة إذا لم يكن عليه دليل ، فقال هو : إن الدليل عليه المعنى وهو أن الغرض تشبيه يدي أبي العباس بالخريف والصيوف ، لا يشبه الربيع الجود والخريف والصيوف بيدي أبي العباس (١) ، قلنا : أن نقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبها به والمشبه به مشبها كقولهم (٢) :-

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُه (٣) ... ..

---

(١) قال ابن الطراوة : « شبه يديه بالغيث ولم يشبه الغيث بيديه » الإفصاح ١١أ .

(٢) القائل هو : ذو الرمة (٧٧ - ١١٧ هـ) .

أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي ، أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبته مية المنقرية شبب بها كثيرا . والرمة : قطعة من الحبل الخلق ، قيل : إن مية لقبته بذلك . قال عنه حماد الراوية : ذو الرمة أحسن أهل الإسلام تشبيها ، وما أخر القوم ذكرهِ إلا لحداثة سنه وأنهم حسدوه .

« طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢ ، ٥٤٩ - ٥٧٠ ، وفيات الأعيان ١١/٤ - ١٧ ، الخزانة ١٠٦/١ - ١١٠ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تَسْأَلِ اليَوْمَ الرُّسُومُ الدَّوَارِسُ ... بِحُزْوَى وَهَلْ تَدْرِي القِفَارُ البَسَابِسُ

وعجز البيت :-

... . إذَا جَلَّلَتْه المُظْلِماتُ الحَنَادِسُ

الرسوم : جمع رسم وهو الأثر . وقيل : بقية الأثر . اللسان ٢٤١/٢ (رسم) .

الدوارس : من درس الشيء إذا عفا أثره ودرسته الريح أي محته . اللسان ٧٩/٦ (درس) . حزوى : موضع . القفار : من القفر وهو الخلاء من الأرض . اللسان ١١٠/٥ (قفر) . البسابس : البر المقفر الواسع ٢٩/٦ (بسيس) . أوراك : الورك ما فوق الفخذ . اللسان ٥٠٩/١٠ (ورك) . جللته : جلال كل شيء غطاؤه اللسان ١١٩/١١ . الحنادس : جمع حندس وهو الليل الشديد الظلمة . اللسان ٥٨/٦ (حندس) .

الشاهد : شبه الرمل بأوراك العذارى تشبيها مقلوبا وحقه أن يشبه الأوراك بالرمل . =

وبأن يسلك هذا المسلك هنا ، ويجعل المشبه الذي هو يدا أبي العباس مشبها به ويجعل الربيع الجود والخريف الذي هو مشبها به مشبها يمشي الوضع على ما الوجود عليه من أن لا يتقدم خبر إن على اسمها ولئلا ينتصب أبدا خبرها ويرتفع اسمها ، وعلى ما قلت فابن الطراوة يقلب الوجود هو عليه ، وأن لا يكون التأويل إلا تأويلنا الذي لا يقلب الوجود عما هو عليه ، هذا لو كان معناك ومعنانا واحدا لكان ينبغي أن يكون تأويلنا أولى من تأويلك لأن تأويلنا لا يقلب الوجود عما هو عليه ، وتأويلك يقلب الوجود عما هو عليه بمجرد الدعوى وأما إذا كان معنانا الذي هو قلب التشبيه ، وتصيير المشبه مشبها به والمشبه به مشبها أبلغ في المعنى ، فينبغي أن يكون تأويلك الذي تأولته مع تأويلنا الذي تأولناه الضلال مع الهدى [١] ، وكما لا ينبغي أن يلتفت مع وجود الهدى ، كذلك لا ينبغي أن يلتفت تأويلك مع تأويلنا أصلا [لأنه [٢]] يدعي في شيء ما ليس في كلامها [٣] مع إمكان حمله على كلامها بوجه صحيح ليس فيه تكلف كثير .

وقوله : /٢٤١ أو كان مخبرا عنه بفعله [٤] .

مثاله : زيد قام .

وقوله : وربما استجيز خروج هذا على أصله في الكلام وهو ضعيف [٤] .

نحو : قاما أخواك على أن الألف ضمير زعم المؤلف أن قاما أخواك ، أخواك فيه مبتدأ وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وهذا وإن كان قد قال به غيره [٥] فينبغي

= الديوان ١١٣١/٢ ، الكامل ١٠١٣/٢ (الدالي) ، الخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، شروح سقط الزند ٢٠٦/١ ، سمط اللآليء ٤٤٣/١ ، المباحث الكاملية ٤٧١/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/١ ، اللسان ٥٠٩/١٠ (ورك) ، الخزانة ٤٤٤/١ .

(١) انظر رد الشارح على ابن الطراوة في حواشيه على الإفصاح ١١أ .

(٢) طمست في : ب .

(٣) أي كلام العرب .

(٤) الجزولية : ١٩أ .

(٥) كالصيمري . انظر : التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، وابن السيد . انظر : إصلاح الخلل ٣٩ .

ألا يقال : وإنما ينبغي أن يكون على ما تقدم من أن أخواك فاعل والألف علامة ، لأن الفاعل مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية [١] ، وقد قال المؤلف : إن هذا الكلام ضعيف فلا ينبغي أن تحمل إلا على وجه يضعف قياسه ، وأما ما قاله المؤلف فليس فيه وجه يضعف قياسه ، فكان ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر الكلام به ، فلما لم يكثر الكلام به ، وضعف دل على ضعف قياسه ، اللهم إلا أن يكون ضعفه من جهة مجيء المثنى على غير المفرد ، وذلك أن قولك : قام زيد إذا تقدم الفعل على الاسم لا يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، فكذلك مثناه لا ينبغي أن يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، وإذا قلنا : قاما أخواك ، على ما قاله المؤلف من أن الأخوين [٢] مبتدأ وقاما خبر مقدم عليه لم يكن من باب الفعل والفاعل ، إنما يكون من باب المبتدأ والخبر فلا تكون التثنية على حد الإفراد ، فيكون الضعف الذي يلحق هذا من جهة مجيء التثنية فيه على غير حد الإفراد ، وحق التثنية أن تجرى على حد الإفراد ، فلما لم تجر التثنية في هذا على الإفراد وكان الاسم الذي بعد الفعل في الإفراد فاعلا والفعل فيه خال من ضمير لا موضع له من الإعراب في أصله وهو في التثنية ليس بفاعل – أعني الاسم الذي بعد الفعل في قولك : قاما الزيدان ، إنما هو مبتدأ والفعل المتقدم خال من الضمير ، لكن فيه ضمير وهو فاعل والفعل والفاعل الذي قبله في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر ، فلم تأت التثنية في ذلك على حد الإفراد ، وحد التثنية أن يجري على حد الإفراد ، فلما لم تجر عليه خرجت التثنية والإفراد في ذلك عن أصلها فلذلك يشكل [٣] /٢٤٢ هذا القول – أعني قول من قال – قاما الزيدان على أن الزيدين مبتدأ وقاما قبله خبر .

وقد ذكر الناس فيه وجها ثالثا وهو أن يكون الألف في قاما إضمارا قبل الذكر يفسره ما بعده ، والزيدان بعده بدل منه [٤] ، ينبغي أن يكون هذا الكلام على هذا

---

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٧ – ٥٨٨ .

(٢) ب : الزيدين ، والصواب ما أثبته .

(٣) غير واضحة في : ب .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٨ هـ ٦ .

الوجه أظهر شذوذا من الوجهين قبله ، لأن العرب غير هؤلاء لا تجيز الإضمار في كلامها قبل الذكر إلا في مواضع خمسة لا تتعداها وهي :-

ضمير الأمر والشأن في أبوابه الذي هو الابتداء والخبر إذ أصله ذلك .

والضمير المفسر بالمنصوب في باب نعم وبئس ، وفي باب رب ، والإضمار قبل الذكر في باب الإعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلا [١] .

والذين قالوا : قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن تكون الواو إضمارا قبل الذكر والاسم بعد ذلك بدل منه قد أضمروا قبل الذكر في غير الأبواب الخمسة التي أجمعت العرب على أن لا يضمر قبل الذكر إلا فيها ، فخرجوا بذلك عن ما اجتمعت العرب عليه في الإضمار قبل الذكر وشذوا فيه عن إجماع العرب ، فلذلك كان هذا الوجه أظهر الوجوه الثلاثة [٢] في الشذوذ كما قلنا .

وقوله : إذا كان مفردا فيه معنى الاستفهام [٣] .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : أو كان ظرفا لا مسوغ للابتداء .... إلى آخره [٤] .

مثاله : في الدار رجل ، واستظهر بقوله : لا مسوغ ... إلى آخره على مثل قوله : عليكم سلام ولهم ويل وأن هذين المبتدأين يجوز تقديمهما وإن كان خبرهما ظرفا مقدما كقولك : في الدار رجل لأن فيهما ما يسوغ الابتداء بهما ، وهو ما فيهما من معنى الدعاء .

---

(١) انظر مواطن الإضمار قبل الذكر في : الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، الأصول ٤١٥/١ ، شرح المفصل ١٠٩/٣ - ١١٨ ، التسهيل ٢٨ ، شرح الكافية ٥/٢ - ٦ ، المساعد ١١٣/١ - ١١٤ .

(٢) يعني أن الألف في (قاما) إضمار قبل الذكر و(الزيدان) بدل منه .

(٣) الجزولية : ١٩أ ، وقبله : « وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله وذلك ... » .

(٤) الجزولية : ١٩أ ، وبعده : « .... بالنكرة سوى تقديمه عليها » .

وقوله : أو كان المبتدأ متصلا بضمير [١] ... إلى آخره .

مثاله : على التمرة مثلها زُبْدا وفي الدار ساكنها .

وقوله : أو كان المبتدأ أَنَّ المفتوحة وما عملت فيه [٢] .

مثاله : عندي أنَّ زيدا منطلق .

وقوله : أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ نكرة [٢] ... إلى آخره .

وهذا عند بعضهم كقولك : رجل في جواب من قال : من في الدار ؟ لأن تقديره في الدار رجل ولا يقدر : رجل في الدار ؛ لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهذا مبني على [أن [٣]] ما قدمه من شروط الابتداء /٢٤٣ بالنكرة هي شروط الابتداء بها خاصة ، ولا يمتنع عندي أن يبتدأ هنا بالنكرة فتقول : رجل في الدار في تقدير الخبر لرجل في قولك في جواب من قال : من في الدار ؟ إذا قلت في جوابه : رجل ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره فلا يجوز أن تقدر الخبر في رجل إذا قلته في جواب من قال : من في الدار ؟ مقدما فيقول : في الدار رجل ، وإنما يقدره مؤخرا بعد المبتدأ ، فيقول : رجل في الدار لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرا والابتداء بالنكرة في الاستفهام جائز [٤] ، وكذلك يجوز الابتداء بها في جواب الاستفهام ويعضد ذلك هنا أن الجواب ينبغي أن يكون على حد السؤال في الابتداء قبل الخبر ، فإذا كان الابتداء بالنكرة قبل الخبر هنا جائز فلا ينبغي أن يكون هذا المثال مثال هذا الموضع لما ذكرناه من أن الابتداء بالنكرة فيه قبل الخبر جائز .

ولكن الذي ينبغي أن يكون مثاله قولك : الإنسان نوعان : رجل وامرأة إذا كان

---

(١) الجزولية : ١٩أ ، وبعده : « ... يعود على شيء في الخبر » .

(٢) الجزولية : ١٩أ .

(٣) تكملة من الشرح الصغير ١٨٤ .

(٤) قال الأبذي : « لأن الابتداء بالنكرة هنا قد نص عليه النحويون ؛ لأنه في جواب الاستفهام ، والاستفهام يبتدأ فيه بالنكرة ، فكذلك ما هو جواب له ، ولأن حق الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، والسؤال مبدوء فيه بالنكرة ، فكذلك جوابه » ، شرح الجزولية ٩١٠/٢ .

قولك رجل وامرأة مرفوعا بالابتداء ، فإن الخبر هنا محذوف وتقديره : منهما رجل ومنهما امرأة ولا تقدره : رجل منهما وامرأة منهما لأنه لا مسوغ للابتداء في هذا التقدير بالنكرة [1] .

(١) نقل هذا الكلام معزوا إلى الشارح اللورقي في المباحث الكاملية ١/٤٧٤ .

« باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره »

قوله : تناول ضميره (١) .

مثاله : زيدٌ قام .

وقوله : الملابس لضميره (٢) .

مثاله : زيدُ قام أبوه .

وقوله : كان تناوله له بواسطة (١) .

مثاله : زيدُ ذُهِبَ به وذُهِبَ بأبيه .

وقوله : أو بغير واسطة (١) .

هو كما تقدم .

وقوله : وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله (٣) .

يريد كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية وذلك قولك : زيدٌ هل ضربته ؟ ، وزيد هل ضربتَ أباه ؟ وزيد هل مررت به ؟ وزيد هل مررت بأبيه ؟ (٤) .

وقوله : فإن كان قبل الاسم حرف لا يليه إلا الفعل فالنصب (٥) .

مثاله : إن زيداً ضربته ضربك .

---

(١) الجزولية : ١٩ب ، وقبله : « إذا ذكر اسم وذكر بعده فعل ... » .

(٢) الجزولية : ١٩ب ، وبعده « مرفوعا ... » .

(٣) الجزلية : ١٩ب ، وبعده : « وجب الرفع » .

(٤) قال ابن عصفور : « هذا ما لم يدخل على الفعل حرف من حروف الصدور وهي : ما النافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإن ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلة لموصول أو صفة لموصوف فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا ، أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجز إلا الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيد ما ضربته وزيد أضربته ؟ .. » ، شرح الجمل ٣٦٣/١ .

وانظر هذا في : المباحث الكاملية ٤٧٧/١ ، شرح الجزولية ٩٢٢/٢ - ٩٢٣ ، المشكاة والنبراس ٢٣٤/١ (ف) .

(٥) الجزولية : ١٩ب .

وقوله : فإن ارتفع فعلى الفعل (١) .

مثاله (٢) :-

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ (٣) ....

فيمن رفع منفساً ، ومعنى رواية الكوفيين (٤) وهي رواية خارجة عن القياس لأن

---

(١) الجزولية : ١٩ب .

(٢) القائل هو : النمر العكلي (.... – ١٤هـ) .

النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، من المخضرمين ، وفد على النبي ﷺ وهو كبير وأسلم كان جوادا واسع العطاء وهابا لما له ، سماه أبو عمرو بن العلاء (الكيس) لجودة شعره وكثرة أمثاله .

« الطبقات الكبرى ٣٩/٧ ، سمط اللآلىء ٢٨٥/١ ، الخزانة ٣٢١/١ – ٣٢٢ ، مقدمة ديوان النمر ٢٩٩ وما بعدها » .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِ ... سَفَهاً تَبَيّتكِ المَلَامَةُ فاهْجَعِي

وعجز البيت :-

... .. وإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْد ذَلك فَاجْزَعِي

السفة : خفة العقل ، تبيت : من بيته وبره ليلا . الهجوع : النوم بالليل ، المنفس : المال الكثير ، الإهلاك : إيقاع الهلاك به . انظر الخزانة ٣١٦/١ – ٣١٧ .

الشاهد فيه : (منفسا) على رواية البصريين منصوب بفعل محذوف تقديره : إن أهلكت منفسا ، وعلى رواية الكوفيين (منفس) بالرفع أضمروا فعلا رافعا له تقديره : هلك منفس .

الديوان ٣٥٧ ، الكتاب ٦٧/١ ، المقتضب ٧٤/٢ ، إيضاح الشعر ٩٠ ، ١٠٢ ، ٣٦١ ، البصريات ٨٩٩/٢ ، البغداديات ٤٦٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٦٠/١ – ١٦١ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٢/١ ، الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، المفصل ٥٣ ، الحماسة البصرية ٣٣/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، المباحث الكاملية ٤٧٨/١ ، المنهاج الجلي ١١٣ب ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٤/١ (ف) ، شرح الكافية ٧٧/١ ، ١٧٤ المغني ١٧٩/١ ، ٤٥٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٤٧٢/١ – ٤٧٣ ، الخزانة ٣١٤/١ – ٣٢٢ ، شرح أبيات المغني ٥٢/٤ – ٥٣ .

(٤) قال المبرد : « (لا تجزعي إن منفس أهلكته) » .

على أن يكون المضمر (هلك) . المقتضب ٧٦/٢ .

وانظر رواية الرفع منسوبة إلى الكوفيين في : المباحث الكاملية ٤٧٨/١ ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، شرح الكافية ٧٧/١ ، شرح أبيات المغني ٥٣/٤ .

المفسر في هذا الباب عندهم كأنه /٢٤٤ العامل وبابه غير مشغول بالضمير عن العمل ، وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل بعاقبه ، وهي مما تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه فحكمت له العرب بحكم العامل ولم يمكن أن يعمل وهو مشغول بالضمير ، فلذلك جعلته كأنه العامل وقد سقط منه الضمير الشاغل له ، فإذا كان محكوما له بحكم العامل غير مشغول بالضمير ، فإنَّ رفع منفس مع أهلكته وهو عامل نصب شيء [1] لا ينبغي ، فكذلك كانت رواية الكوفيين بالرفع في ذلك شاذة ، وإنما ينبغي أن تكون الرواية في (منفس) بالنصب ليس إلا ، وكذلك رواه البصريون بالنصب ليس إلا [2] ، وضعفوا رواية من رفع منفسا [3] ، لكنها إذا نقلت عن العرب فالأولى أن ترفع بفعل مضمر تقديره : إن هلك منفس [4] ، ولكون ذلك شذوذا على القياس لا بالابتداء [5] لأن (إنْ) من حروف الأفعال المختصة بها فلا يأتي بعدها أبدا جملة المبتدأ والخبر أصلا [6] .

وقوله : وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل [7] .

مثاله : ما النافية أو لا النافية أو همزة الاستفهام [8] كقوله : ما زيدا ضربته ولا عمرا قتلته وأزيدا ضربته ؟

---

(١) نقل الأبذي هذا المقطع بنصه من غير أن يعزوه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٩٢٦/٢ .

(٢) انظر مصادر تخريج الشاهد ص ٧٦٠ .

(٣) لم أقف على من ضعف رواية الرفع من البصريين ، وقد مر كلام المبرد آنفا . انظر ص ٧٦٠ هـ٤ ، وقال السيرافي : « ويجوز (إن منفس أهلكته) على معنى : إن هلك منفس أهلكته فلابد من تقدير فعل كيفما تصرفت به الحال » ، شرح الكتاب ٢٤٤/١أ .

(٤) بهذا وجه رواية الرفع الذين حكوها . انظر المصادر ص ٧٦٠ هـ٣.

(٥) قال الرضي : « وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه – يعني منفسا – على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ، لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أولا » ، شرح الكافية ٢٥٥/٢ .

(٦) قال سيبويه : « ويختار فيها النصب ، لأنك تضمر الفعل فيها ، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم وكذلك كنت فاعلا في (إن) لأنها إنما هي الفعل » ، الكتاب ٥١/١ .

(٧) الجزولية : ١٩ب .

(٨) أشار سيبويه – رحمه الله تعالى – إلى أن حروف النفي كالاستفهام والأمر والنهي في اختيار النصب معها . انظر : الكتاب ٧٢/١ .

وقوله : أو كان في الفعل معنى الطلب (١) .

مثال ذلك الأمر والنهي (٢) في قولك : زيدا اضربه وزيدا لا تشتمه .

وقوله : أو حيل بينهما بحرف تحضيض (١) .

مثاله : زيدا ألا تضربه ، وكذلك مثال العرض والتمني ، وفي هذا نظر والظاهر من كلام سيبويه أن النصب في هذا لا يجوز كما قال (٣) ؛ ومن التمني ما لا يتصور خلاف في منع النصب فيه ، وذلك قولك : زيد ليتك ضربته فهذا لا يجوز فيه النصب لأن ما لا يعمل لا يفسِّرُ وخبر ليت لا يعمل فيما قبله فكذلك لا يفسر عاملا يعمل فيه .

وقوله : أو عطف على جملة فعلية (٢) ... إلى آخره .

مثال ذلك : قام زيد وعمرا ضربته .

وقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف (٢) .

مثاله : إذا التي للمفاجأة ، و(أما) المتضمنة معنى الشرط ، وذلك قولك : قام زيد وإذا عمرو يضربه محمد ، وقام زيد وأما عمرو فضربته .

وقوله : إن عري ... إلى آخره (٤) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : وعطف على جملة ذات /٢٤٥ وجهين (٥) ... إلى آخره .

---

(١) الجزولية : ١٩ب .   (٢) انظر : الكتاب ٧٢/١ .

(٣) هذا ظاهر كلام سيبويه إذ قال : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه تنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ، وذلك قولك : زيد كم مرة رأيته ، وعبد الله هل لقيته ؟ ، وعمرو هلا لقيته وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء .... – ثم قال – فحرف الاستفهام لا يفصل فيه بين العامل والمعمول » ، الكتاب ٦٤/١ – ٦٥ .

(٤) الجزولية : ١٩ب ، وتمامه : « وإن عرى مما يوجب النصب » .

(٥) الجزولية : ١٩ب ، وتمامه : « .... استوى الرفع والنصب » .

مثاله : زيد لقيته وعمرو أكرمته وعمرا أكرمته ، واستظهر بقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف [١] على مثل قولك : زيد لقيته وأما عمرو فيضربه بكر لأن الرفع هنا أولى .

وهذا الإطلاق الذي أطلق في هذا الفعل إنما هو مبني على تأويل الفارسي في كلام سيبويه في هذه المسألة [٢] ، وأما على تأويل غيره فيها [٣] ، أو على مذهب الرادين عليه فيها فينقص من الكلام فيها شرط أن يكون في الجملة الثانية المعطوفة ضمير عائد على الاسم المصدر به الجملة الأولى [٤] .

وعلى هذا المذهب [٥] أكثر النحويين فكان حق المؤلف أن يضمن كلامه ما يقتضي أن في المسألة خلافا إن كان اختار ما ذهب إليه الأكثر .

---

(١) الجزولية : ١٩ب .

(٢) اذ يرى الفارسي ترجح النصب قال – شارحا كلام سيبويه – : « حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه ان كان اسما فالمعطوف عليه اسم ، وإن كان المعطوف عليه فعلا فالمعطوف عليه فعل ، فإذا جاءت الجملة مركبة من فعل وفاعل ووقعت بعدها جملة يجوز أن يبتدأ بها نحو : زيد كلمته ، فالاختيار فيها أن تحمل على فعل مضمر ، وينصب الاسم به ليقع العطف في جملة مشاكلته للجملة الأولى في أنه من فعل وفاعل لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره » ، التعليقة على كتاب سيبويه ١٩أ .

(٣) من استواء الأمرين : الرفع والنصب وهو مذهب الأكثرين .

انظر : الكتاب ٤٧/١ ، التسهيل ٨١ ، شرح الجزولية ٩٣٥/٢ ، البسيط ٦٤٩/٢ (الغرب) ، التذييل والتكميل ١٤١/٢أ وما بعدها ، المساعد ٤١٨/١ .

(٤) هو مذهب الأخفش والسيرافي ، إذ يريان أنه لابد في الجملة الثانية من ضمير يعود على المبتدأ .

« شرح الكتاب ١٩٦/١ب وما بعدها ، المحتسب ٦٤٩/٢ ، المصادر السابقة في هـ ٢ عدا الكتاب .

(٥) مذاهب استواء الرفع والنصب .

« باب كان وأخواتها »

قوله : وربما دخلها معنى صار [١] .

مثاله [٢] :-

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّها ... قَطا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بيُوضُها [٣]

قال : وتجيء زائدة [١] .

مثاله [٤] :-

---

(١) الجزولية : ٢٠أ .

(٢) هو لابن أحمر الباهلي (... - نحو ٦٥ هـ) .

وهو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر الباهلي شاعر مخضرم ، من شعراء الجاهلية المعدودين ، وكان يتقدم شعراء زمانه ، أدرك الإسلام وأسلم وغزا مغازي الروم فأصيبت إحدى عينيه هناك ، مدح الخلفاء الذين أدركهم حتى عبد الملك بن مروان .

« الشعر والشعراء ٥٧١/٢ ، ٥٨١ - ٥٨٢ ، المؤتلف والمختلف ٣٧ ، معجم الشعراء ٢١٤ ، الخزانة ٢٥٧/٦ - ٢٥٨ » .

ونسب إلى غيره ، والصحيح ما أثبته جزم به ابن برى . انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥٢٦ .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة منها :-

لَعَمري لَئِنْ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلْدَة ... شَدِيداً بَمَالِ المُقْحِمِينَ عَضِيضُها

قتيبة : بطن من باهلة ، المقحمون : الذين أقحمتهم السنة وهي القحط ، وعضيضها : عضها ، التيهاء : المفازة فَعْلاء من التيه وهو التحير . القفر : المكان الخالي ، القطا : طائر معروف ، وهو سريع الطيران ، الحزن : ما غلظ من الأرض . انظر : الخزانة ٢٠١/٩ - ٢٠٢ ، ٢٠٥ .

ويروى في « عامة نسخ شعره :-

أُرِيهِمْ سُهَيْلاً والمَطِيُّ كَأَنَّها ... قطا الحزن ... » الخزانة ٢٠٥/٩ .

الشاهد فيه : استعمال (كان) بمعنى صار .

الديوان ١١٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٨/١ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥ - ٥٢٧ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٧ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، المباحث الكاملية ٤٨٧/١ ، شرح الجمل ٤١٢/١ ، المنهاج الجلي ١١٧أ ، شرح الجزولية ٩٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ، الخزانة ٢٠١/٩ - ٢٠٦ ، تاج العروس ٤١/٥ (عرض) .

(٤) قائله مجهول ، قال البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له » الخزانة ٢١٠/٩ .

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوا عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ [(١)]

وقوله : وبمعنى حدث [(٢)] .

مثاله [(٣)] :—

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي [(٤)] .... ..

---

(١) من البحر الوافر بيت مفرد .

سراة : جمع سري وهو الشريف ، وقيل يحتمل أن يكون بالضم جمع سارٍ كقاضٍ وقضاة والأول أولى ، تساموا : من السمو وهو العلو ، المسومة : الخيل التي جعلت عليها سومة وهي العلامة وتركت في المرعى ، العراب : الخيل العربية .

انظر : الخزانة ٢٠٩/٩ .

ويروى : جياد . انظر : سر الصناعة ٢٩٨/١ . ويروى تسامى أي تتسامى .

الشاهد فيه : زيادة كان ، فقد زيدت بين الجار والمجرور .

« سر الصناعة ٢٩٨/١ ، الأزهية ١٨٧ ، التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، المقتصد ٤٠٢/١ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٦ ، شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، المباحث الكاملية ٤٨٨/١ ، شرح الجمل ٤٠٨/١ ، الضرائر ٧٨ ، المنهاج الجلي ١١٧ب ، شرح الجزولية ٩٥٤/٢ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ، رصف المباني ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨ ، المقاصد النحوية ٤١/٢ ، الخزانة ٢٠٧/٩ – ٢١١ ، الدرر اللوامع ٨٩/١ .

(٢) الجزولية : ٢٠أ .

(٣) قول الربيع الفزارى (.... – .....) .

وهو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري ، شاعر جاهلي معمر من الفرسان ، من أشعر أهل زمانه وأخطبهم عمر زمنا طويلا ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه إذ ذكر بعضهم أنه أسلم . وقيل : أدرك الإسلام وقد خرف .

انظر : « سمط اللآليء ٨٠٢/٢ ، الحلل ٣٧ – ٤٢ ، الخزانة ٣٨٣/٧ – ٣٨٩ / .

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :—

أَلَا أَبْلِغْ بَنِيَّ بَنِي رَبِيعٍ فَأَنْذَالُ البَنِينَ لَكُم فِدَاءُ

وعجز بيت الشاهد :—

... .. فإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

ويروى : يُهْرِمُه . الأمالي للقالي ٢١٥/٣ .

والشاعر يمدح بنيه ويذكر برهم به .

الشاهد فيه : استعمل (كان) بمعنى حدث .

=

وقوله : لا قتران [مضمون (١)] الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف (٢) .

يعني : الصباح والضحى أو الضحاء وهما بمعنيين : - فالضُّحى - بضم أوله - : صدر النهار ، والضَّحاء : - بفتح الضاد والمد - وقت ارتفاع النهار بعد ذلك إلى الزوال (٣) . والمُمْسِي والمساء : وهما بمعنى واحد وهو وقت غيبوبة الشمس ومجيء الليل (٤) ، لأن هذه أسماء زمان تشارك أصبح وأضحى وأمسى في حروفها الأصلية .

وقوله : ويدخلها معنى صار (٢) .

مثاله : قوله (٥) :-

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ ... وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ (٦)

= الجمل ٤٩ ، أمالي القالي ٢١٥/٣ ، الأزهية ١٨٤ ، الحلل ٤٠ ، ٥٧ ، سمط اللآليء ٨٠٣/٢ ، أسرار العربية ١٣٥ ، المشكاة والنبراس ٢٣٨/١ (ف) ، البسيط ٧٣٩/٢ (الغرب) ، همع الهوامع ٨٢/٢ ، الخزانة ٣٨١/٧ ، الدرر اللوامع ٨٤/١ .

(١) تكملة من الجزولية : ٢٠أ .

(٢) الجزولية : ٢٠أ .

(٣) انظر هذين المعنيين في :

التهذيب ١٥٠/٥ ، الصحاح ٢٤٠٦/٦ ، اللسان ٤٧٤/١٤ (ضحا) .

(٤) قال ابن منظور : « المُمْسِي والمِمْسِي : كالمساء . والمسي : من المساء كالصبح من الصباح » ، اللسان ٢٨٠/١٥ (مسا) .

(٥) عدي بن زيد العبادي (.... - ٣٥ ق هـ) .

وهو عدي بن زيد بن حمار بن زيد العبادي التميمي ، كان شاعرا فصيحا من دهاة الجاهليين ، وأول من كتب العربية في ديوان كسرى ، وجعله ترجمانا بينه وبين العرب ، تزوج هندا بنت النعمان بن المنذر ووشى به أعداؤه عند النعمان فسجنه ثم قتله في سجنه بالحيرة .

« طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١ ، ١٤٠ - ١٤١ ، معجم الشعراء ٢٤٩ - ٢٥٠ ، سمط اللآليء ٢٢١/١ ، الخزانة ٣٨١/١ - ٣٨٦ » .

(٦) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

مَنْ رَآنَا فَلْيُحَدِّثْ نَفْسَهُ ... أَنَّهُ مُوفٍ عَلَى قَرْنِ زَوَال

والبيت في الديوان ملفق من بيتين مع اختلاف رواية :-

ثُمَّ أَضْحَوا أُخْنَعَ الدَّهْرُ بِهِم ... وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُودِي بالجِبَال

وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يَرْمِي بالفَتَى ... في طِلابِ العَيْشِ حَالاً بَعْدَ حَال =

وقوله (١) :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلا   أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرا (٢)

وقوله (٣) :-

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فَأَمْسَيتُ كُلَّمَا   كُنِيتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٤)

= ورواية الشارح موجودة في جميع مصادر التخريج عدا الديوان .

الشاهد فيه : أن (أضحى) تضمنت معنى صار .

الديوان ٨٣ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) ، المساعد ٢٥٦/١ ، همع الهوامع ٧٣/٢ ، الدرر اللوامع ٨٣/١ . ـ

(١) الربيع بن ضبع الفزاري .

(٢) من البحر المنسرح من أبيات أولها :-

أَقْفَرَ مِنْ مَيَّةَ الجَرِيبُ إِلى الزْ   زُجَينِ إلا الظِّبَاءَ والبَقَرا .

أقفر : صار خاليا من الآنسات إلا الظباء وبقر الوحش ، الجريب والزجين : موضعان .

يصف الشاعر ما انتهت إليه حاله من الكبر ، وأنه قد ضعف فلا يطيق حَمْل سلاح ، ولا قوة به على إمساك بعيره إن نفر . انظر : شرح أبيات المغني ٩١/٨ - ٩٢ ، ٩٤ .

الشاهد فيه : (أصبح) تضمنت معنى صار .

الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ٤٤٦ ، أمالي القالي ١٨٥/٢ ، الجمل ٤٠ ، المحتسب ٩٩/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٠/١ ، الحلل ٣٧ - ٤٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٧ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٤١٤/١ ، شرح الجزولية ٩٥٨/٢ ، المقاصد النحوية ٣٩٨/٣ ، الخزانة ٣٨٤/٧ ، شرح أبيات المغني ٩١/٨ .

(٣) العتبي (... - ٢٢٨ هـ) .

أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عمرو بن معاوية ، من نسل أبي سفيان بن صخر بن حرب الأموي ، شاعر بصري مشهور من شعراء الدولة العباسية ، كان مستهترا بالشراب ، مات له بنون فكان يرثيهم ، له مصنفات منها كتاب الخيل ، وأشعار الأعاريب ، والذبيح والأخلاق وغير ذلك .

وهو لا يستشهد بشعره ، لأنه بعد عصر الاحتجاج .

« طبقات الشعراء ٣١٤ - ٣١٦ ، معجم الشعراء ٤٢٠ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/٤ - ٤٠٠ » .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَسُكَّانَ بَطْنِ الأَرْضِ لَو يُقْبَلُ الفِدَى   فَدَيْنَا وَأَعْطَيْنَا بِكُمْ سَاكِنَ الظَّهْرِ

رواية (فأمسيت) أثبتها من أورد هذا البيت من النحويين . أما رواية (فأصبحت) فسيأتي تخريجها . =

/٢٤٦ ويروى فأصبحت (١) .

وقوله : ويجيء للدخول في الأزمنة (٢) .

مثاله : أصبحتم ، كم تنامون ؟ أو أمسيتم ، كم تتجرون (٣) ؟

وقوله : وتجيء ظل بمعنى صار (٤) .

مثاله : ﴿ .... فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (٥) .

وقوله : وبات بمعنى عَرَّس فتخرج (٦) .

أي تامة كقوله (٧) :-

= الشاهد فيه : أن (أمسى) تضمنت معنى صار .

الحماسة ٥٢٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٧٣/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٥٦/٣ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(١) هي رواية الحماسة ٥٢٩/١ ، وشرح المرزوقي ١٠٧٣/٣ ، وشرح التبريزي ٥٦/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٠أ ، وبعدها « في الأزمنة المذكورة » .

(٣) قال العطار : « يريد أن هذه الثلاثة إذا كانت للدخول في الأزمنة اكتفت بالمرفوع كقولهم : أصبحتم ، كم تنامون : ؟ » ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٢٠أ ، وقبله « وظل لمصاحبة الصفة للموصوف .... » .

(٥) قبله : ﴿ لَو نَشَاءُ لَجَعَلْنَاه حُطَاماً ... ﴾ [الواقعة : ٦٥] .

(٦) الجزولية : ٢٠أ .

(٧) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - امرؤ القيس الكندي وهو الأرجح لما أذكره .

ب - عمرو بن معديكرب ، قاله في قتله بني مازن بأخيه عبد الله . انظر : سمط اللآلىء ٥٣٠/١ - ٥٣١ .

جـ - امرؤ القيس بن عانس بن المنذر . قال العيني « والصحيح أن قائله هو امرؤ القيس بن عانس نص عليه ابن دريد وغيره ، وكثير من المحصلين يهمون في هذا الموضع لقلة معرفتهم بأخبار الناس وأحوال الرجال » . المقاصد النحوية ٣١/٢ .

والذي أميل إليه أن القائل هو امرؤ القيس الكندي لأن هذه القصيدة وردت في نسخ الديوان التي رواها كثير من الأئمة الذين عنوا بأشعار الجاهليين وأخبارها فقرأها الطوسي على ابن الأعرابي من رواية المفضل ورواها السكرى وابن النحاس وأبو سهل . انظر : تخريج القصيدة في الديوان ٤٢٩ .

وَبَــاتَ وَبَــاتَتْ لَهُ لَيْلَــةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ (١)

وقوله : لا يخرجان عن موردهما (٢) .

أي عن الموضعين اللذين وردا فيهما من كلام العرب (٣) .

وقوله : ويجوز حذف (لا) معها (٤) .

إلا إذا كانت جوابا للقسم كما ذكرناه (٥) في الآية ، وإذا كانت لا تحذف إلا في القسم ولم يكن ذلك مخصوصا بها دون غيرها من الأفعال فلا معنى لذكره فيها ، ثم إنه ذكره فيها وأطلق القول في حذفها فأوهم بذلك جواز حذفها في غير القسم ، وذلك لا يجوز (٦) ، لأن حذف حرف المعنى غير جائز إلا ما جاء من ذلك في القسم .

---

(١) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :-

تَطَــاوَل لَيْــلُكَ بالأثْمُــدِ وَنَامَ الخَلِــيُّ وَلَــمْ تَرْقُــدِ

الأثمد : موضع . الخلي : الرجل الخلي من الهموم ، العائر الذي يجد وجعا في عينه . انظر : الديوان ١٨٥ .

الشاهد فيه : استعمال (بات) تامة مكتفية بمرفوعها في الموضعين .

الديوان ١٨٥ ، سمط اللآليء ٥٣١/١ ، المباحث الكاملية ٤٩٣/١ ، شرح الجزولية ٩٦١/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٧ ، المقاصد النحوية ٣٠/٢ - ٣٩.

(٢) الجزولية : ٢٠أ ، والعبارة تامة : « وما جاء بمعنى صار عمل عملها ، وذلك ستة أفعال ؛ اثنان لا يخرجان عن موردهما وهما : (جاءت) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، و(قعدت) في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » .

(٣) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

انظر : الكتاب ٢٤/١ ، شرح الجمل ٣٧٦/١ ، شرح الجزولية ٩٤٨/٢ ، ٩٦٢ ، اللسان ٥٢/١ (جيأ) ، ٣٦٣/٣ (قعد) .

(٤) الجزولية : ٢٠أ ، وقبله : « وما زال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها وتنفي ماضية بما ولم ، وغير ماضية بلا ولن ويجوز .... » .

(٥) لعل هنا سقطا يسيرا فقد ورد في الشرح الصغير ١٨٨ « ويجوز حذف (لا) معها مثاله : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ . فالآية التي عناها هنا الشارح هي هذه الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٦) قال الأبذي : « وقوله : ويجوز حذف (لا) معها . هذا غير صحيح على الإطلاق ، بل لا تحذف (لا) معها إلا في القسم إذا كانت جوابا له » ، شرح الجزولية ٩٦٤/٢ .

على أني قد رأيته في بعض النسخ : ويجوز حذف (لا) معها في القسم [١] ، وكيف ما كان فلا معنى لذكره فيها لأنه شيء لا يختص بها دون غيرها من الأفعال .

وقوله : وما دام لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال [٢] .

غير صحيح لأنك إذا قلت : لا أكلمك ما دام زيد ضاحكا ، لا يراد به ما دام زيد ضاحكا في هذه الحال التي نحن فيها فيكون معناها الدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة الصفة للموصوف ، وقد يكون ذلك في الحال إذا قلت : ما دام زيد ضاحكا الآن ، وقد يكون ذلك أبدا ما دام زيد ضاحكا إذا أطلقت ولم تقيده ، بالآن فهذا ليس بصحيح ، متى أردت بالحال الحال التي أنت فيها ، لكن قد تكون بمعنى قوله مصاحبة الصفة للموصوف في الحال أي في حال وجود الموصوف لا في الحال التي أنت فيها ، فيصح معناه على ذلك [٣] .

وقوله : وما معها مصدرية [٢] .

لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الدوام مقامه ، ثم وضع ما دام موضع /٢٤٧ الدوام .

وقوله : ولذلك تحتاج إلى ضميم في كونها كلاما [٢] .

أي إلى ما يضم إليها لأنها مع ما بعدها في تقدير اسم واحد ، فلا يتم منها مع ما بعدها كلام لذلك حتى يضم إليها ما يُتمُّ به [٤] كلاما كالاسم المفرد الذي لا يتم به كلام حتى ينضم إليه ما يُتمُّ به كلاما ، وضميم في ذلك فعيل بمعنى مفعول أي لفظ مضموم ، ثم وضع ضميم موضع مضموم ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه .

---

(١) في النسختين . انظر نسخة فاس ٢٠أ ، ونسخة تيمور ٨٠ .

(٢) الجزولية : ٢٠ب .

(٣) نقل هذا الاعتراض كله الأبذي . انظر : شرح الجزولية ٩٦٥/٢ ، ثم علق عليه قائلا : « قلت : والصواب أن يقال : (ما دام) إذا كانت تامة تدل على اتصال ما قبلها مدة بقاء الفاعل ، أو بقائه على صفة هو عليها ..... وإذا كانت ناقصة كانت دالة على اتصال ما قبلها ما لزم الخبر المخبر عنه » .

(٤) أي : يتم المتكلم .

وقوله : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا [١] .

قال [٢] ذلك – وإن كان الأشهر عند النحويين أن (ليس) إنما هي : لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال – لأن سيبويه حكى : ليس خلق الله مثله [٣] ، وأجاز [٤] : ما زيدٌ ضربته على أن تكون (ما) حجازية [٥] .

وقوله : وقيل في الحال هذا القول [٦] .

وهو الأشهر عند النحويين ، وظن المؤلف أن هذا القول منهم مخالف للقول الذي قدمه الذي ذكرناه عن سيبويه وليس مخالفا له ، ولكنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصا بزمان دون زمان ونفي بليس فإنه يُحمل نفيها له على الحال كما تحمل الإيجاب عليه أيضا ، فإن اقترن بالخبر الزمان أو ما يدل عليه فتكون في الإيجاب بحسب ما يقترن من الزمان به فكذلك يكون مع ليس ، فإذا كان مرادهم هذا الذي ذكرناه فلا يكون ذلك خلافا على سيبويه .

وقوله : إن خلا من معنى الاستفهام [٧] .

يعني الخبر ، واستظهر به على الخبر إذا كان استفهاما وهو الذي يذكر بعد .

وقوله : ويجب إن كان فيه [٧] .

---

(١) الجزولية : ٢٠ب .

(٢) ب : إلى والتصويب من الشرح الصغير ١٨٨ .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في (إن) اذا قلت : انه من يأت نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ... » ، الكتاب ٣٥/١ .

(٤) يعني سيبويه .

(٥) قال سيبويه : « فإن جعلت (ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يجز إلا الرفع ، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع كأنك قلت : ليس زيد ضربته » ، الكتاب ٧٣/١ .

(٦) الجزولية : ٢٠ب ، ونصه : « وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال » .

(٧) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله « .... قسم كان يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا .... » .

يعني إن كان في الخبر معنى الاستفهام ، فيجب تقديمه على العامل نحو : أين كان زيد ؟ وكيف أصبح زيد ؟ وما أشبه ذلك (١) .

وقوله : وإن كان في المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر (٢) .

مثاله : على التمرة كان مثلها زبدا في التقديم ، وكان على التمرة مثلها زُبْدا في التوسيط (٣) .

وقوله : ما جاز في كان عند القدماء (٤) .

هو مذهب سيبويه (٥) ولا يلتفت إلى هذيان الخِدَبّ (٦) في هذا الموضع .

وقوله : ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين (٧) .

---

(١) قال ابن جعفر : « فهذا يجب تقديم الخبر فيه على كان إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله » ، المنهاج الجلي ١٢٢ب .

(٢) الجزولية : ٢٠ب .

(٣) قال ابن جعفر « حذارا من الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى » ، المنهاج الجلي ١٢٢ب .

(٤) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله « و(ليس) يجوز فيها ما جاز ... » .

(٥) يعني من تقديم الخبر عليها قال سيبويه : « ومثل ذلك : كنت أخاك وزيدا كنت أخاله ؛ لأن كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك ، وتقول : لست أخاك وزيدا أعنتك عليه ، لأنها فعل ، وتصرف في معناها تصرف كان » ، الكتاب ٤٦/١ .

وقال أيضا : « ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ، ومثله : أزيدا لست مثله ؛ لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك : أزيدا لقيت أخاه » ، الكتاب ٥٢/١ .

(٦) الخِدَبّ (.... – ٥٨٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي ، نحوي مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني والسكوني وغيرهم . له طرر على الكتاب ، وتعليق على الإيضاح .

« إنباه الرواة ١٨٨/٤ ، إشارة التعيين ٢٩٥ ، البغية ٢٨/١ » .

(٧) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله : « و(ليس) يجوز فيها ما جاز .... » .

هذا مذهب المبرد (١) /٢٤٨ ومن قال بقوله (٢) .

وقوله : لمكان « ما » (٣) .

أي لأن ما نافية وهي من حروف الصدور ، وحروف الصدور لا يقدم عليها ما في خبرها .

وقوله : إلا عند ابن كيسان (٣) .

أي أن ابن كيسان يفرق بين تقديم الخبر على ما زالَ وبين ما تعمل فيه على ما كان لأن حرف النفي في الأول لا يفارق الفعل ، فكأنه ليس بحرف نفي داخل على الفعل وهو معه بمعنى فعل موجب وكأنه في معنى كان زيد كذا ، مذ كان قابلا لتلك الصفة وليس حرف النفي في الثاني كذلك ولا هو في معنى فعل موجب (٤) .

وقوله : وما دام لا يتقدم خبرها عليها اتفاقا (٥) .

أي لكونها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه ما في صلته .

وقوله : وجواز توسط الخبر عام في جميعها (٥) .

هذا على إطلاقه ليس بصحيح حتى يقول : ما لم يكن اسما فيه معنى الاستفهام

---

(١) هذا هو المنسوب إلى المبرد والكوفيين ، وإن كان في المقتضب للمبرد ما يوحي بخلاف ذلك إذ أجاز تقدم خبرها على اسمها معللا ذلك بأنها فعل . انظر المقتضب ١٩٤/٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ .

لكن تتابع الناس على نسبة منع تقدم خبر ليس على اسمها أو عليها إلى المبرد والكوفيين . انظر : الحلبيات ٢٨٠ ، الخصائص ١٨٨/١ ، الإنصاف ١٦٠/١ ، شرح المفصل ١١٤/٧ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ .

(٢) كابن السراج . انظر : الأصول ٩٠/١ ، والجرجاني . انظر : المقتصد ٤٠٨/١ - ٤٠٩ . والأنباري في الإنصاف ١٦٣/١ ، وابن مالك في التسهيل ٥٤ ، والكوفيين . انظر المصادر السابقة وشرح الجمل ٣٨٨/١ ، البسيط ٦٧٦/١ - ٦٧٧ (الغرب) .

(٣) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله : « وما زال وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها ... » .

(٤) انظر مذهب ابن كيسان وتابعه الكوفيون على القول به .

الإنصاف ١٥٥/١ ، شرح المفصل ١١٤/٧ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، ابن كيسان النحوي ١٨١ - ١٨٣ .

(٥) الجزولية : ٢٠ب .

مثاله : أين كان زيد ؟ ومن كان أخوك ؟ لأنه لا يجوز في ذلك : كان أين زيد ؟ ولا كان من أخوك ؟

وقوله : وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط (١) .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، وربما قيل : كان حقه أن يقيد الشرط منها بأن يقول على أن يكون الاسم الشرط اسمها ، والجملة بعد خبرها ، لأن ذلك يجوز على أن يكون اسم الشرط مبتدأ والجملة خبره واسمها ضمير للأمر والشأن ، لا خلاف في ذلك غير أن عذره في هذا أن المبتدأ الذي دخلت عليه في هذا الوجه هو ضمير الأمر والشأن وليس فيه معنى الشرط (٢) ، وأما المبتدأ الذي بعد ضمير الأمر والشأن فإن (كان) لم تدخل عليه إنما دخلت على مبتدأ ليس فيه معنى الشرط وهو ضمير الأمر والشأن ، وذلك المبتدأ الذي فيه معنى الشرط وخبره في موضع خبر كان (٣) .

وقوله : أو استفهام (١) .

مثاله : من جاءك ؟ ولا يجوز دخول أفعال هذا الباب على المبتدأ الذي فيه معنى الاستفهام على واحد من الوجهين المتقدمين في اسم الشرط ، لأن جملة الاستفهام لا تقضي إثبات شيء ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقض .

وقوله : ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحتمل الصدق والكذب (١) .

مثاله : زيد هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح /٢٤٩ معناه معها من حيث كانت الجملة لا تقتضي إثبات شيء ، ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي أن الخبر ثابت فيما مضى ، فهذا تناقض وقد جاز ذلك فيما يصلح معناه معها كقوله (٤) :-

---

(١) الجزولية : ٢٠ب .

(٢) انظر : المباحث الكاملية ٥٠٥/١ ، شرح الجزولية ٩٧٠/٢ - ٩٧١ .

(٣) قال العطار : « لأن كان وأخواتها لا توافق معناهما ، وهما صدر الكلام ، لا يستقيم أن يتقدم عليهما فعل يعمل فيهما » ، المشكاة والنبراس ٢٤٢/١ (ف) .

(٤) جاهلي من بني نهشل لم أقف على اسمه . انظر : النوادر ٢٠٦ ، الخزانة ٢٦٧/٩ .

وكُوني بالمَكَارِمِ ذَكِّرِيني [(١)] ... ..

وقوله : ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام [(٢)] .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ وجاز دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ، وإن كانت الجملة استفهامية ، لأن الاستفهام في قولك : أين زيد ؟ إنما هو عن المكان الذي استقر فيه زيد ، وتقدير قوله : أين زيد ؟ أين كائن زيد ، وأين كان زيد ؟ ، وتقدره : أين مستقر زيد ، أو أين استقر زيد ، لأن أين ظرف مكان خبر لزيد وظرف المكان ، إذا كان خبرا للمبتدأ تعلق بمحذوف تقدره كان أو كائن أو استقر أو مستقر فلذلك قلت : إن قولك : أين زيد في تقدير : أين مستقر زيد أو استقر زيد أو في تقدير : أين كائن زيد أو أين كان زيد ؟ فإذا كان تقدير : أين زيد ؟ كما قلناه فهناك استقرار ثابت هو خبر المبتدأ . وهذه الأفعال – أعني كان إلى صار – إنما هي لإثبات كون الخبر إما في الزمان الماضي على الإطلاق ككان ولإثباته في مخصوص من الزمن الماضي كأمسى وأصبح وأضحى أو ما هو كذلك كصار التي معناها انتقل من شيء إلى شيء وذلك يقتضي أنه كان على حالة فيما مضى ثم انتقل عنها إلى حالة أخرى ، فإذا كانت معاني هذه الأفعال لإثبات الخبر في الزمان الماضي أو

---

(١) من البحر الوافر ثاني بيتين أولهما :-

ألا يا أُمَّ فَارِعَ لا تَلُومِي على شيء رَفَعْتُ به سَمَا عي

وعجز البيت :

.. .. ودُلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

يريد : يا أم فارعة ، سماعي : ذكرى في الناس وحسن الثناء ، الماجدة : الكريمة ، الصناع : الرقيقة الكف في العمل المدربة عليه . النوادر ٢٠٦ .

الشاهد فيه : مجيء الخبر جملة طلبية (ذكريني) والمعنى صالح لهذا لأنه يسهل تأويله بالخبر .

النوادر ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٦٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٧/٢ ، المباحث الكاملية ٥٠٦/١ ، شرح الجمل ٣٨٠/١ ، ٦٠١/٢ ، الضرائر ٢٥٨ ، المنهاج الجلي ١٢٤أ ، شرح الجزولية ٩٧١/٢ ، شرح الكافية ٢٩٨/٢ ، المغني ٦٤٧/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٤/٢ ، همع الهوامع ٧٢/٢ ، الخزانة ٢٦٦/٩ – ٢٦٨ ، شرح أبيات المغني ٢٢٧/٧ – ٢٢٨ .

(٢) الجزولية : ٢٠ب .

في مخصوص من الزمان لم يتناف معنى الجملة مع معاني هذه الأفعال ، وانبنى منعه دخول سائر أقسام أفعال هذا الباب على الجملة التي خبرها مفرد فيه معنى الاستفهام ، على أن الخبر في سائر الأقسام لا يتقدم [١] ، والمفرد الذي فيه معنى الاستفهام لابد له من التقدم ، لأنه مستفهم به كما يستفهم بحروف الاستفهام وحروف الاستفهام لا تكون إلا صدورا في الكلام [٢] ، فلذلك وجب للخبر إذا كان مفردا فيه معنى /٢٥٠ الاستفهام أن يتقدم في صدر الكلام ووجب ألا يكون مع فعل من أفعال هذا الباب ، إلا إذا كان خبر ذلك الفعل يتقدم ، فإذا كان خبر الفعل لا يتقدم ، لم يكن معه الخبر الذي هو مفرد فيه معنى الاستفهام ، فلذلك لم يجز : أين ما انفك زيد ؟ ولا أين ما فتىء زيد ؟ ولا أين ما برح زيد ؟ ولا أين ما زال زيد ؟ وهذا مذهب صحيح إلا في (ليس) فإن الصحيح فيها جواز التقديم [٣] ، فيجوز إذن دخول (ليس) على هذه الجملة التي الخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام فيقول : أين ليس زيد ؟ إذا أردت بالاستفهام معنى إلا وكان كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد ؛ على معنى أنه في كل مكان على وجه المبالغة .

وقوله : وما أوجبه كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء ، وكون المبتدأ منزلا منزلة الخبر من تقديم الخبر [٤] ، لا يجب في هذا الباب [٥] .

يريد أنه لا يقول في : زيد القائم ، القائم زيد على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في : كان زيد القائم ، كان القائم زيد ، وكذلك لا تقول في قولك : خير من زيد خير من عمرو ، خير من عمرو خير من زيد ، على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في كان : كان خير من زيد خيرا من عمرو وكان خيرا من عمرو خير من زيد .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ – ٧٧٤ .

(٢) قال ابن يعيش : « وإنما صار للاستفهام صدر الكلام لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل ، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما » ، شرح المفصل ١١٣/٧ .

(٣) جريا مع من يرى جواز تقدم خبر ليس عليها انظر ص : ٧٧٤ هـ ١ .

(٤) كذا في نسخة : ب وفي المباحث الكاملية ٥٠٧/١ ، في المنهاج الجلي ١٢٤ب : « من تقديم المبتدأ على الخبر » . وفي نسختي الجزولية : من تقديم المبتدأ . ٢١أ (فاس) ، ٨٠ (تيمور) .

(٥) الجزولية : ٢٠ب – ٢١أ .

ويريد أيضا أنك لا تقول في قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أبو حنيفة أبو يوسف على ذلك المعنى ، ويجوز ذلك في كان تقول : كان أبو يوسف أبا حنيفة ، وكان أبا حنيفة أبو يوسف على معنى واحد (١) .

وقوله : إن ظهر الإعراب في أحدهما (٢) .

يريد : إن ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما ، فاستغنى بقوله في أحدهما عن قوله فيهما لأن ظهوره فيهما يتضمن ظهوره في أحدهما بالمعنى ، لأنه إنما جاز ذلك مع ظهوره في أحدهما لظهور المعنى مع ذلك ، وكونه إذ ذاك غير ملبس ، وإذا كان ذلك كذلك فهو مع ظهورهما أولى بالجواز ، لأن المعنى إذ ذاك أظهر ، ومثل هذا الفصل ما تقدم ونحو : كان زيد المجتبى ونحو : كان خير من زيد أعلى من عمرو ، ونحو : كان فلان الأعشى .

واستظهر بهذا التقييد على ما لم يظهر فيه الإعراب في أحدهما نحو : كان الفتى المجتبى ونحو : كان أعلى من زيد أعلى من عمرو /٢٥١ وكقولك : كان موسى الأعشى .

وقوله : إلا ما لا يناقض معناه المضي منها (٢) .

المناقض أن تقول : ما أكلمك ما دام زيد قائما في قولك : لا أكلمك ما دام زيد قائما وذلك أن هذا الكلام – أعني قولك : ما أكلمك ما دام زيد قائما – إنما يقال إذا كان زيد في حالة قيام فحينئذ يقال : لا أكلمك ما دام زيد قائما ، ولا يقال ذلك في من كان قائما فيما مضى وانقطع قيامه ، أعني أنه لا يقال فيه : ما أكلمك [ما دام (٣)] زيد قائما ، إنما يقال فيمن هو موجود في حال قيام ولم ينقطع قيامه بل قيامه متصل ، وقد تقدم للمؤلف أن ما دام لمصاحبته الصفة للموصوف في الحال (٤) .

وهذا هو مراده أعني أنه إنما يقال فيمن هو موجود في حالة ما لم تنقطع لا فيمن

---

(١) للقرينة في الجميع .
(٢) الجزولية : ٢١أ .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) انظر ص : ٧٧١ .

كان في ما مضى في حالة وانقطعت ، فإذا كانت ما دام إنما يقال في من هو على حالة ما فلا يجوز وضع الماضي موضع ما معناه الحال لمناقضة الماضي في المعنى .

وكذلك لا تقول : ما انفك زيد قد علم ، ولا ما فتيء ولا ما برح ، لا يكون خبر شيء من ذلك الماضي لأن ما زال وأخواتها قد تقدم له فيها أنها « لمصاحبة الصفة الموصوف مذ كان قابلا لها » (١) ، ومعنى ذلك أنها لا تقال إلا في صفة صاحبها الموصوف ... (٢) قبلها ولم تنقطع عنه ، فهي تقتضي الموصوف بها في تلك الحال ، وتلك الحال متصلة ليست غير منقطعة (٣) ، فلا يقال إذن في صفة قد مضت وانقطعت فلذلك يجوز أن تقول : ما انفك زيد عالما ولا تقول : ما انفك زيد قد علم ، لأن المضي يناقض الحال في المعنى .

قالوا : ويجري هذا المجرى أصبح وأمسى وأضحى لأنها لا تقال : إلا في حالة هو منها في هذه الأوقات متصلة تلك الحال منه غير منقطعة ، فالماضي يناقضها فلا تكون معها ، ولا تقول : أصبح زيد قد قام ، ولا أمسى زيد قد فعل ، ولا أضحى زيد قد خرج لمناقضة معنى المضي في ذلك معنى الحال التي وضعت هذه الأفعال على ألا يقال إلا فيها .

---

(١) انظر الجزولية : ٢٠أ .

(٢) كلمة غير واضحة في المخطوطة لعلها (بها) .

(٣) كذا في : ب . ولعلها الصواب : ليست منقطعة أو متصلة غير منقطعة .

[باب إن وأن]

قوله : كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى (١) .

مثاله : هل وهمزة الاستفهام ، وأما المفتوحة /٢٥٢ الهمزة وحروف العطف .

وقوله : فأصله ألا يعمل (١) .

إنما قال : فأصله ولم يقل فلا يعمل لأنه قد عمل مما يلي الاسم مرة والفعل أخرى (ما) في لغة أهل الحجاز ، وكذلك (لا) التي تعمل عمل ليس أو عمل إنَّ وكل واحد منهما يدخل على الاسم والفعل .

وقوله : وما اختص بالاسم (١) .

يريد : كان وأن وأخواتها وكحروف الجر .

وقوله : أو بالفعل (١) .

مثاله : نواصب الأفعال وجوازمها .

وقوله : ولم يكن كالجزء منه (١) .

يريد ولم يكن معناه معنى ما هو من نفس الكلمة ، استظهر بذلك على لام التعريف والسين وسوف ، لأن الألف واللام للتخصيص فكان معناها معنى العلمية .

وقوله : ليس كالجزء منه (١) .

ومقتضى هذا الكلام أن حرف الجر حقه أن لا يعمل ، لأن الجار والمجرور عنده كالشيء الواحد والصواب في الاستظهار على ذلك أن يقال : وما اختص بالفعل أو بالاسم ولم يكن كالعلمية في إفادة التخصيص فيما يدخل عليه ، أو يقول : وما اختص بالاسم أو بالفعل فأصله أن يعمل إلا ما استثني وهو السين وسوف أو لام التعريف .

---

(١) الجزولية : ٢١أ .

وفي الموضع نقد آخر ، وهو أنه قد بقي عليه أن يستظهر على لولا ولو ، لأن (لولا) تختص بالاسم و(لو) تختص بالفعل ، وكذلك حروف التخصيص ، يعني عليه أن يستظهر عليها ، وكذلك قد لأنها مختصة بالأفعال .

والذي يظهر لي أن هذا التأصيل الذي أصله من أن كل ما اختص بالاسم أو بالفعل فحقه أن يعمل ليس بشيء ، ولذلك لم يوجد شيء منه لسيبويه لفساده بتلك الحروف التي ذكرناها ، وإنما هو شيء قاله أبو بكر بن السراج في أصوله [١] وهو فاسد لما ذكرناه .

وقوله : لا كجزء منه [٢] .

قد تقدم ما هو الصواب أن يقال في هذا على هذا الاستظهار هكذا فغير صحيح .

وقوله : فأصله أن يعمل الجر [٣] .

أقول : إن هذا خطأ ، ولا يكون أصل عمل الحروف الجر ، لأنه لا يعمل الجر منها إلا المضيف الفعل أو ما هو في معنى الفعل إلى الاسم ، وإنما القول الصحيح : أن أصل الحرف ألا يعمل رفعا ولا نصبا ، لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا /٢٥٣ أو مشبها به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل [٤] ، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم .

---

(١) قال رحمه الله : « الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم ، ... والقسم الثاني من الحروف : ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها ، .... والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل .... » ، الأصول ١/٥٤ – ٥٥ .

(٢) الجزولية : ٢١أ .

(٣) الجزولية : ٢١أ ، وقبله : « وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله ... » .

(٤) انظر في أعمال هذه الحروف لمشابهتها الفعل :– الكتاب ١/٢٧٩ ، المقتضب ٤/١٠٧ – ١٠٨ ، الأصول ١/٢٣٠ .

وقوله : كشبه إنَّ وأخواتها بالأفعال في المعنى (١) .

ليس هذا بصحيح لأن حروف المعاني كلها فيها معاني الأفعال ، ولكن الموجب لعمل إن وأخواتها شبهها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ ، وذلك كونها على ثلاثة أحرف وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية فهذان شبهان لفظيان (٢) .

وأما الشبه من جهة المعنى فظاهر في الاسمين كالفعل المتعدي ، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى (إن) التوكيد كمعنى أكد ومعنى (ليت) التمني كمعنى تمنى ، ومعنى (لعل) الترجي كمعنى ترجى (٣) ، فلما أشبهت إن وأخواتها الأفعال المتعدية (٤) من وجوه لفظية ومعنوية أعطيت عمل الأفعال المتعدية وهو النصب والرفع ، فنصبت أحد الاسمين اللذين دخلت عليهما ورفعت الآخر وسنذكر بعد (٥) لم خص اسمها بالنصب وخبرها بالرفع دون أن يعكس ذلك ؟

وقوله : والذي استحقته بذلك أن حذف من مضعفها سوى لعل تخفيفا (٦) .

يريد أن الحذف ليس من أحكام الحروف لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن تتصرف فيها ، فحذف من مضعف هذه الحروف تخفيفا لها لشبهها بالأفعال ، وما لم يحذف منها كلعل فمنبهة على أن الأصل فيها ألا تحذف (٧) ، وهو صحيح إذا قلنا فيها ما قلناه ، أعني أن الحذف فيها لشبهها بالأفعال على ما ذكرناه وذكره النحويون (٨) لا على ما ذكره هو من أن شبهها بالأفعال هو كون معانيها معاني

---

(١) الجزولية : ٢١أ ، وقبله : « ولا يعمل الرفع ولا النصب إلا بشبه لما يعملهما ... » .

(٢) قال ابن السراج : « أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة » ، الأصول ٢٣٥/١ .

(٣) قال المبرد : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه ألتي عباراتها الأفعال » ، المقتضب ١٠٨/٤ .

(٤) ب : المتعدية الأفعال .

(٥) لم يأت شيء منه .

(٦) الجزولية : ٢١أ .

(٧) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٥١٣/١ ، شرح الجزولية ٩٩١/٢ .

(٨) قال ابن السراج : « إذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفا عمله تاما ، وذلك قولك : لم يك زيد منطلقا » ، الأصول ٢٣٥/١ . وانظر : المباحث الكاملية ٥١٣/١ ، شرح الجزولية ٩٩١/٢ .

الأفعال خاصة ، وأما إذا قيل ما قاله من أن شبهها بالأفعال كون معانيها معاني الأفعال فإنه يلزمه أن يكون ذلك في الحروف المضعفة كلها نحو ثُمَّ ورُبَّ ، وذلك لا يكون إلا في حروف هذا الباب خاصة ، فلا يجري ذلك على قوله : وإنما يجري على ما قلناه وقاله النحويون ودل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإنَّ طلبت اسمين طلب الفعل /٢٥٤ المتعدي لهما [١] .

يريد أن معاني هذه الحروف لا تقتضي الدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل ، فإنما خصت بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال ، لأن المبتدأ والخبر اسمان ، فيأتي بدخولها عليهما مشبهة بالفعل المتعدي من حيث كان كل واحد منهما طالبا لاسمين ، ويكون امتناعها من الدخول على الفعل والفاعل شبها آخر لها بالأفعال من حيث كان الفعل لا يدخل على الفعل [٢] ، وهذا الذي قاله غير صحيح فإنه إن كان شبهها بالأفعال من حيث إن معانيها معاني الأفعال هو السبب في طلبها اسمين فينبغي أن يكون حروف المعاني كلها كذلك ، تطلب اسمين يكون ذلك الشبه فيها وذلك لم يكن ، فدل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإن فتحت أواخرها كآخر [٣] الفعل الماضي [١] .

يمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال وكذلك قال سيبويه [٤] إلا أن سيبويه جعل شبهها بالأفعال من جهة المعنى واللفظ وأصاب ، وجعلها هو شبهها الأفعال من جهة المعنى خاصة ، وجعل السبب عن ذلك العمل وفتح الآخر وسائر ما ذكر هنا مثله ، وقد تقدم ما فيه ، ويمكن أن يكون السبب في

---

(١) الجزولية : ٢١أ .

(٢) خلافا لهشام وثعلب إذ أجازا : يعجبني تقوم .

انظر : إيضاح الشعر ٥٣٦ ، الخصائص ٤٣٥/٢ ، التذييل والتكميل ١٦/١ب ، ١١٢/٢أ .

(٣) ب : كان آخر والتصويب من الجزولية ٢١أ .

(٤) قال – رحمه الله : « وأما إن وأن وليت فحركت أواخرها بالفتح لأنهما بمنزلة الأفعال نحو : كان ، فصار الفتح أولى » . الكتاب ٣٢/٢ . وبه قال المبرد في المقتضب ١٠٨/٤ .

فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة استعمالها ، ويكون فتح آخرها موجبا لشبهها بالأفعال وكذلك قال الزجاجي [(١)] وكلا الأمرين [(٢)] ممكن ، ولعل سيبويه لا يأبى ما ذكره الزجاجي ولا يكون اقتصاره على ذلك على معنى أنه لا يكون غيره .

وقوله : وكل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه إن [(٣)] .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، والكلام على هذا كالكلام عليه في باب كان كما تقدم [(٤)] ومنه : من جاءك ؟

وقوله : ولا تدخل أيضا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام [(٥)] .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : ولا يجوز تقديم الخبر فيها [(٣)] .

أي لا يجوز : قائم إن زيدا .

وقوله : ولا توسيطه [(٣)] .

أي لا يجوز : إنَّ قائمٌ زيدا .

وقوله : بخلاف كان [(٦)] .

لأنك تقول : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد [(٧)] .

وقوله : إلا أن يكون ظرفا [(٦)] .

مثاله : إن في /٢٥٥ الدار زيدا .

---

(١) قال – رحمه الله تعالى – : « وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ومعانيها معاني الأفعال » ، الجمل ٥٢ .

(٢) وهي : أن أواخرها فتحت لشبهها بالفعل الماضي ، أو أن فتح أواخرها أوجب شبه الفعل .

(٣) الجزولية : ٢١أ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٧٥ .

(٥) الجزولية : ٢١أ – ب .

(٦) الجزولية : ٢١ب .

(٧) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ ، ٧٧٧ .

وقوله : كان الإلغاء أحسن (١) .

مثاله : إنما زيد قائم وكأنما زيد قائم .

وقوله : أضعف منه في أخواتها (٢) .

يعني أضعف من العمل في : كأنما زيدا قائم وليتما زيدا قائم ولعلما زيدا قائم .

وقوله : وموضع السماع (ليت) (٣) .

يعني سماع العمل وإلا فالإلغاء مسموع في غيرها نحو : لعلما أنت عالم ، وصدق إن موضع السماع في هذه المسألة إنما هو في (ليت) ، ويعني بذلك اختلاف الروايتين في قوله (٤) :-

... أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لنا (٥) ... ..

---

(١) الجزولية : ٢١ب ، وقبله : « وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) ... » .

(٢) الجزولية : ٢١ب ، وقبله : « وقد تعمل والعمل في (إن وأن) .... » .

(٣) الجزولية : ٢١ب .

(٤) يعني النابغة الذبياني .

(٥) من البحر البسيط من قصيدته التي مطلعها :-

يا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْيـاءِ فالسَّنَـدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيها سَالِفُ الأَمَدِ

والبيت :-

قَالَتْ : .... إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفُه فَقَـدِ

العلياء : ما ارتفع من الأرض ، السند : سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد ، أقوت : أقفرت وخلت من الناس ، السالف : الماضي ، الأبد : الدهر ، فقد : فحسبي . شرح الديوان ١٤ ، ٢٤ . وهو يشير إلى قصة يعرفها الرواة .

الشاهد فيه : (ليتما هذا الحمام) فقد روي رفعا ونصبا على الإهمال والإعمال .

الديوان ٢٤ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، الأصول ٢٣٣/١ ، الحلبيات ١٧٦ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢١٥/١ ، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، الإنصاف ٤٧٩/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، المباحث الكاملية ٥٢٠/١ شرح الجمل ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، المقرب ١١٠/١ ، شرح الجزولية ٤٩٧/١ ، ٥٤٠/٢ ، ٦٤١ ، ٩٩٨ ، شرح الكافية ٣٤٨/٢ ، المغني ٦٦/١ ، ٣١٦ ، ٣٤١ ، المقاصد النحوية ٢٥٤/٢ ، شرح شواهد المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٥١/١٠ - ٢٦٤ ، شرح أبيات المغني ٤٦/٢ - ٥١ .

وهذا الحمام لنا بالرفع [١] فاختلف النحويون في حمل سائر أخوات ليت عليها في هذين الوجهين وذلك أنه لم يسمع في البواقي من أخوات ليت إلا الإلغاء ولم يسمع فيها الإعمال [٢] ، فقال بعضهم : لا فرق بين ليت وأخواتها في القياس ، وقد سمع في ليت الوجهان ، فينبغي أن تكون الباقي كذلك [٣] .

وقال بعضهم : الذي ورد به السماع في الباقي إنما هو الإلغاء لا الإعمال [٤] .

ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه ، من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى إذ ليس له معنى إلا التوكيد [٥] ، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألا يقال منه إلا ما سمع ونحن لم نسمعه إلا في ليت فلا نقول به إلا فيها ولا نقيس عليها شيئا من أخواتها في ذلك ، إذ ليس على أصل الحروف ، ولا ينبغي أن يقال منها إلا ما سمع وهو لم يسمع في الباقي فلا يقال به فيه ، وقد سمع الإلغاء في الباقي . وهو ليس خارجا عن الأصل لأن الحرف الذي هو (ما) في ذلك دخل لكف العمل عن العامل ، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء ، وكان هناك ما يمنع من الأعمال فلذلك ينبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيبويه [٦] وهو الصواب .

---

(١) قال سيبويه : « وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا » ، الكتاب ٢٨٢/١ .

(٢) قال ابن برهان : « وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب : إنما زيدا قائم ، فأُعمل مع زيادة (ما) ، وذكر ابن جزء الأسدي مثل ذلك ، عن كتاب الكسائي عن العرب ، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه » ، شرح اللمع ٧٥/١ .

(٣) هو مذهب ابن السراج والزجاجي وغيرهم من النحويين . انظر : الأصول ٢٣٢/١ ، الجمل ٤٠٣ ، منهج السالك ٨٠/١ .

(٤) وهذا يعني أن ما عدا (ليت) يهمل ولا يعمل . أما (ليت) فتبقى على ما سمع من الإعمال والإهمال وهو مذهب سيبويه والأخفش والفراء وغيرهم . انظر : الكتاب ٢٨٢/١ – ٢٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٣/١ – ٤٣٤ ، التذييل والتكميل ٥٩/٢ب .

(٥) قال أبو بكر بن السراج : « وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابا ، تقول : إنما زيدا منطلق ... » ، الأصول ٢٣٢/١ .

(٦) الكتاب ٢٨٢/١ – ٢٨٣ .

وقوله : وكلها لا تدخل على أخبارها (١) .

مثال دخول اللام في الخبر : إنّ زيداً لقائمٌ .

وقوله : ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إنّ : إن في الدارِ لزيداً .

وقوله : ولا على /٢٥٦ معمول خبرها المقدم عليها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في : إنّ زيداً لَطَعامَك آكلٌ ، ولا يجوز : إنّ زيداً آكلٌ لَطَعامَك .

وقوله : ولا على الفصل بين اسمها وخبرها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إنّ : إنّ زيداً لهو الظريفُ إذا جعلت هو فصلا ، وأطلق المؤلف القول في دخول اللام على الخبر مع (إنّ) وهي لا تدخل فيها إلا بشرطين :-

أحدهما : ألا يلي الخبر (إنّ) كقولك : إن في الدارِ زيداً وإنّ أمامَك عمراً (٢) .

والثاني : ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض نحو : إنّ زيداً قامَ (٣) .

وقيد دخول اللام في اسم إنّ بالفصل بينها وبينه بالخبر ، ويعني بذلك نحو قولك : إن في الدارِ لزيداً كما تقدم ، ولو ترك هنا [التقييد (٤)] بالخبر في الأصل كان أحسن لأنه

---

(١) الجزولية : ٢١ب ، والكلام بتمامه : « وكلها لا تدخل - على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها وبين أخبارها كذا ولا على معمول خبرها المقدم عليها ولا على الفصل بين اسمها وخبرها - اللام سوى إن » .

(٢) قال ابن يعيش : « إن حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة ، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد » ، شرح المفصل ٦٦/٨ .

(٣) قال ابن جني : « فان كان الخبر فعلا ماضيا لم تدخل اللام عليه ، لأنه ليس بالمضارع للاسم كما ضارعه الفعل المضارع فلا تقول إذن : إن زيدا لقام » سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وانظر : الأصول ٢٤٢/١ .

(٤) تكملة من الشرح الصغير ١٩٩ .

قد تدخل اللام على اسم إنّ إذا فصل بينها وبينه بغير الخبر نحو قولك : إنّ بِك لزيداً واثقٌ ، وإنّ عليك لزيدًا معوٍّل .

وقوله : وتنفرد إنّ ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي (١) .

مثاله : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، ولا يجوز : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان (٢) .

قال قائل (٣) : كان أجود من هذه العبارة أن يقول : وتنفرد أن ولكن بالعطف على موضع (إنّ) دون اسمها (٤) ، وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي ومطلقا على رأي .... إلى آخره . مثل ما ذكره .

وإنما قلنا : إن هذه العبارة أجود لأن عبارته هذه التي نقلناها بظاهرها توهم أنّ (إنَّ ولكنّ) تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم ، وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيئين (٥) ، فكان هذا القول الثاني يأتي بظاهره معارضا للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ، وأن الذي قلناه أجود منها ، وقد رأيت في بعض النسخ نصا يوافق ما استجاده هذا القائل : وقد تنفرد إنّ ولكنّ بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر (٦) ، وهذا النص إنما يلتئم

---

(١) الجزولية : ٢١ب .

(٢) قال الزمخشري : « ... إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تمض لزمك أن تقول : إن زيدا وعمرا قائمان بنصب عمرو لا غير » ، المفصل ٢٩٦ .

وهذا مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون والأخفش ، واشترط الفراء خفاء الإعراب . انظر : الإنصاف ١٨٥/١ - ١٩٥ ، التبيين ٣٤١ - ٣٤٦ ، شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٣) هو الشلوبين نفسه . انظر : الشرح الصغير ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) قال اللورقي : « قوله : لا يعطف على موضعها يوهم أن لها موضعا من الإعراب ، وليس كذا ، لأنها حرف ، والحرف لا يحكم عليه بالإعراب أصلا ، إنما يحكم على موضع المبني وحده ، أو على موضع الاسم مع عامله » ، المباحث الكاملية ٥٢٤/١ .

(٥) في قول الجزولي : « وكلها لا يعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى (إن ولكن) » ، الجزولية ٢١ب .

(٦) ليس هذا النص في النسختين فاس ٢١ب ، تيمور ٨١ .

مع الحمل على موضعها مع الاسم على ما يتفسر بعد ، ويريد بقوله : على موضعها مع الاسم العطف على موضع /٢٥٧ الاسم خاصة [١] الذي صرح بهِ غيره [٢] ، لكنه لما لم يتصور الرفع في الاسم مع وجود (إنّ) لكون إنّ ناسخة للابتداء حمل (إنّ) على (لا) [٣] ، فكما يكون العطف على الموضع في (لا) مع اسمها كذلك يكون العطف على الموضع في (إنّ) على (إنّ) مع اسمها حملا عليها .

وجاز ذلك في (لا) لأنها مبنية مع ما بعدها ومجعولة معه اسما واحدا ، ثم حملت (إنّ) عليها [٤] .

ويريد بقوله : على موضعها إذ لم يقل معه مع اسمها رفع المعطوف بالابتداء وإضمار الخبر لا بالعطف على موضع الاسم ، ولما كان العطف حقه التشاكل وأمكن هنا التشاكل حمله على ذلك الذي هو حقه ، فقدر في موضع إنّ الابتداء وحينئذ عطف المبتدأ والخبر على مبتدأ وخبر حتى يأتي العطف على حقه ، قلنا لك سمي : هذا العطف عطفا على موضع إن لأنه يقدر في موضع إنّ الابتداء لما قلناه [٥] من طلب التشاكل الذي هو حق العطف .

وقوله : ومطلقا على رأي [٦] .

يعني أن صاحب هذا الرأي يجيز العطف على موضع إنّ مع الاسم قبل الخبر

---

(١) يريد قبل دخول (إن) .

(٢) كالزجاجي إذ قال – رحمه الله تعالى – : « .... أن تعطفه على موضع (إن) قبل دخولها لأن داخلة على المبتدأ والخبر ، ولم تغير من المعنى شيئا ، فعطفته على الموضع » ، الجمل ٥٥ ، وانظر : شرح الإيضاح للعكبري ٨٣أ – ب .

(٣) قال الأبذي : « وأما التنظير لها – يعني إن – بـ (لا) فغير صحيح ، لأن (لا) مركبة مع الاسم ، فهما في موضع رفع بالابتداء ، و (إن) والاسم ليسا مركبين » ، شرح الجزولية ١٠٠٩/٢ .

(٤) هذا يعني أن الأصل وهو (إن) حملت على الفرع وهو (لا) في وجه ، كما أن (لا) محمولة في العمل على (إن) .

(٥) ب : ما قلناه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٠ .

(٦) الجزولية : ٢١ب .

نحو : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان ، ونحو : إنك وزيدٌ قائمان سواء ظهر الإعراب في الاسم أو لم يظهر [١] ، بعد الخبر نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمرُوٌ وإنّك قائمٌ وعمرُوٌ ، وليس في الدنيا من يجيز : إن زيداً وعمروٌ قائمان على أن يكون (عمروٌ) مرفوعا بالابتداء معطوفا على موضع (إنّ) دون الاسم على ما قدمناه [٢] ، لأن ذلك يؤدى إلى ارتفاع قولك قائمان بالمبتدأ وبإنّ [٣] ، ولأنك تستأنف قولك (وعمروٌ) والجملة الأولى لم تتم فلذلك قلنا : إنّ هذا الذي لا يلتئم مع الحمل على موضع إنّ دون اسم [٤] .

وقوله : وعلى رأي [إن [٥]] ظهر الإعراب [٦] .

أي لا يجوز عند صاحب هذا الرأي [٧] إنّ زيداً وعمروٌ قائمان لظهور الإعراب في الاسم ، وإنما يجيز ذلك بعد الخبر نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فلو قلت : إنّك وعمروٌ قائمان لاستوى في الجواز هو وقولك : إنّك قائمٌ وعمروٌ ، وكذلك لا يلتئم هذا الرأي أيضا مع الحمل على موضع إنّ دون الاسم وهو الرفع بالابتداء ، لأنه ليس في الدنيا من يجيز [٨] ، إنك وزيدٌ /٢٥٨ قائمان على أن يكون (زيدٌ) مستأنفا لما ذكرناه سابقا ، وإنما يجيزه من يجيزه على الحمل على موضع إنّ مع الاسم .

وقوله : إنّ المكسورة متى خففت وأعملت [٦] .

---

(١) هو مذهب الكوفيين والأخفش ، والفراء يرى ذلك إن خفي إعراب الاسم . انظر : مصادر ذلك في ص : ٧٠٢ هـ ٢ .

(٢) بل أجازه الكوفيون مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمنوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ النَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ ... ﴾ [المائدة : ٦٩] وغيرها . انظر : الإنصاف ١/١٨٦ - ١٨٧ . وتأوله البصريون .

(٣) قال ابن يعيش : « فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال ، إذ الخبر قد يكون خبرا عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان ، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال » . شرح المفصل ٨/٦٩ .

(٤) يعني دون اسمها .

(٥) تكملة من الجزولية : ٢١ب .

(٦) الجزولية : ٢١ب .

(٧) هو الفراء . انظر ما سبق من مصادر ص : ٧٨٩ هـ ٢ .

(٨) انظر : هـ ٢ .

مثاله : إنْ زيداً قائمٌ .

وقوله : فحكمها حكم الثقيلة (١) .

أي لا يجب إثبات اللام في الخبر مع ذلك كما لا يجب مع الثقيلة بل يجوز إثباتها وحذفها فتقول : إنْ زيداً قائمٌ وإنْ زيداً لقائمٌ بالتخفيف (٢) كما تقول : إنْ زيداً قائمٌ وإنّ زيداً لقائمٌ بالتثقيل ولا يليها الفعل مخففة كما كان لا يليها مثقلة لأنها عاملة عمل (٣) الفعل ، وامتناع المثقلة من ولاية الفعل لعملها عمل (٣) الفعل فكأنك تولي فعلا فعلا بذلك (٤) .

وكذلك يكون الحكم متى خففتها وكانت عندك عاملة .

وقوله : ووليتها الأسماء فمبتدآت (٥) .

مثاله : إنْ زيدٌ قائمٌ (٦) .

وقوله : لم تكن إلا مما تدخل على المبتدأ والخبر (٧) .

مثاله : ﴿ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (٨) لأن (وجد) هنا بمعنى (علم) ، والمنصوبان بعدُ مفعولاها ، و﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ... ﴾ (٩) لأن كاد وأخواتها مما ألحق بكان وأخواتها .

---

(١) الجزولية : ٢١ب .

(٢) قال ابن السراج : « وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلى اللام لأن النصب دليل » ، الأصول ٢٣٥/١ .

(٣) ب : على . وهو خطأ ظاهر .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٥٢٩/١ .

(٥) الجزولي : ٢١ب ، وقبله : « ومتى خففت وألغيت ... » ثم قال « ووجب إثبات اللام » .

(٦) تلتبس (إن) المخففة هنا بالنافية لكون الكلام صالحا للنفي والإثبات قال اللورقي : « إذا ألغيت عند التخفيف جاز أن تليها الأسماء والأفعال ، فإن وليتها الأسماء كانت مبتدأة ، ولزمت اللام الفاصلة بين النافية والمخففة » ، المباحث الكاملية ٥٢٩/١ .

(٧) الجزولية : ٢١ب ، وقبله : « وإذا وليتها الأفعال .... » .

(٨) الأعراف : ١٠٢ .

(٩) تمامها : ﴿ .... لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ، وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان : ٤٢] .

وقوله : ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل [١] .

مثاله : ما أنشدوه [٢] من قوله [٣] :-

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ [٤]

وقوله : وإذا وليتها الأسماء فمبتدآت [٥] .

مثاله : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ .

وقوله : وقد يتقدم الخبر [٦] .

---

(١) الجزولية : ٢١ب - ٢٢أ .

(٢) كالصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، والزمخشري في المفصل ٢٩٨ ، والأنباري في الإنصاف ٦٤١/٢ .

(٣) القائل هي : عاتكة العدوية (.... - ٤٠ هـ تقريبا) .

وهي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، شاعرة صحابية جليلة من المهاجرات ، تزوجت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاستشهد عنها ، ثم عمر بن الخطاب وقتل عنها ، ثم الزبير بن العوام وقتل عنها . رحمهم الله جميعا ورضي عنهم . انظر : المردفات من قريش ٦١ - ٦٤ ، الأغاني ١٢٨/١٦ - ١٣٠ ، الخزانة ٣٧٨/١١ - ٣٨١ » .

(٤) من البحر الكامل من قصيدة في رثاء زوجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - مطلعها :-

غَدَرَ ابنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ

ابن جرموز : عمرو بن جرموز المجاشعي قاتل الزبير غدرا في وادي السباع ، البهمة : ها هنا الجيش ، والبهمة أيضا الفارس الذي لا يدري من أين يؤتي من شدة بأسه ، اللقاء : الحرب ، عرد الرجل : إذا فر في الحرب . الخزانة ٣٧٨/١١ .

ويروى : بالله ربك . المفصل ٢٩٨ ، كتبت عليك . شرح الجزولية ١٠٢٨/٢ .

الشاهد فيه : استدل به الكوفيون على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة .

الأغاني ١٢٧/١٦ ، المحتسب ٢٥٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، المفصل ٢٩٨ ، إصلاح الخلل ٣٧٦ ، الإنصاف ٦٤١/٢ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، المباحث الكاملية ٥٣١/١ ، شرح الجمل ٤٣٨/١ ، المقرب ١١٢/١ ، المنهاج الجلي ١٣٠أ ، شرح الجزولية ١٠٢٨/٢ ، ١٠٣٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٧٨/٢ - ٢٨٢ ، الخزانة ٣٧٣/٩ - ٣٨١ .

(٥) الجزولية : ٢٢أ ، وقبله : « و(أن) المفتوحة تخفف وتثقل ، وفي خفتها إما ملغاة وإما معملة ، فالمعملة كالمثقلة ، والملغاة تليها الأسماء والأفعال فإذا وليتها .... » .

(٦) ليس في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٢أ ، وتيمور ٨٢ .

نحو قوله (١) :-

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ علموا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٢)

ولكنه في تقدير ولاية اسم المبتدأ (٣) لأنْ .

---

(١) هو الأعشى الكبير (... - ٧ هـ) .

أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، من فحول شعراء الجاهلية كان يسمى صناجة العرب لجودة شعره ، كان يفد على الملوك لا سيما ملوك الفرس ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

« طبقات فحول الشعراء ٥٢/١ ، المؤتلف والمختلف ١٢ ، معجم الشعراء ٤٠١ - ٤٠٢ ، الخزانة ١٧٥/١ - ١٧٨ .

(٢) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

وبيت الشاهد ملفق من بيتين هما (٣٤ ، ٣٨) في الديوان مع اختلاف الرواية وهما :-

٣٤ - إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا ... إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

٣٨ - فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هريرة : قيل : قينة لرجل من آل عمرو بن مرثد ، وقيل : هريرة وخليدة قينتان لبشر بن عمرو ، فتية : جمع فتى وهو الشاب ، يحفى : هو المشي بلا نعل ولا خف ، والمراد به الفقير ، ينتعل : يلبس النعال ، والمراد به الغني .

الخزانة ٣٩٢/٨ - ٣٩٣ .

الشاهد فيه : أن (أن) اسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها الجملة الاسمية التي تقدم فيها الخبر (هالك) على المبتدأ (كل من يحفى وينتعل) .

الديوان ١٠٩ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، المقتضب ٩/٣ ، الأصول ٢٣٩/١ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، المحتسب ٣٠٨/١ ، المنصف ١٢٩/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤٦١/١ ، المفصل ٢٩٨ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، الإنصاف ١٩٩/١ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٣٢/١ ، المنهاج الجلي ١٣٠أ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٨٧/٢ - ٢٩٤ ، الخزانة ٣٩٠/٨ - ٣٩٨ .

(٣) كذا في المخطوطة وفي الشرح الصغير ٢٠٣ : « ولكنه في ولاية الاسم المبتدأ لأن وهذا يخالف مراد الشارح من الاستشهاد بالبيت ، كما أنه لا وجه لهذه العبارة بهذه الصيغة ولعل المراد : في تقدير ولاية خبر المبتدأ لأن .

وذكر ابن يعيش تأويلا جيدا فقال : « والمراد أنه : هلك ، فالهاء : مضمرة مرادة ، وهالك مرفوع لأنه خبر مقدم والتقدير : كل من يحفى وينتعل هالك » ، شرح المفصل ٧٤/٨ .

وقوله : والأحسن أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس [١] .

مثاله : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ [٢] .

وقوله : فالأحسن [٣] .

استظهار على قوله [٤] :-

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَة [٥]

وأجود من هذا أن يقال : فلابد أن يفصل بينها وبينهما بحرف تنفيس أو كذا أو كذا إلا في ضرورة أو يمنع من ذلك مانع في الكلام كقوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [٦] /٢٥٩ فإن (أن) الخفيفة هنا قد دخلت على الفعل من غير فصل لاستحالة تلك الفواصل مع ليس [٧] وامتناعها [٨] .

وقوله : أو نفي أو توقع [٩] .

---

(١) الجزولية : ٢٢أ ، وقبله : « والفرق بين (أن) الناصبة للفعل والناصبة للاسم المخففة الملغاة أن (أن) المخففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق ، وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل .... » .

(٢) المزمل : ٢٠ .

(٣) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما .

(٤) النابغة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا أَبْلِغَا ذُبْيَانَ عَنِّي رِسَالَةً فَقَدْ أُصْبَحَتْ عَنْ مَنْهَجِ الْحَقِّ جَائِرَه

ذهبت : أراد القبيلة ، المنهج : الطريق الواضح ، الجائرة : العادلة عن الحق ، ثمر الله ماله : كثره وأصلحه ، أثل موجودا : كثر إبله ، المفاقر : الفقر . شرح الديوان ١٥٣ ، ١٥٥ .

الشاهد فيه :عدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة والفعل (ثمر) بفاصل .

الديوان ١٥٥ ، المباحث الكاملية ٥٣٣/١ ، شرح الجزولية ١٠٣٤/٢ ، شرح الكافية ٢٣٤/٢ ، الخزانة ٤١٤/٨ - ٤٢٠ .

(٦) النجم : ٣٩ .

(٧) مع ليس وعسى والأفعال الجامدة . انظر : المباحث الكاملية ٥٣٤/١ ، شرح الجمل ٤٣٧/١ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ .

(٨) كذا في المخطوطة والمباحث الكاملية ٥٣٤/١ ، إذ نقل هذا النص كاملا ، وفي الشرح الصغير ٢٠٣ ، « مع ليس وأشياعها » .

(٩) الجزولية ٨٢ نسخة تيمور .

مثاله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (١) وعلمت أَنْ قد كان كذا ، ويسقط من بعض النسخ قوله : أو نفي (٢) ، وكأنه قد استغنى عنه بأنه قد علم أنه لابد للفعل المنفي (٣) من حرف قبله ينفيه إلا في الموضع الذي حذف منه للعلم به كقوله (٤) :-

فَقُلْتُ : يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً (٥) .....

وقوله : واسمها محذوف أيضا موجود معنى (٦) .

يريد أن التقدير : أنه سيكون . أفلا يرون أنه لا يرجع ، وعلمت أنه قد كان كذا .

وقوله : فهذا معنى الإلغاء فيها (٦) .

---

(١) تمامها : ﴿ .... وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه ٨٩] .

(٢) سقط من نسخة فاس ٢٢أ .

(٣) ب : المتعدى ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٣ ، ومن المباحث الكاملية ٥٣٤/١ .

(٤) القائل : هو امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الخَالِي

وعجز البيت :-

.. .. وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

عم صباحا : تحية عند العرب ، الطلل : ما شخص من آثار الدار ، البالي : الخلق ، العصر : بضمتين لغة في العصر وهو الدهر ، الخالي : الماضي ، أبرح : أي لا أبرح ، الأوصال : جمع وصل وهو المفاصل . الخزانة ٦٠/١ - ٦١ ، ٤٥/١٠ .

ويروى : فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ مَا أَنَا بَارِحٌ ... ولا شاهد فيها حينئذ .

ويروى : فَقُلْتُ لَهَا تَاللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً .. انظر : الخزانة ٤٥/١٠ .

الشاهد فيه : حذف (لا) مع الفعل المنفي لدلالة السياق عليه .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١٤٧/٢ ، المقتضب ٣٢٥/٢ ، الأصول ٤٣٤/١ ، الجمل ٧٣ ، الحلبيات ٢٧٤ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ ، ٤٥٤ ، الحلل ٩٩ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، المفصل ٢٦٨ ، شرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، المباحث الكاملية ٤٩٧/١ ، ٥٣٤ ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ - ٤٥ ، الدرر اللوامع ٤٣/٢ .

(٦) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

يعني في المشهور من مذهب القوم ، وقد قال سيبويه : ولو قال قائل : إن الإلغاء فيها كالإلغاء في المكسورة لكان قولا [١] ، ثم رده آخرا بقوله : إذن ولو قال قائل كذا كقولك فإن قال قائل كذا وقوله : لكان قولا بمعنى ، فهذا قول يمكن أن يقوله قائل ويعترض به ، ثم يكون رده لهذا القول آخرا جوابا لأن التي هي في معنى ، ولو قال قائل .

وقوله : لا يعمل فيها إلا فعل محقق [٢] .

مثاله : علمت وتحققت ويريد أو ما جرى مجراه مما يترجح فيه أحد الجانبين من أفعال الشك نحو : ظننت وحسبت قال الله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ... ﴾ [٣] قرىء برفع تكون ونصبه [٤] .

وقوله : وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل [٢] .

كذا قال : (جاز) وصح للمؤلف أن يستعمل (جاز) في موضع اللزوم لأنها

---

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع ، وقد وقفت عليه في شرح السيرافي : « وإنما اختاروا في (أن) الإضمار لأنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولا في موضع المبتدأ ، فيجعل ما يليها مبتدأ ، وتجعل هي ملغاة ، كإن إذا كسرتها وخففت ، لأن المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكده فإذا ألغيت ولم تعمل فما بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام » ، شرح الكتاب ٥١/٤أ .

ثم قال - رحمه الله تعالى -: « يعني لو خففوا (أن) وأبطلوا عملها في المضمر والمظهر كإن إذا خففت لكان وجها قويا وهذا كما قال ، ويصير قوله : علمت أن زيد قائم كقولك : علمت أنما زيد قائم ، وإنما غير عاملة في شيء وزيد قائم مبتدأ وخبر » ، شرح الكتاب ٥٢/٤ب .

وهذا النص ليس موجودا في نسخ الكتاب المطبوع التي وقفت عليها في هذا الباب . انظر : نسخة برلين ٤٢٩/١ ، نسخة بولاق ٤٨١/١ ، نسخة هارون ١٦٥/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ .

(٣) تمامها : ﴿ ... فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة : ٧١] .

(٤) قرأ بالرفع : أبو عمرو وحمزة والكسائي .

وقرأ بالنصب : ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر .

انظر : السبعة ٢٤٧ ، التيسير للداني ١٠٠ ، التبصرة ٤٨٧ ، الإقناع ٦٣٥/٢ ، حجة القراءات ٢٣٣ ، النشر ٢٥٥/٢ .

مقابل بها (لا يجوز) المقدر في الناصبة ، لأن الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير لا النافية [١] ، وإنما تكون (جاز) مراداً بها غير اللزوم متى قوبل بها (وجب) ، وهي إنما يقابل بها (لا يجوز) لا وجب ، وإن لم يكن الأمر كما قلناه في (جاز) كان قول المؤلف خطأ لأنه أعني – الفصل – لازم في المخففة في غير الضرورة إذا لم يمنع مانع .

وقوله : وأن تفسيرا [٢] .

مثاله : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ [٣] والانطلاق هنا انطلاق في المكان [٤] ، ولأن (امشوا) تفسير لذلك الكلام ، الذي انطلقوا فيه ، و(أن) فيه بمعنى (أي) [٥] .

وقوله : وزائدة [٢] .

مثاله : لمّا أنْ جاء عمروٌ جاء زيدٌ ، ووالله أنْ لو فعلت كذا لكان كذا [٦] و[٧] :-

---

(١) قال الجزولي : « والناصبة للفعل عكسها » ، الجزولية ٢٢أ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُراد ﴾ [ص : ٦] .

(٤) قال الزمخشري : « و(أن) بمعنى (أي) لأن المنطلقين عن مجلس التقاول لابد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم فكان انطلاقهم مضمنا معنى القول » ، الكشاف ٣٦٠/٣ .

(٥) انظر (أن) بمعنى (أي) في هذه الآية في :-

الكتاب ٤٧٩/١ ، المقتضب ١٨٨/١ ، ٣٥٨/٢ – ٣٥٩ ، الأصول ٢٣٧/١ وغيرها .

(٦) قال سيبويه : « ووجه آخر تكون فيه لغوا نحو قولك : لما أن جاءوا ذهبت ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك » ، الكتاب ٤٧٥/١ .

(٧) يريد وكقول الشاعر ، وقد اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ – علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل اليشكري ، شاعر جاهلي كان معاصرا للنعمان بن المنذر .

ب – باعث بن صريم اليشكري .

جـ – أرقم اليشكري .

د – راشد بن شهاب اليشكري وقال البغدادي « رأيت القصيدة التي أشار إليها لراشد وليس فيها هذا البيت ولا الأبيات الآتية » ، الخزانة ٤١٤/١٠ .

ولعل الصحيح أنها لعلباء في زوجته وقصته مع النعمان في ذبح الكبش معروفة . انظر هذه الأقوال في : الخزانة ٤١٣/١٠ – ٤١٤ .

.. ... كَأَنْ /٢٦٠ ظَبْيَةٍ تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ [(١)]

في من خفض ظبية .

وقوله : لكن إذا خففت لم تعمل [(٢)] .

حكى السهيلي عن أبي القاسم بن الرماك [(٣)] أنه أفاده رواية عن يونس بإعمالها [(٤)] ، قال السهيلي : ولم أر ذلك في أصل كتاب . قلت : ولا أنا أيضا رأيته في أصل كتاب ، والمشهور ما ذكره المؤلف : من ألا تعمل .

قال الفارسي : الاقتصار فيها على الإلغاء منبهة على أن الأصل في هذه الحروف

---

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا تِلْكُماَ عِرْسِي تَصُدُّ بِوَجْهِهَا وَتَزْعُمُ فِي جَارَاتِهاَ أَنَّ مَنْ ظَلَمْ

وصدر البيت :-

فَيَوماً تُوَافِينَا بِوَجْـهٍ مُقَسَّمٍ

توافينا : تأتينا ، المقسم : المحسن ، تعطو : تتناول ، وارق : لغة في مورق ، السلم : شجر كثير الشوك .
انظر : الخزانة ٤١٤/١٠ - ٤١٦ .

الشاهد فيه : زيادة (أن) بين الجار وهو الكاف ومجرورها وهو (ظبية) في رواية خفض ظبية .

الأصمعيات ١٥٧ ، الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الكامل ١١١/١ ، الاختيارين ٢٠٥ ، الأصول ٢٤٥/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٨ ، سر الصناعة ٦٨٣/١٢ ، المنصف ١٢٨/٣ ، الأمالي الشجرية ٣/٢ ، المفصل ٣٠٢ ، الإنصاف ٢٠٢/١ ، نتائج الفكر ٢٥٦ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، ٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٧/١ ، ١٧٣/٢ ، المغرب ١١١/١ ، شرح الكافية ٣٦٠/٢ ، الخزانة ٤١١/١٠ - ٤١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ .

(٣) ابن الرماك (... - ٥٤١ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الرماك ، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر ، كان أستاذا في العربية قيما بكتاب سيبويه ، روى عنه ابن خير كثيرا من كتبه .

« الذيل والتكملة ٧٩/٤ ، بغية المتلمس ٣٤٦ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ » .

(٤) قال السهيلي : « ... إن الأستاذ أبا القاسم بن الرماك - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الإعمال في (لكن) مع تخفيفها ، وكان أبو القاسم - رحمه الله - يستغرب هذه الرواية ، ورأيته حين ذاكرني بها متعجبا منها ، وكان إماما في هذه الصناعة - رحمه الله تعالى - » ، نتائج الفكر ٢٥٧ .

إذا خففت الإلغاء (١) .

وقوله : ليت عند الكوفيين تنصب اسمين (٢) .

قد ذكروا ذلك في (إن) نحو قوله (٣) :-

....   وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا (٤)

وقوله (٥) :-

إنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزَا   تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا (٦)

---

(١) لم أقف عليه في كتب الفارسي التي تحت يدي مطبوعة أو مخطوطة . ولعل الشارح - رحمه الله تعالى - أخذه عن شيخه السهيلي حين قال : « قلنا : زعم الفارسي أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خففن ، ولذلك ألزموا (لكن) إذا خففت الإلغاء ، تنبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب » ، نتائج الفكر ٢٥٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ - ب .   (٣) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٤) بيت مفرد من البحر الطويل صدره :-

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ

الشاهد فيه : نصب اسم (إن) وخبرها ، عند الكوفيين .

والبيت ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة المطبوع .

« المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، البحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ٢٨٣/٨ ، الجنى الداني ٣٨٠ ، المغني ٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ١٢٢/١ ، همع الهوامع ١٥٦/٢ ، الخزانة ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، شرح أبيات المغني ١٨٣/١ - ١٨٥ ، الدرر اللوامع ١١١/١ - ١١٢ .

(٥) قائله مجهول .

(٦) بيتان من الرجز .

خبة : خداعة ، جروزا : كثيرة الأكل ، القفيز : مكيال معروف (الدرر : ١١٢/١) .

ويروى : جنة . شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، ترى العجوز . معجم مقاييس اللغة ٤٤١/١ ولا شاهد فيه ، تأكل في مقعدها . الدرر ١١٢/١ .

الشاهد : أن (إن) نصبت اسمها (العجوز) وخبرها (خبة) .

النوادر ٤٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، همع الهوامع ١٥٦/٢ ، شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .

وذكروا أيضا قوله ﷺ : « إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّم لَسَبْعِينَ خَرِيفاً » (١) ، وذكروا ذلك أيضا في بيت العماني (٢) :-

كَأَنَّ أُذْنَيْـــهِ إِذَا تَشَوَّفَــــا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا (٣)

---

(١) ليس حديثا وانما هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه قال مسلم : حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : وضعت بين يدى رسول الله ﷺ قصعة من ثريد ولحم فتناول الذراع ... - ثم أورد الحديث بطوله وفي آخره - حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا قال : وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به فمخدوش ناج ومكدوس في النار ، والذي نفس أبي هريرة بيده : إن قعر جهنم لسبعون خريفا » صحيح مسلم بشرح النووي ٧٢/٣ .

قال النووي - رحمه الله - « (لسبعون خريفا) هكذا هو في بعض الأصول لسبعون بالواو وهذا ظاهر .... ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء ... » شرح صحيح مسلم ٧٢/٣ .

وانظر ما ذكره البغدادي عن هذا الحديث في : الخزانة ٢٤٣/١٠ .

وأهل الحديث يرونه من الحديث المرفوع الذي رفعه الصحابي إلى النبي ﷺ حكما لا تصريحا قال ابن حجر « ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة ، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي مخبرا له ولا مجال للاجتهاد فيه ، يقتضي موقفا للقائل به ، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ » ، نزهة النظر ٥٣ .

(٢) محمد بن ذؤيب الفقيمي الراجز .

(٣) من بحر الرجز من أبيات أولها :-

وَأُذُنٌ بَرِيئَةٌ مِنَ الرَّفَا

الرفا : شدة الانتصاب . القادمة : الريشة في مقدمة الجناح (الديوان ٢٩٥) تشوف الفرس والظبي نصب عنقه وجعل ينظر . اللسان ١٨٥/٩ (شاف) .

الشاهد فيه : نصب اسم كأن (أذنيه) وخبرها (قادمة) .

الديوان ٩٥ ، الكامل ١٠٤٦/٣ (الدالي) ، الخصائص ٤٣٠/٢ ، المخصص ٨٢/١ ، سمط اللآليء ٨٧٦/٢ ، المباحث الكاملية ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، الضرائر ١٠٨ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، المغني ٢١١/١ ، شرح شواهد المغني ٥١٥/٢ - ٥١٧ ، الخزانة ٢٣٧/١٠ - ٢٤٣ ، شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، ١٧٧/٤ - ١٨٠ .

وقوله : وليس قوله (١) :-

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا (٢) ... ..

[بمثبت (٣)] لذلك (٤) .

يريد أنه يحتمل أن تكون على حذف خبر ليت (٥) ، والتقدير : يا ليت لنا أيام الصبا أو يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا ، أو على حذف كان (٦) ؛ لكثرة ذكرها معها نحو قوله : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ (٧) وكذلك ما ذكرناه من قوله :-

...... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا (٨)

يكون على تقدير : إنّ لنا حراسنا ، أو على تقدير : إنّ حراسنا يحرسوننا أسدا أي في هذه الحال ، وكذلك قوله :-

إنّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزَا (٩)

---

(١) يعني العجاج . انظر : طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ .

وزعم البغدادي : أنه « من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها » ، الخزانة ٢٣٦/١٠ ، وتابعه الشنقيطي على هذا . انظر : الدرر اللوامع ١١٢/١ . ثم انظر : أسطورة الأبيات الخمسين ٨١ . ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/١ إلى رؤبة بن العجاج ، ولعله أراد العجاج .

(٢) بيت من بحر الرجز بعده :-

إذْ كُنْتُ فِي وَادِي العَقِيقِ رَاتِعاَ

الشاهد فيه : نصب (ليت) اسمها (أيام الصبَاَ) وخبرها (رواجعا) .

ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ ، الكتاب ٢٨٤/١ ، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، الأصول ٢٤٨/١ ، المفصل ٢٨ ، ٣٠٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، المباحث الكاملية ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، اللسان ٨٧/٢ (ليت) ، المغني ٣١٦/١ ، شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٣٤/١٠ - ٢٣٧ ، شرح أبيات المغني ١٦٤/٥ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .

(٣) بياض في : ب . والتصويب من الجزولية .

(٤) الجزولية : ٢٢ب .

(٥) وهو مذهب البصريين انظر مصادر تخريج البيت .

(٦) وهو رأي الكسائي قال ابن السراج : « .... قال الكسائي : أضمر (كانت) » . الأصول ٢٤٨/١ .

(٧) تمامها : ﴿ ... فَأَفُوزَ فَوزاً عظِيما ﴾ [النساء : ٧٣] .

(٨) سبق تخريجه ص : ٨٠٠ .

(٩) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

ممكن أن يكون خبر إنّ فيه :-

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَـةٍ قَفِيـزَا (١)

(وخبة جروزا) حال من القسمين في (تأكل) ، وكذلك قوله ﷺ : « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً » (٢) . و(سبعين خريفا) ظرف زمان نائب مناب (عميقا) وصار للدلالة عليه من جهة المعنى .

وكذلك قوله :-

كَأَنَّ أُذْنَيْـــهِ إذاَ تَشَوَّفَـــا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَـاَ (٣)

على تقدير تجرد أو بحرف قادمة أو قلم محرف ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتجرد أو بحرف المقدر منصوب بإضمار فعل تقديره : يتجردان لا ينحرفان ، ويتجردان وينحرفان هذا خبر وحذف لدلالة المعنى /٢٦١ عليه وهذا كما قدروا (٤) :-

وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُوناً بَأَهْلِهِ (٥) ... ..

---

(١) سبق تخريه ص : ٨٠٠ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٠١ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

(٤) في قول الشاعر وهو رجل من بني سعد .

(٥) بيت مفرد من البحر الطويل عجزه :-

.. .. وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَا

ويروى : أرى الدهر .... وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَلَّلاَ

المحتسب ٣٢٨/١ .

المنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه ، الخزانة ١٣٢/٤ .

الشاهد فيه : بينه الشارح وهو حذف الخبر عند بعضهم وللنحويين فيه تخريجات غير ما ذكره الشارح . انظر مراجع التخريج .

المحتسب ٣٢٨/١ ، شرح المفصل ٧٥/٨ ، شرح الجمل ٩٢/١ ، الضرائر ٧٥ ، المغرب ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ٦١أ ، ١١٠ب ، شرح الكافية ٢٦٧/١ ، المغني ٧٦/١ ، المقاصد النحوية ٩٢/٢ - ٩٤ ، تعليق الفرائد ٩٨٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٢١٩/١ - ٢٢٠ ، همع الهوامع ١١١/٢ ، الخزانة ١٣٠/٤ - ١٣٣ ، شرح أبيات المغني ١١٦/٢ - ١١٩ ، الدرر اللوامع ٩٤/١ .

وما الدهر إلا دوران منجنون بأهله (١) ، واذا علمت هذا كله ، علمت أن قول من قال : إنّ (إنّ) قد تأتي بنصب اسمين وأنشد عليه :-

... . إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا (٢)

و : إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزَا (٣)

وأتى بـ(إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً) (٤) عليه ، أنه قد أساء المحاولة في تناوله لهذه المواضع فإنه تناولها على غير ما هي عليه (إن) في كلام العرب ، وتناولها كما قلناه هو التناول الصحيح لأنه تناول لها على ما هي عليه في لسان العرب فلا ينبغي أن تتناول إلا كما تناولناها ، لا كما تناولها من قدمت ذكره ، وهو تناول جملة من المتأخرين ، ومنهم ابن الطراوة (٥) وليته لم يفعل إلا هذا ، أعني تناوله لهذه المواضع هذا التناول السيء ولا ينسب إلى جملة من حملة هذه اللغة الموثوق بهم عند العلماء بالتجريح والتعديل وغير ذلك من [... (٦)] في نقلهم ونظرهم أنهم تمالأوا على العماني الراجز [.... (٦)] في قوله :-

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا (٧)

---

(١) وقيل فيه بتخريجات أخرى هي :-

أ - أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر ، وأقيم منجنون مقام المصدر .

ب - أن التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا .

جـ - يجوز أن تكون : (منجنونا) منصوبا على الحال والخبر محذوف تقديره : وما الدهر موجودا إلا مثل منجنون .

د - أن يكون نصبه كنصب عصبة في قراءة من قرأ ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ أي نرى عصبة .

انظر هذه التخريجات في شرح أبيات المغني ١١٨/٢ - ١١٩ .

(٢) سبق ص : ٨٠٠ . (٣) سبق ص : ٨٠١ .

(٥) انظر رأي ابن الطراوة هذا في : منهج السالك ٧٢ ، الجنى الداني ٣٨٠ ، همع الهوامع ١٥٦/٢ ، ابن الطراوة النحوي ١٧٠ - ١٧٣ .

(٦) كلمة غير واضحة في المصورة . (٧) سبق ص : ٨٠١ .

وتعصبوا مع المهدي (١) أو الرشيد (٢) اذ أنشده العماني ، وقال له المهدي أو الرشيد : قل :

تَخَـالُ أُذْنَيْـهِ إِذَا تَشَوَّفَـا   قَادِمَـةً أَوْ قَلَمًـا مُحَرَّفَـا

فأجمعوا مع المهدي على استحسان ذلك الإصلاح وتلحين العماني (٣) ، ويأبى الله والمسلمون أن تكون هذه الرواية حقا ، فإن القوم الذي نسب إليهم ذلك ثقات في نقلهم ونظرهم ودينهم فلا نظرهم تخطئة العرب وتحسين قول مجردي دنيا لدنياه وإظهار لغلبيته وهو ليس بعربي على العماني تقمشا (٤) لمسرته وإيثارا لهواه وتعصبا على من لم يجعل الله اللسان إلا لسانه ولا القول إلا قوله ، معاذ الله من ذلك . ونعوذ بالله أن يظن بهم ذلك أو يقع إلا في يقين من لا يظن بالمؤمنين خيرا .

وقوله : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ (٥) وما كان نحو ذلك ، والتقدير : يا ليت أيام

---

(١) المهدي (١٢٧ - ١٦٩ هـ) .

أبو عبد الله محمد بن عبد الله المنصور بن محمد الخليفة العباسي ، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ١٥٨ هـ ، مدة خلافته عشر سنوات وشهرا ، كان محمود السيرة محبوبا عند الرعية وهو الذي بنى جامع الرصافة .

« تاريخ الأمم والملوك ١٦٨/٨ - ١٨٦ ، تاريخ بغداد ٣٩١/٥ - ٤٠١ ، فوات الوفيات ٤٠٠/٣ - ٤٠٢ » .

(٢) الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ) .

أبو جعفر هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور ، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة ١٧٠ هـ ، ازدهرت الدولة في أيامه ، كان يغزو سنة ويحج سنة ، قيل : كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته للعلماء في ديارهم .

« تاريخ الأمم والملوك ٣٤٢/٨ - ٣٦٤ ، تاريخ بغداد ٥/١٤ - ١٣ ، فوات الوفيات ٢٢٥/٤ - ٢٢٧ » .

(٣) هذه القصة أوردها المبرد فقال - بعد أن ذكر البيت - : « فعلم القوم كلهم أنه قد لحن ، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد فإنه قال : قل :-

تَخَالُ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه » ، الكامل ١٠٤٦/٢ (الدالي) .

(٤) « القمش : جمع الشيء من ها هنا وها هنا وكذلك التقميش » الصحاح ١٠١٦/٣ ، وانظر التاج ٣٤٣/٤ (قمش) .

(٥) أولها : ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُم عَذَابًا قَرِيباً يَوْمَ يَنْظُرُ الْرَءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِر ... ﴾ [النبأ : ٤٠] .

الصبا كانت رواجعا (١) .

وقوله : وقد جروا بلعل منبهة على الأصل (٢) .

يشير إلى ما قدمه من أن أصل عمل الحروف الجر وقد تقدم أنه غير صحيح ، وأما إعمال لعل الجر فصحيح قد جاء قليلا أنشدوا على ذلك (٣) :-

لَعَلَّ اللهِ يُمْكنُني [عَلَيْهَا (٤)] جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسِيدِ (٥)

وأنشدوا أيضا في ذلك (٦) :-

... .. لَعَلَّ أَبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ (٧)

---

(١) هذا تقدير الكسائي انظر ما سبق ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢ب .

(٣) قول خالد بن جعفر (.... - نحو ٣٠ ق هـ) .

وهو خالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري ، من هوازن ، فارس شاعر جاهلي ، كان سيد هوازن وهو قاتل زهير بن جذيمة العبسي ، وقتل خالدا الحارث بن ظالم المري وخبره معروف .

« الأغاني ١١/١٠ - ٢٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الخزانة ٤٤٠/١٠ - ٤٤٤ » .

(٤) تكملة يستقيم بها الوزن وهي مثبتة في المصادر .

(٥) من البحر الوافر من أبيات منها :-

أَرِيغُوني إِرَاغَتَكُمْ فَإِنِّي وَحُذْفَةَ كَالشَّجَا تَحْتَ الْوَرِيدِ

الإراغة : الطلب ، حذفة : اسم فرس الشاعر ، الشجا : ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره ، وزهير : هو ابن جذيمة بن رواحة العبسي ، وأسيد أخو زهير انظر : الخزانة ٤٤١/١٠ .

ويروى : يقدرني عليها . الخزانة ٤٤١/١٠ .

الشاهد فيه : حيث صارت (لعل) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرورا بها .

معاني القرآن ١٢٤/١ ، الأغاني ١٢/١٠ ، البصريات ٥٥٠/١ ، سر الصناعة ٤٠٧/١ ، الإفصاح ١١١ ، المباحث الكاملية ٥٤٤/١ ، شرح الجزولية ١٠٥٣/١ ، شرح الكافية ٣٦١/٢ ، منهج السالك ٢٣٥ ، الجنى الداني ٥٣٠ ، اللسان ٤٧٣/١١ (علل) ، الخزانة ٤٣٨/١٠ - ٤٤٤ ، شرح أبيات المغني ١٦٦/٥ .

(٦) قول كعب بن سعد الغنوي .

(٧) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ هـ ٦ .

ولا يكون الخفض بلعل في هذه اللغة دليلا على أن أصل هذه الحروف الجر كما ذكر المؤلف (١) ، بل تكون كذلك كخفضهم بلولا المضمر في مذهب سيبويه (٢) ، ولولا ليست مما تعمل أصلا .

وقالوا : إن في ما يجر (٣) بلعل من يكسر لامها الآخر (٤) ، وبعضهم ينشد :

... ... لَعَلِّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ

بكسر لام لعل على ذلك (٤) ، وقد تؤول البيت في هذه الرواية على غير ذلك (٥) .

وقوله : وأشربها معنى ليت من قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ (٦) نصبا (٧) .

لا يحتاج إلى هذا التأويل إلا على ظاهر ما قدمه من أن الفاء والواو إنما تنصب المضارع بعدها في الأجوبة الثمانية ، وليس ذلك على ظاهره ، وإنما التلخيص في ذلك

---

(١) انظر هذا الاعتراض في : المباحث الكاملية ١/٥٤٤ .

(٢) سبقت الاشارة إلى رأيه هذا . انظر ص : ٢٢٢ هـ ٧ .

(٣) كذا في المخطوطة .

(٤) هي لغة عقيل حكاها أبو زيد يقولون لعل زيد منطلق وأنشد بيت كعب هذا .

انظر : سر الصناعة ١/٤٠٧ ، اللسان ١١/٤٧٣ (علل) . الخزانة ١٠/٤٢٦ .

(٥) أوله الفارسي بأن لعل مخففة وفيها ضمير القصة والحديث واللام الثانية حرف جر والتقدير : لعله لأبي المغوار منك قريب ، أي جواب قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف .

« إيضاح الشعر ٨٧ - ٨٨ ، وانظر : الخزانة ١٠/٤٣٠ - ٤٣١ » .

(٦) قبلها : ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى .... ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] .

(٧) الجزولية : ٢٢ب .

وقراءة النصب قرأ بها حفص عن عاصم ، والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

« السبعة ٥٧١ ، التيسير ١٩١ ، التبصرة ٦٦٣ ، الاقناع ٢/٧٥٤ ، البحر المحيط ٧/٤٦٥ ، النشر ٢/٣٦٥ ، الاتحاف ٣٧٩ » .

أنه ينصب المضارع بعدهما في جواب غير الواجب ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحتج أن تشرب (لعل) معنى (ليت) لأن الكلام معها غير واجب ، كما هو مع (ليت) ، وليست (ليت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعل) لأن كل واحد منهما مساو للآخر في أنه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية خاصة كما زعم المؤلف .

« باب الفرق بين إنَّ وأنَّ »

قوله : (إنَّ) تكسر مبتدأة [١] .

مثاله : إنّ زيداً قائمٌ .

وقوله : وجوابا للقسم [١] .

مثاله : والله إنّ زيداً قائمٌ .

وقوله : وفي خبرها اللام [١] .

مثاله : ظننت إنّ زيداً لقائمٌ .

وقوله : وصلة [١] .

مثاله : أعطيته ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جَيِّدِ مَا معَك [٢] .

وقوله : وبعد واو الحال [١] .

مثاله : جاءَ زيدٌ وإنه يضحك [٣] .

وقوله : وبعد القول المجرد من معنى الظن [١] .

مثاله : قال زيدٌ : إنَّ عمرا منطلقٌ ، واستظهر بقوله المجرد من معنى الظن على القول الذي هو بمعنى الظن لأنه يجوز معه وجهان الفتح والكسر على اختلاف اللغات في الاشتراط في الفتح [٤] وعدم الاشتراط فيه [٥] .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب .

(٢) قال سيبويه : « وتقول إذا أردت معنى اليمين : أعطيته ما إن شرَّه خيرٌ من جيد ما معك ... فإن صلة لما ، كأنك قلت : ما والله إن شره خير من جيد ما معك » ، الكتاب ٤٧٣/١ . وانظر : الأصوَل ٢٦٣/١ .

(٣) قال الأبذي : « لأن الواو لا تدخل على الحال إلا إذا كان جملة » ، شرح الجزولية ١٠٥٥/٢ .

(٤) قال الأبذي : « ..... يشترطون في القول المجرى مجرى الظن أن يكون القول فعلا مضارعا مخاطبا ، قد تقدمه استفهام غير مفصول بين الاستفهام وبين الفعل إلا بظرف أو مجرور .... ومثال ذلك : أتقول زيدا منطلقا ، كما يقال : أتظن زيدا منطلقا » ، شرح الجزولية ١٠٥٦/٢ .

(٥) الذين لا يشترطون هم بنو سليم قال سيبويه : « .... زعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم ، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) » ، الكتاب ٦٣/١ .

وقوله : وما عدا هذه المواضع فبخلافها [١] .

هذا ليس بشيء ، لأن قوله : خرجت فإذا أنّ زيدا قائم [٢] /٢٦٣ مما عدا هذه المواضع ، فينبغي أن تكون فيه أنّ مفتوحة ، ولا تكون مكسورة لأنه عبر بالذي يخاطب بهذا الكلام ، والسامع له مما عدا تلك المواضع ، وكذلك قولك : قد قاله القوم حتى إن زيداً يقوله [٣] ، وكذلك : إلا إنّ زيداً يقوله ، وأما إن زيدا يقوله [٤] ، إن في ذلك كله مكسورة وهو مما عدا تلك المواضع فكان ينبغي أن يكون على قوله : مفتوحة في هذه المواضع كلها ولا يكسر .

فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على أن الموضع موضع الابتداء وهي تكسر مبتدأة فاستغني بما ذكر من كسرها في الابتداء عن ذكر كسرها في هذه المواضع .

قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها في الابتداء لأنها في كل موضع من المواضع التي ذكرها إنما كسرت لأن الموضع موضع الابتداء فلأي شيء ذكر بعض ذلك دون بعض ، فلا يجد المسؤول لذلك جوابا .

فسيكون هذا الكلام على هذا سببا للتخليط على المتعلم ، ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست مواضع ابتداء ، وإنما هذه المواضع هي التي تكون فيها مكسورة ، وما عداها تكون فيه مفتوحة .

قوله : وإن شئت قلت : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهي مكسورة ... إلى آخره [٥] .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب .

(٢) انظر في هذا : الكتاب ٤٧١/١ ، المقتضب ٣٤٩/٢ ، الأصول ٢٦٥/١ .

(٣) هذا المثال ورد في المصادر السابقة كلها .

(٤) قال المبرد : « وتقول : ألا إنه منطلق ، فـ (ألا) تنبيه ، و(إنه) مبتدأة ، وتقول : أما إنه منطلق على ذلك المذهب » ، المقتضب ٣٥١/٢ .

(٥) الجزولية : ٢٢ب ، وبعده : « .... وما انفرد بأحدهما بخلافه » .

هذا أيضا ليس بشيء لأنه قد يكسر بعد لام الابتداء في التقدير نحو : ظننت إنّ زيدا لقائم ولام الابتداء لا يوقع بعدها الفعل ، وتكسر بعد (إذا) التي للمفاجأة [١] إذا قدر الموضع موضع الجملة فإن الجملة التي تقع هناك إنما هي اسمية لا فعلية ، فهذا موضع تكون فيه مكسورة ولا يتعاقب عليه الاسم والفعل ، إنما هو مفرد بالاسم دون الفعل كان الموضع موضع الجملة أو موضع المفرد ، وقد قال : إن ما انفرد بأحدهما : فهي فيه مفتوحة ، وهذا الموضع موضع ينفرد فيه أحدهما وهي فيه مكسورة ففسد كلامه .

فإن قال : إن الفارسي قد قال ذلك [٢] . قلنا : نعم ولكن بسط الكلام هنا وزاد فيه أن (أن) المفتوحة إنما تكون في مواضع المفرد [٣] ، وأن (إن) المكسورة ليست كذلك ، وذلك يقتضي أنها تكون في موضع الجملة ، وإنما اقتضى كلامه ذلك فالأصل أن كل جملة اسمية فيها معنى الفعل فيصلح في موضعها الجملة الفعلية ، وكل جملة فعلية فيصلح في موضعها الاسمية ، فإن منع من ذلك مانع فعارض ، والعارض لا يعتد به ، فكل موضع كان للجملة لا للمفرد فهو للجملة الاسمية والجملة الفعلية في الأصل ، فإذا قلنا في موضع إن الموضع موضع الجملة لا موضع المفرد فقد قلنا فيه : إن الموضع موضع الجملة الاسمية والفعلية في الأصل ، وإن عارض فيه ما يمنع من أحدهما ، والعارض لا يعتد به ، فكأن ذلك العارض ليس هنا ، أي الموضع – موضع الجملة الاسمية والفعلية كما كان – باق على حاله ، لأن العارض كأنه ليس ثم فإذا كان الأمر كما ذكرنا فقد فرق أبو علي ، والسبب بما يكون سببا لبيان معناه ، ولولا ذلك لم يصح كلامه ، وأنت يا مؤلف قد جردت هذا الكلام مما قرنه هو به ، وكان سببا لما ذكرناه لبيان صحته .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٨١٠ هـ ٢ .

(٢) قال الفارسي : « وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » ، الإيضاح ١٢٩ .

(٣) هذا معنى قول الفارسي : « ... لأن (أن) المفتوحة مع ما بعدها من الاسم والخبر في تأويل اسم . تقول : بلغني أنك منطلق فيكون المعنى : بلغني انطلاقك » ، الإيضاح ١٢٩ .

فإن قال : اختصرته . قيل : لا ولكن /٢٦٤ اختسرته (١) ، والاختصار السيء المخل لا معنى له ، فعلى ما ذكرناه يمكن أن يعتذر عن الفارسي بأن يقال : إنه يريد أو ما هو في حكم ذلك مما لا يتعاقبان عليه لعلة منبعثة من ذلك ، والأصل فيه التعاقب وذلك نحو : خرجت فإذا إن زيداً قائمٌ كأنك إنما تكسر إن إذا قدرت أن الموضع موضع الابتداء والخبر ، والابتداء والخبر أصله أن يجوز وقوع الجملة الفعلية في موضعه ، وإنما منع من ذلك هنا ما دخل على الجملة من (إذا) التي لا تأتي بعدها إلا الجملة الاسمية ، وكذلك لام الابتداء .

وهذا كلام مغلق جداً إذا ذكر فما ظنك به إذا لم يذكر ، أعني قوله : أو ما هو في حكم ذلك كما لا يتعاقبان عليه لعلة تمنعه من ذلك ، الأصل فيه التعاقب فإذا (٢) لم يذكر لا هو ولا ما يكون سببا له ، فكأن المتكلم يوكل في ذلك إلى معرفة الغيب إذا لم يفرق بالكلام ما يدل عليه . فلو قرن الكلام المؤلَّف ما يدل على هذا المعنى كما فعل أبو علي لكان ذلك أشبه شيئا .

فإن قيل : قد قرن بهذا الكلام المؤلف قوله بعد هذا : « كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للكلام فبالخلاف » (٣) ، وهذا هو كلام أبي علي الفارسي الذي قرن بكلامه فيبينِ صحته سواء ، فَلِمَ لَمْ يجعل في كلام هذا المؤلف مقرونا به لبيان صحته ، وجعلته في كلام الفارسي مقرونا به لبيان صحته ؟

فالجواب : أن كل قول من هذه الأقوال التي قالها المؤلف هنا إنما قال كل واحد على تقدير أن كل واحد على تقدير أن كل واحد منها مستقل منفرد بنفسه لا على أن بعضها محتاج إلى بعض ، وأبو علي لم يفعل ذلك ، فلذلك افترق الكلامان أعني كلام المؤلف وكلام الفارسي .

وقوله : وإن شئت قلت كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة (٣) .

---

(١) اختسر : افتعل من خسر خسرا ، ويقال : أخسرته إذا نقصته . اللسان ٢٣٨/٤ – ٢٣٩ (خسر) .
(٢) فإذا معادة في : ب .
(٣) الجزولية : ٢٢ب .

أحسن منه : كل موضع [يقع فيه [1]] المصدر المسبوك منها مع ما بعدها فهي فيه مفتوحة وإلا فإن [2] ما بعدها في قولك : ظننتُ زيداً إنه قائم في موضع المفعول الثاني وهو اسم مفرد ولا تكون (إنّ) فيه مفتوحة أبدا /٢٦٥ وكذلك (إنّ) مع ما بعدها في قولك : قال زيد : إنّ عمراً قائمٌ في موضع مفعول القول وهو اسم مفرد وهي فيه مكسورة [3] .

وقد يعترض بعضهم قوله : وكل موضع هو للجملة فبخلافه يعني أن كل موضع يكون للجملة فتكون إنّ فيه مكسورة .

فنقول : قد قال : إنّ كل موضع يقع فيه الاسم وحده والفعل وحده ، يعني في ما بعد لو في نحو : لو أنّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ .

قال : فقد قال هنا : إن هذا الموضع لا يقع فيه إلا الفعل والفعل مع ما بعده جملة ، (وأنّ) فيه مفتوحة فكيف يجتمع هذا مع قوله : إن كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وهذا الموضع موضع تقع فيه الجملة ولا تكون (إن) فيه مكسورة ؟

والجواب عن هذا الاعتراض : أن هذا الموضع وإن وقع فيه الفعل في الظاهر فليس الموضع له في الحقيقة وإنما هو للمفرد لأن لو تطلب أن يكون بعدها الفعل إن كان ظاهرا وإلا فمضمر ، فإذا كان الأمر كذلك فبعد لو هذه فعل مضمر ، وذلك الفعل المضمر يقتضي فاعلا فما بعد ذلك الفعل إذن ينبغي أن يكون فاعلا [4] ، والفاعل لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع إذن إنما هو للمفرد لا للجملة ، وإن وقع فيه الجملة في الظاهر ، هذا على مذهب من يقول : إن أنّ هنا في موضع رفع بإضمار

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق .

(٢) ب : والاقران مع ، ولا معنى له .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٥٤٨/١ .

(٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

انظر : المقتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجنى الداني ٢٩١ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ .

فعل [١] ، وأما على مذهب من يقول : إن موضعها رفع بالابتداء كما هي بعد لولا وأن لو في ذلك محمولة على لولا ، فالموضع إذن إنما هو موضع مبتدأ [٢] ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع أيضا إنما هو موضع المفرد وإن وقع فيه في الأصل الفعل فقد صار الآن أنّ مع ما بعدها تحمل لو على لولا فجعل في موضع الاسم المفرد ، وكلا الوجهين – أعني هذا الوجه الذي فيه أنّ مع ما بعدها في موضع المبتدأ ، والوجه الآخر الذي أنّ فيه مع ما بعدها في موضع الفاعل بالفعل المضمر بعد لو – فوجب [٣] له الفتح .

---

(١) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

انظر : المقتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجنى الداني ٢٩١ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ .

(٢) هو مذهب سيبويه رحمه الله تعالى .

انظر : الكتاب ٤٦٢/١ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ ، الأصول ٢٦٧/١ – ٢٦٨ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، الجنى الداني ٢٩١ ، المغني ٢٩٨/١ .

(٣) حقه أن يقول : وجب له الفتح ، خبرا لـ (كلا الوجهين) .

« باب حروف الخفض »

قوله : الحروف التي يجر بها إما حرف فقط كمن وإلى [١] ... إلى آخر الفصل .

يقول القائل : قوله : إن (مِنْ) /٢٦٦ وأخواتها المذكورة معها في هذا الفصل لا تكون إلا حروفا غير صحيح ؛ لأن منها ما هو كذلك ، ومنها كثير يكون حرفا وفعلا ، وحرفا واسما ، فإطلاقه القول على جميعها بأنها حروف فقط غير صحيح ، ألا ترى أن (مِنْ) تكون فعل أمر [٢] ، و(إلى) تكون واحدة الآلاء وهي النِّعم [٣] ، و(في) تكون أمرا للمخاطب المؤنث من وفى يفي [٤] . واللام تكون أمراً للمذكر من وَلِيَ يلي [٥] ، و(مُنْ) مضمومة الميم يكون فعل أمر من : مان يمون أي : قم بالمؤنة [٦] .

فالجواب أن الانفصال عن هذا الاعتراض كالانفصال عن اعتراض من اعترض كلامه في علمت في باب التعدي بعلم التي من العلم الذي هو انشقاق الشفة العليا ، واعترض حسبت بحسب الذي من الحسبة التي هي احمرار الشعر ، واعترض خلت بخلت التي بمعنى ذكرت وقد تقدم ذلك فليراجع من هناك [٧] إن لم يذكر وإن ذكر فالاكتفاء بتقدمه مغن .

وقوله : ومن في القسم [٨] .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب .

(٢) من : مان يمين مينا وهو الكذب ، انظر تهذيب اللغة ٥٢٩/١٥ ، المباحث الكاملية ٦/٢ .

(٣) قال الأزهري : « والآلاء النعم واحدتها إِلْي وأَلْيٌ وأَلْوُ وأَلىً وإِلَى » ، التهذيب ٤٣٠/١٥ .

(٤) انظر : التهذيب ٥٨٣/١٥ ، الصحاح ٢٥٢٦/٦ .

(٥) انظر : التهذيب ٤٤٧/١٥ - ٤٤٩ ، الصحاح ٢٥٢٨/٦ - ٢٥٢٩ .

(٦) قال الأزهري : « ويقال : مان فلان أهله يمونهم مونا إذا عالهم » ، التهذيب ٥٢٩/١٥ .

(٧) انظر ما سبق ص : ٦٩٩ - ٧٠١ .

(٨) الجزولية : ٢٢ب ، وقبله : « الحرف الذي يجر به إما حرف كَمِنْ وإِلَى وفي ورب والباء واللام والتاء والواو ومن في القسم ... » .

مثاله : مُنِ ربي إنك لأشر [١] ، ويقال : مُنْ ومِنْ في هذا بضم الميم وكسرها [٢] .

وقوله : ولولا وحاشا على رأي [٣] .

راجع للولا وحاشا معا لأن الخلاف بينهما ، فالخلاف في لولا سيذكره المؤلف في الباب ، وأما حاشا فمذهب سيبويه أنها حرف جر [٤] ، والأخفش وأبو العباس [٥] يجيزان فيها أن تكون حرف جر وفعلا [٦] ، ويستشهدان على فعليتها [٧] بما حكي عن بعضهم من أنه سمع [من [٨]] يقول : اللَّهُمَّ اغفرْ لي ولمنْ سمعني حاشا الشيطانَ وأباَ الأصبغ [٩] ، إذ لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع فلم يبق إلا أن تكون فعلا بمعنى جاوز وجاز ، والمعنى جاوز أو جاز بعضهم زيدا ، أي لم يكن بعضهم زيدا وليس بعضهم زيدا كعدا فيمن نصب ، وما عدا في قول الجميع إلا من شذ [١٠] .

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : مِنْ ربي لأفعلن ذلك ، ومُنْ ربي إنك لأشر ، بجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله : والله لأفعلن ، ولايدخلونها في غير ربي كما لا يدخلون التاء في غير الله » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٢) قال سيبويه : « ولا تدخل الضمة في (مِنْ) إلا ها هنا – يعني في القسم – » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٣) الجزولية : ٢٢ب ، وقبله : « الحرف الذي يجر به إما حرف كمن وإلى وفي ورب والباء واللام والتاء والواو ومن في القسم ... » .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ، الكتاب ٣٧٧/١ ، وانظر : ٣٥٩/١ .

(٥) يعني المبرد .

(٦) قال المبرد : « وحروف الاستثناء غيرها – يعني إلا – ما أذكره لك : أما ما كان من ذلك اسما فغير وسوى وسواء وما كان حرفا سوى (إلا) فحاشا وخلا ، وما كان فعلا فحاشا وخلا .... » ، المقتضب ٣٩١/٤ .

(٧) ب : فعليتهما .

(٨) تكملة يلتئم بها السياق .

(٩) قال ابن السراج : « وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانْ وأبا الأصبغ » ، نصب بـ (حاشا) ، الأصول ٢٨٨/١ .

(١٠) من أنها تجر ولو تقدمت عليها (ما) ، وبه قال الكسائي والجرمي والفارسي والربعي . وتكون (ما) عند هؤلاء زائدة . وهو مذهب ضعيف لأن (ما) تزاد بعد الحروف لا قبلها . وما سمع فشاذ لا يقاس عليه .

انظر : البصريات ٨٧٤/٢ ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، منهج السالك ١٧٥ ، المغني ١٤٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٧/٣ .

وقوله : وفعل أخرى كخلا وعدا [١] .

الأشهر فيهما الفعلية ولم يعرف سيبويه الخفض بـ (عدا) [٢] إنما حكاه الأخفش [٣] .

وقوله : وبحاشا على رأي [١] .

راجع لعدا أو حاشا لأن سيبويه لا ينصب بحاشا ولا يخفض بعدا وإنما يجيز الوجهين /٢٦٧ فيهما الأخفش ، وإليه وقعت الاشارة بقوله : على رأي هنا .

وقوله : واسم أخرى كعن وعلى وكاف التشبيه [١] .

مثال كونها اسما : جئت من عن يمينه [٤] ، وغَدَوْتُ مِنْ عَليه [٥] .

و [٦] :-

رُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ [٧] ... ..

---

(١) الجزولية : ٢٢ب ، وقبله « وإما حرف مرة ... » .

(٢) قال – رحمه الله تعالى – : « وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون وليس وعدا وخلا ، ما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشي وخلا في بعض اللغات » ، الكتاب ٣٥٩/١ .

(٣) قال أبو حيان : « ولم يعرف سيبويه الجر بعدا ، وخلا إنما نقل الجر بهما الأخفش وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر ، فإذا انجر كن حروفا ، وإذا انتصب كن أفعالا » ، الارتشاف ٣١٨/٢ .

(٤) ومثله قول قطري بن الفجاءة :-

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

انظر : شرح المفصل ٤٠/٨ .

(٥) كقوله : مزاحم العقيلي يصف ناقته :-

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ

انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، الخزانة ١٤٧/١٠ – ١٥٨ .

(٦) كقول امرئ القيس :-

(٧) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا انْعِم صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبْعُ وانْطِقِ ... وَحَدِّثْ حَدِيثَ الرَّكْبِ إنْ شِئْتَ واصْدُقِ =

ولا تكون كاف التشبيه كما ذكر إلا عند الأخفش [١] ، وأما سيبويه فلا تكون الكاف عنده اسما إلا في الضرورة [٢] ، فكان حقه أن يستظهر على ذلك على عادته .

وقوله : فمن تكون لابتداء الغاية [٣] .

مثاله : جئت من الدار .

وقوله : للتبعيض [٤] .

مثاله : أكلت من الرغيف .

وقوله : ولتبيين الجنس [٣] .

مثاله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا [٥] الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [٦] .

وقوله : وتزاد لاستغراق الجنس في الفعل والفاعل [٧] في النهي .

= وتتمة البيت :

... ... يَجْنُبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرتَقِي

ابن الماء : طائر يقال له الغرنيق ، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه ، يجنب : يقاد ، تصوب : تنحدر ، ترتقي : ترتفع ، يريد أن عين الناظر تصعد فيه النظر وتصوبه إعجابا به . انظر : الخزانة ١٠/١٦٧ .

الشاهد فيه : استعمال الكاف اسما بمعنى مثل ، ودخول حرف الجر عليها .

الديوان ١٧٦ ، الصحاح ٤/١٤٢٥ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الفصول الخمسون ٢١٧ ، المباحث الكاملية ٢/٣ ، شرح الجمل ١/٤٧٨ ، رصف المباني ٢٧٣ ، اللسان ٩/٣١٢ (كوف) ، الخزانة ١٠/١٦٧ .

(١) انظر رأي الأخفش في : المباحث الكاملية ٢/٣ ، شرح الكافية ٢/٣٤٣ .

(٢) قال – رحمه الله تعالى – : « ... يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله فأجري مجرى بعبد الله ، إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ١/٢٠٣ .

(٣) الجزولية :٢٢ب .

(٤) الجزولية : ٢٢ب وفيها « وللتبعيض ... » .

(٥) ب : واجتنبوا والصواب ما أثبته .

(٦) تمامها : ﴿ ... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّور ﴾ [الحج : ٣٠] .

(٧) في الجزولية : ٢٢ب في الفاعل والمفعول . وهي لا تدخل على الفعل أصلا .

يريد لبيان استغراق الجنس أو لتأكيده مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النهي لا يقم من رجلٍ في الفاعل ، ولا تضربْ من رجلٍ في المفعول ، ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النهي : لا يقمْ من أحدٍ في الفاعل ، ولا تضربْ من أحدٍ في المفعول .

وقوله : وفيها وفي المبتدأ في النفي والاستفهام (١) .

مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النفي ما قامَ من رجلٍ في الفاعل وما ضربتَ من رجلٍ في المفعول ، وفي الاستفهام في الفاعل : هل قامَ من رجلٍ ؟ وهل ضربت من رجلٍ ؟ في المفعول ، وهل لكم من بطلٍ ؟ في المبتدأ .

ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النفي والاستفهام : ما قام من أحدٍ وهل قامَ من أحدٍ ؟ ، وما ضربت من أحدٍ ، وهل ضربت من أحدٍ ؟ وما في الدارِ من أحدٍ ، وهل فيها من أحدٍ ؟ .

وقوله : وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول (٢) .

فأولوه على أن الفاعل مضمر والتقدير : قد كان كائنٌ من مطرٍ ، وإضمار كائن لِتَقَدُّم كان كقوله : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (٣) يريد إذا أخرج المخرِّجُ ، فأضمر المخرج لتقدم أخرج (٤) .

وقوله : وقد تدخلها معنى مع (٥) .

مثال : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ ﴾ (٦) وليس هذا عند المحققين على ما قال .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب - ٢٣أ .

(٢) الجزولية : ٢٣أ ، وقبله : « وقد حكى بعض البغداديين قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو ... » .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُور ﴾ [النور : ٤٠] .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٦١٢/١ .

(٥) الجزولية : ٢٣أ .

(٦) تمامها : ﴿ ... قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ ، آمَنَّا باللهِ واشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُون ﴾ [آل عمران : ٥٢] ، وانظر سورة [الصف : ١٤] .

و(إلى) فيه عندهم على أصلها ، والكلام محمول على معناه /٢٦٨ والتقدير: من يضيف نصرته لي إلى الله ، أي إلى نصرة الله (١) ، فنصرة الله هنا هي انتهاء الغاية .

وقوله : وقد يدخلها معنى على (٢) .

مثاله : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٣) أي على جذوع النخل ، وليس هذا عند المحققين على ما قال ، ولكن (في) فيه على أصلها وهي هنا للوعاء ، لأن الجذع مكان المصلوب والمكان (٤) وعاء للمتمكن فيه .

وقوله : ورب للتقليل (٥) .

قد تكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره (٦) نحو (٧) :

فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ (٨) ... ..

---

(١) قال الزمخشري : « (إلى الله) من صلة أنصاري مضمنا معنى الإضافة ، كأنه قيل من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله لينصرونني كما نصرني ، أو يتعلق بمحذوف حالا من الياء ؛ أي أنصاري ذاهبا إلى الله ملتجئا إليه » ، الكشاف ٤٣٢/١ ، فالكلام عند هؤلاء على التضمين .

(٢) الجزولية : ٢٣أ ، وقبله : « وفي للوعاء وقد ... » .

(٣) تمامها : ﴿ ... وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ [طه : ٧١] .

(٤) ب : والوعان ولا معنى لها ، والتصويب من الشرح الصغير ٢١٣ .

(٥) الجزولية : ٢٣أ .

(٦) قال المرادي : « قال بعضهم : (رب) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير » الجنى الداني ٤٢٢ .

(٧) قول امرئ القيس .

(٨) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ القَدِيمِ بِعَسْعَسَا ‏ ‏ ‏ كَأَنِّي أُنَادِي أَو أُكَلِّمُ أَخْرَسَا

وعجز بيت الشاهد :-

... . ‏ ‏ ‏ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

عسعسس : اسم موضع ، أخرس : الذي لا ينطق ، كررت وراءه : عطفت ورجعت وراءه ، وقاتلت أصحاب الخيل ، حتى تنفسا : أي وجد متنفسا ومتسعا . شرح الديوان ١٠٥ - ١٠٦ .

الشاهد فيه : أن (رب) هنا لتقليل النظير ، فكثير من المكروبين كر وراءهم ، وقل مثل ذلك لغيره .

الديوان ١٠٦ ، المباحث الكاملية ٧/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٨ .

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أن المراد بدخول رب هنا تقليل نظير هذا المذكور هنا ، ولا ينبغي أن تؤخذ رب هنا على معنى التكثير للمكروبين [خلافا [١]] للكوفيين [٢] ، وكما غلط من غلط فيها فظنها لا تكون إلا تكثيرا ، وهو قول صاحب العين [٣] ، لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل ، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المكرور وراءهم (والكار والكر) [٤] إخراج الشيء عن وضعه من غير دليل .

وقوله : ولا تعمل مباشرة في معرفة إلا وهو مضمر مبهم مفسر بواحد منصوب [٥] .

مثاله : ربه رجلاً لقيت ، ومعنى قوله : مبهم بعد قوله : مضمر أن المضمر حقه أن يجيء بعد مفسره فيعلم المراد به حين التلفظ به ، فلا يكون إذ ذلك مبهما لأنه قد علم المراد به وليس المضمر هنا كذلك لأن مظهره لم يتقدم ، فيلعم المراد به عند ذكره ، ولكنه يكون عند ذكره مبهما حتى يجيء ما يفسره بعد ، ولذلك جاز أن تعمل فيه (رب) لأنه لما كان مبهما عند ذكره ولم يخص ذاك جنسا من أي جنس كان أبهم من النكرة ولم يتقدم له ما يعود عليه . فيكون معهودا كأن يقع عليه المعنى الذي كان [٦] المضمر به [٧] معرفة ، ولم يكن فيه إلا الإبهام الذي هو أكثر من إبهام النكرات غالبا .

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق .

(٢) المشهور من مذهب الكوفيين أنهم يرونها تفيد التقليل .

انظر : الأصول ٤١٨/١ ، الارتشاف ٤٥٥/٢ ، التذييل والتكميل ٣٧/٤أ ، همع الهوامع ١٧٤/٤ .

(٣) ظن محقق الارتشاف أن صاحب العين هنا هو الخليل بن أحمد الفراهيدي كما هو المتبادر إلى الذهن . انظر الارتشاف ٤٥٥/٢ هـ ١ ، ويرد ذلك أن هذه المسألة وردت في الارتشاف ٤٥٥/٢ وفي التذييل والتكميل ٣٧/٤أ ، وفي همع الهوامع ١٧٤/٤ ، منقولة عن صاحب البسيط : قال : « ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر .... – ثم قال – ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل » .

فهذا ينفي أن يكون الخليل هو صاحب العين هنا ، وربما كان صاحب البسيط يرى أن العين ليس من تأليف الخليل بن أحمد كما يراه بعض اللغويين .

(٤) كذا في المخطوط .

(٥) الجزولية : ١٢٣أ .

(٦) كان : معادة في ب .

(٧) أي بسببه .

وقوله : ولا بواسطة ... إلى آخره [١] .

مثاله : رب رجلٍ وأخيه لقيته ، واستثناؤه أيضا (أخيه) من قولك رب رجل وأخيه من المعارف غير صحيح /٢٦٩ عند النحويين ، لأنه عند النحويين نكرة من حيث كان المعنى : رب رجلٍ وأخي رجلٍ لقيت [٢] ، واذا كان المعنى على هذا لم يكن إلا نكرة ، فكيف يستثنى من المعارف ؟ وإنما هو نكرة لا معرفة ، فللقائل أن يقول : فاستثناؤه من المعارف غير مانع على هذا الفهم .

والجواب : أن له أن يستثنيه [٣] منها بالنظر إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه لو لم تدخل (رب) على النكرة الذي يعود هذا الضمير عليها وبقيت النكرة على أصلها ، فإن النكرة أصلها إذا عاد عليها الضمير أن يكون ما أضيف إليه معرفة ، وهكذا ينبغي أن يكون (وأخيه) هنا ، لا يعطف على معمول (رب) لو بقي على أصله ، ولو لم تُجْرِهِ العرب مجرى النكرة ، إلا أن العرب أجرت قولك : رب رجل وأخيه مجرى قولك : رب رجل وأخي رجل ، وهذا الذي فعلته العرب فيه هو الذي ينبغي أن يكون إذا لم يراع إلا المعنى ولم يراع اللفظ ، لأنك إنما تريد أن تقول : رب رجلٍ ورب أخي رجلٍ لقيت فهذا الضمير وإن تقدم له ما يعود عليه فإنك لم تقدم بالمتقدم قصد واحد بعينه فتكون عودة الضمير عليه بمعنى الإحالة على المتقدم الذكر دون غيره ، وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضمير النكرة المعنى الذي عرفه وإذا ارتفع عنه ذلك بقي نكرة بحسب ظاهره ، لكن أصل وضع ضمير النكرة كما قلنا أن يكون معرفة لا نكرة فأجراه سيبويه

---

(١) الجزولية : ٢٢٣أ ، وبعده : « ... إلا وهو مضاف إلى مضمر يعود على ظاهر نكرة عمل فيه رب مباشرة » .

(٢) هذا عند كثير من النحويين من أن الضميرَ العائدَ على نكرةٍ نكرةٌ .

انظر : الكتاب ٢٤٤/١ ، شرح اللمع ٣٠٣/١ ، المفصل ٢٨٦ ، الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ ، المباحث الكاملية ٩/٢ ، شرح الجمل ٥٠٤/١ ، التسهيل ١٥٥ ، البسيط ٣١١/١ (المغرب) ، الارتشاف ٥٠٣/٢ ، التذييل والتكميل ٧٠/٤ب ، شفاء العليل ٧٠٣/٢ ، المساعد ٣٣١/٢ ، وغيرها حتى إن هذه المصادر لم تذكر سوى الرأي الذي ذكره الشارح .

وذهب الفارسي إلى تعريفه ، لأنه يغتفر في العطف ما لا يغتفر في غيره : انظر إيضاح الشعر ٥٧١ ، منهج السالك ٢٦١ ، توضيح المقاصد ١٩٦/٢ ، المغني ٧٧٢/٢ – ٧٧٣ ، وبه قال ابن الحاجب انظر : الأمالي النحوية ٤٦/٢ .

(٣) ب : يستثنه وهو خطأ ظاهر .

على أصله ، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة الكلام ، لأنه أمر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه [١] ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ، ثم اعتذر عن كونهم حكموا لهذا الاسم بحكم النكرة ، فإن هذه الإضافة قد تجيء بمعنى الانفصال ، وبأن هذا الضمير إنما هو ضمير نكرة أي ضمير نكرة لم يطرأ عليه عند إضماره من القصد إلى واحد بعينه ما يخرجه عن التنكير إلى التعريف [٢] .

وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم [٣] .

هو مذهب الفارسي [٤] وأبي بكر [٥] ، وذلك أن العرب تقول : رب رجلٍ يقولُ ذلك ورب رجلٍ يفهمُ ، ولا يريد على /٢٧٠ هذا ، وظاهر هذا أن هذا الفعل الذي هو قول ذاك قليل في الرجال ، فيقول ذلك هو العامل برب رجل هو معموله ، أضفنا القول الذي هو قول ذلك إلى الرجل بواسطة (رب) [٦] ، على معنى تقليل القول لذلك في هذا الجنس ، فكذلك قولنا رب رجل يفهم ، أن ظاهر هذا الفعل الذي هو الفهم قليل في جنس الرجل ، فيفهم هو العامل ورب رجل هو معموله أضفنا الفهم إلى الرجل بواسطة (رب) ، على معنى تقليل الفهم لهذا الجنس ، فإذا كان هذا ظاهر هذا الكلام

---

(١) قال سيبويه : « وأما (رب رجل وأخيه منطلقين) ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : (وأخيه) في موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ، فإن قيل : أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل : إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة » ، الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) قال رحمه الله تعالى : « ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه ، حتى تكون ذكرت قبل ذلك نكرة ، ومثل ذلك قول بعض العرب : كل شاة وسخلتها أي وسخلة لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئا بعينه ، وأنك تريد شيئا من أمة كل واحد منهم رجل وضممت إليه شيئا من أمة كلهم يقال له : أخ ، ولو قلت : وأخيه وأنت تريد شيئا بعينه كان محالا » ، الكتاب ٢٤٤/١ . وانظر : ٢٤٥/١ .

(٣) الجزولية : ٢٣أ .

(٤) انظر رأي الفارسي في : الإيضاح ٢٥١ .

(٥) يعني ابن السراج وانظر رأيه في : الأصول ٤١٨/١ .

(٦) قال سيبويه : « وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب » ، الكتاب ٢٠٩/١ ، وانظر : الأصول ٤١٨/١ .

أمكن أن يأخذ قوم بهذا الكلام ، فيقولون [١] لا يفتقر معمول (رب) إذا كان ظاهرا إلى صفة بدليل قول العرب : رب رجلٍ يقول ذاك ، ورب رجل يفهم ، ألا ترى أنه ليس هنا إلا عامل ومعمول لا صفة ، فهذه تكون حجة من يقول : إن رب لا تفتقر الصلة من معموليها إلى صفة ، وهو ظاهر قول سيبويه لأنه قال : « ويقول : رب رجل يقول ذاك أضفت القول إلى الرجل برب » [٢] إلا أن هذا الذي هو ظاهر في هذا الموضوع لا ينبغي أن يُعَوَّلَ عليه ، وذلك أنه ليس من كلام العرب أن يتعدى فِعْلُ المضمَرِ إلى ظاهره لا يقول أحد : زيد يمر وهو يريد : يمر زيد بنفسه ، وإذا قلنا هذا الذي ظهر لنا أولا في : رب رجلٍ يقول ذاكَ وربَّ رجلٍ يفهمُ جاء فعل المضمر متعديا إلى ظاهره ، فجاء مثل زيد يمر الذي ليس من كلام العرب فينبغي أن يعدل عنه ، ولا يجعل (يقول ذاك) عاملا في (رُبَّ) ، وإنما ينبغي أن تكون يقول ذاك صفة لرجل لا عاملا فيه بواسطة لئلا يتعدى فعل المضمر إلى ظاهره ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في هذا جهة لمن قال : إن الظاهر من معمولي (رب) لا يلزمه الصفة ، لأن قولنا : يقول ذاك ويفهم من قولنا : رب رجلٍ يفهمُ ورب رجلٍ يقول ذاك كما قلنا : إنما هو صفة لرجلٍ كما قلنا : لا عامل فيه .

فإن قال قائل فيه : إنه عامل في رب أخطأ ولابد ، لأنه يأتي منه تعدية فعل المضمر إلى ظاهره ، وذلك لا يجوز وهذا الذي رددناه وخطأناه هو الذي قال به الوقشي [٣] رادا على الفارسي وأبي بكر /٢٧١ في قولهما : إنه لابد لمعمول رب إذا كان ظاهرا من صفة [٤] ، وقد تبين فساده فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي .

---

(١) ب : فيقولوا .

(٢) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) الوقشي : (٤٠٨ - ٤٨٩ هـ) .

أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكناني الوقشي الكاتب ، من أهل طليطلة ، كان عالما بالعربية واللغة والشعر . والحديث والفقه والأحكام والكلام أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر الحداد له النكت على الكامل وغيرها .

« انظر : معجم الأدباء ٢٨٦/١٩ - ٢٨٧ ، بغية الوعاة ٣٢٧/٢ - ٣٢٨ » .

(٤) انظر رأي الوقشي في : شرح الجزولية ٢/ص١٠ ، الارتشاف ٤٥٧/٢ ، التذييل والتكميل ٣٧/٤أ ، منهج السالك ٢٦١ ، همع الهوامع ١٧٨/٤ ، وقد صحف محقق الهمع اسم أبي الوليد الوقشي فصار عنده : الوحشي ، وذكر أنه وجد محمد بن الحسين الموصلي كان يعرف بابن وحشي فلعله المراد هنا . الهمع ١٧٨/٤ هـ ٣ .

والرأي مشهور لأبي الوليد الوقشي مما لا يحتمل أدنى شك فيه .

فإن قيل : وكيف يكون كلام الوقشي خطأً وهو الظاهر من قول سيبويه الذي قدمتموه في رب رجل يقول ذاك [١] ؟

قلنا : يكون قول سيبويه مجازا ، ويكون المعنى فيه أضفت ما قام مقامه يقول ذاك من عامل رب إلى الرجل برب ، وذلك أن عامل (رب) يحذف معها كثيرا ويقوم طول الكلام بالصفة مع أنها جواب في المعنى لمن قال : ما رأيتُ رجلاً يقولُ ذاك وما رأيتُ رجلاً يفهمُ ، فقلتَ له - أنت مجيبا - : رب رجلٍ يقولُ ذاك رأيتَ أو رُبَّ رجلٍ يفهمُ رأيتَ ، ثم حذفت رأيت للاستغناء عنها بوجودها فيما هذا الكلام جوابه . ولطول هذا الكلام الذي هو جواب لصفة معمول رب قامت الصفة مقام عامل رب فنسب سيبويه إليها ما هو منسوب إلى عامل رب من إضافته إلى الرجل بالواسطة لما قامت مقامه .

وقوله : ومتى لحقتها (ما) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية [٢] .

ليس هذا مذهب سيبويه ، ولكنها عنده إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية [٣] ، وما ذكره هذا المؤلف قد حكاه غير سيبويه [٤] وأنشدوا [٥] :-

رَبَّماَ الطَّاعِنُ الْمُؤَبَّلُ [٦] فِيهِمْ   وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المَهَـارَى [٧]

---

(١) انظر ما سبق ص : ٨٢٤ .

(٢) الجزولية : ٢٣أ .

(٣) قال سيبويه : « جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيؤها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى : رب يقول ، ولا إلى : قَلَّ يقول ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل » ، الكتاب ٤٥٩/١ .

(٤) نسب المرادي هذا إلى المبرد . انظر : الجنى الداني ٤٢٩ .

وقد صرح المبرد بدخول (ربما) على الأفعال ولم يعرض للجملة الاسمية . انظر : المقتضب ٤٧/٢ ، ٥٤ ، الكامل ٤٤٢/١ (الدالي) .

والذي صرح بدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية ابن السراج حين قال : « والوجه الثالث : - أن نصلها فتستأنف (ما) بعدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيد وربما قعد ، وربما زيد قام » ، الأصول ٤١٩/١ .

(٥) لأبي دؤاد الإيادي (.... - ....) .

اختلف في اسمه فقيل : جارية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشرقي ، شاعر جاهلي ، أحد فرسان الخيل المشهورين ، وكان في عصر كعب بن مامة الإيادي الذي آثر بنصيبه من الماء رفيقه الإيادي فمات عطشا وضرب به المثل في الجود .

« الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، المؤتلف والمختلف ١١٥ ، سمط اللآليء ٨٧٩/٢ ، الخزانة ٥٩٠/١٠ - ٥٩٢ » .

(٦) ب : الموجل .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :-

=

وينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية للضرورة كقوله [(١)] :-

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابَنِي سُهِيلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ [(٢)]

= أَوْحَشَتْ مِنْ سُرُوبِ قَومي تَعَارُ فَأَرُومٌ فَشَابَـــةٌ فَالسِّتَّـــارُ

والقصيدة قافيتها (راء مضمومة) خلافا لما أورده الشارح ، وقد ورد البيت في الديوان بالضم (بَيْنَهُنَّ المِهَارُ) ويروى (رُبَّماَ الجَامِلُ) الخزانة ٥٨٨/١٠ .

أوحشت : أقفرت ، سروب : جمع سرب المال السارح من إبل وخيل . تعار وأروم وشابة والستار : مواضع ، الجامل : الجماعة من الإبل مع من يسوقها ، وإبل مؤبلة إذا كانت للقنية ، العناجيج : الخيل الطوال الأعناق ، واحدها عنجوج ، المهار : جمع مهر وهو ولد الفرس والأنثى مهرة . انظر : الخزانة ٥٨٩/١٠ - ٥٩٠ .

الشاهد : أن (رب) المكفوفة بما دخلت على الجملة الأسمية .

الديوان ٣١٦ ، الأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، المفصل ٢٨٧ ، الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، المباحث الكاملية ١٠/٢ ، ١١ ، شرح الجزولية ٢/ص ١١ ، شرح الكافية ٣٣٢/٢ ، رصف المباني ٢٧٠ ، ٣٨٤ ، شرح شواهد المغني ٤٠٥/١ - ٤٠٦ ، الخزانة ٥٨٦/١٠ - ٥٩٢ ، شرح أبيات المغني ١٩٨/٣ - ٢٠٣ .

(١) قيل : إن القائل رجل من بني بحتر بن عتود .

(٢) من البحر الوافر ثاني ثلاثة أبيات هي :-

فَلَسْتُ بِنَــازِلٍ إلاَّ أَلَـــمَّتْ بِرَحْلِي أو خَيَالَتُهَا الْكَذُوبَ

كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَــوْمِ بَوّاً وَمَا إنْ طِبُّهاَ إلّا اللُّغُــوبُ

ويروى ابني زياد . الخزانة ٣٥٢/٩ .

ألمت : من الإلمام وهي الزيادة بلا ليت ، الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع . خياله : طيف يقال : خيال وخيالة . كذوب : صفة خيالة ولم يؤنث لأن فعولاً مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وجعلها كذوبا لأنها تخيل له في النوم ما لا يتحقق . القلوص : الناقة الشابة ، الأكوار : جمع كور وهو الرحل بأداته ، يريد إذا سرحت هذه الناقة لم تبعد لشدة تعبها وكلالها ، البو : أصله جلد الفصيل يحشى تبنا لتدر عليه الأم ، طب : السقم ، اللغوب : الإعياء . الخزانة ٣٥٣/٩ - ٣٥٥ .

الشاهد فيه : أنه جعل جملة (مرتعها قريب) خبرا لـ (جعل) والأصل فيه أن يكون جملة فعلية .

الحماسة ١٨٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١٦٣/١ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٠٧/٢ ، المغني ٢٥٩/١ ، المقاصد النحوية ١٧٠/٢ - ١٧٣ ، شرح شواهد المغني ٦٠٦/٢ - ٦٠٧ ، همع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ١٢٠/٥ ، ٣٥٢/٩ - ٣٥٥ ، شرح أبيات المغني ٣٦١/٤ - ٣٦٣ ، الدرر اللوامع ١٠٨/١ .

وكقوله (١) :-

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا (٢)

وكقوله (٣) :-

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي (٤)

---

(١) اختلف في القائل على النحو الآتي :-

أ - الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة بن هبيرة القشيري ، كان شريفا شاعرا ناسكا عابدا توفي سنة ٩٥ هـ . انظر : ديوانه ١١٣ .

ب - قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى . انظر : ديوانه ١٩٥ .

جـ - عبد الله بن عبيد الله بن عمرو بن مالك الخثعمي ، المعروف بابن الدمينة ، شاعر بدوي من أرق الناس شعرا من شعراء العصر الأموي اغتاله مصعب بن عمرو السلولي نحو سنة ١٣٠ هـ . وانظر : ديوانه ٢٠٦ - ٢٠٧ .

د - إبراهيم بن العباس بن محمد الصولي ، نسب هذا البيت وآخر له ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤٧/١ ، ويبعده ما ذكره البغدادي من « أن وفاة إبراهيم بن الصولي سنة ثلاث وأربعين ومائتين . ووفاة أبي تمام سنة اثنتين وثلاثين ومائتين » ، الخزانة ٦٣/٣ ، فكيف يذكره أبو تمام .

(٢) من البحر الطويل وبعده :-

أَأُكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي   بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرأً لَا أُطِيعُهَا

ويروى : « وَأُنْبِئْتُ لَيْلَى » الزهرة ١٩٣/١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد التحضيض شذوذا .

ديوان الصمة ١١٣ ، ديوان المجنون ١٩٥ ، ديوان ابن الدمينة ٢٠٦ ، الحماسة ٥/٢ ، الزهرة ١٩٣/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ١١٥/٣ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ١٧٧/١ ، همع الهوامع ٣٥٣/٤ ، الخزانة ٦٠/٣ ، ٥١٣/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣٠٣ ، الدرر اللوامع ٨٣/٢ .

(٣) عدي بن زيد العبادي .

(٤) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

أَبْصَرَتْ عَيْنِي عِشَاءً ضَوْءَ نَارٍ   مِنْ سَنَاهَا عَرْفُ هِنْدِيٍّ وَغَارِ

سناها : السنا مقصور ضوء النار (اللسان ٤٠٣/٤ « سنا ») . العرف : الرائحة . هندي : العود الطيب الذي من بلاد الهند (اللسان ٤٣٨/٣ « هند ») غار : نبات طيب الرائحة (اللسان ٣٥/٥ « غور ») . شرق فلان بريقه أو بالماء : إذا غص به ولم يقدر على بلعه ، الغصان : من غص فلان بالطعام إذا لم يقدر على بلعه . الاعتصار : الالتجاء . الخزانة ٥١٠/٨ - ٥١١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد (لو) شذوذا .

=

وأمثالها [١] .

وقوله : ولا يكون الفعل إلا ماضيا لفظا ومعنى [٢] .

مثاله : ربما قامَ زيدٌ .

وقوله : أو معنى [٣] .

مثاله : ربما يقومُ زيدٌ ، بمعنى الماضي ، وقد تقدم أن ربما تنقل /٢٧٢ المبهم عن معناه إلى الماضي [٤] .

وقوله : الباء تكون للإلصاق [٣] .

معنى الإلصاق الإضافة أي يضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه ، لولا هي مثاله : خاضَ برجلهِ الماءَ .

وقوله : ويدخلها معنى الاستعانة [٣] .

مثاله : كتبت بالقلم وإنما هي في الأصل لإضافة الكتب إلى القلم ، إذ لا يصل الكتب إلى القلم في الأصل لا تقول : كتبت القلم ، ولا كتبت الشيء القلم ، فهذا كان أصل هذا أعني أن لا ينضاف الكتب إلى القلم ، فجاءت الباء لتضيف الكتب إلى القلم ، وصحتها من المعنى أن القلم به استعين على الكتب ، إذ لو لم يكن القلم لم يكن الكتب مع وجود الكاتب والمكتوب فيه والمداد إن لم يوجد القلم أصلا ،

= الديوان ٩٣ ، الكتاب ٤٦٢/١ ، إيضاح الشعر ٥٨٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢٦٤/٣ ، المستقصى ٤٠٨/٢ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ١٩١/٧ ، الجنى الداني ٢٩٢ ، المغني ٢٩٧/١ ، شرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، ٦٥٩ ، همع الهوامع ٣٤٨/٤ ، الخزانة ٥٠٨/٨ - ٥١٣ ، ١٥٢/١١، ٣٠٣ ، شرح أبيات المغني ٨٢/٥ - ٨٤ ، الدرر ٨١/٢ .

(١) كقول جرير :-

لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلَامٌ لَماَ اعْتَرَضَوا ... دُونَ الذَّي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

ديوانه ٥٨٧ وغيرها من الشواهد .

(٢) غير موجود في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ٨٤ .

(٣) الجزولية : ١٢٣أ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٤٥٧ .

فلما وجد القلم استعين به على الكتب قد حملها هذا المعنى مع أنها أفادت إضافة ما كان ينضاف لولا وجودها .

وقوله : ومعنى المصاحبة [١] .

مثاله : خرج زيد بثيابه ، فهذه الباء أيضا لولا هي لم تنضف خرج زيد إلى الثياب أصلا ، ولا أمكن أن يقال : خرج زيد بثيابه ، فالباء أضافت خرج زيد إلى الثياب وحصل بدخولها من المعنى : أن زيدا خرج مصاحبا لثيابه ، فلذلك قالوا فيها : إنه دخلها معنى المصاحبة مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف إلى الثياب لولا وجودها .

وقوله : ومعنى الظرف [١] .

مثاله : زيد بالبصرة ، والأصل : زيد كائن بالبصرة ، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة ، ولولا هي لم ينضف كائن إلى البصرة لأنه لا يصح أن يقال : زيد كائن البصرة لكنها مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكانا لزيد ، فأفادت معنى الظرف .

وقوله : وتكون للتعدية [١] .

معناه : وتكون لتعدية ما كان أصله ألا يتعدى ، يقول القائل : وكذلك هي في كل ما قدمتوه لتعدية ما لا يتعدى ، وتوصل ما كان لا يصل ، فيقول إنما يريد وتكون لتعدية ما لا يتعدى بمعنى الهمزة التي هي لتعدية ما لا يتعدى ومثاله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [٢] إذ معناه لأذهب /٢٧٣ سمعهم ، وإلا فالإلصاق تعدية في المعنى .

وقوله : وتكون زائدة في المعنى [في الفاعل [٣]] .

---

(١) الجزولية : ٢٣أ .
(٢) تمامها : ﴿ .... وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير ﴾ [البقرة : ٢٠] .
(٣) تكملة من الجزولية : ٢٣أ .

مثاله : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ (١) .

وقوله : والمفعول به (٢) .

مثاله (٣) :-

.... سَودُ الْمَحَاجِرِ لَا يُقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ (٤)

---

(١) الآية ﴿ قُلْ .... بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَاب ﴾ [الرعد : ٤٣] .

(٢) الجزولية : ٢٣آ .

(٣) ورد في قصيدتين لشاعرين هما :-

أ - الراعي النميري (.... - ٩٠ هـ) .

أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، شاعر أموي عاصر جريرا والفرزدق ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد . هجاه جرير هجاء مرا دامغا .

« الشعر والشعراء ٤١٥/١ - ٤١٨ ، الأغاني ١٦٨/٢٠ - ١٧٣ ، الخزانة ١٥٠/٣ - ١٥١ » .

ب - القتال (.... - نحو ٧٠ هـ) .

أبو المسيب عبد الله أو عبيد الله بن مجيب المضرحي ، من بني كلاب ربيعة ، شاعر فاتك من الفرسان الشجعان ، وأما (القتال) فإنه لقب غلب عليه لتمرده وفتكه ، سجن في المدينة لقتله ابن عم له اسمه زياد . ثم فر من السجن بعد قتله السجان .

« الشعر والشعراء ٧٠٥/٢ - ٧٠٦ ، الأغاني ١٥٨/٢٠ - ١٦٦ ، سمط اللآلىء ١٢/١ - ١٣ ، الخزانة ٩/ ١١٢ » .

(٤) من البحر البسيط ومطلع قصيدة الراعي :-

يَا أَهْلُ مَا بَالُ هَذَا اللَّيْلِ فِي صَفَرِ يَزْدَادُ طُولاً وَمَا يَزْدَادُ مِنْ قِصَرِ

ومطلع قصيدة القتال :-

عَبْدَ السَّلَامِ تَأَمَّلْ هَلْ تَرَى ظُعُناً إِنِّي كَبِرْتُ وَأَنْتَ الْيَوْم ذَوُ بَصَرِ

وصدر البيت في الديوانين :-

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ ....

صفر : اسم الشهر ، وخصه بالذكر لأن الهم أصابه فيه . عبد السلام : ابن القتال .

ظعن : جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج . الحرائر : جمع حرة وهي الكريمة الأصيلة ضد الأمة . الربات : جمع ربة بمعنى صاحبة . أحمرة : جمع حمار جمع قلة ، وخص الحمير لأنها رذال المال وشره . سود المحاجر : صفة لربات ، أراد بهذا الإماء السود . لا يقرأن : صفة ثانية لربات ، يقول : هن كريمات خيرات يقرأن القرآن . الخزانة ١٠٩/٩ - ١١٢ .

=

وقوله : والمبتدأ (١) .

مثاله : بحسبِكَ زيدٌ .

وقوله : والخبر (١) .

مثاله : ما زيدٌ بقائِمٍ وهل زيدٌ بقائِمٍ .

ومعنى كون الحرف زائدا أي أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيده بخروجها ، والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد (٢) .

وقوله : في الأعرف (٣) .

استظهر على قوله (٤) :-

... .. فَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ (٥)

= الشاهد فيه : زيادة الباء في المفعول به .

ديوان الراعي ١٠١ ، ديوان القتال ٥٢ ، مجالس ثعلب ٣٠١/١ ، المخصص ٧٠/١٤ ، شرح المفصل ٢٣/٨ ، المباحث الكاملية ١٤/٢ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ، البحر المحيط ٤٠٩/١ ، الجنى الداني ٢٣٥ ، المغني ٢٧/١ ، ١١٥ ، ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، شرح شواهد المغني ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، الخزانة ١٠٧/٩ - ١١٢ ، شرح أبيات المغني ٣٦٨/٢ - ٣٧٣ .

(١) الجزولية : ٢٣أ .

(٢) انظر هذا في : الأصول ٢٥٩/٢ ، شرح المفصل ١٣٧/٨ - ١٣٨ .

(٣) الجزولية : ٢٣أ ، وقبله : « إلا أن زيادتها في الخبر مقصورة على النفي والاستفهام .... » .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - عبيدة بن ربيعة بن قحفان بن ناشرة بن رزام بن مازن . انظر : شرح أبيات المغني ٣٩٠/٢ .

ب - القحيف العجلي . انظر : الحماسة البصرية ٧٨/١ .

جـ - رجل من بني تميم . انظر : الحماسة ١٢٢/١ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أُبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لا تُعَارُ ولَا تُبَاعُ

وصدر البيت :-

فَلَا تَطْمَعْ أُبَيْتَ اللَّعْنَ فِيها ... .. =

في أحد القولين [(١)] .

وقوله : واللام تكون للملك [(٢)] .

مثاله : هذا غلامٌ لِزيدٍ .

وقوله : ولمجرد التخصيص [(٢)] .

مثاله : هَذَا أَخٌ لِزَيدٍ .

وقوله : وللاستحقاق [(٢)] .

مثاله : السَرْجُ للدابةِ .

وقوله : ويجيء لمجاز الملك [(٢)] .

مثاله : كن لي أكن لك وهذه المعاني الثلاثة التي هي مجرد التخصيص والاستحقاق ومجاز الملك كلها راجعة إلى معنى واحد وهو مجاز الملك ، فقد كان أحسن مما قال وأخصر أن تقول : واللام تكون للملك حقيقة أو مجازا [(٣)] .

وقوله : ويلزمها معنى التعجب في باب القسم [(٢)] .

= أبيت اللعن : تحية الملوك . واللعن الطرد ، سكاب : اسم فرس الشاعر ، علق نفيس : مال يبخل به ، والعلق : ما فيه علاقة للقلب لجودته . الخزانة ٣٠٠/٥ ، شرح أبيات المغني ٣٩٠/٢ .

الشاهد فيه : زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب .

الحماسة ١٢٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢١١/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١١٢/١ ، الحماسة البصرية ٧٨/١ ، المباحث الكاملية ١٥/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص١٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الارتشاف ٤٣٢/٢ ، منهج السالك ٢٥٠ ، الجنى الداني ١١٦ ، المغني ١١٧/١ ، تخليص الشواهد ٨٩ – ٩٠ ، المقاصد النحوية ٣٠٢/١ – ٣٠٥ ، شرح شواهد المغني ٣٣٨/١ – ٣٣٩ ، الخزانة ٢٩٧/٥ – ٣٠١ ، شرح أبيات المغني ٣٣٨/٢ – ٣٩١ .

(١) القولان هما : أن تكون (شيء) هي الخبر والباء زائدة . أو تكون الباء غير زائدة والجار والمجرور يجوز أن يتعلقا بـ (منعكها) أو بالفعل (يستطاع) . انظر : تخليص الشواهد ٩٠ ، شرح أبيات المغني ٣٨٨/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٣أ .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ١٦/٢ فقد أورد كلام الشارح بتمامه .

مثاله : لله لأفعلن (١) ، وينقصه : وفي باب النداء والاستغاثة نحو قوله (٢) :-

فَيَـالَكَ مِنْ لَيْـلٍ (٣) ....

وقولهم : يالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو .

وقوله : وتجرد القسم من معنى السؤال (٤) .

القسم الذي فيه معنى السؤال كقوله (٥) :-

باللهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ واقفاً بالبَابِ (٦)

---

(١) قال سيبويه : « وقد تقول : تالله ، وفيها معنى التعجب ، وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب » ، الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) ب : قولك والتصويب من المباحث الكاملية ٤٦/٢ إذ نقل نص الشلوبين بكامله .

والقائل هو امرؤ القيس .

(٣) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وتمام البيت :-

.... كَأَنَّ نُجُومَـــــــــهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

السقط : منقطع الرمل ، اللوى : حيث يلتوى ويرق ، الدخول وحومل : موضعان ، المغار : الشديد الفتل ، يذبل : اسم جبل . شرح الديوان ٨ ، ١٩ .

الشاهد : مجيء اللام للتعجب . في (فيالك) .

الديوان ١٩ ، شرح القصائد السبع الطوال ٧٩ ، المباحث الكاملية ١٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص١٣ ، شرح الكافية ٢١٨/١ ، المغني ٢٣٦/١ ، المقاصد النحوية ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، شرح شواهد المغنى ٥٧٤/٢ - ٥٧٥ ، همع الهوامع ٢٠٢/٤ ، الخزانة ٢٦٩/٥ - ٢٧٣ ، شرح أبيات المغني ٣٠١/٤ - ٣٠٢ ، الدرر اللوامع ٣١/٢ .

(٤) الجزولية ٢٣ب ، وقبله : « التاء والواو ومن ثلاثتها لا تجر إلا في القسم ، بشرط ظهور الاسم المجرور ، وعدم الفعل المتعلق به الجار وتجرد ... » .

(٥) إبراهيم بن هرمة .

(٦) من البحر الكامل بيت مفرد في ديوانه .

الشاهد فيه : أن القسم هنا فيه معنى السؤال ، فكأنه قال : « أسألك بالله » . ويرى بعض النحاة أنه ليس قسما .

قال الفارسي : « ومثل ذلك في أنه ليس بقسم ولكنه تقرب إلى المخاطب قول الشاعر :- =

وقوله : وبعضهم يجعل (مِنْ) تلخيص أيمن [١] .

هذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن ترفع نونه كما ترفع نون أيمن [٢] .

وقوله : وحكى الأخفش دخولها على الرب [٣] .

حكى قولهم : ترب الكعبة [٤] .

وقوله : وبعكسها من [١] .

أي أنه [يريد [٥]] أنها تدخل على الرب ولا تدخل على غيره إلا فيما قاله بعضهم : في (مُنُ الله) إنها [٦] (مُنْ) وضمت نونها إتباعا ، والصواب أن (مُنُ) هذه هي التي تلخيص أيمن ، لأن (مُنْ) التي هي بمعنى (من) المكسورة الميم لا ينبغي أن تدخل إلا على الرب كما لا تدخل (مِنْ) إلا عليه فإذا /٢٧٤ سمعنا (مُنُ الله) علمنا أن (مُنُ) هذه ليست التي بمعنى (مِن) المكسورة لدخولها على الله ، وانبغى أن تقول – في (مُنُ) هذه – : إنها تلخيص أيمن بخلاف ما تقدم لها في (مُنْ)

= بالله ربِّك إنْ دَخلت ... » الشيرازيات ٢٣أ . وانظر : شرح الجمل ١/٥٢١ – ٥٢٢ .

الديوان ٦٧ ، الشيرازيات ٢٣أ ، الصناعتين ٨٣ ، المفصل ٣٤٧ ، شروح سقط الزند ١/٤٢٤ ، شرح المفصل ٩/١٠١ ، المباحث الكاملية ٢/١٧ ، شرح الجمل ١/٥٢١ ، شرح الجزولية ٢/ص١٣ ، رصف المباني ٢٢٤ ، الخزانة ١٠/٤٨ ، ٥٥ .

(١) الجزولية : ٢٣ب .

(٢) ورد أيضا بدليلين آخرين هما :–

أ – أن (أيمنا) لا تضاف إلا إلى الله فيقال : أَيْمُنُ الله ، و(مُنْ) لا تدخل إلا على الرب

ب – أن (أيمنا) معرب ، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معربا ، فلو كانت (من) بقية (أيمن) لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

وهذا الأخير قريب من قول الشارح انظر : شرح الجمل ١/٥٢٤ .

(٣) الجزولية : ٢٣ب ، وقبله : « والتاء لا تدخل إلا على اسم الله في الأعرف وحكى ... » .

(٤) انظر حكاية الأخفش في : المفصل ٢٨٧ ، شرح المفصل ٨/٣٢ ، ٣٤ ، المباحث الكاملية ٢/١٩ ، شرح الجمل ١/٥٢٤ ، رصف المباني ٢٤٧ ، الجنى الداني ١١٧ . وغيرها .

(٥) تكملة يلتئم بها السياق .

(٦) ب : أما والتصويب من الشرح الصغير ٢١٧ .

وفي ذلك لا يكون تلخيص أيمن ، إنما هي تلك لغة في (من) المكسورة الميم لما قدمناه [١] من أنها لو كانت تلخيص أيمن لا نبغى أن ترفع نونه كما رفعت نون أيمن .

وقوله : لولا عند سيبويه قد تجر المضمر دون الظاهر [٢] .

مثاله [٣] :-

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ ... [٤] ... .

وقول الراجز [٥] :-

---

(١) انظر ما سبق في الهامش (٢) .

(٢) الجزولية : ٢٣ب .

(٣) قول يزيد الثقفي (.... - نحو ١٠٥ هـ) .

وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي ، شاعر أموي ، ولاه الحجاج كورة فارس ، ثم عزله قبل أن يذهب إليها ، فخرج من عنده مغضبا ولحق بسليمان بن عبد الملك ومدحه بقصائد جيدة ، وأجرى عليه عمالة فارس مدة حكمه .

« الأغاني ٩٦/١١ - ١٠١ ، سمط اللآليء ٢٣٨/١ ، الخزانة ١١٣/١ - ١١٦ » .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تُكَاشِرُني كُرْهاً كَأَنَّكَ نَاصِحٌ ... وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَك بِي دَوي

وتمام البيت :-

... ... كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوي

تكاشرني : كاشر الرجل الرجل إذا كشر كل واحد منهم لصاحبه وهو أن يبدي له أسنانه عند التبسم ، الدوي : دَوِىَ صدره إذا ضَغِنَ ، طاح : إذا هلك أو سقط ، الأجرام : جمع جرم وهو الجسد ، قلة : ما استدق من رأس الجبل ، النيق : أرفع الجبل ، منهوي : ساقط . الخزانة ١٣٤/٣ ، ٣٤٣/٥ - ٣٤٤ .

الشاهد فيه : أن (لولا) جرت المضمر عند سيبويه . وانظر رأيه رحمه الله في ص : ٢٢٢ .

الديوان ٢٧٦ ، الكتاب ٣٨٨/١ ، معاني القرآن ٨٥/٢ ، الكامل ١٢٧٧/٣ ، الأغاني ١٠٠/١١ ، البصريات ٢٨٩/١ ، الحلبيات ٣٨ ، الخصائص ٢٥٩/٢ ، سر الصناعة ٣٩٥/١ ، المنصف ٧٢/١ ، المفصل ١٣٥ ، الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، الإنصاف ٦٩١/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، المباحث الكاملية ٢٠/٢ ، شرح الجمل ٤٧٣/١ ، شرح الجزولية ٢/ص١٥ ، المنهاج الجلي ١٣٩ب ، شرح الكافية ٢٠/٢ ، المقاصد النحوية ٢٦٢/٣ - ٢٦٥ ، الخزانة ٣٣٦/٥ - ٣٤٥ .

(٥) رؤبة بن العجاج . وليس في ديوانه المطبوع .

لَوْلَاكُماَ لَخَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا [١]

وقوله : ويخالفه الأخفش [٢] .

[يريد [٣]] أن يقول : إن المضمر في موضع رفع ، ووضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع كما وضع الرفع في موضع ضمير الخفض في قولهم : أنت كأنا [٤] .

وقوله : وحتى تجر بمعنى إلى [٢] .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها و ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ [٥] .

وقوله : وبمعنى كي [٢] .

مثاله : كلمته حتى يأمر لي بشيء [٦] ، فزعم أن (حتى) الجارة بمعنى (كي) [٧] ، وهذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا على الحقيقة ، فإنهم يقولون : إن (حتى) للغاية [٨] ، وليس منهم من يقول : إنها حرف علة وسبب [٩] وهو المثال

---

(١) من الرجز لم أقف عليه عند غير الشارح والبغدادي .

الشاهد فيه : أن (لولا) جرت المضمر . .

« الشرح الصغير ٢١٧ ، الخزانة ٣٤١/٥ » .

(٢) الجزولية : ٢٣ب .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

(٤) انظر : رأي الأخفش في الكامل ١٢٧٨/٣ ، المقتضب ٧٣/٣ ، المفصل ١٣٨ ، الإنصاف ٦٨٧/٢ . وهو الرأي المنسوب إلى الكوفيين ورجحه أبو البركات الأنباري . انظر : الإنصاف ٦٨٧/٢ – ٦٩٥

(٥) القدر : ٥ .

(٦) من أمثلة الكتاب ٤١٣/١ . والأصول ٤٢٦/١ .

(٧) ممن قال بهذا سيبويه في الكتاب ٤١٣/١ ، وابن السراج في الأصول ٤٢٦/١ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٨) انظر المصادر السابقة ، التبصرة ٤١٩/١ .

(٩) قال أبو حيان : « وذكر النحويون أنه إذا انتصب الفعل بعدها تكون علة وسببا لما بعدها نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وللغاية نحو : أسير حتى تطلع الشمس » ، الارتشاف ٤٠٣/٢ .

الذي ذكرناه وأشباهه ، ويمكن أن تكون فيه (حتى) على أصلها وتكون بمعنى (إلى) ، ويكون المعنى : كلمته وأكلمه إلى أن تأمر لي بشيء فتكون (حتى) على أصلها للغاية ، فلا سبيل إلى أن يقال : إنها خرجت عن أصلها وصارت للعلة والسبب .

فإن قيل : فكيف حذف وأكلمه ؟

فنقول : للدلالة عليه ، وذلك أن هذه الغاية مستقبلة ، وغاية الشيء آخره فهي دالة على فعل مستقبل تكون هذه غايته ، إذ لا يكون المستقبل أبداً غاية للماضي ، لأن غاية الشيء آخره ، وآخره منه والمستقبل لا يكون من الماضي [١] .

ومما يدل على أن (حتى) ليست في معنى (كي) حقيقة عند النحويين ما قدمناه من إجماعهم على أن حتى إنما هي حرف غاية ، ولا يقول أحد إنها حرف علة وسبب [٢] .

فإن قلت : فقد قالوا في هذا الموضع : أعني في قولهم : كلمته حتى يأمر لي بشيء إنها بمنزلة (كي) أي كي يأمر لي بشيء [٣] .

قلنا : هذا مجاز من قولهم ، إنما يريدون /٢٧٥ أنها هنا مشبهة لكي من حيث كان ما قبلها ماضياً وما بعدها مستقبلاً كما تكون كي في قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء ما قبلها ماضٍ وما بعدها مستقبل [٤] ، فهذا الذي قلناه من التأويل في كلامهم يُبْقِي (حتى) غاية على أصلها ، ولا تخرج إلى أن تكون علة وسبباً ، فإذا أمكن حمل كلامهم عليه لم ينبغ أن يعدل عنه إلى غيره ، مما يُخْرِجُ حتى عن أصلها من الغاية إلى أن تكون علة وسببا .

فإن قلت : ما دليلك على ذلك ، والأولى أن يجعل الكلام على الحقيقة لا على

---

(١) لأن (حتى) إذا كانت بمعنى (كي) فإن الفعل « الأول يقع في زمان والآخر في زمان آخر كقولك : كلمته حتى يسمح لي بشيء ، أي كلمته كي يسمح لي بشيء » ، التبصرة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ هـ ٩ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

المجاز حتى يدل الدليل ، وقد قالوا هم : إن (حتى) هنا بمعنى (كَي) فينبغي أن يحمل ذلك على الحقيقة لا على المجاز ؟

فالجواب : أنه قد تقرر عندنا أن (حتى) حرف غاية ، والذي يقول : إنها خارجة عما تقرر إنما هو مُدّعٍ دعوى مجردة لا دليل عليها إلا القول بما يقتضيه ظاهر كلامهم في هذا الموضع وكلامهم فيه بمعنى إبقائه على الأصل فلا ينبغي أن يعدل عنه ، فلا سبيل إلى القول بظاهر هذا الكلام مع إمكان تأويله بالتأويل الذي يُبْقِي الحرف على أصله .

وقوله : إلا في تأويل الاسم (١) .

قد تقدم مثاله من قولهم : كلمته حتى يأمَر لي بشيء (٢) .

وقوله : ولم يكن اسماً صريحا (٣) .

أي لا تقول ، كلمته حتى أمره لي بشيء وهذا مبني على ما قاله في حتى من أنها تكون بمعنى (كي) وأنها تجر المتأول دون الصريح ، وأما على ما قلناه من أن (حتى) بمعنى إلى فلا يمتنع عندي : أن تقول كلمته حتى أَمْرِهِ لي غدا بشيء ، على معنى كلمته وأكلمه حتى أمره لي غداً بشيء ، لأن (حتى) التي بمعنى (إلى) تجر الاسم الصريح وما في معناه ، ومن ادعى أن ثم حتى جارة تجر الاسم المتأول دون الاسم الصريح وهي التي بمعنى كي (٤) ، فقد خرج عن أصل حرف الجر بغير دليل ، وادعى أن حتى خرجت عن أصلها من الغاية إلى العلة والسبب من غير دليل ومثل هذا من الادعاء لا ينبغي أن يُبَالَى به .

---

(١) الجزولية : ٢٣ب ، وقبله : « فإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها ... » .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٣) الجزولية : ٢٣ب ، وفيها « ولا يكون ... » .

(٤) يعني الجزولي في قوله : « وإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم » ، الجزولية ٢٣ب . وقال به أيضا الرضي في شرح الكافية ٣٢٤/٢ .

وقوله : وهي إحدى المنتصب بعدها الفعل [١] .

يعني حتى /٢٧٦ في الوجهين [٢] .

وقوله : جرت الاسم الصريح [١] .

قد تقدم ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ [٣] .

وقوله : وما في معناه [١] .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها [٤] .

وقوله : ولا تدخل على المضمر [١] .

أي لا تقول : حتاه ولا حتاك استغناء عنه بغيره مما هو في معناه [٥] .

وقوله : بخلاف إلى [١] .

قد قال بعضهم : إنه يدخل ما بعد (إلى) أيضاً فيما قبلها ، وتحقيق هذا الموضع يفتقر إلى النقل والأظهر خلاف ما أشار إليه المؤلف من أن حق ما بعدها أن يدخل فيما قبلها ، فإذا لم يكن هناك نقل فالأظهر أن ما بعدها يدخل فيما قبلها ولابد ،

---

(١) الجزولية : ٢٣ب .

(٢) وذلك إذا كانت بمعنى (كي) ، والوجه الآخر : أن تكون بمعنى (إلى) . انظر : الجزولية ٢٣ب .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٤) قال ابن عصفور : « ... تقول : سرت حتى أدخلها ، أي كان سيري حتى أدخل ، وإن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية ، وكان المعنى : سرت إلى هذه الغاية ، لأن الذي كان لأجل الدخول هو السير » ، شرح الجمل ١٦٤/١ .

(٥) خلافا للمبرد والكوفيين الذين أجازوا دخولها على الضمير مستدلين بقول الشاعر :-

فَلَا واللهِ لا يلقى أُناسٌ ... فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

وقول الآخر :-

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنْها لَا تَخِيبُ

انظر : شرح المفصل ١٦/٨ ، المباحث الكاملية ٢٣/٢ ، شرح الكافية ٣٢٦/٢ ، الجنى الداني ٤٩٩ ، المغني ١٣١/١ .

إلا أن يقترن بالكلام قرينة تدل على أن يكون ما بعدها غاية مجاز لا حقيقة ، وذلك أن (إلى) معناها كما تقدم [١] أن ما بعدها منتهى الغاية ومنتهى الغاية منها هذا هو الأظهر ، والغاية آخر الشيء ، وآخر الشيء منه فينبغي أن يكون حكم الغاية حكم ما هو غاية له ، فبهذا ينبغي أن يقال حتى يدل الدليل على أنه جعل غاية ما ليس بغاية مجازا .

وأما (حتى) فزعم المؤلف أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها [٢] ، قال بعضهم [٣] : « وهذا يقتضي أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها ولا يدخل » [٤] ، ونص سيبويه بخلاف ذلك ، فإنه قال : إن المجرور في مثل قولك : ضربت القوم حتى زيدٍ بمعنى المنصوب [٥] ، وزيد إذا كان منصوباً داخل في الضرب ، فكذلك ينبغي إذا كان مجروراً ، ولا أعرف له في ذلك مخالفاً من المحققين ، وهذا الذي قاله [٦] المؤلف غير صحيح لأنه لا فرق بين (حتى) و(إلى) في كون كل واحد منهما غاية فينبغي أن يكون الأمر فيها كالأمر في (إلى) سواء ، وأما نص سيبويه في مثاله على أحد الوجهين فغير خارج عما قلناه في (إلى) ، إذا لم يقترن بها ما يوجب خروج ما بعدها عما قبلها من جهة أن ما بعد (حتى) هناك إنما هو جزء مما قبلها ، وإنما نذكر مع الاستغناء عنه كما قبله ، لما يزاد هناك من التعظيم أو التحقير ، ولولا ذلك لم يذكر لدخوله فيما قبله ، فإنما ذلك من جهة دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها في مثل هذا المثال إذا لم يكن هناك ما يخرج حتى عن أصلها من دخول ما بعدها فيما قبلها إذا لم يقترن /٢٧٧

---

(١) انظر ما سبق ص : ٨٣٧ .

(٢) في قوله : « وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف إلى » ، الجزولية ٢٣ب .

(٣) هو الشلوبين نفسه . انظر : الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٤) الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٥) قال سيبويه : « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله وتسكت فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك ، وكذلك : ضربت القوم حتى زيداً أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيداً يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ، فهي كالواو إلا أنك تجر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجر في قولك : هذا ضارب زيد غدا وتكف النون ، وهو مفعول بمنزلته منصوبا منونا ما قبله » ، الكتاب ١/٤٩ - ٥٠ .

(٦) من أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها .

معها ما يخرج ما بعدها عن ما قبلها من القرائن وكان ما بعدها جزءا مما قبلها كمثال سيبويه ، وهو الأصل فيها ، وقد لا يكون إذا اقترن بها أن لا يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وليس ذلك بالأصل ، ألا ترى أنك تقول : صمت نهاري حتى الليل كما أن إلى أيضا قد يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها ، كما قلنا إذن هو الأصل فيها وقد لا تكون ، فالقرائن نحو : صُمْتُ نَهَارِي إلى الليل فلا فرق إذن بين حتى وإلى .

وقوله : والأغلب الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفا (١) .

قال ذلك لأنه يجوز أن تكون الكاف في صلة الموصول اسماً بمعنى مثل ولكنه قبيح لحذف العائد المبتدأ (٢) ، وبني هذا على ما قدمه من أن تكون الكاف اسماً وحرفاً ، وذلك غير جائز عند سيبويه إلا في الضرورة (٣) كما قدمناه .

وقوله : وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفا (٤) .

يريد : لأن الأسماء لا تزاد (٥) .

وقوله : ثم هي بعد اسم بمعنى مثل (٤) .

كأنه يريد هي بعد هذين الموضعين (٦) اسم على الجواز لا على الوجوب ،

---

(١) الجزولية : ٢٣ب ، وقبله : « وكذلك كاف التشبيه ... » .

(٢) قال المرادي : « وأنه يقع مع مجروره صلة من غير قبح نحو : جاء الذي كزيد ، ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول » ، الجنى الداني ١٣٢ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك : أنت كعبد الله كأنه يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله ، فأجري مجرى بعبد الله إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ٢٠٣/١ ، وانظر : ١٣/١ .

(٤) الجزولية : ٢٣ب .

(٥) قال اللورقي : « إن الاسم لا يزاد إلا فيما جاء مقحما نحو : (تيم) الثاني في نحو : يا تيم تيم عدي في أحد الوجهين » ، المباحث الكاملية ٢٩/٢ .

(٦) وهما إن كانت في صلة الموصول أو كانت زائدة نحو : جاء الذي كزيد ، وكقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِه شيء ﴾ .

وليس هذا مذهب سيبويه ، وإنما هو مذهب الأخفش (١) ، وقد تقدم ذلك ، وإن لم يرد هذا الذي تأولناه عليه (٢) لم يصح كلامه ، وإن كان الظاهر من كلامه إيجاب اسميتها فيما عدا هذين الموضعين المتقدمين لأنه لا يقول الأخفش ولا أحد : إنها فيما عدا هذين الموضعين اسم ولابد ، فلذلك تأولنا كلامه على ما تأولناه عليه ، إلا أن يكون ذلك مذهباً له انفرد به وخرج به عن جماعة النحويين ، وكأن الذي غره من ذلك أن وجد الكاف في ذلك تتعاقب معها على الموضع (مثل) وهذا لا ينبغي أن يغير ، فإنا إذا قلنا أيضا : أكلت من الرغيف ، فإن بعضا يتعاقب مع (من) على الموضع ، ألا ترى أنك تقول في ذلك : أكلت بعض الرغيف ، وكلاهما واحد في أداء معنى التبعيض ولكن لم يقل أحد : إن (من) في ذلك اسم فكذلك الكاف ومثل في : أنت كزيد وأنت مثل زيد ، لأنهما في أداء معنى التشبيه واحد .

[الإضافة]

وقوله : وهي /٢٧٨ إما مقدرة باللام (٣) .

مثاله : غلام زيد .

وقوله : وإما مقدرة بمن (٣) .

مثاله : خاتم من حديد وليس تقدير النحويين الإضافة باللام وبمن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر بمعنى واحد (٤) ، فإنه إذا كان بحرف الجر

---

(١) انظر رأي الأخفش في : المباحث الكاملية ٣٠/٢ ، شرح الجمل ٤٧٧/١ ، شرح الكافية ٣٤٣/٢ ، الارتشاف ٤٣٧/٢ ، ونسبه الأخير إلى الأخفش والفارسي في ظاهر قوله وابن مالك .

(٢) من الجواز .

(٣) غير موجود في نسخة فاس ٢٣ب ، وهو في التيمورية ٨٤ ، وقبله : « والإضافة محضة وغير محضة ، ونعني بالمحضة ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً وهي الحقيقية » .

(٤) ب : واحذف وهو تصحيف .

كان الأول نكرة ولابد كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافا بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته إن كان معرفة فمعرفة أو نكرة فنكرة ، وأما المراد بقوله : إن الإضافة بمعنى من أو اللام أنها بمعناهما فيما ترد به اللام أو من [من [1]] المعنى الذي وضعا له كما أدته ، لا فيما يكون معها من غير ذلك ، من ما لم يوضعا له .

وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها [2] .

يريد به مثل قولك : مررت برجل قائم الأب ، ومررت برجل حسن الوجه ، والأب والوجه في هذا هو الفاعل في المعنى لا في اللفظ [3] .

وقوله : أو ما هو كالفاعل [4] .

يريد أو ما هو كالفاعل في اللفظ وهو المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : مضروبُ الغلامِ وليس كالفاعل في المعنى ، وإنما هو كالفاعل في اللفظ ، وزعم في هذا الموضع أن الصفة تضاف إلى الفاعل بها وهو على ما قلناه من أنه فاعل في المعنى ولا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلا ، وإذا أضيفت إليه فإنما تضاف إليه بعد ما ينصب على التشبيه بالمفعول به ليكون المضاف غير المضاف إليه [5] .

وقوله : وإضافتهما إلى مفعولهما مراداً به الحال [4] .

مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ الآن .

وقوله : والاستقبال [4] .

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٣ب – ٢٤أ ، وقبله : « وغير المحضة ما لا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ وهي ... » .

(٣) فإنه في اللفظ مضاف إليه .

(٤) الجزولية : ٢٤أ .

(٥) قال الأبذي : « وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها يعني فاعلها في المعنى نحو : مررت برجل حسن الوجه وقائم الأب ، الأصل : حسن وجهه وقائم أبوه ، ثم نقل الضمير المخفوض إلى الصفة فارتفع بها ، فيبقى الوجه والأب فضلة فانتصب على التشبيه بالمفعول به ثم أضيف تخفيفا للفظ والنية الانفصال ، بذلك كانت غير محضة » ، شرح الجزولية ٢/ص١٧ – ١٨ .

مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ غداً .

وقوله : وإضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى من [١] .

ليس هذا ظاهر مذهب سيبويه ، بل ظاهر مذهبه أن إضافته محضة عنده [٢] ، وفي مذهب المؤلف في ذلك نظر ، وهو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح [٣] ومذهب قوم من المتقدمين غيره [٤] ، ولبيان مذهب الفارسي والقائلين بقوله كيف يلتئم مع مذهب سيبويه موضع غير هذا [٥] .

وقوله : فحكمه بالنسبة /٢٧٩ إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة [٦] .

أي أن إعرابه مضافاً كإعرابه مفرداً نحو : جاءني غلامُ زيدٍ ورأيت غلامَ زيدٍ ومررت بغلامِ زيدٍ .

وقوله : إلا أن ما كانت الفتحة فيه علامة الجر تصير الكسرة فيه علامة [٦] .

مثاله : مررت بأحمرَ وبأحمرِ القوْمِ ، وهذا هو قول النحويين أن مالا ينصرف إذا أضيف انجر وانصرف .

وقوله : وتحرك ياء المتكلم [١] .

مثاله : غلامِيَ .

وقوله : وهو الأصل [١] .

لأن الاسم الذي على حرف واحد حقه أن يكون متحركاً لا ساكناً ،

---

(١) الجزولية : ٢٤أ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٥/١ فقد صرح بذلك .

(٣) ص : ٢٦٩ .

(٤) كابن السراج في الأصول ٦/٢ ، وابن برهان في شرح اللمع ١٩٨/١ ، ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٣ .

(٥) لم يرد شيء من هذا فيما بعد .

(٦) الجزولية : ٢٤أ ، وقبله : « كل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلم .... » .

لأن سكونه نهاية في الإخلال به إذ أصل الاسم أن يكون أقل ما يكون على ثلاثة أحرف ، فكيف ينتهي في الإضافة أن يكون على حرف واحد ساكن (١) .

وقوله : فلك فتح ما قبلها وقلبها ألفا (٢) .

يعني لك مع الوجهين المتقدمين (٣) ، وقد كان الأحسن أن يفصح به مثاله : يا غلاماً تعال (٤) .

وقوله : ولك أن تحذفها (٢) .

مثاله : يا غلامِ .

وقوله : ولك أن تحذفها وتعطي الاسم .... إلى آخره (٥) .

مثاله : ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحِق ﴾ (٦) على قراءة من ضم الباء (٧) .

وقوله : لو كان مقصوداً (٥) .

أي : لو كان نكرة مقصودة .

وقوله : فإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف ياء مكسورا ما قبلها (٨) .

---

(١) قال الأبذي : « وإنما كان التحريك الأصل لأنه اسم على حرف واحد ، وكل مضمر متصل على حرف فإنما وجدناه متحركا نحو : غلامَك وقمتَ وقمتِ ونحو ذلك » ، شرح الجزولية ٢/ص١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٤أ ، وقبله : « وإذا كان الاسم المضاف إليها منادى .... » .

(٣) وهما إثبات الياء ساكنة أو متحركة .

(٤) قال سيبويه : « وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف وسنبين ذلك إن شاء الله وذلك قولك : يا ربَّا تجاوزْ عنا ، ويا غلاما لا تفعل ، فإذا وقفت قلت : يا غلاماه ... » ، الكتاب ٣١٧/١ .

(٥) الجزولية : ٢٤أ ، وتمامه : « ... ما كان له في النداء لو كان مقصودا ولم يضف » .

(٦) تمامها : ﴿ .... ورَبُّنا الرحمنُ المستعانُ على ما تصفون ﴾ [الأنبياء : ١١٢] .

(٧) هي قراءة أبي جعفر ويزيد . وهي شاذة .

انظر : الغاية ٢١٢ ، المحتسب ٦٩/٢ ، البحر المحيط ٣٤٥/٦ ، الاتحاف ٣١٢ .

(٨) الجزولية : ٢٤أ ، وبعده : « .... أو مفتوحا ما قبلها أدغمتا في الياء » .

مثاله : جاء قاضيَّ ورأيت مسلمَيَّ .

وقوله : أو مفتوحا ما قبلها (١) .

مثاله : رأيت مصطفَيَّ .

وقوله : مفرداً كان الاسم أو جمعا (٢) .

قد تقدم مثال المفرد مما قبل الياء فيه مكسور وهو قولك : جاء قاضي والجمع كقولك : رأيت مسلمِيَّ في إضافة مسلمين ، وقد يكون هذا مثالاً لإضافة المفرد أيضا إذا كان مسلمين مفرداً سمي بالجمع محكياً ، ومثال الجمع مما قبل الياء فيه مفتوح : رأيت مصطفَيّ في إضافة جمع مصطفى إلى ياء المتكلم في حال النصب ، وربما دخل فيه التثنية في نحو قولك : رأيت مسلمَيّ لأن التثنية جمع في المعنى ومثال المفرد ما قبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطَفَيَّ في إضافة (مصطفين) اسم مفرد سمي بالجمع محكيا ورأيت مُسْلِمَيَّ في إضافة (مسلمين) اسم مفرد سمي بالتثنية محكيا .

وقوله : وإن كان /٢٨٠ واواً مضموماً ما قبلها (٣) .

مثاله : جاء مسلِميَّ في جمع مسلم مضافاً أو في المفرد المحكي .

وقوله : أو مفتوحاً (٣) .

مثاله : جاء مصطِفيَّ في الوجهين المتقدمين (٤) .

وقوله : فإنك تحذف الواو من آخرها ... إلى آخره (٥) .

مثاله : جاءني أخي وأبي وحمي ، وكان أتم من هذا أن لو قال فإنك تحذف الواو

---

(١) الجزولية : ٢٤أ ، وبعده : « ... أو مفتوحا ما قبلها أدغمتا في الياء » .
(٢) الجزولية : ٢٤أ .
(٣) الجزولية : ٢٤أ ، وبعده : « أو مفتوحا جعلت الضمة كسرة وقلبتها ياء وأدغمت » .
(٤) مضافا أو في المفرد المحكي .
(٥) الجزولية ٢٤أ – ب ، وقبله : « إلا في (أخوك) وبابه .... » .

ومعاقبتها يعني الألف في النصب والياء في الخفض إلا أن ما حذفه هنا معلوم ، والعلم بالشيء يغني عن ذكره فلذلك جاز له حذفه .

وقوله : ولا تحذف واو فوك بل تقلبها (١) .

مثاله : هذا فِيَّ .

[قوله (٢)] : ولا يضاف إليها ذو (٣) .

يريد أن (ذا) بمعنى صاحب لا يضاف إلى مضمر ، وإن كان يضاف كما يضاف إليه صاحب لما نذكره بعد (٤) .

وقوله : لأنها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس (٥) .

يريد أن وضع (ذو) في كلام العرب على أن تُصَيِّرَ أَسْماءَ الأجْنَاسِ التي لا يوصف بها نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها فلا تقول : جاءني رجلٌ مالٌ ولا رجلٌ علمٌ ولا رجلٌ فضلٌ حتى لا تدخل في ذلك كله ذو لفظاً أو تقديراً ، ويكون هناك من تأويل فضل بفاضل وعلم بعالم ما يقوم مقام ذلك فدل ذلك على ما ذكرناه من أن وضعها لتصير ما لا يوصف به من الأجناس موصوفاً به ، فلما كان الأمر فيها كذلك لم يقتض وضعها إلا الدخول على سائر الأجناس ، والمضمرات ليست بأجناس فلذلك لم تدخل عليها (ذو) إذا لم تدخل (ذو) على المضمرات بالجملة لذلك ، فبين أنه لا تدخل على ياء المتكلم .

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة (٦) .

مثاله : هذا مولايَ .

---

(١) ب : بأن لقلبها ، والتصويب من الجزولية ٢٤ب .

(٢) تكملة جرت عادة الشارح أن يقدمها على كلام الجزولي .

(٣) الجزولية : ٢٤ب .

(٤) ذكر في الفقرة الآتية .

(٥) ليس هذا في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٤ب ، ونسخة تيمور ٨٤ .

(٦) الجزولية : ٢٤ب ، وقبله : « وان كان ألفا ليست للتثنية .... » .

وقوله : وإن شئت قلبتها ياء (١) .

مثاله (٢) :-

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ (٣) ... ..

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة فقط (٤) .

مثاله : جاءني غلامايَ .

وقوله : إلا أن يرد شاذ (٤) .

مثاله : « وَمَحْيَاي » (٥) في قراءة من سكن ياء محياي (٦) .

---

(١) الجزولية : ٢٤ب ، وقبله : « وإن كان ألفا ليست للتثنية .... » .

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِها تَتَوَجَّعُ والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مِنْ يَجْزَعُ

وعجزه :-

.. ... فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

المنون : المنية ، الريب : الحدث ، التوجع : التشكي ، هوي : هي لغة هذيل يريد هواي ، أعنقوا : تبع بعضهم بعضا ، وقيل : أسرعوا ، فتخرموا : أخذوا واحداً واحداً ، يقول : مضوا للموت وتخرمتهم المنية . انظر : شرح أشعار الهذليين للسكري ٧/١ .

الشاهد فيه : قلب ألف (هوي) ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم .

ديوان الهذليين ٢/١ ، اللامات ٩٨ ، المسائل العسكرية ١٦٠ ، سر الصناعة ٧٠٠/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٢/١ ، المحتسب ٧٦/١ ، الأمالي الشجرية ٢٨١/١ ، شرح المفصل ٣٣/٣ ، المباحث الكاملية ٤٢/٢ ، المنهاج الجلي ١٤٥أ ، اللسان ٣٧٢/١٥ (هوى) ، البحر المحيط ٢٦٢/٤ ، المقاصد النحوية ٤٩٣/٣ - ٤٩٨ ، همع الهوامع ٢٩٨/٤ ، الدرر اللوامع ٦٨/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٤ب .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] .

(٦) هي قراءة نافع وأبي جعفر وورش .

انظر : السبعة ٢٧٥ ، التيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، التبصرة ٥٠٧ ، الإقناع ٦٤٥/٢ ، البحر المحيط ٢٦٢/٤ ، النشر ٢٦٧/٢ ، الاتحاف ٢٢١ .

[مذ منذ]

وقوله : مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدأين [١] .

يعني إذا ارتفع ما بعدهما .

وقوله : وحرفين جارين [١] .

يعني : إذا انجر ما بعدهما .

وقوله : /٢٨١ ويكونان مع الماضي جارين بمعنى من [١] .

مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة [٢] .

وقوله : إنهما مع الماضي جارين بمعنى من ظاهره الفساد لأن من لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ، إنما يكون ابتداء الغاية في غير الزمان إلا أن تريد يكونان مع الماضي جارين بمعنى (من) لو كانت (من) إنما تكون لابتداء الغاية في الزمان ، أو بمعنى (من) في غير الزمان ، أي إنما تعطى معه أنه ابتداء الغاية كما تعطي (من) في ذلك فيما تدخل عليه من غير الزمان .

وبهذا يجاب من يقول : كيف تكون مذ ومنذ الجارتين بمعنى من إذا قلنا ما رأيته مذ يومين ومذ ثلاثة أيام ، وهي تعطي معنى (من) أول اليومين اللذين قبل يومي ؟ ، وكذلك من ثلاثة أيام يعطي من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، لأنك لو قلت هنا من يومين أو من ثلاثة أيام لم يكن معناه من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، ولا تقل أو إلى اليومين اللذين قبل يومي بل لا يكون لقولي من يومين ولا من ثلاثة أيام معنى أصلا فيجاب على ذلك بما قلناه من أنه يريد بمعنى (من) لو كانت (من) يقال في ذلك الموضع على ما يقال عليه مذ ومنذ .

---

(١) الجزولية : ٢٤ب .

(٢) قال الأبذي : « ويكونان مع الماضي جارّين بمعنى (من) ومع الحاضر بمعنى (في) مثال ذلك في الماضي ما رأيته مذ يومان وهو الأشهر ، ومذ يومين وهو قليل » .

شرح الجزولية ٢/ص٢٣ .

وقوله : ومع الحاضر [١] بمعنى في [٢] .

مثاله : ما رأيته مذ يومنا وهذا تقريب ، وإلا فمذ تقتضي ابتداء [٣] الغاية و(في) لا تقتضيه .

وقوله : جاء بعدهما خبراً لهما من الزمان ما يكون جواباً لِكَمْ [٤] .

يريد ما يزيد به إفادة معنى العدد إذا جعلته جواباً لمن سأل بِكَمْ ، مثاله ما رأيته مذ يومان .

وقوله : وما يكون جواباً لمتى [٤] .

يريد ما لا يزيد به إفادة معنى العدد ، مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة .

وقوله : والاسمية على مذ أغلب [٢] .

يعني من الحرفية ، وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم [٥] .

وقوله : وإذا وليها ما ليس ... يريد إلى آخره [٦] .

مثاله : ما رأيته مذ قيام زيد ، وما رأيته مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان اسما [٢] .

قد تقدم مثاله : مذ قيام زيد .

وقوله : أو في حكمه [٢] .

---

(١) ب : الحاقه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ ، والجزولية ٢٤ب .

(٢) الجزولية : ٢٤ب .

(٣) ب : ابتداءنا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ .

(٤) الجزولية : ٢٤ب ، وقبله : « وإذا كانا مبتدأين .... » .

(٥) ذكر هذا الأبذي ثم قال : « وأيضا فإن الرفع بعدها مطرد بخلاف منذ » ، شرح الجزولية ٢/ص٢٢ .

(٦) الجزولية : ٢٤ب ، وبعده : « بزمان قدر بينه وبينها زمان مضاف إليها لفظا ومعنى إن كان اسما .... » .

قد تقدم [مثاله [1]] : مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان فعلا /٢٨٢ ... إلى آخره [2] .

مثاله : ما رأيته مذ قام زيد ، وهذا قوله ، وقال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد [3] ، فمذ في قولك : مذ قام زيد في معنى مذ زمن .

وقوله : معنى وإليه لفظا [2] .

لأن التقدير مذ زمن قام زيد ، فزمن مضاف إلى قام في اللفظ وإلى المصدر الذي ناب (قام) منابه في المعنى ، وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل أو إلى الجملة الاسمية .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٤ب ، وبعده : « .... فإلى مصدره معنى وإليه لفظا » .

(٣) قال به الأخفش وابن السراج وابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٦١/٢ ، الارتشاف ٢٤٢/٢ ، همع الهوامع ٢٢٣/٣ .

« باب القسم »

قوله : القسم جملة (١) .

لأن قولك واللهِ أصله باللهِ وتاللهِ مجرور لابد له من فعَل يتعلق به فهو يتعلق بفعل محذوف يدل عليه الحال التي هو فيها ، وهو حال كونه مفسرا وأصله أقسم بالله .

وقوله : يؤكد بها جملة أخرى (١) .

يعني بالجملة الذي أجبت به القوم من قولك : لقد قام زيد ومن قولك : إن زيداً قائم ، في قولك : والله لقد قام زيد وفي قولك والله إن زيداً قائم .

وقوله : ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء (١) .

أي لا تكتفي الجملة الأولى دون الثانية ولا الثانية دون الأولى فتصير الجملتان كالجملة الواحدة ، كما تصير الجملتان كالجملة الواحدة في الشرط والجزاء .

فإن قلت : قد تقول : لقد قام زيد دون قسم كقوله (٢) :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ (٣)... ....

---

(١) الجزولية : ٢٤ب .

(٢) هو الأعشى .

(٣) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

هُرَيْرَةَ وَدِّعْها وإنْ لَامَ لَائِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ للبَيْنِ وَاجِمُ

وعجز البيت :-

... ... تُقَضِّيَ لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

البين : الفراق ، واجم : حزين ساكت ، الحول : العام ، ثوى بالمكان أقام لبانات : جمع لبانة وهي الحاجة . شرح الديوان ١٢٦ - ١٢٧ .

الشاهد فيه : مجيء جملة جواب القسم دون جملة القسم .

الديوان ١٢٧ ، الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الأصول ٤٨/٢ ، الجمل ٢٦ ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ ، الحلل ٣٠ - ٣٣ ، الرد على النحاة ١٢٥ ، نتائج الفكر ٣١٧ - ٣١٨ ، =

فالجملة الثانية في هذا قد اكتفت دون الأولى .

فالجواب : أن اكتفاء الجملة الثانية دون الأولى في ذلك إنما هو في اللفظ دون التقدير لأنه لابد من تقدير قسم قبل قوله :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ ... .

فإذا كان لابد من تقدير قسم قبله فليس إذن مكتفيا دون القسم في التقدير ، وإنما هو مكتف دونه في اللفظ ، وإنما أردنا نحن بقولنا : إنه لا يكتفي إحدى الجملتين عن الأخرى الاكتفاء في التقدير لا الاكتفاء في اللفظ ، أي لا يكتفي إحدى الجملتين دون الأخرى في التقدير ، فأما الاكتفاء في اللفظ بإحداهما إذا دل المعنى على الأخرى فلا يمنع منه (١) مانع .

وقوله : إلا أن الجملة الأولى منهما جاءت اسمية لا في موضع واحد بخلاف الشرط والجزاء (٢) .

يريد : أن الجملة /٢٨٣ الأولى إنما جاءت اسمية في الشرط والجزاء في موضع واحد وهو إذا كانت أداة الشرط فيه لولا (٣) .

وليس مجيئها في القسم اسمية في موضع واحد كما كان في الشرط بل في مواضع كثيرة نحو أيمن الله لأفعلن ، وعلي عهد الله لأفعلن ، ولعمر الله لأفعلن ، وما أشبه ذلك .

وقوله : وربما حذفت إحدى الجملتين (٤) .

= شرح المفصل ٦٥/٣ ، المباحث الكاملية ٥١/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٥٩٠ ، البسيط ٢٣٤/١ ، ٤٠٧ (الغرب) ، رصف المباني ٤٨٥ ، المغني ٥٦٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٧٩/٢ ، ٨٨٠ ، شرح أبيات المغني ٩١/٧ - ٩٤ .

(١) ب : من ، والصواب ما أثبته .

(٢) الجزولية : ٢٤ب - ٢٥أ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، واختلف الكوفيون فمنهم من يرى أنه مرفوع بفعل مقدر تقدير (وجد) وإليه ذهب الكسائي ، ومنهم من يرى أنه مرتفع بلولا لنيابتها مناب الفعل . (وعليه فجملتها فعله) .

انظر : الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ - ٢١١ ، الإنصاف ٧٠/١ - ٧٨ ، التبيين ٢٣٩ - ٢٤٤ ، شرح المفصل ١٤٦/٩ وغيرها .

(٤) الجزولية : ٢٥أ .

مثال حذف جملة القسم :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ [١] ... .

أي والله هو ، وقد قدمناه [١] .

مثال حذف جملة الجواب قولك : زيد والله قائم أو زيد قائم والله ، فالجواب في هذا محذوف دل عليه الجملة المعترض بالقسم بين جزأيها ، أو للمتقدمة للقسم .

وقوله : كما [٢] في الشرط والجزاء [٣] .

مثال حذف جملة الشرط : أين بيتك أزرك ؟ أي إن أعرفه أزرك ، ومثال حذف جملة الجواب أنت ظالم إن فعلت ، فجواب الشرط هنا محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وقوله : وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم [٤] .

مثاله : والله لقد كان كذا .

وقوله : إما ها التنبيه [٥] .

مثاله : لاها الله ذا [٦] ، وجعلوا (ها) عوضا من حرف القسم لما كان حرف القسم يوجد بعد فيها ، ويفقد بوجودها ، ألا ترى أنك تقول ، لا والله فتثبت حرف القسم إذا فقدت (ها) التنبيه ، ولا تقول : لاها والله ولأمر آخر وهو أنك إذا حذفت حرف القسم ولم يكن هناك (ها) التنبيه كان الوجه في اسم الله النصب ولم يجز الجر إلا ضعيفا [٧] فإذا أدخلت ها التنبيه لم يكن إلا الجر ، فدل ذلك على أنهم جعلوا (ها)

---

(١) تقدم ص : ٨٥٣ .

(٢) ب : الا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، والجزولية ٢٥أ .

(٣) الجزولية : ٢٥أ .

(٤) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « والاسم المقسم به إما مجرور فقط ... » .

(٥) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « أو العوض منه ، والعوض ... » .

(٦) ب : اذا ، والصواب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، وانظر : الكتاب ٣٥٧/١ .

(٧) ب : ضعفا .

عوضا من حرف القسم [١] ، ولولا ذلك لنصب المقسم به ورفع كما كان مرفوعا ومنصوبا قبل دخول ها التنبيه في مثل قوله [٢] :-

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً [٣]. ....

برفع يمين ونصبه لأنه دون عوض كأعواض القسم .

وقوله : وأما ألف الاستفهام [٤] .

مثاله : آللهِ لتفعلن ، ودليل كونه عوضا أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول : أو الله وأنك لا تنصب الاسم بعدها ولا ترفعه كما تنصبه وترفعه إذا لم تدخل ألف الاستفهام [٥] .

وقوله /٢٨٤ أما قطع همزة الوصل [٤] .

مثاله : أفألله لتفعلن ، ودليل العوضية تعاقب قطع همزة الوصل مع حرف القسم متى وجد أحدهما لم يوجد الآخر ، وأنك إذا لم تقطع ألف الوصل نصبت الاسم المقسم به أو رفعته ، فإذا قطعت ألف الوصل لم تنصبه ولا رفعته [٦] .

وقوله : وأما جائز فيه النصب والجر .... إلى آخره [٧] .

---

(١) قال سيبويه : « وإذا قلت : لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر ، وذلك أنه يريد : لا والله ، ولكنه صار (ها) عوضا من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه » ، الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) هو امرؤ القيس .

(٣) سبق تخريجه ص : ٧٩٦ .

(٤) الجزولية : ٢٥أ .

(٥) قال سيبويه : « ومثل ذلك : أ الله لتفعلن ، إذا استفهمت أضمروا الحرف الذي يجر ، وحذفوا تخفيفا على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلا منه في اللفظ معاقبا » ، الكتاب ٢٩٣/١ ، وانظر أيضا : ١٤٥/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها) ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة ، وذلك قولك : أ فألله لتفعلن ألا ترى أنك إن قلت : أفو الله لم تثبت » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٧) الجزولية : ٢٥أ ، وبعده : « .... وهو ما عري من الحروف والعوض » .

مثاله : الله لأفعلن بالنصب ، وقد حكي : الله لأفعلن بالجر [١] .

وقوله : وليس جائزا أن يُبْتدَأ في ذلك الموضع [٢] .

إنما قال ذلك لأن الرفع في هذا الباب على حذف الخبر إلا فيما جاء من قولهم : عَلَيَّ عهد الله لأفعلن ، وحذف الخبر الذي لم يستعمل إظهاره في هذا ، لا يكون إلا فيما سمع عند المؤلف كما أن النصب فيه إنما يكون على ناصب لا يستعمل إظهاره ، قال : وما ينصب على إضمار فعل لا يستعمل إظهاره لا ينبغي أن يقاس ، وإنما يكون مسموعا [٣] ، فلذلك ما يرتفع فيه على إضمار الخبر لا ينبغي أن يقاس ، لأن الخبر يجري فيه مجرى عامل النصب لأن رفع المبتدأ إنما هو بِتَعَرِّيهِ من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه [٤] ، فجعل الخبر كأنه عامل في المبتدأ من حيث كان رفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه مع تعريه من العوامل .

قلت : قد عملت العرب في مواضع من المنصوبات بأفعال مضمرة لم يستعمل إظهارها ، [فإذا جاز [٥]] هذا رفعتها بإضمار ما لا يجوز إظهاره [٦] ، وكان ذلك مسموعا في كلامهم غير مفسر عندهم كما أن النصب على إضمار ناصب لا يستعمل غير مفسر ، ولكن هذا الموضع أعني النصب في المقسم به لم يقل أحد من النحويين

---

(١) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب ... » ، الكتاب ١٤٤/٢ ، وانظر : المقتضب ٣٣٥/٢ ، الأصول ٤٣٣/١ .

(٢) الجزولية : ٢٥أ .

(٣) نص الجزولية : « باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » ، ٤٢ب وليس فيه « لا ينبغي أن يقاس وإنما يكون مسموعا » .

(٤) كما هو معروف من مذهب البصريين .

(٥) تكملة يلتئم بها السياق .

(٦) قال سيبويه : « ومثل الرفع : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ ، كأنه يقول : الأمر صبر جميل ، والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه ، ومثله قول بعض العرب : من أنت زيد ؟ ، أي : من أنت كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب ، ولأن فيه ذلك المعنى » ، الكتاب ١٦٢/١ .

فيه : إنه لا يكون إلا مسموعا وقاسوه لكثرته ، فلا ينبغي أن يقال في الرفع فيه : إنه غير مسموع على ما قال لأن الرفع عندهم في ذلك يجري مجرى النصب [١] . وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ ها هنا من أنه مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب النحويين كلهم [٢] ، إلا أن أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك ، وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين [٣] الله /٢٨٥ قسمي ولعمر الله قسمي وأيمن الله قسمي خطأ .

قيل له : لم يكون خطأ ؟

قال : لأن العرب لا تقول : يمين الله قسمي ولا لعمرك قسمي ولا أيمن الله قسمي وهي تَحْلِفُ [٤] على الشيء ، إنما تقوله : إذا كانت مخبرة بأنها أقسمت بذلك لا إذا كانت حالفة على الشيء ، والنحويون قالوا ذلك وهم يريدون القسم ، فقالوا : ما لم تقله [٥] العرب .

فقلنا له : لم يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره ومما يتؤول عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيرا ، ألا ترى أنك تقول : قام أصله قَوَمَ ، وباع أصله بَيَعَ ، ولم ينطق بقَوَمَ ولا بَيَعَ قط ، والعربية ملأى من هذا ، فكيف تنكره هنا وأنت تقول به ولا تنكره في موضع ، هذا تخلف ، وكذلك توافقهم على تقدير تعلق المجرور في القسم بفعل مضمر وتقدره : أحلف بالله أو حلفت بالله معهم ، وأحلف بالله وحلفت بالله قد يكون خبرا وقد يكون قسما ، فكما يكون لفظ القسم في هذه بلفظ الخبر فلأي شيء تنكر أن يكون لفظ الخبر في : عهد الله قسمي ويمين الله قسمي بمعنى القسم لا سيما ونحن لم نظهر ، إنما قدرت مضمرا ؟ فإذا أقررت بذلك فيما تظهره العرب

---

(١) انظر كلام سيبويه المتقدم ص ٨٥٧ هـ ٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/١٤٦ – ١٤٧ ، الأصول ١/٤٣٤ ، الإيضاح العضدي ٢٦٤ ، المفصل ٣٤٨ ، المنهاج الجلي ١٤٩ب .

(٣) ب : يمن ، والصواب ما أثبته .

(٤) ب : لحلف ، والصواب ما أثبته .

(٥) ب : تحله ، والصواب ما أثبته .

ولا تضمره فَأَيَّ شيء تنكر من أن يكون ذلك فيما تضمره العرب ولا تظهره ؟ هذا تخلف آخر .

ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه [في [1]] كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفا كما يقول النحويون في هذا ، فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه والمبتدأ مسند ، ولابد للمسند من مسند إليه ، ألا ترى إلى قول سيبويه : « باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا » [2] ، فيقول : أقول إن المبتدأ في هذا له مسند إليه وهو قوله لأفعلن ، ولا أقول : إن له خبرا فيكون المبتدأ في هذا لا خبر له ، ولكن لا مسند إليه .

قلنا له : المسند إلى المبتدأ [لا [3]] بد أن يكون له فيه ذكر وهذا لا ذكر له فيه .

فقال : أنا أخالف في هذا أيضا ، فأقول : إن المبتدأ لا يلزم أن يكون /٢٨٦ في المسند إليه ذكر منه ، ويلزم أن يكون ذلك في الخبر .

فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان ؟ ، فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند إليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه وإن قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه إنما هما جملتان إحداهما مؤكدة بالأخرى وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولابد أعني أن يكون المسند إلى الجملة الأولى غير الجواب وهو قول النحويين بعينه كما قدمنا ، وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لأكرمت عمرا ، ليس خبره محذوفا كما يقول النحويون ، والعرب لا تنطق بهذا الخبر الذي تقدرونه ، فإذا قيل له : فهذا المسند إليه ليس فيه ذكر للمسند ، قال : لا يلزم في المسند إلى المسند أن يكون فيه ذكر للمبتدأ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الكتاب ١/٧ .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

قلنا له : هنا ذلك الذي قلنا له هناك هذا المسند إليه هنا جواب الشرط ، فهل جواب الشرط مع الشرط جملة واحدة أو جملتان ؟

فإن قال : جملتان لزمه أن يكون للمبتدأ في الجملة الأولى مسند إليه فرجع إلى قول النحويين بالرغم ، وإن قال الشرط وجوابه جملة واحدة فلا يكون الشرط وجوابه إلا جملتين تكون إحداهما شرطا في الأخرى كما لا يكون القسم وجوابه إلا جملتين [1] ، إحداهما مؤكدة للأخرى ولابد .

فإن قال : وأنا أيضا أخالف في هذا فأقول : إنه لا يلزم في القسم وجوابه أن يكون جملتين ولا في الشرط وجوابه ، بل أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : لولا زيد لأكرمت عمرا ، فزيد ولأكرمت عمرا جملة واحدة وكذلك أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : يمين الله لأفعلن ، فيمين الله لأفعلن جملة واحدة .

قلنا له : هذا التمادي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين لا ينالون بكسر القوانين فيما يرد عليهم مما هو خارج عن مذهبهم مع إمكان رد ذلك /٢٨٧ الخارج إلى القوانين ولا ضرورة تحمل على كثير مما استقر من أن القسم وجوابه جملتان والشرط وجوابه جملتان إلا ذلك التخلف الذي تقدم له من أن ذلك الخبر الذي قدره النحويون ، ورجعت به هذه الأشياء إلى القوانين من أن القسم والجواب جملتان والشرط والجواب جملتان لم تنطق به العرب ، وأي فرق بين قولنا في هذا المبتدأ أن أصله أن يكون بخبر تقدمه قسمي في يمين الله لأخرجن ، وحاضر في لولا زيد لأكرمتك ، وإن كانت العرب لم تنطق بهذا الأصل قط ، وبين قولنا : في قام زيد أن أصله : قَوَمَ ، وإن كانت العرب لم تنطق قط بقَوَمَ وفي باع أن أصله بَيَعَ وإن كانت العرب لم تنطق ببَيَعَ قط ، وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف .

ثم نقول له أيضا : إذا قلت : إن لأخرجن هو المسند إلى يمين الله ولأكرمت عمرا هو المسند إلى زيد في لولا زيد ، فالجملة التي تسند إلى المبتدأ لا يجوز أن تكون

---

(١) ب : جملتان .

خالية من ذكر يرجع إلى المسند أيضا أصلا ، فلذلك المسمى في كلام العرب فلم يستمر هذا النوع على الامتناع أبدا أعنى كون المسند إلى المبتدأ فيه ذكرٌ رجع إليه ، ثم يجوز ذلك في هذا الموضع فهل ذلك إلا تَجَوزٌ ما استمر في كلام العرب امتناع جوازه ، فيقول : هو على أصل تخلفه في كسر القوانين مع إمكان تصحيحها يجوز عندي في هذين البابين أعني بابي القسم وجوابه والشرط وجوابه أن يكون المسند والمسند إليه بغير ذكر يرجع من المسند إليه إلى المسند ، وإن كان لا يجوز ذلك في غير هذا الباب .

فنقول له : كذلك استمّر في تخلفك وكسر القوانين أبدا في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب .

وقوله : والوجه فيه النصب [١] .

قال ذلك لأن الجر بإضمار الجار [٢] من غير عوض قليل وهو ضعيف في القياس [٣] ، وعلى قولنا /٢٨٨ إن الرفع فيه جائز ، فالنصب فيه الوجه أن أصل القسم أن يكون بأقسم وأحلف متعديين بحرف الجر ثم تضمر الفعل فالنصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع .

وقوله : وإما جائز فيه الرفع والنصب [٤] .

مثاله [٥] :-

يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدا [٦] ... .

يروى برفع يمين ونصبه [٧] ، واستظهر بقوله : وهو ما جرى من الحروف

---

(١) الجزولية : ٢٥أ .
(٢) ب : الجر ، والصواب ما أثبته .
(٣) قال سيبويه : « ... الجار لا يضمر ، وذلك أن المجرور داخل في الجار غير منفصل فصار كأنه شيء من الاسم » ، الكتاب ١٢٨/١ ، وكرر هذا في ٤٩/١ ، ١٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٩ .
(٤) الجزولية : ٢٥أ ، وبعده : « ... وهو ما عري من الحروف والعوض » .
(٥) قول امرئ القيس .
(٦) سبق تخريجه ص ٧٩٦ .
(٧) انظر ذكر الروايتين الرفع والنصب في : المباحث الكاملية ٥٥/٢ ، شرح الجمل ٥٣٢/١ – ٥٣٣ ، شرح الكافية ٣٣٧/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ .

والعوض على والله لقد كان كذا وعلى لاها الله ما كان كذا وما كان مثلهما .

وقوله : وكان جائزا أن يبتدأ في ذلك الموضع [١] .

قال ذلك لأن الرفع عنده [٢] مسموع من العرب .

وقوله : والنصب فيه أوجه [١] .

كأن ذلك لأن النصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع ، لأن أصل الباب أن يكون بأقسم وأحلف ، وأنت إذا نصبت قدرت أقسم وأحلف واصلا بحرف الجر إلى الاسم المنصوب في الأصل ثم أضمرت الفعل ، فقلت : بالله دون فعل ، ثم حذفت الحرف الجار ووصل الفعل المضمر إلى الاسم كما يصل المظهر إليه إذا حذفت من حرف الجر نحو : اخترت الرجل زيدا ، فكما تنصب هناك تنصب هنا فيكون القسم مع المنصوب الذي هو بتقدير أقسم وأحلف على أصل الباب ، ومع الرفع بالابتداء والخبر خارجا عن أصل الباب تكون الجملة فيه اسمية وليس أصل الباب عليها ، فلذلك كان النصب أوجه من الرفع وقد تقدم ذلك .

وقوله : وإما لازم فيه الرفع وهو أيمن [١] .

قال النحويون ذلك في أيمن ، لأنه [٣] سمع كثيرا على وجه واحد وهو الرفع فاقتصر عليه .

وقوله : فيه لغات .

هي أَيمن الله بفتح الهمزة وإيمن الله بكسرها وأَيمُ الله بحذف النون وفتح الهمزة وإيم الله بحذف النون وكسر الهمزة ، ومُ الله مضمومة ، ومِ الله مكسورة ومُنُ اللهِ [٤] .

---

(١) الجزولية : ٢٥أ .

(٢) ب : غير ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٣١ ، كما أنه موافق لما سبق هامش : (٧) .

(٣) ب : أنه ، والتصويب عن الشرح الصغير ٢٣١ .

(٤) انظر هذه اللغات في : المباحث الكاملية ٢/٥٦ ، المنهاج الجلي ١٤٩ب ، وزاد من الله ، شرح الجزولية ٢/ص٢٦ .

وقوله : وهو عَمْرَكَ وقعدك (١) .

مثاله (٢) :-

... ...   عَمْرَكَ اللهِ كَيْفَ يَلْتَقِيَان (٣)

و (٤) :-

قَعِيدَكِ أَلّا تُسْمِعِيني مَلَامَةً (٥)   ... .

(١) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « وأما لازم فيه النصب وهو ... » .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) من البحر الخفيف أول بيتين وصدره :-

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيلا   ....

وبعده :

هِيَ شَامِيةٌ إذا ما اسْتَقَــلَّتْ   وسُهَيلٌ إذَا اسْتَقَــلَّ يَمَانِــي

المنكح : اسم فاعل من أنكحه أي زوجه ، استقل : ارتفع ، والثريا : هي الثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغير ، وسهيل : سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وورّى الشاعر بالنجمين . الخزانة ٢٨/٢ - ٢٩ .

الشاهد فيه : نصب عمرك بفعل محذوف وجوبا تقديره : أسألك عمرك الله .

الديوان ٣٦٠/٢ ، الكامل ٧٨٠/٢ (الدالي) ، المقتضب ٣٢٨/٢ ، الشيرازيات ٢٥أ ، الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، شرح المفصل ٩١/٩ ، المباحث الكاملية ٥٧/٢ ، شرح الكافية ١١٩/١ ، التذييل والتكميل ٤٨/٤ب ، المقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، الخزانة ٢٨/٢ - ٣٣ .

(١) قول متمم بن نويرة (... - نحو ٣٠ هـ) .

أبو نهشل متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد من بني يربوع بن حنظلة بن مالك ، شاعر فحل صحابي من أشراف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام ، وكان قصيرا دميما أعور ، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه - أيام الردة .

« الأغاني ٦٣/١٤ - ٦٩ ، سمط اللآلىء ٨٧/١ ، وفيات الأعيان ١٥/٦ - ٢١ ، الخزانة ٢٤/٢ - ٢٨ » .

(٤) ب : قعدك لا تسمعيني مالية . والتصويب من الشرح الصغير ٢٣٢ . والمفضليات ٢٦٩ .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْبِين هَالِكٍ   وَلَا جَزَعاً مِمَّا أُصَابَ فَأَوْجَعَا

وعجز البيت :-

... .   ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

=

وقوله :- وليس يتمحض هذا للقسم /٢٨٩ بل يشوبه سؤال [١] .

عُذْرٌ عن ذكر هذا النوع في أنواع المقسم به وليس منها ، فإنه ليس ها هنا قسم ، وإنما هو سؤال مضمن ما يقسم به في المعنى فأشبه القسم وليس به ، فإن القسم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال ، وليس ها هنا شيء من ذلك ، فإنه ليس هنا جملة خبرية تؤكد بها الجملة المضمنة اسما من أسماء القسم في المعنى ، فقول المؤلف : وليس يتمحض هذا القسم بل يشوبه سؤال قول متسامح فيه ، والصواب : وليس هذا [٢] من القسم في شيء وإن كان مضارعا له في تضمنه ما يقسم به في المعنى .

وقوله : وجواب القسم يكون بإن مخففة ومثقلة [٣] .

مثاله : والله إنْ زيداً لقائم ، ووالله إنْ زيداً قائم ، ووالله إنّ زيداً لقائم ، ووالله إنّ زيداً قائم ، وإنْ زيدا لقائم .

وقوله : وباللام [٣] .

مثاله : واللهِ لزيدٌ قائمٌ .

وقوله : والفعل المضارع مقرونا بنوني التوكيد [٤] .

= التأبين : مدح الميت بعد موته ، شرح المفضليات ٢/٩٤٩ ، تنكئي : نكأت القرحة إذا قشرتها ، فييجعا : أهل الحجاز يقولون : وجع يوجع ، وبنو تميم تقول : وجع ييجع . الخزانة ٢/٢٢ .

الشاهد فيه : نصب (قعيدك) بفعل محذوف لازم إضماره .

المفضليات ٢٦٩ ، البيان والتبيين ٢/١٩٣ ، الكامل ١/١١٨ ، ٣/١٤٤٠ (الدالي) ، المقتضب ٢/٣٢٩ ، الشيرازيات ٢٥أ ، المنصف ١/٢٠٦ ، التبصرة والتذكرة ١/٤٥٠ ، جمهرة أشعار العرب ٢/٧٥٣ ، المخصص ١٣/١١٧ ، شرح المفضليات ٢/٩٦٣ ، المباحث الكاملية ٢/٥٧ ، المنهاج الجلي ١٤٩ب ، شرح الكافية ١/١١٩ ، ٢/٣٣٨ ، همع الهوامع ٤/٢٦٢ ، الخزانة ٢/٢٠ - ٢٨ ، ١٠/٥٤ - ٥٦ ، الدرر اللوامع ٢/٥٥ .

(١) الجزولية : ٢٥أ . (٢) ب : وليس من هذا .

(٣) الجزولية : ١٥أ ، وفيها : « يكون في الإيجاب بأن .... » .

(٤) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... » .

مثاله : واللهِ لَيَقُومَنَّ زَيدٌ .

وقوله : على رأي [١] .

هو رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون والله ليقوم زيد [٢] وأنشدوا [٣] :-

تألّى ابْنُ أوْسٍ حَلْفَة لِيَرُدّني [٤] ... ...

بفتح اللام وضم الدال ، وأجازوا أيضا : والله يقومن زيد وأنشدوا أيضا [٥] :-

وقَتيلِ مُرَّةَ أثْأرَنَّ فإنَّهُ فَرْغٌ وأن أخَاهُمُ لَمْ يُضْهَدِ [٦]

---

(١) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... » .

(٢) هذه المسألة في : المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٧ ، شرح الكافية ٣٣٩/٢ ، ، التذييل والتكميل ٦٠/٤ب ، همع الهوامع ٢٤٦/٤ .

والراجح مذهب البصريين أما ما ذهب إليه الكوفيون فبابه الشعر . ولا يقاس عليه .

(٣) القائل هو زيد الفوارس (... - ....) .

وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، شاعر فارس جاهلي ، شهد يوم القرنتين مع جده ضرار المعروف بالرديم . وكان فارس إخوانه لذلك سمي بزيد الفوارس .

« المؤتلف والمختلف ١٣١ ، الخزانة ١٧٧/٣ » .

(٤) من البحر الطويل أول أبيات أربعة وعجزه :-

... ... على نِسْوةٍ كَأنَّهُنّ مَفَائِدُ

تألى وآلى بمعنى من الألية : وهي اليمين ، وابن أوس : هو قيس بن أوس بن حارثة بن لأم قتله زيد الفوارس لأنه حلف عليه أن يعود هو وصاحبه وأغلظ عليهما ابن أوس ، مفائد : جمع مفأد وهي المسعر والسفود . الخزانة ٦٦/١٠ - ٦٧ .

الشاهد فيه : الاستغناء عن لام التوكيد بالنون.

الحماسة ٢٨٨/١ ، شرح المرزوقي ٥٥٧/٢ ، شرح التبريزي ٦٠/٢ ، المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، شرح الجمل ٥٢٨/١ ، الضرائر ١٥٧ ، المغرب ٢٠٦/١ ، شرح الجزولية ٢٥٧/١ ، شرح الكافية ٣٣٩/٢ ، همع الهوامع ٢٤٦/٤ ، الخزانة ٦٥/١٠ - ٦٨ ، الدرر اللوامع ٤٦/٢ .

(٥) لعامر بن الطفيل .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

لَتسْألَنْ أسماء وهي حفيَّةٌ نصحاءها ، أطُرِدْتُ أمْ لَم أُطْرِدِ

أسماء : هي أسماء بنت قدامة بن سكين الفزاري ، كان يهواها عامر ، شرح المفضليات للأنباري ٧١٢ . =

وقوله : ويجوز تعاقبهما على رأي (١) .

هو مذهب الكوفيين الذي تقدم (٢) .

وقوله : بشرط توسط (قد) بينهما ظاهرة (٣) .

مثاله : والله لقد قام زيد .

وقوله : أو مقدرة .

حكى سيبويه والله لكذبت (٤) وعليه البيت (٥) :-

حَلفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنامُوا (٦) .....

= ويروى : (فرغ ... لم يقصد) الخزانة ١٠/٦٠ ، وأشار أبو حيان إلى رواية الشارح فقال : « أنشده الأستاذ أبو علي : وأن أخاهم لم يضهد وأنشده غيره : لم يقصد » ، التذييل والتكميل ٤/٦٠ب .

قال البغدادي : « وروى بدله في مغني اللبيب وغيره : لم يثأر ، وهو خطأ معنى وقافية » الخزانة ١٠/٦٣ .

الحفية : المستقصية في السؤال ، المبالغة فيه . شرح المفضليات للتبريزي ٣/١٢٤٠ ، نصحاءها : جمع نصيح ، قتيل مرة : أخو عامر بن الطفيل الحكم بن الطفيل ، ومرة أبو قبيلة : وهو مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان الغطفاني ، فرعٌ : الرأس العالي الشرف ، ويروى (فِرْغُ) : أي هدر ، لم يقصد : لم يقتل . الخزانة ١٠/٦١ - ٦٢ ، لم يضهد : لم يظلم أو لم يقهر . اللسان ٣/٢٦٦ .

الشاهد فيه : جواز خلو المضارع من اللام اكتفاء بنون التوكيد عند الكوفيين ومن تابعهم .

الديوان ٥٦ ، الأصمعيات ٢١٦ ، المفضليات ٣٦٤ ، شرح المفضليات للأنباري ٧١٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٥٨ ، شرح المفضليات للتبريزي ٣/١٢٤٢ ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٩ ، ٢/٢٢١ ، المباحث الكاملية ٢/٥٩ ، الضرائر ١٥٧ ، المنهاج الجلي ١٥٠أ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٧ ، المغني ٢/٧١٨ ، شرح شواهد المغني ٢/٩٣٥ ، همع الهوامع ٤/٢٤٦ ، الخزانة ٣/٧٩ ، ١٠/٦٠ - ٦٤ ، شرح أبيات المغني ٨/٣ - ٥ ، الدرر اللوامع ٢/٤٧ .

(١) الجزولية : ٢٥أ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٦٥ هـ ٢ .

(٣) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « والفعل الماضي ... » .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك : والله لفعلت ، وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، ووالله لكذب » ، الكتاب ١/٤٥٤ .

(٥) لامرىء القيس .

(٦) من البحر الطويل . وقد تقدم مطلع هذه القصيدة . وتتمة البيت :-

... ... فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ =

وزعم المبرد : أن هذا لا يكون إلا في الشعر [١] .

وقوله : وربما حذفت اللام مع قد إذا طال الكلام [٢] .

مثاله : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [٣] ثم قال بعد معطوفات كثيرة [٤] ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [٥] واستظهر بقوله : إذا طال الكلام على امتناع حذفها في قولك : والله قام زيد .

وقوله : ويجاب في النفي بما [٦] .

مثاله : والله ما زيد قائم .

وقوله : وإن في [٧] /١٥١أ معناها [٦] .

مثاله : والله إنْ زيدٌ قائم ، بمعنى (ما) .

= الفاجر : الكاذب ، الصالي : الذي يصطلي بالنار « ، شرح الديوان ٣٢ » .

إن : زائدة مؤكدة للنفي وكذلك مِنْ . الخزانة ٧٨/١٠ .

الشاهد فيه : (لناموا) جواب قسم و(قد) فيه مقدرة تقدير لقد ناموا .

الديوان ٣٢ ، الأصول ٢٤٢/١ ، التهذيب ٦٦/٥ ، التبصرة والتذكرة ٧٧/١ ، ٤٥٢ ، الأزهية ٥٢ ، المفصل ٣٢٧ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، المباحث الكاملية ٥٨/٢ ، شرح الجمل ٥٢٧/١ ، المغرب ٢٠٥/١ ، المنهاج الجلي ١٥٠ب ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، رصف المباني ١٩١ ، الخزانة ٧١/١٠ – ٧٩ .

(١) كلامه في المقتضب يشعر بالجواز قال : « واعلم أنك إذا أقسمت على فعل ماض فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لامه ، وإنما لم تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت ، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد ، وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمرا فأنكرت ذلك ، وإن وصلت اللام بـ (قد) فجيد بالغ ، تقول : والله لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك » ، المقتضب ٣٣٤/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٥أ – ب .

(٣) الشمس الآية الأولى .

(٤) هي قوله تعالى : ﴿ والقَمَرِ إِذَا تَلاهَا ، وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ، وَالسَّمَاءِ وَمَابَنَاهَا ، وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ، وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس : ٢ – ٨] .

(٥) الشمس : ٩ .

(٦) الجزولية : ٢٥ب .

(٧) انتهى الخرم الموجود في نسخة تونس ويقابله في نسخة المغرب ص ٢٨٩ ، ومن هنا تبدأ أرقام النسخة التونسية .

وقوله : وبلا (١) .

مثاله : والله لا يقوم زيد .

وقوله : ويجوز حذف لا (٢) لفظا (٣) .

مثاله (٤) :-

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّام ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآس (٥)

---

(١) الجزولية : ٢٥ب .

(٢) من هنا سقط مقداره سطران في الجزولية نسخة فاس ٢٥ب ، والأرقام من التيمورية .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - أبو ذؤيب الهذلي .

ب - مالك بن خالد الخناعي من بني خناعة بن سعد بن هذيل .

جـ - أمية بن أبي عائذ الهذلي .

د - عبد مناف الهذلي .

هـ - الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

و - أبو زبيد الطائي . (انظر هذه الأقوال في : الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩) .

والأظهر أن قائله هو أبو ذؤيب الهذلي ، لكثرة من نسبه له .

(٥) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يامَيُّ إنْ تَفْقِدِي قَوماً وَلَدْتِهِمْ ... أو تُخْلِسِيهم فإنَّ الدهرَ خَلَّاسُ

تخلسيهم : من الخلس وهو الأخذ في نهزة ومخاتلة . اللسان ٦٥/٦ (خلس) حيد : الوعل ، والحيد : الروغان والفرار ، المشمخر : الجبل العالي ، الظيان : ياسمين البر ، الآس : الريحان ، وقيل : الآس : أثر النحل إذا مرت فسقط منها نُقَط من العسل . (الحلل ٩٦ - ٩٧) .

ويروى : (والخنس لن يعجز الأيام) ديوان الهذليين ٢/٣ . (لله يبقى) الكتاب ١٤٤/٢ (يامي لا يعجز الأيام) الخزانة ١٧٦/٥ .

وقد ورد صدر هذا البيت في قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي مطلعها :-

يَالَيْتَ شِعْرِي أَلَا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ ... أَمْ هَلْ على العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

والبيت هو :-

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... أَدْفَى صَلُودٍ من الأَوعَالِ ذُو خدمِ =

وقوله : وربما حذفت الجملة الفعلية القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها [١] .

مثاله : لا أفعل ذلك عَوْضَ العائضين ، ولا أفعل ذلك دَهْرَ الداهرين [٢] ، المعنى أقسم بالله لا أفعل ذلك عوض العائضين ودهر الداهرين فيحذف أقسم بالله ، لأن قوله عوض العائضين ودهر الداهرين تأكيد [٣] يقوم مقام ما في القسم من التأكيد .

وقوله : وربما أنزل الظرف المذكور [١] .

مثاله : عوض لأفعلن لأن معناه عوض العائضين ثم قطع عن الإضافة وبني على الضم هذا مذهبه [٤] .

وقوله : أو حرف تصديق [١] .

مثاله : جَيرِ لأفعلن .

= انظر : ديوان الهذليين ١/١٩١ - ١٩٣ . وشرح شواهد المغني ١/١٥٦ ، وفيها شاهد على الموضوع نفسه من حذف (لا) النافية التقدير : لا يبقى .

الشاهد فيه : حذف (لا) النافية ، التقدير : لا يبقى .

ديوان الهذليين ٣/٢ ، الكتاب ٢/١٤٤ ، المقتضب ٢/٣٢٣ ، الأصول ١/٤٣٠ ، الجمل ٧١ ، اللامات ٨١ ، إيضاح الشعر ٦٦ ، البصريات ٢/٩١٦ ، التبصرة والتذكرة ١/٤٤٦ ، المخصص ١٣/١١١ ، الحلل ٩٦ - ٩٨ ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٩ ، المفصل ٣٤٥ ، شرح المفصل ٩/٩٨ ، ٩٩ ، المباحث الكاملية ١/٤٩٨ ، المنهاج الجلي ١٥٠ب ، المغني ١/٢٣٦ ، شرح شواهد المغني ٢/٥٧٣ - ٥٧٤ ، همع الهوامع ٤/٢٠١ ، ٢٣٦ ، الخزانة ٥/١٧٦ - ١٧٧ ، شرح أبيات المغني ٤/٢٩٧ - ٣٠١ ، الدرر اللوامع ٢/٢٩ ، ٤٤ .

(١) الجزولية : ٨٦ .

(٢) قال ابن منظور : « ... عوض : معناه الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، لأنك تقول : عَوْضَ لا أفارقك تريد : لا أفارقك أبدا .... ومن كلامهم : لا أفعله عَوْضَ العائضين ولا دهر الداهرين ، أي لا أفعله أبدا » اللسان ٧/١٩٢ - ١٩٣ (عوض) . وانظر : التهذيب ٣/٦٩ .

(٣) ب : تأثير .

(٤) قال الأزهري : « ... عوض لا أفعل ذلك ، وعوض ، كلاهما بغير تنوين ، والنصب في عوض أكثر وأفشى » ، التهذيب ٣/٦٩ . وقال ابن منظور : « وعوض : يبنى على الحركات الثلاث : الدهر معرفة علم بغير تنوين ، والنصب أكثر وأفشى ، وقال الأزهري : « تفتح وتضم » ، اللسان ٧/١٩٢ (عوض) .

وقوله : من الجواب [١] .

متعلق بـ(أنزل) [٢] .

وقوله : توطئة للجواب [٣] .

معنى هذا أن الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ، ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان دالا على ما يدل عليه القسم ، وكذلك زيد في الكلام حرف التصديق وقدم على الجواب توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان تصديقا وتحقيقا [٤] كما كان القسم تصديقا للجواب ، وتحقيقا له ، والصواب : أن الظرف في ذلك مقسم به لأن الدهر يقسم به كثيرا [٥] ، ولا يصح أن يكون الظرف في ذلك معمولا للفعل الواقع جوابا لأن الروابط من حروف الصدور ولا يتقدم عليها ما هو في حيزها [٦] .

(١) الجزولية : ٨٦ ، وقبله : « منزلة القسم المحذوف ... » .

(٢) من قوله : « وربما أنزل الظرف ... » .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) ب : أو تحقيقا .

(٥) قال ابن عصفور : « والمقسم به : هو كل اسم لله أو لما يعظم من مخلوقاته نحو بالله ليقومن زيد ، والنبيِّ لأكرمن عمرا ؛ وأبيك لتفعلن كذا » ، شرح الجمل ٥٢٢/١ .

وأقول : ان « الله يقسم بما يقسم به من مخلوقاته ، لأنها آياته ومخلوقاته ، فهي دليل على ربوبيته وألوهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته ورحمته وحكمته وعظمته وعزته ، فهو سبحانه يقسم بها لأن إقسامه بها تعظيم له سبحانه ونحن المخلوقون ليس لنا أن نقسم بها بالنص والإجماع ، بل ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات ، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك ، بل ذلك شرك منهي عنه » ، الفتاوي ٢٩٠/١ ، وانظر ٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١١٣/٧ .

« باب اسم ما لم يسم فاعله »

وقوله : وإما تحقيرا (١) .

أي لكونه حقيرا ، لم يرد أن يجري ذكره في الكلام (٢) .

وقوله : وإما تعظيما (١) .

أي لكونه عظيما فصنت اسمه عن الابتذال (٣) .

وقوله : وإما إيثارا /١٥١ب لغرض السامع (١) .

أي تقديما لغرض السامع ، وذلك إذا كان غرض السامع بيان المفعول به لا بيان الفاعل .

وقوله : وإما للتفعيل (١) .

أي لإقامة وزن الشعر ، وكَنَّى بالتفعيل عن التقطيع يريد تقطيع الشعر (٤) .

وقوله : وإما للتوافق (٥) .

أي لتوافق القول (٦) .

وقوله : وإما للتقارب (٥) .

---

(١) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل إما جهلا به وإما إبهاما ... » .

(٢) نحو : قُتِل فلان لأن « المقتول عظيم القدر جليل الخطر ، والقاتل خسيس ، فتقول : قتل الأمير ، ولا تعرج على من قتله لخسته كما تقول : قتل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب – عليه السلام – فلحقارته – يعني القاتل – لم ترد أن يجري ذكره في الكلام مع ذكر الشريف » ، المباحث الكاملية ٦٤/٢ .

(٣) نحو : قُتِل المجرم فإذا كان : « القاتل عظيما كالسلطان فلكونه عظيما صنت اسمه عن الابتذال » ، المباحث الكاملية ٦٤/٢ – ٦٥ .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من سمي العروض التفعيل . انظر : المباحث الكاملية ٦٥/١ .

(٥) الجزولية : ٢٥ب .

(٦) فسره اللورقي بتوافق حرف الروي فلا يكون بعضها مرفوعا والآخر منصوبا . انظر : المباحث الكاملية ٦٥/٢ . وهو قريب ، بدليل أنه جاء بمقابلة بَعْدَ ، وهو السجع في النثر .

أي لتقارب الأسجاع بعضها من بعض ، يريد أن ذلك مؤثر أيضا ولو لم تؤثر لم تكن .

وقوله : فيرفع [(١)] لفظا [(٢)] .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ .

وقوله : أو معنى [(٢)] .

مثاله : مُرَّ بزيد .

وقوله : والمُقَامُ إمَّا مفعول به .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ كما تقدم .

وقوله : وإما مطلق لبيان النوع [(٢)] .

مثاله : ضُرِبَ ضَرْبٌ [شَدِيدٌ [(٣)]] .

وقوله : أو لعدد المرات [(٢)] .

مثاله : ضُرِبَ ضَرَبَاتٌ .

وقوله : وإما فيه متمكنا [(٢)] .

مثاله : جُلِسَ مكانُك أو خُرِجَ يوْم الجمعة ، وتحرز بقوله : متمكنا من غير المتمكن نحو : عندك ؛ لأنك لا تقيمه مَقَام الفاعل ، فلا تقول : جُلِسَ عندك على إقامته مقام الفاعل ؛ لأن إقامته مقام الفاعل توجب [له [(٣)]] الرفع ، وعدم تمكنه ينفيه .

وقوله : وإما مجرور [(٢)] .

مثاله : مُرَّ بزيد .

وقوله : فإذا وُجِدَ المفعول له لم يُقَمْ سواه [(٢)] .

---

(١) ب : فيرتفع .

(٢) الجزولية : ٢٥ب .

(٣) تكملة من : ب .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً وضُرِبَ زيدٌ مكانَك وضُرِبَ زَيْدٌ على أعلى الحائط (١) .

و[قوله (٢)] : تساوت مراتب البواقي (٣) .

مثاله : سير بزيدٍ يومين فرسخين سيرا عنيفا .

وقوله : وكان من باب كسوت (٤) .

أي مما يقتصر فيه على أحد المفعولين وكان تعديه إليهما (٥) بنفسه .

وقوله : كان المختار إقامة الأول (٦) .

يعني الذي هو فاعل في المعنى نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهما .

وقوله : وجاز إقامة الثاني (٦) .

يعني الذي هو مفعول منهما [في المعنى (٢)] نحو : أعطي زيداً درهَمٌ .

وقوله : ما لم يورث لبسا (٦) .

مثال : الذي يورث اللبس أعطي زيدٌ عمراً ، لا يرفع هنا إلا الذي هو فاعل منهما [في المعنى (٧)] وهو الآخذ للآخر ولا يجوز /١٥٢أ الوجه الآخر (٨) .

---

(١) هذا عند البصريين أما الكوفيون والأخفش وأبو عبيد فيرون جواز إقامة أيتها شئت .

انظر : التبيين ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح الكافية ٨٤/١ - ٨٥ ، الارتشاف ١٩٤/٢ ، همع الهوامع ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « وإذا عدم .... » .

(٤) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه .... » .

(٥) أ : إليها .

(٦) الجزولية : ٢٥ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) من إقامة ما هو مفعول في المعنى لوجود اللبس وهو أن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا والآخر مأخوذا .

وقوله : وإن كان إنما ينصب بنفسه أحدهما .... إلى آخره [(١)] .

مثاله : اخترت الرجالَ زيدا [(٢)] ، لا يقال [(٣)] فيه إلا : اختير الرجالَ زيدٌ ولا يقال : اختير الرجالُ زيداً .

وقوله : وإن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط [(١)] .

لا يمتنع إقامة الثاني على قول من قال : أعطي درهم زيدا مالم يمنع منه مانع من لبس أو كونه جملة ، هذا قول بعض المتأخرين [(٤)] .

ويمكن أن يكون هذا الذي قاله [(٥)] المؤلف صحيحا من ألا يقام في هذا الباب إلا الأول فقط [على قول من يقول [(٦)]] إن [(٧)] إقامة الثاني في باب أعطيت إنما هو من باب القلب لفهم المعنى فيصير المعنى عطية ، والعطية معطى لفهم المعنى [(٨)] ، ولا يتصور في [(٩)] [ظن ما تصور في أعطي من [(٦)]] القلب لأن القلب يصير الثاني مخبرا عنه والأول خبرا ، وكان أصله أن يكون الأول مخبرا عنه ، والثاني خبرا ، فإذا قلبناه التبس المعنى بغيره .

---

(١) الجزولية : ٢٥ب .

(٢) أ : عمرا .　　　　(٣) أ : ولا يقال .

(٤) قال أبو حيان : « وإن كان من باب (ظن) أقيم الأول فتقول : ظن زيد منطلقا ، وأما الثاني فذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامته ، وهو اختيار الجزولي وابن هشام ، وذهب قوم منهم السيرافي إلى أنه يجوز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك » ، الارتشاف ١٨٧/٢ .

وانظر : شرح الجمل ٥٣٨/١ ، همع الهوامع ٢٦٤/٢ .

(٥) ب : قال .

(٦) تكملة من : أ .　　　　(٧) ب : وذلك أن .

(٨) قال أبو حيان – رحمه الله تعالى – : « إن من النحاة من منع إقامة الثاني من باب أعطى وإن أمن اللبس ، وقال : إنه لا يجوز إلا على القلب ، يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول : أَعطيت درهما زيدا ، فتقدر أن الدرهم آخذ وزيدا مأخوذ على القلب ، ثم يبنى للمفعول فيقال : أعطي درهم زيدا » ، التذييل والتكميل ١٢٧/٢أ .

(٩) ب : فيه .

وقوله : على وجه لا يعرض معه اللبس (١) .

مثاله : أُعْلِمْتَ زيداً كبشُك سميناً .

وقوله : ولا يبني للمفعول إلا المتصرف المتعدي (٢) .

يعني المفعول به ، واحترز بقوله إلا المتصرف من فعل التعجب ومن (عسى) وما أشبه ذلك .

واحترز بقوله المتعدي من غير المتعدي لأنه لا يبنى للمفعول إلا أن يعدى بوجه من وجوه التعدية .

فإن قلت : [إن (٣)] هذا يوجب ألا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به خاصة لأن المتعدي هو ما نصب مفعولا به (٤) .

فالجواب : أن النحويين يقولون : إن غير المفعول به الواصل إليه الفعل بنفسه لا يقام مقام الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول [به (٥)] ، فإذا كان الأمر على هذا صح قوله : إنه لا يبنى للمفعول إلا المتعدي ، ولهذا – عندي – قال : وقد ذكر ، يريد وقد ذكر المتعدي ما هو لتوكيد هذا المعنى الذي ذكرناه من أنه لا يقام مقام الفاعل إلا مفعول (٦) حقيقة أو مجازا .

وقوله : وكيفية /١٥٢ب البناء .... إلى آخره (٦) .

ترك تغييرا آخر سوى ضم الأول وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل (٧) ، وضم الثالث من الخماسي والسداسي

---

(١) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني .... » .

(٢) الجزولية : ٢٥ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : مفعولا به وغيره .

(٥) أ : مفعولا .

(٦) الجزولية ٢٥ب – ٢٦أ .

(٧) قال بمثل قول الشارح هنا اللورقي في المباحث الكاملية ٧١/٢ ، ولم أقف على سداسي غير مبدوء بهمزة وصل ، ونص على هذا ابن جعفر في المنهاج الجلي ١٥٤ب ، ومثال الخماسي المبدوء بغير همزة وصل مبنيا للمجهول قول أبي ذويب :– =

اللذين أولهما ألف وصل (١) .

وقوله : إلا أن يكون معتل العين (٢) .

استثناؤه لمكان الاعتلال الذي يلحق ما قبل الآخر حين يسكن .

وقوله : ثلاثيا (٢) .

مثاله : قِيلَ وبِيعَ .

وقوله : خماسيا (٢) .

وقوله : اخْتِيرَ وانْقِيدَ .

وقوله : أو سداسيا (٢) .

مثاله : اُسْتُقِيم .

وقوله : والإشمام لغة (٢) .

أي الإشارة إلى الضم فيما أصل الحرف المكسور فيه الضم لغة . هكذا يريد ولكنه أطلق القول اتكالا على أن السامع يعلم أن الإشارة إنما هي إلى الضم الذي هو أصل المكسور ، فعلم من ذلك أنه،إذا لم يكن المكسور أصله الضم نحو : استعيد واستقيم لا يشار فيه إلى الضم ؛ لأنه ليس أصله الضم .

وأطلق القول بقوله : والإشمام لغة لفهم السامع عنه هذا المعنى الذي يعطي تقييد الإشمام .

وقوله : جاز قلب الواو فيه همزة (٢) .

مثاله : وُعِدَ وأُعِدَ .

= سَبَقُوا هَوِيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

ديوان الهذليين ١/٢ .

(١) نحو : أُنْطُلِق واسْتُخْرِج .

(٢) الجزولية : ١٢٦أ .

« باب اسم الفاعل [١] »

قوله : المراد به المضي مفردا [٢] .

مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ أمس .

وقوله : أو مكسرا [٢] .

مثاله : هؤلاء ضُرَّابُ زيد أمس .

وقوله : أو مجموعا بالألف والتاء [٢] .

مثاله : هؤلاء ضاربات زيد أمس .

وقوله : إن كان ثم مانع من الإضافة [٣] .

سيذكره بعد هذا [٤] في قولك : الضارب زيدا أمس وهذا معطي زيد درهما أمس .

وقوله : وحكم النون في التثنية والجمع ... إلى آخره [٥] .

مثاله : هذان ضاربان زيد أمس ، وهؤلاء ضاربوا [٦] زيد أمس .

وقوله : وجب النصب في المفعول مع المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء [٧] .

... إلى آخره .

---

(١) ترك الشارح بابا كاملا في الجزولية مقداره نصف صفحة تحدث فيه الجزولي عن اسم الفاعل المجرد عن الألف واللام والمقترن بها . انظر : الجزولية ٢٦أ – ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ب ، وبعده : « أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء تجب فيه الإضافة إلى المفعول ، إن كان فعله مما يتعدى ما لم يكن ثم مانع من الإضافة » .

(٣) كذا في النسختين ولعل الصواب ما ورد في الهامش السابق .

(٤) وهو قول الجزولي : « فإذا دخلت الألف واللام وجب النصب في المفعول ... » ، الجزولية ٢٦ب .

(٥) كلام الشارح هذا يجرى مع ما فيه النسخة التيمورية ويختلف عما في نسخة فاس اختلافا يسيرا من حيث التقديم والتأخير . انظر : نسخة تيمور ٨٧ ونسخة فاس ٢٦ب – ٢٧أ .

(٦) ب : ضاربون زيدا .

(٧) الجزولية : ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ . وبعده : « إن خلا المفعول من الألف واللام » .

مثاله : هذا الضارب زيدا أمس ، (وهؤلاء الضراب زيدا أمس) [١] وهؤلاء الضارباتُ زيدا /١٥٣أ أمس .

وقوله : وإن كان فيه [٢] الألف واللام جاز النصب والجر [٣] .

يعني إن كان في المفعول الألف واللام مثاله : هذا الضاربُ الرجلِ أمس [والضاربُ الرجلَ وهؤلاء الضرابُ الرجلِ والضراب الرجلَ أمسِ [٤]] وهؤلاء الضارباتُ الرجلِ أمس والضارباتُ الرجلَ .

وقوله : وفي المثنى والمجموع على حد التثنية [٣] .

يعني : مما دخلته الألف واللام .

وقوله : [يجب [٥]] فيه النصب مع إثبات النون [٣] .

مثاله : هذان الضاربان زيدا أمس ، وهؤلاء [٦] الضاربون الرجل أمس .

وقوله : مطلقا [٣] .

يعني [٧] سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل [٨] بذلك [٩] .

وقوله : ويجوز النصب والجر مع إسقاطها [٣] .

مثاله : هذان الضاربا زيدٍ وزيدا أمس وهذان الضاربا [١٠] الرجلِ والرجلَ أمس [وهؤلاء الضاربو زيدٍ وزيدا أمس ، وهؤلاء الضاربو الرجل والرجل أمس [١١]] .

وقوله أيضا : مطلقا [١٢] .

يعني سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل بذلك [١٣] .

---

(١) معاد في : ب .
(٢) أي المفعول .
(٣) الجزولية : ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ .
(٤) تكملة من : أ .
(٥) تكملة من : ب .
(٦) معادة في : أ .
(٧) ب : أي .
(٨) في الفقرة السابقة .
(٩) أ : بهما .
(١٠) الضاربان .
(١١) ساقط من : ب .
(١٢) الجزولية ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ .
(١٣) انظر ما سبق في هذه الصفحة .

وقوله : واتفق إن كان الفعل له أكثر من مفعول واحد [١] .

مثاله : هذا معطي زيد درهما أمس .

وقوله : انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فعل [١] .

هذا مذهب الفارسي [٢] وجماعة معه [٣] ، ومذهب السيرافي وغيره أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل وإن كان بما مضى لما فيه من معنى الفعل لما لم تكن الإضافة إليه مع أنه يقوي شبهه بالفعل عند طلبه المفعول الثاني [٤] ، وهو الصحيح لقولهم : هذا ظان [٥] زيد أمس منطلقا ، ولا يتصور هنا ما ذكره الفارسي من الانتصاب بإضمار فعل ، لما يؤدي إليه ذلك من الاقتصار على أحد المفعولين في الظن إذ لا يجوز أن يقال في ظان : إنه متعد إلى مفعول آخر غير هذا الذي نصبه المضمر مع الامتناع مع نصب المفعول الثاني .باسم الفاعل الذي بمعنى المضي لأن ذلك /١٥٣ب رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للممتنع من النصب به إلا الاقتصار على أحد مفعولي الظن وذلك غير جائز ، فقولهم : هذا ظان زيد أمس منطلقا ، [يضطر] الممتنع من ذلك إلى أحد أمرين :-

إما الرجوع عن قوله ، وإما القول بما لا يجوز فليختر قائل هذا القول [٦] .

---

(١) الجزولية ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ .

(٢) قال الفارسي : « فأما قولهم : هذا معطي زيدٍ أمس درهما ، فدرهم نصب على إضمار فعل دل عليه (معط) » ، الإيضاح ١٤٣ – ١٤٤ .

(٣) هذا مذهب ينسب إلى الجرمي والجمهور . انظر : التذييل والتكميل ٢١١/٣أ .

(٤) انظر رأي السيرافي في : المباحث الكاملية ٧٨/٢ ، شرح الكافية ٢٠٠/٢ ، التذييل والتكميل ٢١١/٣أ . وفي التذييل أن هذا هو اختيار الأعلم وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبي علي .

وأقول : اختاره أيضا ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٥٥٢/١ .

(٥) سقطت النون من : ب .

(٦) نقل اللورقي هذا الاحتجاج في المباحث الكاملية ٧٨/٢ . وزعم المحقق عند تخريجه قول الشلوبين هذا أنه في الشرح الصغير انظر هامش (٣) علما بأنه ليس في الشرح الصغير من هذه المسألة كلها سوى المثال ، أما ذكر الأقوال والاحتجاج بها فلم يرد منها فيه شيء . انظر : الشرح الصغير ٢٣٩ .

=

وقوله : [فلك [١]] في العطف على المجرور ... إلى آخره [٢] .

مثاله : هذا ضارب زيدٍ أمس وعمروٍ وعمرا [٣] ، وهذا الضارب الرجلِ والغلامِ والغلامَ .

وقوله : وإن [٤] كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه [٥] .

هذا مذهب أبي العباس [٦] ، ومراده بهذا التقييد أنه لا يجوز عنده هذا الضارب الرجل وزيد بالخفض ، لأن المعتبر عنده في الحمل [٧] على اللفظ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه .

وسيبويه لا يعتبر ذلك ، ويجيز هذا الضارب الرجل وزيد لأنه يجوز في المعطوف عنده ما لا يجوز في المعطوف عليه [٨] ، بدليل قولهم [٩] :-

---

= واحتج بحجة الشارح هذه ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ ، وأبو حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٣أ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ب ، وبعده : « .... باسم الفاعل الحمل اللفظ والمعنى » .

(٣) ب : وعمرا وعمرو .

(٤) أ : ان ، بدون عاطف .

(٥) ليس هذا النص في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٦) هذا المنسوب إلى المبرد ولم أقف عليه في كتبه صريحا ، وإنما هناك ما هو قريب منه في المقتضب ١٦٤/٤ ، وسيأتي قريبا .

وانظر هذا الرأي منسوبا إليه في : المباحث الكاملية ٧٩/٢ ، والمنهاج الجلي ١٥٧ب وفيه قال : « وعزى إلى أبي العباس » ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، وقريب منه في الأصول ١٣٥/١ ، شرح المفصل ٧٣/٣ .

(٧) ب : بالحمل .

(٨) قال سيبويه : « وقد يشبهون بالشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله ، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا ، .... ومن قال : هذا الضارب الرجل ، قال : هو الضارب الرجل عبد الله » ، الكتاب ٩٣/١ .

(٩) القائل هو : المرار (.... - ....) .

وهو أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نظلة الفقعسي من بني أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية كان كثير الشعر .

« الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ - ٧٠١ ، المؤتلف والمختلف ١٧٦ ، معجم الشعراء ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الخزانة ٢٨٨/٤ - ٢٨٩ » .

[أنا ابنُ التَّارِكِ البكريِّ (١)] بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْـرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا (٢)

فجاز هنا مجيء [بشر (٣)] تابعا للبكري وهو بغير ألف ولام ، ولو كان بشر في موضع البكري [لم يجز فدل ذلك - أعني مجيء بشر هنا تابعا وكونه لا يجيء مكان البكري (٣)] وهو المتبوع (٤) - على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .

وقوله : أو يكون في قوته (٥) .

مثاله قول الشاعر وهو الأعشى :-

الواهبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعبْدِها (٦)   ... .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) من البحر الوافر ، وهو أول أبيات أربعة بعده :-

عَلاهُ بِضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ   نَوَائِحَهُ وَأُرْخَصَتِ البضُوُعَا

البكري : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، من بني بكر بن وائل ، قتلته بنو أسد وفخر الشاعر بذلك .

بعثت : نبهت من النوم ، وبعثه : أي أيقظه ، النوائح : جمع نائحة ، وناحت المرأة على الميت إذا بكت عليه مع صراخ ، البضوعا : إما جمع بضعة وهي القطعة من اللحم ، وإما جمع بضع يطلق على الفرج وهو المراد إذ المعنى أنه لما قتلوا بشرا تعرضت نساءه للسباء ولم يجدن من يحميهن ويذود عنهن . الخزانة ٤/٢٨٦ - ٢٨٧ .

ويروى عكوفا . الأصول ١/١٣٥ .

الشاهد فيه : جر (بشر) على البدل أو عطف البيان من (البكري) وهذا لا يصح فيه لو ولي (التارك) بل يتعين نصبه لخلوه من اللام ، وليس المضاف مثنى ولا مجموعا ، لكن يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

ديوانه ٤٦٥ ، الكتاب ١/٩٣ ، الأصول ١/١٣٥ ، شرح أبيات سيبويه ١/١٠٦ ، فرحة الأديب ٣٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١/١٨٤ ، المفصل ١٢٣ ، الإفصاح ١٦١ ، شرح المفصل ٣/٧٢ ، ٧٣ ، المباحث الكاملية ١/٣٥١ ، ٢/٨٢ ، شرح الجمل ١/٢٩٦ ، المغرب ١/٢٤٨ ، شرح الكافية ١/٢٨٤ ، البسيط ١/٢٩٥ ، ٢/١٠٠٣ (الغرب) ، همع الهوامع ٥/١٩٤ ، الخزانة ٤/٢٨٤ - ٢٨٩ .

(٣) تكملة من : أ .   (٤) أ : الممنوع .

(٥) هذه العبارة غير موجودة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وقد وردت في نسخة الأبذي فقط حين نقل كلام الجزولي تاما وهو « ولك في العطف على المجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، إن كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه أو يكون في قوته » ، شرح الجزولية ٢/ص٤٤ .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

رَحَلَتْ سُمَيْةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا   غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا   =

لأن قولك وعبدِها في معنى وعبد المائة ، [هذا قول أبي العباس في بيت الأعشى (١) ، ولم يحتج سيبويه إلى أن يقول ما قا له أبو العباس من « أنَّ » وعبدِها في معنى وعبد المائة من حيث كان الضمير في عبدها عائدا على المائة ، لأنه يجوز عنده في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه بدليل الذي قدمنا ، فلما جاز (٢) عنده في ذلك في التابع ما لا يجوز في المتبوع جاز عنده أيضا في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه تابع ولم يحتج إلى التأويل الذي تأوله أبو العباس (٣)] .

وقوله : /١٥٤أ ما لم [يكن] في المضاف الألف واللام فإنه حينئذ معرفة بهما (٤) .

مثاله : هذان الضاربا زيد أمس وهذا الضارب الرجل أمس .

= وعجز البيت :-

... .   عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَها أَطْفَالَها

سمية : اسم امرأة ، أجمالها : هي الجمال ، رحلتها : حملتها ، الهجان : الإبل البيض وهي أكرم أنواع الإبل ، عوذا : جمع عائذ وهي الناقة حديثة النتاج لم يقو ولدها بعد ، تزجي : تسوق والتزجية السوق ، الخزانة ٢٥٧/٤ ، ٢٦٠ .

الشاهد فيه : (وعبدها) فإنه بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام والتقدير (وعبد المائة) .

الديوان ٧٩ ، الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب ١٦٣/٤ ، الأصول ١٣٤/١ ، ٣٠٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ١٤٣/١ ، الإفصاح ٢٩١ ، المخصص ١٢٥/١٦ ، المباحث الكاملية ٨٠/٢ ، شرح الجمل ٥٥٦/١ ، المقرب ١٢٦/١ ، المنهاج الجلي ١٥٧ب ، شرح الجزولية ٢/ص٤٤ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ ، البسيط ١٠٠٤/٢ (الغرب) . الخزانة ٢٥٦/٤ - ٢٦٥ .

(١) قال المبرد : « فإن قال قائل : ما بالك جررت (عبدها) وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام ، وتشبيها بالحسن الوجه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة والواهب عبدها ؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبدها ، كما جاز : رب رجل وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه ، ولكنه على تقدير : وأخ له » ، المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا القول الذي ذكره الشارح هو الذي اعتمد عليه الأعلم الشنتمرى في تخطئته لسيبويه ، قال الأعلم : « وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلتها ، فكأنه قال : الواهب المائة وعبد المائة فهذا جائز بإجماع ، وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبد الله اسم علم كالمفرد لم يضف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلته » ، تحصيل عين الذهب مطبوع مع الكتاب ٩٤/١ .

(٢) أ : كان .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٢٦ب .

وقوله : والإضافة غير محضة (١) .

أي غير مُعَرِّفَة لأنه لا يجتمع على اسم واحد تعريفان (٢) .

[وقوله (٣)] : ويجوز إضافته تخفيفا (٤) .

مثاله : هذا ضارب زيد غدا وهؤلاء ضاربو (٥) زيد غدا وهؤلاء ضاربات زيد غدا .

وقوله : ولا يتعرف بالمضاف (٦) إليه إن كان معرفة (٧) .

أي اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال إن كان معرفة يعني إن كان المضاف إليه معرفة .

وقوله : وحكم النون في التثنية وجمع (٨) المذكر السالم حكم التنوين في المفرد (٧) .

مثاله : هذان ضاربان زيدا غدا ، وهذان (٩) ضاربا زيدٍ غدا ، وهؤلاء ضاربون زيدا غدا ، وهؤلاء ضاربو (٥) زيدٍ غدا .

وقوله : وحكمه وفيه الألف واللام كما ذكر في المراد به المضي (٧) .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن ، ولا يجوز الخفض (١٠) – وهذا الضارب الرجل غدا أو الآن والرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيدا غدا أو الآن ، وهذان

---

(١) الجزولية : ٢٦ب .

(٢) يعني تعريف بالألف واللام وآخر بالإضافة ، قال اللورقي : « اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كانت إضافته محضة ، فتفيد حينئذ تعريفا أو تخصيصا ، فضارب زيد أمس بمنزلة غلام زيد أمس ، فإن كان في اسم الفاعل اللام فالإضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ، لأن تعريف المعرف محال » ، المباحث الكاملية ٢/٨٠ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ٢٦ب – ٢٧أ ، وقبله : واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال مفردا أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء أصله أن يثبت له التنوين وينتصب المفعول عنه ، – إن كان لفعله مفعول – .... » .

(٥) ب : ضاربون .

(٦) ب : المضاف .

(٧) الجزولية : ٢٧أ .

(٨) ب : الجمع .

(٩) ب : هذا .

(١٠) يعني في زيد لخلوه من الألف واللام ومن ضميرها ومن التثنية والجمع .

الضاربان الرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربا زيدٍ غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربو [١] زيدٍ وزيدا غدا أو الآن ، وهذان الضاربا الرجلِ والرجلَ غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربوا الرجلِ والرجلَ غدا أو الآن .

وقوله : أن يكون معتمدا على حرف استفهام [٢] .

مثاله : أضاربٌ زَيْدٌ عمراً غَداً أو الآن .

وقوله : أو نفي [٢] .

مثاله : ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً غدا أو الآن .

وقوله : أو صفة لموصوف [٣] .

مثاله : مررت [برجل [٤]] ضاربٍ [٥] زَيْداً غدا أو الآن .

وقوله : أو خبراً لذي خبر [٦] .

مثاله : هذا ضاربٌ زيدا غدا أو الآن .

وقوله : أو حالا لذى حال [٦] .

مثاله : إني لأَمُرُّ بزيد ضارباً عمراً غدا أو الآن ، على معنى : مقدرا ضرب زيد عمرا [غدا [٧]] .

وقوله : أو صلة [٦] .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن [٨] .

---

(١) ب : الضاربون .

(٢) الجزولية : ٢٧أ ، وقبله : « ومن شرط إعمال اسم الفاعل .... » .

(٣) معادة في : أ . وانظر الجزولية : ٢٧أ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) أ : بضارب .

(٦) الجزولية : ٢٧أ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) قال الأبذي : « وكذلك إذا وقع صلة للألف واللام فإنه موضع لا يقع فيه إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول ، فاختصاصهما بهذا الموضع من بين سائر الأسماء إنما كان لما فيهما من قوة رائحة الفعل » ، شرح الجزولية ٢/ص٤٧ .

« باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »

قوله : لا توجد إلا حالا (١) .

لأنها [لم توجد في كلامهم إلا كذلك ، وله وجه من القياس وهو أنها (٢)] مشبهة باسم الفاعل فلم تقو قوته في عملها /١٥٤ب في الزمانين (٣) .

وقوله : ولا تعمل إلا في السببي (١) .

يريد ما هو من سبب الموصوف نحو : مررت برجل حسن الوجه .

وقوله : ولا يكون المنصوب بها مفعولا به (١) .

العلة في ذلك أنها من فعل غير متعد (٤) .

وقوله : كان الأصل الجر (٥) .

يعني بخلاف اسم الفاعل في ذلك ، فإن الأصل فيه النصب نحو : هذا الضارب الرجل الذي أصل الرجل فيه أن يكون منصوبا (٦) ، ويريد بقوله : كان الأصل الجر (٧) أي كان الأكثر الجر في الكلام فجعله أصلا لكثرته ، وإلا فليس الأصل فيه الجر وإنما الأصل فيه النصب لأن الإضافة في هذا الباب لا تكون إلا من النصب (٨) .

وقوله : ولا يعطف على المجرور بها نصبا (٩) .

أي لا تقول : هو حسن الوجهِ والبدنَ بالنصب ولم يمنع من ذلك نص سيبويه

---

(١) الجزولية : ٢٧أ ، وقبله : « الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها ... » .
(٢) تكملة من : ب . (٣) أي الماضي أو الحال والاستقبال .
(٤) فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به . انظر : المباحث الكاملية ٨٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٧٢ .
(٥) الجزولية : ٢٧أ ، وقبله : « وأنها إذا وقع فيها الألف واللام وفي معمولها ... » .
(٦) ب : منعوتا . (٧) ب : كان الجر الأصل .
(٨) قال ابن عصفور : « والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض ، لأن الخفض لا يكون إلا من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه » ، شرح الجمل ٥٦٧/١ .
(٩) الجزولية : ٢٧أ .

إلا على إضمار الصفة (١) ، وهل يجوز ذلك على العطف على الموضع ؟

فيه نظر والظاهر من كلام سيبويه المنع في هذا الباب (٢) وفي باب اسم الفاعل (٣) وفي باب المصدر (٤) .

وقوله : وأنه يقبح أن يضمر فيها للموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره (٥) .

مثاله : مررت برجل حسنٍ وجهِهِ بإضمار الرجل في حسن ، وبإضماره (٦) في الوجه المنصوب بعد ذلك [الذي (٧)] هو معمول الصفة إذا قلت : مررت برجل حسن وجهه بنصب الوجه أو المخفوض من النصب [إذا قلت : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وفي حسن إضمار الرجل كما في الوجه بعد ذلك (٧)] .

وقوله : في هذه المسألة إنها تقبح يقتضي جوازها على القبح ، فإن القبح غير الباطل ، وقد صرح بذلك في هذا الباب وليس ذلك على مذهب البصريين ولا أذكر أن أحدا من الكوفيين قَبَّحَهُ بل أجازوه على الإطلاق (٨) ، [فالرجل في هذا القول ليس على واحد من المذهبين على عادته في أمثال هذا (٩) ، لأن مذهب البصريين البطلان إلا في الضرورة ، ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق (٧)] في ذكري .

---

(١) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبته على المعنى وتضمر له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا كأنه قال : ويضرب عمرا أو وضارب عمرا » ، الكتاب ٨٦/١ .

(٢) لأن الصفة المشبهة باسم الفاعل محمولة عليه .

(٣) انظر النص السابق في هـ ١ .

(٤) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما ، كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : هذا ضارب زيد وعمرا قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا كأنه أضمر ويضرب عمرا أو وضرب عمرا » ، الكتاب ٩٨/١ .

(٥) الجزولية : ٢٧أ .

(٦) ب : إضماره .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) انظر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين كما ذكره الشارح في :–

إصلاح الخلل ٢١٣ – ٢١٥ ، المباحث الكاملية ٨٨/٢ ، التذييل والتكميل ٢٢٤/٣ب .

(٩) جعلها ابن السيد من القبيح المستحيل « من جهة اجتماع الشيء ونقيضه ، لأن إضافة الوجه إلى ضمير الرجل يوجب أن يكون الحسن للوجه غير منقول عنه إلى الرجل ، والإضمار في حسن يوجب أن يكون الحسن منقولا إلى الرجل ، فيصير الحسن منقولا غير منقول في حال واحدة » إصلاح الخلل ٢١٤ .

وقوله : كل مسألة تكرر /١٥٥أ فيها الضمير منها فهي قبيحة [(١)] .

أحسن من هذا غير جائزة إلا في الضرورة ، هكذا يقول البصريون ، والكوفيون يجوزون ذلك ، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف ، ولم يقل به البصريون ولا الكوفيون وإنما هو شيء انفرد به [(٢)] .

وقوله : وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة [(٣)] .

هذا صحيح لأن أصل الحذف للرابط إنما هو للصلة لا للصفة [(٤)] .

وقوله : تبعت الموصوف تثنية وجمعا [(٥)] .

مثاله : مررت برجل حسنِ الوجْهَ ، وبرجلين حَسَنَيْنِ الوجَهين ، وبرجال حَسَنِينَ الوجُوه .

وقوله : وإن خلت منه لم تتبعه تثنية وجمع [سلامة [(٦)]] .

مثاله : مررت برجل حسنٍ وجْهُه وبرجلين حَسَنٍ وجهاهما وبرجال حسن وجُوهُهم [(٧)] .

وقوله : في الأجود الأفصح [(٣)] .

استظهر به على لغة أكلوني البراغيث [(٨)] ، فيقال عليها : مررت برجلين

---

(١) الجزولية : ٢٧أ – ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٨٦ هـ ٨ . (٣) الجزولية : ٢٧ب .

(٤) قال اللورقي : « هذه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، وإنما كانت قبيحة لأن هذه الصفة لا تعمل إلا في السببي ، ولا تكون سببا إلا بالضمير ، فإذا حذف الضمير منها قبح ، لأن المعمول يصير أجنبيا ولا تعمل في الأجنبي ... وإنما استجيز – يعني حذف الرابط – في الموصول لطول الاسم بالصلة » ، المباحث الكاملية ٢/٨٨ – ٨٩ .

(٥) الجزولية : ٢٧ب وقبله : « وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر .... » .

(٦) تكملة من : أ . وانظر الجزولية : ٢٧ب .

(٧) قال ابن جعفر : « وأما إذا خلت الصفة من المضمر ورفعت الظاهر فإنها لا تتبع موصوفها في تذكير ولا تأنيث ولا تثنية ولا جمع ، بل يحذو حذو الفعل أيضا إذا رفع الظاهر فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث الحقيقي ويتخير فيهما مع غير الحقيقي ، ويوحد مع التثنية في اللغة الفصحى ولا يجمع جمع سلامة مع الجمع في اللغة الفصحى ... » ، المنهاج الجلي ١٦٥ب .

(٨) تقدم الحديث عنها . انظر ص : ٥٧٦هـ ٣ .

حسنين وجهاهما ، ومررت برجلين كريمين أبواهما [١] .

وقوله : وكان التكسير أجود من الإفراد [٢] .

هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد [٣] ، وجاء به ظاهر من الكتاب [٤] إلا أنه متأول عند [٥] بعضهم ، قال : وإنما الصحيح أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد [٦] ، وقال آخرون [٧] : بل التكسير أجود من الإفراد لأنه الذي عليه المعنى ، ولا قبح [٨] فيه لأن المكسر [٩] كأنه مفرد [١٠] .

وقوله : إن أمكن [٢] .

أشار إلى أن ثم من الصفات ما لا يجمع جمع التكسير نحو مررت برجلٍ منطلقٍ أبوه [١١] .

---

(١) أجاز ذلك المبرد في الصفات العاملة عمل الفعل . انظر : المقتضب ٥٤/٤ – ٥٨ .

(٢) الجزولية : ٢٧ب .

(٣) هذا هو المنسوب إلى المبرد . انظر : المباحث الكاملية ٩١/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٦٢ ، التذييل والتكميل ٢٢٧/٣أ ، المساعد ٢٢٠/٢ ، همع الهوامع ١٠١/٥ .

(٤) قال أبو حيان : « وكلام سيبويه في ذلك محتمل ، وغايته أن جعل المكسر بمثابة المفرد ، ومباينا للمسلم من غير أن ينص على ترجيح للمكسر ، إلا أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ما نصه : واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجل حسان قومه ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه ، وذكر السيرافي أن هذا الفصل ليس من كلام سيبويه » . التذييل والتكميل ٢٢٧/٣أ .

(٥) أ : حد .

(٦) قال اللورقي : « وأما الصحيح فهو أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد » ، المباحث الكاملية ٩١/٢ .

(٧) ب : وقوله .

(٨) أ : يصح .

(٩) أ : الكسر .

(١٠) قال ابن جعفر : « وأما جمع التكسير فخارج عن مذهب الفعل غير جار على طريقته ، بل هو بمنزلة المفرد وإنما كان أجود من المفرد لموافقته الموصوف في كونه جمعا في الجملة بخلاف المفرد المخالف له في الكمية ، والأصل في الصفة أن تكون على وفق موصوفها » ، المنهاج الجلي ١٦٥ب – ١٦٦أ .

(١١) قال ابن أبي الربيع : « وهذه – يعني الصفة المشبهة – تنقسم ثلاثة أقسام : أحدها : ما يجمع جمع سلامة وجمع تكسير ، الثاني : ما يجمع جمع تكسير ولا يجمع جمع سلامة ، الثالث : ما يجمع جمع سلامة ولا يجمع جمع تكسير » ومثّل للأول بنحو : حسن وكريم وللثاني بنحو : أحمر وأشقر ، وللثالث بنحو : رجل سيفان وامرأة سيفانة . انظر البسيط ١٠٦٧/٢ – ١٠٦٨ (الغرب) .

« باب التعجب »

قوله : للتعجب الذي يبوب له [في النحو [1]] لفظان [2] .

قال ذلك لأنه قد يكون التعجب بغير هذين اللفظين نحو : للهِ دَرُّه مِنْ رَجُلٍ ونحو : كفى بزيدٍ فارساً ونحو قوله [3] :-

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ [4] ....

وما أشبه ذلك [مما هو تعظيم للمذكور فإنه تعجب منه في المعنى [1]] .

وقوله : غير مزيد فيه في الأمر العام [5] .

استظهر على قولهم : ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وما أفقره [6] .

وقوله : ومما يقبل الزيادة والنقصان [3] .

استظهر على /١٥٥ب [مثل [1]] قولهم : مات زيد فإنك لا تقول [ما أموت [7]] زيدا ، لأنه لا يكون موت إنسان أكثر من موت آخر .

وقوله : ومما بناؤه على فَعُل في الأصل [2] .

مثاله : ما أَظْرَفَ زَيْداً [8] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٧ب .

(٣) القائل : هو امرؤ القيس .

(٤) من البحر الطويل وقد تقدم مطلع معلقته ، وتمام البيت :-

.... كَأَنَّ نُجُومَهُ بُكِلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

سبق تخريجه ص ٨٣٣ .

(٥) الجزولية : ٢٧ب ، وقبله : « ... وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي ... » .

(٦) قال اللورقي : « واستظهر بقوله : في الأمر العام على ألفاظ قد بنيت من الرباعي نحو : ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وما أفقره ، والفعل منه : أعطى وأولى وافتقر » ، المباحث الكاملية ٩٣/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٩٩/١ - ١٠٠ ، ١٠٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) من : ظرف .

وقوله : أو هو مردود إليه (١) .

مثاله : ما أضْرَبَ زيدا لعمرو ، فدخول اللام في المفعول يدل على أنه رد ضَرَبَ إلى ضَرُب ، ولولا ذلك لم يحتج إلى اللام ، ولو كان فعل التعجب يكون من فَعَل أو فَعِل من غير رد إلى فَعُل لم يرد ضَرَب إلى ضَرُبَ ، ولقلت : ما أَضْرَبَ زيدا عمرا ، فإن لم تقل ذلك دليل على أن التعجب إنما يكون من فَعُل لا من فَعَل بالدليل الذي تقدم (٢) .

ولا من فَعِلَ بدليل قولهم : ما أشرب محمداً للماء ولم يقولوا : ما أشربَ محمداً الماء (٣) .

وقوله : سوى المضي والدوام (٤) .

استثنى المضي لأنه إذا انخرم في الفعل لم يتعجب منه ، لأنه لا يتعجب إلا مما وقع .

فإن قلت : فكيف لا يكون التعجب إلا مما وقع ، وأنت قد تقول : ما أطول ما يكون هذا الصبي فتتعجب من طوله وهو لم يقع ؟

فالجواب : أنك لا تقول ذلك حتى (٥) يكون هناك ما يدل على أن الصبي يكون طويلا (٦) فإذا كان الأمر كذلك فلا ينكر أن يُجْرُوا ما يستدل عليه مجرى الواقع .

واستثنى الدوام ، لأنه إذا انخرم لم يتعجب منه أيضا ، لأن بنية التعجب تقتضي التكثير كما ذكرنا ، ولا يكون ذلك في الفعل إذا كان مرة واحدة أو ما هو في حكمها فلابد من الدوام حتى يخرج به عن المرة الواحدة وما هو في حكمها .

---

(١) الجزولية : ٢٧ب .

(٢) استدل بمثل استدلال الشارح هنا على أن ضَرَبَ رُدَّ إلى ضَرُبَ كل من اللورقي في المباحث الكاملية ٩٤/٢ ، وابن جعفر في المنهاج الجلي ١٦٧أ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٩٤/٢ – ١٠٩٥ ، والأبذي في شرح الجزولية ٢/ص٧٠ .

(٣) قال اللورقي : « وكذلك لا نقول : ما أَشْرَبَ زيدا الماء ، بل : للماء ، فترد فَعِلَ أيضا إلى فَعُلَ » ، المباحث الكاملية ٩٤/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٧ب ، وقبله : « فإن انخرم أحد هذه الأوصاف .... » .

(٥) ب : الا حتى .

(٦) اختصرت العبارة في ب ففيها : ما يدل على ذلك .

وقوله : فابنهما [١] من فعل يصح أن يبنيا من مثله [٢] .

يعني من كَثُرَ وسَرُعَ وما أشبههما فتقول ما أَكْثَرَ وما أَسْرَعَ .

وقوله : وانصب مصدر الفعل [٢] ... إلى آخره .

يعني أنك تقول : ما أكثر انطلاق زيد وما أسرع موته .

وقوله : واقرن به الباء مضافا إلى الفاعل مع أَفْعِلْ [٢] .

مثاله : أَكْثِرْ بانطلاق زيد ، وأَسْرِعْ بموته .

وقوله : وتدخل كان إذا انخرم الدوام [٣] .

مثاله : ما كان أحسن زيدا لا يقال ذلك حتى يكون هناك /١٥٦أ حُسْنٌ [قائم [٤]] إلا أنه لم يتصل إلى زمانك ، وإنما كان [ذلك الحسن موجودا [٤]] فيما مضى ، فأدخلت كان لتشعر بأن [ذلك الحسن إنما كان موجودا [٤]] فيما مضى .

وقوله : ولا يتقدم المنصوب بعدما أَفْعَلَ على أَفْعَلَ [٢] .

أي لا تقول : زَيْداً مَا أَحْسَنَ ولاما زَيْداً أَحْسَنَ .

وقوله : ولا المجرور بعد أَفْعِلْ [على أَفْعِلْ [٥]] .

أي لا تقول : بزيد أَحْسِنْ في : أَحْسِنْ بزيد .

وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما [٦] .

---

(١) أ ، ب : فإنهما . والتصويب من الجزولية .

(٢) الجزولية : ٢٧ب .

(٣) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٧ب ، وتيمور ٨٩ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ب – ٢٨أ .

(٦) الجزولية : ٢٨أ .

أي لا تقل : ما أَحْسَنَ اليومِ زيدا ولا أَحْسِنْ اليومَ بزيدٍ ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه (١) [ولا يصح ذلك (٢)] .

والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور (٣) .

وقوله : و(به (٤)) بعد أَفْعِلْ فاعل (٥) على رأي (٦) .

هذا رأي البصريين (٧) ، ورأي الكوفيين (٨) أنه في موضع نصب واستدلوا على ذلك بقوله (٩) :-

... . فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا (١٠)

---

(١) قال الصيمري : « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ، لأن فعل التعجب لا يتصرف ، وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل » ، التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

وذكر المحقق أنه بعد طول بحث وعناء لم يقف عليه في كتاب سيبويه . انظر : التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ هـ ٢ .

(٢) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ب - ٢٨أ .

(٣) المنع في هذه المسألة هو مذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين واختاره الزمخشري ، أما الجواز فهو مذهب المازني والفارسي وابن خروف واختيار الشلوبين رحمهم الله . وهو الراجح .

انظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ١٠٦/١ - ١٠٧ ، المفصل ٢٧٧ ، شرح المفصل ١٥٠/٧ ، التسهيل ١٣١ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ - ١٠٩٨ ، وعلق عليه ابن مالك بقوله : « هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما » ، شرح الكافية ١٠٩٨/٢ .

(٤) يعني في قولك : « أفعل به » .　　(٥) ب : أفعل على فاعل .

(٦) الجزولية : ٢٨أ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، المباحث الكاملية ٩٨/٢ ، شرح الجمل ٥٨٨/١ ، من غير عزو الرأيين لأي من الفريقين . شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(٨) نسبه ابن يعيش إلى الزجاج . انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، وانظر المصادر السابقة .

(٩) مجهول القائل .

(١٠) عجز بيت من البحر الوافر ، أورد الأبذي صدره على النحو الآتي :-

أَمَا طَرَقَتْ رِحَالَ الْقَومِ لَيْلَى ....

شرح الجزولية ٢/ص٧١ .

وهذا الصدر الذي أورده الأبذي أورد أبو حيان عجزا له يختلف عن هذا العجز ، وفيه شاهد على هذه المسألة وهو عند أبي حيان :-

ألا طرقت رحال الحي ليلى　　فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مزارا　　=

بنصب مثل ، ووجهه عندي أن يكون أُجْدِرْ بمعنى (حقق) وأن يكونا بدل اشتمال من مثل (١) .

وقوله : ومفعول على رأي (٢) ... إلى آخره .

هو رأي الكوفيين المتقدم (٣) .

وقوله : منع من اختلافه لاختلاف المخاطب المثلية (٤) .

يعني منع من أن يقول : يا زيدان أُحْسِنَا بعمرو ، ويا زيدون أُحْسِنُوا بعمرو ، ويا هند أحسني بعمرو لأنك تقول في ذلك كله أحسن من غير أن تصله بشيء كما تقول يا زيد أُحْسِن بعمرو :

وقوله : والباء لازمة على كل حال (٢) .

يعني في الأكثر وإلا فقد جاء :-

= التقدير : فأبعد بدار مرتحل ، ثم أورد العجز (فأجدر مثل ...) . مصدرا اياه بقوله وقول الآخر . انظر : التذييل والتكميل ٣/١٨٠ب .

وهذا يدل على أن البيت ملفق عند الأبذي من بيتين .

وقد ورد في قصيدة عمرو بن أحمر الباهلي التي مطلعها :-

أَلَا لَيْتَ المَنَازِلَ قَدْ بَلِيناَ فَلَا يَرْمِينَ عَنْ شُنُنٍ حَزِينَا

بيت قريب من هذا البيت وهو :-

فَإِمَّا زَالَ سرح مِنْ مِعَدٍّ وَأُجْدِرْ بَالْحَوادِثِ أَنْ تَكُونَا

ولا شاهد فيه . ولكن ظن بعض الناس أن بيت الشاهد من هذه القصيدة ولا وجه له .

الشاهد : حذف حرف الجر (الباء) من معمول أجدر وهو (مثل) وانتصابه على أن يكون مفعولا به .

« المباحث الكاملية ٢/٩٨ ، شرح الجزولية ٢/ص٧١ ، التذييل والتكميل ٣/١٨٠ب » .

وبيت ابن أحمر الباهلي في الديوان ١٦١ ، المنصف ٣/١٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٥٣ ، ٢/٥٨٥ .

(١) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملية ٢/٩٨ .

(٢) الجزولية : ٢٨أ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٩٢ .

(٤) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « وفي أفعل ضمير » .

... .   فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا (١)

كما تقدم على أنه قد تحتمل أن يخرج عن هذا الباب بما ذكرناه (٢) .

وقوله : بل نكرة غير موصوفة (٣) .

على رأي سيبويه (٤) ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف (٥) .

[أفعل التفضيل]

وقوله : وكل ما لا يقال منه ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به (٦) .

يعني بذلك مثل انطلق ومات (٧) .

وقوله : لا يقال منه هو أَفْعَلُ من كذا للتفضيل (٦) .

أي لا يقال : هو أَطْلَقُ منه ولا أَمْوَتُ منه .

وقوله : فإن أردته (٦) .

يعني [إن أردت منه (٨)] أَفْعَلُ الذي للتفضيل .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٨٩٢ .   (٢) انظر ما سبق ص : ٨٩٣ .

(٣) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « و(ما) مع (ما أفعله) غير موصولة .... » .

(٤) قال سيبويه : « قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ....» ، الكتاب ٣٧/١ .

(٥) اضطرب قول الأخفش في هذه المسألة على النحو الآتي :-

أ - أنها موصولة والخبر محذوف كما ذكر الشارح .

ب - أنها نكرة تامة كمذهب سيبويه والجمهور .

جـ - أنها نكرة ناقصة موصوفة ، وأفعل صفته والخبر محذوف .

انظر : معاني القرآن ٣٨/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح الجمل ٥٨٢/١ - ٥٨٣ ، الارتشاف ١٦٧/٢أ ، التذييل والتكميل ١٧٨/٣أ ، منهج السالك ٣٧٠ .

(٦) الجزولية : ٢٨أ .

(٧) الأول للزيادة على ثلاثة والثاني لعدم قبوله التفاوت .

(٨) تكملة من : أ .

وقوله : مما لا يقالان منه [١] .

يعني نحو : انطلق ومات اللذين لا يقال منهما ما أَفْعَلَه ولا أَفْعِلْ /١٥٦ب به .

وقوله : فابن أَفْعَلَ مما يقالان منه [١] .

أي ابن أَفْعَلُ التي للتفضيل من كَثُر أو من سَرُع اللذين يقال منهما ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به . ونحوهما .

وقوله : وأجره على الموصوف مضمرا [٢] فيه ضميره [١] ... إلى آخره .

مثاله : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وهذا رجل أسرع موتا من فلان .

وقوله : وانصب مصدر الفعل الذي أردت التعجب منه تمييزا [١] .

يعني به انطلاقا من قولك أكثر انطلاقا منك ، وموتا من قولك أسرع موتا من فلان .

[وقوله [٣]] : واقرن من بالذي تفضل عليه [٤] .

يعني بالمخاطب الذي تفضل عليه غيره في كثرة الانطلاق ، في [٤] مثل قولك : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وما كان مثل المخاطب في ذلك نحو فلان في وقولك هذا رجل أسرع موتاً من فلان .

---

(١) الجزولية : ٢٨أ .

(٢) أ : مضمر .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) أ : وفي .

« باب ما »

قوله : عمل لا وما المشبهتين بليس [١] .

يعني إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز عمل ليس لأن بنيَ تميم لا يعملونها ، وإعمال (لا) عمل (ليس) في قول من يعملها عمل (ما) من العرب ، من ذلك قول القائل [٢] :-

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ [٣]

وقوله : مشروط بتأخير الخبر [١] .

استظهر به على تقديم الخبر في قولك : ما قائم زيد لأن أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك عمل ليس ، فلا يقول أحد منهم إلا : ما قائم زيد ، ولا يقولون : ما قائما زيد إلا شاذا في زعم سيبويه [٤] .

---

(١) الجزولية : ٢٨أ .

(٢) سعد القيسي (... - ...) .

وهو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من سادات بكر بن وائل وفرسانها المعدودين في الجاهلية ، له أشعار جياد قتل في حرب البسوس ، وهو جد طرفة بن العبد .

« المؤتلف والمختلف ١٣٥ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢/٢٩ ، ٣٢ - ٣٣ ، الخزانة ١/٤٧٤ » .

(٣) من مجزوء الكامل من حماسية مطلعها :-

يَا بُؤْسَ لِلحَــرْبِ التِــي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أراهط : جمع أرهط جمع رهط ، والرهط من الثلاثة إلى العشرة ، معنى وضعت أراهط : حطتهم وأسقطتهم . البَرَاح : مصدر بَرِحَ الشيء بَرَاحاً من باب تَعِبَ : إذا زال من مكانه . (الخزانة ١/٤٦٨ - ٤٦٩) .

الشاهد فيه : إعمال (لا) النافية عمل (ليس) .

الحماسة ١/٢٦٦ ، الكتاب ١/٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، المقتضب ٤/٣٦٠ ، الأصول ١/٩٦ ، الجمل ٢٣٨ ،اللامات ١٠٥ ، البصريات ١/٦٤٧ ، المسائل المنثورة ٨٥ ، ٨٧ ، التبصرة والتذكرة ١/٢٩١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٦ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢/٣١ ، الحلل ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الأمالي الشجرية ١/٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢/٢٢٤ ، الإنصاف ١/٣٦٧ ، شرح المفصل ١/١٠٨ ، المباحث الكاملية ٢/١٠٦ ، شرح الكافية ١/١١٢ ، الخزانة ١/٤٦٧ - ٤٧٤ .

(٤) بياض في ب ، وبعده فيها : إن أردت معنى ، ولا معنى لهذه الزيادة . =

وعلى الفصل [١] بين لا والمرفوع بها في قولك : لا رجلُ في الدار ، فإذا قدمت الخبر وفصلت به بينهما لم يرتفع بلا وإنما هو مرفوع بالابتداء ولا ملغاة ولذلك يلزم حينئذ تكرارها .

وقوله : وبعد إن [٢] .

استظهر به على مثل [قوله [٣]] .

فما إنْ طِبُّنا جُبُنٌ ... [٤] ... ...

= انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٨/١ - ٢٩ ، حين قال : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب . رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا » .

(١) قوله : (وعلى الفصل ... الخ) معطوف على قوله : (استظهر به على تقديم الخبر ... الخ) .

(٢) كذا في النسختين أ ، ب وهذا النص ليس في نسخة فاس ٢٨أ ، وفي النسخة التيمورية ٨٩ « وألا يفصل بينهما بإن » .

(٣) تكملة من : ب ، وفيها : قولك .

اختلف في القائل : فقيل : فروة المرادي (.... - نحو ٣٠ هـ) .

وهو فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة العطيفي المرادي ، أبو عمر صحابي جليل ، أسلم عام الفتح ، استعمله النبي ﷺ على مراد وزبيد ومذحج ، وأجازه النبي ﷺ باثنتي عشرة أوقية وحمله على بعير نجيب وأعطاه حلة من نسج عمان ، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات مذحج .

« طبقات ابن سعد ٣٢٧/١ ، شرح شواهد المغني ٨٣/١ - ٨٤ ، الخزانة ١١٥/٤ - ١١٩ » .

وقيل : عمر بن قنعاس بن عبد يغوث بن محرش بن مالك بن عوف المرادي شاعر جاهلي .

انظر ترجمته في : معجم الشعراء ٢٣٦ ، ونسب هذا البيت له السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٢/١ . وقيل الكميت ؛ ولم يعين ، والشعراء المعروفون باسم الكميت ثلاثة الكميت بن زيد الأسدي والكميت بن ثعلبة ابن نوفل الأسدي والكميت بن معروف الأسدي . انظر تراجمهم في المؤتلف والمختلف ١٧٠ .

ونسبه إلى الكميت ابن هشام في تخليص الشواهد ٢٧٩ .

وقد تصفحت ديوان الكميت بن زيد وديوان الكميت بن معروف فلم أجد فيهما شيئا .

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

فإنْ تُغْلِبْ فَغَلَّابُونَ قِدْماً وإنْ تُغْلَبْ فَغَيْرُ مُغَلَّبِينا

وتمام البيت :-

... ... وَلَكِنْ مَنَايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا =

لأن أهل الحجاز يوافقون بني تميم هنا ، فلا يقول حجازي : ما إنْ زيد قائماً أصلا [بنصب قائم [1]] .

وقوله : وألا يبطل النفي بإلا [2] .

استظهر على قولك : ما زيد إلا قائم ، لأن أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك ، وما جاء مما ظاهره أن (ما) أعملت فيه عمل ليس مع وجود (إلا) في الخبر نحو قوله [3] :-

وما الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا [4]

/١٥٧أ فليس على ظاهره ، ولكنه تؤول تأويلا لا تكون فيه ما عاملة عمل ليس [5] .

= قدما : بالكسر أي قديما ، والمُغَلَّب : المغلوب مرارا . الطب : بالكسر العلة والسبب ، يقول : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة . والجبن : ضد الشجاعة . المنايا : جمع منية وهي الموت مأخوذة من المنا بوزن عصا وهو القدر ، الدولة : بالفتح الغلبة في الحرب وبالضم يكون في المال . شرح أبيات المغني ١٠٤/١ .

الشاهد : إبطال عمل (ما) الحجازية لوقوع (إن) بعدها .

الكتاب ٤٧٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، الكامل ٤٤١/١ (الدالي) ، المقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ ، الأصول ٢٣٦/١ ، ١٩٦/٢ ، ٢٥٨ ، البصريات ٦٥٠/١ ،.البغداديات ٢٨٠ ، العضديات ٧٠ ، شرح أبيات سيبويه ١٠٥/١ - ١٠٨ ، الخصائص ١٠٨ ، المحتسب ٩٢/١ ، المنصف ١٢٨/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٩/١ ، فرحة الأديب ٢٠٢ - ٢٠٤ ، شرح المفصل ١٢٠/٥ ، ١٢٩ ، ٨/٥ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، المباحث الكاملية ٥٣٩/١ ، ١٠٥/٢ ، شرح الجمل ٥٩٢/١ ، ٤٨٠/٢ ، تخليص الشواهد ٢٧٨ - ٢٧٩ ، شرح شواهد المغني ٨١/١ - ٨٤ ، همع الهوامع ١١١/٢ ، الخزانة ١١٢/٤ - ١١٩ ، شرح أبيات المغني ١٠٢/١ - ١٠٦ ، الدرر اللوامع ٩٤/١ .

(١) تكملة من : ب .   (٢) الجزولية : ٢٨أ .

(٣) نسب إلى بعض العرب ولم يسموه . انظر الخزانة ١٣٢/٤ .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٨٠٣ .

(٥) ذكر البغدادي عدة أوجه يخرج عليها هذا البيت وهي :-

أ - أن المضاف محذوف من الأول ، أي يدور دوران منجنون ، ويدور خبر المبتدأ ، وكذلك وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذيبا .

ب - أنهما مفعولان بالفعل الواقع خبرا . التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا .

جـ - يجوز أن يكون منصوبا على الحال والخبر محذوف .

=

وقوله : وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما [١] لفظا [٢] .

مثاله : ما زيدٌ قائما .

وقوله : أو معنى [٢] .

مثاله : ما زيدٌ بقائم .

وقوله : يوجب لما بعده [٣] .

مثاله : لكن في قولك : ما زيد قائما لكن قاعدٌ ، وما زيد بقائمٍ لكن قاعدٌ ، وبل في قولك : ما زيد قائما بل قاعدٌ ، وما زيد بقائم [٤] بل قاعدٌ .

وقوله : فحكمه حكم ما بعد إلا [٢] .

أي حكمه في امتناع نصبه حكم ما بعد إلا [أي [٥]] في أنه يمتنع نصبه لكنه وإن كان حكمها في امتناع النصب فيهما [٦] واحداً ، فليس الرفع فيهما من وجه واحد ، إذا قلت : ما زيد إلا قائم ، فارتفاع الخبر هنا على أصل خبر المبتدأ ، لأن أصله الرفع ولم تعمل (ما) شيئا ، وإذا قلت : ما زيد قائما لكن قاعدٌ ، أو ما زيد قائما بل قاعدٌ ، فارتفاع (قاعد) في هذين الموضعين على أنه خبر ابتداء مضمر ، ولا يحتاج إلى إضمار شيء في قولك ما زيد إلا قائم .

وقوله : وكان الموصوف [٧] سببا من اسمها جاز الرفع والنصب والخفض [٨] في ذلك الوصف [٩] .

= د – أنه منصوب على نزع الخافض . التقدير إلا كمنجنون .
هـ – أن يكون منصوبا على حد من قرأ « ونحن عصبة » بالنصب أي نرى عصبة . انظر الخزانة ٤/١٣٠ – ١٣١ .

(١) يعني (ما ولا) المشبهتين بليس .
(٢) الجزولية : ٢٨أ .
(٣) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « بحرف ... » .
(٤) ب : قائم .
(٥) تكملة من : أ .
(٦) ب : فيها .
(٧) أ : المنصوب .
(٨) ب : الجر ، وهو يوافق ما في الجزولية .
(٩) الجزولية : ٢٨أ–ب ، وقبله : « وإن كان بعد الحرف وصف وموصوف وأولي الوصف الحرف ... » .

مثاله : ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه ، وما زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ أبوه ولا قاعدٌ أبوه ولا قاعداً أبوه (١) ، أي إذا كان الخبر الذي جاء بعده حرف العطف منصوبا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب ، وإذا كان الخبر منصوبا [معنى (٢)] مجرورا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب والجر .

وقوله : وإذا تأخر الوصف جاز الرفع والنصب (٣) .

مثاله : ما زيد قائماً ولا أبوه قاعد وقاعداً ، وما زيد بقائم ولا أبوه قاعد وقاعداً ولا يجوز الجر (٤) .

وقوله : مطلقا (٣) .

أي سواء كان الوصف سببا نحو ما تقدم أو أجنبيا نحو : ما زيد قائما ولا عمرو قاعد ولا يجوز الجر (٥) .

وقوله : وأما الموصوف فليس /١٥٧ب فيه إلا الرفع (٣) .

يعني سواء كان الوصف مقدما أو مؤخرا أو سببياً أو أجنبيا ، وليس يقتضي ذلك اتفاق وجوه الرفع وإنما (٦) يقتضي الاتفاق في الرفع خاصة لا في وجوهه (٧) .

---

(١) ب : ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ٢٨ب .

(٤) لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين فيكون الأب معطوفا على زيد وهو معمول لـ (ما) وقاعد معطوف على (قائم) وهو معمول الباء . بخلافه إن كان منصوبا فهو معطوف على الخبر وهو معمول (ما) . فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد .

قال اللورقي : « ولا يجوز الجر أيضا في المعطوف على خبر ليس المجرور ، إلا إذا تقدم الوصف على الاسم ، أما لو تأخر فلا يُجَوِّزُ إلا عند من يجوز العطف على [معمولي] عاملين » ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ .

(٥) للعلة الآنفة الذكر .

(٦) ب : إنما . بدون همزة .

(٧) قال اللورقي : « فمتى تقدم الوصف منصوبا أو مجرورا ارتفع الموصوف بأنه فاعل ، وإن كان مرفوعا فرفع الموصوف على الابتداء وتقديم الخبر وكان من عطف الجمل فإن كان الوصف مؤخرا منصوبا أو مجرورا بالباء فرفعه على أنه اسم (ما) الذي ناب حرف العطف عنها ، وإن كان مرفوعا على الخبر وكان من عطف الجمل أيضا » ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ - ١٠٩ .

تم بحمد الله (الجزء الثاني)
بتقسيم محققه ، ويليه – إن شاء الله تعالى
(الجزء الثالث) وأوله : (**باب نعم وبئس**)

« باب نعم وبئس »

قوله : قد يسكن وسطه تخفيفا (١) .

مثاله : كَتِف وكَتْف ، ومعنى التخفيف في ذلك أن الكسرة والضمة مستثقلتان ولذلك يقولون في : ظَرُفَ ظَرْف وفي عَضُد عَضْد ، كما يقولون في عَلِمَ عَلْم ، وفي كَتِف كَتْف ، ولا يقولون في : جَمَل جَمْل ، ولا في جَبَل جَبْل إلا ما شذ (٢) .

وقوله : والتخفيف (٣) .

مثاله : شَهْدَ زيدٌ بفتح الشين وتسكين الهاء .

وقوله : وكسر الفاء إتباعا للعين .

مثاله : شِهِدَ زيدٌ بكسر الشين والهاء .

وقوله : والتخفيف مع الكسر (٤) .

أي سكون الهاء مع كسر الشين ومثاله شِهْدَ [زيد (٥)] ، وكان ينبغي إذا زالت كسرة الهاء التي [لها (٥)] كان الإتباع إذ كسرت الشين أن تزول كسرة الشين ، إلا أن

---

(١) الجزولية : ٢٨ب ، وقبله : « نِعْم وبِئْس أصلهما فَعِل ، وكل (فَعِل) فإن العرب قد تسكن ... » .

(٢) انظر في إسكان مضموم العين ومكسورها : الكتاب ٢٥٧/٢ وما بعدها ، المقتضب ٢٥٥/١ .

وقال سيبويه : « وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر » ، الكتاب ٢٥٨/٢ ، وقال المبرد : « ولا يجوز في مثل ذهب أن تسكن ولا في مثل جَمَل ، لا يسكن ذلك اسما ولا فعلا لخفة الفتحة وثقل الكسرة والضمة » ، المقتضب ٢٥٥/١ .

(٣) الجزولية : ٢٨ب ، وقبله : « فإن اتفق أن يكون عينه حرفا من حروف الحلق كما في نعم وبئس كان لهم فيه أربع لغات : الأصلية ... » .

(٤) الجزولية : ٢٨ب .

(٥) تكملة من : ب .

قال ابن السراج : نِعْم وبِئْس فعلان ماضيان كان أصلهما : نَعِم وَبَئِس ، فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما : العين في (نَعِم) والهمزة في (بَئِس) فصار : نِعِم وبِئِس ، كما تقول : شِهِد ، فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء من (شَهِد) فيقولون : شِهْد ، فقالوا : نِعْم وبِئْس » ، الأصول ١١١/١ .

ما يفعل على وَجه التخفيف ، المراعى فيه الأصل (١) ، ولذلك يقولون : غُزِيَ وغُزْيَ بإبقاء الياء مع تسكين الزاي ، وإن كانت الياء إنما أتت بها الكسرة التي كانت في الزاي وعليه قولهم : ضَوُء وجَيَل بتصحيح الواو والياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها (١) .

وقوله : لم يكن في الأمر العام (٢) .

استظهر على مثل قوله (٣) :-

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ (٤) لهم   وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفاَّنَا (٥)

---

(١) وله نظائر ، قال ابن جني : « وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحا غير معل ، ليكون دليلا على الأصول المغيرة ، وذلك قولهم : الصَّيَد والحَيَد والجَيَد والقَوَد والأَوَد والحَوَكة والخَوَنة جمع حائك وخائن » ، سر صناعة الإعراب ٦٦٨/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٨ب ، وقبله : « وفاعل نعم وبئس إن كان ظاهرا ... » .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - قيل : حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه .

ب - قيل : كثير بن عبد الله بن مالك بن هبيرة النهشلي ، شاعر مخضرم بقي إلى إمرة الحجاج ، رثى عثمان بن عفان رضي الله عنه . انظر ترجمته : معجم الشعراء ٣٤٩ ، الخزانة ٤١٨/٩ - ٤١٩ .

جـ - قيل : أوس بن مغراء من بني جعفر بن قريع بن عوف بن كعب بن سعد مناة ، وجعفر هو أنف الناقة ، مخضرم شهد الفتوح وبقي إلى أيام معاوية بن أبي سفيان له شعر في مدح النبي ﷺ .

ترجمته في : « الشعر والشعراء ٦٨٧/٢ ، سمط اللآليء ٧٩٥/٢ - ٧٩٦ ، الإصابة ١١٥/١ » . ونص البغدادي على مراجعته ديواني حسان وكثير فلم يجد فيهما هذا البيت . الخزانة ٤١٨/٩ .

(٤) ب : صلاح .

(٥) من البحر البسيط ، ويذكر قبله هذا البيت :-

ضَحُّوا بِأَشْمَطَ عُنْوانُ السُّجُودِ بِه   يُقَطِّعُ الليلَ تَسْبيحا وقرآنا

وهذا البيت في ديوان حسان ٤٦٩ ، أما بيت الشاهد فكما ذكر البغدادي غير موجود فيه . ضحوا : ذبحوه كالأضحية ، الشمط : بياض الشعر من الرأس يخالط سواده ، الرجل : أشمط والمرأة شمطاء ، عنوان : علامة ، صاحب قوم : إشارة إلى قول عثمان رضي الله عنه يوم الدار « من رمى سلاحه كان حرا » ، صاحب الركب : أي ركب الحج . الخزانة ٤١٩/٩ - ٤٢٠ .

عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين مشهور قتل في الفتنة سنة ٣٥ هـ رضي الله عنه .

الشاهد فيه : مجيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى مثلها وهو قليل .   =

وقوله : إلا بالألف واللام الجنسيتين [١] .

مثاله : نِعْمَ الرجل زيد .

وقوله : أو مضافا إلى ما هو فيه الألف واللام [١] .

مثاله : نِعْمَ صاحبُ الرجل زيد .

وقوله : وقد ذكر حكمه إذا كان مضمرا في المضمرات [١] .

الذي ذكر هناك أنه مضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى [٢] ، وتفسيره مفرد يلزمه النصب ويجوز في المضمر أن يثنى ويجمع ، وألا يثنى ولا يجمع لكنهما كما قلنا ليسا على السواء /١٥٨أ في الاستعمال بل الأكثر في [استعمال [٣]] هذا المضمر ألا يثنى ولا يجمع وتثنيته وجمعه قليل .

وقوله : ولابد معهما من الممدوح أو المذموم [٤] لفظا [١] .

مثاله : نِعْمَ الرجل زيد .

وقوله : أو نية [١] .

مثاله : ﴿ ... نِعْمَ العَبْدُ إنَّه أَوَّاب ﴾ [٥] وذهب في الآية مذهب الفارسي من أن الممدوح محذوف [٦] ، مع وجود الممدوح قبله [٧] في قوله : ﴿ إنَّا وَجَدْنَاه صَابِراً

= الإيضاح العضدي ٨٥ ، البصريات ٦٤٠ ، شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ – ١٠٢ ، شرح المفصل ١٣١/٧ ، المباحث الكاملية ١١٣/٢ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، المغرب ٦٦/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٩٦٩/٢ ، شرح الكافية ٣١٧/٢ ، الملخص ٤٤٦/١ ، المقاصد النحوية ١٧/٤ – ١٩ ، الخزانة ٤١٥/٩ – ٤٢٠ .

(١) الجزولية : ٢٨ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٢٢ هـ ١ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : والمذموم .

(٥) ص الآية : ٤٤ .

(٦) قال الفارسي : « ... كما كان المقصود بالمدح محذوفا في قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ولم يذكر أيوب » ، الإيضاح العضدي ٨٨ .

(٧) قال الفارسي : « ولم يذكر أيوب لتقدم ذكره » ، الإيضاح العضدي ٨٨ .

نِعْمَ العَبْدُ ﴾ (١) [لأن حمل هذه الآية على أن قوله : ﴿ إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ... ﴾ (١) وقوله : ﴿ ... نِعْمَ العَبْدُ ... ﴾ (١) كلامان كل واحد منهما قائم بنفسه أَمْدَحُ من أن يكونا كلاما واحدا ، فإذا كانا كلامين فلابد مع (نِعْم) من ذكر الاسم الذي يشتمل على الجنس الممدوح والاسم الذي يعين الممدوح بعد ذلك فلابد إذن من تقدير حذف أيوب ، لأنه الاسم الذي يعين الممدوح (٢)] وقد (٣) ذكرناه في شرح الإيضاح (٤) .

وقوله : ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل (٥) .

مثاله : نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ .

وقوله : وإن وقع شيء يوهم خلاف هذا تؤول (٥) .

مثاله قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا القَوْمُ الذين كَذَّبُوا بآياتِنا .... ﴾ (٦) ﴿ وبئس مثلُ القوم الذين كذبوا بآيات الله .... ﴾ (٧) إذا جعلت موضع الذين رفعا .

وقوله : تؤول (٥) .

أي تؤول على حذف المضاف والتقدير ساء مثلًا مثلُ القوم وبئس مثل القوم الذين كذبوا أو على حذف المذموم في قوله تعالى : ﴿ بِئْـسَ مَثَلُ القَومِ الذّينِ كَذَّبُوا بآياتِ اللهِ ﴾ إن جعلت موضع الذين خفضا فيكون التقدير : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم (٨) .

وقوله : وجائز مع المظهر توكيدا (٩) .

---

(١) ص الآية : ٤٤ .

(٢) تكملة من : أ .　　(٣) ب : لما .

(٤) لم أقف عليه ، وهو من ضمن كتب أبي علي المفقودة .

(٥) الجزولية : ٢٨ب .

(٦) تمامها : ﴿ ... وأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُون ﴾ [الأعراف : ١٧٧] .

(٧) تمامها ﴿ .... واللهُ لَا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِين ﴾ [الجمعة : ٥] .

(٨) ب : مثالهم .

(٩) الجزولية : ٢٨ب ، وقبله : « والتفسير واجب إن أضمر الفاعل ... » .

هو مذهب أبي العباس [١] وبه قال الفارسي [٢] ، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز التفسير مع إظهار الفاعل [٣] .

وقوله : والتفسير واجب إن أضمر الفاعل [٤] .

ينقصه أن يقول أو ما يقوم مقامه نحو قوله [٥] : « فبها ونعمت » [٦] .

وقوله : ومما يفسر به المضمر فيها (ما) النكرة غير الموصوفة [٧] .

مثاله : ﴿ إنْ تُبْدُوا /١٥٨ب الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِي .... ﴾ [٨] أي نعم شيئا هي ، ونحو : بئسما هو .

---

(١) قال المبرد : « واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلا زيد ، فقولك : (رجلا) توكيد ، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا ، وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما ، إنما ذكرت الدرهم توكيدا ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه » ، المقتضب ١٤٨/٢ .

(٢) قال الفارسي : « وتقول : نعم الرجل رجلا زيد ، فإن لم تذكر رجلا جاز ، وإن ذكرته فتأكيد » ، الإيضاح العضدي ٨٨ .

(٣) قال سيبويه : « ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر » ، الكتاب ٣٠٠/١ .

(٤) الجزولية : ٢٨ب ، وقد تقدمت على الفقرة السابقة لها في الجزولية وهو ما يقتضيه السياق .

(٥) جزء من حديث شريف روي من عدة طرق عن سمرة بن جندب وعن أبي هريرة وعائشة وأنس رضوان الله عليهم .

(٦) الحديث بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن أغتسل فالغسل أفضل » . وهو حديث حسن . انظر : سنن أبي داود ٢٥١/١ ، سنن الترمذي ٣٦٩/٢ ، سنن النسائي ٩٤/٣ ، سنن ابن ماجه ٣٤٧/١ ، جامع الأصول ٣٢٩/٧ .

(٧) الجزولية : ٢٨ب .

(٨) تمامها : ﴿ ... وَإِنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُمْ ، واللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِير ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

« باب حبذا »

قوله : و(ذا) في هذا الموضع لا يتغير بحسب المشار إليه (١) .

أي لا يؤنث ولا يجمع ، ولا يفصل حرف التنبيه بينه وبين حَبَّ بل يبقى على حالة واحدة في ذلك كله .

وقوله : حين نقل عما وضع له (٢) .

يعني أنه إنما وضع عبارة عن المحبة على مناقضة بُغْضٍ ثم نقل بعد ذلك إلى معنى المدح .

وقوله : وما انتصب بعده من نكرة فتفسير للمبهم (٣) .

مثاله : حبذا رجلا زيد وحبذا راكبا عمرو .

وقوله : وقيل فيه مشتقا حال (٣) .

الأول الذي هو التمييز أمدح في المشتق من الحال ، والحال فيه أحسن في كلام العرب لأن التمييز ليس حقه أن يكون بالمشتقات إنما حقه أن يكون بالجوامد (٤) .

وقوله : وجمعوا بنيه وبين ذا لأنه مبهم (٣) ... إلى آخره .

اعتذر عن الجمع بين التفسير والمفسر ، والمفسَّر الذي هو (ذا) اسم ظاهر ، وقد كان ينبغي على مذهبه في الجمع بين الاسم الظاهر والتفسير الذي تقدم له في نعم الرجل رجلا زيد (٥) ألا يعتذر عن ذلك إلا أن يقول : إن الأكثر هناك ألا يجمع بينهما ، وقد كثر هنا الجمع بينهما ، فلم ذاك ؟

فيكون الجواب : أن الظاهر في هذا الباب بمنزلة المضمر من جهة إبهامه (٦) فلذلك جمع بينهما كثيرا في هذا الباب ، كما يجمع بين المضمر وتفسيره كثيرا وليس

---

(١) الجزولية : ٢٩أ ، وقبله : « (حب) من قولك : حبذا ، فعل فاعله (ذا) ... » .

(٢) الجزولية : ٢٩أ ، وقبله : « لأن (حبذا) جرى مجرى المثل ... » .

(٣) الجزولية : ٢٩أ .

(٤) انظر : المباحث الكاملية ١٢٠/٢ .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٠٦ - ٩٠٧ .

(٦) لأنه اسم إشارة .

المظهر في ذلك الباب [١] بمنزلة المضمر ، فلذلك لم يجمع بينه وبين التفسير إلا على وجه التوكيد ، والتوكيد يستغنى عنه في الأكثر [فلذلك قل الجمع بين الظاهر والتفسير في ذلك الباب وكثر هنا [٢]] .

وقوله : والمبهم قد يسد مسد المضمر [٣] .

يعني في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أولئك كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا ﴾ [٤] فسد (كل أولئك) مسد كلها .

[وقوله [٥]] : وإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم وبئس [٦] .

/١٥٩أ يريد ما قدمه [٧] من جواز التفسير مع المظهر في قولك نعم الرجل رجلا زيد .

وقوله : وكل فِعْل على فَعُل فالعرب قد تسكن وسطه [٣] .

مثاله : كَرْمَ في كَرُمَ زيد ، وتخصيصه الفعل بذلك دون الاسم غير جيد وأجود منه إطلاق القول فيما كان [فَعُل [٢]] من اسم أو فِعْل فيقول : وكل فَعُل فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفا [٨] كما أطلق القول في تخفيف (فَعِل) في باب نَعِم وبَئِس ولم يخص فعلا من اسم [٩] .

وقوله : وإن كان فيه معنى المدح كحبذا [١٠] استجازوا فيه النقل [٣] .

مثاله : حَسُن ذا أدبا ، وينقصه هنا أن يزيد قبل قوله فيه معنى المدح [فعلا ، ويزيد بعد قوله فيه معنى المدح ، وعمله عمل [حَبَّ [١١]] من حبذا [١٢] واستعمل استعمال نِعْمَ وبِئْسَ [واستعمال حبذا [٢]] فيما ذكر فيهما من الأحكام في بابيهما .

---

(١) يعني باب نعم وبئس .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) الجزولية : ٢٩أ .
(٤) الاسراء : ٣٦ .
(٥) تكملة يلتئم بها السياق .
(٦) الجزولية : ٢٩أ ، وبعده : « ... فأن يجمعوا بينه وبين (ذا) أولى » .
(٧) انظر ما سبق ص : ٩٠٧ .
(٨) قد أطلقه سيبويه ومثل للاسم بعَضُد وللفعل بـ (كَرُم) . انظر الكتاب ٢٥٧/٢ ، وكذلك صنع المبرد . انظر المقتضب ٢٥٥/١ وغيرهما .
(٩) انظر ما سبق ص : ٩٠٣ .
(١٠) ب : فحبذا .
(١١) تكملة من : أ .
(١٢) ب : كحبذا .

باب [الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر [1]]

قوله : إذا تنازع فعلان [2] .

يريد [3] طلبه كل واحد منهما من جهة المعنى .

وقوله : معمولا واحدا [2] .

مثاله : قام وقعد زيد .

وقوله : فأكثر [4] .

مثاله : أعطاني وأعطيت زيدا درهما .

وقوله : أعمل فيه الثاني [5] .

مثاله : ضربت وضربني زيد [6] .

وقوله : حذف مع الأول [7] .

أي لم يعمل فيه الأول مرة أخرى فيقال : ضربت زيدا وضربني زيد ، ولم يضمر معه فيقال : ضربته وضربني زيد ، ولكنه يحذف فيقال : ضربت وضربني زيد كما قدمنا .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٩أ . (٣) ب : أي .

(٤) ليست هذه الكلمة في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما : انظر نسخة فاس ٢٩أ ، ونسخة تيمور ٩٠ .

(٥) نص الجزولية ٢٩أ : « فالمختار إعمال الثاني » .

(٦) وفاقا للبصريين ، أما الكوفيون فيرون إعمال الأول ويضمرون في الثاني ما يحتاجه من مرفوع أو منصوب أو مجرور .

انظر : الإنصاف ٨٣/١ – ٩٦ ، التبيين ٢٥٢ – ٢٥٨ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، شرح الكافية ٧٩/١ . وهذا إيثار من الشارح للمذهب البصري .

(٧) الجزولية : ٢٩أ ، وقبله : « وإذا أعمل فيه الثاني ... » .

وقوله : ما لم يكن مرفوعا (١) .

يريد إلا أن يكون الأول يطلب ما عمل فيه الثاني مرفوعا مثاله : ضربني وضربت زيدا أو ضرب وضربت زيدا ، فإذا كان كذلك لم يحذف المرفوع الذي يطلبه الأول لأن الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله لا يستغني عنهما الفعل لفظا ولا معنى فلا يصح حذفه (٢) لكنه يضمر لأن الإضمار ليس بحذف وإن كان بصورة /١٥٩ب الحذف في حال ، فإنه لا يكون كذلك في أخرى يعني إن استتر الضمير المرفوع في حال الإفراد ظهر في حال التثنية والجمع فإن قلت في حال الإفراد : ضربني وضربت زيدا ، قلت في التثنية ضرباني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين ولا يجوز : ضربني الزيدين ولا ضربني وضربت الزيدين ، لأن هذا هو الحذف ، وقد قلنا : إن فاعل الفعل لا يحذف وكذلك مفعوله الذي لم يسم فاعله .

وقوله : أو مفعولا لا يقتصر دونه (٣) .

مثاله : ظنني وظننت زيدا قائما إياه ، وليس قوله في المفعول الذي لا يقتصر دونه بصحيح لأن حذفه في هذا الباب جائز لمكان الدلالة ، وإنما الممنوع في باب ظننت الاقتصار على أحد المفعولين ، وهو الحذف دون دلالة عليه (٤) .

وقوله : ولا يلزم إن لم يكن مرفوعا (٥) .

---

(١) الجزولية : ٢٩أ .

(٢) قال سيبويه : « إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لأن الفعل لا يخلو من فاعل وإنما قلت : ضربت وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » ، الكتاب ٤٠/١ .

(٣) الجزولية : ٢٩أ .

فهو لا يحذف بل يضمر كما يضمر الفاعل .

(٤) قال سيبويه : « .... ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حَسِبَ عبد الله زيدا بكرا ، وظن عمرو خالدا أباك ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو ؟ .... » ، الكتاب ١٨/١ .

(٥) الجزولية : ٢٩أ ، وقبله : « وإذا عمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني .... » .

مثاله : ضربني وضربتُ زيدٌ على حذف الهاء ، وليس ذلك كما قال إلا على مذهب الكوفيين وأما في مذهب البصريين فحذفه قبيح [١] ، ومثال المرفوع : ضربت وضربني زيدا يعني أن المرفوع هنا يضمر ولا يحذف فتقول في التثنية : ضربت وضرباني الزيدين ، وضربت وضربوني الزيدين ، ولا يجوز ضربني فيهما ، لأن ذلك هو حذف الفاعل وهو غير جائز .

وقوله : أو مفعولا لا يقتصر دونه [٢] .

مثاله : ظننت وظننيه زيدا قائما أو ظنني [٣] إياه .

وقوله : إن الضمير هنا لا يحذف [٤] .

ليس بشيء لأن قياس من يحذف المضمر في : ضربني وضربت زيدا ، أن [٥] يحذف الضمير هنا ، وليس من الاقتصار ، والممنوع إنما هو الاقتصار [٦] كما قدمنا .

وقوله : بل منصوبا [٧] .

مثاله : أُعطِيَ وأُكْرِمُ زيدا وتُعْطي وتُكرم زيدا [وأعطي وتكرم زيدا [٨]] .

---

(١) قال أبو حيان : « فإن قلت : ضربني وضربت قومُك جاز عند الكوفيين على قول من قال : زيد ضربت وهو عند البصريين جيد حسن على الحذف ، وزيد ضربت قبيح جدا » ، الارتشاف ٢/١٨٦أ .

وذكر هذا الكلام ابن عقيل في المساعد ١/٤٥٦ .

والمشهور أن الحذف في (زيد ضربتُ) قبيح عند البصريين حتى قال سيبويه « ... ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » ، الكتاب ١/٤٣ ، وانظر : الأمالي الشجرية ١/٧ - ٨ ، الضرائر ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) الجزولية : ٢٩أ ، وقبله : « وإذا عمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني ... » .

(٣) ب : وظنني .

(٤) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية . انظر : نسخة فاس ٢٩أ ، تيمور ٩٠ .

(٥) أ : أو .

(٦) الاقتصار هو الحذف لغير دليل ، والمحذوف للاختصار هو المحذوف لدليل .

انظر فيهما : المغني ٢/٦٧٦ .

(٧) الجزولية ٢٩أ ، وقبله : « ولا يتنازع فعلا المتكلم ولا فعلا المخاطب ، ولا فعلان أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب مرفوعا بل ... » .

(٨) تكملة من : أ .

وقوله : أو مجرورا (١) .

مثاله : أَذْهَبُ وأَمُرُّ بزيد أو تَذْهَبُ وَتمُرُّ بزيد .

وقوله : وأحد هذه الأفعال ..... إلى آخره (٢) .

يعني نحو : أُعْطي ويُكْرم عمرو زيدا ونحو أعني /١٦٠أ ويَمُر عمرو بزيد .

وقوله : مثله مع مثله (٣) .

يعني مثل فعل المتكلم مع فعل المتكلم أو مثل فعل المخاطب مع فعل المخاطب في أنهما لا يتنازعان إلا منصوبا أو مجرورا ، كما لا يتنازع هذان المتماثلان إلا منصوبا أو مجرورا .

وقوله : وفعلا الغائب يتنازعان جميع المعمولات (٣) .

مثاله : قام وقعد زيد وضرب وأكرم خالد وعُنِي ومُرَّ بعمرو يعني بلفظي (٤) الغائب هنا الفعل الذي لم يسند إلى المتكلم ولا إلى المخاطب نحو ما مثلنا به ، فجعل الفعلين في قام وقعد زيد فعلين للغائب ، وجعلهما بعد ذاك متنازعين مرفوعا ولا ينبغي أن يسمى هذان الفعلان فعلين للغائب قبل تنازعهما المرفوع ، فيقول [إن (٥)] فعلي الغائب يتنازعان المرفوع لأن معنى ذلك في الحقيقة أن الفعلين اللذين استقر لهما أنهما للغائب يتنازعان المرفوع بعد ذلك فيكونان للغائب أولا ويتنازعان المرفوع بعد ، وهذا لا يتأتى إذا كان للغائب قد رفعا غائبا فمحال أن يتنازعا بعد ذلك مرفوعا ، لكن المؤلف سماهما فعلين للغائب لأنهما ليس لفظهما لفظ فعل المتكلم ولا لفظ فعل المخاطب (٦) .

---

(١) الجزولية : ٢٩أ .

(٢) الجزولية : ٢٩أ – ب ، وبعده : « وأحد هذه الأفعال مع فعل الغائب ... » .

(٣) الجزولية : ٢٩ب .

(٤) ب : بلفظ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) أ : الغائب .

« باب المصدر الذي يعمل عمل الفعل »

قوله : [لا (١)] لأنه بدل من اللفظ بالفعل (٢) .

يريد بدل من اللفظ العامل فيه مثاله (٣) :-

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيْدِ ... (٤) ... ...

وضرباً زيداً .

وقوله : شرطه أن يقدر (٥) بأن والفعل (٦) .

مثاله : أعجبني ضرب زيدٍ عمراً ، وأراد بهذا الشرط أنه إذا لم يكن المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل العامل فيه ولم يقدر بأن والفعل لم يعمل مثاله (٧) : ضربت ضرباً زيداً (٨) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٩ب ، وقبله : « المصدر الذي يعمل عمل فعله .... » .

(٣) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي .

(٤) من البحر الكامل جزء من بيت مفرد تمامه :-

... ... بَعْدَما أَفْنَانُ رأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِس

العلاقة : الحب ، وتكون العلاقة أيضا مطلق الارتباط في الأمور المعنوية ، وُلَيد : تصغير وليد للتحبيب ، أفنان : جمع فَنَن وهو الغصن وأراد به ذوائب الشعر ، الثَّغام : نبات ينبت خيوطا دقاقا من أصل واحد ، فإذا جف ابيض . المُخْلِس : الكلأ اليابس ينبت في أصله الرطب فيختلط به . الخزانة ١١/٢٣٣ - ٢٣٥ .

الشاهد فيه : (علاقة) مصدر عمل عمل فعله فنصب (أم الوليد) لأنه بدل من اللفظ بالفعل .

الديوان ٤٦١ ، الكتاب ١/٦٠ ، ٢٨٣ ، إصلاح المنطق ٤٥ ، المقتضب ٢/٥٣ ، الأصول ١/٢٣٤ ، ٢/٢٥٨ ، معاني الحروف ١٥٦ ، الأزهية ٨٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٢ ، المباحث الكاملية ١/٢٦٠ ، ٢/١٣٥، شرح الجمل ١/١٨١ ، ٢/٢٤ ، ٢٨٧ ، المغرب ١/١٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٦ ، شرح الكافية ٢/٣٨٦ ، البسيط ١/٢٨٩ (الغرب) ، رصف المباني ٣٨٠ ، تعليق الفرائد ٤/٢٤٣٩ ، الخزانة ١١/٢٣٢ - ٢٣٥ .

(٥) ب : قدر .

(٦) الجزولية : ٢٩ب .

(٧) ب : ومثالي .

(٨) قال الصيمري : « وجميع ما يعمل من المصادر مقدر بأن والفعل المأخوذ منه ، وكل ما لم يجز تقديره بأن والفعل الذي أخذ منه لم يجز أن يعمل عمل الفعل ، وذلك إذا كان توكيدا للفعل كقولك : ضربت ضربا =

وقوله : في أنه لا يلزم معه ذكر الفاعل [١] .

يريد نحو قوله : تعالى : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ ، يتيماً .... ﴾ [٢] .

و [٣] :-

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَومٍ [٤] ... ...

ولابد في اسم الفاعل والصفة المشبهة من الفاعل مضمرا أو مظهرا بخلاف [٥] المصدر ، لأن المصدر يستغني عن الفاعل مظهرا ومضمرا نحو ما ذكرناه ، وإنما قلنا : إن فاعل المصدر في قوله : ﴿ أو إطعام ﴾وفي قوله :-

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رؤوس قَومٍ ... ...

محذوف ، ولم نقل : إنه مضمر في المصدر لأنا قد تقدم لنا آنفا [٦] في باب الإعمال [٧] أن الفرق بين المحذوف والمضمر أن المحذوف لا يظهر في حال التثنية

= وأكلت أكلا ، أو كان الفعل المأخوذ من لفظه عاملا فيه كقولك : ضربت زيدا الضرب الشديد ، فهذا لا يجوز أن يعمل عمل الفعل ، لأنه لا يمكن تقديره بأن والفعل : ألا ترى أنك لا تقول : ضربت أن ضربت ، ولا أكلت أن أكلت ... » ، التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١ .

(١) الجزولية : ٢٩ب ، وقبله : « ويفارق اسم الفاعل والصفة المشبهة ... » .

(٢) تمامها : ﴿ .... ذَا مَقْرُبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ : ١٥] .

(٣) قول المرار التميمي (.... - .....) .

وهو المرار بن منقذ بن عبد بن عمرو بن صدى الحنظلي من بني العدوية ، سعى بجرير عند سليمان بن عبد الملك ولج بينهما الهجاء . انظر : الأغاني ٤٤/٧ - ٤٥ ، المؤتلف والمختلف ١٧٦ ، معجم الشعراء ٤٠٩ .

(٤) بيت مفرد من البحر الوافر عجزه :-

... . أَزَلْنا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

الهام : جمع هامة وهي الرأس ، المقيل : أراد به الأعناق . المقاصد النحوية ٤٩٩/٣ .

الشاهد فيه : « بضرب » فهو مصدر عامل عمل الفعل بدليل نصبه المفعول ولم يذكر معه الفاعل .

الكتاب ٦٠/١ ، ٩٧ ، شرح أبيات سيبويه ٣٩٣/١ - ٣٩٤ ، تحصيل عين الذهب للشنتمري ٩٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١ ، شرح المفصل ٦١/٦ ، شرح الجمل ٢٤/٢ ، المنهاج الجلي ١٨٤أ ، شرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٤١٧ ، المقاصد النحوية ٤٩٩/٣ - ٥٠٠ .

(٥) ب : خلاف .

(٦) ب : أيضا .

(٧) انظر ما سبق ص : ٩١٢ .

والجمع ، والمضمر يظهر في حال التثنية والجمع . فلما كان الفاعل ها هنا لا يظهر أبدا لا في الإفراد ولا في التثنية ولا في الجمع ، وإنما نقول في ذلك كله ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾ (١) أردت واحدا أو اثنين أو جمعا ، وكذلك :-

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رؤوس قَومٍ (٢) ... ...

لا نقول فيه إلا هكذا لا يتصل (٣) به ضمير تثنية ولا جمع إن أردت به التثنية والجمع فقلنا (٤) في الفاعل في هذا النوع إنه محذوف ولم نقل إنه مضمر لهذا الذي ذكرناه .

وإنما كان اسم الفاعل والصفة لا يستغنيان عن الفاعل والمصدر يستغني (٥) عنه حيث لم يُبْنَ له ، واسم الفاعل والصفة لا يستغنيان عنه لأنهما مبنيان للموصوف (٦) بهما [له (٧)] [وهو الفاعل أو المفعول كما بُني للفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله فلم يستغنيا عنهما كما لم يستغن بالفعل عنهما (٨)] .

وقوله : وأنه إن أضيف إلى المعرفة تعرف (٩) .

يريد على كل حال بمعنى الماضي كان أو بمعنى المستقبل أو بمعنى الحال ،

---

(١) تمامها : ﴿ .... ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ : ١٥] .

(٢) سبق تخريجه ص ٩١٦ هـ ٤ .

(٣) أ : لا تصل ، ب : لا بصل ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) ب : قلنا .

(٥) ب : لا يستغني .

(٦) قال ابن جعفر : « المصدر لا يضمر فيه الفاعل ، واسم الفاعل والصفة يضمر فيهما فاعلها ، وذلك بأن المصدر اسم جنس جامد يجري مجرى الماء والتراب ، فلم يتحمل الفاعل بل حذف معه ، بخلاف اسم الفاعل والصفة فإنهما لاشتقاقهما تنزلا منزلة الفعل فتحملا الفاعل مضمرا تحمل الفعل له » ، المنهاج الجلي ١٨٤أ . وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٩٥/٢ ، المباحث الكاملية ١٣٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص١١١ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : ٢٩ب .

وليس كذلك اسم الفاعل لأنه تفترق أحكامه بحسب اختلاف معناه من ذلك ولا الصفة فإن إضافتها غير محضة ، والدليل على أن إضافة المصدر معرفة أنك تقول : عجبت من ضرب زيدٍ عمرا الشديدِ ، ولا تقول : عجبت من ضربِ زيدٍ عمرا شديدٍ على النعت فلو [١] كانت إضافة المصدر /١٦١أ إلى المعرفة لا تُعَرِّف [٢] لم يمنع نعته بالنكرة بخلاف اسم الفاعل والصفة [٣] .

وقوله : وأن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام [٤] .

يريد أن أقوى عمل المصدر عمله منونا ثم معرفاً بالإضافة ثم معرفا بالألف واللام [٥] ؛ من حيث كان نكرة إذا كان منونا ومعرفة إذا كان مضافا أو معرفا بالألف واللام ، إلا أن تعريف الإضافة غير لازم [في كل موضع [٦]] كتعريف الألف واللام [٧] ، وهو – أعني المصدر – إنما يعمل عمل الفعل فكان أولى [٨] ما يعمل عمله ما أشبهه في التنكير وجاز أن يعمل معرفة لأنه لم يعمل – أعني المصدر – بالشبه [للفعل [٦]] إنما عمل بالنيابة [مناب أن والفعل [٩]] [٦] فلا يبالي بالشبه [للفعل [٦]] ، إلا أنه

---

(١) ب : فان .

(٢) ب : تعرب .

(٣) قال اللورقي – عن إضافة المصدر – : إنه يتعرف « بالإضافة على كل حال أعني أريد به الحال أو المستقبل أو المضي بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يتعرف منه بالإضافة إلا المراد به المضي وبخلاف الصفة المشبهة فإنها لا تتعرف بالإضافة أصلا ، وذلك لقوة الاسمية في المصدر فكانت إضافته محضة كالأسماء الجوامد » ، المباحث الكاملية ١٣٧/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٩ب .

(٥) قال أبو علي الفارسي : « وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول ثم المضاف ، ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللام معملا في التنزيل » ، الإيضاح العضدي ١٦٠ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « .... (الرجل) أعرف من (غلام الرجل) لأن تعريف (الرجل) تعريف الأفراد ، وتعريف (الغلام) تعريف الإضافة ، فالتعريف سار إليه من اسم آخر غيره ، وليس كذلك الرجل » ، شرح المقدمة المحسبة ١٧١/١ .

(٨) ب : أول .

(٩) انظر ما سبق ص : ٩١٥ .

إذا اجتمعت النيابة والشبه [للفعل [(١)]] كان [العمل [(١)]] أحسن ، وليس اسم الفاعل كذلك بل أقوى عمله إذا كان معرفا بالألف واللام [التي بمعنى الذي لأنه يعمل كذلك في الأحوال كلها من المضي والاستقبال والحال ، فإذا لم تكن فيه الألف واللام بمعنى الذي لكن للعهد مجردا [(٢)] من معنى الذي لم تعمل أصلا [(١)]] ، وإن [(٣)] لم تكن فيه الألف واللام [أصلا [(١)]] لم تعمل إلا في الحال والاستقبال ولا الصفة المشبهة لأنها لاحقة بما شبهت به [فكأنها هو [(٤)]] [لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوته [(١)]] .

وقوله : وأنه ليس وصفا [(٥)] .

يريد وهما وصفان [(٦)] ، أعني اسم الفاعل والصفة المشبهة .

وقوله : وأنه لا يفتقر في كونه عاملا إلى أن يعتمد [(٥)] .

يريد وكل واحد من اسم الفاعل والصفة المشبهة يفتقر إلى الاعتماد [(٧)] .

وقوله : لا يعتبر الزمان في إعماله [(٥)] .

أي أن المصدر يعمل سواء كان بمعنى المضي أو بمعنى الحال والاستقبال واسم الفاعل والصفة يعتبر الزمان في إعمال كل واحد منهما .

وقوله : أنه يضاف إلى الفاعل [(٨)] .

يعني أن المصدر يضاف إلى الفاعل ، واسم الفاعل المتعدي لا يضاف إليه [(٩)] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) أ ، ب : مجرد ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) ب : واذا .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٢٩ب .

(٦) بعده في أ : إنها بالمصدر ، ولم أر وجها لهذه الزيادة .

(٧) ب : اعتماد .

(٨) الجزولية : ٢٩ب ، وقبله : « ويفارق المتعدي منه اسم الفاعل المتعدي في أنه .... » .

(٩) قال الصيمري : « وإنما جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول جميعا ، ولم يجز في اسم الفاعل أن يضاف إلا إلى المفعول لا غير ، لأن المصدر غير الفاعل وغير المفعول فجازت إضافته إلى كل واحد منهما ، فتعلقه بالفاعل لأنه منه وقع ، وتعلقه بالمفعول لأنه عليه وقع » ، التبصرة والتذكرة ٢٤٠/١ – ٢٤١ .

وقوله : /١٦١ب والعاري من الألف واللام [منه (١)] مطلقا (٢) .

[يريد ويفارق المصدر العاري من الألف واللام مطلقا (١)] اسم الفاعل العاري من الألف واللام مطلقا ، فحذف المفعول من ذلك لدلالة سياق الكلام عليه والمعنى ، وذلك أن الفاعل [في الكلام الأول (٣)] مجانس للمفعول ، [فكذلك هو في الثاني (٣)] والمعنى على ذلك فجاز حذف ما دل عليه السياق والمعنى .

ومعنى مطلقا في الموضعين أي متعديا كان أو غير متعد أي أنه يفارقه فيما ذكر من تقديم المعمول فيجوز في اسم الفاعل من ذلك ويمتنع في المصدر .

وإنما خص العاري من الألف واللام ، لأن الذي فيه الألف واللام مساوٍ للمصدر في أنه لا يتقدم على واحد منهما ما عمل فيه [وإن اختلفت العلة في امتناع التقديم فيهما ، فامتناعه في اسم الفاعل لأنه صلة للألف واللام وامتناعه في المصدر (٤) لأنه صلة للمصدر (٥) لا للألف واللام (١)] .

وقوله : مطلقا (٦) .

مثاله : أنك تقول : عمرا زيد ضارب وإلى زيد عمرو قائم ، ولا تقول : زيدا أعجبني ضربُ عمروٍ ولا إلى زيدٍ أعجبني قيامُ عمرو .

وقوله : والصفة المشبهة في أنه ينصب المفعول به وأنه يعمل في الأجنبي (٦) .

أي ويفارق المصدر الصفة المشبهة فيما ذكر فأوهم ذلك أن مفارقته – أعني مفارقة المصدر في ذلك كله للصفة المشبهة – يختص بها المصدر دون اسم الفاعل ،

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٩ب ، وبعده : « .... في أنه لايتقدم عليه شيء مما يعمل فيه » .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ ، ب : الصفة ، ولعل الصحيح ما أثبته .

(٥) قال الصيمري : « ولا يجوز تقديم ما عمل فيه المصدر عليه ، لأنه في صلته ، والصلة لا تتقدم على الموصول » ، التبصرة والتذكرة ٢٤١/١ .

(٦) الجزولية : ٢٩ب .

وهما معا – أعني المصدر واسم الفاعل – يفارقان الصفة في ذلك كله ، وإنما أوهم كلامه ذلك لأنه [١] قد ذكر أولا ثلاثة أشياء : وهي المصدر واسم الفاعل والصفة ، ففرق بين المصدر وبينهما في وجوه ، فإذا ذكر بعد ذلك مفارقة المصدر وحده للصفة المشبهة في وجوه أخر أوهم ذلك أنه لا يفارقها في تلك الوجوه إلا المصدر وحده ، وكل واحد من المصدر واسم الفاعل يفارقانها فيهما [٢] .

وقوله : ذلك في تابع ما يضاف إليه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى [٣] .

مثاله : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمرو وعمرا ، إن كان (زيد) مفعولا والمصدر مراد به معنى : أن وفعل [٤] /١٦٢أ وفاعل مقدر كأنه : أن ضربت . ومثاله أيضا : أعجبني ضرب زيد العاقلِ والعاقلُ إن كان (زيد) فاعلا والمصدر مراد فيه أن وفعل فاعل مبني لزيد لا لغيره ، وكذلك أيضا تقول : ضرب زيدٍ العاقلِ والعاقلَ إن كان (زيد) مفعولا والمصدر مراد فيه معنى أن وفعل مفعول مبني له .

---

(١) ب : لأن .
(٢) فيهما في نصب المفعول به والعمل في الأجنبي . انظر : المباحث الكاملية ١٤١/٢ – ١٤٢ .
(٣) الجزولية : ٢٩ب .
(٤) معادة في : أ .

« باب العدد »

قوله : [ومداره (١)] على اثنتي عشرة (٢) .

يعني الكلم من واحد إلى عشرة ومائة وألفا .

قوله : فلغة العرب المشهورة أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه إن أرادوا الإفراد (٣) .

يعني أنهم يقولون رجل أو غلام أو كتاب أو ما أشبه ذلك ، ويوهم هذا الكلام أنه لا يقال واحد اثنان ولم يرد ذلك ، وإنما أراد به أنه لا يقال : واحد كتب .

ثم قال : في اللغة المشهورة فأوهم أن ثم لغة غير مشهورة يقال [فيها ذلك (٤)] ، وليس ذلك كما أوهم ، وإنما يقال [واحد كتب أو اثنا كتب (٤)] في الضرورة كقوله (٥) :-

---

(١) تكملة من : أ . ومداره : أي مدار العدد .

(٢) الجزولية : ٢٩ب ، وقبله : « العدد أربع طبقات .... » .

(٣) الجزولية : ٢٩ب ، وقبله : « وإذا أردت أن تعد أشخاصا من جنس .... » .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - خِطَام بن نصر بن رباح بن عياض بن يربوع المجاشعي ، يعرف بخطام الريح ، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم . انظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ١١٢ ، الخزانة ٣١٨/٣ .

ب - جَنْدَل بن المثنى الطَهَوِي نسبه إليه الهروى في شرح الفصيح ٨٤ ، المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ .

جـ - دكين بن رجاء الفقيمي الراجز ، ترجمته في : الشعر والشعراء ٦١٠/٢ - ٦١٢ ، سمط اللآلىء ٢١٤/١ ، نسبه إليه الهروى في شرح الفصيح ٨٤ .

د - سلمى الهذلية نُسبِ البيت إليها في المقاصد النحوية ٤٨٦/٤ .

هـ- شماء الهذلية نسب البيت إليها في الدرر اللوامع ٢٠٩/١ .

والمشهور أن القائل هو خِطام المجاشعي وبهذا جزم ابن الأعرابي انظر : فرحة الأديب ١٥٨ ، والبغدادي في الخزانة ٤٠٣/٧ .

....   ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ [١]

وصواب هذا أن يقال فلغة العرب في غير الضرائر أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه إن أرادوا الإفراد .

وقوله : فإن أرادوا التثنية ثَنَّوا ذلك المفرد [٢] .

أي قالوا : رجلان وغلامان وكتابان وما أشبه ذلك ، ولم يقولوا : اثنا رجال ولا اثنا غلمان ولا اثنا كتب إلا في الضرورة [٣] كما قدمناه من قوله :-

ثِنْتَا حَنْظَلِ

[وقوله : فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين [٢] .

---

(١) من الرجز من أرجوزة مطلعها :-

يارب بيضاء بِوُعْسِ الأَرْمُلِ

وقبل بيت الشاهد :-

كأن خُصْيَيه من التدلـدل

ويروى : (سحق جراب) الحماسة ٤٣٢/١ .

بيضاء : امرأة حسناء ، وُعْس : جمع وعساء وهي أرض لينة ذات رمل ، والأرمل : جمع رمل . التدلدل : تحرك الشيء المعلق واضطرابه ، ظرف العجوز : الجراب الذي تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه ؛ الحنظل واحدها حنظلة .

انظر الخزانة ٤٠٢/٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ . وقال البغدادي : « شبه خصيتيه في استرخاء صفنهما وتجلجل بيضتهما ، حين شاخ . واسترخت جلدة استه ، بظرف عجوز فيه حنظلتان » ، الخزانة ٤٠٢/٧ .

الشاهد في قوله : (ثنتا حنظل) وحقه أن يقول : (حنظلتان) فقال هذا للضرورة .

الكتاب ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، الحماسة ٤٣٢/١ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المقتضب ١٥٣/٢ ، التكملة ١١٨ ، شرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ - ٣٦٣ ، المنصف ١٣١/٢ ، شرح الفصيح ٨٥ ، المصباح ١٩٢ب ، فرحة الأديب ١٥٨ - ١٦٠ ، المخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، ٩٨/١٦ ، ٨٩/١٧ ، ١٠٠ ، تهذيب إصلاح المنطق ٤٠٧ ، المفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢٠/١ ، شرح المفصل ١٦/٦ ، ١٨ ، المباحث الكاملية ٢٢٣/١ ، ١٤٤/٢ ، شرح الجمل ١٤٠/١ ، شرح الكافية ١٥٦/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ - ٤٨٧ ، الخزانة ٤٠٠/٧ - ٤٠٧ ، الدرر اللوامع ٢٠٩/١ .

(٢) الجزولية : ٣٠أ .   (٣) ب : الضرائر .

يعني ثلاثة وأربعة وما فوق ذلك [1]] .

وقوله : وصيغ الجمع [2] .

يعني بذلك نحو : رجال وأفراس وكلاب .

وقوله : فيما تتناول في لغتهم [3] .

يعني بذلك ما يتناوله من العدد ويراد بها منه .

وقوله : وأسماء العدد [2] .

يعني ثلاثة وأربعة وما فوق .

وقوله : نصوص [2] .

يعني فيما يراد بها من العدد .

(وقوله : فيما يراد بها من العدد .

يريد إلى أسماء العدد) [4] .

وقوله : وأضافوه في الأكثر إلى جمع القلة [5] .

مثاله : /١٦٢ب ثلاثة أكلب ، [أي عدلوا على أن يقولوا إذا أرادوا الثلاثة والأربعة رجالا إلى أن قالوا : إذا أرادوا ذلك المعنى : ثلاثة رجال فأتوا بالنص على العدد الذي هو ثلاثة وأضافوه بعد ذلك إلى رجال لأن ثلاثة لا يعين المعدود ، وإن نصب على العدد فأضافوه إلى النص على العدد النص على المعدود [6]] .

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) الجزولية ٣٠أ .
(٣) الجزولية : ٣٠أ ، وقبله : « ليست نصوصا ... » .
(٤) ما بين القوسين مكرر في : أ .
(٥) الجزولية : ٣٠أ ، وقبله : « عدلوا إلى النص فقالوا : ثلاثة في المذكر ، وثلاث في المؤنث فجعلوا العدد نصا ... » .
(٦) تكملة من : أ .

واستظهر بقوله في الأكثر على ما جاء من قولهم : ثلاثة كلاب ، وإنما قياسه أن يقال ثلاثة أكلب لأنه لا يضاف كما تقدم إلا إلى جمع القلة (١) ، فوضعوا جمع الكثرة موضع جمع القلة (٢) ، وإن كان (٣) إنما يجيء – أعني ثلاثة كلاب (٤) – في الضرورة لا في السعة (٥) ، كما (٦) أوهمت عبارة سيبويه (٧) [خلاف ذلك (٨)] [فقد قال الله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ .... ﴾ (٩) فوضع (١٠) جمع الكثرة موضع جمع القلة (١١)] (١٢) .

وقوله : إن كان للاسم (١٣) .

---

(١) قال الفارسي : « ... لم يضف ثلاثة وبابه في الأمر الشائع العام إلى الكثرة ، إنما بابه أن يضاف إلى أدنى العدد ، فإن قلت : هَلَّا كان كثلاثة شسوع وثلاثة قروءا ، فإن ذلك لا يجب ، لأن إضافة هذا إلى الكثير ليس الوجه والقياس » ، الشيرازيات ٨٣أ .

(٢) بعده في ب : ضرورة .

(٣) ب : لأن هذا .

(٤) ب : أكلب .

(٥) بعده في أ : عند سيبويه .

(٦) ب : وإن .

(٧) قال سيبويه : « وقد تجيء : خمسة كلاب ، يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أي هذا من هذا الجنس » ، الكتاب ١٧٦/٢ – ١٧٧ ، ثم قال بعد ذلك : « ... وسألت الخليل عن : ثلاثة كلاب ، فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قرود ونحوها ، ويكون : ثلاثة كلاب على غير وجه : ثلاثة أكلب ، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب » ، الكتاب ٢٠٢/٢ .

وهذه من مسائل المبرد التي أخذها على سيبويه ورد ابن ولاد على المبرد فيها . انظر المقتضب ١٥٦/٢ ، وحاشية المحقق – رحمه الله تعالى – ص١٥٦ هـ ٣ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) الآية : ﴿ والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ... وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ باللهِ واليومِ الآخرِ ، وبُعُولتهنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ في ذلك إنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً ، ولَهُنَّ مِثْلُ الذي عَلَيْهِنَّ بالمَعْرُوفِ ، وللرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجةٌ واللهُ عَزِيزٌ حَكِيم ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

(١٠) أ : موضع . ولعل الصواب ما أثبت .

(١١) بمثل ذلك رد المبرد على سيبويه . انظر المقتضب ١٥٦/٢ .

وقد رد ابن ولاد على المبرد قوله فقال في معرض رده : « ... إنما الأصل في قليل (فُعْل) (أفعل) وقد ترك استعماله ألبتة في (قرء) واستغنوا عنه بفعول ، وإذا لم يستعملوا أقل الحقيقتين على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صيروه يقوم مقام الأقل » ، الانتصار ٢٩٦ .

(١٢) تكملة من : أ .

(١٣) الجزولية : ٣٠أ ، وبعده : « .... المعدود » يعني إن كان للاسم المعدود جمع قلة .

استظهر بهذا القيد على مثال قولهم : ثلاثة دراهم [١] لأنه لا جمعَ قلة لدرهم [٢] وكذلك ما أشبهه [٣] .

وقوله : رافع لما يوهمه ما يضاف إليه العدد من التذكير [٤] .

أي أن أسماء الأعداد موضوعة على التأنيث ، فلو عد بها المذكر بغير هاء لم يكن ثم ما يحرز أنها مؤنثة لا من جهة اللفظ لأنه لا علم فيها للتأنيث ولا من جهة المعنى لأن المراد بها مذكرون .

وقوله : وإن شئت [قلت [٥]] لأن أول العدد مؤنث [٦] ... إلى آخره .

يريد أن الأعداد كلها [من الثلاثة إلى العشرة مؤنثة [٥]] في [أصل [٧]] وضعهم بعلامة مرة وبغير علامة أخرى ، والتأنيث بالعلامة هو الأصل للتأنيث بغير علامة .

وقوله : وبناء النيف في أحد عشر وبابه [٨] .

يعني أحد من أحد عشر ، وثلاثة من ثلاثة عشر وكذلك ما أشبههما مما كان أولا من المركبين [لأنه نيف على العقد [٥]] إلا ما استثنى [٩] .

---

(١) ب : درهم . (٢) ب : الدرهم .

(٣) قال سيبويه : « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فإنه يكسر على مثال مفاعل ، وذلك قولك : ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر .... فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا ... » ، الكتاب ١٩٧/٢ .

وقال المبرد : « فإذا جاوزت الثلاثة استوى البناءان ، وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد » ، المقتضب ١٥٨/٢ ، والبناءان يعني بناء القلة وبناء الكثرة .

(٤) الجزولية : ٣٠أ ، وقبله : « وإثبات الهاء في عدد المذكر ... » وبعده « .... ولا يحتاج إليها في المؤنث لعدم الموهم » .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٣٠أ ، وبعده : « ... والمذكر أول فطوبق بينهما » .

(٧) تكملة من : ب . (٨) الجزولية : ٣٠أ .

(٩) يعني ما استثناه الجزولي – رحمه الله تعالى – وهو اثنا عشر وأختاه . انظر الجزولية ٣٠أ .

وقوله : لوقوع العقد [١] موقع هاء التأنيث [٢] .

أي : أنه [٣] مركب مع ما قبله بعد أن كان ما قبله مفردا ، فكان العقد فيه مع ما قبله كهاء التأنيث مع ما قبلها [٤] .

وقوله : لأن العقد إنما وقع /١٦٣أ منها موقع النون [٥] .

يريد : أن هذه الأسماء المركبة كلها تضاف فتقول أحد عشرك وثلاثة عشرك وأربعة عشرك إلا اثني عشر فإنك لا تقول : اثنا عشرك ، وسبب ذلك أن زيادتي التثنية لا تزادان إلا معا ، فإذا حذفت النون للتركيب كما تحذف التنوين [٦] للتركيب طلبت بها الزيادة الأولى لأنها لا تزاد إلا معها ، فأقمنا الاسم المركب الذي كان سبب حذفها مقام النون ، (فكما لا يجمع بين النون) [٦] والإضافة كذلك لا يجمع بين الاسم المركب في اثني عشر والإضافة وليس في بقية الأسماء المركبة ما يطلب بأن يقام الاسم الثاني من المركبين مقام التنوين كما كان في اثني عشر ما يطلب بأن يقام الاسم الثاني من المركبين فيه مقام النون فلذلك جازت إضافة جميعها إلا اثني عشر فهذا مراده بقوله : لأن العقد إنما وقع منها موقع النون ، أي فلم يكن آخر النيف في اثني عشر وأختيه [٧] في تقدير التوسط فيجب له البناء بل هو في تقدير التطرف [٩] لكون العقد منها في موضع النون ، والنون إنما تلحق الاسم بعد كماله وبني عشر منه لوقوعه منه موقع النون .

وقوله : وفتح آخر العقد طلبا للتخفيف [٩] .

---

(١) ب : العدد .

(٢) الجزولية : ٣٠أ .

(٣) ب : لأنه .

(٤) قال اللورقي : « والحاصل أن الأول بني لأنه صدر الكلمة وخص بالفتح لوقوع الثاني موقع هاء التأنيث ، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث » ، المباحث الكاملية ١٤٨/٢ .

(٥) الجزولية : ٣٠أ ، وقبله : « .... لم يبن اثنا عشر وأختاه ... » .

(٦) معاد في : أ .

(٧) أختاه هما : اثنتا عشر وثنتا عشر . انظر : المنهاج الجلي ١٨٩ب .

(٨) ب : التصرف .

(٩) الجزولية : ٣٠أ ، وقبله : « وفتح آخر النيف لشبهه بما قبل هاء التأنيث .... » .

أي لأن الاسمين قد صارا [(١)] بمنزلة اسم واحد ، فصار اسما واحدا طويلا فوجب أن يكون بناؤه على أخف الحركات .

وقوله : ويجوز الإسكان في ياء ثماني عشر وربما حذفت وفتح النون [(٢)] .

أحسن من هذا يجوز الفتح في ياء ثماني عشرة لأن الإسكان هو الأصل في الياء إذا كان آخر الاسم الأول من الاسمين المجعولين اسما واحدا نحو معد يكرب ، والفتح فيها إنما هو بالحمل على المذكر في قولك ثمانية عشر رجلا [(٣)] ، وأما حذف الياء وفتح النون فمبني على لغة من يجعل آخر هذا الاسم النون ويحذف الياء فيقول : عندي من الجواري ثمانٌ ورأيت من الجواري ثماناً ومررت منهن بثمانٍ [(٤)] قال [(٥)] :-

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ [(٦)]

وجاءت في بعض الحديث « صَلّى ثَمَانَ رَكَعَات » [(٧)] بحذفِ الياء وفتح النون وهو على هذا .

---

(١) ب : صار . (٢) الجزولية : ٣٠أ .

(٣) قال ابن يعيش : « فأما ثماني عشرة ففيها لغتان : فتح الياء وهو الأكثر وتسكينها ، فمن فتحها فإنه أجراها مجرى أخواتها من نحو : ثلاثة عشر وأربعة عشر ؛ لأن العلة واحدة ، ومن أسكن فإنه شبهها بالياء في معدي كرب وقالي قلا » ، شرح المفصل ٢٧/٦ .

(٤) أجاز الكوفيون حذف هذه الياء وجعل الإعراب على نون (ثمان) في الشعر . انظر : الخزانة ٢٦٥/٧ .

(٥) رجز لم يعرف قائله .

(٦) من بحر الرجز وأنشدوا قبله :-

إنَّ كُرَيًّا أَمَةٌ مِيسَانُ

كريا : اسم أمة ، ميسانُ : بكسر الميم من الميس وهو مصدر ماس يميس ميسا وميسانا وهو التبختر ، الثنايا : مقدم الأسنان ، وأراد هنا الرباعيات مع الثنايا ، والثغر المبسم . الخزانة ٣٦٦/٧ .

تهذيب اللغة ١٠٧/١٥ ، المقتصد ١٠٣٠/٢ ، الغرة ١٣٩/٢أ ، شروح سقط الزند ١٢١٩/٣ ، الكشاف ٤٦/٤ ، البديع ٤٨٩/٢ ، المباحث الكاملية ١٥٠/٢ ، شرح الجمل ٢١٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٦٧٤/٣ ، شرح الجزولية ٢/ص١١٩ ، شرح الكافية ١٥٢/٢ ، المساعد ٨٣/٢ ، اللسان ١٠٣/٤ (ثغر) ، ٨١/١٣ (ثمن) ، الخزانة ٢٦٥/٧ - ٢٦٧ .

(٧) ورد هذا في الحديث البخاري من عدة طرق عن ابن أبي ليلى قال : « ما أنبأ أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانيء ، ذكرت أن النبي ﷺ يوم فتح مكة اغتسل في بيتها وصلى ثمان ركعات ، فما رأيته صلى صلاة أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود » ، فتح الباري ٥٧٨/٢ . =

[وقوله] : وكل موضع كان المعدود فيه نوعا من العدد (١) .

مثاله : ثلاث مائة وثلاثة آلاف .

وقوله : إلا في الشعر (٢) .

مثاله قوله (٣) :-

ثَلاثُ مِئِينٍ للمُلُوكِ وَفَى بِهَا   رِدَائِي وَجَلَّت عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ (٤)

= عن عائشة رضي الله عنها قالت : « صلى النبي ﷺ العشاء ، ثم صلى ثمان ركعات ، وركعتين جالسا ، وركعتين بين النداءين ، ولم يكن يدعهما أبدا » ، فتح الباري ٤٢/٣ .

وعند مسلم عن ابن عباس قال : « صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمانَ ركعات في أربع سجدات ، وعن علي مثل ذلك » ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٣/٦ .

وقد ورد هذا الحديث برواية « ثماني ركعات » في البخاري عدة مرات ولا شاهد فيه ، انظر : فتح الباري ٤٦٩/١ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به ، ٥١/٣ ، باب صلاة الضحى في السفر ١٩/٨ ، باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح .

(١) الجزولية : ٣٠ب .

(٢) الجزولية : ٣٠ب ، وقبله : « فلابد فيه من تفسير التفسير إن لم يكن عند السامع معلوما ، وقولهم : ثلاثمائة الأصل مئات ومئين ومئون لكن رفضوه إلا في الشعر » .

(٣) القائل هو الفرزدق .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تَحِنُّ بِزَوْرَاء المدينةِ نَاقَتِي   حَنِيْنَ عَجُولٍ تَبْتَغِي البَوَّرائِمِ

العجول : الثكلى الحزينة . البَوّ : جلد الحوار يملأ تبنا ترأمه الناقة . ثلاث : يعني ثلاث ديات . الأهاتم : بنو الأهتم بن سنان بن سمي ، وإنما سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب . الخزانة ٣٧١/٧ .

ورواية الديوان :-

فِدى لِسُيوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بها   ... ...

ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : (ثلاث مئين) حيث جاء على الأصل المرفوض لأنهم قالوا ثلاثمائة .

الديوان ٣١٠/٢ ، المقتضب ١٦٧/٢ ، المفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢٤/٢ ، ٦٤ ، شرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، المباحث الكاملية ١٥٤/٢ ، شرح الكافية ١٥٣/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨٠/٤ - ٤٨١ ، تعليق الفرائد ٢٠٣٧/٣ (ر) الخزانة ٣٧٠/٧ - ٣٧٥ .

« باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد » .

قوله : إنما لم ينصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه (١) .

مثاله : ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ونحوه .

وقوله : لأنه يلزم عنه أن يكون فاعلا مفعولا (١) .

إنما وجب ذلك لأنه إنما ينصب بمعنى [الفعل (٢)] المستقبل أو فعل الحال فيكون المعنى هذا يَثْلُثُ الثلاثة وهو أحد الثلاثة فيكون فاعلا لأنه فاعل يثلث ومفعولا لأنه أحد الثلاثة التي هي مفعولة .

وقد كان حقه أن يقول (٣) : إنما لم ينصب فَاعِل الذي لفظه كلفظ اسم العدد موافقه وأما إذا قال المشتق من اسم العدد فإنما يقال هذا فرقا بينه وبين فاعل من هذا الباب الذي (٤) هو مشتق من الفعل أو من المصدر على الاختلاف في اسم الفاعل ، فقد أعطي ذلك أنه ليس باسم فاعل ، وإذا لم يكن اسم فاعل لم يكن من الأسماء العاملة عمل الفعل ، وإذا لم يكن منها لم يحتج إلى الاعتذار عن كونه غير ناصب لأنه إذ ذاك كما جاء من الأسماء على فاعل وليس باسم فاعل كالكاهل (٥) والغارب (٦) ، وهذا النوع لا يحتاج إلى الاعتذار عن كونه لا ينصب (٧) .

---

(١) الجزولية : ٣٠ب .	(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : يقال .	(٤) ب : التي .

(٥) الكاهل : مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى فيه سِتُّ فِقَر ، اللسان ٦٠١/١١ (كهل) .

(٦) الغارب : الكاهل من الخف وهو ما بين السنام والعنق ، وقيل مقدم السنام والذروة أعلاه ، وغارب كل شيء أعلاه . اللسان ٦٤٤/١ (غرب) .

(٧) قال ابن جعفر : « والمعتمد ما قدمته من أن ثالثا هذا غير مأخوذ من فعل ولا مصدر ، وإنما هو مشتق من أسماء العدد ، فهو على التحقيق ليس باسم فاعل ، بل هو من الأسماء التي جاءت على (فاعل) ليست بأسماء فاعل كالكاهل والغارب ، وإذا كان كذلك لم يكن من الأسماء العاملة ، وإذا لم يكن من الأسماء العاملة لم يحتج إلى الاعتذار عن عدم عمله كالكاهل والغارب ونحوهما » ، المنهاج الجلي ١٩٣أ .

وقوله : ويلزم عنه أيضا إذا أضيف كما يضاف اسم الفاعل (١) [إضافة اسم الفاعل (٢)] المتعدي إلى الفاعل (٣) .

إنما يلزم ذلك لأنه قد أضيف ثالث إلى الثلاثة وهو أحدها ، فإن كان اسم فاعل فقد أضيف اسم الفاعل في إضافته إلى الثلاثة إلى فاعله ، لأن فاعل الثالث هو الفاعل المضمر فيه في (٤) المعنى وهو أحد الثلاثة ، والثلاثة مفعول بالثالث فالفاعل إذن أحد الثلاثة /١٦٤أ وقد أضيف إليه اسم الفاعل إن كان ثالث اسم فاعل ، وإن لم يكن اسم فاعل ، ولكنه اسم بمعنى أحد الثلاثة بنى على بناء الكاهل والغارب جاز ذلك وتخصيصه اسم الفاعل المتعدى بمنع إضافته إلى الفاعل يقتضي جواز ذلك في غير المتعدي .

وكذلك قوله بعد : وذلك مما ينفرد به المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل وما في حكمهما .

هو نص أيضا على أن صفة الفاعل لا تضاف إلى الفاعل [وهذا كله خطأ لا تجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل (٥)] بوجه لا كانت الصفة متعدية ولا غير متعدية ، كما لا يجوز في : مررت برجل ضارب أبوه زيدا ضارب أبيه زيدا ، وكذلك لا يجوز في : مررت برجل قائم أبوه قائم أبيه (٦) ، ولذلك منع النحويون المعول عليهم : مررت برجل حَسَنِ وَجْهِه بالإضافة إلى الوجه (٧) ، وإنما غرَّه من هذا قولهم : مررت

---

(١) في الجزولية : ٣٠ب : « كما يضاف اسم الفاعل إلى منصوبه إضافة .... » .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ٣٠ب .

(٤) معادة في : أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) قال الصيمري : « ... وأما اسم الفاعل فهو الفاعل كقولك : زيد ضارب ، فضارب هو زيد ، فلم تجز إضافة إلى نفسه ، وجازت إضافته إلى المفعول لأنه غيره » ، التبصرة والتذكرة ٢٤١/١ .

(٧) أجازه سيبويه في الشعر قال : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه وذلك ردئ .... » ، الكتاب ١٠٢/١ ، قال الزجاجي : « والوجه الحادي عشر : أجازه سيبويه وحده ، وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه ؛ باضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ ؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه وهو كما قالوا » ، الجمل ٩٨ ، فسيبويه لم يجزه كما يظهر من كلامه ، وإنما أجازه الزمخشري . انظر : المفصل ٢٣١ ، ونسب =

برجل حسن الوجه وقائم الأب ، فتخيل أن الصفة في ذلك مضافة من الرفع ، وإنما هي مضافة من النصب على التشبيه بالمفعول ، والمفعول غير الفاعل فصحت الإضافة لمكان الغيرية (١) ، فإذا لم ينصب الفاعل [على (٢)] التشبيه لم تكن الإضافة لأن الإضافة في ذلك تكون إضافة الشيء إلى نفسه وذلك غير جائز ، ألا ترى أنه لم تجز الإضافة في قولهم : مررت برجل حَسَنٍ وَجْهِهِ - أعني إضافة حَسَنٍ [إلى (٣)] الوجه - كما كان الوجه في ذلك لا يكون منصوبا لأن الضمير لم ينقل من وجه إلى الصفة كما نقل في قولك : مررت برجل حَسَنِ الوجه .

وقوله : وما في حكمهما (٤) .

يعني اسم المفعول غير المتعدي المشبه باسم المفعول المتعدي .

وقوله : ولا يلزم ذلك في رابع ثلاثة (٥) .

لأن الرابع ليس أحد الثلاثة ، ولكنه بمعنى مصير (٦) الثلاثة أربعة ومتمم الثلاثة أربعة .

وقوله : قلت حادي عشر [أحد عشر (٧)] وحادية عشر إحدى عشر .

أتى في ذلك بالاسمين مفتوحين ، وليس المذكر في ذلك كالمؤنث ، لأن المذكر من ذلك يجوز تسكين يائه في ذلك (٨) .

= إلى الكوفيين إجازتها . وانظر : إصلاح الخلل ٢١٢ - ٢١٦ ، شرح المفصل ٨٦/٦ - ٨٧ ، شرح الجمل ٥٧٢/١ - ٥٧٤ ، شرح الكافية ٢٠٧/٢ ، البسيط ١٠٩٩/٢ - ١١٠١ (الغرب) .

(١) (غير) ليست باسم متمكن فلا تدخلها الألف واللام ولا تثنى ولا تجمع . انظر الكتاب ١٣٥/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٣٠ب ، وقبله : « وذلك مما ينفرد به المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل ... » .

(٥) الجزولية : ٣٠ب .

(٦) أ : مضمر .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) قال ابن جعفر : « ... إذا كان آخر اسم الفاعل ياء كما في حادي عشر وثاني عشر سكن مع البناء ، كما سكن آخر بادي وقالي من بادي بدا وقالي قلا ، ومنهم من يفتحه أيضا ويجريه مجرى بقية الباب » ، المنهاج الجلي ١٩٣ب .

وقوله : /١٦٤ب وحادي هنا مُعْرَب [١] .

لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا .

وقوله : فمن نوى أحداً مع حادي أعرب [٢] .

إنما وجب الإعراب لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا ، والمنوي بمنزلة الملفوظ به فكما أنك إذا قلت حادي أحد عشر تعرب حاديا فكذلك إذا قلت : حادي عشر ونويت أحدا بينهما .

---

(١) الجزولية : ٣٠ب .

(٢) ليس هذا في النسختين اللتين اعتمدتهما .

قال اللورقي قبل هذا النص : « وفي بعض النسخ : وحادي هنا معرب فيمن نوى مع حادي أحدا .... » ، المباحث الكاملية ٢/١٦٠ .

« باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى »

قوله : كل اسم جَمْعٌ هو لما لا يعقل [١] .

مثاله : الغنم والإبل والخيل [٢] ، وقد كان ينبغي أن يقول في هذا الفصل كما قال في الذي بعده فكان يقول كل اسم جمع لما يعقل فقط فالأعم فيه التأنيث لأنه قد جاء في اسم الجمع الذي هو لما لا يعقل فقط ما هو مذكر كقوله [٣] :-

وجامِلٍ ، خَوَّعَ من نِيْبِه   [زَجْرَ المُعَلَّى أُصُلاً والسَّفِيح [٤]] [٥]

وكقوله تعالى : ﴿ ... فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ .... ﴾ [٦] .

---

(١) الجزولية : ٣١أ .

(٢) ب : الإبل والغنم والخيل .

(٣) هو طرفة بن العبد البكري .

(٤) أ : والتسفيح .

(٥) ساقط من : ب .

البيت من البحر السريع من قصيدة مطلعها :-

مَنْ عَائِدِي الليلةَ أَمْ مَنْ نَصِيحْ   بِتّ بِهَمٍّ ففـؤادي قَرِيـحْ

ويروى : خوف ، شرح شواهد الإيضاح ٥٦٥ .

وأيضا : أصلا والمنيح الديوان : ١٤٦ .

النصيح : الناصح وقوم نصحاء ، القريح : رجل قرح وقريح : ذو قرح وبه قرحة دائمة ، والقريح : الجريح من قوم قرحى وقراحى . اللسان ١٦٥/٢ (نصح) ، ١٥٥٧ (قرح) .

الجامل : جماعة الإبل مع رعاتها ، لم يكسر عليه واحده ، خَوَّعَ : نقص ، نيبه : جمع ناب ، والناب المسن من الإبل ، الزجر : ترقب ما يخرج من سهام القداح . المعلى : أفضل سهام القداح ، وله سبعة أسهم من سهام الجزور العشرة ، السفيح : أحد الأسهم الثلاثة التي لا شيء عليها . أصلا : جمع أصيل وهو العشي .

انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥٦٥ - ٥٦٦ .

الشاهد : مجيء اسم الجمع الذي هو لما لا يعقل (جامل) مذكرا .

الديوان ١٤٦ ، مجاز القرآن ٣٦٠/١ ، التكملة ١٧٨ ، معجم مقاييس اللغة ٢٣٠/٢ ، المخصص ٢٣/٧ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٦٤ - ٥٦٦ ، شرح الجزولية ٢/ص١٢٥ ، اللسان ٤٨٦/٢ (سفح) ، ٨١/٨ (خوع) ، ١٢٤/١١ (جمل) .

(٦) تمامها : ﴿ ... فَصُرْهُنَّ إليك ثم اجْعَلْ عَلى كُلِّ جَبلٍ مِنْهُنَّ جزءا ثم ادْعُهُنَّ يأتينك سعياً ، واعْلَمْ أنَّ اللهَ عزيزٌ حكيم ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

وقال (١) :-

فلا تَحْـزُنْك أيـامُ تولّـــى تَذَكُّرُهَا ولا طيـرٌ أُرَنَّـا (٢)

وقوله : يقع على الذكور ممن يعقل (٣) .

مثاله : الرهط والنفر .

وقوله : فيحتمل أن يراد به الجنس (٤) .

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ... كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ (٥) فوصفه بالمفرد يدل على أنهم جعلوا النخل اسما مفردا للجنس ، وإذا قالوا : نخلة فإنما أدخلوا الهاء على هذا الاسم المفرد الذي للجنس ليفرق بها بين ما يراد به واحد من الجنس وبين ما يراد به الجنس .

وقوله : وأن يراد به الجمع فيكون مؤنثا (٦) .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (٧) فوصفه بخاوية وهو مؤنث يدل على أنه لم يجعل نخلا اسم جنس مفردا ، إذ لو كان كذلك لكان مذكرا فلما وصف بالمؤنث ولم يوصف بالمذكر دل ذلك على أنه لم يجعل اسم جنس ، ولكن جعل

---

(١) نسب إلى يزيد بن النعمان الأشعري . انظر اللسان ٣٨١/١٣ (لحن) ، تاج العروس ٣٣١/٩ .

(٢) بيت من البحر الوافر قبله بيتان هما :-

لَقَدْ تَرَكَتْ فُؤَادَكَ مُسْتَجَنًّا مُطَوَّقَةٌ عَلَى فَنَنٍ تَغَنَّى

يَمِيلُ بِهَا وَتَرْكَبُهُ بِلَحْنٍ إذا مَاعَنَّ لِلمَحْزُونِ أَنَّا

الشاهد : مجيء الطير مذكرا وهو اسم جمع لما لا يعقل . الأمالي للقالي ٦/١ ، المباحث الكاملية ١٦١/٢ ، شرح الجزولية ١٢٥/٢ ، اللسان ٣٨١/١٣ (لحن) ، تاج العروس ٣٣١/٩ (لحن) .

(٣) الجزولية : ٣١أ ، وبعده : « ... فالأعم فيه التذكير » .

(٤) الجزولية : ٣١أ ، وقبله : « وكل اسم إذا لحقته الهاء كان شخصا واحدا ، وإذا عري منها كان أكثر .... فيكون مذكرا » .

(٥) القمر : ٢٠ .

(٦) الجزولية : ٣١أ .

(٧) الحاقة : ٧ .

جمعا لنخلة ، قال بعض الناس (١) : « وكان الأصل على هذا نخلة بالهاء ثم غير للجميع بحذف التاء بخلاف /١٦٥أ الوجه الأول فان الأصل فيه الاسم بغير الهاء ، ثم دخول الهاء بعد ذلك للمعنى الذي تقدم » (٢) . وهذا عندي ليس بشيء لأن (فَعْلا) ليس عند العرب من أبينة الجمع فلا ينبغي أن يقال في نَخْل إنه مغير عن نخلة للجمع ، ولكن معنى قولهم جعلوه جمعا أي جعلوه (٣) كأنه جمع في اللفظ لما كان جمعا في المعنى .

وقوله : وربما غلبوا عليه أن يراد به الجمع فجاء مؤنثا لا غير كالنخل والبط والبقر (٤) .

ذكر البقر فيما غلب عليه الجمع فجاء مؤنثا لا غير خطأ لأن البقر قد تذكر كما تؤنث وعليه القراءتان في قوله تعالى : ﴿ إنَّ البَقَر تَشَابَهَ عَلَيْنا ﴾ (٥) و« تشابهُ علينا ... » بالفتح على التذكير والضم على التأنيث (٦) .

---

(١) القائل هو الشلوبين نفسه – رحمه الله تعالى – . انظر الشرح الصغير ٢٦٣ .

(٢) الشرح الصغير ٢٦٣ .

(٣) ب : جعل .

(٤) الجزولية : ٣١أ .

(٥) تمامها : ﴿ ... وإنا إن شاء الله لمهتدون ﴾ [البقرة : ٧٠] .

(٦) بالفتح قراءة الجمهور ، وبالرفع سواء : تَشَابهُ أو تَشَّابَهُ بتشديد الشين أو يشّابه بياء وتضعيف الشين . الحسن بن سعيد المطوعي والأعرج ومحمد ذو الشامة وابن مسعود ويحيى بن يعمر .

انظر : إعراب القرآن ١٨٤/١ ، مختصر شواذ القراءات ٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٤٥٢/١ ، البحر المحيط ٢٥٤/١ ، إتحاف فضلاء البشر ١٣٩ .

« باب كم »

قوله : لا يحمل فيها لفظ قبلها (١) .

تتميمه إلا أن يكون حرف جر متعلقا بما بعدها أو اسما مضافا كذلك يعمل فيه ما بعدها .

وقوله : وأنه يجوز حذف التفسير [معها (٢) .

مثاله : كم مالك ؟ ولا يجوز ذلك فيها إلا إذا كان ثم ما يدل على التفسير (٣)] ، فإن لم يكن ثم ما يدل عليه لم يجز الحذف ولكنه أطلق القول اتكالا على أن ذلك يفهم عنه .

وقوله : ولا يكون إلا مفردا (٤) .

مثاله : كم درهما مالك ؟ .

وقوله : ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران (٥) .

مثاله : كم غلامٍ ملكتُ ، وكم غلمانٍ ملكتٌ .

وقوله : وقد تحمل كل واحدة منهما على الأخرى (٦) .

ليس هذا بصحيح ، إنما تحمل الخبرية على الاستفهامية في نصب مفسرها سواء كان مفردا أو جمعا . وأما الاستفهامية فإنما تخفض ما بعدها لا بالحمل على الخبرية

---

(١) الجزولية : ٣١أ ، وقبله : « كم الخبرية كالاستفهامية في أنها مبنية على الوقف وأنها .... » .

(٢) الجزولية : ٣١أ ، وقبله : « وأنها مفتقرة إلى التفسير ... » .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٣١أ ، وقبله : « إلا أن مفسر الاستفهامية لا يكون .... » .

(٥) الجزولية : ٣١ب .

(٦) الجزولية : ٣١ب ، وقبله : « والأصل في مفسر الاستفهامية أن ينصب وفي مفسر الخبرية أن ينجر بإضافتها إليه .... » .

ولكن بإضمار (من) ، ولابد من تقدم حرف جر قبل كم ليكون عوضا منه ومن اتصال المفسر بكم [١] ، فإن نقص واحد من الشرطين رجعت كم إلى أصلها .

وقوله : ويختار ذلك في الخبرية [٢] .

قال يختار ثم رجع عنه بقوله : « بل يجب في مقتضى كلام سيبويه [٣] » فيوهم هذا أن وجوبه إنما هو في كلام سيبويه خاصة [٤] وأن غيره /١٦٥ب يجعله غير واجب ، [ولا أعلم من يجعله غير واجب [٥]] على الإطلاق [٦] ، إنما يجعله غير واجب يونس على ما سنذكره بعد ، وإن كان كلام أبي علي في الإيضاح يوهم ذلك [٧] - أعني جعله غير واجب على الإطلاق - لكن قد فهم [٨] من مذهبه في غير ذلك الكتاب أنه ليس مذهبه ذلك الذي يوهمه ظاهر كلامه هناك [٩] .

---

(١) قال سيبويه : « وسألته عن : على كم جذع بيتك مبني ؟ ، فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ، ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا على اللسان وصارت (على) عوضا منها » ، الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) الجزولية : ٣١ب ، وقبله : « .... ولا يكون ذلك في الاستفهامية إلا إذا انجرت .... إذا فصل بينها وبين مميزها بالظرف » .

(٣) الجزولية : ٣١ب .

(٤) قال سيبويه : « إذا فصلت بين كم وبين الاسم لشيء استغني عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ..... وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينهما أو بين الاسم حاجز فتقول : كم فيها رجل » ، الكتاب ٢٩٥/١ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) بل أجازه الكوفيون . انظر : الإنصاف ٣٠٣/١ - ٣٠٩ ، التبيين ٤٢٩ - ٤٣١ .

(٧) نصه : « وقد تجعل (كم) في الخبر بمنزلة عشرين فتنصب ما بعدها ، ويختار ذلك إذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه » ، الإيضاح العضدي ٢٢٠ .

(٨) ب : قولهم .

(٩) هنا أمور أنبه عليها هي :-

أ - أن كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح صريح فلا يوهم شيئا غير ما أراده مؤلفه . انظر الهامش السابق هـ ٧ .

ب - لم أجد كلاما لأبي علي في هذه المسألة في كتبه المطبوعة والمخطوطة التي وقفت عليها عدا حديثه عنها في المسائل المنثورة .

=

وأرى أن صاحب هذه المقدمة على ظاهر كلام أبي علي بنى كلامه أولا ، ثم ألحق [كلامه [١]] بعد ذلك قوله : « بل يجب في مقتضى كلام سيبويه » لما رأى أن كلام سيبويه والقياس خلاف ذلك رجوعا عما بدأ به مما يوهمه ظاهر كلام أبي على لما لم يصح عنده حمله على ظاهره إذ كان قد أخذ به أولا ، وإفراده الخبرية بالكلام دون الاستفهامية المخفوض ما بعدها أيضا غير مخلص ، والصواب أن حكمهما معا ما تقدم .

وقوله : إلا في الشعر [٢] .

مثاله [٣] :-

= جـ - أن كلامه في المسائل المنثورة يوضح ما ذهب إليه في الإيضاح ٢٢٠ ، قال « والنصب في الخبر جائز لأنها في الحقيقة ، وإن كان الوجه الجر ، والحسن أن تنصب إذا فصلت بينها وبين ما أضيف إليها لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، فلما قبح نصبوه لأنها في الحقيقة عدد ، ورجل يفسر ويوضح ، وأما قول الشاعر :-

كَم بجودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُـلَا ... وكَرِيماً بُخْلُه قَدْ وَضَعَـهْ

فنصب (مقرفا) وفسر به (كم) لأنه حال بينه وبين (كم) بقوله : بجود ، .... ويجوز الجر لأنك حلت بين كم وبين ما عملت فيه بظرف » ، المسائل المنثورة ٧٧ - ٧٨ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣١ب .

(٣) اختلف في قائله :-

أ - قيل هو : أنس بن زنيم أو أنس بن أبي أناس بن زنيم بن عمرو بن عبد الله الكناني الدؤلي (... - نحو ٦٠ هـ) ، شاعر من الصحابة نشأ في الجاهلية ، ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ فأهدر دمه فأسلم يوم الفتح ... انظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ٥٥ ، الشعر والشعراء ٧٣٧/٢ - ٧٣٨ ، الاصابة ٦٨/١ - ٦٩ .

ب - قيل : أبو الأسود الدؤلي .

وأقول لأبي الأسود قصيدة مشابهة لقصيدة أنس وزنا وقافية مطلعها :-

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الَّذِي ... غَالَهُ في الـحُبِّ حَتَّـى وَدَعَـه

وليس هذا البيت فيها .

انظر : ديوان أبي الأسود طبعة الدجيلي ١٢٢ - ١٢٣ ، وطبعة محمد حسن آل ياسين ٣٦ - ٣٨ .

جـ - قيل : عبد الله بن كريز . انظر : الخزانة ٤٧٣/٦ .

كَمْ بِجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا (١)..... .....

فيمن خفض (٢) .

وقوله : ويونس يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في غير الشعر (٣) .

إيراد لمذهب يونس غير مخلص ويونس لا يجيز ذلك بكل ظرف ولكن بالظروف والمجرورات غير التامة خاصة (٤) .

وقوله : ولا يجوز الفصل بغير الظرف وإبقاء الجر عنده ألبتة (٥) .

---

(١) من بحر الرمل من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد بن سمية مطلعها :-

سَلْ أَمِيرِي ما الذي غَيَّره عِنْ وِصَالِي اليَوْمَ حَتَّى وَدَعَه

وعجز البيت :-

... ... وَكَرِيمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَه

المقرف : اللئيم النسب ، ويقال للإنسان إذا كان لؤمه من قبل أبيه مقرف ، وإذا كان نقصه من قبل أمه فهو هجين . شرح أبيات سيبويه ٣٠/٢ (بجود) .

الشاهد فيه : جر (مقرف) مع وجود الفاصل (بجود) بين كم الخبرية ومجرورها .

الكتاب ٢٩٦/١ ، المقتضب ٦١/٣ ، الأصول ٣٢٠/١ ، الجمل ١٣٦ ، شرح أبيات سيبويه ٣٠/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٠٤/١ ، الحلل ١٧٧ – ١٧٨ ، الإنصاف ٣٠٣/١ ، ٣٠٦ ، التبيين ٤٣٠ ، شرح المفصل ١٣٢/٤ ، المباحث الكاملية ١٧٢/٢ ، شرح الكافية ٩٧/٢ ، الخزانة ٤٦٨/٦ – ٤٧٦ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ ٢٠٦/٢ .

(٢) والبيت يروى رفعا ونصبا : « .... الرفع على أن تجعل (كم) ظرفا ويكون لتكثير المرار ، وترفع (مقرف) بالابتداء وما بعده خبر ، والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالظرف ضرورة » ، الخزانة ٤٦٨/١ .

(٣) ليس هذا النص في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٤) قال سيبويه : « والجر في : كم بها رجل مصاب ، وترك النون في : (لا يدي بها لك) قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها رجل ، والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحد ، إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور ، ألا ترى أن قبح كم بها رجل مصاب كقبح : رب فيها رجل ... » ، الكتاب ٣٤٧/١ .

(٥) الجزولية : ٣١ب .

قال عنده لأن بعضهم (١) أجاز الفصل بغير الظرف بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله (٢) :-

فَزَجَجْتُهـــا بِمِزَجَّـــةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مزادَه (٣)

ونحو قراءة من قرأ (٤) ﴿ .... قتلُ أولادَهم شركائِهم .... ﴾ (٥) ، ولم يجز

---

(١) هم الكوفيون قال الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحروف الجر » ، الإنصاف ٤٢٧/٢ .

(٢) قائله مجهول .

(٣) من مجزوء الكامل .

ويروى فزججتها متمكنا . انظر : معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ .

وقال الفراء : « باطل والصواب :- زج القلوص أبو مزادة » معاني القرآن ٨٢/٢ .

ولا شاهد فيها حينئذ .

ويروى : زج الصعاب أبي مزادة . انظر مجالس ثعلب ١٢٥ .

قال الزمخشري : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :-

فَزَجَجْتُهـــا بِمَزَجَّـــةٍ زَجَّ القَلُــوصَ أبي مزادة

فسيبويه بريءٌ من عهدته » ، المفصل ١٠٢ .

زججته زجا : إذا طعنته بالزج وهي الحديدة التي في أسفل الرمح ، القلوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة : كنية رجل ، المزج : بكسر الميم رمح قصير كالمزراق .

انظر : الخزانة ٤١٥/٤ .

الشاهد فيه : الفصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة) بغير ظرف ولا جار ومجرور وهو (القلوص) عند الكوفيين .

معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، مجالس ثعلب ١٢٥ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٨٨/١ ، المفصل ١٠٢ ، الإنصاف ٤٢٧/٢ ، شرح المفصل ١٩/٢ ، ٢٢ ، المباحث الكاملية ١٧٣/٢ ، شرح الجمل ٦٠٥/٢ ، المغرب ٥٤/١ ، شرح الكافية ٢٩٣/١ ، المقاصد النحوية ٤٦٨/٣ - ٤٦٩ ، الخزانة ٤١٥/٤ - ٤٢٥ .

(٤) هي قراءة ابن عامر كما ذكر الشارح .

انظر : السبعة ٢٧٠ ، المبسوط ٢٠٣ ، التيسير ١٠٧ ،التبصرة ٥٠٤ ، الإقناع ٦٤٤/٢ ، النشر ٢٦٣/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٧ - ٢١٨ .

(٥) الآية : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين ... لِيُردوهم ولِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِيْنَهم ، ولو شَاءَ اللهُ مَا فَعَلُوه فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُون ﴾ [الأنعام : ١٣٧] .

سيبويه شيئا من ذلك ، ويريد سيبويه المنع [١] من الفصل في الأفصح من الكلام ، وإلا فقد ثبتت قراءة ابن عامر [٢] المتقدمة .

---

(١) ب : بالمنع .

(٢) ابن عامر (٨ – ١١٨ هـ) .

أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة قرأ على أبي معاذ وأبي الدرداء ، والمغيرة بن أبي شهاب صاحب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وكان ابن عامر عالما إماما ثقة . وأخذ عنه يحيى الزماري وعبد الرحمن بن عامر ، وجعفر بن ربيعة وابن ذكوان وهشام وغيرهم .

انظر : « الإقناع ١/١٠٣ – ١٠٥ ، معرفة القراء الكبار ١/٦٧ – ٧٠ ، غاية النهاية ١/٤٢٣ – ٤٢٥ » .

باب الفصل [ويسميه الكوفيون العماد [1]]

قوله : صيغته صيغة المضمر المرفوع [2] .

أي لا يصح بغير ضمائر الرفع /١٦٦أ المنفصلة .

وقوله : أو ما أصلها كذلك [3] .

يعني الاسمين في باب إن وكان وظن .

وقوله : معرفتين [2] .

مثاله : ظننت زيدا هو القائم وما أشبه هذا [4] .

وقوله : أو نكرتين لا يقبلان الألف واللام [2] .

مثال ذلك : ظننت مثل زيد هو مثل عمرو ، وهذا القسم لم يذكره سيبويه إنما ذكر القسم الذي قبله والقسم الذي بعده خاصة [5] .

وباب الفصل باب خرج فيه المضمر عن أصله وقصر على أمر ما فلا ينبغي أن يتعدى فيه ما قصر عليه لو لم يكن المضمر فيه خارجا عن أصله [فكيف وقد خرج فيه المضمر عن أصله [6]] .

وهذا الذي ذكره المؤلف من هذا القسم غير مسموع فلا ينبغي أن يعمل فيه القياس [7] .

---

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٣١ب .

(٣) الجزولية : ٣١ب ، وقبله : « وشرطه أن يكون بين المبتدأ والخبر .... » .

(٤) ب : ذلك .

(٥) نصه – رحمه الله تعالى – : « واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيدا وعمرا نحو : خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها » ، الكتاب ٣٩٥/١ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) نقل اعتراض الشارح اللورقي . انظر : المباحث الكاملية ١٧٦/٢ – ١٧٧ .

وقوله : لأنهما مضافتان أو في حكمهما .

الذي في حكمهما هو أفعل من ، هكذا ثبت في بعض النسخ هذا الموضع وفي بعضها لا لأنهما مضافتان [١] ، وبعده :

أو معرفة ونكرة كذلك [٢] .

مثاله : ظننت زيدا هو مثلك أو ظننت زيدا هو أفضل منك .

وقوله : ومجانسا لما هو المبتدأ في الحال [٢] .

مثاله : زيد هو القائم لأن زيدا مبتدأ الآن .

وقوله : أو في الأصل [٢] .

يعني ظننت زيدا هو القائم وكان زيد هو القائم لأن زيدا في المسألتين مبتدأ في الأصل .

وقوله : في الغيبة [٢] .

مثاله : ما تقدم في نحو قولنا : كان زيد هو القائم ولا تقول كان زيد أنت خيرا منه .

[وقوله : والحضور [٢]

يعني كنت أنت خيرا منه [٣]] بالنصب ولا تقول : كنت أنت [٤] خيرا منك بالنصب إنما تقوله بالرفع .

وقوله : والمرتبة [٥] .

يعني في الإفراد والتثنية والجمع لأن مرتبة الإفراد أولا [ثم مرتبة التثنية [٣]]

---

(١) هو ما ثبت في نسخة فاس ٣١ب ، وتيمور ٩٤ .

(٢) الجزولية : ٣١ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : أنا .

(٥) ب : الرتبة .

وانظر الجزولية : ٣١ب .

ثم مرتبة الجمع وفي التكلم والخطاب والغيبة ، لأن مرتبة المتكلم أولا ثم المخاطب ثم الغيبة [سنبين هذا في أبواب الضمائر [1]] .

وقوله : وظننت معملة [2] .

مثاله : ظننت زيدا هو القائم أو زيدا هو القائمُ ظننت ، قال معملة لأنك إذا ألغيت في المسألة الثانية وقلت : زيدٌ هو القائمُ ظننت ، لم تثبت فصليته نصا .

وقوله : وأعلمت [3] .

مثاله /١٦٦ب : أعلمت زيداً عمراً هو القائمَ .

وقوله : وما الحجازية [3] .

مثاله : ما زيدٌ هو القائمَ .

وقوله : و(لا) أختها [4] .

مثاله : لا مثلُ زيدٍ هو مثلَ عمروٍ ، وهذا على ما قدمه من أن الفصل يقع بين نكرتين لا يقبلان الألف اللام ولم يذكره سيبويه [5] ، ولا ينبغي أن يجوز لما قدمناه ، فإذا لم يقع الفصل بين النكرتين المذكورتين لم يقع في باب (لا) أخت ما الحجازية لأنها لا تعمل إلا في النكرة .

وقوله : ويحتمل [6] في باب المبتدأ [3] .

مثاله : زيد هو القائم لأنه يحتمل أن تكون فصلا ويحتمل أن تكون مبتدأ .

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣١ب ، وقبله : « ولا موضع له من الإعراب عند الخليل وإنما تثبت فصليته نصا في باب كان .... » .

(٣) الجزولية : ٣١ب .

(٤) ب : أختاها . وانظر الجزولية : ٣١ب .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٤٥ هـ ٥ .

(٦) ب : ويتحمل .

(٧) تكملة من : أ .

وقوله : وإنَّ [١] .

مثاله : إن زيدا هو القائم لأنه يحتمل أيضا .

[قوله [٢]] : ولا النافية للجنس [١] .

مثاله : لا مثلَ زيدٍ هو مثلُ عمرو وهو [٣] أيضا بناء على وقوع الفصل بين النكرتين اللتين لا يقبلان الألف واللام لما ذكر [٤] وقد تقدم ما فيه [٥] .

---

(١) الجزولية : ٣١ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : وهذا .

(٤) من أنه غير مسموع .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٤٥ .

باب [النداء (١)]

قوله : أَيْ والهمزة وهما للقريب المصغي إليك (٢) .

الهمزة كما ذكر المؤلف ، و(أَيْ) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكما كالبواقي (٣) ، وهذا من إجراء حرف اللين مجرى حرف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا نحو هذا [ثوب (١)] بّكر وهؤلاء قوم مّالك (٤) . وجمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخر (٥) مشدد شبهوه بمَدَاقّ (٦) ودَابَّة ونحوهما كما شبهوا مُدَيْقّا ودُوَيْبّة ونحوهما بها (٧) .

وقوله : وحكما (٨) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٢أ ، وقبله : « حروف النداء ... » .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بيا وأيا وهيا وأيْ وبالألف نحو : قولك : أحار بن عمرو ، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أو للإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد أو النائم المستثقل ، وقد يستعملون هذه للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها » . الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) ب : ملك .

وقال سيبويه : « فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ... ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكر لك أحسن أنه لا تتوالي في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جعل لّك وفعل لّبيد ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي » . الكتاب ٤٠٧/٢ . وانظر المقتضب ٣٤١/١ .

(٥) متأخر ، معادة في : أ .

(٦) ب : بعدان .

(٧) قال الزمخشري : « متى التقيا في الدرج على غير حدهما ، وحدهما أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما ، في نحو : دَابّة وخُوَيْصّة وتمُودّ الثوب » .

المفصل ٣٥٢ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٣/٢ ، شرح المفصل ١٢١/٩ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٠٥/٤ .

(٨) الجزولية : ٣٢أ ، وقبله : « و (وا) وهي للبعيد مسافة .... » .

يعني النائم القريب منك أو غير النائم القريب منك الغافل عنك .

وقوله : وقد تقع يا في المرتبة الأولى (١) .

إفراده (يا) بالذكر دون أخواتها ليس بجيد ، ولعله يريد يا وأخواتها ، فاختصره إلا أن هذا اختصار يخل ، لا ينبغي أن يستعمل مثله إذ كانت (يا) قد تنفرد في هذا الباب بأحكام لا تكون في أخواتها منها : اختصاصها بالتعجب والاستغاثة /١٦٧أ دونها ، فتوهم ذكرها على الاختصاص في هذا الموضع أنها أيضا مختصة به كاختصاصها بما تقدم .

وقوله : ولا يقع الموضوعان (١) .

يعني الهمزة وأي ، وقد تقدم أنه في (أي) على غير مذهب سيبويه (٢) .

وقوله : في مرتبتها (١) .

أي للبعيد مسافة وحكما .

وقوله : في الأعم (٣) .

استظهر على قوله ياالله ويا الله ذكرهما الفارسي في التذكرة (٤)، ولم يذكر سيبويه إلا القطع (٥) .

وعلى قولهم في الشعر (٦) :-

---

(١) الجزولية : ٣٢أ .　　(٢) انظر ما سبق ص : ٩٤٩ .

(٣) الجزولية : ٣٢أ ، ونصه : « وشرط الاسم الذي تدخل عليه هذه الحروف ... ألا تدخل عليه الألف واللام » .

(٤) مخطوط لم أقف عليه منه نسخة في زنجان . انظر تاريخ الأدب العربي ١٩٣/٢ - ١٩٤ .

(٥) قال سيبويه : « ... حين قالوا : يا الله فخالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها » . الكتاب ٢٧٣/١ ، ٣٠٩ .

(٦) زعم العيني أن قائله هو أبو خراش الهذلي وأنكر ذلك البغدادي قال : « وهذا البيت أيضا من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي قال وقبله :-

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا　　وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمــَّا =

... يا اللّهُمَّا (١)

و (٢) :ـ

فَيَا الغُلَامَانِ (٣) ... .

و (٤) :ـ

= وهذا خطأ ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له ، وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته » . الخزانة ٢٩٥/٢ . فالبيت إذن مجهول القائل .

وقد ظن بعض المحدثين أنه مختلف في نسبته بين أبي خراش الهذلي وأمية بن أبي الصلت ، وليس الأمر كما زعم . انظر : المباحث الكاملية ١٨٣/٢ هـ ٥ وغيره .

(١) جزء من بيت رجز :ـ

إنِّـي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّـا ... أَقُـولُ يا للهُـم يا للهمَّـا

ويروى : إني إذا ما لَمَمٌ ألما . انظر : النوادر ٤٥٨ .

اللمم : مقارفة الذنب وقيل : الصغائر . الخزانة ٢٩٥/٢ و(دعوت) مكان (أقول) . المقتضب ٢٤٢/٤ .

الشاهد فيه : اجتماع الألف واللام مع ياء النداء ، وهنا شذوذ آخر وهو اجتماع ياء النداء مع الميم ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

« النوادر ٤٥٨ ، المقتضب ٢٤٢/٤ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، الأمالي الشجرية ١٠٣/٢ ، المخصص ١٣٧/١ ، أسرار العربية ٢٣٢ ، الإنصاف ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، المباحث الكاملية ١٨٤/٢ ، شرح الكافية ١٤٦/١ ، الخزانة ٢٩٥/٢ - ٢٩٦ ، الدرر اللوامع ١٥٥/١ .

(٢) مجهول القائل .

(٣) جزء من رجز هو :ـ

.... اللذانِ فرّا ... إيَّاكُمـا أنْ تُكْسِبانـا شرّا

الشاهد فيه : اجتماع (يا) النداء مع الألف واللام في (الغلامان) وهو شاذ .

المقتضب ٢٤٣/٤ ، اللامات ٥٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٥/١ ، أسرار العربية ٢٣٠ ، الإنصاف ٣٣٦/١ ، شرح المفصل ٩/٢ ، المباحث الكاملية ١٩٣/٢ ، شرح الجمل ٩٠/٢ ، ضرائر الشعر ١٦٩ ، المغرب ١٧٧/١ ، شرح الكافية ١٤٦/١ ، المقاصد النحوية ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الخزانة ٢٩٤/٢ .

(٤) قائله مجهول .

مِنَ اجْلِكِ يالتي تَيَّمْتِ قَلْبِي (١) ... ...

وقوله : ولا يحذف حرف النداء عن اسم يصح أن يوصف به (٢) .

أي هو الاسم المبهم ، واسم الجنس المقصود فلا تقول : هذا أقبل ولا [تقول أيضا (٣)] رجلُ أقبل .

وقوله أيضا : في الأمر العام (٢) .

استظهر على قولهم : افتد مخنوق (٤) ، وأطرق كرا (٥) وما أشبه ذلك (٦) .

وقوله : سواء تعرف بالنداء (٧) .

مثاله : يا رجل .

وقوله : أو قبل النداء (٢) .

---

(١) بيت مفرد من البحر الوافر عجزه :-

... . وَأنْتِ بَخِيلةٌ بالودِّ عَنِّي

ويروى : فديتك بالتي . الخزانة ٢٩٣/٢ .

تيمت : ذللت واستعبدت ومنه : تيم اللات : أي عبد اللات . انظر : الخزانة ٢٩٣/٢ .

الشاهد :- اجتماع (يا) النداء مع الألف واللامْ في (التي) وهو شاذ .

الكتاب ٣١٠/١ ، المقتضب ٢٤١/٤ ، الأصول ١١٤/٢ ، ٤٦٢/٣ ، اللامات ٥٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، المفصل ٤٢ ، أسرار العربية ٢٣٠ ، الإنصاف ٢٣٦/١ ، شرح المفصل ٨/٢ ، ٩ ، المباحث الكاملية ١٨٤/٢ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، شرح الجمل ٩٠/٢ ، ٥٨٨ ، ضرائر الشعر ١٦٩ ، شرح الكافية ١٤٥/١ ، الخزانة ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ ، الدرر اللوامع ١٥٢/١ .

(٢) الجزولية : ٣٢أ . (٣) تكملة من : أ .

(٤) مثل يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة .

انظر : مجمع الأمثال ٧٨/٢ ، المستقصى ٢٦٥/١ .

(٥) مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .

انظر : مجمع الأمثال ٤٣١/١ - ٤٣٢ ، المستقصى ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

(٦) مثل : أصبح ليل . انظر : المقتضب ٢٦١/٤ .

(٧) الجزولية : ٣٢أ ، وقبله : « والمنادى إن كان نكرة فهو منصوب لفظا وإن كان معرفة ليس مضافا ولا مشبها به ولا مستغاثا به فهو مبني على الضم .... » .

مثاله : يا زيد .

وقوله : وإن كان مضافا (١) .

مثاله : يا عبد الله .

وقوله : أو مشبها به (٢) .

مثاله : يا ضاربا زيدا مسمى به أو مقبلا عليه .

وقوله : وإن كان مستغاثا به فهو مجرور لفظا (١) .

تمامه أو تقديرا أو حكما على موضعه ومثاله (٣) : يا لزيد ويالمثنى ويالتأبط شرا وما أشبه ذلك .

[وقوله (٤)] : ويختص المندوب والمستغاث به (٥) بجواز لحاق كذا (٦) .

ينقصه أن يقول والمتعجب منه (٧) .

---

(١) الجزولية : ٣٢أ .

(٢) الجزولية : ٣٢أ ، وبعده : « .... فهو منصوب » .

(٣) ب : والمثل .

(٤) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح - رحمه الله .

(٥) في الجزولية نسخة فاس ٣٢ب ، والتيمورية ٩٥ ، يختص المندوب بجواز لحاق ... وذكر اللورقي بعد إيراده هذا النص كما في نسختي فاس وتيمور أنه : « في بعض النسخ : ويختص المندوب والمستغاث .... » ، المباحث الكاملية ١٩٤/٢ .

(٦) الجزولية : ٣٢ب ، وبعده : « .... لحاق الألف في آخره ، وأما الهاء بعد الألف للسكت » .

(٧) استدرك هذا أيضا اللورقي . المباحث الكاملية ١٩٤/٢ .

[أحكام تابع المنادي]

وقوله : النعت وعطف البيان والتوكيد .... إلى آخره [١] .

مثال ذلك : يا زيد العاقلُ والعاقلَ ، ويا زيد زيدٌ وزيداً ، ويا تميم أجمعون وأجمعين .

ويريد بقوله : إذا كانت مفردات [١] .

أي غير مضافات .

وقوله : (أو ما في حكمه [٢] .

مثاله [٣]) : يا هذا زيدٌ وزيداً .

وقوله : سوى أي [٢] .

استظهر بذلك على يا أيُّها الرجل .

وقوله : والمبهم غير الموقوف عليه [٢] .

مثاله : يا هذا الرجل لأنك جعلت هذا وصلة للرجل .

وقوله : وحكم المضاف تخفيفا حكم المفرد [٤] .

مثاله : /١٦٧ب يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ، واستظهر بقوله تخفيفا على المضاف الذي ليست إضافته إضافة تخفيف لأنه ليس فيه إلا النصب نحو يا زيد صاحب الفرس . [وسنذكر بعد هذه الحاشية شرحا [٥] على ما وجد في النسخة التي

---

(١) الجزولية : ٣٢ب ، وبعده : « أيها أتبعت المنادى المضموم جاز فيه الرفع والنصب » .

(٢) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، انظر نسخة فاس ٣٢ب ، وتيمور ٩٥ .

(٣) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٤) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٣٢ب ، وتيمور ٩٥ .

(٥) ب : شرح .

شرحت وأكثر النسخ ليس فيها ذلك ، فالصواب إسقاطها كلها لأنها ليست من كلام صاحب المقدمة والله أعلم (١)] .

وقوله : فإن كان الاسم مما يمكنك أن تحذف منه الألف واللام (٢) .

مثاله : يا زيد والحارث لأنك تقول يا زيد وحارث .

وقوله : وإلا وافق (٣) أبا عمرو (٤) في اختيار النصب (٥) .

مثال ذلك يا زيد والغلام لأنك لا تقول وغلام (٦) ؛ لأن الأصل : ويا غلام ولا تحذف يا من اسم الجنس المقصود ، وهذا بناء منه على أنا إذا قلنا : يا زيد وغلام فهو [محذوف (١)] منه حرف النداء ، (وكان الأصل) (٧) ويا غلام وذلك لا يصح إلا على من يقول (٨) : إن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه ، وأن المعطوف محمول على عامل آخر محذوف لنيابة العاطف منابه (٩) ، وهذا المذهب غير

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣٢ب ، وبعده : « .... فيصح من ذلك أن ينسق على المنادى غير مكرر فيه حرف النداء ، وافق أبو العباس الخليل في اختيار الرفع ..... » .

(٣) يعني أبا العباس المبرد .

(٤) أبو عمرو بن العلاء : (٧٠ - ١٥٤ هـ) .

أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري ، وقيل اسمه : زبان وقيل غير ذلك ، أحد القراء السبعة من أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر والنحو ، ليس في القراء السبعة أكثر شيوخا منه . سمع أنس ابن مالك والحسن البصري وحميد الأعرج وسعيد بن جبير وغيرهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري والأصمعي ويونس بن حبيب وسيبويه وغيرهم كثير .

« وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ - ٤٧٠ ، معرفة القراء الكبار ٨٣/١ - ٨٧ ، غاية النهاية ٢٨٨/١ - ٢٩٢ » .

(٥) الجزولية : ٣٢ب .

(٦) ب : لا تقول : يا زيد ويا غلام .

(٧) بياض في : ب .

(٨) هو السهيلي .

(٩) قال السهيلي - رحمه الله تعالى - : « العامل في المحذوف مضمر يدل عليه حرف العطف ، وهو في معنى العامل في الاسم الأول ، وكأنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، قلت : قام زيد وقام عمرو وأغنت الواو عن إعادة الفعل وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع » . نتائج الفكر ٢٤٩ ، ثم أفاض في الاستدلال لذلك .

وانظر : شرح المفصل ٧٥/٣ ، البسيط ٣٢٩/١ - ٣٣١ (الغرب) .

صحيح بدليل جواز مررت برجل منطلق زيد وأبوه ، وامتناع مررت برجل منطلق زيد ومنطلق أبوه [١] ، فلو كان قولك : مررت برجل منطلق زيد وأبوه على تقدير مررت برجل منطلق زيد ومنطلق أبوه لانبغى ألا يجوز كما لم يجز ما هو في تقديره ، فإذا تقرر بهذا أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، و(يا) هي النائبة مناب العامل ، فالعامل إذن في المعطوف هو (يا) لأنها العامل في المعطوف عليه بالنيابة ، فإذا كان الأمر كذلك فكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مناديان معهما حرف نداء واحد وهو حرف النداء الذي اتصل بالأول ، فكيف تقول في قولك يا زيد وغلام : إنه محذوف [٢] منه حرف النداء ، وهو منادى بيا الأول والمنسوق الذي فيه [٣] الألف واللام إذا عطف على المنادى المضموم فيه ثلاثة [٤] مذاهب :-

أحدها : جواز الحمل على اللفظ والحمل على الموضع معا واختيار الرفع وهو مذهب الخليل [٥] .

والثاني : جوازهما إلا أن الاختيار النصب وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء [٦]
/١٦٨أ وأبو العباس يفصل فيقول : إما أن يكون الألف واللام في اسم يجري مجرى العلم نحو : الحارث والعباس [٧] والضحاك أو في اسم لا يجري مجرى العلم نحو الغلام والرجل وما أشبهه ففي القسم الأول من هذين القسمين يوافق الخليل ، وفي القسم الثاني يوافق أبا عمرو [٨] .

---

(١) لأنك لا تنعت الرجل بما ليس من سببه قال ابن أبي الربيع : « .... مررت برجل قائم زيد وأخوه ، ولو قلت : مررت برجل قائم زيد قام أخوه لم يجز ، لأنك تنعت الرجل بما ليس في سببه .... » ، البسيط ٣٣٠/١ (الغرب) .

(٢) ب : حذف .

(٣) فيه ، معادة في : أ .

(٤) ب : ثلاث ولا وجه له .

(٥) وتابعه سيبويه والمازني . انظر : الكتاب ١ / ٣٠٥ ، المقتضب ٤ / ٢١٢ ، الأصول ١ / ٣٣٦.

(٦) وكذلك قال به عيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي . انظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، الأصول ٣٣٦/١ ، شرح المفصل ٣/٢ ، المباحث الكاملية ١٩٧/٢ ، شرح الكافية ١٣٦/١ ، ١٣٩ .

(٧) ب : نحو العباس والحارث .

(٨) لم أقف على هذا التقسيم في كتب المبرد وقد ورد هذان القولان عنده وعقب عليهما بقوله : « وكلا القولين حسن » ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس ، المقتضب ٢١٣/٤ .
=

فاختصر المؤلف ذكر هذه المذاهب بما قاله ، وذكر مذهب أبي العباس محالا على مذهب الخليل وأبي عمرو ، ولم يتقدم له [الإعلام إلا على (١)] مذهب (٢) واحد منهما ، ومثل هذا من الاختصار يخل فكان حقه أن يذكر مذهب كل واحد منهما كما فعلنا ثم يحيل مذهب أبي العباس عليهما .

ثم إنه فصل مذهب أبي العباس بما تسقط فيه الألف واللام ولا يصح عطفه (٣) على المنادى مكررا معه حرف النداء وما ليس كذلك ، والقسمان على ما بيناه يصح فيهما إسقاط الألف واللام وعطفهما على المنادى غير مكرر معه حرف النداء فتناهى خلل هذا الفصل .

وقوله : وأما البدل مطلقا (٤) .

يريد مفردا كان أو مضافا .

وقوله : والمنسوق القابل لحرف النداء (٥) .

مثاله : يا زيد وعمرو .

وقوله : وحكم التابع المضاف تعريفا (٦) .

مثال : يا زيد صاحب الفرس ، وإنما قال : إن هذا الحكم هو حكمه في غير هذا الباب ، لأن المبني إنما حكمه في غير النداء أن نتبع على الموضع لا على اللفظ ، فكذلك تقول يا زيد صاحب الفرس بالنصب ، فيتبع على الموضع لا على اللفظ ،

= وأول من نسب هذا القول إلى المبرد على هذا التفصيل – فيما وقفت عليه – ابن السراج . انظر : الأصول ٣٣٦/١ . وتابعه النحويون بعده . انظر : السيرافي في شرح الكتاب ٣٧/٣أ ، وابن الحاجب في الكافية ٩٠ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢ ، واللورقي في المباحث الكاملية ١٩٧/٢ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٩٣/٢ . وغيرهم .

(١) تكملة من : ب .
(٢) أ : بمذهب .
(٣) ب : عطف .
(٤) الجزولية : ٣٢ب .
(٥) الجزولية : ٣٢ب ، وبعده : « .... فحكم كليهما حكمه مباشرا النداء » .
(٦) ليس في نسخة فاس ٣٢ب ولا نسخة تيمور ٩٥ .

وقد كان أجود من قوله تعريفا أن يقول [تخصيصا أو يقول غير [1]] إضافة تخفيف لأن ذلك يعم أحكام المضاف الذي لا يراد به الانفصال كله .

وقوله : تعريفا [يخص بعضه .

وقوله [2]] وتابع التابع [3] .

مثاله : — يا أيها الرجل ذو الجُمَّة بالرفع ، ولا يجوز بالنصب ؛ لأن الرجل مرفوع وليس بمبني على الضم لأنه غير منادى ، وتابع المرفوع أبدا إنما يكون مرفوعا وهذا الذي قاله هذا القائل عند النحويين إنما هو في غير العطف فإن كان في /١٦٨ب العطف نحو قولك : يا زيد الطويل وذو الجُمَّة [4] ، فزعم الفارسي في التذكرة : أن النحويين ينصبون هذا على أن يكون نعتا معطوفا على الطويل [5] ، وأن أبا عثمان [6] خالفهم في هذا فأجاز الرفع [7] ، ووجه كل واحد من القولين بين كلامه (في ذلك على [8]) قول أبي العباس [9] : أن أبا عثمان يجيز يا زيد الطويل وذو الجمة . قال أبو العباس ، والنحويون على خلافه [10] ، ولا أرى هذا الذي قاله الفارسي [وأبو العباس عن النحويين [11]] صحيحا ، لأني لا أجد منصوبا يعطف على مرفوع أصلا وبيان ذلك : أن الطويل [12] مرفوع ولا موضع له في النصب ، فلا وجه للنصب في

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) ليس في نسخة فاس ٣٢ب ، ولا نسخة تيمور ٩٥ .
(٤) أ : ذو الجمة ، بغير عاطف .
(٥) كذا في أ ، ب ، وقد نقل اللورقي هذه الفقرة كاملة ، ولم ترد فيها كلمة (نعتا) فجاءت العبارة على هذا النحو : « على أن يكون معطوفا على الطويل » ، المباحث الكاملية ١٩٩/٢ ، وعندي أنه أسلم .
(٦) يعني أبا عثمان المازني .
(٧) قال ابن السراج : « .... قال أبو عثمان : أنا لا أرى أن أقول : يا زيد الطويل وذا الجمة إن عطفت على زيد والنحويون جميعا في هذا على قول . قال : وأرى أن عطفت (ذا الجمة) على (الطويل) أن أرفعه كما فعلت في الصفة ، والنحويون كلهم يخالفونه .... » ، الأصول ٣٧٢/١ .
(٨) معاد في : أ .
(٩) لم أقف عليه في كتب المبرد . وإنما قال بمثل هذا أبو بكر بن السراج . انظر الهامش السابق رقم ٧ .
(١٠) هذا النص في الأصول ٣٧٢/١ .
(١١) تكملة من : أ .
(١٢) ب : هذا .

ذي الجمة [١] ، وإنما معنى قول أبي العباس : والنحويون على خلافه أنهم لا يجيزون أن يكون ذو الجمة [٢] إلا نصبا على ما ذكره عنهم أولا ، – وهذا الذي ذكره الفارسي عن النحويين في هذا لا أدري كيف هو ؟ فإنه لا يجوز عطف المنصوب على المرفوع أصلا ، إنهم ربما امتنعوا من رفعه لئلا يكون نعت المنادى المضمر المضاف رفعا فعدلوا عنه إلى النصب ، وما في رفعه إذا كان قبله مرفوع يعطف عليه وإنما يمتنع رفعه إذا اتبع المنادى من غير أن يتقدمه مرفوع وعدولهم إلى النصب يدخلهم في عطف المنصوب على المرفوع .

لكني لا أقول : إنه عندهما إذا نصبوه عطفا على الطويل كما قالوا : عطف مفرد على مفرد ، وإنما هو عطف صفة مضافة مناداة على صفة فردة مرفوعة ، وعبروا عن هذا بالعطف وهو عطف منصوب على مرفوع نظرا منهم إلى المعنى لا إلى اللفظ ، وتجوزوا في قولهم فيه إنه معطوف على الطويل لم يقصدوا إلى العطف لفظا ، وإنما قصدوا إلى العطف معنى على ما ذكرناه .

---

(١) ب : فيه .

(٢) من هنا تختلف العبارة في (ب) ونصها : « أن يكون ذو الجمة معطوفا على الطويل لا رفعا ولا نصبا ، أما نصبا فلما ذكرناه ، وأما رفعا فلئلا تكون الصفة المضافة على لفظ المنادى المضموم ، ولاحظ لها في ذلك وإذا تعذر الوجهان لم يبق إلا النصب عطفا على زيد ، وما سوى هذا ففاسد لما بيناه » .

باب [الاستغاثة (١)]

قوله : ما استغثت به من المنادى أو تعجبت منه جررته (٢) .

مثاله : يا لزيد فيهما (٣) .

وقوله : ما لم يكن في آخره الألف (٤) .

مثاله : يا زيداه (٥) في الاستغاثة والتعجب أيضا .

وقوله : /١٦٩أ ما لم يكن معطوفا على مثله (٦) .

استظهر على قوله (٧) :-

....   يا لَلْكُهُولِ ولِلشُبَّانِ لِلْعَجَبِ (٨)

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٢ب ، وليس فيها (أو تعجبت منه) وهو تام في التيمورية ٩٦ .

(٣) أي في الاستغاثة والتعجب منه .

(٤) ليست في نسخة فاس ٣٢ب ، وهي في التيمورية ٩٦ .

(٥) ب : يا زيدا .

(٦) ب : مثاله .

وانظر الجزولية : ٣٢ب . يريد أن حكم هذه اللام الجارة هنا حكمها مع الضمير بأن تفتح ، ما لم يكن معطوفا على مثله .

(٧) لم أجد من نسبه غير القيسي إذ زعم أن القائل هو أبو الأسود الدؤلي أو أبو زبيد الطائي . إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ ، وليس في ديوان أي منهما .

(٨) عجز بيت من البحر البسيط صدره :-

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعِيدُ الدار مُغْتَرِبٌ

يبكيك : أي يبكي عليك ، النائي : بعيد النسب ، الكهول : جمع كهل وهو عند ابن حبيب من السنة الخامسة والثلاثين إلى الحادية والخمسين ، الشبان : جمع شاب وهو عند ابن حبيب أيضا من السابعة عشرة إلى الرابعة والثلاثين وقبل ذلك غلام . انظر الخزانة ١٥٤/٢ .

الشاهد : أن المعطوف على المستغات به جر بلام مكسورة إذ لم تكرر ياء .

المقتضب ٢٥٦/٤ ، الكامل ١٢٠٠/٣ (الدالي) ، الجمل ١٦٧ ، الإيضاح العضدي ٢٣٦ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٩/١ ، شرح اللمع ٦٩١/٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ ، المقتصد ٧٨٨/٢ ، الحلل ٢٢٩ - ٢٣٠ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٠٣ - ٢٠٤ ، شرح الجمل ١١٠/٢ ، المغرب ١٨٤/١ ، شرح الكافية ١٣٣/١ ، المقاصد النحوية ٢٥٧ - ٢٥٩ ، الخزانة ١٥٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٥٥/١ .

وكان [حقه (١)] أن يزيد في هذا الاستظهار غير مكرر معه حرف النداء لأنه إذا كرر مع [حرف العطف (٢)] حرف النداء كان حكمهما – أعني حكم لا ميهما – معه حكمهما في لا ميهما معه غير معطوفين كقوله (٣) :–

يا لَعَطَّافِنَا ويَـا لَرِيَـاح (٤) ... ...

وقوله : حكمهما مع المضمر (٥) .

يعني مضمر المخاطب لأنهما مخاطبان في المعنى ويعني بحكمها (٦) مع المضمر أن يكون حكمهما معهما الفتح ، كما يكون ذلك مع المضمر ، وذلك في المستغاث به للفرق بينه وبين المستغاث من أجله [و (١)] في التعجب منه – للفرق (٢) – بينه وبينه إذا كان مدعوا له .

وقوله : لأنهما أشبها ما هي فيه [كذلك (٢)] مفتوحة (٧) .

يعني أن لامي المستغاث به والمتعجب منه أشبها ما دخلت عليه اللام من مضمر المخاطب لأنهما مخاطبان في المعنى .

---

(١) تكملة من : ب . (٢) تكملة من : أ .

(٣) مجهول القائل .

(٤) من الخفيف قبله :–

يا لَقومي مَنْ لِلْعُلا والمَساعِي يا لَقَوْمِي مَنْ لِلنَّدى والسمَاح

وعجزه :–

.... وأبي الحَشْرَج الفَتَى النفَّاح

المساعي : جمع مسعاة في الكرم والجود ، عطاف ورِيَاح وأبو الحشرج : أعلام رجال ، النفاح : الكثير النفح أي العطية . انظر : الخزانة ١٥٥/٢ .

الشاهد فيه : فتح لام المستغاث به المعطوف لأن (يا) كررت معه .

الكتاب ٣١٩/١ ، المقتضب ٢٥٧/٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٦ ، المفصل ٣٧ ، شرح المفصل ١٢٨/١ ، ١٣١ ، المنهاج الجلي ١٢٨أ ، المقاصد النحوية ٢٦٨/٤ – ٢٦٩ ، همع الهوامع ٧٢/٣ ، الخزانة ١٥٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٥٦/١ .

(٥) ب : الضمير . وانظر : الجزولية ٣٢ب .

(٦) ب : حكمهما . (٧) الجزولية : ٣٢ب – ٣٣أ .

باب [الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما (١)]

قوله : إذا ضممت (٢) الأول من الاسمين (٣) .

يعني في نحو : يا زيد زيد عمرو .

وقوله : نصبت الثاني من أربعة أوجه (٣) .

يعني البدل وعطف البيان والنداء المستأنف والنصب بإضمار فعل ، وأجاز السيرافي وجها خامسا وهو أن يكون نعتا (٤) ، وذلك أن يتأول في معنى المشتق .

وقوله : واذا نصبت (٣) .

أي واذا قلت : يا زيد زيد عمرو بنصبهما .

وقوله : فمن (٥) وجه واحد (٣) .

أي على أنه منادى مضاف .

وقوله : على تأويلين (٣) .

أي على أنه مضاف إلى عمرو الموجود ، والثاني من الاسمين مقحم بين المضاف والمضاف إليه (٦) ، والتأويل الثاني : على أنه مضاف إلى محذوف (٧) .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) في نسخ الجزولية (رفعت) .
(٣) الجزولية : ٣٣أ .
(٤) قال السيرافي : « .... وعندي وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره ، وهو قوي في نفسي ، وذلك أن يجعل أصله : يا زيد بن عمرو ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب ، لأن زيد عمرو في بيانه للأول مثل ابن عمرو .... » ، شرح الكتاب ٤٦/٣ب – ٤٧أ .
(٥) ب : من .
(٦) هذا ما ذهب إليه سيبويه : « .... قولك : يا زيدَ زيدَ عمرو ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدِنا زعم الخليل ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة .... وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم صار الأول نصبا فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا » ، الكتاب ٣١٥/١ .
(٧) هذا هو الرأي المنسوب إلى المبرد قال السيرافي : « ومذهب أبي العباس محمد بن يزيد أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم إلى الظاهر المذكور ، وتقديره : يا زيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني » ، شرح الكتاب ٤٦/٣ب . =

وقوله : فينتصب الثاني على أحد التأويلين [١] .

أي [٢] تأويل من جعله مضافا إلى محذوف .

وقوله : من أربعة أوجه [١] .

هي الأربعة المتقدمة .

= والرأيان موجودان في المقتضب ٢٢٧/٤ . سوى أنه دلل للقول الثاني وذكر ما يدعمه من سماع انظر : ص ٢٢٧ – ٢٢٩ من الجزء نفسه ، وانظر تعليق المحقق هـ ٢ إذ ذكر أن النحويين ينسبون إلى المبرد هذا القول . بينما الرأيان مذكوران عنده .

(١) الجزولية : ٣٣أ .

(٢) ب : يعني .

باب [الترخيم (١)]

قوله : وأن يكون مفردا أي ليس بجملة في الأصل (٢) .

استظهر (٣) على قولهم : تأبط شرا ومثله من الحكاية .

وقوله : /١٦٩ب وإن كان فيه هاء التأنيث (٤) .

مثاله : ثُبَة وعِدَة .

وقوله : والمحذوف من المرخم إما حرف وإما حرفان (٥) .

يريد إما حرف أو ما هو في حكمه وإما حرفان ويريد بما (٦) هو في حكم الحرف الاسم الثاني في التركيب ، فإن حكمه حكم هاء التأنيث وسنذكر ذلك في آخر الباب (٧) .

وقوله : فالزيادتان (٨) هما زيادتا التثنية (٥) .

مثاله : يا زيدان اسم رجل فيمن حكى التثنية .

وقوله : وجمعي (٩) السلامة (٥) .

مثاله : يا زيدون اسم رجل فيمن حكى الجمع .

وقوله : وألفا التأنيث (٥) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٣ أ ، وقبله : « الاسم في النداء إن عري من هاء التأنيث فشرطه أن يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف غير مستغاث به ولا مندوب ... » .

(٣) ب : المستظهر .

(٤) الجزولية : ٣٣أ ، وبعده : « .... لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف » .

(٥) الجزولية : ٣٣أ .

(٦) ب : ما .

(٧) هو قول المصنف : « وحكم الاسم الثاني في التركيب حكم هاء التأنيث » ، الجزولية ٣٣ب . ولم يعرض لها الشارح بالشرح .

(٨) في الجزولية : والحرفان .

(٩) ب : جمع .

مثاله : أسماء في مذهب سيبويه [١] .

وقوله : والألف والنون في فعلان [٢] .

مثاله : سعدان .

وقوله : وياء النسب [٣] .

مثاله : قرشي اسم رجل .

وقوله : وما أشبه ياءيه [٣] .

يعني الياءين في كُرْسِيّ وبُخْتيّ اسم رجل أيضا .

وقوله : الاسم بهما خمسة أحرف [٤] .

مثاله : منصور .

وقوله : أو أكثر [٤] .

مثاله : اشهيباب .

---

(١) قال – رحمه الله تعالى – : « هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ، وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل ، وفي مروان يا مرو أقبل ، وفي أسماء يا أسم أقبلي » ، الكتاب ٣٣٧/١ .

(٢) (في فعلان) ليست في نسختي الجزولية . وانظر : الجزولية ٣٣أ .

(٣) الجزولية : ٣٣أ .

(٤) الجزولية : ٣٣ب .

باب [الندبة [1]]

قوله : فموضعها آخر المضاف [2] .

مثاله : يا عبد العزيزاه .

وقوله : أو موصولا [3] .

مثاله : وامن حفر [بئر [1]] زمزماه .

وقوله : أو مشبها للمضاف [4] .

مثاله : واضربا زيداه .

وقوله : أو موصوفا [5] .

مثاله : وازيد الطويلاه .

وقوله : فموضعها آخر الصفة على رأي [5] .

هو رأي يونس [6] .

وقوله : وآخر الموصوف على رأي [5] .

هو رأي سيبويه [7] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٣ب ، وقبله : « وينفرد بجواز لحاق الألف في آخره لمد الصوت ، وإذا وقفت ألحقت الهاء بيانا لها وإن أدرجت حذفتها ، وإن كان مضافا ... » .

(٣) الجزولية : ٣٣ب ، وبعده : « ... فموضعها آخر الصلة » .

(٤) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية . انظر : نسخة فاس ٣٣ب ، وتيمور ٩٧ .

(٥) الجزولية : ٣٣ب .

(٦) قال سيبويه : « وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه » الكتاب ١/٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٧) ورأي شيخه الخليل . قال سيبويه : « والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف » ، الكتاب ١/٣٢٣ .

وقوله : [فإن (١)] خفت (٢) التباس المذكر بالمؤنث (٣) .

مثاله : واغلامكيه .

وقوله : والتثنية بالجمع (٤) .

مثاله : واغلامكموه .

وقوله : وإذا لم تخف ذلك فتحت لها الحركة (٥) .

مثاله : يا زيداه ويا عبد العزيزاه .

وقوله : وإذا ألقيت التنوين (٦) .

مثاله : يا غلام زيداه .

وقوله : أو ساكنا (٧) لا يتحرك (٨) .

مثاله : واغلامكموه [في الساكن الذي لا يتحرك بوجه (١)] ، ووامثناه [كذلك لأنه لا يتحرك إذا لقي ساكنا من كلمة أخرى نحو : مثنى القوم (١)] ولا تقول واغلامكمواه ولا وامثنياه .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : خيف . وهو موافق لما في الجزولية .

(٣) الجزولية : ٣٣ب .

(٤) ب : كالجمع .

وانظر الجزولية : ٣٣ب .

(٥) ليست في نسختي الجزولية . انظر نسخة فاس ٣٣ب ، وتيمور ٩٧ .

(٦) انظر الهامش السابق .

(٧) ب : وساكنا .

(٨) الجزولية : ٣٣ب ، وقبله : وإذا لقيت ساكنا ... » .

باب [أفعال المقاربة [1]]

/١٧٠أ قوله : وجعل وأخواتها [2] .

أخواتها [3] : أخذ وطفق وأنشأ .

وقوله : فيكون خبرها أن مع الفعل [2] .

مثاله : عسى زيد [4] أن يقوم ، وتجوز في جعله [أن [5]] يقوم خبرا والحقيقة أنه مفعول به وعسى بمعنى قارب ولكنه جعله خبرا لها [لأن الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب كان فكأن المعنى فيكون موضع خبرها الذي لها [1]] في الأصل أن مع الفعل .

وقوله : ما لم تكن متصلة بمضمر ... إلى آخره [6] .

مثاله : عساك أن تقوم .

وقوله : فرأي سيبويه كذا [7] .

يريد أنه حملها على لعل فنصب بها الاسم ورفع الخبر [8] ، وقد قيل غير هذا .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٣ب .

(٣) ب : وأخواتها .

(٤) ب : زيدا .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ٣٣ب - ٣٤أ ، وبعده : « ... لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل » .

(٧) الجزولية : ٣٤أ ، وبعده : « .... أن أن مع الفعل في موضع رفع » .

(٨) قال سيبويه : « وأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة قال الراجز :-

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان :-

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا ... تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع » ، الكتاب ٣٨٨/١ .

وقوله : فيكون فاعلها أن مع الفعل (١) .

مثاله : عسى أن يقوم زيد .

وقوله : ويوشك تستعمل على هذين الوجهين (٢) .

مثاله : يوشك زيد أن يقوم ، ويوشك أن يقوم زيد .

وقوله : وعدل إلى الفعل مقارنا لأن في عسى ويوشك (٣) .

لفظ غير مخلص وتمامه : مقارنا لأن في عسى إذا استعملت استعمال قارب أو قرب وغير مقارن لأن في أكثر الأمر إذا استعملت استعمال لعل ، وقد يكون بأن كما قد يكون ذلك في لعل وجائزا فيه الوجهان - أعني أن وتركها - مع يوشك .

وقوله : وربما استعملت استعمال كاد (٢) .

يعني عسى ويوشك قال (٤) :-

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيتُ فِيه ... يَكُونُ وَرَاءهُ فَرَجٌ قَرِيب (٥)

---

(١) الجزولية : ٣٤أ ، وقبله : « وعلى رأي الأخفش الأمر على ما كان وتستعمل استعمال قرب ... » .

(٢) الجزولية : ٣٤أ .

(٣) الجزولية : ٣٤أ ، وقبله : « وهذه الأفعال من باب كان إلا أنه قد رفض الإخبار بالأسماء في الأمر العام .... » . وستأتي بعد هذه الفقرة في الشرح .

(٤) هدبة الخشرم (... - ٥٠ هـ) .

أبو عمير هدبة بن خشرم بن كرز بن أبي حية من بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيم من قضاعة ، شاعر فصيح شجاع من أهل بادية الحجاز ، كان راوية للحطيئة ، والحطيئة راوية كعب بن زهير وأبيه وكان جميل راوية هدبة ، وكثير راوية جميل . قتل هدبة قصاصا في زيادة بن زيد وخبره مشهور - رحمه الله تعالى - .

« الشعر والشعراء ٦٩١/٢ - ٦٩٥ ، الأغاني ١٦٩/٢١ - ١٦٣ ، الخزانة ٣٣٤/٩ - ٣٤٠ » .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

طَرِبْتَ وأَنْتَ أَحْيانــاً طَرُوبُ ... وَكَيفَ وَقَدْ تَعلَّاك الـمَشِيبُ

ويروى (عسى الهم) اللمع ٢٢٥ .

طربت : الطرب خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن ، الكرب : الهم ، الفرج : انكشاف الهم . الخزانة ٣٣٢/٩ - ٣٣٣ .

=

وقال آخر [1] :-

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه   في بَعْضِ غِرّاتِه يُوافِقُها [1]

وقوله : إلا أنه قد رفض فيها الإخبار بالأسماء في الأمر العام [3] .

استظهر على قوله [4] :-

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحَّاً دَائِماً   لا تَعْذِلَنْ إنِّي عَسِيْتُ صَائِما [5]

= الشاهد فيه : استعمال (عسى) مثل (كاد) لذلك حذفت (أن) من خبرها (يكون) .

الديوان ٥٤ ، الكتاب ٤٧٨/١ ، الكامل ٢٥٤/١ (الدالي) ، المقتضب ٧٠/٣ ، الجمل ٢٠٠ ، الإيضاح العضدي ٨٠ ، اللمع ٢٢٥ ، شرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢ ، النكت ٧٩١/٢ ، الحلل ٢٧١ - ٢٧٤ ، المفصل ٢٧٠ ، المرتجل ١٣٠ ، أسرار العربية ١٢٨ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، ١٢١ ، المباحث الكاملية ٢٢٤/٢ ، شرح الكافية ٣٠٤/٢ ، المقاصد النحوية ١٨٤/٢ - ١٨٧ ، الخزانة ٣٢٧/٩ - ٣٤٠ .

(١) القائل هو أمية بن أبي الصلت (... - ٥ هـ) .

وهو أمية بن أبي الصلت عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف بن عقدة بن عنزة بن قيس من بكر بن هوازن ، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف ، قرأ الكتب القديمة ورغب عن عبادة الأوثان وحرم على نفسه الخمر ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

« الشعر والشعراء ٤٥٩/١ - ٤٦٢ ، الأغاني ١٧٩/٣ - ١٨٥ ، سمط اللآلي ٣٦٢/١ - ٣٦٣ » .

وقيل ان القائل هو رجل من الخوارج . انظر : المقاصد النحوية ١٨٨/٢ . والصحيح أنه لأمية .

(٢) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها :-

اقترب الوعدُ والقلوبُ إلى   اللّهْو وحبُّ الحياةِ سَائِقُها

فر : هرب ، المنية : الموت ، الغرات : جمع غرة وهي الغفلة .

الشاهد فيه : استعمال (أوشك) مثل (كاد) ولذلك تجرد خبرها (يوافقها) من (أن) .

الديوان ٥٣ ، الكتاب ٤٧٩/١ ، الكامل ٩٩/١ ، الأصول ٢٠٨/٢ ، شرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢ - ١٦٨ ، النكت ٧٩١/٢ ، المفصل ٢٧٢ ، شرح المفصل ١٢٦/٧ ، المباحث الكاملية ٢٢٤/٢ ، شرح الجمل ١٧٦/٢ ، المغرب ٩٨/١ ، المنهاج الجلي ٢١٦أ ، تخليص الشواهد ٣٢٣ ، المقاصد النحوية ١٨٧/٢ - ١٨٩ ، همع الهوامع ١٣٥/٢ ، الدرر اللوامع ١٠٣/١ - ١٠٤ .

(٣) الجزولية : ٣٤أ .   (٤) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٥) من الرجز لم أقف على سابق لهما ولا لاحق .

ويروى : لا تكثرن وكذلك : لا تلحني مكان لا تعذلن . انظر : الخزانة ٣١٨/٩ .

العذل : اللوم . اللسان ٤٣٧/١١ (عذل) .

الشاهد فيه : مجيء خبر (عسى) اسما .

وعلى قوله (١) : « عسى الغوير أبؤسا » (٢)

وحكى قوله (٣) :-

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيبا (٤) ... ...

= الديوان ١٨٥ ، الخصائص ٩٨/١ ، شرح المفصل ١٤/٧ ، ١٢٢ ، المباحث الكاملية ٢٢٥/٢ ، شرح الجمل ١٧٨/٢ ، المغرب ١٠٠/١ ، شرح الجزولية ٢/ص١٧٢ ، المنهاج الجلي ٢١٦أ ، شرح الكافية ٣٠٢/٢ ، تخليص الشواهد ٣٠٩ ، المغني ١٦٤/١ ، شرح شواهد المغني ٤٤٤/١ - ٤٤٥ ، همع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ٣١٦/٩ - ٣٢٢ .

(١) قيل : إن الزباء قالته . وقيل العرب . قال ابن هشام : « قلت : وتكون الزباء تكلمت به تمثلا ، وهذا أحسن ، لأن الزباء فيما زعموا رومية فكيف يحتج بكلامها ، وقد يقال : وجه الحجة أن العرب تمثلت به بعدها » . تخليص الشواهد ٣١١ .

(٢) عسى : للإشفاق . الغوير : ماء لكلب وهو في الأصل تصغير غور أو غار ، الأبؤس : جمع بؤس وهو الشدة ، ومعنى المثل : لعل الشر يأتي من قبل الغوير يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها .

انظر : تخليص الشواهد ٣١٠ - ٣١١ .

وانظر : المثل في : الأمثال ٣٠٠ ، جمهرة الأمثال ٥٠/٢ - ٥١ ، فصل المقال ٤٢٤ ، مجمع الأمثال ١٧/٢ ، المستقصى ١٦١/٢ .

(٣) القائل هو تأبط شرا .

(٤) صدر بيت من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

إذا المرء لم يَحْتَل وقد جَدَّ جِدُّه أضَاعَ وقاسى أمره وهو مُدْبِر

وعجز البيت :-

... . وَكَمْ مِثلِها فَارَقْتُها وَهْي تَصْفُرُ

أبت : رجعت ، فهم : قبيلة الشاعر ، مثلها : الضمير يعود على لحيان قبيلة من هذيل . تصفر : أي تتأسف على فوتي . انظر : الخزانة ٣٧٥/٨ - ٣٧٧ .

الشاهد فيه : مجيء خبر (كاد) اسما .

الديوان ٩١ ، الحماسة ٧٢/١ ، الخصائص ٣٩١/١ ، معاني أبيات الحماسة ٢٥٨ ، إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري ٣٤ - ٣٥ ، المفصل ٢٤٥ ، ٢٧٠ ، الإنصاف ٥٥٤/٢ ، شرح المفصل ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، المباحث الكاملية ٢٢٦/٢ ، شرح الجمل ١٣٠/١ ، ٥٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٤٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٣١/٢ ، ٣٠٥ ، المقاصد النحوية ١٦٥/٢ - ١٧٠ ، همع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ٣٧٤/٨ - ٣٨٢ ، الدرر اللوامع١٠٧/١ - ١٠٨ .

في أحد وجهيه [١] .

وقوله : سوى ما جاء في كاد تشبيها لها بعسى [٢] .

مثاله [٣] :–

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا [٤]

وقوله : كما أنه قد تسقط أن مع عسى تشبيها لها بكاد [٢] .

قد تقدم أن مثاله :–

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه يَكُونُ وراءه فَرَج قريب [٥]

/١٧٠ب وقوله : وذلك لمناقضة (أن) لموضوع [٦] هذه الأفعال [٢] .

---

(١) لأنه قد روى (ولم أك آيبا) . انظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٨٣/١ ، وهناك ما يرد عليه . انظر : شرح الحماسة للتبريزي ٤١/١ ، والخزانة ٣٧٤/٨ – ٣٧٥ .

(٢) الجزولية : ٣٤أ .

(٣) قول رؤبة بن العجاج .

(٤) رجز قبله :–

رَسْمٌ عفا مِنْ بَعْدِ ما قَدِ امَّحَى ... .

ويروى : ربع عفا ، وكذلك : ربع عفاه الدهر طولا فامحى . وأيضا : ربع عفاه الدهر وأبا فامتحى . انظر الخزانة ٣٥٠/٩ .

الرسم : أثر الدار وعفا : درس ، امحى : أصله انمحى مطاوع محوته ، البلى : بلى الثوب إذا أخلق وبلى المنزل إذا درس . يمصح : يذهب وينقطع . انظر : الخزانة ٣٥٠/٩ – ٣٥١ .

الشاهد : اقتران خبر (كاد) ، (يمصح) بأن ، والكثير تجرده .

الديوان ١٧٢ ، الكتاب ٤٧٨/١ ، الكامل ٢٥٣/١ ، المقتضب ٧٥/٣ ، الجمل ٢٠٢ ، الإيضاح العضدي ٨٠ ، النكتة ٧٩١/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٢/٢ ، الحلل ٢٧٤ – ٢٧٥ ، المفصل ٢٧٠ ، أسرار العربية ١٢٩ ، الإنصاف ٥٦٦/٢ ، شرح المفصل ١٢١/٧ ، المباحث الكاملية ٢٢٨/٢ ، شرح الجمل ١٧٧/٢ ، المغرب ٩٨/١ ، شرح الكافية ٣٠٥/٢ ، همع الهوامع ١٣٩/٢ ، الخزانة ٣٤٧/٩ – ٣٥٢ .

(٥) سبق تخريجه والتمثيل به في ص : ٩٧٠ .

(٦) ب : لمناقضة معنى (أن) لمعنى .

لأن معنى (أن) الاستئناف [١] ، ومعنى هذه الأفعال سوى عسى ويوشك مقاربة ذات الفعل .

---

(١) كذا في المخطوطتين أ ، ب ، والشرح الصغير ٢٧٩ ، ولو كانت للاستئناف ما عمل فيها ما قبلها . والظاهر أنه وهم من النساخ وصحة العبارة : لأن معنى (أن) الاستقبال . ومعنى هذه الأفعال .... الخ .

وبهذا التصويب علل كل من شرح هذه الفقرة من شراح الجزولية وحتى الشلوبين نفسه في التوطئة ٢٩٩ . وانظر : المباحث الكاملية ٢/٢٢٧ ، شرح الجزولية ٢/ص١٧٥ ، المنهاج الجلي ٢١٦ب .

باب [ما ينصرف وما لا ينصرف [1]]

قوله : أصل الاسم أن يكون كذا [2] ... إلى آخر الفصل .

غرضه بما ذكره من هذه الأصول أن ما كان أصلا من الأسماء من كل وجه من هذه الوجوه فهو مصروف ، وما كان فرعا منها أي جائيا على [3] وجه من الوجوه المقابلة لهذه الأصول ، فإن لم يكن مع ذلك الوجه غيره بقي على حكمه الأول ، إلا أن يكون ذلك الوجه فيه ما يقوم مقام [4] أمرين فرعين ، فيكون حكمه حكم ما انضاف فيه إلى الوجه الفرعي غيره وهو القسم الثاني ، لكن العرب لم تجعل كل أمرين فرعيين من الفروع المقابلة لهذه الأصول مؤثرين في منع الصرف ، بل فعلت ذلك في بعض دون بعض ، فالغرض بهذا [5] الباب ذكر أصول الأسماء ليعلم منها ما يقابلها من الفروع ، وذكر الفرعين اللذين إذا اجتمعا في الاسم أثر اجتماعهما عند العرب بذكر كل فرع منها وما يمنع معه من الفروع ليعلم بذلك ما يمنع من اجتماع الفرعين مما لا يمنع ، إلا أنه ربما ذكر من ذلك ما لم يسمع مما قياسه قياس ما سمع .

وقوله : ولا مزيد فيه [6] .

سيأتي شرح الزيادة المعتبرة [7] في هذا الباب .

وقوله : ولا مواطىء للفعل في كذا [8] .

أي غير موافق له في ذلك .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٤أ ، وبعده : « أن يكون مفردا مذكرا نكرة عربي الوضع » .

(٣) ب : جائيا بأي على .

(٤) أ : مقامه .

(٥) ب : في هذا .

(٦) الجزولية : ٣٤أ ، وقبله : « أصل الاسم أن يكون مفردا مذكرا نكرة عربي الوضع غير وصف .... » .

(٧) انظر ص : ٩٨٣ - ٩٨٥ .

(٨) الجزولية ٣٤أ ، وفيها : « ولا مواطىء للفعل في وزنه الغالب عليه » .

وقوله : – حين ذكر التركيب وتأثيره – مع العلمية فقط [١] .

مثاله : بعلبك وحضرموت .

وقوله : والجمع وتأثيره مع عدم النظير [١] .

مثاله : مساجد واستظهر بقوله في الآحاد العربية على مثل سراويل [٢] .

وقوله : وتأثير المعنوي [٣] مع العلمية بشرط زيادة حرف على ثلاثة أحرف [١] .

مثاله : زينب وسعاد .

وقوله : ومعها ومع حركة الوسط في الثلاثي [١] .

مثاله : قَدَم وسَقَر [٤] اسمين علمين .

[وقوله [٥] : /١٧١أ ومعها ومع العجمة جميعا في الثلاثي إن سَكَنَ الوسط [١] .

مثاله : حِمْص وجَوْر [٦] إذا أريد بهما البقعة [٧]] .

وقوله : ومعها خاصة في الثلاثي مع سكون الوسط عند قوم [١] .

مثاله : هند ودعد [٨] .

وقوله : [إن كان [٧]] هاء فمع العلمية [١] .

---

(١) الجزولية : ٣٤ب .
(٢) سيأتي الحديث عنها . انظر ص : ٩٨١ – ٩٨٢ .
(٣) أي التأنيث المعنوي .
(٤) ب : سكر .
(٥) قوله : معادة في : أ .
(٦) حِمْص : مدينة معروفة ، أما جَوْر فهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا . معجم البلدان ٢/١٨١ .
(٧) تكملة من : أ .
(٨) قال اللورقي : « ... نحو هند ودعد ففيه لغتان : الصرف وتركه ، لأن خفة الاسم وهو كونه أقل الأصول حروفا وأعدلها حركة قاومت إحدى العلتين ، واختار الزجاج والأخفش ترك الصرف حتى لا تنتقض العلتان ولأن سببيه معنويان فلا تفارقهما الخفة اللفظية » . المباحث الكاملية ٢/٢٣٧ .

مثاله : فاطمة .

وقوله : وإن كان ألفا فمع اللزوم [١] .

مثاله : ذِكْرى وبُشْرى .

وقوله : ومعه ومع الصفة جميعا [١] .

مثاله : حُبْلى .

[وقوله : ومعه ومع العلمية جميعا [١] .

مثاله : سُعْدَى وحُبْلَى اسم امرأة .

وقوله : ومعه ومع شبه الصفة جميعا [١] .

مثاله : حُبْلى [٢]] إذا نُكِّر بعد التسمية به .

وقوله : ومع وزني الفعل [١] .

مثاله : تَغْلِب اسم رجل وأحمد كذلك .

وقوله : ومع العدل [١] .

مثاله : عُمَر وزُفَر [٣] .

وقوله : ومع العجمة الجنسية [١] .

مثاله : بَقَّم [٤] اسم رجل .

وقوله : إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف علما [١] .

الذي يوازن بَقَّم وهو لا ينصرف علما ضَرَّب [اسم رجل [٢]] .

---

(١) الجزولية : ٣٤ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) عمر معدول عن عامر ، وزفر معدول عن زافر والزفر : السيد وبه سمي الرجل زفر . اللسان ٣٢٥/٤ (زفر) .

(٤) بقم : فارسي معرب وهو صبغ أحمر . المعرب ١٠٧ .

وقوله : إن العلمية تؤثر مع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف [علما [1]] .

كلام غير محقق ، وإلا فالعجمة الجنسية لا تأثير لها ، ألا ترى أنه شرط إذا كان ما يوازن [2] الاسم من العربية لا ينصرف علما ، فالتأثير إذن إنما هو للوزن لا للعجمة الجنسية ، ولكن المؤلف سامح نفسه ولم يحقق .

وقوله : ومع شبه التأنيث [3] .

مثاله : أرطى [4] إذا سمي به ، وكذلك كل ما في آخره ألف الإلحاق [وكذلك زينب اسم رجل [5]] وكذلك كل ما كان المؤنث فيه زائدا على ثلاثة أحرف إلا ما استثني

وقوله : ومع الزيادتين [3] .

مثاله : سعدان وبابه .

وقوله : ومع عدم النظير [3] .

مثاله : مساجد اسم رجل .

وقوله : ومع العجمة مع زيادة حرف على ثلاثة [6] .

مثاله : ابراهيم واسماعيل واستظهر بقوله مع زيادة حرف على ثلاثة أحرف على نوح ولوط [7] وما أشبههما .

وقوله : والمتلقى علما من العجم [6] .

---

(١) تكملة من : أ ، وانظر الجزولية ٣٤ب .

(٢) ب : لا يوازن .

(٣) الجزولية : ٣٤ب .

(٤) واحدته : أرطاة وهو شجر ينبت بالرمل شبيه بالغضا له نور مثل نور الخلاف ورائحته طيبة . اللسان ٢٥٤/٧ (أرط) .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ٣٥أ .

(٧) ب : وعلى لوط .

أي الذي أخذته العرب من العجم ولم تستعمله إلا علما فإن أخذته العرب من العجم جنسا /١٧١ب ولم تستعمله علما لم تؤثر عجمته في منع الصرف ، فقوله : المتلقى علما من [العجم [1]] استظهر به على العجمة الجنسية ، أعني على الاسم الذي أخذته العرب من [العجم [2]] جنسا نحو لِجَام [3] اسم رجل ونَيْرُوز [4] وما أشبه ذلك ، فإن كان الاسم العجمي عجمته جنسية لم تتلقه العرب من العجم جنسا لكن علما لم يكن حكمه حكم لجام ، ولكن حكم إبراهيم وإسماعيل ومثال ذلك قالون [5] في اسم الرجل القارئ ، فإن قالون بلسانهم [6] بمعنى جيد [7] ، ولم تتلقه العرب منهم بهذا المعنى ، وإنما استعملته علما فحكمه منع الصرف .

وقوله : ومعها ومع التأنيث فيه مطلقا [8] .

مثاله : إبراهيم اسم امرأة وحمص إذا أردت البقعة ، وعني بقوله مطلقا سواء كان ثلاثيا أو أزيد .

وقوله : بشرط كون الاسم على وزن في العربية [8] .

---

(١) تكملة من : أ . (٢) تكملة من : ب .

(٣) قال الجواليقي : « واللجام : معروف وذكر قوم أنه عربي ، وقال آخرون : بل هو معرب ، ويقال : إنه بالفارسية (لغام) » . المعرب ٣٤٨ .

(٤) فارسي معرب معناه : يوم جديد . انظر : المعرب ٣٨٨ ، اللسان ٤١٦/٥ (نرز) .

(٥) قالون (.... - ٢٢٠ هـ) .

أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المرزقي المدني المعروف بقالون القارئ مولى بني زهرة قرأ على نافع واختص به ، وكان قالون أصم شديد الصمم لا يسمع قال علي بن الحسين كان عيسى بن مينا قالون أصم شديد الصمم وكان يقرأ عليه القرآن وكان ينظر إلى شفتي القارئ ويرد عليه اللحن والخطأ .

« معجم الأدباء ١٥١/١٦ - ١٥٢ ، معرفة القراء الكبار ١٢٨/١ - ١٢٩ ، غاية النهاية ٦١٥/١ - ٦١٦ » .

(٦) أي الروم .

(٧) الذين ترجموا لقالون قالوا : إنها رومية معناها جيد . انظر : معجم الأدباء ١٥٢/١٦ ، معرفة القراء الكبار ١٢٩/١ ، غاية النهاية ٦١٥/١ .

ونص أصحاب المعاجم على أنها رومية معناها أصبت . انظر : تهذيب اللغة ١٥٤/٩ ، المعرب ٣٢٥ ، اللسان ٣٤٧/١٣ (قلن) .

(٨) الجزولية : ٣٥أ .

مثاله : بَقَّمَ اسم رجل ، وقد تقدم ما في هذا من التسامح [١] .

وقوله : أو تلقيه من العجم علما زائدا على ثلاثة أحرف [٢] .

[مثاله : إبراهيم اسم رجل ، وقد تقدم أنه استظهر بقوله زائدا على ثلاثة أحرف [٣]] على نوح ولوط [٤] وما أشبههما .

وقوله : أو مؤنثا [٢] .

مثاله : نوح ولوط اسم امرأة وحمص إذا أردت البقعة .

وقوله : الوصف تأثيره مع وزن الفعل الغالب [٢] .

مثاله : أحمر وأصفر وما أشبههما .

وقوله : ومع التأنيث ولزوم التأنيث [٢] .

مثاله : حبلى وحمراء .

وقوله : ومع الألف والنون [٢] .

مثاله : سكران وغضبان ، واستظهر بقوله : « اللتين لا يلحقهما هاء التأنيث » [٢] على نحو عُرْيَان ونَدْمَان وأَلْيَان [٥] .

وقوله : ومع العدل عن النكرة [٢] .

مثاله : مثنى وثلاث ورباع .

وقوله : أو الألف [٦] واللام [٧] .

---

(١) انظر ص : ٩٧٧ .

(٢) الجزولية : ٣٥أ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٩٧٨ .

(٥) كبش أليان ونعجة أليانة ، والألية : العجيزة أو ما ركب العجز من شحم ولحم . وكذلك يقال للرجل والمرأة . انظر القاموس المحيط ٣٠٢/٤ (ألى) ، وهذه مصروفة جميعا لأنه يقال : عريانة وندمانة وأليانة .

(٦) ب : والألف .

(٧) ليست في نسختي الجزولية اللتين اعتمدتهما . انظر نسخة فاس ٣٥أ ، وتيمور ٩٩ .

مثاله : آخر .

وقوله : ومع الجمع [١] .

مثاله : مساجد .

[وقوله : ومع العلمية [٢] .

مثاله مساجد اسم رجل .

وقوله : ومع شبه الجمع [٢] .

مثاله : مساجد [٣]] إذا نُكِّر بعد التسمية به .

وقوله : وينبغي أن يكون [٢] .

يعني عدم النظير .

وقوله : مع العجمة الجنسية [٢] .

يعني في سراويل وجعل /١٧٢أ للعجمة [الجنسية [٣]] هنا تأثيرا ، والعجمة الجنسية لا تأثير لها في شيء من الباب ، لأنها قد صارت كالعربي فانبغى ألا يكون لها تأثير أصلا ، وينبغي أن يستوي في ذلك عدم النظير وغيره ، فكما أن غيره لا يؤثر مع العجمة الجنسية كذلك ينبغي أن يكون هو غير مؤثر معها [٤] ، والمانع لسراويل من الصرف أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو ما ثالث حروفه ألف من الجمع وبعدها حرفان أو ثلاثة ، والمشبه للشيء في هذا الباب يحكم له بحكمه [٥] ، فصار هذا كأنه من الجمع المسمى به ثم المنكر بعد التسمية ، فكما أن ذلك لا ينصرف كذلك ينبغي لهذا ألا ينصرف ، وامتناع سراويل من الصرف يدل على

---

(١) يتحدث الجزولية عن عدم النظير وتأثيره في منع الصرف . انظر : الجزولية ٣٥أ .

(٢) الجزولية : ٣٥أ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٢٥١/٢ .

(٥) أيضا انظر المصدر السابق .

صحة قول سيبويه في مساجد : إذا نكر بعد التسمية (١) وفساد قول أبي الحسن (٢) .

وقوله : وزن الفعل إذا كان يغلب عليه فتأثيره مع الوصف (٣) .

مثاله : أحمر وأصفر .

وقوله : ومع العلمية (٤) .

مثاله : أحمر وأصفر إذا سمي به .

وقوله : ومع شبه الوصف (٣) .

مثاله : أحمر إذا نُكِّر بعد التسمية ، ويريد بشبه الوصف أن هذا الاسم الذي هو أحمر وصفه على ألا يكون معرفة إلا بالألف واللام ، أو الإضافة (٤) ، وتعريفه في حال التسمية بنفسه أمر طارئ عليه ، فإذا نُكِّر بعد التسمية فكأنه قد رجع إلى أصله لأنه قد صار إلى ما كان أصله أن يكون عليه فأشبه بذلك أصله إذ كان صفة قبل التسمية .

وقد خالف في هذا أبو الحسن فلم يلتفت إلى [هذا (٥)] الشبه ، وقال : إنما هو في حال التنكير بعد التسمية اسم ليس فيه إلا وزن الفعل لأن معنى الصفة قد ذهب منه عند التسمية ، وبقي على ذلك الذهاب مع التنكير بعد التسمية ، فينبغي أن ينصرف

---

(١) من أنه يمنعه من الصرف قال – رحمه الله تعالى – : « هذا باب ما كان على مفاعل ومفاعيل ، اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة » ، الكتاب ١٥/٢ . وقال المبرد : « فإن سميت رجلا بمساجد وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع » ، المقتضب ٣٤٥/٣ .

(٢) يعني أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش : « فأما العجمة فقد زالت عنها – يعني سراويل – بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول : إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع » ، المقتضب ٣٤٥/٣ .

(٣) الجزولية : ٣٥أ .

(٤) ب : والإضافة .

(٥) تكملة من : أ .

هكذا ينقل النحويون عن أبي الحسن [١] وكذلك ثبت في طرره الملحقة بالكتاب والذي عليه كلامه في كتابه /١٧٢ب الأوسط [٢] أن خلافه في ذلك إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فإنما هو على ما قدمناه ، وقد نص على ذلك أبو زيد [٣] في كتاب اللغات [٤] ، وحكى كيفية سؤال العرب في ذلك وإجابتهم السائل فيه بترك الصرف .

وقوله : وإن كان يختص به [٥] .

مثاله : ضَرَب وضَرَّب اسم رجل .

وقوله : هما الألف والنون اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث [٦] .

استظهر على الألف والنون في عريان وندمان وأليان .

وقوله : فإن كان المانع من لحاقها [٥] .

يعني من لحاق هاء التأنيث .

وقوله : لهما [٥] .

---

(١) قال المبرد عن (أخر) : « فإن سميت به رجلا فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به ، لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ، لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العدل ، صار بمنزلة أصفر لو يسمى به رجلا ، وسيبويه يرى أنه على عدله ولكل مذهب قوي يطول الكلام بشرحه » ، المقتضب ٣٧٧/٣ .

(٢) الطرر والأوسط كتابان للأخفش لم أقف عليهما .

(٣) أبو زيد الأنصاري : (١١٩ هـ - ٢١٥ هـ) .

أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت الأنصاري البصري من أئمة اللغة والأدب أخذ عن عمرو بن عبيد وأبي عمرو بن العلاء ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن سعد الكاتب وأبو حاتم السجستاني وغيره ، وكان ثقة ثبتا ، له النوادر والهمز والمطر وغيرها .

« تاريخ بغداد ٧٧/٩ - ٨٠ ، معجم الأدباء ٢١٢/١١ - ٢١٧ ، إنباه الرواة ٣٠/٢ - ٣٥ ، وانظر : أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة » .

(٤) ذكره كثير ممن ترجم له وهو من كتبه المفقودة . انظر : أبو زيد الأنصاري وأثره في دارسة اللغة ٩٣ - ٩٤ .

(٥) الجزولية : ٣٥أ .

(٦) الجزولية : ٣٥أ ، وقبله : « الزيادتان المعتبرتان في هذا الباب .... » .

يعني للزيادتين [١] اللتين هما الألف والنون .

وقوله : اختصاص البناء بالمذكر [٢] .

مثاله : غضبان وسكران [٣] [وكل ما كان من الصفات على فعلان ومؤنثه فعلى .

وقوله : بالمذكر في النكرات [٢] .

قيده بهذا القيد لأنه أعني غضبان وسكران [٤]] وبابه إنما يختص بالمذكر قبل أن يسمى به فإذا سمي به لم يختص لأنه يجوز أن يسمى بكل واحد منهما مذكر ومؤنث .

وقوله : أثرتا مع الوصف [٢] .

مثاله : رجل غضبان وسكران .

وقوله : ومع العلمية [٢] .

مثاله : غضبان وسكران علمين .

وقوله : ومع شبه الوصف [٢] .

مثاله : غضبان وسكران منكرين بعد التسمية بهما .

وقوله : وإن كان المانع من لحاقها [٢] .

يعني من لحاق [٥] هاء التأنيث .

[وقوله : إنهما [٦] يؤثران مع الوصف [٢] .

خطأ لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هاء التأنيث في المؤنث [٧] .

---

(١) ب : الزيادتين .

(٢) الجزولية : ٣٥أ .

(٣) لئلا يلزم الجمع بين علامتي تذكير وتأنيث في كلمة واحدة . انظر : المباحث الكاملية ٢/٢٥٤ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : بالحاء .

(٦) يعني الزيادتين .

(٧) لم يشر إلى هذا الاستدراك في الشرح الصغير ٢٨٦ .

وكذلك قوله : مع العلمية [١] .

مثاله : أيضا فإنه يجعل زيادة الألف والنون مجردة علة ، والعلمية علة أخرى ، والألف والنون الزائدتان ليسا بعلة من علل منع الصرف ، ولو كانا كذلك لمنعا من الصرف مع الوصف في عريان وأليان وندمان ، كما يمنعان مع العلمية .

وإنما منعا من الصرف مع العلمية لكون العلمية تمنعهما من لحاق هاء التأنيث لهما وكذلك قوله : ومع شبه الوصف [١] .

خطأ لما ذكرناه من أن زيادة الألف والنون /١٧٣أ ليست بعلة لمنع الصرف ، وإنما العلة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث ، وقد تقدم أن شبه ما يمنع الصرف لاحق بما يمنع علة متى انضاف إليها علة من علل الصرف الوصف أو العلمية أو شبه الوصف تمنع الصرف [٢]] .

وقوله : لهما [١] .

يعني للألف [٣] والنون .

وقوله : مانع أن يفيد الاسم معينا [٤] .

مثاله : سعدان وسرحان [٥] اسم رجل .

وقوله : العدل عن المعرفة [٦] .

مثاله : عُمَر وزُفَر .

وقوله : وعن النكرة تأثيره مع الوصف [٧] .

---

(١) الجزولية : ٣٥أ .

(٢) تكملة من : أ . (٣) ب : الألف .

(٤) ليست في نسخة فاس ٣٥ب ، وهو في التيمورية ٩٩ ، وبعده : « ... لم يؤثر إلا مع العلمية » .

(٥) ب : سرحان وسعدان .

(٦) التيمورية ٩٩ ، وفيها : « والعدل عن المعرفة معطوف على قوله إلا مع العلمية والعدل ... » .

(٧) انظر الهامش السابق .

مثاله : مثنى وثلاث ورباع .

وقوله : ومع العلمية [١] .

مثاله : مثنى وثلاث اسم رجل .

وقوله : ومع شبه الوصف [١] .

مثاله : مثنى وثلاث منكرا بعد التسمية وهذا مذهب سيبويه ، أعني أن مثنى إذا نكر بعد التسمية يمتنع من الصرف كما يمتنع منه قبل أن يتنكر [٢] .

ومذهب الفارسي فيما حكى عنه ابن بابشاذ أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة [٣] وهو قسم غريب في الباب ، أعني أن يكون الاسم منصرفا في المعرفة وغير منصرف في النكرة .

وقوله : وكل (فُعَل) عَلَمٍ جهل أنه مشتق [٤] .

يريد جُهِلَ اشتقاقه ؛ أي : لم يعلم له اشتقاق مثاله : أُتى [٥] المقصورة إذا سمي بها رجل .

وقوله : وإن علم كونه مشتقا وجهل كونه في النكرات [٦] .

---

(١) التيمورية ٩٩ .

(٢) قال سيبويه : « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة (أخر) إنما حده واحدا واحدا واثنين اثنين فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه ، قلت : أفتصرفه في النكرة ، قال : لا لأنه نكرة يوصف به نكرة » ، الكتاب ١٥/٢

(٣) قال ابن بابشاذ : « فإنْ سمي هذا المعدول فمذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي أنه يصرفه ، وهذا من المواضع العجيبة التي لا ينصرف في النكرة وتنصرف في المعرفة ؛ لأن علتيه قد زالتا بالتسمية وهما العدل والوصف ، لأن هذا الضرب لم يعدل إلا في حال التنكير ، ولم يوصف به إلا في ذلك الحال » ، شرح الجمل ١٥٨أ – ب .

وذكر ابن جني – وهو تلميذ الفارسي أن أبا على يرى أنك إن سميت بالمعدول صرفته . انظر : المبهج ٥٥ ، ١٥١ ، ويلزم من هذا أنه لا يمنعه من الصرف إلا في حال التنكير .

(٤) الجزولية : ٣٥ب ، وبعده : « ... فالأصل أن ينصرف حتى يقوم الدليل على منعه » .

(٥) ب : أول .

(٦) الجزولية : ٣٥ب .

مثاله : زُحَل [١] وقُثَم [٢] .

وقوله : حتى يقوم [٣] دليل سمعي [٤] .

مثاله : أُدَد [٥] اسم رجل نص سيبويه على صرفه [٦] .

وقوله : وكل فُعَل علم وجدته في النكرات .

مثاله : حُطَم [٧] وصُرَد [٨] وجُعل [٩] إذا سمي بها .

وقوله : حتى يقوم الدليل على منعه [١٠] .

مثاله : عُمَر وزَفَر لأنه قد سمع في النكرات عُمَر جمع عُمْرة ، ورجل عُمَر أي : كثير الاعتمار ، ولكنه لما لم يصرف عُمَر اسماً دَلَّ على أنه ليس منقولا من واحد منهما ، وكذلك أيضا سمع رجل زُفُر أي : كثير /١٧٣ب العطاء ، ومنه قوله [١١] :

---

(١) اسم كوكب من الخنس ، وقيل له : زحل لأنه زحل أي بعد . اللسان ٣٠٣/١١ (زحل) .

(٢) قثم له أعطاه دفعة من المال جيدة ، وقثم : اسم رجل مشتق منه وهو معدول عن قاثم وهو المعطي . وقيل : القثم : المجتمع الخلق ، وقيل : الجامع الكامل ، وقيل : الجموع للخير . اللسان ٤٦٢/١٢ .

(٣) ب : يقول .

(٤) الجزولية : ٣٥ب ، وقبله : « فالأصل ألا ينصرف .... » .

(٥) ب : أحد .

وأُدَد وأُدَد : أبو عدنان وهو أد بن طانجة بن الياس بن مضر ، وكذلك أدد : أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . اللسان ٧١/٣ (أدد) .

(٦) قال – رحمه الله تعالى – : « والعرب تصرف (أُدَدًا) ، ولا يتكلمون به بالألف واللام ، جعلوه بمنزلة ثُقَب ولم يجعلوه مثل : عُمَر ، والعرب تقول : تميم بن ود وأد يقالان جميعا » ، الكتاب ١٢٨/٢ .

(٧) الحُطَم : الذي لا يشبع لأنه يحطم كل شيء ، والحطم أيضا : قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها بعضا . اللسان ١٣٨/٢ – ١٣٩ (حطم) .

(٨) الصرد : طائر فوق العصفور . اللسان ٢٤٩/٣ (صرد) .

(٩) الجعل : دابة سوداء من دواب الأرض وجمعه جعلان . اللسان ١١٢/١١ (جعل) .

(١٠) الجزولية : ٣٥ب ، وقبله : « فاصرفه .... » .

(١١) أعشى باهلة (.... – ....) .

أبو قحفان عامر بن الحارث بن رياح بن أبي خالد بن ربيعة بن زيد شاعر جاهلي مجيد . رثى أخاه المنتشر ، وهو أخوه لأمه وقصته مشهورة .

« المؤتلف والمختلف ١٤ ، سمط اللآليء ٧٥/١ – ٧٧ ، الخزانة ١٨٧/١ – ٢٠٠ » .

... .   يَأْبَى الظُّلَامَةَ منه النَّوْفَلُ الزُّفَرُ (١)

ولما لم ينصرف زُفَر اسما دل على أنه ليس منقولا من زُفَر الصفة .

(١) عجز بيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

قَدْ جَاءَ من عَلُ أَنْبَاءٌ أَنْبَؤُها   إِلَيَّ لا عَجَبٌ مِنْها ولا سَخَرُ

وصدره :-

أخو رَغَائِبَ يُعْطِيها وَيَسْأَلُها   ... .

من عل : أراد من العالية أو من أعالي البلاد ، لا عجب : أي لا أعجب منها وإن كانت عظيمة لأن مصائب الدنيا كثيرة . ولا سخر : بالموت معناه لا أقول ذلك سخرية . الأخ هنا : بمعنى الملابس والملازم للشيء ، الرغائب : جمع رغبة وهي العطايا الكثيرة ، الظلامة : والظليمة ما تطلبه عند الظالم ، النوفل : البحر وقيل كثير العطايا ، الزفر : السيد ، وقيل : الكثير الناصر والأهل والعدة . انظر : الخزانة ١٨٧/١ ، ١٩١ - ١٩٢ .

الشاهد : مجيء (زفر) هنا بمعنى كثير العطاء .

الأصمعيات ٩٠ ، البصريات ٢٤٨/١ ، التهذيب ٣٥٧/١٥ ، جمهرة أشعار العرب ٧١٦/٢ ، المبهج ٥٥ ، ١٥١ ، ١٦١ ، مجمل اللغة ٤٣٦/٢ ، معجم مقاييس اللغة ١٥/٣ ، مختارات شعر العرب ٦١ ، المباحث الكاملية ٢٥٨/٢ ، المنهاج الجلي ٢٣٥أ ، شرح الكافية ٤٥/١ ، لسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر) ، ٦٧٢/١١ (نفل) ، الخزانة ١٨٥/١ - ٢٠٠ .

باب [ما جاء من المعدول على فعال [(١)]]

قوله : وهي مطردة في الثلاثي دون غيره على رأي [(٢)] .

يعني رأي سيبويه [(٣)] .

وقوله : وإما صفة غالبة وهي ضربان مختص بالنداء [(٤)] .

مثاله : يا فَسَاق [(٥)] ويا غَدَارِ [(٦)] .

وقوله : وغير مختص به [(٤)] .

مثاله : جَعَارِ [(٧)] وحَلَاقِ [(٨)] والذي هو غير مختص بالنداء من هذين الضربين هو من الصفات الغالبة دون المختص بالنداء لأن (جَعَارِ) معدول عن الجَاعِرة وهي [(٩)] صفة غالبة على الضبع دون غيرها [(١٠)] مما يَجْعَر وليس كذلك يا فَسَاقِ ويا غَدَارِ لأن هاتين الصفتين ليستا غالبتين على بعض من يوصف بهما دون بعض كجَعَارِ [(١١)] ، ولكنهما يقعان على كل من يقصد ممن يوصف بالفِسْق والغَدْر [مختصين بالنداء [(١)]] ، فأشبها جَعَار وحَلَاقِ في اختصاصهما ، أو أجرى على أحد النوعين ما أجرى على

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٥ب ، وقبله : « فعال إما اسم فعل الأمر كنزال .... » .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فَعَل أو فَعُل أو فَعِل ، ولا يجوز من أفعلت ، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك قَرْقَارِ وعَرْعَارِ » ، الكتاب ٤١/٢ .

(٤) الجزولية : ٣٥ب .

(٥) رجل فَاسِق وفِسّيق وفُسَق دائم الفسق والأنثى فساق . اللسان ٣٠٨/١٠ (فسق) .

(٦) الغَدْر ضد الوفاء بالعهد ، يقال للذكر غُدَر والأنثى غَدَارِ كقَطَامِ ، وهما مختصان بالنداء في الغالب . اللسان ٨/٥ (غدر) .

(٧) جَعَارِ : اسم للضبع لكثرة جعرها . اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(٨) حَلَاقِ : مثل قطام المنية . اللسان ٦٦/١٠ (حلق) .

(٩) وهي معادة في : أ .

(١٠) انظر هذا في اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(١١) ب : كالجاعرة .

الآخر أذلفهما في الذكر كقوله تعالى : ﴿ نَسِيَا حُوتَهُما ... ﴾ [١] كذلك [٢] القول في جميع الصفات المعدولة في النداء .

وقوله : فيما يقع له [٣] .

يعني من الجنس يعني أن حَلَاقِ معدول [عن الصفات الغالبة [٤]] ولا يخص شيئا من جنس المنايا ، كما أن فَجَارِ لا يخص شيئا من جنس الفجور ، وهو علم لهذا الجنس وسنذكره بعد فيما هو علم للجنس وهما يستويان في حكم البناء على الكسر خاصة على ما سيأتي [٥] .

وقوله : وامَّا علم [٦] .

وهو عطف [٧] على قوله : إمَّا اسم فعل الأمر وإما صفة .

وقوله : إما شخصي [٨] .

مثاله : حَذَامِ [٩] وقَطَامِ [١٠] .

وقوله : وإما جنسي [٨] .

مثاله : فَجَارِ للفجور ويَسَارِ للميسرة ، وبَدَادِ للتبدد .

وقوله : وما كان منها علما شخصيا في أصل وضعه [٦] .

هو نحو حذام وقطام المتقدمين .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا .... فَاتَّخَذَ سَبِيلَه في البَحْرِ سَرَبا ﴾ ، الكهف ٦١ .

(٢) ب : وكذلك .

(٣) الجزولية : ٣٥ب ، وقبله : « فغير المختص يجري مجرى العلم الجنسي .... » .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) انظر ص : ٩٩٠ – ٩٩١ .

(٦) الجزولية : ٣٥ب .

(٧) ب : علم .

(٨) الجزولية : ٣٥ب ، « والعلم منها اما .... » .

(٩) حذام : اسم امرأة معدول عن حاذمة . اللسان ١١٩/١٢ (حذم) .

(١٠) قطام : اسم امرأة معدول عن فاعله . اللسان ٣٠٦/٦ (رفش) ، ٤٨٩/٢ (قطم) .

وقوله : أو نقل إليه من البواقي .

مثاله : نزالِ اسم امرأة وكذلك /١٧٤أ فَسَاق وحَلَاق ويَسَار وبَدَادِ .

وقوله : جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف (١) .

أي لم يبنوه على الكسر ولكنهم أعربوه إعراب اسم لا ينصرف .

وقوله : إلا أن يكون في آخره راء (١) .

مثاله : حَضَارِ (٢) وسَفَار (٣) لبقعتين ووَبَارِ (٤) لقبيلة .

وقوله : فإنهم يبنونه على الكسر في الغالب (١) .

استظهر به على مثل قول الشاعر (٥) :

وَمَرّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ (٦)

---

(١) الجزولية : ٣٥ب .

(٢) حضار : جبل بين البصرة واليمامة وهو إلى اليمامة أقرب . معجم البلدان ٢٦٧/٢ ، قال ابن منظور : « وحضار اسم لكوكب » ، اللسان ٣٠٦/٦ (رقش) .

(٣) سفار : منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة وهو لبني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم . معجم البلدان ٢٢٣/٣ .

(٤) وبار : قبيلة من العرب العاربة هي : وبار بن أميم بن لاوذ بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام . انظر : جمهرة أنساب العرب ٤٦٢ . وذكر ابن منظور أن وبار اسم أرض . انظر : اللسان ٣٠٦/٦ (رقش) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس .

(٦) من مجزؤ البسيط من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تَرَوْا إِرَمَاً وَعَادَا ... أَوْدَىْ بِهَا اللَّيلُ والنَّهارُ

قال ناشر الديوان د . محمد محمد حسين : « والقصيدة مع هذا ضعيفة البناء مضطربة النظم ، مملوءة بالزحافات والعلل التي تنفر منها الأذن في بعض الأحيان » ، ديوان الأعشى ٣٣٠ .

ويروى بيت الشاهد : « ومر حد » . الديوان ٣٣٠ . « فهلكت عنوة » ، المقتضب ٥٠/٣ .

الشاهد فيه : رفع (وبار) وكان حقها البناء على الكسر ، فجاءت على اللغة القليلة .

الديوان ٣٣١ ، الكتاب ٤١/٢ ، المقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، الأصول ٨٩/٢ ، شرح الكتاب ١١٨/٤أ ، شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، فرحة الأديب ٢٠٥ – ٢٠٦ ، المخصص ٦٧/١٧ ، الأمالي الشجرية ١١٥/٢ ، المفصل ١٦٠ ، المرتجل ٩٥ ، شرح المفصل ٦٤/٤ – ٦٥ ، المباحث الكاملية ٢٦٢/٢ ، شرح الجمل ٢٤٤/٢ ، المغرب ٢٨٢/١ ، المقاصد النحوية ٣٥٨/٤ – ٣٦١ ، الدرر اللوامع ٨/١ – ٩ .

وهو مذهب لبعض التميميين [١] .

---

(١) قال الأبذي : « وإنما بنوا ما فيه الراء ووافقوا أهل الحجاز لأن من لغة بني تميم الإمالة ، والراء المكسورة توجب الإمالة ، فبناه أكثرهم على الكسر ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف » ، شرح الجزولية ٢/ص١٩٩ ، وانظر : المنهاج الجلي ٢٣٧ب .

باب [الاستثناء [1]]

قوله : وخلا وعدا المقرونتان بما [2] .

هذا هو رأي الجمهور [3] وأما الجرمي [4] فأنهما يجوز أن يكونا عنده حرفين مع (ما) حكى ذلك عن بعض العرب في باب الجر من كتاب الفرخ [5] ، ووجه ذلك زيادة (ما) [6] .

والعلة في كونهما فعلين عند لحاق ما لهما أن (ما) تلك مصدرية ، وما المصدرية لا توصل إلا بالأفعال .

وقوله : خلا وعدا العاريتان من (ما) [7] .

هذا رأي الأخفش [8] ، وأما سيبويه فخلا عنده مترددة بينهما ، والفعلية فيها أكثر

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٦أ ، وقبله : « ومن الأفعال ليس ولا يكون ..... » .

(٣) انظر رأي الجمهور في : الكتاب ٣٧٧/١ ، المقتضب ٤٢٧/٤ ، الأصول ٢٨٧/١ ، الجمل ٢٣٣ ، الإيضاح العضدي ٢١٠ .

(٤) أبو عمر الجرمي (.... – ٢٢٥ هـ) .

صالح بن اسحاق الجرمي البجلي ولاء أخذ عنْ الأخفش ويونس بن حبيب وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وغيرهم . وأخذ عنه المبرد ، وكان – رحمه الله – حسن المذهب صحيح الاعتقاد له كتاب الأبنية ، والفرخ والعروض وغيرهما .

« أخبار النحويين البصريين ٨٤ – ٨٩ ، تاريخ بغداد ٣١٣/٩ – ٣١٥ ، إنباه الرواة ٨٠/٢ – ٨٣ ، البغية ٨/٢ – ٩ » .

(٥) قال القفطي : « وله – يعني الجرمي – في النحو كتاب جيد يعرف بالفرخ ، معناه فرخ كتاب سيبويه » ، إنباه الرواة ٨١/٢ . ولم أقف عليه .

(٦) انظر رأي الجرمي في : المباحث الكاملية ٢٦٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٢٣ ، المنهاج الجلي ٢٣٩ب ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، منهج السالك ١٧٥/١ ، توضيح المقاصد ١٢٣/٢ .

(٧) الجزولية : ٣٦أ ، وقبله : « ومن المترددة بين الحروف والأفعال ... » .

(٨) ذكر كثير من النحاة أن الأخفش يرى حرفيتهما ، قال اللورقي : « والأخفش يرى أنهما حرفان عند عرائهما من (ما) » .

« المباحث الكاملية ٢٦٦/٢ ، المنهاج الجلي ٢٣٩ب ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، ونص الأخفش الذي نقله =

عنده ، وعدا عنده فعل ليس إلا [١] .

وقوله : ومما اتفق عليه أن يكون حرفا واختلف في أنه يكون فعلا حاشا [٢] .

هو [٣] رأي المبرد والمازني ، أعني كونها فعلا [٤] ، وحكى المازني : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ [٥] .

ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر [٦] ، وكأن تلك الحكاية شاذة عنده [٧] ، فلم يعتد بها أو لم يسمعها ، ويقوى مذهبه في ذلك أنها لا تكون صلة لما كما تكون عدا وخلا صلتين لها ولو كانت فعلا لكانت صلة لما المصدرية كما يكونان صلتين لها ويقويه أيضا أنك تقول : حاشاي ولا تقول : حاشاني ولو كانت فعلا للزمت نون الوقاية .

وقوله : وهو ما استثني بإلا في الإيجاب [٨] .

مثاله : قام القوم إلا زيدا إذا كانت (إلا) استثناء .

وقوله : أو ما في حكمه [٨] .

مثاله : ما أكل أحد إلا طعامك إلا زيدا /١٧٤ب .

= أبو حيان صريح في الجر بخلا وجواز النصب بعدا . قال أبو حيان : « قال الأخفش الأوسط كل العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنها ينصب بها ، وذلك لا يعرف ، وأما عدا فإنهم ينصبون بها ويجرون فإذا جروا فهو حرف جاء لمعنى وضع للجر بمنزلة (من) وإذا نصبوا فهو فعل كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا وكذلك تفسير خلا انتهى » ، منهج السالك ١/١٧٥ .

(١) انظر رأي سيبويه في : الكتاب ١/٣٧٧ .

(٢) الجزولية : ٣٦أ .

(٣) ب : هذا .

(٤) انظر رأيهما في : المقتضب ٤/٣٩١ ، الأصول ١/٢٨٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٣٨٥ ، شرح المفصل ٢/٨٥ ، المباحث الكاملية ٢/٢٦٧ ، المنهاج الجلي ٢٤٠أ ، شرح الكافية ١/٢٤٤ . وغيرها .

(٥) انظر المصادر السابقة عدا المقتضب والتبصرة .

(٦) قال – رحمه الله تعالى – : « وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ، الكتاب ١/٣٧٧ ، وأنكر النصب بها مع (ما) فقال : « ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما » ، الكتاب ١/٣٧٧ .

(٧) لم ترد هذه الحكاية في الكتاب . ولم أقف على من نسب الشذوذ في هذه القضية إلى سيبويه قبل الشارح ، وتابع الشارحَ اللورقي في المباحث الكاملية ٢/٢٦٨ ، والرضيُّ في شرح الكافية ١/٢٤٤ .

(٨) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

وقوله : وهو [١] الاستثناء المقدم بإلا [٢] .

مثاله : ما قام إلا زيدا أحد .

وقوله : والمنقطع الذي لا يمكن أخذه بدلا ألبتة [٢] .

مثاله : ﴿ لا عَاصِمَ اليومَ من أَمْرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِم ... ﴾ [٣] وامتناع أخذه بدلا لأن التقدير في الآية : لا عاصم في الوجود اليوم من أمر الله إلا من رحم ، فإذا جعلنا من رحم بدلا لم يكن إلا بدل بعض من كل لأن المرفوع بعد إلا على البدل لا يكون إلا كذلك ، ومحال أن يكون من رحمه الله بعض العاصمين ، إذا أخذ عاصم على بابه من أنه اسم فاعل ، فإن [٤] جعلته [بمعنى [٥]] ذا عصمة وأردت به المعصوم لم يكن من المستثنى المنقطع ، وإنما هو استثناء متصل فيصح إذ ذاك فيه البدل لأنه بعض المعصومين إذ ذاك .

ووجه آخر في امتناع أخذ [إلا من رحم] بدلا وهو أن البدل في تقدير الحلول محل الأول وإذ أحللنا من رحم محل المبدل منه فإنما نقول ليس في الوجود إلا من رحم لأنا نحذف المبدل منه وهو عاصم ، ونقيم إلا من رحم مقامه ، وبحذفه نحذف اليوم من أمر الله لأنهما إنما هما معمولان [له [٦]] من جهة المعنى فيبقى ليس في الوجود إلا من رحمه الله وهذا المعنى ليس بصحيح لأن في الوجود غير من رحمه الله من هؤلاء كثيرا .

وقوله : وأحد المكررين [٢] .

مثاله : ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرو وإنما لم يجز رفع المكررين معا لأنهما لو رفعا لم يرتفعا إلا على البدل من أحد ، والبدل في تقدير الحلول محل الأول فإذا رفعتهما على البدل وقدرت حلولهما محل أحد صار التقدير ما قام إلا زيد إلا عمرو وكانا فاعلين لقام كما كان أحد فاعلا لها والفعل لا يرفع اسمين من غير حرف اشتراك .

---

(١) ب : وهذا .

(٢) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٣) تمامها : ﴿ .... وحَالَ بَيْنَهُما المَوْجُ فَكَانَ مِنَ المُغْرَقِين ﴾ [هود : ٤٣] .

(٤) ب : فلو .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) تكملة من : أ .

وقوله : وما استثنى بالفعل (١) .

مثاله : قام (٢) القوم ليس زيدا ولا يكون (٣) عمرا وما عدا بكرا وما خلا محمدا .

[وقوله (٤)] : وإما واجب جره وهو ما استثني بالأسماء والحروف سوى إلا (١) .

مثاله : قام القوم سوى زيد وغير عمرو وخلا محمد وعدا بكر فيسن /١٧٥أ جعلهما حرفين وحاشا بكر في مذهب الأكثر (٥) .

وقوله : وإما جائز فيه النصب والبدل من مضمر (٦) .

مثاله : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا وإلا زيد إذا جعلت الاستثناء من المضمر في يقول فإنه يجوز في زيد (٧) النصب والبدل ، لأن يقول منفي في المعنى والاستثناء من المنفي جائز فيه البدل والنصب ، فإن جعلت إلا زيدا مستثنى من أحد كان فيه وجهان النصب على البدل والنصب على الاستثناء ولم يكن للرفع وجه ولا يكون ذلك إلا فيما هو منفي في المعنى مما يوجه النفي في اللفظ على غيره ، فإن لم يكن منفيا في المعنى ولا توجه النفي عليه في اللفظ كقوله ما ضربت أحدا يفعل ذاك إلا زيدا لم يكن في (٨) الاستثناء من المضمر فيه إلا النصب لأنه استثناء من موجب لأن النفي لم يتوجه عليه في اللفظ ولا في المعنى ، وسيأتي هذا المعنى بعد في كلام المؤلف (٩) .

وقوله : أو من ظاهر (١٠) .

مثاله : ما قام القوم إلا زيدا أو إلا (١١) زيد .

---

(١) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٢) في ب : ما قام .

(٣) ب : وما يكون .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٩٣ - ٩٩٤ .

(٦) الجزولية : ٣٦أ وليس فيها (من مضمر) .

(٧) ب : فيه .

(٨) ب : من .

(٩) انظر ص : ٩٩٧ .

(١٠) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وهو معطوف على قوله : جائز فيه النصب والبدل من مضمر .... .

(١١) ب : وإلا .

وقوله : والبدل من الظاهر أحسن [١] .

يعني في : ما قام القوم إلا زيد ، وما قام القوم إلا زيدا ، وأما البدل من المضمر في نحو : ما أظن أحدا يقول ذاك [٢] إلا زيد ، فالنصب أجود منه لأن البدل إنما هو حمل على المعنى لا على اللفظ والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

وقوله : ولا يبدل من مضمر إلا [٣] أن يرجع إلى مبتدأ في الحال [١] .

أي لا يجوز ما ضربت أحدا يوحد الله إلا زيد على البدل من المضمر ، بل لا يكون فيه إلا النصب ، ويريد بقوله إلا أن يرجع إلى مبتدأ في الحال مثاله : ما أحد يقول ذاك إلا زيدا وإلا زيد .

وقوله : أو في الأصل [٤] .

مثاله : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا وإلا زيد .

وقوله : وهو ما استثني بإلا في النفي [٤] .

مثاله : هذا قد تقدم [٥] .

وقوله : والنهي [٤] .

مثاله : لا يقم أحد إلا زيد وإلا زيدا .

وقوله : والاستفهام [٤] .

مثاله : هل قام أحد إلا زيد وإلا زيدا .

/١٧٥ب وقوله : وإما جائز فيه الجر والرفع [٦] ، والجر أحسن [٧] .

---

(١) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وهو معطوف على قوله : جائز فيه النصب والبدل من مضمر .... .

(٢) ب : ذلك .

(٣) ب : الى .

(٤) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٩٦ - ٩٩٧ .

(٦) ب : الرفع والجر .

(٧) الجزولية : ٣٦أ .

وهو ما استثني بلا سيما مثاله : قام القوم لا سيما زيدٌ ولا سيما زيدٍ ، وحكى غيره النصب [١] في مثل [٢] :-

... ... لا سَيَّما يوماً بدارةِ جُلْجُلِ [٣]

وأرى أن النصب لا يكون بعد لا سيما إلا أن يكون المستثنى نكرة لأن انتصابه كانتصاب : على التمرة مثلها زبداً [٤] ، وكذا قال الفارسي في التذكرة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ولا وجه للنصب في المعرفة .

وقوله : وأما [ما [٥]] حكمه مع أداة [٦] الاستثناء حكمه لو لم تقترن به [٧] .

وهو ما فرغ له الفعل مثاله : ما قام إلا زيد [٨] وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد .

---

(١) كالزمخشري قال : « والرابع : جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثني بلا سيما وقول امرئ القيس :-

وَلا سَيَّما يومٍ بدارةِ جُلْجُلِ

يروى مجرورا ومرفوعا وقد روى فيه النصب » . المفصل ٦٨ - ٦٩ ، وانظر أيضا : شرح المفصل ٨٦/٢ - ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ ، والمنهاج الجلي ٢٤٣ب .

(٢) قول امرئ القيس .

(٣) عجز بيت من البحر الطويل من معلقته وقد تقدم مطلعها ، وصدر البيت :-

أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ... ...

سي : بمعنى مثل ، جلجل : اسم غدير وقيل موضع بديار كندة . انظر : الخزانة ٤٤٥/٣ ، ٤٥١ - ٤٥٢ .

الشاهد فيه : « يوم » فقد روى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا .

الديوان ١٠ ، المفصل ٦٩ ، شرح المفصل ٨٦/٢ ، ٨٧ ، شرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٢٤ ، المنهاج الجلي ٢٤٣ب ، شرح الكافية ٢٤٩/١ ، الارتشاف ٣٢٨/٢ ، رصف المباني ٢٧٠ ، الجنى الداني ٣٣٣ ، ٤٢٠ ، المغني ١٤٩/١ ، ٣٤٧ ، ٤٧٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، الخزانة ٤٤٤/٣ - ٤٥٩ ، شرح أبيات المغني ٢١٦/٣ - ٢١٩ .

(٤) قال ابن مالك : « فإن وقع بعد لا سيما غير ظرف امتنع نصبه إلا أن يكون نكرة فيجوز نصبه على التمييز » ، شرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) معادة في : أ .

(٧) الجزولية : ٣٦أ .

(٨) ب : زيدا .

باب [المنفي بلا [1]]

قوله : شرط [2] وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة [3] .

معنى وجوب بناء الاسم ألا يجوز معه غيره ، وهذه الشروط التي ذكر يجوز معها أن تعمل (لا) عمل ليس ، فكان ينبغي [له [1]] ألا يقول : شروط وجوب بناء الاسم ، ولكن شروط [وجوب [1]] بناء الاسم أو عمل (لا) وعمل (لا) عمل ليس – وامتنع وجهان وهما الإلغاء والنصب ، فإن تكررت جاز الرفع ، مثاله : لا رجل في الدار ولا امرأة .

قوله : ومتى [4] فصل بينهما وجب الرفع [3] .

مثاله : لا في الدار رجل ولا امرأة .

وقوله : ولزم التكرار [3] .

كان ينبغي له أن يقيده هنا بقوله : في رأي الأكثر ، كما قيده بعد [5] لأن الأكثر هنا وهناك واحد .

وقوله : وإن وليها وكان نكرة مضافا [3] .

مثاله : لا غلام رجل أحسن منه ولا مثلك فيها .

وقوله : أو مشبها بالمضاف [3] .

مثاله : لا ضاربا زيدا فيها .

وقوله : هنا وجب النصب [3] .

ليس بصحيح لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل ليس فكان حقه أن يقول : وجب /١٧٦أ النصب أو إعمال [6] (لا) عمل ليس .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) ب : شروط .
(٣) الجزولية : ٣٦أ .
(٤) ب : وإن .
(٥) انظر ص : ١٠٠٠ .
(٦) ب : وأعمل .

وقوله : هنا وإن فصل بينهما وجب الرفع ولزم أن يتكرر [١] .

وهذا أيضا مقيد برأي الأكثر .

وقوله : وإن كان معرفة وجب الرفع ولزم التكرار [١] .

مثاله : لا زيد في الدار ولا عمرو .

وقوله : على رأي الأكثر [١] .

استظهر به على مذهب [٢] أبي العباس [٣] الذي لا يلزم التكرار مع الالغاء .

وقوله : وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده [٤] ... إلى آخره .

لا يكون ذلك عند الجمهور ، وقد تقدم له نحو كلامهم في : ألم وألما [٥] ، وإنما يكون هذا الذي قاله إذا لحقتها همزة الاستفهام ولم يكن في الكلام معنى التمني ، فكأنه جعل هذا تجريدا للاستفهام بما فيه من تجريده من معنى التمني ، وليس بتجريد استفهام كما زعم ، فإن ذلك لا يكون إلا حيث الإنكار والتوبيخ كقوله [٦] :-

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً [٧] ... ...

---

(١) الجزولية : ٣٦ب . (٢) ب : رأي .

(٣) هذا ظاهر كلامه . انظر : المقتضب ٣٥٩/٤ وهامش المحقق ٦ من الصفحة نفسها ، وانظر أيضا ٣٦٠/٤ وهامش المحقق ٣ .

(٤) الجزولية : ٣٦ب ، وبعده : « .... أو للعرض أو للتمني فحكمها حكمها عارية منه » .

(٥) انظر ص : ٤٨٦ وما بعدها .

(٦) هو حسان بن ثابت – رضي الله عنه .

(٧) صدر بيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

حارِ بنَ كَعْبٍ ألا أَحْلَام تزْجُرُكُم عَنّا وأَنْتُم مِنَ الجُوْفِ الجَمَاخِيْرِ

وعجزه :-

.... إلا تَجَشُّوءكم حول التَنَانِيْـــرِ

القصيدة في هجاء رهط النجاشي الشاعر ، حار بن كعب : مرخم حارث يعني الحارث بن كعب المجاشعي رهط النجاشي . الأحلام : جمع حلم وهي العقول . =

ولا أعرف أحدا [ممن يحرر عبارته (١)] يقول : إن ألف الاستفهام يلحق أداة نفي فتكون الألف لمجرد الاستفهام كما قاله هذا المؤلف إلا أن (٢) يتسامح (٣) في التجريد [ويريد به التجريد (٤)] من معنى التمني خاصة وهو بعيد .

وقوله : أو للعرض (٥) .

خطأ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل .

وقوله : فحكمها (٦) عارية منها (٥) .

يكون هذا على إطلاقه في مذهب المبرد (٧) ، وأما في مذهب سيبويه فإنما يكون ذلك في التي للتوبيخ والإنكار (٨) لا في التي للتمني ، لأن التي للتمني لا يجوز فيها

= الجوف : جمع أجوف وهو الخالي الجوف ، الجماخير : جمع جمخور : وهو العظيم الجسم الخوار ، التجشوء : هو خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة ، التنانير : جمع تنور وهو ما يخبز فيه . الخزانة ٧١/٤ - ٧٢ .

الشاهد فيه : أن الهمزة هنا لحقت للإنكار والتوبيخ لا لمجرد الاستفهام .

الديوان ٢٧١ ، الكتاب ٣٥٨/١ ، الجمل ٢٤٠ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١ ، شرح أبيات سيبويه ٥٨٨/١ - ٥٩٠ ، فرحة الأديب ٢٠٨ - ٢١٢ ، الحلل ٣٢٨ ، وانظر ٢٣٠ - ٢٣٤ ، المباحث الكاملية ٢٨٥/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٣١ ، المنهاج الجلي ٢٤٨أ ، شرح الكافية ٢٦١/١ ، المغني ٧٢/١ ، ٣٨٦ ، المقاصد النحوية ٣٦٢/٢ - ٣٦٥ ، الخزانة ٦٩/٤ - ٧٩ ، الدرر اللوامع ١٢٨/١ .

ويروى بيت لخداش بن زهير هو :-

أَلا طِعَانَ ولا فُرْسَانَ عاديةً   إلا تَجَشُّؤُكم عنــد التنانيُــــر

ويروى ألا جفانِ . من قصيدة لخداش مطلعها :-

أبلغ أبا كَنَفٍ إما عرضت به   والأ بْجَرَيْنِ ووهْباً وابنَ مَنْظُور

انظر : ديوان خداش بن زهير ٧٥ .

(١) تكملة من : أ .
(٢) ب : لأن .
(٣) ب : التسامح .
(٤) تكملة من : ب .
(٥) الجزولية : ٣٦ب .
(٦) معادة في : ب .
(٧) هذا رأي المازني ذكره المبرد مفصلا في : المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ ، ونسب لهما معا في : شرح الكافية ٢٦٢/٢ .
(٨) ب : لا الإنكار .

الإلغاء ولا الحمل على الموضع [١] .

وقوله : ونعت الاسم المبني مع لا جائز فيه إذا وليه وكان مفردا الرفع والنصب وجعله مع المنعوت كخمسة عشر [٢] .

مثاله : لا رجلَ عاقلٌ وعاقلاً ولا رجلَ عاقلَ .

وقوله : وإن كان مضافا [٣] .

مثاله : لا رجل مثلَك على اللفظ ومثلُك على الموضع .

وقوله : أو مشبها به [٣] .

مثاله : لا رجل في الدار ضارباً زيدا على اللفظ وضاربٌ زيدا على الموضع .

وقوله : أو فصل بينهما [٢] .

مثاله : لا رجلَ في الدار عاقلاً على اللفظ وعاقلٌ على الموضع .

وقوله : لم يجعلا كشيء واحد [٢] .

أي لا يقول : لا رجلَ /١٧٦ب مثلَك على جعل الاسمين اسما واحدا ، ولا يقول أيضا لا رجلَ ضاربَ زيداً على جعلهما أيضا كذلك ، ولا تقول أيضا : لا رجلَ في الدار عاقلَ على جعلهما أيضا كذلك .

وقوله : وحكم [٤] المعطوف نسقا حكم النعت في النصب [٢] .

مثاله : لا رجل وامرأة في الدار وعليه [٥] :-

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، ويسقط النون والتنوين في التمني كما سقط في الخبر فمن ذلك : ألا غلام لي » ، الكتاب ٣٥٩/١ .

(٢) الجزولية : ٣٦ب .

(٣) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٤) ب : وحكي .

(٥) قول رجل من عبد مناة بن كنانة . انظر : تخليص الشواهد ٤١٣ ، وزعم محب الدين أفندي أن قائله الفرَزْدَق . انظر : شرح شواهد الكشاف ٣٩٨ ، والدرر اللوامع ١٩٨/٢ ، أسطورة الأبيات الخمسين ٧٥ - ٧٦ ، ويرده أمران : أولهما : أن ديوان الفرزدق المطبوع خال من هذا البيت . وإنما فيه عجز قريب من عجز هذا البيت ، =

فَلا أَبَ وابناً مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِه [١]   ... ...

و [٢] :–

لا نَسَبَ الْيَومَ ولا خُلَّة [٣]   ... .

= وهذا لا يكفي لأن ينسب البيت إلى الفرزدق من أجل هذا فقد نرى البيتين يتفقان في كل الكلمات عدا كلمة وقد يتفقان تماما والقائلان مختلفان .

ثانيهما : نص كثير من الأئمة على أن قائله مجهول . انظر تخريج البيت .

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :–

....   إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتأَزَّرا

ورواية ابن الأنباري للعجز :– إذَا ما ارْتَدَى بالمَجْدِ ثُمْ تَأَزَّرَا . شرح القصائد السبع ٢٨٨ .

المجد : العز والشرف ، ارتدى : لبس الرداء ، والرداء ما يستر النصف الأعلى ، تأزرا . لبس الإزار ، والازار : الثوب الذي يستر النصف الأسفل . انظر : الخزانة ٦٨/٤ – ٦٩ .

الشاهد : عطف ابنا بالنصب على محل اسم (لا) .

الكتاب ٣٤٩/١ ، معاني القرآن ١٢٠/١ ، المقتضب ٣٧٢/٤ ، شرح القصائد السبع ٢٨٨ ، الإيضاح العضدي ٢٤١ ، البصريات ٤٨٨/١ ، اللمع ١٣٠ ، المفصل ٧٩ ، شرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ، المنهاج الجلي ٢٤٩ب ، شرح الكافية ٢٦٠/١ ، تخليص الشواهد ٤١٣ – ٤١٤ ، المقاصد النحوية ٣٥٥/٢ – ٣٥٨ ، الخزانة ٦٧/٤ – ٦٩ .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :–

أ – أنس بن العباس بن مرداس السلمي .

ب – أبو عامر بن حارثة السلمي جد العباس بن مرداس شاعر جاهلي .

انظر : شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، ونسبت بعض أبياته إلى شقران السلامي . أو بعض اليشكريين . انظر : المجتنى ٩٥ ، الأمالي ٧٢/٣ .

(٣) صدر بيت من البحر السريع وعجزه :–

... ...   اتّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

ويروى :–

... .   اتّسعَ الفَتْقُ على الراتِقِ

ورجح الأخير ابن هشام . انظر : تخليص الشواهد ٤٠٧ . وهو من قصيدة مطلعها :–

أَعْـرِفُ أَخْوَالِـي وَأَدْعُوهُـمُ   كَأَنّ أُمّيَ ثُمَّ مِنْ بارِقِ

الراتق الذي يلحم الفتق . انظر : تخليص الشواهد ٤٠٧ .

الشاهد : عطف (خلة) بالنصب على اسم (لا) المبني .

=

وقوله : والرفع [١] .

مثاله : لا رجَلَ وامرأةٌ في الدار وعليه [٢] :-

... .   لا أُمَّ لي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ [٣]

قوله : [لا [٤]] في التركيب [١] .

أي أن قولك : لا رجل وامرأة في الدار على جعل الاسمين مع لا اسما واحدا غير

= الكتاب ٣٤٩/١ ، الكامل ٩٧٧/١ ، الأصول ٤٤٦/٣ ، الأمالي ٨٢/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١ - ٥٨٦ ، فرحة الأديب ١٢٦ - ١٢٩ ، النكت ١٣٩/١ - ٦٠٠ ، المفصل ٧٥ ، شرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، شرح الجمل ٢٥٣/١ ، ٢٧٥/٢ ، ضرائر الشعر ٥٤ ، تخليص الشواهد ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، المغني ٢٤٩/١ ، ٦٦٥/٢ ، شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، ٦٠٢ ، شرح أبيات المغني ٣٤١/٤ - ٣٤٤ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ - ١٩٩ .

(١) الجزولية : ٣٦ب .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - رجل من بني مذحج .

ب - همام بن مرة أخو جساس .

جـ - ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي .

د - هني بن أحمر من بني الحارث بن كنانة .

هـ - رجل من بني عبد مناف .

انظر هذه الأقوال في : تخليص الشواهد ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

(٣) عجز بيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

أَضَمْرَ أَخْبِرْني وَلَسْتَ بِكَاذِبٍ   وأُخُوكَ نَافِعُكَ الذي لا يَكْذِبُ

وصدره :-

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيِنِـهِ   ... ...

الصغار : الهوان . انظر : تخليص الشواهد ٤٠٩ .

الشاهد فيه : جواز الرفع في (أب) المعطوف على اسم (لا) المبني .

الكتاب ٣٥٢/١ ، المقتضب ٣٧١/٤ ، الأصول ٣٨٦/١ ، الجمل ٢٣٩ ، الإيضاح العضدي ٢٤١ ، الحجة ١٤١/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، المفصل ٧٩ ، شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح الجمل ٢٧٥/٢ ، تخليص الشواهد ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، المقاصد النحوية ٣٣٩/٢ - ٣٤٣ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

(٤) تكملة من : أ .

جائز لمكان فصل حرف العطف بينهما .

وقوله : وخبرها مرفوع (١) .

مثاله : لا ضارباً زيداً أفضل منك بغير خلاف في أن (لا) هنا عاملة عمل إن ، وأما قولهم لا رجل أفضل منك ، فالخلاف فيه : هل هذا المرفوع خبر للا وهو باق على ما كان عليه قبل بناء الاسم مع [لا (٢)] لأنها ناصبة له في الأصل قبل بنائه معها رافعه للخبر أو هو الآن خبر للمبتدأ لارتفاع حكم أن بالبناء مع لا ، فالمبرد (٣) وكثير من المتأخرين (٤) يقولون : إنه مرفوع على أنه خبر لا ، وسيبويه يقول : إنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي [لا (٢)] والمبني معها في موضعه (٥) .

وقوله : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا (١) .

يقول : إن قولك : (لا رجل أفضل منك) (٦) لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر (٧) ، فيقولون : لا رجل ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟

---

(١) الجزولية : ٣٦ب . (٢) تكملة من : ب .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « فلما كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليهما ، فأعملت عمل (إن) » ، المقتضب ٣٥٧/٤ .

و(إن) وأخواتها عنده : « تنصب الأسماء وترفع فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو : ضرب زيدا عمرو » ، المقتضب ١٠٩/٤

(٤) قال بهذا الرأي الأخفش ومن المتأخرين الزمخشري في المفصل ٧٤ ، وابن الخشاب في المرتجل ١٧٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/٢ – ١٠٧ .

(٥) قال – رحمه الله تعالى – : « قال الخليل يدلك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك ، ومثل ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء ، وقال الخليل حين مثله : كأنك قلت : رجل أفضل منك » ، الكتاب ٣٥٣/١ ، وانظر ٣٤٥/١ .

(٦) معاد في : أ .

(٧) قال الزمخشري : « ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا » ، المفصل ٣٠ .

=

ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جوابا لقول قائل ذلك لفظا ولكنه جواب له تقديرا خاصة لا لفظا . فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلا لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلا بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولابد في إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه .

وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفا (١) .

/١٧٧أ استثناءٌ ظريفٌ لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتَّسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع والاتساع إنما هو منقول (٢) .

= وانظر هاتين اللغتين عند السيرافي في : شرح الكتاب ٣/٨٣أ ، وابن الحاجب في الكافية ٨٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١/١٠٧ ، والرضي في شرح الكافية ١/١١١ .

(١) الجزولية : ٣٦ب .

(٢) اخذ هذا النص بتصرف اللورقي في : المباحث الكاملية ٢/٨٩ ، ونسبه إلى الشارح وأخذه الرضي ناسبا إياه إلى الأندلسي في شرح الكافية ١/١١٢ .

باب [التمييز (١)]

قوله : إما فاعل (٢) .

مثاله : ﴿ ... وَاشْتَعَلَ (٣) الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٤) وطاب زيد نفسا .

وقوله : وإما مفعول به (٥) .

مثاله : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ (٦) .

وقوله : وهو ضربان ظاهر (٧) .

مثاله : عندي رطل زيتا .

وقوله : ومقدر (٧) .

مثاله : عندي خمسة عشر درهما .

وقوله : فالظاهر لا يلزم (٧) .

يريد لأنك تقول عندي رطل زيت إن شئت .

وقوله : وأما بالنون (٨) .

مثاله : هم الطيبون أخبارا .

وقوله : وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية أو الجمع (٨) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٦ب ، وقبله : « التمييز ينقسم قسمين منتصب عن تمام الكلام وهو .... شغل عنه فعله بما يلابسه » .

(٣) أ ، ب : اشتغل .

(٤) تمام الآية : ﴿ .... وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِياً ﴾ [مريم : ٤] .

(٥) الجزولية : ٣٦ب ، وبعده : « .... شغل عنه الفعل الواقع به بما يلابسه » .

(٦) تمامها : ﴿ ... فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر : ١٢] .

(٧) الجزولية : ٣٦ب ، وقبله : « ومنتصب عن تمام الاسم ، وتمام الاسم إما بالتنوين ...... » .

(٨) الجزولية : ٣٦ب ، ويعني المنتصب عن تمام الاسم .

أي أنك تقول : هم طيبو أخبار [١] إن شئت ، وكذلك : هما طيبان خبرا وطيبا خبر وعندي رطلان زيتا ورطلا زيت ، وقفيزان شعيرا وقفيزا شعير .

وقوله : وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع [٢] .

يعني الأعداد من نحو عشرين وثلاثين وأربعين .

وقوله : وإما بالإضافة وتلزم [٣] .

مثاله : عندي ملء الإناء عسلا [لأنك لا تقول عندي ملء عسل .

وقوله : لزم [٤] .

مثاله : ملء الإناء عسلا [٥]] كما تقدم .

وقوله : أو لم يلزم [٦] .

[يريد [٥]] نحو قفيزان شعيرا لأنك تقول قفيزا شعير .

وقوله : فإن دخلت عليه (من) لزم الجر [٧] .

مثاله : عندي ملء الإناء من عسل وقفيزان من شعير .

وقوله : وإذا سقط ما به التمام لزم الجر [٨] .

مثاله : عندي رطل زيت [ورطلا زيت [٩]] وهم طيبو أخبار .

وقوله : وقد ألزموا حذف ما به التمام [٨] .

---

(١) معادة في : أ .
(٢) الجزولية : ٣٦ب - ٣٧أ .
(٣) الجزولية : ٣٧أ ، القسم الثالث مما انتصب عن تمام الاسم .
(٤) الجزولية : ٣٧أ ، وقبله : « وكل موضع يثبت فيه التمام ... » .
(٥) تكملة من : أ .
(٦) الجزولية : ٣٧أ ، وبعده : « .... ولم يدخل على التمييز (من) لزم فيه النصب » .
(٧) ليست في نسخة فاس ٣٧أ وهي التيمورية ١٠١ .
(٨) الجزولية : ٣٧أ .
(٩) تكملة من : ب .

يعني التنوين والنون .

وقوله : إلا في الضرورة (١) .

استظهر على قوله (٢) :-

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً (٣) ... ...

وقوله : في عشر كلمات (١) .

يعني من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألفا .

وقوله : ونون التثنية فيها (٤) /١٧٧ب في كلمتين (١) .

يعني في تثنية مائة وألف .

وقوله : وكل ما انتصب من التمييز (٥) [عن (٦)] تمام الاسم مفرد (٧) .

---

(١) الجزولية : ٣٧أ .

(٢) الربيع بن ضبع الفزاري ، وقيل : يزيد بن ضبة والصحيح الأول .

(٣) صدر بيت من البحر الوافر من قصيدة سبق مطلعها ص٧٦٦ وعجزه :-

... . فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاء

روى : أودى ، مكان ذهب ، ومكان اللذاذة : التخيل والمسرة والمروءة .

انظر : الخزانة ٣٨٠/٧ - ٣٨١ .

وصف في هذا البيت هرمه وذهاب مروءته ولذته .

الشاهد فيه : أنه لم يحذف ما به التمام وهو نون (مائتين) لضرورة الشعر وكان حقه أن يقول مائتي عام .

الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ١٦٦/٢ ، مجالس ثعلب ٢٧٥/١ ، الأصول ٣١٢/١ ، الجمل ٢٤٢ ، التبصرة والتذكرة ٣١٧/١ ، المخصص ٣٨/١ ، ١٣٢/٥ ، الحلل ٣٧ ، شروح سقط الزند ١٥٩١/٣ ، المفصل ٢١٤ ، شرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، المباحث الكاملية ٢٩٤/٢ ، شرح الجمل ٣٦/٢ ، المغرب ٣٠٦/١ ، شرح الكافية ١٥٤/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨١/٤ - ٤٨٢ ، الخزانة ٣٧٩/٧ - ٣٨٩ .

(٤) معادة في : أ . (٥) أ : التنوين .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : مفردا .

وانظر الجزولية : ٣٧أ .

ليس هذا بلازم لأنك تقول عندي ملء الدار رجالا وملء الدار أمثالك [١] .

وقوله : وكل ما انتصب منه عن تمام الكلام فجائز أن يجيء جمعا [٢] .

مثاله : طبنا نفسا وأنفسا وقررنا به عينا وأعينا .

---

(١) انظر : المباحث الكاملية ٢/٢٩٥ .

(٢) الجزولية : ٣٧أ .

باب [أسماء الأفعال [1]]

قوله : [غير [2]] المتعدي من أسماء الأفعال : مه [3] .

معناه اكفف ، هذا تفسير المعنى ، وحقيقة تفسير الإعراب والمعنى انكف .

وقوله : وصه [3] . معناه : اسكت .

وقوله : وإيه [3] .

معناه زد هذا تفسير المعنى وحقيقة تفسير الإعراب [والمعنى [4]] تماد [5] أي تماد في حديثك .

وقوله : وإيها [3] .

معناه كف عنا هذا تفسير المعنى وحقيقة تفسير الإعراب والمعنى فيه انكف عنا .

[وقوله [4]] : وويها [3] .

حقيقة تفسير إعرابه ومعناه انزجر وتسلط .

وقوله : وواها [3] . معناه : أعجب .

وقوله : وهيت [3] . معناه : أسرع .

وقوله : وهل وهيك وهيك وهيا كذلك [3] .

وفي هيا لغتان كسر الهاء وفتحها [6] .

وقوله : وقطك [3] . معناه : اكتف وكذلك دونك .

وقوله : وإليك [3] . معناه : تنح .

---

(١) أ : الإغراء ، والصواب ما أثبته .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ٣٧أ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : تمادى .

(٦) هيا : زجر للإبل . وهي بكسر الهاء وفتحها . انظر : تهذيب اللغة ٤٨٣/٦ ، اللسان ٣٧٥/١٥ (هيا) .

وقوله : ودع [١] . معناه : انتعش وكذلك [دعاً لك و [٢]] دعدعا [٣] .

وقوله : وآمين [١] . معناه : استجب .

وقوله : وهلم في أحد معنييها [٤] .

معنى هلم أقبل واستظهر بقوله في أحد معنييها [٤] على هلم المتعدية [٥] في قولك هلم الثريد [٦] أي إيته [٧] .

وقوله : وحي [١] . معناه : أسرع وكذلك هلا .

وقوله : وحيهل في معنيين من معانيها [١] .

أي إذا كانت بمعنى أقبل فعديت بعلى أو بمعنى أسرع فعديت بالباء ، استظهر بهذا التقييد على حيهل المتعدية بمعنى إيت كذا [٨] .

وقوله : ومكانك [١] . معناه : اثبت .

وقوله : وبُعْدَك [١] . معناه : تأخر .

[وقوله : وفرطك [١] . معناه : تقدم وكذلك أمامك .

وقوله ووراءك [١] . معناه : تأخر [٩]] .

---

(١) الجزولية : ٣٧أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) دعاء يقال للعاثر . القاموس ٢١/٣ (دع) .

(٤) ب : وجهيها . وانظر الجزولية : ٣٧أ .

(٥) قال سيبويه : « واعلم أن ناسا من العرب يجعلون (هلم) بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل ، يقولون : هلمي وهلما وهلموا » ، الكتاب ١٢٧/١ .

(٦) ثردت الخبز ثردا : كسرته وهشمته . ومنه قيل : لما يهشم من الخبز ويبل بماء القدر وغيره ثريد .
انظر : تهذيب اللغة ٨٨/١٤ ، الصحاح ٤٥١/٢ .

(٧) أ : اتيه .

(٨) قال سيبويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم ائت الصلاة أي ائتوا الثريد وأتوا الصلاة » ، الكتاب ١٢٣/١ .

(٩) تكملة من : أ .

وقوله : ونزال (١) . معناه : انزل .

وقوله : وتراك (١) . معناه : اترك .

وقوله : بداد (١) .

معناه : /١٧٨أ بدد وهو شاذ لأن هذا النوع حقه أن يكون في الثلاثي المجرد ، واستظهر بقوله في أحد معنييها على بداد بمعنى المصدر (٢) .

وقوله : ودباب (١) . معناه : دبي أو دب .

[وقوله (٣) :] وخراج (١) . معناه : اخرج .

وقوله : وقرقار (١) . معناه : قرقر وهو شاذ لما تقدم (٤) .

وقوله : وعرعار (١) . معناه : عرعر وهو شاذ لما تقدم (٤) .

وقوله : وشتان (١) . معناه بعد .

وقوله : ووشكان (١) .

معناه : سرع وواوها مثلثه (٥) وكذلك سرعان في المعنى خاصة .

[وقوله (٣)] : وأُفٍّ (٦) .

معناه : أتضجر وفيها لغات كثيرة ضم الفاء وفتحها وكسرها وتنوينها في الثلاثة

---

(١) الجزولية : ٣٧أ .

(٢) قال الأبذي : « إن بداد بمعنى تبدد وهو شاذ لكونه مبنيا من غير الثلاثي ، واستظهر بقوله : في أحد معنييها على بداد التي بمعنى المصدر وهو البدة والمبادة قال الجعدي :-

وَذَكَرْتُ مِنْ لبنِ المُحَلِّقِ شَرْبةً   والخيلُ تَعْدُو بالصعيدِ بَدَادِ »

شرح الجزولية ٢/ص٢٤٠ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) لأنه من غير الثلاثي . انظر ما سبق هـ : ٢ .

(٥) وشكان ما يكون ذلك مثلثاً أي سرع القاموس ٣/٣٣٤ (وشك) .

(٦) أ : وأو .

وأفي ممال ، وأُفْ ساكنة الفاء خفيفة (١) .

وقوله : وهيهات (٢) . معناه : بَعُدَ .

وقوله : وإليَّ (٢) . معناه : أتنحى (٣) .

وقوله : ومن المتعدى [رويد (٢) .

معناه : أَمْهِلْ أو دع (٢)] .

وقوله : وهلم (٢) .

معناها هنا إيت المتعدية في قولك إيت كذا (٤) .

وقوله : وهات (٢) . معناه : أعط .

وقوله : وهاءِ (٥) .

معناه : خذ والهمزة تتصرف تصرف الكاف في هاءك (٦) ، وربما قبل هاك (٧) .

وفي لغة أخرى هأْ بهمزة ساكنة (٨) كهَبْ وكخَفْ وكصَهْ (٩) ، وها بألف

---

(١) ذكر الشارح هنا ثماني لغات على هذا النحو أُفُّ أُفَّ أُفِّ . أُفٌّ أُفًّا أُفٍّ ، وأفي ، أُفْ . وزاد غيره أُفّى وأُفّة .

انظر هذه اللغات في : المقتضب ٢٢٣/٣ ، تهذيب اللغة ٥٨٨/١٥ - ٥٨٩ ، الخصائص ٣٧/٣ - ٣٨ ، المخصص ٨١/١٤ ، اللسان ٦/٩ (أفف) .

(٢) الجزولية : ٣٧أ.

(٣) قال سيبويه : « وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له : إليك ، فيقول : إليَّ ، كأنه قيل له : تنح ، فقال : أتنحى » ، الكتاب ١٢٦/١ .

(٤) انظر ما سبق ص : ١٠١٢ هـ ٥ .

(٥) الجزولية : ٣٧ب .

(٦) ب : هاك .

(٧) قال الأزهري في (هاء) : « ومن العرب من يقول : هاك هذا يا رجل وها كما هذا يا رجلان ... » ، تهذيب اللغة ٤٧٩/٦ .

(٨) ذكرها ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٩١ ، والعكبري في المشوف المعلم ٧٩٨/٢ ، والزبيدي في تاج العروس ١٤١/١ .

(٩) ب : أو كخف أو كصه .

مكان الهمزة [١] .

وقوله : وحيهل [٢] . معناه : إيت .

وقوله : وبله [٢] .

معناه : دَعْ ، ولو قال هنا في أحد وجوهها لكان حريا بذلك لأن لها ثلاثة أوجه :-

أحدها : هذا الذي ذكر [٣] .

والآخر : أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده بمعنى ترك النائب مناب اترك [٤] .

والثالث : أن يكون بمعنى كيف [٥] ، وبالوجوه الثلاثة أنشدوا [٦] :-

نَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُها بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ [٧]

---

(١) انظر هذه اللغة في : المذكر والمؤنث ٧٣٠ ، وإصلاح المنطق ٢٩١ ، المشوف المعلم ٧٩٧/٢ .

(٢) الجزولية : ٣٧ب .

(٣) انظر هذا في : تهذيب اللغة ٣١٣/٦ ، الصحاح ٢٢٢٧/٦ ، اللسان ٤٧٨/١٣ . (بله) .

(٤) انظر هذا أيضا في : الصحاح ٢٢٢٨/٦ ، اللسان ٤٧٨/١٣ (بله) .

(٥) انظر المصادر في هـ ٢ في هذه الصفحة . وقد تحدث الفارسي عن معاني (بله) في إيضاح الشعر ٣٢ - ٣٧ .

(٦) لكعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنه .

(٧) من البحر الكامل من أبيات أولها :-

مَنْ سَرَّه ضَرْبٌ يُرَعْبِلُ بَعْضُه بَعْضاً كَمَعْمَعَةِ الأباءِ المُحْرَقِ

ورعبله : قطعه ، المعمعة : صوت الحريق في القصب وصوت الأبطال في الحرب ، الأباء : واحدة أباءة ، كسحاب وسحابة هو القصب ، الجماجم : جمع جمجمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، ضاحيا : من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله ، الهامة : الرأس . الخزانة ٢١٢/٦ ، ٢١٩ .

ويروى : فترى الجماجم . انظر : الخزانة ٢١٧/٦ .

الشاهد : أن (الأكف) رويت رفعا فبله بمعنى كيف اسم استفهام ، ونصباً فبله اسم فعل بمعنى دع . وجرا فبله على هذا مصدر مضاف كما أوضحه الشارح .

الديوان ٢٤٥ ، الإيضاح الشعر ٣٤ ، المفصل ١٥٥ ، شرح المفصل ٤٧/٤ ، ٤٨ ، المباحث الكاملية ٣٠٧/٢ ، شرح الجمل ٢٦٢/٢ ، شرح الجمل ٢/ص٢٤٢ ، المنهاج الجلي ٢٥٨ب ، شرح الكافية ٧٠/٢ ، المغني ١٢٣/١ ، شرح شواهد المغني ٣٥٣/١ - ٣٥٦ ، الخزانة ٢١١/٦ - ٢٢٨ ، شرح أبيات المغني ٢٥/٣ - ٣٤ .

بنصب الأكف على أن بَلْهَ اسم فعل كدع ، وخفضها على أنها مصدر كترك النائب مناب اترك ، ورفعها على أن بله بمعنى كيف .

وقوله : ودونك [١] . معناه : الزم وكذلك عندك .

وقوله : وحِذْرَكَ [١] . معناه : احذر وكذلك حذارك .

وقوله : وعليك [١] . معناه الزم .

وقوله : وعليّ [١] . معناه : أولني [٢] .

وقوله : ودراك [١] . معناه : أدرك .

/١٧٨ب وقوله : وَتَراكِ [١] .

معناه : اترك .

وقوله : ونَظَار [١] .

معناه : انظر .

وقوله : ومَنَاع [١] .

معناه : امنع .

وقوله : ونَعَاءِ [١] .

معناه : انع .

---

(١) الجزولية : ٣٧ب .

(٢) قال اللورقي في : « ... علّي زيدا أي أولني » ، المباحث الكاملية ٢/٣٠٨ .

باب [التصغير (١)]

قوله : كل اسم صار (٢) بالحذف بحيث لو صغر وقعت فيه ياء التصغير طرفا (٣) .

مثاله : يدٌ ودمٌ .

وقوله : من نحو ابن (٤) . أي تقول : بني .

و[قوله (٥)] : ليس موقع (٦) الإعراب (٧) .

مثاله : جُعَيْفِر وأُسَيْوِد وقُسَيْوِر وما أشبه ذلك .

وقوله : إلا أن يكون في كنف هاء التأنيث (٨) .

مثاله : شُجَيْرَة .

وقوله : أو ألفه (٨) . مثاله : حُبَيْلَى (٩) .

وقوله : أو ألفيه (٨) . مثاله : حُمَيْراء .

وقوله : أو ألف أفعال (١٠) جمعا (٨) .

مثاله : أُنَيعَام تصغير أَنْعَام ، ولو أمسك عن قوله : جمعا لأصاب ، فإن تقييده بقوله : جمعا فائدته أنه إذا كان مفردا يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه ، تقول فيه : أُفَيْعِيل وقد قال سيبويه : « فإذا حقرت أَفْعَالا اسم رجل قلت : أُفَيْعَال كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتحقير أَفْعَال كتحقير عَطْشَان ، فرقوا بينها وبين إفعال لأنه

---

(١) تكملة من : أ .　　(٢) ب : لوصار .

(٣) الجزولية : ٣٧ب ، وبعده : « ... فمردود إليه ما حذف منه في التصغير » .

(٤) الجزولية : ٣٧ب ، وقبله : « ومطرح ألف الوصل .... » .

(٥) تكملة من : ب .　　(٦) ب : موضع .

(٧) الجزولية : ٣٧ب ، وقبله : « وكل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف .... ، وبعده فهو مكسور » .

(٨) الجزولية : ٣٧ب .

(٩) ب : حبلى .　　(١٠) ب : أو أفعال .

لا يكون إلا واحدا ، ولا يكون أفعال إلا جمعا ولا يغير عن تحقيره قبل أن يكون اسما ، كما لا يغير سرحان عن تصغيره إذا سميت به » [١] في كلام متصل في هذا المعنى ، فهذا يدل على أن قول هذا [المؤلف [٢]] جمعا بعد قوله : أو أفعال خطأ لا لعاً [له [٣]] منه [٤] .

وقوله : ما لم تجمعه العرب على فعالين [٥] .

مثاله : سِرْحَان [٦] وسَرَاحِين .

وقوله : وما كان من الأسماء على خمسة أحرف [٧] .

مثاله : سَفَرْجَل ومُنْطَلِق .

وقوله : لا بألفي التأنيث [٧] .

مثال ما فيه ألفا التأنيث من ذلك : حمراء .

وقوله : ولا بالألف والنون [٧] .

مثال : ما فيه الألف والنون من ذلك سَكْرَان وعُثْمَان .

وقوله : بحرف مد ولين هو رابعه [٨] .

مثاله : سِرْبَال ومِصْبَاح ، وينقصه أن يقول : زائد ؛ لأنه إن كان أصليا فحكمه

---

(١) الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) تكملة من : ب . (٣) تكملة من : أ .

(٤) لا لعاله : دعاء تقوله العرب أي لا أقامه الله من عثرته .

انظر : كتاب الأمثال ٧٨ ، فصل المقال ١٠١ ، مجمع الأمثال ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ ، المستقصى ٢٦٦/٢ .

(٥) الجزولية : ٣٧ب ، حديثه عن الحرف الذي لا يكسر بعد ياء التصغير وذلك إذا كان في كنف هاء التأنيث أو ... « أو الألف والنون في فعلان ما لم .... » .

(٦) اسم من أسماء الذئب ، القاموس ٢٣٦/١ (سرح) .

(٧) الجزولية : ٣٧ب .

(٨) الجزولية : ٣٧ب ، وفيها : « ولا بحرف ... » .

حكم غيره نحو : مختار ، وأن يسقط /١٧٩أ قوله : (مد) من قوله : حرف مد ولين [(١)] ، فيقول حرف لين زائد نحو كَنَهْوَر [(٢)] ، لأن زيادة المد يقتضي أنه إن كان الخماسي فيه حرف لين زائد نحو كَنَهْوَرَ يحذف ويرد إلى أربعة ، ولا يقول بذلك محققو النحويين سيبويه [(٣)] ولا الفارسي [(٤)] ومن تابعهما [(٥)] إنما يقولون : كنيهير دون حذف ولا أعلم أحد قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا [(٦)] .

كان من المؤلف [(٧)] أن يزيد ولا بتاء التأنيث لأن نقصه هذا يقتضي أن ما فيه تاء التأنيث نحو حرملة يصغر بحذف حرف وهو مما لا يدخله حذف في التصغير أصلا إلا أن هذه الزيادة قد يغني عنها قوله بعد:« ومافي مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره [(٨)]»، [وكان حقه أن يقول أيضا ولا مركبا ؛لأن نقصه هذا يقتضي أنما كان من

---

(١) حروف المد هي : « الألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها » ، المقتضب ٢٣٣/١ ، وانظر : الكتاب ٤٠٦/١ ، الأصول ٤٠٣/٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥/١ ، المساعد ٢٤٧/٤ .

وحرفا اللين : هما الباء والواو الساكنتان اللتان قبلهما فتحة ، الكشف ٤٥/١ ، ولهذا يجمل النحويون ذلك فيجعلون الثلاثة حرف مد ولين . انظر : البديع ٧٥١/٢ ، التسهيل ٣٢٠ . وغيرهما .

(٢) الكنهور : العظيم من السحاب وقيل المتراكب منه . اللسان ١٥٣/٥ - ١٥٤ ، (كنهر) .

وتمثيل الشارح بكنهور لما فيه حرف لين ليس دقيقا لأنه حرف علة لتحركه ، وحرف اللين ساكن وقبله فتحة ، والواو هنا متحركة بفتحة وقبلها ساكن ، لأنها على وزن سفرجل كما نص على هذا الفيروز آبادي . انظر القاموس المحيط ١٣٤/٢ .

إلا أن يتسامح في التعبير فيطلق على العلة اللين .

(٣) قال سيبويه : « وأما كنهور فلا تحذف واوه لأنها رابعة فيما عدته خمسة وهي تثبت لو أنه كسر للجمع » ، الكتاب ١٢٠/٢ .

(٤) انظر رأي الفارسي في التكملة ٢٠٦ .

(٥) كالسيرافي في شرح الكتاب ٢٠٣/٤ب - ٢٠٤أ . والصيمري في التبصرة والتذكرة ٦٩٢/٢ .

(٦) انظر رأي ابن ملكون في شرح الجزولية ٢/ص٢٥٥ .

ولا أرى وجها للتفريق بين المد واللين هنا كما اعترض الشارح على الجزولي ، لأن النحويين يسوون بين قرطاس وكُرْدُوس وقِنْدِيل وبين كَنَهْوَر . انظر التكملة ٢٠٦ وغيرها من كتب الصرف .

(٧) ب : حقه .

(٨) الجزولية : ٣٨أ .

الأسماء التي على خمسة أحرف مركبا يحذف ،نحو تسميتنا الرجل(زَيْدٌ يدل) و (بعمرو دم) أو لما أشبه ذلك وهذا لا يدخله الحذف أصلا [١]] .

وقوله : وما زاد على الخمسة فلابد من الحذف [٢] .

مثاله : عَضْرَفُوط [٣] تقول : عَضَيْرِف وعُضَيْرِيف ، وينقصه هنا إلا أن يكون في آخره ألفا التأنيث نحو خنفساء لا ألفه نحو قرقرى [٤] لأنك تقول : خُنَيْفِسَاء وقُرَيْقِر ، وهاء التأنيث نحو : قَرْقَرَة [٥] لأنك تقول : قُرَيْقِرَة ، أو الألف والنون الزائدتان [٦] نحو زَعْفَرَان فإنك تقول : زُعَيْفِرَان [أو يكون مركبا نحو : بعل بك وحضرموت فإنه لا يدخله الحذف [٧]] .

وقوله : والزائد أولى بالحذف [٨] من الأصلي [٢] .

مثاله : مُدَحْرِج تقول فيه : دُحَيْرِجُ ودُحَيْرِيْج .

وقوله : والميم اللاحقة لأوائل [٩] الأسماء الجارية [١٠] ... إلى آخره .

مثاله : مُقْعَنْسِس تقول : مُقَيْعِس [ومُقَيعِيس [١١]] هذا مذهب سيبويه [١٢] ، ومنهم من يقول : قُعَيْسِس وقُعَيْسِيس وهو المبرد [١٣] ومن تبعه .

وقوله : لا من الأصل [١٤] .

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) الجزولية : ٣٧ب .
(٣) ذكر العظاء . القاموس ٢/٢٨٧ (عضرفوط) .
(٤) قرقرى : موضع باليمامة . معجم البلدان ٤/٣٢٦ - ٣٢٧ .
(٥) القرقرة : جلدة الوجه . اللسان ٥/٩١ (قرر) .
(٦) ب : الزائدتين .
(٧) تكملة من : أ .
(٨) ب : بالحذف أولى .
(٩) ب : أوائل .
(١٠) الجزولي : ٣٧ب - ٣٨أ .
(١١) تكملة من : أ .
(١٢) قال - رحمه الله تعالى - : « وإذا حقرت مُقْعَنْسِس حذفت النون وإحدى السينين لأنك كنت فاعلا ذلك لو كسرته للجمع ، فإن شئت قلت : مُقَيْعِيسٍ وإن شئت قلت مُقَيْعس » ، الكتاب ٢/١١١ - ١١٢ .
(١٣) قال المبرد - رحمه الله تعالى - : « وكان سيبويه يقول : (مقعنسس) : مقيعس ومقيعيس ، وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في مقعنسس ملحقة ، والملحق كالأصلي ، والميم غير ملحقة فالقياس قُعَيْسِس وقُعَيْسِيس ، حتى يكون مثل حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم » ، المقتضب ٢/٢٥١ - ٢٥٢ .
(١٤) الجزولية : ٣٨أ ، وقبله : « الجارية على أفعالها أولى بالبقاء من الملحق بالأصل على رأي لا من الأصل » .

مثاله مُحْرَنْجِمٌ تقول : حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم بلا خلاف .

وقوله : فأبق أقواهما فائدة [(١)] .

مثاله : منطلق تقول مُطَيْلِقٌ ومُطَيْلِيْق لأن الميم زيدت لإعطاء معنى الصفة .

وقوله : فإن تساوتا فاحذف أيتها شئت [(٢)] .

مثاله : حبنطى [(٣)] تقول : حُبَيْطٍ وحُبَيْطَى وحُبَيْنِط وحُبَيْنِيط .

وقوله : وما [(٤)] /١٧٩ب لم يؤد إلى حذف شيء آخر أولى مما أدى إليه بالحذف [(٢)] .

مثاله : عَيْضَمُوز [(٥)] وعَيُطَمَوس [(٦)] [تقول : عُضَيمِيز وعُطَيمِيس [(٧)]] فتحذف الياء لأن حذفها لا يؤدي إلى حذف الواو ، لأن الاسم يبقى بعدها خماسيا رابعه حرف مد ولين زائد وذلك لا يحذف منه شيء ولو حذفت الواو منهما لأدى ذلك إلى حذف الياء لأنه إذ ذاك خماسي ليس من المستثنى .

وقوله : بالحذف . متعلق بأولى .

وقوله : وكل اسم جاء بعد ياء التصغير فيه ياءان ... إلى آخره [(٨)] .

مثاله : أحيّ في تصغير أحوى [(٩)] بغير صرف في مذهب سيبويه [(١٠)] وبالصرف في

---

(١) الجزولية : ٣٨أ ، وقبله : « وإذا احتجت إلى حذف حرف وفي الاسم زيادتان .... » .

(٢) الجزولية : ٣٨أ .

(٣) الحبنطى : الممتلىء غيظا أو بطنة . اللسان ٢٧١/٧ (حبط) .

(٤) معادة في : أ .

(٥) العيضموز : العجوز الكبيرة . اللسان ٣٨٠/٥ (عضمز) .

(٦) العَيُطَمُوس : المرأة الجميلة الطويلة ذات قوام وألواح ، التامة الخلق ، ومن الإبل الفتية العظيمة الحسناء . اللسان ١٤٣/٦ (عطمس) .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) الجزولية : ٣٨أ ، وتمامه : « .... هما آخر الاسم وجب حذف الأخير منهما » .

(٩) رجل أحوى وامرأة حواء والحوة سمرة الشفة . اللسان ٢٠٧/١٤ (حوى) .

(١٠) ويونس ، قال سيبويه : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فُعَيل ، ويجرى على وجوه العربية ، وذلك قولك – في عَطَاء – عُطَيٌّ وقَضَاء قُضَيٌّ ، .... =

مذهب غيره (١) وعُطَيٌّ في تصغير عطا .

وقوله : وما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره (٢) .

مثاله : شُجَيْرَة في تحقير شَجَرَة وحُرَيْمِلَة في تحقير حَرْمَلَة .

وقوله : وما لم يكن في مكبره من الثلاثي (٣) ... إلى آخره .

مثاله : قُدَيْرة في تصغير قِدْر ، وأُرَيضَة في تصغير أَرْض .

وقوله : في الأمر العام (٢) .

احترز به مما شذ من نحو : قُوَيْس وعُرَيْب وضُحَيّ وما أشبه ذلك ، وينبغي له أن يتمم هذا الموضع بأن يقول : وما لم يكن في مكبره من الثلاثي المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث لأن حبلى ليس في مكبره تاء (٤) التأنيث ، ولا تلحق فيه تحقيرا .

وقوله : ما لم يسم به مذكر (٢) .

مثاله : قدر اسم رجل تقول فيه قُدَيْر لا غير .

وقوله : ما لم تكن الهاء في مكبره مما زاد على الثلاثة (٥) .

مثاله : عُقَيْرب في تصغير عقرب ، وزُيَيْنِب في تصغير زينب .

وقوله : في الأمر العام (٦) .

= وكذلك أحوى إلا في قول من قال : أُسَيْود ولا تصرفه ، لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قِلَّته كما لا يلتفت إلى قلة يضع » ، الكتاب ١٣٢/٢ . ثم قال : « وأما يونس فقوله : هذا أحيّ كما ترى وهو القياس والصواب » ، الكتاب ١٣٢/٢ .

(١) وهو عيسى بن عمر ، قال سيبويه : « وأما عيسى فكان يقول : أحيّ ويصرف ، وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر ، وصرفت أرأس إذا سميته به ولم تهمز فقلت أرس » ، الكتاب ١٣٢/٢ .

(٢) الجزولية : ٣٨أ .

(٣) الجزولية : ٣٨أ ، وتمامه : « أثبتت في مصغره في الأمر العام » .

(٤) ب : ها .

(٥) ب : الثلاثي . وانظر الجزولية : ٣٨أ .

(٦) الجزولية : ٣٨أ ، وقبله : « لم تلحق في مصغره ... » .

احترز به من قُدَيْدِيمَة في قدام ووَرَيِّئة في وراء وحكى أبو حاتم [١] أن بعضهم قال : أُمَيْمَة في أمام [٢] إلا [٣] أنه قال بعد حكايته له : وليس بثبت [٢] .

وقوله : كل جمع كثرة [٤] لواحده جمع قلة [٥] .

مثاله : صِبْيان في جمع صَبِي ، وله جمع قلة وهو صِبْيَة .

وقوله : غير منقول إلى العلم [٦] .

لأنه إذا سمي به مصغر على لفظه ولم يرد إلى جمع القلة ولا إلى واحده .

/١٨٠أ وقوله : فرده إلى أقل الجمع [٥] .

أي تقول في تصغير : صبيان على ذلك : صُبَيَّة .

وقوله : أو إلى واحده وصغره مجموعا بالواو والنون [٥] .

أي تقول في تصغير : صِبْيَان صُبَيُّون .

وقوله : إن استوفى الشروط [٥] .

يعني شروط الجمع بالواو والنون ، وقد يقول القائل : كيف يقول : إنه لا يجمع بالواو والنون إلا ما استوفى الشروط وأنت تقول في تصغير : رجال رجيلون ورجيل [٧] لم يستوف شروط الجمع بالواو والنون ، لأن شروط الجمع بالواو والنون في الجامد الذكورية والعلمية والعقل وخلوه [٨] من هاء التأنيث ، وهذا ليس فيه علمية .

---

(١) السجستاني (.... – ٢٤٨ هـ) .

أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني النحوي اللغوي المقرئ ، نزيل البصرة كان إماما في علوم الأدب أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة الأصمعي ، وأخذ عنه المبرد وابن دريد وغيرهما . له مصنفات منها : « إعراب القرآن » وكتاب « ما يلحن فيه العامة » وكتاب « الطير » وغيرها .

« معجم الأدباء ٢٦٣/١١ – ٢٦٥ ، إنباه الرواة ٥٨/٢ – ٦٤ ، وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ – ٤٣٣ » .

(٢) انظر حكاية أبي حاتم في : المباحث الكاملية ٣٢١/٢ .

(٣) معادة في : أ .

(٤) ب : لكثرته .

(٥) الجزولية : ٣٨أ .

(٦) الجزولية : ٣٨أ ، وقبله : « أردت تصغيره ... » .

(٧) ب : ورجل .

(٨) ب : والخلو .

الجواب عن ذلك أن يقال : إنه إنما صغره على معنى تقليل الجمع ، وإذا كان تصغيره لذلك دخله معنى الوصف بقليل ، وقليل مما استوفى هنا شروط الجمع بالواو والنون لأنه هنا صفة لمذكر عاقل ومؤنثه يجمع بالألف والتاء ، فهو – أعني رجالا – أريد بتصغيره معنى جمع قليل فكأنك عند تصغيره تصغر قليلا ، فهو وإن [لم (١)] يستوف الشروط في معنى ما استوفى الشروط وقد كان أبين مما قاله أن يقول : إن استوفى الشروط أو كان في معنى ما استوفاها . ويقول في الجمع بالألف والتاء : إن لم يستوف الشروط ولم يكن في معنى ما استوفاها .

وقوله : أو بالألف والتاء إن لم يستوف (٢) .

مثاله : تصغير كلاب نقول فيه أُكَيلِب (٣) أو كليبات .

وقوله : وإن لم يكن له جمع قلة فإلى الواحد (٤) .

مثاله : دراهم (٥) ورجال تقول في ذلك رُجَيْلُون ودُرَيْهِمَات .

وقوله : وأسماء الجموع كالآحاد (٢) .

مثاله : قُوَيْم في تصغير قوم ، ونُفَير في تصغير نفر .

وقوله : وربما جاء التصغير على غير المكبر (٢) .

مثاله : عُشَيْشِيَة في تصغير عَشِيّة ، ورُوَيْجِل (٦) في تصغير رجل .

وقوله : وربما جاء المصغر وأهمل المكبر (٢) .

مثاله : كُمَيْت (٧) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٨أ .

(٣) ب : أكيلاب .

(٤) ليست هذه العبارة في نسخة فاس ٣٨أ ، وهي في التيمورية ١٠٢ .

(٥) ب : درهم .

(٦) ب : رويجيل .

(٧) قال اللورقي : « من الأسماء ما جرى في كلامهم مصغرا ولم يتكلم بمكبره ، لأنه عندهم مستصغر كأنهم فهموا صغره فوضعوا اسمه كذلك تنبيها على ما يفهم ، فمن ذلك جميل : اسم طائر ، وكعيت : طائر أيضا يشبه البلبل ، وكُمَيت من صفات الخيل » ، المباحث الكاملية ٣٢٤/٢ .

/١٨٠ب باب [ألف الوصل وألف القطع [1]]

قوله : إلا في نحو : افعل أمرا [2] .

يعني : الأمر من الثلاثي المجرد .

باب [النسب [1]]

قوله : كل اسم نسب [3] إليه فإنه [4] في الأمر العام [5] ...

تحرز بذلك من مثل : عَطَّار ونَجَّار في الصناع ومن مثل لَابِن وتَامِر .

وقوله : وإن كان على فَعِل [6] .

مثاله : نَمِر .

وقوله : أو فُعِل [6] .

مثاله : دُئِل .

وقوله [7] : أو فِعِل [6] . مثاله : إِبِل .

وقوله : وإن كان مثل تَغْلِب فإنه يجوز فتح ما قبل آخره [6] .

يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة والثاني منه ساكن ، وهذا الذي قاله في [هذا النوع [1]] مذهب المبرد [8] . و[مذهب [1]] سيبويه أنه

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٨ب ، يقول : همزة الوصل لا تلحق الفعل الثلاثي غير المزيد فيه إلا في ... » .

(٣) ب : نسبت . (٤) ب : فإنك .

(٥) الجزولية : ٣٨ب ، وبعده : « يلحق آخره ياءي النسب وينقل الإعراب إليها ويلزم ما قبلها الكسر » .

(٦) الجزولية : ٣٨ب .

(٧) أ : وقوله أو قوله .

(٨) لم أقف على رأي المبرد في كتبه التي تحت يدي ، وهو في شرح الكتاب ١٥٠/٤ب ، شرح المفصل ١٤٦/٥ ، المباحث الكاملية ٣٢٨/٢ ، إرتشاف الضرب ٢٨٥/١ .

موقوف على السماع أعني الفتح [١] ، فإن كان الثاني من هذا النوع متحركا مثل عُلَبِط وهُدَبد لم يختلف في بقائه على الأصل عند النسب إليه [٢] .

(وقوله : والمختار ألا [٣] يفعل) [٤] .

[ذلك [٥]] مذهب ثالث غير مذهب المبرد ولا سيبويه وذلك أن المبرد يجيز الوجهين ولا يختار الكسر كما اختاره المؤلف ، وسيبويه لا يجيز فيما لم يسمع فيه الفتح إلا الكسر ، وإنما مذهب المؤلف من إجازة الفتح واختيار الكسر مذهب توسط بين القولين ولا أحفظه لغيره [٦] .

وقوله : إن كان واجب الرد في التثنية [٧] .

مثاله : أخ وأب وما أشبه ذلك مما يرد إليه المحذوف في موضع حقه ألا يتغير فيه الاسم عن حاله كالتثنية أو الإضافة أو الجمع [٨] بالألف والتاء ، وكذلك كان حق المؤلف أن يزيد هذه الزيادة ليبين موضع وجوب الرد ، وإلا فسيكون الاقتصار على التثنية خاصة لا معنى له ، أو يكون [٩] بعض القسم [الثاني من هذا القسم [١٠]] إن أطلق وجوب الرد في موضع ما لأنه يجب الرد فيه في الأيدي وما أشبهه ويريد أنك تقول : أخوي وأبوي لا غير .

---

(١) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « وقال الخليل من قال في يَثْرِب يَثْرَبي وفي تَغْلِب تَغْلَبي ففتح مغيرا .... وقال الخليل الذين قالوا : تغلَبي ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا : سُهْلي وبِصْري في بَصْرَى ، ولو كان ذا لازما كانوا سيقولون في يَشْكَر يَشْكَري وفي جُلْهُم جُلَهَمي ، وألا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم ، وهذا قول يونس » ، الكتاب ٢/٧١ – ٧٢ .

(٢) قال الصيمري : « وأما عُلَبِط فلا يفتح في النسب ويترك على أصله فيقال : عُلَبِطي ولا يعتد بثقله لأنه عارض ، كما أن وزنه عارض ، وليس في أبنية الأصول ما تتوالى فيه أربع متحركات ، فترك على أصله ليؤذن أنه نادر في بابه » ، التبصرة والتذكرة ٢/٥٨٦ . وانظر الارتشاف ١/٢٨٥ .

(٣) ب : لا .

(٤) معاد في : ب . وانظر الجزولية : ٣٨ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) انظر : المباحث الكاملية ٢/٣٢٨ ، الارتشاف ١/٢٨٥ .

(٧) ب : في التثنية والجمع . وانظر الجزولية : ٣٨ب .

(٨) ب : والجمع .

(٩) ب : ويكون .

(١٠) تكملة من : ب .

وقوله : وإن لم يجب جاز الرد (١) وتركه (٢) .

مثاله : يد ودم يقول : /١٨١أ يَدِيٌّ ودَمِيٌّ ويَدَوِيّ ودَمَوِي ، ولم يبين (٣) [هنا (٤)] كيفية رد المحذوف ، هل يسكن فيه من المتحركات ما أصله السكون أو يعوض من حركة الإعراب فيه فتحة ، وفي ذلك خلاف : - فالأول : مذهب الأخفش (٥) ، والثاني : مذهب سيبويه (٦) وهو تمام لما ذكره ، فكان ينبغي له أن يأتي به وإلا لم يعرف الرد كيف هو ؟

وقوله : وإن عوض فيه ألف الوصل (٢) .

مثاله : ابن واسم [واست (٤)] .

وقوله : جاز حذف الألف والرد (٢) .

أي تقول : بَنَوي وسُمَوي (٧) .

وقوله : وترك الألف من غير رد (٢) .

أي تقول : ابني واسمي [واستي (٤)] .

وقوله : وإن عوض فيه (٨) تاء (٢) .

مثاله : أخت وبنت .

---

(١) ب : رده .
(٢) الجزولية : ٣٨ب .
(٣) أ : يعين .
(٤) تكملة من : أ .

(٥) قال الفارسي : « تقول في غد : غدي وغَدَوِي ، وفي دم : دمِي ودَمَوِي ، وفي يد : يَدِيّ ويَدَوِيّ ، وإنما حركت العين من يد وغد وهما في الأصل ساكنان ؛ لأنهما قد جريا متحركين في الكلام .... هذا قول سيبويه أو قياس قوله ، وفي قول أبي الحسن يسكن من ذلك ما كان أصله السكون إذا رد إليه المحذوف » ، التكملة ٦٠ . وهذا الرأي في المباحث الكاملية ٣٣٠/١ .

(٦) قال سيبويه : « فمن ذلك قولهم في دم : دَمِي ، وفي يَد : يَدِي ، وإن شئت قلت : دَمَوِي ويَدَوِي ، كما قالت العرب في : غَد غَدَوِي كل ذلك عربي ، فإن قال : فهلّا قالوا : غَدْوِي ، وإنما يد وغد كل واحد منهما فَعْل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتيك غدوا يريدون غدا .... لأنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يخرجوا من حرف الإعراب التحرك الذي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزيدوا الجهد الاسم ما حذفوا منه فلم يريدوا أن يخرجوا منه شيئا كان فيه قبل أن يضيفوا » . الكتاب ٧٩/٢ - ٨٠ .

(٧) ب : بنوي وبنوي .
(٨) ب : منه .

وقوله : ورد على رأي (١) .

أي [أن (٢)] يقال : أَخَوِيّ في النسب إلى أخت وَبَنَوِيّ في النسب إلى بنت وهو مذهب سيبويه (٣) .

وقوله : وأقرت ولم ترد على رأي (١) .

أي يقال : أختي وبنتي وهو رأي يونس (٤) .

وقوله : وإن كان ذلك بحذف عينه (٥) .

مثاله : مذ وسه .

وقوله : أو فائه (٥) .

مثاله : عدة وزنة .

وقوله : لم يرد (٥) .

أي يقال مُذيّ وسَهيّ وعِدِيّ وزِنِيّ .

وقوله : إلا في نحو شية (٦) .

يريد مما حذف فاؤه وكانت اللام منه حرف علة فإنه يرد إليه المحذوف لأنهم لا ينسبون إلى الاسم حتى يقدرونه كاملا ، ولا يقدرونه كاملا إلا على ما يكون [عليه (٧)] في كلامهم ، ولا يكون في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، وأنت إن نسبت إلى شية من غير رد المحذوف حذفت الهاء ، فبقي الباقي على ما ليس في

---

(١) الجزولية : ٣٨ب ، وقبله : « حذفت .... » .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال سيبويه : « وإذا أضفت إلى أخت قلتَ : أخوي هكذا ينبغي له أن يكون على القياس ، وذا القياس قول الخليل من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى الأصل » ، الكتاب ٢/٨١ .

(٤) قال سيبويه : « وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس » ، الكتاب ٢/٨١ .

(٥) الجزولية : ٣٨ب .

(٦) الجزولية : ٣٩أ .

(٧) تكملة من : أ .

كلامهم فلابد من الرد ، ولم يبين أيضا هنا كيفية الرد وهي هنا جارية على كيفيتها فيما تقدم من رد المحذوف [١] ، والخلاف فيه كالخلاف فيه سواء وقد كان حقه أن ينبه [٢] على هذا أيضا فإنه تمام الرد وإلا لم يعرف الرد كيف هو ؟

وقوله : فإنَّ ألفه إنْ كانت ثالثة [٣] .

مثاله : رَحًى وعَصًا .

وقوله : تقلب واوا مطلقا [٤] .

أي سواء كانت ألفه منقلبة عن ياء / ١٨١ب أو واو .

وقوله : وإن كانت رابعة هي لغير التأنيث [٤] .

مثل [٥] : مَلْهًى ومَرْمًى .

وقوله : فالمختار القلب ويجوز الحذف [٤] .

تمامه غير أن الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوة الحذف فيما ألفه للإلحاق [٦] .

وقوله : وإن كانت للتأنيث [٧] .

مثاله : حُبْلَى .

وقوله : وجاز قلبها واوا [٤] .

أي جاز أن يقال : حُبْلَوي .

وقوله : أو إلحاقها [٨] بالممدود [٩] .

---

(١) انظر ما سبق ص : ١٠٢٧ .
(٢) أ : يبينه .
(٣) الجزولية : ٣٩أ ، وقبله : « وإن كان مقصورا .... » .
(٤) الجزولية : ٣٩أ .
(٥) ب : مثاله .
(٦) ب : للإيجاز .
(٧) ب : الهانية ، وانظر الجزولية : ٣٩أ .
(٨) ب : والحاقها .
(٩) بياض في : ب .
وانظر : الجزولية ٣٩أ .

أي قيل : حُبْلاوي .

وقوله : وإن كان متحرك الثاني (١) .

مثاله : جَمَزى (٢) وبَشَكى (٣) .

وقوله : حذفت فقط (١) .

أي قيل (٤) : جَمَزِيّ وبَشَكِيّ ولا يجوز أن يقال : جَمْزَوي ولا بَشْكَوي .

وقوله : وإن كانت خامسة فصاعدا (١) .

مثاله : حُبَارى وجُمَادَى ومُشْتَرى ومُفْتَرى .

[وقوله : حذفت مطلقا (١) .

أي قيل حُبَارِيّ وجُمَادِيّ ومُشْتَرِيّ ومُفْتَرِيّ (٥)] .

وقوله : مطلقا (١) .

أي سواء كانت الألف منقلبة عن أصلي أو زائدة .

وقوله : وإن كان في آخره ياء فإن النسب إليه ثلاثيا (٦) .

مثاله : شجٍ وعمٍ .

وقوله : مثله إلى عصا (١) .

أي قيل : شَجَوِيّ وعَمَوِيّ .

وقوله : رباعيا (١) .

---

(١) الجزولية : ٣٩أ .

(٢) جمزى : عدد دون الحضر الشديد وفوق العنق . اللسان ٣٢٣/٥ (جمز) .

(٣) امرأة بشكى اليدين أو بشكى العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتهما . اللسان ٤٠١/١٠ (بشك) .

(٤) ب : تقول .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٣٩أ ، وفيها : « في آخره ياء قبلها كسرة .... » .

مثاله : قاضٍ وغازٍ .

وقوله : مثله إلى ملهى [١] .

أي قيل : قَاضَوِي وغَازَوِي .

وقوله : إلا أن [٢] الحذف في الياء رابعة أوجه [١] .

أي أن قياس قاضٍ وغازٍ في النسب قياس تَغْلِب ، والوجه في مثل تَغْلِب على ما تقدم له إبقاء ما قبل الآخر على كسره [٣] ، وإذا كان كذلك وياء النسب تطلب ما قبلها بالكسر فيقتضي ذلك كسر ياء (قاضٍ وغازٍ) لأنها ترجع عند لحاق ياء النسب إذ كان سقوطها للحاق التنوين لها وهي ساكنة وهي في النسب لا يلحقها التنوين إنما يلحق ياء النسب فإذا رجعت لما ذكرناه انبغى أن تنكسر لياء النسب بعدها ، ويأتي من ذلك قاضيِّيّ وغازيِّيّ [إلا أن الكسرة في الياء مستقلة فتسكن فيأتي من ذلك قاضيي [٤]] بياءين ساكنتين ثم ثالثة متحركة بحركة الإعراب ، الثانية منها [٥] مدغمة في الثالثة [التي هي الثانية [٦]] من يائي النسب وهي المتحركة بحركة الإعراب من الياءين /١٨٢أ الساكنتين لا لتقائها ولا تبقيها لأن الأولى [٧] حرف مد ولين والثانية ساكن مشدد مثل دابّة وتمودَّ الثوب لتوفر الأثقال هنا ، وقد قلنا نحن : إنه ليس مذهب سيبويه إلا هذا [٨] ، ولا نقول : إنه الوجه كما يقول هذا المؤلف فيقتضي ذلك جواز فتح ما قبل الآخر لأن فتح ما قبل الآخر لا يكون في هذا النحو إلا شاذا بالسماع ، هذا مذهب سيبويه [٩] .

وأما على مذهب المؤلف المتقدم من أن المختار في مثل تغلب الكسر وأن الفتح جائز ، فيأتي عليه ما ذكره من أنه يقال في النسب إلى قاض وغاز قاضوِيَ وغازوي وقاضِيّ وغازِيّ وهو [١٠] الذي أشار إليه بقوله : مثله إلى ملهى ، إلا أنه لما قال هنا مثله

---

(١) الجزولية : ٣٩أ .

(٢) أ : لأن .

(٣) انظر ما سبق ص : ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : منهما .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : الأول .

(٨) من أن الفتح موقوف على السماع في مثل تغلب . انظر ما سبق ص : ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(٩) انظر ما سبق ص : ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(١٠) ب : وهذا .

إلى مَلْهَى ، وكان الوجه عنده في النسب إلى مَلْهَى مَلْهَوي على ما تقدم ، وكان الوجه عنده في مثل قاضٍ وغازٍ على ما قاله في تَغْلِب قاضِيّ وغَازِيّ احتاج إلى الاستثناء بقوله : إلا أن الحذف في الياء رابعة أوجه ، يريد بخلاف النسب إلى ملهى فإن القلب فيه أوجه من الحذف ، وذلك إذا كان الحذف على قياس من يكسر في تَغْلِب ، وأما إذا كان الحذف على من يفتح هناك فلا فرق بين الحذفين .

وقوله : وزائدا على الرباعي (١) .

مثاله : مشترٍ ومفترٍ .

وقوله : مثله إلى قَرْقَرى (١) .

أي قيل : مشتريّ ومفتريّ بالحذف .

وقوله : والنسب إلى فَعِيلة (١) .

مثاله : حَنِيفَة ورَبِيعَة .

وقوله : ما لم تكن مضاعفة (١) .

مثاله : شَدِيدَة .

وقوله : أو معتلة العين (١) .

مثاله : طَوِيلَة وينبغي أن يقرأ هذا [الموضع (٢)] مضاعفة غير منونة ، ويكون المعنى مضاعفة العين أو معتلة العين ، فيكون هذا كقولهم : برئت إليك من خمسِ وعِشْرِى النخاسين (٣) أي من خمس (٤) النخاسين وعشريهم ، إلا أن سيبويه قصر هذا

---

(١) الجزولية : ٣٩أ .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) النخاس : بائع الدواب ، سمي بذلك لنخسه إياها حتى تنشط . انظر : اللسان ٢٢٨/٦ (نخس) . وهذا قول للعرب قال الفراء : إن الكسائي سمعه عنهم .

انظر : الأصول ٣٢٥/١ - ٣٢٦ ، المذكر والمؤنث ٥٩٨ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، الغرة ١٥٦/٢ ، البديع ٥٠٠/٢ ، المباحث الكاملية ٣٣٦/٢ .
(٤) ب : خمسى .

على الشعر (١) ، فينبغي أن يكون الكلام الذي أتى به المؤلف على مذهبه لحنا .

وقوله : مثله إلى نَمِر (٢) .

أي قيل : ١٨٢ب حَنَفي ورَبَعِي بحذف الياء وقلب الكسرة فتحة .

وقوله : وإلى فُعَيْلة (٢) .

مثاله : جُهَينَة وضُبَيْعَة .

وقوله : مثله إلى صُرَد (٢) .

أي يقال : جُهَنِي وضُبَعِي .

وقوله : وإلى فَعُولَة (٢) .

مثاله : شَنُوءة (٣) .

وقوله : مثله إلى جَمَل (٢) .

أي قيل : شَنَئِي ، وهذا مذهب سيبويه (٤) ، وأما مذهب المبرد في هذا بأن لا يحذف فيه إلا تاء التأنيث خاصة ولا يغير بغير ذلك ، فيقال : شَنُوئِي كَرَكُوبِيّ (٥) ، فكان حقه أن يزيد هنا على رأي على عادته في مثل هذا .

وقوله : وفَعِيل معتل اللام (٢) .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٩١ - ٩٢ ، ٣٤٧ .   (٢) الجزولية : ٣٩أ .

(٣) شنوءة بطن من الأزد من القحطانية وهم بنو نصر من الأزد ، وبنو شنوءة هذا هم الذين يقال لهم أزد شنوءة انظر : نهاية الأرب ٣٠٨ ، معجم قبائل العرب ٢/٦١٤ .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وفي شنوءة شنئي ، وتقديرها : شنوعة وشنعي » ، الكتاب ٢/٧٠ .

(٥) لم أقف على رأي المبرد في كتبه التي وقفت عليها ، قال السيرافي : « .... وكان أبو العباس المبرد يرد القياس على هذا ويقول : شنئي من شاذ النسبة التي لا يقال عليه ، واحتج في ذلك بأشياء يفرق بها بين الواو والياء .... » ، شرح الكتاب ٤/١٤٩أ ، وانظر رأي المبرد هذا في : التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠ ، الغرة ٢/٢٣١أ ، شرح المفصل ٥/١٤٦ - ١٤٧ ، المباحث الكاملية ٢/٣٣٦ ، شرح الجمل ٢/٣١٨ ، الارتشاف ١/٢٨٣ ، التذييل والتكميل ٥/٢٥٦أ .

مثاله : عَدِيٌّ .

وقوله : مثله إلى عَمٍ [١] .

أي يقال : عَدَوِي [٢] .

وقوله : وإلى فُعَيْل .

مثاله : قُصَيّ .

وقوله : مثله إلى هُدَى [١] .

أي قيل : قُصَوِيٌّ .

وقوله : فيصير النسب إليه مثله إلى بَيْت [٣] .

أي يقال في : سَيِّد ومَيِّت سَيْدِي ومَيْتي .

وقوله : وحكم الثاني من المركبين [١] .

مثاله : بعل بك .

وقوله : وما زاد على الصدر من الجملة [١] .

مثاله : تأبط شرا .

وقوله : حكم هاء التأنيث [١] .

أي يقال بَعْلِيّ وتَأَبُّطِيّ فتنسب إلى الصدر [٤] .

وقوله : وكذلك ياء النسب [١] .

أي تقول : هذا رجل تميميّ في النسب إلى تميم [٥] .

---

(١) الجزولية : ٣٩أ .
(٢) أ : يقال نحوى وعدوى .
(٣) الجزولية : ٣٩أ ، وقبله : « وتطرح الياء المتحركة من نحو : ميت ... » .
(٤) ب : المصدر .
(٥) ب : تميمي .

وقوله : والمشبهان بهما [١] .

مثاله : كُرْسِي وبُخْتِي [٢] تقول : هذا رجل بُخْتِي وكُرْسِي [٣] في النسب إليهما .

وقوله : والجمع ما لم يسم به مردود إلى واحده [٤] .

أي تقول : مَسْجِدي في النسب إلى مساجد جمع مسجد شاهده من كلامهم قولهم في النسب إلى الفرائض فَرَضِي ولم يقولوا فرائضي [٥] ، واستظهر بقوله : ما لم يسم به على مساجد اسم رجل لأنك تقول فيه : مساجدي شاهده من كلامهم كلابي وضِبابي في النسب إلى كلاب [٦] وضباب [٧] لأن كلابا في الأصل جمع كلب [وضِبَاب جمع [٨]] ضب .

وقوله : وأسماء الجموع كالآحاد [٩] .

مثاله : رهط ونفر وقوم تقول : رَهْطِيّ وقَوْمِي ونَفَرِي [١٠] .

وقوله : وما آخره همزة [١١] .

مثاله : حمراء وخنفساء .

/١٨٣أ وقوله : فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية .

---

(١) الجزولية : ٣٩أ .

(٢) جمل بختي وناقة بختية وهي الإبل الخراسانية . اللسان ٢/٩ (بخت) .

(٣) ب : كرسي وبختي .

(٤) الجزولية : ٣٩أ – ب .

(٥) قال الفارسي : « تقول في النسب إلى الفرائض : فرضي لأنك ترده إلى فريضة » ، التكملة : ٦٤ .

(٦) هم بنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . انظر : جمهرة أنساب العرب ٢٨٢ .

(٧) جد قبيلة وهو الضباب معاوية بن كلاب بن ربيعة بن عامر . انظر : جمهرة أنساب العرب ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : ٣٩ب .

(١٠) ب : كما تقول نفرى .

(١١) الجزولية : ٣٩ب ، وبعده : « .... قبلها ألف زائدة » .

أي قلب الهمزة واواً ، كما يكون ذلك في التثنية ، فيقال : حَمْرَاوِيّ وخُنْفُسَاوِيّ كما يقال : حمراوان وخنفساوان .

وقوله : وحكم فَعْلَة (١) .

مثاله : ظَبْيَة .

وقوله : وفُعْلَة (١) .

مثاله : عُرْوَة .

وقوله : وفِعْلَة (١) .

مثاله : فِتْيَة .

وقوله : على رأي (٢) .

استظهر على رأي من يقول (٣) : ظَبَوِي وعُرَوِي وفِتَوِي .

---

(١) الجزولية : ٣٩ب .

(٢) الجزولية : ٣٩ب ، وقبله : « .... حكم معتلاتها على رأي » .

(٣) هو يونس ، قال سيبويه : « وأما يونس فكان يقول في : ظَبْيَة ظَبَوِي ، وفي دُمْيَة دُمَوِي ، وفي فِتْيَة فِتَوِي » ، الكتاب ٧٤/٢ .

وقياس مذهب أبي عمرو وسيبويه : ظبيٌّ وعُرْوِيٌّ وفِتْيِيٌّ ، لأن ما قبل حرف العلة ساكن ، فجرى حرف العلة مجرى غير المعتل . انظر : الكتاب ٧٤/٢ .

باب [المعرب والمبني [1]]

قوله : ما أدى معناه [2] .

يعني : كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام .

وقوله : والمشبه به ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه [3] .

يعني : كالموصولات [والمضمرات [4]] وأسماء الإشارة .

وقوله : وما كان اسما للفعل [5] .

يعني : نحو نَزَال وشَتّان .

وقوله : وما ليس معناه معنى افعل من باب فَعَالِ .

مثاله : حَذَامِ وقَطَامِ .

وقوله : والقسم الآخر ما أضيف إلى الجمل من أسماء الزمان [3] .

ينقصه أن يقول : وصدرها فعل ماض ، هذا مذهب البصريين ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم هذا المشهور [6] ، وقد رأيت الفارسي يختار مذهب البصريين ويجيز الآخر [7] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٩ب ، وقبله : « المتضمن للحرف ... » .

(٣) الجزولية : ٣٩ب .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٣٩ب ، وقبله : « والواقع موقع المبني ما كان .... » .

(٦) قال ابن الشجري : « وأجاز الفراء أن يكون النصب في (يوم ينفع) بناء وموضع يوم رفع ، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى ، ولم يجز ذلك أحد من البصريين لأن المضارع معرب » ، الأمالي الشجرية ٤٥/١ . وانظر : رأي الفراء في معاني القرآن ٣٢٦/١ - ٣٢٧ . ونسب إلى الكوفيين . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٤/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢٤٥/١ ، الدر المصون ٥٢٠/٤ .

(٧) هذا ما ذكره الشارح وتابعه على القول به اللورقي في المباحث الكاملية ٣٤٧/٢ ، وقد قال الفارسي ما يخالف هذا صراحة قال : ومن قال : ﴿ هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقهم ﴾ احتمل أمرين : أحدهما : أن يكون مفعول . قال تقديره : قال الله هذا القصص ، أو هذا الكلام يوم ينفع الصادقين ، فيوم ظرف للقول ، =

وقوله : وليس هذا الأخير بواجب البناء [١] .

لأنه يروى :-

عَلِى حِينُ عَاتَبْتُ [المَشِيبَ على الصِّبا [٢]]

[على حينَ عاتبت] [٣] .

وذكره هذا القسم في أقسام المبنيات ليس بشيء لأن البناء في هذا النوع إنما هو عارض عند الإضافة ، وإنما الباب للبناء والمراد به الحكم المضاد للإعراب اللازم للكلمة الذي ليس بعارض فيه .

وقوله : الحركة [إما [٣]] لالتقاء الساكنين [٤] .

مثاله : هؤلاء وأين .

[وقوله [٥]] : وإما لأنها عرضة لأن يبتدأ بما هي فيه [١] .

مثاله : لزيد مال وبزيد مررت .

= وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله : ﴿ إذ قال الله يا عيسى بن مريم ﴾ ، وجاء على لفظ المضي ، وإن كان المراد الآتي ، كما قال : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الجَنَّة ﴾ ، ونحو ذلك ، وليس ما بعد قال حكاية في هذا الوجه ، كما كان إياها في الوجه الآخر ، ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره : قال الله هذا يومَ ينفع ، أي هذا الذي قصصنا يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين ، فيوم خبر المبتدأ الذي هو هذا ، لأنه إشارة إلى حدث وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث ، والجملة في موضع نصب بأنها في موضع مفعول ، قال : ولا يجوز أن يكون في موضع رفع وقد فتح لإضافته إلى الفعل ، لأن المضاف إليه معرب ، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنيا والمضاف مبهما ، كما يكون ذلك في الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنيا نحو : « مِنْ خِزْى يَومِئِذٍ » وليس المضارع في هذا كالماضي نحو قوله :-

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... .

لأن الماضي مبني والمضارع معرب ، فإذا كان معربا لم يكن شيء يحدث من أجله في المضاف البناء » ، الحجة ٢/٣٧٧ - ٣٧٨ .

(١) الجزولية : ٣٩ب .

(٢) تكملة من : أ . وقد تقدم تخريجه .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ٣٩ب ، وقبله : « أصل البناء للوقف والحركة ... » .

(٥) تكملة من : أ .

وقوله : وإما لمضارعة [(١)] المتمكن [(٢)] .

مثاله : علُ [(٣)] على أنهم [(٤)] يقولون : من علِ فيجرونه [(٥)] .

وقوله : وأما لمضارعة ما ضارع المتمكن [(٢)] .

هو الماضي لأنه ضارع المعرب من الأفعال لوقوعه موقعه في نحو : إن قام زيد قام عمرو /١٨٣ب لأن الماضي في ذلك واقع موقع المضارع للمعرب من الأسماء .

وقوله : وإما للمتمكن [(٦)] في موضع ما [(٢)] .

مثاله : يا زيد في النداء و « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .... » [(٧)] .

وقوله : الضمة إما للإتباع [(٢)] .

مثاله : مُنْذُ .

وقوله : وإما لأنها حركة الأصل [(٨)] .

مثاله : مذ اليوم و﴿ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ﴾ [(٩)] ، وذكر هذا النوع أيضا في المبنيات ليس بشيء لأن الباب إنما هو للبناء اللازم للكلمة كما قلنا ، وهذا الحكم عارض في الكلمة عند التقاء الساكنين . .

وقوله : وإما لأنها في الكلمة كالواو في نظيرتها [(٢)] .

---

(١) ب : لمضارعته .

(٢) الجزولية : ٣٩ب .

(٣) ب : من عل .

(٤) ب : لأنهم .

(٥) وعليه قول امرئ القيس :-

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

الديوان : ١٩ .

(٦) أ : للتمكن .

(٧) الآية : ﴿ لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنونَ ﴾ [الروم : ٤] .

(٨) الجزولية : ٣٩ب ، وبعده : « .... في الحرف » .

(٩) الآية : ﴿ وضُرِبَتْ .... وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِن الله ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّين بِغَيْرِ الْحَقِّ ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ٦١] .

مثاله : الضمة في نَحْنُ للمتكلم عنه وعن آخر خاصة لأنها تشبه نَحْنُ التي للجمع من حيث كانت التثنية جمعا في المعنى .

وقوله : وإما لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها (١) .

[يعني (٢)] : كالضمة في قبل .

وقوله : وإما لشبه الكلمة [بما (٣)] لا تكون له الضمة في حال الإعراب (١) .

يعني : كالضمة في المنادى المبني على الضم .

وقوله : في أنها متمكنة في موضع ما (٤) .

يعني : أن المنادى المبني على الضم قد يتمكن في غير النداء كما يتمكن قبل وبعد إذا أضيف أو كان نكرة .

وقوله : الفتحة إما لمجرد طلب التخفيف (٤) .

مثاله : رَدَّ وفَرَّ وعضَّ في لغة من يقول ذلك كله بفتح الآخر .

وقوله : وإما للإتباع (٤) .

مثاله : عُضُّ في لغة من يقول مُدُّ بالضم وفِرِّ بالكسر وانْطَلْقَ (٥) و :-

لَمْ يَلْدَهُ (٦)

وكان حقه ألا يذكر هذا النحو في المبنيات لأنه شيء لم تبن عليه هذه الكلمة وإنما هذه الكلمة [مبنية (٢)] في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماع المثلين في اعضض والتخفيف في :-

لَمْ يَلْدَه (٦)

---

(١) الجزولية : ٣٩ب .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) تكملة من : أ .
(٤) الجزولية : ٤٠أ .
(٥) انظر ما سبق ص : ٤١٤ .
(٦) جزء من بيت سبق تخريجه ص : ٤١٥ هـ ٦ .

وانْطَلْق ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمر طارئ غير مبنية عليه هذه الكلمة .

وقوله : وإما لأنها حركة أقرب المتحركات إليه (١) .

[هذا داخل تحت الإتباع لأنه إذا حرك بحركة أقرب المتحركات إليه (٢)] فقد أتبع تلك الحركة ، ولا أكثر الآن مثالا فيما بني على الفتح للإتباع وليس محركا بأقرب /١٨٤أ المتحركات إليه (٣) .

وقوله : وإما لمجاورة محلها الألف (١) .

مثاله : يا إسحار في ترخيم إسحارّ على لغة من نوى (٤) هذا أيضا ليس من الباب لأنه ليس بلازم .

وقوله : وإما لشبه محلها بما في كنف هاء التأنيث (١) .

يعني : كفتحة الأول من الاسمين المركبين .

وقوله : وإما للفرق بين معنيي أداة واحدة (١) .

يعني : كالفتحة في أنا اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي للوقف ، وكان حق النون فيه أن تكون ساكنة لأن أصل البناء السكون ، إلا أنا فرقنا بين (أن) الساكنة النون إذا كانت أداة للدلالة على المتكلم وبين (أن) التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلم .

وقوله : وإما لأنها حركة الأصل (١) .

يعني : فتحة اللام مع المضمر في نحو : له ولك لأن حق هذه اللام الفتحة

---

(١) الجزولية : ٤٠أ .   (٢) تكملة من : أ .

(٣) قال اللورقي : « وإما لأنها حركة أقرب المتحركات إليه ، قلت : هذا نحو : انطلق ، يريد : انطلق فَقَدَّرَ طَلِق من انطلق تقدير كتف فخفف فالتقى ساكنان فحركت القاف بأقرب المتحركات وهو الطاء » ، المباحث الكاملية ٢/٣٥١ .

(٤) قال سيبويه : « وأما رجل اسمه : إسحارّ فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن بد من تحريك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقى ساكنان ، وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف » ، الكتاب ١/٣٤٠ .

كفتحة واو العطف وفائه ، وهمزتي [١] الاستفهام والنداء ولام الابتداء ثم كسرت مع الظاهر للفرق بين معنيين ومنه على مذهب المؤلف فتحة يا مضار في ترخيم مضار اسم المفعول إذا سمي به على لغة من نوى [٢] .

وقوله : الكسرة إما لمجرد التقاء الساكنين [٣] .

مثاله : اضربِ الرجل أو لم يضربِ الرجل .

وقوله : أي لأنها لا توهم الإعراب [٣] .

يعني : أن الكسرة لا تكون إعرابا إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة .

وقوله : أو حملا على المقابل [٤] .

[يعني [٥]] : نحو لم يضربِ الرجل حمل الجزم على مقابله في معرب الاسم وهو الجر .

وقوله : أو [على [٦]] مقابل المقابل [٣] .

يعني نحو : اضربِ الرجل حمل السكون على مقابل مقابله ومقابله هو الجزم ومقابل مقابله هو الجر ، يعني [أنه [٥]] حرك الساكن في النوعين بحركة الجر أي بحركة مثل حركة الجر ، ثبت لفظ هذه العلة الثانية والثالثة هكذا في بعض النسخ ، وفي بعض بعد قوله : أي لأنها لا توهم الإعراب أو حملا على مقابل المقابل [٧] أو على مقابل مقابل /١٨٤ب المقابل [٨] وهو أحسن ، يعني بقوله : حملا على مقابل المقابل

---

(١) ب : وهمزة .

(٢) قال سيبويه : « وإن سميته بمضار وأنت تريد المفعول قلت : يا مضارَ أقبل ، كأنك حذفت من مضارر » ، الكتاب ١/٣٤٠ .

(٣) الجزولية : ٤٠أ .

(٤) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) انظر : الجزولية نسخة فاس ٤٠أ .

(٨) انظر : الجزولية نسخة تيمور ١٠٥ . وليست في نسخة فاس .

نحو : لم يضربِ الرجل حمل الجزم فيه على الكسر ، الذي هو مقابل الجر ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب ، وسمي الجر مقابلا لأنه مقابل للجزم أي لأنه من إعراب الاسم مقابل للجزم من إعراب الفعل ، ولذلك حمل الجزم على الكسر كما كان الكسر مقابلا لمقابله .

ويعني بقوله : حملا على مقابل المقابل نحو : اضربِ الرجل فإنه حمل السكون فيه الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم ، والجزم مقابل للسكون ، وقد تقدم بيان مقابلة الكسر للجر من حيث هي كما تقدم مقابلة الجر للجزم من حيث هي ، وأما مقابلة الجزم للسكون فإن الجزم في الإعراب مقابل للسكون في البناء من حيث كان أحدهما سكونا لا تغيره العوامل والآخر سكونا تغيره العوامل .

وقوله : وإما إشعارا بالتأنيث (١) .

مثاله : حَذَامِ وقَطَامِ .

وقوله : وإما للإتباع (١) .

مثاله : فِرِّ في لغة من يقول : عَضَّ بالفتح ورُدُّ بالضم .

وقوله : وإما لمجانسة العمل (١) .

مثاله : الكسرة في بزيدٍ ولزيدٍ .

وقوله : وإما لمجانسة مقابل العمل (١) .

مثاله : كسرة لام الأمر .

وقوله : وإما للفرق بين أداتين (١) .

مثاله : الكسرة في لك للمؤنث .

وقوله : وإما لأنها حركة الأصل (٢) .

---

(١) الجزولية : ٤٠أ .

(٢) ليس في نسخة فاس ٤٠أ وهي في التيمورية ١٠٥ .

مثاله : يا مضارِ [١] في ترخيم مضارٌّ اسم فاعل سمي به ورخم على لغة من نوى ، ومنه قولهم [٢] :-

... غُضَّ الطَّرْفَ [٣] ....

على مذهب الأكثر وهم المتبعون وأكثر الفاتحين والكاسرون ، ومنهم – أعني من الفاتحين – من لا يراعي الأصل في :-

غُضِّ الطرف .

فيجعل حاله كحاله إذا لم يجيء بعده ساكن فيقول :-

غضَّ الطرف .

بالفتح وقد تقدم [٤] أن هذين المثالين – أعني مضار في الترخيم وغض الطرف – ليسا من الباب .

---

(١) أ : يا مضا .

(٢) هو جرير .

(٣) جزء من بيت من البحر الوافر من قصيدة في هجاء الراعي النميري مطلعها :-

أقلي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إنْ أصَبْتُ لَقدْ أصَابَا

والبيت بتمامه :-

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ فَلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلا كِلَابا

الشاهد : جواز الاتباع في (غض) والفتح والكسر ، وقد وجه الشارح كل وجه .

الديوان ٧٥ ، الكتاب ١٦٠/٢ ، الكامل ٤٣٨/١ (الدالي) ، المقتضب ٣٢١/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٣٩/٢ ، المفصل ٣٥٤ ، شرح المفصل ١٢٨/٩ ، المباحث الكاملية ٣٥٤/٢ ، المقاصد النحوية ٥٩٤/٤ – ٥٩٥ ، الدرر اللوامع ٢٤٠/٢ .

(٤) انظر ص : ١٠٤١ .

باب [الهجاء [1]]

/١٨٥أ قوله : وبالجمع [2] .

مثاله : فَتَيات في ألف فتى وقَطَوات في ألف قطا [3] .

وقوله : وبكونها رابعة [4] .

يعني نحو : مَلْهَى لأنك تقول : ملهيان .

وقوله : ويكون وسط الاسم أو أوله واوا [4] .

مثال [5] الأول الطُّوى [6] واللِّوى [7] والوسط كناية عن عين الكلمة ، ومثال الثاني : الوغى والوحى [8] والأول كناية عن فاء الكلمة .

وقوله : وبتصرف الفعل منه [4] .

مثال ذلك : رحيت بالرحى وعصوت بالعصا .

وقوله : سوى الإمالة [9] .

لأن الإمالة تكون في ذوات الواو من ثلاثي الفعل فإذا وجدت فيه لم تكن دليلا على أنه من الياء .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) أ : والجمع .

انظر الجزولية : ٤٠أ ، وقبله : « يعرف أن الألف في آخر الاسم منقلبة عن ياء بالتثنية ... » .

(٣) القطا : طائر . وقيل مقعد الردف وهو الرديف . انظر اللسان ١٨٩/١٥ - ١٩٠ (قطا) .

(٤) الجزولية : ٤٠أ . (٥) ب : مثل .

(٦) طوى من الليل : أي ساعة من الليل ، وموضع بالشام . اللسان ٢٠/١٥ (طوى) .

(٧) اللوى : ما التوى من الرمل ، وقيل منقطع الرمله . اللسان ٢٦٢/١٥ - ٢٦٣ (لوى) .

(٨) الوحى : النار ، والوحى : السيد من الرجال . اللسان ٣٨١/١٥ (وحى) .

(٩) الجزولية : ٤٠أ ، وقبله : « فإن عدم ذلك فبالإمالة ، وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر سوى الإمالة » .

وقوله : وهو التثنية والجمع بالألف والتاء (١) .

استثناهما لأنهما لا يكونان في الفعل .

وقوله : وبالفعل والفَعْلة (٢) .

معطوف على قوله بما ذكر (٣) ، ومثال ذلك نحو : الغزْو والرمي والغزوة والرمية .

وقوله : ويختص الفعل منه (٢) :

أي يختص الفعل من ذلك أي مما يعرف به كونه من الواو أو من الياء ، ومعنى اختصاصه بهذه الذي ذكر بعد أنها علامات في نفس الفعل لا في غيره ، بخلاف الفَعْل والفَعْلَة التي هي علامات في غير الفعل .

وقوله : بأن ذلك يعرف فيه بالمضارع عاريا من العلامة (٢) .

مثاله : يغزو ويرمي .

وقوله : وبإلحاق علامة التثنية فيه (٢) .

مثاله : غَزَوا ورَمَيا .

وقوله : وجمع المؤنث فيه (٢) .

مثاله : غزونَ ورمينَ .

وقوله : أو في المضارع (٢) .

مثاله : يَغْزُوان ويَرْميان ويَغْزُون ويَرْمين .

---

(١) الجزولية : ٤٠أ ، وقبله : « ومما تنفرد به الأسماء من ذلك .... » .

(٢) الجزولية : ٤٠أ .

(٣) من قول الجزولي : « وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر .... وبالفَعْلِ والفعلة » ، الجزولية ٤٠أ .

باب [أحكام الهمزة في الخط [1]]

قوله : بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها [2] .

مثاله : كَاس وبير ومَومن [3] .

وقوله : وليس لمجرد المد واللين [4] .

استظهر على مثل خطيئة ومقروءة ، ومعنى تجريده لذلك أن يكون زائدا لمد البناء ، واستظهر به على ما ليس زائدا لمد البناء كمُسيِيء إذ كان حكم هذا النوع النقل ، وكان ينبغي له أن يزيد أو ما هو في حكم المجرد /١٨٥ب لذلك أو يزيد أو ياء تصغير يعني نحو : أفيئُس تصغير أفؤس فإن حكم هذا النوع في منع النقل منه حكم ما حرف المد فيه مجرد للمد [5] واللين والجامع بينهما أن كل واحد منهما موضوع على ألا يتحرك [6] .

وقوله : بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها [7] .

مثاله : الخب والدف وكهَّية والنسي [8] .

وقوله : في الأشهر [7] .

استظهر على لغة من يقول المرأة والكماة [9] .

وقوله : وإن كان لمجرد المد واللين [7] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : قبلهما . وانظر : الجزولية ٤٠ب ، وقبله : « تخفيف الهمزة الساكنة .... » .

(٣) أصلهن : كأس ، وبئر ومؤمن . وانظر : شرح التصريف الملوكي ٢٤٠ .

(٤) الجزولية : ٤٠ب ، وقبله : « والمتحركة الساكن ما قبلها – وليس لمجرد المد واللين – بإلقاء حركتها على ما قبلها ، وحذفها في الأشهر » .

(٥) ب : المد .

(٦) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٣٦٦/٢ – ٣٦٧ .

(٧) الجزولية : ٤٠ب .

(٨) هي على النحو الآتي : خبء ودفء وهيأة ونسيء .

(٩) قال ابن جعفر : « وإنما قال : حذفها في الأشهر ليحترز من مذهب بعض العرب في مثل : مرأة وكمأة ، إذ من العرب من ينقل حركتها ويقلبها ألفا فيقول : مراة وكماة كقطاة » ، المنهاج الجلي ٢٨٦ب . وانظر هذه اللغة في : الكتاب ١٦٥/١ ، الأصول ٤٠٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٣٤/٢ .

مثاله : خطيئة ومقروء .

وقوله : وليس ألفا (١) .

استظهر على مثل هبايه (٢) لأن تسهيلها هنا بين بين .

وقوله : فيقلبها إليه وإدغامه فيها (١) .

يعني يقلب الهمزة إلى حرف المد واللين الذي قبلها وإدغام الحرف الذي قبلها فيها .

وقوله : وتقلب واوا إن كانت مفتوحة مضموما ما قبلها (١) .

مثاله : رأيت أكمُوَك .

وقوله : وياء إن كانت مفتوحة مكسورا ما قبلها (١) .

مثاله : رأيت مَقْرِيَك .

وقوله : وما سوى ذلك (٤) .... إلى آخره .

يريد مما الهمزة فيه متحركة متحرك ما قبلها ، مثاله : سَئِمَ وَرِئَم وبمُقْرِئك ولَؤُمَ وهذه أكمؤُك وسَأَل .

وقوله : وخالف الأخفش [في (٥)] المكسورة المضموم ما قبلها (٦) .

مثاله : مررت بأكمؤِك .

وقوله : وفي المضمومة المكسور ما قبلها (١)،(٧) .

مثاله : هذا مقريك (٨) .

---

(١) الجزولية : ٤٠ب . (٢) ب : هياة .

(٣) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « والألف تحتمل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين لأنها مد ، كما تحتمل أن يكون بعدها ساكن وذلك قولك في : هباءة هباأة » ، الكتاب ١٦٦/١ ، وانظر : الأصول ٤٠٠/١ .

(٤) الجزولية : ٤٠ب ، وبعده : « .... فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة » .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) في نسخة فاس ٤٠ب « وخالف الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها فقلبها واوا » ، وهو غير مراد . صححته في التيمورية ١٠٥

(٧) قال الزمخشري : « والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء » ، المفصل ٣٥٠ ، وانظر : شرح المفصل ١١٢/٩ ، المباحث الكاملية ٣٦٩/٢ ، شرح الشافية ٤٦/٣ .

(٨) ب : مقروك .

باب [المقصور والممدود (١)]

قوله : قبل آخر نظيره من الصحيح [مفتوح (١،٢)] .

أحسن من هذا : قبل آخر نظائره من الصحيح مفتوح على الاطراد لأن المعتبر في هذا إنما هو اطراد النظائر لا مجرد وجودها .

وقوله : مزيدا في أوله ميم (٣) .

مثاله : مَغْزَى ومُدْعَى .

وقوله : أو ليس كذلك (٣) .

مثاله : عَمَى ورَدَى وطَوَى لأن نظيرها (٤) من الصحيح [مثل (٥)] ضَلَع وحَذَر وعَطَش .

وقوله : [اسم (٥)] المفعول (٣) .

مثاله : زيد معطى لأن نظائره من الصحيح مثل زيد مكرم .

وقوله : والزمان والمكان (٣) .

[مثاله] : المعطى اسم زمان أو مكان .

وقوله : والفِعِّيلى (٦) .

وقوله : الخِلِّيفى /١٨٦أ والخِطِّيبى (٧) .

وقوله : وفُعَل وفِعَل جمعا لمعتل اللام (٣) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٠ب ، وقبله : « المقصور المقيس كل مصدر لفعل معتل اللام .... » .

(٣) الجزولية : ٤٠ب .

(٤) ب : نظير هذا .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ٤٠ب ، وبعده : « للمبالغة » .

(٧) الخِطِّيبي : اسم قاله الليث وقيل مصدر كالخطبة . اللسان ١/٣٦٠ (خطب) .

مثاله : رُشيً وفِرَى (١) ، وقد كان أجود من هذا أن يقول : وجمع فُعْلة بضم الأول وفِعْله بكسره معتلتي اللام ، وإلا فقد يأتي ما ربما يتخيل فيه أنه فِعَل جمعا مثل نُهى في جمع نِهْي وفِعَل جمعا مثل ثِناً في جمع ثِنْي ، وإنما هما فِعَال وفُعَال ، وإلا فإذا قال : وفُعَل وفِعَل جمعا فكأنه يقول : وكل ما يتوهم فيه أنه فُعَل أو فُعَال من الجمع أو فِعَل أو فِعَال منه وليس كل ما يتوهم فيه ذلك من المعتل اللام مقصورا ولابد ، إنما المقصور منه ما ذكرناه إلا أنه يمكن أن يكون أطلق القول في ذلك اتكالا على أن (فُعَل وفِعَل) لا يكونان جمعين إلا لفُعْلة أو فِعْلة معتلة اللام إلا أن الشأن في إثبات أنه فِعَل أو فُعَل ولعله فِعَال أو فُعَال .

وقوله : وفُعَالى وفَعَالى (٢) .

مثاله : سُكَارى وسَكَارى .

وقوله : وفَعْلى جمعا .

مثاله : صَرْعى وجَرْحى فأما قولهم : حَلْفَاء (٣) وطَرْفَاء (٤) فهو اسم جمع لا جمع (٥) فلذلك لم يستثنهما وما كان مثلهما ، ولكن الشأن في معرفة الجمع من اسم الجمع ، وهذا ليس يعرفه كل أحد فالإ حالة عليه ليست بشيء .

وقوله : مطلقا (٢) .

يعني سواء كان [جمع (٦)] صحيح اللام أو معتله .

وقوله : وكل فعلى مؤنث فعلان (٢) .

---

(١) جمع رُشْوة فُعْله على فُعَل ، وفِرْيَة فِعْلة على فِعَل .

(٢) الجزولية : ٤٠ب .

(٣) الحلفاء من بنات الأغلاث . اللسان ٥٦/٩ (حلف) .

(٤) الطرفاء شجر هدبه مثل هدب الأثل . اللسان ٢٢٠/٩ (طرف) .

(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم يقع على جميع وفيه علامات التأنيث .... وذلك قولك للجميع : حلفاء وحلفاء واحدة ، وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة .... » ، الكتاب ١٨٩/٢ .

(٦) تكملة من : أ .

مثاله : سَكْرَى مؤنث سَكْرَان وغَضْبَى مؤنث غَضْبَان وعَطْشَى مؤنث عَطْشَان وما أشبه ذلك .

وقوله : لا تلحقه الهاء (١) .

استظهر على فَعْلان الذي (٢) تلحقه الهاء مثل نَدْمَان ونَدْمَانَة وسَيْفَان وسَيْفَانة .

وقوله : وفُعْلَى مؤنث الأَفْعَل (١) .

مثاله : الفُضْلَى مؤنث الأَفْضَل والكُبْرَى مؤنث الأكبر .

وقوله : وفُعَلى (١) .

مثاله : أُرَبَى (٣) وأُدَمي (٤) وشُعَبى (٥) ، ويعني به المفرد وإلا فقد يكون هذا ممدودا إذا كان جمعاً نحو : فُقَهاء وكُرَمَاء ، وهو مطرد فيه .

وثبت في بعض النسخ فَعَلى بفتح الفاء والعين ويعنى به مثل بَشَكَى ومَرَطَى (٦) /١٨٦ب وهو أجود وإن كان هذا قد يكون ممدودا نحو : جَنَفاء (٧) وقَرماء (٨) [لمكانين (٩)] وثَأَداء (١٠) للأمة (١١) فإن الأكثر من هذا ممدود وهذه الألفاظ شاذة لم يجيء غيرها .

---

(١) الجزولة : ٤٠ب . (٢) ب : التي .

(٣) غير واضحة في : ب .

والأربى من أسماء الداهية . تهذيب اللغة ٢٥٩/١٥ .

(٤) « أُدَمى على فُعَلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع » ، الصحاح ١٨٥٩/٥ .

(٥) شُعَبى : موضع فيه جبال ذات شعب فيها أوشال ماء . قال جرير يهجو العباس :-

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً   أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابا

الصحاح ١٥٧/١ .

(٦) بشكى تقدم شرحها ، مرطى الناقة السريعة . تهذيب اللغة ٣٤٥/١٣ .

(٧) جَنَفَاء : موضع في بلاد بني فزارة . معجم البلدان ١٧٢/٢ .

(٨) قَرَمَاء : قرية بوادى قرقرى باليمامة . معجم البلدان ٣٢٩/٤ .

(٩) تكملة من : ب . (١٠) ب : ثا .

(١١) انظر : تهذيب اللغة ١٥٢/١٤ .

وقوله : وما جمعه (١) من المعتل على أفعال (٢) .

مثاله : أقفاء (٣) وقال : فالأظهر ؛ لأن بعضهم يمد القفا وإن كان الجمع على أقفاء (٤) وإنما كان الأظهر فيه أن يكون واحده مقصورا لأن أفعالا إنما هو من جمع الثلاثي المجرد لا من جمع الثلاثي المزيد في الأكثر .

وقوله : وما دون التأنيث منه (٥) ألف (٢) .

مثاله : قَطَاة وحَصَاة .

وقوله : فجمعه تحذف الهاء مقصورا (٢) .

أي تقول : قَطًا وحَصًا ، ويريد إذا كان من الجمع الذي بين واحده وبينه الهاء نحو ما ذكرناه ، وإلا فقد تقول : أضاة وأضاء ، فيكون ما دون هاء التأنيث منه ألف جمعه ممدود ، فلذلك قيد جمعه بحذف الهاء في القصر والإخبار بهذا الذي أخبر به غير مفيد ، لأنه معلوم أن ما كان قبل هاء التأنيث فيه ألف وجمع بحذف الهاء خاصة أنه يبقى آخره ألفا ، وإذا بقي آخره ألفا كان مقصورا ولابد ، فإذا كان هذا معلوما فالإخبار بالعلوم إخبار غير مفيد فقد كان ينبغي [له (٦)] ألا يتشاغل بما لا فائدة فيه .

قوله : الممدود المقيس كل مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف (٧) .

مثاله : اعطاء واستدناء [واستدعاء (٨)] لأن نظائر هذا (٩) من الصحيح إكرام واستخراج وما أشبه ذلك .

وقوله : وكل جمع لمعتل اللام على فِعَال (١٠) أو (١١) أفعال (١٢) .

---

(١) أ : جاء .

(٢) الجزولية : ٤٠ب .

(٣) ب : قفا .

(٤) انظر : المباحث الكاملية ٢/٣٧٥ .

(٥) ب : منهما .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) الجزولية : ٤١أ ، وقد ذهب أول الكلام .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) ب : نظائرها .

(١٠) ب : فعل .

(١١) أ : وأفعال .

(١٢) الجزولية : ٤١أ .

مثال ذلك : دماء وأقفاء ويحتاج فِعال إلى تقييد بأن يقال : ليس جمعا لِفعْلة نحو : فِرَى أو لفُعْلة نحو رُشى لأنه إنما يريد بقوله : على فِعَال أي مما يحتمل أن يكون (فِعالا) ممدودا أو فُعْلا (١) مقصورا بادى الرأي ، فإذا كان مراده ذلك فإن لم يقيده بما ذكرناه فسيتخيل في مثل فِرَى ورُشَى أنه يمكن أن يكون مقصورا /١٨٧أ أو ممدودا ، [فإن أهمل الغير (٢) الذي ذكرناه كان مقتضى ذلك أن يكون فِرىَ ورُشَى وما أشبههما ممدودا (٣)] ، وليس كذلك فلابد إذن من القيد الذي قيدناه به لئلا يلحق بالممدود ما ليس منه ، وأما (أفعال) فعلى الإطلاق لأن مراده أيضا مما يحتمل بادي الرأي أن يكون ممدودا ومقصورا ، ولا يصح أن يكون هذا النوع مقصورا وهو جمع لأنه ليس في الجمع ما هو على مثال (أَفْعَل) إلا قولهم : أضحاة وأضحى ، وإنما استغنى عن استثناء أضحى لقوله : وكل جمع لأن هذا مختلف فيه عند العرب بين أن يكون جمعا أو جنسا .

وقوله : وكل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثالثه ألف (٤) .

مثاله : الثُّغاء والرُّغاء والدُّعاء ، وتمام هذا الفصل أن يقال [فيه (٥)] مما لامه حرف علة لأنه إنما يكون ممدودا من هذا النوع ما لامه حرف علة نحو : الدُّعَاء والرُّغَاء والثُّغَاء (٦) لأنك تقول يدعو ويثغو ويرغو ، وما لم تكن لامه حرف علة من هذا النوع فليس من قسم الممدود نحو : النُّبَاح والنُّهَاق وما أشبه ذلك .

قوله : وكل فَعْلاء أفعل (٧) .

مثاله : حَمْرَاء وصَفْرَاء .

وقوله : وكل جمع على فُعَلاء أو أَفْعِلاء (٤) .

---

(١) ب : مغالا .

(٢) سبق التنبيه على حكم دخول (ال) على غير .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٤١أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : الثغاء والرغاء .

(٧) ب : فعل الفعل .

وانظر الجزولية : ٤١أ .

مثاله : فُقَهَاء وكُرَمَاء [١] وأَصْفِيَاء وأَنْبِيَاء .

وقوله : وكل ما جاء [٢] جمعه على أفعلة معتل اللام فواحده ممدود في الأمر العام [٣] .

مثال : قَفَاء وأقفية وقِبَاء وأقبية ، واحترز بقوله : في الأمر العام من ندى وأندية ورحى وأرحية .

---

(١) ب : كرماء وفقهاء .

(٢) ب : كان .

(٣) الجزولية : ١٤١أ .

باب [المذكر والمؤنث [1]]

قوله : يعرف كونه مؤنثا [2] .

يعني من غير الحقيقي ، لأن الحقيقي يعرف تذكيره وتأنيثه بمعناه إلا ما كان من ذلك في الأجناس ، فقد لا يجرى فيه [3] اللفظ على حكم المعنى نحو الغنم للذكور والإناث وهو مؤنث وكذلك الإبل والخيل [4] /١٨٧ب .

وقوله : وبالإشارة إليه [5] .

مثاله : هذه الدار .

وقوله : وبإضماره [6] .

وقوله : رأيت دارا هي أوسع دار .

وقوله وبإلحاق علامة التأنيث في فعله [6] .

مثاله : اتسعت الدار .

وقوله : أو نعته [7] .

مثاله : دار واسعة .

وقوله : أو الحال منه [6] .

مثاله : رأيت الدار واسعة .

وقوله : أو في مصغره [6] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤١أ ، وقبله : « المؤنث الذي لا علامة فيه .... » .

(٣) ب : فيها .

(٤) انظر هذا في : الكتاب ١٧٣/٢ ، المقتضب ١٨٥/٢ ، الأصول ٤١٢/٢ ، المخصص ١٣٢/٧ ، البديع ١٩٢/٢ .

(٥) الجزولية : ٤١أ ، وفيها : « يعرف كونه مؤنثا بالإشارة إليه » .

(٦) الجزولية : ٤١أ .

(٧) ب : نعت . وانظر : الجزولية ٤١أ .

مثاله : دويرة .

وقوله : أو خبره (١) .

مثاله : الدار واسعة .

وقوله : أو بعرو (٢) عدده من هاء التأنيث فيما دون العشرة (١) .

مثاله : ثلاث أدوءر وأربع أعين وشبه ذلك .

وقوله : في الأعرف (١) .

استظهر على ما عَرِي (٣) عدده من الهاء وإن كان مذكرا حملا على معناه نحو قوله (٤) :-

وإنَّ كِلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ (٥) ... ...

وقوله : وبجمعه على أفعلٍ (٦) ... إلى آخره .

مثاله : عقاب وأعقبْ .

وقوله : في الأعرف (١) .

---

(١) الجزولية : ٤١أ .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل المراد : بعري .

(٣) ب : جرى .

(٤) رجل من بني كلاب يقال له النواح ، وقيل الأعور الكلابي .

(٥) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :-

... ... وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ

وكلاب هو ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة . جمهرة أنساب العربَ ٢٨٢ .

الشاهد فيه : (عشر أبطن) ذكر العدد (عشر) مع المعدود المذكر (بطن) حملا على إرادة معنى القبيلة ، وانظر : المذكر والمؤنث لابن التسترى ٦٢ - ٦٣ .

الكتاب ١٧٤/٢ ، معاني القرآن ١٢٦/١ ، الكامل ٨٠٢/٢ (الدالي) ، المقتضب ١٤٦/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المخصص ١١٧/١٧ ، النكت ٩٩٠/٢ ، الإنصاف ٧٦٩/٢ ، المباحث الكاملية ٣٨٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨٤/٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٥٦٤/٢ ، الخزانة ٣٩٥/٧ ، الدرر اللوامع ٢٠٤/٢ .

(٦) الجزولية : ٤١أ ، وتمامه : « ... إذا كان على أربعة أحرف ثالثها لين » .

استظهر به على ما جاء من مثل قوله [١] :-

... ...   حَتَّى رَمَى مَجْهُولَهُ بَالأَجْنُنِ [٢]

في جمع الجنين وهو مذكر .

وقوله : للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة [٣] .

مثاله : قائم وقائمة .

وقوله : وفي الاسم [٤] .

مثاله : امرؤ وامرأة [٥] .

وقوله : وبين الواحد والجنس [٤] .

مثاله : درة ودر إذا كان در جنسا .

وقوله : وبالعكس وهو قليل [٤] .

مثاله : كمء في الواحد وكمأة في الجمع .

وقوله : وبين الجمع والواحد [٤] .

---

(١) هو رؤبة بن العجاج .

(٢) رجز مطلعه :-

يَأَيُّها الكَاسِرُ عَيْـنَ الأَغْضَنِ
والقائل الأقوال مَا لَمْ يَلْقَنِي

الأغضن : الكاسر عينه خلقة أو عداوة أو كبرا . اللسان ٣١٤/١٣ (غضن) .

ورواية الديوان : إذا رمت مجهوله بالأجبن .

الشاهد فيه : بالأجنن جمع جنين مذكر . كما ذكر الشارح وأفْعُل مطرد في المؤنث .

الديوان ١٦٢ ، التكملة ١٤٠ ، المخصص ٢٣/١٧ ، شرح شواهد الإيضاح ٤٩١ ، المباحث الكاملية ٣٨١/٢ ، شرح الشافية ١٣٢/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٣٠٨ ، شرح شواهد الشافية ١٣٤/٤ .

(٣) الجزولية : ٤١أ ، وقبله : « وما فيه الهاء علامة فقد تكون للفرق .... » .

(٤) الجزولية : ٤١أ .   (٥) ب : امرأة وامرؤ .

مثاله : درة ودر ، إذا كان در جمعا .

وقوله : وبالعكس [١] .

مثاله : بَغّال وبَغّالة وحَمّار وحَمّارة ، هذا وجه ما ثبت هنا في بعض النسخ من هذا النص الذي ذكرناه وشرحناه ، وثبت في بعضها هذا النص الذي أذكره بعد وهو بين الواحد والجنس وبالعكس وهو قليل ، وبين الواحد والجمع [٢] خاصة دون أن يقال بعده : وبالعكس فيريد أيضا [٣] بقوله : وبين الواحد والجمع قولهم : بَغّال وبَغّالة وحَمّار وحَمّارة صفة للجمع .

وقوله : ولتأكيد الصفة [٤] .

مثاله : رجل عَلّامة /١٨٨أ ونَسّابة ، يريد بالتأكيد هنا التكثير والمبالغة لما كان التأكيد يكون بمعنى التكرير والتمكين جعل [تكثير [٥]] معنى الصفة كأنه تكرير لمعناها وتمكين لمعناها أيضا لأنه إذا كثر معناها في الموصوف وبولغ فيه فكأنه قد كرر ذلك المعنى ومكن .

وقوله : وللعجمة [٤] .

مثاله : موازجة [٦] لأن الموزج أعجمي فدخلت الهاء في جمع [٧] هذا النوع دلالة على العجمة .

وقوله : وللنسب [٤] .

مثاله : مَهَالِبة لأن مَهَالِب جمع مُهَلَّب فأدخلت الهاء في هذا النوع لتدل على

---

(١) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .
(٢) انظر : الجزولية نسخة فاس ٤١أ ، وتيمور ١٠٦ .
(٣) ب : إذن .
(٤) الجزولية : ٤١أ .
(٥) تكملة من : أ .
(٦) الموزج : الخف ، فارسي معرب . انظر : المعرب ٥٥ ، ٣٥٩ .
(٧) أ : جميع .

أنه ليس كل واحد من هذا الجمع مهلبا حقيقة ، ولكن على أنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب [١] إليه فهذا معنى قولهم : إن الهاء دخلت في هذا النوع للدلالة على معنى النسب .

وقوله : ولهما [٢] .

مثاله : سيابجة [٣] لأن المعنى السَّيَّبَجِيُّون وهم قوم من العجم وفيه معنى النسب والعجمة [٤] معا [٥] .

وقوله : ولتأكيد معنى الجمع [٦] .

مثاله : حِجَارة وذِكَارة [٧] ويريد بقوله : لتأكيد معنى الجمع من التأنيث ألا ترى أنك تقول : هي الحجار ، فيكون الحجار مؤنثا وإن لم تدخل فيه الهاء ، فأدخلت فيه الهاء لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث ، وبهذا التفسير يجتمع هذا مع قولهم إن التاء دخلت في هذا النحو لتأنيث معنى الجمع ولا ينبغي أن يؤخذ على ظاهره من أنها دخلت لتأكيد معنى الجمع لأن المعنى الذي ذكرناه أليق بالتاء من هذا [المعنى [٨]] .

وقوله : ولتأكيد معنى التأنيث [٦] .

مثاله : ناقة ونعجة ، ويعني أن انفراد المؤنث في هذا النوع باسم غير اسم

---

(١) ب : ينسب . (٢) الجزولية : ٤١أ .

(٣) قال الجواليقي : « السيابجة : فارسي معرب » ، المعرب ٢٤٤ ، وقال ابن منظور : «السبابجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها واحدهم سبيجي » ، اللسان ٢٩٤/٢ (سبج) .

(٤) ب : العجمة والنسب .

(٥) قال الجوهري : « السيابجة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن ، والهاء للعجمة والنسب » ، الصحاح ٣٢١/١ .

(٦) الجزولية : ٤١ب .

(٧) الذكارة : حمل النخل . اللسان ٣١١/٤ (ذكر) .

(٨) تكملة من : أ .

المذكر كان يغني عن تاء التأنيث كما أغني ذلك في جدي وعناق ، فقد كان يكفي في ذلك ناق ونعج لكنهم زادوا التاء لتأكيد ما دلا عليه دون هاء التأنيث لو نطقوا بهما كذلك [١] .

وقوله : ولتأنيث اللفظ [٢] .

مثاله : غرفة وظلمة يعني أن هذا التأنيث الذي هنا في اللفظ ليس تحته تأنيث معنى كما في امرأة وقائمة ، ولكنه للدلالة على أن هذا اللفظ عندهم موضوع وضع المؤنث في الإخبار والإشارة والإضمار وغير ذلك من أحكام التأنيث .

وقوله : وللعوض [٣] .

/١٨٨ب مثاله : زنادقة وجحاجحة [٤] ، وقالوا : إن الهاء في هذا النوع للعوض من الياء في زناديق وحجاجيج ، لما لم يجمعوا بينهما ، بل إذا كانت الياء لم تكن الهاء ، كما أنه إذا كانت الهاء لم تكن الياء ، فدل ذلك على أنهم وضعوها معها على وجه المعارضة بينهما .

وقوله : فَعَلى [٢] .

مثاله : الجَفَلى [٥] .

وقوله : وفُعَلى [٢] .

مثاله : شُعَبَى .

وقوله : وفُعْلى وفَعْلى وِفعْلى [٢] .

سيأتي بيان كل واحد منها بأصنافه بعد [٦] .

---

(١) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ١٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٨٩ ، البديع ١٩٠/٢ .
(٢) الجزولية : ٤١ب .
(٣) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ١٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٨٩ ، البديع ١٩٠/٢ .
(٤) جحاجحة : جمع جحجاح وهو السيد الكريم . اللسان ٤٢٠/٢ (جحجح) .
(٥) دعاهم الجفلى أي بجماعتهم وعامتهم . القاموس ٣٦٠/٣ (جفل) .
(٦) انظر ص : ١٠٦٣ .

وقوله : وفُعْلى ضربان مؤنث الأفعل وتلزمه الألف واللام [(١)] .

مثاله : الفُضْلى والكُبْرى .

وقوله : أو الإضافة [(٢)] .

مثال ذلك : فضلاهم وكبراهم .

وقوله : كمذكره [(٢)] .

يعني أن الألف واللام أيضا لازمة لمذكره أو الإضافة ، ومثال ذلك الأفضل وأفضل الناس .

وقوله : في الأمر العام [(٢)] .

استظهر به على قراءة من قرأ ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنى ﴾ [(٣)] مُمَالاً [(٤)] في أحد الوجهين وهو وجه من جعل حسنى صفة لمحذوف ، كأنه : قولةً حسنى أو مقالة حسنى ، وأما من جعل (حسنى) مصدرا كالرُجْعَى والبُشْرَى فليس من هذا .

ويكون الحسنى على هذا مصدرا كالحُسْنُ في قراءة من نون [(٥)] .

أو استظهر [(٦)] على قولهم : أُخَر وأخرى وأخر وهذا أشبه من الأول لاحتمال [الأول [(٧)]] وجها صحيحا ولما لزمت الألف واللام أو الإضافة في هذا النوع إلا ما شذ نقدوا على أبي نواس [(٨)] قوله :-

---

(١) الجزولية : ٤١ب ، وقبله : « وفعلى من الأبينة المختصة به » ، أي بالتأنيث .

(٢) الجزولية : ٤١ب .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم إلا قَلِيْلًا مِنْكُم وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [البقرة : ٨٣]

(٤) هي قراءة الأخفش عن بعضهم ، مختصر في شواذ القرآن ٧ ، وانظر : الحجة ١٠٦/٢ .

(٥) هي قراءة أبي طلحة بن مصرف . انظر البحر المحيط ٢٨٥/١ .

(٦) ب : واستظهر .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) أبو نواس (١٤٦ - ١٩٨ هـ) .

الحسن بن هانيء بن عبد الأول بن صباح ، الحكمي ولاء ، كان مولى للجراح بن عبد الله الحكمي أمير =

كَأَنَّ صُغْرى وَكُبْرى مِنْ فَوَاقِعِها ... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلى أَرْضٍ من الذَّهَبِ (١)

وأما رواية من روى (٢) :–

أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سُوأَى بِفِعْلِهِمُ (٣) ... ...

= خراسان فنسب إليه ، سمي بأبي نواس ، لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه . قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصازي وأبي عبيدة ، وكان في الطبقة الأولى من المولدين .

« الشعر والشعراء ٧٩٦/٢ – ٨٢٦ ، تاريخ بغداد ٤٣٦/٧ – ٤٤٩ ، وفيات الأعيان ٩٥/٢ – ١٠٤ ، الخزانة ٣٤٧/١ – ٣٤٨ » .

(١) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :–

سَاعٍ بكأسٍ إلى ناشٍ عَلَى طَرَبِ ... كِلاهُماَ عَجَبٌ في مَنْظَرٍ عَجَبِ
قَامَتْ تُريني وأَمْرُ اللّيلِ مُجْتمِعٌ ... صُبْحاً تَوَلَّدَ بَيْنَ الماءِ والعِنَبِ

وبيت الشاهد هو الثالث منها .

وسبب إيراده أن الشارح بين النحاة نقدوا على أبي نواس قوله (صغرى وكبرى) وحقه أن يأتي بهما معرفتين بالألف واللام أو الإضافة .

الديوان ٧٧/١ ، الكشاف ١٩٩/٤ ، المفصل ٢٣٦ ، شرح المفصل ١٠٠/٢ ، ١٠٢ ، شرح الجمل ٤٨٧/١ ، ٢١٠/٢ ، المغني ٤٢٥/٢ ، المقاصد النحوية ٥٣/٤ – ٥٤ ، تعليق الفرائد ٢٢٩٨/٤ (د) ، الخزانة ٣١٥/٨ – ٣١٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٤/٦ – ١٧٦ ، شرح شواهد الكشاف ٣٤٦/٤ – ٣٤٧ .

(٢) لأفنون التغلبي :–

صريم بن معشر بن ذهل بن تيم من تغلب بن وائل ، شاعر جاهلي ، سمي (أفنونا) بقوله :–

فَبَيْنَمَا الودُّ يا مَضْمُونُ مَضْمُونا ... أَيَّامُنا إن للشبان أُفْنُونا

لدغته حية فمات في الألاهة .

انظر : « الشعر والشعراء ٤١٩/١ ، المؤتلف والمختلف ١٥١ وفيه (ظالم بن معشر) سمط اللآلىء ٦٨٤/٢ – ٦٨٥ » .

(٣) صدر بيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :–

أَبْلِغْ حَبِيبًا وخَلِّلْ في سَرَاتِهِم ... أَنَّ الفؤادَ انطَوى مِنْهُمْ عَلَى حَزَنِ

وعجزه :–

... ... أَمْ كَيْفَ يَجْزُونني السُوأَى مِنَ الحَزَنِ

الشاهد فيه : أن (سُوأَى) صفة لموصوف محذوف أو تكون مصدرا كالرجعى والبشرى .

المفضليات ٢٦٣ ، الكامل ١٤٠/١ (الدالي) ، مجالس العلماء ٣٥ ، الأمالي ٥١/٢ ، شرح المفضليات ٩٤٦/٢ ، الأمالي الشجرية ٣٧/١ ، سمط اللآلىء ٦٨٤/٢ – ٦٨٥ ، المغني ٤٥/١ ، شرح شواهد المغني ١٤٤/١ – ١٤٧ ، الخزانة ١٤٢/١١ ، شرح أبيات المغني ٢٤٠/١ – ٢٥٤ .

بغير تنوين فالكلام فيه كالكلام في قراءة من قرأ وحُسْنَى [مُمَالاً [١]] .

وقوله [٢] : وصفة [٣] .

مثاله : حُبلى .

وقوله : والاسم مصدر [٣] .

مثاله : بُشرَى ورُجعَى .

وقوله : وغير مصدر [٣] .

مثاله: حُزوى [٤] .

وقوله : وفَعْلى مشترك والمؤنث منه [يكون [٥]] مصدرا [٦] .

مثاله : دَعْوى .

وقوله : وغير وصف [٧] .

مثاله : رَضْوى [٨] .

وقوله : والوصف مؤنث فعلان [٦] .

مثاله : سَكْرى وعَطْشى .

وقوله : وما ليس كذلك جمع [٦] .

---

(١) تكملة من : ب .　　(٢) أ : قولهم .

(٣) الجزولية : ٤١ب ، وفيها : « وفُعْلَى مشترك ، المؤنث منه يكون مصدرا وغير مصدر ، وغير المصدر يكون وصفا وغير وصف ... » .

(٤) حزوى : موضع في ديار تميم بنجد ، وقيل جبل من جبال الدهناء . معجم البلدان ٢٥٥/٢ ، اللسان ١٧٦/١٤ (حزو) .

(٥) تكملة من : أ .　　(٦) الجزولية : ٤١ب .

(٧) الجزولية : ٤١ب ، وقبله : « وغير مصدر ، وغير المصدر يكون وصفا ... » .

(٨) جبل ضخم سبق التعريف به ص : ١٩١ هـ ٣ .

مثاله : صَرْعى وجَرْحَى .

وقوله : : وغير جمع (١) .

مثاله : ناقة شَكْرى أي ممتلئة الضرع باللبن .

وقوله : وفِعْلى مشترك والمؤنث منه يكون مصدرا (١) .

مثاله : ذِكْرى .

وقوله : وغير المصدر جمع (٢) /١٨٩أ .

مثاله : حِجْلى وظِرْبَى في جمع حِجَل وظَرِبان .

وقوله : وغير جمع (١) .

مثاله : ذِفْرى (٣) فيمن لم ينون .

---

(١) الجزولية : ٤١ب .

(٢) معادة في : أ .

وانظر : الجزولية ٤١ب .

(٣) الذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن . اللسان ٣٠٧/٤ (ذفر) .

باب [الوقف [1]]

قوله : الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم ما لم يكن منصوبا منونا [2] .

قال ذلك لأن المنصوب المنون يعوض من تنوينه ألف فتبقى الحركة التي قبل التنوين على ما كانت عليه ، وقد كان ينبغي له أن يقول : ما لم يكن منصوبا منونا في أشهر اللغة على عادته في الاستظهار لأن من العرب [3] من يقف على المنصوب المنون دون تعويض من ألفه بالإسكان والروم كغيره [4] .

واستظهر بقوله : منونا على مثل رأيت أحمد لأنه ليس فيه تنوين يعوض منه ويكون فيه الروم [5] والإسكان كما كان في المرفوع والمجرور .

وقوله : والتضعيف مع الإسكان [2] .

مثاله : خالد [6] وفرح .

وقوله : بشرط أن يتحرك ما قبله [2] .

استظهر على مثل عمرو فإنه لا يكون فيه التضعيف لأن التقاء [7] الساكنين في ذلك في الوصل على غير شرطهما [8] .

وقوله : ما لم تكن همزة [2] . .

[استظهر [9]] على نحو الخطأ والرشأ [10] فإن هذا لا تضعيف فيه ، ونقصه

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) الجزولية : ٤٢أ .
(٣) هم قبيلة ربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور . انظر : المباحث الكاملية ٤٠٠/٢ ، شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، الارتشاف ٣٩٢/١ .
(٤) انظر : التكملة ٢٠ ، الخصائص ٩٧/٢ ، التبصرة والتذكرة ٧١٨/٢ ، شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، الارتشاف ٣٩٢/١ .
(٥) الروم : هو صويت يتبعه المتكلم آخر الكلمة ينحو به نحو الضمة . التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢ .
(٦) ب : خلد .
(٧) ب : لالتقاء .
(٨) ب : شرطها .
(٩) تكملة من : ب .
(١٠) الرشأ : الغزال إذا تحرك ومشى . أساس البلاغة ٢٣٢ (رشأ) .

من شروط التضعيف أن يقول : ما لم يكن الموقوف عليه منصوبا منونا في أشهر اللغة ، لأن المنصوب المنون في أشهر اللغة إنما يوقف عليه بأن يعوض من تنوينه ألف ولا يكون فيه تضعيف .

وقوله : ونقل حركته على ما قبله إن كان ساكنا [١] .

مثاله : الدِّفْءُ والبُطْءُ .

وقوله : ليس بمجرد [٢] المد واللين [١] .

استظهر على مثل النسيء فإنه لا نقل فيه ، وقد يكون أحسن من هذا القول أن يقول : ليس ذا لين لأنه أخصر وأجمع لأن كلامه لا يقتضي إلا الاستظهار على ما فيه حرف مد ولين مزيد للمد ، لقوله : لمجرد المد واللين ، وينقصه على ذلك أن يستظهر على مثل شيء وسوء وما أشبه ذلك ، فإنه لا يقال فيه : شيو وسوو ، وليته لو قال هنا ما قاله في الذي الموقوف عليه فيه همزة من اشتراط صحة ما قبل الآخر [٣] ولا أدري لم فرق بينهما في الاشتراط ؟

وقوله : وكان الموقوف عليه همزة مطلقا [١] .

أي لا يشرط فيه ما يشرط في الذي لا يكون الموقوف /١٨٩ب عليه همزة من أن لا تكون الحركة فتحة ومن ألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء أو عن ما ليس في الكلام .

قوله : وإن لم يكن الموقوف عليه همزة [١] .

نحو : بَكْرُ والنَّقْرُ .

وقوله : فمشروط [٤] صحة ما قبل الآخر وسكونه [١] .

استظهر على مثل عين وعون [٥] ، واستظهر بقوله : وسكونه على ما تحرك

---

(١) الجزولية : ٤٢أ .

(٢) الجزولية : لمجرد .

(٣) انظر ص : ١٠٦٥ .

(٤) ب : فبشرط .

(٥) ب : عون وعين .

ما قبل آخره لأنه لا يكون فيه النقل نحو : جيئَل (١) .

وقوله : وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء (٢) .

استظهر على مثل قولك : عجبت من البُسْرِ (٣) .

وقوله : أو عمّا ليس في الكلام (٤) .

استظهر على مثل قولك : هذا العِدِل ؛ لأنه لا يكون النقل فيهما [لأن النقل فيهما (٥)] يخرج في الأول عن أبنية الأسماء ، وفي الثاني عمّا ليس في الكلام ، وينقصه من هذا الفصل أن يقول : فإن أخرج النقل عن أبينة الأسماء أو عمّا ليس في الكلام حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلة فيقولون : هذا البُسُر ورأيت البُسُر ومررت بالبُسُر ، وهذا العِدِل ورأيت العِدِل ومررت بالعِدِل بالإتباع في ذلك كله .

وقوله : فمنهم من يقر الهمزة ساكنة (٦) .

مثاله : البطء .

وقوله : ومنهم من يبدلها إلى الحركة التي قبلها (٢) .

أي يقول : هذا البطو (٧) ، وهذا الوجه لم يذكره سيبويه ، إنما ذكر مكانه في الوقف على هذا النحو أنهم يبدلون الهمزة بحسب حركتها واوا في الرفع وياء في الخفض وألفا في النصب ولا ينقلون حركتها إلى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض فيقولون :

---

(١) ب : جمل . والجيأل : الضبع . اللسان ٩٦/١١ (جأل) .

(٢) الجزولية : ٤٢أ .

(٣) قال أبو حيان : « وألا يؤدي النقل إلى عدم النظير في الأسماء إلا أن يكون مهموزا فلا ينقل في (بُسْرِ) مجرورا فتقول : بِسِر ، ولا في (بكرُ) مرفوعا فتقول : بكر » ، الارتشاف ٣٩٨/١ .

(٤) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية ٤٢أ ، وقبله : « وإذا فعل ذلك بالمهموز ... » .

(٧) انظر : شرح الشافية ٣١٠/٢ ، ٣١٢ ، الإرتشاف ٤٠١/١ .

هذا الوثو [١] ومررت بالوثي ورأيت الوثا [٢] ، ويحتمل أن تكون هذه فتحة قبل الألف حركة نقل ، والأظهر أنها بسبب الألف إذ لا يكون الألف بعد الفتحة ، إذ ليس في لغة هؤلاء نقل ، وإذ ذكر سيبويه هذا الفصل ذكر هذه الوجوه ، وقال : إنها في لغة الذين يحققون الهمزة ولا يسهلونها [٣] ، ثم ذكر بعد ذلك أن الذين يخففون يقون على تخفيفهم في الوقف [٤] ، ويقفون على ما يقتضيه لهم القياس في لغتهم فعلى ما ذكره من ذلك هذا الذي ذكره المؤلف هنا من نقل الحركة في الوقف ثم إبدال الهمزة الساكنة ، فحكم الحركة المنقولة ليس [٥] / ١٩٠أ موجودا في لغة المحققين ، لأن سيبويه لم يذكره في وقفهم ولا في لغة المسهلين ، لأن من ينقل الهمزة من المسهلين ويبدلها بحكم حركة ما قبلها لا يخص بذلك الوقف دون الوصل بل يفعله فيهما .

وقوله : فحركوا ما قبلها بحركة ما قبله [٦] .

أي يقولون : رأيت البطو وعجبت من البطو كراهية للمخالفة بين حركة الباء والطاء لو [٧] نقلوا حركة الهمزة إلى الطاء ، وهذا التعليل غريب ، وأي شيء يكون في مخالفة حركة الباء للطاء ؟ ، إنما علة ذلك أنه لما لزم النقل في هذا النحو في الرفع وكانت الطاء فيه تابعة للباء ولزم الإتباع فيه في الجر في نحو : عجبت من البطء لئلا يخرج عن أبينة الأسماء بالنقل أتبعت حالة النصب في رأيت البطو حالتي الرفع والجر ليجري في أحوالها كلها على الإتباع ، ولذلك جعل سيبويه الحركة في قولهم : هذا البطو حركة إتباع لما كانت في النصب والجر إتباعا ، رأى أن يجعلها في الرفع كذلك [٨] ، لتتفق الأحوال كلها في الإتباع فيكون ذلك تتميما لهذا الغرض .

---

(١) الوثأ : وصم يصيب اللحم ، قيل : هو توجع في العظم من غير كسر . اللسان ١/١٩٠ (وثأ) .

(٢) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : هو الوثو فيجعلها واوا حرصا على البيان ، ويقول : من الوثي فيجعلها ياء ، ورأيت الوثا ؛ يسكن الثاء في الرفع والجر ، وهو في النصب مثل القفا » ، الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٣) نصه : « وهذا وقف الذين يحققون الهمزة ، فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم : هذا الحبا في كل حال لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة فإنما هي كألف رأس إذا خففت » ، الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٤) انظر الهامش السابق .

(٥) معادة في : أ .

(٦) ب : ما قبلها . وانظر : الجزولية ٤٢أ .

(٧) ب : أو .

(٨) انظر ما سبق ص : ١٠٦٧ – ١٠٦٨ .
وانظر : الكتاب ٢/١٨٦ .

وقوله : ومنهم من يقلبها إذا كان ما قبلها متحركا إلى حركتها [١] .

مثاله : هذا الكَلُوْ ورأيت الكَلَا في النصب وعجبت من الكَلِيْ في الخفض .

وقوله : وبعضهم إلى حركة ما قبلها [١] .

مثاله : هذا الكَلَا ورأيت الكَلَا ومررت بالكَلَا .

وقوله : ولا إشمام ولا روم فيما قلبت إليه الهمزة كما لا روم ولا إشمام (في حروف) [٢] المد واللين [١] .

إنما كان ذلك لأن الروم والإشمام [٣] إنما هما إشارة إلى الحركة التي كانت في الوصل وما قلبت إليه الهمزة لم يكن له وجود في الوصل أصلا [٤] فلا يشم ولا يرام ، كما أن حروف المد واللين لم تكن لها حركات في الوصل إنما كانت سواكن فلا تشم ولا ترام أيضا ، لأنه كما تقدم [٥] إنما يشم أو يرام الحركة التي كانت في الوصل .

وقوله : والوقف على المقصور بالألف في الأعرف [١] .

استظهر بقوله في الأعـرف على مثل قوله [٦] :-

... ... رَهْطُ مرجومٍ ورَهْطِ ابْنِ المُعَلْ [٧]

---

(١) الجزولية : ٤٢أ .　　(٢) معادة في : أ .

(٣) الاشمام : هو ضم الشفة بعد الوقف على آخر الكلمة ولا يدركه البصير . التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢ . وقد تقدم تعريف الروم أول الباب .

(٤) ب : في الأصل .　　(٥) انظر ما سبق .

(٦) القائل هو لبيد بن ربيعة العامري رضي الله العامري .

(٧) عجز بيت من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

إن تقوى ربِّنا خَيْرُ نَفَـلْ　　وبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِـي وعَجَـلْ

وصدره :-

وَقَبِيـل مِنْ لُكَيْـزٍ شَاهِـدٌ　　... ...

النفل : الفضل والعطية ، الريث : البطء ، قبيل : أي قبيلة ، لكيز بن أفضي بن عبد القيس ، ابن المعلى : هو جد الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلى ؛ شرح الديوان ١٧٤ ، ١٩٩ .　=

وعلى لغة من يقول : افْعَيْ [١] وافْعَو [٢] ، وعلى لغة من يقول : حبلأْ [٣] .

[وقوله [٤]] : وعلى باب قاضٍ /١٩٠ب وجوار [٥] في [٦] الموضع الذي تسقط منه الياء [٧] .

يعني في الرفع والجر إذا لم يكن مضافاً ولا معرفاً بالألف واللام ، فتقول على ذلك : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ في أوجه اللغتين ، وهذا قاضي ومررت بقاضي في الأخرى ، ووجه هذه اللغة أن حاذف الياء في الوصل إنما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط في الوقف ، فانبغى أن ترجع الياء .

ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به ، فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك ، وهذه اللغة [أوجه اللغتين [٨]] لأنها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض (وهو الأكثر) [٩] .

وإنما قلت : إنه يعني ما ذكرناه لأنه إذا كان مضافاً أو معرفاً بالألف واللام ثبتت فيه الياء ، فيكون حكمه ما ذكر بعد ، وحكم المضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو : قاضي الجماعة حكم المضاف إلى غيرها ، ويجوز فيه حذف الياء في الوقف ،

= الشاهد فيه : (ابن المعل) حيث وقف على المقصور بحذف الألف وإسكان ما قبلها .

الديوان ١٩٩ ، الكتاب ٢٩١/٢ ، مجاز القرآن ١٦٠/٢ ، الحجة ٥٨/٢ ، الخصائص ٢٩٣/٢ ، المحتسب ٣٤٢/١ ، جمهرة اللغة ٨٥/٢ ، المباحث الكاملية ٤٠٩/٢ ، شرح الجمل ٥٧٨/٢ ، المغرب ٢٩/٢ ، ٢٠٠ ، الممتع ٦٢٢/٢ ، شرح الشافية ٢٨٥/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، الارتشاف ٣٩٤/١ ، المقاصد النحوية ٤٥٨/٤ ، الدرر اللوامع ٢٣٣/٢ ، شرح شواهد الشافية ٣٠٧ .

(١) قلب الألف الموقوف عليها ياءً لغة لفزارة وناس من قيس . انظر الكتاب ٢٨٧/٢ ، شرح الشافية ٢٨٦/٢ ، الارتشاف ٣٩٣/١ .

(٢) قلب الألف الموقوف عليها واوا لغة لبعض طيء ، انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ، شرح الشافية ٢٨٦/٢ ، الارتشاف ٣٩٣ .

(٣) قلب الألف الموقوف عليها همزة لغة لبعض طيء نص عليه في : الارتشاف ٣٩٣/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) أ : جور .

(٦) أ : أي .

(٧) الجزولية : ٤٢أ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) معادة في : أ .

وعلى هذا اختلاف القراء في الوقف على هادٍ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ ... ﴾ (١) .

وقوله : وفي الموضع الذي تثبت فيه الياء في الدرج عليها (٢) .

يريد في الموضع الذي تثبت فيه الياء ساكنة في الدرج [لأن الخلاف الذي ذكر إنما هو في الياء التي تثبت ساكنة في الدرج (٣)] يعني في الرفع والجر إذا كان معرفاً بالألف واللام نحو قولك : هذا القاضي ومررت بالقاضي . ونحو : قاضٍ وما أشبهه من المنقوص إذا كان منادى مقبلا عليه أو علماً فتقول : يا قاضي ، وإنما قلنا : إنه يعني ما ذكرناه لنستظهر بذلك على المضاف نحو قاضي بلد كذا ، فإن الوقف على هذا لا يكون إلا بالياء إلا قليلا ، وإن كان الوقف على هذا لا يكون إلا في حال الاضطرار إليه ، فإن ثبتت الياء في الدرج متحركة وذلك في المنصوب المنون نحو : رأيت قاضياً وفي المنصوب غير المنون فسيذكر أعني حكمها بعد .

وقوله : ومنهم من يحذف الياء من هذا (٢) .

أي يقول : هذا القاضْ ومررت بالقاضْ ويا قاضْ (٤) .

وقوله : ١٩١أ ما لم يؤد إلى بقاء الاسم على حرف واحد أصلي (٥) .

كان تمام هذا اللفظ أن يزيد هنا (٦) ما يدل على أن هذا الاستثناء من كل

---

(١) تمامها : ﴿ .... إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُون ﴾ [النمل ٨١] ، [والروم : ٥٣] . وهو في سورة النمل قد رسم بياء .

كان الكسائي وحمزة يقفان على (هاد) بالياء ، والباقون بحذف الياء .

انظر : السبعة ٤٨٦ ، المبسوط ٣٣٥ ، التيسير ١٦٩ ، التبصرة ٦٢٣ ، النشر ١٤٠/٢ .

(٢) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر هذه اللغة منسوبة إلى بعض العرب في : الكتاب ٢٨٨/٢ ، شرح الشافية ٣٠٠/٢ .

(٥) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٦) ب : هناك .

واحد من الفصلين المتقدمين إذ ليس مخصوصاً بأحدهما فيقول : ما لم يؤد إلى بقاء الاسم على حرف واحد أصلي في كل واحد من الموضعين ، إلا أنه استغنى عن هذه الزيادة اتكالا على أن العلة إذا فهمت اقتضت ذلك فاستغني به وذلك نحو : جاءني المري ويامري في مَفْعَل من رأيت (١) .

وقوله : والأول أكثر (٢) .

يعني : إثبات الياء وأن يقول : هذا القاضي ومررت بالقاضي .

وقوله : إلا أن تكون منصوبه منونة (٣) .

مثاله : رأيت قاضياً .

وقوله : فالوقف (٤) على البدل من التنوين (٣) .

تمام هذا الموضع أن يقول : في الأشهر لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير تعويض من التنوين فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنون من هذا النوع رأيت قاضي (٥) وعلى هذا بنى المتنبيء (٦) قوله :-

أَلَا أُذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي   وَلَا لَيَّنْتَ قَلْباً وَهْوَ قَاسِي (٧)

---

(١) قال سيبويه : « وقالا في (مُرٍ) إذا وقفا عليه : هذا مري كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء فصار عوضاً ، يريد : مفعل من رأيت » ، الكتاب ٢٨٩/٢ .

(٢) ليست في النسختين اللتين أعتمدت عليهما .

(٣) الجزولية : ٤٢ب .

(٤) ب : فلا وقف .

(٥) انظر ما سبق ص : ١٠٦٥ هـ ٣ .

(٦) المتنبي (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ) .

أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي ، الشاعر المشهور مدح سيف الدولة وكافور الإخشيدي ثم هجا هذا الأخير ، عرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي بجماعة من أصحابه ، ومع المتنبي جماعة من أصحابه فاقتتل الفريقان فقتل أبو الطيب وابنه وغلامه .

« يتيمة الدهر ١١٠/١ - ٢٢٤ ، وفيات الأعيان ١٢٠/١ - ١٢٥ ، المتنبي لمحمود محمد شاكر » .

(٦) بيتان من البحر الوافر ثانيهما :-

وَلَا شُغِلَ الأَمِيرُ عَنِ المَعَالِي   وَلَا عَنْ حَقِّ خَالِقِهِ بِكَاسِ

قال أبو الطيب هذين البيتين ارتجالا حين أذّن المؤذن فوضع سيف الدولة الكأس من يده . =

وقوله : أو غير منونة [(١)] .

مثاله : رأيت القاضي ، ويسقط في بعض النسخ [(١)] قوله : أو غير منونة وإثباته هو الصواب فإن الوقف على نحو : رأيت القاضي لا يكون إلا بإثبات الياء .

وقوله : وجزما [(٢)] .

مثاله : لم يغزُ .

وقوله : ووقفا [(٣)] .

مثاله : اغزُ .

وقوله : بإسكان ما قبل المحذوف وبإلحاق الهاء [(٤)] .

أي تقول : لم يغزْ ولم يغزُه واغزْ واغزُه ، وقد كان حقه أن يشعر بأجود هذين الوجهين وهو إلحاق الهاء لتقديمه في الذكر أو بالتصريح بذلك فيه وهو أجود .

وقوله : وعلى نحو : قِهْ وشِهْ [(٥)] .

يمكن أن يريد مما لم يبق من حروفه الأصلية إلا حرف واحد إلا أن الأول هو الذي يسبق إلى الفهم من قوله ، فكان ينبغي له إن كان أراد هذا الآخر ولا ينبغي أن يريد غيره أو يصرح به لأنه يدخل فيه لاتَقِ ولاتَشِ ولاتَلِ [مع [قِ [(٦)]] وشِ ولِ [(٧)] لأن الوقف على هذا أيضا – أعني لاتَقِ ولاتَشِ ولا تَلِ – [(٨)]] لا يكون إلا بالهاء قط ،

= أورد الشارح هذا البيت مبيناً أن المتنبي قال (ناسي) مثبتا الياء في الوقف معتمدا على لغة بعض العرب . الديوان : ٢٩٤ .

(١) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٢) الجزولية : ٤٢ب ، وقبله : « وتقف على يرمي ويغزو رفعا ونصبا بلفظ الرفع ... » .

(٣) الجزولية : ٤٢ب .

(٤) الجزولية : ٤٢ب ، وفيها : « ما قبل المحذوف منهما ... » ، والهاء هاء السكت .

(٥) الجزولية : ٤٢ب ، وبعده : « بالحاق الهاء فقط » .

(٦) تكملة يلتئم بها السياق .

(٧) من وقى ووشى وولى .

(٨) تكملة من : أ .

وإن أراد الأول خرج نحو : لاتَلِ ولاتَقِ منه وحكمه وحكم وش [١] واحد .

وقوله : وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحاً ما قبلها [٢] .

مثاله : ﴿ لَنَسْفَعَنْ /١٩١ب بالنَّاصِيَة ﴾ [٣] ﴿ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرين ﴾ [٤] يقول : إن [٥] الوقف عليهما وعلى ما كان مثلهما بالألف ولذلك كتب هذا النحو بالألف لأن الأواخر تكتب على حكم الوقف كما تكتب الأوائل على حكم الابتداء .

وقوله : ومنضماً ومنكسراً بحذفها ورد علامة الرفع [٦] .

مثاله : هل تضربُن في خطاب جماعة المذكرين وهل تضربِنَّ في خطاب المؤنث المفرد فتقول في الوقف عليهما : هل تضربونْ وهل تضربينْ ، وقد كان أتم من هذا أن يقول : بحذفها ورد علامة الرفع والضمير اللذين حذفا قبلها ومثال ذلك ما ذكرناه ، أو بحذفها ورد الضمير خاصة في نحو : اضربُنْ في خطاب جماعة المذكرين واضربِنْ في خطاب المؤنث تقول في الوقف اضربوا واضربي .

وقوله : وعلى الثقيلة بالإسكان وبإلحاق الهاء [٧] .

أي تقول : والله لتقومنّ بنون مشددة ساكنة وليقومنّه بإلحاق الهاء .

وقوله : ما لم يكن آخر الفعل الماضي [٨] .

نحو : قامَ وضربَ فإنه لا تلحقه هاء السكت لأنه مضارع للمعرب وحركة الإعراب لا تلحقها الهاء .

وقوله : وياء المتكلم الساكنة كياء القاضي ساكنة [٢] .

---

(١) كذا في النسختين أ ، ب . بوجود العاطف .

(٢) الجزولية : ٤٢ب .

(٣) العلق : ١٥ .

(٤) يوسف : ٣٢ .

(٥) أ : بأن .

(٦) الجزولية : ٤٢ب ، وبعده : « ... والوقف عليها » .

(٧) ليست في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ١١٢ .

(٨) الجزولية : ٤٢ب ، وقبله : « وكل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء ما لم تكن .... » .

يعني نحو : جاءني غلامي في لغة من أسكن .

وقوله : وإذا تحركت فإن شئت أسكنت وإن شئت ألحقت الهاء (١) .

[مثاله : جاءني غلامَي في لغة من حرك فتقول في لغتهم في الوقف جاءني غلامي وإن شئت غلاميَه (٢) .

وقوله : والألف في غير المتمكن إن شئت وقفت عليها وإن شئت ألحقت الهاء (٣)] .

مثاله : هنا وهؤلا في لغة من قصر فيقول في الوقف (هؤلا) دون هاء وإن شئت : هؤلاه بالهاء ، وأشار بقوله : في غير المتمكن إلى أن ما في آخره ألف من المتمكن نحو : عصا ورحى وموسى لا تلحقه الهاء ، لأنها لا تلحق المعربات إنما تلحق المبنيات (٤) ، وإنما يوقف عليها (٥) بالألف دون هاء إلا ما شذ من قولهم : أفْعَي في الوقف على أفْعَي وأفعو أيضا (٦) ، ومنهم من يجري الوصل في ذلك مجرى الوقف فيقول : أفعي وأفعو بالياء والواو واصلا إلا ما شذ /١٩٢أ من قولهم : هذه حبلأُ (٧) بالهمز في الوقف .

---

(١) الجزولية : ٤٢ب .

(٢) قال سيبويه : « ومن قال : هذا غلاميَ فاعلم وإنيَ ذاهب ، ولم يحذف في الوقف لأنها كياء القاضي في النصب ، ولكنهم مما يلحقون الهاء في الوقف فيبينون الحركة » ، الكتاب ٢٩٠/٢ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٧٢٠/٢ .

(٣) تكملة من : أ . وانظر : الجزولية ٤٢ب .

(٤) هاء السكت تلحق المبنيات دون المعربات . انظر : المفصل ٣٣٢ ، شرح المفصل ٤٥/٩ - ٤٦ ، شرح الكافية ٤٠٨/٢ .

(٥) ب : عليه .

(٦) انظر ما سبق ص : ١٠٧٠ .

(٧) انظر ما سبق ص : ١٠٧٠ .

باب [أقسام المفعولين [1]]

قوله : إما واجب فيه ذلك [2] .

مثاله : ذلك [3] : جلست والسارية .

وقوله : وإما مختار فيه ذلك [4] .

مثاله : ما صنعت وأباك لأنه يجوز فيه الرفع على ضعف وموضعه الشعر [5] .

وقوله : وإما مختار فيه الرفع [4] .

مثاله : ما أنت وزيد لأنه يجوز فيه النصب على إضمار كان والرفع أحسن وأكثر .

وقوله : وإما مختار فيه الجر [4] .

مثاله : ما لزيدٍ والعربِ يشتُمها ، لأنه لا يجوز فيه النصب على إضمار كان والجر [6] أحسن وأكثر .

وقوله : وإما مختار فيه النصب بوجه آخر [4] .

مثاله : مالك وزيداً لأن نصبه بإضمار الملابسة والجر مع ذلك يجوز على ضعف [7] ،

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) تقدم هذا الباب قبل باب الوقف في الجزولية .

انظر الجزولية : ٤١ب ، وقبله : « الاسم الذي ينتصب مفعولا ... » .

(٣) ب : مثاله .

(٤) الجزولية : ٤١ب .

(٥) بعده في أ : وقوله الشعر . وهي زيادة لا أصل لها .

ربما جاء على ضعف في الشعر قول عمر بن أبي ربيعة :-

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَملا

ديوانه ٢٧٩/٢ ، والمباحث الكاملية ٣٩٢/٢ .

(٦) بياض في : ب .

(٧) ولذلك استضعفوا قراءة حمزة ﴿ واتقوا اللّه الذي تَسَاءلُونَ به والأرْحَامِ ﴾ [النساء : ١] وانظر : المفصل ١٢٤ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ .

وموضعه الشعر [١] ، والنصب تقديره : مالك وللابستك [٢] زيدا ، فإن قلت : وكيف جاز إضمار الموصول هنا وهو المصدر وقد قال سيبويه : إن الموصول لا يضمر حيث منع في قوله [٣] :-

... ... إلا الفرقدان [٤]

أن يكون على إضمار أن يكون [٥] ؟

---

(١) كقول الشاعر :-

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

انظر : الكتاب ٣٩٢/١ .

(٢) ب : وملابستك .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - أبو ثور عمرو بن معدي كرب بن عبد الله بن عمرو الزبيدي من بني سعد العشيرة ابن مذحج الصحابي المعروف والفارس المشهور صاحب الغارات والوقائع في الجاهلية والإسلام توفي سنة ٢١ هـ

« المؤتلف والمختلف ١٥٦ ، معجم الشعراء ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الخزانة ٤٤٤/٢ - ٤٤٦ » .

ب - حضرمي بن عامر بن مجمع بن موعلة بن هشام الأسدي شاعر فارس سيد من سادات بني أسد ، له أشعار وأخبار حسان ، له صحبة مع الرسول ﷺ توفي نحو سنة ١٧ هـ .

« المؤتلف والمختلف ٨٤ ، الخزانة ٤٢٦/٣ - ٤٢٥ » .

(٤) جزء من عجز بيت من البحر الوافر من أبيات أولها :-

أَلا عَجِبَتْ عُمَيْرَةُ أَمْسِ لَمّا رَأَتْ شَيْبَ الذّؤابَةِ قَدْ عَلَانِي

والبيت بتمامه :-

وَكُلّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوه لَعَمْرُ أَبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ

الذؤابة : الخصلة من الشعر ، الفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، الخزانة ٤٢٥/٣ - ٤٢٦ .

الشاهد فيه : أن سيبويه منع هنا أن يكون هنا حذف تقديره أن يكون .

ديوان عمرو ١٨١ ، الكتاب ٣٧١/١ ، الكامل ١٤٤٤/٣ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، المؤتلف والمختلف ٨٥ ، النكت ٦٣٧/١ ، المفصل ٧٠ ، شرح المفصل ٨٩/٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٤/٢ ، شرح الكافية ٢٤٧/١ ، الخزانة ٤٢١/٣ - ٤٣١ ، الدرر اللوامع ١٩٤/١ .

(٥) قال سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل .... وقال عمرو بن معدي كرب :-

وَكُلّ أَخٍ مُفارِقُه أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبيك إلا الفَرْقَدَان =

فالجواب :- أن بين الموضعين فرقاً وهو أن يكون هنا لا دلالة عليه وليس كذلك (مالك) إذا اقترن به قوله : وزيد [١] ، لأن مالك إنكار فدل ذكر زيد معه على أن الإنكار إنما هو لملابسة زيد لو قلت : مالك ولزيد لأعطى ذلك إنكار ملابسته لزيد فلما دل المعنى على ذلك في هذا حيث لم تضمر الملابسة ، صح إضمار الملابسة فيه وإسقاط حرف الجر من زيد وحمله عليها مضمرة .

وقوله : أو معناه [٢] .

أحسن منه أو ما يعمل عمل الفعل .

[المفعول لأجله]

وقوله : هو علة الإقدام على الفعل [٣] .

أي الأخذ فيه .

وقوله : أن يكون مصدراً [٤] .

احترز من مثل [قوله [٥]] : قمته لزيد لأنه لا يجوز حذف الجار ونصبه على أنه مفعول له .

وقوله : وفعلا لفاعل الفعل المعلل [٣] .

= كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه إذا وصفت به كلا ... ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون ، لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه ، لأن (أن يكون) اسما » ، الكتاب ٣٧١/١ .

(١) ب : وزيدا .

(٢) الجزولية : ٤١ب ، وقبله : « والعامل فيه فعل » .

(٣) الجزولية : ٤١ب .

(٤) الجزولية : ٤١ب ، وقبله : « وشرط انتصابه .... » .

(٥) تكملة من : أ .

استظهر على جئت لإحسانك إلي ، لأنه لا يجوز حذف حرف الجر منه ونصبه على أنه مفعول من أجله (١) .

وقوله : ومقارناً له في الوجود (٢) .

[استظهر (٣)] على مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس .

وقوله : غير نوع له (٢) .

استظهر /١٩٢ب على مثل : جاء زيد ركضاً لأنه إن كان مفعولا من أجله لم يكن بد من اللام لئلا يلتبس بالحال وهذا (٤) استظهار لا يحتاج إليه لأنك إذا قلت : جاء زيد يركض فإنما معناه ليركض ، فالمجيء والركض ليسا مقترنين في الوجود بل المجيء في زمان والركض في زمان آخر ، فمجيء هذا باللام لكونه ليس مع الفعل المعلل في زمان واحد فقد كفى ما تقدم من الاستظهار وأغنى عن هذا الاستظهار ، فكان إذن استظهاراً غير محتاج إليه [معه (٣)] .

وقوله : وانتصابه بإسقاط حرف الجر على رأي (٢) .

هو مذهب أبي علي الفارسي (٥) وسيبويه (٦) .

وقوله : وعلى رأي انتصاب المصدر الملاقي في المعنى (٢) .

---

(١) لاختلاف الفاعل ففاعل المجيء هو المتكلم وفاعل الإحسان هو المخاطب .

(٢) الجزولية : ٤١ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : وهو .

(٥) قال الفارسي : « الاسم الذي ينتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله ... فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه » ، الإيضاح العضدي ١٩٧ .

(٦) قال سيبويه : « فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله » ، الكتاب ١/١٨٥ - ١٨٦ .

مثاله : قولك : جئت إعظاما لك ، فالمجيء إعظام فيكون قولك إعظاماً مصدراً من معناه وهذا ليس بصحيح لأنه [ليس [1]] المجيء والإعظام [2] بمعنى واحد ، والمصدر الملاقي في المعنى [نحو [1]،[3]] :-

.... آلَتْ حَلْفَةً [4] ....

هو وفعله بمعنى واحد .

وقوله : ويكون معرفة ونكرة [5] .

مثاله [6] :-

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جَمْهُور مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القُبورِ [7]

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : الاعظام والمجيء .

(٣) القائل هو امرؤ القيس .

(٤) جزء من عجز بيت من البحر الطويل من معلقته وقد تقدم مطلعها . والبيت بتمامه :-

وَيَوْماً عَلى ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

الكثيب : رمل مرتفع ، تعذرت : تصعبت ، لم تحلل : لم تستثن في يمينها .

شرح الديوان : ١٢ .

الشاهد : أن المصدر (حلفة) من معنى الفعل (آلت) فالألية هي الحلف .

« الديوان ١٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٩/٢ ، شرح الجزولية ٧٩٢/٢ ، همع الهوامع ١٠٠/٣ ، الدرر اللوامع ١٦١/١ » .

(٥) الجزولية : ٤١ب - ٤٢أ .

(٦) قول العجاج .

(٧) من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة مطلعها :-

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي
سَعْيِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

العاقر : العظيم من الرمل الذي لا ينبت شيئاً ، جمهور : الرملة المشرفة على ما حولها ، زعل : نشاط مصدر زَعِل ، المحبور : اسم مفعول من حبرني الشيء إذا سرني ، الهول : الخوف ، التهور : الانهدام . انظر : الخزانة ١١٥/٣ - ١١٦ .

الشاهد فيه : (مخافة) و(زعل المحبور) و(الهول) جاءت مفعولا لأجله أولها نكرة والثاني معرفة بالإضافة والثالث بالألف واللام .

=

وقوله : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا [١] .

مثاله : قمت لإعظامك ولا يجوز لإعظام لك وهذا غير صحيح [٢] بل هو جائز لأنه لا مانع [٣] يمنع منه ولا أعرف له سلفا في هذا القول .

= الديوان ١/٣٥٤ - ٣٥٥ ، الكتاب ١/١٨٥ ، الأصول ١/١٠٨ ، الإيضاح العضدي ١٩٧ ، البصريات ١/٢٢٧ ، شرح أبيات سيبويه ١/٤٧ - ٤٩ ، المصباح ٧٦أ - ب ، المفصل ٦٠ ، أسرار العربية ١٨٧ ، ١٨٩ ، شرح شواهد الإيضاح ١٨٤ ، شرح المفصل ٢/٥٤ ، المباحث الكاملية ٢/٣٩٩ ، شرح الكافية ١/١٩٢ الخزانة ٣/١١٤ - ١١٧ .

(١) الجزولية : ٤١ب - ٤٢أ .

(٢) قال ابن عصفور : « وإن كان معرفة جاز فيه وجهان : أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه فنقول : قمت إجلالك وقمت لإجلالك » شرح الجمل ٢/٤٥١ .

(٣) ب : له أي مانع .

باب [ما ينتصب بإضمار فعل يلزم إضماره [١]]

قوله : المنادى [٢] .

مثاله : يا عبد الله [٣] .

قوله : والمشغول عنه [٤] .

مثاله : زيداً ضربته .

قوله : وما (انتصب في قولهم [٥]) : إياك والأسد .

انتصب إياك على اتق ، والأسد محمول عليه والمعنى اتق نفسك أن يصيبها الأسد ، والأسد أن يصيبك ، وإن شئت أضمرت للأسد فعلا آخر غير الذي أضمرته لإياك ، كأنك قلت : إياك اتق واحذر الأسد ، وكذلك الياء في [قوله [١]] : وإياي والشر على باعد كأنك قلت : باعدني من الشر والشر مني ، وإن شئت كان نصب إياي على احذر كأنك [قلت [١]] : إياي أحذر وأباعد الشر وكذلك /١٩٣أ [قوله [١]] : « إياي وأن يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأَرْنَب » [٦] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٢ب ، وقبله : « المنصوبات بفعل يلزم إضماره من المفاعيل .... » .

وقد توسط في الجزولية بين هذا الباب والباب الذي قبله باب الوقف المتقدم عليهما ، وترتيب الشارح منطقي مقبول .

(٣) فهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أدعو أو أنادي . انظر : الكتاب ١٤٧/١ ، المقتضب ٢٠٢/٤ .

(٤) الجزولية : ٤٢ب .

(٥) بياض في : ب .

(٦) أثر يروى عن عمر بن الخطاب وروايته في كتب النحويين : « لِتُذَكَّ لَكُم الأَسَلَ والرماح والسهام وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » .

انظر : الكتاب ١٣٨/١ ، المفصل ٤٩ ، شرح المفصل ٢٥/٢ – ٢٦ ، المباحث الكاملية ٤٢١/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣ ، الإرتشاف ٢٨١/٢ ، اللسان ١٥/١١ (أسل) ، شرح الأشموني ١٩١/٣ ، وغيرها كثير ، وجل هذه الكتب تقتصر على قوله وإياي ... إلى آخره .

=

[وقوله (١)] : وشأنَك والحجّ .

على الزم .

[وقوله (٢)] : وامرأً ونفسَه .

على دع .

[وقوله (١)] : وأهلَك والليلَ .

على بادر .

[وقوله (٢)] : وعذيرَك .

على أحضر والعذير بمعنى العاذِر واما بمعنى العُذْر مصدر كالنّكير والنّذير .

[وقوله (٢)] : وهذا ولا زَعَماتِك .

على ولا أزعم .

[وقوله (٢)] : و ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لكم ﴾ (٣) .

على واتوا وانْتَهِ خيرا لك على وأت [خيراً لك (٤)] .

[وقوله (٢)] ووراءَك أوسعُ لك (٥) .

على واتِ أوسعَ [لك (٤)] أي مكانا أوسع لك .

= ويروى في كتب غريب الحديث برواية أخرى هي : « قال زر بن حبيش : قدمت المدينة فخرجت يوم عيد ، فإذا رجل – يعني عمر بن الخطاب – متلبب أعسر أيسر يمشي مع الناس كأنه راكب ، وهو يقول : هاجروا ولا تهجروا ، واتقوا الأرنب أن يحذفها أحدكم بالعصا ، ولكن ليذك لكم الأسل والرماح والنبل » ، ولا شاهد فيه حينئذ . انظر غريب الحديث للهروي ٣/٣١٠ – ٣١١ ، الفائق ٣/٢٩٨ .

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) تكملة من : أ .

(٣) تمامها : ﴿ ... إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ سُبْحَانَه أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وما فيَ الأَرْضِ وَكَفَى باللهِ وَكِيلا ﴾ [النساء : ١٧١] . وانظر : الجزولية ٤٢ب .

(٤) تكملة من : ب . (٥) الجزولية : ٤٢ب .

[وقوله [١]] : ومن أنت زيداً [٢] .

على من أنت تذكرُ زيدا .

[وقوله [١]] : ومرحباً وأهلَا [٣] .

على صادفت .

[وقوله [١]] : وإن تَأْتِني فَأَهْلَ اللّيل .

على فتأتي أَهْلَ الليلِ وأهلَ النهارِ .

[وقوله [٤]] : وسبوحاً قدوساً [٣] .

على ذكرتُ أو ذُكِّرت .

[وقوله [١]] : وكِلَيْهِما وتَمْراً [٣] .

على أعطِني .

[وقوله [١]] : وكلَّ شيءٍ وَلا شَتِيمَةَ حرٍّ [٣] .

على ارتكب كل شيء ولا ترتكب [٥] شتيمة حر .

[وقوله [١]] : وانته أمرا قاصدا [٣] .

على انته وات ، وذكره هذه اللفظة في جملة (ما انتصب على إضمار فعل لا يظهر) غلط منه تقدمه إليه الزمخشري في [٦] مفصله [٧] ، [وأظنه الذي غلطه لأني لا أعرف من غلط فيه غيره ممن تقدم [١]] وليس كما قالاه ، والذي غلطهما أن

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) الجزولية : ٤٢ب .
(٣) الجزولية : ٤٣أ .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) ب : وارتكب .
(٦) معادة في : أ .
(٧) قال الزمخشري : « ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير : إياك والأسد .... ومنه قولهم : انته أمرا قاصدا » ، المفصل ٤٨ – ٤٩ .

سيبويه ذكر [١] هذه اللفظة في هذا الباب ليمثل بها في وجه آخر غير التزام الإضمار لا في التزام الإضمار ، والعجب أن سيبويه إذ ذكر هذه اللفظة هناك على المعنى الذي بَيَّن أنه إنما ذكرها هناك على ذلك المعنى لا على أن الإضمار فيها لا يظهر ونص على ذلك [٢] .

ولا أدري كيف لفقا هذه اللفظة وعرياها مما اقترن بها مما يدل على أنها ليست من الباب ، حتى دخلت لهما في الباب بذلك اللفف والتعري إلا أن ذلك إنما اتفق بقلة الاشتغال بالكتاب ، فلفظا منه المثل وتخيلا أنها كلها مذكورة على جهة واحدة وهذا شنيع في حقهما جدا .

وقوله : ومما يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع ، ويمتنع عند قوم : الأسدَ الأسدَ [٣] .

تعلق من لم يمنع الإظهار في ذلك بظاهر من الكتاب ، وإذا تبين في موضعه تبين أنه ليس على مأخذهم وانتصابه على احذر /١٩٣ب .

وكذلك : الجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق [٣] .

على خَلٍّ .

[وقوله [٤]] وسَقْياً [٣] .

على سقاك .

[وقوله [٤]] ورَعْياً [٣] .

على رعاك .

وقوله : وعليه خيبةً [٣] .

---

(١) معادة في : أ .

(٢) قال سيبويه : « ... ونظير ذلك قوله : انته يا فلان أمراً قاصداً إنما أردت : انته وأت أمرا قاصداً ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل ، فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم : ما رأيت كاليوم رجلا » ، الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) الجزولية : ٤٣أ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

انتصابه على خاب .

وقوله : وجَدْعاً (١) .

على جدعك الله .

[وقوله (٢)] عقراً (١) .

على [عقرك الله عقرا (٢)] .

[وقوله (٢)] وتعساً (١) .

على تعس أي هلك .

[وقوله (٢)] : وتباً (١) .

على تب أي خسر .

[وقوله (٣)] وجوعاً (١) .

على جاع .

وقوله : ونُوعاً في انتصابه قولان (١) .

أحدهما : أنه على (ناع أي تمايل من الجوع) (٤) أو عَطِشَ وهو المراد المتقدم هنا (٥) .

والآخر : أنه إتباع وسيأتي بعد (٦) .

[وقوله (٧)] وبؤساً (١) .

على بئس .

---

(١) الجزولية : ٤٣أ .
(٢) تكملة من : أ .
(٣) تكملة يقتضيها السياق .
(٤) معاد في : أ .
(٥) من أنه منصوب بالفعل مضمراً . انظر : المباحث الكاملية ٤٢٧/٢ .
(٦) سيتحدث عنها الجزولي بأنها منتصبة على الإتباع .
(٧) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

[وقوله [(١)]] وبَهْراً [(٢)] .

على بَهَر أي غلب ، وقال سيبويه : إنه على غير هذا المعنى [(٣)] ، ويحقق هذا في موضعه [(٤)] .

[وقوله [(١)]] وبُعْداً [(٢)] .

على بَعِد بكسر العين .

[وقوله [(١)]] وسُحْقاً [(٢)] .

على سَحِق أي بعد .

[وقوله [(١)]] إفَّةً [(٢)] .

أي نتنا .

وكذلك دفراً [(٢)] .

[وقوله [(١)]] وجوعاً [(٥)] .

انتصاب جوعا على جاع كما تقدم [(٦)] ، وقد تقدم أن نوعا فيه قولان : أحدهما : [أنه [(٧)]] على ناع بمعنى تمايل من الجوع أو عَطِش كما تقدم وليس ذلك مرادا هنا ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٢) الجزولية : ٤٣أ .

(٣) قال سيبويه : « ونحو قول ابن مَيّادة :-

تَفَاقَد قَوْمي إذْ يَبِيعُون مُهْجَتي ... بِجَارِيةٍ بَهْراً لَهمْ بَعْدَها بَهْرا

وقال :-

ثُمَ قَالُوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرا ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرَابِ

كأنه قال : جهداً أي جهدي ذلك » . الكتاب ١/١٥٧ .

(٤) سيتحدث عنها الجزولي بأنها منتصبة على الإتباع .

(٥) الجزولية : ٤٣أ ، وقبله : « ومنه متبعا عند بعضهم جوعاً ونوعاً ... » .

(٦) انظر ص : ١٠٨٧ .

(٧) تكملة من : ب .

إنما المراد الآخر وهو الإتباع لجوع [١] .

[وقوله [٢]] : وجودا [٣] .

بمعنى [٤] جوعا [٥] وكذلك جوسا [٦] .

[وقوله [٢]] : وويحك [٣] .

على ألزمك الله وهو ترحم .

[وقوله [٧]] : وويسك [٣،٨] .

[كذلك وهو استصغار واحتقار .

[وقوله [٧]] وويلك [٣] .

كذلك وهو بمعنى الفضيحة .

وقوله : ووييك [٣]] [٢] .

كذلك وهو استصغار أيضا .

[وقوله [٢]] : وحَمْداً [٩] .

على أحمد الله .

[وقوله [١٠]] : وشكراً [٩] .

---

(١) ب : النوع . وانظر في : الإتباع لنوع هنا المباحث الكاملية ٤٢٧/٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ٤٣أ .

(٤) ب : لمعنى .

(٥) ب : نوعا . الجود : الجوع قال أبو خراش :-

تَكَـادُ يَدَاهُ تُسْلِمَـان رِدَاءَهُ ... مِنَ الجُودِ لَمَّا اسْتَقْبَلَتْهُ الشَّمَائِلُ

اللسان ١٣٨/٣ (جود) .

(٦) ب : حوما ، الجوس : الجوع . اللسان ٤٣/٦ .

(٧) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٨) ب : ووليتك .

(٩) الجزولية : ٤٣أ ، وقبله : « وفي غير الدعاء ... » .

(١٠) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

على أشكره .

[وقوله (١)] : لا كُفْراً (٢) .

على لا أكفره .

[وقوله (١)] : وعَجَباً (٢) .

على أعجب .

[وقوله (٣)] : وكَرَامة (٢) .

على أكرمك .

[وقوله (٣)] : ومَسَرّة (٢) .

على وأسرك .

[وقوله (٣)] ونِعْمَةَ عينٍ (٢) .

على وأنعم الله عينك .

[وقوله (١)] : وحُبًّا (٢) .

على أحبك .

[وقوله (١)] : ونَعامِ عَين (٢) .

كنعمة عين .

[وقوله (١)] : ولا كيداً (٢) .

على ولا أكاد .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .
(٢) الجزولية : ٤٣أ .
(٣) تكملة من : أ .

[وقوله (١)] : ولا هماً (٢) .

على ولا أهم .

[وقوله (٣)] : رغماً (٢) .

على ورغمت (٤) .

[وقوله (٣)] وهواناً (٢) .

على وَهُنْتَ .

[وقوله (١)] : وإنما أنت سيراً سيراً (٢) .

على : إنما أنت تَسِيرُ سَيراً .

[وقوله (٣)] : وما أنت إلا قتلا (٢) .

على إلا تقتل .

[وقوله (١)] : وإلا سيراً لبريد (٢) .

على ألا تسير .

[وقوله (٣)] : وإلا ضَرْبَ الناس (٢) .

على ألا تضرب الناس ضرباً ثم أضمر الفعل وجعل /١٩٤أ المصدر في موضعه وأضيف إلى المفعول .

[وقوله (٣)] : ومنًّا (٢) .

على تمنُّونَ .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٢) الجزولية : ٤٣أ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) ب : زعما على وزعمت .

[وقوله [١]] : وفداءً [٢] .

على تفادون .

[وقوله [١]] : وصوتَ حمارٍ [٢] .

على يصوت صوتَ حمارٍ .

[وقوله [٣]] : وصراخَ الثكلى [٢] .

على يصرخُ صراخَ الثكلى .

[وقوله [١]] :-

و :- دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ [٢]،[٤] .

على تدق دقك .

[وقوله [١]] : هو عبدُ الله حقاً [٥] .

على أحقه حقاً .

[وقوله [١]] : والحق لا الباطل [٦] .

على أحقُّ الحقَّ ولا أقولُ الباطَل .

---

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٣أ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٤) شطر بيت من بحر الرجز أنشده الليث ، ولم أقف له على تتمة .

قال الفيروز آبادي : « الأصمعي : الفاء تصحيف ، وأبو الهيثم : القاف تصحيف لأن حب القُلْقُل بالقاف لا يدق » ، القاموس المحيط ٢/٢٠٠ (نحز) .

وهذا مما جرى مجرى المثل يضرب في الإلحاح على الشحيح وفي الإذلال للقوم والحمل عليهم .

الشاهد في قوله : « دق » مفعول لفعل محذوف تقديره تدق .

الأمثال ٣١١ ، تهذيب اللغة ٤/٣٦٨ ، فصل المقال ٤٣٤ ، مجمع الأمثال ١/٢٦٥ ، المستقصى ٢/٨٠ . اللسان ٤/٤١٥ (نحز) ، القاموس المحيط ٢/٢٠٠ (نحز) .

(٥) الجزولية : ٤٣أ - ب . (٦) الجزولية : ٤٣ب .

[وقوله (١)] : وغير ما تقول (٢) .

على أقولُ (٣) غير ما تقول .

[وقوله (٤)] : ووعَد اللهِ (٢) .

على وعد الله ذلك وعداً ثم أقيم المصدر مقام الفعل وحذف الفعل .

[وقوله (٤)] : وصبغةَ الله (٢) .

على صَبَغَنَا (٥) اللهُ بذلك .

[وقوله (٤)] : ودعوةَ الحق (٢) .

على أدعو ، وجعل قوله : اللهُ أكبر دعاء من باب قوله (٦) :

إذا أَثْنى عَلَيكَ المَرءُ يوماً   كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ (٧)

[وقوله (٨)] : وحَنَانَيك (٢) .

أي : تحنن حناناً بعد حنانٍ .

[وقوله (٤)] : ولبيك (٢) .

أي : أجيبك إجابةً بعد إجابةٍ .

[وقوله (٤)] : وسَعْديك (٢) .

أي : أتابع أمَرك متابعةً بعد متابعةٍ .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .
(٢) الجزولية : ٤٣ب .
(٣) ب : على ما أقول .
(٤) تكملة من : أ .
(٥) ب : صبغة .
(٦) أ : قولك وهو الأمية بن أبي الصلت .
(٧) من البحر الوافر، من قصيدة في مدح عبد الله بن جدعان.
الشاهد فيه : أن (الله أكبر) دعاء ، كما أن (الثناء) تعريض بالسؤال .
انظر : الديوان ١٩ ، الشرح الصغير ٣٤٢ ، المباحث الكاملية ٢ / ٤٣٤ .
(٨) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

[وقوله [(١)]] : وهَذَا ذيك [(٢)] .

أي : قطعاً بَعْدَ قطعٍ .

[وقوله [(١)]] : ودَوالَيك [(٢)] .

أي : مُدَاولَةً بَعْدَ مُدَاولةٍ .

[وقوله [(١)]] : وسبحانَ اللهِ [(٢)] .

أي : أسبِّحُ بمعنى أُنَزِّه .

[وقوله [(١)]] : وريحانَه [(٢)] .

استرزقه .

[وقوله [(١)]] : ومعاذَ اللهِ [(٢)] .

أي : أعوذُ به معاذاً .

[وقولك [(١)]] : وعَمْرك الله [(٢)] .

أي : عَمَرْتُك الله أي سَألْتُك ببقائه .

[وقوله [(١)]] : وقَعْدَك الله [(٢)] .

كذلك .

[وقوله [(١)]] : النَّجاء [(٢)] .

على انْجُ .

[وقوله [(٣)]] : وضَرْباً ضرباً [(٢)] .

على اضرب .

[وقوله [(٣)]] : وتَرْباً [(٤)] .

---

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٣ب .

(٣) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٤) الجزولية : ٤٣ب ، وقبله : « ومن الجامدة المجراة مجرى الصدر في الدعاء ... » .

على أطعمه الله ذلك .

[وقوله (١)] : وفاها لفيك (٢) .

على جعل الله فاها لفيك والضمير للداهية ، وأضمرت لدلالة المعنى عليها من جهة أنه داعٍ عليه ، وقد قيل : إنه ضمير الخيبة والأول أولى لأنه قد سمع جعل الفم للداهية ولم يسمع [ذلك (٣)] للخيبة ، وذلك قوله (٤) :-

وداهِيَةٍ مِنْ دَوَاهي المَنونِ   يُرْهَبُها النَّاسُ لا فَالَها (٥)

[وقوله (١)] : وهنيئا (٢) .

على ثبت الله ذلك هنيئاً (٦) .

وعائذا : أي عِيَاذاً بك في أحد الوجهين (٧) .

---

(١) تكملة من : أ . .

(٢) الجزولية : ٤٣ب .   (٣) تكملة من : ب .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - الخنساء (.... - ٢٤ هـ) وهي تُمَاضر بنت عمرو بن الشريد من بني سليم من قيس عيلان من مضر ، أشعر نساء العرب ، أدركت الإسلام فأسلمت ووفدت على الرسول ﷺ مع قومها بني سليم ،فكان الرسول ﷺ يستنشدها ويعجبه شعرها .

« الشعر والشعراء ٣٤٣/١ - ٣٤٧ ، الأغاني ١٢٩/١٣ - ١٤٠ ، الخزانة ٤٣٣/٢ - ٤٣٨ » .

ب - عامر بن جوين الطائي وقد تقدمت ترجمته .

(٥) من المتقارب وبعده :-

رَفَعَتْ سَنَا بَرْقِها إذْ بَدَتْ   وكُنْتُ عَلى الجَهْدِ حَمَّالَها

الشاهد فيه : جعل (فا) للداهية ، مما يؤيد أن الضمير في (فاها لفيك) عائد إلى الداهية لا الخيبة .

الكتاب ١٥٩/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٣/١ - ٢٠٤ ، تحصيل عين الذهب ١٥٩/١ ، والنكت ٣٦٩/١ ، المخصص ١٨٥/١٢ ، شرح المفصل ١٢٢/١ ، المباحث الكاملية ٤٤١/٢ ، شرح الجمل ٤١٢/٢ ، الخزانة ١١٧/٢ .

(٦) أ : هنئا .

(٧) الوجهان : إما اسم فاعل وإما مصدر . انظر : الكتاب ١٧١/١ .

وكذلك أقائما (١) أي أقياما وأقاعدا (٢) أي قعودا .

[وقوله (٣)] : أتميميا (٤) .

أي أتتلون وأتنتقل (٥) .

[وقوله (٦)] :– و

أفي (٧) السِّلْمِ أَعْياراً (٨) .... البيت

[قوله (٩)] :– و

---

(١) ب : الا قائما .

(٢) ب : لا قاعدا .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) ب : أنتما . الجزولية : ٤٣ب ، وقبله : « ومن الأحوال .... » .

(٥) ب : على التلون والتنقل .

(٦) تكملة من : أ . والأبيات الثلاثة في الجزولية ٤٣ب .

(٧) ب : في .

(٨) البيت لهند بنت عتبة (... – ١٤ هـ) . وهي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، زوج أبي سفيان ، صحابية قرشية . أم الخليفة الأموي معاويةُ بن أبي سفيان ، شهدت أحداً وصنعت ما صنعت بحمزة رضي الله عنه . أسلمت عام الفتح .

« الطبقات الكبرى ٢٣٧/٨ ، الخزانة ٢٦٤/٣ – ٢٦٥ ، أعلام النساء ٢٣٩/٥ – ٢٥٠ » .

والبيت من البحر الطويل تمامه :–

... جَفَـــاءً وغِلْظَـــــةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهُ النِّسَاءِ العَوارِكِ

السلم : الصلح ، أعيار : جمع عير وهو الحمار أهليا كان أم وحشيا ، الجفاء : الغلظة والفظاظة . الغلظة : الشدة وضد اللين والسلاسة ، العوارك : جمع عارك وهي الحائض . الخزانة ٢٦٤/٣ .

الشاهد فيه : « أعيارا و « أشباه النساء » فهما حالان حذف عاملهما .

الكتاب ١٧٢/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، السيرة النبوية ٣١١/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، شرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١ ، تحصيل عين الذهب ١٧٢/١ ، النكت ٣٨٣/١ ، المباحث الكاملية ٤٤٢/٢ ، المغرب ٢٥٨/١ ، شرح الكافية ٢١٤/١ ، المقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، الخزانة ٢٦١/٣ – ٢٦٥ .

(٩) تكملة من : أ . والأبيات الثلاثة في الجزولية ٤٣ب .

أفي الوَلَائِمِ أَوْلَاداً [(١)] .... البيت كذلك .

[وقوله [(٢)]] :– و

... أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [(٣)] .. ...

أي لَأَنْ كُنْت ذَا نَفَرٍ .

---

(١) قائله مجهول وهو من البحر البسيط تمامه :–

... . لِوَاحِـــــــدَةٍ وفي العيادة أولادا لِعلات

أولاد الواحدة : أي لأم واحدة يعني مؤتلفين ، علات : جمع علة وهي الضرة وأولاد الضرائر متقاطعون . شرح ابن السيرافي ٣٨٣/١ .

الشاهد فيه : « أولادا » فقد جاءت حالا محذوف عاملها .

الكتاب ١٧٢/١ ، الكامل ١٠٩٠/٣ (الدالي) ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١ – ٣٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١٧٢/١ ، النكت ٣٨٣/١ ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٠٨ ، المباحث الكاملية ٤٤٣/٢ ، المغرب ٢٥٨/١ ، شرح الكافية ٢١٤/١ ، لسان العرب ٤٧٠/١١ (علل) .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ٤٣ب ، وقبله : « ومن أخبار كان ... » .

والبيت للعباس بن مرداس (... – نحو ١٨ هـ) .

أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من سادات قومه كان شاعراً فارسا أسلم قبْيل فتح مكة . كان من المؤلفة قلوبهم .

« الشعر والشعراء ٣٠٠/١ ، الأغاني ٦٢/١٣ – ٦٩ ، الخزانة ١٥٢/١ – ١٥٤ » .

والبيت من البحر البسيط وهو بتمامه :–

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّـا أَنْتَ ذَا نَفَـرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُـعُ

وبعده :–

السِّلْمَ تَأْخُذ مِنْها مَارَضِيتْ بِهِ والحَرْبُ تَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِها جُرَعُ

الضبع : السنة المجدبة ، جرع : جمع جرعة وهي ملء الفم .

الشاهد فيه : انتصاب (ذا نفر) خبرا لكان المحذوفة كما قدره الشارح .

الديوان ١٢٨ ، الكتاب ١٤٨/١ ، إيضاح الشعر ٧١ ، البغداديات ٣٠٤ ، ٣٤٧ ، الخصائص ٣٨١/٢ ، المنصف ١١٦/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، الإنصاف ٧١/١ ، شرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، المباحث الكاملية ٢٧٩/١ ، ٤٤٣/٢ ، شرح الجمل ٣٨١/٢ ، المغرب ٢٥٩/١ ، شرح الكافية ٢٥٣/١ ، المقاصد النحوية ٥٥/٢ ، الخزانة ١٣/٤ – ١٩ .

/١٩٤ب باب [النون الثقيلة والخفيفة [1]]

قوله : مواقع النون في الكلام الطلب ثم الاستخبار ثم القسم ثم الشرط بأن المقرونة [2] بما توكيدا [3] .

يريد بالطلب : الأمر والنهي وما في معناهما مما لفظه لفظهما ، وهو استدعاء لإيجاد الفعل أو إعدامه ، ولم يرد به كل ما فيه طلب فإنه لو أراد ذلك لاستغنى عن ذكر الاستخبار ، فلمّا ذكر الاستخبار بعده دل على أنه إنما أراد به الأمر والنهي وما في معناهما ، وإذ ذكر الاستخبار فقد كان ينبغي له أن يذكر غيره مما يلحقه النون وهو العرض نحو : أَلا تَنْزِلَنّ وأَلّا تَقُومَنّ والتحضيض ، ولفظه لفظ العرض واحد ، إلا أنه يمكنه أن يقول : إني إنما أردت بالطلب ما فيه طلب إيجاد الفعل أو إعدامه [4] سواء كان بلفظ الأمر أو لم يكن فعنيت بذلك عن ذكر العرض [والتحضيض [5]] ولم استغن عن ذكر الاستفهام ، لأنه لا يطلب الاستفهام إيجاد الفعل في نحو : هل يقوم زيد ؟ وإنما يطلب به الإخبار بوجوده .

إلا أنه إن اعتذر عن تركه ذكر العرض والتحضيض فلا عذر له على [6] تركه ذكر الأفعال المستقبلة التي قبلها ما المؤكدة في نحو قوله : « بجهد ما يبلغن » [7] .

وفي :-

عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنّ شَكِيرُها [8] .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) ب : المقرون .
(٣) الجزولية : ٤٣ب .
(٤) معادة في : أ .
(٥) تكملة من : ب .
(٦) أ : عن .
(٧) ورد هذا المثل في الكتاب ١٥٣/٢ ، المغرب ٧٤/٢ .
(٨) جزء من بيت مفرد من البحر الطويل تمامه :-

اذا مات منهم سيد سرق ابنه ‏‏ ومن ... .

وقيل إنه صدر بيت عجزه :-

ومن ... ‏‏ قَدِيماً وَيَقْتَطُ الزِّنَادُ مِنَ الزَّنْدِ

يريد أن الابن يشبه أباه ، فمن رأى هذا فكأن الابن مسروق . الخزانة ٢٢/٤ .

=

وبألِمٍ ما تُخْتِنِنّه (١) ، وبِعَينٍ مَا أُرَيَنَّك (٢) .

ويجرى مجراها قولهم : ربما يقولن ذلك [وكثر ما يقولن ذلك (٣)] وكذلك أيضا تخصيصه الشرط بإن المقرون بما دون غيره من أدوات الشرط كلها [فتقول : وأدوات الشرط كلها (٣)] إذا قرنت بما لحق الفعل معها النون ، وكان ينبغي أن يزيد في هذا النوع [أيضا (٣)] أن لحاق النون فيه أكثر [من تركها (٤)] [كما (٣)] قال سيبويه – رحمه الله – : ومن مواضعها – يعني النون – حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد (٥) ، وذلك لأنهم (٦) شبهوا (ما) باللام في لتفعلن لما وقع التوكيد أول الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجيء بها /١٩٥أ فأما اللام فهي لازمة لليمين فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيداً قبل الفعل بهذا اللام التي جاءت لإثبات النون فمن ذلك قولهم : إما تأتيني آتك ،

= الشاهد : تأكيد الفعل المسبوق بما الزائدة للتأكيد ، فلأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون .

الكتاب ١٥٣/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٣١/١ ، مجمع الأمثال ١٠٧/١ ، شرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢/٥ ، المغرب ٧٤/٢ ، شرح الكافية ٢٥٤/١ ، المغني ٣٧٥/١ ، الخزانة ٢٢/٤ – ٢٣ ، شرح أبيات المغني ٤٤/٦ – ٤٥ .

(١) أي لا يكون الختان إلا بألم .

انظر : الكتاب ١٥٣/٢ ، المقتضب ١٥/٣ ، مجمع الأمثال ١٠٧/١ ، المغرب ٧٤/٢ ، الارتشاف ٣٠٦/١ .

(٢) مثل يضرب في الحث على ترك البطء .

الكتاب ١٥٣/٢ ، المقتضب ١٥/٣ ، مجمع الأمثال ١٠٠/١ ، شرح المفصل ٤١/٩ ، المغرب ٧٤/٢ ، الارتشاف ٣٠٦/١ .

(٣) تكملة من : أ .   (٤) تكملة من : ب .

(٥) قال – رحمه الله تعالى – : « ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك : بجهد ما تبلغن وأشباهه ، وإنما كان ذلك لمكان (ما) وتصديق ذلك قولهم في مثل :-

في عضة ما ينبتن شكيرها

وقال أيضا في مثل آخر :– بألم ما تختننه ، وقالوا : بعين ما أرينك ، فما ههنا بمنزلتها في الجزاء » ، الكتاب ١٥٣/٢ .

(٦) ب : أنهم .

وأيهم [ما (١)] يقولن ذلك تجره ، وتصديق ذلك قوله جل ذكره : ﴿ وإمّا تُعْرِضَنّ (٢) عَنهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا [فَقُلْ لَهُمْ (٣،٤)] ﴾ وقال تعالى جده : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً فَقُولِي ﴾ (٥) .

وقوله : وأما النفي (٦) .

مثاله : قوله (٧) :-

يَحْسَبُه الجَاهِلِ مَالَـمْ يَعْلَمَـا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا(٨)

---

(١) تكملة من : أ وهي معادة فيها .

(٢) أ : تعرض . (٣) تكملة من : أ .

(٤) تمامها : ﴿ .... قَوْلًا مَيْسُوراً ﴾ [الاسراء : ٢٨] .

(٥) تمامها : ﴿ .... إِنِي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوماً فَلَنْ أُكَلِّم اليَومَ إِنْسِياً ﴾ [مريم : ٢٦] .

(٦) الجزولية : ٤٤أ .

(٧) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - المغوار بن الأعنق حيدة بن كعب المعروف بابن جبابة من بني سعد ثم بني عوف بن سعد بن جبابة .

ب - المساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي شاعر شريف فارس مخضروم إسلامي ، أدرك النبي ﷺ ولم يره .

جـ - أبو حيان الفقعسي .

د - العجاج .

هـ - عبد بني عبس . انظر هذه الأقوال في الخزانة ١١/٤١٨ - ٤١٩ .

(٨) رجز أوله :-

عَبْسِيَّةٌ لَمْ تَرْعَ قُفًّا أَدْرَمَا ... ولَمْ تُعَجِّمْ عَرْفَطاً مُعَجَّماً

العبسية : أي هذه الإبل عبسية منسوبة إلى بني عبس . ترع : من الرعي ، القف : ما غلظ من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، الأدرم : المستوى ، تعجم : تعضض ، عرفط : شجر من أشجار البادية ، يحسبه : يحسب الرغوة في القمع ، شبه الرغوة التي تعلو القمع بشيخ معمم جالس على كرسي ، الخزانة ١١/٤١٣ - ٤١٤ .

الشاهد : دخول نون التوكيد على الفعل المنفي بلم ، وهو قليل .

« الكتاب ٢/١٥٢ ، النوادر ١٦٤ ، مجالس ثعلب ٢/٥٥٢ ، الأصول ٢/١٧٢ ، ٢٠٠ ، التبصرة والتذكرة ١/٤٣١ ، الأمالي الشجرية ١/٣٨٤ ، الإنصاف ٢/٦٥٣ ، شرح المفصل ٩/٤٢ ، الضرائر ٢٩ ، ٤٨ ، المغرب ٢/٧٤ ، شرح الكافية ٢/٤٠٤ ، الخزانة ١١/٤٠٩ - ٤٢٠ .

وقوله : والتقليل [١] .

مثاله : قوله [٢] :-

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ [٣]

وقوله : إنْ خلا من الضمير [٤] .

مثاله : هَلْ يَقُومَنّ زَيْدٌ ؟ وهَلْ تَقُومَنّ هند ؟ .

وقوله : أو كان الضمير الذي فيه للواحد المذكر مطلقا [٥] .

يعني غائبا كان نحو : زيد هل يقومن ؟ أو متكلما نحو : هل أقومن ؟ أو مخاطبا نحو : هل تقومن ؟ .

---

(١) الجزولية : ٤٤أ ، وبعده : « .... فقلما يجيء فيه النون إلا في الشعر » .

(٢) قائله جذيمة الأبرش (... - ...) .

جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي من ملوك الدولة التنوخية جاهلي عاش عمرا طويلا ، من أفضل ملوك العرب رأيا وأبعدهم مغاراً وأشدهم نكاية وأظهرهم حزما مات مقتولا ، قتلته الزباء وخبره مشهور .

« الأغاني ٦٩/١٤ - ٧٤ ، الخزانة ٤٠٨/١١ - ٤٠٩ » .

(٣) من البحر المديد وبعده :-

فِي فُتُوٍّ أَنَا كَالِئُهُمْ فِي بَلَايَا عَوْرَةٍ بَاتُوا

أوفيت : أشرفت ، علم : جبل ، شمالات : هي رياح الشمال تهب من ناحية القطب ، فتو : جمع فتى ، كالئهم : حافظهم وحارسهم ، البلايا : جمع بلية ، عورة : موضع خلل يتخوف منه . الخزانة ٤٠٥/١١ - ٤٠٧ .

الشاهد : توكيد الفعل (ترفعن) لوقوعه بعد التقليل وهو قليل .

« الكتاب ١٥٣/٢ ، النوادر ٥٣٦ ، المقتضب ١٥/٣ ، الأصول ٤٥٣/٣ ، الإيضاح العضدي ٢٥٣ ، إيضاح الشعر ٤٢٧ ، البغداديات ٣٠١ ، التبصرة والتذكرة ١٩٠/١ ، ٤٣١ ، الأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ، المرتجل ٢٣٢ ، شرح المفصل ٤٠/٩ ، شرح الجمل ٥٦١/٢ ، الضرائر ٢٩ ، المغرب ٧٤/٢ ، شرح الكافية ٤٠٣/٢ ، الخزانة ٤٠٤/١١ - ٤٠٩ » .

(٤) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وعلامة الفعل الذي تلحقه .... » .

(٥) الجزولية : ٤٤أ .

وقوله : أو للغائبة [١] .

مثاله : قوله : هِنْدٌ هل تَقُومَنّ ؟ .

وقوله : أو للمتكلمة [٢] .

مثاله قول المرأة : هل أقومن ؟ وهل نقومنَّ ؟ إذا تكلمت [٣] عنها وعن غيرها .

وقوله : وفيما فيه النون التي ثباتها علامة الرفع حذفه [٤] .

مثاله : هل يقومانِّ ؟ وهل يقومُنَّ .

وقوله : ولا تلحق الخفيفة فعلا فيه ضمير التثنية [٥] .

أي لا تقول : هل يقومان بالخفيفة .

وقوله : أو ضمير جماعة المؤنث [٥] .

أي لا تقول : هل تقمنان ؟ بالخفيفة .

وقوله : على رأي [٥] .

هو رأي سيبويه والخليل [٦] ، وغيرهما يجيزه [٧] .

---

(١) الجزولية : ٤٤أ ، وبعده : « فتح لامه » .

(٢) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٣) ب : كلمت .

(٤) الجزولية : ٤٤أ ، وفيها : « علامة الرفع حذفها » .

(٥) الجزولية : ٤٤أ .

(٦) انظر رأيهما في عدم اجتماع نون التوكيد الخفيفة مع ضمير التثنية وضمير جماعة المؤنث لئلا يلتقي ساكنان . انظر : الكتاب ١٥٥/٢ - ١٥٧ .

(٧) أجازه يونس وجماعة من النحويين قال سيبويه : « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيدا ، واضربنانِ زيدا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها » ، الكتاب ١٥٧/٢ .

وانظر : المقتضب ٢٤/٣ ، الأصول ٢٠٣/٢ .

باب [الإخبار [1]]

قوله : ألا يلزمه التقديم [2] .

تحرز من ضمير الأمر والشأن وما كان مثله كالمضمر في نعم وبئس والمضمر في رُبَّ وقد تقدم في المضمرات .

وقوله : وألا يكون قبل الإخبار عائداً على شيء [3] .

تحرز من الضمير في مثل : زيد ضربته وفي مثل زيد منطلق ، والصواب أن يقول : وألا يكون قبل الإخبار رابطاً لا يستغنى عنه نحو ما قدمناه وإنما قلنا ذلك لأنه قد يكون الضمير عائداً على اسم قد ذكر في جملة متقدمة (وهو في) [4] /١٩٥ب جملة أخرى ، وذلك كأن يذكر إنسان فتقول لقيته ، فيجوز الإخبار هنا عن هذا الضمير فيقول الذي لقيته هو ، وهو عائد على شيء .

وقوله : فأن يصح تعريفه [5] .

[تحرز من المخفوض برب ومن المنصوب على التمييز (وما أشبه ذلك) [6] مما يلزم تنكيره .

وقوله : وإضماره بعد تعريفه [3] .

تحرز من النكرة ونعتها في نحو : مررت برجل عاقل لأنه (يجوز) [6] تعريفه [7]] وتعريف منعوته لا يجوز الإخبار عنه [ولا عن نعته [7]] [لأن النعت لا يكون مضمرا [8]] .

---

(١) تكملة من : أ ، وفي الجزولية باب الإخبار بالذي وبالألف واللام ....

(٢) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « شرط الاسم الذي يخبر عنه إن كان مضمرا ... » .

(٣) الجزولية : ٤٤أ .

(٤) معاد في : أ .

(٥) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وان كان ظاهرا نكرة .... » .

(٦) معادة في : أ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) تكملة من : ب .

[ومن مثل ضرب في مثل قولك يعجبني ضرب زيد عمراً فهذا لا يجوز الإخبار عنه وإن صح تعريفه لأنه لا يصح إضماره بعد تعريفه وما أشبه ذلك مما لا يصح فيه الإضمار من النكرات .

وقوله : وإن كان معرفة فأن يصح إضماره (١) .

تحرز من الثاني من الكنى في مثل : قَبَّان في حمار قَبَّان (٢) ، ومن نحو النعت في مثل : قام زيد العاقل فإنه يجوز الإخبار عنه لأن النعت لا يكون مضمرا (٣)] ومن مثل ضربي من قولك : ضربي زيداً قائماً وما أشبه ذلك مما لا يصح فيه الإضمار من المعارف .

وقوله : وألا يكون إظهاره نائباً عن إضماره (٤) .

تحرز من مثل الرجل في قولك : زيد نعم الرجل ، لأن الظاهر فيه قد ناب مناب المضمر فحكم له بحكم المضمر العائد على ما قبله ، ومن مثل (الحاقة) الثانية في قوله تعالى ﴿ الحَاقةُ ما الحَاقّة ﴾ (٥) فإنه لا يجوز الإخبار عنه لما تقدم لأنه يؤدي إلى إضماره وذلك يناقض الغرض الذي أنيب (٦) له الظاهر مناب المضمر .

وقوله : وبالألف واللام بشرط أن يكون معمولا لفعل متصرف (٧) .

تحرز من مثل : ليس زيد قائما فإنه لا يخبر عن الاسم فيه إلا بالذي .

وقوله : ومتأخراً عن الفعل (١) .

تحرز من مثل : زيداً ضربت فإنه لا يكون الإخبار فيه إلا بالذي ، ولا يكفي هذا القول الذي قاله فيما يخبر عنه بالألف واللام ، ولابد له أن يزيد فيه بشرط ألا يكون

---

(١) الجزولية : ٤٤أ .

(٢) حمار قبان : دويبة معروفة . اللسان ٣/٣٣٠ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ليست في نسخة فاس ٤٤أ ، وهو في التيمورية ١١٢ .

(٥) الحاقة : ١ ، ٢ . (٦) ب : أثبت .

(٧) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وإن سلم من ذلك كله أخبر عنه بالذي مطلقا ... » .

من جملة اسمية وإلا فإذا قلنا : زيد ضربت عمراً [عنده [١]] فإن عمرا فيه معمول لفعل متصرف متأخراً عن الفعل ولا يجوز الإخبار /١٩٦أ عنه بالألف واللام .

وقوله : وربما أدى ذلك إلى تغيير المضمر من الغيبة إلى الحضور [٢] .

يعني كالإخبار عن التاء من ضربت زيداً ، فتقول : الذي ضرب زيدا أنا والضارب زيدا أنا .

وقوله : ومن الإبراز إلى الكمون [٣] .

هو ما تقدم أيضا ونحوه .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وكيفية الإخبار أن تنقل الاسم عن موضعه ، وتعرض فيه منه مضمرا معربا بإعرابه وتزيد في أول الكلام موصولا تجعل ذلك الاسم خبرا عنه ، وما بين الخبر والموصول صلة للموصول ، والعائد عليه المضمر المعوض ... » .

(٣) ب : النون .

وانظر الجزولية : ٤٤أ - ب .

باب [جمع التكسير (١)]

قوله : جاء (فَعْل) في القلة على أَفْعُل قياساً في الصحيح العين (٢) .

مثاله : كَلْب وأَكْلُب ، وفَلْس وأَفلُس .

وقوله : وعلى أَفْعَال قياساً في معتلها (٢) .

مثاله : بَيْتَ وأَبْيَات وثَوْبٌ وأَثْواَب .

وقوله : وسماعا في الصحيح (٢) .

مثاله : أَفْرَاخ في جمع فَرْخ ، وأَفْراد في جمع فَرْد وأَرْآد في جمع رَأْد وهو أصل اللحي (٣) وأَزْنَاد في جمع زَنْد قال الأعشى :-

وُجِدْتَ إذا اصْطَلَحُوا خيرَهم ... وزَنْـدُكَ أَثْـقَبُ أَزْنَادَهـا (٤)

وقوله : وفي الكثرة على فُعُول (٢) .

مثاله : كُعُوب وفُلُوس .

[وقوله : وفيما عينه ياء (٥) .

مثاله : بَيْت وبُيُوت وعَيْن وعُيُون (١)] .

وقوله : وفيما عينه واو نادراً (٢) .

---

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٤ب .

(٣) الناتيء تحت الأذن . اللسان ١٦٩/٣ (رأد) .

(٤) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :-

أَجَـدَّكَ لَمْ تَغْتَـمِضْ لَيْلَـةً ... فَتَرْقُدَهـــا مَعَ رُقَادِهـــا

الزند : هو العود الذي يقدح به النار . المقاصد النحوية ٥٢٦/٤ .

الشاهد : جمع (زند) على أزناد وذلك موقوف على السماع فلا يقاس عليه .

الديوان ١٢٣ ، الكتاب ١٧٦/٢ ، المقتضب ١٩٤/٢ ، الأصول ٤٣٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٦٤٢/٢ ، شرح المفصل ١٦/٥ ، المباحث الكاملية ٤٧٩/٢ ، المقاصد النحوية ٥٢٦/٤ - ٥٢٧ .

(٥) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

مثاله : فُوُوج في جمع فوج .

وقوله : وعلى فِعَال [١] .

مثاله : حِيَاض و كِلَاب .

وقوله : ما لم تكن عينه ياء [١] .

يعني مثل : بَيْت وعَيْن فإنه لا يقال فيهما عِيَان ولا بِيَات .

وقوله : وتلحقهما الهاء [١] .

مثاله : فِحَالة وفُحُولة .

وقوله : وفِعَلة [١] .

مثاله [قولهم [٢]] : زِوَجة في جمع زَوْج .

وقوله : وفُعْلان [١] .

مثاله : بُطْنَان في جمع بَطْن .

وقوله : وفِعْلان [١] .

مثاله : قولهم جِحْشَان في جمع جَحْش .

وقوله : وفَعِيل [١] .

مثاله قولهم [٣] : كَلِيب في جمع كَلْب .

وقوله : وفُعُل [١] .

مثاله قولهم : سُقُف في جمع سقف .

وقوله : وفِعْل في القلة على أفعال .

مثاله : حِمْل وأَحْمَال وعِدْل وأَعْدَال .

---

(١) الجزولية : ٤٤ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : في مثل .

وقوله : وعلى أَفْعُل سماعا [١] .

مثاله قولهم : أَذْؤُب في جمع ذِئْب .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَال [١] .

مثاله : ذِئَاب .

وقوله : وفُعُول [١] .

مثاله : جُذُوع في جمع جِذْع ، ولُصُوص في جمع لِصّ .

وقوله : وعلى فِعْلان [١] .

مثاله : صِنْوان في جمع صِنْو .

وقوله : وفُعْلان [١] .

مثاله : ذُؤْبان العرب واحدهم ذِئْب .

وقوله : وفِعَلة [١] .

مثاله : قِرَدَة في جمع قِرْدْ .

وقوله : وفَعِيل [١] .

مثاله : قولهم ضَرِيس في جمع : ضِرْس .

وقوله : وفُعْل في القلة على /١٩٦ب أفعال قياسا [١] .

مثاله : جُنْد وأَجْنَاد وفُعْل وأَفْعَال .

وقوله : وعلى أَفْعُل سماعا [١] .

مثاله : أَرْكُن في جمع رُكْن .

وقوله : وفي الكثرة على فُعُول [١] .

---

(١) الجزولية : ٤٤ب .

مثاله : جُرُوح في جمع جُرْح .

وقوله : وفِعَال (١) .

مثاله : خِفَاف في جمع خُفّ وقِفَاف في جمع قُفّ .

وقوله : وعلى فِعَلة (١) .

مثاله : قِرَطة في جمع قُرْط .

وقوله : وفُعْل (١) .

مثاله : فُلْك في جمع فُلْك (٢) .

وقوله : وإن كان معتل العين انفرد به فِعْلان (١) .

مثاله : عِيدَان في جمع عُود وحِيتَان في جمع حُوت .

وقوله : وإن كان معتل اللام انفرد به أَفْعَال (٣) .

مثاله : أَظْبَاء في جمع ظَبْي .

وقوله : وفَعَل في القلة على أَفْعَال قياسا (١) .

مثاله : جَمَل وأَجْمَال .

وقوله : وعلى أَفْعُل سماعا (١) .

مثاله : أَجْبُل وأَزْمُن في جمع جَبَل وزَمَن .

وقوله : وفي الكثرة على فُعُول (١) .

مثاله : ذُكُور في جمع ذَكَر .

وقوله : وفِعَال (١) .

---

(١) الجزولية : ٤٤ب .

(٢) قال سيبويه : « .... قولك للواحد هو الفُلْك فتذكر وللجميع هي الفُلْك وقال الله عز وجل : ﴿ في الفُلْكِ المشحون ﴾ فلما جمع قال : ﴿ والفُلْك التي تجري في البحر ﴾ » ، الكتاب ١٨١/٢ .

(٣) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

مثاله : جِبَال في جمع جَبَل .

وقوله : وعلى فِعْلان (١) .

مثاله : ضِرْبان في جمع ضَرَب .

وقوله : وفُعْلان (١) .

مثاله : حُمْلان في جمع حَمَل .

وقوله : وفِعْلة (١) .

مثاله : قِيعَة في جمع قاع .

وقوله : وفُعْل (١) .

مثاله : أُسْد في جمع أَسَد .

وقوله : وفِعْلى (١) .

مثاله : حِجْلى في جمع حَجَل (٢) .

وقوله : وفَعِل في القلة على أَفْعَال قياسا (١) .

مثاله : أَكْبَاد في جمع كَبِد .

وقوله : وفِعَل في القلة على أَفْعَال قياسا (١) .

مثاله : أَعْنَاب في جمع عِنَب .

وقوله : وعلى أَفْعُل سماعاً (١) .

مثاله : قولهم : أَضْلُع في جمع ضِلَع .

---

(١) الجزولية : ٤٤ب .

(٢) قال الفيروز آبادي : « الحجل الذكر من القبج الواحدة حجلة ، والحِجْلَى كدِفْلَى اسم للجمع » ، القاموس ٣٦٦/٣ .

وقوله : وفي الكثرة على فعول [١] .

مثال : ضُلُوع .

وقوله : وفَعُل في القلة على أَفْعَال قياسا [١] .

مثاله : أَعْضَاد في جمع عَضُد .

وقوله : الكثرة على فِعَال [١] .

مثاله : سِبَاع في جمع سَبُع .

وقوله : وفُعُل في القلة على أفعال قياسا [١] .

مثاله : أَطْنَاب في جمع طُنُب .

وقوله : وفِعِل في القلة على أفعال [١] [قياسا [٢]] .

مثاله : آبَال في جمع إِبِل .

وقوله : وفُعَل في الكثرة على فِعْلان [١] .

مثاله : صِرْدَان في جمع صُرَد .

وقوله : وقد جاء فيه فِعَال وفُعُول [٣] .

مثاله : رِبَاع ربوع في جمع رُبَع ذكرهما بعض اللغويين [٤] ولم يذكرهما سيبويه ولا الفارسي .

وقوله : /١٩٧أ في هذا الفصل . « وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلا فإذا جاوزوه فإلى أفعال ، قالوا : أرباع في الرُّبَع » [٣] .

---

(١) الجزولية : ٤٤ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ٤٥أ .

(٤) قال ابن سيده : « والربع : المنزل . والوطن متى كان وبأي مكان كان وهو مشتق من ذلك . وجمعه : أربع ورباع وربوع » ، المحكم ٩٨/٢ . وزاد ابن منظور في جمعه أرباع . اللسان ١٠٢/٨ (ربع) .

هذا يوهم أن أرباعا لا يقال إلا في جمع القلة ، ولا أدري من أين هذا الحكم ، إنما قال سيبويه والفارسي : إن فُعَلاً يجمع على فِعْلان هذا هو الأكثر ، وقد يجمع (على أفْعَال قليلا ، وهذا) [١] لا يقتضي أن أفْعَالا لا يختص بجمع القلة بل ظاهره أنه يكون في القلة والكثرة ، كما أن فِعْلان يكون فيهما [٢] ، فلا ينبغي أن يعدل عن هذا الظاهر إلى غيره إلا بدليل ولا أعرف له دليلا عليه .

وقوله : وفَعْلَة في القلة بالألف والتاء وبفتح العين [٣] .

مثاله : جَفَنَات في جمع جَفْنَة .

وقوله : وإن لم يعتل [٤] .

مثال ما اعتلت فيه : بَيْضَة وجَوْزَة فلا يقال فيه إلا بَيْضَات وجَوْزَات بسكون العين .

وقوله : أو يضاعف [٥] .

مثاله : مَدّة يقال فيه : مَدّات خاصة .

وقوله : وهذيل تسوى [٦] .

ينبغي أن يكون معنى تسوي أي تقول : بَيْضات وجَوْزات ومَدَدات فتسوى في

---

(١) بياض في : ب .

(٢) قال سيبويه : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلا) فإن العرب تكسره على فِعْلان وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا ، فلم يجاوزوه في القليل والكثير وذلك قولك : صُرَد وصِرْدان ونُغَر ونِغْران .... وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فَعَل وهو قولهم : رُبَع وأرباع ورُطَب وأرْطَاب كقولك : جَمَل وأُجْمَال » ، الكتاب ١٧٩/١ . وانظر : رأي الفارسي في التكملة ١٥٣ - ١٥٤ .

(٣) الجزولية : ٤٥أ ، وبعده : « .... قياسا » .

(٤) الجزولية : ٤٥أ ، وقبله : « وبفتح العين إن .... » .

(٥) ليس في نسخة فاس وهو في التيمورية ١١٣ .

(٦) الجزولية : ٤٥أ .

جواز التحريك في الجمع بين ما كانت العين فيه معتلة أو مضاعفة وبين ما ليست فيه كذلك ، هذا ينبغي أن يكون معنى قول المؤلف (يسوي) إلا أني لا أعلم أحدا قال : إن هذيلا تحرك الوسط من المضاعف في هذا النحو ، وإنما هذه التسوية بين المعتل العين والصحيحها [١] ، فعلى هذا ينبغي أن يحمل معنى تسوي في كلامه لأن المضاعف لا خلاف في تسكين وسطه فيما أعلمه .

وقوله : وفي الكثرة على فعول [٢] .

وهذا ليس بشيء لأنه كان ينبغي له أن يفرق بين ما كان من ذلك جنساً مخلوقا أو مصنوعا ، والذي ذكره إنما بابه فيما كان مصنوعاً ، وقد يكون فيما كان مخلوقاً وليس ذلك بابه .

ومثال فُعُول بُدُور في جمع بَدْرَة ومُؤُون في جمع مَأْنة .

وقوله : وفِعَال [٢] .

مثاله : جِفَان وقِصَاع .

وقوله : وفِعَال أكثر [٢] .

هذا يوهم أن فُعُولا وفِعَالا [٣] فيه كثيران وفِعَال أكثر وليس كذلك فإن فَعْلة بالفتح إنما تجمع على فِعَال ، وفُعُول فيها قليلٌ جدا [٤] فكان ينبغي أن يبين ذلك .

وقوله : فيما عينه واو [٢] .

مثاله : نُوَب جمع نَوبة .

---

(١) قال سيبويه : « وذلك قولهم : عُرُسات وأرضات ، وعير وعِيَرات ، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل ؛ لأنهم يقولون : بَيَضَات وجَوَزَات » ، الكتاب ١٩١/٢ .

وانظر لغة هذيل في : الخصائص ١٨٤/٣ ، المحتسب ٥٨/١ ، المفصل ٣٠/٥ .

(٢) الجزولية : ٤٥أ .   (٣) ب : فعالا وفعولا .

(٤) قال سيبويه : « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على (فِعَال) وذلك : قَصْعَة وقِصَاع وجَفْنَة وجِفَان وشَفْرة وشِفَار وجَمْرة وجِمَار ، وقد جاء على فعول وهو قليل وذلك قولك : بَدْرَة وبُدُور ومَأنة ومؤون ، فأدخلوا فُعُولا في هذا الباب ، لأن فِعَالا وفُعُولا أختان » ، الكتاب ١٨١/٢ .

وقوله : وجاء في اسمين لام أحدهما ياء /١٩٧ب ولام الآخر واو (١) .

الاسمان : قَرْيَة قالوا في جمعها قُرَى ، ونَزْوة قالوا في جمعها نُزَى وقد يقال فيه أيضا بَرْوة وبُرَى .

وقوله : وعلى فِعَل (١) .

مثاله : خِيَم في جمع خَيْمة وضِيع في جمع ضَيْعَة وإن كان أبو بكر الزبيدي في لحن العامة (٢) قد جعل ضِيعاً من لحن العامة وقال الصواب ضِيَاع (٣) ، وليس كما قال لأن سيبويه حكى ضَيْعَة وضِيَع (٤) .

وقوله : وهما (٥) فيما عينه ياء أكثر منه في الصحيح (١) .

مثال الصحيح من ذلك : هِضَب في هَضْبة ، وهذا يوهم أنه يكثر فيما عينه ياء ويقل في الصحيح ، وهو قليل فيهما فكان حقه أن يبين ذلك .

وقوله : ومع ذلك فليس بقياس (١) .

يظهر من هذا أن ما يذكره (٦) من أبنية الجمع ويطلق القول فيه ولا ينص فيه على أنه ليس بقياس وليس الأمر كذلك ، فإن كل ما ذكره في هذا الباب مما أطلق القول فيه ولم ينص فيه على أنه ليس بقياس لا يقاس عليه ، وإنما يقاس على ما قيد فيه أنه قياس ، فقد كان أجود من هذا القول أن يقول : ومع ذلك فليس بكثير وهذا هو الذي أراد فوضع موضع كثير قياس (٧) .

---

(١) الجزولية : ٤٥أ .

(٢) طبع هذا الكتاب سنة ١٩٨١ م بتحقيق د / عبد العزيز مطر . طبع دار المعارف .

(٣) قال الزبيدي : « ويقولون في تصغير ضَيْعة : ضُوَيْعة ويجمعونها على ضِيَع ، قال محمد : والصواب ضُيَيْعة وإن شئت قلت : ضِيَيْعة بكسر أوله ، وكذلك كل ما كان أصله الياء من هذا المثال ونحوه والجمع : ضِيَاع » ، لحن العامة ١٤٥ .

(٤) قال سيبويه : « وقد قالوا : فعلة في بنات الياء ثم كسروها على (فِعَل) وذلك قولهم : ضَيْعَة وضِيَع وخَيْمَة وخِيَم » ، الكتاب ١٨٨/٢ .

(٥) أ : وهو .

(٦) ب : ما يذكر .

(٧) بل نص سيبويه على أنه في هذه المسألة ليست بقياس . انظر الكتاب ١٨٨/٢ .

وقوله : وفِعْلة في القلة بالألف والتاء [١] .

مثاله : سِدْرات وكِسْرات .

وقوله : والعين جائز فيه الإتباع .

أي جائز أن يقال فيه : كِسِرات وسِدِرات [٢] بكسر السين والدال .

وقوله : ما لم تعتل أو تضاعف [٣] .

مثال ما هي فيه معتلة : بِيْعة [٤] وبِيْعات ودِيمة ودِيمَات وقِيمَة وقِيْمَات ، ومثال ما هي فيه مضاعفة قِرّة وقِرّات وعِدّة وعِدّات وقِدّة وقِدّات .

وقوله : ولم تكن اللام واوا [١] .

مثاله : رِشْوَة ورِشْوَات .

وقوله : والفتح [٥] .

أي جائز أن يقال [فيه [٦]] كِسَرات وسِدَرات .

وقوله : ما لم تكن العين من جنس اللام [١] .

مثاله : دِرّة ودِرّات وكان حقه أن يزيد هنا أو تعتل العين أو تكون اللام واواً كما فعل ذلك في الإتباع لأن الفتح لا يكون في هذين الضربين كما لا يكون الإتباع فيهما ، ومثال ما اعتلت العين فيه : بِيْعة وبِيْعات وقِيمة وقِيمات ، ودِيمة ودِيمات فهذا لا يكون فيه الفتح إلا في لغة هذيل ، ذكر ذلك عنهم سيبويه حيث تكلم على عِيرات [٧] ومثال ما /١٩٨أ اللام فيه واو رِشْوة لا يقال فيه رِشَوات بالفتح .

---

(١) الجزولية : ٤٥أ .

(٢) ب : سدرات وكسرات .

(٣) الجزولية : ٤٥أ ، وليس فيها (أو تضاعف) وهو في التيمورية ١١٤ .

(٤) « والبيعة : بالكسر متعبد النصارى » ، القاموس المحيط ٨/٣ (باع) .

(٥) الجزولية : ٤٥أ ، وقبله : « .... أو من جنس العين ، ويجوز فيها الاسكان مطلقا .... » .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) تقدم هذا ص : ١١١٥ ، ومفرده عير .

وقوله : وعلى أفعل سماعا [١] .

مثاله : أَنْعُم في جمع نِعْمة .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَل [١] .

مثاله : نِعَم .

وقوله : وفُعْلَة في القلة بالألف والتاء [١] .

مثاله : غُرْفَة وغُرْفَات .

وقوله : ويجوز في العين الإتباع [١] .

أي جائز أن يقال فيه غُرُفات .

وقوله : ما لم تعتل [١] .

مثاله : دُوْلَة ودُوْلَات .

وقوله : ما لم تكن اللام ياء [١] .

مثاله : كُلْية وكُلْيات [٢] .

وقوله : ولا من جنس العين [١] .

مثاله : دُرّة ودُرَّات .

وقوله : وجائز فيه الإسكان مطلقا [١] .

أي في الصحيح والمعتل والمضاعف ، وقد كان غنياً عن ذكر الإسكان فإن ما تقدم من كلامه يعطيه .

وقوله : والفتح [٣] .

أي جائز أن يقال [فيه [٤]] غُرَفات بفتح الراء .

---

(١) الجزولية : ٤٥أ .

(٢) ب : كلاب .

(٣) الجزولية : ٤٥ب .

(٤) تكملة من : ب .

وقوله : ما لم [تكن [1]] العين من جنس اللام [2] .

مثاله : دُرّات لا يجوز فيه الفتح وكان حقه أيضاً أن يزيد هنا أو تعتل العين كدُولات أو يكون اللام ياء ككُلْيَات لأن الفتح لا يكون في هذين الضربين ، وقياس لغة هذيل فتح الواو من دولات [3] .

وقوله : وفي الكثرة على فُعَل [4] .

مثاله : ظُلَم وكان حقه هنا أن يفرق بين المخلوق والمصنوع على حسب ما تقدم [5] .

وقوله : وفِعَال [4] .

مثاله : بِرَام في جمع بُرْمَة .

وقوله : وفَعَلَة بالألف والتاء [4] .

مثاله : رَقَبات .

وقوله : وجاء على أَفْعُل [4] .

مثاله : آكُم [6] في جمع أَكَمَة .

وقوله : وأَفْعَال [4] .

مثاله : آكام [7] .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَال [4] .

مثاله : إكَام ورِقَاب ، وكان حقه أيضا هنا أن يفرق بين المخلوق والمصنوع على حسب ما تقدم [6] .

وقوله : وعلى فِعَل [4] .

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) الجزولية : ٤٥ب .
(٣) تقدمت ص : ١١١٥ .
(٤) الجزولية : ٤٥ب .
(٥) انظر ما تقدم ص : ١١١٦ .
(٦) ب : أكمة .
(٧) أ : آكم .

مثاله : قِيَم في جمع قامة وتِيَر في جمع تارة .

وقوله : وفُعَلة في القلة بالألف والتاء [١] .

مثاله : نُعَرات في جمع نُعَرة [٢] .

وقوله : وفي الكثرة على فُعَل [١] .

مثاله : تُهَم [٣] وتُخَم وكان حقه أيضا أن يفرق بين المخلوق والمصنوع [على حسب ما تقدم إلا أنه لا فرق هنا بين المخلوق والمصنوع [٤]] في اللفظ ، وإنما الفرق بينهما في الحكم فتقول : التُهَم كذبت والرطب طاب .

وقوله : وفِعْلة في القلة بالألف والتاء [١] .

مثاله : نِقْمَات .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَل [١] .

مثاله : نِقَم ومِعَد ، وكذلك كان حقه أيضا أن يفرق هنا بين المخلوق والمصنوع على حسب ما تقدم .

/١٩٨ب وثبت في بعض النسخ بعد هذا الباب ما يكتب بعد هذا نصه وشرحه .

---

(١) الجزولية : ٤٥ب .
(٢) النعرة : كهمزة الخيشوم . اللسان ٥/٢٢٠ .
(٣) ب : تخم .
(٤) تكملة من : أ .

باب [جمع الصفة الثلاثية (١)]

قوله : جمع الثلاثي (٢) صفة جاء (فَعْل) في القلة على (أَفْعَال) وعلى أَفْعُل بشرط [استعماله (٣)] استعمال الأسماء (٤) .

مثاله : أَشْيَاخ وأَعْبُد ، وليس قوله : على أَفْعال وأَفْعُل بشيء لأنه إنما يجمع على أَفْعُل نحو : أَعْبُدُ إلا أن يكون معتل العين نحو أَشْيَاخ .

وقوله : وبالواو والنون (٤) .

مثاله : كَهْلُون وصَعْبُون .

وقوله : والألف والتاء (٤) .

مثاله : كَهْلَات وصَعْبَات .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَال (٥) وفُعُول .

مثاله : صِعَاب وكُهُول .

وقوله : والأول أكثر (٤) .

قالوا : صِعَاب وفِسَال وخِدَال (٦) .

وقوله : ويشتركان (٧) .

مثاله : فِسَال وفُسُول (٨) .

وقوله : وعلى فُعْل (٤) .

مثاله : كُثّ (٩) ، وفِعْلان (٤) مثاله : وِغْدَان ، و « فُعْلان » (٤) مثاله : وُغْدَان (١٠) .

---

(١) تكملة من : أ ، وهذا الباب ليس في نسخة فاس . وهو في التيمورية ١١٤ . والترقيم منها .

(٢) ب : جمع الاسم الثلاثي .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١١٤ .

(٥) ب : فعلات .

(٦) جمع : صعب وفسل وخدلة .

(٧) الجزولية ١١٤ وفيها : « وقد يشتركان » .

(٨) الفسل : الرذل الذي لا مروءة له ، وأيضا قضبان الكرم . القاموس المحيط ٣٠/٤ (فسل) .

(٩) الكث : كثيف اللحية وقوم : كُثّ . القاموس ١٧٩/١ (كث) .

(١٠) جمع : وَغْد وهو الأحمق الضعيف والرذل الدنيء والصبي وخادم القوم . القاموس ٣٥٩/١ (وغد) .

وقوله : وفِعْلة (١) .

مثاله : شِيْخَة .

وقوله : وإذا لحقت هاء التأنيث جاء مكسراً على فِعَال (١) .

مثاله : عِبَال (٢) ، « وبالألف والتاء ساكن الوسط » (١) مثاله عَبْلات .

[وقوله (٣)] : وقولهم : رَبْعات (٤) ولَجْبَات (٥) متأول .

تأويل رَبْعة أنهم ألحقوه بالأسماء نحو : حَمْلة من حيث لم يختلف باختلاف ما جرى عليه من المؤنث والمذكر ، فكأنه اسم مؤنث يقع على المؤنث والمذكر .

وأما تأويل لَجْبة فلان فلأن فيها لغة أخرى وهي لَجِبة بتحريك الجيم ، فكأن الذين قالوا : لَجْبة ولَجَبات استغنوا بجمع غيرهم وهم القائلون لَجِبة بالتحريك عن جمعهم الذي كان قياسه التسكين .

وقوله : فَعَل في القلة على أفعال (١) .

هذا خطأ ، وإنما قال سيبويه : وقد كسروه على أفعال ... فاستغنوا به عن فِعَال وذلك بَطَل وأَبْطَال وعَزَب وأَعْزَاب وبَرَم وأَبْرام (٦) .

وقوله : وبالواو والنون والألف والتاء (١) .

مثاله : حَسَنُون وحَسَنَات .

[وقوله (٧)] : وفي الكثرة على فِعَال (١) .

---

(١) الجزولية : ١١٤ .

(٢) جمع : عبل الضخم من كل شيء . القاموس ١١/٤ (عبل) .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) جمع : ربعة وهو الرجل بين الطول والقصر . القاموس ٢٤/٣ (ربع) .

(٥) جمع : لجبة أو لجبة وهي الشاة قل لبنها . القاموس ١٣٢/١ (لجب) .

(٦) انظر : الكتاب ٢٠٥/٢ .

والبرم : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر . القاموس ٧٩/٤ (برم) .

(٧) تكملة من : أ .

مثاله : حِسَان .

[وقوله (١)] : وقدْ يستغنون عنه بأفعال (٢) .

قد تقدم [مثاله (٣)] وهو أَبْطَال وأَعْزَاب في جَمْع عَزَب وأَبْرام في جمع بَرم .

وقوله : فإن جاء مذكره على فِعَال فهو مثله (٢) .

مثاله : حَسَنَة وحِسَان .

وقوله : وإن جاء على أَفْعَال (٤) فمؤنثه (٥) بالألف والتاء (٢) .

مثاله : بَطَلَة وبَطَلَات .

[وقوله (١)] : وهو في الصفات أقل من فَعْل كما كان في الأسماء (٢) .

[وقوله (١)] : /١٩٩أ (فَعْل) في القلة على أَفْعَال وبالواو والنون [ولم يجاوزوه لقلته في الصفات .

إنما يجمع هذا بالواو والنون فى المذكر (١)] ، وبالألف والتاء في المؤنث إلا أنهم قالوا : مُرّ وأمرار ، وقالوا : رجل جَدٌّ للعظيم الجد ولا يجمعون إلا بالواو والنون .

[وقوله (١)] فِعْل جاء في القلة على أَفْعال كثيراً (١) .

مثاله : أَجْلَاف وأَنْقَاض وأَنْضَاء (٦) ، وإنما يكون [أفعال (٣)] في هذا بدلا من فِعَال وفُعُول - أعني - أَجْلَافا وأَنْقَاضاً وأَنْضاء .

[وقوله (١)] : و[فِعْل (٣)] على أَفْعُل نَادِراً (١) .

نحو : أَجْلُف في جمع جِلْف .

[وقوله (١)] : وبالواو والنون (٢) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١١٤ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) يعني جمعه .

(٥) أ : فهو .

(٦) جمع جِلْف ونِقض ونِضْو .

قالوا : رجل صِنْعٌ وقوم صِنْعُون ولم يجاوزوه .

وقوله : وإذا لحقته الهاء لم يجمع إلا بالألف والتاء [١] .

مثاله : نِضْوة ونِضْوات ، « إلا ما جاء من قولهم عِلْج في جمع علجة » [١،٢] .

[وقوله [٣]] : فَعُل جاء في القلة على أفعال قليلا [٤] .

مثاله : نَجُد وأَنْجَاد يَقُظ وأَيْقَاظ .

وقوله : في القلة [٥] .

ليس بصحيح إنما جاء فيه أفعال .

وقوله : وبالواو والنون والألف والتاء وفي الكثرة على فِعَال ولا يكاد يكسر [٤] ، [قوله في الكثرة على فِعال [٦]] يشير إلى قولهم : يِقَاظ ، وليس كما قال : إنما يقاظ جمع يَقْظَان [٧] .

وقوله : وفَعِل [٨] .

مثاله : نحو : فَزِع وفَزِعون وجاء نَكِد وأَنْكاد [٩] .

---

(١) الجزولية : ١١٤ .

(٢) ناقة علجة كثيرة اللحم . القاموس ٢٠٧/١ ، التاج ٧٦/٢ (علج) .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ١١٥ .

(٥) ليست في نسخة تيمور .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ومثله : ندمانه وندمان وندام وخمصانه وخُمصان وخِماص . انظر : الكتاب ٢١٢/٢ .

(٨) الجزولية : ١١٥ ، وبعده : « مثله » .

(٩) قال سيبويه : « و(فَعِل) بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير ، وذلك قولهم : قوم فَزِعون وقوم فَرِقون وقوم وَجِلون ، وقالوا : نَكِد وأنكاد » ، الكتاب ٢٠٦/٢ .

باب [ما كان على أربعة أحرف [(١)]]

قوله : فِعَال في القلة على أفعلة [(٢)] .

مثاله : أَرْدِيَة وأَخْمِرَة في جمع رِدَاء وخِمارَ .

وقوله : ولم يجاوزوه [(٢)] .

يعني إلى جمع كثرة .

وقوله : إن كان معتل اللام [(٢)] .

يعني مثل : أَرْدِيَة وأَغْطِيَة .

وقوله : أو مضاعفاً [(٢)] .

يعني [نحو [(١)]] : أَكِنّة وأَعِنّة [(٣)] .

وقوله : وشاذ على أفعل [(٢)] .

مثاله : أَطْحُل في الطِّحال وأَذْرُع في [لغة من ذكر [(١)]] الذراع [(٤)] .

وقوله : وفي الكثرة على فُعُل [(٢)] .

مثاله : كُتُب وعُيُن في جمع كِتَاب وعِيَان .

وقوله : ويجوز التخفيف [(٥)] .

أي جائز أن يقال عُيْن وكُتْب .

وقوله : إلا أن يكون عينه واواً فإنه يجب [(٥)] .

مثاله : خُوْن في جمع خِوَان .

---

(١) تكملة من : أ ، رجع إلى نسخة فاس .
(٢) الجزولية : ٤٥ب ، وقبله : « جاء .... » .
(٣) ب : أعنة وأكنة .
(٤) هي لغة بعض عكل قال ابن الأنباري : « وقد ذكر الذراع بعض عكل » ، المذكر والمؤنث ٣٠١ .
(٥) الجزولية : ٤٥ب .

وقوله : وفَعَال مثله في جميع ذلك (١) .

مثاله : قَذَال وأَقْذِلة وقُذُل .

وقوله : وفُعَال في القلة [على أفعلة (٢)] .

مثاله : غُراب وأَغْرِبة وغُلَام وأَغْلِمة .

وقوله : وفِعْلَة (١) .

مثاله : غِلْمَة .

وقوله : وفي الكثرة على فِعْلان (١) .

مثاله : غِلْمَان وغِرْبان .

وقوله : وفُعْلان (١) .

مثاله : زُقَّان في جمع زِقَاق .

وقوله : وجاء فُعْل في مضعفه نادرا (١) .

مثاله : قولهم : ذُبٌّ في جمع /١٩٩ب ذباب .

وقوله : وفَعيل في القلة على أفعلة (١) .

مثاله : أَرْغِفَة في جمع رَغِيف .

وقوله : وفِعْلَة (١) .

مثاله : صِبْيَة في جمع صَبِي وشاذا على أَفْعُل ، مثاله : أَجْنُن في جمع جَنِين ويروى بالباء قال (٣) :-

حَتّى رَمَى مَجْهُولَه بِالأَجْنُنِ (٤) .

---

(١) الجزولية : ٤٥ب .

(٢) تكملة من : أ . وانظر : الجزولية ٤٥ب .

(٣) العجاج .

(٤) تقدم تخريجه ص : ١٠٥٧ .

وينشد بالأجبن بالباء أيضا (١) .

وقوله : وفي الكثرة على فُعْلان (٢) .

مثاله : رُغْفان .

وقوله : وفُعُل (٢) .

مثاله : رُغُف .

وقوله : وعلى أَفْعِلاء (٢) .

مثاله : أَنْصِبَاء في جمع نَصِيب .

وقوله : وعلى فُعْلان (٢) .

مثاله : قُضْبَان في جمع قضيب وظُلْمَان في جمع ظليم (٣) .

وقوله : وعلى فِعَال (٢) .

مثاله : فِصَال في جمع فصيل (٤) .

وقوله : [وعلى (٥)] فعائل (٢) .

مثاله : قَبَائل في جمع قبيل .

وقوله : وربما فتحوا عين فُعُل في مضاعفه والأعرف الضم (٢) .

مثاله : سُرَر وسُرُر في جمع سَرِير ، وجُدَد وجُدُد في جمع جَدِيد ، وهذا قياس في هذا النحو مطرد عند النحويين ، وبذلك يُرَدُّ قول يعقوب (٦) وغيره في قولهم : ثيابٌ

---

(١) انظر ص : ١٠٥٧ .

(٢) الجزولية : ٤٥ب .

(٣) الظليم : الذكر من النعام . القاموس ١٤٧/٤ (ظلم) .

(٤) ب : فصول .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) يعني ابن السكيت .

جُدُد ولا تقل جُدَد إنما الجُدَدُ : الطرائق [١] فإن الفتح في جُدَد جمع جديد جائز على ما ذكرناه ولكن لم يعرفه يعقوب .

وقوله : وفَعُول في القلة على أفعلة [٢] .

مثاله : أَعْمِدة في جمع عَمُود .

وقوله : وجاء في بنات الواو منه أفعال [٣] .

مثاله : أَفْلاء [٤] .

[وقوله : وفي الكثرة على فِعْلان [٥] .

مثاله : قِعْدان في جمع قَعُود [٦]] .

وقوله : وفُعُل [٥] .

مثاله : عُمُد في جمع عَمُود .

وقوله : وعلى فعائل [٥] .

مثاله : جَزَائر في جمع جَزُور فيمن ذكر .

وقوله : والمؤنث من الباب بغير هاء [٥] .

يعني مما هو على أربعة أحرف ثالثة حرف [مد و [٧]] لين مثاله : أَعْقُب في جمع عِقَاب وأَلْسُن في جمع لِسَان فيمن أنث [٨] ، ومن ذَكّر قال : أَلْسِنَة وهي لغة القرآن [٩] .

---

(١) قال يعقوب بن السكيت : « وتقول : هذه ثياب جُدُد ، ولا يقال جُدَد إنما الجدد الطرائق ، قال الله عز وجل : ﴿ ومِنَ الجِبَال جُدَدُ بِيضٌ ﴾ أي طرائق » ، إصلاح المنطق ١٦٧ .

(٢) الجزولية : ٤٥ب .

(٣) الجزولية : ٤٥ب – ٤٦أ .

(٤) جمع : فلو .

(٥) الجزولية : ٤٦أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) انظر : المذكر والمؤنث ٢٩٦ .

(٩) وردت في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّماوات والأَرْضِ واخْتِلافُ أَلْسَنَتِكُمْ وأَلْوَانِكُم ﴾ [الروم : ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمْ الكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وهَذَا حَرَامُ ... ﴾[النحل ١١٦] ، انظر [سورة النور ١٥ ، والأحزاب ١٩] .

وقوله : وعلى أَفْعَال [١] .

مثاله : أَيْمَان في جمع يمين .

وقوله : وأَفْعِلة [١] .

مثاله : أَسْمِية في جمع سماء وهي السحاب [٢] .

وقوله : وفي الكثرة على فُعُول [١] .

مثاله : عُنُوق في جمع عناق .

وقوله : وجاء منه على فعائل [١] .

مثاله : عَجَائز .

وقوله : وفُعُل [١] .

مثاله : عُجُز .

وقوله : وفِعَال [١] .

مثاله : قِلَاص .

وقوله : وفِعْلان [١] .

مثاله : عِقْبان .

وقوله : وبالهاء في القلة بالألف والتاء [١] .

مثاله : رِسَالات وسَفِينات [٣] .

وقوله : وفي الكثرة على فعائل [١] .

---

(١) الجزولية : ٤٦أ .

(٢) قال الأزهري : « السماء : سقف كل شيء وكل بيت ، والسماء : السحاب ، والسماء : المطر ، والسماء أيضا : اسم المطرة الجديدة » ، تهذيب اللغة ١١٦/١٣ .

(٣) جمع رسالة وسفينة .

مثاله : رَسَائل وسَفَائن .

/٢٠٠أ وقوله : وعلى فُعُل [١] .

مثاله : سُفُن .

[وقوله [٢]] : وبإسقاط الهاء [١] .

مثاله : سَفِين وحَمَام في سَفِينة وحَمَامَة .

---

(١) الجزولية : ٤٦أ .

(٢) تكملة من : أ .

باب [جمع ما كان على أَفْعَل [1]]

قوله : أفعل اسما يجمع على أفاعل [2] .

مثاله : أَحَامِد .

وقوله : فإن استوفى الشروط [2] .

يعني شروط جمع الاسم بالواو والنون والياء والنون ، وكان حقه أن يقول : فإن استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون في القلة غالباً لأن باب الجمع بالواو والنون إنما هو للقلة ، وإن كان قد يجيء في غير ذلك [3] .

وقوله : وصفة مقرونة بمن لفظا ومعنى لا يثنى ولا تجمع [2] .

مثاله : زيد أفضل منك .

وقوله : وصفة مؤنثه الفُعْلى على الأفاعل [2] .

مثاله : الأكابر والأصاغر .

وقوله : ومؤنثه على الفُعَل [4] .

مثاله : الفُضَل .

وقوله : أو بالألف والتاء [2] .

---

(١) تكملة من : أ .

وهذا الباب لم يرد في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ١١٦ .

(٢) الجزولية : ١١٦ .

(٣) جمعا التصحيح بابهما القلة وقد يفيدان الكثرة ، انظر في هذا : الكتاب ١٤١/٢ ، ١٨١ ، الأصول ٤٣٩/٢ ، شرح الكتاب للرماني ١٤٩/١/٤ ، التبصرة والتذكرة ٦٤٩/٢ ، المذكر والمؤنث ١٨١ .

أما المبرد فقد نص على أنهما يفيدان القلة لأنهما على منهاج التثنية . المقتضب ١٥٤/٢ ، وتابعه ابن الأثير . انظر البديع ٢٦٨/٢ .

(٤) الجزولية : ١١٦ . يعني أن المؤنث يجمع على الفعل .

مثاله : الفضليات وكان حقه أن يبين أين يكون الجمع بالألف والتاء (١) ، [ويقول (٢)] في القلة غالبا .

وقوله : وصفة مؤنثة فَعْلاء (٣) [على فُعْل (٢)] .

مثاله : سُود في جمع أَسْود .

وقوله : وفُعْلان (٣) .

مثاله : سُودَان .

وقوله : ومؤنثة على فُعْل ساكن الثاني فيهما (٣) .

يعني في جمع فَعْلاء وفي جمع أَفْعَل مثاله : حُمْر في حَمْراء وأَحْمَر .

وقوله : ولا يثقل إلا في الشعر (٣) .

مثاله : قوله (٤) :-

... . جَرّدُوا مِنْها وِرَاداً وشُقُرْ (٥)

---

(١) بياض في : ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ١١٦ .

(٤) هو طرفة بن العبد .

(٥) عجز بيت من البحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

أَصَحَوتَ اليومَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرّ وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُستَعِرْ

وصدره :

أيها الفتيــان في مجلسنــا ... ...

الشاهد : (شُقُر) جمع أشقر ، وأصله (شُقْر) وحرِّك إتباعاً للأول .

الديوان ٦٩ ، التكملة ١٩٠ ، الخصائص ٣٣٥/٢ ، المحتسب ١٦٢/١ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٨١ ، شرح المفصل ٦٠/٥ ، شرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤ .

باب [الأبنية (١)]

قوله : فغير الصفة مصدر (٢) .

مثاله : البَأْسَاء والضَّراء والسَّراء .

وقوله : وغير المصدر مفرد (٣) .

مثاله : صَحْرَاء .

وقوله : اسم جمع (٣) .

مثاله : حَلْفَاء (٤) .

وقوله : والصفة ما مذكره أفعل (٣) .

مثاله : حَمْراء .

وقوله : وما ليس كذلك (٣) .

مثاله : امرأة عَفْلاء (٥) .

وقوله : ومما تلحقه فُعَلاء (٣) .

مثاله : عُشَراء .

وقوله : وفِعَلاء (٣) .

مثاله : سِيَراء .

وقوله : وفَاعِلاء (٣) .

مثاله : قَاصِعَاء .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٦أ ، وقبله : « الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة فعلاء وهي صفة وغير صفة ... » .

(٣) الجزولية : ٤٦أ .

(٤) الحلفاء : نبت . القاموس ١٣٤/٣ (حلف) .

(٥) العَفَل : مرض يصيب قبل المرأة كالأدرة للرجل . فهي عفلاء . القاموس ١٨/٤ (عفل) .

وقوله : وفِعْلِياء [١] .

مثاله : كِبْرِياء .

وقوله : وفَاعُولاء [١] .

مثاله : عَاشُوراء .

وقوله : وفَعَالاء [١] .

مثاله : بَرَاكاء [٢] .

وقوله : وفُعُولاء [١] .

مثاله : بُرُوكاء [٢] .

وقوله : وفَعْلَلاء [١] .

مثاله : عَقْرَبَاء .

وقوله : وفِعِلّاء [١] .

مثاله : زِمِكّاء [٣] .

وقوله : وفُنْعَلاء [١] .

مثاله : خُنْفُساء .

وقوله : وفَعَلِيّاء [١] .

مثاله : زَكَرِيّاء .

وقوله : ومن المجموع أَفْعِلاء [١] .

/٢٠٠ب مثاله : أَصْدِقاء .

وقوله : وفُعَلاء [١] .

مثاله : شُعَرَاء .

---

(١) الجزولية : ٤٦أ .

(٢) ابتركوا : جثوا للركب فاقتتلوا وهي بَرُوكاء كجَلُولاء وبَرَاكاء . القاموس ٣٠٤/٣ (برك) .

(٣) الزِمكاء : أصل ذنب الطائر . يمد ويقصر . اللسان ٤٣٦/١٠ (زمك) .

باب [جمع ما كان على فاعل [١]]

قوله : فاعل [٢] اسما يجمع على فواعل [٣] .

مثاله : حَواجِب .

وقوله : وفِعْلان [٣] .

مثاله : حِيطان .

وقوله : وفُعْلان [٣] .

مثاله : غُلّان [٤] في جمع غَال وهو الوادي [٥] .

وقوله : وصفة مستعملة استعمال الأسماء على فِعْلان [٣] .

مثاله : رِعْيان .

وقوله : وفِعَال [٣] .

مثاله : رِعَاء .

وقوله : وأَفْعَال [٣] .

مثاله : أَصْحَاب .

وقوله : وصفة محضة على أفعال [٣] .

مثاله : أَنْصاَر جمع نَاصِر .

---

(١) تكملة من : أ . وهذا الباب جاء في نسخة تيمور متقدما على الباب الذي قبله .

(٢) ب : جاء فاعل .

(٣) الجزولية : ٤٦أ .

(٤) ب : حملان .

(٥) قال ابن منظور : « والغِلّان : منابت الطلح ؛ وهي أودية غامضة في الأرض ذات شجر واحدها غال وغليل » ، اللسان ٥٠٣/١١ (غلل) .

وقوله : وَعلى فُعَّل وفُعَّال [١] .

مثاله : شُهَّد وشُهَّاد ، وضُرَّب وضُرَّاب في جمع شَاهِد وضَارِب .

وقوله : وفَعَلَة [١] .

مثاله : كَفَرَة وفَجَرَة وفَسَقَة .

وقوله : وعلى فُعَلَة [١] .

مثاله [٢] : قُضَاة وغُزَاة .

وقوله : وعلى فُعْل [١] .

مثاله : بُزْل في جمع بَازِل [٣] .

وقوله : وفُعَلاء [١] .

مثاله : شُعَراء في جمع شاعر .

وقوله : وعلى فُعُول [١] .

مثاله : قُعُود في قاعد .

وقوله : وشاذاً على فوَاعل [١] .

مثاله : فَوَارِس وهَوَالِك .

وقوله : ومؤنثاً بالهاء ومجرداً منها على فواعل [١] .

مثاله : ضَوَارِب في جمع ضارب ، وحَوَائِض في جمع حائض .

وقوله : وعلى فُعّل [١] .

مثاله : حُيَّض .

---

(١) الجزولية : ٤٦أ .　　(٢) ب : نحو .

(٣) البازل : هو البعير إذا فطر نابه ، وربما كان ذلك في السنة الثامنة . اللسان ١١/٥٢ (بزل) .

باب [أبنية المصادر (١)]

قوله : أبنية مصادر الثلاثي فَعْل (٢) .

مثاله : ضَرْب .

وقوله : وفِعْل (٢) .

مثاله : ذِكْر .

[وقوله (١)] : وفُعْل (٢) .

مثاله : شُكْر .

[قوله (١)] : وبالهاء (٣) .

مثاله : ضَرْبة وحِمْية وشُبْهَة .

[وقوله (١)] : وبألف التأنيث (٣) .

مثاله : رُجْعَى وذِكْرَى وشَكْوَى .

[وقوله (١)] : وبالألف والنون (٣) .

مثاله : لَيَّان وحِرْمَان وغُفْرَان .

[وقوله (١)] : وفَعَل (٣) .

مثاله : غَلَب .

[وقوله (١)] : وفَعِل (٣) .

مثاله : خَنِق (٤) .

[وقوله (١)] : وفُعَل (٣) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) مطموس في أول هذا الباب في نسخة فاس ٤٦ب .

(٣) الجزولية : ٤٦ب .

(٤) مصدر الفعل خنق خنقا . القاموس ٢٣٧/٣ (خنق) .

مثاله : هُدَى .

[وقوله [١]] : فِعَل [٢] .

مثاله : ضِخَم .

[وقوله [١]] : بالهاء في الأول [٢] .

مثاله : غَلَبَة [٣] .

[وقوله [١]] : والثاني [٢] .

مثاله : سَرِقة .

[وقوله [١]] : وبالألف والنون في الأول [٢] .

مثاله : غَلَيَان .

[وقوله [١]] : فَعَال [٢] .

مثاله : ذَهَاب .

[وقوله [١]] : وفِعَال [٢] .

مثاله : نِكَاح .

[وقوله [١]] : فُعَال [٢] .

مثاله : سُؤَال .

[وقوله [١]] : وبالهاء في الأول [٢] .

مثاله : زَهَادة .

[وقوله [١]] : والثاني [٢] .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) الجزولية : ٤٦ب .
(٣) مصدر غلب يغلب غلبا وغلبة . القاموس ١١٦/١ (غلب) .

مثاله : حِمَاية .

[وقوله (١)] : وفُعُول (٢) .

مثاله : لُزُوم .

/٢٠١أ [وقوله (١)] : وفَعُول (٢) .

مثاله : قَبُول ، وفَعِيل (٢) : مثاله : هَدِير .

[وقوله (١)] : وبالهاء في الأول (٢) .

مثاله : سُبُوطة .

[وقوله (١)] : مَفْعَل (٢) .

مثاله : مَضْرَب .

[وقوله (١)] : مَفْعِل (٢) .

مثاله : مَرْجِع .

[وقوله (١)] : وبالهاء في الأول (٢) .

مثاله : مَعْجَزَة .

[وقوله (١)] : والثاني .

مثاله : مَعْصِية ، « ويجيء على فاعل » (٢) مثاله قُمْ قَائِما ، « وعلى بناء اسم المفعول » (٢) مثاله : خذ ميسوره ودع معسوره وهو في هذا على مذهب أبي الحسن فإنه يقول في هذا : إن الميسور والمعسور مصدران (٣) ، وسيبويه يخرجهما وما كان مثلهما من المصادر ويتأول ذلك تأويلا يبقى به على أصله من الصفة (٤) .

---

(١) تكملة من : أ .   (٢) الجزولية : ٤٦ب .

(٣) قال ابن السراج : « وكان الأخفش يجيز أن يأتي بمفعوله مصدرا ويحتج بخذ ميسوره ودع معسوره » ، الأصول ٣/٢٨٤ .

(٤) قال سيبويه : « وأما قوله : دعه إلى ميسوره ودع معسوره ، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال : دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه » ، الكتاب ٢/٢٥٠ .

[وقوله (١)] : وعلى التَّفْعَال (٢) .

مثاله : التَّلْعَاب .

[وقوله (١)] : والفِعِّيلى (٢) .

مثاله : الخِطِّيبى .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٦ب .

باب [اشتقاق المصدر والزمان والمكان [1]]

قوله : وما كان منه معتل الفاء يلزم مَفْعِلا بالكسر [2] .

صوابه : وما كان منه معتل الفاء بالواو [3] ، لأن لفظه يوهم أن المعتل الفاء بالياء كالمعتلها [4] بالواو نحو : يسر ييسر على أصل : فعل يفعل [5] ، ومثال ما كان [من فعل معتل الفاء بالواو : المَوْعِد والمَوْزِن .

وقوله : وما كان منه [6]] [على فعل [7]] معتل اللام [8] .

مثاله : المَرْمَى والمَدْعَى [9] .

وقوله : وكذلك إذا كان عينه معتلاً ولامه معتلا [1] .

مثاله : المأوى ، وكان ينبغي له أن يزيد هنا في الأمر العام ليستظهر به على مَأْوِى [10] الإبل فإنهم حكوه مكسور الواو [11] .

(وقوله : وإن كان معتل) [12] الفاء واللام فكذلك [2] .

مثاله : المَوْقَى من وقى يقي غلبوا عليه (حكم اللام) [12] كما غلبوا حكم اللام أيضا في قولهم [13] المولى قال [14] :-

---

(١) تكملة من : أ ، وهذا الباب ليس في نسخة فاس وهو في التيمورية ١١٧ ، والترقيم منها .

(٢) الجزولية : ١١٧ .

(٣) لأن معتل الفاء بالياء يجري هنا مجرى الصحيح ، قال سيبويه : « وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء فإنها بمنزلة غير المعتل ، لأنها تتم ولا تعتل » ، الكتاب ٢٤٩/٢ .

(٤) ب : كالمعتلة .

(٥) بخلاف الواو فإنها لا تتم وتعتل بالحذف فتقول : يعد ويزن في وعد ووزن .

(٦) تكملة من : أ . (٧) تكملة من : ب .

(٨) الجزولية : ١١٧ ، وبعده : « ... فإنه يلزم مفعلا بالفتح » .

(٩) ب : المدعى والمرمى . (١٠) بياض في : ب .

(١١) قال الجوهري : « ومأوى الإبل : بكسر الواو : لغة في مأوى الإبل خاصة وهو شاذ » ، الصحاح ٢٢٧٤/٦ ، وانظر هذا في اللسان ٥٢/١٤ (أوى) .

(١٢) طمست في : ب . (١٣) ب : حكم .

(١٤) هو لبيد بن ربيعة العامري – رضي الله عنه – .

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَين (١) تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافِةِ خَلْفُها وأَمَامُها (٢) .

يعني به الموضع الذي يلي المخافة ، وهذا التنويع هنا تطويل وكتابه مبني على الاختصار ، فقد كان يكفي من هذا كله ذكره النوع الأول أعني ما كان معتل اللام ويزيد فيه بإطلاقه فإنه يجمع ذلك كله .

وقوله : ما كان على فَعَل يَفْعُل وفَعَل يَفْعَل وفَعِل يَفْعَل [وفَعُل يَفْعُل (٣)] فإنه في الأمر العام كذا (٤) .

هذا الآخر أيضا تطويل ، وقد كان يكفي منه أن يقول : /٢٠١ب وما كان مضارعه على يَفْعُل بالضم أو يَفْعَل بالفتح فإنه يجمع ذلك كله .

وقوله : فإنه يلزم في الأمر العام (٤) .

استظهر على الأحرف التي شذت نحو المَنْبِت والمَجْزِر ، وتمام هذا الفصل أن يزاد فيه إلا أن ما كان من فَعَل يَفْعِل فاؤه واو فيلزم مَفْعِل منه الكسر كالمَوْضِع ، وفي فَعَل يَفْعَل من ذلك الوجهان كالمَوْجِل ، والمَوْجَل من وجل ، وإلا كان هذا الفصل مختلا إذا لم تزد فيه هذه الزيادة (٥) .

---

(١) أ : الفرخين .

(٢) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلُّها فَمُقامُها بمنى تَأَبَّدَ غَوْلُها فَرِجَامُها

منى : جبل أحمر عظيم ليس بحمى ضرية أطول منه . تأبد : توحش ، الغول : ما انهبط من الأرض ، الرجام : جبل بناحية طخفة . الفرج : الواسع من الثغر أو الأرض ، يريد غدت كلا الفرجين تحسب أن كل واحد منهما أولى بالخوف من الآخر . شرح الديوان ٢٩٧ ، ٣١١ .

الشاهد : حيث غلب حكم اللام ففتح فقال (مولى) ولم يقل (مولِي) بالكسر .

الديوان : ٣١١ ، الكتاب ٢٠٢/١ ، أضداد الأصمعي ٢٥ ، أضداد ابن السكيت ١٨٠ ، المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، الإيضاح العضدي ١٨٧ ، الأضداد لابن الأنباري ٤٦ ، التبصرة والتذكرة ٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢٥٢/١ ، شرح شواهد الإيضاح ١٧٠ - ١٧٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ ، الدرر اللوامع ١٧٨/١ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ١١٧ .

(٥) انظر : المباحث الكاملية ٥٣٨/٢ .

باب [الإمالة (١)]

قوله : تمال الألف للكسرة تقع قبلها بحرف (٢) .

يعني نحو : عِبَاد .

وقوله : أو حرفين أولهما ساكن (٢) .

نحو : سِرْبال وهذا كلام ناقص وتمامه أن يقول : أو بحرفين أولهما ساكن أو متحرك ، إذا كان ثانيها الهاء ، ويختص هذا القسم بأن تمال فيه الألف وما قبلها وما قبل ما قبلها .

وقوله : أو بعدها تليها (٢) .

يعني نحو : عَابِد .

وقوله : ومقدرها عند بعضهم كملفوظها (٢) .

مثاله : هذا رَادّ ، يريد أن العرب اختلفوا (في إمالة مثل) (٣) هذا ، فمنهم من أماله على مراعاة الأصل ، وهو الذي أشار إليه بقوله : ومقدرها عند بعضهم كملفوظها (٤) ، ومنهم من لم يراع الأصل ، وإنما عامل اللفظ فلم يكن (المقدر عند هذا كالملفوظ) (٥) به .

وقوله : ولللياء تكون قبلها تليها (٢) .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٦ب .

(٣) معادة في : أ .

(٤) قال سيبويه متحدثا عن إمالة : نحو باب : « وقال ناس يوثق بعربيتهم هذا باب وهذا مال وهذا عاب – أي أنها أميلت – لما كانت بدلا من الياء كما كانت في رميت شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالألف التي تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين كما تبعتها في اللام ، لأن الياء قد تغلب على الواو هنا » ، الكتاب ٢/٢٦٤ .

(٥) طمست في : ب .

(مثاله : السِيَال [١] .

وقوله : أو) [٢] بينهما حرف واحد [٣] .

مثاله : شَيْبَان وغَيْلَان .

وقوله : ولأن تكون [٤] منقلبة عن ياء [٣] .

مثاله : فتى وطاب .

وقوله : أو واو مكسورة [٣] .

مثاله : خاف .

[قوله [٥]] : أو صائرة ياء في حالة ما [٣] .

يريد أن ما كان من ذوات الواو من ثلاثي الأسماء التي أواخرها ألف لا تمال لأن الألف لا تصير فيه ياء إلا أن تكون رابعة ، فلا تصير الألف فيه ياء والكلمة على عدتها ، وليس كذلك [ما كان [٥]] من ذوات الواو من ثلاثي الأفعال لأن هذا النوع يمال بخلاف ذوات الواو من ثلاثي الأسماء ، وإنما أميل هذا النوع ، ولم يمل الأول لأن الألف من هذا النوع تصير /٢٠٢أ ياء والكلمة بعدتها إذا بنيت لما لم يسم فاعله مثاله [قولك [٦]] : غزا فتميله لأنك تقول : غُزِيَ .

وقوله : أو لمجاورتهما ألفاً ممالة [٣] .

يعني : الألف الثانية إذا أميلت في رأيت عمادا .

وقوله : أو لتناسب الأواخر [٣] .

---

(١) سيال : كسحاب نبات له شوك أبيض طويل . القاموس ٤١٠/٣ (سيل) .

(٢) طمست في : ب .

(٣) الجزولية : ٤٦ب .

(٤) ب : ولا تكون .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) تكملة من : ب .

يريد بذلك ما أميل من ذوات الواو من الأسماء نحو : ﴿ والضحى ﴾ (١) لمناسبة ما يليه مما له الإمالة .

وقوله : ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم إذا وقع قبلها يليها (٢) عند الكل (٣) .

يعني : نحو : ظالم وطاهر وقد تقدمت الإمالة في طاب وخاف ولذلك ما الإمالة فيه لأن الألف منقلبة عن ياء أو واو مكسورة أو صائرة ياء لا يؤثر فيها المستعلي .

وقوله : أو قبلها بحرف مكسوراً (٣) .

مثاله : ضِبَاب وجعله حرف الاستعلاء في هذا مانعاً من الإمالة على الإطلاق أو مانعاً منها عند الأقل شيء لا أعلمه عن أحد من العرب ولا من النحويين ، فالصواب إسقاطه من هذا الموضع ، إنما الخلاف عندهم في مثل مِطْعَان ومِقْلَات (٤) .

وقوله : أو ساكنا (٣) .

مثاله : مِطْعَان ومِقْلات مما قبل الألف فيه بحرف حرف استعلاء أو بعدها يليها مثاله : ناطق .

وقوله : [وبينهما (٥)] بحرف عند الكل (٣) .

مثاله : نَاعِق .

وقوله : أو بحرفين (٦) (عند الأكثر) (٧) .

---

(١) الضحى : ١ ، والإمالة قراءة حمزة والكسائي .
السبعة ٦٩٠ ، المبسوط ١١٣ - ١١٤ ، التيسير ٢٢٣ ، الإقناع ٢٨٠/١ - ٢٨٢ .
(٢) كذا في النسخ المخطوطة والشرح الصغير ٣٦٣ ، ونسختي الجزولية .
ولعل الصواب - فيما يظهر لي - قبلها تليه عند الجميع .
(٣) الجزولية : ٤٦ب .
(٤) المقلات : المرأة لا يعيش لها ولد . القاموس ١٦٠/١ (قلت) .
(٥) تكملة من : ب .
(٦) ب : حرفان .
(٧) معادة في : أ ، وانظر الجزولية ٤٦ب .

(مثاله : مناشيط) (١) ومغاليق .

وقوله : وتمنع الراء من الإمالة إذا (١) وقعت (قبل الألف) (١) تليها (٢) .

مثاله : راشد .

وقوله : أو بعدها تليها مفتوحة أو مضمومة (٣) .

مثاله : رأيت حماراً وهذا حمارٌ .

وقوله : أو بعدها بحرف عند الأقل (٤) .

مثاله : كافر .

وقوله : وتغلب المستعلي إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل (٤) .

مثاله : قارب وخارج .

وقوله : أو بحرف عند الأقل (٤) .

مثاله : [قوله (٥)] :-

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ (٦)

---

(١) طمست في : ب .
(٢) الجزولية : ٤٦ب - ٤٧أ .
(٣) الجزولية : ٤٧أ .
(٤) الجزولية : ٤٧أ .
(٥) تكملة من : أ ، والقائل هو هدبة بن الخشرم ، ونسبه ابن السيرافي إلى سماعة بن أشول النعامي .
(٦) بيت من البحر الطويل من أبيات أولها :-

إنّا وَجَدْنا العَجْرِدِيّ بْنَ قَادِرٍ نَسيبَ العُمَيْرِيِّين شَرَّ نَسِيبِ

هجا الشاعر رجلا من بني نمير ثم أحد بني عجرد ، المنهمر : المطر الكثير ، والجون : الأسود ، الرباب : جمع ربابة وهو سحاب دون سحاب ، السكوب : كثير الصب . شرح أبيات سيبويه ١٤٢/٢ .

الشاهد : جواز إمالة (قادر) مع أنه فصل بين الألف والراء بحرف .

ديوان هدبة ٧٦ ، الكتاب ٤٧٨/١ ، ٢٦٩/٢ ، الكامل ٢٥٤/١ (الدالي) ، المقتضب ٤٨/٣ ، ٦٩ ، التكملة ٢٢٧ ، التبصرة والتذكرة ٧١٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٢٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤١/٢ - ١٤٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٧٨/٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٧٨/١ ، النكت ٧٩١/٢ ، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٠ - ٦٢١ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ .

فصل [من باب التصريف [1]]

قوله : إذا وقعت الياء والواو طرفاً بعد ألف زائدة [2] .

مثاله : كِسَاء ورِدَاء .

وقوله : وكذلك إن كانت تلي الطرف /٢٠٢ب ولم تكن في المفرد متحركة [3] .

استظهر به على مثل جَدْوَل وجَدَاوِل وحِثْيَل وحَثَايل [4] .

وقوله : أو في نية الحركة [5] .

استظهر به على مثل مَعِيشه ومَعَايِش ومقامة ومقاوم قال [6] :-

وإنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ   جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرِ يَقُومُها [7]

وقوله : إن كان ما وقعت فيه كذلك جمعا [3] .

مثاله : صحيفة وصحائف وركوبة وركائب .

---

(١) تكملة من : أ ، وليس هذا الباب في نسخة فاس وهو في التيمورية ١١٧ .

(٢) الجزولية : ١١٧ ، وبعده : « قلبت همزة .... » .

(٣) الجزولية : ١١٧ .

(٤) الحثيل : كخديم القصير وشجر جبلي والكسلان . القاموس ٣٦٥/٣ .

(٥) الجزولية : ١١٧ ، وبعده : « إن كانت ما وقعت فيه كذلك جمعا » .

(٦) هو الأخطل ، ونسبه بعضهم غلطاً إلى الفرزدق .

(٧) من قصيدة من البحر الطويل مطلعها :-

عَفَا الجُوُّ من سَلْمَى فَبادَتْ رُسُومُها   فَذَاتُ الصَّفَا صَحْرَاؤُها فَقَصِيمُها

القصيم ما أنبت الغضا من الرمل . شرح ديوان الأخطل للسكرى ٣١٣/١ .

الشاهد فيه : (مقاوم) لم تقلب هذه الواو همزة لأنها في نية الحركة فرقا بين الزائد والأصلي .

الديوان ٣٢٠/١ ، المقتضب ٢٦٠/١ ، معاني القرآن ١٨٥/١ ، ٣٥٣/٢ ، الخصائص ١٤٥/٣ ، المنصف ٣٠٦/١ ، التبصرة والتذكرة ٨٩٦/٢ ، المخصص ٢١/١٤ ، شرح المفصل ٩٠/١٠ ، ٩٧ ، المباحث الكاملية ٥٥٣/٢ .

وقوله : أو متحولة في الفعل إن كان ما وقعت فيه كذلك اسم فاعل (١) .

يعني مثل قائل وبائع لأن الواو والياء (٢) منهما متحولة في الفعل ألفاً ، فإن لم تتحول في الفعل لم تهمز نحو : قاومه فهو مقاوم وبايعه فهو مبايع .

وقوله : وإن وقع قبل ألف الجمع ياء أو واو فلا أثر للحركة في المفرد (٣) .

مثاله : أوائل في جمع أول وخيائر في جمع خير وسيائد في جمع سيد وما أشبه ذلك يهمز جميع ذلك ، وإن كانت الواو والياء المهموزة فيه متحركة في المفرد فبخلاف ما تقدم (٤) في جداول وحثايل إلا أن المؤلف خص هذا الحكم بألف الجمع ، وليس كذلك والصواب وإن وقع قبل الألف ، ويعني به الألف الزائدة مطلقا دون تقييد لها (٥) بجمع ولا غيره .

وقوله : وإن كانت دون الطرف فلا أثر للألف (٣) .

هكذا وجدته في النسخ (٦) ، وصوابه : وإن كانت دون ما يلي الطرف ومثال ذلك (طواويس ونواويس) (٧) .

وقوله : فلا أثر للألف .

يعني في قلب ما بعدها (بل يبقى) (٧) على أصله غير منقلب إلى شيء .

---

(١) الجزولية : ١١٧ ، وفيها : « أو متحركة أو في نية الحركة إن كان .... » .

(٢) ب : الياء والواو .

(٣) الجزولية : ١١٧ .

(٤) انظر ما سبق ص : ١١٤٩ .

(٥) ب : تقييدها .

(٦) هو كذلك في التيمورية .

(٧) طمست في : ب .

[باب [الإدغام [1]]]

قوله : والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم [2] .

يعني بذلك النون المخفاة [3] .

وقوله [4] : والشين كالجيم للمجاورة [5] .

ليس بجيد ، إنما تقال المجاورة في حرفين هما من مخرجين متقاربين والشين والجيم ليسا كذلك بل هما من مخرج واحد ، فلو قال للمشاركة في المخرج لكان أحسن .

وكذلك قوله : والصاد كالزاي لها [5] .

لأن الضمير من [لها [1]] [إنما [6]] يعود على المجاورة .

وقوله [7] : والضاد الضعيفة [5] .

(هي ضاد عاميتنا فيما أظن) [8] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٧أ ، وقبله : « حروف العربية الأصول تسعة وعشرون ، ويتفرع منها جنسا همزة بين بين .... » .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) معادة في : أ .

(٥) الجزولية : ٤٧أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : باب قوله .

(٨) طمست في : أ .

باب [شواذ الإدغام (١)]

قوله : في حروف الطرفين (٢) .

يريد بالطرفين /٢٠٣أ طرفي الفم وهما الحلق والشفتان ، يبين ذلك أن ما كان من حروف الحلق أدخل في الفم لم يدغم في الأدخل (٣) في الحلق نحو : امدحْ هِلالا لا يدغم هذا لأنك إذا أدغمته قلت : امدهْ هِلالا ، فكان الإدغام في الهاء والهاء متمكنة في الحلق وليس كذلك إذا قلت : أجبه حملا ، هذا يدغم لأنك إن أدغمت قلت : أجبحّملا فصارت الهاء حاء ، وكان الإدغام في الحاءين (٤) والحاء تقرب (٥) من الفم .

وقوله : وهو في كلمة أقوى منه في كلمتين (٦) .

يبين ذلك أنهم يقولون في مَدَد : مَدّ ويخيرون بين الإظهار والإدغام في مثل جَعَلَ لَك (٧) ، وأنهم يدغمون مثل استعد مما قبل الأول فيه من المثلين ساكن إذا كانا في كلمة ، فإذا كان كذلك في كلمتين نحو : قوم ملك لم يدغموا (٨) .

وقوله : وفي المثلين آكد منه في المتقاربين (٦) .

يبين ذلك التزام الإدغام في مثل « لَمْ يَجْعَلْ لَك » ، مما سكن فيه الأول (٩) من

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٧ب ، وقبله : « الإدغام في حروف الفم أقوى منه في ... » .

(٣) ب : الأدغم .

(٤) ب : في الحاء .

(٥) ب : طرف .

(٦) الجزولية : ٤٧ب .

(٧) قال الصيمري : « وأحسن ما يكون الإدغام في المتحركين في كلمتين إذا توالت خمسة أحرف فصاعداً متحركات فيحسن الإدغام ، لثقل توالي الحركات نحو : جعل لك وفعل لبيد وسرق قميصك ؛ فإذا أدغمت كان حسناً ، وإن لم تدغم جاز وهو الأصل ، وإنما يدغم طلبا للتخفيف بالتسكين » ، التبصرة والتذكرة ٩٣٥/٢ .

(٨) يمتنع الإدغام إذا كان ما قبل المثل الأول ساكناً غير حرف مد . انظر : الكتاب ٤٠٧/٢ ، الأصول ٤١١/٣ ، التبصرة والتذكرة ٩٣٥/٢ .

(٩) ب : سكن الأول فيه .

المثلين [في كلمتين [1]] ، وتخييرهم بينه وبين الإظهار في مثل : ﴿ قَدْ ظَلم ﴾ [2] و﴿ قَدْ سَمِع ﴾ [3] من المتقاربين .

وقوله : وفيما سكونه لازم آكد منه فيما ليس كذلك [4] .

على ذلك بنى قراءته من أدغم [5] نحو : ﴿ هل نَجْعَلُ لك ﴾ [6] وأظهر نحو : ﴿ قل : نعم ﴾ [7] لأن سكون لام قل لا يلزم في [8] تصاريف [9] / الكلمة وسكون لام هل لازم ليس تصريف يتحرك فيه .

وقوله : وكلما تقارب المخرجان قوي وبالعكس [4] .

يبين ذلك إدغام من أدغم [10] : ﴿ بَلْ رَانّ ﴾ [11] وإظهاره : ﴿ بَلْ تُؤثِرون ﴾ [12] .

وقوله : وبالعكس [4] .

يعني في جميع ما تقدم من أول الباب إلى هنا .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ .... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلك فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَه ﴾ [البقرة : ٢٣١] .
(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِع اللهُ قَوْلَ التي تُجَادِلَك في زوجها ، وَتُشتَكي إلى اللهِ واللهُ يَسْمَعُ تَحاوُرَكما إن الله سميعٌ بَصيرٍ ﴾ [المجادلة : ١] والإدغام قراءة ابن عامر . انظر : السبعة ١٢٤ .
(٤) الجزولية : ٤٧ب .
(٥) هي قراءة الكسائي وابن محيصن . انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٩٥ .
(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَاذَا القَرْنَين إنّ يَأجُوجَ ومَأْجُوجَ مُفْسِدون في الأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ تَجْعَل بَيْنَنا وبَيْنَهم سدّا ﴾ [الكهف : ٩٤] .
(٧) تمامها : ﴿ ... وَأَنْتُم دَاخِرُون ﴾ [الصافات : ١٨] .
(٨) ب : منه .
(٩) انتهت هنا نسخة : ب .
(١٠) هم القراء السبعة عدا نافعا وعاصما فقد اختلفت الرواية عنهما . انظر : السبعة ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٥ .
(١١) تمامها : ﴿ كَلّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُون ﴾ [المطففين : ١٤] .
(١٢) تمامها : ﴿ ... الحياةُ الدنيا ﴾ [الأعلى : ١٦] .

وقوله : والشين والفاء (١) .

مثال ذلك في الشين : افرش جابرا فلا تدغم وفي الباء : اعرف بكرا .

وقوله : والضاد لاستطالتها (١) .

وقوله : اقرض لبيدا .

وقوله : والراء لتكرارها (١) .

وقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم ﴾ (٢) . وقراءة أبي عمرو له بالإدغام (٣) شذوذ .

وقوله : والصفيريات (٤) .

مثاله : خلص نائبا وزر تميما ونفس تقيم .

وقوله : والميم لغنتها (٥) .

وقوله : اعلم بكرا .

وقوله : وما تكافأ من المتقاربين فإدغامه حسن (٥) .

نحو : ﴿ لَقَدْ تَابَ الله ﴾ (٦) وكان ينبغي له أن يقول : وما تكافأ إلا أن الزيادة فيها للثاني على الأول فإدغامه حسن لأن كلامه يوهم أنهما /٢٠٣ب إذا لم يتكافآ أو كانت الزيادة للثاني على الأول لم يحسن إدغامه ، وليس كذلك فإنهم قد أدغموا إدغاما

---

(١) الجزولية : ٤٧ب .

(٢) تمامها : ﴿ .... من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى ، إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون ﴾ [نوح : ٤] .

(٣) انظر قراءة أبي عمرو في : السبعة ١٢١ ، المبسوط ٩٥ ، التيسير ٤٤ .

(٤) الجزولية : ٤٧ب ، والصفيريات هي حروف الصفير الصاد والزاي والسين . شرح الشافية ٢٥٨/٣ .

(٥) الجزولية : ٤٧ب .

(٦) تمامها : ﴿ ... عَلَى النَّبِي والمُهَاجِرين والأَنْصَارِ الذين اتَّبَعُوه في سَاعَةِ العُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنهم ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم إنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيم ﴾ [التوبة : ١١٧ .

حسنا نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ ﴾ (١) ، ﴿ ولَقَدْ زَيَّنَا ﴾ (٢) وما أشبه ذلك ، وقوانين باب الإدغام كثيرة جدا ولم يذكر منها إلا ما قدر له ، واستيفاؤها في مظانها فلتنظر هناك .

---

(١) المجادلة : ١ ، وقد سبقت .

(٢) أ : زين . وما أثبته يوافق ما في المصحف .

تمامها : ﴿ .... السَّماءَ الدّنيا بِمَصَابِيحَ وجَعَلْنَاها رُجُوماً للشياطين واعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابِ السَّعِير ﴾ [الملك : ٥] .

باب نعم وبلى

قوله : من حروف التصديق والإيجاب نعم وهي لتصديق ما قبلها مطلقا (١) .

يعني : [نفيا (٢)] كان أو ايجابا .

وقوله : ومنها بلى وهي إيجاب بعد النفي عاريا من حروف الاستفهام كان أو مقرونا به .

يريد أنها إيجاب لما نفاه النفي سواء كان النفي عارياً من حروف الاستفهام أو مقرونا به ، ورد للنفي نفسه ، وقد كان حقه أن يفصح بهذا – أعني بقوله إيجاب – لما نفاه النفي ورد للنفي نفسه لئلا يتوهم أنه إيجاب للنفي نفسه على حسب ما هو نفي ، أي تحقيق له فيتوهم أنا إذا قلنا في جواب من قال : أما قام زيد ؟ بلى ، أوجبنا نفيه وحققناه (٣) ، ولم تفعل ذلك وإنما رددنا نفيه وأوجبنا ما نفاه النفي .

وقوله : عارياً من حروف الاستفهام كان أو مقرونا به (٤) .

مثاله النفي العاري من حروف الاستفهام قولك : بلى لمن قال : ما قام زيد ، ومثال النفي المقرون بحروف الاستفهام قول الذين قيل لهم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُم ﴾ (٥) ﴿ بلى ﴾ (٥) لأنهم أرادوا أن يوجبوا أنه ربهم فردوا النفي الذي بعد ألف الاستفهام ، وأنه ليس ربهم ، وإذا ردوا نفي الشيء ثبت إيجابه ولابد فاقتضى ذلك أنهم أرادوا أنه ربهم ولابد .

---

(١) الجزولية : ٤٨أ ، وهي آخر ورقة في نسخة فاس ، وهي وجه فقط .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق .

(٣) أوجبنا نفيه ... جواب (إذا) في قوله : إذا قلنا ...

(٤) الجزولية : ٤٨أ .

(٥) الآية : ﴿ وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَتَهُم وأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِم أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قالوا : بَلَى ، شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ القِيامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذا غَافِلِين ﴾ [الأعراف : ١٧٢] .

وقوله : وقول الجوهري [١] بلى إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفي [٢] .

هذا موافق لما تقدم من كلامه في بلى على ما فسرناه وهو كلام النحويين ، وتلخيص ذلك : أن الذي يقال لك في بلى إنما هو كلام منفي ، وبلى رد لما نفاه فهي إذن رد للكلام المنفي ، وإذا رد الكلام المنفي ثبت نقيضه ، أي هو الإيجاب فبلى إذن إيجاب لما يقال لك من النفي سواء كان مجرداً نحو لم يقم زيد أو مستفهما عنه نحو : ﴿ ألست بربكم ﴾ .

/٢٠٤أ وقوله : وربما ناقضتها نعم [٣] .

هذا يقتضي أن مناقضة نعم لها في القليل لقوله : وربما ، وما قدمناه يقتضي خلاف ذلك لأن نعم تصديق لما قبلها ، وبلى رد له ، فهي إذن أبداً مناقضة لها ولابد ، اللهم إلا أن يريد الجوهري بقوله : وربما ناقضتها نعم [٤] ، قد يقول القائل : في جواب من قال : أما قام زيد ؟ ، أو ألم يقم زيد ؟ نعم ، ويكون معناه أنه قام ، ويريد أن في هذا الوجه تكون نعم مناقضة لبلى ، لأن بلى رد لما قبلها فمن حيث كانت نعم في هذا المعنى تصديقاً لما قبلها وبلى رد له جعلها الجوهري مناقضة لبلى ، وإن كان ليس في عبارته هذه إفصاح بهذا المعنى ، لأنك إذا قلت : نعم في جواب من قال : أما قام ؟ وأنت تريد أن تصدق النفي تكون نعم أيضا مناقضة لبلى ، إلا أن هذه مناقضة لازمة لبلى ، ونعم عليها أكثر الاستعمال ، فلما قال وربما دل على أنه إنما يريد المناقضة الأخرى التي ذكرناها ، وإن كان استعمال ذلك – أعني نعم على إرادة المناقضة لبلى – قليل الوجود

---

(١) الجوهري : (... – ٣٩٣ هـ) .

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي إمام في علم اللغة ، وخطه يضرب به المثل في الحسن وهو من ممن آتاه الله قوة بصيرة وحسن سيرة ، وكان مؤثرا للسفر والغربة على الوطن ، له الصحاح في اللغة .

« يتيمة الدهر ٤٠٦/٤ – ٤٠٧ ، معجم الأدباء ١٥١/٦ – ١٦٥ ، إنباه الرواة ١٩٤/١ – ١٩٨ » .

(٢) قول الجوهري في الصحاح ٢٢٨٥/٦ . وانظر : الجزولية : ٤٨أ .

(٣) الجزولية : ٤٨أ .

(٤) قال الجوهري : « و(بلى) : جواب للتحقيق توجب ما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ، وهي حرف لأنها نقيضه (لا) » ، الصحاح ٢٢٨٥/٦ .

في كلام العرب ، فإن كان أراد الجوهري هذا الذي ذكرنا فيمكن أن يصح قوله ، فإنك قل ما تجده مسموعا ، [ولقلة وجوده مسموعا [1]] أنكره ابن الطراوة على سيبويه حيث قال سيبويه : في « باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به » [2] ، « وإن زعم زاعم أنه يقول : مررت برجل مخالط بدنه داء ، ففرق بينه وبين المنون ، قيل له : ألست قد علمت [3] أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء ، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك مررت برجل ملازم أباك ، ومررت برجل ملازم أبيك ، أو ملازمك ، فإنه لا يجد بدا من أن يقول : نعم ، وإلا خالف جميع العرب والنحويين » ، ثم قال : « فإن [5] قال ذلك . قلت أفلست تجعل هذا العمل إذا كان منوناً وكان [لشيء [6]] من سبب الأول والتبس به بمنزلته إذا كان للأول ، فإنه قائل نعم ، وكأنك قلت : مررت برجل ملازم ، فإذا قال ذلك قلت له : فما بال التنوين وغير التنوين /٢٠٤ب استويا حيث كانا للأول ، واختلفا حيث كانا للآخر ، وقد زعمت أنه يجري عليه إذا كان للآخر كمجراه [إذا كان [6]] للأول » [4] ، انتهى كلام سيبويه .

فلحن ابن الطراوة سيبويه في استعماله نعم في هذين الموضعين ، وقال : إنما هو موضع بلى لا موضع نعم [7] .

وهو كما قال في أكثر ما يوجد بين اليدين من كلام النحويين وهو لا شك أكثر في الاستعمال ، وعلى ذلك جاء ما يروى عن ابن عباس [8] من قوله في قول الله تعالى :

---

(١) تكملة من المباحث الكاملية ٤٧٢/٢ . إذ نقل هذا الباب كاملا في المباحث الكاملية .

(٢) الكتاب ٢٢٦/١ .

(٣) في الكتاب : تعلم .

(٤) الكتاب ٢٢٧/١ .

(٥) في الكتاب : فإذا .

(٦) تكملة من الكتاب .

(٧) انظر : ابن الطراوة النحوي ٢١٥ – ٢١٩ .

(٨) ابن عباس : (٣ ق . هـ – ٦٨ هـ) .

هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر الأمة وترجمان القرآن . مشهور ومعروف .

انظر : « المنمق ٥٠٩ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ – ٣٥٩ » .

﴿ ألست بربكم ﴾ أنهم لو قالوا في الجواب : نعم لكفروا [١] ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه في قول القائل [٢] :-

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمّ عَمْرو   وإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاه   وَيَعْلو بالنَّهار كَما عَلاني [٣]

ويفتقر كلام ابن عباس مع وجود قول القائل إلى فضل نظر وهو أن تقول : نعم في قول الشاعر ليس بجواب ، لأن الجواب بنعم إذا جاء بعد الاستفهام إنما يكون تصديقا لما بعد ألف الاستفهام ولم يرد الشاعر أن يصدق أنه ليس يجمعه النهار مع أم عمرو ، فلذلك يكون بنو آدم إذا قالوا في الجواب لقوله : ﴿ ألست بربكم ﴾ نعم كفارا ، لأنهم إذا قالوا ذلك مجيبين كان الجواب بنعم مصدقا لما بعد ألف الاستفهام من النفي فتكون في ذلك تصديقاً أنه ليس ربهم فيكون ذلك كفرا وهو الأكثر في الاستعمال - (أعني كون نعم بعد الاستفهام) [٤] جوابا - ولكنه لا يمتنع مع ذلك

---

(١) انظر هذا الخبر في : المحصل في شرح المفصل ٢٣٧/٤أ ، شرح الكافية ٣٨٢/٢ ، الجنى الداني ٤٠٢ ، الإتقان ١٦٠/١ ، الخزانة ٢٠٢/١١ ، أحرف الجواب في اللغة العربية ٢٧٣ .

(٢) حجدر الحنفي : (... - نحو ١٠٠ هـ) .

وهو حجدر بن مالك الحنفي وقيل العجلي شاعر لسن فاتك أيام الحجاج بن يوسف ، كان يقطع الطريق تمكن منه والي اليمامة وأرسل به إلى الحجاج وقصته مع الأسد معروفة .

انظر قصته في : الأمالي الشجرية ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، ألف باء ٥٠١/٢ ، الخزانة ٤٦٣/٧ - ٤٦٦ » .

(٣) من البحر الوافر من أبيات مطلعها :-

تَأَوَّبَنـي فَبِتُّ لَهَـا كَبِيعـا   هُمُـومٌ لَا تُفَارِقُنِـي حَوَاني

تأوب : من الأوب وهو الرجوع ، كبيع وكابع : مشدود ، حواني : جمع حان ، من حنا حنوا ، أي تعطف ، الخزانة ٢٠٩/١١ - ٢١٠ .

الشاهد : الجواب بنعم في جواب الاستفهام المنفي .

الأمالي ٢٨٢/١ ، سمط اللآليء ٦١٧/١ ، أمالي السهيلي ٤٧ ، ألف باء ٥٠١/٢ ، المباحث الكاملية ٤٧٢/٢ ، شرح الجمل ٤٨٥/٢ ، المغرب ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، شرح الكافية ٣٨٢/٢ ، رصف المباني ٤٢٧ ، الجني الداني ٤٠٢ ، المغني ٣٨٣/١ ، الخزانة ٢٠١/١١ - ٢١٠ ، شرح أبيات المغني ٥٨/٦ - ٥٩ .

(٤) معادة في : أ .

أن يقولوا : نعم لا على الجواب للاستفهام ولكن لأن الاستفهام في قوله : ﴿ ألست بربكم ﴾ تقرير ، والتقرير خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه أن تجعل أم في قوله ﴿ أَفَلا تُبْصِرُون ، أَمْ أَنَا خَيْر ﴾ [(١)] متصلة [(٢)] ؛ لأن أم المتصلة لا تأتي بعد الخبر ، فإذا كان التقدير خبرا معناه الإيجاب جاز أن تأتي بعده نعم كما تأتي بعد الخبر الموجب ، لكن إذا أتت نعم هناك لا تأتي على جهة الجواب لكن على جهة التصديق ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن في إجازة نعم للمخلوقين في هذه الآية ولا كان الشاعر في [(٣)] /٢٠٥أ قوله نعم بعد قوله :-

أليس الليل ... ..

مخالفين لابن عباس فيما قاله من ذلك ، لأنهما لم يتواردا معه على معنى واحد ، فإن الذي منعه إنما منعه على أن نعم جواب ، وإذا كانت جواباً إنما تكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام والذي أجزناه إنما أجزناه على أن تكون نعم غير جواب ، إنما نعم فيه على وجه التصديق كما تكون في قولك نعم لمن قال : قام زيد .

وقوله : قال أبو عبيدة [(٤)] قول الأخفش (إنَّ) بمعنى نَعَمْ في قول الشاعر [(٥)] :-

.... فَقُلتُ إنّه [(٦)]

---

(١) تمامها : ﴿ .... مِنْ هَذا الذي هُو مَهين وَلَا يَكَاد يُبين ﴾ [الزخرف : ٥١ ، ٥٢] .

(٢) نص على أنها هنا منقطعة . انظر : الكتاب ٤٨٤/١ .

(٣) معادة في : أ .

(٤) أبو عبيدة : (١١٠ - ٢٠٩ هـ) .

معمر بن المثنى ، التيمي بالولاء ، تيم قريش - البصري النحوي ، قال عنه الجاحظ : لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه ، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عثمان المازني وأبو حاتم السجستاني وغيرهم .

له مصنفات : مجاز القرآن ، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، وغريب الحديث وغيرها .

« الفهرست ٧٩ - ٨١ ، معجم الأدباء ١٥٤/١٩ - ١٦٢ ، إنباه الرواة ٢٧٦/٣ - ٢٨٧ ، وفيات الأعيان ٢٣٥/٥ - ٢٤٣ » .

(٥) القائل : هو عبيد الله بن قيس الرقيات .

(٦) جزء من بيت من مجزوء الكامل من قصيدة أولها :-

بَكَرَتْ عَلَـيَّ عَوَاذِلـي يَلْحَيْنَنِـي وأَلُومُهُنَّـه =

إنما يريد تأويله لا أنه موضوع في اللغة [(١)] ، لذلك يريد أنه إذا قال : إنه ، قد كان ما تقلن فهو في معنى نعم ، وأن إن في البيت ليست بمعنى نعم وإنما هي على بابها والخبر محذوف ، وتأول بذلك أبو عبيدة كلام الأخفش ، والأخفش إنما قال في ذلك ما قاله سيبويه [(٢)] [وكلام سيبويه [(٣)]] لا يحتمل هذا التأويل الذي تأوله أبو عبيدة أصلا ، لأنه أتى [(٤)] به على أن هذه الهاء اللاحقة لـ (إن) هي هاء السكت التي تلحق في الوقف ، فكيف يتأول عليه أن هذا [(٥)] عنده ضمير ، وكذلك لا يتأول أيضا على الأخفش لأنه إنما قال في ذلك ما قاله سيبويه ، ولو كان يريد ما قاله أبو عبيدة لكان مخالفاً لما قاله سيبويه ولم ينبغ أن يقول بقوله ، فكونه قد قال بقوله ولم يخالفه دليل على أن موافقته له وأنه لم ير سوى مذهبه ، وما احتج به أبو عبيدة من إبقاء إن في ذلك على بابها لا حجة فيه لأنه قد ثبت وجود (إنَّ) بمعنى (نعم) في قول الذي قال [(٦)] : لعن الله ناقة حملتني إليك . فقال [(٧)] : إنَّ وراكبها . والمعنى نعم لعنها الله ولعن راكبها ،

= وتمام البيت :-

وَيَقُلْـــــن شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وَقَدْ كَبُرْتَ ....

العواذل : جمع عاذلة ، يلحينني : يلمنني على اللهو والغزل ، وألومهن على لومهن لي .

الشاهد : استعمال (إنه) حرف تصديق للخبر بمنزلة نعم .

الديوان ٦٦ ، الكتاب ٤٧٥/١ ، ٢٧٩/٢ ، الأصول ٣٨٣/٢ ، النكت ١٠٩٩/٢ الأمالي الشجرية ٣٢٢/١ ، المفصل ٣١٠ ، البديع ٤١٦/٢ ، شرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٧٨/٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، المباحث الكاملية ٤٧٥/٢ ، شرح الكافية ٣٨٣/٢ ، رصف المباني ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٥٠٦ ، الجنى الداني ٣٨٤ ، المغني ٣٧/١ ، ٧٢٣/٢ ، شرح شواهد المغني ١٢٦/١ - ١٢٧ ، الخزانة ٢١٣/١١ - ٢١٧ ، شرح أبيات المغني ١٨٨/١ - ١٩٣ .

(١) الجزولية : ٤٨أ .

(٢) قال سيبويه : « وأما قول العرب في الجواب : إنه فهو بمنزلة : أجل ، وإذا وصلت قلت : إن يا فتى ، وهي التي بمنزلة أجل » ، الكتاب ٤٧٤/١٠ .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق ، وهي في المباحث الكاملية ٤٧٥/٢ إذ نقل كلام الشارح بنصه .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) المباحث الكاملية ٤٧٦/٢ فيها : أن الهاء . ولعلها أصح .

(٦) القائل فضالة بن شريك الوالبي الأسدي حينما جاء لابن الزبير مستمنحا .

(٧) يعني عبد الله بن الزبير . =

ولو كانت إن على بابها لبطل ذلك من وجهين :-

أحدهما :- أنه يؤدي إلى عطف جملة الدعاء على جملة الخبر وهذا [(١)] أمر لا يسلمه كثير من الناس .

والثاني :- لم [(١)] يوجد حذف اسم إن وخبرها في موضع [(١)] من الكلام [(١)] .

فقد ثبت بذلك وجود إن بمعنى نعم ، فإذا [(١)] ثبت وجود (إن) بمعنى (نعم) واحتمل قوله :-

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ : إنّه [(٢)]

الوجهين /٢٠٥ب :- ما قاله سيبويه من أنها بمعنى نعم ، وما قاله أبو عبيدة من أنها إنّ التي تدخل على المبتدأ والخبر ، كان ما قاله سيبويه أولى لأنه لا يتكلف فيه حذف ، وتأويل أبي عبيدة يتكلف فيه الحذف ، وحذف الخبر من أن يقل فيكون فيه مع التكلف حمله على القليل وقد أغنانا الله عنهما لوجود إن بمعنى نعم ، فلا ينبغي أن يكون للبيت محمل سواها إلا أني أظن ما نسبته هنا إلى أبي عبيدة لم يقله أبو عبيدة ، لأن هذا الطراز مع ما فسرناه من عدم صحته ليس من طراز أبي عبيدة ، بل أقول فيه ما قاله من تقدمني إذ قال [(٣)] : أبو عبيدة كان أغلظ طبعا من أن يفهم هذا ، ولعله

= انظر قصتهما في : عبث الوليد ٤٩ - ٥٠ ، النهاية في غريب الحديث ١/٧٨ .

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) سبق تخريجه ص ١١٦١ .

(٣) القائل هو أبو عثمان المازني ، قال المازني : « قال لي أبو عبيدة : ما أكذب النحويين ؟ فقلت له : لم قلت ذلك ؟ فقال : يقولون : إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث وأن الألف التي في علقى ملحقة وليست للتأنيث ، قال : فقلت : وما أنكرت من ذلك ؟ ، قال سمعت رؤبة ينشد :-

فَحطّ في عَلقى وفي مكور

فقلت له : فما واحد العلقى ؟ قال لي : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسره له لأنه كان أغلظ من أن يفهم هذا » ، مجالس العلماء ٤٢ .

تصحيف من الناسخ وإنما هو أبو عبيد (١) فانه – رحمه الله – أعني أبا عبيد القاسم بن سلام لا ينكر عليه أن يصل إلى ما هو أعلى من هذا فكيف هذا ؟ ولعله – رحمه الله – نقل له كلام الأخفش في البيت أن إن بمعنى نعم ولم ينقل له نصه ولا كيف قال فتأول فيها تأوله ، ولو وقف على كلام الأخفش فيه ونصه ما تأول فيه ذلك التأويل لأنه إنما قاله كما قاله سيبويه ، وكلام سيبويه لا يحتمل هذا التأويل أصلا .

وقوله : ومنها جيرِ عند بعضهم (٢) .

إنما قال ذلك لما قال أولا من حروف التصديق والإيجاب وجيرِ (٣) ، قد أقام الدليل بعد على أنها اسم ودليله (٤) في ذلك صحيح (٥) ، فاقتضى ذلك ألا تدخل جيرِ في الباب ، فلذلك قال عند بعضهم يشير بذلك إلى قول من قال : إن جيرِ حرف كنعم .

كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ،،،،

---

(١) أبو عبيد : (١٥٧ – ٢٢٤ هـ) .

القاسم بن سلام كان أبوه روميا مملوكا لرجل من هراة ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدى ، وابن الأعرابي والكسائي والفراء وغيرهم . وكان ثقة ورعا تقيا أخذ عنه يحيى بن معين ، له الغريب المصنف ، وغريب الحديث ، وغريب القرآن ومعاني القرآن .

تاريخ بغداد ٤٠٣/١٢ – ٤١٦ ، معجم الأدباء ٢٥٤/١٦ – ٢٦١ ، إنباه الرواة ١٢/٣ – ٢٣ .

(٢) الجزولية : ٤٨أ .

(٣) بعضهم يرى أنها حرف . انظر : المباحث الكاملية ٤٧٧/٢ ، رصف المباني ٢٥٢ – ٢٥٣ ، الجنى الداني ٤١٢ .

(٤) استدل الجزولي بتنوينها في قول الشاعر :–

وقائلة أسيت فقلت جيرٍ　　　أسيٌّ إنّني من ذاك أنّه

(٥) قال المرادي : « ولا حجة فيه لأنه فعل مضطر .... ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنون بتنوين الترنم وهو لا يختص بالأسماء ، بل يلحق الفعل والحرف » ، الجنى الداني ٤١٣ .

الفهارس

- فهرس المسائل النحوية والصرفية .
- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأشعار .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الكتب .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس المسائل النحوية والصرفية

القضايا العامة

مقصد النحويين في هذه الصناعة الكلام على أحكام الألفاظ . ١٩٢
المتكلمون عنوا بذكر أنواع الألفاظ قبل النحويين . ١٩٣
مقصد المتكلمين النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة . ١٩٣
مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام من جهة المعاني الذاتية أو الطارئة . ١٩٣
اللفظ دال أو غير دال ، أقسام اللفظ الدال .. ١٩٣
الدال مع غيره ثلاثة أقسام : قسم يلحق بالاسم ، وآخر يلحق بالفعل ، وثالث لم يلحق بواحد منهما . ١٩٤، ١٩٥
قسمة الجنس إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه . ٢٠٠-٢٠١
المعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية . ٢٠١
قسمة النوع إلى أشخاصه . ٢٠١-٢٠٢
قسمة الجنس إلى أشخاص أنواعه أو النوع إلى أشخاصه غير ممكنة على التحقيق . ٢٠٢
قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة . ٢٠٢
الفصل بين الجنس والنوع بمقوم وهو الأمر الذاتي . ٢٠٢
معرفة الفرق بين الجنس والنوع . ٢٠٣
مناقشة الزجاجي والجزولي وابن الطراوة في قول الزجاجي أقسام الكلام ثلاثة ... ٢٠٤
الحدود لا يكون فيها الحذف بل لابد فيها من الإفصاح بالمراد . ٢٠٦
القلب تغيير الشيء إلى ضده . ٢٢٦
الفرق بين التغيير والقلب . ٢٢٦
ليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة ... ٢٢٧
الحد عند النحويين هو الجامع المانع كائنا ما كان بأي لفظ كان. ٢٢٩
دلالة التضمن ، دلالة الالتزام ، دلالة الاستدعاء . ٢٣٨
عيب التداخل . ٢٤٠
اسم الشيء بعده في الرتبة ، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى بعد ذلك . ٢٤٨
النحاة إنما يعقدون قوانينهم على الأصول لا على العوارض . ٢٥١
مراد النحويين بالمتصرف وغير المتصرف ثلاثة أشياء :
أ – متصرف وغير متصرف ويعنون به الفعل .

ب – متصرف وغير متصرف ويعنون به الظرف .
جـ – متصرف وغير متصرف ويعنون به ما تتصرف ذاته ومادته . ٢٨٥
زيادة حروف المعاني خلاف الوضع الذي وضعت عليه من الاختصار ، ولذلك
لم تكن زيادتها مما يقاس عليه . ٣٠٥
المذكر هو الأصل والأول والمؤنث فرع وثان . ٣١٢
تخليط الصنائع والتلبس بها مما لا ينبغي ارتكابه . ٣١٤
وضع الواحد موضع الجمع . ٣٢٧–٣٢٨
يستثقلون اجتماع الأمثال . ٣٣٨
الله لم يخلق فينا القدرة على تحريك الألف ، ولذلك تعذرت معها الحركات الثلاث . ٣٣٩، ٣٤٠
٤٤٩
الجمع أقطع من التثنية في الدلالة على المحذوف ٣٦٧
الأغلب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة واوا أو ياء
والأغلب الواو . ٣٧١
يغتفر الأقل بجانب الأكثر . ٣٨٨
تخفيف باب (فَعُل) و(فَعِل) بإسكان العين . ٤١٩–٤٢٢
الرفع يكون بالعامل المعنوي دون أن يكون له عامل لفظي فهو بذلك سابق ،
لأنه لا عامل لفظي له يفتقر إليه . ٤٣٢
العرب لا تجمع بين الساكنين . ٤٤٢
متى أمكن إبقاء الاسم على وضعه أولى من خروجه عنه . ٤٤٤، ٤٤٥
الخط لا يعتد به حيث كان قد يكتب ما ليس في الكلمة . ٤٥٤
علة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها . ٤٦٣
المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به . ٤٧٦، ٤٧٧
الجزاء له صدر الكلام وكذلك الجواب أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى
ونعم . ٤٧٧
يحكم للشيء بحكم ما هو بمعناه نحو ما فعلوه من تصحيح عين عور لأنه في
معنى أمور ٤٩٩
سيبويه قد يستعمل لفظ (مستكرهة) كثيرا في المنع ، وعليه مداره في كلامه
أبدا ، إلا أن يقترن به ما يدل على الجواز . ٥٠٦
الياء أغلب على اللام من الواو . ٥٥٢
هذه الأسماء شبهوا تثنيتها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغير

فيه الاسم عن حاله في الأصل ، كما أن التثنية ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله في الأصل ، فلما أشبهتها – أعني التثنية – بالإضافة حكم لإحدهما بحكم الآخر في رد المحذوف إبانة للشبه الذي بينهما . ٥٦٣
الجمع بين الأمثال مكروه عندهم . ٥٦٩
الاعتداد باللازم وعدم الاعتداد بالعارض . ٥٧٦
الحكم للطارىء أبدا ٥٨١
غير اللازم لا يعتد به في أكثر اللغة ٥٨٨
المفرد لفظ يستعمله النحويون في وجوه فيستعملونه مقابلا للمضاف فيقال : مضاف ومفرد ، وقد يكون عندهم بإزاء المثنى والمجموع ، فيقال : مفرد ومثنى ومجموع وقد يكون عندهم بإزاء الجملة فيقال : مفرد وجملة . ٦٢٢–٦٢٣
الشيء إذا كثر استعماله غيروه . ٦٥١
العوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصة لجنس ما . ٦٥٨
من كلامهم إجراء الباب كله مجرى واحدا . ٦٨٠
الحد حقه أن يكون قولا جامعا مانعا ، أي جامعا للمحدود مانعا أن يدخل فيه غيره . ٧٢٥
من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبها به ، والمشبه به مشبها ... ٧٥٣
الحذف ليس من أحكام الحروف ، لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن تتصرف فيها . ٧٨٣
معنى كون الحرف زائدا : أي أنه يفيد الكلام بدخوله ما يفيده بخروجه ، والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد . ٨٣١
المستقبل لا يكون غاية للماضي ، لأن غاية الشيء آخره ، وآخره منه ، والمستقبل لا يكون من الماضي . ٨٣٧
يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع . ٨٨١،٨٨٢
ما يفعل على وجه التخفيف المراعى فيه الأصل ، ولذلك يقولون : غُزِي وغُزْي بإبقاء الياء مع تسكين الزاي ، وإن كانت الياء إنما أتت بها الكسرة التي كانت في الزاى ٩٠٤
الاقتصار هو الحذف دون دلالة . ٩١٢
الفرق بين المحذوف والمضمر أن المحذوف لا يظهر في حال التثنية والجمع ، والمضمر يظهر في حال التثنية والجمع . ٩١٧

* * *

الضرائر

لا يحذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا قليلا شاذا أو ضرورة ٢٨٨
ضرورة الوزن جعلت الشاعر يستعمل التكرير ويترك التثنية التي هي أخصر . ٣١٠-٣١١
يستعملون المنفصل في موضع المتصل عند ضرورة الوزن . ٣١١
من الضرورة وضع الواحد موضع الجمع . ٣٢٧
الإشباع للحركات من قبيح ضرورات الشعر . ٥٣١
اجتماع الإضافة وميم (فم) من قبيل الضرورة عند بعض النحاة والرد على ذلك . ٣٦٣-٣٦٤
لا تظهر الضمة والكسرة في المنقوص والفعل المعتل بالواو أو بالياء إلا في الضرورة . ٤٢٢-٤٢٣
لا تسكن الفتحة إلا في الضرورة . ٤٢٤-٤٢٥
لم يجئ الضمير المنفصل محل المتصل إلا في الضرورة . ٤٩٣
حذف الفاء من جملة جواب الشرط الاسمية ضرورة . ٥٢٤-٤٢٥
(فموان) لا يكون إلا في ضرورة الشعر لأنه جمع بين البدل والمبدل فيه عند بعض النحويين . ٥٤٨
يجوز في الضرورة حذف تاء التأنيث من الفعل إن كان الضمير عائدا على مؤنث غير حقيقي ... ٥٨٧
علة الضرائر التشبيه بشيء أو الرد إلى أصله . ٥٨٧
اللغات في (الذي) كلها ضرائر من ضرورات الشعر لا لغات .... ووجه ذلك . ٦٠٢
حذف نون الوقاية من (ليت) للضرورة . ٦٤٣-٦٤٤
(مني وعني) بالتخفيف لا يكون إلا في الضرورة . ٦٤٥-٦٤٧
حذف لام الابتداء لضرورة الشعر . ٧٠٢
ترك الفاصل بين (أن) المخففة والفعل للضرورة . ٧٩٥
كاف التشبيه لا تكون اسما عند سيبويه إلا في الضرورة . ٨١٨
الجملة الإسمية قد توضع موضع الجملة الفعلية في الضرورة . شواهد ذلك . ٨٢٦،٨٢٧
يقال : واحد كُتُب واثنا كُتُب في الضرورة . ٩٢٣

* * *

الإتباع

الإتباع في كلام العرب قد يكون إتباع أول لثانٍ كما يكون إتباع ثان لأول . ٣٥٤
قيل في ترخيم (إسحارّ) اسم رجل (اسحارَ) بفتح الراء إتباعاً للألف وللفتحة التي قبلها . ٤١٤
في كسر نون المثنى قال : الإتباع في ذلك أولى من الكسر لأن فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجبه التقاء الساكنين ٤١٥
كسر الفاء إتباعاً للعين مثاله : شِهِد زيد . ٩٠٣
(شِهِد) تخفف مع بقاء كسر الشين ، ومثاله : شِهْد زيد ، وكان ينبغي إذا زالت كسرة الهاء التي لها كان الإتباع إذ كسرت الشين أن تزول كسرة الشين ، إلا أن ما يفعل على وجه التخفيف المراعى فيه الأصل . ٩٠٣،٩٠٤
البناء على الضم للإتباع مثل مُنْذُ . ١٠٣٩
البناء على الفتح للإتباع مثل : عَضّ . ١٠٤٠،١٠٤١
البناء على الكسر للإتباع ١٠٤٣
حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ... ١٠٦٧،١٠٦٨
إتباع العين حركة الفاء في الجمع بالألف والتاء وشروط ذلك . ١١١٨، ١١١٩–١١٢٠

* * *

الكـلام

الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع . ١٩٦، ٧٤١
جنس الكلام : ما هو ؟ ١٩٦
العرب تسمي الخط كلاما والإشارة كلاما . ١٩٦
المراد بالمركب . ١٩٦-١٩٧
تعريف اللفظ المفرد . ١٩٧
اللفظ المركب على ضربين : كلام وغير كلام . ١٩٧
الكلام ما اجتمعت فيه الأوصاف الأربعة . ١٩٧
تعريف المفيد . ١٩٧-١٩٨
الفرق بين المفيد والمفهوم ، والرد على ابن طلحة . ١٩٨-١٩٩
تعريف الكلام عند أبي إسحاق بن ملكون والفارسي . ١٩٨
المعاني التي يدور عليها الكلام العربي الخبر والاستفهام ... ١٩٨
الفرق بين الكلام والقول واللفظ ، ورأيه في ذلك . ١٩٩-٢٠٠
أقسام الكلام . ٢٠٤-٢٠٥
تعريف الاسم وبيان محترزات التعريف ومناقشة الاعتراضات عليه . ٢٠٥-٢٠٩
العرب لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ . ٢٢٨
الإفراد الذي تنفرد به الأسماء . ٣١٨
الفاعل .... المبتدأ .... مخبر عنهما . ٣١٨
المفعولية لا يصح معناها في الفعل . ٣١٨
تعريف الفعل وبيان محترزات التعريف . ٢١٠
وجه خروج البطء والسرعة واللبث والعجلة من حد الفعل لأنها دلت على الزمن بالوضع لا البنية . ٢١١
وجه خروج إيه وصه ومه من حد الفعل أنها تعرضت للزمن بالوضع . ٢١١
وجه خروج نزال من حد الفعل ومناقشة الاعتراضات . ٢١١-٢١٣
وجه خروج اسم الزمان من حد الفعل وجواب الاعتراض به . ٢١٣
وجه دخول (عسى وليس) تحت حد الفعل . ٢١٦-٢١٧
وجه دخول (كان) الناقصة تحت حد الفعل . ٢١٧
دلالة الفعل على المصدر بنفسه (بحروفه) وعلى الزمان بصيغته . ٢٤٣، ٧١٣
إن كان هناك حروف تعطي الزمان لم يحتج إلى تغير الصيغ . ٢٤٣

الفعل يقع على المعنى الذي يدل عليه المصدر . ٢٤٦
الرد على من قال : إن المصدر اسم للفعل ؛ لأن اسم الشيء بعده والفعل مشتق من المصدر فكيف يكون بعده وقبله . ٢٤٨
الرد على أبي علي الرندي في ذلك . ٢٤٩
فائدة الإعراب في الفعل شبهه بالاسم . ٢٥٢
الإعراب إذا دخل في الفعل فكأنه إنما دخل فيه للدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل . ٢٥٢
الأفعال لا تملك شيئا يصح إضافته إليها ، كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها . ٢٩٠
الأفعال لا تستحق شيئا يصح إضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : السرج والحصير ، التي تستحقها الأسماء وتصح إضافتها إليها فتقول : سرج الفرس وحصير المسجد . ٢٩٠
الفعل لا يثنى ولا يجمع . ٣٠١،٣٠٣
التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال . ٤٣٩
المضارع بالوضع إذا دخلت عليه (لو وربما) صرفتا معناه إلى الماضي . ٤٥٧،٨٢٨
قرائن تخلص المضارع إلى الحال وهي : لام الابتداء و(ما) النافية والآن وما في معناها كالساعة والحين ... ٤٥٨
القرائن التي تصرف الفعل الماضي إلى الاستقبال ، ومناقشتها . ٤٥٨-٤٥٩
دخول أدوات الشرط على (كان) مع بقاء دلالتها على الماضي . ٤٥٨-٤٥٩
(لم ولمّا) تصرفان لفظ الماضي إلى المضارع عند الجزولي والأولى أنها تصرف معنى المضارع إلى الماضي . ٤٦٠
(قد) إذا دخلت على الفعل المضارع تقتضي التقليل . ٢٤٥
تفسير معاني الحروف المزيدة في أول المضارع . ٤٦٠-٤٦٤
سبب اختصاص المتكلم عن نفسه بالهمزة ... وكذا باقي الحروف . ٤٦٢-٤٦٤
اختصاص الياء . ٤٦٤
اختصاص التاء ، واستدراك الشارح على الجزولي . ٤٦٤-٤٦٥
فعل الأمر : بناء صيغته . ٤٩٤-٤٩٧
الهمزة التي تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة ترد عند حذف اللام ٤٩٥
بناء فعل الأمر . ٤٩٧-٥٠١
الفعل لا يدخل على الفعل . ٧٨٤،٧٩٢

حد الحرف . ٢١٧
المعاني التي يجيء من أجلها الحرف . ٢١٨-٢٢٧
الحرف غير المختص لا يعمل . ٧٨١
الحرف المختص يعمل . ٧٨١
بشرط ألا يكون كالجزء منه .... الاعتراض عليه والاستظهار ٧٨١
الاعتراض بعدم الاستظهار على (لولا ولو) ٧٨٢
أصل عمل الحرف الجر .... الاعتراض عليه . ٧٨٢،٨٠٦
الحذف ليس من أحكام الحروف لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن يتصرف فيها ... ٧٨٣
يوجد من الجمل ما ليس بتام كالجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه ومن جملتي القسم وجوابه . ٢٢٤
أصل الجمل أن تكون تامة ، وعدم التمام فيها لطارىء يطرأ عليها ٢٢٤
المفردات أصلها النقصان ولم تنتقل عن أصلها . ٢٢٥
الجمل صيرت إلى حكم المفردات لأنها أصلها ، ولذلك فصل بين (أما) وجوابها بجملة الشرط . ٢٢٥
ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف . ٢٨٩
الأسماء عندهم خفاف ولذلك تصرفوا فيها . ٢٨٩
الصحيح ضربان : صحيح مطلق وصحيح مشبه للمعتل ... ٥٣٧
الصحيح المشبه المعتل ما في آخره همزة أو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها ٥٣٧
علة كونهما صحيحين مشبهين للمعتل . ٥٣٧-٥٣٨
المعتل ضربان : منقوص ومقصور ... وأقسام المنقوص . ٥٣٨-٥٣٩
المشبه للمعتل : ما كان آخره حرفا يكون آخر المعتل بالنقص أو بالقصر أو ما يشبهه وهو الهمزة . ٥٤٣

* * *

الإعراب

حد الإعراب والاعتراض عليه . ٢٢٩-٢٣٠

حد الإعراب . ٢٥١

الاعتراض عليه بالمصادر الملازمة للنصب والظروف الملازمة له . ٢٥١

فائدة الإعراب . ٢٥٢

المعنى الذي يحدث بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه ٢٥٢

المعنى هو : كونُه فاعلا أو مفعولا أو فضله .... أو كونه عمدة أو فضلة أو مضافا إليه . ٢٥٢-٢٥٣

حد البناء ٢٥٣-٢٥٤

الفرق بين الإعراب والبناء ٢٥٤-٢٥٥

أصل الإعراب للأسماء ، الاعتراض على هذه العلة والرد عليها . ٢٥٤-٢٥٥

الإعراب ولام الابتداء مختصان في أصل وضعهما بالأسماء . ٢٥٩

أصل البناء للأفعال . ٢٥٥-٢٥٦

ملابسة الفعل توجب في الاسم منع الصرف ، وملابسة الحرف توجب البناء . ٤٤٣

الإعراب إنما توجبه المعاني التي أحدثها التركيب . ٢٥٥

المعاني التي أوجبها الإعراب هي : الفاعلية والمفعولية والإضافة . ٤٤٣

لم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا الأفعال المضارعة . ٢٥٧

الاعتراض بأنه : كيف قال : إن الأفعال ليس فيها معانٍ يحتاج معها بيانها إلى الإعراب ، ونحن نجد فيها معاني تحتاج إلى الإعراب في بيانها ... والجواب عن ذلك . ٢٥٧-٢٥٩

علة إعراب الفعل المضارع .... ومضارعته للاسم من ثلاثة أوجه ٢٥٩

وانظر مناقشة ذلك ٢٥٩-٢٦٠

يشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب ، وينفرد الاسم المتمكن بالجر ، وينفرد الفعل المضارع بالجزم ، وبيان الاعتراض على ذلك والوجه فيه . ٢٦٠-٢٦١

بناء الفعل المضارع مع النونات الثلاث ، وذكر الخلاف فيه ٢٦٢،٣٢٢

حجة من قال : إن الفعل المضارع معرب مع نون النسوة والرد عليه . ٢٦٣-٢٦٦

علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة مشابهته للفعل الماضي المتصل بنون النسوة . ٢٦٣،٣٢٢

حجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة مبني . ٢٦٥

ترجيح أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة مبني . ٢٦٥–٢٦٦

حكم الفعل المضارع إذا اتصلت به نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة . ٢٦٧–٢٧٠

لِمَ لَمْ يعرب الفعل المضارع مع نوني التوكيد ؟ ولِمَ أعرب بالنون رفعا مع الضمائر الثلاثة . ٣٣٤–٣٣٦

انفراد الاسم المتمكن بالجر . ٢٧٠–٢٧١

٤٤٠

انفراد الفعل بالجزم . ٢٧١، ٤٤٠

الجزم نظير الجر . ٤٤٠، ٤٩٠

التنوين : تعريفه – فائدته . ٢٧٢–٢٧٣

الإضافة حكم يوجب التمكن للأسماء ، كما أن التنوين دال بوضعه على أن الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصالته ... ٣٧٤

التنوين زيد في الاسم ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف . ٢٧٣، ٢٧٩

أدلة أخرى على أصالة الاسم . ٢٧٣، ٢٧٩

علة عدم دخول التنوين الأسماء المبنية والأسماء التي لا تنصرف . ٢٧٣–٢٧٤

الاعتراض على اختصاص التنوين بالأسماء بأن ذلك يصح لو لم يكن في الكلام إلا تنوين التمكن خاصة ... والرد على ذلك . ٢٧٤–٢٧٩

من أنواع التنوين . ٢٧٤–٢٧٧

تنوين جوارٍ تنوين صرف أم تنوين عوض ٤٥١

من علامات الاسم : الألف واللام والنعت والتصغير . ٢٨٠

علة امتناع النعت في الأفعال لأنها أحداث والأحداث أعراض .. ٢٨٠

علة اختصاص النداء بالاسم . ٢٨١

الفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى . ٢٨٤

التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني وهي الأزمنة . ٢٨٤

الفعل يكون متصرفا وغير متصرف . ومراد النحويين بالمتصرف وغير المتصرف . ٢٨٥–٢٨٦

انفراد الفعل بالتصرف . ٢٨٥

التمكن في الأسماء يقابل التصرف في الأفعال ، وبيان ذلك . ٢٨٦–٢٨٧

الاسماء خفاف لذلك تصرفوا فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين ، والجزم حذف ، والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الأفعال ، ولم تجزم الأسماء . ٢٨٩

إذا طلبَ عامل الخفض لفظا حملناه على النصب دون الرفع ... للتآخي بين النصب والخفض . ٤٣٩-٤٤٠

* * *

علامات الإعراب

الضمة علامة الرفع في أنواع الأسماء المتمكنة وفي الأفعال المضارعة بشرط السلامة من نوني التوكيد ونون الإناث وضمير التثنية أو علامتهما ، وضمير جماعة المذكرين أو علامتهم ، وضمير الواحدة المخاطبة . ٣٢١، ٣٢٥

موقع الضمة في الاسم المتمكن المفرد ... ٣٢٦

وفي جمع التكسير وجمع المؤنث . ٣٣٠

الضمة هي الأصل في باب الرفع ، ومناقشة ذلك . ٣٣١

الإعراب التقديري للضمة . ٣٣٦

إن الله لم يخلق لنا القدرة على تحريك الألف لذلك تعذرت معها الحركات ٣٣٩، ٣٤٠

الثلاث . ٤٤٩

الفتحة الأصل في باب النصب في كل موضع رفع بالضمة إلا جمع المؤنث ، ومناقشة ذلك . ٤١٨

تظهر الفتحة في المواضع التي تستثقل فيها الضمة . ٤١٨

الدليل على خفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة . ٤١٩-٤٢٦

تعذر الفتحة في المقصور والفعل المعتل بالألف . ٤٢٦

العلة في نيابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث . ٤٢٧

أصل الإعراب للحركات ، بيان ذلك . ٤٢٧

الحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، وجه ذلك . ٤٢٨

أوجه شبه النون للواو والياء والألف ، ولذلك استحقها أسبق ألقاب الإعراب وهو الرفع ... ٤٣٢

العلة في دخول الفتحة في الخفض وأصلها أن تكون في النصب ، وفي دخول الحذف في الأمثلة الخمسة من الفعل في النصب وأصل الحذف أن يكون في الجزم ... ٤٣٩-٤٤٢

الكسرة علامة الجر في الاسم المتمكن الذي لم يشبه حرف الجر ... ٤٤٢

استثقال الكسرة وتعذرها . ٤٤٨

نيابة الياء عن الكسرة . ٤٤٩

الفتحة علامة الجر في الممنوع من الصرف . ٤٤٩

حكم الفتحة النائبة عن الكسرة من حيث الاستثقال والتعذر . ٤٥٠

جزم الفعل المضارع لمعتل الآخر . ٤٥٣

جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر . ٤٥٣
الفعل المضارع المهموز الآخر . ٤٥٣-٤٥٤
جزم الأفعال الخمسة بحذف النون وكذلك نصبها . ٤٥٥
الجر أضعف إعراب الأسماء ، فنظيره الذي هو الجزم أضعف إعراب الأفعال . ٤٩٠
الياء والواو متى تحركت طرفا وقبلها فتحة قلبت ألفا .... وإذا صارت ألفا لم يظهر فيها الإعراب أصلا ... فاعتل اعتلالين : اعتلال بالقلب أولاً واعتلال امتناع ظهور الإعراب . ٥٣٩
المتضمن للحرف ما أدى معناه كأسماء الشرط والاستفهام . ١٠٣٧
المشبه به ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه كالموصولات والمضمرات . ١٠٣٧
الواقع موقع المبني ما كان اسما للفعل وما ليس معناه معنى أفعل من باب الأفعال . ٤٤٢، ١٠٣٧
بناء اسم الزمان المضاف إلى جملة والخلاف فيه . ٤٤٦-٤٤٧
١٠٣٧-١٠٣٨
علة بناء حذام وقطام . ٤٤٦
أصل البناء للسكون (للوقف) . ١٠٣٨
علة البناء على الحركة . ١٠٣٨-١٠٣٩
البناء على الضم . ١٠٣٩-١٠٤٠
البناء على الفتح . ١٠٤٠-١٠٤١
البناء على الكسر . ١٠٤٢-١٠٤٤
لم يضربِ الرجل : حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب ... ١٠٤٣

* * *

الأسماء الستة

عدتها ، ورأي الزجاجي والاعتذار عنه . ٣٤٤-٣٤٥
شروط إعرابها بالحروف . ٣٤٥
إعرابها . ٣٤٥
اختلفت أواخرُ الأسماء الستة لمقتضى الاعتلال الذي يجب للموضع . ٣٤٦
الأصل فيها (فَعْل) وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر . ٣٤٧
العوامل إنما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل خاصة . ٣٤٨
إعراب الأسماء الستة بالحركات والانتصار لهذا القول . ٣٤٩-٣٦٠
إبطال أن تكون هذه الأسماء معربة بالحروف . ٣٥٠
حجة من قال : معربة بالحركات ، وحروف المد واللين إشباع والرد عليه . ٣٥٣-٣٥٥
حجة من قال : هذه الأسماء معربة بإعرابين ، والرد عليه . ٣٥٣-٣٥٥
الاحتجاج لقول من قال : إنها معربة بحركات مقدرة في آخرها ، وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر . ٣٥٥-٣٥٦
الرد على قول من زعم أنها معربة بحركات في الحروف التي قبل آخرها . ٣٥٦
الرد على قول من زعم أن هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب . ٣٥٧
الرد على قول من زعم أنها معربة بحركات منقولة من حرف العلة ثم أعل حرف العلة ... ٣٥٨
حجة من قال : إن هذه الحروف في غير (فوك وذو مال) إشباع ، وهي فيهما حرف إعراب ، والرد عليه . ٣٥٩
حكم هذه الأسماء إذا أفردت عن الإضافة أو أضيفت إلى ياء المتكلم . ٣٦١
(ذو) لا تفرد عن الإضافة لئلا يبقى الاسم على حرف واحد . ٣٦١
إفراد (فو) . ٣٦٢-٣٦٤
وزن هذه الاسماء عدا (فوك) (فَعَل) والاستدلال على هذا . ٣٦٤-٣٧٠
(فوك) وزنها (فَعْل) . ٣٧٠
لام الكلمة في الأسماء الستة واو إلا فوك فلامه هاء و(ذو) فلامه ياء . ٣٧٠-٣٧١
باب شويت وعويت مما عينه واو أن تكون لامه ياء أكثر مما عينه ولامه واو كباب قوة وصوة . ٣٧٢
الاستدلال على أن المحذوف (هاء) من (فو) بالجمع والتصغير . ٣٧٠

أصل هذه الأسماء أن تكون مقصورة إلا فوك . ٣٧٢-٣٧٣
هذه الأسماء لها مزية بأنها إما أن تكون مضافة لفظا أو مضافة من جهة معناها . ٣٧٣
لغات (حم) . ٣٧٥-٣٧٦
اللغات في أب ، وأخ ، حم . ٣٧٦-٣٧٧
اللغات في (هن) . ٣٧٨
اللغات في (فوك) إذا عوض من واوها ميم . ٣٧٨-٣٨٠

* * *

المثنى

حد التثنية . ٢٩٦

المتفقان تقديرا (التثنية على التغليب) . ٢٩٦

سر قولهم : العمران في تثنية أبي بكر وعمر . ٢٩٦

شروط التثنية . ٢٩٧–٣٠٧

الرد على من زعم أنه لا يشترط إلا اتفاق اللفظين دون اتفاق المعنيين . ٢٩٧–٢٩٩

لم تثن المصادر ولم تجمع وكذلك أسماء الأجناس . ٣٠٠

لم تثن الأفعال ولم تجمع لأن مدلولاتها مدلولات الأجناس . ٣٠١،٣٠٣–٣٠٤

تثنية أسماء الأجناس إذا اختلفت الأنواع ليست بقياس . ٣٠٤

لا تثنى الحروف ولا تجمع لأن معانيها كمعاني الأفعال . ٣٠٤–٣٠٥

لم تثن الأسماء المبنية لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن وكذلك في عدم التثنية . ٣٠٦

لم تثن أسماء الأفعال ، ولا الأسماء التي ترفع لفظاًظاهرا ، ولا أفعل من . ٣٠٦

التثنية والجمع لا تصح إلا في النكرات ، ولا تصح في المعارف . ٣٠٦–٣٠٧

هذان واللذان ليست تثنية عند بعض النحاة ، لأن أسماء الإشارة والموصولات معارف ، ولأنها عوملت معاملة الحرف بالبناء . ٣٠٧–٣٠٨

أصل التثنية العطف وعدل عنه إيجازا . ٣٠٨

لِمَ لَمْ يعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالضمة ؟ ٣٣٣–٣٣٤

الألف الزائدة تقلب في التثنية ياء . ٣٤٢

المعارف كلها لا تثنى ولا تجمع . ٣٨٤–٣٨٦،٥٤٧

النون عوض من الحركة والتنوين . ٤٠٤،٥٤٤

الأصل في التثنية والجمع ، والتفريق بينهما . ٤٣٥–٤٣٦

حذف نون التثنية والجمع عند الإضافة . ٨٧٧

الخلاف في (كلا) بين البصريين والكوفيين ، والانتصار لمذهب البصريين . ٤١٢

حقيقة إعراب المثنى . ٤١٣

حركت نون المثنى بالكسر فرقا بينها وبين نون الجمع ، والاستدلال لذلك . ٤١٣–٤١٤

المحذوف في (يدودم) قياسه ألا يرد في التثنية كما لا يرد في الإضافة . ٥٤٠،٥٤٢

إذا تثنيت المنقوص من الأسماء الستة رددت المحذوف عدا (فوك وذو) . ٥٤٠،٥٤٢

تثنية الصحيح بزيادة العلامتين . ٥٤٤

تثنية (ألية) على (أليان) ، وكان حقه أن يقال فيه : أليتان . ٥٤٤
تثنية (خصية) على (خصيان) ، وكان حقه أن يقال فيه : خصيتان ٥٤٥
لا أعلم أحدا حكى (خصيتين وأليتين) ٥٤٥
تثنية المنقوص العام والخاص . ٥٤٦
(يد ودم) ألحقهما المؤلف بالصحيح لما لم يرجع المحذوف في الإضافة والتثنية . ٥٤٦–٥٤٧
إذا ثنيت المنقوص فإن كان يرجع نقصه في الإضافة رجع في التثنية ، وإن كان لا يرجع نقصه في الإضافة لم يرجع في التثنية . ٥٤٧، ٥٦٣
يعوض من الواو ميم في تثنية (فوك) كما يعوض منها في الإفراد . ٥٤٧
قد جمع بين المبدل والمبدل منه في قولهم : فموان .... والخلاف في ذلك . ٥٤٧–٥٤٨
تثنية المقصور . ٥٤٩
إن تصرفت الكلمة على أن يكون في مكان الألف واو كقولهم في العصا : عصوت ، قلبت الألف في التثنية واوا ... ٥٤٩
إن تصرفت الكلمة على أن يكون لام الكلمة ياء كقولهم في الرحى : رحيت بالرحى ردت الألف إلى أصلها من الياء في التثنية . ٥٥٠
العلة في قلب الألف وعدم حذفها . ٥٤٩، ٥٦١
ألف التأنيث المقصورة وألف الإلحاق تقلبان إلى الياء عند التثنية . ٥٥٠
حكم الألف المجهولة الأصل في الثلاثي . ٥٥٠–٥٥٢
المشبه بالمعتل . ٥٥٢–٥٥٣
تثنية الممدود . ٥٥٣–٥٦٠
قلبت همزة حمراء وصفراء واواً كراهة اجتماع الأثقال .. ٥٤٤–٥٥٥

* * *

جمع المذكر السالم

حد الجمع وفائدته . ٣١١

أصله العطف . ٣١٢

شروطه . ٣١٢

لِمَ لَمْ يعرب جمع المذكر السالم بالضمة ؟ ٣٣٣-٣٣٤

المعارف كلها لا تثنى ولا تجمع . ٣٨٤-٣٨٥

شروطه والاعتلال لها . ٣٩٣-٣٩٨

علامة في قولهم : رجل علّامة – صفة مؤنث أجريت على المذكر بما تؤول فيه من معنى التأنيث وكأنهم قالوا نفس علامة . ٣٩٦

حائض وطاهر عند سيبويه من صفات المذكر التي أجريت على المؤنث بما تؤول في المؤنث من معنى التذكير وكأنهم قد قالوا : شخص حائض . ٣٩٦-٣٩٧

الصفة تجتمع فيها هذه الشروط ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون .... وتوجيه شذوذه . ٣٩٨

إعرابه . ٣٩٩

إبطال قول من زعم أن هذه الحروف إعراب ، لا حروف إعراب . ٣٩٩

إبطال قول من زعم أن هذه الحروف علامات إعراب . ٤٠٠

إبطال قول من زعم أن هذه الحروف حروف إعراب والإعراب فيها حركات مقدرة ... ٤٠٠

إبطال قول من زعم أن التثنية والجمع معربة بحركات مقدرة . ٤٠١

إبطال قول من زعم أن هذه الحروف دلائل إعراب . ٤٠٢

النون في جمع المذكر السالم . ٤٠٤

فائدة هذه النون لئلا ينقص الجمع عن المفرد نقصين ... ٤٠٤

النون عوض من الحركة والتنوين . ٤٠٤

الرد على من زعم أن النون في التثنية عوض من التنوين فقط . ٤٠٤

لا يعترض على ذلك بـ (أحمران) والرجلين والغلامين ... ووجه ذلك . ٤٠٤

الرد على ابن جني في زعمه أن النون في (الرجلين) عوض من الحركة فقط ، والنون في (غلاما زيد) عوض من التنوين لذهابها عن الإضافة ... ٤٠٥

الاحتجاج لكون النون عوض من الحركة والتنوين . ٤٠٦

أقوال النحاة في هذه النون ثلاثة : قول المؤلف وقول المبرد وقول ابن جني . ٤٠٦-٤٠٧
العلة في تحريك نون المثنى ونون الجمع . ٤٠٧-٤٠٨
الملحق بجمع المذكر : مجيئه فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظا . ٤٠٨-٤١٠
أو عوضاً من نقص متوهم في الكلمة كأوزة وأوزين . ٤١١
الأصل في التثنية والجمع ، والتفريق بينهما . ٤٣٥-٤٣٦
جمع الاسم المقصور بحذف ألفه . ٥٦١
علة الحذف في الجمع والقلب في التثنية . ٥٦١
جمع الاسم المنقوص بحذف آخره . ٥٦١
العلة في عدم رد اللام في (أبون وأخون) . ٥٦١-٥٦٢
حركة ما قبل الواو الضم في الأصل ، وطرأ في بعض هذه الأسماء اعتلال ولم يطرأ في بعضها اعتلال ... وجه ذلك والاعتراض عليه والانفصال عن الاعتراض ... ٥٦٣-٥٦٧
وجه حذف ياء المنقوص . ٥٦٥

* * *

جمع المؤنث السالم

جَفْنَة جمعت على جَفَنَات بفتح العين ولم يفعلوا ذلك في صَعْبَه وصَعْبَات وسَهْلة وسَهْلات ، فرقاً بين الاسم والصفة . ٣٨٧،١١١٥

الجمع بالألف والتاء ، إنما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر . ٣٩٣

الذي يجمع من هذا النوع بالألف والتاء هو العلم وما سواه لا يجمع بهما إلا ما شذ . ٥٦٧

الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر . ٥٦٨

قال في شَجَرة وشَجَرات : لم تلحق العلامتان – الألف والتاء – مع إثبات التاء كراهية للجمع بين علامتي تأنيث فاستغني بإحدى التاءين عن الأخرى ٥٦٨

تاء تأنيث المفرد لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصة ، وتاء تأنيث الجمع تعطي تأنيث الجمع فكانت أولى بالإثبات ٥٦٨

صحراوات : قلبت الهمزة في هذا النوع كراهية للجمع بين علامتي تأنيث ... والاعتلال لذلك . ٥٦٩

حبليات : قلبت الألف في هذا النوع ياء لأنه لم يمكن الجمع بين ألف حبلى وألف الجمع ، لأنه لا يمكن النطق بهما . ٥٦٩

مالا يجمع بالألف والتاء . ٥٧٠–٥٧٢

الغالب على الأوصاف أن يكون تأنيثها والفرق بينها وبين المذكر بالهاء ، إلا أن فعلاء أفعل خرج عن ذلك ولم يكن تأنيثه بالهاء وكذلك فعلى فعلان ... فتمموا لهما هذا الغرض بأن لم يجمعوهما بالألف والتاء . ٥٧٠–٥٧١

إذا أرادوا جمع النوعين جمعوهما بالتكسير واستغنوا بذلك عن جمع السلامة فيهما ... ٥٧١

(فَعْلَة) في القلة بالألف والتاء وبفتح العين إن لم يعتل أو يضاعف نحو : جَفْنَة وجَفَنَات ... ١١١٥

هذيل تسوى بين الصحيح العين والمعتل ، فيقولون : بَيْضات ، وبَيَضات المضعف لا خلاف في تسكين وسطه نحو : مَدّة ومَدَّات . ١١١٥–١١١٦

فِعْلَة في القلة بالألف والتاء ، والعين جائز فيه الإتباع مالم تعتل أو تضاعف ولم تكن اللام واوا ، وجائز الفتح ... ١١١٨

* * *

الأفعال الخمسة

ضابطها ومحترزاته . ٤١٦
علامة رفعه . ٤١٧
إطلاقه القول على كل ما يعرب بالحروف يقتضي أن الخمسة الأمثلة من الفعل ليست مما يعرب بالحروف ... بيان وجه ذلك والرد عليه . ٤٣٠
مذهب ابن درستويه أن النون في هذه الأمثلة ليست علامة إعراب ، ويرى أنها كلم ليس فيها إعراب ولا حرف إعراب . ٤٣١

* * *

المعرفة والنكرة

التنكير الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد .	٣١٧
الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هو لفصل الآحاد بعضها عن بعض .	٣١٧
تنكير الأجناس لا يقال فيه تنكير آحاد .	٣١٧
علامة الاسم النكرة .	٦١٩-٦٢٠

* * *

الضمير

الضمير يعود على أقرب مذكور ، وعود الضمير على أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور . ٢٩٥
لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل . ٣٠٩-٣١٠
الزيدان يقومان : الراجع إلى المبتدأ عند المازني ضمير مستتر . ٣٢٣-٣٢٤
الياء في (تفعلين) ضمير عند الجمهور ، وخالف في ذلك الأخفش . ٣٢٥-٣٢٦
التنكير لا يصح في المضمر لأنه معرفة ، فإذا لم يمكن تنكيره لم تصح تثنيته ولا جمعه . ٣٨٥-٣٨٦
استغنوا بالضمير المتصل في قولك : قمت ولم يقولوا : قام أنا ، ولم يجيء إلا في الضرورة . ٤٩٣
لا ينبغي أن يؤتى بالانفصال في موضع يمكن فيه الاتصال . ٥٩٤
مفسر الضمير إذا كان قبله لفظا ومعنى ، أو لفظا لا معنى ، أو معنى لا لفظا ... ٦٢٠
مفسر الضمير إذا كان مفهوما من السياق أو تقدمه ما يدل عليه . ٦٢١
مفسر ضمير الشأن والمضمر في نعم وبئس بعدهما لفظا ومعنى . ٦٢١
نوع المفسر إما مفرد أو جملة ... ٦٢٢
الضمير في نعم وبئس وباب رب يجوز فيه التثنية والجمع ، والأفصح إفراده . ٦٢٣-٦٢٤
حصر ألفاظ الضمير المرفوع المنفصل ووجوه ارتفاعه . ٦٢٥-٦٢٦
ضمير الرفع يؤكد به ضمير النصب والخفض . ٦٢٦
وجوه ارتفاع الضمير المتصل . ٦٢٧-٦٢٩
حصر ألفاظ الضمير المنصوب المتصل ووجوه انتصابه . ٦٢٩-٦٣٥
الخلاف في الضمير (الضاربك) أمنصوب أم مجرور ، والراجح فيه . ٦٣٠-٦٣٢
حكم الضمير المنتصب بكان من حيث الاتصال والانفصال . ٦٣٢-٦٣٥
وجوه انتصاب الضمير المتصل : مفعولا به ، ومطلقا ، وفيه .. ٦٣٦-٦٤١
الضمير المنصوب إذا كان مفعولا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ ، وإنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع . ٦٣٩
نون الوقاية . ٦٤٢-٦٤٤
أتمدونني أتحاجونني : الخلاف في حذف إحدى النونين في قراءة من خفف فالمؤلف يرى أن نون الوقاية هي المحذوفة ، وسيبويه يرى أن نون الرفع هي المحذوفة ... ٦٤٣

إثباتها في (لعل) أقل وحذفها أكثر . ٦٤٣
حذفها من (ليت) للضرورة . ٦٤٤
لفظ الضمير المجرور كلفظ الضمير المنصوب ، ووجوه جره . ٦٤٤-٦٤٥
اتصال نون الوقاية بـ (من وعن وقد) في السعة . ٦٤٥-٦٤٧
اتصال نون الوقاية بلدن ، الخلاف فيه بين سيبويه لأنه يرى لزومها وبين المؤلف والزجاج يريان الجواز . ٦٤٧-٦٤٨
الإضمار قبل الذكر في خمسة مواضع لا تتعداها هي : ضمير الأمر والشأن ... والضمير المفسر بالمنصوب في باب نعم وبئس ، وفي باب (رب) ، والإضمار قبل الذكر في باب الإعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلا . ٧٥٦
الضمير العائد على النكرة نكرة . ٨٢٢-٨٢٣
مرتبة المتكلم أولا ثم المخاطب ثم الغيبة . ٩٤٧

* * *

الفصل ويسميه الكوفيون العماد

صيغته صيغة المضمر المرفوع . ٩٤٥
شروطه : ١ – بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك .
٢ – أو بين معرفتين أو نكرتين لا يقبلان الألف واللام . ٩٤٥
٣ – مجانساً لما هو المبتدأ في الحال أو في الاصل ، في الغيبة والحضور والمرتبة . ٩٤٦
باب الفصل باب خرج فيه المضمر عن أصله ، وقصر على أمر ما ، فلا ينبغي أن يتعدى ما قصر عليه ... ٩٤٥
لا موضع له من الإعراب عند الخليل . ٩٤٧
ثبتت فصليته نصا في باب كان وظننت معملة وأعلمت و(ما) الحجازية و(لا) أختها ... ٩٤٧
تحتمل الفصلية في باب المبتدأ و(إن) و(لا) النافية للجنس . ٩٤٧

* * *

العلم

أقسام العلم . ٦٤٨–٦٤٩

انقسامه باعتبارات مختلفة . ٦٤٩–٦٥١

المقيس ماله نظير ، وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره . ٦٥٠

الأعلام يكثر فيها الشذوذ لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيروه ٦٥١

وجه الشذوذ في : حَيْوة ، ومَحْبَب ومَوْرَق ... ٦٥٢

العلم بالغلبة . ٦٥٢–٦٥٣

* * *

الإشارة

علة مجيء (هذان) رفعاً و(هذين) نصباً وجراً . ٣٤٨-٣٤٩
التنكير لا يصح في المضمر ولا في اسم الإشارة ، لأنهما معرفتان لا يمكن تنكيرهما ، فإذا لم يمكن تنكيرهما لم تصح تثنيتهما ولا جمعهما ... ٣٨٦
الكوفيون يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات ... والأدلة على ذلك ... ٥٩٧-٥٩٨
المبهم يعنون به الموصول واسم الإشارة . ٦٥٤
تعرف اسم الإشارة بالإشارة به إلى شيء بعينه ... ٦٥٤
ذانك وذانِّك : لا فرق بينهما عند اللغويين ، بل هما لغتان ... ٦٦٠
فرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الأخرى ، وقال بعضهم : إن النون الثانية عوض من اللام . ٦٦٠
أولئك وأولالك : لا فرق بينهما عند اللغويين فهما لغتان . ٦٦١
فرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر . ٦٦١
تانك وتانِّك : القول فيهما كما في ذانِّك وذانِك . ٦٦١
المبهم قد يسد مسد المضمر كقوله تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » فسد (كل أولئك) مسد كلها . ٩١٠

* * *

الموصول

الموصولات أسماء بالمجاز لا بالحقيقة . ٢٠٧
الموصولات ليست بمخلصة إسميتها ٢٠٧
الصلة مع الموصول لابد أن تكون معلومة للسامع حاصلة عنده . ٢٠٩
الموصول أحدث في الجملة معنى لم يكن قبل كونها صلة . ٢٠٩
اللذان واللتان جاءت على طريقة التثنية . ٣٤٦
علة مجيء (اللذان) رفعا و (اللذين) نصبا وجرا . ٣٤٨-٣٤٩
(ذا) لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية وأريد بها معنى الذي عند البصريين ٥٩٧
الكوفيون يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات . ٥٩٧-٥٩٨
الموصولات الحرفية . ٥٩٨
جملة صلة الموصول إذا كان اسما يشترط لها أن تكون محتملة الصدق أو الكذب . ٥٩٩
الإخبار عن الموصول والاستثناء منه وإتباعه بعد استيفائه ما يطلب ... ٦٠٠
صلة (ما) المصدرية أكثر ما تكون بالجملة الفعلية ، وإن كان (ما) بمعنى الذي وصلت بالفعلية والإسمية على حد سواء ... ٦٠٠
اللغات في (الذي) ورأي الشارح فيها . ٦٠٠-٦٠٣
حذف نون (اللذان ، الذين) لطول الاسم بالصلة . ٦٠٣-٦٠٥
الأحوال التي لها (أي) . ٦٠٦
ابن الباذش يرى أن (أيا) لا تكون أبدا مع الماضي وإنما تكون بعد المستقبل ... ٦٠٦
حذف صدر صلة (أي) ، ويحسن الحذف مع غيرها إذا طال الكلام ... ٦٠٨-٦٠٩
بناء (أي) على الضم عند حذف صدر صلتها أكثر وأشهر من نصبها . ٦٠٩
أحوال (من) ٦٠٩-٦١١
زيادة (من) عند الكوفيين . ٦١٠
أحوال (ما) الاسمية . ٦١١-٦١٢
أحوال (ما) الحرفية . ٦١٢-٦١٣
المبهم يعنون به الموصول واسم الإشارة . ٦٥٤
تعرف الموصول مختلف فيه : قيل بالصلة ، والألف واللام في الذي والتي زائدة وقيل : تعرف الذي والتي بالألف واللام وباقيها بكونه في معناها ٦٥٤

* * *

المعروف بالأداة

الألف واللام قد تكون لعهد الذكر كما تكون للعهد المتقدم وللجنس . ٤٥٠
(أل) الجنسية تكون لا في معرض الإحالة على شخص واحد معهود . ٦٥٤
(أل) العهدية تكون على معهود ذكراً أو علما . ٦٥٥
يفيد مضمر الاسم الذي هما فيه ما يفيد مظهرهما لأنه إحالة على متقدم ذكرا أو علما ٦٥٥
وليس كذلك ما فيه (أل) الجنسية ، لأنك لو وضعت المضمر موضعها لم يفد المضمر ما أفاده المظهر أصلا لأنه لا يعلم المراد به . ٦٥٥
جاءني هذا الرجل : في الأصل اسم للجنس ثم عرض فيه الحضور ، وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه . ٦٥٥
يعرض في الجنسية الحضور . ٦٥٥
يعرض في العهدية الغلبة مثل الصعق .... ووجه ذلك . ٦٥٦
ويعرض فيها أيضا لمح الصفة ... ووجه ذلك . ٦٥٦

* * *

المبتدأ والخبر

حد الابتداء . ٧٤١
العامل في المبتدأ والخبر الابتداء عند الجزولي . ٧٤٢
مذهب سيبويه أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر ، وتوجيه ذلك . ٧٤٢
أدى قول الجزولي إلى جعل الرافع المعنوي يرفع مرفوعين .... وقد أدى إلى أمرين
فاسدين هما : ١ - أن يكون الرافع المعنوي أقوى من اللفظي .
٢ - أن يكون رافع يرفع أكثر من واحد .
وذلك كله فاسد فبطل ... ٧٤٣
المبتدأ معتمد البيان . ٧٤٤
الخبر معتمد الفائدة ... معتمد هذا البيان - أعني بيان الفائدة من الكلام كله
الخبر دون المبتدأ . ٧٤٤
مسوغات الابتداء بالنكرة . ٧٤٤-٧٤٥
أو ظرف هو الخبر .... شرطه أن يكون الظرف معرفة ، لو قلت : في دار رجل
لم يجز . ٧٤٤-٧٤٥
أنواع الخبر ٧٤٦-٧٤٩
أبو يوسف أبو حنيفة ، الأصل أبو يوسف مثل أبي حنيفة ثم حذف مثل الذي
هو المبتدأ مبالغة في التشبيه ٧٤٦
الخبر إذا كان جملة لابد فيها من ضمير لفظا أو نية ٧٤٨
الزيدان يقومان : الألف في (يقومان) ضمير راجع إلى المبتدأ عند الجمهور ،
والمازني يقدر الراجع ضميرا مستترا ... والرد على المازني . ٣٢٣-٣٢٤
ربما حذف العائد للعلم به . ٧٤٨
حذف المبتدأ أو الخبر . ٧٤٨-٧٤٩
تقديم المبتدأ وجوبا : ١ - إذا كان المبتدأ ضمير شأن .
٢ - أو له الصدارة . ٣ - أو مضافا إلى ماله الصدارة .
٤ - أو كان معه لام الابتداء . ٥ - أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة .
٦ - أو كانا معرفتين أو نكرتين متساويين في الرتبة . ٧ - أو كان المبتدأ
مشبها بالخبر . ٨ - أو مخبرا عنه بفعله ... ٧٤٩-٧٥٦
قد يخرج المبتدأ عن أصله من التشبيه بالخبر كقول الشاعر :-
إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

مذهب ابن الطراوة أنه يعرب الربيع الجود والخريفا في هذا الوضع خبر (إن) لا اسمها ، ويعرب (يدا أبي العباس) اسم (إن) لا خبرها ... وتوجيه ذلك عنده ، ورد الشلوبين عليه ... ٧٥١-٧٥٤

(قاما أخواك) أخواك عند المؤلف - مبتدأ ، وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وعند الشارح (أخواك) فاعل والألف علامة ... وتوجيه ذلك ، وهناك وجه ثالث : أن يكون الألف في (قاما) إضمارا قبل الذكر ، والزيدان بعده بدل منه ٧٥٤-٧٥٦

تقديم الخبر وجوبا . ٧٥٦-٦٥٨

عليكم سلام ، ولهم ويل : هذان المبتدآن يجوز تقديمهما ، وإن كان خبرهما ظرفا مقدما كقولك : في الدار رجل ، لأن فيهما ما يسوغ الابتداء بهما ، وهو ما فيهما من معنى الدعاء ٧٥٦

مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدأين إذا ارتفع ما بعدهما . ٨٤٩

خبرهما من الزمان جاء ما يكون جوابا لكم إذا أراد به إفادة معنى العدد ... ٨٥٠

وما يكون جوابا لمتى إذا لم يرد به إفادة معنى العدد ... ٨٥٠

الإسمية على (مذ) أغلب من الحرفية وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم . ٨٥٠

إن وليها ما ليس بزمان اسماً أو ما في حكمه قدر بينه وبينها زمان مضاف إليها ٨٥٠

وإن كان فعلا فالى مصدره معنى واليه لفظا . ٨٥١

ما رأيته مذ قام زيد ، قال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد .... فزمن مضاف إلى قام في اللفظ وإلى المصدر الذي ناب (قام) منابه في المعنى ، وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل وإلى الجملة الإسمية ٨٥١

ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل وإلى الجملة الإسمية ٨٥١

مذهب أبي بكر بن أبي طلحة من أن المبتدأ في قولهم : يمين الله لأفعلن ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي ، وأيمن الله قسمي خطأ .... وجه ذلك عنده ، والرد عليه . ٨٥٨-٨٦٢

* * *

كان وأخواتها

(كان) الناقصة مجردة عن الحدث تدخل تحت حد الفعل . ٢١٧
من النحاة من يرى أن (كان) الناقصة غير مجردة من الحدث . ٢١٧
(كان) عملها ضعيف لأن الرفع والنصب فيها يشبه الفعل المتعدي ، وليس
هنا فاعلية حقيقية ولا مفعولية حقيقية ٦٣٥
تضمن كان معنى صار . ٧٦٥
مجيء كان زائدة . ٧٦٥
مجيء كان بمعنى حدث . ٧٦٦
الصباح والضحى والضحاء والمسى والمساء زمان تشارك أصبح وأضحى
وأمسى في حروفها الأصلية . ٧٦٧
تضمن أضحى وأصبح وأمسى معنى صار . ٧٦٧-٧٦٨
تجيء هذه الأفعال للدلالة على الدخول في الأزمنة . ٧٦٩
تجيء (ظل) بمعنى (صار) . ٧٦٩
(بات) تكون تامة بمعنى عرس . ٧٦٩-٧٧٠
(جاء وقعد) يكونان بمعنى صار ولا يخرجان عن الموضعين اللذين ورد فيهما
من كلام العرب . ٧٧٠
حذف (لا) النافية إذا كانت جوابا للقسم . ٧٧٠-٧٧١،
٧٩٦
دلالة (ما دام) . ٧٧١
(ما) مع (دام) مصدرية ؛ لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ... ٧٧١
تحتاج (ما دام) إلى ما يضم إليها ، لأنها مع ما بعدها في تقدير اسم واحد ... ٧٧١
دلالة (ليس) . ٧٧٢
تقدم الخبر جوازا ووجوبا . ٧٧٣-٧٧٤
الخلاف في تقدم خبر (ليس) . ٧٧٣-٧٧٤
منع تقدم خبر (ما زال) وأخواتها لمكان (ما) النافية لأنها من حروف الصدور
وحروف الصدور لا يتقدم ما في خبرها عليها . ٧٧٤
منع تقدم خبر (ما دام) لكونها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه ما في صلته ... ٧٧٤
جواز توسط خبرها . ٧٧٤
عدم دخولها على مبتدأ فيه معنى الشرط أو الاستفهام . ٧٧٥

ومما تدخل هذه الأفعال على مبتدأ خبره جملة لا تحتمل الصدق أو الكذب
نحو : زيد هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح معناه معها ... ٧٧٥-٧٧٦
لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام نحو : أين زيد ؟
وكيف عمرو ؟ ومناقشة ذلك . ٧٧٦-٧٧٧
إذا استوى الاسم والخبر تعريفا أو تنكيرا مما يجب فيه التقديم فهو غير واجب
في هذا الباب . ٧٧٧-٧٧٨
الماضي لا يقع خبرا لبعض الأفعال لكونه يناقض معناها - هي : مادام ،
ومازال وأخواتها ، وأصبح وأضحى وأمسى ... ٧٧٨-٧٧٩

* * *

ما ولا المشبهتان بليس

إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز ، لأن بني تميم لا يعملونها . ٨٩٧

شروط إعمالها .

تأخير الخبر ... لا يقول أحد منهم إلا : ماقائم زيد ، ولا يقولون :ما قائما زيد إلا شاذا في زعم سيبويه ... ٨٩٧

إذا قدمت الخبر وفصلت به بين (لا) واسمها لم يرتفع بلا ، وإنما هو مرفوع بالابتداء و(لا) ملغاة ولذلك يلزم حينئذ تكرارها . ٨٩٨

عدم الفصل بإن .... لأن أهل الحجاز يوافقون بني تميم هنا ، فلا يقول حجازي : ما إن زيد قائما أصلا بنصب قائما ... ٨٩٨-٨٩٩

وألا يبطل النفي بإلا ، فيقولون : مازيد إلا قائم . ٨٩٩

مازيد قائما لكن قاعد وما زيد بقائم لكن قاعد ... حكم المعطوف هنا حكم ما بعد (إلا) في أنه يمتنع نصبه ، وبيان وجه رفعه على أنه خبر ابتداء مضمر ... ٩٠٠

إذا كان الخبر الذي بعده حرف العطف منصوبا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب . ٩٠١

إذا كان الخبر منصوباً معنى مجروراً لفظاً جاز في الوصف الذي بعد حروف العطف الرفع والنصب والجر . ٩٠١

إذا تأخر الوصف المعطوف جاز الرفع والنصب مطلقاً نحو : مازيد قائما ولا أبوه قاعد وقاعدا ، وما زيد بقائم ولا أبوه قاعد وقاعدا . ٩٠١

أما الموصوف فليس فيه إلا الرفع ، وليس يقتضي ذلك اتفاق وجوه الرفع إنما يقتضي الاتفاق في الرفع خاصة لا في وجوهه .. ٩٠١

* * *

أفعال المقاربة

أخوات جعل : أخذ وطفق وأنشأ . ٩٦٩
عسى يكون خبرها أن مع الفعل . ٩٦٩
الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب كان . ٩٦٩
عساك أن تقوم ، حملها سيبويه على لعل ، فنصب بها الاسم ، ورفع الخبر وقد قيل غير هذا . ٩٦٩
وعلى رأي الاخفش الأمر على ماكان وتستعمل استعمال قرب ، فيكون فاعلها أن مع الفعل . ٩٧٠
استعمال يوشك . ٩٧٠
اقتران الفعل بأن في خبر عسى ويوشك واعتراض الشارح عليه . ٩٧٠
ربما استعملت عسى ويوشك استعمال كاد . ٩٧١
رفض فيها الإخبار بالأسماء في الأمر العام . ٩٧١
كاد تشبه بعسى . ٩٧٢-٩٧٣
كما أن عسى تشبه كاد . ٩٧٣
لم تدخل (أن) في أفعال المقاربة لمناقضة (أن) لموضوع هذه الأفعال ، لأن معنى (أن) الاستئناف ، ومعنى هذه الأفعال سوى عسى ويوشك مقاربة ذات الفعل ... ٩٧٣-٩٧٤

* * *

إن وأخواتها

عمل (إن) وأخواتها ... والاعتراض على عبارة الجزولي . ٧٨٣
الموجب لعمل (إن) وأخواتها شبهها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ . ٧٨٣
الشبه اللفظي من وجهين : كونها على ثلاثة أحرف ، وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية ... ٧٨٣
الشبة المعنوي من وجهين : ما ظهر في الاسمين من الإعراب كالفعل المتعدي ، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى (إن) التوكيد . ٧٨٣
حذف من مضعف هذه الحروف تخفيفاً لها لشبهها بالأفعال . ٧٨٣
عدم الحذف من (لعل) منبهة على أن الأصل فيها ألا تحذف . ٧٨٣
اختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال . ٧٨٤
امتناعها من الدخول على الفعل والفاعل لكونها أشبهت الفعل والفعل لا يدخل على الفعل . ٧٨٤
السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال ٧٨٤
ويمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة الاستعمال ... ٧٨٤–٧٨٥
كل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه (إن) . ٧٨٥
لا يجوز تقديم خبرها ، ولا توسيطه إلا أن يكون ظرفا . ٧٨٥
دخول (ما) الكافة عليهم . ٧٨٦
سمع العمل في ليت . ٧٨٦
الخلاف في حمل سائر أخوات (ليت) عليها فيه قولان :
الأول :أنه لا فرق بين (ليت) في القياس وقد سمع في (ليت) الوجهان فينبغي أن يكون الباقي كذلك .
الثاني :أن الذي ورد به السماع في الباقي هو الإلغاء لا الإعمال ، فينبغي ألا يقال منه إلا ما سمع ونحن لم نسمعه إلا في (ليت) فلا نقول به إلا فيها ولا نقيس عليها شيئا من أخواتها . ٧٨٧–٧٨٨
لام الابتداء مختصة في أصل وضعها بالأسماء . ٢٥٩
مواضع لام الابتداء . ٧٨٨
دخول اللام على الخبر بشرطين : ١ – ألا يلي الخبر (إن) .
٢ – ألا يكون الخبر فعلية فعلها ماض ... ٧٨٨
الخلاف في العطف على موضع (إن أو لكن) مع الاسم بعد الخبر على رأي ومطلقا على رأي ... ٧٨٩

لما لم يتصدر الرفع في الاسم مع وجود (إن) لكون (إن) ناسخة للابتداء حمل (إن) على (لا) . ٧٩٠
كما يكون العطف على الموضع في (لا) مع اسمها كذلك يكون العطف على الموضع في (إن) على (إن) مع اسمها حملا عليها ... ٧٩٠
يرى بعضهم أنه يجوز العطف على موضع (إن) مع الاسم قبل الخبر ... سواء ظهر الإعراب أم لم يظهر .... والرد على ذلك . ٧٩٠–٧٩١
يرى بعضهم جواز ذلك عند خفاء الإعراب نحو : إنك وعمرو قائمان ... ٧٩١
تخفيف (إن) المكسورة وإعمالها . ٧٩١–٧٩٢
حكم المخففة حكم الثقيلة من جواز إثبات اللام في الخبر وأنه لا يليها الفعل ... ٧٩٢
حكم (إن) المخففة المهملة . ٧٩٢
تقدم الخبر . ٧٩٣–٧٩٤
تخفيف (أن) . ٧٩٣
الفصل بين (أن) والفعل بفاصل . ٧٩٥
قد يترك الفاصل لضرورة أو لمانع في الكلام كاستحالة الفواصل مع (ليس) ... ٧٩٥
حذف حرف النفي للعلم به . ٧٩٦
تقدير اسمها المحذوف لفظا الموجود معنى . ٧٩٦
معنى إلغاء (أن) . ٧٩٧–٧٩٨
(أن) المخففة من الثقيلة لا يعمل فيها إلا فعل محقق مثل : علمت وتحققت ... ٧٩٧
(أن) الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير (لا) النافية . ٧٩٨
(أن) التفسيرية والزائدة . ٧٩٨
(لكن) إذا خففت لم تعمل . ٧٩٩
يلزم في (لكن) المخففة ما يلزم في العاطفة ٦٦٧–٦٦٨
حكى السهيلي عن الرماك أنه أفاد رواية عن يونس بإعمالها . ٧٩٩
الاقتصار فيها على الإلغاء منبهة على أن الأصل في هذه الحروف إذا خففت الإلغاء ... ٧٩٩–٨٠٠
(ليت) عند الكوفيين تنصب اسمين وشواهد ذلك . ٨٠٠–٨٠١
تخريج هذه الشواهد على حذف الخبر . ٨٠٢–٨٠٥
الجر بلعل . ٨٠٦–٨٠٨
لا يكون الخفض بلعل في هذه اللغة دليلا على أن أصل هذه الحروف الجر ، بل تكون كخفضهم بلولا المضمر في مذهب سيبويه ، ولولا ليست مما تعمل أصلا ٨٠٧

كسر لامها عند من خفض بها . ٨٠٧
نصب المضارع بعد الفاء والواو المسبوقة بلعل . ٨٠٧
ليست (ليت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعل) لأن كل واحد منهما مساوٍ
للآخر في أنه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية ... ٨٠٨
مواضع وجوب كسر همزة (إن) . ٨٠٩
القول الذي هو بمعنى الظن يجوز معه الوجهان الفتح والكسر على اختلاف
اللغات . ٨٠٩
الكسر بعد : (إذا) الفجائية ، وبعد حتى ، وبعد ألا ، وبعد أما . ٨١٠
تكسر مبتدأة . ٨١٠
كسرها بعد لام الابتداء . ٨١٠–٨١١
فتح همزة أن وجوبا . ٨١٢–٨١٤
المفتوحة إنما تكون في مواضع المفرد ... وتوجيه ذلك . ٨١١
كل موضع يقع فيه المصدر المسبوك منها مع ما بعدها فهي فيه مفتوحة . ٨١٣

* * *

النافية للجنس

شروط بناء الاسم بعد (لا) التبرئة . ٩٩٩

اعتراض الشارح على قول المؤلف : شروط بناء الاسم بعد (لا) التبرئة . ٩٩٩

متى فصل بين (لا) واسمها وجب الرفع ولزم التكرار في رأي الأكثر . ٩٩٩–١٠٠٠

وإن وليها وكان نكرة مضافاً أو مشبها بالمضاف وجب النصب . ٩٩٩

وإن كان معرفة وجب الرفع ولزم التكرار خلافا للمبرد الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء . ١٠٠٠

إذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرد الاستفهام أو للعرض أو للتمني ... ١٠٠٠

لا يكون ذلك عند الجمهور ... ١٠٠٠–١٠٠٤

قوله : للعرض : خطأ ؛ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل . ١٠٠١

فحكمها حكمها عارية منها . ١٠٠١

هذا على إطلاقه مذهب المبرد ، أما مذهب سيبويه فإنما يكون ذلك في التي للتوبيخ والإنكار لا في التي للتمني ... ١٠٠١

نعت الاسم المبني . ١٠٠٢

حكم المعطوف نسقاً حكم النعت في النصب والرفع . ١٠٠٢–١٠٠٣

قولك : لا رجل وامرأة في الدار ، على جعل الاسمين مع (لا) اسما واحدا غير جائز لمكان فصل حرف العطف بينهما . ١٠٠٥

خبرها مرفوع . ١٠٠٥

الخلاف في الخبر : أهو خبر (لا) كما يراه المبرد وكثير من المتأخرين ، أم أنه خبر المبتدأ الذي (لا) والمبني معها في موضعه كما يراه سيبويه ... ١٠٠٥–١٠٠٩

لا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً . ١٠٠٦١٠٠٥

توجيه الشارح له بأنه ينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟

أما إذا لم يكن جوابا لقول قائل ذلك لفظا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلا لأنه لا دليل عليه . ١٠٠٦

قول المؤلف : إلا أن يكون ظرفا ، استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد . ١٠٠٦

لا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار . ١٠٠٦

* * *

ظن وأخواتها

أضعف عوامل الأسماء الناصبة هي ظننت وأخواتها . ٤٧٦
وجه ضعفها : لأنه ليس من نواصب الأسماء ما يلغي غيرها ، فكان عملها بذلك ضعيفاً لأنه غير لازم ... ٤٧٦-٤٧٧
ظننت إذا تأخرت لا تعمل . ٤٧٥
إذا توسطت جاز الإعمال والإلغاء ... ٤٧٧
الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط ألا يكون هناك ما يمنعه . ٦٩٩
التعليق : ألا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير لعمله . ٦٩٩
المانع في اللفظ : همزة الاستفهام .... ولام الابتداء ... و(ما) النافية ٦٩٩
المانع في التقدير نحو : علمت أيهم قائم ، لأن همزة الاستفهام مقدرة في همزة الاستفهام كلها ٦٩٩
حسبت وخلت بمعنى ظننت التي ليست بتهمة ٦٩٩-٧٠٠
علمت ما لم تكن عرفانا ... ٧٠١
لا تلغى مقدمة في الأمر العام . ٧٠١
متى تظن زيد منطلق ، لأنها إذا ألغيت هنا في حكم المتوسط ، فكأنها لم تلغ إلا متوسطة لا متقدمة ، وذلك أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ٧٠٢-٧٠٣
المصدر يقوم مقام الفعل في هذا الباب وتكون أحكامه كأحكامه وهذا القول خطأ .... انظر وجه تخطئة الشارح للمؤلف . ٧٠٣-٧٠٤
الجمع بينهما قبيح في الإلغاء ... ٧٠٥
علة ذلك عند بعضهم : أن فائدة المصدر – إذا جمع بينهما – التوكيد وهو أكثر موافقة للإعمال منه للإلغاء .... وهذا تعليل ضعيف ... ٧٠٥
الصواب أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغي ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرنا ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحا في الإلغاء ولم يكن قبيحا في الإعمال ... ٧٠٥

* * *

أعلم وأرى

استظهر على (أعلم) المتعدية من (علم) بمعنى فإنها متعدية إلى اثنين .. ٧٠٦
استظهر على (أرى) المنقولة من (رأى) التي بمعنى (أبصر) فإنها متعدية إلى اثنين
وعلى نَبَّأ وخَبَّر وأخبر إذا لم يراع فيها معنى أعلم ... ٧٠٦
حكم المفعول الأول في الاقتصار عليه حكم الأول من باب (كسوت) ... ٧٠٦
حكم المفعول الثاني والثالث يعني في الاقتصار عليه حكم الثاني من باب
كسوت ... ٧٠٦-٧٠٧
حكم منصوبيها حكم منصوبي ظننت مطلقا في ألا يقتصر على أحد مفعوليها ،
وفي الإعمال والإلغاء عند المؤلف ... ٧٠٧
ورد نصان للجزولي في إلغاء هذه الأفعال وتعليقها .... ومناقشتهما . ٧٠٨
فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين بقول هذا المؤلف على
النص الأول ثلاثة مذاهب : أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق وهو الذي
أعول عليه .
والثاني : إجازته على الإطلاق .....
والثالث : التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول وعلى النص الثاني قولان :
منعه وإجازته ٧٠٩-٧١٠

* * *

الفاعــل

لابد لكل مرفوع من الأسماء من فعل يعمل فيه . ٢٢٢

حد الفاعل ، وبيان مراد الجزولي منه ، والاعتراض عليه . ٢٢٧

العرب لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ . ٢٢٨

بيان الرد على اعتراض من اعترض الحد وقوله : إن صحة الحد إنما تبنى على أن (اسما) أو كل اسم في الحد موضوعان موضع (ما) و (ما) من الألفاظ المبهمة التي تتجنب في الحدود ... ٢٢٨-٢٢٩

شرح حد الفاعل ٢٣٠

الفاعل قد يكون فعل فاعل أو على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة . ٢٣٠-٢٣١

وقد يكون اسما بمعنى الفعل يتقدر بفعل فاعل حقيقة أو بفعل على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة . ٢٣١

وقد يكون الرافع للفاعل ما هو اسم فعل . ٢٣١

ارتفع الفاعل لأن (ضَرَبَ) حديثه فكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع . ٢٣٣

وجب الرفع للفاعل لا لكونه فاعلا إنما وجب له الرفع لكون الحديث حديثه . ٢٣٣

هذا المعنى هو الرافع للفاعل فمتى وُجِدَ وُجِدَ الرفع ومتى عُدِمَ عُدِمَ الرفع ، وهو يوجد في الفعل موجبا ومنفيا ومخبرا به ومستفهما عنه ٢٣٣

وجه الغلط في قول من جعل العلة للاسم كونه فاعلا . ٢٣٤

تحقيق القول في العلة الرافعة للفاعل . ٢٣٥

الزيدان يقومان ويقومان الزيدان : الألف في الأول ضمير وفي الثاني علامة دالة على الفاعل مثنى ٣٢٣

الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والاستدلال له بعدم جعل الإعراب قبله في الأمثلة الخمسة ، وبالفصل بين الفعل وإعرابه . ٤٤١

الفعل والفاعل كالشيء الواحد ... ٥٧٣-٥٧٤،٥٨٥

كل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلا ولابد . ٥٧٣

العلة في تأنيث الفعل للفاعل ، وتثنيته وجمعه ، وكون العلامة في الفعل ٥٧٣-٥٧٥

العلة في ظهور صورة الفاعل الضمير إذا كان مثنى أو مجموعا . ٥٧٥-٥٧٦

لا يدرك التأنيث بوجه من الوجوه الثلاثة ... ٥٧٦

تأنيث الفعل وجوبا وجوازا ... ٥٧٧-٥٨٧
الطول يجوز معه من الحذف ما لا يجوز دونه . ٥٧٩
قد يحدث في الفعل بحدوث معنى الجمع في الاسم تأنيث غير حقيقي وهو معنى الجماعة ، والحكم للطارىء أبدا ... ٥٨٠-٥٨١
تأنيث الجماعة تأنيث غير حقيقي ... ٥٨١
الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في تأنيث الفعل لهما . ٥٨٢-٥٨٤
أسماء القبائل كثر فيها حملها مرة على معنى القبيلة ومرة على معنى الحي ... ٢٨٣
المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز . ٥٨٤
قاما الزيدان وقاموا الزيدون ، الأفصح حذف علامة التثنية والجمع . ٥٨٧
يقبح الإتيان بهما لوجهين : ١ - ... كأنك تضمر قبل الذكر ...
٢ - تخرج الألف والواو عن أصلهما من الإسمية ... ٥٨٨
مرتبة الفاعل . ٥٨٩
تقدم المفعول به على الفاعل جوازا . ٥٨٩
تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا . ٥٩٠-٥٩١
تقدم الفاعل على المفعول به وجوبا . ٥٩١-٥٩٤
أثر الإضافة والإضمار وترتيب المضمرات في تقديم الفاعل أو تأخيره عن المفعول به . ٥٩٤-٥٩٥
إذا كان الفاعل والمفعول مضمرين وجب تقدم الفاعل فتقول ضربتك ...
ولا يجوز تقدم المفعول ، فلا تقول : ضربكت ... ٥٩٥

* * *

نائب الفاعل

العمده يجب لها الرفع ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) حديث المفعول كما كان ضَرَب حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عمدة .	٢٣٣
الغرض من حذف الفاعل .	٨٧١
يرفع المفعول لفظا نحو : ضُرِبَ زَيْدٌ أو معنى نحو مُرَّ بزيدٍ .	٨٧٢
المقام مقام الفاعل : إما مفعول به أو مطلق لبيان النوع أو عدد المرات ، أو فيه متمكنا أو مجرور .	٨٧٢
الظرف غير المتمكن لا يقام مقام الفاعل نحو عندك ، فلا تقول : جُلِسَ عندُك .	٨٧٢
إذا وجد المفعول لم يقم سواه	٨٧٢-٨٧٣
فإن عدم تساوت مراتب البواقي .	٨٧٣
إن كان الفعل مما يقتصر على أحد المفعولين وكان تعديه إليهما بنفسه كان المختار إقامة الأول الذي هو فاعل في المعنى ما لم يورث لبسا ...	٨٧٣
اخترت الرجال زيدا لا يقال فيه إلا الرجالَ زيدٌ .	٨٧٤
إن كان من باب ظننت أقيم الأول ، ولا يمتنع إقامة الثاني على قول من قال : أعطي درهمٌ زيداً ما لم يمنع منه مانع من لبس أو كونه جملة .	٨٧٤
باب (أعلمت) يقام الأول وتجوز إقامة الثاني إن لم يعرض معه لبس نحو : أعلمت زيدا كبشلك سمينا .	٨٧٥
لا يبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدي إلى المفعول به ، واحترز بقوله المتصرف من فعل التعجب ومن عسى وما أشبه ذلك .	٨٧٥
النحويون يقولون : إن غير المفعول به الواصل إليه الفعل بنفسه لا يقام مقام الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول به ...	٨٧٥
كيفية البناء للمجهول	٨٧٥
إشمام لغة أي الإشارة إلى الضم فيما أصل الحرف المكسور فيه الضم لغة ...	٨٧٦
يجوز قلب الواو همزة نحو : وُعِدَ وأُعِدَ .	٨٧٦

* * *

الاشتغـال

حده . ٧٥٩

وجوب الرفع إذا حيل بين الاسم والفعل بحرف له الصدارة كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية . ٧٥٩

النصب إن كان الاسم بعد حرف لا يليه إلا الفعل مثل : إن زيدا ضربته ضربك . ٧٥٩-٧٦٠

إذا ارتفع الفعل بعد أداة لا يليها إلا الفعل فهو مرفوع بفعل مقدر . ٧٦٠-٧٦١

مواضع ترجح نصب الاسم . ٧٦١-٧٦٢

مواضع ترجح الرفع . ٧٦٢

استواء النصب والرفع . ٧٦٢-٧٦٣

* * *

التنــازع

حده . ٩١١

المختار إعمال الثاني والحذف من الأول مثل : ضربت وضربني زيد . ٩١١

إلا أن يكون الأول يطلب ما عمل فيه الثاني مرفوعا ... فإن كان كذلك لم يحذف المرفوع الذي يطلبه الأول ... ٩١٢

حذف المفعول الذي لا يقتصر دونه جائز في هذا الباب لمكان الدلالة ، وإنما الممنوع في باب ظننت الاقتصار على أحد المفعولين وهو الحذف دون دلالة . ٩١٢

إذا أعمل الأول أعمل الثاني في ضميره ، ولا يلزم إن لم يكن مرفوعا .... على مذهب الكوفيين ، وأما في مذهب البصريين فحذفه قبيح ٩١٣

المحذوف لا يظهر في حال التثنية والجمع ، والمضمر يظهر في التثنية والجمع . ٩١٣

حذفه الضمير واعتراض الشارح على عبارة المؤلف . ٩١٣

لا يتنازع فعلا متكلم ولا فعلا مخاطب ولا فعلان أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب مرفوعا بل منصوبا ومجرورا . ٩١٣

وأحد هذه الأفعال مع فعل الغائب نحو : أعطي ويكرم عمرو زيدا ... ٩١٤

المثل مع المثل يعني : مثل فعل المتكلم مع فعل المتكلم أو مثل فعل المخاطب مع فعل المخاطب في أنهما لا يتنازعان إلا منصوبا أو مجرورا . ٩١٤

فعلا الغائب يتنازعان جميع المعمولات . ٩١٤

* * *

المفعول به

المفعول به هو محل فعل الفاعل . ٢٤٠
ظرف المكان لا يدخل في هذا وإن كان الحدث يستدعي محلا ... وبيان وجه ذلك . ٢٤٠
لم يجعل استدعاء الفعل للمفعول به التزاما ... وجه ذلك . ٢٤١
الفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى . ٢٨٤
المفعولية لا يصح معناها في الفعل ، العلة في ذلك أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعنى بأنه فِعْلٌ أو فُعِلَ به أو فُعِلَ فيه أو فُعِلَ معه . ٣١٨
ليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولا ولابد . ٥٧٣
المنصوبات بفعل يلزم إضماره . ١٠٨٣
المنادى مثل : يا عبد الله . ١٠٨٣
والمشغول عنه : زيدا ضربته . ١٠٨٣
والمنتصب في قولهم : إياك والأسد . ١٠٨٣
ثم ذكر مفاعيل منتصبة على المفعولية ، وقدر لها أفعالا تناسب معانيها . ١٠٨٤–١٠٨٥
انته أمرا قاصدا ، وهم فيها الزمخشري والمؤلف . ١٠٨٥
مما يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع عند قوم ، ثم ذكر أمثلة وقَدَّرَ لها أفعالا تناسب معانيها . ١٠٨٦–١٠٩٧

* * *

التعدي واللزوم

حرف الجر يربط بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر إلا بحرف الجر . ٢٢٠
وبين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر في الأكثر إلا بحرف الجر ، وقد ينضاف أحدهما إلى الآخر بدون حرف الجر نحو : مررت بزيد ومررت زيدا . ٢٢٠
أو بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى ، فإذا أريد غيره لم ينضف إليه إلا بحرف الجر . ٢٢١
أو يضيف ما فيه معنى الفعل . ٢٢١
لابد لكل منصوب من فعل يعمل فيه . ٢٢٢
يطرد الفعل اللازم في أفعال النفس التي لا تلابس غيرها كفرح وحزن . ٦٩٣
وكذلك يطرد في أفعال الجسم التي لا تلابس غيرها كقام وقعد وجلس . ٦٩٣–٦٩٤
وكذلك يطرد في أفعال الطبيعية والغريزة كطال وقصر وابيض وأسود . ٦٩٤
وكذلك يطرد في (فَعُل) الثلاثي كظَرُف . ٦٩٤
رحبتكم الطاعة : مفعول عن إسقاط حرف الجر ، وأصله رحبت لكم الطاعة ، ولكن تعديه يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين ... ٦٩٥
وكذلك يطرد في : تفعلل كتدحرج وانفعل كانطلق ، وافعل كاحمر ، وافعال كاحمار وافعنلى كاسلنقى ، وافعلل كاقشعر . ٦٩٥–٦٩٧
الذي يقال فيه متعد بإطلاق هو ما اجتمع في الاسم المتعدي إليه شيئان : أن يكون منصوبا ، وأن يكون مفعولا به ٦٩٧
تعدية اللازم بحرف الجر . ٦٩٨
مررت زيدا ، تمرون الديار ... شاذ يحفظ . ٦٩٨
يطرد حذف الجار مع (أنَّ وأنْ) . ٦٩٨
أقسام المتعدي . ٦٩٨
يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصدر المبهم والمعدود والمختص . ٧١١
كما يتعدى إلى ظرف الزمان مطلقا ، وإلى ظرف المكان المبهم والمعدود ، والمفعول له على رأي . ٧١١
بعضهم يرى أن المفعول له : محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه ، ومن النحاة من يرى أن تعدي الفعل إليه بغير واسطة ... ٧١١–٧١٢
المشبه بالمفعول الظرف المتسع فيه . ٧١٢
تفصيل تعدي الفعل إلى المصدر : (انظر المفعول المطلق) .

* * *

المفعول المطلق

سبحان وما أشبهه من المصادر غير المتمكنة معربة وهي لا تختلف باختلاف العوامل . ٢٢٩-٢٣٠
ما تضمنه الفعل من الحدث يعني به الجزولي المفعول المطلق . ٢٣٩
إنما يكون مفعولا مطلقا إذا كان على ما ذكره من تضمن معنى الفعل العامل فيه له لفظا نحو : ضربت زيدا ضربا ، أو معنى نحو : ضربت زيدا عشرين ضربة . ٢٣٩
المصدر اسم للمعنى الذي صدر عن الفاعل ، وليس اسما للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ... ٢٤٨
أقوى تعدي الفعل إلى المصدر لأنه اسمه ومشتق منه ... ٢٥٠
نزال وبابه إنما هي موضوعة موضع مصادر منصوبة على أنها مفعولات ، لأن كل واحد منهما مفعول مطلق . ٤٤٤-٤٤٦
مما يتعدى إليه الفعل من غير واسطة : المصدر المبهم والمعدود والمختص . ٧١١
المصدر المعدود ما فيه هاء التأنيث كضربته ضربة وضربتين وضربات . ٧١٢
المصدر المختص هو النكرة الموصوفة كضربته ضربا شديدا . ٧١٢
أو النكرة المضافة كضربته ضرب شرطي . ٧١٢
أو المصدر المضاف إلى المعرفة : ضربته ضرب الشرط أو الضرب المعروف مني ... ٧١٢
المصدر المبهم يفيد توكيد الفعل .... وزعم بعضهم أنه نائب مناب تكرير الفعل ... ٧١٣

أنواع المصدر :-

المصدر المنصوب قد يكون جارياً على فعله كما تقدم ، وقد يكون غير جارٍ عليه كقوله تعالى : « وتَبَتَّل إليه تبتيلا » ... ٧١٤
من المصدر مالا يلاقيه في الاشتقاق ويلاقيه في المعنى كحبسته منعا ودعه تركا .. ٧١٥
كل وبعض مضافين إلى المصدر كضربته كل الضرب ... ٧١٥
قد يكون اسما لنوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى . ٧١٥
وقد يكون وصفاً له كضربته قليلا وكثيرا . ٧١٥
أو موصوف به كضربته ذلك الضرب الذي تعلم . ٧١٥
أو عدد له كضربته ثلاث ضربات . ٧١٥
أو مضاف إليه المصدر كضربته سوطا التقدير : ضربته ضربة سوط . ٧١٥-٧١٦

° ° °

المفعول لأجله (له)

المفعول له الذي بعث على الفعل ، ووقع الفعل لأجله . ٢٤١
المفعول له ليس الفعل مستدعيا له بوجه ، إنما يستدعيه أمر يقترن بالفاعل . ٢٤٢
من النحاة من يرى أن المفعول لأجله محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه ومنهم من يرى أن تعدى الفعل إليه بغير واسطه ... والمختار عند المحققين مذهب سيبويه . ٧١١-٧١٢
هو علة الإقدام على الفعل . ١٠٧٩
شرط انتصابه أن يكون مصدرا . ١٠٧٩
وفعلا لفاعل الفعل المعلل . ١٠٧٩
ومقارنا له في الوجود . ١٠٨٠
غير نوع له . ١٠٨٠
انتصابه بإسقاط حرف الجر عند الفارسي وسيبويه . ١٠٨٠
وقيل : انتصب انتصاب المصدر الملاقي في المعنى . ١٠٨٠-١٠٨١
ويكون معرفة ونكرة . ١٠٨١
ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا .... واعتراض الشارح عليه . ١٠٨٢

* * *

المفعول فيه

الزمان المفعول فيه الفعل ، وتضمن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى لا اللفظ . ٢٣٩

الزمان يدل عليه الفعل دلالة تضمن من حيث كان الزمان بعض ما يدل عليه لفظ الفعل . ٢٣٩-٢٤٠

استدعاء الفعل للمكان التزاما ، لأن كل فعل لابد له من مكان . ٢٤٠

أقسام ظرف الزمان . ٧١٦

معنى تصرف اسم الزمان أن يقام مقام الفاعل إذا حذف الفاعل ، وقيل : معنى التصرف أن يستعمل غير ظرف . ٧١٧

الأمر واحد في الظروف في انصرافها وتصرفها إنما مأخذ كل واحد منهما السماع . ٧١٧-٧٢٠

غدوة وبكرة ممنوعين من الصرف للتعريف والتأنيث . ٧١٧، ٧١٩، ٧٢٠-٧٢١

وكذلك سحر . ٧١٩

يوم وليلة متصرف ومنصرف . ٧٢٠

عشية إذا أردت بها يوما بعينه منصرفة غير متصرفة . ٧٢١-٧٢٢

المبهم من اسم المكان : حده . ٧٢٢

هو أسماء الجهات الست ... ٧٢٢

فأمام لابد له مما يكون له أمام ، ولذلك سمي أماما لأن ذلك الذي هو له أمام يؤمه . ٧٢٢

ويدخل في هذا المكان لأنه إنما سمي مكاناً بالتمكن فيه أو بالكون فيه (فَعَالا أو مَفْعَلا) . ٧٢٢

لا يتعدى إلى المختص من أسماء المكان إلا المتعدي من الأفعال كهدمت الدار وبنيت المسجد ... ٧٢٣-٧٢٤

ظرف المكان غير المتمكن مثل : سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون . ٧٢٤

* * *

المفعول معه

المفعول معه الذي صاحب الفاعل . ٢٤١
المفعول معه كالمفعول به من وجه ومفارق له من وجه . ٢٤١
من الأفعال ما يستدعي المفعول معه ، ومنها مالا يستدعيه . ٢٤١-٢٤٢
إما واجب فيه النصب مثل : جلست والسارية . ١٠٧٧
وإما مختار فيه مثل : ما صنعت وأباك ، لأنه يجوز فيه الرفع على ضعف . ١٠٧٧
وإما مختار فيه الرفع مثل : ما أنت وزيد . ١٠٧٧
وإما مختار فيه الجر مثل : ما لزيد والعرب يشتمها . ١٠٧٧
وإما مختار فيه النصب بوجه آخر مثل : مالك وزيدا ، بإضمار الملابسة
والجر مع ذلك يجوز على ضعف ... ومناقشة ذلك . ١٠٧٧-١٠٨٠
العامل فيه : فعل أو ما يعمل على الفعل . ١٠٧٩

* * *

الاستثناء

من أفعال الاستثناء عند الجمهور خلا وعدا المقرونتان بما ، أما الجرمي فإنهما يجوز أن يكونا عنده حرفين مع ما . ٩٩٣

العلة في كونهما فعلين عند لحاق (ما) لهما أن (ما) تلك مصدرية ، وما المصدرية لا توصل إلا بالأفعال . ٩٩٣

من المتردد بين الحروف والأفعال (خلا وعدا) العاريتان من (ما) عند الأخفش وأما سيبويه فخلا عنده مترددة بينهما ، والفعلية فيها أكثر ، وعدا عنده فعل ليس إلا . ٩٣٣-٩٩٤

المتفق على حرفيته ، والمختلف في فعليته (حاشا) ، فتأتي فعلا وحرفا عند المبرد والمازني ، ويرى سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ... ٩٤٤

المستثنى واجب النصب . ٩٩٤-٩٩٦

المستثنى واجب الجر . ٩٩٦

ما جاز فيه النصب والبدل . ٩٩٦

البدل من الظاهر أحسن . أما البدل من المضمر في نحو : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيد ، فالنصب أجود منه لأن البدل إنما هو حمل على المعنى ٩٩٧

لا يبدل من مضمر إلا أن يرجع إلى المبتدأ في الحال أو في الأصل . ٩٩٧

ما جاز فيه الأمران بعد النفي أو النهي أو الاستفهام . ٩٩٧

ما جاز فيه الرفع أو الجر ، والجر أحسن وهو ما استثني بلا سيما مثاله : قام القوم سيما زيد ولا سيما زيد . ٩٩٧-٩٩٨

وحكى غيره النصب في مثل : لا سيما يوما بدارة جلجل . ٩٩٨

وأرى أن النصب لا يكون بعد (لا سيما) إلا أن يكون المستثنى نكرة لأن انتصابه كانتصاب : على التمرة مثلها زبدا ... والتمييز لا يكون إلا نكرة ، ولا وجه للنصب في المعرفة . ٩٩٨

ما حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم تقترن به وهو ما فرغ له الفعل . ٩٩٨

* * *

الحـــال

الفعل لا ينصب حالين . ٦٣٩

حد الحال ومناقشته . ٧٢٤-٧٢٦

الحال تكون على وجهين : تكون تبيينا لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له .... وتكون تبيينا للصفة في حال وجودها بالموصوف ... ٧٢٥

ضعفت الحال من النكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف في الإعراب ، فضعف غير المشاكلة مع وجودها ... ٧٢٥

شروط الحال . ٧٢٦-٧٣٢

إذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين تقدمه وتأخره في ذلك . ٧٢٦

ليس من شرط الحال الانتقال إلا أن تكون غير مؤكدة ، فأما إذا كانت مؤكدة فقد تكون غير منتقلة . ٧٢٧

ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ... وتوجيه ذلك . ٧٢٧-٧٢٨

مررت بماء قعدة رجل ووقع أمر فجأة . ٧٢٩

بينت له حسابه بابا بابا أي مفصلا ، فهي جامدة في حكم المشتق . ٧٢٩

الحال اللازمة ، وتوجيه كونها لازمة . ٧٢٩-٧٣٠

الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول به . ٧٣٠

ضربي زيدا قائما في تأويل : ضربي زيدا إذا كان قائما . ٧٣٠

لابد من كون الحال بعد كلام تام أو ما هو في حكم التام . ٧٣١

ليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم ، لأن المتكلم إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال . ٧٣١

العامل في الحال ما فيه لفظ الفعل : وهو الفعل أو ما في لفظ الفعل مما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول ٧٣٢

لا يجوز : ضاحكا زيد القائم ، ولا زيد ضاحكا القائم ... لأنه إذ ذاك من صلة الألف واللام والصلة لا تتقدم على الموصول . ٧٣٢

لا تتقدم الحال على معمول (أن) لا يجوز : ضاحكا أنْ يقوم زيد يعجبني . ٧٣٢

وكذلك إن كان العامل مصدرا لا يجوز ضاحكا قيام زيد أعجبني . ٧٣٣

خص الألف واللام وأن والمصدر من بين سائر الموصولات والموصولات كلها في ذلك سواء . ٧٣٣

مما يمتنع فيه تقدم الحال إذ كان العامل واصلا إلى صاحب الحال بحرف
الجر ، ... وكذلك إذا كانت الحال جملة في أولها الواو ... ٧٣٣
واو الحال أصلها العاطفة فحفظ عليها حكم أصلها ... ٧٣٣
ما فيه معنى الفعل لا لفظه كاسم الإشارة والمجرورات والظروف فلا يجوز التقديم . ٧٣٣-٧٣٤
وقوع الجملة الفعلية حالا . ٧٣٤
وقوع الجملة الاسمية حالا . ٧٣٤
إذا خلت الجملة الإسمية من الضمير لزمتها واو الحال . ٧٣٥
الواو تكون مع الفعل الماضي لفظا ومعنى أو معنى فقط . ٧٣٥-٧٣٩
الواو من روابط الجمل لا من روابط المفردات ، ثم حمل المضارع في ذلك على
اسم الفاعل لجريانه عليه . ٧٣٥-٧٣٦
قمت وأصك عينه ... التقدير : وأنا أصك عينه ، لأنه قد كثر مجيء المبتدأ بعد
هذه الواو ، فجاز إضماره إذا فهم معناه . ٧٣٦
قولهم : جاء زيد يده على رأسه جيد جدا ، لأن الحال فيه مرتبطة بصاحبها
الضمير الذي فيها ، وعليه قول الشاعر :
نصف النهار الماء غامره ... ٧٣٦
مناقشة الزمخشري في زعمه أن الاختيار في هذا النوع أن يأتي بالواو ... ٧٣٧-٧٣٩
مجيء (قد) مع الماضي لفظا ومعنى مقدرة . ٧٣٩

* * *

التمييــز

التمييز ليس حقه أن يكون بالمشتقات إنما حقه أن يكون بالجوامد . ٩٠٩

التمييز المنتصب عن تمام الكلام وهو إما فاعل وإما مفعول به . ١٠٠٧

المنتصب عن تمام الاسم وهو ضربان ... ١٠٠٧

إما بالنون ، هم الطيبون أخبارا ، وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية أو الجمع . ١٠٠٧

وتلزم النون فيما يشبه الجمع نحو : عشرين وثلاثين وأربعين .. ١٠٠٨

القسم الثالث : مما انتصب عن تمام الاسم بالإضافة نحو : عندي ملء الإناء عسلا لأنك لا تقول : عندي ملء عسل . ١٠٠٨

كل موضع يثبت فيه التمام لزم نحو : ملء الإناء عسلا أو لم يلزم نحو : قفيزان شعيرا لأنك تقول : قفيزا شعير . ١٠٠٨

إن دخلت عليه (من) لزم الجر نحو : عندي ملء الإناء من عسل . ١٠٠٨

وإذا سقط ما به التمام لزم الجر مثله :عندي رطل زيت . ١٠٠٨

وقد ألزموا حذف ما به التمام يعني التنوين والنون إلا في الضرورة . ١٠٠٨–١٠٠٩

حذفوه في عشر كلمات من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف . ١٠٠٩

ونون التثنية يعني في تثنية مائة وألف . ١٠٠٩

كل ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم مفرد . اعترض عليه الشارح بنحو : عندي ملء الدار رجالا ، وملء الدار أمثالك . ١٠٠٩–١٠١٠

كل ما انتصب عن تمام الكلام فجائز أن يجيء جمعا مثاله : طبنا نفسا وأنفسا ١٠٠٩–١٠١٠

* * *

العـدد

مداره على اثنتي عشرة كلمة من واحد إلى عشرة ومائة وألف . ٩٢٣
لغة العرب أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه إن أرادوا الإفراد فيقولون : رجل
أو غلام أو كتاب ، ولا يقولون : واحد كُتُب ... ٩٢٣
يقال : واحد كُتُب واثنا كُتُب في الضرورة . ٩٢٣-٩٢٤
إذا أرادوا التثنية ثنوا ذلك الواحد . ٩٢٤
قالوا : ثلاثة في المذكر وثلاث في المؤنث ، وأضافوه في الأكثر إلى جمع القلة
مثل : ثلاثة أكلب .... لأن ثلاثة لا يعين المعدود ، وإن نصب على العدد
فأضافوه إلى النص على العدد النص على المعدود ... ٩٢٥
ثلاثة كلاب ... وضعوا جمع الكثرة موضع جمع القلة . ٩٢٥-٩٢٦
يضاف إلى جمع القلة إن كان للاسم المعدود ، استظهر على مثل : ثلاثة دراهم
لأنه لا جمع قلة لدرهم وكذلك ما أشبهه . ٩٢٧
رفعه إيهام ما يضاف إليه العدد من التذكير . ٩٢٧
أسماء الأعداد موضوعة على التأنيث . ٩٢٧
إن شئت قلت : أول العدد مؤنث . ٩٢٧
بناء النيف في أحد عشر وبابه . ٩٢٧
مركب مع ما قبله .... فكان العقد فيه مع ما قبله كلها التأنيث مع ما قبلها . ٩٢٨
هذه الأسماء المركبة كلها تضاف فتقول : أحد عشرك وثلاثة عشرك وأربعة عشرك
إلا اثني عشر فلا تقول : اثنا عشرك . ٩٢٨
فتح آخر العقد طلبا للتخفيف لأن الاسمين قد صارا بمنزلة اسم واحد . ٩٢٨-٩٢٩
الأوجه الجائزة في ياء ثماني عشرة : ١ - الفتح ، ٢ - الإسكان ، ٣ - حذف
الياء وفتح النون . ٩٢٩
إذا كان المعدود فيه نوعا من العدد مثل : ثلاثمائة ، وثلاثة آلاف . ٩٣٠
قولهم : ثلاثمائة الأصل : مئات ومئين ومئون ، لكن رفضوه إلا في الشعر . ٩٣٠

* * *

(اسم الفاعل المشتق من العدد)

لا ينصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه . ٩٣١

لأنه يلزم أن يكون فاعلا مفعولا . ٩٣١

إنما وجب ذلك لأنه إنما ينصب بمعنى الفعل المستقبل أو فعل الحال ، فيكون المعنى هذا يثلث الثلاثة وهو أحد الثلاثة ، فيكون فاعلا لأنه فاعل يثلث ، ومفعولا لأنه أحد الثلاثة التي هي مفعولة . ٩٣١

يلزم عنه إذا أضيف أن يضاف كاسم الفاعل . ٩٣٢-٩٣٣

ولا يلزم ذلك في رابع ثلاثة ، لأن الرابع ليس أحد الثلاثة ... ٩٣٣

قلت : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى عشر أتى بالاسمين مفتوحين ، وليس المذكر في ذلك كالمؤنث ، لأن المذكر من ذلك يجوز تسكين يائه . ٩٣٣

وحادي هذا معرب ، لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا . ٩٣٤

من نوع أحد مع حادي أعرب ، لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا . ٩٣٤

* * *

(مما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى)

كل اسم جمع لما يعقل فالأعم فيه التأنيث . ٩٣٥
قد جاء في اسم الجمع الذي هو لما لا يعقل ما هو مذكر . ٩٣٥-٩٣٦
كل اسم جمع هو لما لا يعقل يقع على الذكور ممن يعقل فالأعم فيه التذكير ... ٩٣٦
اسم الجنس الجمعي إذا أريد به الجنس كان مذكراً . ٩٣٦
وإذا أريد به الجمع كان مؤنثاً . ٩٣٧
وربما غلبوا عليه إرادة الجمع فجاء مؤنثا لا غير . ٩٣٧

* * *

(باب كم)

لا يعمل فيها ما قبلها إلا ان يكون حرف جر متعلقا بما بعدها ، أو اسما مضافا كذلك يعمل فيه ما بعدها . ٩٣٩

يجوز حذف التفسير معها إذا كان ثم ما يدل على ذلك ، فإن لم يكن ثم ما يدل عليه لم يجز الحذف . ٩٣٩

مفسر الاستفهامية لا يكون إلا مفردا ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران . ٩٣٩

تحمل الخبرية على الاستفهامية في نصب مفسرها سواء كان مفردا أو جمعا . ٩٣٩

الاستفهامية تخفض ما بعدها بإضمار (من) . ٩٣٩-٩٤٠

يختار النصب في الخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها بالظرف .... إلا في الشعر . ٩٤٢

يذهب يونس جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في غير الشعر . ٩٤٢

لا يجوز الفصل بغير الظرف وإبقاء الجر عنده البتة ، وهو جائز عند بعضهم يعني الكوفيين . ٩٤٢-٩٤٤

* * *

النـداء

المنادى منصوب بفعل لازم إضماره .	٢٨١
(يا) تكون تنبيها لكل من سمعها .	٢٨١
وجه منع أن يكون الناصب (يا) لوجهين :-	
١ - إن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة .	
٢ - أنها لو كانت عاملة لاتصلت بها الضمائر .	٢٨٢-٢٨٣
(أي والهمزة) وهما للقريب المصغي إليك عند المؤلف .	٩٤٩
(أي) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكما .	٩٤٩
(وا) للبعيد مسافة وحكما .	٩٤٩-٩٥٠
تقع (يا) في المرتبة الأولى .	٩٥٠
لا تقع الهمزة وأي في مرتبتها للبعيد مسافة أو حكما .	٩٥٠
شرط الاسم الذي تدخل عليه هذه الحروف في الأعم ألا تدخل عليه الألف واللام .	٩٥٠
استظهر على نحو ياالله ، وعلى بعض ما ورد في الشعر .	٩٥٠-٩٥١
لا يحذف حرف النداء عن اسم يصح أن يوصف به .	٩٥٢
حكم الاسم المنادى إن تعرف بالنداء أو قبل النداء .	٩٥٢
حكمه إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف .	٩٥٣

* * *

أحكام تابع المنادى

النعت وعطف البيان والتوكيد إذا أتبعت المنادى المضموم جاز الرفع والنصب ... ٩٥٤
إذا كانت مفردات غير مضافات أو ما في حكمه سوى أي . ٩٥٤
حكم المضاف تخفيفاً حكم المفرد . ٩٥٤
الخلاف في الاسم إن كان مما يمكنك أن تحذف منه الألف واللام . ٩٥٥-٩٥٧
حكم البدل والمنسوق القابل لحرف النداء فحكم كليهما حكمه مباشرا النداء . ٩٥٧
حكم تابع التابع في يا أيها الرجل ذو الجمة . ٩٥٨-٩٥٩
يا زيد زيد عمرو ، إذا ضممت الأول من الأسمين نصبت الثاني من أربعة أوجه هي : البدل وعطف البيان والنداء المستأنف والنصب بإضمار فعل ، وأجاز السيرافي وجها خامسا وهو أن يكون نعتا . ٩٦٣
وإذا نصبت الأول فمن وجه واحد على تأويلين . ٩٦٣-٩٦٤
وينتصب الثاني على أحد التأويلين من أربعة أوجه هي الأربعة المتقدمة . ٩٦٤

* * *

الاستغاثة

إن كان مستغاثا به فهو مجرور لفظا أو تقديرا أو حكما ... ٩٥٣
ويختص المستغات به والمندوب بجواز لحاق الألف في آخره . ٩٥٣
المستغاث به من المنادى والمتعجب منه مجرور . ٩٦١
ما لم يكن آخره الألف أو معطوفا على مثله غير مكرر معه حرف النداء . ٩٦١-٩٦٢
حكم اللام مع المستغات به والمتعجب منه حكمها مع المضمر ، أي أنها مفتوحة . ٩٦٢

* * *

الندبــة

يختص المندوب بجواز لحاق الألف في آخره . ٩٥٣، ٩٦٧

إن كان مضافا فموضعها آخر المضاف نحو : يا عبد العزيزاه . ٩٦٧

وإن كان موصولا فموضعها آخر الصلة ... ٩٦٧

أو مشبها للمضاف نحو : واضربا زيداه . ٩٦٧

أو موصوفا فموضعها آخر الصفة على رأي يونس وآخر الموصوف على رأي سيبويه ... ٩٦٧

خشية التباس المذكر بالمؤنث ٩٦٨

خشية التباس التثنية بالجمع ... ٩٦٨

إذا لم تخف ذلك فتحت لها الحركة ... ٩٦٨

إذا ألقيت التنوين أو ساكناً لم يتحرك ... ٩٦٨

* * *

الترخيــم

ترخيم (إسحارّ) اسم رجل عند سيبويه بفتح الراء . ١٠٤١،٤١٤
من شروطه : أن يكون مفردا . ٩٦٥
إن كان فيه هاء التأنيث لم تشترط العلمية ولا الزيادة نحو : ثبة وعدة ... ٩٦٥
المحذوف إما حرف وإما حرفان . ٩٦٥
الزيادتان هما زيادتها التثنية ، أو جمعي السلامة أو ألفا التأنيث ، أو الألف والنون
في فعلان وياء النسب وما أشبه ياءيه أو الاسم بهما خمسة أحرف أو أكثر . ٩٦٥-٩٦٦

* * *

حروف الجـر

يطلب النحويون أبدا في كل حرف جر أن يكون في الكلام فعل أو اسم فعل يتعلق به الجار . ٢٢٢
لابد لكل مجرور من فعل يتعلق به أو معناه . ٢٢٢
وجه شذوذ : لولاك لفعل وقول الشاعر :-
لعل أبي المغوار منك قريب
لأنه ليس في الكلام فعلان يتعلقان بهما . ٢٢٣-٢٢٤
الحروف الجارة لابد فيهما من إضافة الفعل أو معناه إلى الاسم . ٢٢٣،٧٨٢
أصل عمل الحروف الجر . ٧٨٢،٨٠٧
حروف الجر منها مالا يكون إلا حرف جر ، ومنها كثير يكون حرفا وفعلا وحرفا واسما ... ٨١٥
مُن في القسم مثل مُنْ ربي إنك لأشر . ٨١٦
حاشا حرف جر عند سيبويه ، وأجاز الأخفش وأبو العباس أن تكون فعلا . ٨١٦-٨١٧
المشترك بين الفعلية والحرفية خلا وعدا والأشهر فيهما الفعلية ، ولم يعرف سيبويه الخفض بعدا ، إنما حكاه الأخفش . ٨١٧
عن وعلى وكاف التشبيه تكون حروفا وأسماء أخرى وشواهد اسميتها . ٨١٧-٨١٨
دلالة (مِنْ) على ابتداء الغاية . ٨١٨-٨١٩
زيادتها لبيان استغراق الجنس أو تأكيده . ٨١٩-٨٢٠
زيادتها في الإيجاب عند بعض البغداديين وهو مؤول عند البصريين على أن الفاعل مضمر . ٨١٩
دلالة (في) على الوعاء وقد يدخلها معنى (على) ورأي الشارح . ٨٢٠
رب رجل صالح قد لقيت ، جواب لمن قال : ما لقيت رجلا صالحا . ٤٥٧
(رب) قد يكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره . ٨٢٠
قد تكون للتكثير عند الكوفيين ، وغلط فيها من غلط فظنها لا تكون إلا تكثيرا . ٨٢١
لا تعمل في معرفة إلا المضمر المبهم المفسر بواحد منصوب ... ٨٢١
رب رجل وأخيه لقيته ... الضمير عند النحويين نكرة من حيث كان المعنى رب رجل وأخي لأجل لقيت ... ووجه ذلك ٨٢٢-٨٢٤
جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ، ثم اعتذر عن كونهم حكموا لهذا الاسم بحكم النكرة ، فإن هذه الإضافة تجيء بمعنى الانفصال ... ٨٢٣

نعت معمول (رب) ... ٨٢٣–٨٢٥
عامل (رب) يحذف معها كثيرا . ٨٢٥
إذا لحقت (ما) (رب) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية ، وعند سيبويه إذ
ذاك مختصة بالجملة الفعلية ... ٨٢٥
ربما جواب لقول مقدر بالفعل الماضي . ٤٥٧
شاهد مجيء الجملة الاسمية بعد (ربما) . ٨٢٥
ينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الإسمية موضع الفعلية ... شواهد ذلك ... ٨٢٦–٧٢٨
الفعل بعدها لا يكون إلا ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فقط . ٨٢٨،٤٥٨
معانى الباء . ٨٢٨
تزاد في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر في الأعرف . ٨٣٠٨٣١
معنى كون الحرف زائدا أي أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيده بخروجها ، والشيء
إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد . ٨٣١
معاني اللام . ٨٣٢
يلزم اللام معنى التعجب في باب القسم والنداء والاستغاثة . ٨٣٣
القسم الذي فيه معنى السؤال كقوله : بالله ربك إن دخلت ٨٣٣
من جعل (مُنِ) تلخيص أيمن ليس بشيء لأنه كان يلزم أن ترفع نونه كما ترفع نون
أيمن . ٨٣٤
حكى الاخفش (ترب الكعبة) . ٨٣٤
(من) تدخل على الرب ، ولا تدخل على غيره . ٨٣٤
(مُنُ) الله : انبغى أن تكون تلخيص أيمن بخلاف (من) الله إنما هي لغة في (من)
المكسورة الميم لما قدمناه ... ٨٣٤–٨٣٥
(لولا) حرف جر يجر المضمر عند سيبويه ، وشواهد ذلك . ٨٣٥
الأخفش يرى أن المضمر في (لولاك) في موضع رفع ، وضع ضمير الخفض
موضع ضمير الرفع كما وضع ضمير الرفع موضع ضمير الخفض نحو أنت كأنا ٨٣٦
معاني حتى . ٨٣٦–٨٣٧
مناقشة المؤلف في دعواه أنها تكون بمعنى (كي) ... ٨٣٦–٨٣٧
إذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل (كي) نحو : كلمته
حتى يأمر لي بشيء . ٨٣٧
إذا كانت بمعنى (إلى) جرت الاسم الصريح وما في معناه . ٨٣٨
حتى لا تجر المضمر فلا تقول : حتاه ولا حتاك استغناء عنه بغيره مما هو
في معناه . ٨٣٩

الفرق بين حتى وإلى ، ومناقشة المؤلف في ذلك . ٨٤٠-٨٤١
يجوز أن تكون الكاف في صلة الموصول اسما بمعنى (مثل) ، ولكنه قبيح لحذف العائد المبتدأ . ٨٤١
الكاف إذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفا لأن الأسماء لا تزاد ... ٨٤١
مذهب الأخفش في اسميتها بمعنى (مثل) والرد عليه . ٨٤١-٨٤٢
مذ ومنذ يكونان حرفين جارين إذا انجر ما بعدهما . ٨٤٩
يكونان مع الماضي جارين بمعنى (من) ما رأيته مذ يوم الجمعة . ٨٤٩
وتكون مع الحاضر بمعنى (في) نحو : ما رأيته مذ يومنا ، وهذا تقريب . ٨٥٠
ما رأيته مذ قام زيد ، قال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد ... وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل أو إلى الجملة الاسمية ... ٨٥١
الجر بإضمار الجار من غير عوض قليل وهو ضعيف في القياس . ٨٦١

* * *

القسم

القسم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال . ٨٦٤

من الجمل ما ليس بتام كالجملة الأولى من جملتي القسم وجوابه . ٢٢٥

القسم جملة .... لأن قولك والله أصله أن يتعلق بفعل محذوف وأصله أقسم بالله . ٨٥٣

يؤكد بها الجملة التي أجبت بها القوم . ٨٥٣

ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء أي لا تكتفي الجملة الأولى دون الثانية ولا الثانية دون الأولى ، فتصير الجملتان كالجملة الواحدة . ٨٥٣

الاعتراض على هذا بقولهم : لقد قام زيد دون قسم كقوله : لقد كان في حول ثواء ثويته ... فالجملة الثانية في هذا قد اكتفت دون الأولى ثم الرد على الاعتراض . ٨٥٣-٨٥٤

مجيء الجملة الأولى اسمية في مواضع كثيرة نحو : أيمن الله لأفعلن ، علي عهد الله لأفعلن بخلاف الشرط والجزاء فقد جاءت اسمية في موطن واحد وهو إذا كانت أداة الشرط لولا . ٨٥٤

حذف إحدى الجملتين في القسم . ٨٥٤

كما تحذف إحدى الجملتين في الشرط والجزاء . ٨٥٥

المقسم به المجرور ما لفظ معه بأحد حروف القسم نحو والله لقد كان كذا . ٨٥٥

لا ها الله ذا ، جعلوا (ها) عوضا من حرف القسم .... فإذا أدخلت (ها) لم يكن إلا الجر .... ولولا ذلك لنصب المقسم به ورفع ٨٥٥

الله لتفعلن ، ألف الاستفهام عوض عن حرف القسم ، ودليل كونه عوضا أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ... ٨٥٦

أفألله لتفعلن ، قطع همزة الوصل عوض عن حرف القسم ، ودليل العوضية تعاقب قطع همزة الوصل مع حرف القسم ٨٥٦

إذا أعرى المقسم به من حروف القسم والعوض جاز النصب والجر نحو : الله لأفعلن بالنصب ، وحكي : الله لأفعلن بالجر ... ٨٥٧

الرفع في هذا الباب على حذف الخبر .... وحذف الذي لم يستعمل إظهاره . ٨٥٧

النصب فيه إنما يكون على ناصب لا يستعمل إظهاره . ٨٥٧

مذهب أبي بكر بن طلحة من أن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي وأيمن الله قسمي خطأ .... وجه ذلك ورد الشارح عليه . ٨٥٨-٨٦٢

النصب فيه الوجه ٨٦١
ما جاز فيه الرفع والنصب وهو ما عري من الحروف والعوض ... ٨٦١-٨٦٢
النصب أوجه لأنه أقرب إلى أصل الباب من الرفع . ٨٦٢
ما لازم الرفع هو أيمن لأنه سمع كثيرا على وجه واحد وهو الرفع ... واللغات فيه . ٨٦٢
ما لازم النصب (عمرك وقعدك) . ٨٦٣-٨٦٤
صور جواب القسم . ٨٦٤-٨٦٥
والله ليقومن زيد على رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون والله ليقوم زيد ووالله يقومن زيد . ٨٦٥-٨٦٦
توسط (قد) بين اللام والفعل الماضي ظاهرة أو مقدرة . ٨٦٦
حذف اللام إذا طال الكلام . ٨٦٧
حذف جملة القسم في نحو : لا أفعل ذلك عوض العائضين ، ولا أفعل ذلك دهر الداهرين ... ٨٦٩
عوض لأفعلن ، معناه عوض العائضين ثم قطع عن الإضافة وبني على الضم . ٨٦٩
وكذلك : جير لأفعلن ... ٨٦٩
الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ، ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب دون قسم . ٨٧٠

* * *

الإضافة

الخفض لا يكون إلا بالإضافة وإن كان الخفض يكون بحرف الجر . ٢٢٣
أصل الإضافة الإضافة التي هي بمعنى اللام أو من . ٤٣٤
تقدر باللام مثل غلام زيد . ٨٤٢
تقدر بمعنى (من) مثل : خاتم حديد . ٨٤٢
المراد بقوله : إن الإضافة بمعنى (من) أو (اللام) أنها بمعناها فيما ترد به اللام أو من من المعنى الذي وضعا له كما أدته . ٨٤٣
إضافة الصفة إلى فاعلها كقولك : مررت برجلٍ قائمِ الأبِ ، ومررت برجلٍ حسنِ الوجهِ . ٨٤٣
إضافة الصفة إلى ما هو كالفاعل : ما هو كالفاعل في اللفظ هو المفعول الذي لم يسم فاعله نحو : مضروب الغلام . ٨٤٣
لا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلا ، وإذا أضيفت إليه فإنما تضاف إليه بعدما ينصب على التشبيه بالمفعول به ، ليكون المضاف غير المضاف إليه . ٨٤٣
وإضافة الصفة إلى مفعولها مراداً بها الحال أو الاستقبال . ٨٤٣
إضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى (من) محضة عند سيبويه ، وهي غير محضة عند المؤلف وقوم من المتقدمين كأبي علي الفارسي . ٨٤٤
حكم الاسم المضاف بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة . ٨٤٤
ما لا ينصرف إذا أضيف انجر وانصرف . ٨٤٤
ياء المتكلم تحرك وهو الأصل ، لأن الاسم الذي على حرف حقه أن يكون متحركاً لا ساكناً ، لأن سكونه نهاية الإخلال به . ٨٤٤-٨٤٥
الأوجه الجائزة في (ياء) المتكلم المضاف إليها . ٨٤٤-٨٤٥
حكم ياء المتكلم إذا كان ما قبلها (ياء) مكسوراً ما قبلها أو مفتوحا الإدغام . ٨٤٥-٨٤٦
حكم ياء المتكلم إذا كان ما قبلها (واوا) مضموما ما قبلها أو مفتوحا ، جعل الضمة كسرة وقلب الواو ياء ثم الإدغام في ياء المتكلم . ٨٤٦
(أخوك) وبابه تحذف واوه ومعاقبتها يعني الألف في النصب والياء في الخفض فتقول : أخي وأبي وحمي . ٨٤٦
قلب واو (فوك) فتقول : هذا في . ٨٤٧

(ذو) بمعنى صاحب لا يضاف إلى مضمر . ٨٤٧
وضع (ذو) في كلام العرب على أن تصير أسماء الأجناس التي لا يوصف بها
نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها .... والمضمرات ليست بأجناس . ٨٤٧
إن كان آخر الاسم ألفاً جاءت الياء بعدها مفتوحة هذا مولاي ، ولك أن تقلبها
ياء . ٨٤٧–٨٤٨
إسكان الياء بعد الألف شاذ مثل (ومحياي) في قراءة من سكن ياء محياي ٨٤٨

* * *

إعمال المصدر

يعمل المصدر إذا كان بدلا من اللفظ بفعله . ٩١٥
إذا لم يكن بدلا من اللفظ بفعله فشرطه أن يقدر بأن والفعل . ٩١٥
الفرق بين المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة . ٩١٦-٩٢٠
لا يلزم مع المصدر ذكر الفاعل ، ولابد في اسم الفاعل والصفة المشبهة من الفاعل مضمرا أو مظهرا . ٩١٦
الفرق بين المحذوف والمضمر . ٩١٦-٩١٧
المصدر يستغني عن الفاعل حيث لم يبن له . ٩١٧
المصدر إذا أضيف إلى المعرفة تعرف على كل حال بمعنى أو المستقبل أو الحال بخلاف اسم الفاعل ، لأنه تفترق أحكامه ... ولا الصفة فإن إضافتها غير محضة . ٩١٨
أقوى عمل المصدر عمله منونا ثم معرفا بالإضافة ثم معرفا بالألف واللام بخلاف اسم الفاعل لأن أقوى عمله إذا كان معرفا بالألف واللام . ٩١٨
المصدر ليس وصفاً ، واسم الفاعل والصفة المشبهة وصفان . ٩١٩
لا يفتقر في كونه عاملا إلى الاعتماد ، وكل واحد من اسم الفاعل والصفة المشبهة يفتقر إلى الاعتماد . ٩١٩
المصدر لا يعتبر الزمان في إعماله ، واسم الفاعل والصفة المشبهة يعتبر الزمان في إعمال كل واحد منهما . ٩٢٠
المصدر يضاف إلى فاعله ، واسم الفاعل المتعدي لا يضاف إليه . ٩٢٠
ويفارق المصدر العاري من الألف واللام مطلقا اسم الفاعل العاري من الألف واللام مطلقا ... ٩٢٠
منع تقدم معموله عليه بخلاف اسم الفاعل . ٩٢٠
يفارق المصدر واسم الفاعل الصفة المشبهة في أنه ينصب المفعول به وأنه يعمل في الأجنبي ... ٩٢٠
يجوز في تابع ما يضاف إليه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ٩٢١

* * *

المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان

ما كان منه معتل الفاء بالواو يلزم مَفْعِلا بالكسر مثل : المَوْعِد والمَوْزِن . ١١٤٣
ما كان منه على فَعَل معتل اللام فإنه يلزم مَفْعَلا بالفتح مثل : مَرْمَى ومَدْعَى . ١١٤٣
إذا كان معتل العين واللام يلزم الفتح في الأمر العام مثل مَأْوى . ١١٤٣
وكذلك إذا كان معتل الفاء واللام مثل : مَوْقَى ومولى . ١١٤٣
ما كان على فَعَل يَفْعَل وفَعِل يَفْعَل وفَعُل يَفْعُل فإنه في الأمر العام يلزم الفتح . ١١٤٤
شذ المَنْبِت والمَجْزِر بالكسر فيهما . ١١٤٤
المَوْجِلَ من وَجَل فيه الوجهان الفتح والكسر . ١١٤٤

* * *

اسم الفاعــل

أمثلة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ما لم يكن ثم مانع من الإضافة ٨٧٧
منع إضافته إلى الفاعل سواء كان متعديا أو غير متعد . ٩٣٢
حذف النون في التثنية والجمع للإضافة . ٨٧٧،٨٨٣
وجوب نصب المفعول به لاسم الفاعل . ٨٧٧–٨٧٨
جواز نصب المفعول به وجره . ٨٧٤
الخلاف في نصب المفاعيل البواقي إن كان للفعل أكثر من مفعول واحد :
أ – مذهب الفارسي وجماعة أن الواحد منصوب باسم الفاعل وما زاد عليه منصوب بإضمار فعل .
ب – مذهب السيرافي واختيار الشارح أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل ، وإن كان بما مضى لما فيه من معنى الفعل . ٨٧٩
العطف على المجرور لك فيه وجهان مثل : هذا ضارب زيد أمس وعمرو وعمرا . ٨٨٠
مذهب أبي العباس أن المعتبر عنده في الحمل على اللفظ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه أو في قوته وسيبويه لا يعتبر ذلك ، لأنه يجوز في المعطوف عنده ما لا يجوز في المعطوف عليه . ٨٨٠–٨٨٢
الواهب المائة الهجان وعبدها
عبدها في قوة وعبد المائة.... ٨٨١–٨٨٢
إضافته غير محضة أي غير معرفة لأنه لا يجتمع على اسم واحد تعريفان . ٨٨٣
لا يتعرف اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال بالمضاف إليه وإن كان معرفة ٨٨٣
اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال المقترن بالألف واللام حكمه حكم الماضي ، من وجوب نصب المفعول به أو جوازه وجواز الخفض . ٨٨٣–٨٨٤
شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من الألف واللام . ٨٨٤
اسم الفاعل والصفة لا يستغنيان عن الفاعل ، ووجه عدم استغنائهما عنه ... ٩١٧

* * *

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الفرق بين الصفة المشبهة باسم الفاعل واسم الفاعل . ٨٨٥
يقبح فيها : مررت برجل حسنٍ وجهَه ، بإضمار الرجل في حسن وبإضماره في الوجه المنصوب بعد ذلك الذي هو معمول الصفة . ٨٨٦
قوله : إنها تقبح يقتضي جوازها على القبح ، وليس ذلك على مذهب البصريين ولا أذكر أن أحداً من الكوفيين قبحه بل أجازوه على الإطلاق . ٨٨٦
كل مسألة تكرر فيها الضمير غير جائزة إلا في الضرورة عند البصريين ، والكوفيون يجوزون ذلك ، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف ... ٨٨٧
حذف الضمير من المسألة قبيح لأن أصل الحذف للرابط إنما هو للصلة لا للصفة . ٨٨٧
إذا اشتملت الصفة على الضمير تبعت الموصوف تثنية وجمعا ٨٨٧
إن خلت منه لم تتبعه تثنية وجمع سلامة في الأجود استظهاراً به على لغة أكلوني البراغيث . ٨٨٨
التكسير أجود من الإفراد عند المبرد ، قال بعضهم : الصحيح أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد .
وقال آخرون : التكسير أجود من الإفراد لأنه الذي عليه المعنى ولا قبح فيه لأن المكسر كأنه مفرد . ٨٨٨
إن أمكن التكسير ، لأن من الصفات ما لا يجمع جمع التكسير نحو : مررت برجل منطلق أبوه . ٨٨٨

* * *

باب نعم وبئس

نِعْم وبِئْس أصلهما (فَعِل) . ٩٠٣
فَعِل قد يسكن وسطه تخفيفاً . ٩٠٣
معنى التخفيف أن الكسرة والضمة مستثقلتان ، ولذلك يقولون في : ظَرُف
ظَرْف ، وفي عَضُد عَضْد ، كما يقولون في : عَلِم عَلْم ، وفي كَتِف كَتْف ٩٠٣
فإن كان العين حرف حلق فلك فيه أربع لغات ... ٩٠٣
أحوال فاعل نعم وبئس . ٩٠٤–٩٠٥
مجيئة نكرة مضافة إلى مثلها . ٩٠٥
قد يكون مضمرا يفسره ما بعده لفظا ومعنى .... والأكثر في استعمال هذا
المضمر ألا يثنى ولا يجمع ، وتثنيته وجمعه قليل . ٩٠٥
لابد من ذكر الممدوح لفظا أو نية . ٩٠٥–٩٠٦
شرط الممدوح أن يصدق عليه اسم الفاعل . ٩٠٦
إن جاء ما يوهم ذلك تؤول على حذف المضاف . ٩٠٦
ويجوز المفسر مع المظهر توكيداً عند المبرد والفارسي ، ولا يجوز عند سيبويه . ٩٠٦–٩٠٧
التفسير واجب إن أضمر الفاعل . ٩٠٧
مما يفسر به المضمر (ما) النكرة غير الموصوفة . ٩٠٧

* * *

باب حبـذا

(ذا) في هذا الموضع لا يتغير أي لا يؤنث ولا يجمع ، ولا يفصل حرف التنبيه
بينه وبين (حب) بل يبقى على حالة واحدة في ذلك كله . ٩٠٩
(حبذا) جرى مجرى المثل ... يعني أنه إنما وضح عبارة عن المحبة على مناقضة
بغض ثم نقل بعد ذلك إلى معنى المدح . ٩٠٩
ما انتصب بعده من نكره فتفسير للمبهم مثاله : حبذا رجلا زيد ، وحبذا راكبا
عمر . ٩٠٩
قيل في المشتق إنه حال . ٩٠٩
التمييز أمدح في المشتق من الحال ، والحال فيه أحسن في كلام العرب ، لأن التمييز
ليس حقه أن يكون بالمشتقات ، إنما حقه أن يكون بالجوامد . ٩٠٩
اعتذاره عن الجمع بين التفسير والمفسر ، والمفسر هو (ذا) اسم ظاهر . ٩٠٩–٩١٠
الظاهر في هذا الباب بمنزلة المضمر من جهة إبهامه ، فلذلك جمع بينهما كثيرا
في هذا الباب ، كما يجمع بين المضمر وتفسيره كثيرا . ٩٠٩
المبهم قد يسد مسد المضمر . ٩١٠
كل فعل على (فَعُل) فالعرب قد تسكن وسطه مثاله : كَرُم وكَرْم ، قال الشارح :
وتخصيصه الفعل بذلك دون الاسم غير جيد ، وأجود منه إطلاق القول فيما
كان على فَعُل من اسم أو فعل . ٩١٠
إن كان فعلا في معنى المدح كحبذا استجازوا فيه النقل . ٩١٠

* * *

التعجب

التعجب له لفظان . ٨٨٩

التعجب قد يكون بغير هذين اللفظين نحو : لله دره من رجل ونحو : كفى بزيد فارسا .... وما أشبه ذلك مما هو تعظيم للمذكور ، فإنه تعجب منه في المعنى . ٨٨٩

شروط صياغة فعل التعجب . ٨٨٩-٨٩٠

استظهر على نحو : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أفقره . ٨٨٩

التعجب مما اختل شرطه . ٨٩١

التعجب مما انخرم شرط الدوام فيه بكان . ٨٩١

عدم تقدم المنصوب بأفعل عليها أو عليها وعلى (ما) .. ٨٩١

عدم تقدم المجرور على (أفعل) . ٨٩١

الخلاف في الفصل بينهما وبين معموليهما المنصوب والمجرور . ٨٩٢

المجرور بالباء بعد أفعل فاعل على رأي البصريين ، ورأي الكوفيين أنه في موضع نصب ... ٨٩٢-٨٩٣

في (أفعل) ضمير لا يختلف لاختلاف المخاطب ... ٨٩٣

الباء لازمة في الأكثر . ٨٩٤

إعراب (ما) نكرة تامة غير موصوفة عند سيبويه ، وعند الأخفش موصولة والخبر محذوف . ٨٩٤

* * *

التفضيـــل

شروطه ٨٩٤
صياغته مما اختل شرط بناء (أفعل) التي للتفضيل من كَثُر وسَرُع اللذين يقال منهما ، وأجره على الموصوف مضمرا فيه ضميره نحو : مررت برجل أكثر انطلاقا منك وهذا رجل أسرع موتا من فلان . ٨٩٥
ينصب مصدر الفعل على التمييز . ٨٩٥
تقرن (من) بالمخاطب الذي تفضل عليه غيره في كثرة الانطلاق . ٨٩٥
عدم تثنية اسم التفضيل المقرون بمن . ٣٠٦،١١٣٣

* * *

النعت

الغرض من النعت . ٦١٥
شروط النعت . ٦١٥
مررت برجل ذي مال في حكم مالك مال أو صاحب مال . ٦١٥
النعت يتبع المنعوت في ماله من الإفراد .... ما لم يمنع من ذلك مانع . ٦١٦
المشتق مبني من المصدر وليس به ... ٦١٦-٦١٧
رجل عدل يخرج على وجهين : ١ - أنه موضوع موضع المشتق ....
٢ - أو على حذف المضاف ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ... ٦١٧
ما رادف ما بني من المصدر نحو : ذي مال لأنه مرادف لقولك : صاحب مال . ٦١٧
النعت في أصل وضعه للفرق بين المشتركين في الاسم . ٦٥٧
الضمير لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به . ٦٥٧
العلم لا يُنْعَت به ، وينعت بباقي المعارف لأن باقيها اما اسم مساوٍ له أو دونه . ٦٥٧
المبهم ينعت بالألف واللام الجنسيتين . ٦٥٧
ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لأنه لا يخص جنسا من جنس وكذلك ليس بمستحسن : مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مثل : مررت بهذا الضاحك ، كما يستحسن مررت بالضاحك لأنه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا . ٦٥٨
المضاف إلى المعرفة ينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة . ٦٥٩
المضاف إلى المعرفة ينعت بما هو مساو له أو دونه . ٦٥٩

* * *

التوكيد

أنواع التوكيد كثيرة ألا ترى أن التوكيد بإنّ وبالقسم وبالمفعول المطلق . ٦٧٥

التوكيد الذي يبوب له في النحو تكرار دون إحاطه وتكرار هو إحاطة . ٦٧٥

إتباع الاسم والفعل والحرف . ٦٧٦–٦٧٧

التجزؤ بحسب العامل والمعمول . ٦٧٨

كل وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع يؤكد بها الواحد المذكر . ٦٧٨

توكيد الاثنين : الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين ، ورأي الشارح . ٦٧٩–٦٨١

وكل وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها تواكيد الإحاطة . ٦٨٠

الجمع كالإفراد فيما هو منها تابع وغير تابع . ٦٨١

الاختلاف في توكيد الاثنتين في المؤنث ... كالاختلاف في الاثنين . ٦٨١

تقول : رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، ويكون ذلك حملا على معنى الجماعة . ٦٨٢

يجيء على قياسه هذا أن يقال في جماعة المذكر العاقل : جاءني الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة أيضا ... إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير ٦٨٢–٦٨٣

فائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع .... وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه ، وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم موضع الأخص ... ٦٨٤

الضمير المرفوع يؤكد به ضمير النصب والخفض ... ٦٢٦

* * *

عطف البيـــان

عطف البيان يجري على اسم دونه في الشهرة ، وقد يجري على اسم مساوٍ له ، وعلى اسم أشهر منه ، كما يكون ذلك في البدل ، لأن البيان يقع بكل ذلك . ٦٦٣

عطف البيان ليس في تقدير الحلول محل الأول ... والبدل في تقدير ذلك . ٦٦٣

عطف البيان لا يكون نعتا لكونه غير مشتق . ٦٦٣

المقصود بأن يخبر عنه من الاسمين الأول لا الثاني .... والثاني إنما أتى به لبيان الأول . ٦٦٤

الفرق بين عطف البيان والبدل : أن عطف البيان الأول ، كما أن النعت لبيان الاسم الأول ، والبدل الاسمان فيه على تقدير تكرير العامل وحلول الثاني محل الأول . ٦٦٤

يا أخانا زيد في البدل ، ويا أخانا زيدا في عطف البيان ٦٦٤

الضارب الرجل زيدا حملا على الموضع في البدل وعطف البيان ، والضارب الرجل زيد ، حملا على اللفظ في عطف البيان خاصة . ٦٦٥

* * *

عطف النسـق

العطف على التوهم . ٣٩١-٣٩٢
لا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر . ٤٧١
لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشرك في العامل وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر . ٤٧١
حرف العطف حقه ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف به . ٤٧٦-٤٨٧
تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف . ٤٨٧
العطف حقه التشاكل . ٧٩٠
يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه . ٨٨٠
واو الحال لا تدخل على الفعل المضارع ، كما لا تدخل على ما يضارعه . ٢٥٨
حرف العطف ينوب مناب العامل . ٢٥٨
الواو لا تعطي رتبة في الفعل كالفاء وثم ولا رتبة في المنزلة كحتى ... ٦٦٥
واو الحال أصلها العاطفة فحفظ عليها حكم أصلها ، فكما أنها لو كانت عاطفة لم تتقدم على قولك : جاء زيد ، كذلك إذا صيرت رابطة لا تتقدم أيضا رعياً لأصلها . ٧٣٣
الواو من روابط الجمل لا من روابط المفردات . ٧٣٥
(أم) المتصلة : شروطها . ٦٦٨-٦٧٠
حكمها إذا اختل أحد الشرطين . ٦٧٠
الاستفهام له صدر الكلام . ٤٨٦
الهمزة أصل في باب الاستفهام ، وتقدمها على حرف العطف إشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام ، وهو باب الاستفهام ٤٨٦-٤٨٧
(أو) تكون بمعنى الواو . ٢٧٨
أو وإما تفيدان في الخبر الشك والإبهام والتنويع . والمراد بهما . ٦٧٠-٦٧١
ويفيدان مع الطلب التخيير والإباحة . ٦٧٠
التخيير بين ممنوعين في الأصل .... ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق لها تفعيل من الخير فلذلك قيل فيها تخيير . ٦٧٠-٦٧١
(أو) تفيد التفصيل . ٦٧٣
(أما) حرف عطف عند المؤلف ، والصحيح أنها ليست عاطفة .... وجه ذلك . ٦٧٣-٦٧٤

بل : للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني . ٦٦٥
لا مع بل تفيد نفي للإيجاب ونهي للأمر . ٦٦٦
في النفي والنهي يفيد (لا بل) التأكيد . ٦٦٦
(لكن) يلزم في المخففة من الثقيلة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ما قبلها لما بعدها
في النفي والإيجاب ، وما في حكمها من الأمر والنهي . ٦٦٧-٦٦٨

* * *

البـدل

البدل بالنسبة إلى التعريف والتنكير ... ٦٨٧

البدل بالنسبة إلى الإظهار والإضمار ٦٨٧

أمثلة لبدل البعض من الكل . ٦٨٧

أمثلة لبدل الاشتمال . ٦٨٨

الخلاف في بدل المضمر من المضمر والمضمر من المظهر .... من رأى أنها غير جائزة أحتج بأن البدل في تقدير تكرير العامل ... ومنهم من رأى أنها جائزة واحتج بأن البدل إنما هو في تقدير جملتين في الأصل ثم إنه لما حذف العامل الثاني ... وصار الآن بالحذف جملة واحدة . ٦٨٨-٦٨٩

المشتمل عليه الأول ... ٦٨٩-٦٩٢

الخلاف في المشتمل : أهو الأول أم الثاني أم الخبر المسند إلى الأول ثلاثة أقوال للنحاة .... ورأي الشارح في ذلك . ٦٨٩-٦٩٢

بدل الغلط والبداء والنسيان . ٦٩٢

* * *

أسماء الأفعال

غير المتعدي من أسماء الأفعال : مه ١٠١١

بداد معناه بدد ، وهو شاذ ، لأن هذا النوع حقه أن يكون في الثلاثي المجرد ،

وكذلك قرقار وعرعار . ١٠١٣

اللغات الواردة في (هاءِ) . ١٠١٤

من المتعدى : رويد وهلم ١٠١٤

اللغات الواردة في (هاءِ) . ١٠١٤

بَلْه لها ثلاثة أوجه : ١٠١٥–١٠١٦

١ – بمعنى دع .

٢ – مصدراً مضافا إلى ما بعده بمعنى (ترك) النائب مناب اترك .

٣ – أن يكون بمعنى كيف .

* * *

الممنوع من الصرف

غير المنصرف فيه تنوين مقدر ، ولذلك إذا اضطر الشاعر صرفه . ٤٤٩
جعلوا (غُدْوة وبُكْرة) علمين ممنوعين من الصرف للتعريف والتأنيث ، أردت بهما يوما بعينه ، أو لم ترد يوما بعينه ، والتعريف في ذلك كتعريف أسماء الاجناس كأسامة . ٧١٧–٧١٨
وانظر : ٧٢٠–٧٢١
أصل الاسم ٩٧٥
الغرض بهذا الباب ذكر أصول الأسماء ليعلم منها ما يقابلها من الفروع ٩٧٥
أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيدا فيه ولا مواطئ للفعل في وزنه الغالب ... ٩٧٥
التركيب مع العلمية مثل : بعلبك وحضرموت . ٩٧٥–٩٧٦
الجمع وتأثيره مع عدم النظير مثل : مساجد . ٩٧٦
التأنيث المعنوي يؤثر مع العلمية بشرط الزيادة على ثلاثة أحرف . ٩٧٦
ومعها مع حركة الوسط نحو : قَدَم وسَقَر اسمين علمين . ٩٧٦
ومعها ومع العجمة جميعا في الثلاثي إن سكن الوسط . ٩٧٦
ومعها ومع الثلاثي مع سكون الوسط . ٩٧٦
التأنيث بهاء التأنيث فمع العلمية . ٩٧٦
أو ألفا التأنيث فمع اللزوم ، ومعه ومع الصفة جميعا ، ومعه ومع العلمية جميعا ومعه مع شبه الصفة ٩٧٧
ومع وزني الفعل ، ومع العدل ، ومع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف علما ٩٧٧–٩٧٨
ومع شبه التأنيث ومع الزيادتين ومع عدم النظير ، ومع العجمة مع زيادة حرف على ثلاثة والمتلقى علما من العجم . ٩٧٨–٩٧٩
ومعها – أي العجمة الجنسية ومع التأنيث مطلقا . ٩٧٩
أو تلقيه العجم زائداً على ثلاثة أحرف ... أو مؤنثا . ٩٧٩–٩٨٠
تأثير الوصف مع وزن الفعل ومع التأنيث ولزوم التأنيث ، ومع الألف والنون ، ومع العدل عن النكرة أو الألف واللام . ٩٨٠–٩٨١
ومع الجمع ، ومع العلمية ومع شبه الجمع ٩٨١
مع العجمة الجنسية يعني في سراويل . ٩٨١
الصحيح أن المانع لسراويل من الصرف أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهو ما ثالث حروفه ألف من الجمع ، وبعدها حرفان أو ثلاثة ، والمشبه للشيء في هذا الباب يحكم له بحكمه ٩٨١

وزن الفعل الغالب تأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف . ٩٨٢
وزن الفعل إن كان يختص به ٩٨٣
الزيادتان المعتبرتان هما الألف والنون ٩٨٤
أثرهما مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف . ٩٨٤
العدل عن المعرفة وعن النكرة تأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف . ٩٨٥
مثنى وثلاث منكرا بعد التسمية يمنع من الصرف عند سيبويه ، ومذهب الفارسي
أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة . ٩٨٦
(فُعَل) علم : صوره من حيث الاشتقاق إذا كان مجهولا أو معلوما وأحكامه . ٩٨٦–٩٨٨
عُمَرَ سمع في النكرات (عُمَر) جمع عمرة ،ورجل عُمَر كثير الاعتمار . ٩٨٧

* * *

باب من المعدول على فعال

فَعَالِ إما اسم أمر مطرد في الثلاثي دون غيره على رأي سيبويه . ٩٨٩

الصفة الغالبة ضربان : مختص بالنداء ، وغير مختص به . ٩٨٩

غير المختص يجري مجرى العلم الجنسي فيما يقع له ، يعني أن حَلَاقِ معدول عن الصفات الغالبة ، ولا يخص شيئا من جنس المنايا ، كما أن فَجَارِ لا يخص شيئا من جنس الفجور . ٩٨٩-٩٩٠

فَعَال : إما علم شخصي كحَذَامِ وقطَامِ ، وإما جنسي كفَجَارِ ويَسَارِ . ٩٩٠-٩٩١

هو إما علم في أصل وضعه أو منقول من البواقي . ٩٩٠

جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف إلا أن يكون في آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر في الغالب . ٩٩١

علة بناء حذام وقطام . ٤٤٦

* * *

باب نوني التوكيد

مواقع النون في الكلام الطلب ثم الاستخبار ثم القسم ثم الشرط بإن المقرونة بما توكيدا . ١٠٩٩
يريد بالطلب : الأمر والنهي وما في معناهما مما لفظه لفظهما ، وهو استدعاء لإيجاد الفعل أو إعدامه . ١٠٩٩
إذ ذكر الاستخبار فقد كان ينبغي له أن يذكر غيره مما يلحقه النون وهو العرض والتحضيض . ١٠٩٩
لا عذر للمؤلف على تركه ذكر الأفعال المستقبلة التي قبلها (ما) المؤكدة . ١٠٩٩
يجري مجراها قولهم : ربما يقولن ذلك ، وكثر ما يقولن ذلك . ١١٠٠
من مواضعها – يعني النون – حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد . ١١٠٠
دخولها على الفعل المنفي . ١١٠١
توكيد الفعل بعد التقليل . ١١٠٢
علامة الفعل الذي تلحقه . ١١٠٢-١١٠٣
وفيما فيه النون التي ثباتها علامة الرفع حذفها . ١١٠٣
نون التوكيد الخفيفة لا تلحق فعلا فيه ضمير التثنية أو ضمير جماعة المؤنث على رأي سيبويه والخليل ، وغيرهما يجيزه . ١١٠٣

* * *

باب الاخبار بالذي والألف واللام

شروطه :
إذا كان مضمراً ألا يلزمه التقديم . ١١٠٥
وألا يكون قبل الخبر عائدا على شيء . ١١٠٥
وإذا كان ظاهراً فأن يصح تعريفه ، وإضماره بعد تعريفه . ١١٠٥
وإن كان معرفة فأن يصح إضماره . ١١٠٦
وألا يكون إظهاره نائبا عن إضماره . ١١٠٦
إذا سلم من ذلك كله أخبر عنه بالذي مطلقا .
أو بالألف واللام بشرط أن يكون معمولا لفعل متصرف . ١١٠٦
ومتأخرا عن الفعل . ١١٠٦
ربما أدى ذلك إلى تغيير المضمر من الغيبة إلى الحضور . ١١٠٧
ومن الإبراز إلى الكمون ١١٠٧

* * *

التذكير والتأنيث

المذكر هو الأصل والأول ، والمؤنث فرع وثان . ٣١٢
التأنيث للأشخاص دون الإجناس . ٣١٢-٣١٣
حد التأنيث الحقيقي ، وحد التأنيث المجازي . ٣١٣
يلحق التأنيث الأشخاص دون الأجناس . ٣١٤
مدلولات الأفعال أجناس فلا يلحقها تأنيث شخصي . ٣١٥
إن لحق الأفعال تأنيث فهو تأنيث جنسي . ٣١٥
الخلاف في تذكير الفعل وتأنيثه . ٣١٥-٣١٦
(نَزَالِ) وبابه كسر لأجل التأنيث المنوي ، ولم يكسر لأجل التقاء الساكنين . ٤١٤
المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز . ٥٨٤
كما قالوا في ألفي صحراء : إنهما للتأنيث ، وليست للتأنيث إلا الثانية منهما التي انقلبت همزة ، والأولى إنما هي لمد البناء ، ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث . ٦٧٤
البناء على الكسر إشعارا بالتأنيث مثل حذامِ وقطامِ . ١٠٤٣
المؤنث الحقيقي يعرف تذكيره وتأنيثه بمعناه إلا ما كان من ذلك في الأجناس . ١٠٥٥
المؤنث غير الحقيقي يعرف بالإشارة إليه مثل : هذه الدار ، وبإضماره : رأيت داراً هي أوسع داراً . ١٠٥٥
وبإلحاق علامة التأنيث في فعله . ١٠٥٥
أو نعته أو الحال منه أو في مصغره أو خبره . ١٠٥٥-١٠٥٦
أو بعرو عدده من هاء التأنيث فيما دون العشرة في الأعرف . ١٠٥٦
وبجمعه على أفْعُل . ١٠٥٦
تاء التأنيث تأتي لأغراض . ١٠٥٧-١٠٦٠
أوزان ألف التأنيث المقصورة ، وبيان كل وزن . ١٠٦٠-١٠٦٤
بيان بالأوزان التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة . ١١٣٥-١١٣٦

* * *

نواصب الفعل المضارع

هذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلة ، لا تدخل أبدا غير الأفعال ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلة ٤٧٥
هذه النواصب لا تدخل على الحال . ٤٧٥
لا تكون هذه النواصب إلا قبل الأفعال التي تدخل عليها لا متأخرة عنها . ٤٧٥
الناصب لا يضمر بعده الفعل . ٤٩٠
القسم الذي تكون (كي) فيه ناصبة هو القسم الذي تكون فيه مع ما بعدها بتأويل مصدر كأن . ٤٦٥
القسم الآخر : تكون فيه جارة كاللام . ٤٦٥
إضمار (أن) وجوباً بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية . ٤٦٦
مسائل خرجت عن ذلك . ٤٦٦-٤٦٧
الواو والفاء لا تنصبان بأنفسهما .... وعلة ذلك . ٤٦٧-٤٦٨
(إذن) تعمل وتلغى دون سائر أخواتها وذلك شاذ لا يعمل عليه . ٤٦٨
جواز إضمار (أن) بعد لام (كي) . ٤٦٨
وجوب إظهارها إذا كان مع لام (كي) (لا) هرباً من التقاء المثلين . ٤٦٨
إضمار (أن) جوازاً بعد حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به . ٤٦٩-٤٧٠
حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم لا تظهر معه (أن) أصلا . ٤٧٠
المصدر الملفوظ به تظهر فيه (أن) جوازا في سعة الكلام . ٤٧١
ما عدا ما ذكر تظهر فيها (أن) ولا تضمر . ٤٧٢
قال في الأمر العام احترازاً من مثل :
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي ... وتوجيه البيت . ٤٧٢
حذف (أن) ورفع الفعل قليل ، لكنه أكثر من حذفها مع بقاء النصب . ٤٧٣
عوامل النصب لا تضمر إلا (أن) في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها . ٤٩٦
الخلاف في أصل (لن) بين الخليل وسيبويه واستدلال كل واحد منهما . ٤٧٤
إذن : إعمالها . ٤٧٥
اتسعت العرب في (إذن) اتساعا لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازوا دخولها على الأفعال وعلى الأسماء ، وعلى فعل الحال ، وتأخرها عن فعلها ، وفصلوا بينها وبين معمولها بالقسم . ٤٧٥-٤٧٦
شبهوا (إذن) بأضعف عوامل الأسماء الناصبة ، لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به . ٤٧٦

إذن إذا تأخرت لا تعمل . ٤٧٧

وإذا توسطت تلغى لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألغيت . ٤٧٧

تعمل (إذن) إذا تقدمت بشرط أن يجيء الناصب على أصله ، وهو أن تدخل على مستقبل فإن دخلت على حال لم تعمل ٤٧٧

إن شئت قلت : (إذن) جواب وجزاء ، فمن حيث كانت كذلك كان الواجب لها صدر الكلام . ٤٧٧

شروط إعمالها ، ومحترزات كل شرط . ٤٧٨-٤٨٠

إعمال (كي) : (كي) تكون جارة بمعنى اللام ، وتكون ناصبة بمعنى (أن) المصدرية والاستدلال لذلك . ٤٨١-٤٨٢

(أن) الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير (لا) النافية . ٧٩٨

(أن) التفسيرية فيه بمعنى (أي) . ٧٩٨

(أن) الزائدة ٧٩٨

توجيه : لا تأكل السمك وتشرَبُ اللبن . ٢٥٧-٢٥٨

* * *

جوازم الفعل المضارع

الجوازم لفعل واحد عدتها . ٤٨٤

تخصيص (اللام) بالأمر والدعاء ، و(لا) بالنهي والدعاء قول لا يحرر ، لعدم اشتماله على الطلب والرغبة ولو قيل (اللام) الطلبية ، و(لا) الطلبية لعمت الأربعة المواضع . ٤٨٥

تحقيق قول الزجاجي : اللام في الأمر ، و(لا) في النهي ، ومراد المؤلف . ٤٨٦

(أو لم يسيروا) (أو كلما ...) تكون الواو والفاء عاطفة للجملة الاستفهامية على ما قبلها من الكلام ، ووجه الشذوذ فيها .... ومناقشة الزمخشري فيما ذهب إليه . ٤٨٦–٤٨٨

(لمّا) لنفي الماضي المتوقع خاصة . ٤٨٨

(لمّا) لنفي الزمان الماضي القريب من الحال . ٤٨٨

الاستغراق في (لمّا) إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لمّا) . ٤٨٨

جواز الوقف على (لمّا) . ٤٨٩

لا يضمر الفعل بعد الناصب فألا يضمر بعد الجازم أحرى وأولى لأنه أضعف من الناصب . ٤٨٩–٤٩٠

إذا دل الدليل على معمول (لم) لم يحذف المجزوم لدلالة ما قبله عليه . ٤٩٠

(لما يفعل) نفي لـ (قد فعل) . ٤٩٠

لما كانت (لما) في النفي نظيرة (قد) في الإيجاب ، وقد حذف الفعل كثيراً بعد (قد) للدلالة عليه ، حملت (لما) على (قد) في ذلك ٤٩٠–٤٩١

حكم (لام) الأمر والدعاء إذا بني الفعل للمفعول أو للفاعل . ٤٩٢–٤٩٣

أمر المخاطب ينبى فعل الفاعل منه بناء مخصوصاً بالأمر أجود من دخول لام الطلب عليه . ٤٩٣

وقد يجيء في الأمر كثيرا : لتذهب ولنضرب . ٤٩٣

مذهب الكوفيين أن فعل الأمر محذوف من أمر المضارع ، ومناقشته . ٤٩٥–٤٩٦

* * *

أدوات الشرط

الخلاف في جازم جواب الشرط : أهو الأدوات وحدها أم الأدوات مع فعل الشرط أم الأدوات جزمت فعل الشرط ، وفعل الشرط جزم الجواب . ٤٨٢–٤٨٤
٥٠١
(إن) تكون شرطا فيما يأتي . ٤٥٧
أداة الشرط تخلص الفعل للاستقبال . ٥٢٦
لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط على الجازم . ٥٢٠
الجزاء موضوع على الإبهام . ٥١٠–٥١١
الجزاء له صدر الكلام . ٤٧٧
جواب الشرط يقال فيه مع شرطه صدق وكذب . ٥٣٠
من الجمل ما ليس بتام كالجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه . ٢٢٤
الحروف من أدوات الشرط عند سيبويه هما : إن وإذما . ٥٠٢
إذما عند المؤلف اسم ظرف زماني . ٥٠٢
الأسماء الجازمة التي ليست ظرفا : من وما ومهما وأي وكيف . ٥٠٢
الخلاف في أصل (مهما) على ثلاثة أقوال . ذكرها وبيان الراجح فيها ٥٠٢–٥٠٥
المجازاة بكيف بين البصريين والكوفيين والوجه في ذلك . ٥٠٥–٥٠٦
الظروف الزمانية من أسماء الشرط : جعلت ظروفا زمانية لأنها في معنى اسم زمان منصوب مقدر بفي . ٥٠٧
الخلاف في (إذما) بين الحرفية والاسمية والاحتجاج لمذهب سيبويه فيه . ٥٠٧–٥١٠
الظروف المكانية من أسماء الشرط : جعلها ظروفاً مكانية لأنها في معنى اسم مكان منصوب مقدر في . ٥١٠
وجب أن تقرن (حيث) بما إذا جزم بها لتكفها عن الإضافة . ٥١٠
العلة في لحاق (ما) لإذ وحيث . ٥١٠–٥١١
العلة في لحاق (ما) (أيا) . ٥١٢
العلة في لحاق (ما) (إذا) إذا جوزي بها في الشعر . ٥١٢–٥١٣
الحكم إذا كان الفعلان مضارعين ، ومناقشة عبارة المؤلف في ذلك . ٥١١–٥١٧
حكم دخول الفاء في جواب الشرط ، وعلة دخولها ٥١٧–٥١٨
الحكم إذا كان الفعلان ماضيين في الوضع ... ٥١٨
الحكم إذا كان الفعلان مختلفين . ٥١٨–٥٢٣

أنواع جواب الشرط . ٥٢٤-٥٢٥
لزوم الفاء مع الجملة الإسمية والفعلية الطلبية ٥٢٤-٥٣١
السبب في لزوم الفاء في هذه المواضع أنها لم تكن مما يمكن اتصاله بأداة الشرط ٥٢٦
(إذا) الفجائية . ٥٣١
إعراب (من) الشرطية وأخواتها . ٥٣٢-٥٣٥
(كيف) تعرب في موضع نصب حالاً إن كانت في جملة فعلية ، وفي موضع رفع خبرا إن كانت في جملة اسمية . ٥٣٢
العامل في أدوات الشرط فعل الشرط لا جوابه . ٥٣٣
حذف إحدى جملتي الشرط والجزاء ، حذف جملة الشرط مثل : أين بيتك أزرك ؟ أي إن أعرفه أزرك ؟ ومتى حذف جملة الجواب : أنت ظالم ان فعلت ؟ فجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه . ٨٥٥
(لو) تكون شرطا فيما مضى . ٤٥٧

* * *

حروف الزيادة

أصل الزيادة لحروف المد واللين ، ثم لما يشبه حروف المد واللين ... ٤٦١
الألف هي الأصل في حروف المد واللين . ٤٦٢
تعذر زيادة الواو في أول المضارع ، لأن الواو لا تزاد أولا في كلامهم . ٤٦٢

* * *

همزة الوصل والقطع

تلحق الثلاثي في نحو أفعل يعني الأمر من الثلاثي المجرد . ١٠٢٥

* * *

المنقوص والمقصور والممدود

المنقوص ضربان : خاص وعام ... ٥٣٩
جعل هذا منقوصا خاصا لأن نقصه خاص ببعض الاسماء وليس بمطرد في القياس . ٥٣٩
ومن المنقوص الخاص ما كان نقصه على غير قياس كدمٍ ويدٍ وغدٍ ... ٥٣٩
المنقوص العام : ما كان آخره ياء قبلها كسرة . ٥٤٢
المقصور المقيس يطرد في مصدر الفعل المعتل اللام ١٠٤٩
وفي اسم المفعول من المعتل اللام ١٠٤٩
واسمي الزمان والمكان . ١٠٤٩
والفعيلى للمبالغة . ١٠٤٩
وفعل وفعل جمعا لمعتل اللام ... وأجود من هذا أن يقول : وجمع فعله بضم الأول وفعلة بكسره معتلتي اللام ١٠٤٩–١٠٥٠
ويطرد في فُعَالى وفَعَالى وفَعْلى . ١٠٥٠
وكل فُعَلى مؤنث فعلان ، لا تلحقه الهاء . ١٠٥٠–١٠٥١
وفُعْلى مؤنث الأفعل . ١٠٥١
وفُعَلى . ١٠٥١
وما جمعه من المعتل على أفعال ١٠٥٢
وما دون التأنيث منه ألف فجمعه تحذف الهاء مقصورا . ١٠٥٢
الممدود المقيس : كل مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف . ١٠٥٢
وكل جمع لمعتل اللام على فعال أو أفعال . ١٠٥٣
وكل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثالثه ألف . ١٠٥٣
وكل فعلاء أفعل . ١٠٥٤
وكل جمع فعلاء أو أفعلاء . ١٠٥٤
وكل ما جاء جمعه على أفعلة معتل اللام فواحده ممدود في الأمر العام . ١٠٥٤

المصـادر

أبنية مصادر الثلاثي (فَعْل) مثل : ضَرْب . ١١٣٩
(فَعَل) مثل : ذَكَر . ١١٣٩
(فُعْل) مثل : شُكْر . ١١٣٩
وبالهاء مثل : ضَرْبَة وحِمْية وشُبْهَة . ١١٣٩
وبألف التأنيث مثل : رُجْعَى وذِكْرى وشَكرى . ١١٣٩
وبالألف والنون مثل : ليان وحرمان وغفران . ١١٣٩
(فَعَل) مثل : غلب . ١١٣٩
(فَعِل) مثل : خنق . ١١٣٩
(فُعَل) مثل : هدى . ١١٣٩-١١٤٠
(فِعَل) مثل : ضِخَم . ١١٤٠
وبالهاء في الأول مثل : غلبة . ١١٤٠
والثاني مثل : سرقة . ١١٤٠
وبالألف والنون في الأول مثل : غليان . ١١٤٠
(فَعَال) مثل : ذَهَاب . ١١٤٠
(فِعَال) مثل : نِكَاح . ١١٤٠
(فُعَال) مثل : سُؤَال . ١١٤٠
وبالهاء في الأول مثل : زَهَادة . ١١٤٠
والثاني مثل : حِمَاية . ١١٤٠-١١٤١
وفُعُول مثل : لُزُوم . ١١٤١
(فَعُول) مثل : قَبُول . ١١٤١
(فَعِيل) مثل : هَدِير . ١١٤١
وبالهاء في الأول مثل : سُبُوطة . ١١٤١
(مِفْعَل) مثل : مضْرَب . ١١٤١
(مَفْعِل) مثل : مَرْجِع . ١١٤١
وبالهاء في الأول مثل : مَعْجِزة . ١١٤١
والثاني مثل : مَعْصِية . ١١٤١
ويجيء على فَاعِل قم قائما . ١١٤١
ويجيء على بناء اسم المفعول : خذ ميسوره ودع معسوره . ١١٤١

سيبويه يخرجهما وما كان مثلهما من المصادر . ١١٤١
(التِّفْعَال) مثل : التِّلْعَاب . ١١٤٢
(الفِعِّيلي) مثل : الخِطِّيبي . ١١٤٢

* * *

الجمـع

الجمع قسمان : مجموع حقيقة وغير مجموع حقيقة . ٣٨٠
المجموع حقيقة ما ضم فيه إلى لفظ الواحد أكثر منه في الأصل بحرف العطف ، ولكنه اختصر : إما بالزيادة عليه ، وإما بتغيير بنيته . ٣٨٠
غير المجموع قسمان محصور وغير محصور . والمراد بكل واحد منهما . ٣٨٠
من غير المجموع المحصور المضمرات والمبهمات والموصولات . ٣٨١
هذه الأشياء وضعت لتؤدي معنى الجمع من أول وهلة . ٣٨٣
وجمع مفعولا جمع تكسير لأنه هنا اسم ، وإذا كان صفة لم يكسر إلا شاذا ... ٥٣٤

* * *

جموع التكسير

حد جمع التكسير والاعتراض عليه بجفنة وجفنات ومسلمه ومسلمات ومصطفون وموسون والانفصال عن الاعتراض . ٣٨٧
جمع التكسير يكون بزيادة أو نقص أو تغيير حركة . ٣٨٧–٣٨٨
فُلْك في الجمع مغير في النية عن فُلْك المفرد ومثله دلاص ، ووجه ذلك . ٣٨٩–٣٩٠
(فَعْل) في القلة على (أَفْعُل) قياسا في الصحيح : كَلْب وأَكْلُب . ١١٠٩
وعلى (أَفْعَال) قياسا في معتلها مثل : بَيْتٌ وأَبْيَات . ١١٠٩
وسماعا في الصحيح مثل : فَرْخ وأَفْرَاخ ١١٠٩
وفي الكثرة على (فعول) مثل : كعوب وفُلُوس . ١١٠٩
وفيما عينه ياء مثل : بيت وبيوت . ١١٠٩
وفيما عينه واو نادرا مثل : فُووج في جمع فوج . ١١٠٩–١١١٠
وعلى (فِعَال) مثل : حِيَاض وكِلَاب . ١١١٠
ما لم تكن عينه ياء مثل بَيْت وعَيْن فلا يقال فيهما : عِيَان وبيات . ١١١٠
وتلحقهما الهاء مثل : فِحَالة وفُحُولة . ١١١٠
وعلى (فُعَلَة) مثل : زوج وزُوَجَة . ١١١٠
وعلى (فُعْلَان) مثل : بُطْنَان في جمع بطن . ١١١٠
وعلى (فِعْلان) مثل : جحش وجِحْشَان . ١١١٠
وعلى (فَعِيل) مثل : كَلْب وكَلِيب . ١١١٠
وعلى (فُعُل) مثل : سَقْف وسُقُف . ١١١٠
(فِعْل) في القلة على (أفعال) مثل : حِمْل وأَحْمَال . ١١١٠
وعلى (أَفْعُل) سماعا مثل : أَذْؤُب في جمع ذئب . ١١١١
وفي الكثرة على (فِعَال) مثل : ذِئَاب . ١١١١
وعلى (فُعُول) مثل : جِذْع وجُذُوع . ١١١١
وعلى (فِعْلان) مثل : صِنْوان في جمع صنو . ١١١١
وعلى (فُعْلان) مثل : ذِئْب وذُؤْبان . ١١١١
وعلى (فِعَلَة) مثل : قِرْدٌ وقِرَدَة . ١١١١
وعلى (فَعِيل) مثل : ضِرْس وضَرِيس . ١١١١
و(فُعْل) في القلة على (أَفْعال) قياسا مثل : جُنْد وأجناد . ١١١١
وعلى (أَفْعُل) سماعا مثل : رُكْن وأَرْكُن . ١١١١

وفي الكثرة على (فُعُول) مثل : جُرْح وجُرُوح . ١١١١-١١١٢
وعلى (فِعَال) مثل : خُفّ وخِفَاف . ١١١٢
وعلى (فُعَلَة) مثل : فرط وفُرَطَة . ١١١٢
وعلى (فُعْل) مثل : فُلْك في جمع فُلْك . ١١١٢
وإن كان معتل العين انفرد به (فعلان) مثل : عُود وعِيْدان . ١١١٢
وإن كان معتل اللام انفرد به (أَفْعَال) مثل : ظَبْي وأَظْبَاء . ١١١٢
(فَعَل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل جَمَل وأَجْمَال . ١١١٢
وعلى (أَفْعُل) سماعا مثل : جَبَل وأَجْبُل . ١١١٢-١١١٣
وفي الكثرة على (فُعُول) مثل ذَكَر وذُكُور . ١١١٣
وعلى (فِعَال) مثل : جَبَل وجِبَال . ١١١٢
وعلى (فَعْلان) مثل : ضَرَب وضَرْبَان . ١١١٢
وعلى (فِعْلان) مثل : حَمَل وحِمْلان . ١١١٣
وعلى (فِعَلة) مثل : قاع وقيعة . ١١١٣
وعلى (فُعْل) مثل : أَسَد وأُسْد . ١١١٣
وعلى (فِعْلَى) مثل : حَجَل وحِجْلَى . ١١١٣
(فَعِل) في القلة على (أفعال) قياسا مثل : كَبِد وأَكباد . ١١١٣
(فِعَل) في القلة على أفعال قياساً مثل : عِنَب وأَعْنَاب . ١١١٣
وعلى (أَفْعُل) سماعا مثل : ضِلَع وأَضْلُع . ١١١٣
وفي الكثرة على (فُعُول) مثل : ضُلُوع . ١١١٤
(فَعُل) في القلة (أَفْعَال) قياسا مثل : عَضُد وأَعْضَاد . ١١١٤
وفي الكثرة على (فِعَال) مثل : سِبَاع . ١١١٤
(فِعْل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل : طِنْب وأَطْنَاب . ١١١٤
(فِعِل) في القلة على (أفعال) قياسا مثل : إبِل وآبَال . ١١١٤
(فُعَل) في الكثرة على (فُعْلان) مثل : صُرَد وصِرْدَان . ١١١٤
وقد جاء فيه فِعَال وفُعُول مثل : رِبَاع ورُبُوع في جمع (رُبَع) . ١١١٤
رد الشلوبين على المؤلف قوله : وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلا ، فإذا جاوزوه فإلى أفعال ... ١١١٤-١١١٥
وفَعْلة في القلة بالألف والتاء وبفتح العين مثل : جَفْنَة وجَفَنَات . ١١١٥
بفتح العين إن لم يعتل مثل بَيْضة وجَوْزة فلا يقال إلا بَيْضَات وجَوْزَات بسكون العين . ١١١٥
أو يضاعف مثل : مَدّة ومدات . ١١١٥

وهذيل تسوى بين الصحيح العين والمعتل فيقولون : بَيَضَات وجَوَزَات . ١١١٥-١١١٦
المضاعف لا خلاف في تسكين وسطه . ١١١٦
وفي الكثرة على (فُعُول) إن كان مصنوعاً مثل : بذرة وبذور . ١١١٦
وعلى (فِعَال) مثل : جِفَان وقِصَاع وفِعَال أكثر . ١١١٦
(فُعُول) فيها قليل جدا . ١١١٦
فَعْلَة على فُعَل مثل : نَوْبَة على (نُوَب) . ١١١٦
جاء في اسمين لام أحدهما ياء ولام الآخر واو وهما : فِرْية وفِرَى ، ونزوة ونزى ،
وقد يقال : بروة وبرى . ١١١٧
وعلى (فِعَل) مثل : خَيْمة وخِيمَ وضَيْعة وضِيَع . ١١١٧
وهم الزبيدي في كتابه لحن العامة حين جعل (ضِيَعاً) من اللحن . ١١١٧
وهما في معتل العين بالياء أكثر من الصحيح .... الصحيح أنه قليل فيهما ١١١٧
مع ذلك فليس بقياس .... قال الشارح : كل ما ذكره في هذا الباب مما
أطلق القول فيه ، ولم ينص فيه على أنه ليس بقياس لا يقاس عليه ، وإنما
يقاس على ما قيد فيه أنه قياس . ١١١٧
(فِعْلة) في القلة بالألف والتاء : سِدْرَة وسِدْرات . ١١١٨
العين جائز فيها الإتباع تقول : سِدِرات . ١١١٨
ما لم تعتل أو تضاعف مثل : دِيمة وقِيمَه ودِيْمَات وقِيْمَات ، وقِرةً وقِرَّات .. ١١١٨
ولم تكن اللام واوا مثل : ورِشْوات . ١١١٨
والفتح جائز مثل : كِسْرة وكِسْرات . ١١١٨
ما لم تكن العين من جنس اللام مثل : درة ودرات ، ما لم تعتل العين أو
تكون اللام واوا .... لأن الفتح لا يكون في هذين الضربين . ١١١٨
وعلى (أَفْعُل) سماعا مثاله : نِعْمَة وأَنْعُم . ١١١٩
وفي الكثرة على (فِعَل) مثاله : نِعَم . ١١١٩
و(فُعْلَة) في القلة بالألف والتاء : غُرْفَة غُرْفَات . ١١١٩
ويجوز في العين الإتباع ما لم تعتل ، ولم تكن اللام ياء ولا من جنس العين . ١١١٩
الإسكان جائز مطلقا . ١١١٩
الفتح جائز ما لم تكن العين من جنس اللام نحو : درة ودرات . ١١١٩
ولم تكن العين معتلة أو اللام ياء . ١١٢٠
وفي الكثرة على (فُعَل) مثل : ظُلَم في جمع ظُلْمَة . ١١٢٠
وعلى (فِعَال) مثل : بُرْمَة وبِرَام . ١١٢٠

(فَعَلَة) في القلة بالألف والتاء مثل : رَقَبَة ورَقَبَات . ١١٢٠
وجاء على (أَفْعُل) مثل : أَكَمَة وأَكُم . ١١٢٠
وعلى (أَفْعَال) مثل : أَكام . ١١٢٠
وفي الكثرة على (فِعَال) مثل : إِكَام ورِقَاب . ١١٢٠
وعلى (فِعَل) مثل : قِيَم وتِيَر في جمع قامة وتارة . ١١٢٠-١١٢١
(فُعْلَة) في القلة بالألف والتاء مثل : نُعْرة ونُعَرات . ١١٢١
وفي الكثرة على (فُعَل) مثل : تُهْمَة وتُهَم . ١١٢١
(فِعْلة) في القلة بالألف والتاء مثل : نِقْمَة ونِقْمات . ١١٢١
وفي الكثرة على (فِعَل) نقم ومعد . ١١٢١
(فَعْل) صفة جاء في القلة على (أَفْعَال) وعلى (أَفْعُل) بشرط استعماله استعمال الأسماء مثل : أشياخ وأَعْبُد ... ١١٢٣
وبالواو والنون مثل : كَهْلُون وصَعْبُون . ١١٢٣
وبالألف والتاء مثل : كَهْلات وصَعْبات . ١١٢٣
وفي الكثرة على (فِعَال وفُعُول) مثل : صِعَاب وكُهُول ، والأول أكثر . ١١٢٣
ويشتركان مثل : فِسَال وفُسُول . ١١٢٣
وعلى فُعْل مثل كُثّ وفِعْلان مثل : وِعدان وفُعلان مثل : وُغْدان . ١١٢٣
وعلى (فِعْلَة) مثل : شِيْخَة ... ١١٢٤
وإذا لحقت هاء التأنيث جاء مكسرا على (فِعَال) مثل : عِبْال ، وبالألف والتاء ساكن الوسط مثل : عَبْلات ... ١١٢٤
قولهم (رَبَعَات ولَجَبَات) متأول . ١١٢٤
(فَعَل) على (أفعال) استغناء عن فِعَال مثل : بَطَل وأبطال . ١١٢٤،١١٢٥
وبالواو والنون والألف والتاء مثل : حسنون وحسنات . ١١٢٤
وفي الكثرة على (فِعَال) مثل : حِسَان . ١١٢٥
إن جاء المذكر على فِعَال فالمؤنث مثله : حسنة حسان . ١١٢٥
وإن جاء على أفعال فالمؤنث بالألف والتاء : بطلة وبطلات . ١١٢٥
(فَعِل) في القلة على أفعال وبالواو والنون ولم يجاوزوه لقلته في الصفات ... ١١٢٥
(فِعْل) في القلة على أفعال كثيرا مثل : أجلاف وأنقاض . ١١٢٥
(فِعْل) على أفعل نادرا مثل : جِلْف وأَجْلُف ، وبالواو والنون : صِنْع وصِنْعون . ١١٢٦
إذا لحقته الهاء لم يجمع إلا بالألف والتاء : نِضْوَة ونِضْوات . ١١٢٦
(فَعْل) في القلة على (أَفْعَال) قليلا مثل : نَجْد وأنجاد . ١١٢٦

وبالواو والنون والألف والتاء وفي الكثرة على فِعَال . ١١٢٦
(فعل) مثله : فزع فزعون . ١١٢٦
(فِعَال) على أَفْعِلة ولم يجاوزوه مثل : أَرْدِية وأَخْمِرة . ١١٢٧
وشذ على (أَفْعُل) مثل : طِحَال وأَطْحُل وذِرَاع وأَذْرُع . ١١٢٧
وفي الكثرة على (فُعُل) مثل : عِيان وعُيُن وكِتَاب وكُتُب . ١١٢٧
ويجوز التخفيف : عُيْن وكُتْب . ١١٢٧
ويجب التخفيف إن كانت عينه واواً مثل : خوان وخُوْن . ١١٢٧
(فِعَال) مثله في جميع ذلك مثل : قِذَال وأَقْذِلَة وقُذُل . ١١٢٨
(فُعَال) في القلة على أفعله مثل غُرَاب وغُلَام وأَغْرِبَة وأَغْلِمَة . ١١٢٨
وعلى (فِعْلَة) مثل : غِلْمَة . ١١٢٨
وفي الكثرة على (فِعْلان) مثل : غِلْمَان وغِرْبَان . ١١٢٨
وفُعْلان مثل : زُقَّان . ١١٢٨
وجاء فُعْل في مضعفه نادرا كقولهم : ذُبٌّ في جمع ذُبَاب . ١١٢٨
(فَعِيل) في القلة على أَفْعِلة مثل : رَغِيف وأَرْغِفَة . ١١٢٨
وعلى (فِعْلة) مثل : صِبْيَة . ١١٢٨
وفي الكثرة على (فُعْلان) مثل رُغْفان . ١١٢٩
وعلى (فُعُل) مثل : رُغُف . ١١٢٩
وعلى (أَفْعِلاء) مثل : نصيب وأَنْصِبَاء . ١١٢٩
وعلى (فُعْلان) مثل : قُضْبَان في جمع قضيب . ١١٢٩
وعلى (فِعَال) مثل : فِصَال في جمع فَصِيل . ١١٢٩
وعلى (فَعَائل) مثل : قَبَائل في جمع قبيل . ١١٢٩
وربما فتحوا عين فُعُل في مضاعفه والأعرف الضم . ١١٢٩
(فَعُول) في القلة على أَفْعِلة مثل : عَمُود وأعمدة . ١١٣٠
وجاء في بنات الواو منه أَفْعَال مثل : فلو وأَفْلاء . ١١٣٠
وفي الكثرة على فِعْلان مثل : قعود وقِعْدان . ١١٣٠
وعلى (فُعُل) مثل : عَمُود وعُمُد . ١١٣٠
وعلى (فَعَائل) مثل : جَزُور وجَزَائر . ١١٣٠
والمؤنث بغير هاء مما هو على أربعة أحرف ثالثه حرف مد مثل : عُقَاب وأَعْقُب . ١١٣٠
وعلى (أَفْعَال) مثل : يَمِين وأَيْمَان . ١١٣١

وعلى (أفْعِلة) مثل : سَمَاء وأسْمِية . ١١٣١
وفي الكثرة على (فُعُول) مثل : عناق وعُنُوق . ١١٣١
وجاء منه على (فَعَائل) مثل : عَجُوز وعَجَائِز . ١١٣١
وعلى (فُعُل) مثل : عَجُوز وعُجُز . ١١٣١
وعلى (فِعَال) مثل : قَلُوص وقِلاصَ . ١١٣١
وعلى (فُعْلان) مثل : عُقَاب وعُقْبَان . ١١٣١
وبالهاء في القلة بالألف والتاء مثل : رسالات وسفينات . ١١٣١
وعلى فُعُل مثل : سُفُن . ١١٣٢
وبإسقاط الهاء مثل : سَفِين وحَمَام . ١١٣٢
أفْعَل اسماً يجمع على أفَاعِل مثل أحَامِد . ١١٣٣
وإن استوفى الشروط جمع بالواو والنون في القلة غالباً . ١١٣٣
الجمع بالواو والنون إنما هو للقلة . ١١٣٣
صفة مقرونة بمن لا تثنى ولا تجمع . ١١٣٣،٣٠٦
وصفة مؤنثة الفعلى على الأفاعل مثل : الأكابر . ١١٣٣
والمؤنث على الفُعْل مثل : الفُضْل . ١١٣٣
أو بالألف والتاء في القلة مثل : الفُضْلَيات . ١١٣٤
صفة مؤنثة فعلاء على فُعْل مثل : سُود في جمع أسود . ١١٣٤
وفُعْلان مثل سُودَان . ١١٣٣
ومؤنثة على (فُعْل) : حُمْر في جمع حمراء وأحمر . ١١٣٣
ولا يثقل إلا في الشعر مثل : شُقُر . ١١٣٣
فاعل اسما يجمع على فَوَاعل مثل حَوَاجِب ، وعلى فِعْلان مثل حِيطان ، وعلى فُعْلان مثل : غُلاّن . ١١٣٧
فاعل صفة مستعملة استعمال الأسماء على فُعْلان مثل رُعْيان ، وعلى فِعَال مثل رِعَاء ، وعلى أفعال مثل : أصْحَاب . ١١٣٧
فاعل صفة محضة على أفْعَال مثل : أنْصَار ، وعلى فُعُل وفعَّال مثل : شُهُد وشهَّاد ، وعلى فَعَلَة مثل : كَفَرَة وفَجَرَة ، وعلى فُعَلَة مثل : قُضَاة وغُزَاة ، وعلى فُعْل مثل : بُزْل ، وعلى فُعَلاء مثل : شُعَراء ، وعلى فُعُول مثل : قُعُود في جمع قاعد ، وشاذا على فَوَاعِل مثل فَوَارِس وهَوَالِك ، ومؤنثا بالهاء ومجردا منها على فَوَاعِل وضَوَارِب وحَوَائِض ، وعلى فُعَّل مثل : حُيَّض . ١١٣٧

التصغير

رد المحذوف . ١٠١٧
كل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف ليس موقع الإعراب كُسِر ذلك الحرف . ١٠١٧
ويفتح ذلك الحرف إذا كان في كنف هاء التأنيث . ١٠١٧
أو ألفه أو ألفيه أو ألف أفعال جمعا . ١٠١٧
اعتراض الشارح على قول المؤلف (جمعا) من قوله أو أفعال جمعا . ١٠١٧-١٠١٨
أفعال اسم رجل يحقر على أفيعال . ١٠١٧
من المستثنى من الكسر فعلان ما لم تجمعه العرب على فعالين . ١٠١٨
حكم ما كان من الأسماء على خمسة أحرف . ١٠١٨-١٠٢٠
تصغير كنهور على كُنَيْهِير . ١٠١٩
حكم ما كان زائدا على الخمسة . ١٠٢٠
الزائد أولى بالحذف . ١٠٢٠
مقعنسس تقول : مُقَيْعس مُقَيْعِيس عند سيبويه ، ومنهم من يقول : قُعَيسِس وقُعَيْسِيس عند المبرد ومن تبعه . ١٠٢٠
محرنجم تقول : حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم بلا خلاف . ١٠٢١
إذا كان في الاسم زيادتان فتبقى أقواهما فائدة . ١٠٢١
فإن تساوتا فاحذف أيهما شئت . ١٠٢١
عيضموز وعيطموس تقول : عضيميز وعطيميس فتحذف الياء ، لأن حذفها لا يؤدي إلى حذف الواو . ١٠٢١
كل اسم جاء فيه بعد ياء التصغير ياءان فاحذف الأخير منهما . ١٠٢١-١٠٢٢
ما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره . ١٠٢٢
إذا لم تكن في مكبره في الثلاثي أثبتت في مصغره نحو : قُدَيْرة وأُرَيْضة في تصغير قدر وأرض إلا ماشذ نحو : قُوَيس وعُرَيْب وضُحَي . ١٠٢٢
مالم يسم به مذكر نحو : قدر اسم رجل تقول فيه : قدير لا غير . ١٠٢٢
مازاد على الثلاثة ولم تكن الهاء في مكبره لم تثبت في مصغره .. ١٠٢٢-١٠٢٣
إلا ماشذ من نحو : قُدَيْدِيمَة ووُرَيِّئَة ... ١٠٢٢-١٠٢٣
تصغير جمع الكثرة برده إلى جمع القلة أو إلى المفرد ثم يجمع بالواو والنون إن استوفى الشروط . ١٠٢٣-١٠٢٤

أو يجمع بالألف والتاء . ١٠٢٤
إن لم يكن لجمع الكثرة جمع قلة رددته إلى الواحد . ١٠٢٤
أسماء الجموع كالآحاد . ١٠٢٤
ربما جاء المصغر على غير المكبر مثل : عُشَيْشِية في تصغير عَشِية ، ورويجل في تصغير رجل . ١٠٢٤
ربما جاء المصغر وأهمل المكبر مثل : كُمَيت . ١٠٢٤

* * *

النسب

تحرز بقوله : كل اسم نسب إليه فإنه في الأمر العام .... من مثل : عطّار ونجّار ولابن وتامر . ١٠٢٥

إن كان على فَعِل أو فُعِل أو فِعِل . ١٠٢٥

الخلاف في نحو تَغْلِب : ١ – كل رباعي كسر ما قبل آخره سكن ثانيه جاز فتح ما قبل الآخر عند المبرد .

٢ – أن الفتح موقوف على السماع عند سيبويه .

٣ – اختار المؤلف مذهبا ثالثا وهو إجازة الفتح واختيار الكسر . ١٠٢٥–١٠٢٦

إن كان واجب الرد في التثنية وجب الرد في النسب نحو أبوي وأخوي . ١٠٢٦

إن لم يجب الرد جاز الرد وتركه . ١٠٢٧

هل يسكن من المتحركات ما أصله السكون ، أو يعوض من حركة الإعراب فيه فتحة ، مذهبان الأول مذهب الأخفش والثاني مذهب سيبويه . ١٠٢٧

حكم ما كان التعويض فيه همزة الوصل . ١٠٢٧

النسب إلى أخت وبنت . ١٠٢٧–١٠٢٨

النسب إلى محذوف العين أو الفاء . ١٠٢٨

النسب إلى شية . ١٠٢٨

لا ينسبون إلى الاسم حتى يقدرونه كاملا ، ولا يقدرونه كاملا إلا على ما يكون عليه في كلامهم ، ولا يكون في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين ... ١٠٢٨

النسب إلى المقصور . ١٠٢٩

النسب إلى المنقوص . ١٠٣٠–١٠٣٢

النسب إلى فَعِيلة كحَنِيفة . ١٠٣٢

النسب إلى فُعَيْلة كجُهَيْنة . ١٠٣٣

النسب إلى فَعُولة كشنوءة . ١٠٣٣

النسب إلى فَعِيل كعَدِي . ١٠٣٣–١٠٣٤

النسب إلى فُعَيْل كقُصَي . ١٠٣٤

النسب إلى سَيِّد ومَيِّت . ١٠٣٤

النسب إلى المركب . ١٠٣٤

النسب إلى كُرْسي وبختي . ١٠٣٥

النسب إلى الجمع . ١٠٣٥
النسب إلى أسماء الجموع . ١٠٣٥
النسب إلى ما آخره همزة . ١٠٣٥
النسب إلى فَعْلة وفُعْلة وفِعْلة . ١٠٣٦

* * *

الوقـف

الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم ما لم يكن منصوبا منونا . ١٠٦٥
المنصوب المنون يعوض من تنوينه ألف ... في أشهر اللغة ، لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون دون تعويض بالإسكان والروم كغيره . ١٠٦٥
التضعيف مع الإسكان بشرط أن يتحرك ما قبله ما لم تكن همزة . ١٠٦٥
استظهر على مثل عمْرو ، وعلى نحو : الخطأ والرشأ . ١٠٦٥
ونقصه من شرط التضعيف : ما لم يكن الموقوف عليه منصوبا منونا في أشهر اللغة . ١٠٦٥-١٠٦٦
نقل حركته على ما قبله إن كان ساكنا . ١٠٦٦
إن لم يكن الموقوف عليه همزة فمشروط صحة ما قبل الآخر وسكونه . ١٠٦٦-١٠٦٧
وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء . ١٠٦٧
وينقصه في هذا الفصل أن يقول : فإن أخرج النقل عن أبنية الأسماء أو عما ليس في الكلام حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ... ١٠٦٧
إذا فعل ذلك بالمهموز فمنهم من يقر الهمزة ساكنة ومنهم من يبدلها إلى الحركة التي قبلها . ١٠٦٧-١٠٦٨
فحركوا ما قبل الهمزة بحركة ما قبله ، يقولون : رأيت البطو وعجبت من البطو كراهية للمخالفة بين الباء والطاء لو نقلوا حركة الهمزة إلى الطاء ... وتعليق الشارح عليه . ١٠٦٨
ومنهم من يقلب الهمزة إذا كان ما قبلها متحركا إلى حركتها . ١٠٦٩
وبعضهم إلى حركة ما قبلها . ١٠٦٩
لا إشمام ولا روم فيما قلبت إليه الهمزة ... ١٠٦٩
حروف المد واللين لم تكن لها حركات في الوصل ، إنما كانت سواكن فلا تشم ولا ترام أيضا ، لأنه إنما يشم ويرام الحركة التي كانت في الوصل . ١٠٦٩
الوقف على المقصور بالألف . ١٠٦٩-١٠٧٠
الوقف على باب قاضٍ وجوارٍ في الرفع والنصب إذا لم يكن مضافاً ولا معرفا بالألف واللام فنقول : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ في أوجه اللغتين وهذا قاضي ومررت بقاضي في الأخرى . ١٠٧٠-١٠٧١
بيان الوجه في هاتين اللغتين . ١٠٧٠-١٠٧١

الوقف في الموضع الذي تثبت فيه الياء في الدرج . ١٠٧١
ومنهم من يحذف هذه الياء فيقول : هذا القاض ومررت بالقاض ، وياء قاض . ١٠٧١
ما لم يؤد إلى بقاء الاسم على حرف واحد أصلي . ١٠٧١
والأول أكثر يعني إثبات الياء وأن يقول : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي . ١٠٧٢
إلا أن تكون منصوبة مثل : رأيت قاضيا فالوقف على البدل من التنوين . ١٠٧٢-١٠٧٣
الوقف على يغزو ويرمي رفعا ونصبا بلفظ المرفوع . ١٠٧٣
وجزما ووقفا بالحذف ، وبإسكان ما قبل المحذوف وبإلحاق الهاء . ١٠٧٣
وعلى نحو : قه وشه مما لم يبق من حروفه الأصلية إلا حرف واحد . ١٠٧٣-١٠٧٤
وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحا ما قبلها بالألف . ١٠٧٤
ومنضما ومنكسرا بحذفها ورد علامة الرفع . ١٠٧٤
وعلى الثقيلة بالإسكان وبإلحاق الهاء والله لتقومن ، والله لتقومنه . ١٠٧٤
كل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء ما لم يكن آخر الفعل الماضي . ١٠٧٤
ياء المتكلم الساكنة كياء القاضي الساكنة . ١٠٧٥
إن تحركت لك الإسكان أو إلحاق الهاء . ١٠٧٥
الألف في غير المتمكن إن شئت وقفت عليها، وإن شئت ألحقت الهاء . ١٠٧٥

* * *

الإمالة

إمالة (حبلى) وما كانت ألفه زائدة . ٣٤٢
لا يمال من هذا النوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ، ولا يميلون ذوات الواو
إلا شاذا . ٥٥١
تمال الألف للكسرة تقع قبلها بحرف مثل : عباد . ١١٤٥
أو حرفين أولهما ساكن نحو : سربال . ١١٤٥
أو بعدها تليها نحو : عابد . ١١٤٥
ومقدرها عند بعضهم كملفوظها مثل : هذا رادّ . ١١٤٥
ولللياء تكون قبلها تليها مثل : السيال . ١١٤٥–١١٤٦
أو بينهما حرف واحد مثل : شيبان وغيلان . ١١٤٦
ولأن تكون منقلبة عن ياء مثل : فتى وطاب . ١١٤٦
أو واو مكسورة مثل : خاف . ١١٤٦
أو صائرة ياء في حالة ما ، مثل : غزا نقول : غزي . ١١٤٦
أو لمجاورتها ألفا ممالة مثل : رأيت عمادا . ١١٤٦
أو لتناسب الأواخر مثل : والضحى لمناسبة ما يليه مماله الإمالة . ١١٤٦–١١٤٧
يمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم إذا وقع قبلها يليها عند الكل نحو : ظالم وطاهر . ١١٤٧
الألف المنقلبة عن ياء أو واو مكسورة أو صائرة ياء لا يؤثر فيها المستعلي . ١١٤٧
ويمنع المستعلي إذا كان قبلها بحرف مكسورا مثل : ضباب . ١١٤٧
أو ساكنا مثل : مطعان . ١١٤٧
أو بعد يليها مثل : ناطق . ١١٤٧
وبينهما بحرف عند الكل مثل : ناعق . ١١٤٧
أو بحرفين عند الأكثر مثل : مناشيط . ١١٤٧–١١٤٨
وتمنع الراء من الإمالة إذا وقعت قبل الألف تليها مثل راشد . ١١٤٨
أو بعدها تليها مفتوحة أو مضمومة مثل : رأيت حماراً ، وهذا حمار . ١١٤٨
أو بعدها بحرف عند الأقل مثل : كافر . ١١٤٨
وتغلب المستعلي إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل مثل : قارب وخارج . ١١٤٨
أو بحرف عند الأقل كقوله :
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر ١١٤٨

* * *

الإعلال والإبدال

الإعلال في يلهى ويدعى : أصلهما يلهو ويدعو ثم أعلت بالقلب ياء ، ثم قلبت ألفا . ٣٣٧
الإعلال في يدعو ويغزو إعلال بحذف الحركة فقط . ٣٣٧
إبدال الواو ميما شاذ وليس بقياس . ٣٦٤
الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة واوا أو ياء ، والأغلب الواو وإن كان المحذوف قد يكون غيرهما ... ٣٧١
باب شويت وعويت أكثر من باب قوة وصوة . ٣٧٢
البدل لا يكون إلا لعلة وعلة إبدال الألف من النون الشبه بين البدل والمبدل منه . ٤٣٢
الواو قد تقلب ألفا فيما فاؤه واو من مضارع فعل كياجل وياهل في يوجل ويوهل . ٤٣٩
الألف إذا أداك شيء إلى تحريكها ولم تكن منقلبة عن شيء قلبت همزة ، وكذا إذا كانت منقلبة عن شيء وتعذر انقلابها إلى أصلها . ٤٦١
إبدال الواو تاء أول الفعل المضارع . ٤٦٢
تصحيح عين (عَوِر) لأنه بمعنى (أعور) ، وتصحيح عين اعتونوا واجتوروا لأنه في معنى تعاونوا وتجاوروا . ٤٩٩
الخلاف في حروف العلة : الياء والواو والألف والهمزة . ٥٣٧
الياء والواو متى تحركت طرفا وقبلها فتحة قلبت ألفا ما لم يمنع مانع . ٥٣٩
الواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء . ٥٥٠
الياء أكثر شبها بالألف من الواو فإنها تشبهها من أربعة أوجه ... ٥٥٥
همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث والاستدلال لذلك . ٥٥٦–٥٥٧
علباء همزته منقلبة عن ياء . ٥٥٧
الهمزة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل رجوعها إلى الياء إذا لحقتها تاء التأنيث ... وانقلابها همزة إذا لم يلحقها . ٥٥٩
علة الحذف في (قاضٍ) في الرفع والخفض لوجوب سكونها فيهما من أجل استثقال الضمة والكسرة في الياء فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين . ٥٦٢
القلب أقل تغييرا من الحذف . ٥٦٩
قلب الهمزة إلى الواو أولى من قلبها إلى الياء ٥٦٩
الألف إذا كانت رابعة فصاعدا يغلب عليها الياء ... ٥٧٠

إذا وقعت الياء والواو طرف بعد ألف زائدة قلبت همزة مثل : كساء ورداء . ١١٤٩
إن كانت تلي الطرف ولم تكن في المفرد متحركة أو في نية الحركة إن كان ما وقعت فيه كذلك جمعا مثل : صحيفة وصحائف . ١١٤٩
أو متحولة في الفعل إن كان ما وقعت فيه كذلك اسم فاعل مثل : قائل وبائع . ١١٥٠
وإن وقع قبل الألف الجمع ياء أو واو فلا أثر للحركة ... مثل أوائل . ١١٥٠
وإن كانت دون الطرف فلا أثر للألف مثل : طواويس . ١١٥٠
فلا أثر للألف يعني في قلب ما بعدها ، بل يبقى على أصله غير منقلب إلى شيء ... ١١٥٠

* * *

الإدغام

الإدغام لا يكون إلا في مثلين أو في متقاربين مخرجا أو صفة . ٤٣٢
أدغموا نحو : هذا ثوب بكر ، وهؤلاء قوم مالك ... ٩٤٩
النون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم . ١١٥١
والشين كالجيم للمجاورة ... فلو قال للمشاركة في المخرج لكان أحسن . ١١٥١
والصاد كالزاي للمجاورة . ١١٥١
الضاد الضعيفة هي ضاد عاميتنا فيما أظن . ١١٥١
الإدغام في حروف الفم أقوى منه في حروف الطرفين ، وهو في كلمة أقوى منه في كلمتين مثل : مد . ١١٥٣
في المثلين آكد منه في المتقاربين ... ١١٥٣
وفيما سكونه لازم آكد منه فيما ليس كذلك . ١١٥٤
كلما تقارب المخرجان قوي وبالعكس مثل : (بل ران) ١١٥٤
وبالعكس في جميع ما تقدم . ١١٥٤
الشين والفاء لا يدغمان مثل : أفرش جابرا ، فلا تدغم وفي الباء : اعرف بكرا ... ١١٥٥
والضاد لاستطالتها منه : أقرض لبيدا . ١١٥٥
والراء لتكرارها مثل : يغفر لكم . ١١٥٥
والصفيريات مثل : خلص نائبا . ١١٥٥
والميم لغنتها مثل : اعلم بكرا . ١١٥٥
وما تكافأ من المتقاربين فإدغامه حسن نحو : لقد تاب الله . ١١٥٥–١١٥٦

* * *

التقاء الساكنين

يحركون عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في نحو : انطَلْق . ٤١٥

(هؤلاء) يكسر على أصل التقاء الساكنين ولا يفتح كراهة اجتماع الأمثال . ٤١٦

من كره اجتماع الساكنين في نحو : دابّة والضالّين واحمارّت قلبت الألف في ذلك كله همزة . ٤٦١

جمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخر مشدد شبهوه بمداقّ ودابّة ونحوهما . ٩٤٩

* * *

باب نعم وبلى

نعم من حروف التصديق والإيجاب . ١١٥٧

وهي لتصديق ما قبلها مطلقا نفيا كان أو إيجابا . ١١٥٧

(بلى) من حروف التصديق والإيجاب ، وهي إيجاب بعد النفي عاريا من حروف الاستفهام كان أو مقرونا بها . ١١٥٧

قول الجوهري : بلى إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفي . ١١٥٨

ربما ناقضتها نعم . ١١٥٨–١١٦١

قول الأخفش (إن) بمعنى (نعم) . ١١٦١–١١٦٤

(جير) حرف عند بعضهم من حروف التصديق والإيجاب . ١١٦٤

* * *

باب الهجاء

يعرف أن الألف في آخر الاسم منقلبة عن ياء ... بالجمع . ١٠٤٥

ويكونها رابعة نحو : ملهى . ١٠٤٥

ويكون وسط الاسم أو أوله واوا نحو : الطوى واللوى والوغى والوحى . ١٠٤٥

ويتصرف الفعل منه مثل : رحيت بالرحى وعصوت بالعصا . ١٠٤٥

الإمالة تكون في ذوات الواو من ثلاثي الفعل ، فإذا وجدت فيه لم تكن دليلا على أنه من الياء . ١٠٤٥

مما تنفرد به الأسماء التثنية والجمع بالألف والتاء وبالفعل والفعلة . ١٠٤٥-١٠٤٦

يختص الفعل بأن ذلك يعرف فيه بالمضارع عاريا من العلامة . ١٠٤٦

وبإلحاق علامة التثنية فيه مثل : غزوا ورميا . ١٠٤٦

وجمع المؤنث فيه مثل : غزون ورومين . ١٠٤٦

أو في المضارع مثل : يغزوان ويرميان ويغزون ويرمون . ١٠٤٦

* * *

أحكام الهمزة في الخط

تخفف الهمزة إلى مجانس الحركة قبلها مثل : كاس وبير ومومن . ١٠٤٧
الهمزة المتحركة ليس لمجرد المد واللين . ١٠٤٧
إن كان لمجرد المد واللين وليس ألفا فيقلبها إليه وإدغامه فيها . ١٠٤٨
تقلب واواً إن كانت مفتوحة مضموما ما قبلها . ١٠٤٨
تقلب ياء إن كانت مفتوحة مكسورا ما قبلها . ١٠٤٨
حكم ما سوى ذلك . ١٠٤٨
خالف الأخفش في المكسورة المضموم ما قبلها ، وفي المضمومة المكسورة ما قبلها . ١٠٤٨

* * *

« فهرس الآيات »

الآيـــة	رقمها	الصـفـحـة
سورة الفاتحة		
﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ﴾	٦-٧	٦٨٧
* * *		
سورة البقرة		
﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم ﴾	٢٠	٨٢٩
﴿ ما بعوضة فما فوقها ﴾	٢٦	٦٠٨
﴿ عليهم الذلة ﴾	٦١	١٠٣٩
﴿ إن البقر تشابه علينا ﴾	٧٠	٩٣٧
﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾	٨٣	١٠٦٣،١٠٦١
﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾	٨٥	٥٩٨
﴿ أو كلما عاهدوا عهدا نبذه ﴾	١٠٠	٤٨٦
﴿ واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾	١٢٤	٥٩٠
﴿ كونوا هودا أو نصارى ﴾	١٣٥	٦٧٣
﴿ فاذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	٢٧٥
﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٧٤٥
﴿ ثلاثة قرؤ ﴾	٢٢٨	٩٢٦
﴿ قد ظلم ﴾	٢٣١	١١٥٤
﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾	٢٦٠	٩٣٥
﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي ﴾	٢٧١	٩٠٧،٦١٢
﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾	٢٨٤	٤٦٦
* * *		
سورة آل عمران		
﴿ من أنصاري إلى الله ﴾	٥٢	٨١٩
﴿ فبما رحمة من الله ﴾	١٥٩	٦١٤

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ ياليتني كنت معهم ﴾	٧٣	٨٠٢
﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾	٧٨	٥٠٢
﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهم ﴾	٩٠	٧٣٩
﴿ فبما نقضهم ﴾	١٥٥	٢٢٧
﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾	١٦٥	٤٦٨
﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾	١٧١	١٠٨٤
* * *		
سورة المائدة		
﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾	٦٤	٥٤١
﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾	٧١	٧٩٧
﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾	٩٥	٥٢٨
﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾	١١٧	٦٢٧
* * *		
سورة الأنعام		
﴿ سلام عليكم ﴾	٥٤	٧٤٦
﴿ أتحاجوني في الله ﴾	٨٠	٦٤٣،٦٤٢
﴿ فبهداهم اقتده ﴾	٩٠	٦٤٣
﴿ تماما على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٦٠٨
﴿ ومحياى ..... ﴾	١٦٢	٨٤٨
﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾	١٣٧	٩٤٣
* * *		
سورة الأعراف		
﴿ وما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾	١١	٥٢٧

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ سلام عليكم ﴾	٤٦	٧٤٦
﴿ وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾	١٠٢	٧٩٢
﴿ ألست بربكم ﴾	١٧٢	١١٥٧، ١١٦٠
﴿ ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾	١٧٧	٩٠٦

* * *

سورة التوبة

﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾	٢٥	٧٢٧
﴿ لقد تاب الله ﴾	١١٧	١١٥٥

* * *

سورة يونس

﴿ أتاها أمرنا ليلا أو نهارا ﴾	٢٤	٦٧١
﴿ فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون ﴾	٥٨	٤٩٣

* * *

سورة هود

﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله من رحم ﴾	٤٣	٩٩٥

* * *

سورة يوسف

﴿ وليكونن من الصاغرين ﴾	٣٢	١٠٧٤

* * *

سورة الرعد

﴿ سلام عليكم ﴾	٢٤	٧٤٦
﴿ كفى بالله شهيدا ﴾	٤٣	٨٣٠

* * *

الآيــة	رقمها	الصـفـحة
سورة ابراهيم		
﴿ ويل للكافرين ﴾	٢	٧٤٦
* * *		
سورة النحل		
﴿ سلام عليكم ﴾	٣٢	٧٤٦
* * *		
سورة الاسراء		
﴿ وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم ﴾	٢٨	١١٠١
﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾	٣٦	٩١٠
* * *		
سورة الكهف		
﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	٤١٢
﴿ نسيا حوتهما ﴾	٦١	٩٩٠
﴿ هل نجعل لك ﴾	٩٤	١١٥٤
* * *		
سورة مريم		
﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾	٤	١١٠٧
﴿ ويوم يبعث حيا ﴾	١٥	٧٢٧،٧٢٩
﴿ فإما ترين من البشر أحدا فقولي ﴾	٢٦	١١٠١
﴿ لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد على الرحمن عتيا ﴾	٦٩	٦٠٩

* * *

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة طه		
﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾	١٧	٥٩٨
﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾	٧١	٨٢٠
﴿ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ﴾	٨٩	٧٩٦
* * *		
سورة الانبياء		
﴿ قل رب أحكم بالحق ﴾	١١٢	٨٤٥
* * *		
سورة الحج		
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٨١٨
* * *		
سورة المؤمنون		
﴿ عما قليل ﴾	٤٠	٢٢٧
* * *		
سورة النور		
﴿ فاجلدوهم ثمانين جلده ﴾	٤	٧١٥
﴿ اذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾	٤٠	٨١٩
* * *		
سورة الفرقان		
﴿ وإن كاد ليضلنا عن آلهتنا ﴾	٤٢	٧٩٢
* * *		
سورة النمل		
﴿ قال أتمدونني بمال فما اتاني الله خير مما اتاكم ﴾	٣٦	٦٤٢
﴿ وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم ﴾	٨١	١٠٧١

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة القصص		
﴿ سلام عليكم ﴾	٥٥	٧٤٦
* * *		
سورة الروم		
﴿ من قبل ومن بعد ﴾	٤	١٠٣٩
﴿ أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ﴾	٩	٤٨٦
﴿ وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم ﴾	٣٥	١٠٧١
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٥٣١
* * *		
سورة فاطر		
﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾	٢٨	٥٩١
* * *		
سورة يـٰس		
﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾	٤٠	٣٢٥
* * *		
سورة الصافات		
﴿ قل نعم ﴾	١٨	١١٥٤
* * *		
سورة صٓ		
﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾	٦	٧٩٨
﴿ إنا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾	٤٤	٩٠٥،٩٠٦
﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	٤٤	٩٠٦
* * *		

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الزمر		
﴿ سلام عليكم ﴾	٧٣	٧٤٦
* * *		
سورة غافر		
﴿ لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع إلى إله موسى ﴾	٣٦، ٣٧	٤٦٦، ٨٠٧
﴿ أفلم يسيروا في الأرض ﴾	٨٢	٤٨٦
* * *		
سورة الشورى		
﴿ وإنك لتهدي إلى صراط الله ﴾	٥٢	٦٨٧
* * *		
سورة الزخرف		
﴿ لجعلنا لمن يكفر لبيوتهم سقفا ﴾	٣٣	٦٨٩، ٦٩١
﴿ أفلا تبصرون أمن أنا خير ﴾	٥١	١١٦١
* * *		
سورة النجم		
﴿ وإن ليس للإنسان إلى ما سعى ﴾	٣٩	٧٩٥
* * *		
سورة القمر		
﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾	١٢	١٠٠٧
﴿ كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾	٢٠	٩٣٦
* * *		

الآيـــة	رقمها	الصـفـحـة
سورة الرحمن		
﴿ ذواتا أفنان ﴾	٤٨	٣٦٨
* * *		
سورة الواقعة		
﴿ فظلتم تفكهون ﴾	٦٥	٧٦٩
﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾	٩٠-٩١	٢٢٥
* * *		
سورة الحديد		
﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾	٢٣	٤٨١
* * *		
سورة المجادلة		
﴿ قد سمع ﴾	١	١١٥٤، ١١٥٦
* * *		
سورة الحشر		
﴿ لكيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾	٧	٤٨١
* * *		
سورة الصف		
﴿ من أنصاري إلى الله ﴾	١٤	٨١٩
* * *		
سورة الجمعة		
﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ﴾	٥	٩٠٦
* * *		

الآيـــة	رقمها	الصـفـحة
سورة الملك		
﴿ ولقد زينا ﴾	٥	١١٥٦
﴿ إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ﴾	١٩	٤٧١
* * *		
سورة الحاقة		
﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾	١،٢	١١٠٦
﴿ أعجاز نخل خاوية ﴾	٧	٩٣٦
* * *		
سورة نوح		
﴿ يغفر لكم ﴾	٤	١١٥٥
* * *		
سورة المزمل		
﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾	٨	٧١٤
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	٧٩٥
* * *		
سورة النبأ		
﴿ إن للمتقين مفازا . حدائق وأعنابا ﴾	٣١،٣٢	٦٨٧
﴿ يا ليتني كنت ترابا ﴾	٤٠	٨٠٥
* * *		
سورة المطففين		
﴿ بل ران ﴾	١٤	١١٥٤
* * *		

الآيـــة	رقمها	الصـفـحـة
سورة الأعلى		
﴿ بل تؤثرون ﴾	١٦	١١٥٤
* * *		
سورة البلد		
﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ﴾	١٤،١٥	٩١٦
* * *		
سورة الشمس		
﴿ والشمس وضحاها ﴾	١	٨٦٧
﴿ قد أفلح من زكاها ﴾	٩	٨٦٧
* * *		
سورة الضحى		
﴿ والضحى ﴾	١	١١٤٧
* * *		
سورة العلق		
﴿ لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾	١٥،١٦	٦٨٧
﴿ لنسفعن بالناصية ﴾	١٥	١٠٧٤
* * *		
سورة القدر		
﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٨٣٦،٨٣٩
* * *		
سورة الإخلاص		
﴿ هو الله أحد ﴾	١	٦٢٢،٧٤٩

★ ★ ★

« فهرس الأحاديث »

الحديث	الصفحة
أفضل ما قلته والنبيون من قبلي لا إله إلا الله	٧٤٨
إن قعر جهنم لسبعين خريفا	٨٠٤،٨٠٣،٨٠١
صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجدات	٩٢٩
قوموا فلأصل لكم	٤٩٢
كن أبا خيثمة فكانه	٦٣٢
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت	٩٠٧

★ ★ ★

« فهرس أقوال العرب والأمثلة »

	رقم الصفحة
أبوت الرجل .	٣٦٧
أتت الناقة على مضربها .	٢١٥،٢١٤
أجدك لا تفعل كذا .	٧٠٤
ادخلوا الأول فالأول .	٧٢٧
استوى الماء والخشبة .	٢٤١
أصبحتم كم تنامون أو أمسيتم كم تتجرون .	٧٦٩
أطرق كرا .	٩٥٢
افتد مخنوق .	٩٥٢
أكلوني البراغيث .	٨٨٧
اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ .	٨١٦
إن في ألف درهم لمضربا .	٢١٣
برئت إليك من خمس وعشرى النخاسين .	١٠٣٢
جاء البرد والطيالسة .	٢٤١
جاء زيد عليه جبة وشي .	٧٣٨،٧٣٧
جاءني أخك ، ورأيت أخك ومررت بأخك .	٣٥١
جئت بلا زاد .	٥٢٧
خطرت على زيد وخطرت على عمرو .	٢٥٣،٢٢٠
رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم .	٨٢٤،٨٢٣
رجل خير من امرأة .	٣١٧
رجل سيفان .	٣٩٨
رحبتكم الطاعة .	٦٩٧،٦٩٥
عسى الغوير أبؤسا .	٩٥٢
عصوت بالعصا .	٥٤٩
على التمرة مثلها زبدا .	٧٧٣،٧٥٧
عليكم سلام .	٧٥٦
عندي درهم ونصفه .	٢٥٠

رقم الصفحة

غضبت من لا شيء .	٥٢٧
قال فلانة .	٥٧٩
قام الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان .	٣٣٣
قمت وأصك عينه .	٧٣٦
كلمته حتى يأمر لي بشيء .	٨٣٦
لا تأكل السمك وتشرب اللبن .	٢٥٨،٢٥٧
لتوضع في تجارتك .	٤٩٢
لهم ويل .	٧٥٦
ليس خلق الله مثله .	٧٧٢
م الله .	٣٦٢
ما أنا بالذي قائل لك سوءاً .	٦٠٨
ما تأتينا فتحدثنا .	٢٥٧
مررت بماء قعدة رجل .	٧٢٩
مررت زيدا .	٦٩٨،٢٢٠
من ربي إنك لأشر .	٨١٦
من كذب كان شرا له .	٢٩٣
هذا تراب هذا الإناء .	٢٥٠
وقع أمر فجأة .	٧٢٩

* * *

« فهرس الأمثال »

	رقم الصفحة
بألم ما تُخْتِنَنَّه .	١١٠٠
بجهد ما يبلغن .	١٠٩٩
بعين ما أرينك .	١١٠٠
دقك بالمنحاز حب الفلفل .	١٠٩٢
شر أهر ذا ناب .	٧٤٥
شر ما جاء بك إلى مخة عرقوب .	٦٤٠
فالج بن خلاوة .	٢٥٨
لا لعا له .	١٠١٨
مكره أخاك لا بطل .	٣٧٦

* * *

« فهرس الأبيات الشعرية »

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وقال الله قد يسرت جندا هم الأنصار عرضتها اللقاء	الوافر	حسان بن ثابت	٦٨٢
إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء	الوافر	الربيع بن ضبع الغزاري	١٠٠٩
إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء	الوافر	الربيع بن ضبع الغزاري	٧٦٦
إذا أثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضه الثناء	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٠٩٣
ما إن رأيت ولا أرى في مدتي كجوارى يلعبن بالصحراء	الكامل	مجهول	٤٢٣
فالشوب ينفض صبغه فيما يليه من الثياب	مجزوء الكامل	مجهول	٦٧٤
وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا	الطويل	رجل من بني سعد	٨٩٩،٨٠٣
فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا	الوافر	جرير	١٠٤٤
ليس إياى وإيا ك ولا نخشى رقيبا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٦٣٣
يا هند لا تنكحي بوهة عليه عقيقته أحسبا	المتقارب	مختلف فيه	٧٠٠
كأنك لم تسبق من الدهر ليلة إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب	الطويل	أحد بني فقعس وقيل غيره	٢١٥
فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه	الطويل	الأخطل	٤١٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب	الطويل	علقمة الفحل	٣٢٧
فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب	الطويل	كعب الغنوى	٨٠٦،٢٢٣
كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب	البسيط	بعض الغزاريين	٧٠٢
أردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب	البسيط	ابن عنمه	٤٧٨
وقد جعلت قلوص ابني سهيل من الأكوار مرتعها قريب	الوافر	رجل من بني بحتر ابن عنود	٨٢٦
عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب	الوافر	هدبة بن الخشرم	٩٧٣،٩٧٠
هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب	الكامل	مختلف فيه	١٠٠٤
لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب	المنسرح	عبد الله بن قيس الرقيات	٤٢٣
وظل لثيران الصريم غماغم يداعسها بالسمهري المعلب	الطويل	امرؤ القيس	٥٥٨
فما سودتني عامر عن قرابة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب	الطويل	عامر بن الطفيل	٤٢٥
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب	الطويل	مختلف فيه	١١٤٨
كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب	البسيط	أبو نواس	١٠٦٢
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يااللكهول وللشبان للعجب	البسيط	مجهول	٩٦١

البيت	البحر	القائل	الصفحة
سراة بني أبي بكر تساموا على كان المسومة العراب	الوافر	مجهول	٧٦٦
بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفا بالباب	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٨٣٣
ربما أوفـيت في علـم ترفعـن ثوبي شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	١١٠٢
أفي الولائم أولادا الواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات	البسيط	مجهول	١٠٩٧
وجامل خَوعٌ من نيبه زجر المعلى أصلا والسفيح	السريع	طرفة بن العبد	٩٣٥
قد كان من طول البلى أن يمصحا	رجز	رؤبة بن العجاج	٩٧٣
وكأن سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٢٧٨
من صدعـن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح	مجزوء الكامل	سعد القيسي	٨٩٧
يالعطافنـا ويالريـاح وأبي الحشرج الفتى النفاح	الخفيف	مجهول	٩٦٢
فكان وإياها كحران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	الطويل	كعب بن جعيل	٦٤١
اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٨٠٠،٨٠٢ ٨٠٤
لالا أبوح بحب بثنة إنها أخذت عليّ مواثقا وعهودا	الكامل	جميل بثينة	٦٧٧
يديان بيضاوان عند محلم قد يمنعانك أن تضام وتضهدا	الكامل	مجهول	٣٦٧
فزججـتها بمزجـة زج القلوص أبي مزادة	مجزوء الكامل	مجهول	٩٤٣

البيت	البحر	القائل	الصفحة
كا للذ تزبّى زبية فاصطيدا	الرجز	رجل من هذيل	٦٠١،٦٠٣
تألى ابن أوس حلفه ليردني / على نسوة كأنهن مفائد	الطويل	زهد الفوارس	٨٦٥
فما كل مبتاع ولو سلف صفقه / براجع ما قد فاته برداد	الطويل	الأخطل	٤٢١
وإن الذي حانت بفلج دماؤهم / هم القوم كل القوم يا أم خالد	الطويل	الأشهب بن رميلة	٦٠٤
أخي ثقة لا ينثني عن ضريبة / إذا قلت مهلا قال حاجزه : قد	الطويل	طرفة بن العبد	٤٩١
ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى / وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٤٧٢
سوى أبك الأدنى فإن محمدا / على كل حال يا ابن عم محمد	الطويل	مجهول	٣٥٢
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا / إلى حمامتنا أو نصفه فقد	البسيط	النابغة الذبياني	٧٨٦
ردت عليه أقاصيه ولبده / ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأد	البسيط	النابغة الذبياني	٤٢٥
لعل الله يمكنني عليها / جهاراً من زهير أو أسيد	الوافر	خالد بن جعفر	٨٠٦
شلت يمينك إن قتلت لمسلما / حلت عليك عقوبة المتعمد	الكامل	عاتكة العدوية	٧٩٣
وقتيل مرة اثأرن فإنه / فرع وأن أخاهم لم يضهد	الكامل	عامر بن الطفيل	٨٦٥
أفد الترحل غير أن ركابنا / لما تزل برحالنا وكأن قد	الكامل	النابغة الذبياني	٤٩٠
قدني من نصر الخبيبين قدي	الرجز	مختلف فيه	٦٤٦

البيت	البحر	القائل	الصفحة
من يكدني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٥١٩
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادهـا	المتقارب	الأعشى	١١٠٩
وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد	المتقارب	مختلف فيه	٧٧٠
لو عصر منها البان والمسك انعصر	الرجز	أبو النجم العجلي	٤٢٠
أيها الفتيان في مجلسنا جردوا منها ورادا وشقر	الرمل	طرفة بن العبد	١٠٣٤
فلما رأى أن ثمر الله ماله وأثل موجودا وسد مفاقره	الطويل	النابغة الذبياني	٧٩٥
فألفيته يوما يبير عدوه ومجر عطاء يستخف المعابرا	الطويل	النابغة الذبياني	٤٧١
فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	الطويل	مختلف فيه	١٠٠٣
لقائل : يا نصر نصر نصرا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٦٧٦
واللذِ لو شاء لكنت صخرا أو جبلا أصم مشمخرا	الرجز	قائله مجهول	٦٠١
فيا الغلامان اللذان فرا إيا كما أن تكسبانا شرا	رجز	مجهول	٩٥١
لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا	الرجز	مجهول	٤٧٩
أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٧٦٨
ربما الظاعن المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهارى	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٨٢٥
فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	الطويل	تأبط شرا	٩٧٢

البيت	البحر	القائل	الصفحة
لئن كان إياه لقد حال بعدنا			
عن العهد الإنسان قد يتغير	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٣٤
وان كلابا هذه عشر أبطن			
وأنت بريء من قبائلها العشر	الطويل	مختلف فيه	١٠٥٦
إذا مات منهم سيد سرق ابنه			
ومن عضةٍ ما ينبتن شكيرها	الطويل	مجهول	١٠٩٩
وإنني حيثما يثني الهوى بصري			
من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور	البسيط	ابراهيم بن هرمة	٣٥١
ومر دهـر على وبـار			
فهلـكت جهـرة وبـار	مجزوء البسيط	الأعشى	٩٩١
أخو رغائب يعطيها ويسألها			
يأبى الظلامة منه النوفل الزفر	البسيط	أعشى باهلة	٩٨٨
وما نبالي إذا ماكنت جارتنا			
ألا يجاورنـا إلاك ديـار	البسيط	مجهول	٦٤١
ألم يخز التفرق جند كسرى			
ونفخوا في مدائنهم فطاروا	الوافر	القطامي	٤٢٠
وكنت به أكني فأمسيت كلما			
كنيت به فاضت دموعي على نحري	الطويل	العتبي	٧٦٨
وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه			
تشوف أهل الغائب المنتظر	الطويل	عروة الصعاليك	٥٢١
إلا طعان ألا فرسان عادية			
الا تجشؤكم عند التنـانير	البسيط	حسان بن ثابت	١٠٠٠
هن الحرائر لا ربات أحمرة			
سود المحاجر لا يقرأن بالسور	البسيط	مختلف فيه	٨٣٠
نصف النهار الماء غامره			
ورفيقه بالغـيب ما يدري	الكامل	الأعشى	٧٣٤،٧٣٦
ولنعم حشو الدرع أنت إذا			
دعيت نزال ولج في الذعر	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٤٤٣

البيت	البحر	القائل	الصفحة
يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول القبور	الرجز	العجاج	١٠٨١
لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى	بحر الرمل	عدى بن زيد العبادى	٨٢٧
ان العجوز خبة جروز تأكل ليلة قفيزا	الرجز	مجهول	٨٠٣،٨٠١ ٨٠٤
فيارب مكروب كررت وراءه وطاعنت عنه الخيل حتى تنسفا	الطويل	امرؤ القيس	٨٢٠
ورمل كأوراك العذارى قطعته إذا جللته المظلمات الحنادس	الطويل	ذو الرمة	٧٥٣
تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس	البسيط	مختلف فيه	٨٦٨
ألا أذن فما أذكرت ناسي ولا لينت قلبا وهو قاسي	الوافر	المتنبي	١٠٧٢
أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس	الكامل	المرار بن سعيد الفقعسي	٩١٥
بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها	الطويل	ابن أحمر الباهلي	٧٦٥
بلى إنها تعفى الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي	الطويل	أبو خراش الهذلي	٥٨١
قعيدك ألا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا	الطويل	متمم بن نويره	٨٦٣
أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا	الوافر	المرار الفقعسي	٨٨١
يا ليت أيام الصبا رواجعا إذ كنت في وادي العقيق راتعا	الرجز	مختلف فيه	٨٠٢

البيت	البحر	القائل	الصفحة
كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه	الرمل	عبد الله بن كريز	٩٤٢
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع	الطويل	النابغة الذبياني	١٠٣٨،٤٤٦
ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها	الطويل	مختلف فيه	٨٢٧
أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع	البسيط	العباس بن مرداس	١٠٩٧
فلا تطمع أبيت اللعن فيها فمنعكها بشيء يستطاع	الوافر	مختلف فيه	٨٣١
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	الرجز	مختلف فيه	٥٢٢
وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع	الوافر	مجهول	٧٧٦
سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٨٤٨
فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إلي ثم تصدعوا	الوافر	عبدة بن الطبيب	٥٨٣
لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	الكامل	النمر العكلي	٧٦٠
لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع	السريع	مختلف فيه	١٠٠٣
إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٧٥٢،٧٥١
كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا	الرجز	محمد بن ذؤيب الفقعسي	٨٠٣،٨٠١ ٨٠٥،٨٠٤
للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف	الوافر	ميسون الكلبية	٤٧١،٤٦٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
نذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق	الكامل	كعب بن مالك الأنصاري	١٠١٦
كأن أيديهن بالقاع القرق أيدى جوار يتعاطين الورق	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٢٥
عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ	٥٩٨
أنوار سرع ماذا يا فروق وحبل الوصل منتكث حذيق	الوافر	مختلف فيه	٤٢١
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	٩٧١
رحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طورا وترتقي	الطويل	امرؤ القيس	٨١٧
وقاتم الأعماق خاوى المخترق	رجز	رؤبة بن العجاج	٢٧٦
إليك حتى بلغت إياكا	رجز	حميد الأرقط	٣١١
اطلب أبا نخلة من يأبوكا إنا سألنا عنك من يعزوكا الى أب فكلهم ينفيكا	الرجز	مختلف فيه	٣٦٨
أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك	الطويل	هند بنت عتبة	١٠٩٦
كأن بين فكها والفك فأرة مسك ذبحت في سك	الرجز	مختلف فيه	٣١٠
في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل	البسيط	الأعشى الكبير	٧٩٤
وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل	الرمل	لبيد بن ربيعة	١٠٦٩
كأن الفتى لم يعر يوما اذا اكتسى ولم يك صعلوكا إذا ما تمولا	الطويل		٢١٦
ولم يك في بؤس إذا بات ليلة يناغي غزالا ساجى الطرف أكحلا	الطويل	جابر الطائي	

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا	الكامل	الأخطل	٦٠٣، ٦٠٥
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها أطفالها	الكامل	الأعشى	٨٨١
فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها	المتقارب	عامر الطائي	٥٨٦
رأى الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولا	الكامل	محمود الوراق	٢٧١
وداهية من دواهي المنو ن يرهبها الناس لا فالها	الكامل	مختلف فيه	١٠٩٥
ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله	الطويل	رجل من بني عامر	٦٣٧
فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٨٣٣، ٨٨٩
فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٧٩٦، ٨٥٦ ٨٦١
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٦
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال	الطويل	امرؤ القيس	٨٦٦
ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل	الطويل	امرؤ القيس	٩٩٨
ويوما على ظهر الكثيب تعذرت عليّ وآلت حلفة لم تحلل	الطويل	امرؤ القيس	١٠٨١
تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٥
نعاء جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والأصل	الطويل	الكميت	٤٤٥

البيت	البحر	القائل	الصفحة
كمنيه جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي	الوافر	زيد الخير «الخيل»	٦٤٤
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال	الوافر	لبيد بن ربيعة	٧٢٨
بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهـن عن المقيـل	الوافر	المرار التميمي	٩١٧،٩١٦
كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	الرجز	خطام المجاشعي	٩٢٤
ودقك المنحاز حب الفلفل	الرجز	الليث	١٠٩٢
ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذاك الدهر حالا بعد حال	الرمل	عدى بن زيد العبادى	٧٦٧
أقبلن من ثهلان أو وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم	الرجز	جرير	٦٨٣
فيوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وراق السلم	الطويل	مختلف فيه	٧٩٩
ولولا رجال من زرام أعزة وآل سبيع أو أسوُك علقما	الطويل	الحصين المرى	٤٧٠
كلا يومي أمامة يوم صد وإن لم تأتها إلا لماما	الوافر	جرير	٤١٣
أكثرت في العذل ملحا دائما لا تعذلن إني عسيت صائما	الرجز	أمية بن أبي الصلت	٩٧١
لولاكما لخرجت نفساهما	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٣٦
إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما	رجز	مختلف فيه	٩٥١
كفاك كف لا تليق درهما جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما	الرجز	قائله مجهول	٦٠٢

البيت	البحر	القائل	الصفحة
يحسبه الجاهل ما لم يعلما			
شيخا على كرسيه معمما	الرجز	مختلف فيه	١١٠١
تراه وقد فات الرماة كأنه			
أمام الكلاب مصغي الخد أصلم	الطويل	أبو خراش الهذلي	٤٢٢
لقد كان في حول ثواء ثويته			
تقضي لبانات ويسأم سائم	الطويل	الأعشى	٨٥٤،٨٥٣ ٨٥٥
واني لقوام مقاوم لم يكن			
جرير ولا مولى جرير يقومها	الطويل	مختلف فيه	١١٤٩
وان أتاه خليل يوم مسألة			
يقول لا غائب مالي ولا حرم	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٥٢١
تمرون الديار ولم تعوجوا			
كلامكم عليّ إذن حرام	الوافر	جرير	٦٩٨،٢٢١
لقد ولد الأخيطل أم سوء			
على باب استها صلب وشام	الوافر	جرير	٥٧٩
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه			
مولى المخافة خلفها وأمامها	الكامل	لبيد بن ربيعة	١١٤٤
يصبح عطشان وفي البحر فمه	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣٦٣
في ليلة يحبها الطعام	الرجز	مجهول	٦٣٨
جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه			
سريعا وإلا يبد بالظلم يظلم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٤٥٥
هما نفثا في فيّ من فمويهما			
على النابح العاوي أشد رجام	الطويل	الفرزدق	٥٤٨
ثلاث مئين للملوك وفى بها			
ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	الطويل	الفرزدق	٩٣٠
قالت بنو عامر : خالوا بني أسد			
يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام	البسيط	النابغة الذبياني	٥٨٣
يا شاة من قنص لمن حلت له			
حرمت علي وليتها لم تحرم	الكامل	عنترة بن شداد	٦١٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
حتى إذا ما أخرجت من فمه	الرجز	مختلف فيه	٣٧٩
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا	البسيط	مختلف فيه	٩٠٤
فلا تحزنك أيـــام تولى تذكرهــا ولا طير أرنــا	الوافر	يزيد بن النعمان الأشعري	٩٣٦
فما ان طبنا جبن ولكن منايانــا ودولــة آخرينــا	الوافر	مختلف فيه	٨٩٨
أما طرقت رحال القوم ليلى فأجدر مثل ذلك أن يكونا	الوافر	مجهول	٨٩٤،٨٩٢
ويقلــن شيبــا قد علا ك وقد كبرت فقلت انه	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١١٦٣،١١٦١
في حلقكم عظم وقد شجينا	الرجز	مختلف فيه	٣٢٨
لها ثنايا أربــع حسان وأربـــع فثغرهــــا ثمان	الرجز	مجهول	٩٢٩
فإن لا يكنها أو تكنه فانه أخوها غذته أمه بلبـانها	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٦٣٢
ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان	الطويل	مختلف فيه	١٠٤٠،٤١٥
جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين	الخفيف	الحريري	٢٩٧
أنى جزوا عامرا سوأى بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحزن	البسيط	الأفنون التغلبي	١٠٦٢
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان	البسيط	مختلف فيه	٥٢٤،٥٢٣
أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنــا تدان	الوافر	جحدر الحنفي	١١٦١،١١٦٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
نعم وترى الهلال كما أراه ويعلو بالنهار كما علاني	الوافر	جحدر الحنفي	١١٦٠،١١٦١
فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين	الوافر	مختلف فيه	٥٤٢
وكل أخ مفارقه أخــوه لعمر أبيك إلا الفرقـدان	الوافر	مختلف فيه	١٠٧٨
من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالـود عنـي	الوافر	مجهول	٩٥٢
حتى رمى مجهوله بالأجنن	رجز	رؤبة بن العجاج	١٠٥٧
قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديـنـي	الرجز	مجهول	٦٩٦
أيها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني	الرمل	مجهول	٦٤٥
أيها المنكح الثريا سهيـلا عمرك الله كيف يلتقيان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٨٦٣
إن أباهـا وأبـا أباهـا	الرجز	مختلف فيه	٣٧٧
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي	الطويل	يزيد الثقفي	٨٣٥
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	الطويل	مختلف فيه	٣٩٢
وليس المال فاعلمـه بمال وإن أنفقتـه إلا الـذي تنال به العلاء وتصطفيه لأقـرب أقربـيك وللصفـيّ	الوافر	مجهول	٦٠١

* * *

« فهرس الأعلام »

الأخفش : ٣٢٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٤٢ ، ٨٩٤ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٩٣ ، ١٠٢٧ ، ١٠٤٨ ، ١١٤١ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٤ .

ابن الأعرابي : ٢٢٠ ، ٦٩٨ .

الأعشى : ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ١١٠٩ .

الأعلم : ٣٥٧ .

امروء القيس : ٧٠٠ .

ابن بابشاذ : ٣٦٣ ، ٩٨٠ ، ٩٨٦ .

ابن الباذش : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ .

أبو بكر الصديق : ٢٩٦ .

ثابت الأندلسي : ٦٩٥ .

ثبير : ١٩١ .

ثعلب : ٢٤٦ .

جرير : ٦٨٣ .

جميل : ٦٧٧ .

الجرمي : ٩٩٣ .

ابن جني : ٢٢٥ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢١ ، ٤٤٢ ، ٥٢٠ ، ٦٩٦ .

الجوهري : ١١٥٨ ، ١١٥٩ .

أبو حاتم السجستاني : ١٠٢٣ .

بنو الحارث بن كعب : ٣٣٣ .

الحريري : ٢٩٧ .

حسان بن ثابت : ٦٨٢ .

الحسن البصري : ٦٧٢ .

أبو حنيفة : ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٧٨ .

الخدب : ٧٧٣ .

ابن خروف : ٦٨٠ .

الخليل : ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٦١٦ ، ٩٥٧ ، ١١٠٣

ابن درستويه : ٤٠٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ .

الرشيد : ٨٠٥ .

رضوى : ١٩١ .

أبو زبيد الطائي : ٥١٩ .

الزبيدي : ٣٧٧ ، ١١١٧ .

الزجاج : ٦٤٧ .

الزجاجي (أبو القاسم) : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٤٤ ، ٤٨٦ ، ٧٠٩ ، ٧٥٢ ، ٧٨٥ .

الزمخشري : ٤٨٧ ، ٦٧٨ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ١٠٨٥ .

زهير بن أبي سلمى : ٥٢٠ .

أبو زيد الأنصاري : ٩٨٣ .

ابن السراج : ٢٦٥ ، ٤٥٧ ، ٧٨٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ .

ابن السكيت : ٣٧٩ ، ١١٢٩ .

السهيلي : ٣٦٠ ، ٤٦٢ ، ٧٩٩ .

سيبويه : ٢٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٤٨ ، ٥٧٢ ، ٥٧٩ ، ٦٠٠ ، ٦١١ ، ٦١٦ ، ٦٣١ ، ٦٣٦ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٩٢ ، ٧٠٢ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٧ ،

٧٩٧ ، ٨٠٧ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ،
٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٣٥ ،
٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٥٩ ،
٨٦٦ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ،
٨٩٢ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٩٠٧ ، ٩٢٦ ،
٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٧ ،
٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٩ ،
٩٨٢ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٩ ، ٩٩٣ ،
٩٩٤ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠١٧ ، ١٠١٩ ،
١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ،
١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ،
١٠٣٣ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ،
١٠٧٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٨ ،
١١٠٠ ، ١١٠٣ ، ١١١٤ ، ١١١٧ ،
١١١٨ ، ١١٢٤ ، ١١٤١ ، ١١٥٩ ،
١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ .
السيرافي : ٦٩١ ، ٨٧٩ ، ٩٦٣ .
ابن سيرين : ٦٧٢ .
الصيمرى : ٢٥٩ ، ٨٩٢ .
ابن طاهر الخدب : ٢٤٥ ، ٧٧٣ .
ابن الطراوة : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ،
٧٥٤ ، ٨٠٤ ، ١١٥٩ .
ابن طلحة : ١٩٩ ، ٢٦٥ ، ٨٥٨ .
ابن أبي العافية : ٣٥٧ .
ابن عامر : ٩٤٤ .
ابن عباس : ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ .
أبو عبيد القاسم بن سلام : ١١٦٤ .
عبدة بن الطيب : ٤١٢ .
أبو عبيدة معمر بن المثنى : ١١٦١ ، ١١٦٢ ،
١١٦٣ .
أبو علي الرندى : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠ .
العماني : ٨٠١ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ .
عمر بن الخطاب : ٢٩٦ .
أبو عمرو بن العلاء : ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ .
الفارسي أبو علي : ١٩٨ ، ٢٦٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٨ ،
٤٥٢ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١٩ ، ٥٤٥ ،
٥٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٧٣ ، ٦٧٧ ، ٧٣٨ ،
٧٦٣ ، ٧٩٩ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨٢٣ ،
٨٢٤ ، ٨٤٤ ، ٨٧٩ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ،
٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٥٠ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ،
٩٨٦ ، ١٠١٩ ، ١٠٣٧ ، ١٠٨٠ ، ١١١٤ .
الفراء : ٣٤٤ ، ٣٧٦ .
أبو القاسم بن الرماك : ٧٩٩ .
القالي : ٣٧٧ .
الكسائي : ٦٠٦ .
ابن الكلبي : ٣٧٧ .
ابن كيسان : ٦٧٨ ، ٧٧٤ .
المازني : ٣٢٣ ، ٣٥٤ ، ٤٥٢ ، ٩٥٨ ، ٩٩٤ .
المبرد : ٤٠٦ ، ٥٠٢ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،
٥١٠ ، ٥١١ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٧٧٤ ، ٨١٦ ،
٨٦٧ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٨ ، ٩٠٧ ،
٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٩٤ ،
١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢٠ ،
١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٣٣ .
المتنبي : ١٠٧٢ .
ابن ملكون : ١٩٨ ، ٦٩١ ، ١٠١٩ .
المهدى : ٨٠٥ .
أبو موسى الجزولي (المؤلف) : ١٩١ ، ٢٠١ ،
٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ،
٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،
٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ ،
٢٩٩ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ،
٣٤٣ ، ٣٨٧ ، ٤٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،
٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٥٢٢ ،
٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ،
٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٥٩٩ ، ٦٢٥ ، ٦٣٩ ،

٦٤٣ ، ٦٤٧ ، ٦٥١ ، ٦٦٨ ، ٦٩٠ ،
٦٩١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ،
٧١٧ ، ٧٣٧ ، ٧٤٥ ، ٧٥٢ ، ٧٥٤ ،
٧٥٥ ، ٧٦٣ ، ٧٧٢ ، ٧٧٨ ، ٧٨٨ ،
٧٩٩ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٦ ، ٨٢٥ ،
٨٤٠ ، ٨٤٤ ، ٨٥٧ ، ٨٦٤ ، ٨٧٤ ،
٨٨٧ ، ٩٤٥ ، ٩٤٩ ، ٩٥٧ ، ٩٩٦ ،
١٠٠٦ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٦ ، ١٠٣١ ،
١٠٣٣ ، ١٠٤٢ ، ١٠٦٨ ، ١١١٦ ،
١١٥٠ .
أبو نواس : ١٠٦١ .
هذيل : ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٨ ، ١١٢٠ .
الوقشي : ٨٢٤ ، ٨٢٥ .
أبو يوسف : ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٧٨ .
يونس : ٤٥٢ ، ٧٩٩ ، ٩٤٢ ، ٩٦٧ ، ١٠٢٨ .

* * *

« فهرس الكتب الواردة في المتن »

الأصول لابن السراج : ٧٨٢ .

الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال للشلوبين : ٣٢١ .

الأوسط للأخفش : ٩٨٣ .

الإيضاح العضدى للفارسي : ١٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٨٤٤ ، ٩٤٠ .

البارع للقالي : ٣٧٧ .

التذكرة للفارسي : ٩٥٠ .

التوطئة للشلوبين : ٤٥٩ .

الجمل للزجاجي : ٢٦١ .

الخصائص لابن جني : ٢٢٥ ، ٢٩٢ .

الدلائل لثابت الأندلسي : ٦٩٥ .

الزيادة على البارع للزبيدي : ٣٧٧ .

شرح الإيضاح : ٩٠٦ .

الفرخ للجرمي : ٩٩٣ .

الفصيح لثعلب : ٢٤٦ .

الكتاب لسيبويه : ٣٦٤ ، ٥١٠ ، ٨٨٨ ، ١٠٨٦ .

كتاب الزمخشرى فى القرآن (يعني الكشاف) : ٤٨٧ .

كتاب طرر الاخفش على الكتاب : ٩٨٣ .

لحنْ العامة للزبيدى : ١١١٧ .

اللغات لأبي زيد : ٩٨٣ .

المفصل : ٧٣٧ ، ١٠٨٥ .

* * *

« فهرس المراجع »

أولا : المخطوطات :

- اتحاف ذوي الاستحاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، تأليف : محمد بن أحمد ابن محمد بن غازي ، تحقيق : أحمد عبد الله الدويش . رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ /١٤٠٦ هـ .
- أحرف الجواب في اللغة العربية ،رسالة مقدمة من صالح بن سليمان العميرلنيل درجة الماجستير من جامعة الرياض ، كلية الآداب قسم اللغة العربية .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي ، نسخة فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام التالية (١٣٧٨ ، ٧٨٨٢) مصورة عن نسخة القاهرة (٥٦٢٤) .
- ابن السراج النحوي ، آراؤه النحوية والصرفية مع تحقيق كتاب الأصول المنسوب إليه ، رسالة مقدمة من عبد الحسين محمد الفتلي لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- الأغفال ، لأبي علي الفارسي ، منه مصورة فلمية في قسم المخطوطات في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، رقم ٨٧٣٢ ف .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، مصورة د : عياد الثبيتي ، عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠) .
- الإنتصار لابن ولاد ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٩ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ .
- البديع في علم العربية ، تأليف : المبارك بن محمد بن الأثير ، تحقيق : صالح حسين العائد ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ /١٤٠٦ هـ .
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع السبتي ،رسالة دكتوراه تقدم بها د .عياد بن عيد الثبيتي ، إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ .
- التخمير شرح المفصل في صفة الإعراب ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦١٧ هـ ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

- تذكرة النحاة ، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي ، الجزء الثاني فقط الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٤) .
- التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، نسخ فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام الآتية على الترتيب (٧٣٢٩ ، ٧٣٢٣ ، ٧٣٢٤ ، ٧٣٢٥ ، ٧٣٢٦ ، ٥٩٩٤) الأجزاء ٣ ، ٤ ، ٥ .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد ، للدماميني القسم الأول ، رسالة تقدم بها محمد بن عبد الرحمن المفدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٣٩٦ هـ .
- التعليقة على المقرب ، تأليف : بهاء الدين بن النحاس ، النسخة الأزهرية رواق المغاربة ٤٩٤٧ .
- تلخيص أخبار النحويين واللغويين ، لأحمد بن عبد القادر ، تاج الدين بن مكتوم ت ٧٤٩ هـ ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ٢٦٩ تيمور .
- التيمورية (الجزولية نسخة تيمور) قام بنسخها ونقلها ناصر بن عبد الله الطريم في أول رسالته الشرح الصغير للشلوبين التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
- ثمار الصناعة في علم العربية ، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري ، رسالة تقدم بها محمد بن خالد الفاضل لنيل درجة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية .
- الجزولية ، لأبي موسى الجزولي نسخة مكتبة القرويين بفاس رقم ١٣٦٦ ، ومنها صورة فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم المخطوطات ٥٧٧٨ ف .
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٨١٣ قراءات على نسخة مكتبة مراد ملا بتركيا رقم ٧ ، وهي نسخة نفيسة بخط طاهر بن غلبون .
- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ، رسالة ماجستير تقدم بها حماد محمد الثمالي إلى جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢ .
- شرح الألفية ، للشاطبي ، نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (٨٠٣٨) مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، نسخة دار الكتب المصرية ، مصورة الدكتور : محمد بن عبد الرحمن المفدى .
- شرح الجزولية ، للأبذي ، تحقيق : د . سعد حمدان الغامدي ١٤٠٦ هـ ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، مكة المكرمة .

- شرح الجمل ، للأستاذ أبي الحسن علي بن محمد بن خروف الحضرمي الاشبيلي مصورة . عياد الثبيتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم (٣٠٤) .
- شرح الجمل ، لابن بابشاذ ، مصورة عن نسخة مكتبة فيض الله باستانبول .
- شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، تحقيق : صالح بن حسين العائد ، رسالة ماجستير ١٤٠٢ هـ ، مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالرياض .
- الشرح الصغير على المقدمة الجزولية ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : الشيخ ناصر بن عبد الله الطريم ١٤٠٢ هـ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالرياض .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦ - ٢٠٠) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .
- شرح كتاب سيبويه ، لقاسم بن علي الصفار البطليوسي ، الجزء الأول عن نسخة كوبرللي رقم (١٤٩٢) .
- الشيرازيات ، للفارسي ، مصورة من نسخة راغب باشا بتركيا .
- طبقات النحويين واللغويين ، لابن قاضي شهبة ، نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (١٩٦٥) مصورة عن جستربتي الرقم نفسه .
- الغرة في شرح اللمع ، لابن الدهان ، الجزء الثاني نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (٥٧٠٤) مصورة عن نسخة قليج علي .
- المباحث الكاملية ، لعلم الدين اللورقي ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد ، رسالة دكتوراه ١٣٩٨ هـ مقدمة إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
- المحصل في شرح المفصل ، لأبي محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد علم الدين اللورقي الأندلسي ، الجزء الرابع شهيد علي ٢٤٨٣ .
- المصباح في شرح شواهد الإيضاح ، لابن يسعون نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (٤٩٠٨) مصورة عن نسخة جستربتي الرقم نفسه .
- المشكاة والنبراس ، للعطار ، مكتبة القرويين بفاس رقم ل ٥٠٧/٤٠ .
- معاني القرآن واعرابه ، جـ ٢ ، جـ ٤ لأبي إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج ت ٣١١ هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ف ٢٨٨٨ ، ٨٨٠٦ .
- المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي ، لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ، مصورة الأخ / عبد الرحمن الحضيري .

- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ، لأحمد بن محمد الرصاص ، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراة / أحمد بن عبد الله السالم ، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ١٤٠٧ هـ .
- هشام بن معاوية الضرير حياته ، آراؤه ، منهجه ، رسالة ماجستير تقدم بها تركي بن سهو العتيبي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ١٤٠٥ هـ .

* * *

ثانيا : المطبوعات :-

- القرآن الكريم .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تأليف : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق : د . طارق الجنابي ، ط الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تأليف : محمد بن حمد الدمياطي الشافعي ، طبع في مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ، سنة ١٣٥٩ هـ .
- الاتقان في علوم القرآن ، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المكتبة الثقافية - بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م .
- أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د . عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ م .
- أخبار النحويين البصريين ، تأليف : أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٧٤ هـ .

- اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى ، لأبن سعيد أبي الحسن علي بن موسى ٦١٠ هـ - ٦٨٥ هـ ، اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل ، تحقيق : إبراهيم الأبياري - القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٥٩ م .
- الاختيارين ، صنعة الأخفش الأصغر ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، طبع مطبعة محمد هاشم الكتبي ، دمشق ١٣٩٤ هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- أدب الكاتب تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الرابعة طبع مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق : د . مصطفى أحمد النماس ، ط أولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- الأزهية في علم الحروف ، تأليف : علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، طبع دار المعارف دمشق ١٤٠٢ هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- أساس البلاغة ، تأليف : الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري تحقيق : محمد بهجة البيطار ، طبع مطبعة الترقي دمشق ، ١٣٧٧ هـ .
- أسطورة الأبيات الخمسين ، رمضان عبد التواب ، منشور ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد التاسع والأربعون ، الجزء الثاني ، ربيع الأول ١٣٩٤ هـ .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء ، لمحمد ابن حبيب ضمن الجزء الثاني من نوادر المخطوطات ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق : د . عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأشباه والنظائر بين أشعار المتقدمين للخالديين ، تحقيق : السيد محمد يوسف ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٥ هـ .
- الإشتقاق ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ٣٢١ هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، نشر مكتبة الخانجي بمصر .

– إشتقاق أسماء الله الحسنى ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، النجف ١٣٩٤ هـ .

– الإصابة في تمييز الصحابة ، للعسقلاني ، تحقيق : د . طه محمد الزيني ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ .

– إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تأليف : ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د . حمزة عبد الله النشرتي ، نشر دار المريخ بالرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

– إصلاح ما غلط فيه النمري « في معاني الحماسة » ، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ، تحقيق : د . محمد سلطاني ، ط الأولى ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

– إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ .

– الأصمعيات إختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة دار المعارف القاهرة .

– الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

– الأضداد ، تأليف : أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، نشر : د . أوغست هفنر (ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩١٢ م .

– الأضداد ، تأليف : عبد الملك بن قريب الأصمعي ، نشر أوغست هفنر (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩١٢ م .

– الأضداد ، تأليف : محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت ١٩٦٠ م .

– إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٠ هـ – ١٩٤١ م .

– إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، طبع مطبعة العاني بغداد .

– إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، طبع مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

– الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، ط الخامسة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م دار العلم للملايين بيروت .

- **أعلام النساء ، تأليف : عمر رضا كحالة ، طبع مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ .**
- الإغراب في جدل الأعراب ، تأليف : أبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، طبع مع لمع الأدلة .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .
- الإفصاح في شرح الأبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد قاسم ، طبع دار المعارف سوريا ، حلب سنة ١٣٥٨ هـ .
- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ١٩٧٣ م .
- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي أحمد الأنصاري ، المعروف بابن الباذش ت ٥٤٠ هـ ، تحقيق : د . عبد المجيد قطامش ، من منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، مطابع دار الفكر بدمشق ، ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ .
- ألف باء ، لأبي الحجاج يوسف محمد البلوي ، عالم الكتب ، بيروت .
- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، دار الفكر ، بيروت .
- أمالي السهيلي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ت ٥٨١ هـ ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط ١ سنة ١٣٩٠ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ، المعروف بابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، طبع بمطبعة المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- أمالي المرتضى - غرر الفوائد ودرر القلائد - ، لعلي بن الحسين الموسوى العلوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٨٧ هـ .
- الأمالي النحوية « أمالي القرآن الكريم » ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط الأولى ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- الامتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، صححه أحمد أمين وأحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

- **الأمثال ، تأليف : الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : عبد المجيد قطامش ، ط الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .**
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، نشر محمد محي الدين عبد الحميد ، د . ت ، دار الفكر .
- الأنواء في مواسم العرب ، لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٥ هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف : أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، ط . محمد محي الدين عبد الحميد ، د . ت .
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) ، تأليف : أبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، ط الأولى ، دار القلم دمشق ، دار العلوم والثقافة بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، ط ١ سنة ١٣٨٩ هـ ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ٦٤٦ هـ ، تحقيق : د . موسى بناى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د . مازن المبارك ، طبع دار النفائس ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، بيروت .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للإمام الخطيب القزويني ت ٧٣٩ هـ ، شرح وتعليق وتنقيح : د . محمد عبد المنعم خفاجي ، ط الخامسة ١٤٠٣ هـ ، منشورات دار الكتاب اللبناني .
- البارع في علم العروض ، تأليف : أبي القاسم علي بن جعفر قدم له ودرسه وحققه وعلق عليه ووضع فهارسه : د . أحمد محمد عبد الدايم ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .

- برنامج التجيبي ، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي المتوفى ٧٣٠ هـ ، تحقيق واعداد عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ١٩٨١ م .
- برنامج ابن أبي الربيع ، تحقيق : د . عبد العزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، ربيع الأول ١٣٧٥ هـ - نوفمبر ١٩٥٥ م .
- برنامج شيوخ الرعيني (وهو أبو الحسن علي بن محمد ابن الرعيني الاشبيلي ٥٩٢ - ٦٦٦ هـ) ، تحقيق : إبراهيم شبوح ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- برنامج المجاري ، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي المتوفى ٨٦٢ هـ ، تحقيق : محمد أبو الأجفان ، ط الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ١٩٨٢ م .
- برنامج الوادي آشي (برنامج محمد بن جابر الوادي آشي الأصل التونسي) ، تحقيق : محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي أثينا - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع السبتي ، تحقيق ودراسة : د . عياد بن عيد الثبيتي ، ط الأولى ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد سنة ١٩٨٣ م .
- بغية الملتمس ، للضبي ، ط مدريد سنة ١٨٨٤ م .
- بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى ، ١٣٨٤ هـ ، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، راجعه مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط الرابعة ١٣٩٥ هـ الناشر : مكتبة الخانجي بمصر .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

- **تاريخ الأدب العربي جـ ٥ ، كارل بروكلمان ، نقله د . رمضان عبد التواب ، مراجعة د . السيد يعقوب بكر ، ط الثانية ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ م .**
- تاريخ الأمم والملوك ، تأليف : محمد بن جرير الطبري ، الطبعة الحسينية ، القاهرة .
- تاريخ بغداد ، تأليف : الخطيب البغدادي ، مكتبة الخانجي ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- تاريخ العلماء النحويين ، للقاضي أبي المحاسن التنوخي ، تحقيق : د . عبد الفتاح الحلو ، ط الأولى ١٤٠١ هـ ، مطابع دار الهلال للأوفست الرياض ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط الثالثة ، المدينة المنورة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- التبصرة في القراءات السبع ، للإمام المقري أبي محمد مكي بن أبي طالب ، تحقيق : د . محمد غوث الندوي ، ط الثانية ، مطبوعات الدار السلفية رقم ٢٦ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- التبصرة والتذكرة ، لابن إسحاق الصيمري ، تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر ، دمشق (من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف : أبي البقاء العكبري تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تأليف : يوسف الشنتمري ، طبع مع كتاب سيبويه بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تصنيف العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي ، ط الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، المكتبة العربية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، مطبوع مع المنصف لابن جني .
- التصريف الملوكي ، تأليف : ابن جني ، تحقيق : محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، وتعليق : أحمد الحاني ومحي الدين الجراح ، دار المعارف للطباعة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- تعليقات في كتاب باري ارمينياس ، ابن باجه ، تحقيق : د . محمد سليم سالم مطبعة دار الكتب ١٩٧٦ م .

- تعليق الفرائد ، تأليف : الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني تحقيق : د . محمد عبد الرحمن المفدى ، ط الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، تأليف : ابن حزم الأندلسي ، تحقيق : د . احسان عباس ، طبع في مطابع دار الصباد بيروت د . ت .
- التكملة : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، ط الأولى ١٤٠١ هـ ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ، نشر جامعة الرياض .
- التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار عني بنشره وتصحيحه ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني ، طبع بمطبعة السعادة بمصر .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : الحسن بن محمد ابن الحسن الصنعاني ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، مراجعة : عبد الحميد حسن ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : أحمد القيسي ، وخديجة الحديثي ، وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٨١ هـ .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، تأليف : أبي محمد عبد الله بن بري المصري ، تحقيق : مصطفى حجازي ، مراجعة : علي النجدي ناصف ، ط الأولى ، الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٨٠ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، ط الأولى ، دار التراث العربي للطبع والنشر ، القاهرة .
- تهذيب إصلاح المنطق ، صنعة الخطيب التبريزي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الأولى ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- تهذيب اللغة ، تأليف : أبو منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- التيسير في القراءات السبع ، تأليف : الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني عنى بتصحيحه أوتوبرتزل ، مكتبة المثني ، بغداد ، د . ت .
- الجامع لأحكام القرآن الكريم ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارري القرطبي ، ط الثانية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ .

– جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، نشر : مكتبة الحلواني ، مطبعة الملاح ، ومكتبة دار البيان ١٣٨٩ هـ .
– الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، ودار الأمل الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
– الجمل في النحو : المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
– جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، تأليف : أبي زيد القرشي ،تحقيق : د .محمد علي الهاشمي، طبع بمطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
– جمهرة الأمثال ، تأليف : أبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٣٦٤ هـ – ١٩٨٤ م .
– جمهرة أنساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، تحقيق : د . عبد السلام هارون ، ط الرابعة ، دار المعارف القاهرة .
– الجمهرة في اللغة ، تأليف : أبي بكر محمد بن دريد ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة .
– الجنى الداني ، حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : طه محسن ١٣٩٦ هـ ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .
– ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد بغداد ، ١٩٧٣ – ١٩٧٤ م .
– حاشية الدسوقي على المغني ، المطبعة المصرية ببولاق ، ١٢٨٦ هـ .
– حاشية الدماميني ، مطبوع بحاشية المنصف للشمني ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .
– حاشية الشمني على المغني المعروف بالمنصف ، للامام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .
– حاشية محمد الأمير على المغني ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
– حجة القراءات ، للامام أبي زرعة بن زنجله ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
– الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، مراجعة : محمد علي النجار ، ط الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د . مصطفى إمام ، طبع مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- الحماسة ، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ، تحقيق : كمال مصطفى ، القاهرة ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٤٨ هـ .
- الحماسة ، لأبي تمام الطائي ، تحقيق : د . عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، طبع مطابع دار الهلال للأوفست ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م (من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبي الفرج بن حسين البصري ، تعليق : د . مختار الدين أحمد ، ط الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- الحيوان ، لأبي عثمان الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، د . ت ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- الخط ، لأبي بكر محمد بن السرى بن سهل بن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين محمد ، منشورة ضمن مجلة المورد م / ٥ ، ع / ٣ .
- دراسات في العربية وتاريخها ، لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين ، ط الثانية ، الناشر : المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح دمشق ، ١٣٨٠ هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، ط الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الدرر اللوامع ، لأحمد بن أمين السنقيطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- درة الحجال في أسماء الرجال ، تأليف : أبي العباس ابن القاضي ، تحقيق : د . محمد الأحمدي أبو النور ، ط الأولى ، ١٣٩١ هـ في القاهرة .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق : د . محمد الأحمدي أبو النور ، مكتبة دار التراث شارع الجمهورية القاهرة .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب في النجف الأشراف ، ١٣٨٩ هـ .
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي حلب ، ١٣٩٠ هـ .
- ديوان امرىء القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، شرح سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب ، مكتبة الحياة بيروت ، د . ت .
- ديوان ابن الدمينة ، تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، دار العروبة ، القاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي ، تحقيق : د . إحسان عباس ، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) ، دار مكتبة الحياة بيروت ، ١٩٥٩ م .
- ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق : د . نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء إسلاميون) ، ط الثانية ، الناشر : عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : عبد الكريم الدجيلي ، ط الأولى ١٣٧٣ هـ ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، ط الثانية مطبعة المعارف بغداد ، ١٣٨٤ هـ .
- ديوان الأشهب ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) ط الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د . محمد محمد حسين دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ديوان جرير ، شرح محمد إسماعيل الصاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- ديوان جميل ، جمع وتحقيق وشرح : د . حسين نصار ، ط الثانية ١٩٦٧ م ، دار مصر للطباعة ، الفجالة .
- ديوان خداش (شعر خداش بن زهير) صنعة د . يحيى الجبوري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦ هـ .

- ديوان الراعي (شعر الراعي النميري) دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، ضمن كتاب « مجموع أشعار العرب » ط الثانية ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بن أبي سلمى) صنعة الأعلم الشنتمري ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الثالثة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
- ديوان زيد الخير (الخيل) ، تحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، النجف ، مطبعة النعمان .
- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري ، جمعه وحققه : د . عبد العزيز بن محمد الفيصل ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ١٤٠١ هـ ، مطابع الفرزدق التجارية .
- ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال ، طبع مطبعة دار الكتب ١٣٩٥ هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- ديوان عامر بن الطفيل ، راوية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، طبعة دار الجمهورية بغداد ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان ، تحقيق : د . سامي مكي العاني ، نشر بالعدد الثالث عشر بمجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح : د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان عروة بن الورد ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، ١٩٦٦ م .
- ديوان عنترة ، تحقيق ودارسة ، دراسة علمية محققة على ست نسخ مخطوطة ، محمد سعيد مولوي ، ط الثانية ، المكتب الإسلامي ١٤٠٣ هـ .
- ديوان عمرو بن معديكرب ، صنعة هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه : د . حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : د . فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ديوان العماني ، جمع وتحقيق : د . جميل حداد ، ضمن مجلة معهد المخطوطات ، المجلد السابع والعشرين ، الجزء الأول .
- ديوان الفرزدق ، شرح عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- ديوان القتال الكلابي ، حققه وقدم له : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ديوان القطامي ، تحقيق : إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني ، ط الأولى منشورات مكتبة النهضة بغداد ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (شعر الكميت بن زيد) جمع وتقديم : د . سلوم ، مطبعة النعمان النجف الأشراف ، بغداد ١٩٦٩ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : إبراهيم جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث بيروت ، مكتبة النهضة بغداد .
- ديوان المتنبي ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- ديوان المجنون ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- ديوان المرار (شعر المرار الفقعسي الأسدي) ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، ضمن القسم الثاني من (شعراء أميون) بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعة : علاء الدين آغا ، من منشورات النادي ، الرياض ١٤٠١ هـ ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض .
- ديوان النمر بن تولب العكلي ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، ضمن شعراء إسلاميون ، ط الثانية ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .
- ديوان أبي نواس ، ضبط معانيه وشرحها وأكملها : إيليا الحاوي ، ط الأولى منشورات دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ديوان هدبة (شعر هدبة بن الخشرم) تحقيق : د . يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٦ م .

- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ديوان يزيد الثقفي ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) القسم الثالث ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٤٠٢ هـ .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي ، تحقيق : محمد بن شريفة ، دار الثقافة بيروت ، لبنان .
- رصف المباني شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : د . أحمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت دمشق ١٣٩٥ ه- ١٩٧٥ م (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل ، تأليف : سيد بن علي المرصفي ، مكتبة دار لبنان بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الموسني الخوانساري تحقيق : محمد علي الموسوي ، دار الكتب الإسلامية ، طهران .
- الروض الأنف للسهيلي في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، تعليق : طه عبد الرؤوف سعد، دار المعرفة لطباعة والنشر بيروت ، لبنان .
- الروض المعطار في خبر الأقطار ، تأليف : محمد بن عبد المنعم الحميري ، تحقيق : د . إحسان عباس ، طبع في دار القلم للطباعة لبنان ، ١٩٧٥ م .
- زاد المعاد في هدى خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عبد القادر الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- زهر الأكم من الأمثال والحكم ، للحسن اليوسي ، تحقيق : د . محمد حجي ، د . محمد الأخضر ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- الزهرة ، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ط الثانية ، مكتبة المنار ، الأردن ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، ط الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .
- سر صناعة الإعراب ، تأليف : إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق : د . حسن هنداوي ، ط الأولى ، دار القلم دمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، تأليف : الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- سمط اللآلىء ، تأليف أبي عبيد البكري ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ – ١٩٣٦ م .
- سنن الترمذي المطبوع مع تحفة الأحوذي ، المطبعة السلفية بالمدينة المنورة .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة .
- سنن أبي داود ، اعداد عزت الدباس ، دار الحديث ، حمص ١٩٦٩ م وما بعدها .
- سنن النسائي (شرح السيوطي) ، مصورة دار احياء التراث العربي ، بيروت ، عن المكتبة التجارية ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- سير أعلام النبلاء ، للإمام الذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥ هـ – ١٩٣٦ م .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، تأليف : محمد بن محمد مخلوف ، تصوير بالأوفست عن الطبعة الأولى ، ١٣٤٩ هـ ، الناشر : دار الكتاب العربي .
- شرح أبيات سيبويه ، تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د . وهبه متولي عمر سالمة ، ط الأولى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد السيرافي ، تحقيق : د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ويوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٨١ م .
- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق : عبد الستار فراج ، مطبعة المدني .
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، طبع دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
- شرح الألفية ، لابن عقيل ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة عشرة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- شرح الألفية ، لابن الناظم ، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية ، تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت .
- شرح ألفية ابن معطي ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس ، تحقيق : د . علي موسى الشوملي ، ط الأولى ، الناشر : مكتبة الخريجي ، الرياض ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، ط الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- شرح التصريح ، تأليف : خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- شرح التصريف الملوكي ، صنعة ابن يعيش ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الأولى ، طبع في مطابع المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح الجمل ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح ١٤٠٠ هـ ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر .
- شرح ديوان الحماسة ، شرح الإمام أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، ط الثانية ، دار المسيرة ، بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- شرح السلم في المنطق ، لمحمد بن الحسن البناني ، ط الأولى بولاق ١٣١٨ هـ .
- شرح الشافية للرضي الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تأليف : عبد الله بن بري ، تقديم وتحقيق : د . عيد مصطفى درويش ، مراجعة : د . محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشئون المطبعة الأميرية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي ، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح شواهد الكشاف ، تأليف : محب الدين أفندي ، طبعة طهران (بآخر الكشاف للزمخشري) .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- شرح العلامة الأخضري على السلم ، للأخضري ، د . ت طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح عيون كتاب سيبويه ، تأليف : أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي ، دراسة وتحقيق : عبد ربه عبد اللطيف ، ط الأولى ، مطبعة حسان ، القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح الفصيح المسمى التلويح في شرح الفصيح ، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي ، نشر وتعليق ، الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، ط الأولى ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح القصائد العشر ، صنعة الخطيب التبريزي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الرابعة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح الكتاب ، للرماني ، مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نحو ١٨٣ .
- شرح الكتاب ، لأبي سعيد السيرافي ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ ، على حواشي كتاب سيبويه .
- شرح الكافية ، لابن الحاجب ، مطبعة شنده .
- شرح الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي ، ط الثانية ، ١٣٩٩ هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد المنعم هريدي ، ط الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، دار المأمون للتراث ، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . هادي مطر ، طبع مطبعة الجامعة بغداد ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح اللمع صنعة ابن برهان العكبري الإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ، تحقيق : د . فائز فارس ، ط الأولى مطابع كويت تايمز ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، د . ت ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
- شرح المفضليات ، لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري ، تحقيق : كارلوس يعقوب لايل ، ط الأولى ، مطبعة الأباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠ م .

- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ م .

- شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، دراسة وتحقيق : د . موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشراف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- شروح سقط الزند ، قام بتحقيقه : مصطفى السقا وزملاؤه ، مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ، نشر : الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق : د . الشريف عبد الله علي الحسيني ، ط الأولى ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، ١٩٧٧ م ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

- صبح الأعشي في صناعة الانشا ، تأليف : أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

- الصحاح ، تأليف الجوهري ، تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار ط الأولى.، ط الثانية ، القاهرة، دار العلم للملايين ، بيروت ١٣١٦ هـ ـ ١٩٥٦ م ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

- صحيح مسلم بشرح النووي ، ط الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- صفة الصفوة ، لابن الجوزي ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

- صلة الصلة ، لأبي جعفر أحمد بن الزبير ، أصدره السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير ، تعليق : أ . لافى برفا نصال ، المطبعة الاقتصادية لصاحبها مصطفى بن عبد الله ، الرباط .

- الصناعتين الكتابة والشعر من تصنيف أبي هلال العسكري ، تحقيق : د . مفيد قميحة ، ط الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م .
- ضرائر الشعر أو كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني ، تحقيق : د . محمد زغلول سلام ، ود . محمد مصطفى هدارة ، الأسكندرية ١٩٧٣ م .
- ضرورة الشعر ، للسيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، ط الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- طبقات فحول الشعراء ، تأليف : ابن سلام الجمحي ، شرح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني القاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار صادر بيروت .
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى ١٣٧٣ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- ابن الطراوة النحوي ، تأليف : د . عياد الثبيتي ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ ، دار الزايدي للطباعة والنشر ، الطائف .
- العبارة للفارابي وتعليقات ابن باجه عليه ، تحقيق : د . محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٦ م .
- عبث الوليد شرح ديوان البحتري ، إملاء أبي العلاء المعري ، تعليق : محمد عبد الله المدني ، ط الثالثة ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- العبر في خبر من غبر ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨ هـ ، تحقيق : صلاح الدين المنجد وآخرين الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ١٣٨٠ هـ - ١٣٨٣ هـ .
- العقد الفريد : تأليف : أبي عمر أحمد بن عبد ربه ، تحقيق : محمد سعيد العريان ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابقة ببجاية ، تأليف : أبي العباس الغبريني أحمد بن أحمد بن عبد الله ، تحقيق : عادل نويهض ، منشورات لجنة التأليف الترجمة والنشر ، بيروت ، ط الأولى ١٩٦٩ م .
- عيون الأثر ، لابن سيد الناس ، ط الأولى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٧٧ م .
- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

- **الغاية في القراءات العشر ، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ، تحقيق : محمد غياث الجنباز ، مراجعة الشيخ سعيد عبد الله العبد الله ، ط الأولى ، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .**
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، نشر برجستراسر ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، طبع تحت مراقبة : د . محمد عبد المعيد خان ، مصورة عن ط الأولى ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، ط الثانية ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- الفائق في غريب الحديث ، للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، ط الثانية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الفاخر في الأمثال ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي ، ومساعدة ابنه محمد ، ط الأولى ، طبع مطابع دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ١٣٩٨ هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أخرجه محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية .
- فرحة الأديب ، لأبي محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني ، تحقيق : د . محمد علي سلطاني ، مطبعة دار الكتاب دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق : إحسان عباس ، د . عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- الفصيح ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق ودراسة : د . عاطف مدكور ، دار المعارف القاهرة .
- الفصول الخمسون ، لابن معطي ، زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، تأليف : عبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني باعتناء د . إحسان عباس ، ط الثانية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الفهرست ، لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

- **فهرس المخطوطات المصورة « معهد المخطوطات بالقاهرة » فؤاد سيد ، القاهرة ، دار الرياض للطبع والنشر ١٩٥٤ م .**
- فوات الوفيات ، تأليف : محمد شاكر الكبتي ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت ١٩٧٣ م .
- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروز آبادي ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- القرط على الكامل (وهي الطرر والحواشي على الكامل للمبرد) ، لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي ، تحقيق : ظهور أحمد أظهر ، جامعة بنجاب بلاهور باكستان ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .
- القوافي ، للقاضي التنوخي ، تحقيق : د . عوني عبد الرؤوف ، ط الثانية ، مكتبة الخانجي مصر ١٩٧٨ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعالم الفاضل الأديب ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، عنى بتصحيحه : محمد شرف الدين بإلتقايا ورفعت بيلكه ، منشورات مكتبة المثنى ، بيروت .
- الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق : الحساني حسن عبد الله الناشر : خانجي وحمدان بيروت ، د . ت ، نشرة خاصة عن جـ ١ من المجلد الثاني عشر ، لمجلة معهد المخطوطات .
- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تحقيق : د . طارق نجم عبد الله ، ط الأولى مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع جده ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، دار صادر بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، المطبوع مع رغبة الآمل للمرصفي ، مكتبة دار البيان بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- كتاب الكتاب ، لابن درستويه ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، ود . عبد الحسين الفتلي ، ط الأولى ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، حولي الكويت ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، ط الأولى ١٣١٦ هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر .
- كتاب المعمرين من العرب ، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، تصحيح : محمد أمين الخانجي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٢٣ هـ .

- الكشاف ، للزمخشري ، طبعة طهران .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، لإسماعيل العجلوني ، مصورة دار إحياء التراث العربي بيروت ، عن مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥١ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، وعللها وحججها للقيسي ، تحقيق : د . محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د . هادي عطية مطر ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ ، مطبعة الإرشاد بغداد .
- ابن كيسان النحوي ، حياته - آثاره - آراؤه ، د . محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- اللامات ، لابن فارس ، تحقيق : شاكر الفحام ، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد الثامن والأربعون ، الجزء الرابع ، رمضان ١٣٩٣ هـ .
- اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، طه الثانية ١٤٠٥ هـ دار الفكر ، دمشق .
- لباب الإعراب لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، ط الأولى ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- لحن العامة ، تأليف : أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : د . عبد العزيز مطر ، ط الأولى ، دار المعارف ١٩٨١ م .
- لسان العرب ، لابن منظور ، اعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلي ، دار لسان العرب ، بيروت .
- اللمع ، لابن جني ، تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٩ هـ - ١٣٧٩ م .
- لمع الأدلة ، تأليف : أبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية دمشق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- المؤتلف والمختلف ، للآمدى ، دار احياء الكتب العربية القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق : هدى قراعة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حمزه حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .**
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ، لابن جني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المتنبي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، تأليف : أبي فهر محمود محمد شاكر طبع مطبعة المدني ، القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق : فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المجتنى ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، ط الأولى ، دار الفكر دمشق ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د . عبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم ، تأليف : أبي الحسن علي بن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا وزملائه ، ط الأولى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٥٨ م - ١٩٧٣ م .
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري ، تحقيق : د . نعمان محمد أمين طه ط الأولى ، دار التوفيقية للطباعة بالأزهر ، ١٣٩٩ هـ .
- مختصر في شواذ القرآن الكريم ، من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عنى بنشره ج . برجشتراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د . ت .
- المخصص ، لأبي الحسن علي بن سيده ، دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

– **المخطوطات العربية في دير الأسكوريال ، باللغة الإنجليزية ، مطبوع سنة ١٨٨٤ م .**
– المذكر والمؤنث ، لابن الانباري ، تحقيق : د . طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٨ م .
– المذكر والمؤنث ، لابن التستري الكاتب ، تحقيق : أحمد عبد المجيد هريدي ، ط الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
– المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، مطبعة قاصد خير بمصر ١٩٧٥ م .
– مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م .
– المرتجل في شرح الجمل ، تأليف : ابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
– المردفات من قريش ، لأبي الحسن علي بن محمد المدائني ، ضمن الجزء الأول من نوادر المخطوطات ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط الثانية شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
– المزهر ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، علي البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار احياء الكتب العربية .
– المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
– المسائل الحلبيات ، صنعة أبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق : د . حسن هنداوي ط الأولى ، دار القلم دمشق ، دار المنارة بيروت ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
– مسائل خلافية في النحو ، تأليف : أبي البقاء العكبري ، تحقيق : د . محمد خير الحلواني ، ط الثانية ، منشورات دار المأمون للتراث ، دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت .
– المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط الأولى ، مطبعة المدني القاهرة ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م .
– المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدرى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
– المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : د . محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
– المستقصى من أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

- مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار الفكر دمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- المعارف ، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- معاني الحروف ، تأليف أبي الحسن الرماني ، تحقيق : د . عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق جده ، ط الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : د . فائز فارس ، المطبعة العصرية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م (وهو نسخة مصورة عن الطبعة الأولى المحققة) .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، منشورات المكتبة العصرية صيدا ، بيروت .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قتيبة الدينوري ، تصحيح المستشرق الكبير : سالم الكرنكوى ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، لبنان .
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار المأمون ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- معجم الشعراء ، للمرزباني ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- معجم شواهد العربية ، تأليف : عبد السلام هارون ، ط الأولى ، مطابع الدجوي القاهرة ، ١٣٩٢ هـ .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حداد ، دار العلوم بالرياض ، ١٤٠٤ هـ .
- المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصوفي ، لابن الأبار ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٧ هـ .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف : عمر رضا كحالة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- معجم ما استعجم ، تأليف : عبد الله بن العزيز البكري ، تحقيق : مصطفى السقا ، ط الثالثة ١٤٠٣ هـ - ، عالم الكتب ، بيروت .

- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للدكتور أ . ى ونسنك ، ليدن ١٩٣٩ م .**
- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار احياء الكتب العربية ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد ابن الخضر الجواليقي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، ط الثانية ، مطبعة دار الكتب ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تأليف : الذهبي ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- معيار العلم ، للإمام الغزالي ، تحقيق : د . سليمان دنيا ، ط الثانية ، ١٩٦٩ م ، دار المعارف بمصر .
- المغرب في حلى المغرب ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، ط الثانية ، طبع بمطابع دار المعارف .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي عبد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- المفصل في علم العربية ، تأليف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، د . ت ، ط الثانية ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت .
- المفضليات ، تأليف : أبي المفضل الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة السابعة ، دار المعارف ، القاهرة .
- مقاصد الفلاسفة ، للإمام الغزالي ، تحقيق : د . سليمان دينا ، ١٩٦١ م ، دار المعارف بمصر .
- المقاصد النحوية ، للعيني ، طبع على حاشية خزانة الأدب ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى .
- المقامات ، للقاسم بن علي الحريري ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، ١٩٨٢ ، ، المطبعة الوطنية ، عمان الأردن .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : د . محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري وعبد الله الجبورى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر الإشبيلي ، تحقيق ودراسة : د . علي سلطان الحكمي ، ط الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الرابعة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- من الضائع من معجم الشعراء ، للمرزباني ، تأليف : د . إبراهيم السامرائي ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- منطق أرسطو ، حققه عدد من المترجمين الأوائل ، حققه وقدم له : عبد الرحمن بدوي ، ط الأولى ١٩٨٠ م ، الناشر : وكالة المطبوعات الكويت ، دار القلم بيروت ، لبنان .
- المنمق في أخبار قريش ، لمحمد بن حبيب البغدادي ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه : خورشيد أحمد فاروق ، ط الأولى ، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- منهج السالك ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : سدني جليزر نوهافن ١٩٤٧ م .
- أبو موسى الجزولي : تأليف : أحمد الزواوي ، مطبعة موناستير المحمدية .
- الموشح ، للمرزباني ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- الموفقي ، لابن كيسان ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش ، نشر في مجلة المورد العراقية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، تأليف : د . خديجة الحديثي دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ م .
- موطأ الإمام مالك ، رواية يحي بن يحي الليثي ، اعداد أحمد راتب عرموش ، ط الأولى ، ط الثانية ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ، تحقيق : د . مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي .
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، ط الثانية ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

– **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩ م .**

– نزهة الألبا في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٧ م .

– النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية ، القاهرة .

– نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تأليف : الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

– النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط الأولى ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

– نهاية الأرب للقلقشندي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط الأولى القاهرة ١٩٥٩ م .

– نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩ هـ – ١٩٤٩ م .

– النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية .

– النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

– نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، جمعها د . رمضان ششن ، ط الأولى ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢ هـ .

– الهاشميات ، للكميت بن زيد الأسدي ، تحقيق : د . داود سلوم ، ود . نوري القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف : إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى بيروت ، مصورة عن طبعة استانبول ، ١٩٥٥ م .

– همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، د . عبد العال سالم مكرم ، في الجزء الأول ، وانفرد الثاني بتحقيق بقية الأجزاء ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

– وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت .

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط الثانية ، دار الفكر بيروت ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

* * *

فهرس الموضوعـات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المشرف الشيخ توفيق سبع	أ – د
المقدمة	٥
القسم الأول :–	
الدراسة	
التمهيد : أبو علي الشلوبين : سيرته ، آثاره	٩
الفصل الأول :– متن الجزولية : عرض وتحليل	٤٩
الفصل الثاني :– أثر الجزولية	٦٧
الفصل الثالث :– شرح المقدمة الجزولية الكبير : عرض وتحليل	٧٧
الفصل الرابع :– موازنة بين شرح الجزولية الكبير والصغير للشلوبين	١٤٠
الفصل الخامس :– موازنة بين شرح الجزولية الكبير وشرح الجزولية للأبذي	١٤٧
القسم الثاني : التحقيق :–	
منهج التحقيق	١٥٧
مقدمة الكتاب	١٩١
الكلام : تعريفه وأقسامه	١٩٦
الفعل	٢٠٠
الحرف	٢١٩
للفاعل	٢٢٧
العامل في الفاعل	٢٣٥
المفعول	٢٣٨
دلالة الفعل	٢٤٣
باب الإعراب	٢٥١
التنوين	٢٧٢
التثنية	٢٩٥
الجمع	٣١١
التذكير والتأنيث	٣١٢
باب معرفة علامات الإعراب	٣٢١

الموضوع	الصفحة
الأسماء الستة	٣٤٤
الجمع	٣٨٠
المثنى	٤١١
الأفعال الخمسة	٤١٦
الإعراب	٤١٨
علامات الإعراب	٤٢٧
باب الأفعال	٤٥٧
حروف المضارعة	٤٦٠
نواصب المضارع	٤٦٥
الجوازم	٤٨٢
أدوات الشرط	٥٠١
باب التثنية والجمع	٥٣٧
جمع المذكر السالم	٥٦٠
الجمع بالألف والتاء	٥٦٧
الفاعل	٥٧٣
وجوب تقديم المفعول به	٥٩٠
وجوب تقديم الفاعل على المفعول	٥٩١
الموصولات	٥٩٧
موصولات مشتركة	٦٠٦
أي	٦٠٦
من	٦٠٩
ما	٦١١
النعت	٦١٥
النكرة	٦١٩
المعارف	٦٢٠
المضمرات	٦٢٠
إعراب الضمائر	٦٢٥
المرفوع المتصل	٦٢٧
نون الوقاية	٦٤٢
العلم	٦٤٨

الموضوع	الصفحة
الموصول واسم الإشارة	٦٥٣
المعرف بالألف واللام	٦٥٤
نعت المعارف والنعت بها	٦٥٧
مراتب الإشارة	٦٦٠
باب العطف	٦٦٣
عطف النسق	٦٦٥
أم	٦٦٨
أو وإما	٦٧٠
باب التوكيد	٦٧٥
باب البدل	٦٨٧
باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية	٦٩٣
باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية	٧١١
المفعول فيه	٧١٦
الحال	٧٢٤
باب الابتداء	٧٤١
باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره	٧٥٩
باب كان وأخواتها	٧٦٥
باب إن وأن	٧٨١
باب الفرق بين إن وأن	٨٠٩
باب حروف الخفض	٨١٥
الإضافة	٨٤٢
باب القسم	٨٥٣
باب اسم ما لم يسم فاعله	٨٧١
باب اسم الفاعل	٨٧٧
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل	٨٨٥
باب التعجب	٨٨٩
أفعل التفضيل	٨٩٤
باب ما	٨٩٧
باب نعم وبئس	٩٠٣
باب حبذا	٩٠٩

الموضوع	الصفحة
باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه ما يفعل به الآخر	٩١١
باب المصدر الذي يعمل عمل الفعل	٩١٥
باب العدد	٩٢٣
باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد	٩٣١
باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى	٩٣٥
باب كم	٩٣٩
باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد	٩٤٥
باب النداء	٩٤٩
أحكام تابع المنادى	٩٥٤
باب الاستغاثة	٩٦١
باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما	٩٦٣
باب الترخيم	٩٦٥
باب الندبة	٩٦٧
باب أفعال المقاربة	٩٦٩
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٩٧٥
باب ما جاء من المعدول على فعال	٩٨٩
باب الاستثناء	٩٩٣
باب المنفي بلا	٩٩٩
باب التميز	١٠٠٧
باب أسماء الأفعال	١٠١١
باب التصغير	١٠١٧
باب ألف الوصل وألف الفصل	١٠٢٥
باب النسب	١٠٢٥
باب المعرب والمبني	١٠٣٧
باب الهجاء	١٠٤٥
باب أحكام الهمزة في الخط	١٠٤٧
باب المقصور والممدود	١٠٤٩
باب المذكر والمؤنث	١٠٥٥
باب الوقف	١٠٦٥

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
باب أقسام المفعولين	١٠٧٧
المفعول لأجله	١٠٧٩
باب ما ينتصب بإضمار فعل يلزم إضماره	١٠٨٣
باب النون الثقيلة والخفيفة	١٠٩٩
باب الأخبار	١١٠٥
باب جمع التكسير	١١٠٩
باب جمع الصفة الثلاثية	١١٢٣
باب ما كان على أربعة أحرف	١١٢٧
باب جمع ما كان على أفعل	١١٣٣
باب الأبنية	١١٣٥
باب جمع ما كان على فاعل	١١٣٧
باب أبنية المصادر	١١٣٩
باب اشتقاق المصدر والزمان والمكان	١١٤٣
باب الإمالة	١١٤٥
فصل من باب التصريف	١١٤٩
باب الإدغام	١١٥١
باب شواذ الإدغام	١١٥٣
باب نعم وبلى	١١٥٧
الفهارس:-	١١٦٥
فهرس المسائل النحوية والصرفية	١١٦٧
فهرس الآيات	١٢٩٠
فهرس الأحاديث	١٣٠٠
فهرس أقوال العرب	١٣٠١
فهرس الأمثال	١٣٠٣
فهرس الأشعار	١٣٠٤
فهرس الأعلام	١٣١٨
فهرس الكتب	١٣٢١
فهرس المصادر والمراجع	١٣٢٢
فهرس الموضوعات	١٣٥٤